محمّد حسنين هيكل

"عمر من الكتب"



حرب الثلاثين سنة



ملفات السويس

دار الشروق

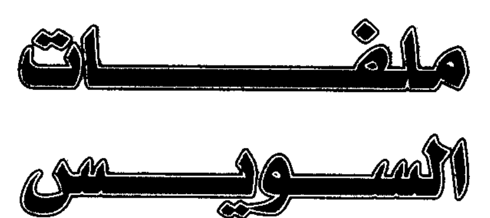
محمد حسنين هيكل



«عمر من الكتب»



حرب الثلاثين سنة



دار الشروق

حرب الثلاثين سنة
ملفات السويس
محمد حسنين هيكل

إصدار جديد
لمناسبة خاصة

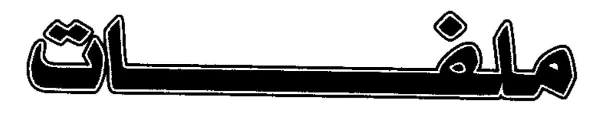
طبعة أولى ٢٠٠٤

دار الشروق

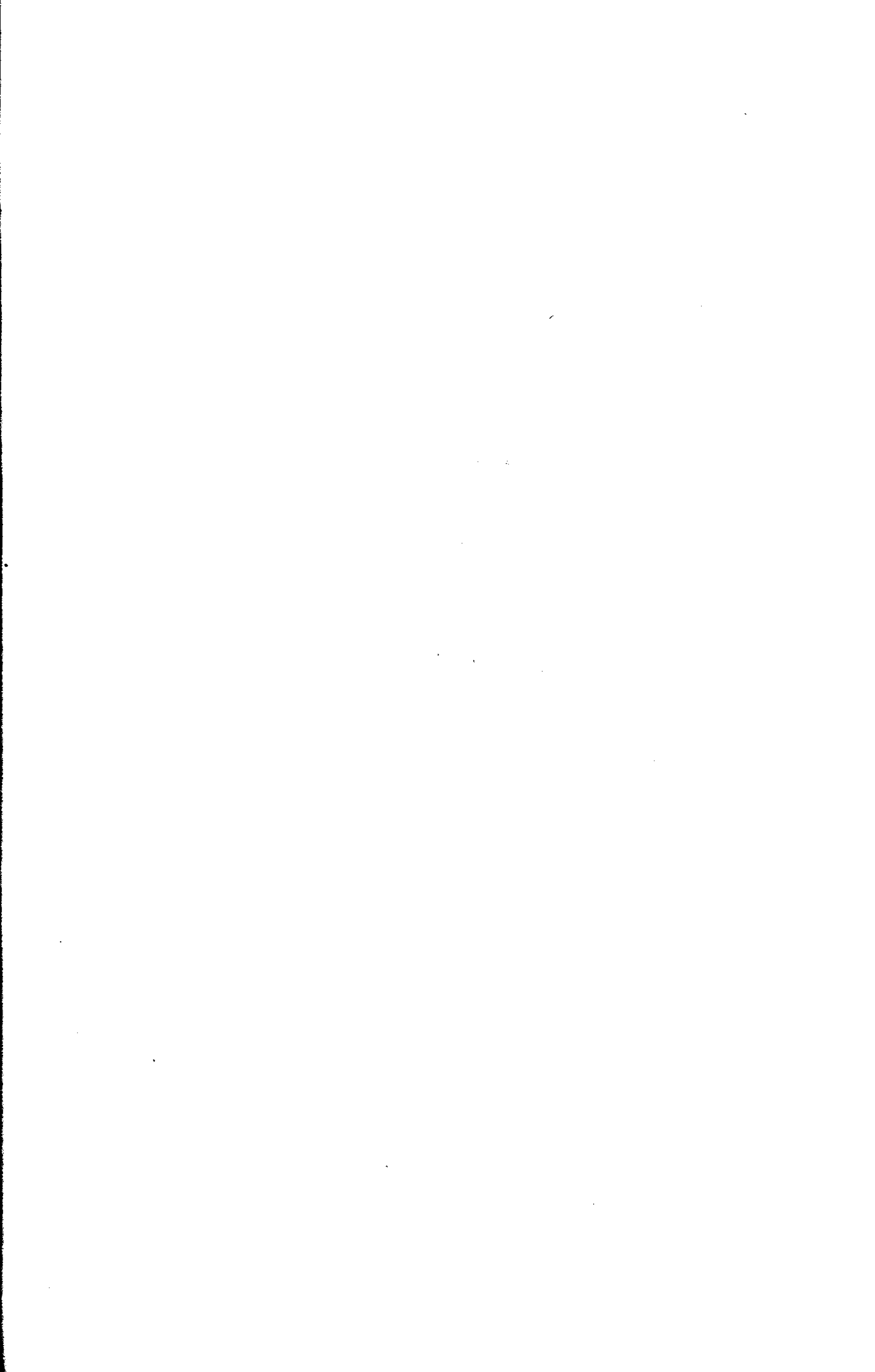
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ مدينة نصر
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ (٢٠٢) فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى : e-mail: dar@shorouk, com.

محمد حسنين هيكل

حرب الثلاثين سنة







مقدمة عامة

هذه المجموعة من أربعة مجلدات هى فى الواقع كتاب واحد، موضوعه حرب الثلاثين سنة، وتلك هى الفترة الواقعة بين سنة ١٩٥٥ (حين خرجت مصر تقاوم إنشاء حلف بغداد باعتباره طوقا يقيد شعوب الأمة ويربطها بهيمنة الغرب تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية) ـ وحتى سنة ١٩٨٥ (حين وقعت مصر اتفاق فك الاشتباك الثانى مع إسرائيل تحت إشراف ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك تأكيد أنه صلح منفرد مصرى ـ إسرائيلى، وكذلك تبدّلت الأحوال وتغيرت التوجهات).

وفى تلك السنوات الثلاثين الحافلة (من سنة ١٩٥٥ وحتى ١٩٨٥) ـ خاضت مصر ومعها شعوب الأمة العربية ـ ثلاث حروب مسلحة مع إسرائيل: حرب السويس سنة ١٩٥٦، وحرب سيناء سنة١٩٦٧، وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، وكانت هذه الحروب المسلحة هى الذرى العالية المشتعلة بالنار لذلك الصراع ضد حماقة القوة الإسرائيلية ووراءها خطط الهيمنة الأمريكية.

وعليه فإن هذه الكتب الأربعة تتابع تلك السنوات الثلاثين، وتوثق لها، وتستعيد بالتفصيل وقائعها، وتتعرض للمواقف ودخائلها، وتتحرى أدوار الرجال إلى أبعد حد ممكن من الاقتراب، وكانت عناوين هذه المجلدات الأربعة:

١ ـ ملفات السويس (من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧).

٢ ـ سنوات الغليان (من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٦).

٣ ـ الانفجار (من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٧).

٤ ـ أكتوبر: السياسة والسلاح (من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ وإلى سنة ١٩٨٥).

وكذلك فإن هذه المجلدات تروى قصة واحدة - كاملة - ممتدة على مساحة هذا العدد من السنين.

□ □ □

كانت تلك السنين فترة لها مواصفات وخصائص فريدة:

○ كانت تلك فترة ظهور ونهضة دول العالم الثالث التى قادتها الصين والهند ومصر، ابتداء من مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥، حتى وقع انقضاض الاستعمار، بانقلاباته الخفية، أو بحروبه السافرة أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ضد تمرد العالم الثالث على خط يمتد من إندونيسيا إلى غانا.

○ وكانت تلك فترة شهدت أحوال يقظة إنسانية حية طول الوقت ومتدفقة عبّرت عنها سياسة عدم الانحياز التى قادتها مصر والهند ويوجوسلافيا، وكانت شعوب الأمة العربية أيامها مالكة لإرادتها، ممارسة لتجربتها مع الحرية تقدما وتراجعا، وكانت لاعبا على الساحة الدولية بين اللاعبين، ولم تكن تحولت بعد إلى كرة فى الأقدام تركلها من جديد إلى بعيد كلما وصلت إليها.

○ وكانت تلك فترة استوعبت مصر فيها دورها ومارسته، عارفة كيف تفرق بين الدور وبين الوظيفة، فالدور تعبير أصحابه عن حقائق وجودهم، والوظيفة تكليف من الغير عن حقائق أخرى.

(ومن المدهش أن الهجمة الأمريكية الأولى على العالم العربى بدأت بغواية سياسة الأحلاف العسكرية بالعراق سنة ١٩٥٥، بمقولة التصدى لخطر الاتحاد السوفيتى، والاستعداد لعدوانه، وكان ذلك إطار حلف بغداد الذى قادت مصر حملة المقاومة عليه، وواصلتها حتى سقط حلف بغداد فى بغداد نفسها.

ثم إن الهجمة الأمريكية الأخيرة على العالم العربى انقضت بسطوة الغزو المسلح على العراق سنة ٢٠٠٣، والانقضاض هذه المرة بمقولة التصدى لخطر الإرهاب وتوقيا لضرباته.

وكانت الأمة تتفرج على المشهد - ولا تزال - وكأن العراق إقليم فى كوكب هناك فى فضاء الكون السحيق!).

□ □ □

هناك بعد ذلك اعتبار إضافى، مؤداه أن تلك السنوات الثلاثين كانت بالنسبة لى شخصيا سنوات الشباب، أو لعلها هضبة أواسط العمر، وكان عليها دخولى إلى دور نشيط فى الشاغل السياسى العام، إلى جانب انهماكى فى العمل المهنى الأصيل، ففى تلك السنوات من تاريخ مصر والأمة، كان لدىّ حظ أن أكون قريبا من «جمال عبد الناصر» حتى الساعة الأخيرة فى حياته سنة ١٩٧٠، وقد تحاورنا طويلا ولم نفترق، ثم كان لدىّ حظ أن أكون قريبا من «أنور السادات» حتى انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقد تحاورنا طويلا ثم افترقنا، وتباعدت بيننا الطرق مع اختلاف رؤانا لدور السياسة بعد دور السلاح فى حرب أكتوبر.

وهكذا فإننى إلى جانب المتابعة المهنية تواجدت فى أجواء ووقائع حرب الثلاثين سنة بالمعايشة وليس فقط بالمتابعة، ومن الداخل وليس فقط من الخارج، وإذن فإن المناخ ما زال دافئا من حولى - حاضرا حيا - متحركا ناطقا، وكأن عدسة تصوير أمسكت بالحوادث واللحظات والتقطتها وسجلتها على ذاكرة شريط حساس ومأمون.

ومن الحق هنا أن أقرر أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب الواحد من أربعة أجزاء صدرت عن «الأهرام»، وذلك عندما بادر رئيس تحريره ومجلس إدارته الصديق الأستاذ «إبراهيم نافع» إلى طلب حقوق تلك الطبعة من دار «أندريه دويتش» و«هاربر كولينز» فى لندن ونيويورك، وكانت حفاوة الأهرام ومركز النشر والترجمة التابع له - وفيه أيامها تلك الصديقة الغالية الراحلة «نوال المحلاوى» - حفاوة بالغة.

□ □ □

إلى جانب ذاكرة الشريط الحساس والمأمون كانت هناك محاولة ذهبت بعيدا فى التوثيق، لأن الصورة إذا لحقت بالوثيقة تأكدت الرواية دون أى ظن أو التباس. وعند

هذه النقطة فإن قضية الوثائق تستحق هنا وقفة، ذلك أن كثيرين - بينهم عدد من الأصدقاء - أثاروا مسألة احتفاظى بصور من وثائق سياسية هامة وصلت إلىّ بذلك القرب من «جمال عبد الناصر» أو من «أنور السادات» بعده، وكنت ذكرت أننى أحتفظ بجزء من هذه الوثائق خارج مصر حماية لها وصونا، وراح كثيرون يطالبوننى بإعادة هذه الوثائق، دون أن يتذكروا أن جزءا كبيرا من هذه الوثائق عاد ونشر فعلا فيما صدر من كتبى فى السنوات الأخيرة، وبالتالى فإن ذاكرة مصر فيما يتعلق بما كان لدىّ محفوظة ومصانة، موجودة - بجزء كبير منها - ومنشورة فى سياق حرب الثلاثين سنة وغيره من الكتب، وقد أشير إلى ما ذكره المؤرخ الصديق الدكتور «يونان لبيب رزق» - من أن كثيرين أخذوا علىّ كثرة ما نشرت من نصوص وصور من الوثائق، وقد بلغت قرابة الألف صفحة ضمن الأجزاء الأربعة فى مجموعة حرب الثلاثين سنة، وزاد عليها قرابة ألف صفحة أخرى من الوثائق منشورة فى كتب: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - والعروش والجيوش - وخريف الغضب. والحقيقة أننى قصدت إلى عرض الوقائع والأجواء، دون الاكتفاء بقول «إننى كنت هناك»، والقصد أن أضيف إلى ذلك دليلا لا يقبل الشك - على صدق الرواية ودقة المشاهد.

ومؤدى ذلك أن ما عندى من الوثائق ليس محجوبا، وإنما هو منشور ولا يزال يُنشر، وأنه فى متناول اليد وتحت النظر.

لعلى أذكر أيضا ما أشار إليه بعض الأصدقاء عن شريط مسجل لحديث طويل مع «حسن يوسف» (باشا) الذى كان وكيلا ورئيسا للديوان الملكى (يزيد طوله عن خمس عشرة ساعة)، وما أريد توضيحه هنا أن هذا الشريط جرى تسجيله سنة ١٩٧٧، أى بعد خروجى من الأهرام بثلاث سنوات، وبالتالى فهو ضمن محفوظاتى الخاصة ولا صلة له بغيرها، فقد جرى تسجيل هذا الشريط فى بيتى الريفى فى برقاش، وبمحض مصادفة ليس عن تصميم مسبق، فقد كنا هناك ذات يوم فى شهر مارس من تلك السنة ومعنا صديقه وصديقى «عبد الفتاح عمرو» (باشا) الذى كان سفيرا للعهد الملكى فى لندن، ودار الحديث بيننا عن عصور مضت، وتدفقت

الذكريات، واقترحت تسجيلها، ووافق الصديقان، بشرط أن يظل التسجيل فى حوزتى، لا يخرج لأحد إلا بعد عدد من السنين.

وإلى جانب ذلك فإن أهم ما عندى هو مجموعة أوراقى الشخصية التى سجلت فيها بخط يدى ما رأيت وما سمعت، وهى شبه مفكرات - وليس مذكرات - كتبتها كى لا أنسى حين الحاجة إليها لتوثيق السجل، أو حين يحين أوان الكتابة والنشر، وفى كل الأحوال فإن هذه الأوراق الشخصية ذاكرة رجل وليست ذاكرة وطن.

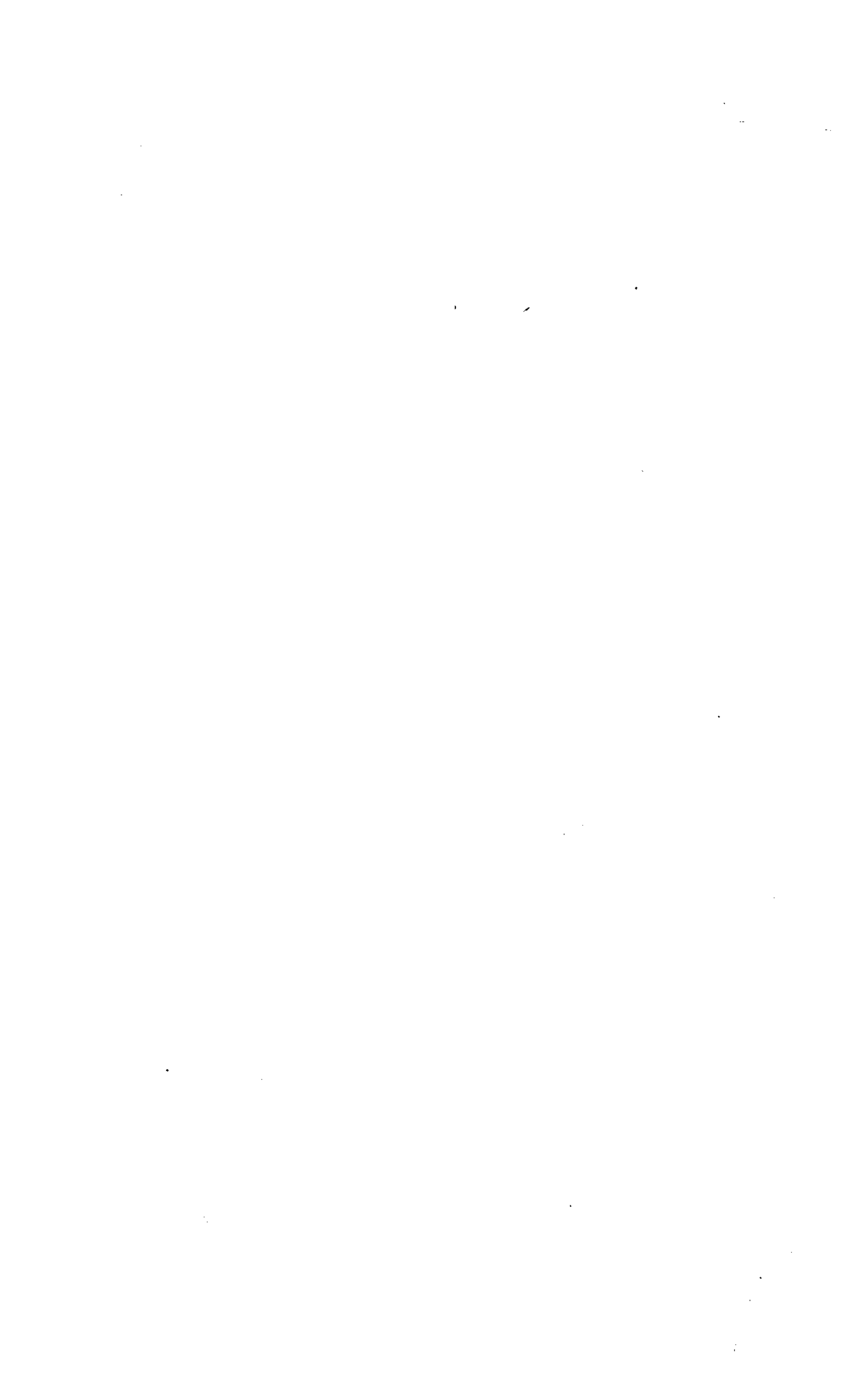
ومن الأنسب أن أزيد على ذلك أن الأصول من وثائق التاريخ المصرى الحديث وضعت بكاملها تحت تصرف لجنة كتابة التاريخ سنة ١٩٧٥، وقد قام عليها فى ذلك الوقت نائب الرئيس «حسنى مبارك» (وهو الآن رئيس الجمهورية)، وكان مقر تلك اللجنة ومجمع أوراقها ووثائقها ومحفوظاتها قصر عابدين، حيث يوجد النصيب الأكبر من وثائق مصر الحديثة.

أردت أن أضع هذه الملاحظات جميعها فى هذه المقدمة العامة لحرب الثلاثين سنة توضيحا وبيانا.

□ □ □

وأخيرًا أعترف أننى لا أجد حرجا فى القول بأن مجموعة حرب الثلاثين سنة مكتوبة بالدرجة الأولى لأجيال جديدة من الشباب فى مصر وعلى اتساع الأمة، فهؤلاء لم يكونوا معنا حين كنا هناك، ثم إن الأهواء والأغراض تلاعبت، قاصدة وعامدة، وطمست الحقائق، وحكت بدلا منها ما يغطى عليها أو يشوه وجهها، لأنه كان مطلوبا - ولايزال - تغييب الذاكرة العربية، واغتيال الوعى والهوية، لكى يمكن تطويع المستقبل وتوجيهه بسهولة على هوى وأغراض الآخرين، ولذلك فإن هذه الأجيال من الشبابَ هى بالدرجة الأولى هدفى ومقصدى، فهى - وليس غيرها - حاملة المسئولية - والسائرة بها على دروب الغد، واصلة به - متنبهة ويقظى - إلى أهدافه وأهدافها!

محمد حسنين هيكل



مقدمة الطبعة الإنجليزية الأصلية

[١]

نشأت فكرة هذا الكتاب، ذات صباح، على مائدة إفطار، فى فندق «كلاريدج» فى لندن!...

قصدت العاصمة البريطانية فى رحلة عمل سريعة، وأسفارى خارج مصر سريعة دائما، فأنا لا أطيق البعاد عنها - مهما كانت الظروف، أو المخاطر أحيانا! - أكثر من أسبوعين أو ثلاثة، فإذا طالت المدة عن ذلك يوما أو أياما أحسست بالغربة، وتملكنى ما لا أقدر على مغالبته من الشوق والحنين. وأظن أن الفلاح المصرى فى أعماقى ما يزال أقوى من كل عوامل التطور وتغير العصور!

وفى ذلك الصباح، من بدايات العام الماضى - ١٩٨٥ - كان ضيفى على مائدة الإفطار هو المستر «أندريه دويتش» ممثل مجموعة الناشرين الدوليين التى تملك حقوق نشر كتبى فى العالم، وكان موعدنا ذلك الصباح مخصصا لبحث موضوع كتابى الجديد، ومن جانبى كنت مستعدا بفكرة راودتنى طويلا، وظننت أن الوقت قد حان لتناولها، وهى «**الصراع على الشرق الأوسط وفيه**»، وبدأت أشرح لـ «أندريه دويتش» الخطوط العامة لفكرتى وإطارها، وإذا به - على غير العادة - يقاطعنى قائلا «**إنه يختلف معى ولا يتصور أن يكون موضوع كتابى القادم عن أى شىء.. إلا عن حرب السويس**!» - وسألته مندهشا «**حرب السويس؟!**» وكان رده «أن العام القادم - ١٩٨٦ - سوف يكون **ذكرى مرور ثلاثين سنة على «السويس»** (١٩٥٦ - ١٩٨٦) وهو يعرف أن دور النشر فى لندن ونيويورك وباريس تستعد كلها بكتب عن «السويس» فى هذه المناسبة، وعلى حد معلوماته فإن سنة ١٩٨٦ سوف تشهد

ما لا يقل عن عشرين كتابا فى هذا الموضوع وبما أننى أحد شهود «السويس» **من الناحية العربية، فسوف يبدو غريبا أن أتخلف عن المناسبة وأكتب فى موضوع آخر، بينما يكتب غيرى فى الموضوع!»**.

ودار بيننا حوار طويل، انتهىَ بأن رجوته أن يترك لى فرصة للتفكير فى اقتراحه حتى موعد اجتماعنا الثانى ظهر اليوم التالى فى مكتبه. وهو اجتماع كان مقررا أن يحضره ممثلون عن الناشرين الفرنسيين والأمريكيين والألمان واليابانيين الذين يشتركون معه فى نشر ما أكتب.

وتصادف فى نفس اليوم أننى التقيت بعدد من الأصدقاء فى مجالات النشر والصحافة، وبينهم السير «دنيس هاملتون» رئيس مجلس إدارة رويتر، و«آندرو نايت» رئيس تحرير الأيكونوميست، و«هارولد إيفانز» الذى كان رئيسا لتحرير الصنداى تيمس. ثم التيمس. وكان حوار الصباح مع «أندريه دويتش» فى ذهنى، وحاولت من بعيد أن أستطلع رأى كل واحد منهم، وإذا هم وبدون استثناء يحبذون موضوع «السويس» ويتحمسون له.

وظهر اليوم التالى دخلت إلى الاجتماع الموسع فى مكتب «دويتش»، وقد استقر رأيى على إطار جديد يجمع بين فكرتى الأصلية واقتراح «أندريه دويتش»، ومع ذلك فقد بدأت كلامى بأن سألته: «هل ما زال مصمما على موضوع «السويس»؟ «وأجاب على الفور «بالتأكيد»، وأضاف أحد حضور الاجتماع وهو المستر «بيير بيرنيت» رئيس محررى النشر «**يبدو أنك تظن أن السويس حدث تاريخى كبير جرى فى مصر، والحقيقة أننا نعتبر السويس حدثا تاريخيا كبيرا جرى فى أوروبا وفى بريطانيا بالذات!**».

ورحت أشرح ما توصلت إليه ومؤداه أننى على استعداد لأن أكتب عن حرب **السويس كذروة من ذرى الصراع على الشرق الأوسط وفيه، وإذا كانت السويس سنة ١٩٥٦ هى أول هذه الذرى العالية ـ فإنها لم تكن آخرها، فقد لحقتها حرب يونيو سنة ١٩٦٧، ثم حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣**.

كان رأيى - ولا يزال - أن هذه الحروب الثلاث هى فى حقيقة أمرها حرب واحدة مستمرة فى الصراع على الشرق الأوسط وفيه، ولم تكن الحروب الثلث غير البؤر الساخنة الملتهبة فى هذه الحرب المستمرة التى امتدت ثلاثين سنة، وربما أكثر لأن «السويس» كانت قمة صراع بدأ قبلها بسنوات طويلة، ثم استمر بعدها وتصاعد حتى قمة ١٩٦٧، ولم يتوقف تصاعده حتى جاءت سنة ١٩٧٣، وبعدها بسنوات بدا أن مرحلة بكاملها فى الشرق الأوسط قد وصلت إلى نهايتها، وأوشك الستار أن ينزل عليها ليرتفع على مرحلة جديدة لا أحد يعرف متى وأين وكيف بدايتها؟!

وكان رأيى - ولا يزال - أن «السويس» وحدها لا تقول القصة الكاملة للصراع على الشرق الأوسط وفيه. والصراع كله يستحق أن يعالج، وليس «السويس» وحدها وإلا فإن الموضوع مبتور وناقص!

وكان أول تعليق على ما طرحته من «بيرنيت» الذى بادر قائلا: إنه يوافق على تصورى الجديد للموضوع «فنحن هنا لم نعد نسمع شيئا إلا القليل عما يجرى فى الشرق الأوسط، بينما نسمع الكثير عما يفعله الأمريكيون به!»!

وحين انتهى الاجتماع كان اتفاقنا كاملا: البدء بـ «السويس» كحلقة أولى من حلقات الصراع على الشرق الأوسط وفيه، تليها سنة ١٩٦٧ حلقة ثانية، ثم تجىء سنة ١٩٧٣ حلقة ثالثة - فى حرب واحدة مستمرة على مصائر الشرق الأوسط ومقاديره!

□

وهكذا بدأت تناول قصة السويس ١٩٥٦، ذروة أولى من ذرى حرب طويلة ممتدة خاضتها أمة بأسرها وليس رجلا واحدا حتى إذا كان التاريخ قد وضع عليه مسئولية قيادتها!

وربما من هذا المنطق فإن المتفضل بقراءة هذا الكتاب سوف يلاحظ ما يلى:

□ **أولا**- أن هناك سياقا عاما يصل ما بين الحوادث والتطورات وما بين المطامح والمطامع، فـ «السويس» لا تقف فى مجرى التاريخ وحيدة فريدة، وإنما هى جزء من

كل، حلقة فى سلسلة، مشهد فى قصة، معركة فى حرب، وهى واحدة من بؤر الصراع الساخنة، لكنها بؤرة واحدة لها ما قبلها ولها ما بعدها فى حياة أمة تبحث عن نفسها، وعن دورها، وعن مستقبلها.

وقد تكون «السويس» لحظة مجيدة ومهيبة، ولكن اللحظات المجيدة والمهيبة لاتبرز فجأة من المجهول أو من الفراغ، وإنما قيمتها أنها رمز وتجسيد لما هو أكبر منها وأبقى.

☐ **ثانيا** - أننى ركزت فى مجرى الكتاب كله على خط الصراع ولم أبتعد عنه إلا عندما كان ذلك ضروريا، والتزمت أن يكون ذلك فى أضيق الحدود.

وهكذا فإن الصراع على الشرق الأوسط وفيه هو القصة الأساسية لهذا الكتاب وليس قصة أى شخص أو أية قضية، فالكتاب ليس قصة «جمال عبد الناصر» ولا قصة ثورة ٢٣ يوليو، ولا حتى قصة تأميم شركة قناة السويس، وإنما الكتاب هو قصة الصراع فى تلك الحقبة، وحتى بلغ ذروته العالية الأولى فى حرب سنة ١٩٥٦.

☐ **ثالثا** - أن حرب السويس ليست ثورة ٢٣ يوليو وحدها، وليست «جمال عبدالناصر» بنفسه وشخصه، ذلك أنه ليس هناك وزن لحدث خارج السياق التاريخى العام للأمة، كما أنه ليست هناك بطولة منفصلة عن جهد الأمة كلها وطاقتها، ذلك لأن الحوادث والأبطال لا يمكن أن يكونوا من صنع المصادفات أو ضربات الحظ تجىء فى الصميم أو تطيش فى الفضاء!

☐ **رابعا** - أننى لا أتوسع كثيرا فى الجوانب العسكرية البحتة لذرى الصراع، وذلك لأن الجانب العسكرى فى الحروب هو أبسطها وأهونها، فالصراعات التاريخية الكبرى ليست فرقعات مدافع أو دبابات، وليست هدير أساطيل فى البحر أو الجو وإنما هى صدام قوى سياسية واجتماعية وفكرية بالدرجة الأولى، ولعل أستاذ الاستراتيجية الأعظم «كلاوزفيتز» لمس صلب الحقيقة بمقولته الشهيرة «إن الحرب هى السياسة بوسائل أخرى»!

□ **خامسا** - أننى ركزت كثيرا على أصول القضايا وجذورها عن اعتقاد بأننا إذا عرفنا القواعد فقد سهل التطبيق، وإذا توصلنا إلى القوانين فقد سهلت الأحكام، ولهذا فإننى خصصت الباب الأول من هذا الكتاب - وهو من ستة فصول - لحديث ماقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

□ **سادسا** - أننى اخترت للكتاب فى طبعته العربية عنوانا آخر يختلف عن العنوان الذى صدرت به الطبعات الدولية، فهناك استقر رأينا على عنوان يقول: «السويس: قطع ذيل الأسد»، والمقصود هو الأسد البريطانى، والعنوان استعارة من عبارة قالها الزعيم السوفيتى «نيكيتا خروشوف» للسفير «محمد القونى» سفير مصر أيامها فى موسكو، أثناء حفل استقبال فى السفارة الرومانية هناك يوم ٨ أغسطس ١٩٥٦، وأما فى الطبعة العربية فقد اخترت أن يكون عنوان الكتاب مباشرا ومحددا.

□ **سابعا** - أننى على طول الكتاب كله تباعدت مرات عن الحديث وتركت الوثائق وحدها تحكى ما عندها، بل وأضفت إلى الكتاب ملحقا خاصا يضم كثيرا منها.

[٢]

وربما يتساءل كثيرون عن السبب أو الأسباب التى تدعو كاتبا صحفيا إلى إضافة ملحق ضخم وكامل بوثائق وشهادات - إلى كتاب ينشره؟

وأصحاب هذا التساؤل لهم الحق وعندهم دواعيه:

من ناحية: فإن الصحفى ليس فى مقدوره أن يكتب التاريخ، فتلك مهمة أكبر من طاقته، وأوسع من أى تحقيق يقوم به فى حدث بذاته، ولعلها أبعد من عمر أى إنسان فرد، ثم إنها أعقد من أن تحتويها دفتا كتاب واحد.

ومن ناحية أخرى: فإن الصحفى - حتى وإن كان أحد شهود الحدث الذى يكتب عنه - يستطيع أن يقدم شهادة تاريخية، ولكن الشهادة التاريخية ليست تاريخا وإنما هى - إذا صدقت - تصلح لأن تكون «مادة تاريخية» أى عنصرا من العناصر، وزاوية من زوايا النظر حين يكتب التاريخ.

ومن ناحية ثالثة: فإن الذين يعيشون الحوادث هم فى غالب الأحيان آخر من يصلح لتأريخها، ذلك لأن معايشتهم للحوادث تعطيهم على الرغم منهم دورا، والدور لا يقوم إلا على موقف، والموقف بالطبيعة اقتناع، والاقتناع بالضرورة رأى، والرأى فى جوهره اختيار، والاختيار بدوره انحياز، والانحياز تناقض مع الحياد وهو المطلوب الأول فى الحكم التاريخى.

وحتى إذا قيل، وفى القول كثير من الصحة، إنه ليس فى العلم حياد، ولا فى الفكر حياد (التكنولوجيا وحدها يمكن أن تكون محايدة)، فإن هناك فارقا بين الانحياز الفردى وبين الانحياز الاجتماعى، لأن الانحياز الفردى يقوم على الذات بينما الانحياز الاجتماعى يقوم على رؤية.

□

وأعترف أن كل المحاذير التى أشرت إليها تنطبق علىَّ وعلى عملى: فأنا صحفى، ثم إننى كنت شاهدا على كل حروب الثلاثين سنة، ثم إنه كان لى فى وقائعها أو مواقعها دور اقتناع واختيار ورأى، وإذن فلماذا لم أكتب لمجرد تقديم شهادتى عما رأيت وسمعت لتكون «مادة تاريخية» ثم أقنع بذلك وأريح نفسى وكل الناس؟!

وهكذا بالضبط ما فعلته فى الطبعة الإنجليزية - وهى الطبعة الأصلية من هذا الكتاب - لكنى فى الطبعة العربية اخترت منهجا آخر.

فى الطبعة الإنجليزية قدمت شهادتى، ثم اكتفيت بإشاراتى فى الهوامش إلى الوثائق التى وجدتها والشهادات التى عثرت عليها، ولم أحاول ما هو أكثر.

أما فى الطبعة العربية فقد اخترت كما أسلفت منهجا آخر.

ترجمت الكتاب الأصلى بنفسى إلى اللغة العربية، لأنى توسعت فى التفاصيل فهناك كثير فيها يهتم له القارئ العربى، بدرجة أكبر بالقطع من القارئ الإنجليزى أو الأمريكى أو الفرنسى أو الألمانى أو اليابانى... إلى آخره.

ثم إننى جمعت كثيرا من الوثائق الأصلية والشهادات الحية بنصوصها فى ملحق أضاف إلى الكتاب الأصلى عبء كتاب آخر، وربما أكثر.

□

لماذا:

والرد على ذلك صعب والشرح فيه يطول، لكنى أجمل دوافعى إليه فيما يلى:

١ - لقد اندفعت إلى الشواطئ العربية موجة عاتية مدمرة جرفت فى وجهها حقولا خضراء ومدنا زاهرة وحياة إنسانية عامرة، وحاولت وما زالت تحاول أن تمحو من الموجود ومن الذاكرة أن العرب كان لهم فى القريب وليس فى البعيد من ماضيهم شىء أكثر مما يرونه حولهم من حطام وركام وقش يتلاعب الموج به وكذلك الريح!

٢ - إنه فى عنفوان هذه الموجة الهمجية اختلطت ببعضها أشياء كثيرة: الخاص مع العام، والذاتى مع الموضوعى، والحقيقة مع الخيال، وأصول القضايا مع فروعها، بل امتد الخلط إلى حد ضاعت منه الحدود بين الصديق والعدو، وبين النصر والهزيمة، ومما يثير العجب فعلا أن هناك فى مصر من وصفوا «السويس» بأنها كانت هزيمة، فى الوقت الذى يعتبر فيه شركاء العدوان الكبار على مصر - بريطانيا وفرنسا - أنهم هزموا فى «السويس» وأن موقعتها الكبرى كانت نهاية الإمبراطورية بالنسبة لهما.

ولقد كانت النقطة التى اختل فيها التوازن هى الخشية من نسبة السويس إلى «جمال عبد الناصر»، وبالتالى يكون انتصارها إذا حسب له ريشة على رأسه. والحقيقة أن حرب السويس بمعناها الأصيل أكبر من جهد فرد، ثم إنها أوسع من طاقة حكم أو حاكم!

٣ - إن كثيرين ممن تكلموا جنحوا. فهناك من أرادوا الإساءة لمصالح أو أغراض. ثم إن هناك من أرادوا الإحسان بصدق نية. والمشكلة أن القضايا الكبرى أعقد من سوء المقاصد أو حسن النوايا!

وفى كل الأحوال فإن القارئ العربى - خصوصا جيل الشباب - أصيب بنوع من الحيرة الشديدة والبلبلة المؤدية للإحباط.

وفى المحصلة فإن الكل فقد مصداقيته.

وربما كان من هنا أننى شئت أن تتحدث الوثائق والشهادات، وظننت أن حديثها سوف تكون له من قوة التصديق ما يفوق قوة أى حديث آخر. فهنا القول الفصل وغيره - فى أحسن الأحوال - آراء لأصحابه.

□□□

ولقد وجدت أمامى كما هائلا من الوثائق والشهادات، وكنت أتصور أن ذلك يجعل مهمتى فى عرض الموضوع سهلة، ولكننى اكتشفت بالتجربة أن العكس صحيح لأن المحدود يزكى نفسه بل يفرضها بحكم أنه لا بديل، وأما الفيض فإن قضية الاختيار فيه عويصة معقدة.

وأعترف أننى مدين بالكثير مما لدىَّ من وثائق التاريخ المصرى المعاصر إلى «جمال عبد الناصر» فقد أذن لى دائما أن أطلع على أوراقه، وسمح لى فى كثير من الظروف بصور منها. كان قد لاحظ مبكرا غرامى بالحرص على كل ورقة تضعها الظروف أمامى، وسألنى مرة وكنا أيام معركة السويس: **«ماذا ستفعل بكل هذه الأوراق التى تحرص على جمعها؟» وقلت له «ربما فكرنا ذات يوم بعد أن ينتهى ذلك كله أن نجلس معا لكتابة قصة هذا العصر كما عايشناه..» وكان رده «سوف تفعل ذلك وحدك إذا أردت.. أما أنا فلا أظننى سأكون هناك عندما ينتهى ذلك كله».** واستغربت قوله، خصوصا حين أضاف بهدوء غريب **«من يعيش مثل حياتى يحرق الشمعة من الناحيتين»!**

وكأنه كان يقرأ الغيب!

□□□

ولقد آثرت منهجا خاصا فى اختيار ما أورده - هنا - من وثائق، فمنذ البداية

واجهتنى مشكلة المعيار الذى أعتمده فى الاختيار، والرد السهل على هذه المشكلة أن أقول: إن المعيار الذى فرض نفسه لاختيار هذه الوثيقة أو تلك من بين الكم الهائل المتاح هو معيار الأهمية! ولكن «الأهمية» ذاتها مسألة نسبية تختلف فيها الآراء وتتباين المواقف، بل وقد تتعارض زوايا الرؤية والنظر.

ولقد اخترت منهجا خاصا أقيس به أهمية الوثائق عندما أختار بينها، فقد آثرت أن يكون معيارى لأهمية أى وثيقة هو قدرتها على تصوير أو تجسيد أو استعادة روح اللحظة والحدث والعصر بكل ما فى ذلك جميعا من حس إنسانى ونبض. وكان رأيى أن كل كلمة - حتى فى وثيقة تاريخية - خرساء أو صماء إلا إذا كان فيها نبض حس إنسانى.

كان رأيى أن الكلمات الخرساء الصماء مكانها رفوق الأرشيف، سواء كانت مودعة فى حوافظ أوراق مكتوبة أو حوافظ أشرطة إليكترونية. ويصدق هذا القول حتى فى نصوص المعاهدات والاتفاقيات ذاتها، فإن محاضر الجلسات والمناقشات التى أدت إلى النصوص هى أوضح وأفصح من هذه النصوص ذاتها لأنها هى التى تكشف أكثر من غيرها روح اللحظة والحدث والعصر، وهى الأقدر على التصوير أو التجسيد أو الاستعادة الحية.

□

والحقيقة أن العقدة الكبرى التى واجهتها كانت هى ترتيب الوثائق، ثم قر قرارى فى النهاية على ترتيب السياق الزمنى للحوادث، فبذلك تستطيع الوثائق أن تروى قصتها كاملة بالتوازى مع تسلسل الوقائع فى الكتاب نفسه.

ولقد ظللت لبعض الوقت تحت ظن أن تجميع الوثائق من المصدر الواحد فى قسم واحد يعطى نوعا من التركيز والتأكيد لدور هذا المصدر وحركته. وبصرف النظر عن أى مزايا فى هذا المنهج، فلقد وجدته فى النهاية معرضا لاحتمالات الارتباك والتشويش.

وعلى سبيل المثال، فلو أنى جمعت كل الرسائل المتبادلة بين «جمال عبد الناصر»

وملوك السعودية فى قسم واحد مستقل لكان هناك احتمال ارتباك وتشويش، فهذه الرسائل - فيما يتعلق بحرب السويس - تمتد على فترة ثلاث سنوات تتمدد وقائعها فى عديد من فصول الكتاب وتتداخل موضوعاتها مع حوادث سابقة ولاحقة.

وهكذا اخترت أن آخذ الوثائق مستقلة عن بعضها موصولة بتسلسل الحوادث نفسها بدلا من تجميعها معا نسبة إلى مصدرها وحده.

واعتقدت أن هذا المنهج يجعل الجزء الوثائقى من هذا العمل كتابا مستقلا يمكن أن يقرأ بذاته، ويقدر على رواية قصته بصرف النظر عن النص الأصلى للكتاب.

□

بقى أن أقول: إننى فى هذا الكتاب استعملت - إلى جانب الوثائق المصرية الأصلية - مجموعة من وثائق بريطانية وأمريكية وفرنسية وإسرائيلية وجدتها تستكمل صورة «حرب السويس»، وهى الجزء الأول من قصة «حرب الثلاثين سنة» وتسد ثغرات لا تتضمنها الوثائق المصرية لأن القرار فيها لم يكن مصريا. وربما يلاحظ القارئ أن الجزء الأول من وثائق هذا الملحق هى وثائق بريطانية وأمريكية بالتحديد فيما يتصل بالأحداث التى وقعت قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولم يكن هناك مفر من ذلك، فمن سوء الحظ أن العصر السابق لثورة ٢٣ يوليو لم يترك وثائق سياسية يعتد بها ولا شهادات كاملة، ووراء ذلك سببان:

□ **الأول: إن سياسة مصر قبل الثورة كانت مقصورة على مسألة واحدة، وهى العلاقة مع بريطانيا، وقد كانت علاقة بالعالم كله ثنائية مع قوة واحدة من قواه.** وفى الغالب فإن القصر الملكى كان هو الذى يدير ويوجه. ولست أعرف المصير الذى آلت إليه محفوظات القصر الملكى، ولعل غيرى يعرف أكثر، وفى كل الأحوال فقد كانت القضايا كلها فيه محصورة ومختزلة فى علاقة ثنائية مع طرف واحد، ثم إنه فيما يتعلق بتلك الفترة **فإن الوثائق البريطانية أكثر دقة وأكثر وفرة. ومع التسليم بتحيزها لوجهة النظر البريطانية، فأى قارئ مدقق لها يستطيع أن يستخلص منها بيسر كل ما يريد من وجهة النظر المصرية.**

□ والثانى: إن ساسة مصر باستثناءات قليلة لم يتركوا شهاداتهم عما عاشوه من وقائع التاريخ. وفيما خلا الدكتور «محمد حسين هيكل» (باشا) و«محمد على علوبة» (باشا) و«محمد أحمد فرغلى» (باشا)، فإن أحدا من ساسة عصر ما قبل الثورة لم يدل بشهادة للتاريخ يعتد بها. وصحيح أن **هناك مذكرات «سعد زغلول» (باشا) - وهى وثيقة إنسانية مثيرة - إلا أن هذه المذكرات لم تنشر حتى الآن، والواقع أننى - وقد أتيحت لى فرصة قراءتها بالكامل - أجد أن نشرها قد يسبب حرجا لأطراف كثيرة أولها: «سعد زغلول» (باشا) نفسه، وقد ينال من دوره الضخم فى الثورة المصرية سنة ١٩١٩.**

ومما يؤسف له أن رجلا كبيرا فى حجم «مصطفى النحاس» (باشا) لم يترك ورقة واحدة عن تجربته السياسية الطويلة.

ولقد حاول كثيرون أن يكتبوا، ولكنهم كتبوا كثيرا ولم يقولوا شيئا. ثم إن رجلا - مثل «حسن يوسف» (باشا) آخر رئيس للديوان الملكى - كتب، لكن الرجل بدبلوماسيته الرقيقة آثر أن يطوف بالتخوم البعيدة، حتى لا يتعثر فى الصخور!

وهكذا فإن سد الفجوات بوثائق وشهادات غير مصرية أصبح أمرا لا مفر منه إذا أردنا استكمال القصة التى يتعرض لها هذا الكتاب.

□

وفى النهاية فإننى أعرف مقدما أننى أرهق قارئ هذا الكتاب بكل هذا الفيض من الوثائق والشهادات، لكن عذرى أمامه **أننى أريد أن تكون القصة واضحة، وأن تنتفى عنها كل موجبات اللبس وسوء الفهم، وخصوصا أن هناك كثيرين يرضيهم أن نصدق ما يقولونه عنا اليوم، ويسيئهم كثيرا أن نستجلى ما جرى لنا، وأن ندقق فيه، وأن نزيح عنه غبار النسيان الطبيعى أو النسيان المطلوب، وأن نكتشف من جديد أن صورة مصر الحقيقية كانت تختلف بكثير عما يحاولون تصويره أمامها اليوم فى ظروف استبيح فيها كل شىء فى العالم العربى.. حتى التاريخ!**

□



الباب الأول

صراع إمبراطوريات

ليست محاولة لكتابة التاريخ وإنما لقراءته!



الفصل الأول

الأعداء والأصدقاء

[١]

عندما توقف هدير مدافع الحرب الكبرى الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كان العالم بعدها قد أصبح شيئا أشد ما يكون اختلافا عما كان قبلها.

ولقد ساد على جبهات القتال فى الغرب والشرق سكون موحش، لا تقطعه بين الحين والحين غير صيحات الجنود المتشوقين للعودة إلى الوطن والبيت والأهل، وكانت الأصوات فى أغلبها مختنقة ومترددة، فلم يكن هؤلاء المتشوقون إلى العودة على ثقة بما سوف يجدونه حين يعودون.

وكانت احتفالات المنتصرين هستيرية تعكس القلق أكثر مما تعكس النشوة، وأما المنهزمون فقد كانت أصواتهم الجريحة أشبه ما تكون بآهة خلاص. تزيح عن صدرها كابوسا من الدم، رغم إحساسها أن كابوسا من الظلام فى انتظارها!

وعلى أى حال فقد كان «المجهول» هو الذى يجمع الكل فى ضبابه: المنتصرين على أمل فى «مجهول» لا يعرفون شكله، والمنهزمين على خوف من «مجهول» قد تسحقهم وطأته!

□

كانت كل الأنظار تحاول أن تستكشف ما وراء الأفق، وأما فى حدوده وعلى ساحات القتال نفسها، فقد كانت كل الأنظار تحاول أن تهرب مما حولها. لم يكن هناك من يريد فى تلك الساعات أن يحصى قتلى الحرب (٦١ مليونا من زهرة شباب

العالم) ولا جرحاها (٨٣ مليونا)، ولا أن يحصر الخسائر، وكانت فادحة، كما تبدو من صور العواصم الكبرى التى طالتها أسلحة الدمار الطائرة من قنابل وصواريخ، وأحالت معالمها الكبرى ومغانيها إلى حفائر وأطلال: كذلك كان حال لندن، وبرلين، ووارسو، وموسكو، وغيرها، وغيرها. لم ينج من عاصفة النار - على أوروبا - غير عاصمتين اثنتين هما روما وباريس. روما بسبب شفاعة بابا الفاتيكان وباريس بسبب مصادفة وجود جنرال ألمانى على رأس حاميتها رأى أن يتركها بغير قتال إكراما للجمال والفن والتاريخ!

□

ومن حول آفاق ساحات القتال كانت هناك متغيرات كبرى، لا يستطيع أحد فى تلك الأوقات أن يحسب مداها، أو حجم تأثيرها وسرعته.

لقد أدت الحرب وضغوطها وضروراتها وإمكانياتها إلى اكتشافات هائلة فى فن الحرب، بدأت بالثورة الإليكترونية (أجهزة «ألترا» لحل الشفرات)، والثورة الإدارية (تنظيم الإنتاج الحربى وتحركات الجيوش). وثورة الفضاء (الرادار والصواريخ)، ثم كان الختام قرب نهاية الحرب بثورة تفجير قوى الطبيعة ذاتها (القنبلة الذرية).

وأدت الحرب إلى انقلاب كامل فى موازين القوى الدولية، حين برز الدور المتميز لقوتين: الولايات المتحدة لأمريكية والاتحاد السوفيتى. كلاهما وقع عليه النصيب الأكبر فى صنع النصر، وكلاهما وقع عليه - بالتالى - النصيب الأكبر فى صنع السلام للزمان الجديد.

وأدت الحرب إلى ظهور أجهزة أخطبوطية جديدة، فلقد استلزم الجهد الشامل لتحقيق النصر أساليب من العمل الخفى وراء خطوط الأعداء بالتجسس والتخريب. وهذا على سبيل المثال ظهر «مكتب الخدمات الخاصة» برئاسة «آلان دالاس»، وهو الذى تحول فيما بعد إلى «إدارة المخابرات المركزية الأمريكية» برئاسة «آلان دالاس» نفسه حتى سنة ١٩٦١. وهكذا على سبيل المثال أيضا، ظهر الدور

المتميز للفاتيكان فى مجال جمع المعلومات إلى الدرجة التى جعلت الرئيس «جوزيب بروز تيتو» يقول كلمته الشهيرة «لقد كان هناك جاسوس داخل عباءة كل قسيس».
وهكذا على سبيل المثال كذلك، ظهر الدور الخطير للوكالة اليهودية فى عملية الاتصالات والتنظيم وراء خطوط القتال. كانت الأجهزة السرية الأمريكية تباشر نشاطها المهول بدعوى الأمن العسكرى والسياسى للعالم الحر. وكان الفاتيكان يباشر دوره بدعوى الأبوية الدينية للمسيحيين الكاثوليك. وكانت الوكالة اليهودية تباشر دورها بدعوى إنقاذ ضحايا العنصرية النازية التى حاولت «إبادة» الجنس اليهودى!!

وبالطبع فقد كان هناك مقابل سرى لهذا النشاط السرى على الناحية الثانية. وهكذا استفحلت أجهزة خطيرة أظهرها جهاز «كى. جى. بى.». عين الكرملين الساهرة وأذنه الحساسة، ونظائر له عديدة فى الكتلة الشرقية، ليست أقل أهمية وإن كانت أقل شهرة!

ولقد بدا واضحا - حتى منذ تلك الأيام التى أعقبت نهاية الحرب مباشرة، وعلى وهج القنابل الذرية التى ألقيت على «هيروشيما» و«نجازاكى» - أن حروب المستقبل، وفى ظل الأسلحة الذرية، سوف تختلف عن حروب الماضى لأن ثورة الدمار المتفجرة من انفلاق الذرة أصبحت نقطة تحول فى تاريخ الصراع الإنسانى أخطر وأوسع وأعمق من أى قوة عرفتها البشرية من قبل، وهى على وجه اليقين فوق طاقة الاحتمال الإنسانى، والدليل أن جيوش اليابان استسلمت بعد قنبلتين اثنتين فى وقت كان لديها فيه أربعة ملايين جندى تحت السلاح! وإذن فإن حروب المستقبل - على الأرجح فى ذلك الوقت ويقينا فى عصرنا الراهن - سوف تدار بالأجهزة السرية.

صراع المصالح حر فتلك هى الطبيعة، وصراع السلاح مقيد فهذا شرط البقاء!

□

وعلى حواف ساحات القتال نفسه أطل شبح بدا مرعبا أمام كثيرين، ذلك أن

احتمالات نشوب أسباب للصدام بين المنتصرين فى الحرب التى انتهت راحت تنذر بإمكانية صراع جديد أصعب وأفدح؛ لأنه ليس صراع إمبراطورية فحسب، وإنما هو صراع عقائد إلى جانب القوة الإمبراطورية، ثم هو صراع يجرى لأول مرة فى التاريخ تحت ظل الأسلحة الذرية والنووية.

ولقد بدا أن الصدام الجديد يمكن أن يكون وحشيا.

أمواج المحيط الأطلنطى من ناحية تقذف إلى شواطئ غرب أوروبا بالقوافل بعد القوافل من الجنود والسلاح.

وسهول أوروبا الشرقية من ناحية أخرى مفتوحة لجحافل بعد جحافل زاحفة فى اتجاه الغرب.

وبدا لوهلة أن برلين - عاصمة ألمانيا - قد تصبح بؤرة الصدام.

وكانت الإمبراطوريات القديمة - خصوصا بريطانيا التى وقفت وحدها أمام «هتلر» فى بدايات الحرب - تتصور أنه ما زال فى مقدورها أن تلعب دورا فى تشكيل مصائر العالم، لكن حقائق القوة راحت تؤكد نفسها، وكذلك حقائق العصر.

ومن ناحية حقائق القوة، فإن نظام الأمم المتحدة الذى أقامه المنتصرون لترتيب أحوال العالم بعد الحرب لم يلبث أن ظهر كنظام تحكمه - إلى حد بعيد - ثنائية التناقض بين قوتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وهو تناقض غائر إلى الأعماق لأنه مذهبى عقائدى، اقتصادى اجتماعى، سياسى عسكرى كل ذلك فى نفس الوقت.

لكن هذا التناقض لحسن حظ الإنسانية لم يكن مطلقا، فإن حقائق العصر راحت تقمع حقائق القوة، وتروض جموحها، ذلك أنه فى عصر الطاقة النووية تستحيل الحروب العالمية بين القوى الأعظم فيه، فالأسلحة النووية ليست مجرد قنابل أثقل عيارا مما كان قبلها، وإنما هى دمار غير مسبوق، وغير محدود، وغير محتمل...

وفى غياب إمكانية الحرب الساخنة، ظهرت أنواع أخرى من الحروب: الحرب الباردة، والحرب النفسية، والحرب الاقتصادية، والحرب السرية، ثم الحرب

المحدودة، وبالوساطة فى النقط الساخنة، وحيث تقف كل قوة من قوى القمة الدولية وراء طرف محلى فى حرب محدودة أو محصورة!

□

وبحدة التناقض على القمة الدولية، وفى نفس الوقت استحالة الحرب عليها أو حولها، فقد ظهر أن صراعات العالم وتناقضاته لابد لها أن تعبر عن نفسها بطرق مستحدثة ومبتكرة. فكلها لابد لها أن تأخذ فى حسابها اعتبارات جديدة، فيها طبيعة تركيب وتكوين كل واحدة من القوتين العظميين، ثم طائع العلاقات بينهما، ثم الأساليب الجديدة المتاحة لإدارة حركة تناقضاتهما، ثم المناخ الإقليمى والدولى الذى تتحركان فيه، ثم أدوات الصراع الممكنة فى إطار ذلك كله.

ولقد كان واضحا منذ البداية، أن أهم الصراعات التى تنتظر عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هى حركات الاستقلال والتحرر الوطنى، فى أقاليم شاسعة من آسيا وأفريقيا، تعيش فيها أمم وشعوب رزحت أزمنة طويلة تحت سيطرة الاستعمار التقليدى للإمبراطوريات القديمة - خصوصا بريطانيا وفرنسا - فهذه الأمم والشعوب حاولت منذ بداية القرن تقريبا أن تكافح من أجل استقلالها وتحررها، لكن موازين القوى لم تكن لصالحها. فمن ناحية، كانت الإمبراطوريات المسيطرة أقوى وأعتى، ومن ناحية أخرى، فإن هذه الإمبراطوريات وجدت أصدقاء وشركاء محليين على استعداد لقبول قدر من السيطرة الأجنبية فى مقابل قسط من الغنائم الوطنية.

كان هذا هو الحال ابتداء من مهراجات الهند، إلى مشايخ الشرق، إلى أمراء مصر.

وفى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الشعوب، وعند القواعد، كانت هى التى تحركت، وكانت هى طالبة الحرية السياسية والاجتماعية، وبالنسبة لهذه الجماهير عند القواعد، فقد كانت الحرب هى التى أيقظتها بأفكارها وأحلامها ومبادئها. ثم بمعاركها بروقا ورعودا وزلازل!

ولقد أتاحت أساليب القتال وراء الخطوط، وعمليات التدمير والتخريب فى الجبهات الداخلية فرصا جديدة للمقاومة، وساعدت عليها الاستعمالات الطارئة للأسلحة الصغيرة، كالرشاشات والقنابل والألغام، فقد ثبت أنها قادرة على إزعاج أقوى الجيوش، والنفاذ إلى أعصابها، والفتك بها، بمثل ما تستطيع الفيروسات غير المرئية أن تنفذ إلى أصح الأبدان فتأكلها بالعلل المستعصية على العلاج.

ولقد وجدت حركات الاستقلال والتحرر الوطنى مسرحا مواتيا.

فقد كانت القوى الجديدة المتحفزة للسيادة على العالم تسعى لإزاحة السيادة القديمة عنه، وهكذا فإن الإمبراطوريات القديمة كان عليها أن تدافع عن مصالحها، ليس فقط ضد القوى الوطنية المطالبة بالاستقلال والتحرر، ولكن كان عليها أيضا أن تواجه دعاوى بأحقية إرثها، وسلبها ما تمكنت منه قرونا طويلة.

يضاف إلى ذلك أيضا أن القوى الوطنية المطالبة بالاستقلال والتحرر كانت قد نفضت عن نفسها أسطورة تفوق الرجل الأبيض، فإن انتصارات اليابان المذهلة (أواخر سنة ١٩٤١ وطوال سنة ١٩٤٢) - وهى بلد آسيوى - أظهرت إلى حد بليغ فى دلالته أن الرجل الأبيض ليست لديه خواص متميزة منحتها السماء له، ونسيت أن تمنحها لغيره.

وهكذا، على سبيل المثال، فإن المقاومة الوطنية الإندونيسية بقيادة «أحمد سوكارنو» رفضت أن تسمح للإمبراطورية الهولندية بأن تعود إلى إندونيسيا بعد هزيمة اليابان.

لقد تشجعت الثورة الإندونيسية بحقيقة أن هولندا التى احتلتها ألمانيا أثناء الحرب، ثم طردتها اليابان من مستعمراتها فى جزر الهند الشرقية - بما فيها إندونيسيا - لم تعد تلك القوة التى تستطيع إملاء شروطها عى شعب تعداده سبعون مليونا، يعيشون فى ثلاثة آلاف جزيرة.

وحمل الإندونيسيون أسلحة صغيرة وقنابل وألغاما، وراحوا يضربون القوات الهولندية العائدة.

وكان وراءهم رأى عام واسع فى العالم على استعداد لأن يلتفت ويرى، ويفهم ويتعاطف!

ثم كان لديهم تشجيع من قوى عالمية كبرى جديدة تطمح إلى إرث هولندا (وغير هولندا) ذات يوم!

إضافة إلى ذلك، فقد كان المزاج السائد فى العالم غير مستعد لقبول منطق أن الحرب العالمية الثانية كلها جرت لمجرد إتاحة الفرصة لقوى استعمارية من الدرجة الثانية والثالثة؛ لكى تعود إلى تثبيت مواقع سيطرتها القديمة، فليس من أجل ذلك عانت البشرية أكبر مجزرة للبشر عرفها التاريخ!

وهكذا كانت إندونيسيا أول بلد يقاوم وينجح فى الظروف العالمية الجديدة، وكانت الهند على الطريق، وكانت الموجة التحررية تندفع غربا إلى الشرق الأوسط!

□

ولم يكن العالم العربى بعيدا عن هذه الصورة، بل إنه كان فى القلب منها تماما.

[٢]

كان العالم العربى فى القلب من ذلك كله بحكم موقعه الجغرافى، على ملتقى البحار والقارات، وفى منتصف المسافة بين المحيطات. وكان العالم العربى فى القلب من ذلك كله بحكم التاريخ الذى كان الشرق الأوسط بؤرته، ولا أدل على ذلك من واقع أن الرسالات السماوية الثلاث نزلت فيه. وكان العالم العربى فى القلب من ذلك تماما بحقيقة أنه كان مرشحا لأن يصبح أهم الجوائز فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإضافة إلى موقعه فى الجغرافيا والتاريخ، كانت حقائق القوة الجديدة قد جعلته أهم ميدان للصراع فى العصر الحديث، فقد بدأت ثرواته الطائلة تفصح عن مكنونات سرها، وفى عالم يعيش - سلاما وحربا - على المحركات، فإن موارد الطاقة أصبحت أهم عناصر القوة. إضافة إلى ذلك، فإن العالم العربى أصبح ميدانا مفتوحا

للصراع، بحكم أن تقسيم مناطق النفوذ فى «مؤتمر يالطا» (فبراير ١٩٤٥) لم يستطع أن يقطع فى أمره برأى، فقد كان وضعه حساسا بالنسبة للعملاقين المنتصرين فى الصراع العالمى الكبير.

فبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، كان حساسا بحكم العلاقات التقليدية التى ربطت بعض بلدانه بإمبراطوريات الغرب القديمة (بريطانيا بمصر والعراق وفلسطين والسودان والخليج - وفرنسا بسوريا ولبنان وتونس والمغرب والجزائر)، وكان حساسا بالنسبة للولايات المتحدة مباشرة بحكم موارد البترول فيه (خصوصا السعودية)، إلى جانب أهميته فى المواصلات البحرية والجوية للقوة الإمبراطورية الجديدة. ثم أضيف إلى أسباب الحساسية فيما بعد سبب لم يلبث أن تقدمها جميعا بسرعة فائقة، وهو سبب قيام وضمان أمن وقوة إسرائيل!

ومن ناحية ثانية، فإن العالم العربى كان حساسا بالنسبة للاتحاد السوفيتى، فموقعه الجغرافى تحت بطن الاتحاد السوفيتى مباشرة، إلى جانب أنه الطريق الطبيعى والأقرب إلى المياه الدافئة فى الخليج والمحيط الهندى، ثم إن الاتحاد السوفيتى شأنه شأن كل قوة عظمى فى التاريخ تواجه خصما عنيدا يحاول حصارها، كان عليه أن يكسر طوق الحصار، وأن يمنع عن خصومه ما يتمتعون به من ميزات كخطوة أولى، ثم يحاول أن يحصل على هذه الميزات لنفسه كخطوة ثانية.

□

وكان العالم العربى قد تأثر أكثر من غيره من مناطق الدنيا بتجربة الحرب العظمى، فقد أيقظته حركة الجيوش الزاحفة على أرضه، ثم نبهته الأفكار الزاحفة قبل الجيوش وبعدها، وكان فى وجدانه مشروع أمة بين المحيط والخليج، تجمع أهل الثقافة الواحدة، واللغة الواحدة، والامتداد الجغرافى المتصل، وروابط المصلحة والأمن، وكلها مقومات طبيعية لكيان أمة، لكن الأمل كان مدفونا تحت ركام تاريخ طويل مأساوى فى معظم ظروفه وثقيل، خصوصا فى القرون الأخيرة من الاضمحلال والتخلف.

كان العهد قد بعد بالرسالة المحمدية، التى كانت فى جوهرها دعوة مقدسة إلى الحرية والعدل والوحدة. وكذلك كان العهد قد بعد بزمن الخلفاء الراشدين وقيمه العظيمة، ومثله الإنسانية الرائعة، وتحولت الرسالة مع الأمويين إلى إمبراطورية نسى فيها أعظم ما نسب إلى محمد، وهو قوله منقولا عن الإمام الشاطبى بأنه «حيث وجدت المصلحة فهناك شرع الله»، فأصبحت مصلحة الأمة حيث تكون مصلحة الأمير وملكه وأمنه وأسرته. وسقطت إمبراطورية الأمويين لتليها إمبراطورية العباسيين، ثم سقطت هذه الإمبراطورية بدورها، وتحولت إلى ممالك صغيرة متناثرة تحاول كل منها أن تقلد البذخ الإمبراطورى القديم، دون أن تكون لديها وسائله.

وكانت الأمة أعظم من حكامها، فإن شعوبها أعطت كل ما لديها من تراث، فكان من حصيلته ظهور حضارة إسلامية - عربية، أبدعت وتفوقت، لكن الأمراء اضطهدوا العلماء والفقهاء، وخافوا منهم، ولم يتركوا حولهم غير الشعراء يغنون لهواهم، فإذا ابتعدوا عنه قطعت أرزاقهم أو قطعت رقابهم.

ولم تكن الشعوب العربية قد وضعت فى الحضارة الإسلامية العربية كل تراثها فحسب، وإنما أضافت إليه أيضا كل ما ترجمته، وحصلته من تراث حضارات أخرى خارج المنطقة كحضارة الإغريق والرومان، لكن طبائع السلطة والاستبداد لم تترك هذا الثراء الحضارى العظيم يزدهر على الأرض التى أنبتته ورعته، وإنما ضغطت عليه حتى راح يبحث لنفسه عن ملجأ يهرب إليه، وفيما بعد وجد طريقه إلى الأندلس، حيث أخذته أوروبا عنوة، وإلى إيطاليا حيث استوعبه عصر النهضة.

وكانت طبائع السلطة والاستبداد فى العالم العربى قد تركته مفتوحا لظاهرة من أغرب ما عرف التاريخ، وهى الظاهرة المملوكية. شعوب تذهب إلى أسواق الرقيق لكى تشترى من هناك من تؤمرهم على مقاديرها، تقدم لهم الطاعة، وتأخذ فى مقابلها الهوان.

ولم يخل الأمر بالطبع، حتى فى عصور المماليك، من استثناءات للقاعدة، فقد

جاءت المصادفات من بينهم بسلاطين عظام (كـ «الظاهر بيبرس» مثلا)، لكن المصادفات لا تضع قاعدة ولا تقيم نظاما. ولم تكن هناك فى العصور المملوكية قاعدة، ولا كان هناك نظام. أمير لا يعرف لغة شعبه، ولقد تعلم دينه على كبر، فتظاهر أمام الناس بأكثر مما كان فى قلبه، وبالتالى فهو لم يستشعر ثقافتهم ولا فنونهم، فضلا عن حاجاتهم ومطالبهم. ولم يكن هناك استمرار لدولة، فكل مغامر دولة فى حد ذاته. وضاع الاستقرار الاجتماعى، ومعه ضاع التراكم الاقتصادى والحضارى، وهما أساس ثروات الأمم وعزها وبقائها.

وكانت آخر وقفة مملوكية مؤثرة هى الوقفات العظيمة ضد التتار والصليبيين. وكان الصليبيون أذكى، فقد استوعبوا درس الصراع، وانسحبوا لكى يعودوا فيما بعد أكثر قدرة وخبرة. وحين انهارت دولة الإسلام فى الأندلس، وانهارت فى نفس التوقيت تقريبا دولة أمراء المغول المسلمين فى الهند، بات محققا أن محاولات تطويق العالم العربى قد بدأت، فقد سقط الجناحان، وبدأ الهجوم على القلب.

وتقبل العالم العربى دولة آل عثمان راضيا، وأعطاها الخلافة، على وهم أن هذا الجنس الجديد القادم من أواسط آسيا، والذى اعتنق الإسلام هو جنس محارب مقاتل يستطيع على الأقل أن يحمى ديار العروبة والإسلام من غارات المغيرين الأوروبيين.

ثم اكتشف العالم العربى أنه نام على وهم ليصحو على كابوس.

□

كان النظام العثمانى - نظام الخلافة - هو آخر نظام شرعى - بالرضا والقبول - ساد المنطقة وأدار أمورها، من القرن السادس عشر إلى بدايات القرن العشرين. وكان عجزه قد تبدى فى الواقع منذ أوائل القرن التاسع عشر، حين ترك دول أوروبا تغير على الشواطئ العربية بدعوى حماية طرق التجارة إلى الهند. وكانت ذروة المأساة فى مصر التى تركت وحدها أمام جيوش نابليون مرة، ثم تركت وحدها مرة أخرى أمام أساطيل الملكة فيكتوريا.

ثم جاءت هزيمة الخلافة وحلفها مع ألمانيا القيصرية فى الحرب العالمية الأولى بمثابة تأكيد نهائى بأن المقدمات قد وصلت إلى نتائجها المحتومة، وجلست بريطانيا مع فرنسا، حتى قبل أن تتوقف معارك الحرب العالمية الأولى لاقتسام تركة الخلافة، خصوصا فى العالم العربى، وجرى توقيع معاهدة «سايكس - بيكو».

مصر والعراق وفلسطين والسودان وشبه الجزيرة العربية من نصيب بريطانيا.

وسوريا ولبنان وتونس والمغرب والجزائر من نصيب فرنسا.

وفوق ذلك - وقبله - فهناك وعد من بريطانيا ليهود العالم، ممثلين فى «روتشيلد»، بوطن قومى لليهود فى فلسطين.

وكان أمراء العرب على استعداد للقبول، وكانت شعوبهم غائبة: المشايخ يحلمون بالسلطنة - والسلاطين يحلمون بالملك.

وكانت القوة المسيطرة الجديدة على استعداد لأن تعطيهم ما يطلبون، فالألقاب كلها كلمات على ورق ومظاهر للأبهة ليست وراءها قدرة، طالما أن الحقائق الاقتصادية والعسكرية موجودة، حيث يراد لها أن تكون.

وبدون تجن على أحد، فإنه يمكن القول بأن أوضاع السلطة والحكم فى المنطقة كلها فى تلك الفترة كانت أوضاعا تفتقر إلى الشرعية بمعناها الصحيح، المعنى البسيط للرضا والقبول الطوعى.

كانت السلطة فى واد والناس فى واد آخر. والحقيقة أن الناس وسط ما كانوا فيه من دوار راحوا يبحثون عن أنفسهم فى هذا الزحام كِله، وكانت بداية بحثهم عن هوية.

وتنازعتهم الحيرة بين خيارات راحت تدعوهم إليها:

هل يعودون إلى الخلافة، أو شىء قريب منها؟ - وكانت دعوة يؤيدها السلاطين

بالدرجة الأولى، فقد راودت أحلام السلطان «أحمد فؤاد» فى مصر، والسلطان «عبد العزيز آل سعود» فى الرياض، والشريف «حسين» أو أبناؤه خصوصا فى بغداد. وبالطبع فقد كان فى ضمير كل واحد من هؤلاء أنه الأحق: أولهم بدولته، والثانى بسيفه، والثالث بصداقاته!

هل يطلبون الوحدة العربية؟ - وكيف السبيل إلى إقامتها - مع توافر أسسها - فى ظل حدود مقسمة وسيطرة أجنبية متحكمة، وأمراء لهم مصالحهم وأطماعهم - ولهم أيضا مخاوفهم من يقظة شعوبهم تسألهم عن مصدر شرعيتهم وسلطتهم؟

هل يطالبون بالاستقلال لكل شعب؟؛ لكى تسهل المعركة بتحديد ساحاتها وتجزئتها، فإذا ما حصلوا على الاستقلال انفتحت أمامهم أبواب الاختيار الحر لمستقبلهم ومصيرهم؛ وسهل عليهم أن يواجهوا قوى السيطرة من الخارج والاستغلال من الداخل؟

□

كان قيام ونجاح ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر حاسما فى إظهار أن العالم العربى استقر على الخيار الأخير وهو خيار التجزئة: الاستقلال الوطنى لكل شعب. وفيما بعد الاستقلال يكون لكل حدث حديث.

كانت مصر بحكم ظروف تاريخية عديدة (تحملها مسئولية صد التتار، وصد الصليبيين، وحماية دار الإسلام بقلعة الأزهر العتيد)، وبحكم ظروف مستجدة (انسلاخها العملى عن الخلافة بعد الحملة الفرنسية، وتأثرها بتيارات الفكر الأوروبى فى القرت التاسع عشر، ونمو طبقة متوسطة وطنية تعتمد على ملكية الأرض الزراعية) أقرب الكل إلى مطلب الاستقلال، وكان متعلموها ومثقفوها وشعراؤها وفنانوها من أبناء الطبقة المتوسطة وما حولها، قد استطاعوا خلق طليعة متقدمة قادرة على تحمل مسئولية الخطى الأولى نحو المطالبة بالاستقلال والعمل من أجله.

وكان هؤلاء جميعا هم الذين قادوا ثورة سنة ١٩١٩ المطالبة بالاستقلال.

وأصبح الاستقلال مطلبا لكل شعب عربى. لكن الحدود السياسية الجديدة لم تكن عائقا أمام الحقيقة التاريخية الأبعد والأعمق، وكان التعليم والثقافة والشعر والفن هى الطاقات القادرة على القفز فوق حدود التجزئة السياسية المرسومة على الأرض. وهكذا، وفى فترة ما بين الحربين، كانت هذه الطاقات (التعليم والثقافة والشعر والفن) هى قوة الوحدة الفاعلة بين شعوب الأمة العربية.

وأصبح «أحمد شوقى» أميرا للشعر العربى، و«طه حسين» عميدا للأدب العربى، و«خليل مطران» شاعرا للقطرين (مصر والشام، وهما أساس كل عمل وحدوى عربى)، وأصبحت «أم كلثوم» مطربة الشرق، ثم إن الصحافة المصرية أصبحت صحافة كل العرب، ولقد جمعت بالفعل على صفحاتها كل العرب، وساهم بالفضل رجال من أمثال «زيدان» و«تقلا» وغيرهما. جاءوا من كل أرجاء العالم العربى إلى الوطن الذى كان أسبق من غيره بحكم الظروف إلى تحمل مسئولية دور طليعى عربى كان مرجوا وكان مطلوبا.

وفى هذا المناخ بدأت مقدمات الحرب العالمية الثانية. ومن سوء الحظ أن الطبقة المتوسطة المعتمدة على ملكية الأرض فى مصر، وكذلك طلائعها من المثقفين كانت أضعف من مواجهة الاستعمار البريطانى فى مصر مواجهة جسورة ومستمرة، فلقد اكتفت هذه الطبقة بمشاركة السيطرة الأجنبية فى السلطة الداخلية، بما يصاحب السلطة من حراك اجتماعى، وزاد الضغط الخارجى عليها مع مقدمات الحرب العالمية الثانية وظهور الفاشية والنازية، ومع تزايد الضغط فإنها وصلت إلى شبه استسلام، وكانت صكوك الاستسلام معاهدات غير متكافئة من نوع معاهدة سنة ١٩٣٦ التى وقعتها مصر.

وفى هذا الجو المفعم بخيبة الأمل انفجر بركان الحرب العالمية الثانية.

□

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية كانت أوضاع المنطقة العربية غاية فى الغرابة.

بعض الأجزاء البعيدة عن ميادين القتال بدت هادئة، كشبه الجزيرة العربية.

لكن بعضها الآخر لم يكن هادئا؛ لأن وهج نيران الحرب راح يرفع درجة الحرارة فيها بحكم القرب من ميادين القتال:

□ **العراق** مثلا كان فى حالة سخونة مفاجئة تعقبها برودة مفاجئة لقربه من إيران التى دخلتها جيوش الحلفاء (الإنجليز من الجنوب والروس من الشمال)، وتصور بعض ضباط جيش العراق ممن أطلق عليهم وصف «المربع الذهبى» أن الفرصة سانحة، فثاروا وجاءوا بـ«رشيد عالى الكيلانى» رئيسا، فإذا الإنجليز يغزون العراق مرة ثانية وسط الحرب لإخضاع بغداد!

□ **سوريا** مثلا كانت فى حالة سخونة مفاجئة تعقبها برودة مفاجئة؛ لأن فرنسا كانت تحتلها، وبعد استسلام فرنسا حاولت ألمانيا التى احتلت باريس نفسها أن تجد لنفسها موطئ قدم فيها، ومرة أخرى زحفت بريطانيا بالجيوش عليها لاحتلالها.

□ وأما فى **مصر** - مثلا - فقد كانت الصورة أكثر تعقيدا!

كانت مصر منذ توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ تحكم طبقا لنظرية الكرسى ذى القوائم الثلاثة التى وضعها السير «مايلز لامبسون». كان السير «مايلز لامبسون» قد بدأ عمله فى مصر مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر سنة ١٩٣٥، وظل فيها حتى سنة ١٩٤٥، وكانت نظريته فى الكرسى ذى القوائم الثلاثة ترى بأن ممارسة لعبة الحكم فى مصر تستند إلى ثلاث دعائم(١): السفارة البريطانية أولا وبالطبع، ثم القصر الملكى ثانيا، ثم الرأى العام المصرى ممثلا فى ذلك الوقت بحزب الوفد، أو أحيانا وعلى سبيل التجاوز، بأحزاب الأقلية (الأحرار الدستوريين والسعديين والكتلة) التى لم يكن لها سند فى الواقع غير القصر، فى حين كانت السفارة البريطانية أقرب إلى الوفد باعتبار أن قيادته هى التى وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦، ثم إنه بوصفه أكثر الأحزاب استنادا إلى قاعدة واسعة فى الرأى العام المصرى يعتبر أكثرها قدرة على توجيه المشاعر فى مصر إلى تأييد الإنجليز خصوصا فى ظروف الخطر.

---

(١) رجاء مراجعة الوثيقة رقم (٤) فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب.

وفى بداية الحرب فإن العلاقات بدت متوترة إلى درجة معبأة بالنذر بين القوائم الثلاثة:

فالسفارة البريطانية من ناحية كان يهمها - ومعركة من أهم معارك الحرب تدور على الحدود المصرية الليبية بين الجيوش البريطانية من ناحية وبين القوات الإيطالية من ناحية - أن تكون مصر كقاعدة خلفية للمعركة فى وضع متين ومستقر.

والقصر الملكى - والملك «فاروق» فيه - لم يكن على ثقة بأن النصر فى الحرب سيكون لبريطانيا وحلفائها، ومن ثم فإنه راح يغازل دول المحور، ويقيم اتصالات معها، عن طريق طهران أحيانا، وعن طريق أنقرة أحيانا أخرى. وكانت دعواه ودعوى مستشاريه أنه يريد تأمين مستقبل مصر بعد الحرب إذا انتصر الألمان ومحورهم.

وكانت أحزاب الأقلية فى الحكم، لكن الوفد كان فى موقف الغاضب الصاخب يهاجم الإنجليز حينا ليلفت نظرهم، ويهادنهم حينا آخر ليعطيهم الإحساس بأنه مستعد، وبأنه قادر وقابل وملتزم بما لا يستطيعه القصر، وبما لا تملكه أحزاب الأقلية.

ووصل الموقف إلى درجة الأزمة حين قرر «هتلر» أن حلفاءه الإيطاليين يصلحون لنحت التماثيل فى روما وفلورنسا، ولكنهم لا يعرفون علوم الحرب وفنون القتال خصوصا فى الصحراء، وبالدور الهام فيها للمدرعات والطيران. وهكذا فإنه أرسل ما أسماه «الفيلق الأفريقى الألمانى» إلى ليبيا، وعين على رأسه أحد أبرز النجوم من قواده وهو الجنرال - والماريشال فيما بعد - «أروين روميل». وبمجىء «روميل» إلى معركة الصحراء، واندفاعاته الأولى عبر الحدود المصرية، وصل الخطر على الجيوش البريطانية فى مصر - وعلى موقف بريطانيا فى الشرق الأوسط كله - إلى ذروته.

□

عند ذروة الخطر وجد السير «مايلز لامبسون» - السفير البريطانى فى مصر - أنه

لا يستطيع أن ينتظر أكثر مما انتظر على مناورات القصر، أو تململ الوفد، أو تهافت أحزاب الأقلية التى كانت فى الحكم (الأحرار الدستوريين والسعديين فى وزارة ائتلافية تحت رئاسة سياسى مستقل هو «حسين سرى» (باشا))، وهكذا فإنه فى اليوم الثانى من شهر فبراير ١٩٤٢ أخطر رئيس الديوان الملكى بأنه أصبح يرى ضرورة أن يقوم الملك «فاروق» باستدعاء «مصطفى النحاس» (باشا) - رئيس الوفد وزعيم الأغلبية - وتكليفه برئاسة الوزارة؛ لأن الأوضاع العسكرية على الجبهة الغربية فى الصحراء لم تعد تحتمل.

ويوم الثانى من فبراير حاول الملك «فاروق» أن يكسب الوقت فتظاهر بإجراء مشاورات مع عدد من الساسة من أحزاب مختلفة، ولكن السير «مايلز لامبسون» كان جادا بأكثر مما قدر الملك ومستشاروه.

وصباح يوم الرابع من فبراير بعث السير «مايلز لامبسون» إلى رئيس الديوان الملكى «أحمد حسنين» (باشا) بإنذار نهائى كان نصه **«إذا لم أعلم قبل السادسة مساء اليوم أن الملك فاروق قد كلف مصطفى النحاس (باشا) بتشكيل الوزارة، فإن الملك فاروق يتحمل تبعة ما يحدث»!**

ولم يكن القصر على استعداد للاستسلام ببساطة، وقام الملك بدعوة عدد من رؤساء الأحزاب بما فيهم «النحاس» إلى القصر ليعرض عليهم نص الإنذار البريطانى حتى يشيروا عليه بما يرون، وفى اجتماع القصر جرت المحاولة لإحراج «النحاس» كى لا يقبل تشكيل الوزارة فى هذه الظروف، وعلى أسنة الحراب البريطانية على حد قول رئيس السعديين «أحمد ماهر» (باشا). **لكن «النحاس» كان على استعداد للقبول بتشكيل الوزارة، فقد بدا له الموقف الدولى العام أخطر من أى مناورة حزبية أو سياسية.**

وعند الغروب - وكان الملك يواصل «مشاوراته» - قام السير «مايلز لامبسون» بتوجيه حملة عسكرية بريطانية أحاطت بالقصر الملكى فى عابدين، ثم توجه بنفسه إلى هناك ومعه الجنرال «سى. ستون» رئيس البعثة البريطانية فى مصر، ودخل

باب القصر متوجها إلى مكتب الملك، وحين حاول أحد الأمناء منعه من الدخول أزاحه بيده جانبا، ودخل إلى المكتب حيث كان الملك ورئيس ديوانه، ثم دفع أمامه بوثيقة تنازل عن العرش لأنه لم يستجب لإنذاره. وانهار الملك «فاروق» وكاد يوقع على التنازل لولا تدخل رئيس الديوان «أحمد حسنين» الذى أظهر استعداد الملك المتأخر لقبول الإنذار البريطانى، وتلقف الملك الفرصة، وبدأ يتراجع، وبدا أن السفير البريطانى على استعداد لأن يمنح ملك مصر - أو «الولد» كما كان يسميه - فرصة أخرى، وكانت وجهة نظره، كما شرحها فى تقرير كتبه لوزير خارجيته «أنتونى إيدن» بعد انتهاء المشهد، «لقد وجدت الولد فى حالة يرثى لها، وخطر لى أنه ليس هناك ما يدعونا الآن بإلحاح إلى كسر واحدة من قوائم الكرسى الثلاثة التى يقوم عليها تركيب السلطة فى مصر».

وكان أن استدعى الملك «النحاس» (باشا) بعد خروج السفير البريطانى وكلفه بتشكيل الوزارة كما يشاء تحت رئاسته.

□

ولقد اختلف الدارسون - ولا أقول: المؤرخون[1] - لأننا لا نعرف بعد فى مصر الحديثة مؤرخين بالمعنى الحقيقى للكلمة - فى تكييف وقائع ٤ فبراير ١٩٤٢ وآثارها.

---

(١) أكثر من اشتهر بالتأريخ فى مصر فى العصر الحديث هو الأستاذ «عبد الرحمن الرافعى»، والحقيقة أن الأستاذ «الرافعى» بذل جهدا ضخما فى الرصد والتسجيل، ولكنه لم يكن مؤرخا بالمعنى الدقيق للكلمة، فلم تكن تلك صناعته، ولا كانت الوثائق متاحة أمامه، ثم إنه كان منحازا لوجهة نظر معينة فى السياسة المصرية بوصفه قطبا كبيرا من أقطاب الحزب الوطنى، ومع ذلك فإن جهده فى جمع صورة عامة لتاريخ مصر الحديث يبقى جهدا عظيما يستحق الإعجاب والاحترام.

ولقد تورط آخرون ممن انتسبوا إلى التاريخ، فإذا كثيرون منهم أطراف فى معارك سياسية أو صحفية، لا علاقة لها البتة بموضوعية التأريخ وعلميته.

ثم إن آخرين درسوا التاريخ مسطحا بعيدا عن التضاريس الاجتماعية والطبيعية، ولم يكتفوا بالتحقيق والتحليل والتوثيق، وإنما أطلقوا أحكاما عامة، تركت أشرعتها للرياح توجهها حيث تشاء.

ومع أن التعميم بالقطع خطأ فقد كان هناك - بعد هذا كله - من حاولوا بالصدق فاستحقوا ثوابه!

من ناحية فإن القصر الملكى وأصدقاءه كانوا على استعداد لتسجيل هذا اليوم، باعتباره نهاية الوفد كحزب وطنى، ونهاية «النحاس» كزعيم شعبى، وتعرض «النحاس» نتيجة لذلك لحملة ضخمة (أحسبها من وجهة نظرى، وبعد مراجعة للمتاح من وثائق الحادث ووقائعه المؤكدة، حملة تنطوى على الكثير من التجنى).

ومن ناحية أخرى فإن الوفد وجماهيره كانوا على استعداد لتسجيل هذا اليوم باعتباره عملية ردع لسلطة القصر (وقد أختلف أيضا مع وجهة النظر هذه والدليل أن الملك أقال وزارة «النحاس» قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية، وعندما بدا لوزير الخارجية البريطانية العمالى الجديد «أرنست بيفن» أن سلطة القصر أكثر دواما من سلطة أى حزب فى مصر، وهكذا أعطى الضوء الأخضر للإقالة).

وهناك بين الدارسين من وضعوا على هذا اليوم بأكثر مما يحتمل، إذ اعتبروه نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث، قادها من ٤ فبراير ١٩٤٢، عبر عشر سنوات، إلى يوليو ١٩٥٢ على تصور أن التحرك السياسى فى الجيش الثانى بدأ فى ذلك اليوم حين انتصر الضباط الشبان للملك قائدهم الأعلى، فبدأوا عملهم السرى فى صفوف الجيش. وربما كان هذا التصور صحيحا بالنسبة لبعض الضباط الشبان حتى بين الذين اشتركوا فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، **لكن الواقع أن هؤلاء لم يكونوا القيادة الحقيقية لحركة الضباط الأحرار التى قادت الثورة. ولقد استفزت مشاعر هؤلاء الضباط بمهانة الحادث، لكن تطورات الأمور فى مصر ما لبثت أن صرفت اهتمامهم إلى مواقع أخرى.**

ويمكن أن يقال - باطمئنان - وبصفة عامة - إن كل ما حدث فى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ كان بالفعل مهانة موجهة إلى مصر، لكنها لم تكن الأولى ولا كانت الأخيرة، فقد كان الشعور بالاستعلاء دائما من السمات الغالبة لدى ممثلى السياسة البريطانية فى مصر: معتمدين أو مندوبين ساميين أو سفراء منذ أول يوم فى الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢، وحتى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتلك طبائع العلاقات بين طرف قوى مستكبر بقوته وبين طرف ضعيف لم يستطع أن يحزم أمره. ولم يكن فى استطاعة شرائح الطبقة المتوسطة المعتمدة على ملكية الأرض

الزراعية التى حكمت مصر - مع الإنجليز والقصر - قبل الثورة أن تحزم أمرها على شىء، فلقد رضيت بالحركة على الهامش السياسى والاقتصادى، دون المخاطر التى تجلبها مواجهة الأمور بحزم، خصوصا فى ظل موازين القوى الدولية التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية.

وليست هناك صورة للمهانة أوضح - وربما أوقح - من الصورة التى يرسمها السير «مايلز لامبسون» فى روايته لوقائع ٤ فبراير، فى تقريره المفصل الذى بعث به بعد أيام قليلة من الحادث إلى وزير الخارجية البريطانية «أنتونى إيدن»[١].

وتكتمل الصورة بتقرير ساخر آخر كتبته الليدى «جاكلين لامبسون» - قرينة السفير البريطانى - بعد مقابلة لها مع الملكة «فريدة» زوجة الملك «فاروق» فى ذلك الوقت. وكانت قد طلبت لقاءها بعد ثلاثة أيام من حادث ٤ فبراير، ومعها الليدى «مويرا ليتلتون» قرينة السير «أوليفر ليتلتون» وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط. وقد رأى السير «مايلز لامبسون» أن يبعث بتقرير زوجته إلى «أنتونى إيدن» وزير الخارجية، لكنه لم يبعث به بصفة رسمية إلى وزارة الخارجية، وإنما بعث به إلى «إيدن» بصفة شخصية، وقد أمكن العثور على صورة منه فى مجموعة الأوراق الخاصة «لأنتونى إيدن»، ومعظمها مودع فى كلية «سانت أنتونى» بجامعة «أكسفورد»، وهذا فإن توجيه الخطاب فيه لم يكن كالعادة فى التقارير الرسمية، بادئا بعبارة «سيدى» وإنما بدأ خطاب السفير الذى صاحب تقرير زوجته بعبارة «عزيزى أنتونى». كان الخطاب شخصيا وليس رسميا. وكان الهدف منه على أرجح الظن هو التسلية وليس المعلومات. وفى الحالتين فإن المهانة والاستخفاف بمصر كانت النبرة المسموعة بوضوح والمقصودة بجلاء!

[٣]

وبصرف النظر عن كل مركبات الاستعلاء التى كانت تحكم تصرفات السير

---

(١) نص تقرير السير مايلز لامبسون فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١)، (٢).

«مايلز لامبسون» - الذى حصل على رتبة «لورد» تقديرا لجهده فى ظروف الحرب، واختار لنفسه لقب «لورد كيلرن» - فإن أسلوبه فى التحكم بأقدار مصر فى سنوات وجوده فيها كان له مبرر مقبول من وجهة نظره، فهو يريد أن يحافظ على الأوضاع فيها بما يساعد على كسب الحرب العالمية لصالح الحلفاء وبلاده - بريطانيا - فى مقدمتهم.

وكانت الحرب فعلا تسير على طريق النصر لصالحهم وضد أعدائهم، خصوصا بعد أن قام «هتلر» بهجومه الشهير على الاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤١، ثم تبعته اليابان فهاجمت الولايات المتحدة الأمريكية فى «بيرل هاربور» فى ٧ ديسمبر من نفس السنة.

وبدخول الاتحاد السوفيتى ثم الولايات المتحدة الأمريكية إلى ساحة القتال أصبحت النتيجة من وجهة نظر الحقائق الاستراتيجية غير قابلة للشك، فلسوف تخسر ألمانيا ومحورها، وسوف يكسب الحلفاء!

ولكن أى الحلفاء؟!

لم يكن السير «مايلز لامبسون» الذى يتحكم فى مقادير مصر وقتها على علم بما يجرى فى لندن، وبين لندن وواشنطن، حيث كان «تشرشل» يقوم بلعبته الاستراتيجية الكبرى التى اعتبرها أهم الأهداف المؤثرة على مسار الحرب.

كان هدف «تشرشل» أن يجر الولايات المتحدة إلى المعركة، ويقنع «فرانكلين روزفلت» الرئيس الأمريكى الشهير، بأن مستقبل الغرب واحد لا يتجزأ، وأنه إذا سقطت بريطانيا أمام «هتلر» فإن الولايات المتحدة سوف تجد نفسها محاصرة ومعزولة وراء شطآن الأطلنطى، وحينئذ لا ينفع الندم.

ولم يكن «روزفلت»، ولا القوى المؤثرة فى الولايات المتحدة وراءه، فى غفلة عن حركة موازين الصراع، لكن لعبة «تشرشل» لم تكن بالضرورة لعبتهم، فقد كان **هؤلاء جميعا يعتقدون أن الدور الإمبراطورى فى السيطرة الغربية قد انتقل بالفعل من أوروبا إلى أمريكا الشمالية، وهكذا فإنهم كانوا على استعداد لمساعدة «تشرشل»**

بنفس السرعة وبنفس المقدار الذى يتحقق به إرث الجديد للقديم، أى أن ترث أمريكا الشمالية دور أوروبا الغربية بما فيه إمبراطورياتها: الفرنسية التى استسلمت والبريطانية التى ما زالت تقاوم.

وعندما طلب «تشرشل» - سنة ١٩٤١ - من أمريكا عددا من القطع البحرية بمقتضى قانون الإعارة والتأجير؛ لمواجهة النزيف البحرى الذى أحدثته الغواصات الألمانية فى الأسطول البريطانى (التجارى والعسكرى)، راح «روزفلت» يطلب فى المقابل أن تتنازل بريطانيا للولايات المتحدة عن كل مجموعات الجزر التابعة للإمبراطورية والواقعة قرب الشواطئ الأمريكية.

وعندما طلب «تشرشل» من أمريكا زيادة المساعدات لبريطانيا؛ حتى تتمكن من تحمل مجهودها الحربى، طلب «روزفلت» فى المقابل تسهيلات مرور فى كل أرجاء الإمبراطورية.

وعندما طلب «تشرشل» - وبعد دخول أمريكا الحرب عقب هجوم اليابان عليها - أن يعتمد الحلفاء استراتيجية تقضى بالانتهاء من ألمانيا أولا ثم التفرغ بعد ذلك لليابان، طلب «روزفلت» إعادة اقتسام بترول الشرق الأوسط الذى كانت بريطانيا تسيطر على معظمه.

وكان «تشرشل» يعطى التنازلات بعد التنازلات، إلى درجة لفتت أنظار مجلس الوزراء البريطانى حتى قال بعض الوزراء، ومنهم «أرنست بيفن» (فى وزارة الحرب الائتلافية) «إن روزفلت يتعامل مع تشرشل بأسلوب المرابى شيلوك مع مدينيه فى مسرحية شكسبير تاجر البندقية»!

ولم يكن «تشرشل» على استعداد لأن يسمع لعدة أسباب:

من ناحية، كانت الولايات المتحدة سنده ومدده الوحيد فى الحرب ضد «هتلر».

ومن ناحية ثانية، فقد كان لديه حلم طموح بأن الشعوب الناطقة بالإنجليزية على جانبى المحيط الأطلنطى هى أمة واحدة بحكم وحدة الثقافة، وأن هذه الوحدة سوف تتأكد بصورة ما بعد الحرب، وحينما يكتشف الجانبان حقيقة وحدتهما، وطبائع

الأمور التى جمعت بينهما فى مجهود الحرب ضد النازية، وضرورات عالم ما بعد الحرب.

وكان هذا الشعور مسيطرا على «ونستون تشرشل» حتى آخر أيامه، وظل يعتقد أنه أجدر من يستطيع تحقيق هذا الهدف الكبير؛ لأن الشعبين (البريطانى والأمريكى) يجتمعان فيه شخصيا، فوالده انجليزى وأمه أمريكية. وربما كان هذا هو السبب (أو هكذا قال لأصفيائه ومن بينهم سكرتيره السير «جون كولفيل» وقد أوردها فى يومياته) فى أن «تشرشل» ظل يتمسك برئاسة الوزارة حتى قارب الثمانين، فقد كان رجلا يطارد أملا، ويرفض أن يتخلى عنه حتى آخر لحظة.

□

كانت الولايات المتحدة حتى وسط لهيب الحرب تحاول أن تعصر الإمبراطورية البريطانية تمهيدا لتصفية واستخلاص إرثها، ولكن اللورد «كيلرن» فى مصر لم يكن واعيا بما يجرى.

ولقد لفتت نظره بعض الظواهر، لكنه لم يعطها التفسير الصحيح، ولم يحملها محمل الجد كما كانت تستحق.

لفت نظره - وأشار فى تقاريره - أن الوزير المفوض الأمريكى فى مصر وقتها المستر «بنكنى تاك» ينشئ علاقات وثيقة مع القصر الملكى ورجاله.

ولفت نظره أن الضباط الأمريكيين القادمين إلى مصر للتنسيق العسكرى - خصوصا بعد أن دخلت الولايات المتحدة ساحة الحرب - بدأوا يظهرون فى حفلات المجتمع المصرى الراقى - أيامها - وأصبح ظهورهم ملحوظا فى حفلات الأسرة المالكة وأميراتها ونبيلاتها!

ولم يعلق اللورد «كيلرن» على ذلك بأكثر من «أن الأمريكيين محدثى النعمة مبهورون بالشرق وبهرجته وملوكه وأميراته»!

وربما كان أوضح تصوير لتقدير اللورد «كيلرن» لبدايات الدخول الأمريكى فى

مصر خطاب شخصى بعث به إلى وزير الخارجية البريطانية[1]. وهو الآخر محفوظ فى مجموعة «إيدن» الخاصة فى كلية «سانت أنتونى» بجامعة «أكسفورد». يروى له فيه كيف أن الضباط والجنود الأمريكيين يوزعون على الأهالى(!) فى مصر نوعا من «الحلوى التى تمضغ» (اتضح أنها اللبان الأمريكى!) ويوزعون مع هذه الحلوى التى تمضغ نوعا من المرايا الصغيرة (ذات إطارات من البلاستيك، وكان البلاستيك أيامها اختراعا مثيرا!)، ثم علق اللورد «كيلرن» على ذلك بما يفيد استغرابه من سذاجة الأمريكان الذين يحاولون الضحك على عقول «الأهالى»[2]. وقد كتب «إيدن» بخط يده تأشيرة على خطاب «كيلرن»، يظهر منها أن سفيره بعث إليه بعينة من «اللبان» الذى يوزعه الأمريكان فى مصر، فقد كانت تأشيرة «إيدن» تقول بخط يده «**شكرا. لم أجد فيها ما يغرينى بتجربتها**»!..

لكن «أنتونى إيدن» لم يجد فى تصرفات الولايات المتحدة هذه «السذاجة» التى رآها سفيره فى القاهرة، وكان مبعث ذلك أنه كوزير للخارجية مع «تشرشل» كان على علم بالمراسلات السرية الدائرة بين الاثنين، وما يتصل منها بطلبات الولايات المتحدة من بريطانيا وسط أزمة الحرب الخانقة.

كانت الشواهد واضحة لا تحتاج إلى برهان، وكانت كلها تدور حول مجموعة من الخطوط لم تلبث أن أكدت نفسها فيما بعد، ومبكرا جدا، فقد كان يمكن استقراء هذه الخطوط وتلخيصها كما يلى:

١- إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوى بعد هذه الحرب العالمية الثانية أن تفعل مافعلته بعد الحرب العالمية الأولى، وتقرر الانسحاب من مشاكل أوروبا ومن قضايا العالم. **لقد عبرت المحيط هذه المرة بقواتها لكى تبقى على هذه الناحية منه ولأمد غير منظور تباشر مصالح ومسئوليات أصبحت تراها لنفسها.**

---

(١) نص خطاب كيلرن إلى إيدن فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٥).

(٢) من اللافت للنظر أن هذا الأسلوب فى الدخول الأمريكى إلى مصر أول مرة تكرر فى الدخول الثانى لها سنة ١٩٧٤، فإن بحارة أول قطعة من الأسطول الأمريكى السادس زارت مصر فى مطلع «عصر العلاقات الخاصة» مع أمريكا، راحوا يقدمون لكل من يقابلونهم فى الموانئ المصرية هدايا من شرائح الديكة الرومية المعلبة.

٢ - إن إصرار الولايات المتحدة على إعلان «ميثاق الأطلنطى»، كشرط لتكثيف مساعدتها فى الحرب ضد «هتلر»، لم يكن عملا خيريا، فالولايات المتحدة بإصرارها فى هذا البيان على حقوق الشعوب كلها - بما فيها المستعمرات وأشباه المستعمرات - لم تكن تصدر عن مثالية مبرأة من المطامع، **وإنما كان هدفها تشجيع مطلب الحرية فى المستعمرات وأشباه المستعمرات حتى تقوى المقاومة ضد الاستعمار القديم، ومن ثم ينفتح الطريق أمامها إلى نوع جديد من السيطرة.**

٣ - إن الولايات المتحدة طرحت صراحة موضوع إعادة توزيع ثروات العالم، وفى مقدمتها بترول الشرق الأوسط، على نحو أكثر توازنا، ووصلت الأمور إلى حد أن «روزفلت» كتب خطابا شخصيا إلى «تشرشل» يقول له فيه: **«إننى لا أنظر بعين الحسد إلى امتيازات النفط البريطانية فى الشرق الأوسط، ولكنى لا أخفى عليك أن الظروف المتغيرة فى العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزانا جديدا للعدل فى توزيع الموارد الطبيعية**[١]».

٤ - إن «ونستون تشرشل» يستطيع أن يظل إلى الأبد مع حلمه بوحدة الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية، وأن يعيش إلى المدى الذى يشاؤه مع تصورات العلاقة الخاصة بين بريطانيا وأمريكا - **لكن الولايات المتحدة من جانبها وعلى فرض صلة القرابة بين الشعبين البريطانى والأمريكى - لا تنوى أن تشرك العم العجوز فى مشروع للمستقبل وإنما هى - وعلى المكشوف - تنتظر ميراثه الفادح!**

ولقد كان «ابن الأخ» الشاب المفتون بشبابه وقوته على استعداد لأن ينتظر حتى يستنفد الماضى نفسه، ولكنه لم يكن مستعدًا لشركة مستقبلية مع «العم العجوز» - إلا وفق شروطه هو، وفى حدود يقدرها هو.

ولم تكن الأسباب أخلاقية بحتة، ففى ذلك الوقت كان «العم العجوز» - بريطانيا -

---

(١) مجموعة من الخطابات السرية المتبادلة وقت الحرب بين «تشرشل» و«روزفلت» حول امتيازات بترول الشرق الأوسط منشورة بنصوصها فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٦)، (٧)، (٨).

يقوم بدور هائل فى الحرب ضد «هتلر» استنزف فيه معظم مدخراته وثرواته، ثم إنه كان ما زال على بقية من عافية بصرف النظر عما استنزفه مما لديه. وكذلك فقد كان «العم العجوز» يملك أرصدة معنوية وأرصدة خبرة تاريخية قد يكون لها نفع ولو مرحليا على الأقل.

وهكذا فإن تناقضاته مع ذوى القربى راحت تظهر يوما بعد يوم حتى فى أوج الصراع مع الأعداء.

وفى حين أن هذا الصراع مع الأعداء كان يمارس بقوة النيران، **فإن التناقض مع ذوى القربى راح يمارس بالدبلوماسية وبالمناورة وبالعمل الخفى. وإن لم يخل مسار العلاقات مرات من نظرات العين الحمراء، بحيث لا يكون مجالا للشك لدى أحد فى حقيقة من يملك المستقبل، ويستطيع أن يسيطر عليه، ولديه مشروع خريطة لخطوطه وحدوده!!**

الفصل الثانى

نفط ونفوذ!

[١]

وصل الرئيس «فرانكلين د. روزفلت»، رئيس الولايات المتحدة، إلى مياه البحيرات المرة وسط قناة السويس، على ظهر الطراد الأمريكى «كوينسى»، عصر يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥.

وفى مياه البحر الهادئة، بين رمال صحراء سيناء الذهبية على ناحية، ومشارف الأطراف الشرقية من دلتا النيل الخضراء على الناحية الأخرى، ألقى الطراد الحربى مراسيه، وبدت مدافعه المشرعة، والتى انعكست عليها ألوان الغروب المهيبة، متوهجة كأنما هى إنذار بأن شيئا ما على وشك أن يحدث.

والواقع أن وصول «روزفلت» إلى المياه المصرية قادما من البحر الأسود بعد انتهاء مؤتمر «يالطا» - مارًا بالبحر الأبيض متوقفًا فى قناة السويس - قبل أن يواصل سفره عائدًا إلى بلاده عبر البحر الأبيض مرة أخرى، ثم عبر المحيط الأطلسى، كان إيذانا ببدء مرحلة جديدة فى الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى فى قلبه.

□

ولعله من المفيد - مبكرًا - أن تكون هناك تفرقة بين موضوعين:

- الصراع **على** الشرق الأوسط أو **على** العالم العربى.
- والصراع **فى** الشرق الأوسط أو **فى** العالم العربى.

فالصراع على شىء يعنى أن هذا الشىء نفسه ليس طرفا فى الصراع حتى وإن كان هو موضوعه، فالجائزة فى أى صراع تذهب للغالب دون أن يكون لها دور أو رأى فيمن يحصل عليها.

وأما الصراع فى شىء فإن معناه يختلف لأن القوى الذاتية لهذا الشىء نفسه يمكن أن تكون طرفا فى هذا الصراع، ويمكن أن يكون لها دور ورأى فى مصائره!

إن هذا الفاصل بين الموضوعين ضرورى؛ لأن تمثله باستمرار كفيل بأن يبقى الحدود بين القوى المتصارعة واضحة، وأن يبقى حركة كل منها تحت الملاحظة طول الوقت.

وفى فترة الحرب العالمية الثانية فإنه يمكن القول باطمئنان: إن الصراع كان على الشرق الأوسط، وعلى العالم العربى، بأكثر مما كان فى الاثنين.

فى ذلك الوقت كانت القوى الذاتية للمنطقة فى حالة انتظار وترقب لنتيجة الحرب، وكانت آمال شعوبها فى حالة تخمر وتفاعل ظهرت إشاراته، لكن حركته كانت بعد حائرة لا تعرف كيف تعبر عن نفسها، ولا كيف يكون أسلوبها للحركة فى عالم جديد.

أما الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى فإنه احتدم حتى فى خضم معارك الحرب الكبرى، فقد كان مؤكدًا، أو شبه مؤكد، أن موازين القوة التى سوف تبرز من براكين الحرب سوف تكون هى نفسها موازين المصالح والنفوذ بعد أن تسكت المدافع.

كانت بريطانيا قد تمكنت من إزاحة فرنسا عن مواقعها الإمبراطورية فى الشرق العربى. ولم يكن الجنرال «شارل ديجول» - الذى وقف وحده بعد استسلام فرنسا يدعى لنفسه حق تمثيل وجودها ودورها وإمبراطوريَتها - قادرًا بعد حد معين على تأكيد دعاويه.

ففى بعض الأحيان بدا أن «ديجول» يحلم بأكثر مما تبرره له وسائل قوته، فيزعم أن علم فرنسا يجب أن يخفق وحده على دمشق وبيروت، لكن «ونستون

تشرشل» رئيس الوزراء البريطانى كان لا يلبث أن يستدعيه إلى مكتبه بين وقت وآخر، ثم يلقنه درسًا عن حقائق الحياة، فيما يحاول «ديجول» أن يحتج بحقوق التاريخ.

وفى كل مرة كانت حقائق الحياة تغلب حقوق التاريخ، وهكذا أزيحت الإمبراطورية الفرنسية من المشرق ولحساب بريطانيا بالدرجة الأولى، وربما بخططها أيضا.

لكن «تشرشل» ما لبث أن وجد أن هناك من يطبق عليه منطق الإزاحة. فبريطانيا التى تمكنت من إزاحة فرنسا اكتشفت بعد قليل أن الولايات المتحدة تطبق معها نفس منطق الإزاحة، وتراجعت بريطانيا خطوات بعيدة، خطوة بعد خطوة بمنطق الإزاحة نفسه. تركت بعض المواقع وسلمت فى بعض الامتيازات الاقتصادية، وأرغمت على ترك باب نصف مفتوح أمام محاولة ملحة ومكشوفة لفتحه على الآخر، لكنها راحت تقاوم.

وتصور «تشرشل» فى بعض الأحيان أنه يستطيع أن يقف عند خط لا يتراجع عنه، لكن الضغوط بدأت تشتد.

□

وأثناء مؤتمر «يالطا» كان ظاهرا لأى مراقب أن هذا المؤتمر العالمى الكبير، الذى رسم خطوط وحدود عالم ما بعد الحرب، لم يكن بين أطراف ثلاثة متساوية، وإنما كان بين طرفين ونصف.

□ **الطرفان**: هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

□ **والنصف**: هو بريطانيا العظمى.

ولم يكن ذلك ما أراده «تشرشل» وما تصوره بعد كل تضحيات بريطانيا الحرب ضد «هتلر». كانت لـ «تشرشل» أمان وتوقعات أخرى ظنها متاحة، وقد عبر عنها فى مناقشة جرت فى بيته الريفى فى «تشيكرز»، حينما بدأت جيوش الحلفاء تقتحم

حدود ألمانيا ذاتها من الشرق ومن الغرب. فى تلك المناقشة راح «تشرشل» يتحدث عن تصوراته لمستقبل ألمانيا بعد هزيمتها، وكان رأيه أن تقسم ألمانيا ضرورة حتى لاتقوم لها قائمة لأجيال طويلة. وسأله نائبه فى رئاسة وزارة الحرب الائتلافية «كليمنت آتلى» عن رأيه فى تقسم ألمانيا، وقال «تشرشل»: إنه «يتصور أن تكون المناطق الزراعية فى ألمانيا من نصيب روسيا، ثم تكون المناطق الصناعية فيها من نصيب بريطانيا». وسكت «تشرشل» ولكن «آتلى» سأله: «وماذا عن الولايات المتحدة؟ وما هو نصيبها فى ألمانيا؟» ورد «تشرشل» بسرعة «نترك لهم المناظر الطبيعية»!!

وفى مؤتمر «يالطا» لتقسيم العالم اكتشف «تشرشل» أن «روزفلت» و«ستالين» لهما رأى آخر، وهو أن بريطانيا هى التى يمكن أن تحصل على المناظر الطبيعية!

هكذا فى مؤتمر «يالطا» أصبحت أوروبا الشرقية فى دائرة نفوذ روسيا بنسبة مائة فى المائة، وأوروبا الغربية فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة بنسبة مائة فى المائة.

وفى مؤتمر «يالطا» أصبح النفوذ فى البلقان بنسبة خمسين فى المائة لكل من الطرفين.

ولم يكن تحديد النسب سهلا فى الشرق الأوسط وفى العالم العربى، وكل ما أمكن التوصل إليه هو اعتراف كل طرف بمصالح مشروعة للطرف الآخر فى هذه المناطق.

ولعل الولايات المتحدة لم تكن راغبة فى تحديد نسب فى الشرق الأوسط والعالم العربى، فقد كانت تدرك أن أمامها مشكلة مع بريطانيا أولا، ثم يجىء دور المشاكل مع روسيا.

□

ولقد فوجئ «تشرشل» أثناء مؤتمر «يالطا» حينما قال له «روزفلت» أنه يفكر فى زيارة لمنطقة الشرق الأوسط قبل أن يعود إلى أمريكا، وسأله «تشرشل» عما إذا كان يريده معه فى زيارته للمنطقة؟ ولكن «روزفلت» أبلغه بصراحة أنه يريد أن يتعرف

إلى بعض زعماء هذه المنطقة ويستطلع آراءهم فى مستقبلها، دون أن يكون ملتزما بمواريث ظروف معينة (يقصد الماضى الإمبراطورى البريطانى).

وحتى حين ألح «تشرشل» بأنه سوف يكون فى المنطقة هو الآخر، أثناء زيارة «روزفلت» لها، فإن رأى «روزفلت» النهائى كان «يستحسن» أن يذهب كل واحد من الرجلين فى طريقه دون أن تتقاطع الطرق.

وهكذا وصل «روزفلت» إلى المياه المصرية، مياه البحيرات المرة وسط قناة السويس على ظهر الطراد «كوينسى».

وفى اليوم التالى، ١٣ فبراير جاء الملك «فاروق» - ملك أكبر بلد عربى - ليقضى بضع ساعات مع الرئيس الأمريكى على ظهر الطراد، ومعهما «أحمد محمد حسنين» (باشا) رئيس ديوان الملك.

وفى يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥ كان الملك «عبد العزيز آل سعود» - أكبر شيوخ البترول - ضيفه على الطراد طوال النهار.

وبعد الظهر كان الدور على الإمبراطور «هيلاسلاسى» إمبراطور الحبشة - حاكم القرن الأفريقى، حيث يلتقى البحر الأحمر والمحيط الهندى - ليكون ضيفه على الطراد.

□

وليست هناك محاضر سعودية يمكن الرجوع إليها لمعرفة ما دار بين الملك «عبد العزيز آل سعود» والرئيس الأمريكى« فرانكلين د. روزفلت» فى ذلك اللقاء الأول والأخير بين الاثنين على مياه البحيرات المرة فى ذلك اليوم من شهر فبراير سنة ١٩٤٥.

فالسياسة السعودية فى العادة لا تحب المحاضر، أو على الأقل كان ذلك أسلوبها طوال ملك «عبد العزيز» وأبناؤه «سعود» و «فيصل».

[وأتذكر أننى سألت الملك «فيصل» أثناء لقاء بيننا فى شهر يونيو سنة

١٩٧١ ـ فى فندق فلسطين بالإسكندرية ـ عما إذا كان يكتب مذكرات يضمنها ما شاهده من أحداث هائلة، خصوصا فى فترة عمله وزيرًا للخارجية ونائبًا لوالده فى الحجاز؟ وكان رده «أنه لا يحب كتابة الأوراق»! وسألته عن محاضر الاجتماعات التى حضرها وشارك فيها إبان حياته الحافلة؟ وقال: «إنه يفضل أن يحتفظ بكل شيء فى ذاكرته، وأما الأوراق «فما ندرى ـ طال عمرك ـ فى يد من تقع فيما بعد؟»». وألححت عليه فى الخسارة التاريخية الكبرى للاعتماد على الذاكرة، وطمأننى «بأنه أحيانا كان يملى بعض الأشياء على السيد عمر السقاف، وعلى الشيخ يوسف ياسين، وكيله فى الخارجية، ومستشاره على التوالى!»].

وهكذا فإنه ليست هناك سوى المصادر الأمريكية سبيلا وحيدا لمعرفة ما دار بين الملك «عبد العزيز» و«روزفلت» فى ذلك اللقاء الحاسم، والوحيد بين الرجلين يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥.

وفى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية لسنة ١٩٤٥ تقريران عن لقاء «ابن سعود» و«روزفلت»، وكلاهما كتبه الكولونيل «ويليان إيدى» الوزير المفوض الأمريكى فى جدة، وكان حاضرا مع الرجلين أثناء لقائهما، وكان هو الذى تولى الترجمة بنفسه بينهما. وهناك أيضا إشارة فى أحدهما إلى تقرير سرى له أهمية خاصة يحتوى على المسائل الحساسة فيما بحث بين الرجلين، وقد لاحظ الكولونيل «إيدى» أن هذا التقرير الخاص صدرت بشأنه تعليمات تقضى بكتابته من نسخة واحدة، وإيداعه ملفات البيت الأبيض وليس وزارة الخارجية.

وقد اختار الكولونيل «إيدى» أن يكتب ثلاثة تقارير عن اللقاء لأن التقسيم الطبيعى للأمور فى رأيه اقتضى ذلك.

□ **فالتقرير الأول**: كان عن الموضوعات التى بحثها الرجلان خارج العلاقات الثنائية بين المملكة الصحراوية، والقوة الإمبراطورية الجديدة، (وقد شمل قضايا فلسطين وسوريا ولبنان وهجرة اليهود إلى فلسطين).

□ **والتقرير الثانى**: كان عن الجو العام للقاء.

□ **وأما التقرير الثالث**: الذى أودع خزائن البيت الأبيض، فقد تركز على العلاقات الثنائية بين الأسرة المالكة السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الحق أن يقال: إن الملك «عبد العزيز» كان صلبًا فى شأن هجرة اليهود إلى فلسطين.

وطبقا لوقائع اللقاء، كما سجلها الكولونيل «إيدى» فى ملفات الخارجية الأمريكية، فإن الرئيس «روزفلت» بادر - بعد التحية والمجاملات وشرب القهوة العربية التى جاء بها مرافقو الملك معهم إلى ظهر الطراد الأمريكى - فقال للملك: «إنه يريد أن يتشاور معه فى أمر يهم الشعب الأمريكى ويهمه هو - روزفلت شخصيًا - وهو مستقبل اليهود الذين طردوا من أوروبا، والذين لا يجدون الآن مأوى لهم».

ورد الملك «عبد العزيز» قائلا: «إنه لا يجد سبيلا لحل هذه المشكلة إلا أن يعود هؤلاء اليهود المطرودين إلى بلادهم الأصلية، ثم إن اليهود الذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم الأصلية يمكن توطينهم فى بلدان المحور التى اضطهدتهم».

وقال الرئيس روزفلت: «إنه يريد أن يحيط الملك علما بأن الألمان قتلوا فى بولندا وحدها ثلاثة ملايين يهودى»(١).

وأدرك الملك بفطرة بدو الصحراء هدف «روزفلت» وقال له: «**إن اليهود والعرب لن يتعاونوا أبدًا فى فلسطين، وإن العرب الآن يشعرون بالتهديد المتزايد من جراء خطط اليهود لشراء أراضى العرب فى فلسطين مع استمرار الهجرة اليهودية إليها**»(٢).

أما التقرير الثانى، الذى كتبه الكولونيل «ويليام إيدى» عن الجو العام للقاء، ففيه ما يلفت النظر إلى صراع العمالقة على الشرق الأوسط: إمبراطورية جديدة

---

(١) الرقم غير صحيح فكل اليهود الذين كانوا يعيشون فى بولندا قبل الحرب كانوا أقل من نصف مليون يهودى، وهو نفس تقدير عددهم فى بولندا حتى الآن طبقا لإحصاءات عصبة الأمم وقتها، والأمم المتحدة الآن!

(٢) نص تقرير الكولونيل «إيدى» فى هذا الصدد فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٩).

وشـابة تحـاول بوسـائل الإيحـاء أن تجـعل «مـوضـوع الصـراع» يفـهم بجـلاء أن الحقـائق تتغير.

يقول التقرير فى إحدى فقراته بالنص:

ـ [«إن الملك تساءل: ما الذى يمكن أن أصدقه حين يقول لى البريطانيون أن مستقبلى مرتبط بهم، وليس بأمريكا؟ إنهم دائما يقولون أو يلمحون بأن المصالح السياسية لأمريكا فى العربية السعودية هى مصالح مؤقتة تتعلق بالحرب، وأن معونتها قصيرة الأجل مثل قانون الإعارة والتأجير، وأن العربية السعودية تقع على طريق تحكمه وتحده ضوابط الاسترلينى، ويتصل بغيره عن طريق المواصلات البريطانية، ويتم الدفاع عنه بالبحرية والجيش البريطانيين، وأن أمنى واستقرارى الاقتصادى مرتبطان بالسياسة الخارجية البريطانية، وأن أمريكا سوف تعود بعد الحرب إلى مشاغلها فى نصف الكرة الغربى، وبإيجاز يقولون لى: «إن «المشاركة» متعددة الأطراف فى العربية السعودية هى مشاركة مؤقتة، وإن بريطانيا وحدها هى التى ستستمر كشريك فى المستقبل، كما كانت فى السنوات الأولى من حكمى، وعلى أساس قوة هذه الحجة يسعون إلى أن تكون الأولوية لبريطانيا فى العربية السعودية». فما الذى يمكن أن أصدقه؟»!].

كان سؤال الملك صريحا ومباشرا.

وكان رد الرئيس «روزفلت» كما أورده محضر المقابلة:

ـ «إن الخطط المتعلقة بعالم ما بعد الحرب تتصور تقليصا لمجالات النفوذ التقليدى ولصالح سياسة الباب المفتوح، وإن الولايات المتحدة تأمل أن يصبح باب السعودية مفتوحا لها ولغيرها من الأمم».

ولم يضيع الملك وقته فى هذه اللغة الدبلوماسية، وإنما طالب «روزفلت» على الفور بترجمة ذلك إلى ترتيبات واتفاقيات ومعاهدات بين السعودية وأمريكا، طبقا لسياسة «الباب المفتوح»!

وبعد الغداء لم يشأ الرئيس الأمريكى أن يترك الملك السعودى فى ضباب التعبيرات الدبلوماسية، ولذلك فإنه قال له ضاحكا:

ـ «ياصاحب الجلالة: إننا نحب الإنجليز ولكننا نعرف الإنجليز أيضا والطريقة التى يصرون بها على إفادة أنفسهم. إنك وإياى نريد تحقيق الحرية والازدهار لشعبينا وجيراننا بعد الحرب، فكيف لا نهتم بمن تتحقق على يديه الحرية والازدهار. كذلك يعمل الإنجليز ويضحون لجلب الحرية والازدهار للعالم، ولكن بشرط أن يتحقق ذلك عن طريقهم، وأن يكتب عليه «مصنوع فى بريطانيا»».

وروى الكولونيل «إيدى» فى تقريره أن الملك قال له: «إن الاختلاف بين الرئيس وبين المستر «تشرشل» كبير جدا، إذ إن المستر «تشرشل» يتكلم بطريقة ملتوية ويتهرب من التفاهم»!

ثم أضاف الملك: «إنه يشعر ـ وقد أكد ذلك بنفسه للرئيس ـ **إنه شقيق توأم لروزفلت»!!**(١).

□

كان لقاء الملك «فاروق» ـ ملك مصر ـ بالرئيس الأمريكى يوم ١٣ فبراير. والمعلومات بشأنه كلها ضائعة، لكن الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة وقتها المستر «بنكنى تاك» كتب تقريرا مختصرا عنه، فهو لم يحضر اللقاء لأنه على حد قوله للرئيس روزفلت «كان يعرف حساسية الملك فاروق من حضور السفير البريطانى لكل لقاءاته مع الساسة البريطانيين؛ ولذلك فهو يؤثر أن يتركه وحده مع الرئيس»(٢).

والواضح من ثنايا التقرير المختصر، الذى كتبه الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة، أن الملك ركز فى حديثه مع «روزفلت» على شكاويه من الطريقة التى يعامله

---

(١) نص تقرير الكولونيل «إيدى» عن جو اللقاء منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٠).

(٢) نص تقرير الوزير المفوض الأمريكى عن الاجتماع بين الملك فاروق والرئيس روزفلت منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١).

بها اللورد «كيلرن» السفير البريطانى فى القاهرة، ومن أنهم فى لندن لا يستمعون إلى شكاويه من هذا الطاغية الذى يمثلهم فى بلاطه، ثم ترك الملك «فاروق» موضوعات السياسة الهامة إلى حديث خاص بين الرئيس الأمريكى بين رئيس ديوانه «أحمد محمد حسنين» (باشا)، بينما ذهب هو بعد الغداء لكى يتفرج على الطراد الأمريكى القوى ومدافعه الكبيرة.

ومن ظواهر الأمور فإن «أحمد محمد حسنين» (باشا) كان على استعداد للتفاهم باسم الملك، وكان «روزفلت» حذرا؛ لأنه كان يعرف أن مصر لها أهمية خاصة بالنسبة لبريطانيا، وأن عملية إزاحة النفوذ البريطانى من مصر والدخول الأمريكى فى أعقابه تقتضى العمل بسياسة الخطوة خطوة، وأن الخروج والدخول فى حاجة لسنوات طويلة، وأن الأمر أكثر تعقيدا من امتيازات بترول الصحراء، وإن كان بترول الصحراء أهم فى المدى القريب على الأقل!

وعلى أى حال، فإن الرئيس الأمريكى وجه دعوة إلى الملك «فاروق» لزيارة واشنطن فى موعد يخطر به فيما بعد، وتحمس الملك!

□

ويلفت النظر أن الأسرة الهاشمية فى العراق توقعت أن يكون لها دور فى خطة «روزفلت» الجديدة، وفى لقاءاته على مياه البحيرات المرة، ولكن ظواهر الأمور توحى بأن الرئيس الأمريكى أحس أن الاقتراب من العراق فى هذه المرحلة قد يثير لدى «تشرشل» شكوكا لا يمكن تطمينها، وهكذا فإنه بعث إلى الأمير «عبد الإله» ببرقية قال فى إحدى فقراتها:

«إننى لآسف أشد الأسف أن لا تمكننى زيارتى القصيرة غير المخططة للشرق الأوسط من مقابلتكم».

ثم قال «روزفلت»:

«إننى أثناء إقامتى القصيرة فى المياه المصرية قابت - انفراديا وعلى حدة - الملك

فاروق ملك مصر، وإمبراطور الحبشة، وملك المملكة العربية السعودية، وكانت هذه المقابلات ذات طبيعة شخصية واحتفالية».

ثم قال:

«وقد فهمت أنك تفكر فى القيام بزيارة للولايات المتحدة فى وقت ما هذا الربيع، وأود أن أبلغك كم أتطلع إلى مقابلتك فى واشنطن أثناء زيارتك لأمريكا».

□

كانت تلك كلها إشارات إلى نوع التقسيم المحتمل لمناطق النفوذ فى الصراع على الشرق الأوسط، طبقا لمنطق الإزاحة.

□ **السعودية**: نفوذ أمريكى بنسبة ١٠٠٪.

□ **مصر**: نفوذ أمريكى بنسبة ٥٠٪ - مؤقتا - وحتى يتم تمهيد الأرض لما هو أكبر.

□ **العراق**: فى الوقت الراهن يفضل تركه بنسبة ١٠٠٪ لبريطانيا، ومع إعادة النظر فى شأنه وفق التطورات!

[٢]

عاد الرئيس «فرانكلين روزفلت» إلى الولايات المتحدة الأمريكية عقب اجتماعات البحيرات المرة فى مياه قناة السويس، ثم لم يلبث أن فارق الحياة بعدها بأسابيع، والواقع أن كل الذين رأوه فى اجتماعات «يالطا» ثم فى لقاءات قناة السويس أحسوا أن الرئيس الأمريكى فى حالة من المرض والإعياء يصعب إخفاؤها، وكثيرون منهم - وبينهم «جوزيف ستالين» - أدركوا أنهم أمام «رجل يموت ببطء وهدوء».

ولقد جاءته النهاية وهو فى بيت ريفى (هايد بارك)، ذهب إليه ليقضى أجازة مريحة مع سيدة ظل أسير غرامها حتى قرب السبعين، وكانت من قبل سكرتيرة اجتماعية لزوجته «اليانورا» - وقبل أن يعلن نبأ الوفاة رسميا كان هم مساعديه أن

يقنعوا «غرامه» بأن تترك فراش موته لـ «زوجته»، حتى تقف بجواره، وتظهر فى الصورة حينما يعلن للدنيا نبأ رحيله عنها!

وكان «روزفلت» فور عودته من الشرق الأوسط قد أعطى إشارة الضوء الأخضر لكل أجهزة السياسة الأمريكية، حتى تتحرك وفقا للنتائج التى توصل إليها فى رحلته. ولم تكن هذه الأجهزة تنتظر الضوء الأخضر، وإنما جاءها الضوء الأخضر تأكيدا وتعزيزا لسياسات جرى وضعها من قبل. ولم يتوقف شىء بوفاة الرئيس، ففى البلدان المتحضرة لا ينتهى عهد بوفاة رئيسه، ولا يبدأ عهد جديد بإدارة رئيس يخلفه، وإنما السياسات مستمرة لأن المصالح متصلة، حتى وإن تباين أسلوب التعبير عنها من رجل آخر ومن ظرف إلى ظرف متغير.

وفى شهر مايو سنة ١٩٤٥ - أى بعد عودة «روزفلت» من الشرق الأوسط بأسابيع قليلة - كانت أجهزة صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية قد فرغت من وضع الخطوط الرئيسية للمطالب الأمريكية فى المنطقة. وكان «روزفلت» فى الأيام الأخيرة من عمره قد اعتمد بالفعل هذه الخطوط.

□

ويتضح من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية - وعلى وجه التحديد محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الخاصة، المكلفة بوضع السياسات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط - أن سنة ١٩٤٤ كانت فى الحقيقة سنة الإعداد للاختراق الأمريكى المنظم لمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربى (كان ذلك قبل سنة من زيارة «روزفلت» وإقامته على ظهر الطراد «كوينسى» فى المياه الإقليمية المصرية لقناة السويس).

ويحدد تقرير سرى للجنة التنسيق الخاصة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٤٤ الأهداف السياسية للولايات المتحدة فى المنطقة على النحو التالى بالنص:

[١ - تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة فى إجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس من حسن الجوار.

٢ ـ تاكيد حق الشعوب فى اختيار ما تريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها.

٣ ـ توفير مساواة فى الفرصة، وفى التجارة والترانزيت والتبادل التجارى تختلف عن سياسة الاستعباد، وحرية التفاوض إما من خلال الوكالات الحكومية أو المشروعات الخاصة، بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادى المطبق.

٤ ـ حماية المواطنين الأمريكيين بصفة عامة، وحماية الحقوق الاقتصادية الأمريكية المشروعة والنهوض بها، سواء كانت حقوقا ماثلة أو محتملة!»].

وكانت هذه الأهداف فى جوهرها، وبصرف النظر عن الكلمات البريئة التى جرت بها صياغتها، مخططا طموحا يستهدف إقامة نظام جديد للمنطقة كلها، تلعب فيه الولايات المتحدة دورا رئيسيا فى مجالات الأمن والتجارة والعلاقات الاقتصادية والسياسية، ثم دور الرقيب الحامى للمواطنين الأمريكيين، وللحقوق المتصورة، وللمصالح القائمة حاليا، أو الضرورية فى المستقبل.

□

ثم توالت الخطى زاحفة لتنفيذ هذه السياسات.

وفى ٢ مايو ١٩٤٥ وضعت لجنة تنسيق السياسات تقريرا سريا آخر يحدد وسائل العمل على هذه الأهداف، ويحدد هذا التقرير ست وسائل للعمل، ومن أبرزها «**العمل على إقامة نظام إقليمى تنشؤه دول المنطقة «لا يعتمد على نفوذ بريطانيا، ولا يقع تحت نفوذ «النظام السلطوى للاتحاد السوفيتى»**. ثم يقول التقرير فى إشارة حافلة بالنذر القادمة فى المستقبل: «إن من المعترف به أن التنفيذ الناجح لسياستنا الاقتصادية فى الشرق الأوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالنجاح الذى نحققه فى الميدان السياسى. **ولعل القضية الفلسطينية** دون جميع المشكلات السياسية هى التى تتطلب حلا حازما فى هذه المنطقة».

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٤٥ تفصح الرموز عن نفسها أكثر، وتحل الغنائم محل المصالح، ثم لا تعود هذه المصالح فى حاجة إلى تغطية وجهها بحديث عن المبادئ. وهكذا توجه وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية البريطانية، مذكرة[١] تتلخص أهم نقاطها فيما يلى:

[١ ـ نحن نرغب فى أن يتوقف التدخل السياسى البريطانى الذى يعرقل حصولنا على امتيازات بترولية فى المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية.

٢ ـ نحن نرغب فى زيادة معدل استغلال البترول من احتياطيات نصف الكرة الشرقى، ولا سيما الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربى، خصوصا بترول الولايات المتحدة (حتى يظل هذا البترول المختزن احتياطيا موفرا للمستقبل).

٣ ـ نحن نرغب فى توصيل منابع البترول، وبخاصة بترول السعودية والعراق، إلى مياه الخليج الفارسى أو البحر الأبيض بواسطة خطوط للأنابيب.»].

□

وبالتوازى مع «الرغبة» فى السيطرة على البترول سارت «الرغبة» فى السيطرة على طرق المواصلات، ومرة أخرى وجهت الخارجية الأمريكية مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وكانت المذكرة أقرب ما تكون إلى عريضة اتهام مفصلة، تحاسب بريطانيا لأنها حاولت عرقلة جهود الولايات المتحدة للحصول على حقوق مرور فى دول خاضعة للنفوذ البريطانى على نحو مباشر أو غير مباشر، وذلك رغم موافقة حكومات هذه الدول على الطلبات الأمريكية.

وكانت الدول العربية معنية بهذا الموضوع أكثر من غيرها، فقد تضمنت المذكرة

---

(١) النص الكامل للمذكرة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٢)، (١٣).

عرضا للعراقيل التى أقامتها بريطانيا فى وجه المطالب الأمريكية فى مصر، والعراق، ولبنان.

وفى حالة مصر بالذات، وبالنظر إلى موقعها الاستراتيجى، فقد كانت اللهجة بالغة الحدة إلى درجة أن المذكرة الأمريكية قالت فى إحدى فقراتها:

["إن اللورد سوينتون وزير الطيران البريطانى الذى زار مصر فى شهر أبريل ـ ١٩٤٥ ـ وصل به الأمر إلى حد أنه قال للمسئولين المصريين ما نصه: "إن الولايات المتحدة تريد السيطرة على كل الطيران المدنى، وإنه إذا قبلت الحكومة المصرية بتوقيع معاهدة تسهيلات طيران مع الولايات المتحدة فسوف تجد أن الولايات المتحدة قد جاءت للسيطرة على أجوائها وعلى العالم بأسره، وأن البريطانيين جادون فى الحيلولة دون هذه السيطرة الأمريكية". وعلى العموم فقد كانت ملاحظات اللورد سوينتون عنا (عن الولايات المتحدة) جافة وغير لائقة!"](١).

وفى مواضع أخرى قالت المذكرة الأمريكية: "إن نورى السعيد (باشا) رئيس وزراء العراق قال لهم (للأمريكيين): إنه يخشى إعطاءهم تسهيلات لأن بريطانيا سوف تعترض". ونفس المعنى كرره لهم شاه إيران، حين قال لهم "إذا تأخرنا فى إعطائكم ما تطلبون فاعلموا أن السبب هو الضغط البريطانى".

□

ثم بدأت المساءل تتسع بما هو أكثر من البترول وتسهيلات المواصلات لتصبح إطارا عاما، وتخطيطا محددا لحركة واسعة تستهدف النفاذ إلى الشرق الأوسط والعالم العربى، مما اقتضى عرضها على الرئيس الأمريكى الجديد "هارى ترومان" الذى كان نائبا للرئيس مع "روزفلت" ثم دخل البيت الأبيض بعده يكمل مدة رئاسته.

---

(١) مذكرة الخارجية الأمريكية عن مطالب الولايات المتحدة فى مجال الطيران منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٥).

وتروى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية لشهر نوفمبر ١٩٤٥ تفاصيل اجتماع عقده الرئيس «هارى ترومان»(١) فى مكتبه البيضاوى فى البيت الأبيض، وحضره السفير «لوى هندرسون» رئيس إدارة الشرق الأوسط فى الخارجية الأمريكية والجنرال «فوجان» المساعد العسكرى للرئيس، واشترك فيه كل الوزراء المفوضين للولايات المتحدة فى القاهرة وجدة ودمشق وبيروت، وأضيف إليهم قنصل الولايات المتحدة العام فى القدس!

وبعد الاجتماع كتب «لوى هندرسون» مذكرة عن توجيهات الرئيس «ترومان» لوزرائه المفوضين قدمها إلى المستر «دين اتشيسون» وزير الخارجية؛ لكى يكون على علم بما دار فى الاجتماع، وفى هذه المذكرة قال «لوى هندرسون»:

[«إن الرئيس بعد سماع تقارير الوزراء المفوضين أقر التوجيهات التالية:

١ - اعترف بأهمية البلدان العربية فى تفكيرنا لوضع سياسة خارجية إيجابية لفترة ما بعد الحرب (طبقا لمبدأ سياسة الباب المفتوح!).

٢ - أوضح موافقته على ضرورة وجود توازن بين سياساتنا وسياسة روسيا فى المنطقة.

٣ - وافق على ضرورة توقيع معاهدات للصداقة والتجارة مع البلدان العربية.

٤ - وافق على التعاطف مع «طلبات» الحكومات العربية لمستشارين أمريكيين فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية.

٥ - أكد رغبته فى استقبال ملك مصر فى واشنطن طبقا للدعوة السابقة الموجهة إليه من الرئيس «روزفلت».

٦ - قال: إنه يسعده أن يستقبل خلال العام القادم كلا من رئيس سوريا ورئيس لبنان.

---

(١) محاضر الاجتماعات ونصوص التقارير المعروضة على الرئيس «ترومان»، ونصوص توجيهاته إلى الوزراء المفوضين الأمريكيين فى البلدان العربية كاملة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٤).

٧ ـ زود الوزراء المفوضين والقنصل العام فى القدس بتعليق مفيد كثيرا بشأن مشكلة فلسطين الشائكة».].

ولم يتحدث «لوى هندرسون» فى مذكرته بالتفصيل عن هذا التعليق « **المفيد كثيرا**» بشأن مشكلة فلسطين الشائكة، لكن الكولونيل «ويليام إيدى» الوزير المفوض فى جدة روى قصة هذا التعليق فيما بعد، حين قال فى مذكراته: «**إن الرئيس ترومان أبدى اهتماما بالمطالب الصهيونية فى فلسطين**، فحاول «إيدى» أن يلفت نظره إلى أن ذلك قد يغضب العرب، وإذا بالرئيس «ترومان» ينظر إليه شذرا، ويقول له: «**اسمع.. إننى أنوى ترشيح نفسى للرياسة مرة أخرى، وليس فى علمى أن للعرب أصواتا فى الانتخابات الأمريكية، ولكن اليهود لهم أصوات. ولهم تأثير**» !!

[٣]

وتلفت النظر فى تقرير لجنة تنسيق السياسات العامة عبارة تقول: «إن الشرق الأوسط كان وسيظل من أبرز الساحات التى تختبر فيها المثل العليا، التى من أجلها تخاض الحرب، وكذلك تظام الأمن العالمى الذى يجرى اليوم تشكيله. وبلدان الشرق الأوسط ضعيفة، وهى فى حالة حادة من حالات إعادة التكيف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا».

ثم تتصل بذلك عبارة أخرى فى التقرير: «بما أن الظروف والأوضاع القائمة لن تسمح لنا أن نحتفظ بقوات عسكرية كبيرة فى الشرق الأوسط، فإن مساهمتنا فى التطور السلمى للشرق الأوسط لابد أن تتسق مع موقفنا من النظام العالمى، وأن تعطى لنفسها قوة وتأثيرا فعليين».

وكان معنى ذلك بوضوح:

١ ـ إن هناك مصالح ومطالب أمريكية طائلة.

٢ ـ إن هذه المصالح والمطالب فى بلدان ضعيفة ومفككة وفى حالة تكيف.

٣ ـ إن وسيلة تحقيق المصالح والمطالب لا يمكن أن تكون بالقوة العسكرية (فيما هو خارج عن توازنات الأمن العالمى).

٤ ـ وإذن فلابد من وسائل جديدة لتحقيق وحماية هذه المصالح والمطالب.

فى هذا النطاق يمكن البحث عن دافع الولايات المتحدة (مع التسليم بوجود دوافع أخرى) إلى إقامة وحماية وتقوية إسرائيل.

وفى هذا النطاق يمكن البحث عن دافع الولايات المتحدة إلى إقامة وحماية نظم موالية لها.

وفى هذا النطاق يمكن البحث عن الدور الأمريكى فى مجالات الدعاية والإعلام بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وفى هذا المجال أخيرا يمكن البحث عن الدور الخاص والمسئولية المتميزة التى ألقيت على عاتق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

□

كان نشاط هذه الوكالة فى مصر قد بدأ مع القصر الملكى أثناء الحديث بين الرئيس الأمريكى «فرانكلين روزفلت» و «أحمد حسنين» رئيس الديوان الملكى، فقد كان الطرفان فى حاجة إلى قناة اتصال بينهما، بعيدة عن القنوات الرسمية التى يمسك النفوذ البريطانى بمسالكها، ويستطيع بأقصى سرعة أن يعرف أو يحس بما يجرى عليها.

ويمكن أن يقال بغير شطط: إن رجال القصر فى ذلك الوقت كانوا همزة الوصل مع الأمريكيين.

رئيس الديوان أو وكيل الديوان مع السفير أو الوزير المفوض.

وأما حاشية القصر الرسمية وغير الرسمية فقد أصبحوا همزة الوصل بين القصر ورجال الظلال الخفية الذين راحوا يترددون على القاهرة.

ومن الملاحظ على سبيل المثال أن الأستاذ «كريم ثابت» المستشار الصحفى للملك أصبح هو المكلف بالاتصال بالمستر «آرشيبالد روزفلت»، وكان «أرشى» كما كانوا يسمونه فى ذلك الوقت من رجال وكالة المخابرات المركزية، وقد ألحق بالسفارة الأمريكية، فى القاهرة كمستشار سياسى غطاء دبلوماسيا لصفته الحقيقية.

وفيما بعد لحق به شقيقه الشهير «كيرميت روزفلت» الذى أصبح مسئولا عن المخابرات المركزية الأمريكية فى المنطقة كلها.

ولقد استطاع «كيرميت روزفلت» أن يشد الانتباه إلى دوره فى المنطقة، وزاد الاهتمام حين تولى «كيرميت» مسئولية إدارة العملية السرية «أجاكس» (التى أطاحت فيما بعد بالحكم الوطنى فى إيران، وأعادت الشاه محمد رضا بهلوى إلى عرش الطاووس بعد أن هرب من طهران، وواصل الهرب إلى روما فى الطريق إلى واشنطن) ـ لكن نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط كان أكبر بكثير من دور «كيرميت روزفلت».

والواقع أن الجهاز السرى الأمريكى للعمل فى الشرق الأوسط كان تكوينا غريبا ومحيرا:

● كان هناك عدد من بقايا الجواسيس العاديين من أيام الحرب العالمية، ومن الذين عملوا فى إطار مكتب الخدمات الخاصة الذى أنشأه «آلان دالاس»، وهو المكتب الذى ظل يعمل إلى ما بعد انتهاء الحرب وحتى أعاد الرئيس «ترومان» تشكيله باسم «وكالة المخابرات المركزية».

● وكان هناك عدد من «الرجال الغامضين» المتطلعين بعيون زائغة نحو ثروات بترول الشرق الأوسط واحتمالاتها، بما فيها حجم الأموال التى ينتظر أن تكون جارية فى يد «الأمراء» الشرقيين الذين يتوقع أن تدهمهم الثروة كأنها نازلات مقادير. وكان بين هؤلاء وكلاء شركات من العطور إلى السلاح، لكنهم جميعا كانوا فى مجال البحث عن الفرص، **وأول البحث عن الفرص جمع المعلومات.**

● وكان هناك عدد من الأساتذة الأمريكيين الذين خبروا الشرق الأوسط، وقاموا

بالتدريس فى جامعاته وتعلموا لغته، ولقد لجأت إليهم الحكومة الأمريكية ليقوموا بنفس الدور الذى قام به بعض «المستشرقين» فى طليعة الاستعمار الأوروبى والتمكين له فى القرن الثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرين.

● وكان هناك عدد من الصحفيين الأمريكيين الذين تابعوا أحداث المنطقة فى فترة الحرب وتعرفوا إلى رؤسائها وملوكها وقياداتها، كما تابعوا مشاكلها وقضاياها وهمومها، وكتبوا عنها لصحفهم، وكان «كيرميت روزفلت» نفسه ضمن هذه المجموعة، فقد كتب بعد الحرب مباشرة كتابا لقى رواجا واسعا فى ذلك الوقت تحت عنوان «**العرب، والبترول، والتاريخ**»، كذلك كان منهم أحد رؤساء تحرير مجلة «نيوزويك» وهو «هارى كيرن» الذى قرر فى النهاية أن ينشئ جهاز مخابرات مركزى تقتصر خدماته على شركات البترول الأمريكية، وعلى المؤسسات اليابانية الكبرى التى شرعت تلتفت إلى الشرق الأوسط!

● وإلى جانب ذلك فقد كانت شركات البترول التى تدق أبواب المنطقة وترابها قادمة، تسبقها وتلحقها مجموعة أخرى من «الخبراء» فى شتى نواحى جمع المعلومات وتقييمها، وبالطبع فإن الخطوط تلاقت وتشابكت.

● وفوق هذا كله، فقد كانت هناك أعداد من الدبلوماسيين الأمريكيين آثروا أسلوب الاتصالات غير المعلنة؛ حتى لا يلفت نشاطهم أنظار حلفائهم من الإنجليز والفرنسيين.

● **ثم أحاط بهؤلاء جميعا نطاق من المتطوعين العرب الذين رأوا الشمس البريطانية تغرب، بينما هناك شمس أمريكية أخرى على وشك الصعود، وحولوا ظهورهم للشمس الغاربة، وراحوا يدورون فى الفلك الجديد علهم يجدون لأنفسهم مكانا فيه.**

وكانت بيروت قد أصبحت بؤرة هذا النشاط الواسع الذى راح يمد خيوطه فى كل مكان، فقد وقع الاختيار فى ذلك الوقت بصفة نهائية على العاصمة اللبنانية لتكون مركزا خلفيا لعمليات البترول الأمريكى فى شبه الجزيرة العربية والخليج،

وأصبحت بيروت مركز الإمداد والتموين، ونقطة التسمع والمراقبة، وهيأت بيروت حياتها بالليل لكى تروح عن المجهدين عناء النهار، وكانت ميزة بيروت أنها على الشاطئ وأنها أقرب إلى الغرب، وأنها بعيدة عن النفوذ الإمبراطورى القديم إلا من بقايا معنوية تربط جزءا من سكانها بثقافة فرنسا، وبالحنين إلى «أم رؤوم»!

وفى هذه الفترة من نهايات سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٥ شهدت المنطقة - فضلا عن بداية النشاط الخفى - توسعا لافتا للنظر فى مجالات الدعاية والإعلام، وكانت دور الصحف التى تبشر بطريقة الحياة الأمريكية والقيم الأمريكية تتكاثر وتنتشر على طول منطقة الشرق الأوسط وعرضها، من القاهرة إلى طهران ومرورا ببيروت[1].

كان المخطط الإمبراطورى الجديد يتحرك بسرعة، ويختار أهدافه ووسائله، وكانت تلك ساعات نثر البذور على الأرض. المستقبل عند مرحلة الخلق الأولى له!!

---

(١) يمكن مراجعة كتاب «بين الصحافة والسياسة» لمحمد حسنين هيكل - طبعة بيروت سنة ١٩٨٤.

الفصل الثالث

الجغرافيا.. والتاريخ

[١]

وبدأ الصراع على الشرق الأوسط، والعالم العربى فى قلبه، يدخل مرحلة جديدة.

إن ميادين الصراع وساحاته راحت تظهر، ثم إن خطوط الاشتباك والتماس راحت تتحدد على خريطة المنطقة. وكانت موازين القوى الجديدة التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية هى التى تحدد اتجاهات حركة الصراع وأساليبه.

كانت المواقع والأهداف والأدوار ظاهرة بشكل مكشوف، حتى فى تلك الساعات المبكرة فى هذا الفصل من فصول القصة المأساوية للصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى.

١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية قادمة لدورها الإمبراطورى الجديد، وهى مصممة على إزاحة الإمبراطورية القديمة (بريطانيا)، والحصول على إرثها فى المنطقة: المصالح **(امتيازات البترول)**، والمواقع **(القواعد والأجواء والبحار)**.

٢ ـ بريطانيا متمسكة ببقايا قوة، وبقايا وهم، ومعهما إحساس عميق بأن الخروج من الشرق الأوسط، والعالم العربى، وتسليم المصالح والمواقع لطرف آخر مهما كان قريبًا، يعنى نهاية الإمبراطورية.

٣ ـ الصراع على الشرق الأوسط بين الإمبراطوريتين (القديمة والجديدة) محكوم بظروف صعبة، فالطرفان كلاهما ـ بريطانيا والولايات المتحدة ـ من نفس الخلفية

الحضارية، والنظام الاقتصادى الذى أفرزته، ونفس مجموعة القيم التى حكمته. وهكذا فإن الصراع بينهما يأخذ طابعًا يجعله أشبه ما يكون بالصراعات العائلية: تتنازع بضراوة لكنها فى نفس الوقت تحاول ستر المظاهر، حرصًا على روابط الدم، واتقاء للفضيحة، وتجنبا لشماتة الأعداء. وهكذا فإن السلاح «مكتوم» أكثر مما هو «مدوى»!

٤ ـ الاتحاد السوفيتى يراقب ما يجرى على الساحة وينتظر، وهو يراهن على تفاعلات التاريخ، وعلى أى حال فهو فى هذه الظروف نصف مشلول، فالحرب لم تصل بدمارها إلى الولايات المتحدة، وأما عنده فإن الدمار أصاب كل شىء: الحقول والمدن والمصانع على طول المسافة الممتدة من موسكو إلى روستو. ثم إن الاتحاد السوفيتى كان مشغولا بأولويات طرحت نفسها. فقد كان عليه أن يفرض أوضاعه الجديدة فى أوروبا الشرقية قبل أن يمد بصره إلى الشرق الأوسط والعالم العربى.

وحين أحس الاتحاد السوفيتى أنه لا يستطيع أن يترك المنطقة الأهم والأكثر حساسية فى العالم لصراع إمبراطوريتين كلتاهما تعاديه، فإنه بدأ بخطوات على الأطراف فى إيران وفى اليونان، فإذا هما تشهدان فى شمالهما قيام نظام شيوعى يوشك أن يكون دولة مستقلة، وإذا الحرب الأهلية تنشب فى كل منهما.

٥ ـ فرنسا، التى كانت تحسب نفسها بين الأربعة الكبار صناع عالم السلام الجديد، لم تعثر لنفسها على دور. وهكذا فإنها راحت تتصرف بعصبية فى مستعمراتها السابقة فى شمال أفريقيا العربى، وفى جنوب شرق آسيا. لكن الشرق الأوسط والعالم العربى فى المشرق لم يكن بعيدا عن خيالها، ولا عن هواجسها (كانت تتصور لنفسها حقوقا خاصة فى سوريا ولبنان ـ وحتى فى مصر فقد كان لها فى شركة قناة السويس وضعا تاريخيا خاصا يجسد بالنسبة لها كل الدور الفرنسى فى الشرق من «نابليون بونابارت» إلى «فرديناند دليسبس»).

٦ ـ وكان هناك طرف مستجد فى الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى،

وكان هذا الطرف هو الصهيونيـة العالمية، التى وضـعت دعـاواها الأسـطورية فى خدمة المخططات الإمبراطورية فى المنطقة، منذ أول يوم وحتى من قبل أن يولد «تيـودور هرتزل». فـفى مـراسـلات «روتشـيلد» مع «بالمرسـتـون» رئيس وزراء بريطانيـا سنة ١٨٤٠ ـ لم يكن لدى «روتشـيلد» من حـجـة لإقناع رئيس وزراء بريطانيا بتشجيع وتأييد هجرة اليهود إلى فلسطين إلا أن تكون مستعمراتهم فى الأرض المقدسـة حـاجزا يمنع قيام مشـروع وحدة عربية تنشئ قوة عظمى فى المنطقة، على نحـو ما حاول «محمد على» (باشـا) والى مصر أن يفعله قبل «بضعة شـهور»!

(وفى السنوات الأخـيرة لم يتردد «حاييم وايزمـان» ـ أول رئيس لـ «دولة» إسـرائيل ـ فى أن يقول فى مذكراته «إن قيـام إسـرائيل لم يكن بعيـدا قط عن ضرورات حماية قناة السويس).

كانت الدعوة الصـهيونية منذ البداية لا تسعى فقط لإقامة وطن قومى لليـهود فى فلسطين، ولـكنهـا لأسـبـاب الحمـايـة كانت تدرك أن هذا الوطن يجب أن يكون حـاجـزا ضـد احتـمـالات الوحـدة العـربيـة، وأداة ـ أو شـريكا إذا أمكن ـ للنظام الإمـبـراطورى السـائد فى المنطقة، مع العلم بأن النظام الذى يستطيع أن يسود فى المنطقة هو أقربـها إلى السيادة على العالم!

هكذا كانت الخطوط والأدوار فى الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى.

□

وكـان الصـراع فى الشـرق الأوسـط، والعـالم العـربى فى قلبـه، على وشك أن يبـدأ هو الآخر فصـلا جديدا حـافلا من فصـوله!

الصـراع على الشـرق الأوسط والعالم العـربى هو صراع الأطراف الخـارجية على المنطقة.

والصراح فى الشـرق الأوسط هو صراع قواه الداخلية مع نفسـها، وصراعـها فى ذات الوقت مع المتصـارعين من الخـارج على المنطقة.

كان الصراع فى الشرق الأوسط وفى العالم العربى قد استنام مؤقتا بعد ثورة سنة ١٩١٩ التى اختارت مطلب الاستقلال السياسى، وتبعتها فيه كل دول المنطقة بعد انهيار دولة الخلافة واستحالة تجديدها، وبعد أن بدا حلم الوحدة العربية بعيدا لا تبرره الظروف ولا الإمكانيات المتاحة وقتها.

ويمكن أن يقال - مرة أخرى -: إن نظم الحكم فى كل المنطقة فى ذلك الوقت كانت تفتقد الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه أى نظام قابل للحياة، وقابل للاستمرار، وهو عنصر الشرعية.

وعلى سبيل المثال، فإن الحكم فى مصر كان يفتقد إلى الشرعية عند الأساس؛ فلقد كان «محمد على» مؤسس الدولة الحديثة فى مصر رجل استحق شرعية ما أنجز، لكن إنجازه كان من الصعب أن ينسحب على ورثته من أفراد أسرته، الذين أصبح لهم سلطان مصر بمقتضى معاهدة سنة ١٨٤٠ خصوصا بعد الثورة العرابية، وحين عاد خديو مصر إلى أريكة ملكه بنفس مدافع أسطول الجنرال «سيمور» التى دكت طوابى الإسكندرية، ثم دخل هو نفسه إلى القاهرة، ضمن موكب الجنرال «ولسلى» قائد الغزو البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ فى أعقاب معركة التل الكبير التى شهدت انكسار الثورة الوطنية المصرية بطعنة الخيانة وتفوق السلاح! (وكانت بقية العالم العربى فى ظلال «شرعيات» مماثلة: شرعية الاستعمار - أو شرعية السيف - أو شرعية حبل المشنقة)!

ولقد وصلت ثورة سنة ١٩١٩ بقيادة «سعد زغلول» إلى نتيجة سياسية هشة، أعلن بها استقلال شكلى بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ (لأن التحفظات البريطانية الأربعة التى صاحبت إعلانه سحبت منه كل مضمون). ثم جرى وضع دستور[١] قامت عليه حياة سياسية واهية اكتفت بتقاسم السلطة مع القصر الملكى، وكلاهما يعيشان تحت جناح هيمنة بريطانية سياسية واقتصادية وعسكرية.

□

---

(١) كان «سعد زغلول» (باشا) نفسه هو الذى وصف اللجنة التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ بأنها «لجنة الأشقياء»!

ولم تكن الأحزاب السياسية، التى قامت فى مصر وتبادلت الحكم بينها على أساس دستور سنة ١٩٢٣، أحزابا سياسية بالمعنى الحقيقى الذى يعتبر أن الحزب السياسى فى حقيقة أمره هو تعبير عن طبقة اجتماعية - أو طبقات - لها مصالحها المتماثلة أو المتقاربة. وهكذا فإنه بسبب ضعف التركيب الطبقى للمجتمع المصرى جاءت الأحزاب مجرد ظواهر على السطح لا تستند إلى جذور أو قواعد حقيقية وثابتة فى القاع أو عند الأعماق.

وعلى وجه اليقين، فإن حزب الوفد كان أكثر هذه الأحزاب اتصالا بالجماهير، وكان فى بدايته يمثل جبهة وطنية جمعها مطلب الاستقلال. لكن الوفد تعرض إلى انقسامات حادة فى كل حقبة: فى العشرينات خرجت منه المجموعة التى شكلت حزب الأحرار الدستوريين، وفى الثلاثينات خرجت منه المجموعة التى شكلت حزب السعديين، وفى الأربعينات خرجت منه المجموعة التى شكلت حزب الكتلة الوفدية.

وبلغ الإرهاق بالوفد إلى الحد الذى دعاه إلى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان هو الذى ألغاها فيما بعد فى ظروف صحوة وطنية عارمة سنة ١٩٥١.

وفيما بين التاريخين، وفى ظروف الحرب العالمية الثانية، تعرض الوفد لاختبارات قاسية أثرت على فاعليته.

فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أرغمته الظروف على أن يقبل علاقة خاصة مع السفارة البريطانية، وبصرف النظر عن الظروف، فإن هذه العلاقة الخاصة أضرت بفاعلية الوفد فى التعبير عن الرأى العام المصرى فى مناخ وطنى عاصف.

وفى تقلصات الحرب واقتصادها المختل فإن الإغراء كان شديدًا لعناصر متصلة بالحكم أو قريبة منه، لتحصل لنفسها على قسط من غنى الإنفاق العسكرى وإسرافه!

وفى هذه الظروف أيضا تأثر تركيب القمة الوفدية، كانت زعامة الوفد دائما شركة بين عناصر من كبار ملاك الأرض، وعناصر من المثقفين، وفى الظروف

الطارئة فإن الخلل فى التوازن بين ملاك الأرض والمثقفين على رأس الوفد، أكد فى النهاية سيطرة كبار ملاك الأرض على عناصر المثقفين.

□

كانت صورة المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب مثيرة للقلق.

أحد عشر ألفا من كبار الإقطاعيين - إذا جاز التعبير - يملكون وحدهم سبعين فى المائة من الأرض الزراعية (وهى أساس الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت).

وهناك صناعات وليدة، لكنها ضعيفة، ثم إن الأجزاء الأهم منها تحت السيطرة الأجنبية بدليل أن المصريين كان لهم ثلاثون فى المائة من مقاعد مجالس إدارات هذه الشركات، بينما كان للأجانب سبعون فى المائة منها!

وكانت البنوك، وشركات التأمين، ومؤسسات التجارة الخارجية، كلها ملكا للأجانب.

وحتى شركات بنك مصر، والذى كان إلى حد ما رمزًا لمحاولة استقلال اقتصادى، كانت مخترقة بمشاركة أجنبية (كشركة «برادفورد» فى صناعة النسيج).

وكان فى الريف المصرى أحد عشر مليون فلاح لا يملكون سوى أجر يومهم، ولم يكن يزيد فى أحسن الأحوال على ثلاثة قروش.

وكان العمال، وغالبيتهم فى مجال الخدمات - حوالى ثلاثة ملايين - يعيشون تحت ظروف عمل قاسية، يحصلون على أجور متدنية.

وكانت الجماعات المتميزة على قمة المجتمع المصرى هى نفسها الجماعات المتصدرة للعمل السياسى فى كل الأحزاب المصرية. وتبدى عجزها، وانتقلت بؤرة الحركة السياسية من هذه الجماعات المتربعة على القمة إلى عناصر من الأطراف، راحت تتحدى مراكز النظام القديم، فظهرت جماعة الإخوان المسلمين، وأعيد بعث

جماعة مصر الفتاة تحت اسم الحزب الاشتراكى، ثم برزت التنظيمات الشيوعية متعددة دائما ومشتبكة مع نفسها أحيانا. وفى الغالب - فى تلك الفترة - فإن معظم قياداتها كانوا من اليهود المصريين أو المتمصرين.

وكانت الحرب العالمية قد قذفت إلى هذا المسرح الحافل بكل ما أفرزته من قلاقل سياسية وعسكرية، وتيارات عقائدية وفكرية وطموحات وآمال وأحلام ورؤى، وكوابيس أيضا.

وذات يوم من شهر فبراير ١٩٤٥ - والحرب لم تضع أوزارها بعد - شهد مبنى البرلمان المصرى مشهدًا داميًا، فقد تقدم شاب اسمه «محمود العيسوى» من رئيس الوزراء المصرى فى ذلك الوقت «أحمد ماهر» (باشا)، وأطلق عليه أربع رصاصات أردته قتيلا فى البهو الفرعونى.

كان «أحمد ماهر» (باشا) من الذين طالبوا بدخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء، وفى هذا الوقت من سنة ١٩٤٥، فإن «أحمد ماهر» (باشا) وجد أن الفرصة توشك أن تفلت من مصر إذا لم تنضم إلى الحلفاء، ولم تعلن الحرب على ألمانيا (التى كانت قد هزمت بالفعل والواقع)، ولم تدخل فى نظام الأمم المتحدة الذى أنشأه الحلفاء لترتيب أمور عالم ما بعد الحرب.

كان الاشتراك فى الحرب فى ذلك الوقت شرطًا ضروريا للاشتراك فى الأمم المتحدة.

وكان «أحمد ماهر» مؤمنًا برأى، وكانت وراء هذا الرأى ضرورة.

ولكن مناخ الحمى التى اجتاحت مصر لم يفرق بين الرأى والضرورة من جانب، وبين شكل الوقوف فى صف الحلفاء وبريطانيا المحتلة لمصر من جانب آخر.

وتكلم الرصاص لأول مرة فى مصر بعد الحرب، وسقط رئيس الوزراء مضرجا بدمه وارتفع الستار مخضبًا بالدم عن مرحلة جديدة: لقد بدأ الصراع فى الشرق الأوسط والعالم العربى!

[٢]

كانت مصر دائما كيانًا بالغ الخصوصية، فلقد فرضت الجغرافيا أحكامها على مصر بطريقة مرهقة، والجغرافيا تفرض أحكامها على كل البلدان، وهى بالقطع أكبر الثوابت فى حياة أى وطن، لكنْ الجغرافيا فى مصر كانت عجيبة.

فمصر موقع جغرافى على ملتقى البحار: البحر الأحمر من الشرق، يصل إلى المحيط الهندى عن طريق باب المندب، ثم ينفتح على المحيط الهندى إلى المحيط الهادى حتى كاليفورنيا إذا وصلت رحلة البحار الشرقية إلى مداها، ومن الشمال البحر الأبيض يصل إلى المحيط الأطلسى عن طريق جبل طارق، وحتى أرصفة ميناء نيويورك إذا وصلت رحلة البحار الغربية إلى مداها أيضا.

وهذا الوطن المفتوح على البحار مع ذلك، تنحصر حياته الداخلية كلها فى شريط أخضر على ضفاف النيل، إذ تحاصره الصحراء الشاسعة من كل جانب.

والحياة المحاصرة فى رقعة الوادى تعتمد كلها على مصدر واحد تعيش عليه وهو نهر النيل، يشد الكل، ويربطهم على ضفافه الخضراء، ويعلمهم درس انتظار فيضانه، والاتكال عليه فى ريها وتجديد خصوبتها وحيويتها.

والشعب يحاول أن يخرج من الحصار، بينما إيثار الأمن على الضفاف الخضراء يعيده إلى مكانه فى معظم الأحيان.

لكن **الخيال** عادة أكثر جرأة من الإرادة. وفى حين أن الخيال له أجنحة فإن الإرادة تحتاج إلى سيقان وأذرع وعضلات.

وبالخيال، على الوادى الأخضر المحاصر، فإن الشعب استطاع أن يصل إلى اكتشافين من أعظم ما عرفت الحضارة: **اكتشف التوحيد ودعا إليه، واكتشف الأبدية ـ البعث فى عالم آخر بعد الموت ـ وبشر بها.**

ما ضيقته الطبيعة وسعه ما وراء الطبيعة!

لكن الموقع له ضروراته، ومهما انعزل فإن له صلاته بما وراءه. وهكذا فإن الوادى

المحاصر وجد نفسه موزعًا على قارتين: أفريقيا بيته الذى يسكن فيه وآسيا حياته كل يوم.

ووجدت مصر نفسها ـ رغم حصار الوادى ـ فى وضع غريب:

□ **دنياها من خارج حدودها:** يمثلها نهر النيل القادم من الجنوب المجهول، حيث تصنعه شمس لا تسطع على مصر، ورياح لا تهب عليها، وأمطار لا تنزل عليها، ومساقط للمياه ومجار لم يرها فيها أحد!

□ **وآخرتها أيضا من خارج الحدود:** ترمز لها المسيحية والإسلام، وكلاهما نزلا من السماء فى مهابط للوحى والرسالة على وديان أخرى وصحارى أخرى.

دنياها من خارجها، وآخرتها من خارجها، واضطر الوادى حضاريا وتاريخيا إلى أن يتسع فى غير المرئى بأكثر من حدود المرئى أمام عينيه.

وبالإسلام تاكد أن تاريخ مصر كله فى آسيا، ورغم أن حياتها فى أفريقيا.

عوض التاريخ (الزمان) ما لم تعطه الجغرافيا (المكان). كثير جدًا من التاريخ، وقليل جدًا من الجغرافيا.

وفرة حضارية، وندرة مادية، واحتارت مصر بين ضرورات الحقيقتين.

ضرورات تفرض عليها أن تتصل بما حولها، وضرورات تغريها بأن تنعزل عنه.

شىء أشبه ما يكون بالقدر المكتوب عليها، وقد لا تريده، وقد تشفق على نفسها من مسئولياته، لكنها لا تستطيع، وإن حاولت أحيانًا.

ولم تكن هذه حيرة مصر وحدها، وإنما كانت حيرة محيطها أيضًا، فهذا المحيط يريدها معه، ولكنه أحيانا لا يجدها، وهو يراها تقود حركته مرات، وتحمى أرضه وتراثه، ولكنه فى بعض اللحظات يبحث عنها فلا يعثر لها على أثر.

وفى جزء منها، فإن هذه الحيرة كانت من آثار الضغوط التى تعرضت لها روح

مصر. ضغوط شارك فيها الكهنة، والفراعنة، والمماليك، والشيوخ، والخلفاء، والملتزمون، عنصر فى التاريخ تطابق مع عنصر فى الجغرافيا. طبيعة السلطة الاستبدادية مع طبيعة الاتكال فى انتظار فيضان النيل.

ولقد بدا وكأن العصر الحَديث على وشك أن يقطع هذه الحيرة، ويفصل فيها، فأحكامه تعلمها أنها إذا لم تكن جزءًا من محيطها بالماضى - على فرض أن ذلك صحيح !- فإنه بات من المحتم عليها أن تصبح جزءًا منه بالمستقبل، وهذا هو الصحيح حضاريا وتاريخيا - ثقافيا واقتصاديا - سياسيا وعسكريا.

وكادت تجربة «محمد على» ومشروعه القومى الكبير تضع حدا للحيرة بقطعها، وأن تضع نهاية للتردد بفصل الخطاب.

لكن مشروع «محمد على» ضرب بالقوة والعنف، ثم تراجعت مصر إلى حيرتها، التى تأزمت أكثر بمصادفة ظهور الاكتشافات الفرعونية، التى أعادت مصر إلى أوهام تاريخ وصل إلى طريق مسدود، وضاع فى حفائر القبور تمامًا، خصوصًا عندما ظهر نور الإسلام.

وكانت هناك قوى كثيرة تشجع حيرة مصر من وجهة نظر استراتيجية، فقد كان مطمعهم أن يستعملوا موقعها نيابة عنها، وهذا درس آخر من دروس الجغرافيا والتاريخ. فهذا الموقع لا يمكن للعالم أن يستغنى عنه، وإذا لم تستعمله مصر فإن آخرين لديهم الرغبة فى استعماله نيابة عنها، وضدها إذا لزم الأمر.

ومنذ القدم كان ذلك مطمح كل الإمبراطوريات العالمية، حتى جاء الدور على الإمبراطورية البريطانية !

□

وبين ما أظهره الصراع العالمى الكبير على مستقبل البشرية بعد الحرب العالمية الثانية أن مصر لم تتنبه إلى وجودها فقط، ولكنها راحت تربط هذا الوجود بهوية وانتماء أوسع من حدودها.

وحين وقف «أنتونى إيدن» وزير الخارجية البريطانية يعلن فى مجلس العموم البريطانى فى شهر أبريل سنة ١٩٤٣ أن «بريطانيا على استعداد لأن تنظر بعد الحرب بعين العطف إلى أمانى الشعوب العربية فى إقامة نوع من التعاون الوثيق بينها» فإن «إيدن» بهذا الإعلان لم يكن يخلق طلبا على شىء غير موجود، ولكنه كان يحاول استباق الحوادث إلى شىء ظهرت له مقدمات وبوادر.

وهكذا، فإن ميثاق إنشاء جامعة الدول العربية لم يلبث أن جرى توقيعه فى مصر فى عهد حكومة الوفد سنة ١٩٤٤، وكان توقيع ميثاق الجامعة العربية فى مصر دليلا واضحًا على أن مصر اختارت مرة أخرى.

مصر التى اختارت الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى، هى نفسها مصر التى عادت الآن بعد الحرب العالمية الثانية وسعت إلى محيطها، ودعت إلى الوحدة العربية.

وتدافعت الحوادث بسرعة:

أيام بعد توقيع ميثاق الجامعة العربية وأقيلت وزارة الوفد وتلتها وزارة «أحمد ماهر» (باشا) من أحزاب الأقلية المعتمدة على القصر.

شهور من رئاسة «أحمد ماهر» (باشا) ثم أصابته رصاصات «العيسوى» فى البهو الفرعونى فى مجلس النواب المصرى.

شهور أخرى - وإذا المظاهرات تعم كل أرجاء مصر، وقد اختلطت فيها النداءات وتشابكت الاهتمامات، وتوحدت القضايا.

المطالبة بالاستقلال الكامل، والتضامن مع شعب فلسطين ضد مخططات الصهيونية، والاستنكار لمحاولات الاستعمار الفرنسى أن يمارس بقايا نفوذ متهالك على سوريا ولبنان، وعلى المغرب العربى أيضا!

وأصبحت القاهرة ليس فقط مقر الجامعة العربية، ولكن مجمع كل المطالبين بالحرية والوحدة فى أمة تأكدت لها كل اشتراطات قيام الأمة، ابتداء من وحدة اللغة، إلى وحدة الثقافة، إلى وحدة المصلحة، إلى وحدة الأمن.

ولم تكن السلطات المحلية فى كل بلد عربى راغبة فى هذا التيار المتدفق الذى يهدد حدود السيادة والحكم فى عالم عربى مزقته الإمبراطوريات.

ولم تكن قوى السيطرة الخارجية فوق العالم العربى ومن خارجه راغبة فى هذا التيار المتدفق الذى يهدد الإمبراطوريات، سواء تلك التى بدأت شمسها تميل إلى الغروب، أو تلك التى بدأت شمسها تطلع عند حواف الأفق.

□

كانت سلطة الحكم فى كل بلد عربى، وخصوصًا مصر، وهى تلك السلطة التى قامت فى فترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩١٨ و ١٩٣٩-١٩٤٥.

مزيج من كبار ملاك الأراضى والتجار وبعض المثقفين، فترت حماستهم، وضعفت همتهم بالتراضى مع قوى السيطرة الأجنبية، وأفلت منهم زمام الفرصة التاريخية التى أتاحتها ثورة سنة ١٩١٩، فرضوا بالمساومة مع الاستعمار مقابل نصيب من الغنائم الناتجة عن الاستغلال.

والآن كان عليهم - وتحت ضغط الكتل الجماهيرية الهائلة - أن يتقدموا الصفوف فى المطالبة بالاستقلال والوحدة وإلا جرفهم التيار، وتقدموا على استحياء وعلى حذر، وأصبح مطلبهم تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦.

ورفضت بريطانيا، وحاول «محمود فهمى النقراشى» (باشا) رئيس السعديين الجديد الذى خلف رئيسهم الذى قتلته رصاصات «العيسوى»، ولم تكن هناك فائدة. وحمل أوراقه وذهب إلى مجلس الأمن - المنبر الجديد الذى صنعه النظام العالمى المستجد بعد الحرب للفصل فى المنازعات - ذهب وعاد، ولم يحصل على شىء.

وسقطت وزارته لتفسح المجال لسياسى داهية - أو هكذا كان وصفه فى تلك الأيام - وهو «إسماعيل صدقى» (باشا). وحاول «إسماعيل صدقى» (باشا) مع وزير الخارجية البريطانى العمالى «أرنست بيفن»، ووصل بالفعل إلى مشروع اتفاق عرف باسم «صدقى - بيفن»، لكن الجماهير المصرية تصدت لهذا المشروع الذى لم يكن فى رأيها سوى تجديد للسيطرة القديمة بأسلوب عصرى.

وبرغم حملة ضخمة جرت - تحت رعاية القصر الملكى - لإقناع الشعب المصرى بمشروع «صدقى - بيفن»، وراحت تحاول إيهامه بأن هذا المشروع ومعاهدته المقترحة هما الممكن الوحيد فى هذه الظروف، وبأن مصر تستطيع أن «توقع هذه المعاهدة وتلعنها فى نفس الوقت»، فإن منطق الشعب المصرى البسيط راح يتساءل «**إذا كنا سنلعنها فلماذا نوقعها؟**» - وسقط مشروع «صدقى - بيفن» وسقطت معه معاهدته المقترحة.

وأحست الإمبراطورية البريطانية أن الشعب المصرى أقوى من حكوماته، وأن هذه الحكومات مغلوبة على أمرها، وأن رؤساءها، وإن كانوا راغبين فى الاستسلام فى صميم قلوبهم، فإن الشعب المصرى يفرض عليهم أكثر مما يرغبون فيه، وهم أعجز عن المقاومة لأنهم فقدوا بقايا ما كان لهم من شبه نفوذ وشبه شرعية بسبب تردى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

وراحت عقول الإمبراطورية، التى استنفدت الحرب مواردها وقوتها، تفكر فى أساليب وأسلحة أخرى للمواجهة؛ ولتثبيت السيطرة وإحكام القبضة!

[٢]

طوال سنة ١٩٤٦ و ١٩٤٧ كانت مصر تتحرك بسرعة إلى حافة حرجة، لم تكن بعد فى حالة ثورية، ولكنها كانت تقترب حثيثا من مثل هذه الحالة.

من ناحية كانت ضغوط الحرب قد تلاشت، فقد رحلت الجيوش وابتعدت الأساطيل، ولم يعد هناك ذلك الجو الصارم الذى سيطر على كل نشاط فى مصر بدعوى كونها قاعدة خلفية أساسية للمجهود الحربى، سواء فى أفريقيا أو حتى فى أوروبا. وبالتالى فإن حركة التنفس الطبيعية عَادت إلى الحياة السياسية، وكانت الرياح المتحركة فى الجو كله رياحا متناقضة فى اتجاهاتها، وفى درجة حرارتها، وفى نوع ما تحمله على أجنحتها من أفكار ورؤى، وذرات غبار وبذور لقاح!

ولقد كان ذلك - على سبيل المثال - هو المناخ الذى ترجم فيه «المانيفستو» الشيوعى لأول مرة بطريقة رسمية فى مصر، وكان هذا هو المناخ الذى ذهب فيه القائم بالأعمال السوفيتى وقتها «عبد الرحمن سلطانوف» ليقدم نفسه لشيخ الأزهر باعتباره مسلما تقيا ومؤمنا. ثم كان هذا هو المناخ الذى سمح لبعض رجال الدين بأن يصدروا فتاوى لصالح شركات أمريكية عملاقة، بدأت تدخل إلى السوق المصرية وأرادت أن تفتح الطريق لمنتجاتها فى حمى المسابح والعمائم. ثم كان هذا هو المناخ الذى تشكلت فيه اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، تحاول أن تنسق المظاهرات فى مصر ضد الاحتلال، وأن تفرض على ساسة مصر أن يواجهوا قوته فى إطار جبهة وطنية، كما حدث من قبل سنة ١٩٣٥، وانتهى إلى معاهدة سنة ١٩٣٦. ثم كان هذا هو المناخ الذى تكشف فيه أن كل قيادات اليسار الماركسى فى مصر يقودها من القمة يهود متمصرون أو أجانب.

ومن ناحية أخرى، فإن مغانم الحرب راحت تتلاشى أيضا وراء ضغوطها، ففى ظروف السوق السوداء والمال السائل بلا قيمة فى الصرف على المجهود الحربى؛ لأن الدم أغلى من الذهب، شهدت مصر فى فترة الحرب رواجا نقديا وصل إلى طبقات كثيرة خصوصا بين العمال، كانت عمليات صيانة المعدات والنقل وخدمات الترفيه وغيرها تلقى في السوق المصرية بكميات كبيرة من النقود. وإذا كانت الأرصدة الاسترلينية، التى تجمعت للخدمات التى قدمتها الحكومة المصرية رسميا للقوات المتحاربة، قد وصلت إلى أربعمائة مليون جنيه استرلينى، فإن ما حصلت عليه السوق المصرية بالنسبة للأفراد لم يكن ليقل عن نصف هذا المبلغ، باعتبار أن جزءًا مما صرفته القوات المتحاربة للأفراد، كان «بنكنوتًا مصريًا» تم إصداره بضمان أذونات على الخزينة المصرية، جرى فى مقابلها طبع نقد مصرى وضع تحت تصرف الجيوش.

ومع انتهاء الحرب، فإن هذا الرواج راح ينكمش ويترك وراءه أوضاعا اقتصادية واجتماعية يسودها القلق ويداخلها التوتر يوما بعد يوم.

ومن ناحية ثالثة، فإن ظروف الحرب وما بعدها كشفت الوجه الحقيقى للنظام

السياسى كله، فقد خرج الملك من إطار الشعبية المزيفة التى أحاطت به بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وانكشف الوجه القبيح للملكية فى مصر، فقد بدا أن أسرة «محمد على» وصلت إلى حالة من الانحلال والتحلل لا يجدى فى علاجها شىء.

وكان معظم الرجال فى مجال السياسة التقليدية فى مصر قد فقدوا مصداقيتهم، كما أن الثلاثى الذى كان أطرافه أهم مراكز القوة والنفوذ فى مصر أيام الحرب قد تبعثر بحكم الظروف. والواقع أن مصر فى فترة الحرب كانت واقعة تحت تأثير نفوذ ثلاث من السيدات، كل منهن لها شخصيتها القوية، ولها مكانتها، ولها دورها، ولها مجال جذبها. كانت أولاهن السيدة «ميلانى» قرينة السير «مايلز لامبسون» - «الليدى كيلرن» فيما بعد - وكانت السفارة البريطانية مجالها، وكان تأثيرها على زوجها الذى يكبرها بأكثر من ثلاثين سنة محسوسا ونافذا. نفس الشىء بالنسبة للملكة «نازلى» والدة الملك «فاروق» والتى تزوجت بعقد عرفى من رئيس ديوانه «أحمد محمد حسنين» (باشا)، وقد تمكن «حسنين» من إقناع الملك بهذا الزواج لأن الملكة فى حاجة إلى رجل «يشكمها»، ومع ذلك فلم يكن هناك فى القصر من هو قادر على «شكم» ملكة مصر الأم. وأخيرا فقد كانت السيدة «زينب النحاس» قرينة «النحاس» (باشا) ذات شخصية طاغية فى الوفد، خصوصا بعد أن تخلص «النحاس» (باشا) من سكرتير عام الوفد القوى - «مكرم عبيد» (باشا) - وقد كان هو منافسها العتيد فى التأثير على زعيم الوفد الصلب والعنيد.

ولم يكن هناك بين الرجال الذين يقودون الآن على الساحة من يستطيع أن يؤدى الدور الذى كان يؤديه هذا الثلاثى النسائى الخطير من وراء الستار فى حكم مصر.

وحاول «إسماعيل صدقى» (باشا) فى وزارته سنة ١٩٤٦ أن يستعيد سمعته القديمة كرجل مصر القوى ونمرها السياسى، ولكنه لم ينجح، واستطاعت المظاهرات الهائلة التى عمت مصر فترة حكمه ضد الإنجليز أن تكشفه كنمر من ورق.

ثم حاول «محمود فهمى النقراشى» (باشا) أن يستوعب الغضب الشعبى

الجارف حين حول الكفاح الوطنى إلى قضيـة قانونية ذهب بها إلى مجلس الأمن، لكن المحاولة لم تلبث أن فشلت لأن صـراعات الحرية أكبر من اجتهادات فقهاء القانون، مع أن «النقراشى» (باشا) جمع وراءه فى مجلس الأمن صفوة من المستشارين كانوا خير عقول مصر فى ذلك الوقت وأحسن نتاجها. وانتهت مناقشات مجلس الأمن بقرار يقضى بأن تظل القضية المصرية معلقة على جدول أعمال، وحتى إشعار آخر.

□

كان الشارع المصرى هائجا مائجا بتفاعلات لا يعرف أحد إلى أين وجهتها. وكانت فى معظمها تعبيرا عن التوتر بأكثر منها سعيا إلى بلورة موقف وقيادة عمل.

وتصاعدت مظاهر الاحتجاج، وخرج النظام السرى لجماعة الإخوان المسلمين يفجر القنابل، ويطلق الرصاص فى اتجاه دور السينما والفنادق الكبرى، وحتى إلى صدور الساسة والقضاة. ولم يكن «أحمد ماهر» (باشا) رئيس الوزراء هو الذى اغتيل بالرصاص فى البرلمان وحده، وإنما لحقه «أمين عثمان» (باشا)، ثم لحق بالاثنين «سليم زكى» (باشا) حكمدار بوليس القاهرة، الذى أصابته قنبلة أثناء مظاهرات عند كلية الطب فى شارع قصر العينى، ثم سقط أحد كبار مستشارى الاستئناف وهو المستشار «أحمد الخازندار» الذى أصدر أحكاما بالسجن على طائفة من مفجرى القنابل.

ودخل القصر الملكى إلى دائرة الاغتيالات بتنظيم «الحرس الحديدى» الذى أقامه الدكتور «يوسف رشاد» طبيب الملك الخاص، وحاول هذا التنظيم اغتيال «النحاس» (باشا) انتقاما منه «لإذلال الملك» بقبوله رئاسة الوزارة فى حادث ٤ فبراير، ثم راح القصر بعدها يضع قوائم بأسماء من يرغب فى تصفيتهم؛ إخلاصا للملك، وفرط تفان فى خدمته!

كانت الحياة السياسية فى غيبة سلطان «**الفكرة**» قد أسلمت نفسها لسلطة

«المسدس»، وراح الرصاص يلعلع فى العاصمة، وما لبث أن أصاب فيما بعد رئيس الوزراء الذى عاد إلى الحكم مرة أخرى، وهو «محمود فهمى النقراشى» (باشا)، فقد قتل داخل مبنى وزارة الداخلية، وقتله شاب من النظام الخاص للإخوان المسلمين تنكر فى زى ضابط من البوليس.

ثم ردت الحكومة - التى رأسها «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) - على ذلك ووراءها الملك، ولم يكن ردها بالقوانين والمحاكم، وإنما جاء ردها بمنطق الثأر، حين اغتيل فى وسط أكثر شوارع القاهرة ازدحاما الشيخ «حسن البنا» المرشد العام للإخوان المسلمين، وكان المشرف على الاغتيال ضابط بوليس برتبة «أميرالاى»، كما أن الذين نفذوا الاغتيال بإطلاق النار على الضحية كانوا رجال البوليس السرى لوزارة الداخلية!

□

إن الحكومة البريطانية لم يلبث أن اكتشفت أنها تواجه وضعا مختلفا فى مصر، فـ «حكم الباشوات» - على حد تعبير اللورد «كيلرن» - لم يعد قادرا على تطويع مصر، كما فعل بنجاح فى فترة ما بين الحربين العالميتين، ذلك أن التغييرات الكبيرة التى كانت تحدث فى المجتمع المصرى أضعفت قدرة هؤلاء «الباشوات» على الادعاء بتمثيل القوى الشعبية فى مصر، كما كان الحال فى وقت التحالف الواسع الذى أقامته ثورة سنة ١٩١٩، وبدأ فى حكمها فعلا بدستور سنة ١٩٢٣.

وبعد قرابة ربع قرن من التجربة الدستورية، بات واضحا أنها فشلت حتى فى الظاهر الواضح من أحوالها، وأوله أن حزب الوفد - وهو حزب الأغلبية فى الرأى العام المصرى طوال تلك الفترة - لم يتول مسئولية الحكم إلا لسنوات معدودات تقل عن ربع عمر التجربة. ومع ذلك فإنه جاء إلى الحكم فى كل مرة، جاء فيها مع ظروف طالب فيها الاحتلال البريطانى بعودته إلى السلطة حتى يمكن تنظيم العلاقات بين مصر وبريطانيا على أساس مقبول كعقد معاهدة سنة ١٩٣٦، أوكالمحافظة على الوضع خلال الشهور الحرجة من الحرب العالمية. وأما فى معظم مدة التجربة، فقد

كان الحكم لحكومات أقلية لا تسندها غير سلطة القصر، وهو القاعدة الأكبر لحكم «الباشوات»!

وقد وجد الإنجليز الآن أن جماهير الشعب أصبحت أقوى من «طبقة الباشوات» ومن كل الأحزاب، وأن الشارع المصرى أصبح أكثر فاعلية من قصور الحكم والنفوذ، وكان الإنجليز قد تعلموا كيف يوجهون «القصور» بالعنف مرة وبالإهانة مرات - لكن التعامل مباشرة مع الشارع كان مخاطرة لا يريدونها، ثم إنها مخالفة لكل القواعد التى أرسوها لحكم المستعمرات وأشباهها.

أكثر من ذلك، وفى الظروف المستجدة، فإن «طبقة الباشوات» التى حاولت أن تكون مجرد وسيط بين «**طموح**» الشارع و «**جبروت**» الاحتلال لم تستطع تأدية هذا الدور على نحو مقنع. وحاولت الحكومة البريطانية مساعدة أصدقائها - أو تابعيها الآن - وفى هذه الفترة كانت توسلات رؤساء الوزارات ورؤساء الديوان الملكى، وأحيانا الملك نفسه، تتوسل لإعطائها «شيئا» ينقذ المظاهر ويهدئ المشاعر. وأعلنت بريطانيا أنها سوف تسحب قواتها من القاهرة والإسكندرية على تصور أن إخفاء العلم البريطانى من العواصم الكبيرة، وفك المعسكرات الرابضة فى قلبها مثل ثكنات قصر النيل، وثكنات العباسية فى وسط القاهرة وأطرافها، وثكنات أبى قير ومصطفى باشا فى وسط الإسكندرية وأطرافها، قد يكون عاملا مساعدا فى صرف انتباه الشارع عن الإنجليز.

وأحيطت عمليات الانسحاب من العواصم بضجة كبرى حاولت تصويره وكأنه الاستقلال الكامل أو المدخل إليه، لكن الجماهير المصرية لم تصدق.

كانت قضية الاستقلال تتعقد أكثر كل يوم، وكانت تكسب مضامين اجتماعية ووطنية وقومية أوسع مع مرور الأيام.

وانقض «صدقى» (باشا) على الشيوعيين بضربة عنف لم يسبق لها مثيل، ولم يكن الشيوعيون السبب.

ثم انقض «النقراشى» (باشا) على الإخوان المسلمين بضربة عنف أقوى وأشرس، ومرة أخرى كانت القضية أكبر من العذر الذى التمس لها.

وهكذا راح الإنجليز يرسمون سياسة مواجهة أطول نفسًا وأعقد مسارًا.

وهكذا أيضا راحت القوة الإمبراطورية الجديدة التى قررت لنفسها نصيب ٥٠٪ من النفوذ فى مصر - وهى القوة الأمريكية - تبحث بجد عن دور مؤثر فى مجرى الأحداث. كانت تريد أن تكون طرفا فى اللعبة، له دور وله نصيب.

واستدعى وزير الخارجية الأمريكية سفيره فى باريس المستر «جيفرسون كافرى» ليخطره برجاء الرئيس «ترومان» ورجائه هو أيضا له أن يقبل مد خدمته فى السلك الدبلوماسى، لأن هناك مهمة يعتقدون أنه أكثر من يصلح لها، وهى: سفارة الولايات المتحدة فى القاهرة.

وكان قريبًا أن يكون السفير الذى أراد أن ينهى خدمته فى أهم العواصم الأوروبية فى ذلك الوقت وهى باريس، والذى تعود على التعامل مع أكثر الساسة الأوروبيين صعوبة وتعقيدًا، وهو الجنرال «شارل ديجول»، مطلوب منه الآن أن يمد خدمته ليتولى سفارة القاهرة. وطلب «جيفرسون كافرى» فترة للتفكير: ستة شهور أو سنة!!

ولم يكن تداعى الحوادث على استعداد لأن يتوقف فى الانتظار حتى يصل إلى الساحة أحد، على مهل أو على عجل!

الفصل الرابع

قاعدة السويس وفلسطين

[١]

وراحت السياسة البريطانية تفكر فى إستراتيجية قادرة على مواجهة هذه الشحنات المتفجرة كلها. كان الهدف ما زال هو بشقيه: إخضاع الإرادة المصرية من ناحية، ومنع مصر من أداء دورها المفروض بالجغرافيا والتاريخ من ناحية أخرى.

وفى البداية - ١٩٤٥ - كان هناك انسياق طبيعى إلى الإصرار على نفس النهج القديم، وقد عبر عنه اللورد «كيلرن» فى مذكرة داخلية كتبها قبل نقله من مصر جاء فى نصوصها ما يلى(١):

[« ١ - بالنسبة للموقف الداخلى:

الكلام عن تعديل معاهدة ١٩٣٦ ليس نزيها، وحتى بدون معاهدة يتعين على مصر أن تقف إلى جانبنا، والواقع أنها مدينة لنا باستمرار وجودها كدولة مستقلة.

٢ - الأجانب فى مصر:

هناك نزعات سخيفة وغير حكيمة. الوطنية جيدة، ولكنها يجب ألا تكون عمياء، لسنا فى مزاج يسمح لأحد أن يعبث بنا.

---

(١) نص مذكرة اللورد كيلرن منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٦).

٣ ـ السودان:

هناك حالة هياج متنامية مرة أخرى، وهى موحى بها من الصحافة، وفى إيجاز يجب تحذير مصر أن تبقى بعيدا عن السودان، وأن تتذكر أحكام المعاهدة عن الوصاية المشتركة على السودانيين.

٤ ـ تعديل المعاهدة:

يمكن أن يكون من الجانبين، وما يقال الآن فى مصر يمثل كلاما صحفيا سخيفا جدا وغير حكيم. إذ تنص المعاهدة على أن يكون التنقيح بالرضا المشترك وبالطريقة المناسبة، وبالتأكيد لن تكون هناك تعديلات من طرف واحد ولصالحه. وإنما لابد أن تكون هناك صفقة مناسبة، وبطبيعة الحال نفترض أن يكون هذا بالطرق العادية. أى بين أصدقاء وحلفاء.

٥ ـ استمرارية السياسة البريطانية:

السياسة البريطانية ليست مسالة أفراد أبدا، وبمعنى آخر لا فائدة من أية محاولة للخداع، فإن أى رجل يخلفنى هنا (السفارة البريطانية) سيكون مثلى تماما، الناطق بلسان الحكومة البريطانية ووكيلها».].

□

ثم تلا ذلك أن قامت السياسة البريطانية بتحديد هدفها الاستراتيجى فى مصر وبطريقة لا تقبل اللبس. وبعد اجتماعات للجنة الدفاع عن الإمبراطورية، تلتها توصيات من رؤساء أركان حرب الإمبراطورية، أصدر المستر «أرنست بيفن» وزير الخارجية البريطانية فى مارس ١٩٤٦ توجيها سياسيا جاء فيه:

[«لقد وافقت اللجنة الدفاعية الآن على توصيات رؤساء الأركان بأن تستمر قاعدتنا العسكرية بموقعها بمصر، وبأنه لابد أن نواصل الاحتفاظ بقوات فى مصر، وبأنه لو أصبح الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس إقليمى أمرا واقعا فإن المقر الرئيسى لابد أن يوجد فى منطقة قناة السويس.

وهذا القرار يخضع للشرط الذى ينص على أن المقصود من وجود القوات (فى الظروف الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية) فى منطقة القناة أن تكون هذه المنطقة نواة ومقرا رئيسيا للمنظمة الدفاعية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط».](١).

ويبدو أن السياسة البريطانية حاولت أن تكسو هذه الجرعة المرة بقشرة من السكر، فإذا هى تطرح للتفكير غطاء لها يمكن أن يجعلها أسهل على البلع فى مصر (وفقا للمنطق البريطانى وتصوراته عن البلد الذى كان تحت سيطرته لسبعين سنة!!). وبهذا المنطق توصلوا إلى مشروع بتأجير منطقة قناة السويس كلها من مصر لمدة ٩٩ سنة، وقدمت سكرتارية لجنة رؤساء الأركان مذكرة جاء فيها:

[«فى أثناء المناقشات التى جرت فى لجنة الدفاع يوم ١٨ مارس ١٩٤٦، حول تقرير رؤساء الأركان، قال وزير الخارجية: إن المفاوضات بشأن التسهيلات الضرورية فى منطقة قناة السويس قد تصبح أيسر إذا ما كنا مستعدين إلى مبادلة حقوقنا فى المعاهدة، مقابل استئجار المناطق التى نريدها لمدة ٩٩ سنة، ويود وزير الخارجية أن يدرس هذا الاقتراح بوصفه أمرا عاجلا».](٢).

وبلغ شطط السياسة البريطانية وجنوحها فى ذلك الوقت إلى الحد الذى دعا «أرنست بيفن» (مع أنه يعتبر أهم وزراء الخارجية الإنجليز منذ نهاية الحرب العالمية وحتى الآن) إلى أن يطلب من عدد من الخبراء البريطانيين فى الشئون المصرية أن يقدموا له مقترحات تكفل تهدئة حالة «الهياج» فى مصر، وفى نفس الوقت تؤكد الاحتفاظ بالقاعدة. وكان بين الاقتراحات التى قدمت له، والتى طرحت للبحث رسميا فى مجلس الوزراء البريطانى، اقتراح قدمه له السير «ميردوخ ماكدونالد» المستشار السابق لوزارة الأشغال فى مصر، وخبير الرى العالمى المشهور، الذى

---

(١) النص الكامل لتوجيه بيفن فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٧).

(٢) نص مذكرة لجنة رؤساء الأركان بشأن تأجير منطقة قناة السويس منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٨).

أشرف لسنوات طويلة على خزان أسوان القديم وقام بتعليته. كان اقتراح السير «ميردوخ ماكدونالد» كما ورد فى مذكرته إلى وزير الخارجية البريطانى الذى طرحه بدوره على مجلس الوزراء البريطانى هو: «**سلخ منطقة قناة السويس وسيناء عن مصر باعتبارها غير ضرورية لها سياسيا أو جغرافيا، وتعويض مصر عن ذلك بأجزاء من شمال السودان فى وادى حلفا بالذات**».

وكان رأى «ماكدونالد» أن مصر سوف تقبل بهذا المشروع وتعتبره مفيدا لها!

□

وفى هذه الظروف بالتحديد جربت مصر محاولة استغلال التناقضات البريطانية ـ الأمريكية البادية، وهكذا قامت الحكومة المصرية بمحاولة جس نبض الأمريكيين بسؤالهم عما إذا كانوا مستعدين للمشاركة فى تدريب طيارين مصريين. وفى الحقيقة فإن الأمريكيين كانوا هم الذين ألحوا للملك «فاروق» باستعدادهم للقيام بمثل هذه المهمة.

ولم تسكت الحكومة البريطانية على هذه المحاولة، وإنما قررت التصدى لها فى مهدها بحزم وشدة. وكتب مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية المستر «و. س. سارجنت» مذكرة تعليمات إلى السفارة البريطانية فى القاهرة جاء فيها:

[«إن قيام المصريين باستخدام معلمين عسكريين غير بريطانيين فى مصر يمثل إخلالا صريحا بالتزاماتها بموجب معاهدة ١٩٣٦. وإذا كانت نيتهم منصرفة إلى القيام بذلك ـ ويبدو مؤكدا أن هذا هو الحال ـ فمن حقنا الاحتجاج، وأن نصر بكل أساليب الضغط المتاحة لنا والقائمة على الاحترام الكامل لحقوقنا المترتبة على المعاهدة. وأن أى محاولة تبذل للنيل من حقوقنا المترتبة على المعاهدة لن تكسب عطف أحد. فَإما أن يتم تدريب الجيش المصرى على أيدينا نحن أو لا يتم تدريبه أبدا. وحتى لو قدم مجرد احتجاج من هذا القبيل دون أن تصحبه جهود لفرض مطلبنا فإن من شأن ذلك أن يفتح الباب لأغراض أخرى»].

وفى نفس الوقت، وجهت سكرتارية لجنة الدفاع تعليمات إلى كبير الملحقين الجويين البريطانيين فى واشنطن لسؤال الأمريكيين حول هذا الموضوع صراحة. وجاء فى التعليمات الموجهة إليه:

[«من المرغوب فيه مفاتحة الأمريكيين لمعرفة ما إذا كانوا قد عملوا على تشجيع المصريين على الاعتقاد بأنهم مستعدون لتقديم معلمين عسكريين أمريكيين، أو لمساعدة الجيش (والقوات الجوية) فى مصر عن غير طريقنا، ويجب أن تجرى مفاتحتهم بما يقرب من الأسلوب الآتى:

«أسر إلينا المصريون باعتزامهم استخدام معلمين عسكريين أمريكيين للخدمة فى مصر، وهو ما يتعارض مع شروط المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦، ومن حقنا تقديم اعتراضات رسمية عليه، وفى الوقت نفسه فليست لدينا رغبة فى اتخاذ موقف نرفض فيه قيام الغير بما نحن زاهدون فى القيام به، هذا إذا كنتم راغبين من ناحيتكم فى تقديم المعلمين. إن الهدف المتوخى من النص الوارد فى هذا الشأن فى المعاهدة هو الاطمئنان إلى أن الجيش المصرى سيغدو أداة فعالة فى التعاون للدفاع عن منطقة هامة استراتيجية بالنسبة لكل من مصر والحلفاء. وما زلنا نرى من وجهة النظر العسكرية البحتة أن فى الوسع تحقيق ذلك على أفضل صورة بالمساعدة البريطانية دون سواها، لأن كل المعدات الحربية فى مصر بريطانية».].

ثم تستطرد التعليمات الموجهة من سكرتارية لجنة الدفاع إلى كبير الملحقين الجويين فى واشنطن فتقول له:

[«إننا نميل للاعتقاد أن الرد الأمريكى على هذا سوف يكون بأنهم لم يشجعوا المصريين على هذا الأمر، وسوف يقولون إنهم فى الواقع غير مهتمين بالاضطلاع بالتزام جديد فى مصر يمكن أن تكون له آثار سياسية واسعة. هذا مع العلم أنه من المحتمل فعلا أن تكون السلطات العسكرية

الأمريكية، ولا سيما العسكريين الأمريكيين الموجودين فى مصر يحبذون سياسة أكثر جرأة. ولعلكم تذكرونهم بما قاله المستر «مارشال» (وزير الخارجية الأمريكية) للمستر «أرنست بيفن» (وزير الخارجية البريطانية) بأن حكومة الولايات المتحدة غير ميالة للتورط فى مشكلة الشرق الأوسط بأكثر مما فعلت حتى الآن نتيجة لسياستها الجديدة فى اليونان وتركيا، ولعلكم تذكرونهم كذلك بأن الأمريكيين، حتى فيما يتعلق باليونان وتركيا، قد أبدوا رغبة قاطعة فى ترك الجانب العسكرى لنا. إننا نريد أن يجىء الرد الأمريكى متفقا فعلا مع هذه الخطوط حتى نستطيع أن نتخذ مع المصريين موقفا حازما[١]»].

□

فى ذات الوقت أضافت السياسة البريطانية إلى محاولاتها لفرض سياساتها على مصر أساليب إضافية للتأثير النفسى. ويكشف محضر اجتماع جرى عقده فى القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية عن خطة كاملة لاستخدام الإذاعة البريطانية والصحافة البريطانية فى حملة دعائية ذات شقين: شق موجه إلى مصر للتأثير عليها، وشق موجه إلى العالم الخارجى لتلوين صورة ما يجرى فى مصر على نحو يلائم أهداف السياسة البريطانية. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن مكتب الإعلام المركزى وهيئة الإذاعة البريطانية، وإدارات الأخبار والمعلومات والإعلام بوزارة الخارجية، واستقر رأى المجتمعين على بعض الخطوط العامة، وكان من بينها:

[● استغلال الأخبار الواردة من القاهرة حول تنامى كراهية الأجانب فى مصر والمظاهرات المعادية لهم إلى جانب موجة التعصب الدينى.

● ضرورة إخفاء أن لندن هى مصدر هذه المعلومات، خصوصا بالنسبة للإذاعة البريطانية، حتى لا تفقد هذه المعلومات ظاهرها الحيادى.

---

(١) نصوص المذكرات فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٩).

● الإيحاء لمراسلى الصحف البريطانية فى القاهرة بكتابة تقارير صحفية يستشهد فيها بمصادر غير بريطانية.

● يستحسن أيضا أن تصدر أخبار ومعلومات عن مصر من مصدر آخر فى الشرق الأوسط غير القاهرة، وليكن فلسطين مثلا.

● إقناع صحفيين بريطانيين وغير بريطانيين بالسفر إلى مصر وكتابة تقارير عن مصر يمكن استغلالها.

● أن تقوم هيئة الإذاعة البريطانية بإذاعة هذه التقارير منقولة عن مصادرها غير البريطانية لتأكيد الإيحاء بحياد هذه المصادر.

● أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بواسطة أجهزتها فى مصر (السفارة المجلس البريطانى ومكاتب الإعلام) بجمع حصيلة كافية من المواد التى يمكن استعمالها].

□

وفى إطار هذه المحاولات البريطانية كلها لتطويق حالة «الهياج» فى مصر اتجهت السياسة البريطانية إلى خط آخر مواز للتأثير على مجرى الحوادث، وذلك بمحاولة دفع الملك «عبد العزيز بن سعود» للتوسط مع مصر حتى تقبل بفكرة الدفاع المشترك كأساس تجرى عليه محاولة تعديل معاهدة ١٩٣٦. وفى إطار عملية «**تجنيد**» الملك «عبد العزيز بن سعود» للقيام بهذه المهمة كتب وزير الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض البريطانى فى جدة خطابا جاء فيه بالنص:

[«إننا نريد معرفة وجهة نظركم فيما إذا كان من الممكن لابن سعود أن يشجع فكرة الدفاع المشترك فى عقل الملك فاروق، ولو حدث هذا فإنه سيكون من المهم أن نضمن ألا يكتشف المصريون أننا وراء مبادرة ابن سعود، لأنه يبدو لنا أنه من المحتمل أن يكونوا راغبين على قبول هذه الفكرة، إذا لم يحصلوا على انطباع بأننا نروج لها. إن الخط الذى يمكن لابن سعود أن يتخذه مع

الملك فاروق هو أن «مصر بموقعها الاستراتيجي الهام الحالي ينبغي أن تكون جاهزة لأن تأخذ نصيبها المناسب في الدفاع عن الشرق الأوسط، بدلا من تقويضه كما هو الحال الآن لمجرد العناد». ومن المستصوب أيضا أن يلمح ابن سعود بأنه قد يكون من غير المناسب لهيبة مصر ألا تقوم في هذا الصدد بدور يتلاءم مع مكانتها البارزة التي تتطلع إليها في الشرق الأوسط، وأن مكانة مصر قد تتأثر إذا أقيمت القاعدة الأساسية للدفاع عن الشرق الأوسط في مكان آخر خارج أراضيها. وبالطبع فنحن ندرك أن هذا الرأي الأخير قد لا يكون له تأثير على المصريين، والعكس فقد يرتاحون لو أن القاعدة الأساسية للشرق الأوسط قد أنشئت بعيدا عن بلادهم»(١).]

□

وتعثرت سياسة الإصرار على الاحتفاظ بالقاعدة، رغم تعدد الأساليب والطرق التي اتخذت لتحقيقها.

لم يقتنع الشعب المصري بدعاوي أهمية القاعدة في الدفاع عن «العالم الحر» ولا اقتنع بتأجير القاعدة لمدة ٩٩ سنة، ولا بفكرة سلخها عن مصر في مقابل تعويض من أراضي السودان، ولا بأي محاولات للوساطة مباشرة أو غير مباشرة.

وكان لابد من البحث عن وسائل أخرى.

[٢]

جاءت سنة ١٩٤٨ لتثبت أنها سنة حاسمة في تاريخ المنطقة، على الشرق الأوسط والعالم العربي على السواء.

كانت بريطانيا قد أعلنت الأمم المتحدة فجأة بأنها تنوي التخلي عن انتدابها

---

(١) نص برقية الخارجية البريطانية باقتراح توسيط الملك ابن سعود بإقناع الملك فاروق بالدفاع المشترك منشورة في الملحق الوثائقي لهذا الكتاب تحت رقم(٢١).

بواسطة عصبة الأمم على فلسطين. وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية، وهى تعرض على الأمم المتحدة قرارها بإنهاء الانتداب هى **«أنها وجدت أن الوعود المقطوعة للعرب ولليهود على السواء فى فلسطين لا يمكن التوفيق بينها، وأنها لهذا تتخلى عن مسئوليتها للأمم المتحدة ابتداء من مايو سنة ١٩٤٨»**. ومن الغريب أن الإعلام البريطانى فى هذا الصدد توافق تماما مع التوقيت الذى عرضت فيه مصر شكواها ضد بريطانيا المصممة على مواصلة احتلالها لأراضيها، ورفضها إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦. وتوجد قرائن كثيرة ودلائل تشير إلى وجود ارتباط بين القضيتين: **فلسطين والجلاء فى مصر.**

ففى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تتمسك إلى أبعد حد بكل مراكزها العسكرية فى المنطقة بدا غريبا أن تتخلى فجأة عن موقعها فى فلسطين، وهى المسرح الخلفى مباشرة لقاعدة قناة السويس، التى كان واضحا فى التخطيط البريطانى كله أنها مقر قيادة الدفاع عن المنطقة.

وبإعلان قرار بريطانيا بالانسحاب من فلسطين، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة انتهت بعد عناء طويل، وبعد ضغوط دولية شديدة - أمريكية بالذات - إلى قرار بتقسيم فلسطين بين الفلسطينيين واليهود، بحيث تكون لكل منهما دولة فى الأرض المقدسة.

وتسارعت الحوادث، وكانت كلها مرة أخرى تشير إلى اتجاه معين يلف ويدور حول مصر على نحو أو آخر، إشارات وعلامات توحى كلها بأن بريطانيا وجدت وسيلة جديدة إلى سياستها فى مصر والمنطقة.

□ **نعم، إنها كانت تريد دائما عزل مصر عن بقية العالم العربى.**

□ **ونعم، إنها كانت تريد دائما قطع الامتداد العربى المتصل بإقامة دولة يهودية فى فلسطين، يكون من أثر قيامها عزل مصر عن المشرق العربى (مخطط «روتشيلد» فى خطابه إلى «بالمرستون» واعتراف «وايزمان» فى مذكراته).**

□ نعم لهدف العزل، ونعم لهدف قطع الامتداد، لكن الظروف الآن تستدعى إضافة وسيلة أخرى إلى الوسائل القديمة.

الآن وفى الظروف المستجدة والمتغيرة، وبصعوبة السيطرة على حالة الفوران الشديد فى مصر، وبالتأثيرات المتبادلة بين مصر وبقية بلدان العالم العربى وتفاعلاتها، فإن الحكومة البريطانية أضافت إلى هذه الأهداف القديمة هدفا آخر يلحق بها، وهو المسارعة بدفع مصر إلى تناقض آخر على حدودها يصرف أنظارها عن التناقض الرئيسى الذى شغلها طوال السبعين سنة الماضية، وهو التناقض مع الاحتلال البريطانى. ذلك أن قيام كيان غريب على حدود مصر الشرقية يكون من شأنه أن يقطع اتصال مصر بالمشرق العربى، كان كفيلا بشد جزء كبير من الاهتمام المصرى لأسباب حضارية وتاريخية وأمنية. وإذا ما حدث ذلك - وهو محتمل - إذن فإن هذا الاهتمام وفى المناخ النفسى الذى يصاحبه قد يفتح أبوابا لا يعرف أحد إلى أين تقود!

[وذلك أسلوب تقليدى ومستحدث فى نفس الوقت فى علوم إدارة الصراع. وعلى سبيل المثال فقد كان بين شروط «موشى ديان» وزير خارجية إسرائيل بعد ذلك بربع قرن لتحقيق السلام فى المنطقة هو «أنه لابد أن يشتبك العرب فى تناقضات وصراعات أخرى مع أطراف آخرين غير إسرائيل، ففى هذه الحالة وحدها يمكن ضمان السلام مع إسرائيل».]

□

وفى سنة ١٩٤٨ لم يكن هناك شك فى طبيعة الالتزام المصرى تجاه فلسطين، ولم يكن هذا الالتزام مقصورا على المهتمين بالعمل السياسى ومراكزه المتعددة، ولكنه كان أيضا اهتماما حيا ومؤثرا على المستوى الشعبى. فقد تكفل عدد من رواد الانتماء العربى فى مصر بتنبيه الشعب المصرى إلى الخطر المحدق بشعب شقيق، وكان الشعب المصرى قد تعاطف فى الواقع مع النضال الفلسطينى منذ حوادث ١٩٣٦ فى فلسطين، وعندما جاء الحاج «أمين حسينى» مفتى القدس إلى

مصر لاجئا فإن التعبئة الشعبية، انتصارا لحقوق الشعب الفلسطينى، وصلت إلى ذروة عالية. لكن هذا كله لم يكن معناه أن تقرر مصر دخول الحرب رسميا ضد إسرائيل فور الإعلان عن إقامتها وتحديد يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ليكون يوم بدء العمليات!

والواقع أن الرأى فى مصر الرسمية كان يتجه إلى التروى فى دخول الحرب والتركيز على جلاء البريطانيين، وإعادة تسليح الجيش المصرى قبل الاقتراب من ساحة الصراع المسلح فى فلسطين ضد الدولة الإسرائيلية.

ولقد وقف رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت «محمود فهمى النقراشى» (باشا) بالفعل فى جلسات سرية أمام البرلمان المصرى فى شهر أبريل من سنة ١٩٤٨، وأوضح الأسباب التى تدعو حكومته إلى التروى قبل دخول ساحة الصراع المسلح فى فلسطين، وكانت وجهة نظر «النقراشى» (باشا)، كما شرحها أمام البرلمان، أن دخول قوات مصرية إلى فلسطين فى هذه الظروف قد يكون محفوفا بمخاطر أبرزها ما يلى:

«١ - إن أية قوات مصرية تدخل إلى فلسطين سوف تجد أن قاعدة قناة السويس البريطانية تقف وراءها حاجزا دون الأراضى المصرية، التى هى قاعدتها الأساسية فى كل ما تحتاج إليه من دعم وإمداد، وهذا وضع خطر.

٢ - إنه فى مفاوضات مع الإنجليز من أجل الجلاء أصر دائما على قدرة الجيش المصرى، إذا تم تسليحه، على ملء الفراغ الذى يمكن أن ينشأ عن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس. فإذا حدث - لاسمح الله (نص كلامه) - أن واجه الجيش مشكلة فى فلسطين، فإن حجته إزاء الإنجليز سوف تنهار، لأنه سوف يظهر، أمامهم وأمام غيرهم، أن الجيش المصرى غير قادر على ملء الفراغ، ومن ثم يكون ذلك مبررا لاستمرار البقاء البريطانى فى قاعدة قناة السويس بل وتدعيمه.

٣ - إن أوضاع الجيش المصرى فى الوقت الراهن لم تمكنه من تسليح نفسه على

النحو الكافى، وأن الحكومة على أى حال فى صدد محاولة لتسليح الجيش المصرى بما يلزمه من خلال مصادر غير بريطانية».

وبدأ الكلام مقنعا أمام البرلمان. وكانت هناك حماسة شديدة لقوات من المتطوعين المصريين، تذهب للقتال فى فلسطين جنبا إلى جنب مع قوات شعبية فلسطينية وعربية. والحقيقة أن هذه القوات من المتطوعين جرى إرسالها إلى فلسطين بقيادة ضابط مصرى ممتاز وهو القائمقام «أحمد عبد العزيز» بموافقة وترتيب من الحكومة المصرية التى وجدت أن قوة من المتطوعين المصريين، حتى وإن كانت قيادتها لضباط من الجيش المصرى النظامى، أمر يختلف عن دخول الجيش المصرى رسميا إلى حرب فى فلسطين. كان ذلك فى الواقع حلا توفيقيا بين ضرورتين: ضرورة مساعدة الشعب الفلسطينى خصوصا إذا كان نضاله يحقق مصلحة أمنية وتاريخية مصرية فى نفس الوقت. والضرورة الثانية هى مجموعة الحجج العملية التى أبداها رئيس الوزراء أمام البرلمان المصرى.

□

يلفت النظر أنه فى ذلك الوقت ذهبت بعثات عسكرية مصرية إلى عدد من البلدان الأوربية فى محاولة لشراء الأسلحة، لكن الحكومة البريطانية ما لبثت أن عرفت بما يجرى، فإذا بوزارة الخارجية البريطانية تبعث إلى السفارة البريطانية فى القاهرة بتعليمات تطلب إليها فيها أن تتحرى عن حقيقة مهمة البعثات المصرية فى الخارج، وأن تلفت النظر إلى العواقب الوخيمة لهذا الموضوع.

وفى ٦ مايو ١٩٤٨ كتب السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزارة الخارجية تقريرا قال فيه:

[«قام مساعد الملحق العسكرى ببحث تفاصيل شراء المصريين أسلحة من الخارج مع المدير المصرى للمخابرات العسكرية أمس، وظفر منه بالمعلومات التالية:

توجهت البعثة المصرية لشراء الأسلحة إلى فرنسا، وبلجيكا، وسويسرا،

وتشيكوسلوفاكيا. وفى فرنسا وسويسرا لم تحقق البعثة أية نتيجة. وفى بلجيكا قدمت إليها عروض من شركات معينة، ولكنها لم تثمر عن شىء حتى الآن. وفى براغ (عاصمة تشيكوسلوفاكيا) دعيت البعثة لزيارة عدد من مصانع الأسلحة، ولتجربة أنواع من الأسلحة الصغيرة التى طلبتها. ومع أنه لم تعقد أية صفقة حتى الآن فقد جرت المباحثات فى براغ على النحو التالى:

أ - ترغب الحكومة المصرية فى شراء كمية كبيرة من الأسلحة الأوتوماتيكية عيار ٧,٩٢ مللى وما يقابلها من ذخيرة فى الأسلحة الصغيرة.

ب - عرضت شركة تشيكية إقامة مصنع للأسلحة الصغيرة فى مصر. وفى المحادثات الفرعية عرض التشيك كذلك إنشاء مصنع لإصلاح المعدات فى مصر.

جـ - وقدم التشيك أى كمية من قطع الغيار للأسلحة التى هم على استعداد لبيعها للحكومة المصرية.

وقد قدمت هذه العروض من جانب شركات تشيكية فرادى بالموافقة الكاملة من الحكومة التشيكية. وعلى فكرة لقد جرت المفاوضات فى الوقت الذى حدث فيه الانقلاب الأخير فى براغ.

وبين المدير المصرى للمخابرات العسكرية بجلاء تام، أنه إذا لم نستطع تزويد الحكومة المصرية بالأسلحة وبالمصانع الضرورية، فستقوم هذه الحكومة قطعا بشراء هذه الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، مع اشتراط تقديم ضمانات مرضية من جانب التشيك بشأن توريد قطع غيار. ومضى (مدير المخابرات العسكرية المصرية) فاكد أن الحكومة المصرية تعرف تمام المعرفة أن هذه المشتريات تتعارض مع معاهدة ١٩٣٦، وأنها لن تذهب إلى آخر الشوط فى هذه المشتريات، إذا كان هناك أمل معقول فى ورود مساعدة من جانبنا».].

□

فى هذا الأسبوع الخطير (من شهر مايو ١٩٤٨) يبدو من ملفات وزارة الدفاع البريطانية وهيئة أركان الحرب الإمبراطورية أن هناك صفقة ما جرى عقدها فى السر، وتظهر الوثائق بشكل لايدع مجالا للشك أن هذه الصفقة كانت بين بعض العسكريين البريطانيين وبين الملك «فاروق» شخصيا. وبمقتضى هذه الصفقة فقد أبيح لعناصر مصرية «أن تسرق» من المعسكرات فى منطقة قناة السويس كميات ضخمة من الأسلحة التى سوف يحتاج إليها الجيش المصرى فى حالة ما إذا دخل إلى ساحة الصراع المسلح فى فلسطين. وبالفعل فإن كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر والمعدات انتقلت فجأة من المخازن البريطانية فى القاعدة إلى قوات الجيش المصرى. وبدا كما لو أن بريطانيا تشجع - إن لم تكن تحرض - على دخول الجيش المصرى إلى ميادين القتال فى هذا التوقيت على وجه التحديد. ويلفت النظر فى هذا الصدد أن القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس كانت هى التى تسهل وتساعد فى حركة مرور القوات المصرية من قواعدها فى القاهرة ودلتا النيل عبر كوبرى الفردان على قناة السويس، فى الطريق إلى فلسطين. ولفتت هذه الظاهرة الغريبة نظر ضابط مصرى شاب وهو البكباشى «**جمال عبد الناصر**» أركان حرب كتيبة المشاة السادسة فلاحظ «**أنه كان غريبا أن يكون الإنجليز على قاعدة قناة السويس هم الذين يفتحون لنا الطريق على قناة السويس، وكانت قاعدتهم الكبيرة. هناك وراءنا ونحن نتقدم عبر سيناء إلى فلسطين. ولقد أثار دهشتى أننا كنا نتقدم لنحتل مواقع الفرقة الثانية البريطانية حول غزة فى نفس الوقت الذى كانت فيه هذه الفرقة تخلى مواقعها عائدة إلى مصر**».

كان المشهد فى مصر وفى العالم العربى كله غريبا، ولم يكن أقل ما فيه غرابة حقيقة أن القيادة الموحدة العليا للقوات العربية فى فلسطين كانت معقودة باتفاق بين الملوك والرؤساء العرب، للملك «عبد الله» ملك الأردن، وكانت القيادة الفعلية فى الميدان لقائد جيشه الجنرال السير «جون باجوت جلوب» البريطانى!

□

دخل الجيش المصرى إلى فلسطين فى هذه الظروف المحفوفة بعلامات

الاستفهام، وبدأ يشتبك فعلا فى بعض المواقع مع الإسرائيليين، وراح يتقدم فى النقب، وكانت قوات دولة إسرائيل الجديدة لم تكتف بالحدود المرسومة لدولة يهودية فى فلسطين طبقا لقرار التقسيم، وإنما راحت تتجاوز تلك الحدود لتحتل أراضى مخصصة - بمقتضى نفس قرار التقسيم - للدولة العربية فى فلسطين.

وفجأة تنبهت الحكومة البريطانية إلى «سرقات» الأسلحة والمعدات الكبيرة من قاعدة قناة السويس. وهكذا تكتب لجنة الدفاع الإمبراطورية مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تقول فيها: «إننا تلقينا من وزارة الحربية تقريرا عن الموقف الخاص بالقوات البرية فى الشرق الأوسط، وهو يبين ضمن أمور أخرى كميات الذخيرة وغيرها من المواد العسكرية التى سرقت من مخازن القوات فى منطقة القناة فى مصر. وهناك زيادة كبيرة فى هذه السرقات، وإذا كانت أشياء مثل سيارات وزنها ثلاثة أطنان وقذائف بحرية قد سرقت، فهذا يدل على قدر مدهش من التنظيم من جانب اللصوص. والمؤكد أن كمية المواد الحربية التى سرقت منذ بدء القتال فى فلسطين قادرة على تجهيز قوة متوسطة الحجم».

وعلى أساس هذه المذكرة وجهت وزارة الخارجية رسالة سرية إلى إدارة المخابرات البريطانية العسكرية (م. ١. ٤) تقول فيها بالنص:

[«عرانا شىء من الذهول، ونحن نرى أن كميات كبيرة من المعدات العسكرية تسرق فجأة من مستودعات الجيش من منطقة القناة فى مصر، وقد أعددنا للقائد العام قائمة بكميات المواد الحربية التى أبلغ عن سرقتها ابتداء من يوم ١٥ مايو ١٩٤٨، وهى على النحو التالى:

قنابل عيار ٥٠٠ رطل قنابل - شظايا عيار ٢٠ رطل - قذائف عيار ٥,٢٥ بوصة - قذائف عيار ٤ بوصة - قذائف ثقيلة مضادة للطائرات عيار ٣,٧ بوصة - قنابل د. ك. عيار ٢٨ - قنابل د. ك. عيار ٦ - قنابل دخان د. ك. عيار ٢٥ - قذائف د. ك. شديدة الانفجار عيار ٢٥ - قنابل هاون عيار ٣ بوصة (عددها ١٣٣٦ قنبلة) - قنابل هاون شديدة الانفجار عيار ٢ بوصة (عددها

٣٣٥٥ قنبلة) ـ قنابل دخان هاون عيار ٢ بوصة (عددها ٨٦٦ قنبلة) ـ قذائف د. ك. عيار ٢ بوصة (عددها ٢٨٥٦) ـ قذائف مدفعية عيار ٢٠ مللى (عددها ٣٧٨٤) ـ ذخيرة عيار ٩٧٢ مللى (١٥٣٠ صندوقا) ـ ذخيرة عيار ٩ مللى (٢٤٠٠ صندوق) ـ ذخيرة عيار ٣٤٠ بوصة (عددها ٤٣٢٤٥٦) ـ ذخيرة عيار ٧,٥ مللى (٣٦٤ صندوقا) ـ ذخيرة عيار ٢٢ بوصة (عددها ١٠٢٠٠ طلقة) ـ خرطوش قذائف توجيه (عددها ٢٧٥٧٥) ـ مركبات زنة ٣ أطنان (عددها ١٢ مركبة) ـ مركبات غير محددة العدد ـ مركبات نقل سعة ١٥ طنا متريا (عدد ٧). وهناك إلى جانب ذلك كميات مختلفة من المتفجرات المتنوعة، والبطاطين، والمراتب، وقطع غيار السيارات، وآلاف الكابلات ومواد شتى غيرها من المواد الحربية».[(١)].

□

فجأة مرة أخرى ـ أقفلت المخازن أبوابها، شددت الحراسة على المعسكرات وبدأ الإنجليز يطلقون النار على كل من يحاول سرقة الأسلحة، وراح الملك «فاروق» يعتب على أصدقائه من العسكريين البريطانيين. وفى يوم ١٨ مايو طلب الملك «فاروق» إلى السفير البريطانى أن يأتى لمقابلته. وكان السفير «على غير علم» بأية ترتيبات بين الملك وأصدقائه العسكريين، ولهذا فقد كان على الملك أن يتوجه إليه بنداء لبريطانيا كى لا تترك مصر فى هذا المأزق الذى وجدت نفسها فيه. ثم وجد الملك أنه من الأفضل له، وقد تطورت الأمور على هذا النحو، أن يشرك رئيس وزرائه فى المسئولية !!

كان رئيس الوزراء مترددا فى دخول الحرب حتى اللحظة الأخيرة. ومن الواضح أن الملك ضغط على رئيس وزرائه فى الساعات الأخيرة لكى يغير رأيه. ومن المؤكد أيضا أنه حاول طمأنته إلى أن زمام الموقف فى يده، وخصوصا أنه بوصفه القائد

---

(١) نص الوثائق الخاصة بسرقات السلاح من المخازن البريطانية وفق ترتيبات معينة منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٢٣)، (٢٤).

الأعلى للجيش مسئول عن أدائه وسلامته، ثم إن القائد العام للجيش ووزير الحربية فى نفس الوقت الفريق «حيدر» (باشا) هو رجل القصر، وهو لا يمكن أن يقبل بمخاطرة الحرب إلا إذا كان لديه ما يطمئنه إلى أن وسائل القتال متوافرة لضباطه وجنوده. وعلى أساس هذه التطمينات وانصياعا لأوامر الملك ذهب «النقراشى» (باشا) إلى البرلمان بموقف يتناقض تماما مع ما عرضه عليه قبل أيام. الآن كان رئيس الوزراء من أنصار دخول الحرب. وكانت حجته الجديدة «أن مصر لاتستطيع أن تتقاعس عن الانضمام لشقيقاتها». ثم إن «الدولة الإسرائيلية الجديدة فى فلسطين هى فى الواقع دولة شيوعية، وإن وجودها على حدود مصر خطر على نظامها الاجتماعى». ثم أخيرا إن «لديه ما يدعوه لأن يؤكد للبرلمان أن الجيش» الآن «قادر على تحمل المسئولية».

والآن وبعد دخول الحرب والاشتباك فى مواقعها بالنيران وجد «النقراشى» نفسه فى موقف وقعت فيه «الفاس فى الراس» كما قال هو يومها للسيد «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان الملكى فى ذلك الوقت(١).

وعلى أى حال فإن وثيقة رسمية كتبها اللورد «دوجلاس» من هيئة أركان حرب الإمبراطورية سجلت نوعا من العتاب وجهه الملك «فاروق» إلى العسكريين الإنجليز على إخلالهم بالصفقة، فقد نقل اللورد «دوجلاس» عن الملك أنه أبدى تعجبه من «أن بعض الرجال الذين «يسرقون» الأسلحة والذخائر من المخازن البريطانية تطلق عليهم النار الآن ويقتل بعضهم»!!

[٣]

ووجدت الحكومة المصرية نفسها فى موقف لا تحسد عليه:

● من ناحية، لم تتوصل إلى أى نتيجة مع بريطانيا فى موضوع تعديل معاهدة

---

(١) عن مذكرات حديث طويل مع «حسن يوسف» استغرق أكثر من ثلاثين ساعة مسجلة خلال جلسات متعددة جرت فى الفترة من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٧٤.

١٩٣٦ وتحقيق الجلاء عن مصر، وقد تعثرت كل الوسائل ابتداء من المفاوضات المباشرة إلى عرض القضية على مجلس الأمن.

● ومن ناحية ثانية، فإنها دخلت حربا لم تكن تريدها - على الأقل فى هذا التوقيت - فضلا عن أنها لم تكن مستعدة لها.

● ومن ناحية ثالثة، فقد أصبح واضحا أن توقيت دخول الحرب وظروف هذا التوقيت كانت فخا أعد بعناية.

● ومن ناحية رابعة، فإنها الآن بالفعل ترى قواتها المسلحة مشتبكة فى معارك واسعة النطاق، دون أن يكون لدى هذه القوات ما تحتاج إليه من سلاح لخوض هذه المعارك.

● ومن ناحية خامسة، فإنها لا تستطيع أن تحتج صراحة على أحد، ولا أن تطالب أحدا بتعهدات قطعها على نفسه، فإن الصفقة كلها كانت غير محددة وغير موثقة.

● ومن ناحية سادسة، فإنها وجدت نفسها ترسل البعثات بسرعة لشراء السلاح من السوق السوداء فى العالم وحيث تجده. وفى العادة فإن من يلجأ مضطرا إلى السوق السوداء، للحصول على سلعة يحتاج إليها كمسألة حياة أو موت، ليس أمامه غير أن يقبل بما يجده، وليس له خيار أن يدفع الثمن.

● ومن ناحية سابعة، فإن الطرف الدولى الوحيد الذى كانت الحكومة المصرية مضطرة إلى الالتجاء إليه - ومهما كان رأيها - هو الطرف البريطانى الذى كان مستعدا ومتأهبا فى انتظار الفرصة التى أعد لها بعناية.

وكانت الحوادث تجرى بسرعة تصيب بالدوار.

□

وفى يوم ١٩ مايو ١٩٤٨ - أى بعد أربعة أيام من دخول الجيش المصرى فلسطين واشتباكه فى القتال ضد القوات الإسرائيلية - استدعى «النقراشى» (باشا) السير «رونالد كامبل» السفير البريطانى إلى مقابلة عاجلة معه ليوجه إليه نداء يائسا بطلب

السلاح. وفى نفس اليوم كتب السفير البريطانى تقريرا عن المقابلة إلى وزير الخارجية البريطانى المستر «أرنست بيفن» قال فيها بالنص:

[« ١ - بالإشارة إلى برقيتى التى رويت فيها نبا مقابلتى للملك فاروق - طلب منى النقراشى (باشا) أن أزوره صباح اليوم. وبعد أن أعرب عن تقديره للموقف البريطانى إزاء دخول مصر والقوات العربية الأخرى فلسطين، قدم لى طلبا مشابها للطلب الذى قدمه لى أمس الملك فاروق لتوريد مواد حربية. وأعطانى رئيس الوزراء قائمة باحتياجات الحكومة المصرية، ورجانى أن أتولى الأمر على وجه السرعة مع حكومة صاحب الجلالة، وقال لى رئيس الوزراء أن المسألة ملحة، وأعرب عن إمكان توريد كل مايمكن توريده من مخازننا فى الشرق الأوسط لاعتقاده بأن ذلك أسهل وأسرع. وأبلغنى أن الحكومة المصرية تحدوها رغبة ملحة فى أن تنتهى العمليات الحالية بأسرع ما هو مستطاع. ولهذا فقد ألح أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بتزويد مصر باحتياجاتها بالنظر إلى أن الصهيونيين قد استطاعوا الحصول على موارد وتعزيزات من الخارج.

٢ - وقد استند رئيس الوزراء فى طلبه إلى الاعتقاد بأن أى دولة صهيونية من شأنها أن تكون ذات طبيعة شيوعية قوية، إن لم تكن طبيعة شيوعية كاملة، وأعرب عن أمله فى أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بالتالى باعتبار مصر والدول العربية الأخرى رائدة فى الوقوف ضد رأس الحربة الشيوعية فى الشرق الأوسط، وأن تكون على استعداد للتعاون على هذا الأساس»(١).]

□

وتطورت المعارك على ميادين القتال، وكان ما كان مما جرى فى حرب فلسطين

---

(١) النص الكامل لبرقية السير «رونالد كامبل» عن مقابلته للنقراشى (باشا) فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٢).

سواء فيما يتعلق بظروف الجيوش العربية المشتركة فى الحرب كل على حدة، أو ما يتعلق بالإدارة الاستراتيجية الأوسع للجهد الحربى لكل هذه الجيوش مع بعضها.

وبينما كانت السياسة المصرية مشغولة بالموقف الذى وجدت نفسها فيه، وبتداعياته المتسارعة، كانت السياسة البريطانية تستعد بالخطوة التالية وترتب مسرح الحوادث لها.

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ طلبت وزارة الخارجية البريطانية رأى كبير مستشاريها القانونيين فى وضع «طارئ» ومفاجئ. كان طلب وزارة الخارجية البريطانية إلى السير «أ. بيكيت» كبير المستشارين القانونيين على النحو التالى:

[«أثبتت عمليات الاستطلاع التى قام بها سلاح الطيران المدنى الآن أن القوات الإسرائيلية غزت الأراضى المصرية إلى عمق عشرة أميال، وبدأت تحفر لنفسها خنادق (حول العريش). وطبيعى أن القرارات التى سوف تتخذ نتيجة لهذا الوضع تتوقف إلى حد كبير على الاعتبارات السياسية. ولكن هناك عددا من النقاط القانونية التى تود الوزارة ووزير الخارجية أن تطلب مشورتكم فيها بأقصى درجة من الاستعجال، وهم يطرحون عليكم الأسئلة التالية، مع العلم بأن التزاماتنا المقدمة على ما عداها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لم تعد قائمة نتيجة للإخلال اليهودى بالهدنة وغزوهم لبلد آخر. وهذه الأسئلة هى:

١ - هل لدينا أى التزام بالتقدم بمساعدة المصريين بموجب معاهدة ١٩٣٦ - حتى ولو لم يتمسك المصريون بطلب مساعدتنا على أساسها؟

٢ - وإذا تمسك المصريون بالمعاهدة، فهل نستطيع وضع أى قيد على المساعدة التى نعطيها؟

٣ - وهل المحك القانونى للمسالة يتمثل فى غزو الأراضى المصرية، أو أن هذا الأمر لا يختلف عن تهديد مصر من الحدود المصرية الفلسطينية؟

٤ ـ هل لدينا أى التزامات قانونية أو أدبية للتقدم لمساعدة مصر الآن دون أن تكون مستمدة من معاهدة ١٩٣٦، أو دون أن تكون مساوية من حيث سلامتها مع التزاماتنا فى حالات تتعلق ببلدان أخرى»].

وبعد ساعات رد كبير المستشارين القانونيين وجاء فى رده:

[«فيما يتعلق بالأسئلة الأربعة المحددة المطروحة، فإن الالتزام الوحيد بالتقدم بمساعدة مصر وارد فى المادة السابعة فى المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة سنة ١٩٣٦»](١).

أصبحت المواقف كلها واضحة بغير خفاء. وقد ووجهت بها الحكومة المصرية فى هذه الفترة مرتين: المرة الأولى منهما حين دعا وزير الحربية المصرى الفريق «محمد حيدر» (باشا) الملحق العسكرى البريطانى إلى مقابلته ليرجوه ملحا فى سرعة تقديم أية أسلحة ومعدات. لم يكن لدى الملحق العسكرى البريطانى ما يقوله لوزير الحربية إلا أن يسأله: «هل أستطيع أن أقول لحكومتى أنكم تطلبون ذلك الآن تأسيسا على معاهدة سنة ١٩٣٦؟». وكان السؤال أكبر من اختصاصات وزير الحربية!

وكانت المرة الثانية حين استقبل رئيس الوزراء «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) (الذى كان قد تولى رئاسة الوزارة فى وسط أزمة الحرب بعد اغتيال سلفه «النقراشى» (باشا) بواسطة أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين) السفير السير «رونالد كامبل» وقبل أن يفتح رئيس الوزراء المصرى فمه بكلمة، وجه إليه السفير البريطانى سؤالا واحدا محددا وهو: **«إن حكومة صاحب الجلالة تريد أن تعرف ما إذا كان طلب الحصول على مواد حربية الذى قدمه حيدر (باشا) أمس (إلى الملحق**

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية البريطانية لكبير المستشارين القانونيين فى طلب رأيه فى مسألة مساعدة مصر، ورد المستشار القانونى عليها منشوران بنصوصهما الكاملة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٧)، (٢٨) إلى جانب ذلك فإن كل الوثائق المتصلة بالوضع الحرج للقوات المصرية فى فلسطين ومحاولات بريطانيا لاستغلاله منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٣٠)، (٣١)، (٣٢)..

العسكرى البريطانى) هو طلب رسمى مقدم باسم الحكومة المصرية؟ وإذا كان الأمر كذلك فعلى أى أساس يجرى التقدم به؟»!!

□

وجدت الحكومة المصرية نفسها بين المطرقة والسندان، فلا هى تستطيع مواجهة الموقف المتدهور عسكريا، ولا هى قادرة على أن تتخلى عن المطالب المصرية المعززة بضغط شعبى هائل يطلب تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦.

وكان المخرج الوحيد فى هذا الظرف العصيب هو التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التى استطاعت بنفوذها فى إسرائيل «الشيوعية»، أن تقنعها بالانسحاب من مشارف العريش مقابل أن تتوجه مصر إلى «رودس» لكى تضع توقيعها على اتفاقية هدنة دائمة ـ كما جاء فى مقدمتها ـ لإقامة «سلام عادل»!

□

ولقد فهمت الحكومة البريطانية من درس الحوادث ما كان يتعين عليها أن تفهمه، وأوله أن مصر الرسمية لاتجد أمامها مفرا من مواجهة المأزق على جبهتين (بريطانيا وإسرائيل) فى نفس الوقت، فالضغوط الشعبية الواقعة على النظام السياسى كله لا تمكنه من التراجع فى ضرورة تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦، بل وإلغائها إذا أمكن، فى سبيل تحقيق الاستقلال الوطنى، وأول خطوة فيه جلاء القوات البريطانية عن مصر.

ثم إن نفس هذه الضغوط الشعبية لا تمكن النظام السياسى فى مصر من تنفيذ ما وعد به، أو ما ألمح إليه من استعداده لتحويل الهدنة الدائمة الموقعة فى «رودس» بحيث تصبح مدخلا إلى سلام فى المنطقة، وخصوصا أنه كان واضحا منذ اللحظات الأولى لقيام دولة إسرائيل أنها ترفض تقييد توسعها المستمر على حساب العرب بأية حدود ثابتة ودائمة.

ونتيجة لاستخلاص ما كان لابد من استخلاصه، فإن السياسة البريطانية مضت تكمل شوطها إلى مداه مع بداية سنة ١٩٤٩.

كانت الحكومة البريطانية قد قررت أثناء معارك حرب فلسطين أن تبعث بقوة عسكرية بريطانية للمرابطة فى منطقة «أم الرشراش» المطلة على البحر الأحمر (موقع ميناء إيلات الإسرائيلى فيما بعد).

وكانت القوة البريطانية التى وصلت إلى «أم الرشراش» جزءا من كتيبة بريطانية فى الأردن. ويومها كان التفسير الذى قدمته بريطانيا إلى كل الأطراف هو أن «منطقة أم الرشراش»، بموقعها الفريد على البحر الأحمر، منطقة استراتيجية هامة بالنسبة لمواصلات الإمبراطورية، بين قاعدة قناة السويس فى مصر وقاعدة الحبانية فى العراق. وأن وصول أى قوات محاربة فى فلسطين إلى هذه النقطة يمكن أن يكون تهديدا لا يحتمل لسلامة خط الاتصال الإمبراطورى».

وفجاة فى فبراير ١٩٤٩ انسحبت القوة البريطانية من منطقة «أم الرشراش» وسلمتها لقوات من الجيش الإسرائيلى. وهكذا فإن الجيش الإسرائيلى الذى لم يستطع الوصول إلى «أم الرشراش» بالحرب وصل إليها بترتيب خاص وهادئ مع السياسة البريطانية. ووقتها لم تعد هناك حجة سلامة خط مواصلات الإمبراطورية البريطانية، فقد انقطع اتصال هذا الخط بين قاعدة قناة السويس فى مصر وقاعدة الحبانية فى العراق بوصول إسرائيل إلى البحر الأحمر. وبالطبع فقد كان الأهم من ذلك كله، والمستهدف من هذه العملية كلها، هو إغلاق كل سبيل للاتصال البرى بين مصر وبقية الدول العربية فى المشرق، بل والفصل البرى الكامل بين العرب فى قارتى أفريقيا (بما فيها الشمال الأفريقى كله) وآسيا[١].

□

ولم تكد تمضى على ذلك كله سنة واحدة حتى اتبعت بريطانيا خطوة فصل العالم العربى وقطع الاتصال بينه مشرقا ومغربا بخطوة ثانية، هى بيع صفقة أسلحة كانت مصر قد دفعت ثمنها قبل سنوات طويلة، وكان «المشترى» «البديل» هو إسرائيل.

---

(١) مجموعة الوثائق الخاصة بعملية «أم الرشراش» رواها رئيس وزراء الأردن «توفيق أبو الهدى» (باشا) فى اجتماعات مجلس رؤساء حكومات الدول العربية، الجلسة الثالثة بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٥.

الفصل الخامس

الطرق المسدودة

[١]

بعد خمس سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع الأيام الأولى من الخمسينات، كان النظام العالمى قد راح يأخذ شكله وقسماته كما نعرفها حتى اليوم.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت من الحرب باحتكار للقوى النووية ما لبثت أن وجدت الاتحاد السوفيتى يلحق بها فى هذا المجال بعد ثمانية عشر شهرا من «هيروشيما». ولم تمض على كسر الاحتكار النووى الأمريكى سنة بعد ذلك إلا وكان الاتحاد السوفيتى قد سبق الولايات المتحدة إلى اختبار قنبلة هيدروجينية. وأحست أوروبا الغربية، التى كانت ما زالت تعيش على مشروع مارشال[١] لإعادة بنائها الاقتصادى، أنها فى حاجة إلى حماية مظلة نووية أمريكية دائمة. وكان الضمان الأكبر لفعالية هذه المظلة النووية الأمريكية يتمثل فى ذلك الوقت فى ضرورة استبقاء قوات أمريكية على الأرض الأوروبية فى الغرب. ومن ناحيتهم راح الأمريكيون يطالبون أصدقاءهم فى أوروبا بمقابل وجدوه ضروريا. فإذا كان على الأمريكيين أن يقدموا مظلة نووية لأوروبا، وإذا كان عليهم أن يحتفظوا بقوات برية وجوية على أرض أوروبا، فإن أول ما يحق لهم أن يطلبوه فى المقابل هو أن

---

(١) كان مشروع مارشال فى حقيقته تزويدا لأوروبا الغربية (واليابان بعد ذلك) ببترول رخيص يسمح بإعادة بناء الاقتصاد الغربى بأقل تكلفة ممكنة، وبالطبع فإن هذه الطاقة المحركة الرخيصة لم يكن هناك من يقدمها غير العالم العربى.

تشترك أوروبا فى الدفاع عن نفسها. وهكذا قام حلف شمال الأطلسى، وفى مقابله بالطبع أقام السوفييت بالاشتراك مع حلفائهم فى شرق أوروبا حلفهم العسكرى تحت اسم حلف وارسو.

وفيما يتعلق ببريطانيا، فإن ديون الحرب مضافا إليها أعباء حلف الأطلنطى أصبحت تمثل ضغوطا لاقبل لها بتحملها. وفى أول سنة ١٩٥٠ تخلت بريطانيا عن التزاماتها تجاه اليونان وتركيا بمقتضى ترتيبات «يالطا». كان المتفق عليه أن تكون المناطق الجنوبية للبلقان بنسبة ٥٠٪ للسوفييت وبنسبة ٥٠٪ للحلفاء، ولكن نصيب الحلفاء فى هذه المنطقة كان تاريخيا وعمليا من مسئولية بريطانيا على وجه التحديد. ووجدت بريطانيا أنها غير قادرة على الوفاء بهذه المسئولية، وخصوصا أن جزءا منها كان يحتم عليها تقديم مساعدات مالية إلى كل من اليونان وتركيا، وقد طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة رسميا أن تتولى عنها دفع هذه المساعدات. وكانت الولايات المتحدة أكثر من مستعدة للقبول، فى إطار تخطيطها العام بمنطق الإزاحة الإمبراطورى. وأعلن الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» سياسته التى اشتهرت فيما بعد باسم «مبدأ ترومان»، وبمقتضاه تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات المالية والعسكرية إلى أى بلد يقع تحت تهديد شيوعى، ويكون من الأصل فى منطقة نفوذ الحلفاء الغربيين. وهكذا فإن المسئولية الجديدة للدور العالمى الإمبراطورى الجديد للولايات المتحدة لم تتوقف فقط على خطوط حلف الأطلنطى، وإنما امتدت منه إلى شرقى البحر الأبيض المتوسط متمشية فى ذلك مع «مبدأ ترومان» الجديد. وراحت سياسة تطويق الاتحاد السوفيتى وأصدقائه بحزام عسكرى من الأحلاف تجرى خطوة بعد خطوة، فما لبثت الولايات المتحدة أن تحولت إلى جنوب شرق آسيا وراحت تقيم فى هذه المنطقة حلفا عسكريا جديدا باسم حلف جنوب شرق آسيا. لكن التخطيط الأمريكى وجد نفسه أمام فجوة فى هذا الحزام الطويل من الأحلاف الممتد عبر أوروبا وآسيا - من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى - وكانت هذه الفجوة هى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى فى قلبه. وكان الربط سهلا بين المصالح الأمريكية فى المنطقة، وبين سياسة تطويق

الاتحاد السوفيتى. وهكذا أصبحت للولايات المتحدة استراتيجية عامة فى المنطقة تستهدف ضمان السيطرة الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى إمكانية إقامة حلف عسكرى موال للغرب تشترك فيه دول المنطقة.

ولم تكن بريطانيا فى حاجة لذكاء شديد فى تلك الظروف؛ لتدرك أن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط التى أثارت مخاوفها فى السنوات الخمس الماضية، لم تعد مقصورة على إرث مواقع الشرق الأوسط وموارده فقط، ولكنها تعدت ذلك إلى تصميم أوسع يشمل النواحى السياسية والعسكرية أيضا. وبالتالى فإن المفهوم البريطانى القديم «للدفاع المشترك» كما كانت تنادى به بريطانيا بعد الحرب مباشرة، وكنظام يحل محل معاهداتها الثنائية التقليدية مع بعض دول المنطقة الواقعة تحت نفوذها، أصبح محتما عليه أن يتطور إلى نظام آخر تشرف عليه وتقوده القوة الأمريكية المتعاظمة. وراحت بريطانيا تخوض معركة يائسة ضد الخطر الذى وجدته قادما على الطريق.

[٢]

لم تكن النظم الحاكمة فى العالم العربى قادرة على فهم ما يجرى فى العالم من حولها، وعلى استيعاب دلالاته. وكان خوف معظم هذه النظم من شعوبها لا يترك لها وقتا للتفكير فيما هو أبعد من مدنها المضطربة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

وليست مصادفة أن الملك «فاروق» - على سبيل المثال ضمن الحكام العرب - اختار هذا الوقت لكى يعرض على بريطانيا تحالفا استراتيجيا طويل المدى(١).

ويوضح تقرير كتبه المستر «تشابمان أندروز» الوزير البريطانى المفوض فى القاهرة تفاصيل عرض الملك.

---

(١) نص تقرير وزارة الخارجية البريطانية لعرض الملك فاروق للتحالف الاستراتيجى مع بريطانيا منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٦).

قال المستر «تشابمان أندروز» في تقريره إلى وزير الخارجية ما يلي:

[«قابلني عمرو (باشا) (السفير المصري في لندن) مرتين في خلال الأسبوع الماضي، وأشار إشارة غامضة بنغمات هامسة إلى رسالة سيحملها معه في عودته إلى لندن. والرسالة من الملك فاروق، وهي موجهة «إلى أعلى الدوائر» في العاصمة البريطانية. وفي الزيارة الأولى أبديت اهتماما شديدا، ولكني لم أضغط على عمرو ليخبرني بالتفاصيل. وفي المناسبة الثانية كان أكثر صراحة فقد أخبرني أنه تحدث ساعتين مع الملك، وفي أثناء ذلك قال له صاحب الجلالة ـ بعد أن اشترط عليه التزام أشد درجات السرية خصوصا مع غيره من المصريين ـ: إنه سيبعث معه برسالة شخصية إلى إنجلترا مؤداها أن صاحب الجلالة يتفق شخصيا اتفاقا كاملا معنا، وأنه سوف يؤيد بشكل مطلق كل جهودنا للحصول على احتياجاتنا الاستراتيجية اللازمة للدفاع السليم عن هذا الجزء من العالم. واستطرد عمرو يقول إنه قرأ في الصحف عن جولة مقبلة لرئيس هيئة أركان الإمبراطورية العامة في المنطقة، وأبدى اهتمامه بمعرفة التواريخ المضبوطة لهذه الجولة، فقمت بإعطائه هذه التواريخ، وسألني عن إمكانية زيارة رئيس هيئة أركان الإمبراطورية العامة؛ لأن الملك يريد أن يستقبله»](١).

ولم تمض أيام حتى كان «عمرو» (باشا) قد وصل إلى لندن حاملا معه رسالته السرية. فاستقبله وزير الخارجية البريطاني الذي بعث بملخص للمقابلة إلى السفير البريطاني في القاهرة؛ لكي يكون على علم بمجريات الأمور:

[«زارني السفير المصري لدى عودته من مصر، وسلمني رسالة سرية من الملك فاروق، وردد البيانات التي سبق له الإفضاء بها إليكم، والنقطة الأساسية فيها هي: أن الملك فاروق يرغب في الوصول إلى تفاهم وإلى اتفاق، إذا أمكن، حول موضوع الدفاع عن مصر، وينطوي هذا على مسألة توريد السلاح، كما ينطوي على مزيد من التخطيط للدفاع عن المنطقة. وقال لي

---

(١) نص تقرير المستر «تشابمان أندروز» منشور بالكامل في الملحق الوثائقي لهذا الكتاب تحت رقم (٢٥).

السفير: إن الملك فاروق يعرف جيدا أنه فى ظل الموقف الدقيق الحالى فى العالم فإن روسيا لو قررت الهجوم فلن يكون هناك إعلان حرب، وستكون البداية إجراء مفاجئا عنيفا. ومن أرجح الاحتمالات أن تكون مصر هدفا من الأهداف الأولى، وإن مدينة كالقاهرة ستمحى فى لحظة، لهذا يتوق الملك فاروق إلى التوصل للتفاهم معنا.

غير أن فى مصر مصاعب سياسية داخلية، والملك يتطلع إلى الفراغ من الانتخابات العامة فى مصر، ومتى تحقق ذلك أمكن ترجمة التفاهم الذى تم التوصل إليه إلى اتفاقية علنية. وذكر السفير أيضا أن الملك فاروق انزعج انزعاجا شديدا لوجود عدد من عملاء السوفييت يتحركون فى مصر، وهو يخشى - إلى جانب مخاوفه من وقوع هجوم سوفيتى مباشر - أن تحدث محاولة لزعزعة النظام أو لتحقيق وضع ثورى. وأشار عمرو (باشا) المرة بعد المرة لهذا الخطر قائلا: إن الملك فاروق يتطلع إلى تأكيد منا أننا سوف نؤازره فى مثل هذه الحالة».](١).

وفى اليوم التالى عادت وزارة الخارجية البريطانية فبعثت لسفيرها فى مصر برسالة أكثر تفصيلا عن مقابلة «عمرو» (باشا) مع وزيرها. وجاء فى الرسالة الجديدة ما يلى:

[«إننا أثرنا مع عمرو (باشا) المصاعب التى تلقاها ناقلات البترول الذاهبة إلى حيفا عبر قناة السويس، وإن هذه المصاعب لم يعد ممكنا احتمالها، وأن هناك خطرا من أن تعرض إسرائيل هذه المسألة على الأمم المتحدة، فإذا فعلت فإن جميع الأمم البحرية ستقف وراءها استنادا على مبدأ حرية مرور السفن، وإن هذا سيضع مصر فى موقف شديد الحرج، فقد أبلغنا عمرو (باشا) أن هذا أمر عسير جدا على مصر، فالعراقيون لايسمحون باستخدام خط الأنابيب

---

(١) النص الكامل لرسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى القاهرة السير «رونالد كامبل» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٣٣).

التابع لشركة البترول الإنجليزية ـ العراقية بالوصول إلى حيفا، وهكذا فإن تسهيل مرور الناقلات عبر قناة السويس إلى حيفا يجعل العبء كله يقع على كاهل مصر. فإذا أمكن حمل العراق ومصر على أن يتصرفا فى هذا الأمر معا، فربما أمكن التغلب علي المشكلة، ولكنه لا يدرى، وقال أيضا أن قيام حكومة مصرية بالإعلان عن فتح القناة أمام الناقلات المتجهة إلى حيفا فى الظروف الحاضرة، من شأنه أن يحط من هيبتها (فى العالم العربى) ويزيد من مصاعبها (فى مصر). وسألته عما إذا كانت هناك حاجة لإذاعة بيان، وعما إذا كان من الأفضل العدول عن تفتيش السفن بهدوء، وتركها تمر دون عائق، وبعبارة أخرى تعاموا عن الأمر ودعوه يسقط»].

□

وأخيرا تحققت للملك «فاروق» رغبته فى مقابلة الفيلد مارشال «سليم» رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية، الذى وصل إلى مصر ضمن جولته العامة فى المنطقة، وبناء على الترتيب الذى جرى التوصل إليه مع «عمرو» (باشا). وكانت للملك أسئلة كثيرة عن الموقف الدولى يريد أن يسأل فيها المارشال البريطانى، ثم راح يحدثه بدوره عن مخاطر المشكلة الفلسطينية، ومخاطر المطامع السوفييتية، ثم تطرق إلى موضوع الأحلاف والدفاع المشترك، وكيف أن مصر تستطيع تقديم قواعد للدفاع المشترك، وأن ذلك يحقق مصلحة لمصر أيضا فى تخوفها من خطر إسرائيل، فخير ما يحميه من تقدم اليهود داخل سيناء ومنطقة القناة هو وجود قوات بريطانية فى مصر. ثم ادعى الملك «فاروق» علمه بوجود خرائط لخطط بريطانية للدفاع عن أفريقيا، وأن هذه الخطط لاتدخل فيها مصر. وأجابه الفيلد مارشال «سليم» أنه لا يعلم بوجود مثل هذه الخرائط، وأن أى خطط للدفاع عن أفريقيا هى للدفاع عن مصر. ويسجل المارشال «سليم» فى تقرير له عن مقابلته مع الملك «فاروق» لحظة قال فيها الملك بأسى: إنه «يأمل أن أكون واثقا من وقوفه إلى جانبنا بالكامل. وقلت له إننى واثق من ذلك لأنه لا يوجد ملوك على الناحية الأخرى من الستار الحديدى». وقال الملك وهو يبتسم «صحيح أنه ليس هناك ملوك على تلك

الناحية من الستار الحديدى، كما أن الروس لا يحبون الملوك على هذه الناحية أيضا»(١).

وأشار الملك «فاروق» بعد ذلك فى مقابلته مع المارشال «سليم» أنه بعث برسالة سرية إلى الحكومة البريطانية، ولأن موضوع الرسالة عسكرى واستراتيجى فقد تصور أن المارشال «سليم» هو الذى سيحمل له الرد. وأوضح المارشال «سليم» فى تقريره أنه لفت نظر الملك إلى أن أى رد سيتلقاه، مهما كان حامله، سيكون ردا من حكومة صاحب الجلالة، وعلق رئيس الأركان فى نهاية تقريره بأنه خرج بانطباع «أن الملك فاروق كان عصبى المزاج خوفا على عرشه، وأنه كان راغبا فى الحصول على نوع من أنواع الضمان، كذلك الذى حصل عليه الملك شارل الثانى من لويس الرابع عشر»(٢).

ولم تر السياسة البريطانية بأسا من أن يحاول الملك «فاروق» أن يصنع لنفسه قناة إليها عن طريق رئيس أركان حرب الإمبراطورية. ومبالغة فى طمأنته إلى هذه القناة فى الاتصال، فقد أعلن عن منحه رتبة جنرال فخرى فى الأركان. **وأبدى الملك سعادته الفائقة بهذا التقرير، ثم أوضح أنه يريد حلفا كاملا عسكريا وسياسيا مع بريطانيا، تتعهد فيه بريطانيا بحماية مصر خارجيا وداخليا!!** ويلفت النظر إلى أن السياسة البريطانية كانت فى نفس الوقت تحاول أن تبحث عن مقاصده الحقيقية من هذا العرض. وتتضح خطوط التفكير البريطانى من تقرير سرى أعدته وزارة الخارجية، وقدمته إلى مجلس الوزراء البريطانى فى محاولة منها لتحليل موقف ملك مصر، وجاء فى العبارات الأولى فى هذا التحليل ما يلى:

[«إننا لا ندرى على وجه اليقين ماذا يريد الملك فاروق، وليس من المناسب

---

(١) نص تقرير من المارشال سليم عن تفاصيل المقابلة بينه وبين الملك فاروق وأيضا تقرير السير. رونالد كامبل عن انطباعات المارشال سليم بعد المقابلة منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٣٤، ٣٥، ٣٦).

(٢) حاول الملك شارل الثانى ملك إنجلترا أن يواجه الثورة الإنجليزية بمدد عسكرى من فرنسا بمنطق المصلحة المقدسة والمشتركة للملوك، ولكن لويس الرابع عشر أعطى وعودا ولم يعط جنودا!

أن نأخذ موقفا ضده استنادا إلى أية أعذار عامة، ومن المستحسن ألا نجهز حالا على مبادرته فربما تمخضت عن احتمالات مفيدة»].

□

وعاد السفير المصرى يطلب موعدا مع وزير الخارجية، وتم تحديد موعد له، وبدأ السفير فقال لوزير الخارجية «إن الملك سعد سعادة فائقة برتبة الجنرال الفخرية التى منحت له، ويريد أن يكون صديقا وعونا لكم، إلا أنه الآن يتوخى الحذر حتى لا يعرض نفسه لانتقاد مدمر بأنه قد تخلى عن أمانى مصر القومية». ثم تطرق السفير إلى موضوع عودة «الوفد» إلى الحكم ونقل عن الملك أنه يواجه صعوبة أن «الوفد» كان بعيدا عن السلطة لست سنين (من إقالة ١٩٤٤ ـ إلى انتخابات ١٩٥٠) وهكذا كان إلى حد كبير بعيدا عن حقائق الموقف العالمى. وأن الملك يأمل أن يعود الفيلد مارشال «سليم» إلى مصر، وأن يطبع فى ذهن «النحاس» (باشا) (الذى تولى رئاسة الوزارة بعد الانتخابات) حقائق الموقف الاستراتيجى العالمى. وأوضح «عمرو» (باشا) لوزير الخارجية البريطانى فى هذه المقابلة إمكانية تطوير فكرة وجود الدفاع المشترك خصوصا إذا اشتركت فيها تركيا أو «الولايات المتحدة طبعا». ثم أبدى السفير فى ختام مقابلته مع وزير الخارجية ملاحظة اعتبرها الوزير شديدة الأهمية، وخصوصا أنها وصلت إلى لندن من مصادر أخرى منقولة عن «النحاس» (باشا)، وهى «أن الناس جميعا فى القاهرة يشعرون الآن أن المستقبل النهائى للسودان ينبغى أن يقرره السودانيون أنفسهم بحرية، ولكن أحدا لا يستطيع أن يجهر بذلك الرأى».

[٣]

ولم تكن النظم الحاكمة فى العالم العربى قادرة على فهم ما يجرى قرب حدودها على خطوط الهدنة مع إسرائيل.

ومن المؤكد أنه لم تكن هناك ـ خصوصا فى مصر ـ نظرة عميقة إلى طبيعة

الفكرة الصهيونية ذاتها، ولا إلى الظروف الإقليمية التى أصبحت فيها إسرائيل واقعا قائما، ولا كان هناك التنبه الكافى إلى طبائع الصراع معها، ولا إلى أساليب إدارته فى المناخ الدولى المستجد، والذى راحت فيه الهيمنة الأمريكية تؤكد نفسها يوما بعد يوم.

كانت دوائر الحكم فى مصر - القصر الملكى ومعظم الأحزاب السياسية - لا تعرف ما فيه الكفاية عن الحركة الصهيونية، وكان النظر إليها فى الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة متأثرا بطابع إنسانى، لم يكن له فى حقيقة الأمر مبرر. وكانت معظم المعلومات لدى دوائر الحكم تجىء من الحاخام «حاييم ناحوم» (أفندى) حاخام اليهود فى مصر و«أصلان قطاوى» (باشا) وهو أبرز أفراد الجالية اليهودية فى مصر، وكان عضوا فى مجلس الشيوخ المصرى، وكانت زوجته وصيفة شرف لملكة مصر. وكل من هذين الرجلين كان يصور الحركة الصهيونية على أساس أنها مجرد تنظيم ليهود لاجئين من جحيم النازى، يبحثون عن مأوى يستطيعون العيش فيه بسلام. ومن المحتمل أن كلا من هذين الرجلين لم تكن لديه صورة حقيقية عن مطالب الحركة الصهيونية الجديدة. ومن المرجح على أية حال أن الحاخام «حاييم ناحوم» (أفندى) كان يعارض فكرة إقامة دولة يهودية، لأن ذلك كان يمكن أن يؤثر على أوضاع اليهود فى العالم كله، فضلا عن أنه من الخطر - وربما من المستحيل - جمع يهود العالم كلهم فى دولة واحدة.

ورغم أن عددا من الساسة المصريين المهتمين بالقضايا العربية، كانوا يحاولون لفت النظر مبكرا إلى حقيقة الخطر الصهيونى، فإن الرأى الغالب فى مصر الرسمية كان يميل إلى اعتبار ذلك نوعا من المبالغة. وربما من هنا أن **حكومة مصر طوال مدة الحرب لم تمانع فى أن يكون فى مصر مركز لتدريب فيلق يهودى يشترك مع الحلفاء فى معارك الصحراء فى أواخر ١٩٤٢، وطوال ١٩٤٣. وكان هذا الفيلق اليهودى هو النواة الأساسية للجيش الإسرائيلى فيما بعد.**

وحتى عندما بدأت الخطط الصهيونية فى فلسطين تتضح بما لا يقبل مجالا

للشك بعد صدور قرار التقسيم، فإن الحكومة المصرية لم تكن على وعى بحدود الخطر الإسرائيلى[1].

وربما من هنا فإن البلاغات الرسمية المصرية كانت فى تلك الأيام تتحدث عن إسرائيل سياسيا بوصفها «المزعومة» كما أن البيانات الرسمية العسكرية كانت تتحدث عن «عصابات صهيونية» فى فلسطين.

وكان هناك وهم شائع ظل قائما لعدة سنوات، وهو يتعلق بتصنيف إسرائيل كدولة شيوعية أو دولة تابعة للشيوعية الدولية بقيادة الاتحاد السوفيتى، بينما كانت كل الحقائق التاريخية والسياسية والعملية على ميادين القتال توضح، لكل من يريد أن يرى الصورة كما هى، أن هوية إسرائيل كانت على العكس من ذلك تماما، وأنها ابتداء من «وعد بلفور» كانت جزءا من المخطط الإمبراطورى البريطانى فى الشرق الأوسط، ثم تحولت بعد تغيير موازين القوى لكى تكون جزءا من المخطط الإمبراطورى الذى يحاول إرث التركة الآن وهو: الدور الإمبراطورى الأمريكى.

ثم انتقل التفكير العربى من النقيض إلى النقيض، حين راح ينسب أهمية إسرائيل كلها إلى أهمية الأصوات اليهودية فى الانتخابات الأمريكية، أو إلى حجم تبرعات أصحاب الملايين اليهود فى أمريكا لصناديق الحملات الانتخابية للرؤساء الأمريكيين. وفى ذلك كله فقد كان هناك سوء فهم - أو لعله قصد مقصود يغفل واقع الأمور - **وهو أن إسرائيل جزء من مخطط السيطرة على المنطقة، وقد ترتقى أحيانا إلى مرتبة شريك صغير فيه.**

---

(١) فى بداية سنة ١٩٤٨ كنت فى فلسطين فى مهمة صحفية، حاولت فيها تغطية للمعارك التى كانت تدور بين المقاتلين الفلسطينيين وبين القوات الإسرائيلية، وأهمها فى ذلك الوقت تنظيم «الهاجاناه» أى جيش الدفاع، وهو اسم الجيش الإسرائيلى فيما بعد. وكتبت سلسلة من التحقيقات الصحفية نشرت فى جريدة «أخبار اليوم» تحت عنوان «النار فوق الأرض المقدسة» وقد تعرضت فى أحدها لعمليات تهريب الأسلحة وصنعها فى المستعمرات الإسرائيلية، وكان أن استدعانى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت «محمود فهمى النقراشى» (باشا) ليقول لى أننى بالغت فى تصوير درجة الاستعداد الإسرائيلى، وبالتالى فإن ما كتبته يمكن أن يؤثر على الروح المعنوية للعرب.

[٤]

ولم تكن النظم الحاكمة فى العالم العربى على بينة كاملة بحقائق السيطرة الأجنبية، فقد كانت الأنظار كلها تتجه إلى جيوش الاحتلال، وإلى قواعدها العسكرية، غافلة عن أن هناك أداة أخرى للسيطرة لا تقل فى خطورتها - إن لم تزد - عن خطر القوات والقواعد العسكرية.

لقد كانت كل دولة عربية على استعداد أن تنسى وجود دولة أجنبية فيها داخل الدولة. فلم تكن حكومة العراق على وعى كامل بـ «حجم» شركة البترول البريطانية العراقية(١) بينما هذه الشركة كانت تتحكم فى مصائر العراق بأكثر مما تصل إليه سلطة الاحتلال. ونفس الشىء كان حادثا فى السعوية مع شركة «أرامكو» التى أصبحت هى الأخرى دولة داخل الدولة، وممثلا حقيقيا لمصالح وسلطة الولايات المتحدة فى السعودية.

ولقد تأثر التاريخ العربى الحديث، ليس فقط بسيطرة هذه الشركات العملاقة الكبرى على المنطقة واحتكارها لثرواتها، وإنما تأثر أيضا بالصراعات على الامتيازات فيها. وقد كان الصراع بين شركة «البترول البريطانية - العراقية» وشركة «أرامكو» الأمريكية، هو المحرك الأساسى لسلسلة من الانقلابات العسكرية وقعت فى سوريا سنة ١٩٤٩(٢).

---

(١) نفس الشىء فى طهران بالنسبة لشركة البترول البريطانية الإيرانية التى كانت تحكم فى إيران حتى تصدت لها الحركة الوطنية بقيادة الدكتور «محمد مصدق». ومن الغريب أن السياسة الأمريكية أيدت الدكتور «مصدق» فى أول الأمر وساعدته على إخراج الإنجليز من «عبدان» - مقر الشركة البريطانية ومركز أعمالها - ثم كانت هى بعد ذلك التى تولت عرقلة عملية التأميم وإسقاط «مصدق» والاستيلاء على النصيب الأكبر من بترول إيران. وقد سبب الموقف الأمريكى مرارة فى حلق السياسة البريطانية ظل طعمها عالقا لسنوات طويلة!

(٢) من الغريب أن شركات البترول الكبرى فى المنطقة أنشأت لنفسها أجهزة مخابرات خاصة، وقد بدأ «كيرميت روزفلت» مسئول المخابرات الأمريكى الشهير فى الشرق الأوسط عمله فى المنطقة مستشارا لشركة «جولف» أكبر المستفيدين من امتيازات بترول الكويت وقتها، ومنها التحق بإدارة المخابرات المركزية الأمريكية. وبعد انتهاء خدمته فيها عاد مرة أخرى إلى شركة «جولف»، ولم يكن «كيرميت روزفلت» بعيدا عن مخطط انقلاب «حسنى الزعيم»!

وقد بدأت السلسلة بانقلاب فى دمشق قاده اللواء «حسنى الزعيم»، وتبين بعد قليل أن الانقلاب وراءه شركة «أرامكو» التى وقع لها «حسنى الزعيم» على امتياز بمد خط لأنابيب البترول بين مناطق الإنتاج فى السعودية، وموانئ البحر الأبيض فى سوريا (خط التابلاين).

وما هى إلا أيام حتى وقع انقلاب ثان قاده اللواء «سامى الحناوى»، وتبين بعد قليل أيضا أن القوة المحركة له هى شركة البترول البريطانية ـ العراقية. وكان أول قرار للواء «سامى الحناوى» هو إلغاء اتفاق خط أنابيب البترول بين السعودية والبحر الأبيض.

وفى مصر كانت هناك سيطرة مماثلة لشركة عملاقة، فقد كانت الدولة داخل الدولة هى شركة قناة السويس. والحقيقة أن شركة قناة السويس كانت هى الجانب الآخر لصورة القاعدة العسكرية البريطانية فى قناة السويس.

لقد بدأت شركة قناة السويس فى مصر كمشروع فرنسى يرعاه الإمبراطور «نابليون الثالث» وزوجته الإمبراطورة «يوجينى»، وكانت فكرته الأصلية فى ذلك الوقت لأحد أقرباء الإمبراطورة وهو «فرديناند ديليسبس». ومع أن المشروع بدأ فرنسيا فإن مصر هى التى تحملت كل تكاليفه المالية والإنسانية. ولم يكن لها فيه إلا نصيب أقلية فى الأسهم ما لبث الخديو «إسماعيل» أن باعه لبريطانيا بمبلغ زهيد أراد به أن يسدد قسط فوائد دين من ديونه حل استحقاقه. وبالفعل فإن رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت «بنيامين ديزرائيلى» اشترى أسهم مصر فى القناة وعددها ١٧٦٦٤٢ سهما بمبلغ أربعة ملايين جنيه استرلينى، وكان بنك «روتشيلد» هو الذى مول الصفقة، وكان هو فى نفس الوقت صاحب القسط الأكبر من ديون «إسماعيل». وعندما شحنت أسهم مصر فى قناة السويس فى عدد من الصناديق الحديدية على ظهر الباخرة البريطانية «ملابار» التى وصلت إلى ميناء «بورتسماوث» فى شهر نوفمبر ١٨٧٥، أصبح محققا أن مصر لم تعد تملك شيئا فى شركة قناة السويس، بل إن شركة قناة السويس هى التى أصبحت الآن تملك أهم ما فى مصر.

□

وعندما قامت بريطانيا بعد ذلك بسبع سنوات بغزو مصر واحتلالها سنة ١٨٨٢ أدرك «ديليسبس» حقائق الواقع الجديد، وبدأت الشركة التى ادعت لنفسها فى الشكل جنسية فرنسية تتحول فى الموضوع إلى الجنسية البريطانية. لم تكن بريطانيا هى القوة المحتلة لمصر فقط، لكن بريطانيا كانت أيضا فى ذلك الوقت المستعمل الرئيسى لقناة السويس بضرورات خط المواصلات الإمبراطورى إلى الهند. ومع أن المركز الرئيسى لشركة قناة السويس ظل رسميا فى باريس، فإن إداراتها الفعلية راحت تنتقل يوما بعد يوم إلى لندن.

أصبحت الشركة تحصل الرسوم من مكتبها فى لندن. ووضع مكتب لندن تحت إشراف الحكومة البريطانية كجزء من الأميرالية (وزارة البحرية البريطانية). ثم اشتركت شركة قناة السويس فى الحرب العالمية الأولى، وكأنها دولة مستقلة. وبرغم أن معاهدة القسطنطينية (١٨٨٨) كانت تنص على حياد قناة السويس، إلا أن شركة القناة دخلت بها إلى الحرب فشاركت فى الحصار، وشاركت فى مصادرة بواخر الدول المعادية لبريطانيا، وفى الاستيلاء عليها، وكانت حجتها **«أن الدفاع عن قناة السويس يسبق حيادها»**.

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين، راحت شركة قناة السويس تواصل دور الدولة داخل الدولة فى مصر، وكانت لها سياساتها الخاصة المستقلة عن مصر. كل ما كانت تراه مصر أمامها هو سيطرة الشركة - إلى جانب قوات الاحتلال البريطانى - على مرافق كثيرة فى مصر. وعلى وجه التأكيد، فإن الشركة كانت نافذة فى صميم الاقتصاد المصرى الذى كان معظمه فى يد أجانب، وكان نفوذها فى القطاع المالى كله واصلا إلى الأعماق خصوصا فى مجالات البنوك والتجارة الخارجية، والتجارة الداخلية أيضا.

ولم تكن الحكومة المصرية تعرف شيئا عن سياسات شركة قناة السويس فى الحرب العالمية الثانية. والواقع أن شركة قناة السويس تصرفت أيضا فى هذه الحرب بمنطق الدولة المستقلة. فحينما استسلمت فرنسا للمحور، ووقعت باريس

فى قبضة مدرعات «هتلر»، قررت الشركة أن تنقل مقرها الفرنسى إلى الجزائر التى تحولت فى ذلك الوقت إلى مركز بديل للعاصمة الفرنسية. ومن الجزائر راحت الشركة تقرر بنفسها ما تشاء من سياسات مستقلة عن الحكومة فى مصر. وخلال فترة الجزائر أصبح «فرانسوا شارل رو» - ابن «شارل رو» نائب «ديليسبس» القديم - هو رئيس مجلس الإدارة الجديد لشركة قناة السويس. كان «فرانسوا» دبلوماسيا فى وزارة الخارجية الفرنسية، وأصبح سكرتيرا عاما لها، ثم فصله المارشال «بيتان» رئيس فرنسا المتعاون مع الألمان بدعوى أن «رو» صديق بأكثر مما يجب للإنجليز. وحين أنشأ الجنرال «شارل ديجول» «حركة فرنسا الحرة» فى لندن كحكومة فرنسية شرعية مؤقتة فى المنفى، بدأت شركة قناة السويس تجد نفسها فى حيرة بين فرنسا المحتلة وفرنسا فى المنفى. ولم يكن «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا وقت الحرب يريد لشركة قناة السويس أن تعمل من باريس المحتلة، وفى نفس الوقت لم يكن على استعداد لأن يتركها لفرنسا الحرة بقيادة «ديجول». وهكذا اختارت الشركة أن تنتقل شكليا إلى ظلال الوجود الفرنسى فى الجزائر، وفى نفس الوقت أرضت الجنرال «ديجول» بأن قدمت لـ «حركة فرنسا الحرة» تبرعا أوليا مقداره مليون جنيه استرلينى.

□

وبعد انتهاء الحرب، وحتى قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢، راحت شركة قناة السويس تتصرف مرة أخرى كدولة مستقلة. كان رئيسها «فرانسوا شارل رو» يزور مصر محاطا بكل المراسم التى يحاط بها رؤساء الدول. وكان طرفا حاضرا فى كل المؤتمرات الدولية ابتداء من المؤتمرات التى وضعت اتفاقيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلى غيرها من التجمعات المكلفة بوضع النظام الاقتصادى العالمى الجديد. كما أنه كان طرفا حاضرا فى كل المؤتمرات السياسية التى يعقدها الأقطاب فى الغرب، خصوصا إذا كان موضوع البحث يتصل بالشرق الأوسط. وكان معظم أعضاء مجلس الإدارة قد أصبحوا الآن من البريطانيين، وإن تنازلت الشركة، فقبلت دخول بعض المصريين بعدد محدود كأعضاء فى مجلس إدارتها،

حددت لهم اختصاصات لا علاقة لها على الإطلاق بإدارة الشركة ولا بقضاياها الحساسة. كذلك تنازلت الشركة فقبلت استخدام بعض الساسة المصريين من كل الأحزاب كمستشارين لها فى بعض المشاكل، التى كانت تطرأ مع الحكومة المصرية.

وفى كل الأحوال فإن الشركة قد احتفظت لنفسها فى مصر كل حقوق الاستقلال، بما فيها علم خاص بها، وشفرة خاصة لمراسلاتها، وجهاز مخابرات يعمل لخدمتها فى جمع المعلومات، بل ويقوم عند اللزوم ببعض العمليات «القذرة» لحماية مصالح الشركة، كما يفعل جهاز مخابرات أى دولة[1]. وقد حدد «فرانسوا شارل رو» منذ بداية وضع الشركة فى مصر تجاه الحكومة المصرية، حين قال فى خطاب رسمى له: إن الشركة «تتحمل مسئوليات خاصة تجاه جماعة من الشعوب لها مصلحة فى القناة، وتتحمل مسئوليات محددة بالنسبة للاقتصاد العالمى، وتجاه مستعملى القناة، وهو ما يعطيها شخصية متميزة لا يمكن إنكارها، ويستحيل التعرض لها». ثم حدد علاقة الشركة بالحكومة المصرية فى نفس الخطاب بقوله: «إن الشركة لابد أن تحافظ على التوازن بين عناصر مختلفة يقوم عليها دورها، وهذه العناصر هى: الحكومة المصرية - والحكومة البريطانية - وشركات السفن العالمية - والمساهمون الدوليون - فى شركة القناة، مع مراعاة الاحتفاظ بطابعها كمنشأة فرنسية». ثم أضاف إلى ذلك فى نفس الخطاب «إن وكيل الشركة فى مصر هو الدبلوماسى المعتمد من الشركة إلى بلاط ملك مصر». ولم يستطع أحد فى مصر أن تنازعه فى هذه الدعاوى كلها.

وأخطر من ذلك أن الشركة أصبحت لها سياسة مستقلة خاصة تجاه إسرائيل. ولقد كانت للشركة اتصالات وثيقة مع عدد من اليهود فى مصر وفى فرنسا قبل

---

(١) كانت دعوى الشركة أنها مسئولة عن الأمن الذاتى للقناة؛ لأن إدارتها متصلة بأمنها. وهكذا مدت الشركة سلطاتها إلى إقليم كامل من مصر ومرافقه من البوليس - ضمانا لعدم التهريب - إلى الصحة - حتى لا تتسرب عبر طريقها أوبئة - إلى المواصلات والاتصالات - حتى لا يحدث انقطاع. كما أن الشركة بإشرافها على حركة الملاحة تعرف أسرارا استراتيجية خطيرة عن حركة الأساطيل، ولابد أن تكون لديها الوسائل للمحافظة على سريتها!!.

الحرب وأثناءها وبعدها. وكان للشركة بطبيعة الحال اهتمام بالضفة الأخرى الشرقية لقناة السويس، كما كان لها رأيها فى خطوط المواصلات من سيناء إلى فلسطين. وتدل وثائق الشركة على أنها تبرعت إلى الحركة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨ بمبالغ طائلة. كما أنها بعد حرب فلسطين أقامت مكتبا للاتصال ولتنسيق المعلومات مع المخابرات الإسرائيلية، وكانت دعوى الشركة فى ذلك ـ حينما لفت «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان الملكى فى ذلك الوقت نظرها إلى معلومات مستفيضة، بدأت تصل إلى مصر عن مدى التعاون بينها وبين إسرائيل ـ هو أن **مصالحها على الضفة الأخرى من قناة السويس، إلى جانب حركة مرور الناقلات الحاملة للبترول من الخليج إلى مصفاة حيفا، تفرض على الشركة ضرورة وجود نوع ما من العلاقات مع إسرائيل، وأن مشاكل الحكومة المصرية على الحدود ليس لها أن تتدخل فى عمليات شركة قناة السويس.**

□

ومن اللافت للنظر أن الحكومات المصرية المتعاقبة التى قامت بالتفاوض مع الإنجليز من أجل الجلاء لم تتنبه على الإطلاق ـ وفيما يبدو من وثائق الحكومة المصرية ـ إلى أن هناك طرفا آخر فى عملية التفاوض يقوم بدور عملى خطير، وإن كان يؤثر أن يبقى دوره خافيا من وراء الستار، وهو شركة قناة السويس.

ومع ذلك فإن الحقيقة واضحة لمن يريد أن يدقق النظر ليكتشف أن الشركة هى ـ كما سبق القول ـ الوجه الآخر للقاعدة العسكرية. وكان يكفى لتبين هذه الحقيقة إلقاء نظرة على حسابات الشركة ـ على سبيل المثال ـ فى أعقاب الحرب، فقد ظهر من هذه الحسابات، أن شركة قناة السويس صرفت على الجهد العسكرى للحلفاء فى الحرب مبلغا قدرته دفاترها بـ ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى (وبقيمة النقود الآن فإن هذا المبلغ يساوى فى الوقت الحاضر ما قيمته أربعة آلاف مليون استرلينى، أى ما يساوى ١٢ ألف مليون جنيه مصرى). كذلك لم يدقق أحد فى طبيعة علاقات الشركة مع الأميرالية البريطانية والأسطول البريطانى فى البحر الأبيض بالذات. ولو دقق أحد لاكتشف أنه كانت هناك لجنة ارتباط مشتركة بين الاثنتين. وكانت

لجنة الارتباط هذه مشكلة من أعضاء يمثلون شركة قناة السويس، إلى جانب ضباط أركان حرب قيادة البحرية البريطانية. وكانت لجنة الارتباط هذه تعقد اجتماعاتها فى مقر البحرية البريطانية فى الإسكندرية حينما كانت قيادة أسطول البحر الأبيض فيها. وحينما انتقلت القيادة فيما بعد إلى مالطة، فإن اجتماعات هذه اللجنة انتقلت إليها.

كذلك لو دقق أحد وقتها فى تركيب لجنة الإدارة الدائمة، المشكلة من أعضاء مجلس إدارة الشركة والمسئولة عن تصريف أمورها أمام مجلس الإدارة، **لاكتشف أن الشركة كانت أكبر بكثير من مجرد مؤسسة مالية أو بحرية أو اقتصادية عملاقة.** كان تشكيل هذه اللجنة فى الفترات الحرجة من المفاوضات المصرية - البريطانية لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ على النحو التالى:

● **«جورج بيكو»** نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الإدارة - هو ابن «بيكو» الشهير الذى كان المفاوض البريطانى فى معاهدة تقسيم مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وتصفية تركتها، وقد اشتهرت هذه المعاهدة فيما بعد باسم «سايكس - بيكو» حاملة اسم مهندسيها الرئيسيين وهما «سايكس» الإنجليزى و «بيكو» الفرنسى.

● **اللورد «هانكى»** الذى ظل لمدة ستة وعشرين عاما سكرتيرا للجنة الدفاع الإمبراطورى، وكان من أقرب الناس إلى «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا.

● **الأميرال «ديوران فييل»**، وقد كان قبلها مباشرة رئيسا لأركان حرب البحرية الفرنسية.

● **المستر «بنكنى تاك»** الأمريكى، وهو فضلا عن كونه من كبار رجال الأعمال الأمريكيين، كان وزيرا مفوضا للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة طوال فترة الحرب العالمية الثانية، (كانت الشركة قد تنبهت بطبيعة الحال إلى تزايد النفوذ الأمريكى الذى يمهد لنظام إمبراطورى جديد. وكما تنبهت من بعد الاحتلال

البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ إلى صعود نجم بريطانيا، فأعطت نفسها طابعا بريطانيا واضحا، فإنها الآن كانت تتهيأ للعصر الأمريكى).

ويكشف تقرير خاص، كتبه اللورد «هانكى» عضو لجنة الإدارة وعضو مجلس الإدارة أيضا فى شركة قناة السويس، عن نوع المناقشات التى كانت تدور فى شركة قناة السويس. ويبدو من تقرير اللورد «هانكى» الذى قدمه إلى وزارة الخارجية البريطانية أن شواغل مجلس الإدارة كانت يومها على النحو التالى وبنصوص عباراته:

□ «إن الذين حضروا من أعضاء مجلس الإدارة لايحبون الجلاء البريطانى عن مصر، كما كان ينتظر منهم، كما أن أحدا غيرهم لا يحبه. وهم يشيرون إلى أن الشركة خلال ستين سنة من عمرها البالغ ثمانية وسبعين سنة قد اعتمدت على القوات البحرية والعسكرية البريطانية فى حمايتها فى عملها الجوهرى، ألا وهو الاحتفاظ بالقناة مفتوحة. وفى القرن الحالى تعرض أمن القناة لخطر الهجوم الخارجى مرتين، ففى الحرب العظمى الأولى لم يتسن دحر الغزو القادم من الشرق إلا بمعركة على ضفتى القناة. وفى الحرب العالمية الثانية تم صد الغزو القادم من اتجاه الغرب عند العلمين، وتعرضت القناة لهجمات بالقنابل أغرقت فيها عددا من السفن. وفى كلتا الحربين قامت الشركة بقضها وقضيضها بمؤازرة المجهود العسكرى، واعترف القائد الأعلى للقوات المسلحة الإمبراطورية بمساعداتها بعبارات قلبية».

□ «إن زملائى فى مجلس إدارة الشركة ليسوا مقتنعين أن المصريين سيتعاونون معها إذا ما تم الجلاء».

□ «إن زملائى فى مجلس الإدارة قلقون من نشاط الجامعة العربية التى أخذت فيها مصر دورا قياديا خصوصا فى قضية فلسطين».

□ «إن زملائى فى مجلس الإدارة يتساءلون هل تستطيع الحكومة البريطانية أن تحتفظ بقوات عسكرية قريبة للتدخل فى مصر فى أى ظرف طارئ؟».

□ «إن أحد زملائنا فى مجلس الإدارة أشار إلى عصيان «عرابى»، وتساءل ما إذا كانت الدعاية الشيوعية فى مصر سوف تؤدى إلى موقف مماثل؟».

□ «إن زملائى فى مجلس الإدارة تساءلوا عما إذا كان رؤساء أركان حرب الإمبراطورية قد أعدوا الخطط الكافية لمواجهة أى محاولات تخريب ضد منشآت الشركة فى الظروف المستجدة الآن، وإزاء عمليات التهييج السياسى الجارية فى القاهرة؟[1]».

(١) نص تقرير كتبه اللورد «هانكى» إلى وزارة الخارجية البريطانية عن مخاوف شركة قناة السويس من مجرد طرح موضوع جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٠).

الفصل السادس

سنوات الغليان

[١]

والآن مع بداية سنة ١٩٥٠ كان حزب الوفد هو الذى يحكم بعد أن فاز بالأغلبية فى انتخابات أشرف عليها «حسين سرى» (باشا). كان تخطيط القصر لهذه الانتخابات ألا يتمكن حزب مصرى واحد أن يفوز فيها بأغلبية تسمح له أن ينفرد بالحكم. ولقد أدار «سرى» (باشا)، المعروف بصداقته القوية بالإنجليز، عملية الانتخابات بطريقة مستقلة عن تخطيط القصر. ثم تمكن من أن يقنع الملك بإمكانية التعاون مع حزب الوفد فى أوضاع جديدة لا علاقة لها بما كان فى وزارته السابقة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤). وكان رأى «سرى» (باشا) أن الوفد تغير، وأنه الآن جاهز للتعاون مع القصر. وبالفعل فإن الوفد الذى عاد للحكم سنة ١٩٥٠ كان قد تعرض لتغييرات كبيرة فى فترة إقصائه عن الحكم لمدة ست سنوات متصلة. كان تركيب الوفد ذاته قد تغير، والآن كان يمكن تقسيم تركيبة الوفد إلى خمس قوى رئيسية تتفاوت قوتها النسبية، وإن كانت حركة التفاعل بينها هى التى تصنع فى النهاية سياسته العامة.

كانت عناصر هذه التركيبة خمسة:

١ ـ «**مصطفى النحاس**» (باشا) زعيم الوفد، وقد كان له وضعه التاريخى الخاص، وكانت كل العناصر تتسابق للوصول إليه.

٢ ـ الظاهرة الشابة الجديدة فى القيادة الوفدية، والتى تمثلت فى الصعود البارز لـ «**فؤاد سراج الدين**» (باشا)، والذى كان قد أصبح الآن سكرتيرا عاما للحزب.

٣ ـ **جماعات المتعلمين من شباب الوفد القدامى**، ومن غير أبناء كبار ملاك الأراضى، وكان يمثلهم الدكتور «محمد صلاح الدين».

٤ ـ **قدامى الوفديين**، وكان يمثلهم رجال من أمثال «عبدالسلام فهمى جمعة» (باشا) و«زكى العرابى» (باشا) و«سليمان غنام» (باشا).

٥ ـ **مجموعة الطليعة الوفدية**، وكان يمثلها عدد من الشباب اختاروا لنفسهم اتجاها تقدميا ينحو لليسار، وكان أبرزهم الدكتور «عزيز فهمى».

وتوزعت مراكز السلطة فى الحكم الوفدى على هذه العناصر كلها. ففى حين تولى «النحاس» (باشا) رئاسة الوزارة، فإن «فؤاد سراج الدين» (باشا) تولى وزارة الداخلية. وفى نفس الوقت تولى الدكتور «محمد صلاح الدين» وزارة الخارجية. ثم إن الجيل التقليدى حصل على رئاسة مجلس النواب [«عبدالسلام فهمى جمعة» (باشا)] ورئاسة مجلس الشيوخ [«زكى العرابى» (باشا)]. وأما الطليعة الوفدية فلم يكن لها مناصب، واكتفت بدور المثقف المحتج، والذى يؤدى باحتجاجه إلى عمليات مراجعة وتصحيح لها أثرها على توجهات الحكم، ولها اتصالها الوثيق بالجماهير الشعبية خصوصا فى أوساط الشباب.

وكان الدكتور «محمد صلاح الدين» هو المسئول الآن عن مواصلة المفاوضات مع الإنجليز حول الجلاء والسودان. وقد اتخذ الدكتور «صلاح الدين» موقفا صلبا تعثرت معه المفاوضات مرات كثيرة. وكان قربه من «النحاس» (باشا) منذ أن كان سكرتيرا خاصا له قد جعله يتخذ مواقفه فى المفاوضات مطمئنا إلى تأييد «النحاس» (باشا) له. وبدا أن المفاوضات تكاد تتوقف فى الموضوعين الرئيسيين المطروحين للبحث: الجلاء والسودان، فقد كان الإنجليز يصرون على الدفاع المشترك فى حين يصر المفاوض المصرى على جلاء يتم تحقيقه خلال فترة معقولة من السنين، وتعقبه ترتيبات دفاع لا تصبح احتلالا من جديد. وكان الإنجليز يصرون على الاحتفاظ بموقع خاص لهم فى السودان، وعلى إقصاء كامل لمصر عن شئون حاضره ومستقبله، فى حين كان المفاوض المصرى يطلب نوعا من الوحدة بين

البلدين برباط التاج المشترك بينهما. وفى الوقت الذى راحت فيه المفاوضات تتعثر، وتكاد تتوقف، فإن السياسة المصرية، كالعادة فى تلك السنين، بذلت جهدا واسعا فى شد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لكى تقوم بدور يوفق بين المواقف ويفتح أبواب التوصل لاتفاق.

□

ولم يكن موقف الدكتور «محمد صلاح الدين» وهو المفاوض الرئيسى أمام الإنجليز قويا بالقدر الكافى؛ لمواجهة الظروف المعقدة التى وجدها أمامه. ففى حين أن «النحاس» (باشا) كان يؤيده بنفوذه الشخصى، فإن الملك «فاروق» كان يكرهه إلى حد لا يخفيه. وتروى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية أن الملك «فاروق» حاول ذات مرة أن يلفت نظر السفير الأمريكى لخطورة الوضع فى مصر، وإلى أن الموقف فيها يشبه الموقف الذى كان يسود فى إيران فى ذلك الوقت (قبل تأميم البترول الإيرانى) فإذا هو يقول لـ «جيفرسون كافرى»:

«عندنا هنا مثل ما عندهم هناك: المتعصبون الدينيون والشيوعيون، بل وعندنا أيضا «مصدقنا» المصرى».

وعندما وجد الملك أن السفير الأمريكى لم يفهم عبارته الأخيرة عن «مصدقنا» المصرى قال موضحا:

«أقصد الدكتور «محمد صلاح الدين»... ألا تجده مثل الدكتور «مصدق» تماما؟».

ومن ناحية أخرى - وغير كراهية الملك للدكتور «صلاح الدين» - فإن المفاوض المصرى وجد أيضا أن أطرافا متعددة تتدخل فى صميم عملية التفاوض. ومع أن هذه التدخلات كانت تجرى دائما وراء الستار، فإن ما يحدث فيها كان له بالتأكيد تأثيره على مجرى التفاوض. وقد يكون من المفيد الاستشهاد بالنص الكامل لتقرير كتبته السفارة البريطانية فى القاهرة بتاريخ ٧ يوليو ١٩٥٠. كان السفير البريطانى فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون» قد استدعى قبلها للتشاور فى بلده ثم عاد إلى

مصر. وبعد شهر من عودته كتب تقريرًا عامًا وشاملا إلى وزير الخارجية يلخص فيه الموقف فى مصر كما رآه من اتصالاته خلال هذا الشهر.

كان نص هذا التقرير كما يلى:

[« ١ - أمضيت فى مصر حوالى أربعة أسابيع، أجريت خلالها أحاديث مع عدد من الرجال البارزين فى الشئون المصرية، ويشرفنى أن أقدم إليكم سجلا بانطباعاتى عنهم، وعن موقفهم بالنسبة لتسوية إنجليزية - مصرية.

٢ - الأشخاص الرئيسيون الذين تحدثت معهم منهم: الملك فاروق ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، وحسين سرى (باشا) (رئيس الوزراء الأخير)، وحسن يوسف (باشا) (رئيس الديوان الملكى بالنيابة)، وكريم ثابت (باشا) (المستشار الصحفى لصاحب الجلالة)، وأحمد عبود (باشا) الصناعى الكبير فى هذه البلاد.

٣ - الملك فاروق وعبود (باشا) هما وحدهما، من دون هؤلاء، هما اللذان أظهرا نفسيهما بمظهر الواقعيين الصادقين. فكلاهما يعرف ضرورة وجودنا للدفاع عن مصر، وقد أقرا لى ذلك. ولكليهما - كما تعرفون - كثير من الأهداف الشخصية التى يسعيان لتحقيقها. فالأول يدرك أن وضعه يتوقف إلى حد كبير على ما لوجود قواتنا من أثر فى استقرار هذه البلاد، وعلى التفاهم مع الحلفاء الغربيين. وهو يدرك أن هذه البلاد لو تركت تحت رحمة التغلغل السوفيتى لزالت الملكية والحكم الاقتصادى للباشاوات حالا. أما فيما يتعلق بعبود (باشا)، فهو يدرك أن مصر غير قادرة على الدفاع عن نفسها أو - وهو أدعى إلى الأهمية بالنسبة إليه - أن ملايين عبود والفرص المتاحة له من خلال القنوات الاقتصادية لكى يصبح الرجل القوى فى مصر، معرضة لخطر. ومن هنا أظهر نفسه بمظهر من تستبد به رغبة شديدة للقيام بدور الوسيط بيننا وبين الحكومة سعيا للتوصل إلى تسوية، يخشى ألا تتحقق عن طريق المفاوضات المباشرة، وله فى ذلك أسباب ليست غير معقولة. ولعله يثبت فائدته فى القيام بهذا الدور، ولكننى

لا أنوى استخدامه، اللهم إذا جاءت المبادرة من الجانب المصرى. وهو على علاقات ودية جدًا مع وزير الداخلية [فؤاد سراج الدين (باشا)] (انظر الفقرة ٧ فيما يلى)، وهناك احتمال مجرد بأن يستعين به الأخير إذا لم يتحقق تقدم عن طريق وزير الخارجية.

٤ ـ فيما يتعلق بسرى (باشا) وحسن يوسف (باشا): فالأول بعيد عن السلطة على الحظوة، والأخير سلبى إلى حد ما. وقد ظهر سرى أمامى بمظهر الرجل المعقول وأخبرنى بأنه مقتنع بأن الوفد يريد التوصل إلى اتفاقية معنا، ولكنه لم يذكر المدى الذى يعتقد بأن الوفد على استعداد للذهاب إليه لإجراء حل وسط. أما حسن يوسف فبوصفه رئيسا لديوان الملك، فهو فى الحقيقة لا يعدو أن يكون حلقة اتصال بين الملك والحكومة، وهو قطعا رجل القصر «الإمعة». وقد قال لى: إن كل شىء سيكون سهلا، بشرط أن نكون على استعداد للانفصال تماما عن الماضى (إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦) ومراعاة الكرامة المصرية فى السودان، ولكنه أبى أن يذهب إلى ما وراء هذه العموميات.

٥ ـ أما كريم ثابت فهو شخص مختلف كل الاختلاف. وهو قطعًا قوة داخل القصر، ويحوز ثقة الملك الكاملة. ولهذا السبب ولكونه داهية. فإن الوفد يستمع إليه، وبالتالى (يستمع) إليه كل شخص داخل النطاق السياسى. وهو مكروه جدا بسبب القوة التى يتوسم بها، وكذلك بسبب كونه لبنانيا. ومع ذلك، فمن الواضح أنه هو وسراج الدين وزير الداخلية، يرتبان لليوم الذى يتقاعد فيه النحاس (باشا). وقد اختار كل منهما الآخر باعتباره الرجل القوى على أى من جانبى حائط القصر ـ الحكومة.

٦ ـ وقد أعرب كريم ثابت عن الأمل فى التوصل إلى اتفاقية، وأكد الحاجة إلى عقدها مع النحاس. وقال: إننا سنجد أنه من الأيسر التعامل معه عن التعامل مع أى شخص سواه؛ لأنه فى نهاية حياته العامة، ولأن العواقب المترتبة على معاهدة، قد يتضح من الناحية العملية أنها غير سائغة، هى عواقب لا تزعجه. وكان كريم ثابت على قدر كاف من الصفاقة فأضاف قوله: إن صديقه سراج الدين يؤثر

كثيرا عقد المعاهدة مع النحاس، حتى لا يقع اللوم على خليفته بالنسبة لأى شرور ناجمة عن الاتفاقية. أما كيفية التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية، فلم يعرب كريم ثابت عن أى آراء بشأنها، ولكنه خرج عن طريقه ليؤكد المرة بعد المرة أن من الضرورى قيامى بامتداح الملك، وأشار إلى التوفيق الذى أحرزه الفيلد مارشال سليم فى هذا الصدد، وما ترتب على ذلك من تركه انطباعا طيبا للغاية فى نفس صاحب الجلالة. وتمشيا منه مع هذا الاتجاه فى التفكير، ألح فى أن يقوم الفيلد مارشال بعد زيارته المقبلة بتحرير خطاب شخصى إلى الملك يضمنه جوهر أحاديثه مع الوزراء المصريين والحجج التى ساقوها وردوده عليها؛ حتى يتأتى للملك أن يستخدم الحقائق المقدمة له فى أحاديثه المقبلة مع وزرائه، باعتبارها ثمرة ذهنه المتوقد ودرايته العسكرية.

٧ ـ أما سراج الدين (باشا)، فواضح أنه يفوق من حيث معقوليته الوزراء الثلاثة فى الحكومة الذين اجتمعت بهم، وهو مع ذلك رجل سياسة أولا وقبل كل شىء، وهو يشاطر الرأى القائل بأنه لابد من وجود اتفاقية ننفصل بموجبها عن الماضى، وتبقى مع ذلك ضمانا للدفاع عن مصر. ولابد مع ذلك من وجود بادرة على الجلاء. فعلينا أن نبقى، ولكن علينا أن نذهب. هذا فى اعتقادى الاتجاه العام لتفكير السياسى اللهم. فهم يقرون أمام أنفسهم بأنهم فى حاجة إلينا، ولكنهم لا يجرءون على القيام بذلك علنا. وهم يدركون الوضع الاستراتيجى لبلادهم، وأنهم لا يستطيعون الدفاع عنها، وأن الغرب أخف ضررا من الشرق، ولكنهم لا يدركون، ولن يدركوا أساليب التنظيم والإدارة فى الحرب العصرية، وإنه إذا أريد لنا أن نحميهم فيجب أن نبقى إذا لايسعنا أن نمضى ثم نعود. (وفى هذا الصدد أعتقد أن الملاحظات التى أبداها الفيلد مارشال سليم قد أتت أثرها لدى الذين وجهت إليهم، وهناك أمل ضئيل فى التوصل إلى اتفاقية على أساس الدفاع الجوى مع الاقتصار على جلاء القوات المقاتلة).

٨ ـ وهكذا أخبرنى سراج الدين بأنه لابد من إجراء قدر من الجلاء يكفى لإظهار أن الاحتلال قد انتهى، وأنه يتعين علينا الاحتفاظ برجال فنيين وإداريين يتخذون

شكل الفنيين المعارين، وأن أى معدات تستخدم ينبغى أن يكون ظاهرا أنها معدات مصرية، وأنها بالتالى جزء من القوة الدفاعية المصرية المشتركة. ولابد من أن يكون جوهر هذه القوة (مخصصا) للدفاع المصرى، ولابد من محاذرة وجود انطباع بأن هذه القوة هى مخفر أمامى لدفاع المملكة المتحدة أو للاستعدادات الغربية.

٩ - وعندما ذكرت له فكرة عمل ترتيب إقليمى أوسع، ربما ضم مثلا تركيا، أجاب قائلا: إنه إذا ورط هذا الترتيب مصر فى المساعدة على الدفاع عن تركيا، لن يصادف هذا الترتيب هوى فى بلاده.

١٠ - وفى الختام حذرنى سراج الدين قائلا: إنه لن تكون هناك تسوية حقيقية لمتاعبنا بدون اتفاق حول السودان، وقال: إن لهذا الأمر من الناحية العاطفية أهمية بالنسبة للمصريين مثل «الاحتلال». وهو يوافق موافقة تامة على أنه ليس لشىء ولا أحد أن يمنع السودانيين، متى ظفروا بالحكم الذاتى، من أن يقرروا مصيرهم الخاص، ولكنه يرى ألا ضرورة لقول هذا. وطبيعى أن موقفه هو الموقف النموذجى الحالى فى مصر، وهو أن تقول شيئا لنا، وتنشر شيئا مختلفا جد الاختلاف لتحصل على أفضل ما فى الناحيتين.

١١ - أما فيما يتعلق بالنحاس (باشا) ووزير خارجيته، فيبدو لى أن كليهما خاضع خضوعا تاما لتأثير شعاراتهما الخاصة المتعلقة بـ «الجلاء» و«وحدة وادى النيل». والأحاديث التى أجريتها معهما دارت فى أثناء زيارات مجاملة رسمية، وكل ما خرجت به من الناحية العملية هو أننى وافقت على مقابلة وزير الخارجية فى جلسة سرية يتم الاتفاق عليها رغبة فى معرفة إلى أى مدى نستطيع أن نذهب صوب الأساس اللازم للمفاوضات، غير أن الصحافة المحلية أعلنت فعلا عن هذه الحقيقة، بحيث يفترض أن أى أمل ضئيل قد يكون متاحا أمام نجاح المفاوضات المباشرة سيبقى عرضة للإفساد، بسبب النشر السيئ فى غير الوقت المناسب. وهناك احتمال كئيب يدركه المرء، ألا وهو أن جميع

ما يمكن أن أقوله فى هذه الأحاديث إنما يواجه خطر ملء عناوين الصحف فى اليوم التالى.

١٢ ـ ومع ذلك، لابد لى طبعا من دراسة الاقتراحات الخاصة بالمفاوضات المباشرة، ولا يسعنى إلا أن أرجو أن تكون حقائق الموقف الغليظة قد اتضحت أمام الوزراء المصريين بسبب الحوادث الأخيرة فى كوريا، وردود فعل الدول الكبرى تلقاء موقف مصر فى مجلس الأمن.

١٣ ـ فيما يتعلق بالسودان، كنت آمل أن أستطيع فصل هذا الموضوع عن موضوع الدفاع، ومعالجته فى مرحلة تالية، ولكن استحالة ذلك أمر يكاد يكون مؤكدا. ويلوح أن من المشكوك فيه جدا إمكان ذهابنا إلى أى شوط لكى نلتقى مع المصريين حول هذا الأمر، مع مراعاة رد الفعل لدى السودانيين فيما لو وافقوا على قدر أكبر من المشاركة المصرية فى مهمة الإشراف على عملية تقدم السودان صوب الحكم الذاتى. ويلوح لى أن مما يعد من الحقائق المقررة أن السودانيين سينفرون أشد نفور من هذه الخطوة، مما يؤدى إلى مظاهرات وأعمال عنف مادية لها من طبيعتها ما يعرض الإدارة لضغط شديد. ولهذا السبب، هو وأسباب أخرى كثيرة، أعتزم السير فى موضوع السودان ببطء شديد. ولكن لا يخامرنى أى شك فى أننا إذا رغبنا فى عقد اتفاق مع مصر، فسيكون علينا أن نقوم ببادرة، وأعتقد أن علينا جميعا بحث كيفية القيام بهذا على خير وجه»].

[٢]

وبصرف النظر عما كان يدور وراء الستار فإن علاقات القوى فى الساحة، وخصوصا الدور المتنامى للجماهير المصرية، راحت تفرض على الساحة حقائق لا سبيل إلى تجاهلها. والواقع أن أية حكومة للوفد بحكم نفوذه السياسى التقليدى الواسع كانت أكثر من غيرها قدرة على الاستجابة لحركة الجماهير، وخصوصا أن

الطلائع من مثقفيه كانوا فى صميم الحوار الفكرى والسياسى الفوار. الذى كان يجتاح مصر وقتها. وهكذا فإن حكومة الوفد تمكنت من اتخاذ قرارات لابد أن تحسب لها. فقد رفضت الاشتراك فى الحر بالكورية، ولم يخدعها علم الأمم المتحدة الذى رفعه الأمريكيون فوق قوات التدخل فى كوريا. فقد استغلت الولايات المتحدة فرصة مقاطعة الاتحاد السوفيتى لجلسات مجلس الأمن (وهى مقاطعة ندم عليها الاتحاد السوفيتى فيما بعد كثيرا) ثم استصدرت من مجلس الأمن فى غيابه قرارا بالتدخل العسكرى فى كوريا.

كذلك اتخذت هذه الحكومة موقفا سليما فى رفض مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط قدم إليها تحت هذا الاسم (M.E.D.O. منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط).

وقد ردت بريطانيا على هذه المواقف المصرية بعقد صفقة سلاح جديدة مع إسرائيل، وسارعت وزارة الخارجية المصرية تلفت نظر السفارة البريطانية فى القاهرة إلى أن هذا الاتفاق يعتبر انتهاكا من جانب بريطانيا لمعاهدة عام ١٩٣٦ التى نصت على أن **«المملكة المتحدة يجب ألا تساعد دولة تعتبر فى حالة حرب مع مصر»**(١).

ولم تتلق الخارجية المصرية ردا على هذا الاعتراض، ثم لم تلبث أن وجدت نفسها أمام تطور جديد؛ لأن الحكومة البريطانية قررت وقف إرسال شحنات من السلاح كانت مصر قد تعاقدت عليها، ودفعت بالفعل ثمنها. حين سألت الخارجية المصرية عن سبب ذلك قدمت إليها السفارة البريطانية مذكرة جاء فيها: «إنه بالنظر لخطورة الموقف العالمى الحالى والنقص الموجود فى أنواع معينة من الأسلحة والمعدات فإن حكومة صاحب الجلالة قد قامت أخيرا باستعراض التزامها بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية فى جميع أنحاء العالم، وقررت وضع نظام صارم لترتيب الأولويات. أما المبدأ الذى سيتم به فى المستقبل تنظيم تسليم الأسلحة والمعدات فهو البدء بتلبية احتياجات المملكة المتحدة، ثم تلبية ما تحتاج إليه البلدان المشتركة معنا

(١) نص برقية من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٣٧).

فى ترتيبات دفاعية عملية. وفيما يتعلق بمصر فإن الحكومة البريطانية لن تكون قادرة فى الوقت الحالى على شحن مزيد من المقاتلات النفاثة بعد الآن، وسوف يتعين علينا إلغاء رخص التصدير بما تم الوعد به فعلا. وربما سرى نفس الشيء على معدات الرادار والدبابات. أما فيما يتعلق بدبابات السنتوريون الست عشرة التى كانت جاهزة للتسليم، فقد تم إبلاغ العسكريين المصريين بأن عمليات تسليمها سوف يتعين وقفها. إننا نحتاج إلى المدافع لاستعمالنا الخاص، ولكن لما كان المصريون قد سددوا ٨٠٪ من ثمن هذه الدبابات فنأمل أن يكون فى الإمكان بحث ترتيب تسليمها فى أواخر العام[(١)]».

واستدعى «النحاس» (باشا) السفير البريطانى، وكان رئيس الوزراء المصرى فى حالة ضيق قائلا للسفير السير «رالف ستيفنسون»: إن قرار الحكومة البريطانية **«بوقف شحن أسلحة دفعت مصر ثمنها يعتبر قانونيا مصادرة لممتلكات مصرية».**

□

وكانت القوى الشعبية المصرية - وخصوصا تلك التى كانت منها حتى الآن على الحافة السياسية (جماعة الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، وعدد من التنظيمات السرية التى ظهرت تحت الأرض فى القوات المسلحة) - قد سبقت الكل إلى بداية عمل مسلح ضد قوات الاحتلال البريطانى فى منطقة قناة السويس، وتزايدت هذه العمليات لحد دعا الحكومة البريطانية إلى استنتاج أحد أمرين:

١ - أن تكون الحكومة عاجزة عن السيطرة على المشاعر الشعبية المصرية.

أو

٢ - أن تكون الحكومة المصرية فى موقف المشجع لهذه العمليات تلافيا لموقف بينها وبين المشاعر الشعبية الجارفة.

وكان واقع الأمر مزيجا من الاحتمالين.

---

(١) نص البرقية منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٣٩، ٤٠).

وفى هذا المناخ الحافل بالنذر أصدرت الحكومة البريطانية تعليمات إلى قيادة الشرق الأوسط تطلب منها الاستعداد لكل الاحتمالات:

● احتمال السيطرة العسكرية الكاملة على منطقة قناة السويس ووضعها تحت حكم عسكرى بريطانى كامل.

● ثم احتمال الضرورة القصوى، وهى أن ينشأ عن هذه التطورات الخطيرة فى منطقة القناة وضع متفجر فى عاصمة مصر ومدنها الكبرى، وفى هذه الحالة **فإنه يتعين وضع خطة جاهزة لاحتلال الدلتا والقاهرة والإسكندرية.**

وبالفعل فإن القيادة العسكرية البريطانية فى الشرق الأوسط ما لبثت أن عرضت خططها لاحتمال الضرورة المباشرة فى منطقة قناة السويس، واحتمال الضرورة القصوى التى تصل إلى حد احتلال الدلتا والقاهرة والإسكندرية، وكان الاسم الرمزى لهذه الخطة الكبيرة لإعادة غزو مصر فى الواقع هو الاسم الرمزى «روديو» «RODEO»(١).

وقد كتب رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية فى ذلك الوقت، وهو الفيلد مارشال «مونتجمرى» بطل «العلمين» الشهير تقريرا قال فيه: «**إنه يرى احتلال القاهرة والإسكندرية والدلتا فورا، وإنه عندما كان فى باريس والتقى بالجنرال أيزنهاور قائد قوات حلف الأطلنطى** (ورئيس الولايات المتحدة فيما بعد) **وجد أنه هو ونائبه الجنرال «عمر برادلى» من أنصار احتلال مصر كلها فورا، وإن كان من الصعب عليهما أن يتقدما بمثل هذا الاقتراح رسميا إلى الحكومة الأمريكية!!**

---

(١) هو تعبير يقول عنه قاموس «أوكسفورد» الكبير أنه: «اصطلاح ظهر واستعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية قبل منتصف القرن التاسع عشر ويقصد به ثلاثة معان:

١ - جمع القطعان الشاردة من الماشية بقصد فرزها أو عدها أو فصلها أو فحصها.

٢ - مكان تساق إليه قطعان الماشية لأى سبب يدعو إلى ذلك.

٣ - ترويض الجياد الشاردة وإخضاع جموحها بما يجعلها صالحة للركوب!

[٣]

تشابكت الحوادث، وتشابكت القوى، وتشابكت الاختصاصات والنوايا والمقاصد والخطط. ومع منتصف ١٩٥١ وصلت كل الأمور فى مصر تقريبا إلى طرق مسدودة. فالأطراف جميعا فى مواقف يصعب التوفيق بينها، ومطالبهم متناقضة، والتوفيق بينها صعب:

□ **الملك** الذى عرض على الإنجليز تحالفا استراتيجيا عسكرية وسياسيا ما لبث أن وجد أن خطته قد توقفت؛ لأن وزارة الخارجية المصرية بالموقف الصلب الذى اتخذه الدكتور «محمد صلاح الدين»، وأيده فيه «النحاس» (باشا)، قد وصلت بالمفاوضات إلى طريق مسدود.

□ **والحكومة البريطانية** وممثلوها السياسيون والعسكريون فى مصر الذين عاندوا فى موضوع الجلاء عن مصر ـ من نظرة استعمارية ضيقة فات عليها الزمن بسبب اختلاف واختلال موازين القوى العالمية ـ ما لبثوا أن وجدوا الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور نشيط تحاول فيه فك عقد المفاوضات، لكن هذا الدور لم يكن يتفق بالضرورة مع المطالب البريطانية فى مصر. ولقد زاد عناد السياسة البريطانية حين أحست أن النشاط الأمريكى فى مصر يلقى ترحيبا وتشجيعا من جانب الحكومة المصرية، كما أنه يسعى لتحقيق أغراض لا تعتقد الحكومة البريطانية بسلامة نواياها أو بصحة أساليبها.

□ **والمصالح الراغبة فى عقد صفقة** تحاول الوصول إليها بطرق ملتوية وباتصالات خفية، لم تلبث أن وجدت أن حالة الهياج الشعبى تفسد عليها كل ما تحاول القيام به.

وهكذا كانت وزارة الخارجية المصرية فى مواجهة القصر، وكان الأمريكيون فى مواجهة الإنجليز، وكان الشارع فى مواجهة مناورات القصور. وجرت محاولات لفك هذه العقد وفتح منافذ فى الحوائط المسدودة.

حاول القصر أن ينقل زمام إدارة المفاوضات من الدكتور «محمد صلاح الدين»

إلى غيره، ولكن «النحاس» باشا - بما تبقى فيه من جهد، وبما تبقى لديه من شكوك في القصر - رغم ظروف الهدنة الجديدة بين الاثنين - راح يؤيد وزير خارجيته. واتجهت الحكومة المصرية لإقناع الولايات المتحدة باتخاذ موقف نشيط في هذه التعقيدات كلها.

وأرسلت الحكومة الأمريكية إلى مصر وكيل وزارة خارجيتها المستر «روبرت ماكجى» فى مهمة إلى القاهرة بتفويض سياسى واسع، ولم يستطع «ماكجى» أن يصل إلى شىء محدد، وإن كانت زيارته لمصر والنشاط الأمريكى الذى سبقها ولحقها قد أثارا شكوى متزايدة لدى الحكومة البريطانية، على مستوى مجلس الوزراء، وعلى مستوى هيئة أركان حرب الدفاع عن الإمبراطورية، فقد أحسوا أن هناك لعبة مزدوجة تجرى فى مصر: **الحكومة المصرية تحاول إغراء الأمريكيين بالاقتراب، والحكومة الأمريكية تقترب على أى حال بسبب الإغراء المصرى أو لغيره من الأسباب!!**

وكتب مستر «هربرت موريسون» وزير الخارجية البريطانى (وزارة حكومة العمال برئاسة «كليمنت آتلى») خطابا شديد اللهجة إلى نظيره الأمريكى مستر «دين أتشيسون» يتهم فيه الولايات المتحدة صراحة بأنها بما تتخذه فى مصر من سياسات إنما تساعد على تأزيم الموقف بدلا من أن تساعد على حله، وأنها فى الواقع تكرر نفس المنطق الذى اتبعته فى إيران، والذى أدى إلى ضياع عبدان وإلى انهيار موقف شركة البترول البريطانية - الإيرانية، وإلى ظهور مهيج خطير معاد للغرب كله مثل الدكتور «محمد مصدق».

وقد بدأت الرسالة - وهى بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥١ - بالدخول فى الموضوع مباشرة:

[« كما تعلم فإن مشكلة العلاقات الإنجليزية - المصرية تشغل بالنا هنا، وقد أزعجتنى الدلائل التى تظهر أن هناك بعض الخلافات فى الرأى بينكم وبيننا بصدد هذه المسألة. ونظرا لأنى أشعر أن أى خلاف بيننا لابد من اجتنابه، فقد وجدت أنه من المفيد أن أكتب لك الآن لأطلعك على تفكيرى،

وأرجو ألا يضايقك أن أعرض أفكارى بصراحة تامة فى هذه الرسالة الشخصية؛ لأنه بين الأصدقاء يمكن التحدث بصراحة. وأود أن أقول فى البداية: إن المشاكل بيننا بصدد مصر لا ترجع بأى شكل لنقص فى التعاون بين سفارتكم هنا، وبيننا أو بين سفارتنا فى واشنطن ووزارة الخارجية، أو بين سفارتينا فى القاهرة، بل على العكس أود أن أسجل هنا أن التعاون بيننا جميعا كان دائما وديا. وكان تبادل الآراء حرا تماما، ولهذا فإن الخلافات بيننا الآن قد تكون لها أسباب أعمق من التبادل العادى للآراء بصدد الشئون الجارية»].

ثم راح «هربرت موريسون» فى رسالته، بعد هذه البداية الصريحة، يتحدث إلى «دين أتشيسون» فى موضوع الخلاف بين الحليفين بصدد مصر، فتحدث عن «تمسك بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦»، ثم تطرق إلى ما يتصور أنه يهم الولايات المتحدة فى الموضوع. فقال:

[« إن مصر ليست، ولن تكون أبدا، قادرة على الدفاع عن نفسها ضد العدوان من قبل دولة كبرى، وقد رأينا ذلك فى الحرب الأخيرة، ولاشك أننا سنراه مرة أخرى إذا نشبت حرب جديدة. ولكن مصر ليست هامة بذاتها فقط وإنما باعتبارها العنصر الرئيسى فى الدفاع عن الشرق الأوسط كله. ولا أود أن أذكرك مرة أخرى بأهمية الشرق الأوسط فى الدفاع عن العالم الحر»].

ثم مضى «هربرت موريسون» يقول:

[«إننا سعداء جدا بأن يكون لدينا ببريطانيا قواعد للقاذفات الأمريكية، ولا نفهم لماذا يعترض المصريون على وجودنا لأسباب مماثلة فى بلادهم؟ ومع ذلك نحن لا نعرف إلى أى مدى هم مستاءون من وجودنا؟ إننا واثقون نتيجة لمحادثات كثيرة أجريناها مع كبار الشخصيات المصرية، وحتى مع أعضاء الحكومة الحالية أنهم بدرجة كبيرة أسرى دعاياتهم. إن هؤلاء الناس يدركون فى أعماق قلوبهم أنه يتعين علينا أن نبقى فى مصر بالرغم من أن بعضا منهم قد يأسف لذلك»].

وبعد أن شرح «هربرت موريسون» الحد الذى وصلت إليه المفاوضات توصل فى الختام إلى النتيجة التالية:

[« إن الحقيقة الواضحة هي أننا لا نستطيع أن نترك مصر كلية، وأستطيع أن أؤكد لك أنه ليست هناك حكومة بريطانية، مهما كان اتجاهها، يمكنها أن تفعل ذلك وتبقى في الحكم. إننا لا نستطيع أن نرحل عن مصر لأننا نحتاج إليها، ونحن لانحتاج إليها لأنفسنا فقط، بل لأجلنا جميعا نحن المصممون على الدفاع عن العالم الحر. ولو اعترف المصريون بهذه الحقيقة لكان ذلك أفضل لهم، وإذا لم يعترفوا فإنه يتعين علينا نحن وهم، برغم ذلك أن نتحمل عواقب بقائنا. ومن الصعب التنبؤ على وجه الدقة بما ستكون عليه هذه العواقب، إلا أنها مهما كانت فلن تكون أسوأ من التخلى عن احتياجاتنا الجوهرية فى مصر وفقدان السيطرة على الجسر البرى إلى أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فهناك ـ فى رأيى على الأقل ـ فرصة أمامنا جميعا، وهى أننا إذا وقفنا فى جبهة حازمة موحدة ـ مع إظهار استعدادنا لتلبية الرغبات المعقولة لمصر ـ فإن رفضنا للانسحاب منها لن يكون فظيعا رغم كل شىء»].

ثم حدد «هربرت موريسون» مطلبه فى آخر فقرة من الرسالة:

[« وعلى أى حال وعند مواجهة هذه الحقائق فإنى أود أن أشعر أنه باستطاعتى الاعتماد على التأييد الأمريكى، سواء فى أسلوبنا فى التعامل مع المصريين أو فى مقاومة كل محاولات طردنا من مصر، سواء جرت فى مجلس الأمن أو فى أى مكان آخر. وسوف أشعر بالقلق لو أصبح لدى المصريين انطباع ـ كما حدث مع الإيرانيين فى الأيام السابقة من أزمة البترول الإيرانى ـ بأن الولايات المتحدة تقف ضدنا، وأنهم يستطيعون الاعتماد عليها»].

وتظهر نصوص الرسائل المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والأمريكية فى هذه الفترة أن الرسائل العاتبة أو الغاضبة لم يقتصر تبادلها على السياسيين أو الدبلوماسيين وحدهم، وإنما تعدت ذلك النطاق، ووصلت إلى شبه مشادة على

الورق بين رئاسة هيئة الدفاع الإمبراطورى فى لندن ورئاسة أركان الحرب المشتركة فى واشنطن، التى بدأت تجس النبض فى هذه الظروف فى اقتراح جديد، **توصلت إليه وطرحته على البحث، وهو يقضى بتدويل منطقة قناة السويس. (هكذا بعد خطط الإيجار والسلخ - جاءت فكرة التدويل).**

□

وتحت ضغوط شعبية استحالت مقاومتها أو احتواؤها، وأمام مناورات إحراج من جانب القصر بدت مقاصدها واضحة، وبعد محاولات أمريكية لم تستطع أن تصل إلى شىء مع إنجلترا، اتخذ «النحاس» (باشا) قرارا بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦. ووقف فى مجلس النواب يقول كلمته المشهورة «بأنه من أجل مصر وقع المعاهدة ومن أجل مصر ألغاها». كانت حكومة الوفد تقدر أنها، بقرار إلغاء المعاهدة، قد كسرت كل الحوائط المسنودة، وطرحت معادلة جديدة لصياغة الموقف كله.

لكن السلطات البريطانية كانت مستعدة لهذا الاحتمال ضمن خططها لمواجهة المدى القصير، أو خططها لما هو أبعد منه على أساس الخطة «روديو».

وفى الوقت الذى كانت فيه الجماهير المصرية تتظاهر تأييدا لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وفى الوقت الذى ارتفعت فيه شعبية حكومة الوفد، إلى أقصى ما وصلت إليه منذ تولت الحكم من جديد فى بداية عام ١٩٥٠، فإن السلطات البريطانية أقدمت على خطوتها التالية. وكانت الخطوة البريطانية التالية هى تحديد كميات البترول التى تصل إلى القاهرة والدلتا والإسكندرية. كانت مصادر البترول المصرى كلها على خليج السويس، تحت سيطرة الشركات البريطانية، وفى حماية قوات قاعدة قناة السويس. كما أن مصفاة التكرير الكبرى كانت فى مدينة السويس ذاتها، وهى الواقعة فى نطاق القاعدة، وهكذا كان التحكم فى إمداد البترول سهلا بالنسبة للسلطات البريطانية. وحين بدأت الخطوة البريطانية الأولى بتحديد كميات البترول القادمة من منطقة قناة السويس إلى مواقع الإنتاج - بل والحياة فى مصر - فإن الضغط البريطانى أصبح محسوسا، وأصبح الموقف كله خطيرا.

وحاول القصر، وحاولت الحكومة مع سفارة الولايات المتحدة فى القاهرة لكى تتدخل لدى الإنجليز، لكن الإنجليز كانوا هم الذين يملكون مفتاح الموقف عمليا، وراحت درجات الخطر تتصاعد بسرعة مخيفة:

نشطت المقاومة الوطنية ضد معسكرات الاحتلال، وردت القوات البريطانية بعمليات قمع وحشية ضد المدنيين فى عواصم القناة وفى قراها.

وقررت الحكومة المصرية سحب كل العمال المصريين من العمل فى قاعدة قناة السويس، وصدرت الأوامر إلى وحدات من الجيش البريطانى بالعمل فى مجالات النقل والتخزين والتفريغ والاتصالات، وأصبح وجودها فى الشوارع استفزازا لا يطاق نتج عنه وضع متفجر.

وأحست السلطات البريطانية أن البوليس المصرى لا يقوم بدوره. وطبقا لخطة الاستعداد لاحتمالات المدى القصير، فإنها قررت طرد البوليس المصرى من بعض المواقع الحساسة، وشمل ذلك طرد بلوكات النظام المصرى من معسكراتها فى الإسماعيلية، وأصدر إليها وزير الداخلية الأستاذ «فؤاد سراج الدين» أمره بالمقاومة إلى آخر طلقة وإلى آخر رجل. ووقعت مذبحة الإسماعيلية، ولم تمض ساعات حتى كان رد الفعل الشعبى الجارف قد اتخذ شكلا بالغ الخطورة فى القاهرة. فقد جاء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ فإذا العاصمة شعلة من نار فى حريق القاهرة المشهور. ومساء ذلك اليوم صدرت أوامر هيئة أركان حرب القوات البريطانية إلى الجنرال «أرسكين» القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناة بأن يكون مستعدا لوضع الخطة «روديو» «RODEO» (احتلال القاهرة والإسكندرية والدلتا) موضع التنفيذ إذا ما صدر له الأمر بذلك(١).

---

(١) كل الوثائق المتعلقة بالاتصالات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول المفاوضات، وكذلك كل الوثائق الخاصة بموضوع وقف البترول عن القاهرة والإسكندرية والدلتا بعد إلغاء المعاهدة، وكذلك كل الوثائق المتعلقة بالخطة «روديو» «RODEO» منشورة بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٤٣ ـ ٤٤ ـ ٤٥ ـ ٤٦ ـ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٤٩ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٣ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦٠ ـ ٦٧ ـ ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٣).

ويلفت النظر فى هذه الفترة أن الحكومة الفرنسية كانت على اتصال دائم خلال هذه الأحداث بالحكومة البريطانية، بل وأظهرت استعدادها للاشتراك معها فى إطار خطة للتدخل العسكرى فى مصر؛ لأن فى المشكلة برمتها عنصرا يهمها على وجه التحديد. فإذا كانت بريطانيا مهتمة بالقاعدة، فإن فرنسا مهتمهة بشركةقناة السويس. ووصلت إلى أبعد من ذلك حين اقترحت إرسال عدد من القطع البحرية من الأسطول الفرنسى إلى بورسعيد، وإلى بحيرات قناة السويس، لتكون جاهزة لكل ضرورات حماية الفرنسيين العاملين فى القناة بالتعاون مع القيادة البريطانية للشرق الأوسط!

[٤]

احترقت العاصمة بينما كانت كل أطراف الحكم فى مصر لاهية بهمومها أو شئونها الخاصة.

كان القصر الملكى مشغولا يومها باحتفال يقوم فيه الملك «فاروق» بتقديم ولى عهده الوليد إلى ضباط جيشه. وقد كان مقررا أن يجتمع حوالى خمسمائة ضابط من الجيش فى ساحة قصر عابدين، ثم يخرج إليهم الملك حاملا وليده الجديد فيقدمون له التحية، ثم يدخلون إلى القصر لتناول الغداء على مائدة الملك. وبينما القاهرة تحترق كانت مراسم الاحتفال تجرى على النحو المقرر لها.

وحتى الساعة العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم لم يكن «مصطفى النحاس» (باشا) قد خرج من غرفة نومه بعد.

وحتى الساعة الحادية عشرة، لايبدو أن الرجل الأقوى فى الوزارة - والأنكى أيضا - وهو «فؤاد سراج الدين» (باشا) وزير الداخلية المسئول عن الأمن قد تلقى صورة كاملة عما يجرى. فقد كان لايزال فى بيته مشغولا بشىء آخر.

وحين تنبهت كل أطراف الحكم إلى ما يجرى كانت الأمور قد تجاوزت حدودها وحدودهم. وطلبت الحكومة من الملك تدخل الجيش للسيطرة على الموقف فى

القاهرة، وماطل الملك ثم وافق، وفى المساء اجتمع مجلس الوزراء لإعلان الأحكام العرفية، وبعد ساعة واحدة تلقى «النحاس» (باشا) من القصر خطاب إقالة وزارته من الحكم.

كان حريق القاهرة هو اليوم الذى يمكن اعتباره النهاية التاريخية للنظام الملكى فى مصر وللقوى الاجتماعية والسياسية التى تعاونت معه، ابتداء من تطبيق دستور ١٩٢٣ وحتى يومها. ولكن النهاية الفعلية للنظام لم تجئ إلا بعد ذلك بستة شهور صباح يوم ٢٣ يوليو(١). وفى هذه الشهور الستة ما بين حريق القاهرة وقيام الثورة لم يكن يظهر من تصرفات عناصر النظام كلها أنها فهمت شيئا أو تعلمت شيئا من كارثة الحريق. لقد حصرت نظرتها إليه فى المنطق البوليسى وحده، وأغفلت ما عداه. وهكذا فإن وزارة «على ماهر» التى تولت الحكم بعد إقالة «النحاس» ركزت همها فى البحث عن «**الفاعل**» فى جريمة الحريق. وجرى تبادل الاتهامات، وراح كل طرف يلقى المسئولية على غيره من الأطراف، دارت عمليات اعتقال واسعة، ونصبت تحقيقات ومحاكمات. لم يدرك أحد أنها نهاية النظام، ولم يحاول أحد، حتى مجرد محاولة، إنقاذ ما يمكن إنقاذه فى الدقائق الباقية من الساعة الحادية عشرة قبل أن يبدأ يوم جديد.

وحاول «على ماهر» مستعينا بالولايات المتحدة وسفيرها فى القاهرة «جيفرسون كافرى» أن يقنع الإنجليز بالتفاوض معه، بمنطق أن الوصول إلى نتيجة سريعة فى المفاوضات، كفيل بتدارك الموقف وتهدئة الخواطر، وكبح جماح الشيوعيين الذين اعتبروا مع عدد من العناصر الراديكالية الأخرى مسئولين عن عملية التهييج التى أدت لحريق القاهرة. ولم يكن القصر على استعداد حتى ليترك لـ«على ماهر» فرصة أن يجرب منطقه. وفى اليوم الذى كان مقررا أن يلتقى فيه «على ماهر» بالسفير البريطانى ليطلب إليه فتح باب المفاوضات، صدرت جريدة «أخبار

---

(١) كل الوثائق المتعلقة بهذه الفترة في مجال السياسة الداخلية والخارجية منشورة بنصوصها الكاملة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٣٧ ـ ٣٨ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٥١ ـ ٥٧ ـ ٦١ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٦٥ ـ ٦٦ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧).

اليوم» (وهى يومها جريدة القصر والمعبرة عنه) تقول فى صفحتها الأولى أن السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» قد أجل موعده مع رئيس الوزراء المصرى؛ لأنه أصيب بنوبة انفلونزا طارئة. وكان التأجيل فى الواقع بناء على طلب القصر الذى أخطر السفارة بأن وزارة «على ماهر» سوف يجرى استبدال وزارة أخرى بها خلال أيام، وأنه من الأفضل تأجيل المفاوضات حتى تجىء الوزارة الجديدة.

□

وفى أوائل مارس تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة «أحمد نجيب الهلالى» (باشا)، وكان «الهلالى» (باشا) من أكفأ الساسة المصريين وأكثرهم مقدرة، وقد تصور القصر أن «الهلالى» (باشا) أنسب لمواجهة الموقف المتدهور، خصوصا بعد أن تمكن من أن يفرض عليه عددا من رجاله المعروفين بولائهم للملك.

وكانت لـ «الهلالى» (باشا) نظرية فى مواجهة الموقف الحرج ، أعلنها تحت شعار «**التطهير أولا ثم التحرير**». كان «الهلالى» يدرك مدى الفساد الذى تغلغل فى كل الحياة السياسية المصرية، وكان اعتقاده أن مصر لاتستطيع مواجهة الإنجليز إلا بعد تنظيف البيت المصرى من الداخل. وهكذا فإنه بدأ سياسةمن التحقيق فى وقائع الفساد، وفى نفس الوقت راح يجرب بهدوء محاولة اتصال غير متسرع مع السفير البريطانى. وكان السفير الأمريكى المستر «جيفرسون كافرى» مقتنعا بأن وزارة «الهلالى» تمثل فرصة أخيرة للإنقاذ فى مصر. واستطاع «الهلالى» أن يجرى اتصالات مع كل القوى فى السودان عن إدراك بأن حل معضلة السودان يصبح سهلا إذا اتفقت مصر مع كل العناصر المؤثرة فى السياسة السودانية، وأولها السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) زعيم طائفة الأنصار. وكانت المشكلة الوحيدة فى ذلك الوقت هى مشكلة التاج المصرى، فإن السياسة المصرية كانت قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن الكلام عن وحدة وادى النيل، والإصرار عليها، مطلب لا يمكن تحقيقه. وتواضعت مطالبها إلى درجة أن قبول السودانيين الرمزى بالتاج المصرى أصبح كافيا لحل كل الأشكال. لكن التاج المصرى بالتحديد، وبما كان يمثله فى تلك

الظـروف، كـان النقطـة التى يتـخـوف منهـا السـودانيـون نتـيـجـة لما يرونه فى مصـر، **ففى تلك الأحوال والظروف لم يكن التـاج رمزا لوطن، وإنما تحـول ليصبح مهانة له!**

□

وحـاول القـصـر، وحـاول الإنجليـز، وقـبل «الهـلالى» توسـيط «نورى السـعـيد» (باشـا) رئيس وزراء العـراق فى مـشـاكل المفـاوضــات. وفـى الحـقـيـقـة فإن وسـاطة «نورى السـعيد» كانت قد بدأت فى أواخـر عهد حكومة الوفد. كان «نورى السـعـيد» مهتما بالمفـاوضـات لسببين: أولهما: أن نتائج المفاوضـات بين مصر وبريطانيا سوف تكون هى النمـوذج فى محـاولة العراق للتفاوض مع بريطانيا بشـأن مـصير المعاهدة البريطانية ـ العراقية، المعقودة بين البلدين سنة ١٩٣٠. والسبب الثانى: أن «نورى» (باشـا) كـان شـديد الاهتـمـام بفكرة الدفـاع المشـترك، وهى الفكرة المطروحـة لترتيب أوضــاع المنطقـة بدلا مـن الاتفـاقـيـات الثنائيـة القـديمة. وحـاول «نورى» (باشـا) أن يتوسط واتخذت المفاوضـات فى تلك الفترة طابعا شبه عربى.

وبإدارة «الهلالى» (باشـا) لعملية التفـاوض، وبالضـغط الأمـريكى على بريطانيا، وبالمشـاركة العربية فى قضـيـة الدفـاع المشـترك، توصـلت المفـاوضـات إلى نتيـجـة معـقـولة فى ظـاهرهـا. فـقـد تلقى «الهـلالـى» (باشـا) مـذكرة من الحكومـة البـريطانية «باسـتعدادها لمناقشة مـوضـوع الجـلاء عن مـصر، إذا مـا أمكن التوصـل بالمفاوضـات إلى ترتيـبـات دفـاعـيـة تكفل أمن المنطقـة واسـتـعـدادها لمواجـهـة أى عدوان خـارجى عليها».

ولكن المفاوضـات بعد ذلك تعثرت، ولم تستطع أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام.

□

ثم اكتشف «الهلالى» (باشـا) أنه لايستطيع أن يرفع شعـار التطهير إلى مداه لأن تحـقـيـقــات الفـســاد وصلت إلى أبواب القـصــر، وبدأت تمس عـددا من رجــاله وأصدقائهم. وبدأ «الهلالى» (باشـا) يشـعر أن القصر يتآمر عليه. بل وأكثر من ذلك

راودته شكوك بأن القصر يرتب لاغتياله. ووصلت الأمور إلى درجة أنه - طبقا لروايته[1] - تلقى معلومات مؤكدة بأن «الحرس الحديدى» ينوى إطلاق النار عليه، بينما هو يؤدى صلاة الجمعة اليتيمة بمسجد «عمرو بن العاص». ويومها خرج «الهلالى» (باشا) من صف الجنود الذين كانوا يحرسونه داخل المسجد، ووضع نفسه وسط المصلين متصورا بذلك أنه سيفسد خطط المستعدين له بالمسدسات. ومن المحتمل أن «الهلالى» (باشا) كان متشائما فى مخاوفه، فربما لم يكن هناك ما يدعو لاغتياله، إذ كانت هناك طرق أسهل لإزاحته عن الحكم.

وفى يوم ٧ يوليو ١٩٥٢ نشرت الصحف البريطانية تفاصيل قصة غريبة، كانت «الديلى اكسبريس» إحدى هذه الصحف، وقد نشرت القصة نقلا عن مراسل لها فى جنيف وجاء فيها ما يلى النص:

[«تآمر أغنى أغنياء مصر ليطرد حكومة الهلالى، وكلفته العملية مليون جنيه دفعها لممثلين عن الملك فاروق أثناء اجتماع جرى بينهم فى جنيف.

والرجل الذى يعمل من وراء الستار هو أحمد عبود (باشا)، الذى تقدر ثروته بمبلغ ٢٠ مليون جنيه. فهو يملك شركات سفن ومصانع ومساحات كبيرة من الأراضى يزرع معظمها بقصب السكر، الذى يملك عبود (باشا) احتكار صناعته.

والحقيقة أن احتكار عبود (باشا) للسكر هو مصدر كبير للمال، وعندما علم أن حكومة الهلالى تفكر فى إرغامه على دفع ضرائب على أرباحه من السكر قرر طردها. وأدخل عبود فى مؤامرته إلياس أندراوس (باشا) المستشار الاقتصادى للملك، والذى يدير عددا من الشركات الكبرى. كذلك أدخل عبود فى المؤامرة أحد أصدقاء فاروق فى لعب البوكر، وهو كريم ثابت الصحفى اللبنانى السابق ووزير الدولة الجديد فى الوزارة التى أعقبت وزارة الهلالى،

---

(١) رواية الهلالى (باشا) نفسه فى وقتها لى أثناء مقابلة بيننا جرت فى بيته فى المعادى فى شهر يونيو ١٩٥٢، وقد حضرها زوج كريمته الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة فيما بعد.

وكذلك دخل معهم صاحب جريدة المصرى المليونير محمود أبو الفتح الذى جمع ملايينه من تجارة الورق فى السوق السوداء فترة الحرب والذى يؤيد حزب الوفد.

وقد اتصل كريم ثابت وإلياس أندراوس بجيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى القاهرة؛ وأبلغوه أن فرص نجاح خطط تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط سوف تزداد، إذا ما مارس الضغط على فاروق وأقنعه بطرد الهلالى. وقد استمع لهم جيفرسون كافرى ولكنه لم يتحدث مع الملك، وبدلا من ذلك أبلغ حسونة (باشا) وزير خارجية الهلالى بالأمر. وهكذا أخذ الهلالى علما بالأمر وقدم استقالته فورا.

وطلب القصر من سرى (باشا) أن يؤلف وزارة فى الحال إلا أن تأخيرا حدث فى تأليفها؛ لأن الملك فاروق كان يريد أن يشترك فيها مرتضى المراغى (أحد رجال القصر)، ولكن المراغى رفض أن يعمل مع سرى.

وتسبب التأخير فى قلق القصر فطلب من بهى الدين بركات (باشا) (أحد المستقلين) أن يؤلف الوزارة، ولكن عبود وبقية المتآمرين اتصلوا تليفونيا بالقصر الملكى، وقالوا إن أى تأخير فى تشكيل الوزارة يسبب اضطرابا، وأن الغوغاء بالقاهرة قد يتسببون فى خلق المتاعب.

ولم يكن بركات (باشا) قد انتهى من تشكيل وزارته بعد، وكانت قائمة وزراء سرى (باشا) جاهزة فى القصر»].

وكانت الأنباء التى نشرتها الصحف البريطانية عن مؤامرة إسقاط «الهلالى» تعتمد فى أساسها على تقرير للسير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى فى مصر.

وفى كل الأحوال فإن ما أشارت إليه الأنباء الصحفية والتقارير الدبلوماسية أصبح أمرا واقعا، حين أعلن عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة «حسين سرى» (باشا)، دخلها «كريم ثابت» (باشا) وزيرا للدولة.

وأقفلت ملفات التحقيق فى قصص فساد الحكم التى كانت رائحتها تزكم الأنوف.

□

وكان للسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» رأى مؤداه: أن الإنجليز بعنادهم ساعدوا القصر على إسقاط حكومة «الهلالى» (باشا). وتضايق السفير البريطانى من اتهام زميله الأمريكى، وكتب إلى حكومته فى ٣ يوليو ١٩٥٢ تقريرا يقول فيه:

[«١ـ لقد أصابنى السيد كافرى بخيبة أمل، فيبدو أنه غير راغب فى اتخاذ أى إجراء شديد لأنه يعزو سبب سقوط وزارة الهلالى إلى فشلنا فى استئناف المفاوضات. ومعنى ذلك ببساطة هو أنه إذا اقتنعت وزارة الخارجية الأمريكية بهذا الرأى، فإن الأمريكيين لن يؤيدوننا فى مصر، إلا إذا كنا على استعداد للاعتراف بلقب الملك فاروق. فإذا كان ذلك هو الوضع. فإنى أظن من الأفضل أن نواجه الخارجية الأمريكية بصراحة بأسرع ما يمكن، وعليك لذلك أن تقتنص أقرب فرصة للتحدث مع المستر بايرود ـ ومع المستر آتشيسون عند عودته ـ وذلك وفقا للخطوط الآتية:

٢ـ يؤسفنى جدا سقوط حكومة الهلالى، وأخشى أنه بالرغم من أنه قد لايحدث تدهور مباشر فى الموقف الأمنى فى مصر، فإن تعيين سرى فى الظروف الحالية سيكون مقدمة لعودة الوفد. وقبل أن يحدث ذلك، سيقدم الوفد بلاشك بعض الوعود المطمئنة بما يعنى أنهم قد وعوا الدرس، وأننا نستطيع الاطمئنان إلى أنهم سيكونون معلقين فى التصرف. ولكنى لا أعلق أى قيمة على مثل هذه الوعود، وبالعكس من ذلك، يبدو لى أن الأمل الوحيد فى الوصول إلى تسوية مع مصر يتوقف على إقناع الملك أن مستشاريه يضللونه، وأن هناك حدودا لا يمكن أن نتجاوزها فى سبيل الوصول إلى تسوية.

٣ـ وفى اعتقادى أن كل الدلائل إلى أن سقوط الهلالى لم يكن سببه عدم التوصل إلى تسوية معنا، وإنما رفضه الموافقة على التصرفات السيئة لأشخاص مثل

أندراوس (باشا)، وكريم ثابت وعبود وقبول تآمرهم من وراء ظهره مع الملك. ولكن أيا ما كانت الحكومة التى تتولى السلطة فى مصر فإنه لا يمكن توقع أن نوافق على الاعتراف باللقب للملك فاروق فى وجه رفض السودانيين الاعتراف به ملكا لهم. وحتى لو كانت حكومة صاحبة الجلالة على استعداد للاعتراف باللقب، فإن ذلك يكون إجراء عقيما لأن السودانيين سيرفضون وتكون النتيجة الوحيدة هى وقوع الاضطرابات فى السودان، ولن أسمح بأن يحدث ذلك.

٤ - فالبدائل المطروحة إذن هى: إما عدم الوصول إلى تسوية بيننا وبين مصر، ونحتفظ بوضعنا بأى ثمن وبالقوة، إذا لزم، أو أن يقبل المصريون نوع التسوية الذى نستطيع تقديمه لهم. وسيتذكر المستر آتشيسون أنه عندما كان فى لندن منذ عهد قريب شرحت له المدى الذى نحن على استعداد للوصول إليه لمقابلة التطلعات المصرية المشروعة، فيما يتعلق بالسودان، وكانت الاقتراحات التى عرضت عليه خطوطها العريضة حينئذ تعطى المصريين نصيبا كبيرا فى الإشراف على التطورات المقبلة فى السودان. وسيكون عليهم أن يستفيدوا من هذه الفرصة، إن أمكنهم ذلك. ولكن من العقيم أن نقدم اقتراحات من هذا النوع بشأن السودان، أو أن ندرس الشروط التى يمكن بمقتضاها أن نقبل بسحب القوات البريطانية، إلا إذا اقتنعنا بأننا سنتناقش مع حكومة مصرية لديها الرغبة والقدرة فى المفاوضة على أسس واقعية.

٥ - واحتمال وصول مثل هذه الحكومة إلى السلطة فى مصر ضئيل للغاية، إلا إذا أمكن إقناع الملك بتغيير موقفه. وهو بالتأكيد لن يفعل ذلك طالما هو يعتقد بأن هناك فرقا بين نهجنا ونهج الأمريكيين، وفى اعتقادى أن الأمل الوحيد فى أن يتحقق ذلك يكمن فى قيام حكومة الولايات المتحدة بإفهامه بكل قوة بأن إصراره الحالى على موضوع اللقب لن يؤدى إلا إلى كارثة له ولمصر. وقد لايستطيع الأمريكيون إقناعه بذلك، ولكنهم الوحيدون الذين لهم فرصة إقناعه حيث إنه مقتنع طبعا أننا متحيزون فى هذا الأمر. وإذا لم يكن الأمريكيون حتى

على استعداد لمحاولة إقناعه، فإنى لا أظن أن هناك أى فرصة لإقناعه على الإطلاق. وفى هذه الحالة لن يكون علينا إلا أن نقبل بحالة حصار طويل الأمد بكل ما يعنيه ذلك من أثر على قاعدتنا فى الشرق الأوسط، وعلى الرأى العام العالمى.

٦ - لذلك أرجو أن تتخذ حكومة الولايات المتحدة نظرة أكثر واقعية للموقف فى مصر، وألا تتردد فى التدخل بكل قوة بهدف التوصل فى نهاية الأمر إلى التسوية التى نأمل فى تحقيقها جميعا».].

□

ولم تستطع وزارة «حسين سرى» أن تبقى فى الحكم أكثر من شهر واحد، فإن الرفض الشعبى لها كان قاطعا وكان مطلقا. ولم يجد الملك مفرا لتغطية الفضيحة غير أن يتوسل إلى «الهلالى» أن يعود لتشكيل وزارة جديدة. وتعهد له بأنه سوف يترك تحقيقات التطهير تصل إلى مداها، حتى وإن مست أقرب المقربين إليه. كما أنه يتعهد له بعدم تدخل مستشاريه فى السياسة، وكان أولهم بالطبع «إلياس أندراوس» (باشا) مستشاره الاقتصادى، و «كريم ثابت» (باشا) مستشاره الصحفى، و«أنطون بولى» (بك) الذى كان لقبه الرسمى فى ذلك الوقت «مدير الشئون الخاصة للملك». وكان اللقب فى حد ذاته معبأ بمعان تثير الشكوك!

وقبل «الهلالى» (باشا) تأليف الوزارة، وكان يعتقد أنه باستكمال مطلب التطهير يؤدى مهمة وطنية، وكان بعض أصدقائه[1] يشككون فى رغبة الملك فى الوفاء بما تعهد به وحاولوا إقناع «الهلالى» بمخاطر الوثوق بكلمة الملك «فاروق» فى أن يتركه

---

(١) فى مقابلة مع «الهلالى» (باشا) فى بيته بالعصافرة على شاطئ البحر، وبحضور الدكتور «محمود محفوظ» والأستاذ «فريد زعلوك» (باشا) وجه محمد حسنين هيكل إلى «الهلالى» (باشا) سؤالا عما إذا كان فى قرارة ضميره مقتنعا بالضمانات التى أعطاها له الملك لاستمرار التطهير، وكان رد «الهلالى» (باشا): «هيكل.. هل تريد منى أن أطلب من الملك التوقيع بكمبيالة على هذه الضمانات»!

يواصل محاولة التطهير، لكن «الهلالى» (باشا) كان يرى أن مخاطر الظروف المحيطة بمصر تفرض عليه على الأقل أن يحاول وأن يجرب.

□

وكان كثيرون قد قطعوا الأمل، ليس فى وزارة «الهلالى» وحدها، وإنما فى مصر كلها.

وكان السفير البريطانى فى القاهرة أول اليائسين من أن مصر يمكن أن يكون لها مستقبل، فليس فى انتظارها إلا الفوضى والضياع والتخبط والتآكل لألف سنة قادمة!

إن تقريرا سريا للسفير البريطانى إلى وزير خارجيته فى تلك الظروف كان أخطر وثيقة تشهد على العصر كله.

كتب السير «رالف ستيفنسون» يقول فى تقرير مطول ما نصه:

[«١ - إن التدهور التدريجى للأمن العام والنظام، وتطور الموقف السياسى المصرى منذ أن تولت حكومة الوفد السلطة فى يناير / كانون الثانى ١٩٥٠، وعلى وجه الخصوص السرعة المتزايدة لهذا الاتجاه، منذ الصيف الماضى، وصولا إلى أعمال الشغب فى القاهرة، وانهيار سياسة الوفد فى ٢٦ يناير / كانون الثانى الماضى، قد جعل الكثير من المراقبين ممن لهم معرفة جمة بالتاريخ المصرى يشعرون بالتشاؤم البالغ بالنسبة للمستقبل. وبالتمعن فى التقلبات القصيرة المدى فى الأحوال هنا، فلقد أخبرنى هؤلاء المراقبون أن كل هذه الأشياء إنما هى أعراض للانهيار التدريجى والسريع لمصر إلى حالة الإفلاس المالى والفوضى الإدارية، والحرب الأهلية المحتملة. وسيكون هذا متفقا كلية مع واقع التاريخ المصرى على مدى الثلاثة آلاف سنة الأخيرة.

٢ - وإننى لعلى اقتناع بأن هناك الكثير من الحقيقة فى هذه النبوءة المقبضة. ولذا فإن هذه لحظة مناسبة للنظر فيما إذا كان ينبغى لنا، فى حقيقة الأمر، ألا نتناول مشكلة مصر من وجهة نظر جديدة تماما. ولقد انبثقت سياستنا إزاء مصر حتى

الآن أساسا من تخطيطنا الدفاعى من أجل شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط، والذى قام فى حد ذاته على افتراض أن مصر ستظل دولة مستقرة استقرارا معتدلا، وصديقة بشكل معقول. وعلى هذا الأساس فقد وجهت سياستنا نحو بلوغ اتفاق دفاعى تكون مصر به محور نظامنا الدفاعى فى هذا الجزء من العالم، مع إعطاء مصر فى الوقت نفسه كله ما باستطاعتنا أن نقدمه من دعم على أن الأحداث الأخيرة قد جعلتنى أتشكك فيما إذا كان أى من الافتراضين - الاستقرار المعتدل أو الصداقة المعقولة - قائما اليوم أو يحتمل له أن يسرى فى المستقبل.

٣ - وليس من الممكن فى هذه الأيام العثور على علاج ناجح لمثل هذه الأمور. فعلى الرغم من أن المساعدة الاقتصادية وحدهايمكن أن تفعل شيئا ما فى تقليل التوتر، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها وحدها لعلاج جذور المتاعب، وهى جذور اجتماعية وسيكولوجية. والتدخل العسكرى وإعادة احتلال مصر، كيما يقام من خلالهما نظام إدارى أقوى مما يستطيع المصريون أنفسهم إقامته - نظام كرومرى آخر فى حقيقة الأمر - أمر مستبعد لعدة أسباب، سياسية وعملية على حد سواء. ولذا فإننا مضطرون فى الوقت الذى نمارس فيه نفوذنا الدبلوماسى والاقتصادى، ممارسة كاملة، إلى أن نقبع فى الدور غير المريح للغاية، وهو دور المراقبين، بينما تعمل قوى الانهيار والتمزق والفوضى على إعادة مصر تدريجيا إلى التبعية والدور غير الخلاق الذى ظلت تلعبه فى هذه المنطقة منذ بداية العصر الإسلامى.

٤ - كما أشعر بأنه من الضرورى التحذير من أنه لم يعد لدينا، فى رأيى، مبرر للاعتماد فى أى ظروف منظورة على موافقة مصرية لإعادة احتلال بريطانيا للدلتا واستخدامها كقاعدة فى زمن الحرب، بالرغم من أنه قد يمكن ترتيب تسهيلات فنية معينة، مثل استخدام وسائل الاتصالات. وألاحظ من الكتاب، رقم COS (ME) 644 الموجه من رؤساء الأركان إلى B.D.C.C (ME)، أنه يجرى الآن وضع خطط لتغطية كل من حالتى التعاون غير العسكرى المصرى (واحتماله -

كما أوضحت أعلاه ـ بعيد جدا) والعداء المصرى لنا فى زمن الحرب. ومن رأيى أن الحالة الراهنة للرأى العام المصرى هى أن علينا أن نأخذ فى حسباننا، فى الحالة الأخيرة، حدوث مقاومة عنيفة لأى محاولة للحصول بالقوة على التسهيلات التى نحتاجها فى الدلتا، وباستمرار الالتزام من ناحية القوات، «بإبقاء مصر عند أدنى حد» بدرجة أتصور أنها قد لا تكون مقبولة فى حرب كبرى، ولا سيما عند بدايتها. ومصر الآن تموج بالقلاقل وتغص بالعملاء وبمنظمات ذات طابع وطنى متطرف أو ثورى (وهى فى كلتا الحالتين منظمات معادية لبريطانيا)، بحيث إنه حتى لو نجحنا، وباستخدام قوة السلاح، وفى مواجهة مقاومة القوات النظامية المصرية، فى أن نعيد إرساء وجودنا فى الدلتا، فإننا سنواجه بطابور خامس نشيط للغاية، ومثير للمتاعب يتكون من المتعاطفين مع العدو. ولذا فلو كان تخطيطنا الاستراتيجى يقوم على أساس ثابت وواقعى فينبغى أن يكون الافتراض أننا سنستطيع، فور نشوب الحرب، أن نتحرك من مكان آخر، وأن نعيد تنشيط قاعدتنا فى منطقة قناة السويس، وليس أننا سنستطيع التحرك إلى الدلتا ذاتها، وأن نستخدمها استخداما كاملا كقاعدة، وفى كل الحالات، بدون قبول التزام باهظ للغاية ودائم بأن نفعل ذلك باستخدام القوة.

٥ ـ وإذا انتهينا، بكل تلك الأسباب، إلى استنتاج أنه لا يمكن لاستراتيجيتنا أن تقوم بعد الآن على أساس مصر، فسيكون من المهم بالدرجة الأولى أن نحجب مصر عن نفوذ قوى يمكن أن تكون معادية لنا، وسيكون هذا هو الهدف الغالب فيما يتعلق بعلاقاتنا بمصر. وأرى أنه هدف أكثر سهولة إلى متناولنا من أن نحاول بناء مصر ثانية على الوضع الذى كانت عليه من قبل، فى الوقت الذى يمنع عنا فيه السلاح الرئيسى الذى يمكننا من ذلك. ويبدو أنه لن يمكن للمشكلة السياسية المصرية أن تحل فى آخر المطاف إلا بطريقة من اثنتين: إما بحكم البلاد بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة قوة خارجية، أو بترك مصر تسير فى طريقها الخاص. وليس من الممكن التوصل إلى حل وسط بين هاتين الطريقتين، كما أوضحت ذلك بشكل متزايد التطورات منذ عام ١٩٣٦. على أنه، فى ظل البديل الثانى، فإن الهدف المحدود بحجب مصر عن النفوذ

المعادى قد يكون عمليا أكثر من ذلك المتعلق بتأمين الظروف الضرورية لنظام دفاعى يعتمد على هذا البلد.

٦- وليس لى أن أتقدم برأى عن تفاصيل التخطيط الاستراتيجى. على أن خط التفكير الذى فصلناه فيما سبق يقودنا إلى استنتاجين:

(أ) إن النظام الدفاعى للشرق الأوسط ينبغى أن يتركز فى منطقة الشمال الشرقى لمصر حيث تلعب إسرائيل ودول الشام أدوارا هامة، ويكون للأولى وضع رئيسى، وهذا قد يؤدى إلى اقتراح بنقل بعض قواتنا البرية المقاتلة تدريجيا إلى موقع، يمكن لها منه أن تتعاون مع الجيش الإسرائيلى، وأن تطور «بابا خلفيا» لخطوط الاتصال (مثل العقبة).

(ب) إنه ينبغى خلق ضمان آخر للسيطرة الغربية على قناة السويس، سواء بتدويل المنطقة أو خلاف ذلك، لتحل محل مفهوم القرن التاسع عشر الذى كان قابلا للتنفيذ، اعتمادا فقط على وضعنا المهيمن فى مصر ذاتها.

٧- ولذا فإننى أتقدم بالقول بأن الوقت قد حان لكى نضاعف من محاولاتنا الراهنة للتوصل إلى تسوية دفاعية مرضية مع مصر، خلال خطة محددة مرحلية (على أساس القوى الأربع) لكى نقيم الدفاع عن الشرق الأوسط على أسس أكثر ثباتا عن تلك التى يوفرها المسرح السياسى المصرى، وهو ما يمكن لنا أن نرجع إليه وقت الحاجة. وفيما يتعلق بمصر فيجب أن يكون الغرض هو حجبها عن أى نفوذ معاد، والقضاء على أى خطر لإقامة الكتلة السوفيتية لوضع مهيمن هنا، وفى الوقت نفسه إقامة نظام جديد لمنطقة قناة السويس. إن أى دليل على أننا مستعدون للرجوع إلى مثل تلك الخطة البديلة، وأننا مستعدون بالفعل لعزل مصر كعدو محتمل يجب أن يكون له أيضا ميزة عَرَضية باستثارة المصريين أنفسهم إلى قبول اتجاه أكثر واقعية إزاءنا، وهم لا يزالون مقتنعين بأنه لا يمكن لنا الاستغناء عنهم- وهى حقيقة تجعلهم متصلبين بصورة عمياء- وأى تصرف واضح يظهر عكس ذلك، قد يجعلهم يبدون مزيدا من الحرص على تسوية

مشاكلنا المشتركة، والتى يبدو لهم فى الوقت الراهن أننا نتحمل كل المسئولية عنها، ومن ثم تجلب علينا العار كله».].

□

ولم يكن هناك وقت للمحاولة أو التجربة، فإن الحوادث تجاوزت هذا كله حين تحرك تنظيم الضباط الأحرار بقيادة «جمال عبد الناصر» ليقلب نظام الحكم ويطرد الملك «فاروق» بعد إرغامه على التنازل عن العرش.

وبدأت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

الباب الثانى

ريــاح الثــورة!

تاريخ كل أمـة خط مـتـصـل، وقـد يصـعـد الخط أو يهبط، وقد يدور حـول نفـســه أو ينـحنى، ولـكنه لا يـنقطع!



الفصل الأول

متى؟ وكيف؟ ومن؟

[١]

كان مزاج مصر النفسي يتغير بسرعة. فبعد انتهاء معارك الحرب العالمية مباشرة، كان **التوتر** الناتج عن التطلع والطموح في عصر جديد هو طابع المرحلة (١٩٤٤ـ ١٩٤٥). وطوال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧، ومع بداية مشاكل العلاقات مع بريطانيا ومظاهرات القاهرة والإسكندرية، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وعمليات الاغتيال وتفجير القنابل، فإن طابع المرحلة كان هو **الفوران**.

وكان طابع المرحلة فيما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ هو طابع **الإحباط**، فقد انتهت حرب فلسطين نهاية مأسوية لم تصدم نتائجها جماهير مصر كلها، وإنما لحقت آثارها بجماهير الأمة العربية كلها.

ثم جاءت سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، فإذا طابع المرحلة هو **القلق**، فقد بدت مصر ـ أمام المخططات الأجنبية، وأمام التواطؤ الداخلي معها بالعجز أو بالفساد ـ في حالة تمزق لا تعرف ماذا تريد؟ ولا ترى أمامها سبيلا على فرض أنها عرفته!

وبعد حريق القاهرة سنة ١٩٥٢، فلم يعد هناك شك في أن مصر قد أصبحت في حالة ثورة. فالأوضاع فيها لم تعد قادرة على البقاء، وإنما هي دون شك مقبلة على مجهولات لم يعد هناك سبيل إلى دفعها.

لم يعد السؤال عن التغيير بـ «هل»؟ ـ بمعنى «هل» **يحدث أو لا يحدث**؟ وإنما أصبحت الأسئلة المطروحة «**متى**» و«**كيف**» و«**من**»؟ ـ وبالنسبة لأي مراقب مدقق

فإنه حتى هذه الأسئلة لم تكن أسرارًا مستعصية؛ ذلك لأن تدافع الحوادث، من حريق القاهرة فى يناير وخلال ستة شهور إلى يوليو ١٩٥٢، لم يكن يترك لأحد مجالا للشك فى أن التغيير قد أصبح على الأبواب يطرقها فى أية لحظة، هذا عن «متى»؟ وأما عن «من»؟ فإن أى مراقب مدقق كان فى استطاعته أن يرى أن الجيش سوف يكون هو مصدر التغيير. جماعة فيه أو طليعة سوف تأخذ الموقف فى يدها ذات لحظة وتتصرف. والحقيقة أنه كان من الصعب تصور مصدر آخر للتغيير فى تلك الأيام غير الجيش، وتنظيم سرى فيه، أو جماعة تحت الأرض. ففى كل بلدان العالم الثالث وبغير استثناء تقريبا يوجد مستويان من العمل السياسى: مستوى ظاهر مكشوف فوق سطح الحياة السياسية، تمثله عناصر من الطبقات المالكة والقادرة بالتالى على الإمساك بالسلطة. ومستوى آخر من العمل السياسى يتحرك سرًا، وفى الخفاء، وفيه تكمن كل دواعى التغيير ومطالبه. وعندما يكون الوطن ـ أى وطن ـ فى مواجهة أزمة خانقة فإن مركز التأثير عادة ينتقل من ظاهر الأرض إلى بطنها، ومن الظاهر المكشوف إلى السرى والخفى. فمعنى وصول الوطن إلى أزمة طاحنة، هو أن العناصر الممسكة بزمام القيادة قد أخفقت فى أداء دورها، وأنه لابد من بديل ينقل المسئولية إلى آخرين يتصورون أو يحلمون بأن لديهم ما يقولونه. ولم يكن هناك عنصر من العناصر المتعددة ـ على فرض أنها استطاعت تجاوز خلافاتها ـ قادرة ولو اجتمعت على أن تقوم بهذه المهمة.

كان **الإخوان المسلمون** ـ على سبيل المثال ـ فى حالة إنهاك من شدة الضربات التى نزلت عليهم فى السنوات السابقة.

وكان **الشيوعيون** ـ على سبيل المثال ـ ممزقين فرقا وشراذم مبعثرة، بعد سلسلة من الحملات شنتها عليهم دولة النظام الملكى. ثم ضاعف من أزمتهم أنهم اكتشفوا مؤخرا، وبعد حرب فلسطين، أن جزءا من قياداتهم لم يكن يهوديا فقط، وإنما كان صهيونيا أيضا.

وإذا كان هذا هو الحال أكبر تنظيمات وتجمعات اليمين واليسار تحت الأرض، فإن الباقى كله لم يكن يمثل قوى يحسب لها حساب. هذا مع ملاحظة أن الوسط

عادة ـ بين اليمين وبين اليسار ـ لا يلجأ إلى العمل تحت الأرض. فذلك مناف لطبيعته ذاتها.

هذا عن كل عناصر العمل السياسى المدنى والتقليدى.

وأما القوات المسلحة فقد كانت شيئا آخر له خصوصيته:

□ **أولا**: لأن الجيش كمؤسسة وطنية فى مصر له دور قديم فى التاريخ، فهو الجهاز الرئيسى فى سلطة الدولة فى وطن تقوم فيه سلطة الدولة (فى مجتمع مائى) بدور رئيسى فى حياته. ولقد كان من هنا أن الكهنة وقواد الجيش كانوا أهم شخصيات السلطة إلى جانب الفرعون.

□ **ثانيًا**: لأن تاريخ مصر الحافل بالغزوات الخارجية بسبب موقعها الجغرافى أعطى لقضية الدفاع عنها أهمية كبرى.

□ **ثالثًا**: لأنه حتى فى العصر الإسلامى ودوله المختلفة لعب القواد دورًا رئيسيًا فى قيام وسقوط الحكام والعصور.

□ **رابعًا**: فإن خصائص العصور المملوكية، والعصر العثمانى فى وسطها، كرست هذا الوضع لقرون طويلة، وإن كان الشعب المصرى بكل قواه لم يكن فيها غير دور المتفرج حتى على صراعات هؤلاء المماليك أو العثمانيين الأجانب، وأدوارهم الغريبة فى قيام الدول وسقوطها.

□ **خامسًا**: فقد كانت تجربة مصر الحديثة التى بدأت مع «محمد على» تجربة مثل الجيش فيها دور أداة التطوير والانتقال.

□ **سادسًا**: فإن الثورة العرابية فى محاولتها اليائسة اعتمدت لأول مرة ـ أو حاولت ـ على جيش وطنى مصرى، الأمر الذى أدى بعد فشلها إلى حل الجيش المصرى تماما.

□ **سابعًا**: لأنه بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ فإن الباب قد انفتح مرة أخرى لعودة جيش مصرى وطنى، يدخله أبناء طبقات أخرى غير أبناء الأمراء والنبلاء، وأبناء ملاك الأراضى أو محاسيبهم.

□ **ثامنًا**: فإنه مع طبيعة مرحلة النمو التى كانت مصر تجتازها بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تعثر نشأة طبقات اجتماعية قادرة على تحقيق توازن يكفل الاستمرار والاستقرار فى علاقتها، فإن جهاز الدولة أصبح هو فى الواقع مكمن السلطة وأداتها، وفى هذا الجِهاز فإن القوات المسلحة تصبح بالطبع جزءا رئيسيا منه، فهى القادرة بقوتها على دعم أوضاع قائمة أو التخلى عن دعمها.

ولأن الجيش المصرى الوطنى لم يتحول إلى مؤسسة عسكرية بالمعنى الموجود والمتعارف عليه فى بلدان أخرى، وإنما كان جزءا من الحياة العادية والطبيعية فى الوطن المصرى، فقد كان منطقيا أن يظهر فيه، وينعكس عليه، كل ما يتعرض له «الكل» الوطنى ويجرى عليه.

والحقيقة أن الجيش، فى سنوات التوتر والفوران والإحباط والقلق، أصبح موطن صراع بين القوى المتنافسة على حكم مصر.

فالإنجليز: كانوا يحاولون السيطرة عليه.

والملك: كان يعتبر الجيش جيشه.

والوفد: كان يحاول أن يدفع ببعض أبناء عائلاته إلى مواقع فيه (بل وكذلك الإخوان المسلمون والشيوعيون).

وفى هذه الفترة، وبصرف النظر عن القيادات الظاهرة، ومستويات الإدارة والتنظيم العلنية، فإن العمل السرى بدأ يعرف طريقه إلى الجيش.

ويمكن أن يقال: إن كل الأشكال الظاهرة والمكشوفة على الساحة كانت لها انعكاسات ضمن العمل السرى والخفى، الذى بدأ يدور فى الجيش.

وفى الحالة الثورية، التى بدأت مصر تعيش فيها بعد حريق القاهرة، فقد ظهر وتنامى دور لتنظيم سرى فى الجيش، أطلق على نفسه اسم «**الضباط الأحرار**». وكان اسم هذا التنظيم فى حد ذاته يوحى بتوجه وطنى مستقل، لا يتأثر *بالصراعات الحزبية أو المذهبية، وإنما يلزم نفسه بالمجرى الرئيسى للمشاعر*

الوطنية السائدة فى ذلك الوقت. وفى مناخ الحالة الثورية التى سادت مصر خلال الشهور الستة الحافلة الأولى من سنة ١٩٥٢، فقد بدا أن هذا التنظيم يتحرك بسرعة إلى موقع مجابهة وتصد. فابتداء من عمليات واسعة لتوزيع المنشورات السرية، تدعو الجيش إلى الحركة والعمل، ثم إلى محاولات لعمليات اغتيال استهدفت بعض رموز النظام الملكى، ثم إلى معركة سافرة مع الملك من خلال انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، أصبح تنظيم «الضباط الأحرار» أهم وأبرز الاحتمالات المجهولة فى مناخ الحالة الثورية وتفاعلاتها.

[٢]

إن نشوء حالة ثورية فى وطن من الأوطان هو ظرف لا يصنعه طرف واحد، أو تنظيم معين مهما كانت كفاءته، وإنما نشوء الحالة الثورية يجىء نتيجة أوضاع اجتماعية واقتصادية تتراكم فوق بعضها، ثم تطرأ حادثة، أو أحداث تقنع الكل أن الأمر الواقع قد تردى إلى حد لا يرجى إصلاحه، وأنه وصل بما لا يقبل الشك إلى طريق مسدود.

وهكذا فإن الحالة الثورية فى وطن لا يخلقها من العدم فرد بذاته أو جماعة بعينها، بالقصد أو بالتدبير، لأنها تاريخيا وعمليا أكبر وأعمق من أى قصد أو تدبير، وكل ما هناك أن هذه الحالة تصبح احتمالا مفتوحا لأى طرف أو تنظيم، يستطيع تحليل عناصرها، وتشخيص عوارضها، والتصدى لقيادتها فى اللحظات الحاسمة.

[هكذا حدث فى الثورة الفرنسية، وفى الثورة البلشفية، وتكرر أخيرًا فى جيلنا الحاضر فى الثورة الإيرانية، ففى سنة «الحالة الثورية» وهى سنة ١٩٧٨ كانت كل العناصر السياسية المدنية من بقايا الجبهة الوطنية، وهى التى قادت الكفاح الطويل ضد أسرة «بهلوى»، قد استنزفت قواها وتقطعت أنفاسها. وكانت العناصر الدينية بقيادة «الخمينى» هى التى اقتحمت الساحة الإيرانية فى اللحظة المناسبة، وكانت الأقدر على بلورة وتوجيه

واستغلال «الحالة الثورية»، وهكذا كانت هى التى أطاحت بعرش الطاووس فى طهران].

وفى مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢، وفجر اليوم التالى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كان تنظيم «الضباط الأحرار» داخل الجيش المصرى هو الذى اقتحم الساحة، واستطاع بلورة وتوجيه واستغلال «الحالة الثورية»، وأطاح بأسرة «محمد على» وبكل النظام الذى كان يمثل السلطة تحتها.

كان تنظيم «الضباط الأحرار» قد أنشئ بفكر وجهد ضابط شاب ولد سنة ١٩١٨ لأب من أقاصى صعيد مصر هو «عبدالناصر حسين» وأم من شواطئ بحر الإسكندرية هى «فهيمة حماد». وقد عاش طفولته وشبابه فى مصر فترة ما بين الحربين العالميتين، واكتشف مبكرا أن اهتماماته العامة تتعدى همومه الخاصة (وهذا هو جوهر العمل العام).

وفى ميادين اهتماماته العامة، فإن هذا الشاب حاول أن يستكشف كل مراكز التأثير الظاهر. فقد شدته حركة «مصر الفتاة» فى مرحلة، ثم تأثر بالوفد فى مرحلة أخرى. ثم اقترب من الماركسيين فى مرحلة ثالثة، ثم تعاون مع الإخوان المسلمين فى مرحلة رابعة. ومنذ البداية كان بشعور وطنى غريزى قد رفض القصر، كما نأى بنفسه أيضًا عن تيار سرى بين ضباط الجيش الشبان - مشايع للقصر - فى ذلك الوقت. ظن لوهلة أن التعاون مع الألمان قد يكون حلا ملائمًا للمشكلة الكبرى التى استحكمت فى عقل مصر وضميرها، وهى مشكلة الخلاص من الاحتلال البريطانى وسيطرته. وبعيدا عن كل الحركات والتيارات والتنظيمات!

ولقد نفر من الماركسية بسبب نظرتها إلى الوطنية وإلى الدين، وفى نفس الوقت فإن تأثير الإخوان عليه شحب، فقد بدت له قضايا العصر أكثر تعقيدا من إطار الإخوان كما أن الدين فى يقينه كان أكبر من كل صراعات السياسة والحكم!

ثم شاءت الظروف لهذا الشاب أن يخدم فى السودان، ضمن الكتيبة المصرية المرابطة فيه، بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائى للسودان بين مصر وبريطانيا. ثم قادته

نفس الظروف فإذا هو ضابط محارب فى فلسطين، ثم عاد إلى مصر بعد الحرب ليعمل أستاذا للتاريخ العسكرى للشرق الأوسط وللاستراتيجية العامة، ووجهه هذا كله إلى قراءات واسعة فى التاريخ والاستراتيجية، وبالتالى فى السياسة - كانت متفقة مع اهتماماته، وفى نفس الوقت ضرورية لعمله. وكانت تلك عملية تأهيل قدير وعميق لحلمه بالثورة!

وكانت نظريته فى تحقيق الثورة على النظام الملكى المتهالك محصلة بالغة الدقة والكفاءة لهذه التجربة الواسعة كلها.

كانت نظرية «جمال عبدالناصر» فى تحقيق الثورة تتلخص فيما يلى:

١ - إن مصر مهيأة للثورة (تعيش «حالة ثورية» حقيقية بمجمل أوضاعها، وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التى وصلت إلى طريق مسدود بحريق القاهرة، وما يعنيه).

٢ - إن الشعب لا يتحرك لأن النظام الملكى يستعمل الجيش ضده كسلاح للإرهاب.

٣ - إذا انتقلت أداة القوة، وهى الجيش، من سيطرة الملك وانحازت للشعب، إذن فإن الشعب سوف يتحرك ضد النظام.

هكذا فإن خطة الثورة كانت متناهية فى بساطتها، متناهية فى كفاءتها فى ذات الوقت.

وفى ليلة ٢٣ يوليو استطاع تنظيم «الضباط الأحرار» بقيادة «جمال عبدالناصر» أن يستولى على السلطة فى الجيش؛ وينحاز به إلى جانب الشعب. وفى يوم ٢٦ يوليو والملك أعزل من السلاح الذى كان يرهب به الشعب، لم يكن أمام «فاروق» إلا أن ينصاع إلى الإنذار الموجه إليه، فيصعد مستسلما إلى ظهر اليخت «المحروسة» يحمله إلى المنفى الذى اختاره لنفسه وهو إيطاليا. وانفتح الطريق أمام تجربة التغيير الثورى.

□

إن واجب الإنصاف للحقيقة وللتاريخ يقتضى التسليم بأن «جمال عبدالناصر» لم يكن لديه حين قامت الثورة غير مضمون الشعار، الذى لم يكن يردده غيره فى تلك الأيام، وهو شعار «**العزة والكرامة**». ومن التجنى على الحقيقة وعلى التاريخ أن يزعم أحد أن «جمال عبدالناصر» كان لديه فى هذه الظروف برنامج كامل أو شبه كامل للعمل الوطنى، يشتمل على تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية محددة.

على أن نفس الواجب يفرض التسليم بأن مضمون شعار «**العزة والكرامة**» ينطوى على إيماءات واضحة: أولها إعادة السلطة إلى الشعب. والثانى تخليص الوطن من سيطرة واستغلال الملك والإقطاع والاحتلال البريطانى.

ولقد تمت مواجهة الملك فى الأيام الثلاثة التاريخية الحاسمة، من ٢٢ يوليو إلى ٢٦ يوليو. ولم يكن أمر الإقطاع صعبا، فبدون قمته المتركزة فى سلطة القصر وقف هذا الإقطاع أمام السلطة الثورية الجديدة ضعيفا ومتهالكا.

كانت المعضلة الكبرى هى الاحتلال وقواته المتربصة والمتحفزة فى منطقة قناة السويس. كانت هذه القوات هى الحقيقة الكبرى فى المواجهة الخطرة، التى أعقبت قيام الثورة. وكانت تلك النقطة بالذات هى الشغل الشاغل لـ «جمال عبدالناصر» فى الساعات الحاسمة السابقة على إعلان الثورة والتالية لها. وقد حاول جاهدا استكشاف الاحتمالات الكامنة فيها وتداعياتها وعواقبها.

كان السؤال الكبير المعلق فوق كل الرءوس فى تلك الساعات الحرجة هو:

- «هل تتدخل القوات البريطانية عسكريا لحماية النظام الملكى الذى استعملته واجهة لحكم مصر طوال فترة الاحتلال، أو تتركه لمصيره (وهى فى هذه الحالة لا تترك النظام الملكى وحده لمصيره، ولكنها تضع الاحتلال نفسه أمام عامل مجهول فى مصر ظهر دوره فجأة، ولم تتضح بعد حقيقة نواياه)؟».

ولقد مال «جمال عبدالناصر» إلى الرأى الذى كان يرى أن الإنجليز لن يتدخلوا

لحماية الملك لأسباب عديدة[1]. ومن نتيجة ميله لهذا الرأى فإن تحسبه للموقف البريطانى إزاء الثورة اقتصر على خطوات محدودة، تمثلت فى إرسال بعض القوات بسرعة صباح يوم ٢٣ يوليو؛ لكى تحتل خطا دفاعيا مؤقتا على الطرق المؤدية إلى القاهرة والدلتا من السويس والإسماعيلية وبورسعيد، ولم تكن هذه القوات فى هذا الخط الدفاعى المؤقت قادرة على ما هو أكثر من مجرد تعطيل التدخل، لكن مجرد التعطيل بدا كافيًا. فقد كان الجزء الأهم فى المواجهة هو الاعتماد على التأييد الشعبى المتوقع للثورة، بحيث يكون هو الرادع الحقيقى لأى محاولة للتدخل. وقد أضيف إلى ذلك على أى حال إجراء آخر تمثل فى إرسال مبعوثين فى الصباح الباكر من قيادة الثورة الجديدة إلى عدد من السفارات الأجنبية فى القاهرة وأولها السفارة البريطانية لإخطارها بأن التغيير الذى حدث فى مصر هو قضية داخلية بحتة، وأن السلطة الجديدة تتحمل كافة مسئوليات مصر الدولية إزاء العالم الخارجى.

□

ولقد أثبت الرأى الذى يميل لاستبعاد تدخل الإنجليز أنه مثل كل اجتهاد إنسانى يصدق فى جزء منه، ويخطئ فى جزء آخر.

فإن احتمال التدخل لم يتحقق فى اليوم الأول للثورة، وحتى بعد أن حاول الملك «فاروق» أن يناشد الإنجليز بالتدخل لحمايته. وعلى عكس ما نصحه به رئيس وزرائه «نجيب الهلالى» (باشا) فى آخر لقاء بينهما فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٣ يوليو، فإن الملك حاول الاتصال بعدد من أصدقائه العسكريين البريطانيين، ولم يستطع هؤلاء أن يعدوه بأكثر من إخطار لندن بمطلبه. ولم يتلق الملك جوابا حتى خروجه من الإسكندرية إلى منفاه فى إيطاليا تحت الحماية الشخصية للسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى»، الذى وجدها فرصة لإسداء جميل أخير للملك إلى جانب كونها فرصة يقابل فيها مباشرة أى واحد من الرجال الجدد الذين اقتحموا المسرح.

---

(١) لعلى لا أتجاوز إذا قلت: إنى كنت صاحب هذا الرأى، وكان هذا أول دور أديته بالقرب من «جمال عبدالناصر». وقد سبق أن أشرت إلى ذلك فى كتاب نشر قبل سنوات تحت عنوان «بين الصحافة والسياسة» فى صفحة ٤٩ و٥٠.

ولكن الذى لم يعرفه الملك، والذى لم يقدره الرأى الذى مال لاستبعاد التدخل البريطانى، هو أن الحكومة البريطانية بدأت فعلا تعد للتدخل العسكرى إلى الحد الذى دعاها إلى إصدار الأمر بالاستعداد لتنفيذ الخطة «روديو» «RODEO» (لاحتلال القاهرة والدلتا والإسكندرية). كان تفكير لندن يتحرك بسرعة زائدة فى الفترة ما بين ٢٣ و٢٦ يوليو ١٩٥٢.

فى البداية كان وقع المفاجأة شديدا، فإن لندن لم تكن مستعدة لقبول أن يقع حدث بهذا الحجم فى القاهرة دون أن تكون على علم مسبق به، ودون أن تكون لديها أدنى فكرة عن مصدره واتجاهاته. ولقد بدا كل شىء غامضا بالنسبة للسفارة البريطانية فى القاهرة. ولما كان السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» غائبا وقتها عن مقره فى أجازة صيف فى لندن، فإن عبء السفارة كله وقع على نائبه المستر «مايكل كريسويل». وتظهر أول برقية من «كريسويل» إلى وزارة الخارجية بعد الثورة حيرته الشديدة فى إخبار لندن بما حدث، ثم تظهر برقيته الثانية صدمته من تلاحق التطورات الجارية أمامه، ثم تظهر برقيته الثالثة أن كل ما لديه هو معلومات مبتسرة ومشوهة عن دخائل ما جرى. وصباح يوم ٢٤ يوليو كانت برقيات «كريسويل» لوزارة الخارجية حافلة بالنذر، ولعله كان يريد أن يغطى موقفه بإظهار أقصى حالات التشاؤم؛ لكى يبرر مفاجآته بالتطورات. فأقصى حالات التشاؤم فى مثل هذه الحالة تظهر الموضوع وكأنه مؤامرة سرية، كان من الصعب على أحد أن يتنبأ مقدما بها، ثم إن أقصى حالات التشاؤم كانت ترفع عنه مسئولية أية عواقب قد تتطور الأمور إليها. فهو إذ يعد حكومته لأسوأ الاحتمالات يعفى نفسه فى الواقع ومقدما من أى شىء. وهكذا فإن «كريسويل» راح يومى ٢٤ و٢٥ يوليو يصور قادة الثورة فى مصر على أنهم مزيج من «**الأشرار والمغامرين والبلطجية (Thugs)**».

□

وتكشف ملفات وزارة الحربية البريطانية أن اجتماعا عسكريا عقد فى مقر القيادة فى فايد (قيادة قوات الشرق الأوسط البريطانية فى منطقة قناة السويس) يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحضره القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، وممثلون

عن قيادة الشرق الأوسط، بما فيهم البحرية والطيران، وحضره أيضًا المستر «مايكل كريسويل» القائم بأعمال السفير البريطانى فى القاهرة، وأنهم بعثوا بتقديرهم للموقف عما يرونه فى مصر، وبناء على ذلك صدرت تعليمات للقيادة البريطانية بأن تكون جاهزة للتدخل بموجب خطة «روديو»«RODEO» بعد إنذار لا تزيد مدته على ست ساعات.

ولقد كان تقدير حجم القوات البريطانية الموجودة فى قاعدة قناة السويس هو النقطة الرئيسية فى خطأ الرأى الذى مال إلى استبعاد تدخل عسكرى بريطانى ضد الثورة.

كان هذا التقدير يظن أن القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس لا تزيد على فرقة واحدة، وكان هذا التقدير خطأ. فإن حجم القوات البريطانية فى منطقة القناة، كما تقول بذلك ملفات وزارة الخارجية البريطانية، لم يكن فرقة واحدة ـ كما كان الظن ـ وإنما كان أربع فرق، أى ٨٠ ألف جندى، بخلاف قوات الطيران والبحرية. والواقع أن حجم هذه القوات كان بالفعل فرقة واحدة حتى قامت حكومة الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ولكن إلغاء المعاهدة وتوتر الموقف بين مصر وبريطانيا فى أواخر ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢ أدى إلى زيادة حجم القوات إلى درجة تكفيها لتحمل أعباء الخطة «روديو» «RODEO». وفى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ كانت آلات المطابع السرية فى قاعدة قناة السويس تدور لتطبع المنشورات التى كانت القوات الغازية سوف توزعها عند دخولها على السكان المدنيين فى القاهرة المحتلة، وفى الإسكندرية المحتلة.

كان هناك منشور يطبع موجه إلى سكان القاهرة نصه كما يلى:

[«سرى جدًا

إلى سكان القاهرة

إن القوات البريطانية، التى تحت إمرتى، قد وصلت إلى القاهرة لحماية أرواح الرعايا البريطانيين المقيمين فيها بشكل قانونى.

وقد أصبح هذا ضروريًا بسبب العجز الواضح للحكومة الملكية المصرية في القيام بواجبها الأساسي في حماية أرواح الأجانب في مصر.

ولن أسمح بأي ثمن بتكرار الأحداث التي وقعت في هذه المدينة في ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢، حيث قتل رعايا بريطانيون وخربت ممتلكاتهم.

ولتحقيق هذه النية أصدرت الأوامر الآتية، والتي عليكم إطاعتها:

١ ـ لحين صدور أوامر أخرى، سأعلنها عن طريق مكبرات الصوت، أو بأي وسيلة أخرى، سيكون عليكم الوجود داخل حدود منازلكم إلا إذا كان بحوزتكم تصريح مرور صادر تحت أوامري يسمح لكم بالوجود في أماكن أخرى. وقد صدرت الأوامر للحراس والدوريات بإطلاق النار على الأشخاص الذين يوجدون خارج منازلهم، والذين لا ينفذون الأوامر الصادرة لهم فورًا.

٢ ـ عليكم التصرف بطريقة مسالمة، ولن يسمح لكم بتعطيل أو إيذاء القوات التي تحت إمرتي.

٣ ـ عليكم إطاعة جميع الأوامر الصادرة في إطار سلطتي دون إبطاء.

٤ ـ طالما تصرفتم بطريقة مسالمة، واتبعتم أوامري، فلن يجري التدخل في شئونكم بأكثر مما هو ضروري، ويمكنكم القيام بأعمالكم المعتادة دون خوف.

٥ ـ سيجري احترام القوانين السارية، والعادات والحقوق والممتلكات طبقا للقانون الدولي، وبقدر ما تسمح الضرورات العسكرية.

٦ ـ ومن مصلحتكم أن تسير الإدارة والخدمات المصرية بشكل كفء، ولذلك فعلى المسئولين والموظفين المصريين أن يبقوا في وظائفهم، وأن يقوموا بأداء واجباتهم بإخلاص.

٧ ـ وستصدر أوامر أخرى من آن لآخر حسب الحاجة.

٨ ـ فى حالة حدوث أى اختلاف بين النصين الإنجليزى والعربى لهذا الإعلان سيعتبر النص الإنجليزى هو الأصل، وسيفسر طبقا للقانون الإنجليزى.

صدر فى هذا اليوم من ١٩٥٢

ت. برودى

ماجور جنرال

قائد القوات البريطانية

فى القاهرة»[١]]

وفى نفس الوقت كانت المطابع تدور بمنشور آخر موجه إلى سكان الإسكندرية موقع بتوقيع الماجور جنرال «ج. ن. بويت»: قائد القوات البريطانية المكلفة باحتلال الإسكندرية.

[٢]

وراحت لندن ترقب ما يجرى فى القاهرة، وتؤجل مدة الإنذار ست ساعات بعد ست ساعات أخرى.

وعلى الأرجح فإن قيادة الثورة فى القاهرة لم تكن منتبهة تماما فى تلك الأيام إلى أن سيف التدخل مسلط طول الوقت على الرقاب، فقد راحت السلطة الثورية الجديدة تؤدى ما وجدته مهاما عاجلة فى انتظارها:

ترتيب إجراءات خلع الملك وعواقبها ـ تشكيل وزارة جديدة برئاسة على ماهر (باشا) ـ إجراء اتصالات مع كل الأحزاب السياسية ـ إلغاء الألقاب والرتب ـ تشكيل مجلس الوصاية على العرش ـ وضع قانون للإصلاح الزراعى يفرض حدا لسيطرة

---

(١) صورة من المنشورات المطبوعة باسم قواد الاحتلال فى القاهرة والإسكندرية فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٧٨).

الإقطاع - دراسة الوسائل التى يمكن بها تحريك الإدارة الحكومية، فقد بدت هذه الإدارة الحكومية متهالكة إلى درجة لا تسمح لها بمواكبة خطى الثورة. وكانت بعض الإجراءات التى حاولت بها الأجهزة الحكومية أن تساير الوضع الحكومى الجديد مثيرة للرثاء والسخرية معا، فقد اكتشفت وزارة المالية على سبيل المثال فجأة أن الملك «فاروق» لا يدفع ضريبة كسب عمل على مرتبه ومخصصاته، كما أن «مصطفى النحاس» (باشا) يحصل على ١٦٠ أقة من سكر البطاقات!

واتجه تفكير قيادة الثورة، على الفور، إلى ضرورة تجاوز البيروقراطية المصرية الرسمية، واتجه فكرها إلى إنشاء مجلس أعلى للإنتاج، يشرف على إنشاء عدد من مشروعات التصنيع، التى كانت ترد فى خطب العرش، التى يقدمها رؤساء الوزارات كل سنة أمام البرلمان.

[ظهر أن الحالة الاقتصادية لمصر كانت حالكة السواد. فقد كانت آخر ميزانية للدولة ١٩٥٢ تظهر عجزا قدره ٣٩ مليون جنيه، كما أن مخصصات الاستثمار فى مشروعات جديدة طبقا لهذه الميزانية، سواء بواسطة الدولة، أو بواسطة القطاع الخاص كانت صفرا. ثم إن أرصدة مصر من الإسترلينى المتجمد لها فى مقابل كل ما قدمته مصر من سلع وخدمات للقوات البريطانية فى زمن الحرب، قد جرى استعمال معظمه، ولم يكن باقيا منها إلا ٨٠ مليون جنيه. تم اتفاق مع بريطانيا بشأنها يقضى بالإفراج عن ٢٠ مليون جنيه كل سنة].

واتجه تفكير قيادة الثورة أيضا إلى إنشاء مجلس أعلى للخدمات، توضع تحت تصرفه أموال الملك «فاروق» التى صادرتها الثورة حتى تتحول إلى مدارس ومستشفيات ووحدات مجمعة لصالح الشعب.

وفى هذا كله لم تكن الثورة تدرك بوضوح أن شبح التدخل العسكرى ضدها ماثل طول الوقت.

□

والحقيقة أن خطر التدخل العسكرى ضد الثورة فى تلك الفترة ظل معلقا فوق الرءوس لمدة شهر كامل. ولم يتزحزح هذا الخطر من مكانه قليلا إلا بعد تأشيرة كتبها رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» بخط يده على أحد التقارير التى وصلته عن تطور الأحداث فى مصر.

وقد كتب السير «جون كولفيل» السكرتير الخاص لـ «تشرشل» فى ذلك الوقت أن رئيسه كان فى عطلة نهاية الأسبوع فى مقره الريفى فى «تشكيرز» (فى الريف البريطانى على بعد ٦٠ ميلا من لندن)، وأنه هناك فى فسحة عطلة نهاية الأسبوع قرأ باهتمام كل التقارير الواردة من مصر، ثم كتب بخط يده تعليقا عليها موجها إلى وزارة الخارجية، نصه كما يلى:

[«وزارة الخارجية:

كلما اطلعت على الأنباء الواردة من مصر أعجبنى برنامج نجيب، والذى أرجو أن يضعه على ماهر فى شكل دستورى. إن علينا أن نساعد نجيب وشركاه بقدر ما نستطيع إلا إذا تحولوا إلى الحقد. ومن المهم جدًا ألا نظهر كالمدافعين عن كبار الملاك والباشوات ضد الإصلاحات من أجل الفلاحين، والتى تأخرت أكثر من اللازم. ولن نحصل على شىء ذى قيمة من الوفد أو الإخوان المسلمين، ولكن قد تكون هناك سياسة مناسبة تشترك فيها الولايات المتحدة لإنجاح نجيب. ومن حسن الحظ أن موضوع السودان لا يظهر كثيرا فى الصورة فى الوقت الحالى.

توقيع

و.س.ش.

(ونستون سبنسر تشرشل)

٢٦ أغسطس ١٩٥٢»](١)

---

(١) نص تأشيرة تشرشل على أوراق مجلس الوزراء البريطانى فى ١٠ دوانتج ستريت - فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٨١).

ولكن غلاة الاستعماريين فى الحكومة البريطانية لم يكونوا على استعداد للتسليم بسرعة. وهكذا فإن السير «وليم سترانج» الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية وقتها كتب تحت تأشيرة رئيس الوزراء تأشيرة نصها: «**إن الأمر أبعد ما يكون عن البساطة التى قد تشير إليها ملاحظة رئيس الوزراء**». ثم راحت مؤسسات الإمبراطورية تناقش «تشرشل» فى تفاؤله عن النظام المصرى، لكن سيف التدخل المفاجئ المسلط على الرقاب بدأ يتراجع مؤقتًا على الأقل.

الفصل الثانى

البحث عن الرجل القوى!

[١]

كانت تأشيرة الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية أكثر صدقًا وتعبيرًا عن الحقيقة من ملاحظة رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل»، فإن سير الأمور كان فعلا أبعد ما يكون عن البساطة التى تشير إليها ملاحظة رئيس الوزراء.

أمام أجهزة الحكم الدائمة فى الإمبراطورية، لم يكن كافيا لأحد أن يحكم على ما وقع فى مصر على أساس ما تقول به ظواهر الأمور. فعلى الواجهة الظاهرة من شكل ما جرى فى مصر كان هناك «ضابط كبير» يقود ما بدا أنه انقلاب عسكرى ضد نظام فاسد. وكان واضحا أن هذا «الضابط الكبير» يتصدر مجموعة من الضباط الشبان الذين لا يعرف عنهم أحد أى شىء.

وفيما يتعلق بـ «الضابط الكبير» فقد كان هناك عدد من العسكريين الإنجليز العاملين فى مصر يعرفونه من واقع عمله، خصوصا فى الفترة التى تولى فيها قيادة سلاح الحدود. وكان تقدير هؤلاء الضباط الإنجليز للواء «محمد نجيب» هو أنه وطنى معتدل، طيب السمعة، نشيط الحركة، ودود ومجامل. وبمعرفة هؤلاء الضباط الإنجليز له - فقد كانوا مستعدين للتأكيد أنه، بمزاجه وطبيعته، لا يمكن أن يكون ثوريًا أو انقلابيًا. وبناء على هذا، فقد تأكد للسلطات البريطانية فى مصر أن القوة الحقيقية وراء ما جرى فى مصر هى هؤلاء الضباط الشبان - وراء «محمد نجيب» - وهم غير معروفين على الإطلاق بالنسبة لكل البريطانيين العاملين فى

مصر، بما فيهم الضباط الإنجليز، بواقع أن رتبهم الصغيرة لم تجعلهم على المستوى الذى يمكن - أو يجوز - أن يتصل بهم الإنجليز.

وقد كان السؤال الملح فى تلك الأيام هو: **من هم هؤلاء بالتحديد؟ وما هى طبيعة تركيبتهم؟ وما هى أبعاد أهدافهم؟**

ولبعض الوقت فإن شخصية «محمد نجيب» غطت على كل شىء، والحقيقة أن دوره فى نجاح «**الانقلاب**» كان كبيرًا، فلولا شخصيته التى بدت هادئة وواثقة صباح يوم ٢٣ يوليو، ولولا ابتسامته المطمئنة، لما استطاع الانقلاب من أول لحظة أن يحصل على تأييد لا تحفظ فيه من جانب الشعب المصرى، وتعاطف قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى.

ومن المؤكد أن الضباط الشبان الذين كانوا وراءه لم يكونوا فى ذلك الوقت على استعداد لمواجهة جماهير مصر والعالم، وحتى لو كانوا على استعداد لمثل هذه المواجهة، فإن من المشكوك فيه أنهم كانوا فى تلك الأوقات قادرين على عرض أنفسهم بنجاح داخليًا وخارجيًا، خصوصًا أمام شعب تعود أن يحترم أسبقية السن، ثم أمام منطقة حافلة بالمتغيرات لم تحدد لنفسها اتجاها تصل فيه إلى مداه. ثم إن هذه المنطقة كانت ملتقى اهتمامات العالم ومحط أنظاره.

□

ولقد كانت شكوك أجهزة صنع القرار البريطانى فيما حدث فى مصر - وإلى درجة معارضتها كتابة لـ «تبسيط رئيس الوزراء» - متصلة بادئ الأمر بواقع أنها فوجئت بما جرى، وكان هذا فى حد ذاته أمرًا بالغ الخطورة، فقد كان الإنجليز فى فترة حكمهم الإمبراطورى فى مصر يتصورون أنهم يعرفون أدق التفاصيل فى حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإذا هم الآن يفاجأون بانقلاب كامل يغير شكل السلطة السياسية فيها، **وقد يغير على الأرجح الاحتمالات فيما هو أبعد من شكل السلطة السياسية.**

وقد كانت القيادة العامة للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط هى أول من سجل

كتابة قلقة من المفاجأة. ففى برقية شفرية منها بتاريخ أول أغسطس ١٩٥٢ إلى وزارة الدفاع فى لندن، قالت هذه القيادة «**إننا مستعدون لحدوث تغيير مفاجئ وعنيف جدًا تجاه الأسوأ خلال الأسبوع المقبل، ولكننا لابد أن نسجل قلقنا إزاء عدم كفاية التحذيرات التى تلقيناها تجاه الانقلاب العسكرى الأخير، وقد طلبنا إعادة النظر فى كل الترتيبات الخاصة بالاستخبارات والمعلومات؛ لأننا نرى أنه من المحتم علينا أن نكون متيقظين ضد أية مفاجآت أخرى**[١]».

وهكذا فإن عنصر «**المفاجاة**» فى حد ذاته كان أكثر ما أثار القلق لدى أجهزة الحكم الإمبراطورى فى لندن. ولقد ضاعف منه أن «المفاجأة» حدثت فى نفس اليوم تقريبا الذى تراجع فيه شاه إيران أمام القوى الوطنية فى بلاده، وعين الدكتور «محمد مصدق» رئيسا للوزراء يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢.

وكان العنصر الثانى فى قلق أجهزة صنع القرار الإمبراطورى فى لندن هو **حجم التاييد الشعبي** الذى لقيه «الانقلاب العسكرى» فى مصر. ولم يكن هذا التأييد الشعبى عاطفيا فقط، وإنما كان تأييدا إيجابيا تجلى فى أن الشعب حافظ بنفسه على أمن الشارع المصرى وحراسته، فكان هو المسئول الحقيقى عن المرافق والمصالح و«أرواح الأجانب» فى مصر. وقد بدا ذلك شيئا جديدا أمام هؤلاء المراقبين بالشك فى لندن.

وكان العنصر الثالث فى القلق أن عددا من الإجراءات والتصرفات راح يترى وراء بعضه. فإذا سياسات تعلن بتحديد ملكية الأرض الزراعية فى مصر. وإذا إجراءات بمصادرة أملاك الملك وأسرته وتوجيهها إلى الخدمات. وإذا قرار يصدر بإلغاء الألقاب. وإذا مجلس للإنتاج ينشأ، وإلى جانبه مجلس للخدمات... إلخ.

كانت معانى ذلك كله واضحة. فالطبقة المتميزة التى اعتمد عليها الإنجليز فى حكم مصر تضرب عند القاعدة الأساسية لسلطتها فى مصر، وهى ملكية الأرض الزراعية.

---

(١) نص تقرير القيادة العامة إلى وزارة الدفاع فى لندن منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٧٩).

وإلغاء الألقاب معناه بداية تصفية حكم الباشوات، على حد تعبير اللورد «كيلرن».

ثم إن إنشاء مجلس للإنتاج ومجلس للخدمات معناه وجود رغبة لدى السلطة الجديدة فى مصر بتجاوز الجهاز البيروقراطى التقليدى، الذى عرفه الإنجليز، وشاركوا فى تكوينه، واعتمدوا عليه فى حكم مصر.

وكان العنصر الرابع، هو أن ما جرى فى مصر أحدث ردود فعل واسعة النطاق فى العالم العربى كله. فقد توالت فى الأيام والأسابيع التالية ليوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تطورات فى العالم العربى كان لابد أن تلفت النظر.

□ **ففى لبنان**: استقال رئيس الجمهورية الشيخ «بشارة الخورى»، وكان قبلها يحاول مستميتًا أن يمد رئاسته، فإذا هو لا يقرر الاستقالة فحسب وإنما يسلم السلطة للجنرال «فؤاد شهاب»، حتى يتمكن مجلس النواب اللبنانى من انتخاب رئيس جديد بدله.

□ **وفى الأردن**: أنهت الأسرة الهاشمية فترة حيرة طويلة فى مشكلة الملك «طلال» فقررت عزله وتنصيب ابنه الملك «حسين» وعمره ستة عشر عامًا ملكًا على الأردن. وفى نفس الوقت كان مجلس الأعيان الأردنى يجتمع ليصدر قرارًا بإلغاء الألقاب.

□ **وفى العراق**: بدأت اضطرابات ومظاهرات، وقدمت أربعة أحزاب سياسية عراقية مذكرة إلى الأمير «عبد الإله» الوصى على عرش العراق تطالبه بإصدار قانون للإصلاح الزراعى وتحديد ملكية الأرض. وتطورت الأوضاع فى العراق إلى الحد الذى دعا لفرض الأحكام العرفية، وتعيين الفريق «محمود نور الدين» قائد الجيش حاكما عسكريا للعراق.

□ **وفى سوريا**: كان الشارع فى المدن الرئيسية - دمشق وحلب وحمص وحماه - يموج بالحماسة تأييدا لما وقع فى مصر، وأصدر رئيس سوريا فى ذلك الوقت، وهو اللواء «أديب الشيشيكلى» بيانا يؤيد فيه النظام الجديد فى مصر إلى أبعد حد.

□ **وفى السعودية**: بعث الملك «عبدالعزيز آل سعود» بابنه ووزير خارجيته

الأمير «فيصل» إلى مصر ليقابل القيادة الجديدة، ويتفاهم معها على تعاون مصرى ـ سعودى يواجه الظروف الطارئة فى المنطقة، وكان الملك «عبدالعزيز» صاحب نظرية شهيرة مؤداها أن «السعودية لا يجب أن تبتعد عن مصر مهما كانت الأسباب». ولم يتردد الملك «عبدالعزيز» فى التخلى عن علاقته الخاصة بالملك «فاروق» (كان دافعه إليها عداؤه للملوك الهاشميين فى العراق والأردن)، فقد كان الأهم بالنسبة له هو مصر نفسها وقوتها وتأثيرها، بصرف النظر عن نوع الحكم فيها، وهل هو ملكى أو جمهورى؟ المهم أن يحافظ الملك على التوازن السياسى فى المنطقة كما يراه ملائما له.

□ **وكان رد الفعل الأغرب لما جرى فى مصر صادرا عن الإمام «أحمد» إمام اليمن.** فقد عرف الإمام أن شعبه يستمع عن طريق الإذاعات إلى التطورات فى مصر، وأصدر الإمام «أحمد» يوم ١ أغسطس ١٩٥٢ قرارا ليس له نظير فى تاريخ الدول الحديثة، فقد قرر سحب جميع رخص الراديو من كل اليمنيين على اختلاف طبقاتهم، وأمر شرطته بمصادرة كل جهاز راديو، مرخصا كان أو غير مرخص.

□ ثم وقع تطور آخر لافت للنظر حين أوعزت القيادة الجديدة فى مصر إلى «عبدالرحمن عزام» (باشا)، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بأن يقدم استقالته لأن الظروف الجديدة فى العالم العربى تقتضى أمينا عاما للجامعة لا علاقة له بأوضاعها السابقة. وكان «عبدالرحمن عزام»، وهو من رواد التفكير العربى فى مصر وواحد من ألمع ساستها، شخصية معروفة للإنجليز رغم سوابق خلافاته معهم.

□

وهكذا راح سياق الحوادث وتداعى التطورات يلفت نَظر الإنجليز وغيرهم، من القوى الدولية المهتمة بمصر وبالمنطقة، إلى نفس السؤال الذى طرح نفسه بشدة من أول يوم وهو: **من هم هؤلاء الضباط وراء نجيب؟ وما هى طبيعة تركيبتهم؟ وماهى حدود أهدافهم؟**

ولم تكن لدى طرف منهم إجابة مقنعة على هذه الأسئلة كلها. وكان لابد من العثور على إجابات. وعاشت الأوساط السياسية والدبلوماسية فى القاهرة فى تلك الفترة أياما مشحونة بحمى البحث عن: «**من هم؟!**».

وفى البداية تصور بعض المراقبين أن «**الرجل القوى**» هو الأميرالاى «**أحمد شوقى**» الذى عين بعد الثورة قائدا للمنطقة المركزية العسكرية فى القاهرة، وكان قد ظهر فى الصورة إلى جانب اللواء «محمد نجيب» عندما خرج فى موكب عسكرى إلى لقاء جماهير العاصمة لأول مرة، فى الساعة العاشرة والنصف من صباح ٢٣ يوليو، ثم اكتشف هؤلاء المراقبون أن «أحمد شوقى» ليس هو «الرجل القوى» بل وليس واحدا من أعضاء القيادة الجديدة أصلا.

ثم تصور عدد آخر من المراقبين أن القائمقام «**أنور السادات**» هو «**الرجل القوى**»، وكان سندهم فى ذلك أنه هو الذى ظهر فى عملية تشكيل الوزارة الجديدة بعد «الانقلاب» برئاسة «على ماهر» (باشا). وقد عزز هذا التصور لديهم واقع أن اسم «أنور السادات» كان معروفا لديهم من أيام محاكمة قتلة «أمين عثمان» (باشا)، **ثم اكتشف هؤلاء بدورهم أن القائمقام «أنور السادات» مجرد رسول لـ «الرجل القوى»، وليس إياه شخصيًا.**

ثم بدأ بعض المراقبين يعثرون على بعض الأسماء الحقيقية، وسمع همسًا نكر ضابط شاب اسمه «**جمال عبدالناصر**». ثم ترددت بعد ذلك أسماء آخرين، فنكر اسم «عبداللطيف البغدادى» و«زكريا محيى الدين» و«عبدالحكيم عامر» و«كمال الدين حسين» و«حسين الشافعى» وآخرين غيرهم.

ثم عرف أن هناك مجلسا لقيادة «الانقلاب». وشطحت التكهنات تتساءل عن تشكيله الكامل؟ ومن هم أعضاؤه؟ وما هو ماضى كل منهم واتجاهه السياسى؟!

وحاولت السلطات البريطانية فى القاهرة، عن طريق أجهزتها المباشرة، وعن طريق بعض الأجهزة المصرية المتعاونة معها، أن تعرف ما هو أكثر، ولم يكن هناك كثير تعرفه. فقد كانت المعلومات شحيحة والكثير منها متناقض، وليس أدل على

ذلك من برقيتين صدرتا من القاهرة فى نفس اليوم: أولاهما من البريجادير «جولبرن» الملحق العسكرى البريطانى فى مصر موجهة لوزارة الحربية البريطانية، يقول فيها: **«إن معلوماته تشير إلى أن القيادة الحقيقية هى فى يد مجموعة من الضباط الوطنيين المهتمين بالإصلاح الداخلى فى مصر، وكلهم فى سن الشباب تنقصهم الخبرة والتجربة»**.

وفى نفس الوقت فإن القائم بأعمال السفارة البريطانى، وهو المستر «كريسويل» كتب إلى وزارة الخارجية برقية جاء فيها: «إنهم مجموعة من الضباط الشبان ومعظمهم من «البلطجية» المتأثرين بالشيوعيين والإخوان المسلمين. ولابد أن نكون على حذر من تصرفاتهم فى الأيام القادمة».

وحتى بعد أن عرفت أسماء أعضاء القيادة الجديدة على نحو أقرب للصحة فقد تحولت حمى معرفة «من هم؟» إلى حمى من نوع آخر، تبحث عن ترتيب أهميتهم فى القيادة، وتحاول أن تحدد: **من هو «الرجل القوى» فيهم؟ ولم تطل الحيرة فما لبث الجميع أن عرفوا أن القائد الحقيقى للثورة هو ذلك الشاب صاحب الوجه المتجهم والمهموم دائمًا كما يبدو فى صوره «البكباشى «جمال عبدالناصر»**.

□

ولم يكن الإنجليز فقط هم الذين يبحثون، وإنما كانت معهم فى البحث أطراف أخرى.

فالسفارة الأمريكية، وسفيرها «جيفرسون كافرى» راحت تبحث بحكم الاهتمام الأمريكى بمصر، وبحكم الدور الذى كانت الولايات المتحدة تلعبه فى المفاوضات المصرية ـ البريطانية.

وكانت السفارة الفرنسية هى الأخرى تبحث. وكان سفيرها فى مصر فى ذلك الوقت وهو المسيو «كوف دى مورفيل» (أصبح فيما بعد رئيسا لوزراء فرنسا عهد الجنرال «ديجول»)، وقد حدد «كوف» دواعى اهتمام فرنسا بأنها شركة قناة السويس، واهتمام فرنسا بالطريق البحرى للهند الصينية ـ فيتنام ـ عن طريق قناة

السويس، والمغرب العربى بتأثير مصر فيه، إلى جانب «اهتمام» فرنسا التقليدى بمصر ثقافيا واقتصاديا.

وكانت شركة قناة السويس لا تكتفى باهتمام الحكومة الفرنسية، وإنما راحت تبحث بنفسها وبطريقة مباشرة. فقد أحست أن ما جرى فى مصر يغير أوضاعها كثيرا مما كانت الشركة تعرفه. وركزت الشركة على أية معلومات تستطيع الحصول عليها عن «التغيير» فى مصر. وقد رأت منذ اللحظة الأولى أن نصف المصريين من أعضاء مجلس إدارتها، وكانوا أربعة، لم يعد ممكنا الاعتماد عليهم. فقد كان أحدهم - وهو «شريف صبرى» (باشا) - خال الملك «فاروق» وكان الثانى - وهو «محمود فخرى» (باشا) - زوج أخته (الأميرة) «فوقية». وأما الاثنان الآخران من أعضاء مجلس الإدارة، وهما «على الشمسى» (باشا) و«أحمد عبود» (باشا)، فلم يكن لديهما غير ما تنشره الصحف وتتناقله الأوساط السياسية فى مصر. واضطرت شركة قناة السويس إلى أن تعتمد على السفارة الفرنسية. ولم يكن هذا كافيا فى رأيها فتحركت تبذل مساعيها فى لندن، ويلفت النظر أن «روبين هانكى»، وهو دبلوماسى بريطانى كفء وفى نفس الوقت ابن اللورد «هانكى» أحد نواب رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس، لم يلبث أن عين وزيرا مفوضا فى السفارة البريطانية فى مصر بدلا من «مايكل كريسويل».

وكانت إسرائيل فى مقدمة المهتمين، ولم يكن لديها وسيلة إلى معرفة دخائل ما يجرى فى مصر. فقد كانت مخابراتها القوية واتصالاتها مقصورة على العهد القديم الذى أسقطه «الانقلاب».

كانت على صلة بعدد من العائلات اليهودية الكبيرة فى مصر («قطاوى» و«موصيرى» و«شيكوريل»).

وكانت لها صلاتها بعدد من البنوك الدولية العاملة فى مصر.

وكانت لها اتصالاتها بشركة قناة السويس.

وكانت لها اتصالاتها - فوق ذلك - بالقصر الملكى وبعض رجاله، وبعدد من

الساسة المصريين التقليديين. وكان وسيط هذه الاتصالات كلها هو «إلياهو ساسون» رئيس القسم الشرقى فى الوكالة اليهودية (ابنه «موشى ساسون» هو السفير الإسرائيلى فى مصر الآن).

والآن فإن كل هذه الصلات والاتصالات لم تعد مفيدة، بينما اهتمام إسرائيل بما يجرى فى مصر يتزايد بعد التطورات الأخيرة. وكان بين ما قامت به إسرائيل فى ذلك الوقت أن بعثت بمجموعة مخابرات إلى مقر القيادة البريطانية العسكرية فى «فايد»، فى محاولة لتبادل المعلومات وتنسيقها. ولم تكن فى «فايد» إضافات تشبع فضول إسرائيل!

[٢]

فى نفس الوقت الذى كان العالم فيه يبحث عن حقائق «الانقلاب» فى مصر، كان هذا «الانقلاب» بدوره يحاول أن يبحث عن نفسه فى وسط العالم الذى اندفع إليه.

ولقد كان على القيادة الجديدة أن ترتب البيت من الداخل أولا، وبدا البيت من الداخل فوضى لا مثيل لها.

كانت القيادة الجديدة تتصور أن فى مقدورها ترك «البيت من الداخل» للوزارة التى شكلتها برئاسة «على ماهر» (باشا)؛ حتى تتفرغ هذه القيادة للمسئولية الرئيسية التى تصورتها لنفسها وهى: «العزة والكرامة»، والتى يمكن ترجمتها فى الواقع إلى معنى «الحرية والاستقلال».

لكن وزارة الثورة الأولى برئاسة «على ماهر» (باشا) بدت مترددة وعاجزة.

لقد ترددت الوزارة الجديدة فى إصدار قانون الإصلاح الزراعى، رغم أن أحد وزرائها، وهو الأستاذ «ميريت غالى»، كان مع الأستاذ إبراهيم شكرى[١] والأستاذ

---

(١) قدم الأستاذ إبراهيم شكرى مشروع قانون بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للفرد إلى مجلس النواب سنة ١٩٥٠، وقدم الأستاذ محمد خطاب مشروعا مماثلا إلى مجلس الشيوخ فى نفس الفترة.

محمد خطاب من رواد فكرة تحديد الملكية الزراعية فى مصر كبداية لإصلاح شئونها. وزاد إلحاح القيادة الجديدة على سرعة إصدار قانون الإصلاح الزراعى، لكن الوزارة وقعت تحت تأثير كبار الملاك الذين قدموا لها مذكرة تقبل - تحت الضغط الشعبى - بمبدأ الإصلاح الزراعى، لكنها تصر على أن يكون حد الملكية هو ألف فدان. وبدأ نوع من سوء الفهم بين الوزارة والقيادة.

وترددت الوزارة أيضًا فى موضوع الأحزاب، فقد تعالت أصوات المطالبين بضرورة تطهير الأحزاب من نزعات الاستغلال والفساد التى كانت تتحكم فيها، ولم يكن رئيس الوزراء («على ماهر») من أنصار الأحزاب أصلا، فقد كانت له عداواته التاريخية مع حزب الوفد وغيره من الأحزاب. وفى الوقت الذى كانت فيه القيادة تتصور حياة برلمانية «سليمة» تؤدى فيها الأحزاب دورها الطبيعى، فإن رئيس الوزراء الذى عينته القيادة لم يكن يريد أيا من الأحزاب على الساحة، وجرى الضغط عليه حتى قبل بإعلان فترة انتقالية مدتها ستة شهور تجرى بعدها انتخابات برلمانية بين الأحزاب التى طهرت نفسها. ثم يجىء برلمان نيابى تحكم أغلبيته.

لكن الأحزاب راحت تمارس مناوراتها القديمة، فقد تفجرت خلافاتها الداخلية وظهر أن محاولات تطهيرها تستخدم لتصفية حسابات شخصية وقديمة. ثم بدا أن بعضا منها يحاول احتواء القيادة الجديدة.

وحينما عاد «النحاس» (باشا) رئيس حزب الوفد من أجازته الصيفية فى أوروبا، والتقى لأول مرة بالقيادة الجديدة فى مصر قال ضاحكا للواء «محمد نجيب»: «أنت رئيس مائة ألف (يقصد الجيش)، وأنا زعيم عشرين مليونا (يقصد تعداد الشعب المصرى فى ذلك الوقت)». ومع أن الملاحظة كانت ضاحكة إلا أنها فى الصميم كانت تعبيرا حقيقيا عن تصورات «النحاس» (باشا)، وقد ساعده على مثل هذا التصور أن عددا من ضباط «الانقلاب» - وبينهم «جمال عبدالناصر» نفسه - كانوا يعتبرون أن الوفد ممثل الأغلبية، وأنه ليس عليه غير أن يطهر نفسه فيزيح عناصر الإقطاع والفساد من عضويته، ومن ثم ينفتح الطريق أمامه للحكم. وكذلك ساعد على هذا

التصور لدى «النحاس» (باشا) واقع أن عددا من المدنيين المتصلين بالقيادة الجديدة كانوا لسبب أو آخر من المتعاطفين مع الوفد.

لكن الوفد لم يطهر نفسه، ولا كان على استعداد لقبول قانون الإصلاح الزراعى على النحو الذى اقتنعت به القيادة.

ومن ناحية أخرى، فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين تعتبر نفسها أقرب الكل إلى «الانقلاب» بحكم اتصالات سابقة بينها وبين عدد من ضباط القيادة الجديدة فى ظروف حرب فلسطين، وعمليات المقاومة المحدودة فى منطقة قناة السويس ضد القوات البريطانية سنة ١٩٥١. وقد ساعدت ملابسات عديدة، بينها الخلافات الداخلية فى الإخوان المسلمين على الإيحاء بأن الإخوان يعتبرون أنفسهم أوصياء على الحكم الجديد. ووصلت الأمور إلى حد أن المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ «حسن الهضيبى» أصدر يوم ١٣ أغسطس ١٩٥٢ بيانا ـ نشرته الصحف ـ دعا فيه جميع الأحزاب السياسية فى مصر إلى حل نفسها، وترك أعضائها ينضمون إلى الإخوان المسلمين.

□

وفى هذا كله بدت وزارة «على ماهر» حائرة تكتفى بالتحريض ضد كل الأحزاب والتنظيمات السياسية، ولكنها لا تقدم بديلا معقولا يملأ الفراغ السياسى الذى يمكن أن ينشأ بعد حل الأحزاب كلها.

ثم إن هذه الوزارة وجدت نفسها غارقة فى تطهير الجهاز الحكومى الذى ارتفع شعار تطهيره ـ هو الآخر ـ ضمانا لكفاءته. وتحول تطهير الجهاز الحكومى ـ كما تحول تطهير الأحزاب فيما قبل ـ إلى لعبة من ألعاب الوقيعة والانتقام.

وفى نفس الوقت فإن رئيس الوزارة وأعضاءها تصرفوا أمام ضباط القيادة كما كانوا يتصرفون تماما أمام القصر: مزيج من الاستخذاء والتملق.

وجدت القيادة أن تصوراتها عن العمل فى «البيت من الداخل» تهتز. وكان

الوضع الاقتصادى مثقلا بحالة انهيار مخيفة إلى الحد الذى دعا اقتصاديًا بارزًا مثل الدكتور «عبدالجليل العمرى» يقول كلمته، التى وصف فيها مصر بأنها «بقرة ترعى على الأرض المصرية، ولكن ضروعها تمتد إلى خارج مصر حيث يحلب لبنها هناك»! وكان الأسوأ من ذلك فى الواقع، وهو ما لم يقله «عبدالجليل العمرى»، أن البقرة التى ترعى على أرض مصرية تتعرض لسكاكين كثيرة فى الداخل تحاول أن تقتطع أجزاء من جسمها الحى. وفى تلك الظروف استدعت القيادة الجديدة خبيرًا اقتصاديًا عالميًا مشهودًا له، وهو الدكتور «شاخت» الذى حقق المعجزة الاقتصادية الألمانية فى بداية عهد «هتلر»؛ لكى يدرس حالة الاقتصاد المصرى، ويقدم توصياته بشأنها. لكن «شاخت» لم يجد معجزات تنتظره فى مصر. **وكانت توصيته أن حالة اقتصاد أى بلد تعتمد على حجم إنتاجه، وحجم إنتاج أى بلد مرهون بحسن إدارة موارده.**

وفى لحظة من اللحظات لم تجد القيادة الجديدة أمامها مفرًا من أن تتحمل بنفسها مسئولية الحكم فى مصر.

وتألفت وزارة جديدة برئاسة «محمد نجيب» عهد إليها بتنظيم أحوال «البيت المصرى من الداخل» لكى تتفرغ قيادة الثورة لقضية «العزة والكرامة».

[٣]

عندما بدأ «جمال عبدالناصر» يتجه لتحقيق مطلبه الأكبر فى «العزة والكرامة»، فقد كان عليه فى واقع الأمر أن يواجه المعضلة المستعصية للاحتلال البريطانى لمصر، فبدون ذلك ليس هناك استقلال أو حرية.

والحقيقة أن «جمال عبدالناصر» طلب أن ترسل إليه ملفات المفاوضات المصرية - البريطانية فى يوم ٥ أغسطس ١٩٥٢ بالتحديد. ولعدة أيام، وفى جو الفوران الذى كانت تموج مصر به فى تلك الأيام، فإنه انكب على قراءتها قراءة متأنية ودقيقة. وبعد هذه القراءة فإن «جمال عبدالناصر» طلب من «على ماهر» (باشا) رئيس الوزراء أن يخصص له - ولبعض زملائه - سلسلة من اللقاءات معه، تخصص

لمناقشة العلاقات المستعصية مع بريطانيا. وكانت لدى «جمال عبدالناصر» أسئلة كثيرة. وبعدها رأى «جمال عبدالناصر» أن يعقد عددا من الاجتماعات مع الدكتور «محمد صلاح الدين» وزير الخارجية فى حكومة الوفد. ثم رأى استكمال بحثه للموضوع بجلسة طويلة مع «نجيب الهلالى» (باشا) آخر رئيس للوزراء تفاوض مع الإنجليز قبل ٢٣ يوليو. وهكذا استجمع صورة كاملة للموقف بكل تفاصيله: أعطته الملفات سياقا متصلا لعملية التفاوض المصرية ـ البريطانية، وأعطاه «على ماهر» (باشا) تقديرا كاملا للعلاقات المصرية ـ البريطانية، كما أوضح له حقائق الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية. نفس الشىء فعله الدكتور «محمد صلاح الدين» الذى أضاف أيضا شرحا طويلا لعقدة السودان المتشابكة.

نفس الشىء فعله «نجيب الهلالى» (باشا) الذى سلم لـ «جمال عبدالناصر» نسخة من الورقة البريطانية التى قدمت إليه ـ بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ـ والتى كانت تشير بطريق غير مباشر إلى قبول بريطانيا لمبدأ الانسحاب من مصر، إذا أمكن التوصل عن طريق المفاوضات إلى ترتيبات أمن جماعى تحقق الدفاع عن المنطقة[١].

□

كانت أولى ميزات «جمال عبدالناصر» هى قدرته على تحليل المواقف الصعبة بردها إلى عواملها الأصلية، وتحديد هذه العوامل تحديدا واضحا حتى يتبين جوانب الموضوع الذى يعالجه. وفى تلك الظروف فإنه وجد نفسه وجها لوجه أمام الواقع المصرى كما هو. قبل الثورة كان يتصور أن الأمور سوف تكون هينة إذا تمت إزاحة الملك «فاروق» عن عرش مصر.

وفى الأيام والأسابيع الأولى بعد الثورة، فإنه بدأ يكتشف الواقع ومشاكله المتشابكة، ويهوله ما يراه. وفى تلك الأيام كان كثيرا ما يردد ضاحكا: «يظهر أن الملك

---

(١) قمت بترتيب الاجتماع بين جمال عبدالناصر ونجيب الهلالى بناء على طلب عبدالناصر، وقد تم الاجتماع فى بيت نجيب الهلالى فى المعادى. وقد ذهب إليه جمال عبدالناصر وأنا بجواره يقود بنفسه سيارة «جيب» كان يستعملها فى تلك الأيام.

فاروق كان على حق»، وكان بذلك يشير إلى البرقية التى بعث بها الملك «فاروق» من فوق ظهر اليخت «المحروسة» الذى حمله إلى منفاه، والتى قال فيها الملك موجها حديثه إلى القيادة الجديدة فى مصر، ما نصه: «أرجو لكم التوفيق فى مهمتكم الصعبة ـ فاروق».

والآن فإن المهمة لا تبدو صعبة فحسب، وإنما تبدو فى بعض الأحيان مستحيلة. وبصرف النظر عن أوضاع «البيت من الداخل» فى مصر فإن الأوضاع الخارجية بدت كلها عقدا مستعصية على الحل. ولكن «جمال عبدالناصر» بمنطقه التحليلى الذى يرد الأمور إلى أصولها الأولى، استطاع أن يستخلص لنفسه النتائج التالية:

١ ـ إن الوصول إلى حل مع بريطانيا سوف يكون عملية شاقة ـ ليس فقط لأن الإنجليز متمسكون بمركزهم الاستراتيجى فى مصر ـ وإنما أيضا لأن مجمل الأوضاع فى المنطقة، خصوصا بعد انسحابهم من «عبدان» فى إيران، لا يجعلهم من الناحية النفسية فى وضع يسمح بانسحاب آخر فى مصر. وهكذا فإن المفاوضات مع الإنجليز لن تكون حوار دبلوماسيات، وإنما صراع إرادات إلى آخر المدى.

٢ ـ إن موضوع الجلاء عن مصر يزداد تعقيدا بسبب ارتباطه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، أى بترتيبات الدفاع المشترك.

٣ ـ إن السودان هو النقطة الحساسة التى سيلعب عليها الإنجليز لعرقلة كل احتمالات الجلاء.

٤ ـ إن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا رئيسيا فى المنطقة يزداد حجمه مع الأيام والتطورات.

٥ ـ إن القضية تشتمل على بعد عربى، ففضلا عن الرابطة بين مصر وبقية العالم العربى، فإن موضوع الدفاع المشترك وكل خطط الدفاع عن الشرق الأوسط، سوف تكون مسائل لابد من مواجهتها على مستوى عربى.

٦ ـ إن إسرائيل ـ التى واجهها «جمال عبدالناصر» فى الحرب فى فلسطين وتعرف هناك على شكل مطامعها ـ سوف تقوم بدور لا يمكن تقدير حدوده الآن.

وتوصل «جمال عبدالناصر» من هذه الاستنتاجات كلها إلى خطة للحركة تحددت فى الخطوط التالية:

□ **أولا**: المفاوضات مع الإنجليز لابد أن تبدأ بدون تأخير، ولابد من البدء بموضوع السودان، فالوصول لحل بشأنه يترك قضية الجلاء والاستقلال وحدها فى الساحة، خصوصا وأن المشكلة الحساسة للوحدة تحت التاج لم تعد كما كانت.

□ **ثانيا**: لابد من الفصل بين المفاوضات من أجل الجلاء وبين موضوع الدفاع المشترك أو غيره من ترتيبات الأمن الجماعى، بمنطق أن مصر المستقلة فقط هى التى تستطيع أن تقدر ضرورات أمنها الخارجى، وما يستلزمه هذا الأمن من ترتيبات. هكذا فإن المفاوضات مرحلتان مع الإنجليز لا يمكن الخلط بينهما: الجلاء، وبعد إتمامه تجىء مرحلة التفاوض لما بعده.

□ **ثالثا**: إن البعد العربى أساسى، ولابد لهذا البعد أن يؤدى دوره فى حركة تحرير أوسع من حدود مصر وحدها، وأبعد من تحقيق الجلاء البريطانى عنها وحدها.

□ **ورابعا**: فإن الولايات المتحدة تمسك ـ سواء بمصالحها فى المنطقة أو بالتناقض بينها وبين بريطانيا ـ بمفتاح من أهم المفاتيح فى عملية المفاوضات كلها.

□

وهكذا، وفى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة ـ ضمن أطراف متعددين ـ تبحث عن «الرجل القوى» فى القيادة الجديدة، كان «الرجل القوى» ـ فى القيادة الجديدة بدوره يبحث عن دور الولايات المتحدة.

الفصل الثالث

بداية العلاقات مع أمريكا

[١]

كان القائمقام «عبدالمنعم أمين» واحدا من كبار الضباط فى سلاح المدفعية. وكانت حياته الاجتماعية نشيطة، وربما من هنا لم يفكر «جمال عبدالناصر» فى دعوته مبكرا للانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار، رغم أن التنظيم كان يحتاج إلى تدعيم أعضائه فى هذا السلاح الحيوى والمؤثر.

وفى ليلة ٢٢ يوليو، وفى اللحظات الحرجة من عملية الاستيلاء على السلطة أحس القائمقام «عبدالمنعم أمين» بما يحدث، وانضم إليه بلا تردد، وكان دوره فى تأكيد مساندة المدفعية للثورة كبيرا ومؤثرا، وقرر «جمال عبدالناصر» دعوته إلى عضوية مجلس قيادة الثورة مباشرة ودون مرور على مستويات التنظيم المتصاعدة.

وربما كانت حياته الاجتماعية قبل ٢٣ يوليو، وصلاته بعدد من الدبلوماسيين نتيجة لها، هى السبب الذى دعا «جمال عبدالناصر» إلى أن يكلفه صباح ٢٣ يوليو بإخطار السفارة الأمريكية بنوايا «الحركة» وتوجهاتها، بما فى ذلك تمسكها بالتزامات مصر الدولية. ولم تمض أيام حتى ذهب «عبدالمنعم أمين» إلى «جمال عبدالناصر» ليقول له: إن مستشار السفارة الأمريكية «لويس جونز»، وكان قد تعرف عليه من قبل فى نادى السيارات، وجه إليه دعوة على العشاء فى بيته، وإنه يتصور «أنهم» الآن يعرفون مكانه فى القيادة الجديدة، وإن الدعوة الموجهة إليه فى

هذه الظروف لها بالقطع طابع آخر يختلف عن نوع العلاقات الاجتماعية، التى كان طرفا فيها من قبل. وبالتالى فإنه رأى أن يستأذن فى قبول هذه الدعوة أو فى الاعتذار عنها. ورأى «جمال عبدالناصر» أن يقبل القائمقام «عبدالمنعم أمين» دعوة المستشار الأمريكى، وأكثر من ذلك أن يوثق صلاته به.

ولم يكد يمضى أسبوع واحد حتى كان «عبدالمنعم أمين» يرد الدعوة فيستقبل هو وقرينته السيدة «محاسن» - مستشار السفارة الأمريكية وزوجته، وكان بين المدعوين أيضا المستر «روبرت ماكلينتوك» الوزير المفوض للسفارة والمستر «ويليام ليكلاند»، وكان «عبدالمنعم أمين» قد التقى بهم جميعا فى العشاء الذى دعاه إليه «لويس جونز» قبل أسبوع. وكانت المفاجأة أن «جمال عبدالناصر» قرر حضور العشاء ومعه «عبدالحكيم عامر» و«صلاح سالم». وكان هذا أول لقاء على هذا المستوى بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو وممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية.

دام اللقاء تلك الليلة - ١٢ أغسطس ١٩٥٢ - أكثر من أربع ساعات. فقد بدأ فى الساعة الثامنة والنصف مساء، ولم ينته إلا عند الساعة الواحدة والربع.

كانت لدى المصريين أسئلة كثيرة عن موقف الولايات المتحدة وسياساتها تجاه مصر، وكان واضحا للطرف الأمريكى أن «جمال عبدالناصر» قد اطلع على كل الملفات اطلاعا كاملا. ومن الناحية الأخرى فقد كان لدى الأمريكيين بدورهم أسئلة كثيرة عن سياسات النظام وتوجهاته ونواياه، وبالذات فيما يتعلق بمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط. وربما كان أهم ما دار فى هذا الاجتماع أن الطرف الأمريكى أصبحت لديه فكرة واضحة عن أولويات النظام.

كان رأى «جمال عبدالناصر» أنه لا يستطيع وطنيا أن يقترب من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط إلا بعد أن تتم تسوية ما كان يسمى بالقضية المصرية بشقيها: الجلاء والسودان. ولم يكن هذا كله جديدا على الأمريكيين، فقد سمعوه من قبل سواء من الدكتور «محمد صلاح الدين» فى حكومة الوفد، أو من «نجيب الهلالى» فى الحكومة التى كان رئيسها. وبدا لهم ما يقوله «جمال عبدالناصر» الآن وكأنه خط

ثابت للسياسة المصرية، وكل ما هو جديد الآن هو أن الخط السياسى الثابت تقود حركته فى الظروف المتغيرة فى مصر قيادة جديدة شابة لديها جسارة مواصلة سياساتها بقوة واندفاع، وبدون خوف من مناورات قصر أو سفارة أجنبية، كما أن وراءها تأييدا شعبيا جارفا. وكان معنى ذلك أن هذا الخط السياسى الثابت فى السياسة المصرية بصدد أن يتحول الآن من مجرد أمانى لكى يصبح حقائق مؤكدة فى الواقع. وفى الأيام التالية تكررت الاتصالات وشارك فى بعضها السفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» بنفسه، وظهر خلال هذه الاتصالات دور نشيط للمستر «ويليام ليكلاند»، وربما كان السبب أنه بوصفه مستشارا شرقيا للسفارة كان ضليعا فى اللغة العربية، فقد توفر على دراستها لعدة سنوات فى أكثر من بلد عربى. وبالطبع فإن السفارة الأمريكية فى القاهرة كانت على اتصال بوزارة الخارجية فى واشنطن، وكان وزيرها فى ذلك الوقت، وفى نهاية عهد الرئيس «ترومان»، هو المستر «دين آتشيسون». ولم تكن هناك صعوبة فى التوصل إلى ترتيب لأولويات المرحلة القادمة.

وعد الأمريكان بأنهم سيستمرون فى أداء دورهم النشيط فى تحريك عملية التفاوض مع الإنجليز ودفعها إلى الأمام، كما كانوا يفعلون فى المفاوضات السابقة فى عهد حكومة «النحاس» (باشا) وحكومة «الهلالى» (باشا)، بل إنهم سوف يكثفون من جهودهم لأنهم راغبون فى التعاون مع النظام الجديد فى مصر. وقد اقتنعت السياسة الأمريكية بأن موضوع السودان يجب أن يكون نقطة البداية، وبعده موضوع الجلاء.

وأثار «جمال عبدالناصر»، فى هذه المرحلة المبكرة، موضوع تسليح الجيش المصرى باعتباره واحدا من أهم أهداف الثورة. وكانت المناسبة التى طرح فيها موضوع السلاح أثناء الاتصالات الأولى هى أن وزارة «نجيب الهلالى» (باشا) كانت قد اشترت من الولايات المتحدة صفقة سلاح بمبلغ مليون دولار لضرورات الأمن الداخلى، وقد حان الآن ـ أغسطس ١٩٥٢ ـ موعد تسليم أول شحنة منها. وقال «جمال عبدالناصر»، خلال إحدى المقابلات للسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى»،

أنه «ليس مهتما» إلى هذا الحد «بأسلحة للأمن الداخلى، ولكن الذى يهمه بالدرجة الأولى هو سلاح للجيش المصرى لأن كل الصفقات التى عقدتها مصر مع بريطانيا قبل الثورة ودفعت ثمن بعضها تعطل الوفاء بها لأسباب سياسية، ومعظم هذه الأسباب كان من قبيل الضغط على سير المفاوضات المصرية ـ البريطانية». وقال «كافرى» أنه «يعرف ذلك وأنه لا يستطيع أن يعد فى الوقت الراهن بأكثر من عرض الأمر على حكومته».

□

وفى يوم ١٩ أغسطس ١٩٥٢ اتصل المستر «لويس جونز» بالقائمقام «عبدالمنعم أمين» ليخطره بأن حكومة الولايات المتحدة تفكر فى إصدار بيان تعلن فيه تأييدها للنظام الجديد فى مصر ليكون من هذا البيان دافعا لطمأنة القيادة المصرية على حسن نوايا الولايات المتحدة الأمركية، وبما يؤدى أيضا إلى دفع عملية الاتصالات المباشرة بين الطرفين. وقام «لويس جونز» بإملاء نص البيان المقترح للقائمقام «عبدالمنعم أمين». وكان نص البيان كما يلى:

«إن التقارير الواردة من القاهرة بخصوص البرنامج المعلن للحكومة المصرية الجديدة لإعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى مشجعة. والحكومة الأمريكية تتابع الأحداث الجارية فى مصر باهتمام بالغ، وتتمنى لرئيس الوزراء على ماهر وزملائه المدنيين والعسكريين كل نجاح فى جهودهم لحل المشكلات الداخلية لبلادهم. وتستمر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر على أعلى درجة من الصداقة والتعاون. والحكومة الأمريكية تأمل، ولصالح البلدين، أن تستمر هذه العلاقات، وأن تتدعم وتقوى، وكذلك العلاقات بين مصر وجميع بلدان العالم الحر. والحكومة الأمريكية تتطلع إلى حقبة جديدة تنشأ فيها مجالات جديدة للتعاون والنفع المتبادل».

وعرض «عبدالمنعم أمين» هذا البيان على «جمال عبدالناصر» وكان رأى «جمال عبدالناصر» أنه «لا يمانع فى صدور هذا البيان خصوصا لأنه لا يلزم مصر بشىء».

□

ولم تكن وزارة الخارجية البريطانية سعيدة بهذا البيان، ويبدو أنها لم تكن على اطلاع كاف بالاتصالات التى سبقته بين المصريين والأمريكيين. وكتب المستر «أنتونى إيدن» وزير الخارجية البريطانية برقية سرية إلى سفيره فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون»:

«إن رأيى الشخصى أن هذا البيان، وإن كان يعكس بصفة عامة مشاعرنا، إلا أنه لن يفيد كثيرا، ويحتمل أنه سيدفع البعض فى مصر إلى توقع أشياء بعده. وقد تفسره بعض العناصر المتطرفة فى النظام على أنه كارت بلانش (تفويض مفتوح) من حكومة الولايات المتحدة يطلق يدهم فى التصرف تماما. إن حكومة صاحبة الجلالة لن تصدر من ناحيتها بيانا مماثلا لكنه يهمنى ألا يفسر ذلك على أنه خلاف جديد بين السياسة البريطانية وسياسة الولايات المتحدة. فالخلاف الوحيد بيننا فى هذا الشأن هو جدوى فكرة إصدار مثل هذا البيان من عدمه. ومن جانبنا فإننا سوف نبلغ الصحافة هنا بأننا فى حين نشاطر المشاعر التى يعبر عنها البيان الأمريكى فإننا لا نعتقد أنه من الضرورى أن نصدر نحن مثل هذا البيان؛ لأننا حققنا منذ البداية علاقات صداقة حميمة مع الحكومة المصرية الجديدة، بدليل أن سفيرنا بالقاهرة كان على صلة منتظمة باستمرار مع رئيس الوزراء».

وكان واضحا من سياق هذه البيانات أن الأمريكيين عرفوا موقع القوة الحقيقية فى النظام الجديد، فى حين أن البريطانيين لم يعرفوه.

□

لم يكن الضباط الشبان الجدد الذين أمسكوا بزمام السلطة فى مصر يعرفون بدورهم حقائق التفكير الأمريكى ومكنونات سره.

لقد اطلعوا على ملفات المفاوضات المصرية البريطانية، ورأوا من خلال وثائقها ما اعتبروه سياسة بناءة من جانب حكومة الولايات المتحدة. ثم إن الصورة العامة الشائعة فى العالم فى تلك السنين عن أمريكا كانت براقة ومشرقة، سواء من ناحية القوة والحيوية وسلامة النية إلى درجة «السذاجة».

ولم تكن تلك هى الحقيقة، على الأقل فيما يتعلق بسلامة النية والسذاجة، لأن الولايات المتحدة كانت مقبلة فى ذلك الوقت على دور إمبراطورى يشمل المنطقة كلها. وتكشف ملفات وزارة الخارجية الأمريكية فى تلك الفترة صورة دقيقة عن النوايا الأمريكية، حتى تجاه النظام الجديد.

فى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية، وبتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٢، مذكرة «تقدير موقف» عن مصر صادرة عن مجموعة خاصة شكلت من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الأمن القومى. نصها كما يلى:

« ١ ـ إننا نوافق على أن التأييد المادى والمعنوى للنظام الحالى فى مصر هو أحسن سياسة يمكن أن تؤدى لتحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر، وهو التقارب بين المصالح المصرية والغربية، وبصفة خاصة:

(أ) اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك.

(ب) الوصول لتسوية كل الخلاف المصرى ـ الإنجليزى.

(جـ) السلام مع إسرائيل.

٢ ـ لكى يحقق هذا التأييد أهدافه، فإنه يجب تقديمه دون تأخير.

٣ ـ وفى نفس الوقت فإن اهتمام النظام المفاجئ بالنظر فى المشاكل الدولية، بخلاف ما أعلنه من التركيز على المشاكل الداخلية، هو ظاهرة يجب رصدها. يضاف إلى ذلك أن كلامهم مع ممثلى السفارة فى القاهرة يتسم بعدم الوضوح والاتجاه إلى التعميم، وهذا يؤدى إلى علامات استفهام حول النوايا. لكن علينا أن ندرك أن عدم الوضوح والتعميم هو شىء طبيعى فى مثل هذه الحركات، خصوصا فى مرحلة النشأة، وعلينا أن نطالبهم بأن تحل الدقة ووضوح التفاصيل محل عدم الوضوح والتعميم. والمهم أن يتم ذلك من جانبنا بهدوء وتؤدة حتى لا يفسر على أنه انعدام للثقة.

٤ ـ إن علينا أن نخطرهم باستعدادنا لقبول تعهدات و/ أو تأكيدات سرية محددة

بشكل واضح كأساس مقبول لسياسة التعاون والتأييد المادى. بل وقد نكون على استعداد للنظر فى بدائل أخرى بما فيها احتمال قبول تعهدات و/ أو تأكيدات شفوية.

٥ ـ ونعتقد أنه، إلى جانب التعهدات السرية، فإن على مصر من جانبها أن تتخذ بعض الإيماءات المؤدية إلى طمأنة الرأى العام فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية، ومن ذلك مثلا تأييد موقفنا فى حرب كوريا، ودفع التعويضات للبلدان التى مات مواطنوها فى حريق القاهرة، وغير ذلك مما يخطر لنا أو لهم. وهذه أمور ليست صعبة، وسوف تكون دليلا علنيا آخر على أن النظام الجديد هو مكنسة تزيح رواسب الماضى. ونحن على يقين من أن تأثيرها فى أمريكا سوف يكون كبيرا، وسوف تكون له نفس الأهمية فى بريطانيا، كما أنه سوف يكون بالغ الأهمية بالنسبة لجهودنا فى مساعدة مصر.

٦ ـ إننا أخذنا علما برغبة المصريين فى الحصول على سلاح أمريكى، ولكن تزويد القوات المسلحة المصرية بمثل هذا السلاح قبل الوصول إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل، سوف يثير داخليا هنا عددا من التساؤلات، ونحن نقدر تماما حساسية مناقشة مشكلة إسرائيل مع النظام الجديد، لكننا نعتقد أنه لا ينبغى السماح لأحد أن يشكك حول آرائنا فى هذا الصدد. ونأمل أنه فى وقت ما سيجد النظام نفسه قادرا على تقديم تصريح علنى حول نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل، سواء جاء هذا التصريح بشكل عام أو، وهو الأفضل، بشكل محدد.

[٢]

وفى هذا المناخ الذى اختلطت فيه النوايا والخطط، ما هو ظاهر منها وما هو مستور، أعلن عن اتفاق مصر وبريطانيا على فتح باب المفاوضات فى قضية السودان. وكانت الحكومة البريطانية، أمام إصرار مصرى قاطع وبمساعدة ضغوط أمريكية اقتنعت بالمنطق المصرى بشأن أولويات التفاوض، قد قبلت

بمناقشة قضية السودان أولا. والحقيقة أنها لم تعاند طويلا، فقد كان اعتقادها - اعتمادا على تجارب سابقة - أن موقف مصر فى قضية السودان بالتحديد ضعيف وغير متماسك.

وإلى حد كبير، وبالنسبة لتجارب الماضى، فإن هذا الاعتقاد كان سليما فى مجمله، فقد وضعت مصر نفسها فى موقف مستحيل، حين راحت تطالب بالسيادة على السودان ولو حتى بدعوى «التاج المشترك» بين البلدين.

وفى الحقيقة فإن معظم الساسة المصريين الذين كانوا يتحدثون عن السودان قبل الثورة لم تكن لديهم فكرة واضحة عن الحقيقة فى السودان:

● كان بينهم من راحوا يطالبون بملكية مصر للسودان على أساس الفتوحات العسكرية لـ «محمد على» أو حملات استكشاف منابع النيل (كانت كلها أجنبية عند القمة ومصرية عند القاع) فى عصر «إسماعيل». وقد نسى هؤلاء أن القرن العشرين له أحكام تختلف عن القرن التاسع عشر.

● وكان بينهم من أحسوا أن الظروف تغيرت، فطوروا مطلب ملكية السودان ليصبح وحدة وادى النيل، ناسين أن الوحدة فى العصر الحديث بين طرفين تقتضى تلاقى إرادتين.

وفى الغالب فإن معظم هؤلاء الساسة لم يدرسوا بقدر كاف طبيعة تكوين السودان الجغرافى وواقع تركيبته السكانية، ولا عرفوا شيئا عن تنظيماته القبلية والطائفية والسياسية، فتكلموا عنه دون أن تكون لديهم صورة واضحة أو محددة عن شئونه.

□

وكان وفد المفاوضات البريطانى، برئاسة السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى فى مصر، فى حيرة شديدة - قبل بدء المفاوضات - بشأن الموقف الذى سيتخذه المفاوض المصرى فيها. فالمفاوض المصرى لا يستطيع أن يعود لمطلب الوحدة تحت التاج المصرى بعد كل ما قيل فى مصر بعد ٢٣ يوليو عن هذا التاج.

والحديث بمنطق الملكية أو السيادة سوف يؤدى إلى تشويه صورة مصر فى السودان.

وقد لاحظ المفاوض البريطانى أن مصر راحت تجرى اتصالات واسعة مع أطراف عديدة فى السودان، وَلم تقتصر هذه الاتصالات على القوى الصديقة تقليديا لمصر فى السودان، وإنما امتدت لتشمل آخرين سبق لهم معارضة سياستها، وبينهم السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) زعيم طائفة «الانصار» وراعى حزب الأمة المطالب بالانفصال بين مصر والسودان.

وازدادت شكوك المفاوض البريطانى حين وصل السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) إلى القاهرة يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢، أى قبل يومين اثنين من بدء الجلسات الرسمية لمفاوضات السودان التى تحدد لها يوم ٢٢ أكتوبر.

ولقد كان موقف اللواء «محمد نجيب» شخصيا من علامات الاستفهام الكبيرة التى تواجه المفاوض البريطانى، فقد كانت للواء «نجيب» فى تلك الأيام شعبية واسعة فى السودان. ففضلا عن أن والدته كانت سودانية، فإن خدمته الطويلة فى السودان ضمن كتيبة الجيش المصرى العاملة فيه، أعطته دراية بأحواله ومعرفة بعدد من شخصياته. وكان اللواء «محمد نجيب» هو رئيس وفد المفاوضات المصرى.

وبدأت جلسة المفاوضات الأولى يوم ٢٢ أكتوبر فى مقر مجلس الوزراء حيث مقر عمل اللواء «محمد نجيب». وبدأ السير «رالف ستيفنسون» بالحديث فأوضح الموقف البريطانى الذى يتلخص فى تمسك بريطانيا باتفاقية الحكم الثنائى فى السودان، على الرغم من أن الحكومة المصرية (حكومة الوفد) ألغتها فى أكتوبر ١٩٥١ فى نفس الوقت الذى ألغت فيه معاهدة ١٩٣٦.

ثم استفاض فى شرح التزامات الطرفين، وضرورة عودة التعاون بينهما فى إطار اتفاقية الحكم الثنائى إذا ما أرادت مصر أن يكون لها دور فى السودان.

وجاء الدور على اللواء «محمد نجيب» فإذا هو يلقى قنبلة حين قال طبقا لنص محاضر المفاوضات: «**إن هدفنا هو تحرير السودان من أى نفوذ أجنبى، وسواء**

اتحدنا أو انفصلنا فإن مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا، وفى كل الأحوال فإن مصر تطالب للسودانيين بحقهم فى تقرير مصيرهم، فإذا قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحبا، وإذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم».

وتتابعت الحوادث بعد ذلك بسرعة، فقد استطاعت مصر أولا أن توفق بين جميع الأحزاب الاتحادية فى السودان فى حزب واحد هو «الحزب الوطنى الاتحادى» برئاسة السيد «إسماعيل الأزهرى» على مبدأ حق تقرير المصير كبداية لأى شىء بعد ذلك فى السودان، ومع منطق أن السودان الذى يملك حق تقرير مصيره هو الذى يستطيع بعد ذلك أن يقرر الاتحاد مع مصر إذا شاء.

ثم كانت الخطوة التالية أن مصر استطاعت التوفيق بين كل الأحزاب السودانية، سواء تلك التى تنادى بالاتحاد بزعامة «الأزهرى» أو تلك التى تنادى بالانفصال بزعامة «المهدى»، لأن مبادئ حق تقرير المصير للسودان لم تترك مجالا للخلاف بين أحد فى السودان، مهما كانت ذرائعه قبل ذلك فى الماضى.

وبدا أن الحكومة البريطانية فوجئت بنجاح التوفيق بين كل الأحزاب السياسية فى السودان، وطلب المستر «أنتونى إيدن» من السير «روبرت هاو» الحاكم العام البريطانى للسودان تفسيرا للأسباب التى دعت السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) إلى التوقيع على وثيقة التوفيق، دون الرجوع إلى السفارة البريطانية واستشارتها، وكان رأى «إيدن» أن ذلك الموقف من جانب السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) قد ترك المفاوض البريطانى فى العراء. وبالفعل فإن السير «روبرت هاو» سعى لترتيب لقاء بينه وبين السيد «المهدى»، وراح يعاتبه على تصرفه. وكان رد السيد «عبدالرحمن المهدى» أنه «مع تقديره للصداقة التقليدية التى تربطه ببريطانيا لم يكن يستطيع أن يتردد فى توقيع وثيقة يتفق فيها الكل على حق السودانيين فى تقرير مصيرهم».

□

وحاولت الحكومة البريطانية أن ترد على ذلك بتكتيل زعماء الجنوب الموالين لها، لكى يبدأوا فى المطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال.

وتوجهت بعثة مصرية يرأسها «الصاغ» صلاح سالم - وكان عضوا فى هيئة المفاوضات المصرية تحت رئاسة اللواء «نجيب» - إلى زيارة لجنوب السودان. وبرغم العراقيل التى حاول الحكام الإداريون الإنجليز لمقاطعات جنوب السودان إقامتها فى وجه البعثة المصرية، فإن «صلاح سالم» استطاع أن يلتقى بعدد كبير من زعماء الجنوب، وأكثر من ذلك استطاع أن يحصل على توقيعاتهم على عريضة تؤكد تضامنهم مع أحزاب الشمال فى المطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله شمالا وجنوبا. وفى هذه الرحلة حضر «صلاح سالم» اجتماعا حاشدا، شاركت فيه قبائل الجنوب، ودعا إليه زعماء «الدنكا»، وفى هذا الاجتماع شارك «صلاح سالم» فى الرقصة المشهورة لاحتفالات «الدنكا»، وظهرت صورته عاريا يرقص فى حشد كبير من الراقصين.

وطارت تقارير الحكام الإداريين إلى الخرطوم وإلى لندن، تشكو من «صلاح سالم» وتتهمه بالتخريب، فقد رقص مع القبائل كما تشهد الصور ودفع مبالغ طائلة لزعمائها كما تقول معلوماتهم. واطلع رئيس الوزراء البريطانى المستر «ونستون تشرشل» على بعض هذه التقارير، وأشر بخط يده على تقرير منها كتبه الحاكم الإدارى الإنجليزى لمنطقة «جوبا» - قائلا: «**من المستحسن أن يبدأ وزير الخارجية فورا فى تعلم الرقص**».

وسواء استطاع «أنتونى إيدن» أن يتعلم الرقص أو لم يستطع، فلقد بدا واضحا أن الموقف حتى فى الجنوب يفلت من السيطرة البريطانية.

□

ولم يعد هناك مفر، ووقعت مصر وبريطانيا اتفاقا حول السودان، يعطى السودانيين حقهم فى تقرير مصيرهم. وتم توقيع الاتفاق يوم ١٢ فبراير ١٩٥٣، أى أن قضية السودان كلها جرى حلها فى مدة تقل عن أربعة شهور.

ومضت الأمور فى مسارها رغم كل العراقيل التى حاول الحاكم العام البريطانى أن يضعها فى الطريق. وجرت الانتخابات فى السودان كله بجمعية تأسيسية حققت

فيها الأحزاب الصديقة لمصر انتصارا كاملا. ثم اجتمعت الجمعية التأسيسية، وكان الشيء الطبيعى أمامها أن تختار استقلال السودان. ورحبت مصر بالسودان المستقل، ولكن «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا كان لا يزال بعد غارقا فى أوهامه، فقد كتب بخط يده مرة أخرى على أحد تقارير الحاكم العام البريطانى فى السودان تأشيرة قال فيها بالنص:

«ما هذا؟ لماذا لم نضع أمام السودانيين إلى جانب الوحدة مع مصر أو الاستقلال خيار الانضمام إلى الكومنولث؟».

ورد الحاكم العام للسودان على تأشيرة رئيس الوزراء البريطانى بتقرير قال فيه: إنه «باتصالاته مع عدد من القادة السودانيين، عرف أنهم لا يقبلون موضوع الانضمام للكومنولث، وأنهم قد يكونوا على استعداد للتفكير فيه بعد الاستقلال كما فعلت الهند وباكستان».

وماتت فكرة انضمام السودان للكومنولث فى مهدها، ولم يرد لها ذكر فيما بعد أبدا.

ولقد أحست بريطانيا أنها خسرت بشدة نتيجة لاتفاقية السودان.

وكتب السير «روبرت هاو» الحاكم العام للسودان مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية، تظهر شعوره بالصدمة، فقد جاء فيها بالنص:

«أعتقد أنه من المهم جدا أن نقيم احتفالات واسعة هنا فى السودان بمناسبة توقيع اتفاقيتنا مع مصر بشأنه. إن هدفنا بهذه الاحتفالات الكبيرة أن نؤثر على السودانيين ولا نتركهم للانطباع السائد الذى يظهر لهم أن مصر حققت انتصارا علينا. وأقترح أن نعلن يوم الاتفاقية كيوم أجازة رسمية، وأن نرتب مواكب واحتفالات يبدو منها أننا فرحون بما أمكن التوصل إليه».

ثم عقدت وزارة الخارجية البريطانية اجتماعا رأسه المستر «أنتونى إيدن» للبحث فى الأساليب التى يمكن بها تغطية الاتفاقية، بحيث لا تظهر وكأنها نكسة للسياسة البريطانية، وبما يكفل أيضا استمالة قادة السودان إلى ناحية بريطانيا. وكان من

بين ما قرروه فى هذا الاجتماع اعتماد ٣٠٠٠٠ جنيه لإنشاء فرع للمجلس البريطانى الثقافى فى الخرطوم، وكذلك ترتيب زيارات لعدد من القادة السودانيين إلى بريطانيا، بما فى ذلك توجيه دعوات للسيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) زعيم طائفة «الأنصار»، والسيد «علِى الميرغنى» زعيم طائفة «الختمية» لحضور الاحتفالات بتتويج الملكة «اليزابيث» ومنحهم نياشين بريطانية رفعية المستوى، إلى جانب تقوية الإذاعات الموجهة إلى السودان.

□

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن اتفاقية السودان. فقد قام «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى بدور نشيط فى كل مراحل المفاوضات، إلى حد استفز وفد المفاوضات البريطانى، ودعا رئيسه السير «رالف ستيفنسون» إلى أن يشكو لوزير خارجيته «أنتونى إيدن» قائلا: «إن كافرى أثار أعصابى حين قال لى إن هناك كثيرا من النقط أثناء المفاوضات قبلها نجيب من أجل خاطره هو فقط (خاطر كافرى)!!

ولم تكن فرنسا أيضا بعيدة عن مفاوضات السودان، ولكن من منظور آخر، فقد راح وزير الخارجية الفرنسى يلح على نظيره البريطانى لإطلاعه على تفاصيل سير المفاوضات لأن ما سوف يحدث للسودان المصرى ـ البريطانى سوف يؤثر فى السودان الفرنسى (تشاد).

وكانت شركة قناة السويس هى الأخرى مهتمة فقد توجه أحد أعضاء مجلس إدارتها وهو الكونت «ديليسيبس» (حفيد «فرديناند ديليسيبس» مؤسس الشركة) إلى وزارة الخارجية البريطانية ليبلغ وكيلها الدائم فى ذلك الوقت السير «ويليام سترانج»: «أن اتفاقية السودان يمكن أن يكون لها تأثيرات على استثمارات الشركة الهائلة فى المناطق المحيطة به كالسودان الفرنسى والكونغو».

وكان رد وزارة الخارجية البريطانية، على ملاحظات وزارة الخارجية الفرنسية وشركة قناة السويس، هو الشكوى من «تشدد المصريين وضعف السودانيين وتواطؤ الأمريكيين».

[٢]

إن طلب مصر بالحصول على سلاح أمريكى لم يتوقف فى انتظار الوصول إلى حل فى قضية السودان. وفى الشهور الثلاثة الأخيرة من ١٩٥٢، فإن الموضوعين سارا جنبا إلى جنب على طرق متوازية. وفى حين وصل موضوع السودان إلى هدفه فإن مسألة السلاح دخلت إلى مناطق صعبة ووعرة.

لقد عرفت الحكومة البريطانية من الحكومة الأمريكية أن القيادة الجديدة فى مصر طلبت منهم أسلحة ومعدات عسكرية. وكانت مشورة الحكومة البريطانية على واشنطن فى ذلك الوقت هى الرجاء بنصيحة المصريين بأن يتمسكوا بمصادرهم التقليدية فى توريد الأسحلة (وكان معنى ذلك أن على مصر أن تعود إلى مصدرها التقليدى وهو بريطانيا). ولم تكن الحكومة الأمريكية راغبة فى مثل هذه النصيحة فى هذا الوقت، وفى مصر بالذات، ولذلك أخطروا الحكومة البريطانية بأنهم على أى حال يريدون استكشاف نوايا المصريين فيما يريدونه من سلاح، وعلى هذا الأساس فإنهم لن يغلقوا أبواب الكلام فى شأنه مع المصريين، وإنما سوف يسمعون دون أن يربطوا أنفسهم بشىء، وسوف يقومون بإخطار حليفتهم (بريطانيا)، إذا تطورت المسائل إلى أكثر مما هى عليه فى هذه المرحلة.

ولم يكن ذلك داعيا للاطمئنان. لقد بدأت الحكومة البريطانية تحس أن هناك اتصالات تجرى على نحو ما من وراء ستار بين المصريين والأمريكيين. ولم تشأ أن تدع الحوادث تسبقها، فبادرت فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٥٢ بإخطار كل من القاهرة وواشنطن فى نفس الوقت بأنها قررت رفع الحظر عن توريد السلاح لمصر.

وفى أول نوفمبر قامت لندن بإخطار القاهرة وواشنطن بأنها على استعداد بعد رفع الحظر لتسليم مصر ١٢ طائرة مقاتلة نفاثة من طَراز «متيور» وأنها سوف تسلم أربعا من هذه الطائرات على الفور، وأما باقيها فإن مواصلة تسليمه سوف ترتبط بتقدم مراحل المفاوضات فى موضوع السودان.

وقد رحب «جمال عبدالناصر» برفع الحظر البريطانى، لكنه لم يترك نفسه

للتفاؤل، فقد كان يعرف أن هناك حدودا لما يستطيع أن يصل إليه مع بريطانيا من واقع تجربة مصر الطويلة والمريرة معهم. وقد استرعى نظره الربط بين مواصلة توريد سلاح دفعت مصر ثمنه وبين تقدم مفاوضات قد تتعرض للتعثر فى أى وقت. وتصور وقتها أنه قد يكون من الأفضل أن يحصل على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية.

□

وفى أواخر شهر أكتوبر وصل إلى مصر المستر «كيرميت روزفلت»، وكانت أول مرة يزور فيها مصر بعد الثورة. وكان وصوله إيذانا بأن الأجهزة الخفية قد بدأت تطل برأسها مرة أخرى على الساحة المصرية، لكن «جمال عبدالناصر» لم يكن يعرف حتى هذه اللحظة حقيقة عمل «كيرميت روزفلت». فقد وصل «كيرميت» يحمل جواز سفر دبلوماسيا يصفه بأنه «مستشار خاص لرئيس الولايات المتحدة». واتصل الوزير المفوض فى السفارة الأمريكية بالقائمقام «عبدالمنعم أمين» ليبلغه بوصول أحد مستشارى الرئيس «ترومان» إلى القاهرة، وأنه يرغب فى لقاء مع القيادة المصرية الجديدة ويريد أن يكون اللقاء سريا حتى لا يعرف الإنجليز به ويرتابوا. وفى هذه المرة أقيم عشاء فى بيت «روبرت ماكلينتوك» حضره «كيرميت روزفلت» وجاء للقائه هناك «جمال عبدالناصرو ومعه ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة هم «عبدالحكيم عامر» و«صلاح سالم» و«عبدالمنعم أمين».

كان «كيرميت» ابنا لأسرة «روزفلت» الشهيرة التى قدمت للولايات المتحدة اثنين من رؤسائها فى القرن العشرين، هما «تيودور روزفلت» الذى تولى الرياسة فى مطلع القرن العشرين، و«فرانكلين روزفلت» الذى تولى الرياسة فى مطلع الثلاثينات من القرن. وقد كان فى الواقع حفيدا لـ «ثيودور». كان «كيرميت» يحمل كل خصائص الأرستقراطية الأمريكية المحدثة. وكان ذكيا ولماحا. وقد أعطاه عمله فى الصحافة أثناء الحرب، وعمله فى غيرها فى أواخر الحرب وبعدها، معرفة كاملة بأحوال المنطقة وظروفها ورجالها. وكان نحيلا قصير القامة، يتكلم بهدوء وتتقطع الألفاظ على شفتيه كأنما هى تتردد قبل أن تخرج لتنطق بما يريد قوله. وقد أحس

«جمال عبدالناصر» من أول لحظة أن «روزفلت» يتعمد أن يسمع أكثر مما يتكلم، وظن ذلك طبيعيا لأن «مستشار الرئيس» قادم فى مهمة تقص للحقائق، ولم يكن لديه مانع من أن يتكلم، فقد كان يهمه أن تصل وجهة النظر المصرية إلى الرئيس «ترومان» كاملة. وقد دخل فى شرح طويل لكل جوانب المشكلة المصرية مع بريطانيا ثم أحس فى منتصف الحديث أن «كيرميت روزفلت» يعرف ما فيه الكفاية عن هذه القضايا كلها وتفاصيلها. واختصر الطريق وركز على أهمية الانتهاء من مفاوضات السودان حتى ينفتح الطريق بلا عوائق إضافية أمام موضوع الجلاء. ثم انتقل «جمال عبدالناصر» إلى موضوع السلاح قائلا إنه فى اتصالات سابقة مع الأمريكيين تقدم بطلب عام لشراء أسلحة من الولايات المتحدة، لكنه لم يتلق جوابا، وكل ما قيل له أن الرغبة المصرية سوف تنقل إلى واشنطن. وبدأ «كيرميت روزفلت» يسأل ويتنحنح قبل كل سؤال، بل قبل كل كلمة من سؤال. وكانت أسئلته محددة: **سأل عن تصور القيادة المصرية للدفاع عن الشرق الأوسط بعد «الفراغ» الذى سينشأ فى المنطقة حتما إذا ما جلت القوات البريطانية عن مصر، مع العلم بأن قاعدة قناة السويس هى أكبر قاعدة عسكرية فى العالم، ثم إنها الحلقة الرئيسية فى سلسلة الدفاع الغربى عن الشرق الأوسط؟**

وكان رد «جمال عبدالناصر» بأنه يعتقد أن الفصل بين المشاكل أدعى لسهولة حل كل منها على حدة. فعندما اتفق على الفصل فى المفاوضات بين قضية السودان وقضية الجلاء أصبحت الأمور أكثر تحديدا، ثم أضاف أنه يرى اتباع نفس القاعدة والفصل بين المفاوضات حول الجلاء وأية مفاوضات قد تأتى بعدها حول موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط خصوصا وأن الدفاع عن الشرق الأوسط سوف يكون مسألة تهم كل الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى تحت مظلة الجامعة العربية.

ثم أثار «كيرميت» مسألة إسرائيل ونوايا النظام الجديد حيالها. وكان رد «جمال عبدالناصر» أنه من المستحسن تأجيل أى كلام فى موضوع إسرائيل فى الوقت الحاضر، لأنه فضلا عن تعقيداته ورواسبه يتصل أيضا بدول عربية أخرى، وبالتالى فهو موضوع لا يمكن أن تدخل فيه مصر وحدها.

ومن الواضح أن «روزفلت» كان يسمع ويتابع باهتمام، وليس من قبيل المجازفة تصور أن «روزفلت» اقتنع بالكثير مما سمع لأن تطورات الحوادث فيما بعد أظهر أن رأيه كان إلى حد ما متعاطفا مع الخطوط التى شرحها له «جمال عبدالناصر».

□

ولم يكد «كيرميت روزفلت» يغادر القاهرة حتى وصل إليها المستر «ويليام فوستر» مساعد وزير الدفاع الأمريكى، الذى كان قادما من الشرق الأقصى مارا بالقاهرة فى طريقه إلى أوروبا ثم إلى أمريكا بعدها. وأقام له السفير الأمريكى فى القاهرة «جيفرسون كافرى» مساء يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٢ مأدبة عشاء حضرها اللواء «محمد نجيب» و«جمال عبدالناصر» وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة. ولم تكن أسئلة «ويليام فوستر» بعيدة عن أسئلة «كيرميت روزفلت» قبله بأيام. وكان تركيز «جمال عبدالناصر» على شراء سلاح من أمريكا أكثر مما كان مع «روزفلت» باعتبار أنه يتحدث مع مساعد وزير الدفاع الأمريكى. وبدا المستر «ويليام فوستر» متجاوبا مع ما يسمعه إلى أبعد حد، وإلى درجة أنه راح يسأل عن تفاصيل الأسلحة التى يريدها المصريون ويناقش أسعارها ووسائل سداد ثمنها، ثم انتهى بأن طلب فى آخر المناقشة قائمة كاملة بطلبات مصر. وفى صباح اليوم التالى كان قائد الجناح «على صبرى» - الذى عين مديرا لمكتب «جمال عبدالناصر» فى ذلك الوقت - يتوجه إلى السفارة الأمريكية ليسلم المستر «ويليام فوستر» قائمة بطلبات مصر من الأسلحة.

وبعد عدة أيام من سفر «ويليام فوستر» اتصل «روبرت ماكلينتوك» بالقائمقام «عبدالمنعم أمين» ليقول له: «إن الحكومة الأمريكية تريد طلبا رسميا مكتوبا لمصر على أن يتضمن الطلب بعض التطمينات السياسية الضرورية قبل عقد أى صفقة». وفى اليوم التالى، تلقى المستر «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى فى القاهرة خطابا مكتوبا بتوقيع اللواء «محمد نجيب» يؤكد طلب شراء أسلحة أمريكية، ويشير إلى «اهتمام الحكومة المصرية بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط واستعدادها لمناقشة هذا الموضوع بعد انتهاء المفاوضات مع بريطانيا»، ولم تكن هذه التطمينات

كافية، فقد بدت بدورها عامة وغامضة لكنها فيما يبدو اعتبرت فى تلك الظروف كافية لإعطاء ضوء أخضر. وبعدها بأيام أبدى الأمريكيون استعداد واشنطن لاستقبال بعثة مصرية تناقش طلبات الأسلحة وتبحثها مع وزارة الدفاع، وتقرر اختيار قائد الجناح «على صبرى» لكى يطير إلى واشنطن مع مجموعة محدودة من الضباط بحيث لا يلفت وجودهم فى العاصمة الأمريكية أنظار أحد ممن راحوا يتابعون تحركات مصر فى ذلك الوقت عن قرب.

ووجدت البعثة المصرية برئاسة «على صبرى» نفسها أمام برنامج حافل فى الولايات المتحدة. فقد أعدت لها زيارات واسعة لقواعد عسكرية أمريكية ممتدة من جنوب الولايات المتحدة حتى ألاسكا فى الشمال. وبعد مضى عدة أسابيع أحست البعثة أن الوقت يضيع فى «الفرجة» على أحدث الأسلحة، لكن الوقت ليس متاحا لمفاوضات حول تفاصيل الصفقة التى جاءت لعقدها. وعندما بدأ «على صبرى» يبدى قلقه من ضياع الوقت كان التفسير الذى قدم له «لقد كانت هناك كما رأى انتخابات للرئاسة فى الولايات المتحدة، وإن مرور الوقت لا يقصد به إضاعته، ولكن يقصد به انتظار نتيجة الانتخابات؛ لأن الرئيس الجديد هو الذى سيتحمل مسئولية البت فى الطلب المصرى»(١).

□

---

(١) تصادف فى هذا الوقت أننى سافرت إلى الولايات المتحدة لمتابعة معركة الرئاسة الأمريكية، وطلب منى «جمال عبدالناصر» أن أجرى بعض الاتصالات مع من أعرف من الصحفيين والساسة فى الولايات المتحدة حتى أستكشف نواياهم، إذا استطعت فيما يتعلق بصفقة الأسلحة مع مصر. وكانت السفارة الأمريكية بالقاهرة قد أخطرت واشنطن عن سفرى وأضافت إليه أننى وثيق الصلة بـ «جمال عبدالناصر» وهكذا وجدت أبوابا كثيرة مفتوحة أمامى فى العاصمة الأمريكية. وكان بين من قابلتهم فى وزارة الدفاع الأمريكية الجنرال «أولمستيد» المشرف يومها على برامج المساعدات العسكرية الخارجية الأمريكية. وقد فتح معى بغير تمهيد فكرة إقامة حلف عسكرى إسلامى تنضم إليه مصر بوصفها أهم بلد إسلامى، وباكستان باعتبارها اكثر البلاد الإسلامية سكانا، وتركيا باعتبارها أقوى البلاد الإسلامية عسكريا. وحاولت أن أشرح للجنرال «أولمستيد» ظروف مصر والعالم العربى، والتيارات والأفكار السائدة فيهما، ونزعات التحرر والاستقلال التى تجتاحها، ولكن الجنرال «أولمستيد» راح بمؤشر طويل يجرى على خريطة كبيرة للعالم ويقول لى: «فى أوروبا الغربية حلف الاطلنطى يدافع عن العالم، وفى أقصى الشرق هناك حلف جنوب شرق آسيا، وأما فى منطقتكم =

وفى يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٢ فاز الجنرال «دوايت أيزنهاور» فى انتخابات الرئاسة وهزم منافسه فيها المستر «أدلاى ستيفنسون». وبدأ يستعد لدخول البيت الأبيض بعد أن يغادره الرئيس الجالس فيه، والذى لم يشأ إعادة ترشيح نفسه وهو المستر «ترومان». وقبل أجازات عيد الميلاد قيل لـ «على صبرى» إن موضوع صفقة الأسلحة مع مصر سوف يكون من أوائل ما يعرض على الرئيس الجديد للبت والقرار. وبما أن السياسات الأمريكية الكبرى لا تتغير بتغير الرئاسات فإنه من المرجح أن الطلب المصرى سوف يحظى بموافقة الرئيس الأمريكى الجديد، كما كان يحظى بموافقة سلفه. ومضت أسابيع أخرى و«على صبرى» لا يتلقى ردا.

وذات صباح فى شهر يناير أخطر «على صبرى» بأن «ترتيب الأمر» سوف يستغرق بعض الوقت؛ لأن الإنجليز على ما يظهر عرفوا بمهمته فى واشنطن واحتجوا عليها، إلى درجة أن رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» اتصل بنفسه بشأنها بالرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور»، وطلب تأجيلها حتى تنتهى المفاوضات فى قضية السودان.

وكان هذا صحيحا. فإن «تشرشل» كانت تربطه علاقة خاصة بـ «أيزنهاور» منذ تولى «أيزنهاور» قيادة قوات الحلفاء فى عملية غزو أوروبا، واتخذ من لندن مقرا لقيادتها. وكان «تشرشل» الذى قاد الحرب فى أوروبا سياسيا حتى تلك اللحظة على صلة شبه يومية بطبيعة الحال بالقائد العام للحلفاء. بل وكان «تشرشل» هو الذى تدخل بنفسه شخصيا فى الخلافات التى حدثت فى ذلك الوقت بين القادة البريطانيين والقادة الأمريكيين على خطط الحرب وتنفيذها. وكانت أكثر خلافات «أيزنهاور» مع نائبه الإنجليزى الماريشال «مونتجمرى». ومع أن «تشرشل» كان

= من العالم فهناك كما ترى فى الخريطة فراغ عسكرى». وكان يشير إلى زحام من رءوس الدبابيس والأعلام التى تمثل قواعد الحلفاء ومطاراتهم فى الغرب والشرق، بينما كانت المنطقة الواقعة بين الاثنين وهى الشرق الأوسط خالية من هذا الزحام. وقلت للجنرال «أولستيد» إن الأمور على الطبيعة تختلف عنها على الخرائط. وراح يصر على فكرته فى الحلف الإسلامى، ويؤكد أن قبولها من جانب مصر سوف يكون أقصر وأكفأ طريق تحصل منه على كل ما تحتاجه من السلاح وزيادة. ولم تكن هناك جدوى من إطالة المناقشة.

معجبا ببعض جوانب شخصية «مونتجمرى» فإنه كان ينحاز لأسباب سياسية إلى جانب «أيزنهاور» دائما. وهكذا كان «تشرشل» سعيدا بأن «أيزنهاور» وصل إلى منصب الرئاسة، واعتبر أنه أخيرا سوف يجد فى البيت الأبيض من يستطيع أن ينسق معه خطط الاستراتيجية العليا للغرب. وكان «تشرشل» فى أول مكالمة له على التليفون لتهنئة «أيزنهاور» بانتخابه رئيسا قد رجاه «ألا يتسرع بالبت فى طلبات عسكرية يحتمل أن تكون مصر قد قدمتها إلى سلفه». ثم أضاف «تشرشل» قائلا لـ «أيزنهاور» أنه لا يتصور أن يقوم أيزنهاور بتسليم سلاح للمصريين يحتمل استعماله فى منطقة قناة السويس ضد بريطانيين سبق لهم أن حاربوا تحت قيادته فى الحرب ضد هتلر».

وهكذا، بعد فترة من التردد أعيد فيها بحث الموضوع من جميع جوانبه، قيل لـ «على صبرى» أنه من المناسب له الآن أن يعود إلى القاهرة، وأن الاتصالات بشأن صفقة السلاح على أى حال سوف تظل مستمرة، وأن الباب سوف يظل مفتوحا.

وهكذا تعثرت المحاولة الأولى للحصول على سلاح أمريكى.

□

وفى القاهرة كان «جيفرسون كافرى» لا يزال يحاول تخفيف الصدمة على المصريين. وعاد «كيرميت روزفلت» إلى القاهرة يشترك فى المحاولة.

ثم لم تلبث واشنطن أن طرحت على البحث اقتراحا جديدا بحل وسط، تقوم الولايات المتحدة بمقتضاه ببيع صفقة صغيرة إلى مصر توازى ربع ما كانت تطلبه (كانت قيمة الصفقة الأصلية المقترحة ٤٠ مليون دولار، بينما قيمة الصفقة الجديدة التى عادت الولايات المتحدة تعرضها الآن هى ١٠ ملايين دولار، وكان معظمها من الأسلحة الخفيفة). ولم يكن ذلك ما تطلبه مصر، ومع ذلك فقد كان رأى «جمال عبدالناصر» يميل للقبول بشرط أن تكون الصفقة الجديدة مقدمة للصفقة الأصلية وجزءًا لا يتجزأ منها.

ومرة أخرى تدخلت بريطانيا بكل نفوذها فى واشنطن لعرقلة صفقة الحل

الوسط. وكتب رئيس هيئة الدفاع عن الإمبراطورية الفيلد مارشال «سليم» إلى رئيس هيئة أركان حرب القوات المشتركة الأمريكية برقية سرية يقول له فيها: «إن رأينا ومن وجهة نظر عسكرية تمليها مصلحة الحلفاء أنه لا يمكن التفكير فى تقديم أية أسلحة إلى مصر إلا بعد أن يتضح الموقف تماما معها عما هو عليه الآن». وكتب «ونستون تشرشل» خطابا شخصيا إلى الرئيس «أيزنهاور» يقول فيه:

«إننى أناشدك بحق كل ما بين بلدينا من روابط بألا تفكر فى تقديم أى أسلحة لمصر قبل أن يقرر الضباط المصريون الذين يحكمون مصر الآن موقف بلادهم نهائيا من موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط».

وفى نفس الوقت كتب «أنتونى إيدن» خطابا إلى «جون فوستر دالاس» الذى اختاره «أيزنهاور» وزيرا لخارجيته، جاء فيه: «إن وزارة الخارجية الأمريكية ألمحت إلى المصريين أننا نعرقل تزويد جيشهم بالسلاح الأمريكى، وليس هذا فى صالح أحد. ومع أنى لا أريد أن أشير عليكم بالموقف الذى يجب أن تتخذوه، فإننا نرى أنه من الضرورى أن يعرف المصريون أنكم لستم مستعدين لتقديم أية إمدادات عسكرية لهم قبل أن تتأكدوا من موقف مصر فى أى حرب مقبلة، ونحن على استعداد لأن نتفهم أنكم قد لا تكونون مستعدين الآن للتحدث بهذه الصراحة مع المصريين، فقد تستطيعون إفهامهم بأن مثل هذه الموضوعات تحتاج إلى دراسة متأنية، وأنه من المستحيل الاستجابة إلى مثل هذه الطلبات بسرعة».

وقرر «دالاس» أن يبعث بالمستر «هنرى بايرود» مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى لندن فى مهمة سرية هدفها إقناع الإنجليز باتخاذ موقف يعطى الولايات المتحدة مساحة كافية للحركة مع النظام المصرى الجديد. ولكن الحكومة البريطانية بدت مصممة على موقفها.

□

ولم تكتف الحكومة البريطانية بشرح موقفها فحسب وإنما قدمت لـ «هنرى بايرود» تعزيزا له من باريس. فقد أطلعت وزارة الخارجية البريطاية المستر

«بايرود» على محاضر مناقشات بينها وبين الحكومة الفرنسية بدا منها أن الحكومة الفرنسية قلقة بسبب احتمالات مد مصر بأسلحة، فى وقت يتعاطف فيه الشعور المصرى والسياسة المصرية مع عناصر مناوئة لفرنسا فى تونس ومراكش. كذلك أطلع «بايرود» على رسائل من الحكومة الفرنسية تطلب فيها اتخاذ موقف موحد فى شأن أية أسلحة للدول العربية، خصوصا وأن فرنسا كانت ولا تزال تلتزم بسياسة حظر تصدير سلاح إلى دول الشرق الأوسط، طبقا لبنود الإعلان الثلاثى فى هذا الشأن بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وفوجئ «بايرود» أيضا فى لندن برئيس شركة قناة السويس يطلب مقابلته ليبلغه أن الشركة قلقة من احتمالات تزويد الجيش المصرى بالسلاح قبل أن يتم البت فى ضمانات للملاحة فى قناة السويس، وتعهدات تراها شركة قناة السويس ضرورية لها قبل أى حديث عن جلاء البريطانيين عن مصر.

وعاد «بايرود» إلى واشنطن ليجد أن إسرائيل قد وجهت ضربة إضافية - إلى جانب ضربات إنجلترا وفرنسا وشركة قناة السويس - إلى فكرة تقديم أى سلاح إلى مصر فى هذه المرحلة، وقبل أن تتضح نوايا النظام الثورى الجديد تجاهها.

وكان الضغط الإسرائيلى موجها إلى البيت الأبيض مباشرة. وحاول «بايرود» أن يناقش الموضوع مع الرئيس «أيزنهاور» فى أحد الاجتماعات الأولى لمجلس الأمن القومى، ولكن الرئيس الجديد قال لمساعد وزير الخارجية، طبقا لوثائق مجلس الأمن القومى:

«هانك (اختصار اسم هنرى) إذا استجبنا لطلب مصر فسوف نجد أمامنا طلبا من إسرائيل لا نستطيع أن نرفضه، وأنا لا أريد أن أجد الولايات المتحدة منهكة فى تمويل سباق سلاح بين مصر وإسرائيل»!

وفى هذا الوقت كانت مفاوضات السودان قد انتهت، وتم توقيع اتفاقية ١٢ فبراير. وكان المسرح فى الشرق الأوسط يتهيأ لمرحلة أخرى من مراحل الصراع الكبير على مصائره ومقاديره.

الفصل الرابع

لقـــاء مع العـــالم!

[١]

كانت مفاوضات السودان، وما أحاط بها منذ بدأت فى شهر أكتوبر ١٩٥٢ وانتهت بتوقيع الاتفاقية فى فبراير ١٩٥٣، ميدانا واسعا للتجربة والاختبار. أكثر من أربعة أشهر بطولها حافلة بالحوادث المتلاحقة، والإرادات المتعارضة، والتيارات والمناورات المكشوفة أو المستورة. ولقد استطاع كل الأطراف من خلالها أن يقيسوا حجم القوة ودرجة التصميم لدى كل منهم، وأن يتعرفوا على أساليبه، وعلى مزاجه وعلى التوازنات التى يستطيع أن يعتمد عليها أو يتحسب لها. وبالتالى فإن كل الأطراف خرجت من هذه التجربة وهى تعيد التفكير وتعيد الحساب، وتحاول تقييم مواقفها استعدادا لمرحلة جديدة.

بعد السودان كان الدور بغير جدال على قضية الجلاء. وكانت تلك هى القضية المركزية فى تفكير «جمال عبدالناصر» الذى برز فى هذا الوقت باعتباره رجل النظام «القوى» علنيا إلى جانب أنه كان كذلك واقعيا، بحكم قيادته لتنظيم الضباط الأحرار الذى كان هومنشئه ومؤسسه، ثم إنه كان عقله المفكر والمدبر والمخطط للتنفيذ إلى يوم قيام الثورة وما بعده.

كانت تلك الفترة بالغة الأهمية بالنسبة لتوجهات «جمال عبدالناصر» وتوجهات الثورة كلها. فلقد وصلت التطورات أخيرا بالجميع إلى النقطة الحرجة وهى مفاوضات «الجلاء»، الذى كان فى تقديره دائما ترجمة عملية لمطلب «العزة والكرامة». ولقد كان «جمال عبدالناصر» يدرك فى تلك الأيام أن مفاوضات الجلاء

سوف تكون شيئا مختلفا عن مفاوضات السودان. ففى حين أن مفاوضات السودان كانت بالدرجة الأولى قدرة على الرؤية السليمة والحركة السياسية النشطة، فإن مفاوضات الجلاء سوف تكون صراعا من نوع آخر. وبحكم دراسته وتدريسه للتاريخ العسكرى وللاستراتيجية فقد كان أقرب إلى إدراك حقيقة أن أية مفاوضات سياسية لا تستطيع أن تعكس إلا واقع موازين القوى الحقيقية للجالسين على مائدة المفاوضات. وهكذا فإنه رأى مبكرا أن المواجهة مع الإنجليز سوف تكون معقدة، وربما أصبحت خطيرة.

وكان اطلاعه على ملفات المفاوضات السابقة مع الإنجليز قد أقنعه أكثر من أى شىء آخر بأن أسلوب التفاوض عن طريق تبادل الحجج القانونية هو أسلوب عقيم، أو على الأقل عاجز عن بلوغ أهدافه. ومن ناحية أخرى فإن تبادل الحجج والمذكرات والاستشهادات بمواد المعاهدات والمواثيق قد يصلح كأسلوب فى منازعات محدودة، لكنه فى قضايا الحرية والاستقلال فإن الإرادات هى التى تصنع القانون وتصوغ الحجج وليس العكس.

وفى تلك الأيام، فإنه قدر موقفه على النحو التالى:

١ ـ إنه لا يمكن أن يكون لمصر استقلال حقيقى إلا إذا تم جلاء كل القوات الأجنبية عن أراضيها، وهذا أمر لا يحتمل المساومة. وبالطبع فإنه كان يدرك أن إتمام الجلاء عن أكبر قاعدة عسكرية فى العالم يحتاج إلى وقت. وكانت هذه هى النقطة الوحيدة التى يرى أن تدور عليها المفاوضات، وفى غيرها فإن الجلاء يجب أن يكون غير مشروط.

٢ ـ إنه لا يستطيع أن يربط قضية الجلاء عن مصر بأية مقولات عن ضرورات الدفاع عن الشرق الأوسط، وإلا كان معنى ذلك استبدال علم أجنبى فوق مصر بعلم آخر أجنبى، حتى وإن كان هذا العلم الأجنبى الآخر رمزا لحلف عسكرى واسع تشترك فيه مصر. وعلى فرض أنه كانت هناك ضرورات لترتيبات مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط فإن بحث هذه الترتيبات ـ مجرد بحثها ـ لا يمكن أن يكون سليما

إلا إذا كان لاحقا بإتمام الجلاء، وليس فقط بتوقيع اتفاقية بشأنه. وكان منطقه في ذلك أن مصر المستقلة وحدها هي التي تستطيع أن تقرر ضرورات أمنها، وأين تقترب هذه الضرورات من أطراف أخرى، وأين تفترق.

٣ - إن الدفاع عن الشرق الأوسط، وعن العالم العربي بالذات، وهو الموضوع الذي يهم مصر، لابد أن تتحمله وترتبه بالدرجة الأولى مجموعة الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي لدول الجامعة العربية، خصوصا إذا استطاعت هذه الدول أن تعيد بناء وتنظيم القيادة المشتركة بينها، وأن تسلح جيوشها بما يتناسب مع مسئوليات الدفاع عن بلادها.

٤ - إن التنمية الحقيقية في مصر، وبكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن تتحقق إلا في مصر مستقلة سياسيا وعسكريا. ولكن الموقف الاقتصادي الذي وجدته الثورة أمامها منهارا والخزانة الخاوية، يفرض على مصر أن تجد مصدرا للمساعدات، وكذلك أن تجد مصدرا للسلاح (وكان تفكيره في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون هذا المصدر بالنسبة للاثنين، والتحدي الحقيقي الذي يتبقى، يصبح إذن: «كيف تستطيع مصر أن تحصل على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من أمريكا دون أن تجد نفسها متورطة في ارتباطات والتزامات لا تريدها؟»).

□

وفي ذلك الوقت بدأت فكرة «الحياد» تطوف برأس «جمال عبدالناصر». وقد كان التوصل إليها نتيجة منطقية للإصرار على الحياد، وعدم الرغبة في التورط بالدخول إلى تنظيمات أو ترتيبات للدفاع المشترك عن المنطقة بالتعاون مع الغرب.

كانت فكرة «الحياد» تعرض نفسها على «جمال عبدالناصر»، لكنه بحكم خلفيته العسكرية كان لا يزال فكريا يواجه سؤالا لم يجد له جوابا نهائيا. بخلفيته العسكرية كان يرى صعوبة موقع مصر الجغرافي وحساسية هذا الموقع، وكان يساوره شك في أن أوضاع العالم الراهنة وموازين القوى فيه يمكنها أن تسمح لمصر بحياد

موقعها الجغرافى وتتركها فى أمان داخله. وهكذا فإنه فى تلك الأيام كان دائم البحث عمن يستطيعون تأصيل فكرة «الحياد» بالتطبيق على ظروف مصر. ولقد قاده هذا البحث إلى علاقة توثقت مع السفير الهندى الذى عين فى القاهرة بعد الثورة وهو السردار «بانيكار». وكان السردار «بانيكار» مثقفا هنديا من الطراز الأول، وكانت تجربته فى حكومة الهند حتى قبل الاستقلال تجربة غنية وزاخرة. وكان آخر منصب تولاه «بانيكار» قبل تعيينه فى القاهرة هو منصب سفير الهند فى الصين الشعبية. وقد راح «جمال عبدالناصر» يدعو «بانيكار» إلى لقاءات معه ويسمع منه كل ما لديه عن مبدأ «الحياد» الذى التزمت به الهند رغم عضويتها فى الكومنولث فى ذات الوقت. وانكب «جمال عبدالناصر» فى تلك الفترة على قراءة كتاب ألفه «بانيكار» وكان يعتبر من أهم الكتابات السياسية، تحت عنوان «آسيا والسيطرة الغربية». وأكثر من ذلك طلب «عبدالناصر» ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية وتوزيعه على أعضاء مجلس قيادة الثورة ليقرأوه معه، ثم طلب طبعه ونشره للرأى العام فى مصر.

وكان «بانيكار» يرتبط بصداقات عريضة مع قطاعات من المثقفين البريطانيين من أصول «فابية». وكان كثيرون منهم من أعضاء حزب العمال البريطانى ومن ممثليه فى مجلس العموم. وراح «جمال عبدالناصر» يشجع «بانيكار» على دعوة أكبر عدد منهم إلى مصر.

وفى هذه الفترة التقى «جمال عبدالناصر» أيضا لأول مرة بواحد من رواد فكرة حياد مصر، وهو الدكتور «محمود عزمى»[1]. وراح يناقش معه على جلسات طويلة وبالتفصيل أسس دعوته إلى الحياد وكيف يمكن تطبيقها على موقع مصر الجغرافى. وكان «محمود عزمى» يخرج من جلساته مع «عبدالناصر» ليكتب له دراسات مستفيضة عن كل جوانب الموضوع ثم يعود لمناقشتها معه (وفيما بعد قرر «جمال عبدالناصر» تعيين الدكتور «محمود عزمى» - وهو من الرعيل الأول من المثقفين المصريين - رئيسا دائما للوفد المصرى فى الأمم المتحدة).

وكانت هذه أيضا هى الفترة التى التقى فيها «جمال عبدالناصر» بالدكتور

---

(١) قدمت الدكتور محمود عزمى إلى الرئيس جمال عبدالناصر، وقد حضرت كل اجتماع بينهما.

«محمود فوزى». وجلس إليه فى اجتماعات مطولة يسمع منه تجربته فى الأمم المتحدة التى عمل فيها منذ إنشائها فى سان فرانسيسكو وحتى قامت الثورة. وقرر «جمال عبدالناصر» فى وقت من الأوقات، وهو يستعد لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا أن يعين الدكتور «محمود فوزى» سفيرا لمصر فى بريطانيا. وبالفعل سافر «فوزى» يحمل أوراق اعتماده لدى بلاط «سان جيمس» وقدم أوراق اعتماده للملكة، وما هى إلا أسابيع حتى وجد «جمال عبدالناصر» أنه يحتاج إلى الدكتور «فوزى» بجانبه فى القاهرة، وهكذا أصبح «محمود فوزى» وزيرا لخارجية مصر.

□

راح «جمال عبدالناصر» يفكر ويجيل بصره على ساحة الصراع الواسعة، ويحاول أن يرتب مواقعه فى نفس الوقت الذى يرتب فيه أفكاره. وأحس أنه يريد سفيرا فى واشنطن يستطيع مخاطبة الأمريكيين، ولفت نظره الدكتور «أحمد حسين» وزير الشئون الاجتماعية الذى كان على صلات قديمة بالأمريكيين، وقد اختاره عدد من رؤساء الوزراء قبل الثورة مباشرة للعمل معهم، وفى تفكيرهم أنه يصلح كهمزة وصل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان «على ماهر» (باشا) قد اختاره معه فى أول وزارة تألفت بعد الثورة، ثم استبقاه اللواء «نجيب» عندما ألف وزارته فى سبتمبر ١٩٥٢. وكان «أحمد حسين» يعتبر نفسه صديقا لـ «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى فى القاهرة، كما أنه كان قد تعرف مبكرا على «كيرميت روزفلت». وقرر «جمال عبدالناصر» أن يبعث بـ «أحمد حسين» سفيرا فى واشنطن وترك له حق اختيار معاونيه، ولم يكن «جمال عبدالناصر» راضيا عن كل اختيارات «أحمد حسين»، لكنه لم يعترض على أحد منهم، فقد أراد له أن ينجح فى مهمته وبالطريقة التى يراها.

ولابد من تقرير حقيقة أن «أحمد حسين» كان صادقا فى اقتناعه بأن مستقبل مصر يرتبط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أى حال فقد رأى «جمال عبدالناصر» أن يسافر «أحمد حسين» إلى واشنطن بتعليمات مكتوبة، يسلمها على شكل مذكرة رسمية إلى الحكومة الأمريكية فى أول فرصة تسنح له. وقد جاء فى هذه المذكرة بالنص ما يلى:

[« ١ - إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى تقترحها الدول الغربية

أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر. فمثل ذلك يعنى ببساطة أن مصر سوف تستبدل بقوات بريطانيا تحتل أراضيها قوات من دول غربية تفعل نفس الشيء، وهذا بدوره سوف يعنى استمرار الاحتلال الأجنبى.

٢ ـ إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغى له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية. ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن، ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية، فليست هناك حاجة إذن إلى شيء إضافى.

٣ ـ بعد إتمام الانسحاب غير المشروط من مصر، فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط.

٤ ـ إن مصر لا يمكن أن تكون شيوعية، وهى على أى حال سوف تقاوم أى عدوان على أراضيها من دافع مصالحها الخاصة.

٥ ـ إن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ، وسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم الإصرار على البقاء فى قاعدة قناة السويس.

٦ ـ إن مفتاح الموقف فى الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية، وفى هذا الصدد فإن حكومة الثورة فى مصر تتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكى بهدف مساعدتها اقتصاديا وتمكينها من تسليح جيشها»].

□

وكانت تلك الفترة بالنسبة لـ «جمال عبدالناصر» كلها فترة تكوين فكرى عميق، راح يحاول تأصيل جذوره وبلورة اتجاهاته وتحديد مجالات حركته. وكانت تلك هى الفترة التى وضع فيها «جمال عبدالناصر» تصوراته الأولى فى كتاب «فلسفة الثورة».

«محمود فوزى». وجلس إليه فى اجتماعات مطولة يسمع منه تجربته فى الأمم المتحدة التى عمل فيها منذ إنشائها فى سان فرانسيسكو وحتى قامت الثورة. وقرر «جمال عبدالناصر» فى وقت من الأوقات، وهو يستعد لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا أن يعين الدكتور «محمود فوزى» سفيرا لمصر فى بريطانيا. وبالفعل سافر «فوزى» يحمل أوراق اعتماده لدى بلاط «سان جيمس» وقدم أوراق اعتماده للملكة، وما هى إلا أسابيع حتى وجد «جمال عبدالناصر» أنه يحتاج إلى الدكتور «فوزى» بجانبه فى القاهرة، وهكذا أصبح «محمود فوزى» وزيرا لخارجية مصر.

□

راح «جمال عبدالناصر» يفكر ويجيل بصره على ساحة الصراع الواسعة، ويحاول أن يرتب مواقعه فى نفس الوقت الذى يرتب فيه أفكاره. وأحس أنه يريد سفيرا فى واشنطن يستطيع مخاطبة الأمريكيين، ولفت نظره الدكتور «أحمد حسين» وزير الشئون الاجتماعية الذى كان على صلات قديمة بالأمريكيين، وقد اختاره عدد من رؤساء الوزراء قبل الثورة مباشرة للعمل معهم، وفى تفكيرهم أنه يصلح كهمزة وصل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان «على ماهر» (باشا) قد اختاره معه فى أول وزارة تألفت بعد الثورة، ثم استبقاه اللواء «نجيب» عندما ألف وزارته فى سبتمبر ١٩٥٢. وكان «أحمد حسين» يعتبر نفسه صديقا لـ «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى فى القاهرة، كما أنه كان قد تعرف مبكرا على «كيرميت روزفلت». وقرر «جمال عبدالناصر» أن يبعث بـ «أحمد حسين» سفيرا فى واشنطن وترك له حق اختيار معاونيه، ولم يكن «جمال عبدالناصر» راضيا عن كل اختيارات «أحمد حسين»، لكنه لم يعترض على أحد منهم، فقد أراد له أن ينجح فى مهمته وبالطريقة التى يراها.

ولابد من تقرير حقيقة أن «أحمد حسين» كان صادقا فى اقتناعه بأن مستقبل مصر يرتبط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أى حال فقد رأى «جمال عبدالناصر» أن يسافر «أحمد حسين» إلى واشنطن بتعليمات مكتوبة، يسلمها على شكل مذكرة رسمية إلى الحكومة الأمريكية فى أول فرصة تسنح له. وقد جاء فى هذه المذكرة بالنص ما يلى:

[«١ ـ إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى تقترحها الدول الغربية

أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر. فمثل ذلك يعنى ببساطة أن مصر سوف تستبدل بقوات بريطانيا تحتل أراضيها قوات من دول غربية تفعل نفس الشيء، وهذا بدوره سوف يعنى استمرار الاحتلال الأجنبي.

٢ - إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغى له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية. ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن، ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية، فليست هناك حاجة إذن إلى شيء إضافي.

٣ - بعد إتمام الانسحاب غير المشروط من مصر، فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط.

٤ - إن مصر لا يمكن أن تكون شيوعية، وهى على أى حال سوف تقاوم أى عدوان على أراضيها من دافع مصالحها الخاصة.

٥ - إن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ، وسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم الإصرار على البقاء فى قاعدة قناة السويس.

٦ - إن مفتاح الموقف فى الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية، وفى هذا الصدد فإن حكومة الثورة فى مصر تتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكى بهدف مساعدتها اقتصاديا وتمكينها من تسليح جيشها»].

□

وكانت تلك الفترة بالنسبة لـ «جمال عبدالناصر» كلها فترة تكوين فكرى عميق، راح يحاول تأصيل جذوره وبلورة اتجاهاته وتحديد مجالات حركته. وكانت تلك هى الفترة التى وضع فيها «جمال عبدالناصر» تصوراته الأولى فى كتاب «فلسفة الثورة».

كان يقرأ كل أوراقه، بل كان يقرأ كل ما يستطيع أن يصل من فكر ورأى. وكان يقابل رجالا بغير عدد جاءوا إلى مصر فى تلك الأيام يتعرفون على ما يجرى ويسمعون مباشرة من عند المنبع. ولكنهم جميعا وجدوا أمامهم رجلا يسمع أكثر مما يتكلم، ويستوعب ما يسمعه، ويفكر فيه ويطيل التفكير. وقد واجه «جمال عبدالناصر» مع بعض هؤلاء الرجال مشاكل لم يكن يتوقعها. فقد حدث على سبيل المثال أن جاء إلى مصر فى إجازة عيد الميلاد سنة ١٩٥٢ النائب والوزير البريطانى السابق واللاحق المستر «ريتشارد كروسمان». والتقى «جمال عبدالناصر» ضمن من كان يلتقى بهم فى تلك الأيام بـ «كروسمان»، وأحس أنه أمام فكر ذكى وعقل خلاق ودخل معه فى محاورات طويلة. ودهش «جمال عبدالناصر» عندما سمع عضوا فى مجلس العموم ووزيرا بريطانيا سابقا ولاحقا يقول له ذات ليلة على العشاء خلال حوار طويل: «**إنك تطلب جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس، فهل لى أن أسألك كيف تنوى تحقيق هذا المطلب؟ إننى أعرف بريطانيا أكثر منك ولن نخرج من قاعدة قناة السويس إلا إذا طردتنا منها بالقوة، فهل لديك القوة التى تسمح لك بطردنا؟**».

وسأله «جمال عبدالناصر»: «**هل تتصور أنه يتعين علىّ قتالكم لكى تخرجوا**»؟ ورد «كروسمان» قائلا ببساطة: «**أخشى أن أقول لك إنه يتعين عليك أن تقتلنا لا أن تقاتلنا فحسب**». ثم انتقل إلى أحلام «عبدالناصر» فى التنمية وتركيزه عليها وسأله «كروسمان»: «وماذا تنوى أن تفعل مع إسرائيل؟» ورد «جمال عبدالناصر» بأن «أولوياته فى الوقت الحاضر تتركز فى إنهاء الاحتلال البريطانى والشروع فى برنامج طموح لتنمية مصر». وانتهت المناقشة وغادر «كروسمان» القاهرة، وإذ به يعود إليها بعد أقل من أسبوع ويطلب مقابلة «جمال عبدالناصر». وقابله «جمال عبدالناصر» فعلا وإذا بـ «كروسمان» يقول له: إن «ديفيد بن جوريون» رئيس وزراء إسرائيل «يريد أن يقابلك فى أى مكان تختاره. إن بن جوريون عندما عرف أننى قابلتك دعانى إلى مقابلته فى تل أبيب على وجه السرعة، وراح يسألنى عن كل ما سمعته منك. ولأنه صديق قديم لى فقد تحدثت معه بصراحة. وعندما سألنى عن نواياك تجاه إسرائيل قلت له: إننى فهمت منك أن إسرائيل ليست ضمن أولوياتك

الملحة الآن، وأنك تركز جهدك فى الوقت الحالى على الخلاص منا (الإنجليز)، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر».

كان «جمال عبدالناصر» ينظر إلى «كروسمان» مشدوها، وواصل «كروسمان» روايته للقائه مع «بن جوريون» فقال: «عندما سمع منى ذلك قال لى: «هذه أسوأ معلومات سمعتها فى الشهور الأخيرة». وعندما سألته عن السبب قال بن جوريون **«لأن إسرائيل لن تسمح بخروج الإنجليز من مصر، ولا بدخول مصر إلى مجالات التنمية قبل أن تسوى مشكلتها مع إسرائيل»**.

وكانت دهشة «جمال عبدالناصر» قد فاقت كل حد، ولم يكن «كروسمان» على استعداد للتوقف عن روايته فاستطرد: «لقد طلب منى أن أعود بأسرع ما يمكن إلى القاهرة، وأن ألتقى بك وأن أعرض عليك باسمه اقتراحا بلقاء بينكما، يكون سريا أو علنيا فى مصر أو فى إسرائيل أو خارج البلدين كما تشاء، ولكن هذا الاجتماع لابد أن يعقد بينكما قبل أى شىء آخر».

وكان «جمال عبدالناصر» قد استطاع أن يسيطر على دهشته فقال لـ «كروسمان»: **«إننى قابلتك باعتبارك ريتشارد كروسمان المفكر والمثقف والنائب العمالى، ولكنى لم أقابلك بوصفك رسولا محتملا من رئيس وزراء إسرائيل»**. وراح «كروسمان» يؤكد أنه لم تكن لديه أدنى فكرة عن هذا الموضوع عندما جاء إلى القاهرة وقابل «جمال عبدالناصر» لأول مرة، وأنه فوجئ بدعوة «بن جوريون» له، وبما قاله له كما فوجئ بها «جمال عبدالناصر» تماما. وقال «جمال عبدالناصر» إنه يصدقه لكنه لا يزال يرى أولوياته فى العمل على النحو الذى شرحه له فى اللقاء الأول بينهما: إجلاء الإنجليز (ولو حتى بقتلهم ـ قالها جمال عبدالناصر ضاحكا وهو يشير إلى محادثته السابقة مع كروسمان)، هذه هى الأولوية الأولى، وبعدها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[٢]

ولم يكن هناك بأس من التفكير، ومن مقابلة رجال، ومن بلورة المواقف

والأفكار والاتجاهات، لكن الأمور كانت تقتضى بداية عمل على الأرض وفى خط المواجهة.

ولم يكن «جمال عبدالناصر» قد توقف عند حدود النظر فيما يجرى، ولكنه راح يحرك الحوادث.

وفى أكتوبر ١٩٥٢، وكانت مفاوضات السودان فى بدايتها، قرر تحديد موقفه فى مقابلة صحفية كانت الأولى من نوعها بالنسبة له، فقد استقبل الصحفية اللامعة «مارجريت هيجينز» وأدلى إليها بحديث صحفى أعلن فيه: **«إن الاستعمار البريطانى لمصر آن له أن ينتهى ولا يمكن أن تكون له نهاية إلا بجلاء غير مشروط لكل القوات البريطانية فى مصر.. وإن مصر سوف تكون على استعداد للمفاوضات بشأن الجلاء بأقصى قدر من حسن النية، ولكنها فى اللحظة التى تشعر فيها أن المفاوضات لم تصل بها إلى نتيجة فإنها سوف تحمل السلاح وتقاتل مهما كان الثمن»**(١).

وقدم السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» احتجاجا على تصريحات «جمال عبدالناصر» قائلا فى احتجاجه: «إن مثل هذه التصريحات تفسد جو الثقة المتبادلة المطلوبة لإنجاح مفاوضات السودان وأية مفاوضات أخرى بعدها».

وفى الأسابيع التالية كان على السير «رالف ستيفنسون» أن يحتج مرة كل أسبوع على الأقل.

وجد نفسه يقدم احتجاجا إلى الحكومة المصرية عندما قامت السلطات المصرية باعتقال أكبر المتعاونين مع الجيش البريطانى فى منطقة قناة السويس، وكان مصريا اسمه «محمود صبرى». كان «صبرى» قد التحق بالمخابرات العسكرية البريطانية فى منطقة القناة كموظف محلى، ثم شارك فى عمليات استجواب المصريين الذين أسرتهم القوات البريطانية أثناء اشتباكات ١٩٥١، وتولى بنفسه تعذيب بعضهم. وكان يشرف على شبكة جمع معلومات فى المنطقة تراقب تحركات الإدارة المصرية، وكان معروفا أن «محمود صبرى» مطلوب من جانب السلطات

---

(١) جريدة «نيويورك هيرالد تربيون»، عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ صفحة ١.

المصرية. ورغبة فى حمايته منحته السلطات العسكرية البريطانية رتبة عسكرية، ونصحته بألا يتحرك خارج المعسكرات البريطانية إلا برداء ضابط فى الجيش البريطانى وبعلامات رتبته. وبعد أسابيع قليلة من قيام الثورة تمكنت السلطات المصرية من القبض عليه وقدم للمحاكمة، وحين طلبت السلطات البريطانية رسميا الإفراج عنه فوجئت بنبأ نشرته الصحف فى القاهرة بأن «محمود صبرى» قد ثبتت عليه تهمة الخيانة بعد محاكمته، وأن الحكم قد صدر بإعدامه وقد صدق عليه ونفذ صباح اليوم. واعتبر القائد العام البريطانى فى القاهرة الجنرال «فستينج» أن القبض على «محمود صبرى» ومحاكمته وإعدامه، جزاء تعاونه مع الجيش البريطانى، إهانة لهذا الجيش لا يمكن قبولها.

وقامت ضجة كبرى فى بريطانيا، وقدم اللورد «كيلرن» (السفير البريطانى السابق فى مصر) - بوصفه عضوا فى مجلس اللوردات، وبالتعاون مع عدد من أصدقائه - سؤالا إلى وزير خارجية بريطانيا عن «تصرفهم إزاء مصر بعد المهانة التى لحقت ببريطانيا العظمى، وهى تجد أن المتعاونين معها يصنفون فى مصر باعتبارهم خونة وتنفذ عليهم أحكام الإعدام»؟(١).

ثم احتج السير «رالف ستيفنسون» مرة أخرى وبناء على طلب الجنرال «فستينج»؛ لأن القيادة البريطانية فى قناة السويس بدأت تحس بأن هناك محاولات مصرية للتسلل داخل المعسكرات البريطانية لجمع معلومات ولسرقة وثائق عن أوضاع القوات هناك.

ثم احتج السير «رالف ستيفنسون» لأن «جمال عبدالناصر» أعلن فى اجتماع عام عن بداية تدريب أعداد كبيرة من المتطوعين وتنظيمهم فى «كتائب للتحرير» للعمل ضد الاستعمار إذا اقتضى الأمر.

ثم احتج السير «رالف ستيفنسون» إزاء أوامر اعتقال صدرت فى حق بعض كبار الشخصيات المصرية التى كانت معروفة بتعاونها مع الإنجليز، وبينهم السيد «محمود غزالى» الذى كان مديرا للأمن العام قبل الثورة. ولم ينس السير

---

(١) محاضر مجلس اللوردات - مجموعة سنة ١٩٥٣ صفحة ٤١٢.

«ستيفنسون» أن يذكر فى احتجاجه أنه بالطبع لا يستطيع أن يتدخل فى تصرفات الحكومة المصرية إزاء رعاياها، ولكنه يريد أن يعرف رسميا أن اعتقال «غزالى» لا علاقة له بصداقته مع السلطات البريطانية.

□

وكانت هناك وقائع أخرى لم يكن السير «رالف ستيفنسون» يملك أن يحتج إزاءها، ولكنه اكتفى بإبداء ملاحظات شفوية عنها خلال لقاءاته مع من يقابلهم من المسئولين المصريين. وفى هذا الصدد فقد أبدى السير «رالف ستيفنسون» فى إحدى المرات ملاحظة مؤداها: «أنهم يعرفون أن هناك بعثات مصرية فى عدد من البلدان الأوروبية، وبينها سويسرا وبلجيكا، تتفاوض مع بعض شركات صنع السلاح لشراء أسلحة خفيفة (مدافع رشاشة وبنادق ومسدسات وقنابل يدوية وألغام)». وراح السير «رالف ستيفنسون» يضيف أيضا فى هذا الصدد: «أن مثل هذه الأسلحة لا يمكن أن تكون مطلوبة لحالة حرب، وإنما الأقرب للتصور من ذلك أن تكون مطلوبة لعمليات مقاومة من نوع ما، وأنه على أى حال لا يستطيع أن يعرف إلى من ستوجه هذه الأسلحة فى النهاية، وإن كان يرجو أن لا تتسبب هذه الأسلحة فى خلق مشكلة أكبر منها».

وفى مناسبة أخرى أبدى السير «رالف ستيفنسون» ملاحظة عن حيرته إزاء الدور الذى يقوم به بعض الخبراء العسكريين الألمان الذين بدأوا يفدون إلى مصر. ثم حدد ملاحظته أكثر بقوله للدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية: «إننا تلقينا معلومات تفيد أن هؤلاء الضباط الألمان يقومون بتدريب قوات مصرية خاصة على غارات عسكرية محدودة. وقد قيل لنا أيضا أن بعضهم وكانوا من ضباط النازى يملؤهم الحقد على بريطانيا بسبب انتصارها على النازيين، وأنهم يشيعون هذا الحقد فى أوساط العسكريين المصريين، وأخطر من ذلك فإن بعضا منهم يحاول أن يشير على بعض القيادات فى مصر بالمصادر التى يمكن لمصر أن تحصل منها على أنواع من الأسلحة التى تسعى لشرائها، ويقومون بدور نشيط فى عقد صفقات شراء هذه الأسلحة».

وفى يوم ١٨ فبراير ١٩٥٣، أى بعد أيام معدودة من توقيع اتفاقية السودان، تمكنت وحدة معلومات مصرية مكلفة بالعمل داخل المعسكرات البريطانية من الحصول على وثيقتين فى منتهى الأهمية.

كانت الوثيقة الأولى فى الواقع لا تضيف شيئا جديدا، ولكنها تؤكد بصورة حاسمة شيئا كان محسوسا ومعروفا قبل العثور عليه.

وكانت هذه الوثيقة من ورقة واحدة وهى موجهة من الجنرال «فستينج» القائد العام للقوات البريطانية إلى وزارة الدفاع البريطانية بقصد وضعها تحت تصرف وزير الخارجية البريطانى، وكان نصها كما يلى:

«إن وزارة الخارجية تريد أن تعرف حجم القوات البريطانية العاملة تحت قيادتها فى منطقة قناة السويس، ولعلمها فإن لدينا الآن فى منطقة قناة السويس ٨٠,٠٠٠ جندى، إن هذا الرقم يمثل حجم القوات الموجودة الآن، ولكن هذا الحجم تعرض لتغيرات كثيرة. فعندما قامت الحكومة المصرية السابقة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان لدينا هنا ما بين ٣٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ جندى. إنكم تعرفون أن معاهدة ١٩٣٦ تسمح لنا فقط بقوات لا تزيد على ١٠,٠٠٠ جندى لا يحتسب بينهم جنود الطيران أو الطيارون أو ضباط الخدمات الإدارية أو الفنيون. إننا تجاوزنا هذا الحجم خلال الحرب، وكان من حقنا أن نفعل ذلك طبقا لنصوص المعاهدة. وبعد الحرب أيضا فقد زادت الأعداد كثيرا عما تسمح به المعاهدة، لأن قوات كثيرة جاءت إلينا واستقرت معنا بعض الوقت خلال عملية تسفير جنودها عائدين من ميادين القتال فى الشرق الأقصى إلى الوطن. وعندما تعقد الموقف السياسى بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ سنة ١٩٥١ وبعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ فإن زيادات جديدة طرأت على حجم القوات فى قاعدة قناة السويس لأن الضرورات اقتضت تعزيزها».

(توقيع) الجنرال «فستينج»

القائد العام للقوات البريطانية فى مصر

وأما الوثيقة الثانية فقد كانت مفاجأة كاملة لأنها كانت أربع أوراق ترسم الإطار

العام للخطة «روديو» «RODEO» التى تستهدف احتلال القاهرة والإسكندرية والدلتا، أى إعادة غزو مصر بالكامل عسكريا عند الضرورة.

وقد عرفت السلطات البريطانية على الفور أن أوراقا تشير إلى حجم القوات البريطانية فى مصر وإلى الخطة «روديو» «RODEO» قد سرقت، وأن الحكومة المصرية ليست بريئة من عملية سرقتها، ودارت اتصالات سريعة بين القيادة فى فايد وبين وزارتى الخارجية والدفاع فى لندن والسفارة البريطانية فى القاهرة.

وكانت الاتصالات تدور حول عدة نقاط بدت حساسة وحرجة فى تلك الظروف:

- **كيف أمكن لأحد أن يسرق هذه الوثائق من مكاتب القيادة العامة فى فايد؟**

- **ما هى ردود الفعل المحتملة للمصريين إزاء ما سوف يجدونه مسجلا فى هذه الوثائق؟**

- **كيف يمكن مواجهة هذا الأمر مع المصريين؟**

وبعد عدة أيام كان المستر «تريفور إيفانز» المستشار الشرقى فى السفارة البريطانية يقول لأحد أعضاء مجلس قياد الثورة، وهو (الصاغ) «صلاح سالم»: «إن هناك عصابات دولية تشتغل بتزوير الوثائق وبيعها لمن يظنون أنه مهتم بها. ومن المحتمل أن بعض عصابات المزورين قد تدس بعضا من هذه الوثائق على بعض المصريين وتقنعهم بصحة ما فيها. ومن باب الأخذ بالأحوط فقد وجدنا مناسبا أن نلفت نظركم إلى تجنب الوقوع فى فخاخ مثل هؤلاء المزورين».

ورد «صلاح سالم» ردا يحتمل كل المعانى، إذ ردّ على «تريفور إيفانز» بقوله: **«إن قيادة الثورة متنبهة لكل شىء»**!

[٣]

وإذا كان ميثاق الضمان الجماعى العربى هو الحل الذى يراه «جمال عبدالناصر» لمشكلة الدفاع عن المنطقة، فقد كان عليه الآن أن يدير بصره فى العالم العربى، وأن

يتعرف على الأمر الواقع فيه قبل أن يدخل فى مفاوضات حول الجلاء، يصر فيها على استبعاد الدفاع المشترك مع الغرب والتركيز على ميثاق الضمان الجماعى لدول الجامعة العربية.

لم يكن البعد العربى فى تفكير «جمال عبدالناصر» قد استكمل مراحله بعد، عندما تحمل مسئولية دور رجل مصر القوى، وأصبح مسئولا عن سياساتها باعتباره قائد ثورتها الجديدة. وفى الحق فإن تفكير «جمال عبدالناصر» العربى كان فى تلك الفترة يتعرض لدرجات من النمو والوضوح، ولم يكن قد استقر بعد على قرار.

فى أول عهده بالتفكير عربيا، وهى الفترة التى عمل فيها دارسا ومدرسا للتاريخ العسكرى والاستراتيجية، كان اهتمامه العربى مركزا على مقتضيات الدفاع عن مصر. وكان متأثرا بخطط الجنرال البريطانى «اللنبى» الذى قاد معارك الحلفاء ضد الألمان والعثمانيين والشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الثانية. وكانت نظرية «اللنبى» التى بنى عليها خططه هى أن خط الدفاع الطبيعى الأول للدفاع عن مصر هو خط غزة ـ بير سبع فى فلسطين، ويليه خط مضايق سيناء. ثم تجىء قناة السويس باعتبارها الخط الأخير إلى الدلتا والقاهرة مباشرة. وقد كتب «جمال عبدالناصر» أثناء عمله مدرسا فى كلية أركان حرب ورقة عن خطط «اللنبى» تعرض فيها لكل نظريات الدفاع عن مصر، وبالتالى فإنه فى هذه المرحلة من تفكيره لم يكن ينزع إلى وحدة الانتماء والمصير، وإنما إلى رابطة الدفاع فحسب. وفى مرحلة لاحقة، وعندما أصبح «جمال عبدالناصر» ضابطا مقاتلا فى فلسطين باعتباره ضابط أركان فرقة المشاة السادسة فى الجيش المصرى، بدأ يستوعب حقائق جديدة. وكانت هذه الحقائق تلح عليه كل يوم عندما حوصرت الكتيبة السادسة ضمن القوات المصرية التى عزلتها القوات الإسرائيلية فى جيب الفالوجة. كانت اتصالات القوات المحاصرة فى الفالوجة مع المجموعة الرئيسية للجيش المصرى المتمركزة فى المنطقة الساحلية من رفح إلى المجدل شبه مقطوعة، بينما كان الطريق إلى الخطوط الأردنية مفتوحا إلى حد ما على الخليل وبيت لحم. وفى هذا المناخ التقى «جمال عبدالناصر» بكثيرين من ضباط الجيش الأردنى والجيش العراقى أحيانا، كما أنه بطبيعة الحال كان

يعيش وسط قرى فلسطينية ويلتقى أحيانا بكثيرين من المناضلين الفلسطينيين. وكان عقله مفتوحا وقلبه، وأعطته ظروف الحصار فرصا للتأمل والتفكير، ولقد عاد من فلسطين بعد الحرب بشعور من المرارة شديد، لكنه عاد ومعه بداية إحساس بالانتماء وبأن العرب جميعا يخوضون معركة واحدة. وفى السنوات اللاحقة لحرب فلسطين ـ ١٩٥٠ و ١٩٥١ ـ كان «جمال عبدالناصر» شديد الاهتمام بما يجرى فى بقية العالم العربى، خصوصا فى سوريا التى توالت عليها سلسلة من الانقلابات العسكرية. ولم يكن «جمال عبدالناصر» معجبا بكل هذه السلسلة من الانقلابات، ولعله على ضوء ظروف تجربة مصر فى الحركة العرابية، كان شديد التشاؤم من نتائج إمكانية نجاح العسكريين(١).

ثم تابع «جمال عبدالناصر» باهتمام تطورات الحركة الوطنية فى إيران أثناء أزمة البترول الإيرانى، وخروج الإنجليز من «عبدان» بعد تأميم البترول الإيرانى. ومع أنه كان يدرك أن إيران ليست بلدا عربيا، إلا أنه كان يرى أن معركتها على الطرف الشرقى فى الأرض العربية لابد أن تسترعى اهتماما عربيا(٢).

وقد بدا «جمال عبدالناصر» مهتما بإمكانيات الجامعة العربية، لكن اهتمامه كان مسايرا للشعور العام الذى كان يلقى مسئولية الفشل العربى فى فلسطين على الجامعة العربية. كأنما الجامعة العربية قوة مستقلة فوق كل الأوضاع العربية تملك القدرة على تحويل عجزهم إلى إدارة غالبة. ومن هنا فقد كان من أوائل المتحمسين لخروج «عبدالرحمن عزام» (باشا) من موقعه كأمين عام للجامعة العربية. وقد حاول «عبدالرحمن عزام» (باشا)، فى المرة الوحيدة التى التقى به فيها خلال الأسابيع

---

(١) سنة ١٩٥٠ زارنى «جمال عبدالناصر» فى مكتبى فى «آخر ساعة»، وكنت رئيسا لتحريرها، وراح يناقش معى ما يجرى فى سوريا، وكان قد قرأ لى تحقيقات صحفية قمت بها فى دمشق مع توالى تلك الانقلابات. وكنت قد التقيت به قبل ذلك لقاء واحدا عابرا حينما مررت بمنطقة عراق المنشية قرب الفالوجة، وكان هو يومها قد فرغ لتوه من عملية هجومية ضد مستعمرة «جات» الإسرائيلية التى تعتبر من أهم مفاتيح منطقة النقب.

(٢) كانت المرة الثانية التى زارنى فيها «جمال عبدالناصر» فى مكتبى قبل الثورة فى أواخر ١٩٥١ لكى يطلب منى نسخة من كتابى «إيران فوق بركان» الذى نشرته فى ذلك الوقت بعد سلسلة من التحقيقات قمت بها فى إيران عن وقائع ما كان يجرى فيها.

الأولى من الثورة، أن يشرح له ولآخرين معه من أعضاء مجلس قيادة الثورة أن الجامعة العربية ليست إلا انعكاسا لأوضاع الدول العربية، بل ولعلها محصلة لسلبياتها أكثر مما هى مجمعا لإيجابياتها، ذلك لأن الدول العربية جميعا لاتتنازل للجامعة العربية إلا عن القدر القليل من سياداتها. ثم إنها تعتبرها بعد كل مشكلة أو أزمة شماعة تعلق عليها أخطاء الجميع.

□

وعندما بدأ «جمال عبدالناصر» يتجه فى تخطيطه إلى دور مؤثر لميثاق الضمان الجماعى، فقد بدأ تقديره لدور الجامعة العربية يأخذ منحى جديدا. وربما ساعده - أو خدعه - فى ذلك الوقت دور أدته الجامعة العربية فى اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية. ففى شهر نوفمبر ١٩٥٢ ووسط زحام الحوادث المتوالية بعد الثورة، أعلن أن حكومة «بون» على وشك أن توقع اتفاقية تدفع بمقتضاها مبالغ هائلة لإسرائيل، تعويضا عن كل الأضرار التى لقيها اليهود من حكم النازى فى ألمانيا وأوروبا الذين تمكنوا من غزو معظمها عسكريا أثناء الحرب. ودعا أمين الجامعة العربية الجديد «عبدالخالق حسونة» (باشا) إلى اجتماع للجنة السياسة للجامعة العربية، وحضره اللواء «محمد نجيب» إظهارا لاهتمام مصر بموضوع التعويضات الألمانية. ودخل الوفد المصرى إلى قاعة الاجتماع لأول مرة - وضمن أعضائه «جمال عبدالناصر» - بموقف يتناسب مع الاندفاعة الثورية التى تهب على مصر. واتخذت اللجنة السياسية قرارا واحدا يفوض اللواء «محمد نجيب» فى أن يواجه ألمانيا الغربية باسم العرب جميعا فى قضية التعويضات. واستدعى اللواء «نجيب» سفير ألمانيا الهر «فوس» لمقابلته، ليبلغه أن دول الجامعة العربية جميعها تعطى لألمانيا مهلة ٤٨ ساعة لإعادة النظر فى قضية التعويضات لإسرائيل، وإلا فإن العرب جميعا سوف يقررون لأنفسهم موقفا تجاه ألمانيا. ولم يكن أحد قد اختبر بعد مدى قوة العرب، وكان حجم فعاليتهم وأهمية بترولهم وخطورة موقعهم كلها أشياء لم توضع للاختبار بعد. كذلك كانت الثورة المصرية تبدو طاقة محركة وهادرة. وفى نفس الوقت فقد كانت اتفاقية التعويضات تجد معارضة داخل ألمانيا نفسها، فقد

وجدها كثيرون من الألمان إملاء أمريكيا متعنتا، كما أن بعضهم، مع تسليمه بما تعرض له اليهود وغيرهم من اضطهاد النازى، لم يستطع اكتشاف صلة بين هؤلاء المضطهدين فى أوروبا وبين دولة إسرائيل التى جاءت الآن لتطالب بنفسها بتعويض لمصاعب واجهها آخرون قبَل إنشائها. ومهما يكن الأمر فإن الحكومة الألمانية لم تلبث أن أعلنت قبل انتهاء مدة الإنذار أنها قررت تأجيل توقيع اتفاقية التعويضات إلى أجل غير مسمى.

واستنتج «جمال عبدالناصر» من هذه المواجهة ما كان يجب أن يستنتجه، وأوله أن العرب قادرون إذا قامت مصر بدورها. وبدأ يفتح أبوابا على العالم العربى.

وفى شهر ديسمبر ١٩٥٢ وصل اللواء «أديب الشيشيكلى» حاكم سوريا إلى مصر يحاول أن ينسق خطوط السياسات بين القاهرة ودمشق، ويتحدث مطولا عن أهمية التعاون بين هاتين العاصمتين عبر التاريخ العربى الطويل. ووجد «الشيشيكلى» فى «جمال عبدالناصر» مستمعا مهتما. وفى نفس الشهر كانت مصر تقوم بدور طليعى فى الأزمة التى نشبت بين قوات الاحتلال الفرنسى وبين «باى» تونس. ثم اندفعت مصر إلى دور مماثل فى الصدام الذى كان جاريا بين سلطان مراكش «محمد الخامس» والجنرال «جوان» المقيم الفرنسى العام فى مراكش.

وعاد الأمير «فيصل» وزير خارجية السعودية إلى القاهرة مبعوثا من والده الملك «عبدالعزيز» لكى يقول: إنه «ذاهب فى رحلة للولايات المتحدة» لاستكشاف «نواياهم» إزاء العرب فى هذه المرحلة الجديدة من تاريخهم بعد الثورة المصرية، والتى راح فيها الغرب كله يحاول جر العرب إلى سياسة الأحلاف العسكرية. وقد عاد الأمير «فيصل» بعد ذلك إلى القاهرة ليقول: إنه «مطمئن لـ «نواياهم» فى واشنطن فى ظل النظام الجديد للرئيس أيزنهاور، وأنهم هناك رجوه إبلاغ المصريين أن الولايات المتحدة تضمر كل الخير للعرب، وأن الرئيس أيزنهاور سوف يعطى فى إدارته الجديدة أولوية سياسية أولى للعرب». ثم قال الأمير «فيصل» أيضا أن «الجماعة» أخطروه بأن أول رحلة لوزير الخارجية الأمريكى الجديد «جون فوستر دالاس»

خارج أمريكا سوف تكون للشرق الأوسط، إظهارًا لمدى اهتمام الإدارة الأمريكية به وبشعوبه.

□

كانت فكرة الحياد بعد الفكرة العربية من أهم شواغل «عبدالناصر» فى ذلك الوقت، وفى اجتماع دار بينه وبين السردار «بانيكار» سفير الهند فى القاهرة عرف «جمال عبدالناصر» أن البانديت «جواهر لال نهرو» سوف يذهب إلى لندن قريبا لحضور اجتماع للكومنولث، وتساءل «بانيكار»: «لماذا لا توجهون له دعوة لزيارة القاهرة فى طريقه إلى لندن؟» وأمسك «جمال عبدالناصر» بالاقتراح ووجه دعوة إلى «نهرو» ليزور القاهرة.

[وعندما سمع السفير الباكستانى فى القاهرة وقتها وهو «الطيب حسين» أن «نهرو» سوف يمر على القاهرة، اقترح على رئيس وزرائه السيد «محمد على» أن يمر هو الآخر على القاهرة فى طريقه إلى لندن. وكان «الطيب حسين» على صلة هو الآخر بـ «عبدالناصر» الذى وجد فيه مصدرا طيبا للأخبار عن تفكير السفارة البريطانية. وكان «الطيب حسين» صديقا حميما للسير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى والمستر «تريفور إيفانز» المستشار الشرقى فيها. وكان «الطيب حسين» قد استطاع أن يجمع «عبدالناصر» و«رالف ستيفنسون» على أكثر من عشاء فى بيته لأن السفير البريطانى كان يغار من أن الرئيس «عبدالناصر» يلتقى بـ «كافرى» اجتماعيا فى بعض الأحيان، ولا يلتقى به لأنه لا يحب دخول السفارة البريطانية مدعوا على غداء أو عشاء. وهكذا اقترح «الطيب حسين» على «عبدالناصر» توجيه دعوة إلى السيد «محمد على» رئيس وزراء باكستان أسوة بالدعوة الموجهة إلى رئيس وزراء الهند].

لكن اهتمام «جمال عبدالناصر» كان موجها لـ «نهرو» بالدرجة الأولى، فقد كان حريصا على أن يلتقى به، وأن يسمع مباشرة من أكبر المنادين بالحياد.

واستمع «جمال عبدالناصر» إلى «نهرو» طويلا فى حديث عن الموقف الدولى. ثم إلى شرح مطول، عن أن دول آسيا وإفريقيا ينبغى أن تنأى بنفسها عن صراع العملاقين النوويين، لأنها ببساطة لا تملك وسائل الحرب الجديدة، فليس أمامها إلا أن تكون معرضة لأهوالها فى صراع كونى كبير لا شأن لها به إلا أن تكون ضحية من ضحاياه.

لكن «جمال عبدالناصر» أحس بتحفظ «نهرو» حين راح هو بدوره يحدثه عن المفاوضات المقبلة مع الإنجليز من أجل تحقيق الجلاء عن مصر. فقد بدأ «نهرو» يشير إلى أهمية قناة السويس بالنسبة لتجارة الهند وغيرها من دول آسيا، وحاول «جمال عبدالناصر» أن يشرح لـ «نهرو» أن قناة السويس قضية تختلف عن القاعدة البريطانية العسكرية فى منطقة القناة. وكان «نهرو» لا يزال على تحفظه. وعلى أى حال فإن «جمال عبدالناصر» سمع ما كان يريد أن يسمعه فى الموضوع الذى كان هاجسه وقتها، وهو موضوع الحياد.

□

وطلب «جمال عبدالناصر» من الدكتور «محمود فوزى» أن يبدأ اتصالات مع السفير البريطانى، هدفها تحديد موعد لبدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا من أجل قضية الجلاء. وكان «جمال عبدالناصر» مازال مصرا على رأيه فى الفصل بين مفاوضات الجلاء ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط. وبعد أسبوع تقريبا عاد السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» إلى «محمود فوزى» ليبلغه أن بريطانيا تتفهم إلحاح مصر على فتح باب المفاوضات، ولكن الحكومة البريطانية تطلب مهلة أسابيع قليلة حتى تنتهى محادثات هامة تجرى فى واشنطن بين بريطانيا والولايات المتحدة بصدد موضوع الشرق الأوسط كله.

□

وفى يوم ٢ مارس ١٩٥٢ رأى «جمال عبدالناصر» أنه من المناسب أن يعرض موقفا مصريا حازما وصريحا، بينما هذه الاتصالات والمحادثات تجرى فى

واشنطن حول مستقبل الشرق الأوسط. وهكذا عقد اجتماعا صحفيا لوكالات الأنباء العالمية أدلى فيه بتصريح حوى ثلاث نقط:(١).

١ ـ قال «جمال عبدالناصر» إن الأمة العربية لن تصغى إلى أى وعود معسولة يقطعها الغرب على نفسه، ففى حربين عالميتين استطاع الغرب أن يخدع العرب بوعود لا قيمة لها. فوعودهم للشريف «حسين» أثناء الحرب العالمية الأولى لم تؤد إلى شىء، كما أن احتلالهم لمصر ترسخ بعد تلك الحرب. وفى الحرب العالمية الثانية قدم الغرب وعودا جديدة للعرب ليحصل على تعاونهم وانتهت هذه الوعود إلى قيام إسرائيل.

٢ ـ وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية فى دور بطل للحريات، لكنها ضحت بسمعتها بسبب تأييدها للدول الاستعمارية تحت ظن أنهم حلفاؤها فى معركة ضد الشيوعية، وأن الرئيس «ترومان» قد أضر إضرارا بليغا بهيبة أمريكا فى الشرق الأوسط بسبب تأييده الأعمى لإسرائيل. وأنه قد آن الأوان لأمريكا لكى تعود لمبادئ الثورة الأمريكية ومبادئ ميثاق الأطلنطى.

٣ ـ وقال إنه إذا واصل الاستعمار البريطانى احتلاله لمصر فإن مصر لن تقبل أى تهديد وسوف يقاتل شعبها بكل ما لديه لينهى احتلالا لأرضه دام ٧٠ سنة».

وحين وصلت هذه التصريحات إلى لندن كتب رئيس القسم المصرى مذكرة فى التعليق عليها تقول: **«إننى لا أفهم لماذا يفرق الكولونيل بيننا وبين أمريكا فى المعاملة. يتحدث ضدنا بغضب لكنه يتحدث عن أمريكا بمجرد الأسف والعتاب! من الواضح أن الكولونيل ناصر يحاول أن يمس عصبا حساسا لدى الأمريكيين».**

□

ولم يكن الشرق الأوسط كله هادئا فى تلك الأيام ولا كان العالم.

---

(١) تقارير صحيفة لـ «والتر كولينز» مدير وكالة اليونايتد بريس الأمريكية و«توم ليتل» مدير وكالة الأنباء العربية، منشورة بجريدتى «نيويورك تايمز» و«الديلى تلجراف» يوم ٢ مارس ١٩٥٢.

يوم أول مارس بدأ الضغط يتزايد على «مصدق» لأن كل شركات البترول العالمية أعلنت مقاطعتها للبترول الإيرانى المؤمم.

وفى فجر ٥ مارس فتح راديو موسكو إذاعته ليذيع مارشا عسكريا، ثم يعلن وفاة «جوزيف ستالين» وتشكيل قيادة جديدة للدولة بعده، تضم الماريشال «فوروشيلوف» رئيسا للدولة «ومالنكوف» رئيسا للوزراء و«بولجانين» و«كاجانوفيتس» نوابا لرئيس الوزراء.

كانت الموازين فى العالم وفى المنطقة فى حالة حركة تشير إلى احتمالات مجهولة!

الفصل الخامس

مقدمات الاحتكاك

[١]

وقفت الحكومة البريطانية مترددة لفترة طويلة تجر خطاها قبل أن تقدم على فتح باب المفاوضات مع مصر فى موضوع الجلاء. وكان لديها الكثير تفكر فيه وتعيد حساباته.

فالموقف الدولى كان يتغير بكل ما يمكن أن تحدثه هذه التغيرات على مسرح الشرق الأوسط:

● الولايات المتحدة الأمريكية - حليفها الأكبر - دخلت المنطقة بقوة اندفاع، شجع عليها وصول عناصر جديدة إلى السلطة فى مصر - أهم بلد عربى - والمشكلة أن هذه العناصر الجديدة لم تحضر الإمبراطورية فى أيام مجدها وسطوتها. فالقادة الجدد لمصر ليسوا من نوع الباشوات الذين تعاملوا مع بريطانيا فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وتعلموا الدرس الذى تعلمه «سعد زغلول» (باشا) بعد اغتيال السير «لى ستاك» والإنذار الذى أعقبه حين تكفل دخول مدمرة إلى ميناء الإسكندرية بتغيير الوزارة فى القاهرة والمجىء بوزارة أخرى تخضع للإنذار. أو الدرس الذى تعلمه «مصطفى النحاس» (باشا) من مفاوضته مع الإنجليز سنة ١٩٣٠. ولا حتى الدرس الذى تعلمه الملك «فاروق» بإنذار ٤ فبراير ١٩٤٢. وبالتالى فإن هؤلاء القادة الجدد يستخفون ببريطانيا ويركزون اهتمامهم على أمريكا، والولايات المتحدة تلعب معهم هذا الدور ولأغراض تشعر الحكومة البريطانية بمقاصدها، ولكنها لا تستطيع

أن تتصدى لها صراحة لأن موازين العلاقات بين الحلفاء قد جعلت كفة الأمريكيين تميل بشدة أثقل وأقوى وأشد إلحاحا.

● وهناك الآن قيادة جديدة فى الاتحاد السوفيتى وهذه القيادة لا تزال مجهولة. نواياها ليست ظاهرة، وسياساتها لم تتحدد بعد، وعلى الأرجح فإنها سوف تأخذ نهجا يختلف عن نهج «ستالين» الذى كان يؤمن بالتركيز على أوروبا الشرقية بعد أن سحب يده من إيران واليونان، وتخلى عن الحكومات الشيوعية فى شمال كل منهما، والتى سببت الحرب الأهلية فى البلدين. وكان من الواضح للإنجليز أن العسكريين السوفييت سوف يقومون مع القيادة الجديدة بدور أكبر مما كانوا يقومون به أيام حكم «ستالين» الذى كانت له مهابة خاصة وقوة لا يسهل تكرارها.

● ومن ناحية ثالثة فإن الحكومة الفرنسية أصبحت مصدر صداع مزعج فهى تلح على طلب دور فى الشرق الأوسط، وكانت بريطانيا تسعى منذ أيام الحرب إلى إزاحتها من الشرق الأوسط تماما، وفى الظروف المتغيرة، والولايات المتحدة تستخدم نفس منطق الإزاحة مع بريطانيا، فإن الوقت ربما قد جاء من وجهة نظر لندن لإدخال فرنسا على نحو ما فى المعادلة، شريطة إعطائها دورا محدودا لا تتعداه، ثم إن فرنسا قد تكون مستعدة لذلك، لأنها تشعر باستمرار أن الولايات المتحدة تصدها بقسوة بمخلفات ورواسب الكراهية الشديدة التى كان «روزفلت» يحس بها تجاه «ديجول». ولكن المعضلة كانت كيف يمكن للحكومة البريطانية أن تسمح بدور لفرنسا تستعمله هى إزاء الولايات المتحدة، دون أن تعطى لفرنسا دورا حقيقيا فى المنطقة.

□

ثم إن مصر ذاتها كانت معضلة طرحت نفسها بشدة على تفكير بريطانيا، وعندما قام البريطانيون بإعادة تقييم كل ما جرى فى مفاوضات السودان، فإن إحساسهم كان يتزايد بأنهم خدعوا وغرر بهم حتى وقعوا اتفاقية لا تناسب مصالحهم مع مصر فى شأن السودان.

وربما كانت أغرب الوثائق فى ملفات وزارة الخارجية البريطانية فى هذه الفترة، مذكرة كتبها السير «ونستون تشرشل» رئيس الوزراء موجهة إلى المستر «إيدن» وزير الخارجية يقول له فيها: «**إننى أريد أن أفهم كيف وقعنا مثل هذه الاتفاقية مع المصريين بشأن السودان**». ورد المستر «أنتونى إيدن» على هذا السؤال بخطاب مختصر قال فيه: «**لم يكن أمامنا خيار آخر. لقد أخطرنى السير روبرت هاو بأن علينا قبول أى شروط معقولة نستطيع الحصول عليها لأن الصاغ صلاح سالم سحب الأرض من تحت أقدامنا عندما استطاع أن يوفق موقف الجنوب مع الشمال فى السودان**». ورد «تشرشل» بسؤال آخر: «**إننى أريد أن أرى بنفسى هذا التقرير الذى كتبه روبرت هاو ولست أتصور أنه لم تكن هناك بدائل أخرى أمامنا، ولا أستطيع أن أقبل أنه كان علينا أن نوقع أية شروط تقدم لنا**».

وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى رئيس الوزراء نص تقرير الحاكم العام فى السودان وعددا من مذكراته التى نصح فيها بإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وهاج «تشرشل» وطلب التحقيق مع الحاكم العام للسودان، وأشر بقبول استقالته وسأل «**إذا كان هذا الرجل يستحق معاش تقاعد؟**»!

ولم يكن «تشرشل» على استعداد للسكوت، ولقد كظم غيظه، وراح ينتظر فرصة أخرى، لكنه كتب إلى وزارة الخارجية مذكرة بشأن التفاوض مع مصر مرة أخرى فى موضوع الجلاء ـ أو الدفاع عن الشرق الأوسط، كما أصر «تشرشل» على تسميته طول الوقت. وكان نص تأشيرة «تشرشل» الجديدة كما يلى: «علينا ترك موضوع السودان كما هو فى الوقت الراهن، ولكنه فيما يتعلق بمرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر فإنى أنصح بعدم الهرولة».

□

وتجنبا «للهرولة» ـ فيما يبدو! ـ راحت السلطات البريطانية فى مصر تحاول أن تدرس المسرح المتغير حولها، وكانت الظواهر مقلقة:

١ ـ فاجأهم حدوث «الانقلاب».

٢ - «الانقلاب» جاء بقيادة لا يعرفون منها أحدا، وأسوأ من ذلك فالقادة جميعا من طبقة لا تربطها بالإنجليز أية مصالح مشتركة، خلافا لطبقة الباشوات القديمة.

٣ - إن هذه القيادة من عنصر يختلف عن طبقة الباشوات، فالقادة الجدد باعتبارهم ضباطا فى الجيش وشبَابا فى العمر، قد يكونون على استعداد لقتال أو لعنف يمارسونه بأنفسهم إذا اقتضى الأمر.

وكانت هناك مشكلة أخرى لا تقل صعوبة وهى أن الحكومة البريطانية لا تعرف كثيرًا عن تفكير هذه القيادة، ولا عن تركيبها النفسى. والمثير للاستغراب أن الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت شجعت طبيبا أمريكيا اسمه الدكتور «كنيدى» لكى يجىء إلى مصر ويحاول مقابلة بعض الضباط الجدد، ثم ليعود إلى لندن يكتب تقريرا لتحليل نفسى لأحوالهم. وقد تم ترتيب ذلك بالفعل، ووصلت تقارير الدكتور «كنيدى» إلى مكتب وزير الخارجية البريطانى الذى لم يجد فيها ما يضيف كثيرا إلى علمه لأن الدكتور «كنيدى»، وإن كان قد قابل بعض الضباط الشبان المتصلين بالقيادة فى مصر، إلا أنه لم يتمكن من مقابلة الرجال الأقوياء أو المؤثرين فى القيادة.

ولقد راحت السلطات البريطانية فى محاولتها لتسقط معلومات عن أفكار القيادة إلى حدود بعيدة. وفى هذه الفترة بعثت وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة فى القاهرة تسألها: «**أين أصدقاؤنا من الساسة المصريين؟ وأين كبار الموظفين الذين كانوا يتعاونون معنا؟**» وردت السفارة البريطانية بتقرير مفصل قالت فيه: «**إن كثيرين من الساسة المصريين الذين كانوا أصدقاء لبريطانيا دخلوا السجون، والذين لم يدخلوا السجون منهم يؤثرون الصمت الآن لكى لا يلفتوا الأنظار إليهم. وأما عن كبار الموظفين الذين كانوا يعملون معنا فبعضهم خرج فى التطهير وبعضهم قبض عليه، وبعضهم خائف إلى حد الذعر من أن تبدو لهم صلة معنا**». ثم أضافت السفارة فى تقريرها أنه من الإنصاف للكل أن نتركهم وشأنهم، ما دمنا لا نستطيع حمايتهم ولا نستطيع مساعدتهم.

(وفيما بعد كلفت الحكومة البريطانية سفيرها فى لبنان «تشابمان أندروز» ـ وكان من قبل وزيرا بريطانيا مفوضا فى مصر ـ أن يحاول الاتصال ببعض الباشوات والبكوات المصريين الذين كانوا يذهبون للاصطياف فى لبنان، ليحصل منهم على ما قد يكون لديهم من معلومات. وبالفعل تصيد «تشابمان أندروز» بعضا من هؤلاء فى بيروت ومصايف الجبل ودعاهم لمقابلته، كما أنه ذهب بنفسه إلى الكبار منهم، ولم يسمع شيئا له قيمة).

وفكرت الحكومة البريطانية فى سؤال بعض من خبرائها التقليديين عن مصر، وما إذا كانت لدى أى منهم معلومات قد تفيد الآن فى رسم سياسة للمفاوضات مع القيادة الجديدة. وكان من بين الذين سئلوا اللورد «كيلرن» السفير البريطانى السابق الشهير فى مصر، وكذلك سئل اللواء «جيز» (باشا) وكان من قبل حكمدارا لبوليس الإسكندرية. ولم يكن لدى اللورد ولا لدى الباشا الإنجليزى شيئا له قيمة أو يمكن أن تكون له فائدة.

وأكثر من ذلك فإن وكيل وزارة الخارجية البريطانية السير «ويليام سترانج» دعا سفير مصر السابق فى لندن أيام الملك «عبدالفتاح عمرو» (باشا) إلى غداء شخصى معه ليسأله رأيه فى إدارة المفاوضات المقبلة مع مصر!

ثم قام السير «ويليام سترانج» بدعوة الشيخ «حافظ وهبة» السفير السعودى فى لندن[1] بعد أن عرف أنه مر بالقاهرة فى طريقه من بلاده إلى مقر منصبه، ليسأله عما إذا كان قد سمع أثناء وجوده فى القاهرة أو عرف شيئا عن أفكار القيادة فى مصر.

ثم خطا اللورد «سالسبورى» وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية وقتها خطوة أبعد ـ فقد رأى اتخاذ طريق مختصر عندما تذكر فجأة أن السردار «بانيكار» والمتصل بأعضاء القيادة ـ كان صديقا قديما له. ومن ثم وجه إليه دعوة للسفر إلى

---

(١) من أصل مصرى وهو نفسه من مواليد حى «بولاق» بالقاهرة، وقد سافر فى شبابه إلى السعودية واتصل بحاشية الملك «عبدالعزيز» وتجنس بالجنسية السعودية.

لندن للقائه، وسافر «بانيكار» فعلا والتقى بـ«سالسبورى» أكثر من مرة. وتكشف أسئلة «سالسبورى» لـ«بانيكار» عن نقط اهتمام بريطانيا:

● ماذا يريدون بالضبط؟

● إلى أى مدى استعدادهم بأن «يمشوا» معنا؟

● هل هناك خلافات داخلية بينهم، وما هى احتمالات الانقسام بين «نجيب» و«عبدالناصر»؟

● من هو «عبدالناصر» وما هى شخصيته؟ وماذا يريد؟

● هل هو مسيطر على الجيش، وهل هناك احتمال بأن يقوم عدد من الضباط الشبان بثورة ثانية؟

● ما هو الأسلوب الذى ينصح به للتعامل مع «عبدالناصر»، وماهى نصائحه بالنسبة للمفاوضات القادمة مع مصر بصفة عامة؟

وأحس «سالسبورى» ـ كما يبين من نص مذكرة قدمها إلى «أنتونى إيدن» وزير الخارجية ـ أن «بانيكار» أغرقه فى بحر من التاريخ، وأنه لم يشأ أن يتحدث فى التفاصيل، إما لأنه لا يعرف بما فيه الكفاية، وإما لأنه لا يريد أن يقول، ربما بسبب أن العلاقات بين دلهى والقاهرة بدأت تتوثق بعض الشىء بعد الزيارة التى قام بها «نهرو» للقاهرة ولقائه مع «عبدالناصر».

□

ثم اضطرت الحكومة البريطانية فى النهاية أن تعتمد على نفسها فى تقييم موقف المفاوض المصرى، وهكذا شكلت مجموعة عمل من المتخصصين البريطانيين فى الشئون المصرية لكى يضعوا تقريرا عن كيفية التعامل مع المفاوض المصرى. وكانت نقطة البداية بالنسبة لهؤلاء الخبراء هى أن المصريين هم المصريون سواء كانوا من الباشوات أو الضباط، وعلى هذا الأساس مضى التقرير يستعرض نفسية المفاوض المصرى على النحو التالى:

(أ) «لابد من ملاحظة أن المصريين يتأثرون عادة بالجو الذى تجرى فيه المفاوضات، وهم باستمرار يخافون من أى أوراق مكتوبة تقدم إليهم. وعندما تقدم لهم ورقة مكتوبة فإن أول ما يخطر لهم هو التدقيق فى الألفاظ وإثارة الاعتراضات حول الجمل، ولهذا فإن من المستحسن أن يجرى الجزء الأهم فى عملية التفاوض فى إطار يبدو شخصيا حتى تتم إزاحة النقط الحساسة من الطريق، وبالطبع فإننا سوف نواجه المشكلة حينما تجرى كتابة ما تم الاتفاق عليه شفويا على ورق، لكن هذه مشكلة أخف من البدء بالأوراق المكتوبة مباشرة».

(ب) «إن المصريين عادة لا يصلون إلى قبول نقطة ما إلا إذا ووجهوا بإنذار نهائى بقبول ما يعرض عليهم أو رفضه مع تحمل نتائجه. مع العلم أنه لا بد قبل الوصول لهذه المرحلة، من فترة طويلة من المساومات والصراخ والتذمر، ولهذا فإننا يجب أن نعطى للمفاوضين وقتا كافيا ومرونة كافية حتى تحقق هذه العملية الصعبة نتائجها».

(جـ) «إن أخطر ما يواجهنا فى المفاوضات المقبلة مع مصر هو دور «جيفرسون كافرى» السفير الأمريكى فى مصر، ولا يساورنا أدنى شك أن تدخلات السفير الأمريكى كانت دائما ضارة بمصالحنا، فقد اختار المستر «كافرى» أن يلعب دور الوسيط بيننا وبين المصريين، فى حين أن مكانه الصحيح كان يجب أن يكون بجانبنا كحليف. وبالطبع فإن المصريين سوف يتلقفون الفرصة ليستعينوا بالمستر «كافرى» ضدنا، كما أن المستر «كافرى» قد تورط أكثر من مرة فأعلن المصريين بمطالبنا الحقيقية فى كل مسألة بغير تقيد بـ «موقف المساومة» الذى نتخذه باستمرار فى بداية حل كل مشكلة، وكان هذا يسهل على المصريين أن يرفضوا ما نتقدم به إليهم واثقين أنه ليس الكلمة الأخيرة. ولهذا فإنه من الحيوى إذا أريد لمفاوضاتنا المقبلة مع مصر أن تنجح أن يقوم المستر «جون فوستر دالاس» (وزير الخارجية الأمريكى) بإخطار سفيره فى القاهرة بأن عليه ـ إذا لم يستطع مساعدتنا ـ أن يقفل فمه ويسكت».

(د) «إن التعليمات يجب أن تذهب صريحة ومحددة إلى السير «رالف ستيفنسون»

فى القاهرة، وإلى «مايكل كريسويل» بأن يحذرا خلال المفاوضات المقبلة فى تعاملهما مع «كافرى».

وقد علق المستر «أنتونى إيدن» وزير الخارجية البريطانية على هامش هذا التقرير بخط يده ليقول: «إن هذا التقرير أصابنى بالضيق ولابد أن نجد وسيلة لإجراء ما مع كافرى».

وعلى أساس هذا التقرير تلقت السفارة البريطانية فى القاهرة تعليمات من لندن بتوقيع المستر «روجر ألن» المشرف المباشر على المفاوضات المصرية - البريطانية داخل وزارة الخارجية البريطانية فى لندن، وجاء فى التعليمات ما يلى بالنص:

[«مهما كان ما يفعله الأمريكيون، وما يقولونه بصدد المفاوضات مع مصر فإننا لسنا على استعداد أن نعطى كثيرا للمصريين، والمشكلة أننا يجب أن نعطيكم كمفاوضين باسم حكومة صاحبة الجلالة مرونة للحركة. وأما فيما يتعلق بالمصريين فلهم أن يختاروا ما يشاءون، فأمامهم أن يقبلوا ما نحن على استعداد لعرضه أو فليأكلوا أنفسهم إذا شاءوا. ومهما فعلوا، فإن أمامهم إما أن يأخذوا ما نعرضه عليهم أو لا يأخذوا شيئا. وعلى أى حال فإن اختيارهم لهذا أو ذاك سوف يتوقف على التأييد الأمريكى لنا. وحتى إذا لم يؤيدنا الأمريكيون فنحن نعتقد أن موقفنا هذه المرة أقوى مما كان عليه فى مفاوضات السودان. وإذا كانوا فى السودان قد نجحوا فى إقناع السودانيين بالتخلى عنا، فإننا فى مفاوضات الجلاء نقف دون أى طرف آخر على الأرض، أى أننا فى النهاية نملك الكلمة الأولى والأخيرة فى البقاء أو الذهاب، ولا يملك المصريون أو الأمريكيون أن يفرضوا علينا شروطهم»].

[٢]

لم تكن الحركة فى التفكير مانعة للعمل المباشر فى مصر، إذا لاحت له فرصة وقبل أن تبدأ المفاوضات بطريقة جديدة فى موضوع الجلاء.

وكان أول ما فكرت فيه الحكومة البريطانية هو احتمالات انقسام فى مجلس

الثورة بين «محمد نجيب» و«جمال عبدالناصر»، أو بين جماعات من مجلس الثورة قسمتهم فى تخطيطها بين معتدلين ومتشددين. ولكن البحث أثبت أن الأبواب إلى مثل هذه الاحتمالات مغلقة، لأن سيطرة «جمال عبدالناصر» على تنظيم الضباط الاحرار محكمة، ثم إن هذا التنظيم يسيطر بدوره على القوات المسلحة، وهى الأداة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير.

ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية راحت تبحث عن قوى أخرى ربما لا يكون فى استطاعتها إحداث تغيير، ولكنها قد تستطيع إحداث تأثير يؤدى ولو إلى شرخ فى الوضع المصرى يسهل معه بعد ذلك استغلاله.

واتجه تفكير السلطات البريطانية فى ذلك الوقت إلى الأمير «محمد عبدالمنعم» الذى كان رئيسا لمجلس الوصاية على العرش، ثم أصبح وصيا على العرش حتى يبلغ «أحمد فؤاد» ابن الملك «فاروق» سن الرشد فيجلس على عرش أسرة «محمد على».

وكان الأمير «محمد عبدالمنعم» ـ وهو ابن الخديوى «عباس حلمى» ـ شخصية ضعيفة ومترددة، لكن زوجته الأميرة «نسل شاه» التى تنتمى إلى أسرة تركية عثمانية عريقة كانت على عكسه شخصية قوية، وإن كانت تدارى قوة شخصيتها بوجه جميل يخطف الأنظار ويلهيها عن النفاذ إلى ما ورائه. ومن المحتمل أن الأميرة «نسل شاه» لم تكن تراودها مطامع سياسية، ولكنها بالتأكيد كانت تشعر بالنفور من القيادة الثورية فى مصر التى تمكنت من خلع الملك وهزت بذلك قوائم الأسرة المالكة فى مصر. وكان التأثير الأكبر عليها من السيد «محمود توجاى» السفير التركى فى القاهرة، وكان متزوجا من إحدى قريبات الأسرة المالكة المصرية والأسرة المالكة العثمانية، التى كانت تحكم فى تركيا حتى سقوط الخلافة.

والأرجح أن الاتصالات بالأمير «محمد عبدالمنعم» لم تصل إلى شىء قاطع معه، فقد كان مترددا، كما أن الأميرة «نسل شاه» رغم ذكائها كانت على حذر. وفى الغالب فإن كل ما استطاع الإنجليز الوصول إليه عن طريق السفير «توجاى» هو أنه: «إذا

تأزمت المفاوضات المقبلة بين مصر وبريطانيا وطرأت بعد ذلك حوادث عنف فى منطقة القناة استتبعتها اضطرابات فى القاهرة على نحو ما حدث فى حريق القاهرة، فإن الأمير «محمد عبدالمنعم» قد يكون فى مقدوره بوصفه وصيا على العرش أن يوجه دعوة إلى الحكومة البريطانية، للتدخل العسكرى المباشر لإنقاذ الأرواح، بما فيها أرواح الأجانب فى مصر». وهكذا يكون تدخل الإنجليز عسكريا فى مصر - طبقا للخطة «روديو» «RODEO» - قائما على أساس شرعى وبدعوة من الوصى على العرش.

وفى ذلك الوقت كان إطار الخطة «روديو» «RODEO» فى يد «عبدالناصر»، وبعد فترة من التفكير لم يشأ أن يترك مجالا للاحتمالات، وكان هذا بجانب عوامل أخرى مما دعاه إلى التعجيل بإعلان الجمهورية فى مصر، وإنهاء حكم أسرة «محمد على» من أساسه.

(ومن الغريب أن الحكومة البريطانية ترددت فى الاعتراف بالنظام الجمهورى فى مصر رغم أن الحكومة المصرية لم تطلب منها ذلك، ولكنها أخطرتها كما أخطرت كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بتغيير النظام المصرى من ملكى إلى جمهورى. وفى حين بادرت كل دول العالم إلى الاعتراف الواقعى والقانونى بالنظام الجمهورى، فإن الحكومة البريطانية تصورت أن فى يدها ورقة ناجحة، فاعلنت أنها سوف تعترف بالجمهورية فى مصر على أساس واقعى فحسب (De Facto)، وأما الاعتراف القانونى (De Juri)، فإنها سوف تقدمه فيما بعد، وفى الوقت الذى تراه مناسبا).

وبسقوط أسرة «محمد على» لم يعد هناك وصى على العرش، وبعدها بقليل تخلص «عبدالناصر» من السفير التركى «توجاى» أيضا، فقد قابله ذات مساء فى احتفال عام أقيم فى دار الأوبرا، ثم لاحظ أنه تحدث إليه بطريقة غير لائقة، وطلب إلى وزارة الخارجية على الفور أن تعتبره شخصا غير مرغوب فيه فى مصر، وأن عليه مغادرة أراضيها فى ظرف ٤٨ ساعة.

وضـاع آخر أمل لبريطانيـا فى «الملكيين» فى مـصـر. ولم يجد السـيـر «رالف ستـيفنسـون» أمـامه غيـر أن يذهب لوداع «توجاى» فى المطار عند توديعه، ثم يبلغ «جمال عبدالناصر» عن طريق المستر «تريفور إيفانز» المستشـار الشرقـى للسفـارة البريطانيـة، بأنه «ذهب لوداع توجـاى بصـفـة شـخـصـيـة لأن الرجل وزوجـتـه كـانـا صديقين حميمين للسير رالف وليدى ستيفنسون».

□

وكـانت هناك مؤامرة ملكية أخرى. وكـانت فى الحقيقة فقاعة صـغيرة لم يشعر بها أحد، فقد حـاول الملك «زوغـو» ملك ألبـانيا المخلوع عن العرش ـ والذى كان لاجئـا فى مصـر من أيام الحـرب العـالمية ـ أن يجمع بعضـا من أعضـاء وعملاء أسـرة «محـمد على» السـابقين، ويحرضـهم على استـغلال اتصـالات سـابقة لهم مـع عدد من كبـار ضبـاط الجيش القدامى، بهدف القيام بانقلاب مضـاد «قبل أن تقتلع كل جذور أسرة محـمد على من الأرض وتقع مصـر تحت حكم الشيـوعيين، كمـا وقعت بلاده ألبـانيا». وذهب أحد سـفـراء وزارة الخـارجيـة المصـرية إلى الملك السـابق «زوغو» فى قـصـره بالإسكندرية، ليقول له بأدب «إن مصـر الجمهورية لم تعد حـريصـة على بقـاء الملوك المنفيين فـيـهـا». وحمل الملك «زوغـو» وزوجـتـه الملكة «جيـرالدين» حـقـائبـه ورحـل عن مصـر، وفرقعت الفقاعة دون أن يشعر أحد.

□

وتوجـهت بريطانيـا إلـى القـوى السـيـاسـيـة الموجـودة فى مـصـر أو التـى كـانت موجـودة فيها قبل الثـورة. وكـان التقدير منذ البداية أن الأحـزاب التقليديـة ـ من الوفد إلى السـعديـين إلى الأحرار الدستوريين إلى الكتلة ـ عـاجزون فرادى أو مجتمعين عن أن يمثلوا تحديا للنظام الثورى الجديد فى مصـر، والذى هم الآن علـى وشك الدخول معه فى مفاوضـات تمس فى الصميم دورهم ووجودهم فى مصـر.

واتجه تفكيرهم إلى جماعة الإخوان المسلمين، وكان معـروفا أن العلاقـات تتـعـقد بين الإخـوان وقيادة الثـورة. فمن ناحـيـة كـانت هناك عـلاقـات قديمة وصـداقـة، ومن

ناحية أخرى وفى الظروف المستجدة بعد قيام الثورة، فقد برزت للعيان تناقضات وشكوك متبادلة بين الطرفين.

وسعت الحكومة البريطانية إلى فتح قنوات اتصال مع الإخوان المسلمين. كان أولها خط اتصال قام «تريفور إيفانز» بفتحه مباشرة مع الأستاذ «حسن الهضيبى» المشرف العام للإخوان المسلمين، فالتقى به أكثر من مرة كان أولها يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٣، وقد حضرها بعض من أعضاء مكتب الإرشاد وهم الأستاذ «منير الدله» والأستاذ «صالح أبو رقيق» والدكتور «سالم» والأستاذ «عبدالعزيز زكى». وتم اللقاء فى بيت الأستاذ «الهضيبى» فى الروضة. وقد أبدى الأستاذ «الهضيبى» فى هذه المقابلة - طبقا لتقرير المستر «تريفور إيفانز»[(١)] - اهتمامه بموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط وأبدى رأيا ملخصه: أنه مع اهتمامه بفكرة حياد مصر — إلا أنه يسلم بأن حياد الأمم الصغيرة لن يحترم، وإنه من الضرورى الاستعداد لمواجهة كافة الاحتمالات بما فى ذلك تقوية الجيوش العربية وإعداد القواعد العسكرية وإعطاء تعهدات سرية لاستعمالها إذا اقتضى الأمر.

وقد لاحظ «تريفور إيفانز» أن الأستاذ «الهضيبى» كان ودودا، ولكنه تساءل فى تقريره «عما إذا كان فى استطاعة «الهضيبى» أن يؤثر على أنصاره ويقودهم وراءه فى الاتجاه الذى يراه.

ولقد تكررت فى تلك الفترة لقاءات كثيرة بين عدد من قيادات الإخوان مع «إيفانز» وفى بعضها دارت مناقشات حول عداء الإسلام للشيوعية، كما ألمح بعض أعضاء مكتب الإرشاد أثناء هذه المقابلات إلى أن العالم الإسلامى لا يثق فى أمريكا بسبب موقفها من إسرائيل. كما أن آخرين من بينهم أبدوا فى هذه الاجتماعات تشككهم فى إمكانية نجاح فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط مع اعتقادهم بأهميتها وتسليمهم بضرورتها.

ومن المحتمل أن قيادة الإخوان فى تلك الأيام أقبلت على الاتصال بالإنجليز

---

(١) تقرير «تريفور إيفانز» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٨٦).

باعتبارها إشارة تحذير لضباط الثورة، توحى إليهم أن الإخوان ليسوا طرفا محليا فقط، وإنما هم طرف معترف به دوليا. ومن المحتمل أيضا فى المقابل أن الإنجليز أقبلوا على هذه الاتصالات كإشارة تحذير من ناحية أخرى لضباط الثورة، توحى إليهم أن هناك أطرافا أخرى فى مصر غيرهم مستعدة للحوار.

ويلاحظ فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية راحت تتصل بالإخوان المسلمين فى الخارج، وفى مقدمتهم الدكتور «سعيد رمضان» الذى كان يعمل سكرتيرا فى المجلس الإسلامى فى جنيف، والذى تربطه صلة قرابة باسرة مؤسس الإخوان ومرشدهم الأول الشيخ «حسن البنا».

[٣]

وأضافت الحكومة البريطانية إلى هذا كله حملة إعلامية واسعة استعدادا لبدء المفاوضات، وكان هدف الحملة الإعلامية الواسعة، خصوصا فى أمريكا، هو إظهار أن قاعدة قناة السويس أكبر بكثير من أن تربط بقضية مصر. فالقاعدة وهى أكبر القواعد العسكرية فى «العالم الحر»، لا يجب أن تخضع لهوى المصريين وعواطفهم، وهكذا وضعت خطة طموحة لدعوة عدد كبير من الشخصيات المؤثرة لزيارة القاعدة والاطلاع على حجمها وقدراتها، ودورها الضرورى فى أى صراع عالمى مقبل على الشرق الأوسط أو فيه.

والغريب أن الحكومة البريطانية فكرت فى دعوة «جمال عبدالناصر» نفسه لكى يزور القاعدة ويرى منشآتها، وانتهز السفير البريطانى فرصة لقاء له مع «جمال عبدالناصر» وقال له: **«إننى قرأت فى الصحف أنكم تنوون زيارة منطقة القناة، وخطر لى أن أقترح عليكم أن نستأذن القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة قناة السويس لترتيب زيارة لكم للقاعدة، بحيث ترون رأى العين ما نحن مقبلون على مناقشته».**

ورد «جمال عبدالناصر» بانه «من الصعب عليه أن يتوجه إلى أرض مصرية

بإذن من القائد العام البريطاني، بينما هو فى الحقيقة يحتاج إلى إذن من الشعب المصرى. وأن جماهير الشعب المصرى التى تنتظره فى منطقة القناة ومدنها الرئيسية تريد أن تراه معها لا أن تراه على الجانب الآخر من الأسلاك الشائكة».

ورأى السير «رالف ستيفنسون» وهو يعرف صلة السردار «بانيكار» بعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة ـ وعلى رأسهم «جمال عبدالناصر» ـ أن يدعو السردار «بانيكار» لزيارة القاعدة لظنه أنه سيكون فى مقدوره أن يشرح لأصدقائه المصريين بعد عودته «حقيقة أن القاعدة أكبر بكثير من مشكلة مصر وأخطر فى الدفاع عن الشرق الأوسط كله». وقضى السردار «بانيكار» يوما كاملا فى القاعدة، وبهر بما رآه، وكتب فى سجل الزيارات أنه لم يتصور على الإطلاق أن القاعدة لها كل هذه الإمكانيات وفيها كل هذه التسهيلات.

ولقد روى تفاصيل ما رأى لـ «جمال عبدالناصر» وبدون تعليق من جانبه، ولم يعلق «جمال عبدالناصر» هو الآخر.

وحين وصل المستر «أدلاى ستيفنسون» مرشح الديمقراطيين فى انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة والذى هزمه الجنرال «أيزنهاور» ـ إلى مصر ـ بادرت السلطات البريطانية إلى دعوته لزيارة القاعدة، وكان تقديرها أن المستر «أدلاى ستيفنسون» قد يكون عنصرا مساعدا لوجهة النظر البريطانية، وخصوصا بمكانته فى الأوساط الليبرالية فى الولايات المتحدة، وبوفد الصحفيين الأمريكيين الذى كان يرافقه فى زيارته إلى مصر (كانت زيارته إلى مصر ضمن جولة عالمية قام بها بعد هزيمته فى الانتخابات واستعدادًا مبكرا لترشيح نفسه للرئاسة مرة أخرى).

وقد بهر «ستيفنسون» ومرافقوه بما رأوه فى القاعدة، لكن «ستيفنسون» راح يناقش القادة العسكريين البريطانيين هناك بمنطق أن هذه القاعدة وبهذا الحجم لا تستطيع أن تعمل بكفاءة إلا إذا ضمن لها تعاون المصريين حولها وورائها، وأنه إذا لم يتحقق مثل هذا التعاون فإن القاعدة سوف تكون ـ بكل ما فيها من معدات وتسهيلات وإمكانيات ـ عملاقا مصابا بالشلل.

□

وفجأة ظهر على الساحة عنصر بالغ الخطورة حاولت بريطانيا أن تستغله فى الضغط على مصر قبل أن تبدأ المفاوضات الهامة المنتظرة، وكانت بداية ظهور هذا العنصر تقرير من إدارة المخابرات البريطانية وقعه مسئولها عن الشرق الأوسط البريجادير «سيسل راب»، وجاء فى هذا التقرير، وهو برقم J.E. 10353-1 ـ فى ملفات وزارة الدفاع البريطانية ـ ما نصه:(١).

« ١ ـ إنكم تعرفون بما لديكم من معلومات أن المصريين يخففون من تركيز قواتهم فى سيناء وينقلونها إلى الدلتا (استعدادا لاحتمال مواجهة مع القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس). وتستطيع وزارة الحربية أن تعطيكم تفاصيل كاملة فى هذا الشأن.

٢ ـ إن معنى هذا أن سيناء سوف تكون الآن مفتوحة أمام أى هجوم يقوم به الإسرائيليون، وأن المصريين لن يكونوا فى موقف يسمح لهم بالدفاع عنها. كما أننا لا نستطيع أن نرى فرصة جيدة تسمح للمصريين بإعادة تركيز قواتهم فى سيناء. وقد خطر لنا على هذا الأساس أن الإسرائيليين قد يستطيعون استغلال الفرصة السانحة أمامهم، بأن يضغطوا على المصريين ليعقدوا صلحا معهم على أساس أن ذلك هو حلهم الوحيد لتأمين حدودهم معها، وحل المشاكل بين البلدين الآن.

٣ ـ إذا قبلت مصر بطلب إسرائيل فإن موقفها فى العالم العربى سوف ينهار، لأنها سوف تكون بذلك قد كسرت من ناحيتها الطوق الحديدى العربى حول إسرائيل.

٤ ـ وإذا لم تقبل مصر، فإن إسرائيل قد يكون فى وسعها فى هذه المرحلة أن تضغط على مصر على النحو الذى تراه، بما يفرض على مصر ضرورة التعقل فى مفاوضاتها معنا».

وعلق السير «جيمس بوكر» وكيل وزارة الخارجية البريطانية على هذا التقرير

---

(١) نص التقرير المرسل من القيادة العامة للقوات البرية للشرق الأوسط إلى السير «جيمس بوكر» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٩٦).

بقوله: إنه لابد من طلب «رأى إسرائيل فى هذا الموضوع». وأحيل الأمر إلى لجنة السياسات فى وزارة الخارجية البريطانية، فعلقت عليه بتقرير جاء فيه:

«١ - إننا نفترض أن تخفيض قوات الحامية المصرية فى سيناء قد أصبح أمرا معروفا لإسرائيل، فليست هناك ضرورة من جانبنا للفت نظرها لهذا الموضوع. وفى نفس الوقت فإننا لا نرى من الملائم استهلاك نفوذنا مع الإسرائيليين بمجرد تحقيق تسوية مع مصر، فهذه مشكلة جزئية ومن الأفضل الاحتفاظ بنفوذنا مع إسرائيل بهدف تحقيق تسوية شاملة فى المنطقة كلها. وفضلا عن هذا لانجد دليلا على أن المصريين سوف يقبلون الضغط الإسرائيلى فى الوقت الراهن.

٢ - ونحن لم نستطع أن نتأكد تماما مما إذا كان المقصود بضغط الإسرائيليين على مصر هو أن يقوم الإسرائيليون بشن عمليات عسكرية ضدها الآن. **وبالتأكيد فإن قيام إسرائيل بتوجيه ضربات عسكرية إلى المصريين الآن سوف يكون عونا كبيرا لنا فى مفاوضاتنا القادمة مع مصر، لكننا نخشى فى الوقت الراهن من أن يكون ذلك بمثابة لعب بالنار فى المنطقة. وعلى أى حال فإن الموضوع برمته يحتاج إلى دراسة أعمق».**

الفصل السادس

أوراق «إيــــدن»

[١]

الأيام والأحداث تمر بعد اتفاق السودان، وباب المفاوضات بشأن قضية الجلاء عن مصر لم يفتح بعد. مصر وحدها كانت تلح على فتحه وتطرق الأبواب بعنف، وبقية الأطراف يرجونها أن تنتظر وتتيح فرصة للكل يتهيأون فيها لجولة جديدة فى الشرق الأوسط.

كان موقف مصر مندفعا بوقود الثورة ذاته، إلى جانب أن تلاحق الحوادث والتطورات وتفاعل آثارها ونتائجها أحدث أيضا طاقة إضافية زادت من قوة وقود الثورة.

كان يوم ٢٣ يوليو ذاته قد حرر الإرادة المصرية، ثم قاد إلى قضايا تنظيم البيت من الداخل الذى أتاح الفرصة لمواجهة الإنجليز فى موضوع السودان أولا ثم التوصل إلى اتفاق بشأنه. وهذا بدوره قاد إلى موضوع الجلاء عن مصر الذى طرح بدوره فكرة الاعتماد على ميثاق الضمان الجماعى العربى كوسيلة مقبولة للدفاع عن الشرق الأوسط. ثم إن البحث فى ميثاق الضمان الجماعى أدى إلى البحث عن الأوضاع العربية فيما هو أوسع من ميثاق الضمان الجماعى. ثم وجدت مصر نفسها فى حوار مع «الحياد». ثم شغلت نفسها بنظرة على قضايا التنمية، بينما هى فى انتظار الرد من بريطانيا على فتح باب المفاوضات بشأن الجلاء.

القضايا إحداها تشد الأخرى، والموكب تتتابع مشاهده، ويبدو خطه منطقيا لم

يفتعله أحد، بل ربما لم يخطط له أحد إلا اندفاع المخزون الحبيس فى صدر الطاقة المصرية التى فرضت عليها ظروف القهر والاحتلال أن تحبس أمانيها.

... الانقلاب ـ الثورة ـ إعادة بناء البيت المصرى من الداخل بقيم جديدة ـ حق تقرير المصير للسودان ـ الاتِجاه إلى الانتماء العربى كمصدر أمن ـ الحوار مع الحياد ـ التنمية.

والغريب أنه بدت منذ اللحظات المبكرة احتمالات تناقض بين بعض هذه القضايا. وعلى سبيل المثال، فقد حدث فى مقابلة بين وزير المالية الدكتور «عبدالجليل العمرى» والسفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» ـ وكانا يتحدثان فيها عن قسط الأرصدة الإسترلينية الجديد الذى ستفرج عنه بريطانيا لسنة ١٩٥٣، ورغبة مصر فى زيادته عن العشرة ملايين جنيه إسترلينى التى كانت مقررة له «لأن الثورة لديها برنامج تنمية أكبر من العادة هذه السنة» ـ أن تساءل السفير البريطانى عما إذا كان هناك برنامج معد فعلا، ومد الدكتور «العمرى» يده بكشف يحتوى على بعض المشروعات، ونظر فيها السفير البريطانى، وإذا به يكتشف فى نهاية القائمة رأس موضوع عنوانه «**السد العالى عند أسوان**». وكانت تلك أول مرة يسمع فيها السير «رالف ستيفنسون» بشىء عن سد عال عند أسوان. وقال له الدكتور «عبدالجليل العمرى» إن «بعض خبرائكم من مهندسى الرى يعرفون عن هذا المشروع»، ثم أضاف أن بعض المتخصصين عرضوه على «جمال عبدالناصر» الذى تحمس له وطلب دراسته، وتلقى تقارير تشير إلى أهمية تنفيذه، وقد تقرر أن يخصص فى البرنامج العاجل للتنمية هذا العام اعتماد خاص لاستكمال هذه الدراسة. وهز السير «رالف ستيفنسون» رأسه مظهرا الدهشة ولم يقل شيئا[١]. (كان ذلك فى شهر فبراير ١٩٥٣، ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من سبعة أشهر).

---

(١) تحتوى ملفات وزارة الخارجية البريطانية فى هذه الفترة على تساؤلات عن ما هو هذا السد العالى عند أسوان، ثم تحتوى على تقارير تشرح تاريخ فكرة هذا السد وتنسبها إلى يونانى اسمه المستر «دانينوس»، سبق له أن عرضها على المستر «هيرست» خبير مياه النيل المعروف الذى كانت له ملاحظات عليها.

ولم تكد تمضى أيام على هذا اللقاء الذى ظهر فيه اسم السد العالى فى إطار اتصالات دولية لأول مرة، حتى كان قائد الجناح «جمال سالم» عضو مجلس قيادة الثورة يلتقى فى أحد احتفالات الجامعة العربية بالسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى»، وفوجئ بـ«جيفرسون كافرى» يقول له ولشقيقه «صلاح سالم» ـ الذى انضم إليهما فى الحديث ـ «إنكم تفكرون كما سمعت فى مشروعات تنمية كبيرة وطموحة، ولابد لكم من أن تسعوا لمساعدات خارجية تمولها، ومع ذلك فإننا نسمع هذه الأيام نغمة يزداد صوتها فى السياسة المصرية تتحدث عن حياد مصر، وتطالب به فكيف يمكن التوفيق بين الأمرين؟ نصيحتى لكم ألا تجعلوا أهدافكم تضرب بعضها البعض. لا يمكن لأحد أن يطلب المساعدات من طرف ثم يفكر فى الحياد، فالذين يرضون بالمساعدة يجب أن يطمئنوا لصداقة من يساعدونه، ولن يقبلوا حيادا بينه وبين أعدائهم».

□

وراحت مصر تلح على فتح باب المفاوضات مع بريطانيا حول «الجلاء»، وكان الدكتور «محمود فوزى» كوزير للخارجية قد أعد ملفا جديدا كاملا لمفاوضات جديدة بالكامل، واستعان فى إعداده بنخبة من الخبراء الذين شاركوا فى مفاوضات سابقة خصوصا مع «محمد صلاح الدين» (باشا) و«نجيب الهلالى» (باشا). وفى الحقيقة فإن مصر كانت سعيدة الحظ بعدد من الخبراء القانونيين الذين وقفوا وراء المفاوض المصرى منذ أول يوم، لفتح باب المفاوضات مع الإنجليز بهدف تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦. فقد كانوا مجموعة راسخة فى العلم. وأضيفت التجربة للعلم فإذا القضايا بأصولها وفروعها فى كل ما يتعلق بشئون المفاوضات مع الإنجليز، على أطراف أصابعهم. وكان «جمال عبدالناصر» الذى اطلع على كل الملفات والدراسات قد أدرك على الفور قيمتها، ولقد وجدها ذخيرة صالحة، ولكنه كان يدرك أن الإرادة المصرية هى التى عليها الدور الآن لكى تقوم بدور المدفع فى استعمال هذه الذخيرة. ولم يكن الإنجليز على عجل. ورغم إلحاح «فوزى» على السير «رالف ستيفنسون» كان الرد هو «أعطونا فرصة».

وعندما كلف السيد «عبدالرحمن حقى» (باشا) سفير مصر الجديد فى لندن الذى خلف الدكتور «فوزى» لدى بلاط سان جيمس، بأن يطلب مقابلة وزير الخارجية البريطانى ليطلب إليه رسميا فتح باب المفاوضات، كان رد المستر «أنتونى إيدن» هو نفس الرد الذى سمعه الدكتور «محمود فوزى» من السير «رالف ستيفنسون» مضافا إليه بعض التفاصيل(١):

«إن إيدن ينصح بالتحلى بالصبر حتى يمكن تهيئة الرأى العام البريطانى لمفاوضات جديدة مع مصر. وليس مما يساعد على تهيئة الجو لهذه المفاوضات هذا السيل المتدفق من التصريحات المنسوبة للمسئولين المصريين على ما يسمونه الجلاء غير المشروط، وأضاف إيدن أن الكلام عن الجلاء غير المشروط لا يفيد أحدا فى هذه الظروف، ولا يساعد طرفا من الأطراف. فالمطلوب هو تسوية وليس إملاء شروط».

ثم أضاف «عبدالرحمن حقى» (باشا) فى تقريره نقلا عن «إيدن» قول وزير الخارجية البريطانية له:

«إنه يريد - أى «إيدن» - أن يفضى للسفير بسر وعليه أن يستبقيه لعلمه، وهو أن الفيلد مارشال «ويليام سليم» رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية، الذى أعد نفسه للمفاوضات وتأهب لرئاستها، قد عين قبل أيام بمرسوم من الملكة حاكما عاما لأستراليا، وأن الوزارة قد طلبت من الملكة أن ترجو حكومة أستراليا تأجيل تسمله لمنصبه الجديد فيها عدة شهور حتى يستطيع إتمام المفاوضات مع مصر. وهكذا فإن الوزارة فى انتظار الملكة، والملكة فى انتظار رد من السير «روبرت منزيس» رئيس وزراء أستراليا حتى يستطيع المارشال «سليم» أن يعطى المفاوضات بعضا من وقته فى فترة تفرغه ما بين منصب رئيس أركان حرب الإمبراطورية ومنصب الحاكم العام لأستراليا».

---

(١) تقرير من «عبدالرحمن حقى» (باشا) سفير مصر فى لندن، وهو مكتوب بخط يد الوزير المفوض الأستاذ «عبدالحميد سعود».

وفى اليوم التالى ـ وأثناء مقابلة مع «عبدالرحمن حقى» (باشا) للمستر «سلوين لويد» وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية، وهى مقابلة حضرها معه الوزير المفوض «عبدالحميد سعود» ـ أضاف «سلوين لويد» سببا جديدا لتأجيل فتح باب المفاوضات وهو «أن هناك ضرورة لإجراء مفاوضات مكثفة مع الأمريكيين لتنسيق موقف الدولتين العظميين (بريطانيا والولايات المتحدة) تجاه مصر، وحتى لا تتضارب المواقف بينهما لأسباب من سوء الفهم يرجع معظمها إلى تصرفات غير مسئولة كما حدث فى الماضى»، (وكانت الإشارة صريحة إلى دور بعض الدبلوماسيين فى السفارة الأمريكية)(١).

□

وبالفعل فقد كانت لندن غارقة حتى الأذنين فى مفاوضات مع الولايات المتحدة جرت فى واشنطن، وسافر من أجلها «أنتونى إيدن» ليلتقى مع نظيره الأمريكى «جون فوستر دالاس»، وينسق معه المواقف بحيث يختفى «عنصر كافرى» كما كان يسميه «إيدن». والملاحظ منذ هذه الفترة أن «إيدن» كان يكره «جون فوستر دالاس» أكثر مما كان يكره «كافرى» السفير الأمريكى فى مصر. كان «إيدن» يعتقد أن «جون فوستر دالاس» محامى شركات يصلح لمفاوضات قضايا المال وخلافات البورصة، ولكن كوزير لخارجية الولايات المتحدة قد يسبب أضرارا لقضايا الحلفاء بأكثر مما يستطيع خدمة هذه القضايا. ووصل به الأمر إلى حد أن طلب من رئيسه «ونستون تشرشل» ـ فى الأيام التى كان فيها «أيزنهاور» يعين وزراءه ومعاونيه بعد انتخابه رئيسا ـ أن يتدخل لدى «أيزنهاور» لكى لا يعين «جون فوستر دالاس» وزيرا للخارجية بعد أن ترددت إشاعات فى واشنطن عن هذا التعيين، ورفض «تشرشل» لأن «أيزنهاور» قد يعتبر ذلك تدخلا فى شئونه الخاصة.

ولقد وافق «أيزنهاور» على مبدأ لقاء عاجل بين «إيدن» و«دالاس» لتنسيق السياسة الأمريكية ـ البريطانية حيال مصر، ووافق أيضا على تأجيل فتح باب المفاوضات بين مصر وبريطانيا فى موضوع «الجلاء والدفاع» حتى تتم عملية

(١) تقرير عن المقابلة بين «حقى» (باشا) و«سلوين لويد» كتبه بخط يده وزير مفوض «عبدالحميد سعود».

التنسيق فى واشنطن، بحيث تدخل الدولتان إليها على أساس موقف واحد لا يمكن طرفا ثالثا (المقصود هو مصر) من استغلاله لصالحه!

وحمل «إيدن» أوراقه، وقصد إلى واشنطن، وكان يحمل مجموعة من أوراق المواقف المتعددة[1]:

١ ـ **كانت أولاها**: ورقة عن الإطار العام للمفاوضات تقر بما يلى:

(أ) قبول مبدأ انسحاب القوات البريطانية من مصر.

(ب) مع ضرورة الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس تحت السيطرة والقيادة البريطانية بما تمثله بالنسبة للدفاع عن مصالح الغرب فى المنطقة.

(جـ) انسحاب القوات البريطانية من مصر يتم على مراحل حتى لا يحدث فراغ أمنى فى المنطقة، يجعلها معرضة ومكشوفة، والمدة المقترحة للانسحاب هى ١٠ ـ ١٥ سنة.

(د) ضرورة اشتراك مصر فى منظمة غربية للدفاع عن الشرق الأوسط باعتبارها واحدة من الدول العامة. ومن الضرورى أن تدخل مصر فى هذا الحلف بمفردها، كما أنه من المحتمل أن تدخل فيه دول عربية أخرى غيرها كل على حدة، على أنه لا يجوز لهذا الترتيب أن يمنع دخول كل أطراف اتفاقية الضمان الجماعى العربى كمنظمة، فى إطار المنظمة الأكبر للدفاع عن الشرق الأوسط. (أى إدخال أكبر عدد منهم فرادى وفق اتفاقيات ثنائية، وفى نفس الوقت إدخالهم كمنظمة فى إطار منظمة أكبر فيصبح الطوق الواحد بذلك طوقين).

(هـ) النظر بعد ذلك فى إعطاء مصر مساعدات عسكرية واقتصادية تتحمل الولايات المتحدة بالطبع العبء الأكبر فيها.

٢ ـ **وكانت هناك ورقة ثانية**: تحت عنوان «العنصر الباكستانى» ترى بضرورة العمل على إدخال باكستان «إلى جانب تركيا وإيران» إلى عضوية حلف الدفاع عن الشرق الأوسط.

---

(١) وثائق وزارة الخارجية البريطانية مجموعة سنة ١٩٥٢.

٣ ـ **وكانت هناك ورقة ثالثة: عن نقطة حساسة لم يكن أحد يعرف عن تفاصيلها شيئا، وهى تتعلق بمطار «أبو صوير» فى منطقة القناة. ويبدو أن بريطانيا كانت من قبل قد سلمت هذا المطار لقيادة أمريكية خالصة وضعت فيه أسلحة استراتيجية خاصة بينها قنابل ذرية. ولم تكن السلطات فى مصر على علم بذلك قبل الثورة ولا علمت به بعدها. وكانت الولايات المتحدة قد رجت بريطانيا دائما فى إبقاء سر «أبو صوير» بعيدا عن علم المصريين. (ومن الواضح أن «إيدن» الآن وهو على وشك الدخول مع المصريين فى مفاوضات من أجل الجلاء كان يفكر فى إغراء أو ابتزاز «أيزنهاور» بسر «أبو صوير»).**

٤ ـ **وكانت الورقة الرابعة** : عرضا لمخاوف ساورت بريطانيا فى الموضوع برمته، وأهمها تساؤلها عن المدى الذى تستطيع إليه أن تعتمد على توقيع المصريين على ورقة تنشئ وضعا يبدأ معه انسحاب تدريجى للقوات البريطانية. فالمفروض ألا يبقى فى القاعدة بعد الانسحاب سوى بضعة آلاف من الخبراء لصيانة منشآت القاعدة واستبقاء حالة الاستعداد الكامل فيها جاهزة لأى طارئ وفى أى وقت. ومن المفروض على أى حال ألا يبقى فى القاعدة أكثر من عشرة آلاف جندى، فهذا هو الحد الأقصى الذى كانت تسمح به معاهدة سنة ١٩٣٦. فإذا حدث ـ وبالانسحاب على مراحل ـ أن نقصت قوات القاعدة من ٨٠٠٠٠ جندى كما هو حجمهم الآن إلى ١٠٠٠٠ مثلا، فكيف يمكن لبريطانيا أن تضمن أن المصريين لن يقرروا ذات يوم حصار القاعدة وترحيلهم. خصوصا وأنه لم تعد هناك فى القاهرة الآن حكومة «باشوات» تتعاون مع بريطانيا أو تخاف منها.. كما أن الجيش المصرى وفق كل الدلائل يؤيد الحكومة العسكرية.

وفى ختام هذا الموقف الذى وصفته ورقة «إيدن» بأنه يقدم صورة كئيبة ومتشائمة، خلص إلى:

(أ) إن هذا الوضع يجب التحوط له بوجود قوات بريطانية كبيرة مستعدة فى المناطق المحيطة بمصر، وسوف تتصرف الحكومة البريطانية على هذا النحو، وهى ترجو أن يدخل هذا الاعتبار فى تخطيط الولايات المتحدة عسكريا.

٥ ـ **وأما الورقة الخامسة:** فقد كانت تتحدث عن إمكانيات ردع مصر ومقاومة تعنتها، واستعرض «إيدن» الاحتمالات التالية:

(أ) إن الجيش المصرى سوف يظل منقسما إلى قسمين حتى بعد رحيل الجزء الأكبر من القوات البريطانية: قسم يواجه إسرائيل على خطوط الهدنة مع خط الحدود المصرية الدولى أو مع قطاع غزة، وقسم آخر من هذا الجيش فى الدلتا والقاهرة. وهذا الوضع الحرج للجيش المقسم سوف يفرض على مصر دائما خطا أحمر لا تستطيع تجاوزه.

(ب) إنه فى الإمكان استغلال موضوع مياه النيل بين مصر والسودان لأهميته وحساسيته بالنسبة للبلدين حتى بعد توقيع اتفاقية السودان.

٦ ـ **وكانت الورقة السادسة:** من أخطر هذه الأوراق إطلاقا خصوصا فيما تشير إليه مستقبليا. كانت هذه الورقة تتعرض لمستقبل قناة السويس. وقد سلم فيها «إيدن» بأن الحكومة البريطانية لم تكن مسئولة عن الملاحة فى القناة، وإنما كانت هذه المسئولية واقعة على شركة قناة السويس، كما أن الحكومة البريطانية لم تكن تقوم بدور لحماية الملاحة فى القناة، ولكن مجرد وجود القاعدة فى حد ذاته هو الذى يعطى الاطمئنان للشركة ولمستخدمى القناة، وأيضا لدى شركات الملاحة الدولية. وبما أن قوة القاعدة ستنكمش فلابد لهؤلاء (شركة قناة السويس وشركات الملاحة التى تستخدمها) من عنصر طمأنينة إضافى مؤكد وملموس. ولهذا فإنه لا يمكن تصور إتمام جلاء القوات الرئيسية لقاعدة قناة السويس إلا بعد الحصول على مثل هذه الطمأنينة الإضافية.

واقترح «إيدن» فى ورقته مناقشة مسألتين:

(أ) أن تصدر مصر ـ ضمن وثائق اتفاقها الجديد المنتظر مع بريطانيا ـ **إعلانا باحترام الملاحة فى قناة السويس وفق أحكام معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨.**

(ب) أن ينشئ المجتمع الدولى المهتم بقناة السويس **هيئة للمنتفعين بها تعترف**

بها الحكومة المصرية، ممثلا لهؤلاء المنتفعين ومتحدثا باسمهم ومسئولا عن تأمين مصالحهم.

وبعد ذلك كانت ورقة «إيدن» تقترح فى هذا الصدد أنه «عندما يجىء الوقت المناسب لمناقشة هذه النقطة فمن المستحسن إدخال الحكومة الفرنسية فى المفاوضات باعتبارها مهتمة به عن طريق اهتمامها الخاص بشركة قناة السويس، كما أنها حاولت إثارة هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة أكثر من مرة مع الحكومة البريطانية». لكن «إيدن» كان يرغب فى هذه المرحلة ـ وحتى يجىء الوقت المناسب لإشراك فرنسا ـ أن يظل البحث مقصورا على بريطانيا العظمى والولايات المتحدة دون طرف ثالث حتى لا يتسرب عنه شىء إلى أطراف أخرى قبل اللحظة المناسبة.

[٢]

عندما وصل «أنتونى إيدن» حاملا معه مجموعات أوراقه إلى واشنطن لم يجد لديهم هناك مجموعات أوراق مقابلة.

لقد كانت لديهم خطط وليس مجرد أوراق، ولم يكونوا على استعداد لإطلاعه عليها. ولقد وجدهم مشغولين إلى أبعد حد، فالنظام الجديد برئاسة «أيزنهاور» لم يكن قد قضى بعد أكثر من عدة أسابيع فى السلطة. وصحيح أنه كان لديه الوقت منذ يوم إعلان نتيجة انتخابات الرئاسة فى ٤ نوفمبر ١٩٥٢ وحتى تسلم السلطة يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣ ـ أى قرابة ثلاثة شهور ـ لإعداد نفسه وتسلم جهاز الدولة الأمريكية، إلا أن هذه الفرصة كانت بالكاد كافية لرسم خطوط عريضة وملء مناصب سياسية ووضع توجيهات عامة لسياسات وخطط. ولو كانت الظروف عادية فلعلهم كانوا اقترحوا على «إيدن» أن يؤجل زيارته[١] ولكن إلحاح موضوع مصر دعاهم إلى استقباله فى هذا الوقت المبكر من حكم النظام.

---

(١) سبق لهم بحث المشكلة فى صدد طلب مصر صفقة سلاح أمريكية، وسافر «بايرود» مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى لندن فى محادثات استطلاع كما سبقت الإشارة.

ولقد كان نظام حكم «أيزنهاور» نهاية عصر فى تاريخ الرئاسة الأمريكية، ولعل نظامه كان أحسن ما فى العصر القديم، ومن الصعب قياسه بالعصر الذى تلاه وهو عصر «كيندى» لأن عصر «كيندى» كان جيلا جديدا بالكامل.

كان «أيزنهاور» طرازا خاصا من الرؤساء، فهو فى الأصل قائد عسكرى محترف لكنه أقرب إلى الإدارى منه إلى العسكرى، فقد أمضى تجربته فى الجيش فى مستعمرات المحيط الهادى، كالفلبين مثلا التى خدم فيها لعدة سنوات كرئيس لأركان حرب الجنرال «ماك آرثر». ولم تسبق له الخدمة فى الميدان إلا عندما قامت الحرب العالمية، ووجد نفسه فيها جنرالا. ولم يكن حادا بطبعه ولا ميالا لزهو العسكريين ككثيرين من نجوم هذه الحرب («باتون» أو «مونتجمرى»)، وكان القول المأثور عنه أنه يدير حركة جيوشه على طريقة مجالس إدارات الشركات، فقد كان يعتبر أركانات حربه أعضاء مجالس إداراته. وكان سخيا فى توزيع التفويضات على مساعديه، ولذلك اشتهر عنه القول بأنه لم يقد الحرب وإنما أدارها. وعندما توقفت المعارك عين قائدا عاما لقيادة قوات الحلفاء فى أوروبا، والتى تحولت إلى حلف الأطلنطى، وفى هذه القيادة كما فى الحرب من قبل كانت كفاءة «أيزنهاور» إدارية، ولم يكن أمامه غير ذلك، فقد كان يقود جيوشا تابعة لأعلام غير أمريكية، تحكمها عقائد تختلف عن العقيدة الأمريكية فى الحرب ونظم السلاح ومطالب السياسة، ولو أنه قاد أو فرض لتمزقت قواته المتحالفة، لكن نجاحه تحقق منذ أول يوم حين أدرك أن عليه أن يوفق وأن يلائم وأن يساوم أحيانا. وفى أواخر خدمته فى قيادة الحلفاء «اكتشفه» عدد من قادة الحزب الجمهورى، وكانوا يبحثون عن مرشح «نجم» يخوضون به معركة الانتخابات ضد الحزب الديمقراطى الذى تمركز فى الحكم عشرين سنة كاملة (١٣ منها تحت رئاسة «روزفلت» و٧ تحت رئاسة «ترومان»)، وبدأوا يتصلون به يسألونه عما إذا كان مستعدا لترشيح نفسه، وقد تردد لفترة متهيبا مسئولية الرئاسة بعد مسئولية الحرب خصوصا وأن سنه تجاوز الخمس والستين سنة. وقبل فى النهاية، وجرت عملية تحويله من عسكرى إلى سياسى عن طريق رئاسة جامعة كولومبيا لمدة سنتين، ثم دخل معركة الرئاسة واكتسح الصناديق وأصبح رئيسا.

كان أقطاب الحزب الجمهورى الذين أقنعوه بالقبول وهيأوه للانتخابات وسبقوه إلى البيت الأبيض هم بطبيعة الحال أقطاب الحزب الجمهورى من ملوك شركات البترول والبنوك ومكاتب المحاماه الكبرى فى العاصمة الأمريكية. وكان خير تمثيل لهم رجال من أمثال «نيلسون» و«ديفيد روكفلر» (بترول وبنوك) و«جون ماكلوى» (مكاتب محاماه وبنوك) و«روبرت أندرسون» (بنوك) و«إلتون جونز» (بترول) وغيرهم.

وقبل أن يدخل إلى مكتبه فى البيت الأبيض، كان قد اختار بمساعدتهم مجلس وزرائه، وأهم من فيه «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية، ولم يكن الرجلان قد تبادلا أى حديث قبل أن يتوجه «دالاس» ليقابل «أيزنهاور»، ويتلقى عرضه باستلام وزارة الخارجية. ولكن ملوك البنوك وشركات البترول قد رشحوه له كما رشحوا غيره. وربما كان البيت الأبيض هو المكان الوحيد الذى اختار الرئيس بنفسه رجالا لمناصبه كان على رأسهم الجنرال «بيدل سميث» الذى كان رئيسا لأركان حربه فى باريس، وأصبح رئيسا لأركان حربه فى واشنطن بعد أن خلع الزى العسكرى وأصبح مستشارا مدنيا.

وقد فرض الشرق الأوسط نفسه على «أيزنهاور» قبل أى منطقة أخرى، وذلك لأسباب طبيعية بينها: أن الاهتمام الأمريكى بالشرق الأوسط كان قد بدأ كأولوية أولى فى أواخر عهد «روزفلت» وعهد «ترومان»، وبمنطق الإرث الإمبراطورى. وبينها أن أحداث إيران التى لحقتها أحداث مصر وضعت الشرق الأوسط فى المساحة الساخنة من الموقف الدولى. وبينها أن أقرب الناس لـ «أيزنهاور»، وإلى نظامه هم ملوك البنوك والبترول وكلاهما كانت مطامعه مركزة فى الشرق الأوسط حينئذ.

وقبل أن يصل «إيدن» كان «أيزنهاور» قد أصدر ووقع توجيهين رئاسيين عن الشرق الأوسط:

● **أولهما: توجيه مجلس الأمن القومى رقم ٥٤٢٨، وهدفه «التحرك باستمرار فى**

عمق الشرق الأوسط والتمسك به وتحقيق الثبات والاستقرار فيه مع اعتماد الصلح بين العرب وإسرائيل باعتباره الطريق الرئيسى لتحقيق هذا الهدف».

(وسائل العمل على هذا المحور هى بالدرجة الأولى نشاط دبلوماسى وسياسى ومخابرات. وأما العمل العسكرى فيجب استبعاده لمخاطره المحتملة بسبب قرب المنطقة من الاتحاد السوفيتى، إلا إذا بدأ الاتحاد السوفيتى باستخدام القوة المسلحة).

ثم التحرك باستمرار لبناء الحزام الشمالى فى الشرق الأوسط - تركيا إيران باكستان - والعمل على بناء طوق دفاعى كامل يتوازى مع حدود الاتحاد السوفيتى.

● ثانيهما: توجيه مجلس الأمن القومى رقم ٥٤٠١، وهدفه وضع «خطة للمحافظة على منابع البترول فى الشرق الأوسط فى يد الولايات المتحدة الأمريكية، تحت كل الظروف، وحجب هذه الموارد عن الاتحاد السوفيتى بكل الوسائل، حتى ولو أدى الأمر إلى تدمير الحقول وإحراقها».

□

وبدأت اجتماعات «إيدن» مع «جون فوستر دالاس» فى واشنطن. ولم تكن اجتماعات سعيدة، فقد حاول «إيدن» فى مدخله للحديث أن يستثير ذكريات دبلوماسية الحرب العالمية الكبرى موحيا بأنه كان أحد نجومها الكبار فى الوقت الذى كان فيه «دالاس» بعيدا عنها. ومضى يشرح وجهة النظر البريطانية فى موضوع مصر وتاريخ المفاوضات معها من أجل تعديل معاهدة ١٩٣٦، والعقبات التى واجهتها تلك المفاوضات حتى جاء الانقلاب العسكرى. وقد وجدوا من واقع تجربتهم «أنه ليس أقل سوءا من الحكومات المصرية السابقة، ولعله أسوأ منها جميعا بما أتيح له من سلطات وعقلية ديكتاتورية تمكنه من ممارسة الابتزاز بسلاح الإرهاب». ثم إن الأمور تزداد تعقيدا بالدور الذى تلعبه السفارة الأمريكية فى القاهرة، والذى وصل فى بعض الأحيان إلى «حد التخريب المقصود، سواء بتشجيع المصريين على التمسك بمطالب غير معقولة أو عن طريق تسريب معلومات مسبقة إليهم تفسد على المفاوض البريطانى حريته فى المناورة».

وفوجئ «إيدن» بـ «دالاس» يلقى عليه محاضرة عن شواغل الرئيس الأمريكى فى الوقت الحاضر، وأنه مع اهتمامه الكبير بالشرق الأوسط إلا أنه يركز جهده هذه الأيام لموضوع إنهاء الحرب الكورية، التى نجح فى الانتخابات على أساس وعده للناخبين بإخراج أمريكا من ميادينها. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فإنهم كانوا قد أرسلوا «هنرى بايرود» مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى لندن مبكرا فى مهمة سرية لتنسيق الأمور عن تصور بأن هناك مسائل عاجلة يجب تنسيقها، وكانوا يظنون أن هذه المهمة نجحت، وأن المشكلة أصبحت قابلة للانتظار حتى يتفرغ لها الرئيس الأمريكى، لكن ظهر الآن «أن أصدقائنا فى لندن غير قادرين على الصبر». ثم استطرد «دالاس» يقول: «إننا قبلنا بعض آرائكم رغم عدم اقتناعنا بها فقد عاندتم إلى النهاية فى صفقة سلاح صغير لمصر كان الرئيس ترومان قد أقرها، وكان الرئيس الجديد أيزنهاور على استعداد لاعتماد تنفيذها، ووافقناكم رغم اقتناعنا بأن مثل هذه الصفقة كانت كافية لإسكات ضباط القاهرة فى الوقت الحالى على الأقل».

وتدخل «بايرود» الذى كان يحضر الاجتماع بجانب «دالاس» قائلا: «إننا حاولنا بكل الوسائل إقناعهم أنها مجرد طبق من الحلوى نعطيه للمصريين ليغير طعم المرارة فى فمهم بعد تجربتهم الطويلة الحافلة بمشاعر الإحباط مع حلفائنا».

وثار «إيدن» وراح يحاول أن يرجع إلى تاريخ المفاوضات البريطانية المصرية قائلا: إنه يتكلم عن خبرة باعتباره كان رئيسا لوفد المفاوضات البريطانى الذى تفاوض مع كل زعماء مصر السابقين، ووقع معهم معاهدة ١٩٣٦، وتكريما له فإنهم أصدروا طابع بريد تذكاريا يحمل صورته، وهو الأجنبى الوحيد الذى حصل على هذا التكريم فى تاريخ مصر كله. ورد «دالاس» بأنه لا فائدة من العودة إلى «حكايات الماضى»، وأنه يريد أن يقول لزميله البريطانى بصراحة أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتورط فى المشاكل الناجمة عن الحالة الاستعمارية القديمة، ثم تجد نفسها مطالبة بأن تصبح شريكا فى عمليات قمع مسلح. وفقد «إيدن» أعصابه فإذا هو يبدى استغرابه لأن «دالاس» يتحدث عن الاستعمار وهو لا يعرف القصة الحقيقية لبريطانيا مع مصر، ثم التفت إلى «بايرود» يصب عليه جم غضبه ويتهمه بتسطيح

الأمور بتشبيه صفقة السلاح المقترحة لمصر، وكأنها طبق من الحلوى ـ قائلا له: «فى حد علمى فإن طبق الحلوى يقدم فى نهاية حفل العشاء وليس قبله. ثم إنك لا تعرف المصريين، وهم جياع ولن يقنعهم طبق الحلوى، وإنما سوف يلفت نظرهم إلى غياب طبق اللحم»(١).

ثم راح «إيدن» يشكو مرة أخرى من دور «كافرى» والسفارة الأمريكية فى القاهرة ومن وزيرها المفوض «ماكلينتوك» الذى اتهمه «إيدن» بأنه مع المصريين «مائة فى المائة»، ثم أشار إلى المستشار الشرقى فى السفارة وهو المستر «ويليام ليكلاند» قائلا: «هذا مع المصريين ثلاثمائة فى المائة». ورد «دالاس» بأن المناقشة حتى الآن فى مجال «مائع وسائل». وقدم «إيدن» مجموعات أوراقه المكتوبة واتفقوا على اللقاء فى اليوم التالى بعد دراستها.

□

ويبدو أن «إيدن» شكى لـ «تشرشل» على التليفون من سوء مقابلته الأولى مع «دالاس»، فاستدعى «تشرشل» على الفور المستر «الدريتش» السفير الأمريكى فى لندن وسلمه رسالة شخصية منه لكى تصل إلى يد «أيزنهاور» على الفور وقبل الاجتماع الثانى المقرر غدا بين «إيدن» و«دالاس». وجاء فى نص هذه الرسالة ما يلى:

«صديقى العزيز

إننى أكتب إليك عن بعض الخواطر التى تهمنى بسرعة فى شأن قناة السويس وحلف الدفاع عن الشرق الأوسط:

١ ـ إننا كنا قد توصلنا إلى اتفاق مع سلفك، حول الترتيبات الضرورية الواجب اتخاذها فى المنطقة قبل أن تقوم قواتنا بأى انسحاب منها. ولست أعرف المعلومات التى وصلتك عن محادثاتنا السابقة مع الرئيس ترومان، ولكنى أثق أنك تستطيع أن تعرف أى شىء عنها من آتشيسون (وزير خارجية ترومان)، أو برادلى (يقصد الجنرال عمر برادلى رفيق أيزنهاور فى الحرب ونائبه ورئيس

---

(١) محضر مناقشات فى ملفات وزارة الخارجية البريطانية (تحت رقم ج. ٣٢٥٤٨٦).

هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكى). وسوف أرسل لك على أى حال نسخا مما توصلنا إليه بشأن كل بدائل المفاوضات مع مصر.

٢ ـ ليس مطروحا لدينا على الإطلاق أن نطلب منكم أو نحتاج أية مساعدات عسكرية أو عملية أو مالية، فإن المارشال ألكسندر (كان وزيرا للحرب مع تشرشل وكان رفيقا لأيزنهاور من أيام الحرب) يؤكد لى أن قواتنا فى منطقة قناة السويس قادرة على صد أى هجوم مصرى عليها، ثم إنها قادرة فى حالة الضرورة، وحماية لأرواح البيض، أن تقتحم طريقها بالقوة إلى القاهرة والإسكندرية فى ظرف ٩٦ ساعة. وفوق ذلك فإن نصف الجيش المصرى العامل أى حوالى ١٥,٠٠٠ رجل محصورون فى صحراء سيناء شرق قناة السويس فى مواجهة إسرائيل، ويمكن إرغامهم بسهولة على الاستسلام، بل إن استسلامهم يمكن أن يحدث بمجرد قطع الإمدادات عنهم. وأما عن مصر نفسها فإن قطع البترول عنها من منطقة قناة السويس سوف يكون الطريقة الحاسمة، وبالتالى فليست لدينا حاجة إلى طلب تعزيزات تضاف إلى قوة الـ ٨٠,٠٠٠ جندى الذين نحتفظ بهم على أهبة الاستعداد وبتكلفة عالية طوال الأشهر الماضية، والحقيقة أن تعاوننا معكم هو الطريق الوحيد الذى يستطيع الوصول إلى تسوية خالية من العنف ومن الدم وبغير تعريضكم إلى التزامات عسكرية لا مبرر لها.

٣ ـ ونحن نشعر الآن أن سفيرنا فى القاهرة ستيفنسون يحتاج إلى قيادة شخصية عسكرية لها هيبتها. وكانت الحكومة الاشتراكية قبلنا قد أرسلت الفيلد مارشال سليم إلى مصر سنة ١٩٤٩ و١٩٥٠، وقد أدى أدوارا بارزة فى تلك الزيارات، فهو رجل يملك معرفة واسعة وعميقة بالموقف العسكرى، وبالطبع تذكر أنه كان حتى وقت قريب رئيسا لأركان حرب الإمبراطورية، وقد رشحته ليرأس وفدنا فى المفاوضات مع مصر إذا وافقت الحكومة الأسترالية على اقتراحى بتأخير تسلمه مهام منصبه الجديد كحاكم عام لأستراليا، فإذا لم أحصل على موافقة الحكومة الأسترالية فإننى أفكر فى واحد من المارشالات «سليسور» أو «بورتال» أو «تيدر» وكلهم أصدقاؤك من تجربة الحرب.

وسوف أرجوك أن تشترك فى المفاوضات معنا مع مصر كطرف ثالث، وسوف أرجوك أن تضع الوفد تحت رئاسة عسكرى أمريكى من الطراز الأول يستطيع مساعدة المستر كافرى فى مفاوضات تختلط فيها السياسة بالدفاع.

٤ - بهذه الوسيلة فقط فإننى أعتقد أننا نستطيع مواجهة الديكتاتورية العسكرية فى القاهرة بخطة عمل مشتركة تؤيدها قوة بريطانيا والولايات المتحدة معا، وتعطينا أكبر فرصة لترتيبات معقولة لإقامة حلف للدفاع عن الشرق الأوسط دون مخاطر اشتباكات مع المصريين. ودعنى أؤكد لك أنه حتى إذا فشل هذا كله فإننا لن نرضى للأمريكيين بالتورط فى عمليات عسكرية فى مصر.

(إمضاء)

صديقك القديم جدًا

«ونستون»

□

وعاد «إيدن» للاجتماع مع «دالاس» متصورا أن خطاب «تشرشل» من فوق رأسه إلى «أيزنهاور» قد قام بدوره فى تمهيد الطريق، ولكن الجو كان لا يزال على حاله وإن كانت الأوراق قد حددت سير المناقشات فى هذه المرة، وأمكنهم التوصل إلى ما يلى:

● الاتفاق على ضرورة الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس لأهميتها القصوى فى الدفاع عن المنطقة.

● الاتفاق على ضرورة بقاء قوة من العسكريين البريطانيين فى القاعدة لضمان استمرار تشغيلها والاحتفاظ بكفاءتها عالية فى كل الظروف.

● الاتفاق على ضرورة إقامة حلف للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تدخله مصر وغيرها من الدول العربية.

● الاتفاق على ضرورة أن يصل العرب وإسرائيل إلى معاهدة سلام يوقعها الطرفان.

● **الاتفاق على مبدأ تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لمصر بعد هذا كله، شريطة أن تكون هذه المساعدات بأسلوب القطارة وليس بأسلوب المطر.**

وفيما يتعلق بقناة السويس فقد اكتشف «إيدن» أن الأمريكيين كانوا مستعدين أيضا، فقد كان لديهم مشروع تحت الصياغة لإنشاء «**هيئة مستقلة تمثل المنتفعين بقناة السويس، وتحصل على سلطات وضمانات دولية كافية، بحيث تكون قادرة على مواجهة أى حكومة فى مصر، حتى بعد رحيل معظم القوات البريطانية عنها، بمقتضى أية اتفاقية يمكن التوصل إليها بالمفاوضات**».

وأما عن النقط الحساسة الباقية، وهى أن تشترك الولايات المتحدة مع بريطانيا ومصر فى المفاوضات كطرف ثالث، ثم أن يتولى المارشالات قيادة عملية التفاوض، فقد أبدى «دالاس» وجهة نظره بالقبول المبدئى مع ضرورة استطلاع رأى مصر «**لاننا لا نستطيع أن نجلس إلى المائدة بدون رأى الداعين، ولا أن نتجاهل حقهم فى نوع من يدعونهم للجلوس معهم**». ولم يكن «دالاس» يتوقع متاعب من القاهرة فى شأن هاتين النقطتين، فقد قال «دالاس»: «**إن صلاتنا بالمصريين جيدة وليس بيننا وبينهم ثأر عداوات قديمة**».

وأثار «إيدن» فى النهاية موضوع وجود الأمريكيين ومعداتهم فى قاعدة «أبو صوير»، وكان رد «دالاس» بإلحاح: «**من فضلكم لا تقولوا شيئا للمصريين عن ذلك الآن، وسوف نتحدث نحن معهم عنه فى اللحظة المناسبة**»!

□

وطار «كيرميت روزفلت»[١] إلى القاهرة لمقابلة مع «جمال عبدالناصر» يحاول فيها إقناعه باشتراك الأمريكيين كطرف ثالث فى المفاوضات، ثم بأن تكون هذه المفاوضات تحت قيادة مارشالات كبار من أمثال «سليم» البريطانى أو «ريدجواى»

---

(١) أدرك جمال عبدالناصر حقيقة «عمل» كيرميت روزفلت فى تلك المهمة، فقد عاد إلى القاهرة هذه المرة وجواز سفره يقول إنه «مستشار للرئيس أيزنهاور»، بعد أن ظهر فيها من قبل بجواز سفر يقول إنه «مستشار للرئيس ترومان»، ولم يكن ذلك منطقيا إلا أن يكون هناك شىء آخر، وقد كان هناك بالفعل شىء آخر!!

الأمريكي. وفوجئ «كيرميت روزفلت» بـ «جمال عبدالناصر» يرفض الأمرين معا، وكانت وجهة نظره أن اشتراك الولايات المتحدة في المفاوضات كطرف ثالث قد يبدو للرأى العام المصرى تحالفا غربيا ضد مصر، بينما الأفضل أن تظل الولايات المتحدة خارج قاعة المفاوضات، لكى تستطيع أن تقوم بدور العامل المساعد إذا احتاجت الظروف لذلك. ثم إن المفاوضات سوف تكون في الواقع مسألة تصفية لماضى استعمارى، وليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تضع نفسها في هذه الصورة.

وأما قيادة العسكريين للمفاوضات فمرفوضة أيضا، لأنها سوف تعطى الانطباع بأن المناقشة ستجرى حول الدفاع وليس حول الجلاء، وهذا سوف يثير الشك لدى الرأى العام المصرى من لحظة إعلان أسماء الوفود. وحاول «كيرميت روزفلت» بكل وسائله في الاقناع لكن «جمال عبدالناصر» ظل على رأيه.

□

ومن التفاصيل المثيرة في هذا الوقت ما تظهره ملفات وزارة الدفاع البريطانية في لندن عن قوائم طلبات المارشال «سليم» استعدادا لبدء مهمته المنتظرة في القاهرة:

● كتب المارشال «سليم» إلى وزير الدفاع البريطانى يسأله: «هل أحضر جلسات المفاوضات بالزى العسكرى الرسمى أو بزى مدنى، إننى أفضل أن أحضر جلسة الافتتاح فقط بالزى الرسمى، وبعدها استعمل الزى المدنى إلا في دعوات العشاء حيث أفضل الحضور بزى السهرة العسكرى».

● كتب إلى وزارة الخارجية يقول: «إننى لا أريد أن أقيم في القاهرة في مبنى السفارة البريطانية، رغم أنى أعرف كرم ضيافة السير رالف وليدى ستيفنسون، ذلك لأن طبيعة المهمة التى أقوم بها سوف تفرض علىّ نوعا من الاستقلال عن السفارة، ولذلك أفضل بيتا مستقلا يؤجر مفروشا، ولا يجب أن يقل في أبهته عن بيت السفير».

● كتب إلى سكرتارية وزارة الحربية يطلب اتخاذ تدابير سفر وترتيب إقامة

لعدد من المرافقين الشخصيين عدّهم على النحو التالى: الكولونيل «جيليات» سكرتير عسكرى ـ الكابتن «سوينتون» ياور عسكرى ـ مس «هاتشيسون» سكرتيرة اجتماعية لليدى «سليم» ـ المستر «بوكير» رئيس خدم ـ المستر «فلورى» طباخ خاص ـ المستر «جونسون» وصيف له ـ المسز «جوخ» وصيفة لليدى «سليم».

ولم يصل المارشال «سليم» إلى مصر أبدا بعد اعتراضات «جمال عبدالناصر» على المبدأ، وبالطبع لم تصل حاشيته الخاصة.

□

أهم من ذلك أن محادثات «إيدن» و«دالاس» لم تحقق نتائج لها قيمة، وربما كانت المفاجأة الكبرى فى آخر دقيقة منها هى أن «دالاس» قال لـ «إيدن» بطريقة عفوية: **«إنه على أى حال يرتب لزيارة يقوم بها للمنطقة قريبا باتفاق بينه وبين الرئيس («أيزنهاور»)، وربما سيكون بعدها فى موقع يسمح له بالدخول أكثر فى التفاصيل، وإنهم أخطروا بالفعل بعض الأطراف فى المنطقة بنية هذه الزيارة وتلقوا كثيرًا من الترحيب».**

واحتج «إيدن» بأن الأمريكيين كان يجب أن يتشاوروا مع البريطانيين قبل أن يقرروا أمر هذه الرحلة وقبل إخطار الأطراف المعنية فى المنطقة بها. ثم أضاف «إيدن» أن **«المصريين ما داموا قد علموا بأمر هذه الرحلة، سوف يضعون كل التعقيدات فى مسار المفاوضات حتى تتأزم الأمور قبل أن يجىء «دالاس» لكى يواجهوه بموقف يبتزون فيه أقصى ما يستطيعون ابتزازه من تساهلات»**. ورد «دالاس» بأنه «يأمل أن تسير الأمور بطريقة طبيعية». وعلق «إيدن» فى نهاية المقابلة بأن زميله الأمريكى «لا يعرف طبيعة المصريين» ولا يعرف نوع «العصابة العسكرية» التى تحكم فى مصر الآن».

[٣]

لم تطو واشنطن ملفات الشرق الأوسط بعد أن غادرها «إيدن» عائدا إلى لندن، أو

بعد أن رجع إليها «كيرميت روزفلت» قادما من القاهرة. بل العكس فإن الرحلتين - وكلتاهما لم تحققا أغراضهما - زادتا من اهتمام الإدارة الجديدة فى واشنطن بالشرق الأوسط وشئونه، وبالنظر إلى الأهمية الكبرى التى كانت تعلقها عليه كما هو واضح من التوجيهين الرئاسيين لمجلس الأمن القومى، ومن الأهداف المحددة لهما..

١ - التحرك باستمرار فى عمق الشرق الأوسط، وتحقيق الصلح بين العرب وإسرائيل وبناء الحزام الشمالى، بوسائل السياسة والمخابرات بالدرجة الأولى (نص التوجيه الرئاسى رقم ٥٤٢٨).

٢ - المحافظة بكل الوسائل على منابع البترول تحت السيطرة الأمريكية وحجب هذه الموارد بأى ثمن عن الاتحاد السوفيتى، ولو أدى الأمر إلى نسفها (نص التوجيه الرئاسى رقم ٥٤٠١).

بالعكس فتحت الملفات على آخرها، وأضيفت إليها ملفات جديدة بقصد البدء فورا فى إقامة الأجهزة القادرة على ترجمة هذه التوجيهات إلى سياسات قابلة للتنفيذ، وبناء الأجهزة التى تتولى العمل على الأرض وفى الواقع.

كان لابد أن ترسم الخرائط وتشق الطرق قبل زيارة «دالاس» المرتقبة إلى المنطقة!

□

كانت الاحتكاكات السريعة التى جربتها الإدارة الأمريكية الجديدة مع الواقع فى الشرق الأوسط حتى الآن قد أوضحت بجلاء أن هذا الواقع أعقد مما كان فى التصورات القريبة. فحتى وقت قريب كانت هذه التصورات الأمريكية عن الواقع فى المنطقة - وأبرزه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - تصورات سطحية تجنح إلى التبسيط بدرجة مخلة.

فلقد كانت تصورات الولايات المتحدة - مع الظروف المستجدة فى المنطقة - أن أمريكا قد أصبح لها فيها ما ليس متاحا لغيرها. فبريطانيا معوقة بماضيها الاستعمارى، وروسيا معوقة بالبعد الجغرافى، ثم بالغموض الذى يحيط بها عقائديا، والتشويش الذى يلفها دعائيا.

وأما الولايات المتحدة فهى فى وضع أفضل، فليس وراءها ماض استعمارى ظاهر، كما أن طريقة حياتها تعرض نفسها على الآخرين بطريقة حية وفوارة.

ثم إن فى مصر الآن مجموعة من الضباط الشبان، وهم لا يملكون سابق تجربة دولية، وقصارى ما قد يكون لديهم نفور من بريطانيا بتجربة الاستعمار، ونفور من الاتحاد السوفيتى ببعده وغموضه. وبالتالى فإنهم سوف يتجهون وقد اتجهوا فعلا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى طلب المساعدة السياسية ضد الإنجليز والمساعدة العسكرية بدوافع أخرى قد لا تبدو واضحة أمامهم الآن. والمهمة الأولى للولايات المتحدة إذن سوف تكون طمأنتهم، وإذا أمكن إعطاءهم بعض السلاح ولو كألعاب يتلهون بها فإنهم سوف يكونون على استعداد لمواصلة السير أكثر على طريق الولايات المتحدة، وسوف تبهرهم الأسلحة الأمريكية من ناحية، وتغريهم بعض المساعدات الاقتصادية من ناحية أخرى، ومن ثم يجدون فى أمريكا حليفا طبيعيا.

وربما كان هؤلاء الضباط الشبان أفيد من العناصر السياسية التقليدية فى العالم العربى التى سبق لها طلب المساعدة الأمريكية، لأن هؤلاء كانوا مستهلكين، وقد استنفدوا أغراضهم، وانتقلت القوة من أيديهم إلى أيدى غيرهم. وإذن فإن العسكريين الجدد يصلحون أكثر من غيرهم للمرحلة القادمة.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تظن أنها تعرف «العسكريين الطامعين فى السلطة» من تجارب أخرى فى العالم، فقد عرفتهم فى أمريكا اللاتينية معرفة وثيقة، وتعرفت عليهم مرة فى الشرق الأوسط بتجربة «حسنى الزعيم». وإذا تمكنت الآن فى مصر من أن تعقد صلات معهم، إذن فإن المستقبل فى الشرق الأوسط قد يكون مضمونا.

□

لكن ما جرى حتى الآن من اتصالات معهم يظهر أن المسألة ربما تكون أكثر تعقيدا فى حالة مصر، والأرجح أن حلها ممكن بإعادة التقييم وإعادة التنظيم

وبرسم سياسات أكثر كفاءة، واختيار رجال أكثر اقتدارًا. وهكذا بدأت وبنشاط فى هذه الشهور الأولى من رئاسة «أيزنهاور» عملية إعادة التقييم وإعادة الترتيب. ووقعت المهمة لأسباب عديدة على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكانت الأسباب فى ذلك كما يلى:

١ - إن تفكير الرئيس الأمريكى الجديد نفسه كان يرى بوضوح مسجل فى توجيهاته بأن العمل السياسى والسرى عن طريق المخابرات هو أفضل وسائل الاقتراب من الشرق الأوسط، وذلك بسبب طبيعة موازين القوى المتغيرة فى العالم.

٢ - إن اختيار وسائل العمل الخفى كفيل بالا يلفت أنظار القوتين العظميين المهتمتين به مباشرة: بريطانيا التى آلت إليها أمور الشرق الأوسط فعلا وهى تمسك بها الآن بأصابع متصلبة ومتشنجة. والاتحاد السوفيتى المهتم بها لقربها منه جغرافيا، ولموقعها الحاكم استراتيجيا، ولثرواتها الطائلة اقتصاديا، لكنه لا يستطيع الاقتراب المباشر من المنطقة لأن موازين القوى تصده، ولكنه على استعداد لو أعطى ذريعة من عمل عسكرى مستفز فاضح أو مكشوف.

٣ - إن المصالح الأمريكية المطلوب تحقيقها والدفاع عنها فى المنطقة هى بطبيعتها قلاع من الأسرار، فهى شركات بترول وبنوك وشركات سلاح تفضل دائما أن تظل أسرارها مصانة ومحفوظة. وإذن فالعمل السرى هو الذى يتسق أكثر من غيره مع مطالبها تحقيقا لمصالحها.

٤ - إن الساحة تعمل عليها فعلا مجموعات خفية تعرف أرضها وتعرف ناسها من واقع التعامل مع الجميع. فشركات البترول لها مخابراتها، وشركات السلاح لها مجالاتها والبنوك بدورها لها دوائرها، والكل يحصل بنفسه ولنفسه على المادة الخام الأولى فى صنع السياسات، وهى المعلومات. ومن ثم فإن بناء جهاز سرى متكامل سوف يكون على أساس قائم بالفعل.

٥ - إن المنطقة مهيأة بموقعها وتاريخها لفكرة الاتصالات السرية، فقد عرفت خلال عصور من التاريخ، خصوصا أيام العثمانيين وقبلهم وبعدهم، اتصالات دارت

بين قوى محلية وأطراف خارجية من وراء ظهر القوى الدولية المتحكمة فى مصائرها فى الظاهر (اتصالات الشريف «حسين» بالإنجليز من وراء ظهر الأتراك طوال الحرب العالمية الأولى. هذا غير اتصالات الوكالة اليهودية بالإنجليز أيضا من وراء ظهر الأتراك فى نفس الحرب العالمية).

٦ ـ إن اعتماد المخابرات كوسيلة رئيسية لتنفيذ السياسات فى هذه المرحلة لن يخلق الحساسيات التقليدية المعروفة بين أجهزة الدول الرسمية، كما يحدث فى الغالب بين هذه الأجهزة ووزارة الخارجية. ففى هذه المرة فى الشرق الأوسط يتولى وزارة الخارجية «جون فوستر دالاس»، بينما يرأس المخابرات «آلان دالاس»، ومن ثم فهى فرصة تتكامل فيها الأجهزة الخفية والعلنية ولا تتناقض كما يمكن أن يحدث فى ظروف عادية.

□

وفى هذه الأسابيع من سنة ١٩٥٣ شهدت واشنطن نمو «مجموعة الشرق الأوسط»(١) وكلها تقريبا تحت عباءة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو على اتصال بها. ولقد ظهرت على القمة فى الظل قيادة لهذه المجموعة أطلق عليها الاسم الرمزى «ألفا» وقد وضعت تحت رئاسة المستر «فرانسيس راسل»، والغريب أنه كان من قبل ولفترة طويلة منسقا للاتصالات مع المخابرات الإسرائيلية. وقد كلفت هذه المجموعة باقتراح خطوات تؤدى فى النهاية إلى تحقيق الصلح بين العرب وإسرائيل، وكانت هذه المجموعة هى التى اقترحت فيما بعد مشروع تقسيم مياه الأردن بين العرب وإسرائيل كبداية للتعامل المادى والمباشر بين الطرفين. وحول «ألفا» تناثرت مجموعات أهمها جماعة «كيرميت روزفلت» وكانت مختصة بالعمل والاتصال فى الميدان ومن يوم إلى يوم، وكان «كيرميت» بالطبع أبرز نجومها واختار لمعاونته اثنين من الدبلوماسيين هما «مايلز كوبلاند» و«جيمس إيكلبرجر». وقد عين كلاهما فى السفارة الأمريكية فى القاهرة ليكون الغطاء الدبلوماسى ساترا

---

(١) تحقيقات اللجنة الخاصة لنشاط وكالة المخابرات المركزية فى العالم والتى رأسها السناتور «تشيرش» رئيس لجنة الأمن القومى بمجلس الشيوخ الأمريكى.

لمهمتهما الحقيقية. واختير المستر «كيرمينز» ليكون مسئولا مقيما لوكالة المخابرات المركزية فى القاهرة، وكان الغطاء العلنى الذى أعطى لمهمته هووظيفة أستاذ فى الجامعة الأمريكية. واختير المستر «فرانك كيرنز» عنصرا مساعدا للوكالة فى القاهرة، وكان غطاؤه العلنى هو كونه مراسلا لمحطة الإذاعة الأهلية فى أمريكا N.B.C، وكانت شقته فى عمارة البدراوى فى الزمالك ملتقى مفتوحا لمعظم الجماعات.

وكانت هناك على الساحة أيضا جماعةمخابرات شركات البترول، وكان يرأسها المستر «هارى كيرن» الذى كان فى الأصل أحد رؤساء تحرير مجلة «نيوزويك»، وظل يعمل تحت هذا الغطاء العلنى يخفى به دوره الحقيقى. وقد اختار «هارى كيرن» للعمل معه صحفيا من أصل لبنانى عاش فى القاهرة طويلا، وعرف دخائلها.

□

ولفت ظهور هذه الجماعات وانتشارها فى القاهرة نظر «جمال عبدالناصر». ولم تشأ الولايات المتحدة أن تتركه يشك فى الأساليب والنوايا، فإذا هذه الجماعات كلها تعمل على نحو أو آخر فى إطار السفارة الأمريكية فى القاهرة، وإن ظلت للسفير «جيفرسون كافرى» ـ وهو الأرستقراطى الجنوبى المعتز بنفسه ـ تحفظاته على ما رآه يجرى من حوله.

ومن ناحيتها حاولت وزارة الخارجية الأمريكية إضفاء نوع من الطابع السياسى على هذا الانتشار، فإذا هى تعززه بين الوقت والآخر بواحد من نجوم المصالح والنفوذ يجىء فى إطاره ويظهر محوطا برجاله، وبهذه الطريقة جاء إلى مصر برسائل خاصة من «أيزنهاور» رجال من أمثال «جون ماكلوى» رئيس مجلس إدارة بنك «تشيس مانهاتن» ـ و«ديفيد روكفلر» وريث أغنى وأشهر أسرة فى أمريكا ـ و«جون أندرسون» الذى أصبح بعد قليل وزيرا للخزانة مع «أيزنهاور» ـ و«إيلتون جونز» الذى كان مالكا لشركة بترول المدينتين، والذى كان فى نفس الوقت أقرب الأصدقاء الشخصيين لـ «أيزنهاور» الذى كان ضيفا كل أسبوع على مزرعته يلعب فيها الجولف والبوكر مع صفوة من المقربين.

وأكثر من ذلك رغبة فى الطمأنة فإن «كيرميت روزفلت» رجا «جمال عبدالناصر» بتكليف مصدر واحد تجرى الاتصالات من خلاله، وكلف «عبدالناصر» مدير مكتبه «على صبرى» بهذه المهمة(١). وكذلك اقترح «كيرميت» إيفاد عدد من الموثوق فيهم من «عبدالناصر» إلى الولايات المتحدة لكى يحصلوا على تدريب مخابرات خاص بحيث يسهل عليهم التعامل مع أساليب الاتصال الجديدة، وكان أن رشح «عبدالناصر» لهذه المهمة أربعة من الضباط الشبان هم **«كمال رفعت» و«لطفى واكد» و«حسن التهامى» و«صلاح دسوقى»، (ومن الغريب أن معظم هؤلاء بعد تجربتهم المباشرة مع النشاط الأمريكى فى مصر تحولوا إلى أقصى اليسار، بل أصبح من بينهم أبرز أقطاب اليسار فى مرحلة لاحقة).**

□

وبشكل ما فإن «جمال عبدالناصر» لم يكن مقتنعا بما يجرى، ولكنه أراح نفسه فى النهاية بأنه إذا كانت هذه هى **«الطريقة»** الأمريكية فى السياسة فلا بأس من تجربتها. وعلى أى حال فلقد أبدى رأيه بالرمز فيها حين اختار هدية يحملها الدكتور «أحمد حسين» للرئيس «أيزنهاور» ليسلمها له يوم تقديم أوراق اعتماده له سفيرا جديدا لمصر فى واشنطن. وكانت الهدية هى نسخة من تمثال الإله «أبيس» وهو رمز الحكمة والتعقل عند قدماء المصريين.

---

(١) كان تصور «جمال عبدالناصر» أنه من خلال «كيرميت روزفلت» يتعامل مع البيت الأبيض مباشرة، فجوازه يؤكد أنه مستشار للرئيس وحتى مع بعض الشكوك الواردة، فقد بدا أن ذلك أسلوب «أيزنهاور» فى العمل، وساعد على تقبله وجود «دالاس» وزيرا للخارجية فى الوقت الذى يرأس فيه شقيقه «آلان» إدارة المخابرات المركزية الأمريكية.

الفصل السابع

حرب المفاوضات

[١]

وكان المشهد فى القاهرة غريبا، فإن مصر راحت تلح على فتح باب المفاوضات وبريطانيا كانت لا تزال تسوّف. وفرغت كل الحجج البريطانية فى التسويف إلى درجة أن الدكتور «محمود فوزى» اضطر أن يتكلم بخشونة مع السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» فقال له: «**إننا خلال الشهور الأخيرة نعتبركم ضيوفا علينا وأنتم الآن تضطروننا إلى أن نقول لكم بصراحة إن الضيافة انتهت، وسوف يكون لسوء الحظ ـ ولا أقول من سوء الأخلاق ـ أن تضطرونا اضطرارا إلى إنهاء الضيافة بخناقة وبطرد**». ثم قال له الدكتور «محمود فوزى» إنه سبق وأبلغه منذ أسابيع بتشكيل وفد مصرى رسمى للتفاوض مع بريطانيا، وهذا الوفد مضت عليه أسابيع أتم فيها قراءة أوراقه حتى حفظها عن ظهر قلب ثم جلس ينتظر. ثم أضاف «فوزى»: «وصدقنى يا عزيزى السفير إذا قلت لك إن الشباب عادة يصعب عليه أن ينتظر. إننى أشعر بقلق هؤلاء الشبان وراء ظهرى وأنا ما زلت حتى الآن أشغلهم بأغنية السلام، ولكن صوتى بح، ولا أريد أن أجد نفسى مضطرا ذات يوم أن أقول لهم: إننى لا أنصحهم بالانتظار، وإلا كان معنى ذلك أننى أعلن فشل مهمتى ومهنتى»(١).

ويبدو أن السير «رالف ستيفنسون» وجدها مناسبة ليقول لوزير الخارجية

---

(١) مذكرة كتبها الدكتور «محمود فوزى» والأصل بخط يده محفوظ فى أرشيف مكتب مساعد الرئيس للشئون الخارجية ملف سنة ١٩٥٢، وقد نقلت النصوص منه سنة ١٩٧١.

بعض ما كان يضيق به صدره: «إن هؤلاء الشبان وراء ظهرك يا سيدى الوزير ليسوا جالسين فى الانتظار تماما وأيديهم على خدودهم. إن بعضهم لا يكف عن إصدار التصريحات النارية ضد وجود قواتنا فى مصر بمقتضى معاهدة لها شرعيتها ولا يمكن إنهاؤها من جانب واحد. إننى على استعداد لأن أرسل إليك ملفا كاملا بتصريحات كل واحد منهم. إن ملف الكولونيل «جمال عبدالناصر» قد أصبح مليئا بالمتفجرات، وآخرها تصريح لوكالة رويتر هددنا فيه بحرب شعبية. إن هذه التصريحات وغيرها تفسد الجو كله فى لندن، وتخلق رد فعل من العناد يستنفد كل ما أحاول أن أقوم به بوسائلى، وأكثر من ذلك فقد بلغتنا معلومات أن هناك عملية واسعة النطاق لتدريب مقاتلين فى كتائب خاصة للعمل فى منطقة قناة السويس، وكذلك بلغتنا معلومات مؤكدة بأن هناك أعمال تحصينات هندسية على الطرق بين القناة والقاهرة. ثم إن عددا من الخبراء الألمان فى قتال الأسلحة الصغيرة قد وصلوا إلى مصر طبقا لمعلوماتنا. وطبقا لمعلوماتنا أيضا فإن هناك صفقات لشراء أسلحة صغيرة، وقد علمنا أن الجنرال «سكورزينى» (وهو من أبرز قواد فرق الصاعقة أيام هتلر) قد وصل إلى القاهرة فى الأسبوع الماضى ومعه خطط وعهود. والحقيقة أننى قابلتك اليوم بتعليمات تطلب منى أن أسألك إيضاحا»(١).

وقرأ «جمال عبدالناصر» مذكرة الدكتور «فوزى» ودعاه إلى مقابلته، وأطلعه لأول مرة على أوراق الخطة «روديو» «RODEO» التى أعدها الإنجليز للتدخل العسكرى وكانوا على وشك تطبيقها فى أوائل أيام الثورة، وقال «جمال عبدالناصر» للدكتور «فوزى» الذى أدهشه ما سمعه ورآه: «**إنهم لا ينتظرون منا أن نجلس هنا بلا عمل ونحن نعلم أن تهديدهم سيف مسلط علينا. فإما أن يفتحوا باب المفاوضات فنسمع منهم ونقول لهم ونرى كيف تسير الأمور، أو فإننا سوف نجد أنفسنا سائرين إلى صدام تحكمه الحركة الذاتية للمواقف بصرف النظر عن رغبات الأطراف**». ثم تشعب الحديث وأثناءه قال «جمال عبدالناصر» للدكتور «فوزى»: «هل أثرت قلقك بما

---

(١) مذكرة كتبها الدكتور «محمود فوزى» والأصل بخط يده محفوظ فى أرشيف مكتب مساعد الرئيس للشئون الخارجية ملف سنة ١٩٥٢ وقد نقلت النصوص منه سنة ١٩٧١.

قلته لك؟» وقال الدكتور «فوزى»: «بالعكس إنك طمأنتنى فأنت تعرف، وقد شرحت أمامك رأيى فى التفاوض، ولعلك تذكر ما أكرره دائما أمامك وأمام آخرين من رفاقك حين أقول «**هات القوة وتفاوض، هات السلاح وتفاوض، وأنت بإذن الله من الناجحين**». ثم تساءل «فوزى» عن رأى «جمال عبدالناصر» فى الطريقة التى يرد بها على السير «رالف ستيفنسون»، ورد «جمال عبدالناصر» بأنه «يترك الحرية كاملة للدكتور «فوزى» ابتداء من ألا يقول شيئا للسير «رالف ستيفنسون» على الإطلاق، وإلى حد أن يقول له كل شىء بما فى ذلك حقيقة أن أوراق «روديو» «RODEO» فى أيدينا».

وليس فى الأوراق محضر بوقائع المقابلة التالية بين الدكتور «محمود فوزى» وبين السير «رالف ستيفنسون»، ولكن هناك تقريرا من السير «رالف ستيفنسون» فى وقت قريب عن هذه المقابلة، موجه إلى المستر «أنتونى إيدن» وزير الخارجية جاء فيه: «إننى أصبحت على يقين من أن الوقت قد حان لكى أفوض فى إبلاغ المصريين بأننا أصبحنا الآن على استعداد فى وقت قريب لتحديد موعد لبدء المفاوضات. وقد ترون مناسبا أن أبلغهم بغير تأخير أننا مستعدون لبعض جلسات غير رسمية تعقد بيننا على الفور لاستطلاع المواقف واستجلاء بعض النقاط قبل البدء فى المفاوضات رسميا».

ودرست لندن تقرير السير «رالف ستيفنسون» واختلفت الآراء حوله، فقد كانت هناك مدرسة ترى بالتشدد وبإبلاغ المصريين أن الحكومة البريطانية سوف تبلغها بموعد المفاوضات المقترحة عندما ترى الوقت مناسبا لذلك. وكان داعية هذه المدرسة «أنتونى هيد» وزير الحربية. وأما المدرسة الأخرى وكان يمثلها جهاز وزارة الخارجية، وعلى رأسه السير «ويليام سترانج» وكيلها الدائم ومعه السير «جيمس بوكر» نائبه، فقد كانت تنصح بالموافقة على رأى السير «رالف ستيفنسون» من منطق أن اتخاذ موقف متشدد قد يدفع بالمصريين إلى البدء فى عمليات شبه عسكرية فى منطقة قناة السويس، وهذا بدوره سوف يؤدى إلى احتمال تنفيذ الخطة «روديو» «RODEO» فى ظروف غير ملائمة تماما، لأن الحكومة الآن فى

القاهرة غير الحكومة، والشعب غير الشعب، والأصدقاء التقليديين ليسوا فى مواقعهم، ثم إن المصريين بنوا استحكامات تجعل العملية صعبة، كما أن أعدادا كبيرة من الجنود يتدربون على العمليات الخاصة. يضاف إلى ذلك عاملان فى منتهى الخطورة: أولهما أن الجيش المصرى فى هذه المرة سوف يكون بالكامل مع حكومته.

ثم إن الأمريكيين لن يكونوا بالكامل مع بريطانيا.

وبعث «أنتونى إيدن» إلى السير «رالف ستيفنسون» يبلغه أنه يقبل اقتراحه بالبدء فى اجتماعات تمهيدية واستكشافية وغير رسمية مع المصريين. وقام السير «رالف ستيفنسون» بإبلاغ الدكتور «فوزى» باقتراح عقد اجتماعات تمهيدية واستكشافية، وكان رأى «جمال عبدالناصر» هو أن الأمور لم تعد تحتمل جلسات تمهيدية واستكشافية إلى آخره. ومع ذلك فهو رغبة منه فى عدم تعقيد الأمور لا يمانع فى عقد جلسة أو جلستين غير رسميتين للاتفاق على أسلوب التفاوض، ثم تبدأ بعد ذلك جلسات المفاوضات الرسمية، وهو يوافق على هذا الحل الوسط بشرط: «**أن يتحدد قبلها موعد بدء المفاوضات الرسمية، ويعلن هذا الموعد مع إعلان تشكيل الوفدين وإعلان تفويضهما من حكومتيهما**». وبعد أخذ ورد بين القاهرة ولندن أمكن الاتفاق بالفعل على هذا الحل الوسط، وأعلن أن المفاوضات سوف تبدأ رسميا بين وفدين من البلدين يوم ٢٧ أبريل.

□

وتم بالفعل عقد اجتماعين غير رسميين، لكنه كان واضحا منذ أول لحظة أن المسافة واسعة بين مطالب الطرفين. ولقد حدث مثلا فى الاجتماع الأول منها ـ وقد حضره الجنرال السير «بريان روبرتسون»[1] ـ أن بدأ الدكتور «فوزى» بعرض عام لتصوير المشكلة، فأوضح أن هناك مسائل بديهية لم يعد يجوز التوقف أمامها إلا إذا كان أمامنا وقت نضيعه، «وأنا لا أجد أمامنا وقتا نضيعه، وعلى أى حال إذا اكتشفنا

---

(١) حل الجنرال «روبرتسون» محل المارشال «سليم» وأصبح السير «رالف ستيفنسون» السفير هو الرئيس الرسمى للوفد والجنرال «روبرتسون» مساعدا له. أى أن منطق مصر فى رفض جعل للحادثات عسكرية فى طابعها كان هو الذى تحقق فى النهاية.

أن لدينا مثل هذا الوقت فدعونى أقترح عليكم بدائل أخرى نضيعه فيها، وتكون أفضل من أن نجلس هنا وجوهنا فى وجوه بعضنا نبتسم مجاملين، أو ننسى ضرورات المجاملة فإذا وجوهنا كلها عبوس وكآبة». وراح الدكتور «فوزى» يعد[1] ما لم تعد هناك ضرورة للتوقف أمامه:

« ● ليس هناك داع للتوقف أمام أحقية مصر فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من طرف واحد، أو عدم أحقيتها ـ فات وقت مثل هذا الكلام.

● وليس هناك داع للتوقف أمام ما تقولونه لنا أحيانا من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنص على أبدية التحالف العسكرى بصرف النظر عن الشروط السياسية، مثل هذا لم يعد له مجال ليس عندنا فقط ولكن عند العالم كله.

● وليس هناك داع للتوقف أمام الاستشهادات بمواد القانون الدولى حول قدسية المعاهدات والحقوق المكتسبة إلى آخره، مثل ذلك يلهينا عن قصدنا الحقيقى وهو إعادة بناء علاقات صحية على أساس سليم بين بلدينا وفى هذه المنطقة».

وعندما جاء الدور على «جمال عبدالناصر» ليتحدث ركز حديثه بأنه «**يريد أن يقوم بعملية تحديد، فهو يرى أن تكون الخطوة الأولى هى الاتفاق على المبادئ والتوقيع عليها وإعلانها، وتكون منها اتفاقية بإطار الاتفاق (Heads of Agreement) وبعد أن يتم ذلك يمكن أن تدور مفاوضات تفصيلية تقوم بها لجان فنية مشتركة بين الطرفين، تعطى الوقت الكافى لإتمام الاتفاق على التفاصيل. بمعنى أنه لابد من الاتفاق أولا على الجلاء البريطانى غير المشروط عن مصر، ثم يتم الاتفاق** على المدة اللازمة لاتمامه. ثم يعلن الاتفاق عن ذلك، وبعدها يكون للجان المختصة أن تجلس لكى تبحث كيف يمكن إتمام الجلاء والإجراءات التى يتم بمقتضاها والترتيبات التى تقوم بين مرحلة ومرحلة من التنفيذ إلى آخره». وتدخل الجنرال

---

(١) مذكرة الدكتور «محمود فوزى» عن الاجتماع التمهيدى الأول للمفاوضات المصرية ـ البريطانية ملف سنة ١٩٥٢ (أرشيف مكتب مساعد الرئيس للشئون الخارجية).

«روبرتسون» فسأل عما إذا كان ذلك ينطبق أيضا على الدفاع المشترك، وكان رد «عبدالناصر» أن موضوع الدفاع المشترك قضية أخرى بالكامل، وليست بندا من بنود قضية الجلاء، لأن مصر أوضحت أنه لا ربط على الإطلاق بين الجلاء والدفاع. وسأل الجنرال «روبرتسون» إذا كان ممكنا أن يجرى الاتفاق على مبدأ الدفاع المشترك فى نفس الوقت مع مبدأ الجلاء، على أن يكون الجلاء للإعلان الفورى، بينما يكون الدفاع المشترك على شكل تعهد سرى فى الوقت الراهن وحتى تسمح بإعلانه، ورد «جمال عبدالناصر» بأنه لا يرى وسيلة لذلك.

هكذا لم تصل الجلسات التمهيدية وغير الرسمية إلى نتيجة محددة، وكانت فائدتها الحقيقية هى أنها بلورت موقف كل طرف إزاء موقف الطرف الآخر، واقترب الموعد المحدد لجلسات المفاوضات الرسمية.

□

وكان «تشرشل» فى لندن غاضبا، وكتب على تقرير قدم إليه بوقائع الجلسات التمهيدية وغير الرسمية تأشيرة بخط يده قال فيها: «ما هذا الكلام؟! لن يكون هناك جلاء غير مشروط عن مصر على الإطلاق. دعونا نؤكد لهم أنه ليست هناك جدوى من أن يحاول أى طرف أن يفرض علينا ما يريد تحت تأثير التهديد بالقوة.

(إمضاء)

ونستون»

ثم طلب «تشرشل» من سكرتيره السير «جون كولفيل» أن يخطر وزير الخارجية «إيدن» بأن رئيس الوزراء يريد أن يتحدث إليه عن موضوع المفاوضات مع مصر فى أقرب فرصة. واتصل «إيدن» تليفونيا بمقر رئيس الوزراء وتحدث معه، وإذا «تشرشل» يقترح على «إيدن» تأجيل موعد المفاوضات الرسمية مع مصر إلى أجل غير مسمى، لأنه «لا يبدو أن هذه «العصابة العسكرية» فى القاهرة راغبة فى الوصول إلى اتفاق معنا، وربما أنهم غير قادرين لأن مركزهم ضعيف داخليا، طبقا لبعض التقارير السرية التى عرضت عليه».

وكان لـ «إيدن» رأى مخالف شرحه لرئيس الوزراء ومؤداه: «أن وزير الخارجية الأمريكى «جون فوستر دالاس» سوف يكون فى المنطقة بعد أيام قليلة من الموعد الرسمى للبدء فى المفاوضات مع مصر، فإذا جاءت الحكومة البريطانية الآن من جانبها وأجلت المفاوضات لأجل غير مسمى، فسوف تبدو أمام «دالاس» فى موقف المتعنت الذى يجب عليه أن يتحمل اللوم. وربما اعتبر «دالاس» أن تأزيم الموقف الآن هو إهانة موجهة إليه بتوافقها مع موعد زيارته لمصر، ولن يدخر المصريون وسعا فى إذكاء هذا الشعور من جانبه، وعلى أية حال فإن الأمريكيين بعد ذلك سوف يضغطون لإعادة فتح باب المفاوضات. فإذا فعلنا ذلك بعد زيارة «دالاس» لمصر فسوف يبدو الأمر وكأننا خضعنا لضغط أمريكى وأعطينا بنطا لـ «دالاس» منذ البداية».

وقبل «تشرشل» على مضض!

[٢]

وفجأة وقع ما لم يكن فى الحسبان. أصيب «أنتونى إيدن» بميكروب خبيث فى أمعائه، واقتضى الأمر إجراء عملية جراحية له وتقرر أن يبتعد عن وزارة الخارجية لمدة لا تقل عن ستة أسابيع. وقرر «تشرشل» أن يتولى بنفسه أعمال وزير الخارجية.

كانت العلاقة بين «تشرشل» و«إيدن» معقدة إلى درجة مزعجة. فقد كان «إيدن» يعتبر نفسه الوريث الطبيعى فى حزب المحافظين لـ «ونستون تشرشل» الذى كاد يبلغ الثمانين من عمره، وكان «إيدن» نفسه قد وصل للستين وكثيرا ما كان يتساءل «إذا لم أستطع أن أتحمل المسئولية الآن فمتى؟». وكان بعض أقطاب الحزب وبينهم اللورد «سالسبورى» قد توسطوا بين الرجلين لكى يتفقا على موعد يعلن فيه «ونستون تشرشل» للحزب وللرأى العام البريطانى وللعالم، أنه يترك رئاسة الوزارة البريطانية لخليفته وصديقه ومساعده الموثوق «أنتونى إيدن».

ورغم أن «تشرشل» كان دائم الشكوى من عبء السنين عليه ووقر المسئوليات إلا أنه كان يخشى مواجهة يوم الاعتزال، ويحاول دائما أن يتملص من أى تعهد وأن يتهرب من أى تحديد. وكان اللورد «سالسبورى» بمعاونة بعض أقطاب الحزب قد نجح فى إقناع «تشرشل» أن يعتزل قبل بداية عام ١٩٥٣. لكنه بعد انتخاب «أيزنهاور» جمع «تشرشل» أقطاب الحزب فى بيته الريفى فى «تشيكرز» وأبلغهم «أن مجىء صديقة الجنرال «أيزنهاور» لرئاسة الولايات المتحدة يفرض عليه (أى «تشرشل») أن يظل فى موقعه لأن التعاون بينه وبين «أيزنهاور» يمكن أن يكتب فصلا جديدا هاما فى العلاقات البريطانية الأمريكية. وإلى جانب ذلك، فإنه من المهم إزاء نقص تجربة «أيزنهاور» السياسية أن يكون بجانبه على قمة التحالف الغربى سياسى مخضرم يساعده ويرشده حتى لا يتورط مع الروس أو مع غيرهم». ولم يكن هناك سبيل أمام الأعضاء من قيادات حزب المحافظين إلا أن يسكتوا محرجين. وعلى حد تعبير السير «جون كولفيل» فإنه «لم يكن فى مقدور أحد من هؤلاء الساسة أن يكتف رئيس الوزراء العجوز بالحبال، وأن يخرجه عنوة من البيت رقم ١٠ دواننج ستريت».

ولقد حاول «أنتونى إيدن» بعد ذلك، ومن خلال اتصالات جانبية مع قيادات حزب المحافظين، أن يقول لهم: إنه أقدر على التعاون مع «أيزنهاور» من «تشرشل»، وإنه - أى «إيدن» - بمعلوماته الخاصة يعرف أن «أيزنهاور» مع تقديره التاريخى لدور «تشرشل» أصبح يعتقد الآن أن الرجل العجوز فقد كل منطقه، ولم يعد يملك غير سلاطة لسانه، وأن الصمم الحاد الذى أطبق عليه جعله أكثر عنادا مما كان من قبل! ويبدو أن «تشرشل» سمع ببعض ما كان يردده «إيدن» همسا فى أروقة حزب المحافظين، وهكذا انتهز فرصة موت «ستالين» ودعا إلى اجتماع لقيادات الحزب، وفوجئوا به يقول لهم: «لقد أرتكم الظروف بأنفسكم أننى كنت على حق عندما آثرت - رغم ما أتحمله لذلك من تضحيات - على البقاء فى رئاسة الوزارة. فها هو ستالين قد مات وحلت محله فى الكرملين قيادة جديدة، والغرب يحتاج إلى أن يتعامل معها ولابد أن يكون تعامله معها بحشد كل ما نملك من تجربة. وأنا لا أستطيع أن أترك

«أيزنهاور» وحده فى مواجهة الروس الجدد، وإلا فإنهم قد «يأكلونه» أو يتورط معهم فى مواجهة قد تؤدى إلى حرب عالمية، ولذلك فإن من المهم جدا أن أظل هنا وأن أقوم بدورى، وأن أسعى لعقد مجتمع مع الأقطاب للقيادة الجديدة، وأعدكم أن أعتزل عندما تتكشف الإمكانيات الحقيقية لهذه الفرصة».

كان «إيدن» بين حضور هذا الاجتماع، وروى السير «جون كولفيل» مرة أخرى أن وزير الخارجية كان يبذل جهدا خارقا للسيطرة على انفعالاته، ولم يفتح فمه بكلمة، ولكن شاربه كان يرتعش بعصبية طول الوقت.

□

والآن مرض «إيدن» فجأة وأصبح «تشرشل» وزيرا للخارجية، والمفاوضات مع مصر فى كفة الميزان. إضافة لذلك فإن «تشرشل» كانت لديه قناعة بأن «إيدن» لم يحسن التعامل مع المصريين خلال مفاوضاته معهم، فقد ضحكوا عليه فى موضوع السودان الذى كان فى حد ذاته قضية حيوية بالنسبة لـ «تشرشل»، لارتباطها الوثيق بماضيه الاستعمارى عندما غطى فى مطلع شبابه كصحفى معركة «أم درمان»، ثم كتب بعدها سلسلة من المقالات كانت أشبه بقصائد دعاء فى تمجيد الجنرال «جوردن» القائد البريطانى الذى أرسل لإعادة فتح السودان، وقتله جنود «المهدى» على درجات السلم الخارجى لقصر الحاكم العام فى السودان، وكان «جوردن» ينزل فيه سنة ١٨٨٥.

ولم يضع «تشرشل» وقتا بعد أن آلت إليه أعمال وزارة الخارجية، فقد كان أول ما فعله هو أن بعث بخطاب شخصى وسرى إلى الجنرال «بيدل سميث» رئيس أركان حرب «أيزنهاور» فى ميادين القتال وفى رئاسة البيت الأبيض. وكان نص الرسالة كما يلى:

[« ١ ـ الآن، وبسبب مرض أنتونى السيئ الحظ، فقد كان علىّ أن أتحمل مسئولية وزارة الخارجية. وإننى أتطلع بشغف إلى علاقات مباشرة وثيقة معك ومع فوستر دالاس.

٢ ـ إننى آمل أنك ستعطى مساعدتك الحقيقية فى سبيل محاولة حل مشكلة منطقة قناة السويس على أساس الخطوط المتفق عليها بيننا، فهذه هى الفرصة الوحيدة للوصول إلى اتفاق يحقق مطالبنا الاستراتيجية المشتركة. إننى أعلم أنكم مهتمون بالأمر، وأنا أريد أن يكون اهتمامكم تعزيزا لموقفنا وليس بهدف القيام بدور لوسيط، فأنا لا أريد أى تلاعب بالجوهر الاستراتيجى للموضوع.

٣ ـ إن هناك نقطة سوف أظل مصرا عليها، وهى أن القاعدة الكبيرة على قناة السويس يجب أن تبقى، ويجب أن يبقى فيها جنود لنا بزيهم الرسمى وأسلحتهم وإلا كان معنى ذلك أننا سنتركهم رهائن فى أيدى المصريين الذين يستطيعون فى هذه الحالة أن يأمروا بوليسهم بالقبض عليهم.

هناك أيضا قضية أخرى أعرف أنها سوف تثير خلافات فى المستقبل. فأنا لا أتصور أن الحلفاء سوف يتخلون عن السودان ويتركونه تحت رحمة أو مشيئة ديكتاتور مصرى يقفز أو يحبو ذات ليلة إلى السلطة.

٤ ـ إننى سعيد جدا أننا سنعمل معا ومباشرة مرة أخرى.

٥ ـ إننى سعيد أيضا أن بروفات كتابى الجديد من مسلسل تاريخ الحرب قد وصلت إليك، فقد كتب إلى الرئيس أنه قد عهد بها إليك لمراجعتها، وسوف أرسل إليك بقية البروفات قريبا.

(إمضاء)

ونستون»]

□

وبعد أيام تلقى السير «رالف ستيفنسون» فى القاهرة تعليمات شخصية وسرية من الوكيل الدائم بوزارة الخارجية السير «ويليام سترانج»، وكان نص التعليمات كما يلى:

[« عزيزى رالف:

إننى أكتب لك هذا الخطاب تعليقا على برقيتك رقم ٨٥٧ لكى أخطرك أن رئيس الوزراء لا يريدك أن تدخل الآن فى أية اتصالات مع المصريين بشأن المفاوضات المزمع إجراؤها معهم، وذلك حتى تنعقد هذه المفاوضات فعلا. إنك بالطبع لاحظت أن هناك تغييرا فى تناول موضوع المفاوضات منذ أن تولى رئيس الوزراء مسئولية الإشراف على وزارة الخارجية. ولكنى أريد أن أؤكد لك أن التغيير هو فى التناول وليس فى السياسة. فمازالت سياسة رئيس الوزراء، كما كانت سياسة وزير الخارجية، هى الوصول إلى اتفاق مع مصر إذا كان ذلك ممكنا. إن التعامل مع المصريين وأسلوب هذا التعامل هو التغيير الرئيسى فى الموقف، والسبب أن رئيس الوزراء لا يرى أن هناك فرصة كبيرة فى وصول المفاوضات المزمع عقدها إلى نتيجة إيجابية، وأن الجولة التى توشك أن تبدأ لهذه المفاوضات لن تكون الجولة الأخيرة. إن رئيس الوزراء لخص وجهة نظره فى توجيه برقم ٨٠٥ حدد فيه أن موقفنا فى هذه المفاوضات يجب أن يكون واضحا إزاء المصريين، ومؤداه أنهم هم الذين يسعون إلينا وليس نحن الذين نسعى إليهم، ومن ثم فإننا قد نكون على استعداد أن نسمع أية مقترحات يمكن أن تكون لديهم ونرد عليها بأنها مقبولة من جانبنا أو مرفوضة. ولهذا فإن رئيس الوزراء لا يريدك أن تتصل بالمصريين حتى تبدأ المفاوضات، ثم نقول لهم رأينا فيما سمعناه منهم، وهل هو صالح للمناقشة أو أنه مرفوض وعليهم أن يبحثوا عن غيره»].

□

وفى نفس اليوم عقد رئيس الوزراء البريطانى ووزير الخارجية فى نفس الوقت اجتماعا للجنة تنسيق السياسات بين الخارجية والدفاع، والتفت فى بدايته إلى الجنرال «كيتلى»[1] القائد العام للقوات البرية البريطانية فى الشرق الأوسط وقال له: «اسمعنى جيدا.. **أنا لا أريد هرولة فى الاتفاق مع مصر تؤدى بنا إلى عملية**

---

(١) فيما بعد عين الجنرال «كيتلى» قائدا عاما لقوات الغزو الثلاثى لمصر سنة ١٩٥٦.

فرار من الشرق الأوسط. إن خروجنا من مصر سوف يؤثر علينا فى العراق والأردن».

وعقدت الجلسة الأولى للمفاوضات فى موعدها المقرر.

وكانت الجلسة الأولى والأخيرة فى تلك المرحلة.

[٣]

وفى الأيام القليلة التالية لتوقف المفاوضات بدأ «تشرشل» وكأنه يخوض الحرب العالمية مرة أخرى، ولكنها هذه المرة ضد مصر وحدها. فقد أصدر أمرا إنذاريا بالاستعداد لأقصى حالات الطوارئ. وكتبت إليه وزارة الدفاع تسأله رسميا ما إذا كان ذلك يعنى احتمال تطبيق الخطة «روديو» «RODEO»، وكان رده بالإيجاب إذا اقتضى الأمر، وإذا تصرفت «العصابة العسكرية» فى مصر بحماقة.

وتلقى الجنرال «فستينج» القائد العام لقاعدة قناة السويس الإشارة التالية من هيئة أركان الدفاع عن الإمبراطورية:

[«يجب أن تكون مستعدا فى ظرف ست ساعات بعد صدور الأوامر بذلك إليك باتخاذ الخطوات التالية:

١ ـ نزع سلاح وطرد كل أفراد القوات المسلحة المصرية من منطقة القناة.

٢ ـ نزع سلاح وطرد (أو أى إجراء آخر أقل تراه ملائما) كل العناصر غير المتعاونة معك من البوليس المصرى والإدارة المصرية فى منطقة قناة السويس.

٣ ـ إنشاء إدارة عسكرية لمنطقة القناة، إذا كان ذلك ضروريا.

٤ ـ وقف كل إمدادات البترول من منطقة قناة السويس إلى القاهرة.

٥ ـ دفع قوة لاحتلال منطقة العباسية»].

□

وتدخلت وزارة الخارجية تطرح للبحث مسألتين:

☐ **الأولى**: ضمان سلامة وإجلاء الرعايا البريطانيين وغيرهم من رعايا الدول الحليفة من القاهرة والإسكندرية والدلتا، قبل اتخاذ إجراءات من هذا النوع فى منطقة القناة.

☐ **والثانية**: ضرورة البحث عن حكومة بديلة لمصر تحل محل الحكم العسكرى فى حالة تطبيق الخطة «روديو» «RODEO» بالكامل. واستعرضت وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الصدد إمكانيات الأحزاب السياسية المصرية قبل الثورة واستعدادها لتولى الحكم. وقد أشارت الخارجية فى مذكرة لها: أن هذه الأحزاب كلها بما فيها الوفد لم تعد قادرة على شىء الآن. وتطرق البحث فى هذا الصدد أيضا لدراسة ما إذا كانت هناك شخصيات عسكرية فى الجيش على استعداد لتولى المسئولية.

وأصدر «ونستون تشرشل» عدة أوامر فى وقت واحد:

١ - وضع خطة لإجلاء الرعايا البريطانيين والأجانب من القاهرة والإسكندرية والدلتا، والاستعداد لترحيلهم إلى قبرص.

٢ - لا يتم تنفيذ «روديو» «RODEO» قبل أمر صريح من مجلس الوزراء البريطانى.

٣ - أن يجرى تعزيز القوات البريطانية فى منطقة القناة بلواء ينقل إليها بالطائرات من مالطة.

٤ - (وكانت هذه هى المفاجأة التى لم يتوقعها أحد) **إرسال سربين من الطيران الحربى من مالطة إلى الخرطوم ليكونا هناك استعدادا للسيطرة على الحامية المصرية الموجودة فى الخرطوم**، إذا ما قررت هذه الحامية، إزاء ما يجرى فى القاهرة، أن تثير المشاكل.

وعندما أحس «تشرشل» بأن وزارة الخارجية متخوفة من وصول قوات بريطانية فى هذا الجو المشحون إلى السودان، وكذلك عندما أحس بأن القيادة

العسكرية البريطانية ذاتها متخوفة أن تجد نفسها فى مواجهة انفجارين مسلحين فى نفس الوقت ـ أحدهما فى القاهرة، والثانى فى الخرطوم ـ فإن «ونستون تشرشل» أصدر توجيها يقول فيه: **إننى بالطبع لا أريد إلغاء اتفاقية السودان رغم أننى لا أحبها، ولم أحبها قط، ولكنى لا أريد أن أترك فرصة للمصريين حتى يثيروا لنا متاعب فى الخرطوم، بينما نحن نضربهم فى القاهرة. وأظن أن مجرد ظهور الـ «فامبايرز» ـ (طراز الطائرات التى قرر إرسال سربين منها إلى السودان) ـ فى سماء الخرطوم سوف يجعل المتهوسين فى القاهرة يفكرون مرتين.**

إمضاء

ونستون»

□

وكان «جون فوستر دالاس» على وشك الوصول إلى القاهرة بادئا رحلته فى الشرق الأوسط، ومفتتحا فصلا جديدا من السياسة الأمريكية فى هذه المنطقة المشحونة بالمخاطر والمعبأة بالاحتمالات.

الباب الثالث

السحب تتكاثف!

« تراكم الأزمات لا يجعل عددها بالأرقام ولكن بالتفاعلات، ومن ثم فهى تنتقل من علم الحساب إلى علم الكيمياء! »



الفصل الأول

«دالاس» فى المنطقة!

[١]

استعد «جون فوستر دالاس» لزيارته للشرق الأوسط كما لم يستعد قط لأى مهمة أوكلت إليه فى مجالات العمل السياسى والدبلوماسى.

وكان يردد: «إن المنطقة هى نقطة الارتكاز فى العالم الحديث كله. وأوروبا الغربية التى كانت تتمسك بمفاتيحها، لم تعد قادرة - فى الظروف العالمية الجديدة وموازينها - أن تمسك بهذه المفاتيح. والقوى المحلية فى المنطقة لم تصل بعد إلى الدرجة التى تستطيع فيها أن تدافع عن منطقتها: وهذه القوى المحلية لها مطالب وطنية نستطيع أن نفهمها، ولكن خلافنا معها ليس حول مطالبها الوطنية، ولكن حول قدرتها فى الوقت الراهن على حماية نفسها، فنحن لا نريد أن نرى الروس فى عمق الشرق الأوسط وبالقرب من مصالح حيوية كبيرة لنا فيه، ولهذا فإن الرئيس «أيزنهاور» جعل الشرق الأوسط مجال أول مبادرة له فى السياسة الخارجية، وهكذا فإنه إلى حد كبير رهن سمعته الشخصية وسمعة نظامه فى سبيل تحقيق نوع من الاستقرار فى الشرق الأوسط. ثم إن الرئيس يعتقد أنه إذا استطاع تحقيق السلام فى هذه المنطقة فسوق يؤكد لنفسه مكانة فى التاريخ لم يبلغها أحد»(١).

---

(١) كنت واحدا من الذين سمعوا جون فوستر دالاس يقول هذا الكلام ويلح عليه، ويبدو وكأنه يريد من كل واحد من سامعيه أن يوافقه بغير تحفظ عليه. ولما كان جون فوستر دالاس فى الأصل سليل أسرة من القسس، فقد كان إلحاحه يحمل صبغة تبشيرية، وقد نظر إلىّ فى نهاية حديث قصير ألقى علىّ فيه موعظته ثم أضاف ملوحا بسبابته: «يجب أن تؤمنوا».

وقد كانت درجة استعداد «دالاس» لمهمته عالية، فهو لم يكتف بقراءة الملفات بدأب ودقة محام دولى، ولم يكتف بحضور الاجتماعات الممتدة ساعات بعد ساعات، وإنما أضاف إلى ذلك مجموعة لقاءات فى اللحظة الأخيرة أراد بها أن يقيس درجة حرارة الأطراف فى هذه اللحظة!

فقد قابل السفير المصرى «أحمد حسين» قائلا له: إنه يطلب نصيحته، واندفع «أحمد حسين» بطلبات متلاحقة عن ضرورة مساعدة مصر فى مفاوضاتها مع الإنجليز، وتقديم المعونة الاقتصادية لها وكذلك السلاح. وبعد المقابلة فإن «دالاس» قال لـ«هنرى بايرود» مساعده الذى كان يحضرها معه: «يظهر أن السفير المصرى رجل غبى». وكرر «دالاس» نفس الوصف للسفير المصرى فى مقابلة لاحقة له مع السير «روجر ماكينز» السفير البريطانى. والحقيقة أن «أحمد حسين» لم يكن غبيا كما وصفه «دالاس»، وإنما كان سياسيا تقليديا من الجيل الوسيط الذى ظهر فى مصر فى تلك الظروف، وهو جيل بدا له العمل السياسى مزيجا من العلاقات العامة والخاصة. ومن شأن هذا المنهج فى العمل السياسى أن أصحابه يعوضون نقص الحجة الموضوعية بالإلحاح على الطلب، كما أنهم فى غياب تحديد عام للمصالح المشتركة مع الطرف الذى يوجهون جهودهم إليه يخلطون بين الصداقة الخاصة وبين المصالح المشتركة. وفى قياس النتائج فإنهم يقعون فى خلط آخر فيحسبون أن اتساع الحركة يعنى قوة التأثير. وقد استغل «أحمد حسين» فى هذا الاجتماع مسألة الخطر الشيوعى، وأنه «إذا لم تتحرك أمريكا بسرعة لمساعدة مصر فإن الخطر الشيوعى سوف يطبق». وقد كانت هذه هى النقطة التى «اصطاده» منها «دالاس». فقد سأله «على من سيطبق الخطر الشيوعى؟» ووقع «أحمد حسين» فى الفخ حين رد بسرعة «على مصر». وكان رد «دالاس»: «إذن فهذه مشكلتكم قبل أن تكون مشكلة غيركم، وعلى أى حال فهذا هو المجال الذى نعرض عليكم أن تتعاونوا فيه معنا».

□

وكان الزائر الثانى لـ «دالاس» هو السير «روجر ماكينز»، ولهذا فإن تفاصيل مقابلة وزير الخارجية الأمريكى للسفير المصرى كانت بعد حية فى ذهنه وهو

يقابل السفير البريطانى. وقد علق «ماكينز» على ما قاله له «دالاس»: إنك رأيت بنفسك أسلوبهم فى التعامل والغريب أنهم يطلبون منا أن نقبل شروطهم وإلا فإنهم يهددونا بالانتحار فى أحضان الاتحاد السوفيتى». واستطرد السير «روجر ماكينز» يزود «دالاس» بنصائحه قائلا له: «إنه لا ينبغى على الولايات المتحدة أن تشجع المصريين، وإنما لابد لها أن تتحدث معهم بشدة، بحيث يبدو أن الموقف الأمريكى هو نفسه الموقف البريطانى، وأن المصريين لا يستطيعون ضرب الحليفين الكبيرين أحدهما بالآخر».

وكان السفير الإسرائيلى فى واشنطن «أبا إيبان» - الزائر الثالث - متشائما، فقد قال لـ«دالاس» إن «هناك سؤالين يلحان عليه طول الوقت:

١ - كيف يمكن للإنجليز أن ينسحبوا من مصر دون تسوية سلمية موقع عليها من مصر وإسرائيل؟

٢ - ماذا يحدث على الخطوط بين مصر وإسرائيل إذا انسحب الإنجليز بدون تسوية تضبط المواقف؟».

وكان «أبا إيبان» يحمل معه رسالة من «موشى شاريت» وزير خارجية إسرائيل، يفوض فيها «دالاس» فى أن ينتهز فرصة وجوده فى القاهرة ليسأل المصريين عن شروطهم للسلام مع إسرائيل. وعندما قال «دالاس» إن الخبراء الأمريكيين ينصحونه بعدم فتح موضوع إسرائيل فى أول زيارة له فى المنطقة، كان رد «أبا إيبان» أن «هذه النصيحة تفوح منها رائحة البترول».

وكان السفير الفرنسى - الزائر الرابع - ممرورا، فقد عاتب «دالاس» لأن «فرنسا أهملت فى موضوع الاتصالات مع مصر، مع أنها كانت تستطيع أن تساعد فيها بوزنها التاريخى ورصيدها الثقافى»، ثم قال «إننا كنا نتسقط المعلومات لأن الأطراف النشيطة فى الاتصالات - الإنجليز وأنتم - رفضتم أن تصارحونا بشىء، فى حين أن الموضوع يهمنا عمليا من ناحية شركة قناة السويس ومركزنا فيها، ومركز هذه الشركة فى مصر فى نفس الوقت. ثم إن السويس هى أقرب طريق إلى

فيتنام، فضلا عن أن المصريين يثيرون لنا متاعب كثيرة الآن فى شمال أفريقيا».

وكان السفير الفرنسى هو الآخر يحمل رسالة فى جيبه من الرئيس «أوريول» إلى الرئيس «أيزنهاور» وقد سلمها لـ«دالاس».

□

ولم يكن «دالاس» قد دعا شركة قناة السويس ليسمع رأيها، ولكن شركة قناة السويس دعت نفسها إلى مكتبه، فقد اتصل به صديق قديم له وللرئيس «أيزنهاور» أيضا، وهو المستر «سبوفور» الذى كان فى وقت من الأوقات سكرتيرا عاما لحلف الأطلنطى، ثم استخدمته شركة قناة السويس ـ بعد مجىء «أيزنهاور» إلى البيت الأبيض ـ مستشارا خاصا لها فى واشنطن. وقد رتب «سبوفور» اجتماع غداء بين «دالاس» و«شارل رو» رئيس شركة قناة السويس.

إن شركة قناة السويس ـ التى بدأت فرنسية، ثم اختارت الحماية البريطانية بعد أن علا نجم بريطانيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ـ وجدت نفسها الآن مضطرة لأن ترفع العلم الأمريكى. وهكذا بدا «شارل رو» فى الغداء مع «دالاس» «**رعية أمريكية**» تهمه مصالح الولايات المتحدة قبل غيرها. وقد بدأ «شارل رو» فشرح لـ«دالاس» أن «الملكية الأمريكية فى أسهم شركة قناة السويس ارتفعت من ٤,٥٪ قبل الحرب العالمية الثانية إلى ١٦٪ بعدها، ومازالت تزيد». ثم راح يقول «**إن قناة السويس هى أقصر وأقرب طريق للرحلة من نيويورك إلى هونج كونج إلى ليفربول عن طريق قناة بنما. وهكذا فإن مصير القناتين واحد**»[١].

ثم دخل «رو» فى شرح طويل ملخصه: «إن المصريين يطمعون فى شركة قناة السويس، ويحلمون بالاستيلاء عليها فى اللحظة التى تنتهى فيها حماية القاعدة العسكرية الإنجليزية لها.

والمشكلة أن المصريين لا يستطيعون إدارة هذا المرفق الذى ينظرون إليه فى

---

(١) مجموعة وثائق الخارجية الأمريكية ـ مذكرة أملاها «جون فوستر دالاس».

حسد، ولا يستطيعون حمايته أو حتى حماية العاملين فيه إذا بدأ «الغوغاء» يقومون بمظاهراتهم التقليدية فى مصر».

ثم قال «رو»: «إننا كنا نستاجر من الأسطول الإنجليزى ـ بالثمن ـ مدمرة حراسة تقوم بهذا العمل، والشركة تفكر الآن ـ وإذا ما تأكد انسحاب الإنجليز من القاعدة ـ فى تاجير باخرة تضع عليها قوة من المتطوعين المسلحين الأوروبيين، بحيث تقف فى بورسعيد لتكون جاهزة برجالها للتدخل إزاء أى خطر، لكننا نخشى من أن المصريين قد لا يعطون لهؤلاء المتطوعين تاشيرات دخول إلى أراضيهم».

ثم أضاف «رو»: «الأكل نفسه هو أكبر فاتح للشهية، وإذا تمكن المصريون من أكل القاعدة فسوف تتفتح شهيتهم لأكل الشركة». ثم ختم «رو» شرحه بطريقة مسرحية قائلا: «سيدى الوزير إن السويس ليست عبدان، فعبدان ركن قصى فى الخليج الفارسى لم يره أحد، ولكن بورسعيد فى قلب البحر الأبيض، والقناة هى وريد الدورة الدموية للبترول فى العالم[1].

وتوجه «جون فوستر دالاس» إلى مطار واشنطن فى طريقه إلى القاهرة على رأس وفد يضم المستر «هارولد ستاسن» المستشار الخاص لـ«أيزنهاور» و«هنرى بايرود» مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط.

[٢]

أمام الصحفيين فى مطار القاهرة أدلى المستر «جون فوستر دالاس» بتصريح قال فيه: «إن الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس «أيزنهاور» تهتم اهتماما جديا بالدفاع عن الشرق الأوسط، وقد ناقشت هذا الأمر مع الحكومة البريطانية على أساس مبادئ تم التوصل إليها من قبل مع إدارة الرئيس ترومان. كذلك فإننا ناقشنا هذا الموضوع وما يتصل به مع الحكومة المصرية وممثليها فى واشنطن والقاهرة.

---

(١) تشبيه «شارل رو» لقناة السويس بأنها الوريد فى الدورة الدموية للبترول شاع بعد ذلك وتكرر استعماله، وقد ورد بنصه كما هو فى أحد خطابات «إيدن» أيام الغزو الثلاثى.

إن الولايات المتحدة مهتمة برفاهية هذا الجزء من العالم، وقد توصلت لاقتناع بأنه لابد من التوصل إلى حل يضمن السيادة المصرية الكاملة ويؤكد الجلاء المرحلى للقوات البريطانية عنها، على نحو يحفظ أهمية منطقة القناة وقاعدتها، بحيث تظل صالحة للعمل السريع للدفاع عن العالم الحر فى حالة نشوب حرب».

وهكذا وقع «جون فوستر دالاس» فى أول خطأ له فى مصر مع أول خطوة له على أراضيها. ففى مساء هذا اليوم كان عليه أن يسمع من «جمال عبدالناصر» أنه يعترض على تعبير جاء فى تصريح «دالاس»، وليس من شأنه أن يعزز حسن النية المطلوب بين الطرفين فى هذه المرحلة. وأبدى «دالاس» دهشته، وقال «جمال عبدالناصر» إنه «**يقصد تعبير لصالح العالم الحر**» الذى ورد فى التصريح». ثم استطرد يقول: «إن هذا التعبير يستدعى إلى الذاكرة المصرية على الفور ما كان يقوله الإنجليز من أنهم يحتلون مصر «لصالح الدفاع عن العالم الحر». وهكذا فإن أى ترتيب دفاعى يتحدث عنه «دالاس» بهذا المفهوم ووفق هذا التعبير سوف يبدو للمصريين على الفور وكأنه نفس الاستعمار القديم تحت اسم جديد.

وحاول «دالاس» أن ينفى أن ذلك كان قصده، ورغبة فى طمأنة «جمال عبدالناصر»، فقد أصدر متحدث رسمى باسم وزير الخارجية الأمريكى توضيحا جاء فيه «**أن وزير الخارجية لم يقصد استعمال تعبير العالم الحر بأى معنى من المعانى التى أثقلت هذا التعبير خلال المرحلة الاستعمارية فى الشرق الأوسط**».

لكن الشكوك كلها لم تنم!

□

كان رأى «جمال عبدالناصر» أن المحادثات مع «جون فوستر دالاس» لابد أن تتم بأقصى درجة من الصراحة، بحيث لا يكون هناك مجال لسوء فهم، فأى سوء فهم فى العلاقات المصرية - الأمريكية سوف يبقى معنا طويلا. فهذه - على حد قوله للدكتور «محمود فوزى» فى آخر جلسة بينهما استعدادا للمحادثات مع «دالاس» - «علاقة فى بدايتها، وليس كما هو الحال مع الإنجليز علاقة فى نهايتها، ولابد لنا أن

نضع أنفسنا على الطريق الصحيح من أول خطوة، وإلا فسوف نجد أنفسنا نبتعد أكثر عن هدفنا فى كل خطوة نخطوها. وسوف نخطئ فى حق أنفسنا إذا نحن تركنا هذه العلاقة الجديدة تمارس كما مورست العلاقات القديمة بين مصر وبريطانيا».
ووافق الدكتور «فوزى» بتحفظ، وكان تحفظه : «نعم. ولكن ليس إلى الحد الذى يصدم أو يقفل الأبواب».

وطالت المحادثات مع «دالاس» لمدة سبع ساعات، ما بين اجتماع رسمى واجتماع غير رسمى، عقد فى بيت ا لسفير الأمريكى المستر «جيفرسون كافرى» بعد دعوة على العشاء.

وكان «دالإس» هو المتكلم الرئيسى فى الوفد الأمريكى، وكان كل من «هارولد ستاسن» و«هنرى بايرود» يتدخل أحيانا بسؤال أو استفسار(١).

وخلال المحادثات دخل «دالاس» إلى موضوعه بأن عبر عن سعادته لوجوده فى مصر واهتمامه تاريخيا وسياسيا بشعبها، ثم نقل تحية من الرئيس «أيزنهاور» وأمانى طيبة له، ثم أشار إلى دور مصر فى المنطقة. ثم حدد لنفسه ما يكاد أن يكون جدول أعمال يغطى النقاط كلها، وكانت خطوطه على النحو التالى :

١ ـ المفاوضات مع الإنجليز.

٢ ـ الدفاع عن الشرق الأوسط.

٣ ـ العرب وإسرائيل.

٤ ـ المساعدات العسكرية والاقتصادية للمنطقة ولمصر بالذات.

وعن المفاوضات مع الإنجليز قال «دالاس» إنه لا يريد أن يتدخل فى مجرى المفاوضات. «لكننا نريد أن نساعد على دفع تقدمها، خصوصا وأنها قد توقفت وتعثرت قبل أن نجىء ببضعة أيام».

---

(١) سجلت محضرا شبه كامل للاجتماع الذى عقد بعد العشاء فى بيت كافرى. على ظهر نسخة من البيان الذى ألقاه دالاس فى مطار القاهرة، ولم أجد فى جيبى ليلتها ورقة أخرى غيره.

«ونحن فهمنا موقفكم عندما اعتذرتم لنا عن قبولنا كطرف مستقل معكم ومع الإنجليز فى هذه المفاوضات. وربما أن حساسيتكم لم يكن لها ما يبررها، ولكننا كنا على استعداد أن نتفهم».

ثم قال «دالاس»: «وفى رأينا أنه فى المشاكل الدولية فإن أى طرف لا يحق له أن يقصر اهتمامه على مرحلة واحدة دون أن يمد بصره إلى المرحلة الطبيعية التى تليها، وهو إن كان يقدر رغبة المفاوض المصرى فى عزل مفاوضات الجلاء عن مفاوضات الدفاع، فإنه يلح فى أن يتفهم الطرف المصرى أن هناك علاقة قوية بين الموضوعين. فخروج البريطانيين من القاعدة لا يلغى دور هذه القاعدة فى الدفاع عن الشرق الأوسط كجزء من العالم الحر. إننى استغربت فى الصباح قلقكم من كلمة «العالم الحر»، ولم أكن أدرك أن هذه الكلمة محملة بمواريث ثقيلة، ولذلك سارعت بإصدار توضيح تمسكت فيه بتعبير «العالم الحر»، وحاولت فى نفس الوقت أن أفصله عن مواريثه القديمة».

ثم انتقل «دالاس» إلى البند الثانى وهو الدفاع، وقال: إنه «لا يحتاج إلى شرح مطول لحقيقة المطامع السوفيتية فى المنطقة ويكفيه أن يدلل - كما قال - على ذلك بالمحاضر السرية للوفاق الألمانى الروسى الذى سبق الحرب العالمية مباشرة. ففى شروط هذا الوفاق كان أهم مطالب الاتحاد السوفيتى **هو أن يسمح له بمد نفوذه فى المنطقة المتجهة عموما صوب الخليج الفارسى»**. والحقيقة - على حد قول «دالاس» - «إن الروس طامعون فى السيطرة على العالم، وأن الشعوب الحرة يجب أن تنظم نفسها مع حلفائها لكى تتصدى لهذا الخطر الداهم».

وانتقل «دالاس» إلى البند الثالث وهو إسرائيل فقال: «إنه لا يريد أن يدخل الآن فى تفاصيل هذا الموضوع المعقد، ولا أن يبحث أسباب الحق والظلم فيه، ذلك لأن اهتمامه بهذا الموضوع الآن هو لتأثيره على أمن الشرق الأوسط، لأنه إذا بقى الشرق الأوسط مشغولا بنزاعات فى قلبه فسوف يستحيل عليه أن يكرس الجهد والوقت الضروريين لمواجهة الخطر الخارجى السوفيتى».

وأخيرا وصل «دالاس» إلى البند الرابع وهو المساعدات العسكرية والاقتصادية، فقال: إنه يعتقد «أن المنطقة بحاجة ماسة إلى هذه المساعدات، والقضية أن هذه المساعدات لا تستطيع أن تعطى فائدتها الكاملة إلا فى منطقة يسودها نوع من الاستقرار».

□

وتحدث اللواء «محمد نجيب» الذى كان يرأس الوفد المصرى رسميا «عن أمانى الشعب المصرى وآماله، وعبر عن رغبته فى إقامة العلاقات المصرية الأمريكية على أسس سليمة، لأن أمريكا ليست من الدول الاستعمارية، وإنما هى قاتلت فى الحرب العالمية الأولى والثانية دفاعا عن حرية الشعوب، كما جاء فى نقط «ويلسون» الأربع عشرة التى أعلنت بعد الحرب العالمية الأولى، وميثاق الأطلنطى الذى أعلن فى وسط الحرب العالمية الثانية».

وتحدث الدكتور «محمود فوزى» عن المحادثات المتعثرة مع الإنجليز وعن نقط الاتفاق ونقط الخلاف.

واختص «جمال عبدالناصر» بموضوع الدفاع[1].

وأبدى «جمال عبدالناصر» تسليمه بضرورة الدفاع عن الشرق الأوسط، واقتناعه فى نفس الوقت بأن أهل المنطقة هم الذين يستطيعون الدفاع عنها، ويحق لهم بعد أن يحددوا ضرورات أمنهم أن يستعينوا فى ذلك بمن يشاءون.

والمشكلة أنه فى هذه المرحلة «فإن العرب لا يرون أمامهم خطرا على أمنهم غير خطر الاستعمار الذى يسيطر على أراضيهم منذ القرن التاسع عشر وقبله. وفى حالة مصر فإن الاستعمار البريطانى فرض سيطرته المطلقة لأكثر من سبعين عاما، وليس من المعقول أن نقفز فجاة فنقول لشعبنا أننا اكتشفنا له عدوا جديدا هو الاتحاد السوفيتى، فى حين أنه لم يتخلص بعد من عدوه القديم وهو الاحتلال البريطانى.

---

(١) المحضر الرسمى للجلسة، وهو محفوظ بأرشيف مجلس الوزراء.

وربما قيل لنا: إن هناك خطرا سوفيتيا محتملا، لكن لدينا استعمارا بريطانيا واقعا، ومن الطبيعي أن همنا يجب أن يتركز على الواقع، وأما المحتمل فإن له وقتا آخر خصوصا عندما تظهر أمامنا احتمالاته. ونحن لا نستطيع أن نخلط الأمور بدعوى استباق الحوادث وضرورة ربط كل خطوة بالخطوة التى بعدها كما قال المستر «دالاس». فهذه مسألة نفسية إلى جانب كونها مسألة عملية، ولو ذهبنا إلى الشعب المصرى وإلى غيره من الشعوب العربية، وقلنا إن القواعد البريطانية على أرضنا أنهت دورها فى خدمة الاستعمار البريطانى الذى عرفناه، وأنها الآن تبدأ دورا جديدا للدفاع عن الشرق الأوسط ضد خطر سوفيتي لا نعرفه ـ وإنما هو محتمل ـ فإن شعوبنا سوف تسخر منا. وسوف يكون لها الحق إذا ظنت بأن كل ما نحن بصدده هو استبدال علم مسيطر بعلم مسيطر من لون آخر، أى أننا سنستبدل علما بريطانيا بعلم قيادة متحالفة غربية. وإذا قيل لنا أننا سوف نكون أعضاء على قدم المساواة فى التحالف الجديد فإن الشعب المصرى لديه من الذكاء ما يجعله يكتشف أننا نخدعه لسببين: أولهما لأن أحدا لم يثبت أمامه أن الاتحاد السوفيتي خطر عليه حتى الآن، والثانى أن حكاية المساواة لها قصة فى التاريخ المصرى الحديث، فقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ تعطى لملك مصر حق استخدام كل المنشآت والتسهيلات بما فيها الموانى والمطارات فى الجزر البريطانية نفسها فى مقابل حق ملك إنجلترا لنفس الشىء فى مصر. وملك مصر بالطبع لم يستخدم ولم يكن ليستطيع أن يستخدم هذه الحقوق المخولة له على قدم المساواة بنصوص المعاهدة! ولكن ملك بريطانيا استخدم مصر كلها قاعدة لجيوشه. وحلقة على طريق مواصلات إمبراطوريته، ومصدرا للتهديد ضد الشعب المصرى نفسه. ببساطة لا نستطيع أن نقول للشعب المصرى أن يدير بصره عن احتلال قائم لأراضيه على بعد مائة كيلو متر من عاصمته، لكى يركز اهتمامه على خطر آخر محتمل وغير مؤكد على بعد آلاف الكيلومترات من حدوده. إذا قلنا له بذلك فسوف يفقد الثقة بنا، وهذا هو الذى يفتح الباب للخطر الشيوعى فعلا وواقعا».

واستطر «جمال عبدالناصر» يقول: «إن خبرته العسكرية تجعله يعتقد أن

الحروب العالمية مضى زمانها، وأن القنبلة الذرية خلقت أوضاعا جديدة وموازين تختلف تسرى أحكامها على العالم كله. فالجيش السوفيتى لن يتقدم بعد خطوطه الحالية لأنه يعلم أنه إذا فعل ذلك فسوف تكون النتيجة حربا عالمية. لكن الشيوعية بالطبع مستعدة للتقدم كعقيدة وبالطبع فإن لها رغباتها فى الانتشار العالمى وحتى السيطرة، ولكن طريقها لن يكون طريق الزحف العسكرى، وانما سيكون طريق النفاذ إلى الجبهات الداخلية للشعوب لإثبات أن قياداتها الوطنية عاجزة عن تحقيق الاستقلال وعن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن الاحتلال تحت أى اسم هو الذى يفتح الباب للشيوعية. والتخلف عن التنمية هو الذى يفتح الباب للشيوعية، والإحساس بالتخلى عن الإرادة الوطنية، داخليا وخارجيا، هو الذى يفتح الباب للشيوعية. وليس معنى ذلك أننا نترك المنطقة بغير دفاع، ولكننا نرى أن وسيلة الدفاع الحقيقية موجودة فى ميثاق الضمان الاجتماعى العربى وكل ما يحتاج إليه هذا الميثاق هو إعادة تنظيمه وإعادة تسليحه، ليكون هو الكفيل بعد ذلك بالدفاع عن المنطقة وأهلها. ومن منظور أمنهم ومصالحهم وفى هذه الحالة فإن الشعوب العربية كلها سوف تعى وتعتبر أن الدفاع هو بالفعل دفاع عن النفس وبالحق وليس الحق الذى يراد به باطل».

وكان «دالاس» يسمع مندهشا.

وكان «جيفرسون كافرى» منهمكا فى رسم خطوط ودوائر متقاطعة على ورقة أمامه وبدا مستغرقا بالكامل فيما يفعل.

□

وبعد العرض العام الذى قدمه «دالاس»، والرد العام المقابل له، والذى قدمه «جمال عبدالناصر»، بات واضحا أن المواقف الرئيسية للأطراف قد تحددت. ودارت بعد ذلك مناقشات عامة حول أطراف الموضوع، فقد سأل «دالاس» عن تفاصيل نقط الخلاف الجوهرية فى المفاوضات المصرية البريطانية؟ وتولى «جيفرسون كافرى» شرح مواقف الطرفين فى هذه النقط الخلافية، ثم شارك عدد من أعضاء الوفد

المصرى فى إبداء بعض الملاحظات. وسأل «دالاس» عن العلاقات بين الدول العربية، ثم سأل عما إذا كان فهمه صحيحا بأن ميثاق الضمان الجماعى موجه ضد إسرائيل؟ ورد «جمال عبدالناصر» بأن هذا الميثاق موجه ضد أى نوع من أنواع العدوان تتعرض له الأرض العربية، وهو يشك فى أن اسم إسرائيل قد ورد أصلا فى نصوص الميثاق. فقد قصد به العرب أن يكون درعا دفاعيا لهم ضد أى مصدر تهديد. وسأله «دالاس» عما إذا كان يعتبر أن المنطقة معرضة لتهديدات أخرى غير التهديد السوفيتى؟ ورد «جمال عبدالناصر» **بالإيجاب فهناك الاحتلال الإمبراطورى القديم وهو لا يزال قائما فى بلدان عربية عديدة ومن بينها مصر، ثم إن هناك تهديدا آخر تمثله إسرائيل التى لا يكف قادتها عن المناداة بفرض السلام، وهذا يعنى الحرب لأن السلام لا يفرض، وإنما يصل إليه الأطراف باقتناعهم فإذا تحدث أحد عن فرضه فمعنى ذلك أنه لا يتحدث عن الإقناع وإنما يتحدث عن السلاح، وسأل «دالاس» «ولكن أليس السلام مع إسرائيل هو طبيعة الأمور؟» ثم ضحك وقال: «الذى أعرفه أنهم ساميون مثلكم وأبناء عم لكم ثم إنهم تعرضوا لويلات كثيرة أيام هتلر» ورد** «جمال عبدالناصر» بأن **«تلك كلها قضايا معقدة، فإسرائيل الآن خليط من حوالى تسعين جنسية وأصولهم السامية موضع شك كبير، وعلى فرض أنهم ساميون فانهم تصرفوا بمنطق الغزاة، وفرضوا على العرب الفلسطينيين أسوأ ما تعلموه من اضطهاد النازى، فقد احتلوا نصف وطن عربى وحولوا أصحابه الأصليين إلى مواطنين من الدرجة الثانية»**. ثم تساءل «جمال عبدالناصر» **ما إذا كان يعقل أن تقوم بهذه الطريقة، وفى وسط أرض الآخرين دولة غريبة تقطع اتصال العالم العربى مشرقه من مغربه، مع اعتقاد العرب على الناحيتين أنهم ينتمون إلى أمة واحدة»**.
واستفسر «دالاس» عما «إذا كان صحيحا أن إسرائيل قطعت امتداد العالم العربى إلى قسمين لا اتصال بينهما؟»! وقال «جمال عبدالناصر» إن «**نظرة على أى خريطة كفيلة بإظهار هذه الحقيقة»**. وتساءل «دالاس» عما «**إذا كان ذلك يعنى استحالة السلام بين العرب وإسرائيل؟»** ورد «جمال عبدالناصر» بأنه «**لا يستطيع أن يرى كيف يمكن أن يتحقق السلام على أساس الأمر الواقع». ثم استطرد «ومع ذلك فإن إسرائيل ليست شاغلنا الآن، وأنا واحد من الذين يعتقدون أن إسرائيل بالنسبة لنا**

قضية داخلية. إن خطرها يبدو جسيما لأننا مختلفون فإذا استطعنا تعويض التخلف بالتنمية والتقدم فإن الموازين تعدل نفسها تلقائيا». وسأل «دالاس» عن مشروع السد العالى، وقال: «إن المشروع لفت نظره لضخامته ولكنه يتصور أن دراساته لم تستكمل بعد. وعلى أى حال فهو مشروع مثير للخيال».

واتجه الحديث بعد ذلك إلى الحديث عن مشروعات أخرى للتنمية غير السد العالى. وقدم له «جمال عبدالناصر» عرضا سريعا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى مصر وإلى قيام الثورة وطموحاتها. وسأله «دالاس» عما «إذا كان خطر الغزو السوفيتى لا يؤرقه؟» وقال «جمال عبدالناصر»: إن «حقائق موازين القوة تقول لى: إن الاتحاد السوفيتى لن يهاجمنا بالجيش الأحمر، وإذا أراد أن يفعل ذلك فعليه أن يجتاح كل الشرق الأوسط من القوقاز إلى شمال أفريقيا، وأى حركة فى هذا الاتجاه تعنى الاتجاه نحو حرب عالمية». وسأل «دالاس» «لماذا إذن غزوا تشيكوسلوفاكيا؟» وقال «جمال عبدالناصر» أن «تشيكوسلوفاكيا فى إطار أمنهم كما حددته اتفاقية يالطا، ثم إن الجيش الأحمر كان على أراضيها بالفعل أو على حدودها، وهذا وضع يختلف عن وضعنا». وسأل «دالاس» عن الشيوعية وخطر الشيوعية؟ وقال «جمال عبدالناصر» أن «الخطر الحقيقى هو التخلف والتبعية فهما اللذان يعطيان للشيوعيين الذخيرة التى يحاربون بها. وأما فى بلد ينمى نفسه ويسعى إلى التقدم وإلى العدل الاجتماعى، لا يسلم نفسه لأى سيطرة أجنبية فإن الخطر الشيوعى لا يجد لنفسه فيه موطئ قدم». وقال «دالاس»: إنه «فهم أن الإسلام يعادى الشيوعية». ورد «جمال عبدالناصر» بأن الإسلام لا دخل له بالشيوعية فهو شأنه شأن أى دين سماوى أكبر وأبقى من كل النظريات السياسية والاقتصادية». وسأل «دالاس» «ألا تستطيعون استخدامه فى محاربة الشيوعيين؟» ورد «جمال عبدالناصر» بأن «هناك مقولة مأثورة فى الإسلام تصف الجوع بأنه كافر، وهكذا فإن الفقر يحارب بالتنمية وبالعدالة الاجتماعية، وليس باستعمال الدين ضد طبيعة دعوته».

ثم أشار «دالاس» إلى مشروع أمريكى بتقسيم مياه الأردن بين الدول المشتركة

على حوض النهر، وأن إسرائيل لديها مشروعات مستقلة، وأن هذه المشروعات إذا نفذت من جانب واحد قد تؤدى إلى احتكاكات، وقد فكروا فى حل للمشكلة. ورد الدكتور «فوزى» بأن «نهر الأردن لا يجرى فى مصر، ومع ذلك فإن مصر مهتمة بما يجرى فى حوضه، وهى بالفعل ترى أن قيام إسرائيل بمشروعات منفردة عليه قد يؤدى إلى مشاكل ومصر على استعداد فى هذا الصدد أن تستمع إلى أى مقترحات بناءة»(١).

[٢]

من الصعب جدا، وحتى بعد مرور كل هذه السنوات على الأحداث، أن يقطع أحد برأى حول الانطباع الذى خرج به «جون فوستر دالاس» من زيارته لمصر. ومع ذلك فإنه يمكن القول، وعلى ضوء وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، أن مجرى الأفكار الرئيسى لـ«جون فوستر دالاس» بعد زيارة القاهرة كان على النحو التالى:

١ - إن المصريين يشعرون بالثقل الشديد للتجربة الاستعمارية مع بريطانيا، وإن هذا الثقل لا يترك لهم المجال الكافى لرؤية المستقبل رؤية واضحة. ومن المهم ألا يرتبط الدور الأمريكى الجديد فى الشرق الأوسط فى أذهان المصريين أو العرب بالتجربة مع بريطانيا.

٢ - إن المصريين لديهم حجة معقولة، من وجهة نظرهم، فى عدم الربط بين جلاء الإنجليز عن بلادهم واشتراكهم فى الدفاع عن الشرق الأوسط ضمن تحالف غربى. وفى الوقت الذى يتعين فيه تفهم دوافعهم إلى الفصل بين المسألتين، فإن الولايات المتحدة عليها أن تكون مستعدة لتبصيرهم بضرورات المستقبل.

٣ - إن خير وسيلة لذلك هى أن تقوم الولايات المتحدة بدور نشيط فى تحريك قضية

---

(١) كان مشروع تقسيم مياه الاردن من أفكار مجموعة «ألفا» كما سبق الإشارة فى صفحة (٢٧٧) من هذا الكتاب.

المفاوضات فإذا اطمأن المصريون إلى أن المفاوضات مع بريطانيا بمساعدة أمريكا تواصل طريقها، فإن ذلك قد يفتح عيونهم.

٤ - إن القيادة العسكرية المصرية التى قابلها فى القاهرة بدت له مختلفة عن طراز العسكريين الذين يعرفهم من أمريكا اللاتينية. فالمصريون أكثر نقاء ولكنهم حتى الآن أكثر سذاجة. ولقد أعجبه بعض منطقهم فى تصور الخطر الشيوعى من الداخل، كذلك أثر فيه طموحهم إلى مشروعات كبيرة كسد أسوان العالى، ولكن عليهم أن يتعلموا أن هناك مخاطر من الخارج تتربص بهم وأنهم لا يستطيعون وحدهم تحقيق مشاريعهم الطموحة، وليس هناك من يقدر على مساعدتهم غير الولايات المتحدة وعليهم أن يفهموا ذلك ويعوا نتائجه.

٥ - إنهم يحتاجون إلى بعض الوقت لكى «يتطوروا» وربما كان من الأوفق أن يكون هناك سفير أمريكى جديد يحل محل المستر «جيفرسون كافرى» الذى أبلغ «جون فوستر دالاس» بأنه الآن يريد أن يعتزل. وقد فكر «دالاس» فى سفير يستطيع أن يتفاهم مع «جمال عبدالناصر» الذى بدا له الزعيم الحقيقى لمصر. ويكاد «دالاس» أن يكون قد اختار سفيره فى القاهرة، وهو مازال بعد فيها، فقد التفت ذات مرة إلى «هنرى بايرود» مساعده لشئون الشرق الأوسط وقال له: «هانك.. أظن أن هناك كثيرا هنا تستطيع أن تقوم به». (كان «هنرى بايرود» أكبر بسنوات قليلة من «جمال عبدالناصر» وكان فيما سبق جنرالا فى الجيش، ومنصبه الحالى كمساعد لوزير الخارجية فى الشرق الأوسط كفيل بإقناع المصريين أن الولايات المتحدة تبعث إليهم بسفير على مستوى العلاقات التى تريدها معهم).

٦ - وأخيرا فإن «جون فوستر دالاس» اعتبر ملاحظة الدكتور «محمود فوزى» عن مشروع مياه الأردن و«إريك جونستون» بادرة توحى بالرغبة فى التعاون.

□

ولم تكن الحكومة البريطانية سعيدة بما تسرب إليها من نتائج محادثات «جون فوستر دالاس» فى القاهرة، رغم أن وزير الخارجية الأمريكى عقد فى القاهرة

اجتماعا مع السفير البريطانى فيها السير «رالف ستيفنسون» شارك فيها الجنرال البريطانى السير «بريان روبرتسون».

كان هناك إحساس بريطانى بأن ما قيل لهم كان أقل مما حدث فعلا.

وفى لندن - وكان «ونستون تشرشل» لا يزال يقوم بأعمال وزير الخارجية البريطانية - بدا نوع من القلق. وكتب «ونستون تشرشل» إلى «سلوين لويد» وزير الدولة للشئون الخارجية مذكرة يقول له فيها:

«لا يخالجنى شك فى أن المستر دالاس ترك لدى المصريين انطباعا بأنه سوف يقوم بمبادرة من نوع ما بشأن مفاوضات قناة السويس فور عودته إلى واشنطن. وأنا لا أعرف بعد أى نوع من المبادرة يفكر فيها، ولكنى أخشى أن الأمريكيين لن يخفوا أبدا اعتقادهم بأننا لن نستطيع تحقيق كامل مطالبنا فى مصر. وهناك خطر حقيقى من أن المستر دالاس قد يحاول أن يضغط علينا لنقبل ما هو أقل. ومن الضرورى على هذا الأساس أن نعيده ونبقيه دائما على الخط. ولذلك فأنا أرجوك أن تطلب من ماكينز أن يتحدث مع بيدل سميث، ويشرح له مخاوفنا، وأن يظل اتصالنا مفتوحا باستمرار مع الرئيس ومباشرة. إن الرئيس أقرب إلى أن يفهم ضرورة احتفاظنا بالقاعدة وبالسيطرة والقيادة على منشآتها، وبالتالى فإن تأييده لنا يحقق مصالح الغرب على خير وجه ممكن».

□

ولم يكتف «تشرشل» بذلك فقد خشى أن يتوه نداءه فى سراديب البيروقراطية الإنجليزية أو الأمريكية، وهكذا جلس يكتب خطابا شخصيا إلى الرئيس «أيزنهاور» جاء فيه:

[«صديقى العزيز:

١ - إننى أتطلع إلى حديث طويل عن مصر معك حى نلتقى فى بيرمودا[١]

---

(١) اجتماع قمة للحلفاء كان محددا له ديسمبر ١٩٥٣ فى جزيرة بيرمودا.

ولكن لأهمية هذا الموضوع فإنى رأيت أن أضع بعض خواطرى تحت تصرفك فى هذه الرسالة السريعة.

٢ ـ إننا حاولنا أن ننسق مواقفنا معكم سواء فى عصر سلفكم أو فى عصركم، ولم يكن هدفنا من هذا التنسيق أن نورطكم فى التزامات عسكرية أو مالية، وإنما حاولنا أن نجدكم بجانبنا فى مواجهتنا للدكتاتورية المصرية.

٣ ـ إننا بذلنا كل جهد للوصول إلى اتفاق مع المصريين وأوضحنا لكم أننا لا نريد من الولايات المتحدة أن تقوم بدور الوسيط أو الحكم، لكن «الدكتاتورية المصرية هى التى «غسلت أيديها» كما يقولون من المفاوضات معنا، وقت قطع المفاوضات مع قرب زيارة مستر «دالاس» للقاهرة. وقد راحوا يواصلون حملة من التهديد والعنف تزايدت أخيرا، والواضح أن الهدف منها هو الضغط علينا وعليكم، ونحن ننصح بالصبر والتماسك فالوقت ليس ضدنا. وعندما يعود المصريون إلى صوابهم ويفهمون أنه ليس فى استطاعتهم تخويفنا فإننا سنكون على استعداد للعودة لمائدة المفاوضات.

٤ ــ إن موقف الولايات المتحدة له أهمية كبرى فى هذا الصدد، فإذا فهمت «الدكتاتورية المصرية» أنكم تؤيدونها ضدنا أو تشجعونها فى مطالب مستحيلة ،فإن ذلك سوف يكون ضارا ليس بنا وحدنا، ولكن بكل مصالح الحلفاء.

صديقك: ونستون»]

وبعد أيام تلقى «ونستون تشرشل» ردا على خطابه من «أيزنهاور»:

[«عزيزى ونستون:

شكرا جزيلا لك على رسالتك، لكن هناك فقرات فيها لم أستطع فهمها وأعتقد أنه قد يكون مفيدا أن نتركها لحديثنا المباشر فى بيرمودا. أرجوك ألا تسىء الظن بنا هنا، ولا تتصور أننا نتخلى عنكم أو نبدى تهاونا فى تقدير مصالحكم. إن تصريحات

فوستر فى القاهرة لابد أن تطمئنكم، ولعلمك أيضا فإنه أخطر المصريين أنهم لا يستطيعون الحصول على سلاح منا طالما لم يتوصلوا هم وأنتم إلى اتفاق بينكم.

أيزنهاور»]

□

ولم يكن فى هذا الرد المقتضب ما يكفى لطمأنة «ونستون تشرشل» فقرر أن يبعث اللورد «سالسبرى» ومعه الجنرال السير «بريان روبرتسون» إلى واشنطن ليبحثا مع «جون فوستر دالاس» رسميا نتائج زيارته للقاهرة.

ولم يسترح «سالسبرى» إلى كثير مما سمعه من «جون فوستر دالاس»، ففى إحدى جلسات المحادثات بين الطرفين فى إحدى قاعات الاجتماعات الملحقة بمكتب الوزير فى مبنى وزارة الخارجية الأمريكية قال «دالاس»:

«إنه يريد أن يتعرض للجو العام الذى أحس به فى المنطقة. فإن بعض أعضاء الوفد الأمريكى تولد لديهم الانطباع بأن المسلك البريطانى تجاه الدول العربية، ومصر بالذات، ينطوى على كثير من الإيحاء بالسيطرة الغربية، وأن الإنجليز يتصرفون هناك على أساس أن القوة هى الوسيلة الوحيدة لإقناع هؤلاء الناس بحل المشاكل، وأنه يكفى إعادتهم إلى رشدهم بمجرد ضربهم أو ركلهم». ثم قال دالاس: «إننا بالطبع نقدر التجربة البريطانية فى الشرق الأوسط، ولكن بما أننا الآن داخلون فى الأمور إلى حد ما فمن الحق أن يسمح لنا ببعض الحرية فى العمل، وألا نعامل كمجرد متفرجين. ونحن ندرك أسباب قصورنا، ولكنه يخطر ببالنا أننا نستطيع أن نقوم بدور ما فى تخفيف المشاعر المعادية للغرب فى المنطقة وهى مشاعر قد تدفع أصحابها لقبول الشيوعية. وباختصار فإننا نرى أننا متفقون معكم فى الأهداف ولكن قد نختلف فى الوسائل، وهذا طبيعى لأن التجربة الاستعمارية لا تؤثر علينا».
ثم أضاف دالاس: «إن من الضرورى بذل كل جهد لاستيعاب مصر فى الدفاع عن الغرب لكن المصريين لن يتخلوا عن شكاواهم وإحساسهم بالظلم إلا إذا خلصوا أنفسهم من النفوذ البريطانى وتفتحت عيونهم على مخاطر غيره».

وخلال هذه المحادثات فى واشنطن عرف اللورد «سالسبرى» أن الولايات المتحدة تفكر فى عقد صفقة أسلحة محدودة فى مصر، وأنها تدرس مشروع السد العالى بقصد البحث فى إمكانية الاشتراك فى تمويله. وأنها قد تفكر فى تأخير الإعلان عن ذلك إذا ما استؤنفت المفاوضات مع مصر، ففى هذه الحالة قد تؤثر تأخير الإعلان.

□

واستؤنفت المفاوضات فى القاهرة، ولكنها راحت تتعثر.

وكان «أنتونى إيدن» قد شفى من مرضه وعاد لمباشرة أعماله. ولكن «تشرشل» كان لا يزال يتابع المفاوضات عن قرب ويلاحق «إيدن» بمذكراته المكتوبة. وكانت المذكرات لا تعكس فقط غلو «تشرشل» الاستعمارى، وإنما كانت تعكس أيضا ضيقه من «أنتونى إيدن» الذى شفى من مرضه وعاد يطالب برئاسة الوزارة. وفى ١١ ديسمبر ١٩٥٣ كتب «تشرشل» إلى «إيدن» مذكرة نصها[١]:

[«وزير الخارجية:

١ - إن المخرج من كل متاعبك، فى مصر وفى قناة السويس وفى السودان وفى جنوب السودان وفى الشرق الأوسط كله، ليس فى الكلمات ولكن فى الأعمال. وفى الإقدام على الفعل وليس بإمضاء المعاهدات.

أى أمان سوف نجده مع المصريين الذين ألغوا معاهدة سنة ١٩٣٦ التى وقعتها معهم بنفسك فيما مضى، وما هو ضمانك لمعاهدة أخرى توقعها معهم اليوم؟ على العكس إننى واثق أن الأمور سوف تتعقد بيننا بسبب السودان، وإذا حدث أن ضعفت قوة الحامية البريطانية فى قاعدة قناة السويس فإن العداء ضدنا سوف يزيد، ولن يكون لدينا الوسائل الكافية لاحتلال القاهرة وغيرها. وكلما أجلنا المواجهة فإن حجم قواتنا فى القاعدة سوف يقل، وسوف نجد أنفسنا فى وضع أضعف، وسوف يقف كثيرون فى حزبنا يقولون «ألم نحذركم من ذلك».

---

(١) صور مذكرة «تشرشل» منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٠٠).

٢ ـ دعنى أقل لك الآن كيف ينبغى أن تتصرف بطريقة شاملة وحاسمة؟ حاول أن تجد سببا ما لإرسال كتيبتين من المشاة، وثلاثة أو أربعة أسراب من الطائرات إلى الخرطوم. ويستطيع الحاكم العام أن يقول أن دواعى الأمن العام اقتضت هذا الإجراء، وربما كان له أن يضيف أننا لا نقصد بذلك الرجوع فى اتفاقية الحكم الذاتى للسوادن، ومع ذلك فإن علينا أن نفعل هذا الشيء بالذات، نفعله ولا نتكلم عنه.

٣ ـ إن المفاوضات مع مصر فى هذه الحالة سوف تنقطع أو تؤجل، ولابد أن نقول للمصريين وقتها: إننا لن نقبل منهم شروطا جديدة، وإنه إذا حدثت أضرار مادية لمصالحنا فإن تكاليفها جميعا سوف تخصم من أرصدتهم الإسترلينية. وأنهم إذا حاولوا المساس بمواقعنا فى منطقة القناة فإننا لن نهرب خارجين من مصر، وإنما سوف نتصرف بحزم طبقا لما تمليه مصالحنا.

ونستون»]

وبعد أيام قليلة عاد «تشرشل» إلى الضغط على «إيدن» فأرسل إليه الخطاب التالى(١):

[« ١ ـ إنك تحدثت إلىّ عدة مرات عن قطع المفاوضات مع مصر، والتصرف بعد ذلك كما نشاء، وقد كانت أفكارى إلى وقت طويل تتجه إلى هذا الخط، وأقترح أن نضع شروطنا النهائية أمام المصريين، ونقول لهم أن أمامهم شهرا واحدا لقبولها. إن مثل هذا الإنذار سوف يجعلهم يفهمون أننا نتكلم جدا، ثم إن آثاره فى الشرق الأوسط، خصوصا فى العراق، سوف تكون بعيدة المدى.

٢ ـ لقد طلبت من الأمريكيين أن يتوقفوا عن تقديم أية مساعدات لمصر، لأن مساعدتهم الآن من شانها أن تزيد عنادهم، ولدىّ ما يحملنى على الاعتقاد

---

(١) نص خطاب «تشرشل» إلى «إيدن» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٠١).

بأن الأمـريكيـين قـد يفـعـلون ذلك، وفى ظل هـذا الموقف الأمـريكـى فـإننا نسـتطيع أن نقول للمـصريين: إن الـشروط التـى قـدمناها لـهم لمدة شهر لن تعود قـائمة بعـد ذلك. وبالتالى فـإننا نستطيع أن نسـتعـيد حريتـنـا كاملة فى الـحركـة تجاهـهم، وفى كل الأحـوال، فإننا سـوف نستـعيد هـذه الـحرية. وإذا قـبل المـصريون شـروطنـا فـإننا نكون قـد أرغـمناهم عـلى ذلك، وإذا لم يقبلوها فإن أحدا لن يستطيع لومنا إذا وصلنا إلى آخر المدى.»].

الفصل الثـانى

فوران فى العالم العربى!

[١]

لم يكن «جمـال عبـدالناصـر» بـالطبع على علـم بما يجـرى فى كـواليس الحكم فى لندن، ولكنه كان يرى آثاره على هذه الناحية فى منطقة قناة السـويس، حيث راحت القيادة البريطانية تتصرف بما يوحى بأن العملية «روديو» «RODEO» محتملة فى أى وقت. وكان تقديره للموقف أن مصـر فى حاجة إلى سياسـة حازمـة ومرنة فى نفس الوقت.

فمن ناحية كان مقتنعـا بأن أى تراجع فى مواجهة التهديدات البريطانيـة الكامنة والماثلة - معناه أن مصـر سوف تقبل بقواعد اللعبة كما تضعـها لندن. وكـان ذلك فى رأيه أمرا لا يمكن قبوله أو السماح به.

ومن ناحية أخرى فقد كان يرى الأخطاء المحتملة إذا ما تصاعدت المواجهة:

● كان يرى خطر إقدام البريطانيين فى منطقة القناة على عزل قوات سيناء وغزة عن قوات الجيش الرئيسية فى القاهرة والدلتا.

● وكـان يرى خطر إقدام الإنجليز على قطـع إمدادات البترول من معـامل تكرير البتـرول فى السـويس عن القـاهرة وبقـية مـحـافظات مـصـر، وذلك إذا مـا تعـقـدت الأحوال فى منطقة قناة السويس، وقرر الإنـجليز أن يقدموا على هذا الإجراء كعملية ضغط على الحكومة فى مصر.

● وكان يرى خطر إقدام الحكومة البريطانية على إصدار أمر بتنفيذ العملية «روديو» «RODEO» واحتلال القاهرة والإسكندرية والدلتا. فمثل ذلك الوضع سوف يكون عبئا ثقيلا على الشعب المصرى وعلى الجيش، ومن المستحسن تجنبه إلا إذا لم يعد من ذلك مفر.

وهكذا وضع خطة «للمقاومة المحسوبة» كما كان يسميها. وبمقتضى هذه الخطة فقد اختار بنفسه مجموعات العمل الفدائى التى تتولى إزعاج الإنجليز وإرباك القاعدة تحت قيادة ضباط قريبين منه وتحت إشرافه المباشر.

كانت خطته هى القيام بعمليات محدودة ضد قوات الاحتلال وضد القاعدة، ولابد أن يكون معيارها متوازنا وأسلوبها جديدا، بحيث تؤدى إلى اختلال توازن قوات الاحتلال دون أن تصل بها إلى حد اليأس الذى يدفع بأصحابه إلى المغامرة. وكان يرى بتجنب قتل الأفراد كلما أمكن، ومن هنا تركزت هجمات الفدائيين المصريين على خطوط المواصلات وعلى شبكة الاتصالات. وأما فيما يتعلق بالأفراد فقد كانت السياسة المتبعة هى تخويفهم وليس إزهاق أرواحهم. وجرى تركيز على «الملونين» ضمن قوات الاحتلال ومعظمهم من جنود «الموارشيوس» و«الجوركا» وكانت هناك جهود مكثفة للاتصال بهم وإقناعهم بالابتعاد عن الخطر. وبالفعل فإن أعدادا منهم تركوا الخدمة فى قاعدة قناة السويس، وسهلت لهم السلطات المصرية فرصا للعودة إلى بلادهم، كما أن بعضهم فر من الخدمة بمعدات كانت معه أو بأوراق كانت فى متناول يده.

وأما فيما يتعلق بالجنود الإنجليز نفسهم، فقد اتخذ أسلوب يعتمد بالدرجة الأولى على خطف أعداد من ضباطهم ثم إبقائهم فى بعض المخابئ السرية لأسابيع أو شهور، وفى الوقت الذى تثور فيها الضجة فى إنجلترا حول خطفهم وتنشر الصحف، وتتوالى الاحتجاجات الرسمية على القاهرة. كانت الأمور ترتب بحيث يتم تسفير هؤلاء الضباط فإذا هم يظهرون فى لندن نفسها على غير انتظار.

وأدت هذه الخطة وأساليبها المتنوعة إلى إرباك شديد للقوات البريطانية ولقياداتها، فإن قاعدة عسكرية بهذا الحجم وبهذا الاتساع لم تكن تستطيع أن تعمل

وتؤدى مهمتها بكفاءة إلا فى جو طبيعى تستطيع فيه كافة مرافقها أن تتعاون معا بكفاءة، لا يمكن أن تتحقق فى جو من التوتر والخوف.

وكان تجنب قتل الأفراد عاملا هاما فى التأثير على الروح المعنوية فى القاعدة فقد أحس كل ضباطها وجنودها أن الخطر محيط بهم، ولكنه لا يستهدفهم شخصيا وبالتالى فقد كان من الصعب تعبئة الشعور فى القاعدة ضد المصريين، بل على العكس فإن جو التوتر والقلق مع الإحساس بالحصار أنتج فى النهاية نوعا من الإحساس بعدم جدوى القاعدة، وانتهى ذلك إلى خلق نوع من التعاطف مع الحقوق المشروعة للسيادة الوطنية.

وقد حرص «جمال عبدالناصر» على أن تبقى خيوط عمليات المقاومة فى يده شخصيا، فقد كان من رأيه دائما أن كل صاحب هدف لا يحق له أن ينسى هدفه، وربما اضطرته الظروف لأن يدور من حوله، ولكن الهدف فى كل مرحلة من الطريق يجب أن يكون واضحا، وأن تكون متابعته دءوبة. وكان ذلك درسا من دروس الاستراتيجية التى كان يعلمها فى كلية أركان الحرب وراح يطبقها الآن بنجاح. كان يريد عمليات عسكرية تخدم قضية الجلاء ولا تعقدها بتوسيع رقعة الاحتلال، ولهذا احتفظ بقيادة العمليات فى يده بحيث تتسع أو تنكمش وتعنف أو تهدأ، وفق ضرورات الموقف السياسى.

وقد وصلت الأمور مرات إلى النقطة الحرجة، ولكن المرونة فى الحركة مع متابعة الهدف كانت قادرة فى اللحظات الأخيرة على تفويت الفرص السانحة لمن يريدون اقتناصها.

وحدث فى إحدى المرات أن تمكنت مجموعة من الفدائيين المصريين من خطف طيار بريطانى هو الميجور «ريجدون» وكان معه طاقم بأكمله من المساعدين وخبراء الصيانة. وكان «ريجدون» ينتمى إلى أسرة كبيرة فى بريطانيا ولها أصدقاء ونفوذ. وأحدث اختطافه ضجة فى لندن ونشرت قصته فى الصفحات الأولى من جرائد العاصمة البريطانية، وقدمت أسئلة عنه فى مجلس العموم، وبعث «ونستون

تشرشل» رئيس الوزراء إلى وزارة الخارجية البريطانية بمجموعة من قصاصات الصحف التى نشرت قصة «ريجدون» ومعها تعليق يقول:

[«ما هذا؟ وإلى متى نسكت عن حملات الرعب الموجهة إلى جنودنا؟ إننى أقرأ كل يوم فى تقارير وزارة الحربية أن هناك عشرات من حوادث الاعتداء على قواتنا وسرقة معداتنا وتقطيع خطوط اتصالاتنا ومواصلاتنا. ولا أرى أننا نحرك ساكنا لردع هذه التصرفات. وعلى العكس أقرأ تصريحات عنيفة «لهذا الكولونيل» ناصر يتوعدنا فيها كل يوم مطمئنا إلى أننا مشلولون عن العمل، وأن الأمريكيين يحاولون استرضاءه. إن سياسة التهدئة لا تنجح عادة مع كل الدكتاتوريين وقد جربناها فى ميونيخ مع هتلر ولا يجب أن نسمح بها فى قناة السويس.

ونستون»]

وفى اليوم التالى كان القائم بالأعمال البريطانى يطلب مقابلة عاجلة مع الدكتور «محمود فوزى» ويقدم له احتجاجا شديدا. ورفض الدكتور «فوزى» قبول الاحتجاج، وقال للقائم بالأعمال البريطانى: إنه من المستحسن أن تتولى الحكومة البريطانية متابعة تصرفات ضباطها بدلا من أن تتهم السلطات المصرية بالتعرض لهم. وإنه فيما يتعلق بالطيار «ريجدون» فإن السفارة المصرية فى لندن أخطرته قبل ساعة من دخول القائم بالأعمال البريطانى إلى مكتبه أن الطيار موجود فى لندن الآن وأنه سوف يعقد مؤتمرا صحفيا عند الظهر.

وعاد القائم بالأعمال إلى سفارته ليجد أن وكالات الأنباء قد بدأت تنقل من لندن تفاصيل مؤتمر صحفى للطيار «ريجدون» يقول فيه: إنه لا يستطيع أن يتذكر ما حدث له منذ كان يستقل مع مجموعة من زملائه سيارة جيب تحملهم إلى مطار «كسفريت» ثم قبض عليهم بعض الرجال الذين لم يستطع أن يتعرف على هويتهم وأبقوه فى بيت لا يعرف مكانه ثم وجد نفسه فى قبرص يركب طائرة متجهة إلى لندن.

وأصبحت القصة مسلية أكثر مما هى خطيرة!

□

وحاول «جمال عبدالناصر» أن يدعم حركته فى لندن باتصالات مع حزب العمال

المعارض. كان السردار «بانيكار» (سفير الهند فى القاهرة) قد دعا «ريتشارد كروسمان» - النائب العمالى والمفكر الاشتراكى الشهير وعضو مجلس الوزراء البريطانى أكثر من مرة فى حكومات حزب العمال - إلى زيارة القاهرة وقابله «عبدالناصر» عدة مرات. ثم راح «جمال عبدالناصر» يطلب دعوة آخرين من حزب العمال، وتكررت لقاءاته برجال بارزين من أمثال «انيورين بيفان» و«جورج براون» و«باربرا كاسل» و«وودرو وايت». وكانت لقاءاته بـ«أنيورين بيفان» بالغة الأهمية فقد كان «بيفان» أقوى شخصية فى حزب العمال، وكان نائب رئيس الحزب مع «آتلى» ومع «جيتسكيل» بعده. وقد شهدت السفارة الهندية مناقشات عاصفة بين «جمال عبدالناصر» و«بيفان»، فقد كان «بيفان» من نوع الاشتراكيين الأوروبيين الذين يتصورون أن إسرائيل هى المركز الديمقراطى والاشتراكى فى المنطقة، وكان «جمال عبدالناصر» يحاول أن يضع أمامه حقيقة الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين. وكان «بيفان» بحكم تجربته ووضعه السياسى ونفاذ فكره شخصية جريئة، وفى إحدى المرات قال «بيفان» لـ«جمال عبدالناصر»: إنه يريد أن يسأله «لماذا يسمون ما حدث فى ٢٣ يوليو فى مصر ثورة؟» ثم أضاف: «إننى أجد واجهة ثورية ولكنى لا أجد ثورة بالمعنى الحقيقى لكلمة الثورة، وبما تنطوى عليه من تغييرات اجتماعية واقتصادية؟». ومضى «جمال عبدالناصر» يشرح لـ«بيفان» تاريخ ملكية الأرض الزراعية فى مصر وأهمية الإصلاح الزراعى بما استتبعه من أهمية توزيع الملكية الزراعية. وطالت المناقشات إلى الخامسة صباحا، وعندما عاد «بيفان» إلى لندن أرسل إلى «جمال عبدالناصر» نسخة من كتابه الهام: «بدلا من الخوف»، وكان الكتاب عن التجربة الاجتماعية فى انجلترا بعد الحرب العالمية الثانية وزلزالها الكبير. كذلك بعث «بيفان» لـ«جمال عبدالناصر» مجموعة «كول» عن تطور الفكر الاشتراكى فى العالم. وكانت تلك بداية صداقة كبيرة بين الرجلين[1].

---

(١) كان «بيفان» هو الذى قاد فيما بعد مظاهرة ضد الغزو الثلاثى سنة ١٩٥٦ شارك فيها أكثر من مليون مواطن إنجليزى، وكانت خطبته فيهم فى ميدان «ترافالجار». وكانت هذه المظاهرة وما أعقبها من مظاهرات واحدة من أكبر الهزات التى أصابت الرأى العام البريطانى وأدت إلى انقسام فى بريطانيا وقت حرب السويس.

وعن طريق «بيفان» تعرف «جمال عبدالناصر» على الصحفى البريطانى الكبير «كنجزلى مارتن» رئيس تحرير جريدة «ستيتسمان» ومع أن توزيعها لم يكن واسعا فإن نفوذها كان واسعا.

[٢]

وبالقدر الذى كان تفكير «جمال عبدالناصر» فيه واضحا تجاه بريطانيا فإن تفكيره إزاء الولايات المتحدة الأمريكية كان قلقا.

كانت ملفات المفاوضات المصرية البريطانية من قبل الثورة قد أعطته صورة كافية عن الدور الأمريكى فى هذه المفاوضات، ومحاولات الحكومات المصرية المتعاقبة لاستغلاله فى الضغط على بريطانيا. ولقد جرب هذه المحاولة بنفسه ونجح فيها بأكثر مما كانت تحلم به أية حكومة سابقة فى مصر. ولقد أثبت الدور الأمريكى فعلا قدرته على الضغط على لندن. ولكن السؤال المعلق كان هو: ما الذى تريده الولايات المتحدة بالضبط؟

ولم يكن هذا السؤال لغزا فالولايات المتحدة لم تكن تخفى نواياها فى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط كما كانت تسميها. ولكن النقطة الحيوية كانت إلى أى مدى سوف تذهب الولايات المتحدة فى هذا الصدد؟

ولقد كان مقتنعا أن هناك خلافا فى الرؤى خصوصا فى تحديد من هو العدو فى الشرق الأوسط: كان هو يرى العدو فى الاستعمار وإسرائيل، وكانت الولايات المتحدة لا ترى غير الاتحاد السوفيتى، ثم إن علاقاتها بإسرائيل كانت تثير هواجسه.

وبشكل عام فقد كان رأيه طيبا فى الولايات المتحدة فى تلك الفترة، وكان فى ذلك متأثرا بدور أمريكا فى الحرب العالمية الثانية ثم بما قرأه من الوثائق السياسية الأمريكية، وفى مقدمتها وثيقة إعلان الاستقلال والدستور الأمريكى، وقد قرأ كثيرا عن حياة «جورج واشنطن» و«إبراهام لينكولن». وقد أثر فيه ما قرأ، وعندما كان

بعض الساسة الأمريكيين ممن يلقاهم يتساءلون عن كلامه أحيانا عن الحياد. كان يستشهد دائما بفقرات من خطبة «الوداع» التى ألقاها «جورج واشنطن»، والتى نصح فيها أمريكا بأن تبتعد عن خلافات القارة الأوروبية المتصارعة، وأن تتمسك بحيادها.

ولعل السينما الأمريكية أثرت فيه بدورها. فقد كان «جمال عبدالناصر» معجبا بالمخرج الأمريكى «فرانك كابرا»، وقد شاهد بعض أفلامه أكثر من مرة، وأثر فيه بالتحديد فيلمان من إخراج «فرانك كابرا» أولهما: فيلم «يالها من حياة عجيبة» وهو يحكى قصة رجل استطاع بقوة إيمانه أن يغير مجتمعا بأسره حوله. وكان الفيلم الثانى هو «المستر ديدز الشاذ»، وهو يحكى قصة مواطن عادى استطاع أن يحصل على ثقة جيرانه فرشحوه عضوا فى الكونجرس، فذهب إلى واشنطن لأول مرة، وهناك صدمته حقائق الحياة السياسية فى العاصمة.

□

ومع كثرة لقاءاته بالساسة والدبلوماسيين الأمريكيين، فإنه بدأ يتوجس من خطط الولايات المتحدة فى المنطقة، ويحاول بكل سبيل أن «يوسع من مساحات الاتفاق وأن يقلل من مساحات الخلاف»، على حد تعبيره.

وقد أعجب بـ«أدلاى ستيفنسون» مرشح الرئاسة الديمقراطى أمام «أيزنهاور»، حينما زار مصر وأجرى معه مناقشات طويلة ومفيدة.

كذلك أحسن الظن بـ«جون فوستر دالاس» حين اجتمع معه فى القاهرة أكثر من مرة أثناء زيارته لها. وقد أحس أن «جون فوستر دالاس» على استعداد لأن يفهم إلحاح مصر على الفصل بين موضوع الجلاء البريطانى عن أراضيها وبين موضوع اشتراكها مع الغرب فى حلف إقليمى، لكن تمسك «دالاس» بفكرة الأحلاف ضد الاتحاد السوفيتى أصابه بنوع من القلق. وفى أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد أن غادر «دالاس» القاهرة لخص «جمال عبدالناصر» مخاوفه أمام المجلس وهو يعرض نتائج محادثات «دالاس» بقوله: إنه «يخشى أن تكون مطالب الولايات المتحدة فى

مصر هى نفس مطالب بريطانيا، وإنما بأسلوب آخر يناسب طبيعة العصر». وأضاف ضاحكا «يظهر أننا سنفرغ من «الرايحين» لنجد أنفسنا فى مشكلة مع «الجايين»».
وكان يقصد الإمبراطورية البريطانية التى تغرب شمسها والقوة الأمريكية التى يصعد نجمها.

□

وفى كل الأحوال فإن «جمال عبدالناصر» لم يكن متحفزا لتعجل الصدام. فلقد كن يدرك حاجته إلى استخدام أمريكا للضغط على بريطانيا فى عملية المفاوضات، ثم إنه كان حتى تلك اللحظة يعتقد أنه بالإمكان الحصول على مساعدات اقتصادية أمريكية، وربما عسكرية أيضا.

وكان مشروع السد العالى[1] قد أحيل إلى مجلس الإنتاج لدراسته، وكان مجلس الإنتاج قد بدأ يستطلع فيه رأى مجموعة من الخبراء الدوليين. وقدم له مجلس الإنتاج تقريرا بنتائج الدراسات الدولية، ظهر منها أن إمكانيات المشروع ضخمة لأنه يضيف إلى الأرض الزراعية المصرية مساحة ٢ مليون فدان جديد، فضلا عن طاقة الكهرباء التى كانت كفيلة بمضاعفة إنتاج الطاقة ا لكهربائية فى مصر أكثر من مرة. لكن المشكلة التى كانت تواجهه هى تمويل المشروع، فقد حدد التقرير الأول الذى قدمه مجلس الإنتاج تكاليف بناء السد بخمسمائة مليون جنيه نصفها بالعملة الصعبة. ولم يكن هذا المبلغ فى إمكانيات الخزانة المصرية المتاحة، وكان محتما أن تعتمد مصر فى إنشائه على مساعدات أو قروض أجنبية. وساوره الظن بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى وحدها التى تستطيع المشاركة فى تمويل مثل هذا

---

(١) كان مشروع السد العالى فكرة نادى بها ودعا إليها خبير زراعى يونانى اسمه «دانينوس»، وقد قدم مشروعه إلى بعض وزراء الأشغال فى مصر قبل الثورة، ولم يلتفت إليه أحد. وبعد الثورة بعث «دانينوس» بمذكرة إلى مجلس الثورة عن الموضوع وأحالها «جمال عبدالناصر» إلى لجنة برئاسة قائد الجناح «جمال سالم» عضو مجلس الثورة، وكان مختصا بالإشراف على أعمال مجلس الإنتاج، ثم دعا «جمال عبدالناصر» «دانينوس» إلى لقائه. واستمع منه إلى عرض تفصيلى عن المشروع، وبعدها أعطاه مجلس الإنتاج أولوية بارزة بين للشروعات التى كانت مطروحة أمامه للدراسة فى ذلك الوقت.

المشروع الكبير. ولقد شجعه على ذلك أن «دالاس» أبدى اهتماما بمشروع السد العالى، وتحدث فى مؤتمر صحفى بعد عودته إلى واشنطن عن استعداد الولايات المتحدة لبحث تمويله.

وفى الوقت الذى أحس فيه «جمال عبدالناصر» باستعداد الأمريكيين لتقبل مشروع السد العالى، فإنه أحس بترددهم فى مسألة بيع الأسلحة إلى مصر. وعزا ذلك فى تلك المرحلة إلى الضغط البريطانى. وخطر له أن هذه المسألة سوف تحل نفسها بعد التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا إذا انفتح الطريق إلى ذلك. ثم ما لبث أن رأى الدلائل تشير إلى أن إسرائيل هى العقبة الأكبر فى موضوع السلام. ويوما بعد يوم اتضح له أن الولايات المتحدة لن تقدم لمصر سلاحا له قيمة إلا إذا تمت تسوية الصراع العربى الإسرائيلى باتفاق من نوع ما، ولم يكن مستعدا لذلك. وذهبت بعثات مصرية إلى سويسرا وبلجيكا وإيطاليا وأسبانيا تبحث عن السلاح، ثم تبين أن سوق السلاح فى الغرب يخضع لسيطرة سياسية عليا. وقد تسمح هذه السيطرة بصفقات محدودة، ولكنها لا يمكن أن تسمح بصفقات تستطيع تحديث جيش جديد بأكمله،

وفى أغسطس ١٩٥٣ صدم «جمال عبدالناصر» صدمة كبرى بالدور الذى قامت به المخابرات الأمريكية فى إيران. وعندما اكتملت لديه صورة ما حدث فى طهران، قد بدا ولأسابيع، غير قادر أو راغب فى أية اتصالات مع الولايات المتحدة.

كانت الولايات المتحدة قد شجعت «مصدق» فى البداية ضد بريطانيا واحتكاراتها للبترول الإيرانى عن طريق شركة البترول الإيرانية ـ البريطانية. ثم تبين أن أمريكا تسعى إلى إرث الامتيازات البترولية البريطانية فى إيران. وتكشفت النوايا الأمريكية حين بدأ عدد من الساسة ا لأمريكيين يقولون صراحة إن بترول إ يران كان هو البترول الوحيد الذى لا تملك الشركات الأمريكية أية حصة فى امتيازاته، وأن هذا الوضع كان لابد من تعديله.

وأقدم الدكتور «مصدق» على تأميم البترول الإيرانى، وكانت الولايات المتحدة

هى التى تولت حصار عملية التأميم حتى أوصلت إيران إلى حافة خراب اقتصادى محقق. ثم كانت هى التى دبرت الانقلاب المضاد على «مصدق» فحرضت على قيام مظاهرات من بعض رجال القصر الملكى الإيرانى وأتباعه وخروجهم إلى شوارع طهران، ثم رتبت مع أحد قواد الجيش الإيرانى المتواطئين معها، وهو الجنرال «فضل الله زاهدى»، أن يزحف بفرقته على طهران بدعوى إعادة الأمن والنظام إلى العاصمة. وجرى القبض على الدكتور «محمد مصدق» الذى ألقى فى السجن، وقتل عدد كبير من وزرائه فى مكاتبهم، وكان بينهم الدكتور «حسين فاطمى» وزير خارجيته وأكبر الداعين إلى تأميم البترول.

ثم عرف «جمال عبدالناصر» أن العقل المدبر للانقلاب وبطله الحقيقى هو «كيرميت روزفلت» الذى كان يعرفه ويلقاه كثيرا فى القاهرة:

ولم يكن لـ«جمال عبدالناصر» أن يستسلم طويلا لشعوره بالصدمة و«القرف». فالعلاقات مع أمريكا بدت فى تلك الظروف أهم من أن يضحى بها تماما من أجل ما حدث فى إيران. ومع ذلك فقد بدا له أن ما حدث فى إيران هو درس لابد من استيعابه واستخلاص دلالاته.

□

وكما أدرك «جمال عبدالناصر» أهمية الضغط على الحكومة البريطانية ـ باتصالات مع حزب العمال ـ فإنه أدرك مع الحكومة الأمريكية أهمية الوصول إلى الرأى العام عن طريق الصحافة الأمريكية والتليفزيون الأمريكى.

وبدا وكأن «جمال عبدالناصر» يقوم بحملة مباشرة فى الولايات المتحدة نفسها، فقد تكررت مقابلاته مع عدد من الصحفيين الأمريكيين وبينهم «ساى سالزبورجر» و«جيمس رستون» و«جوزيف آلسوب» و«كنجزبرى سميث»، وقد اهتم اهتماما كبيرا بـ«والتر ليبمان» وهو أعظم صحفيى القرن العشرين. وكان «ليبمان» كاتبا له تأثير لا يضاهى على الرأى العام الأمريكى، كما كان له نفوذ مؤثر على صنع القرار الأمريكى، فقد كان صديقا مقربا من معظم الرؤساء الأمريكيين ابتداء من

«ويلسون» إلى «روزفلت» قبل الحرب إلى «ترومان» و«أيزنهاور» بعدها. وقد اهتم «جمال عبدالناصر» بأن يسمع من «والتر ليبمان» بأكثر مما يتحدث إليه، فقد كان هذا الصحفى الكبير كنزا متحركا من الأفكار والمعلومات والتجارب[1].

ولم تكن هذه الاتصالات ذات فائدة فى الوصول إلى الرأى العام الأمريكى فحسب، وإنما أثبتت فائدتها مع صناع القرار أيضا. وقد بعث «أنتونى إيدن» أثناء حضوره مؤتمر «بيرمودا» بمذكرة إلى وزارة الخارجية فى لندن يقول فيها: «إنه دعا سالزبورجر إلى تناول الغداء معه فى ناد وسط المحيط فى بيرمودا، وفوجئ بالصحفى الأمريكى الكبير معبأ بالكامل مع وجهة النظر المصرية، بعد لقاء له مع جمال عبدالناصر». وفى نهاية المذكرة قال «إيدن»: «إننا نترك أهم مواقع التأثير على الرأى العام الأمريكى للمصريين يستغلونها بنجاح، بينما نحن نعتمد على قوة التحالف الأمريكى البريطانى. وهذه مسألة لابد أن نلتفت إليها، ولابد أن نطلب إلى سفارتنا فى واشنطن أن تبذل جهدا أكبر مع هؤلاء النجوم الصحفيين المؤثرين فى أمريكا».

وكان التليفزيون الأمريكى فى بداية مرحلته الذهبية، ورأى «جمال عبدالناصر» أن يذهب للأمريكيين فى بيوتهم عبر هذه الوسيلة الجديدة، وتكررت مقابلاته فى التليفزيون مع «إدوارد مورو» وهو أكبر نجوم الشاشة الصغيرة السياسيين فى ذلك الوقت.

[٣]

كانت الخطى تقود بعضها بعضا، فالحركة التاريخية لا تقبل وجود فجوات أو ثغرات، فمثل ذلك يتعارض مع منطق الطبيعة ذاته.

---

(١) التقى «جمال عبدالناصر» بـ«ليبمان» وبناء على طلبه ثلاث مرات فى بيتى، وكانت اللقاءات أشبه ما تكون باستجوابات صحفية يجربها الزعيم المصرى الثائر مع الصحفى الأمريكى الحكيم.

إن «العزة والكرامة» قادت إلى التمسك بمطلب الجلاء والاستقلال، ولو حتى إلى حد حمل السلاح والمقاومة.

ثم إن منطق الاستقلال ذاته أدى - وكان لابد أن يؤدى - إلى ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالاستقلال ليس شكلا وإنما هو جوهر يؤثر، ولابد له أن يؤثر على حياة جماهير الشعب.

والاستقلال والتنمية معا قادا - وكان لابد أن يقودا - إلى تحديد هوية مصر فى محيطها الذى تعيش فيه. وكانت هذه الهوية قد بدأت تأخذ شكلها الطبيعى منذ توقيع ميثاق الجامعة العربية. وفيما بعد لحق به ميثاق الضمان الجماعى العربى. وكان ميثاق الضمان الجماعى نفسه هو قاعدة الحجة المصرية القائمة على تجنب دخول الأحلاف العسكرية الدولية، والإصرار على أن الدفاع عن العالم العربى لابد له أن يقوم على أساس ميثاق الضمان الجماعى، وبالتعاون والتنسيق مع الدول العربية المشتركة فيه. وهكذا كان لابد للثورة المصرية ولـ«جمال عبدالناصر» أن يذهبا للقاء العالم العربى.

وبنظرة مدرس للاستراتيجية، فقد أدرك «جمال عبدالناصر» أهمية سوريا والعراق فى منطقة الهلال الخصيب، وأهمية شبه الجزيرة العربية والمملكة العربية السعودية فى وسطها.

ولم تكن الصورة حتى على الخريطة الجغرافية والسياسية سهلة. وربما كانت الخريطة السياسية وقتها أكثر تعقيدا من الخريطة الجغرافية، فالعراق كان يرتبط بعلاقة وثيقة مع بريطانيا، والسعودية كانت مرتبطة بعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة، ثم أن الأسرتين الحاكمتين فى البلدين كان بينهما عداء تقليدى شبه قبلى، فالهاشميون فى بغداد كانوا يعتبرون السعوديين فى الرياض أعدى أعدائهم والعكس بالعكس. وفى هذه الصورة كانت سوريا وحيدة ممزقة بسلسلة من الانقلابات العسكرية. لكن سوريا كانت قلب العالم العربى، ولعلها كانت الساحة المفتوحة أيضا للصراع بين الهاشميين فى بغداد والسعوديين فى الرياض.

فالهاشميون كانوا يحلمون بسوريا الكبرى وعاصمتها دمشق، والسعوديون كانوا مصممين على ألا يتركوا أعداءهم فى بغداد يصلون إلى عاصمة الأمويين.

ولم يكن «جمال عبدالناصر» يريد أن يدخل فى هذا الصراع بين الأسرتين، فلم يكن يرى مصر طرفا فيه، وإنما كان يرى مصر ضمن إطار عربى مفتوح وواسع.

ولكن علاقة الهاشميين الوثيقة ببريطانيا - وبتأثير داهية العراق وقتها «نورى السعيد» - جعلت «جمال عبدالناصر» يركز أولا على الطريق إلى الرياض وعلى الطريق إلى دمشق.

وعندما توفى الملك «عبدالعزيز آل سعود» فى ٩ من نوفمبر ١٩٥٣ كان «جمال عبدالناصر» هو الذى رأس بعثة العزاء المصرية فيه. فقد أراد أن يتعرف على الملك الجديد «سعود»، خصوصا وأنه كان قد تعرف من قبل على الأمير «فيصل» وزير الخارجية والذى أصبح وليا لعهد الملك الجديد.

كان «جمال عبدالناصر» يريد أن يقيس بنفسه مدى الاستعداد العربى لوضع حياة جديدة فى ميثاق الضمان الجماعى، فتلك حجته فى المفاوضات مع بريطانيا. وأهم من ذلك فقد كان ذلك أساس تفكيره من منطلق قومى فى الدفاع عن المنطقة خصوصا إزاء إسرائيل.

والتقى «جمال عبدالناصر» بالملك «سعود» وبعدد من إخوته، وجدد اللقاء بالأمير «فيصل»، وعاد من السعودية وتقديره أن الملك «سعود» رجل طيب وأن التعاون معه ممكن حتى فى ظل العلاقة الخاصة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. ثم إن الأمير «فيصل» عارف بأحوال العالم، وأنه يستطيع أن يلعب دورا مؤثرا فى سياسة السعودية. وأصبح الطريق بين القاهرة والرياض من يومها مفتوحا وكان يزداد اتساعا كل يوم.

□

وكانت سوريا قضية أعقد، فقد بدت الأوضاع فيها مضطربة بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية بدأت سنة ١٩٤٩ بانقلاب اللواء «حسنى الزعيم» وتلاه فى

نفس العام انقلاب اللواء «سامى الحناوى»، ثم تلاهما انقلاب قاده اللواء «أديب الشيشيكلى». وكان «جمال عبدالناصر» قد التقى بـ«الشيشيكلى» أثناء زيارة قام بها إلى مصر. وقد طرح «الشيشيكلى» فى هذه الزيارة آراء حول التعاون بين مصر وسوريا باعتبار العلاقة التاريخية بينهما، وباعتبار أن التنسيق العسكرى بين الجيشين فيهما قضية استراتيجية حيوية. ولم تصل هذه الآراء إلى نتيجة، فقد كان نظام «الشيشيكلى» يعانى من مشاكل داخلية، ولم تكن لشرعيته قواعد حقيقية يستند عليها، ثم ما لبث أن أطاح به بدوره انقلاب رابع قادته مجموعة من الضباط المتعاطفين مع حزب البعث. ولم يكن «جمال عبدالناصر» قد التقى بأحد من قادة حزب البعث بعد، ولكنه قرأ بعض مؤلفات زعيمه الأستاذ «ميشيل عفلق» واهتم بها، كما لفت نظره أن حزب البعث استطاع أن يجند بين صفوفه مجموعة ممتازة من الشباب العربى ظهر إسهامها الفكرى والتنظيمى فى العمل السياسى فى كثير من البلدان العربية. ولقد استغرب «جمال عبدالناصر» حقيقة أن حزب البعث لجأ إلى تنظيمه العسكرى فى الجيش لإزاحة «الشيشيكلى»، ولم يستطع أن يقرر أى سبيل يسلكه إلى دمشق طلبا لحوار معها، ولم تطل حيرته لأن حزب البعث قرر فى تلك الظروف التى تعرضت فيها المنطقة لدعوات الأحلاف العسكرية، أن يبادر هو ويتصل بالقاهرة. وهكذا التقى «جمال عبدالناصر» بالأستاذ «ميشيل عفلق» زعيم الحزب، والأستاذ «صلاح البيطار» أحد أقطابه. ثم اتسعت الاتصالات وتكررت وشاركت فيها فروع من تنظيمات الحزب فى الأردن وفى العراق.

وكان «جمال عبدالناصر» يريد أن يعرف أكثر عن حقائق الأوضاع فى سوريا، فقد كانت سوريا وقتها فى قلب الصراع على العالم العربى وفيه، فموقعها الممتد من حدود العراق إلى شاطئ البحر الأبيض، ومن الحدود التركية إلى خطوط الهدنة مع إسرائيل جنوبى لبنان، يجعل منها سياسيا وعسكريا نقطة الوسط تماما فى الساحة. وفضلا عن ذلك فقد كان الشعب السورى فى الطليعة من العمل القومى دائما.

□

وفى هذه الفترة اطلع «جمال عبدالناصر» على كتابات المفكر القومى الكبير «ساطع الحصرى»، وانكب على قراءتها بشغف ثم طلب مجموعة مؤلفاته كاملة. وكان «ساطع الحصرى» وقتها يتردد على القاهرة ما بين فترة وأخرى، ويحاول أن يجد وسيلة فيها تكفل سماع آرائه. وكان فى زياراته للقاهرة ينزل فى فندق صغير هو فندق «لاجنيفواز» فى شارع الأنتكخانة، وفوجئ الأستاذ «ساطع الحصرى» ذات صباح بدعوة إلى لقاء «جمال عبدالناصر».

وكانت الدعوة مفاجأة له، ومفاجأة سعيدة، فقد كان «ساطع الحصرى» يؤمن بالدور المركزى للقاهرة فى أى عمل قومى، وفى نفس الوقت فإن اليأس كان يعتريه بعض الوقت إلى إمكانية تنبه مصر إلى هويتها العربية، وإلى دورها الكبير المنتظر فى العمل القومى. وكان «ساطع الحصرى» قد علق الكثير على ما ذكره «جمال عبدالناصر» فى «فلسفة الثورة» عن الدائرة العربية، واعتقد أنها بداية تنبه. وكان رأيه أن العالم العربى بالنسبة لمصر هو أكثر من دائرة ضمن ثلاث دوائر: العربية والإسلامية والأفريقية. وذهب «ساطع الحصرى» إلى موعده الأول مع «جمال عبدالناصر» وهو يحمل له مجموعة من مؤلفاته، وأدهشه أن يعرف أن «جمال عبدالناصر» قرأها جميعا، ومع ذلك فهو سعيد بالحصول عليها بتوقيع كاتبها الكبير. وكانت المناقشات بين المفكر القومى العجوز وبين الثائر العربى المصرى طويلة وممتعة(١).

☐

ولم يكن المشرق العربى وحده هو الذى لفت نظر «جمال عبدالناصر»، وإنما امتد بصره إلى مجال المغرب العربى. كان الموقف فى مراكش (المغرب) متفجرا، فقد انقضت السلطات الفرنسية على السلطان محمد الخامس وعزلته عن العرش، وأجلست عليه أحد المتعاونين معها وهو «بن عرفه». ولم يقبل الشعب المغربى هذا التلاعب بأقداره واتسع نطاق الغليان.

---

(١) شاءت الظروف أن أرتب وأن أحضر كل مقابلة «ساطع الحصرى» مع «جمال عبدالناصر»، وقد سجلت مذكرات عنها.

وفى تونس كان «بورقيبه» مازال لاجئا فى القاهرة، يقود ثورة ضد الفرنسيين ويحاول فى نفس الوقت أن يفتح بابا للتفاوض معهم.

وفى ذلك الوقت كانت القاهرة قد شجعت قيام جبهة، تضم كل حركات التحرر فى المغرب العربى. وكانت الجامعة العربية فى القاهرة ترعى هذه الجبهة بطلب من الحكومة المصرية، ثم اكتشفت القاهرة أن جهاز الجامعة العربية لا يستطيع أن يتجاوز حدودا معينة فى العمل، وقررت أن تدخل بنفسها مباشرة لتأييد ثورة التحرر فى المغرب. وفى حين بدا أن الوضع فى كل من تونس والمغرب واضح ومحدد، فإن الأوضاع فى الجزائر بدت غامضة، وأحيانا بدت إمكانيات العمل فيها شبه مستحيلة. فقد كان الاستعمار الفرنسى يتصرف فى الجزائر باعتبارها جزءا من فرنسا جنوبى البحر الأبيض المتوسط. ولم يكن أحد على استعداد لأن يصدق ما تقول به بعض الأحزاب الجزائرية الصغيرة فى المنفى عن إمكانيات العمل التحررى فى الجزائر. ثم وصل إلى القاهرة ذات مساء شاب جزائرى لا يستطيع أن يتكلم العربية، وإنما يعبر عن نفسه باللغة الفرنسية، ويتخذ من ذلك دليلا على جريمة الاستعمار الفرنسى فى محاولته لتغييب الهوية الجزائرية عن طريق تغييب اللغة. وكان اسم هذا الشاب «مزيانى مسعود». وطلب مقابلة «جمال عبدالناصر» واستقبله «جمال عبدالناصر» بالفعل. وفى أول لقاء قال «مزيانى مسعود» لـ«جمال عبدالناصر» أن اسمه الحقيقى هو «أحمد بن بيللا» وأن اسم «مزيانى مسعود» هو اسم مستعار اختاره لنفسه تخفيا من بطش الاستعمار الفرنسى. وراح «أحمد بن بيللا» يضع أمام «جمال عبدالناصر». تصورا مفصلا لإمكانيات تحرر الجزائر. وتبعه بتفاصيل كاملة عن تنظيم للمقاومة ينتمى إليه. ثم طلب مساعدة مصر بالسلاح وقبل «جمال عبدالناصر». وقال «بن بيللا» أنهم «سوف يكونون مستعدين لبدء العمل المسلح يوم ٣٠ أكتوبر عام ١٩٥٤». وتولت القاهرة تسليم «بن بيللا» ما طلبه من الأسلحة عن طريق ليبيا، وحين جاء يوم ٣٠ أكتوبر راح «جمال عبدالناصر» يسأل عن أخبار الجزائر، ولم تكن هناك أخبار على الإطلاق. ومضى يوم ٣١ أكتوبر ولا شىء يحدث فى الجزائر. وفى يوم أول نوفمبر بدأت وكالات

الأنباء - وبرغم الحظر الكامل على الأخبار الصادرة من الجزائر - تحمل معلومات عن حركة عصيان وتمرد ضد الوجود الفرنسى فى الجزائر فاقت حدودها كل ما كان متصورا. وطلب «جمال عبدالناصر» أن تفتح كل أبواب المساعدة والإمداد للثورة الجزائرية، بما فى ذلك إنشاء خطوط للاتصال والمواصلات مع مراكزها وقواعدها خارج الجزائر وداخلها.

□

وكانت فكرة الحياد تتعمق أكثر وأكثر فى تفكير «جمال عبدالناصر» خصوصا بعد أن توطدت علاقاته بـ«جواهر لال نهرو» الذى اتخذ من القاهرة محطة دائمة له ذاهبا أو عائدا من أوروبا. فقد لعب سفراء الهند الثلاثة الذين تعاقبوا على مصر وقتها (السردار «بانيكار» والسفير «على ياور يونج» والسفير «عظيم حسين») أدوارا بالغة الأهمية فى توثيق العلاقات بين مصر والهند. وقد اهتم «جمال عبدالناصر» بما كان يسمعه من «نهرو» فى تعميق فكرة الحياد واهتم بآرائه عن الموقف العالمى وعن التخطيط وعن الدور الحاسم الذى يلعبه العلم والتكنولوجيا فى تشكيل العصر الحديث.

وكان المارشال «جوزيب بروز تيتو» صديقا آخر فى فكرة عدم الانحياز وكانت تجربته العالمية غنية، وكانت معرفته بالكتلة الشرقية عميقة، وكانت المحادثات بين الاثنين دائما تحليلا مركزا ودراسة واسعة بأبعاد الموقف الدولى وتوازناته. ومرة أخرى لعب سفير يوجوسلافيا المقتدر فى القاهرة - وهو السفير «جيرجا» - دورا بارزا فى توثيق العلاقة بين مصر ويوجوسلافيا.

□

كانت الملامح تتشكل، وكانت الخطوط ترسم، وكانت سياسة مصر الثورية تتحدد يوما بعد يوم.

الفصل الثـالث

كلهــم عَصَبيّــــون!

[١]

وبدأ القلق الإسـرائيلى يتزايد إزاء مـا يحدث فى مصر. ولقد أزعجتـها الضـغوط التى راحت مصـر تمارسـها ضـد بريطانيا لإنهاء مـحادثات الجلاء على نحو يحقق مطالبها، كذلك أزعجتها التـحركات المصرية فى العالم العربى وما وراءه. وقررت أن تتدخل مباشـرة، وأن تبـدأ فى لندن. وذهب السـفير الإسـرائيلى «إلياهو إيلاث» إلى وزارة الخارجية البريطانية، يحمل مذكرة حادة مؤداها أن إسرائيل صاحبة حق فى أن تعرف ما يجرى فـى المفاوضـات بين مصـر وبريطانيا، لأن الأمر يهمها من عدة نواح:

فهناك أولا: الصراع العربى الإسرائيلى المسلح الذى توقف بالهدنة.

وهناك ثانيا: أن وجود القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس يشكل عازلا بين مصر وقناة السويس، تطمئن إليه القيادات السياسية والعسكرية فى إسرائيل. وتعتبره ضمانا لها.

وهناك ثالثا: مسألة قناة السويس والحظر الذى تفرضَه مصر على مرور ناقلات البترول من إيران والخليج إلى ميناء حيفا ومصافى التكرير فيها.

ومن هذا كله فإن إسرائيل لا تقبل أن يتم اتفاق من وراء ظهرها.

واقـترح «سلوين لويد» وزير الدولة للشئـون الخـارجيـة أن تقـول الحكومـة

البريطانية لإسرائيل: «إنها سوف تراعى ظروف أمنها فى أى اتفاق تعقده مع مصر، وأنها سوف تخطرها فى الوقت المناسب بما يخصها فى أى اتفاق محتمل مع مصر».

ولم تقتنع الحكومة الإسرائيلية بهذا الرد الدبلوماسى، وعاد السفير الإسرائيلى يطلب مقابلة «سلوين لويد»، ومعه رسالة من رئيس الحكومة الإسرائيلى إلى رئيس الوزراء البريطانى.

وكتب «سلوين لويد» مذكرة إلى «تشرشل» يقول فيها:

[«رئيس الوزراء:

جاء السفير الإسرائيلى لمقابلتى وسلمنى الرسالة المرفقة، وطالب بضرورة التشاور معهم قبل استئناف المفاوضات مع مصر وأثناء أى اتصالات أو مفاوضات محتملة، وقبل توقيع أى اتفاقات معها، باعتبار أن هذه مسائل تهم إسرائيل أهمية قصوى. وقد لاحظت أن السفارة الإسرائيلية فى لندن أذاعت بيانا عن مطالبها منا فى نفس الوقت الذى تقدمت فيه بهذه المطالب. وفى رأيى أنه من الصعب الاستجابة لهذه المطالب الإسرائيلية، ومهما كان من شأن تعاطفنا معهم وإدراكنا أن نتيجة أية مفاوضات مع مصر سوف تؤثر عليهم، فإنى لا أرى بسهولة وسيلة تحقق لهم ما يطلبون. ولقد أكدت للسفير أننا سوف نحيطهم فى الوقت المناسب علما بما يجرى مثلما نفعل مع الفرنسيين والأتراك. والمشكلة أن الإسرائيليين عقدوا الموقف بإعلانهم رسميا عن مذكرتهم لنا، وهذا يفرض علينا أن نذيع نحن أيضا ردنا عليهم. وتقترح وزارة الخارجية أن يبعث لهم برد غير محدد تقول لهم فيه: إننا سوف نبقيهم على علم بما يجرى شرط أن يحتفظوا به لأنفسهم.

(إمضاء)

سلوين لويد»]

□

وكان لـ«تشرشل» رأى آخر، وقد سجله فى مذكرة بعث بها إلى «سلوين لويد»،

وإلى السير «ويليام سترانج» وكيل وزارة الخارجية، وفيها كتب «تشرشل» ما نصه:

[«أعتقد أن موقفنا من إسرائيل يجب أن يكون أقرب من ذلك. إن إسرائيل أقوى قوة مقاتلة في الشرق الأوسط، وقد يجيء الوقت الذى نستعين فيه بها إذا حاولت حكومة مصر أن تهاجمنا. إننا لم نكن على حق إطلاقا في السماح بعرقلة مرور البترول في قناة السويس إلى حيفا. أرجوكم أن تعطوني ردا على إسرائيل أكثر حيوية مما اقترحتموه. وإذا أدى الأمر فإننى سوف أقابل السفير الإسرائيلى بنفسى. إن المرحوم المستر «بيفن» (وزير الخارجية العمالى) كان على نحو ما معاديا للسامية في تفكيره، وقد ترك آثارا من هذا التفكير في وزارة الخارجية، ووضعنا على الناحية الخطأ عندما هوجمت إسرائيل من كل الدول العربية.

(إمضاء)

ونستون»]

وعندما استؤنفت المفاوضات بعد ذلك مع مصر عادت الحكومة الإسرائيلية تلح على طلب معلومات تفصيلية عن سير المفاوضات، وأعطتها وزارة الخارجية البريطانية معلومات لم تعتبرها كافية، ومرة ثانية لجأ السفير الإسرائيلى إلى رئيس الوزراء البريطانى، وكتب «ونستون تشرشل» مذكرة أخرى إلى وزارة الخارجية موجهة هذه المرة إلى السير «ويليام سترانج» وكيل وزارة الخارجية، والذى كان مسئولا عن تزويد السفير الإسرائيلى بالمعلومات، وكان نص مذكرة «تشرشل» على النحو التالى:

[«السير ويليام سترانج:

إننى لا أفهم لماذا نتصرف على هذا النحو من الحذر مع إسرائيل. وأرجوك أن تدرك أنه لا يهمنى أن يعرف أحد هنا أو في القاهرة أننى منحاز لإسرائيل ضد المعاملة السيئة التى تلقاها من المصريين. إن فكرة التضحية بإسرائيل في سبيل إقناع

المصريين بالا يطردونا من منطقة قناة السويس بعنف ـ أو يطردونا برقة ـ لا تبدو جذابة بالنسبة لى. إن أمامنا فى الغالب مواجهة مع مصر، وإسرائيل قد تصبح عنصرا مهما فى هذه المواجهة سواء من الناحية العسكرية أو السياسية. ولا يحق لنا أن نتخلى عن ورقة بهذه الأهمية.

إن تقارير المخابرات السرية التى أتلقاها تظهر أمامى أن هناك مخاطر كبيرة أمامنا، إذا تركنا الحبل على الغارب للمصريين يستخدمون خبراء الألمان النازيين فى تدريب جيشهم، وتدريب قوات الإرهابيين الذين يقومون بالتخريب وعمليات حرب العصابات. وليس يحق لنا أن نعتمد باكثر من اللازم على احتجاجات تقدمها سفارتنا فى القاهرة على الأعمال التى تجرى ضد البريطانيين فى مصر. ثم نتلقى منهم بعض العبارات المبهمة والوعود الغامضة. دعونا نواجه المصريين بقوة وننسق مواقفنا مع أمريكا. إننا نريد أن نتجنب سفك الدماء، ولكن هذا لن يتحقق إذا كنا على استعداد لأن نقبل من المصريين كلمات دون أفعال.

أرجوكم أن تتصرفوا على ضوء ما أقوله وروحه.

(إمضاء)

ونستون»]

□

وطلب رئيس الوزراء البريطانى أن تعالج المسائل المتصلة بإسرائيل وطلباتها على مستوى مجلس الوزراء. فانتقلت الاتصالات مع إسرائيل إلى وزير الدولة المساعد «أنتونى ناتنج» وهو يومئذ أبرز النجوم الشبان فى حزب المحافظين. وقام «ناتنج» باستدعاء السفير الإسرائيلى يسمع منه مباشرة. وذهب «إلياهو إيلاث» إليه بما يسمونه فى الدبلوماسية «مذكرة للتفكرة» (Aide Memoir)، وفيها حددت إسرائيل بأكبر قدر من الوضوح والصراحة تقديرها للموقف انطلاقا من «حقيقة» أن خروج القوات البريطانية من مصر يؤدى إلى انقلاب فى التوازن الاستراتيجى فى المنطقة، بما يتيحه من حرية حركة للجيش المصرى، وبما يفتحه من احتمالات نوع

جديد من التعاون والتنسيق بين مصر وبقية العالم العربى، ثم بما يضعه فى أيدى مصر من تسهيلات قاعدة القناة ومعداتها، وأولها مجموعة مطارات منطقة قناة السويس. وطالبت المذكرة الإسرائيلية بناء على هذا، ومن وجهة نظرها بأن تحصل على ضمانات محددة بعضها لابد من النص عليه فى الاتفاقية المصرية ـ البريطانية القادمة، وبعضها يتم ترتيبه بين تل أبيب ولندن مباشرة.

وفيما يخص المعاهدة المصرية البريطانية المقترحة، طلبت المذكرة الإسرائيلية:

[« ١ ـ أن يرد فى نصوص المعاهدة نص تتعهد مصر بمقتضاه بأن منشآت القاعدة وتسهيلاتها، وأية مرافق فيها أو معدات لا يجوز استعمالها تحت أى ظرف من الظروف بواسطة مصر ضد أى دولة من جيرانها.

٢ ـ أن يرد فى نصوص المعاهدة نص خاص عن تعهد مصر باحترام حق إسرائيل فى استخدام قناة السويس، شأنها فى ذلك شأن غيرها من القوى البحرية. ولم تكن إسرائيل على استعداد للقبول بنص عام تتعهد فيه مصر بحرية الملاحة، وكان رأيها أن مثل هذا النص العام لن يمنع مصر ـ سواء بالتزاماتها طبقا لمعاهدة القسطنطينية عام ١٨٩٩ أو بحقيقة وجود القاعدة البريطانية على القناة مباشرة ـ من ممارسة حالة الحصار البحرى ضد إسرائيل فى قناة السويس».].

ثم انتقل «إيلات» بعد ذلك إلى الأشياء التى يمكن ترتيبها بين إسرائيل ولندن مباشرة، وكانت تنحصر فى رغبة إسرائيل فى شراء أسلحة عسكرية بريطانية. فبريطانيا كانت هى حتى هذا الوقت أهم بائع للسلاح لإسرائيل، وفضلا عن ذلك فإنها الآن هى المسئولة مباشرة عن الخلل الاستراتيجى الذى يوشك أن يحل بالأمن الإسرائيلى. ومن «العدل» ـ من وجهة النظر الإسرائيلية ـ أنه ما دامت بريطانيا سوف تسلم القاعدة لمصر، وبكل ما فيها من معدات وتسهيلات، فإن عليها فى المقابل أن تعطى لإسرائيل سلاحا يمكنها من موازنة هذه الميزة التى ستحصل عليها مصر. ومضى «إيلات» إلى أكثر من ذلك فقال: «إن هذه الحقائق كلها تفرض على بريطانيا التزاما معنويا بأن تقدم ما تطلبه إسرائيل بأسعار خاصة ومتهاونة، وبشروط

تسليم تتوخى السرعة والعجلة قبل أن يتحرك ميزان القوة فى المنطقة». ويبدو أن «أنتونى ناتنج» فوجئ بهذه الطلبات المحددة كلها، وكانت نصيحته «ألا تبالغ إسرائيل فى مخاوفها، وأنه على أى حال سوف يقدم مذكرة بحديثهما إلى السير «ونستون تشرشل»، وهو واثق أن إسرائيل لن تجد لها صديقا أوفى أو أخلص فى الحكومة البريطانية من رئيس وزرائها».

□

واطلع «تشرشل» على مذكرة «ناتنج»، ثم طلب إلى «أنتونى إيدن» وزير الخارجية أن يتولى بنفسه مقابلة السفير الإسرائيلى مرة أخرى، ويحاول طمأنة مخاوفه «لأن إسرائيل لديها بالفعل أسباب وجيهة تدعوها إلى القلق».

□

وفى مكتب «إيدن» حاول وزير الخارجية البريطانى تهدئة مخاوف السفير الإسرائيلى مرة أخرى، على أساس أن بريطانيا لن تترك فى قاعدة قناة السويس أية أسلحة أو معدات حساسة، يمكن أن تمثل خطرا على إسرائيل؛ لأنها هى نفسها لا تثق فى المصريين فضلا عن حرصها على أمن إسرائيل؛ ثم إن الجيش المصرى وخصوصا الطيران ليسا فى وضع يمكنهما من أى تهديد حقيقى لإسرائيل فى الوقت الحاضر. وكذلك فإن البيان الثلاثى الذى تلتزم بريطانيا وأمريكا وفرنسا بنصوصه يحدد كميات السلاح التى يحصل عليها أى بلد من بلدان الشرق الأوسط، وهذه الدول الثلاث حريصة على استقرار الأمور فى المنطقة، وهى تفرض حظرا حازما وتنسق فيما بينها كل صفقة بتدقيق شديد ولا تسمح لأحد بتجاوز.

وحاول السفير الإسرائيلى أن يقول: **إن الذى يريح كل الأطراف، ويحل كل هذه المشاكل دفعة واحدة، هو أن تصر بريطانيا حتى بعد إتمام الوصول إلى اتفاقية مع مصر على ربط توقيعها النهائى عليها بقبول مصر توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.** واحتج «إيدن» بأن ذلك يعرقل الأمور، ثم إنه يضع قيدا على السيادة البريطانية وحريتها فى عقد الاتفاقيات مع غيرها من الدول، وأنه يتصور أن «الوصول إلى

اتفاقية بين مصر وبريطانيا هو الذى يفتح الباب لتسوية بين مصر وإسرائيل وليس العكس». ثم حاول «إيدن» أن يعطى السفير الإسرئيلى تأكيدا إضافيا فقال له: «إن الأمور سوف يجرى ترتيبها بحيث إن إتمام الجلاء عن مصر سوف يتوافق ويرتبط ارتباطا مباشرا بحل قضية الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، أى أن الدول العربية فى هذا الوقت لابد أن تكون قد أوجدت سبيلا لتنظيم أمورها بمقتضى ميثاق الضمان الجماعى، واستقرت على الوسيلة التى تربط بينه وبين الترتيبات الغربية للدفاع عن المنطقة»، ولم يقبل السفير الإسرائيلى هذه الإضافة بسهولة، وأبدى استغرابه من «استعداد بريطانيا ببساطة للتخلى عن مواقعها فى السويس». ورد «إيدن» بأن «المصريين لا يرون إلى أبعد من موقع أقدامهم، ولا يقدرون المخاطر المتربصة بالشرق الأوسط، وكذلك فإن الأمريكيين يثيرون لنا المتاعب، وقد تمكن المصريون من تحريضهم علينا».

واندفع «إيلاث» فى شكوى ضد ما أسماه «العمى الأمريكى». ثم قال: «إن **إسرائيل لديها معلومات وثيقة عما يجرى فى مصر، وإذا كانت أمريكا تتصور أن «جمال عبدالناصر» سوف ينخرط فى سياساتها بعد حصوله على الجلاء البريطانى، فإن واشنطن سوف تستيقظ على صدمة فى مصر». ثم أبدى اعتقاده «أن مشاعر المصريين تجاه الأمريكيين لا تختلف عن مشاعرهم تجاه الإنجليز، وكل ما هنالك أنهم يحاولون «أكل السندويتش قضمة بعد قضمة».**

□

وحين أصبح «موشى شاريت» رئيسا لوزراء إسرائيل بدلا من «بن جوريون» - الذى هجر الرئاسة غاضبا من أحوال حزبه (الماباى)، واختار العزلة فى مستعمرة «سد بوكر» فى النقب ليعيش حياة رعاة الغنم من أنبياء إسرائيل، كما كان يقول أنصاره والمعجبون به - حاول «شاريت» أن يقوم بمبادرات مستقلة، فطلب من بعض الشخصيات العالمية التى يعرف اتصالها بـ«جمال عبدالناصر» أن تنقل إليه رغبات فى السلام. وفى كل هذه المحاولات لم يصل «شاريت» إلى نتيجة. فقد كان «جمال عبدالناصر» يستقبل هؤلاء الرسل بصفاتهم المعروفة، ثم ما أن يسمع أن لدى أحد

منهم رسالة من «شاريت» إلا ويغير الموضوع. وفى بعض المرات اضطر أن يكون أكثر حزما فقال:

«إن موضوع إسرائيل بالنسبة له مؤجل، وأنه لا يستطيع أن يقترب منه فى عزلة عن بقية الدول العربية، فكلها اشتركت فى الصراع العربى الإسرائيلى بسبب العدوان على فلسطين، وفلسطين ليست جزءا من السيادة المصرية المستقلة، أى أنها مسئولية عربية جماعية لا تملك أى دولة عربية أن تقترب منها منفردة».!

وعندما يئس «شاريت» من «جمال عبدالناصر» توجه لبريطانيا باقتراح طلب دراسته، وهو يقضى بنقل قاعدة قناة السويس إلى منطقة النقب التى تحتلها إسرائيل من جنوب فلسطين. وبعث «شاريت» برسالة إلى «تشرشل» مع أحد أصدقائه من أقطاب المحافظين وأعضاء حزب العموم، وهو المستر «مالاليو» يزين فيها اقتراحه على النحو التالى:

«إن نقل القاعدة إلى النقب سوف يحقق ميزات مؤكدة بينها:

(أ) حماية إسرائيل عسكريا واقتصاديا (باعتبار أن مصاريف القاعدة سوف تكون عملية ضخ دم فى الاقتصاد الإسرائيلى بتكاليف الإنشاءات والأجور والنقل.. إلى آخره).

(ب) انتقال القاعدة إلى النقب سوف يكون ردا على لطمة الخروج البريطانى من مصر.

(جـ) إن ذلك سوف يؤدى إلى تثبيت الموقف فى الشرق الأوسط.

(د) إنه أيضا سوف يساعد على منع أى عدوان روسى».

[٢]

ولم تكن شركة قناة السويس أقل عصبية من إسرائيل، ومع تقدم المحادثات مع مصر فإن الشركة راحت تحس كل يوم أن الزمن يتسرب من بين أصابعها.

كانت قد تابعت المحادثات التى جرت فى واشنطن حول نظام لتأمين أوضاع الشركة فى حالة جلاء القوات البريطانية عن مصر. وكانت الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية قد طرحتا فيما بينهما مبكرا موضوع إنشاء هيئة للمنتفعين لقناة السويس. وتكررت الإشارات إلى هذه الهيئة فى الوثائق البريطانية والأمريكية ابتداء من شهر يناير ١٩٥٣، ثم رأت الحكومتان بعد التوصل إلى صيغة مبدئية أن تعرضاها على الحكومة الفرنسية التى كانت تعتبر نفسها حامية شركة قناة السويس. وأدخلت الحكومة الفرنسية تعديلات على الصيغة البريطانية الأمريكية المقترحة، فقد كان رأيها أن مجرد تشكيل هيئة من المنتفعين لقناة السويس تضم الشركات البحرية، وشركات التأمين والبنوك المهتمة بالتجارة العابرة فى قناة السويس قد يجعل مثل هذه الهيئة فى النهاية مجرد جهة استشارية، ولذلك فإن الصيغة ينبغى تقويتها بحيث تكون لهيئة المنتفعين سلطة تعوضها عن غياب القاعدة البريطانية العسكرية فى قناة السويس.

وجرت دراسات طويلة حول تقوية الصيغة، ولكن هذه الدراسات طالت دون أن تصل إلى شىء نهائى، وبدأ صبر شركة قناة السويس ينفد. وقامت الشركة بتكليف اللورد «سيسل هانكى»(١) أحد أعضاء مجلس إدارتها البريطانيين (وكان من قبل سكرتيرا عاما للجنة الدفاع عن الإمبراطورية) بفتح اتصالات مكثفة مع الحكومة البريطانية. وبادر اللورد «هانكى» فبعث بمذكرات إلى كل من رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» ووزير الخارجية «أنتونى إيدن» وإلى اللورد «سالسبورى». وكان ملخص مذكرات «هانكى» يتركز فيما يلى:

«١ - إن القناة سوف تصبح غير صالحة للملاحة على الإطلاق فى ظرف سنة واحدة من رحيل القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس.

٢ - إن المصريين لن يستطيعوا أن يقاوموا طويلاً - وفى حالتهم الاقتصادية السيئة الراهنة - إغراء تأميم شركة قناة السويس».

---

(١) من المفيد أن نتذكر أن الوزير المفوض فى القاهرة فى ذلك الوقت المستر «روبين هانكى» كان الابن والوريث الوحيد للورد «هانكى».

وطلب «تشرشل» إلى «إيدن» وإلى اللورد «سالسبورى» استدعاء اللورد «سيسل هانكى» لمناقشته فى مذكرته، ومعرفة ما قد يكون لديه من معلومات عن احتمالات الخطر الذى يتهدد شركة قناة السويس.

□

ومن الغريب أنه فى نفس هذا الوقت، كتب «روبين هانكى» الوزير المفوض فى السفارة البريطانية فى القاهرة (وابن اللورد «هانكى») تقريرا سريا إلى وزارة الخارجية البريطانية قال فيه: «إننى ألح فى ضرورة أن يتضمن اتفاقنا مع مصر نصا يسمح لنا بالعودة بقواتنا العسكرية إلى قاعدة قناة السويس، فى حالة خطر وشيك أو تهديد لسلامة الملاحة فى القناة». ثم أضاف: «إننا يجب أن نلاحظ أنه **لا يمكن الفصل بين حرية الملاحة وبين حماية القناة**. وفيما أعلم فقد كنا نعتمد على إنشاء كونسورسيوم (مجموعة دولية هى هيئة المنتفعين) يتولى مع الشريكة مسئوليات تنظيم الملاحة فى القناة، وضمان حقوق شركة قناة السويس. ولكن فكرة الكونسورسيوم لا تزال معلقة فى الهواء».

□

ووصل اللورد «سيسل هانكى» فى ضغوطه إلى حد أنه أدلى بحديث لجريدة «الديلى إكسبريس»، أذاع فيه فحوى مذكرته إلى المسئولين البريطانيين عن المخاطر التى تحيط بشركة قناة السويس فى حالة جلاء القوات البريطانية عن القاعدة.

ورأت الشركة أن تعزز جهود اللورد «هانكى» فى لندن بجهود آخرين من أعضاء مجلس إدارتها البريطانيين، فطلبت إلى السير «فرانسيس ويلى» والسير «الكسندر كادوجان» والسير «هاريسون هيوز» أن يتفرغوا بالكامل لإدارة جهود شركة قناة السويس فى لندن فى هذه الظروف الحرجة.

وكانت أهم نتيجة توصلت لها الشركة هى المساعدة على إنشاء وتمويل مجموعة من الشخصيات البريطانية، تضم أعضاء فى مجلس العموم ومجلس اللوردات أسمت نفسها «**جماعة السويس**»، وراحت هذه الجماعة تشن حملة واسعة ضد

مصر ولصالح شركة قناة السويس، وتنوعت مجالات هذه الحملة وترلوحت من الضغط المباشر إلى النشر فى الصحف إلى إصدار البيانات، وطرح الاقتراحات على مجلسى العموم واللوردات.

وكان الاختيار قد وقع على المستر «جوليان إيمرى» ليرأس هذه المجموعة. وكان «إيمرى» سليلا لواحدة من أكبر الأسر البريطانية، وكان سياسيا بارزا بين قيادات حزب المحافظين، واشترك فى وزارة الحرب، واستقر أخيرا كزعيم للنواب المتمردين من المحافظين داخل مجلس العموم.

وكانت الطلقة الأولى لـ«جوليان إيمرى» مذكرة كتبها إلى رئيس الوزراء «ونستون تشرشل» أنهاها بطلب لمقابلته وجها لوجه لكى يناقش معه تفاصيلها. وكانت بعض الفقرات فى مذكرة «إيمرى» خطيرة، وعلى سبيل المثال فقد جاء فى الصفحة الأولى منها مباشرة ما يلى:

«إن شركة قناة السويس لديها عقد امتياز يعطيها كل الحق فى القناة حتى سنة ١٩٦٨. وأنا أعلم أن هناك اقتراحات وبدائل لمواجهة ما بعد هذا التاريخ، لكننى أرى احتمالات كثيرة تشير إلى أن الحكومة المصرية قد تسبق فى إلغاء الامتياز أو حتى تأميمه، بتعويض أو بغير تعويض قبل انتهاء مدته. إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة هى أكبر مالك للأسهم فى الشركة فلها وحدها ٤٤٪ من الأسهم. وفى اللحظة التى تنسحب فيها القوات البريطانية من منطقة القناة فهناك خشية من أن التأميم سوف يطبق على الشركة، إما عن طريق مباشر كما حدث فى عبدان (البترول الإيرانى)، وإما بطريق غير مباشر عن طريق جعل مركز الشركة مستحيلا فى مصر وبنفس الأساليب التى عرفناها من الشيوعيين الصينيين.

إن تأميم الشركة قد يعقبه كما حدث فى حالة شركة البترول الإيرانية - البريطانية فى عبدان انسحاب لكل الخبراء الأوروبيين خصوصا للمرشدين. **إن أقل من ثلث المرشدين فى الوقت الحالى هم من المصريين، ومعنى ذلك أن القناة فى حالة تأميمها سوف تتوقف عن العمل. وهذا لن يؤدى فقط إلى إضرار بسلامة المواصلات فى**

العالم، وإنما سوف يؤدى أيضا إلى عملية فوران وطنى بين كل شعوب الشرق الأوسط، وربما أيضا بين بعض شعوب الكومنولث».

□

ومرة أخرى راحت الشركة تحاول أن تبحث عن وسيلة فى القاهرة. وفى أحد اجتماعات مجلس إدارة الشركة فى باريس دعا المسيو «شارل رو» رئيس مجلس الإدارة اثنين من الأعضاء المصريين فى مجلس الإدارة («أحمد عبود» (باشا) و«على الشمسى» (باشا)) إلى لقائه، ودعا معهم إلى نفس الاجتماع اللورد «سيسل هانكى»، وطرح «شارل رو» للبحث موضوع ظروف الشركة فى القاهرة، وشكا من أن خطوط الاتصال بين الشركة بما فيها أعضاء مجلس إدارتها من المصريين وبين الحكومة المصرية ليست سالكة. وطبقا لمذكرة ـ وضعت بتلخيص نقط المناقشة، وأودعت ملفات الشركة فى باريس وأرسلت نسخة منها للعلم إلى مركزها بالقاهرة ـ كان إطار المناقشة كما يلى:

١ ـ تحدث «على الشمسى» (باشا)، وأبدى أن موضوع شركة قناة السويس موضوع شديد الحساسية فى مصر، وأنه يعرف أن الحكومة المصرية تدرك مدى حساسيته، وأنها ليست راغبة فى فتح موضوع الشركة فى الوقت الحالى مع أى طرف من الأطراف.

وفى نفس الوقت فإنه يشعر أن الحكومة المصرية تدرك المخاطر الدولية التى تحيط بأى اقتراب غير محسوب من جانبها بشركة قناة السويس، وهو يعتقد أن الشركة لن تواجه متاعب ذات بال مع الحكومة قبل انتهاء مدة الامتياز الرسمى سنة ١٩٦٨، وأن الموقف الذى يمكن أن ينشأ فى مثل هذا الوقت قد يكون من الأنسب تركه إلى مناسبته، وربما تكون الأوضاع الدولية فى المنطقة قد اختلفت على ما هى عليه الآن. ونصح «على الشمسى» (باشا) بأن تقوم الشركة بإظهار بادرة من حسن النوايا تجاه النظام الجديد بأن تستثمر بعض أموالها فى مشروعات التنمية فى مصر، وبأن تزيد نسبة الموظفين المصريين فيها، ولو من غير الفنيين.

٢ ـ تحدث «أحمد عبود» (باشا) وأبدى أن النظام فى مصر يضم عناصر متهورة، وقد تقدم على أى شيء، لكنه يتفق مع «على الشمسى» (باشا) فى أنه لا توجد مشاكل كبرى يستعصى حلها بين الشركة والحكومة حتى نهاية فترة الامتياز الرسمى، لأن الحكومة فى القاهرة تدرك أن أى مصاعب كبيرة تخلقها للشركة سوف تؤدى على الفور إلى تدخل دولى لا قبل لمصر به، ثم نصح بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون هى الأقدر على مواجهة مشكلة ما بعد انتهاء عقد الامتياز الرسمى، وبما يحقق تجديده بوسيلة أخرى يمكن قبولها ويسهل تفويتها على المتعصبين والمتطرفين فى مصر.

٣ ـ لاحظ المسيو «شارل رو» أن الحكومة المصرية تنشئ بعض الإدارات والأجهزة التى تختص بالاستعداد لتسلم مرفق قناة السويس بعد انتهاء فترة الامتياز الرسمى سنة ١٩٦٨. وقال: إنه لا يعرف سببا مقنعا لإنشاء مثل هذه الأجهزة، فموضوع مستقبل القناة حتى بعد ١٩٦٨ لا يتقرر بتصورات محلية، وإنما هو موضوع له طابعه الدولى الذى لا يملك أحد أن ينزعه عنه.

٤ ـ تساءل «على الشمسى» (باشا) عن السبب الذى يمنع «شارل رو» من أن يحاول مقابلة «جمال عبدالناصر» بنفسه ويستقرئ نواياه، فقد يكون ذلك أسهل له مما هو أسهل للمصريين من أعضاء مجلس الإدارة، فهؤلاء عنده قد يكونون موضوع شك باعتبارهم «أجراء للشركة»، وأما هو (شارل رو) فإن له مكانته الدولية وهيبته.

ورد المسيو «شارل رو» بأنه حاول أكثر من مرة مقابلة «جمال عبدالناصر» لكن «جمال عبدالناصر» كان يرفض باستمرار ويحيله إلى وزير التجارة. وقال «شارل رو» بمرارة أنه كان يقابل الملك «فاروق» فى كل مرة يزور فيها مصر ويقضى معه ما يشاء من وقت، ويلقى منه كل الاهتمام والترحيب، «لكن ناصر يحيلنى إلى مقابلة بيروقراطى لا يستطيع أن يحل أو يربط».

٥ ـ أبدى «أحمد عبود» (باشا) أنه ربما كان من المناسب أن يبحث مجلس الإدارة فى

ضم أعضاء مصريين جدد، يكون بينهم من هو قادر على الاتصال بالنظام الثورى فى مصر. وسأل «شارل رو» «عبود» (باشا) عما إذا كان لديه اقتراح محدد؟ ورد «عبود» (باشا) بأنه تذكر ما ذكر وفى ذهنه اسم واحد معين يستطيع أن يقوم بهذه المهمة وهو الأستاذ «محمود أبو الفتح». ثم راح «عبود» (باشا) يذكر مؤهلات الأستاذ «محمود أبو الفتح»، وكيف أنه صاحب جريدة كبيرة فى مصر، وأنه أصبح مليونيرا بفضل تجارته فى الورق، ومع أنه كان من أنصار حزب الوفد إلا أن له شقيقا من المقربين إلى «جمال عبدالناصر» (يقصد الأستاذ «أحمد أبو الفتح»).

٦- أبدى «شارل رو» أنه الآن يتذكر أن بعض معارفه فى وزارة الخارجية الفرنسية - وفى جهات رسمية أخرى - عرضوا عليه من قبل اسم «محمود أبو الفتح» وأنه قابله فى إحدى المرات فعلا، واستمع إليه، وسأل عنه، ونصحه بعض المطلعين فى لندن بعدم الاعتماد على «محمود أبو الفتح» لأنه شخص لا يوثق به، ولا يهمه سوى زيادة ثروته. ثم أنهم قالوا له: إن شقيقه الذى كان قريبا من «عبدالناصر» لم تعد له هذه المكانة. ومع ذلك. فهو على استعداد أن يفكر من جديد إذا كان ذلك رأى «عبود» (باشا).

ولم تكن الطرق سالكة أبدا بالنسبة لشركة قناة السويس فى القاهرة. وكانت الشركة ترى الواقع وتبحث عن سبيل لتجاوزه.

[٣]

وكانت الحكومة الفرنسية أكثر الأطراف عصبية وتشاؤما من الطريقة التى تسير بها الأمور.

فقد أحست أن بريطانيا تحاول إبعادها عن تفاصيل مفاوضاتها مع مصر.

ثم إن بريطانيا والولايات المتحدة معا تتباحثان فى موضوع قناة السويس وقضية حرية الملاحة فيها من وراء ظهرها، وأنهما فى النهاية تعرضان عليها صيغا

جرى التوصل إليها فى غيابها، ثم يطلب إليها الموافقة عليها كأنما هى طرف احتياطى وليست طرفا أصليا فى معادلة الشرق الأوسط. ومع أنها لفتت أنظارهم إلى حقيقة أنها عضو موقع على البيان الثلاثى، وأنها تتحمل مسئولية تاريخية ومعنوية ضخمة فى مصير شركة قناة السويس، فضلا عن أن هذه القناة هى طريقها إلى الهند الصينية وحرب فيتنام، وأنها تعانى الأمرين من نشاط المصريين ضدها فى شمال أفريقيا، إلا أن هذا كله لم يقنع حلفاءها بحقوقها المشروعة فى أن يكون لها رأى فيما يجرى مع مصر.

وكان ضغط شركة قناة السويس على باريس شديدا، وكانت للضغط أساليبه المتنوعة فالشركة كانت نافذة على كل مواقع التأثير، ثم إن طاقاتها الاقتصادية والمالية كانت قادرة أن تصل بها إلى كل مكان - مؤسسة أو حزب أو أفراد أقوياء - فى المجتمع الفرنسى.

□

ولم تلبث حكومة فرنسا أن اكتشفت «أن المصائب يجمعن المصابينا» وأن الذين تضعهم الظروف على هامش القوة يستطيعون أن يصنعوا دائرتهم الخاصة، وأن يجعلوا منها إطار قوة مستقبلا نسبيا لحركتهم.

وهكذا وجدت حكومة باريس نفسها ملتصقة، ليس بشركة قناة السويس فحسب وإنما أيضا بإسرائيل. والحقيقة أن شركة قناة السويس ورجالها وأصدقاءها هم الذين قاموا بالدور النشيط فى الجمع بين تل أبيب وباريس، فبدأت الزيارات والاتصالات ومحاولة تنسيق المواقف. وكان الدافع المحرك بالطبع هو أن هؤلاء الأطراف الثلاثة الصغار لهم مصالحهم الضخمة. وإذا كان الأطراف الكبار لا يشركونهم معهم على قدم المساواة فى التفكير والتدبير، فإنهم يستطيعون الآن أن يفكروا ويدبروا لأنفسهم وتكون لهم لعبتهم المستقلة حتى تسمح لهم الظروف بأن ينضموا إلى الكبار، حين يشعر هؤلاء الكبار أن لهؤلاء الصغار دورا يؤدونه بالتنسيق معهم.

□

من هذا المنطق كان أول ما عرضته إسرائيل على فرنسا هو تزويدها بالسلاح، وكانت حجتها أنها بهذا السلاح سوف تعوض خلل التوازن الذى سينشأ عن جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، وأنها سوف تستطيع أن تشد أنظار مصر عن العمل فى شمال أفريقيا ضد فرنسا؛ لأن إحساسها بتهديد قريب منها سوف يجعلها تفكر مرتين قبل أن تتورط فى استفزازات للآخرين بعيدة عن أراضيها.

كانت فرنسا ملتزمة بالبيان الثلاثى الذى يحدد حجم صفقات السلاح مع المنطقة ويفرض ضرورة التنسيق فيها قبل عرضها بين إحدى دول البيان الثلاثى وبين دولة رابعة. وقررت فرنسا أن تنسى الآخرين ما دام هؤلاء الآخرون قد نسوها.

وفى هذا المناخ طار «شيمون بيريز» سكرتير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية يومئذ إلى باريس لكى يتفاوض على صفقة سلاح بين إسرئيل وفرنسا. واشترطت فرنسا أن تكون الصفقة سرية حتى لا يعرف أحد سواء من العرب أو غير العرب فى لندن وواشنطن بأمر هذه الصفقة.

وكان وزير الدفاع الفرنسى وقتئذ هو الجنرال «كاترو» الذى كان من قبل مقيما فرنسيا عاما فى سوريا ولبنان.

وقام الجنرال «كاترو» باستقبال «بيريز» والترحيب به بنفسه، وكان الترحيب حارا. ذكر أنه لا يستطيع أن ينسى دور الفيلق اليهودى فى دخول الحلفاء وبينهم فرنسا الحرة إلى سوريا ولبنان سنة ١٩٤١، ثم قال لـ«بيريز» «لقد حاربنا جنبا إلى جنب فى الماضى، والآن فنحن نواجه نفس الأعداء». وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ وقع «كاترو» و«بيريز» صفقة سرية، تتضمن إمداد إسرائيل بسربين من المقاتلات من طراز «أوراجون»، وكذلك شبكة رادار وبعض المعدات الأخرى. ثم عاد بعد أقل من شهر لأن الحكومة الفرنسية رتبت له مفاوضات مع شركة «داسو» لكى يشترى سربين آخرين من طائرات «الميستير ١١»، وكان «بيريز» يلح أيضا للحصول على طائرات «الميستير ٤». وفى فبراير سنة ١٩٥٥ بدأت طائرات «الأوراجون» الفرنسية تصل إلى إسرائيل.

وبدأت الحركة تشتد على الجسر مباشرة من باريس إلى تل أبيب.

□

وعلمت الحكومتان البريطانية والأمريكية بنبأ هذه الصفقات، ولم تقل الحكومة البريطانية شيئا، وأما الحكومة الأمريكية فقد تركت المستر «ميرفى» وكيل وزارة خارجيتها يسأل «أبا إيبان» السفير الإسرائيلى بطريق غير مباشر: «إذا ما كانت إسرائيل تعتقد أن تكديس السلاح سوف يؤدى إلى حل مشاكلها؟» ثم أبدى «ميرفى» ملاحظة عابرة مؤداها أن الحكومة المصرية سوف تعرف بالتأكيد عن هذه الصفقات، وسوف تجعلها تلك الصفقات تزيد من إلحاحها على الأمريكيين أن يبيعوا لها السلاح.

وكان ما ألمح به «ميرفى» لـ«أبا إيبان» صحيحا، فقد تلقت القاهرة بالفعل بعض المعلومات عن الصفقات السرية بين إسرائيل وفرنسا، ثم راحت تستخدم هذه المعلومات حجة جديدة للإلحاح على طلب السلاح الأمريكى.

الفصل الرابع

دوىّ الرّصـــــاص

[١]

ولم يكن كل شىء على ما يرام فى القاهرة. ففى ربيع وصيف سنة ١٩٥٤ - وهى الفترة الحرجة فى مفاوضات الجلاء مع إنجلترا، والفترة الحائرة فى العلاقات مع أمريكا، والفترة القلقة فى نوايا فرنسا وإسرائيل وشركة قناة السويس ضد مصر - كانت مصر مستغرقة بجزء من اهتمامها فى مشاكل داخلية هددتها فى بعض الأوقات بما يشبه الانقسام أو الحرب الأهلية.

فقد وقع الخلاف بين اللواء «محمد نجيب» و«جمال عبدالناصر» واستحكم. وأقصى «محمد نجيب» عن السلطة، ثم أعيد إليها، ثم بدأ دوره يتقلص تدريجيا فى ظروف مفعمة بالتوتر[١]. وعرض «جمال عبدالناصر» رئاسة الجمهورية على الأستاذ «أحمد لطفى السيد» (باشا) (مؤسس الجامعة المصرية وأستاذ الجيل كما كان يطلق عليه بعد ترجمته الهامة لفكر أرسطو)، ولكن «لطفى السيد» قال لـ«جمال عبدالناصر» أنه يعرف الأهمية التاريخية والوطنية للدور الذى قامت به ثورة ٢٣ يوليو، وهو يؤمن بأنه لا أحد يستطيع أن يتحمل مسئوليات استمرار أى عمل غير الذين بدأوه، وأن مصر فى حاجة إلى دم جديد، وأن شبابها لا يجب أن يتردد أو يقبل قيام ازدواجية بين شكل السلطة وحقيقتها». ولأول مرة سمع

---

(١) لأن هذا الكتاب هو أصلا عن ملفات السويس، وما يتصل بها فإن القصة هنا تحتفظ بخطها الأساسى. ولا تتفرع منه لتدخل فى روايات عن قصة «نجيب» و«عبدالناصر».

«جمال عبدالناصر» من يقول له: «إنه هو الذى يتحتم عليه أن يتقدم لرئاسة الجمهورية».

وفى نفس الوقت فقد انفجر صدام بين «جمال عبدالناصر» وبين جماعة الإخوان المسلمين، وبرغم العلاقات القديمة، ومحاولات تدعيمها بأسباب للتعاون جديدة، فإن الصدام استفحل إلى درجة أحس معها كل واحد من الطرفين أن الطرف الآخر يتربص به.

ولقد كان هم «جمال عبدالناصر» أن يبقى مجرى الصراع المصرى الأساسى ضد الاستعمار والقوى المتحالفة معه، بعيدا عن كل هذه الأسباب من التوتر واحتمالات الصدام الداخلى. وفى كثير من الأحيان كان الفصل بين الموضوعين صعبا وشبه مستحيل، ومع ذلك فإن «جمال عبدالناصر» استطاع بجهد جهيد أن يتجنب تأثر الصراع الوطنى بالنزاعات ا لداخلية، رغم محاولات عدد من القوى المحلية والدولية أن يستغل تعقيدات الموقف الداخلى. والدليل أن بريطانيا لم تجد مفرا من توقيع إطار اتفاقية مع مصر تحدد المسائل التى تم الاتفاق عليها، وأهمها الجلاء عن مصر على أن توقع مصر عقود خدمة مع بعض الشركات البريطانية، تتضمن استخدام بضع مئات من الخبراء المدنيين لست سنوات يقومون خلالها تحت قيادة وإشراف مصريين بصيانة معدات ومنشآت قاعدة قناة السويس، بحيث تكون مستعدة إذا حدث هجوم فى الشرق الأوسط من خارجه على البلاد العربية، أو تركيا. ولم يكن «جمال عبدالناصر» سعيدا بحشر تركيا مع الدول العربية لكنه لم يجدها تضحية كبيرة تستدعى المخاطرة بكل ما أمكن التوصل إليه، هذا إلى جانب يقينه أن الهجوم على المنطقة من خارجها ليس واردا فى الحساب، وإذا حدث فسوف تكون الحرب نووية، وهو ما أصبح مستحيلا. وقد وقع «جمال عبدالناصر» الاتفاقية ووقعها معه «أنتونى هيد» وزير الحربية البريطانى الذى طار إلى القاهرة للتوقيع يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤.

وبدأ تنفيذ الجلاء على أن يتم فى مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا، وعينت مصر قائدا عاما لقاعدة قناة السويس هو اللواء «على على عامر».

وكان «تشرشل» فى لندن يشعر بأن اندفاع الحوادث قد سبقه، ولم يجد ما يقوله سوى أن الأسلحة النووية غيرت من أهمية القواعد العسكرية، وبالتالى فإن قاعدة قناة السويس لم تعد لها قيمتها السابقة. ولم تكن الأسلحة النووية قد اخترعت أمس، وإنما كان العالم قد عاش فى ظلها طوال السنوات العشر السابقة !!

[٢]

كان «تشرشل» على استعداد أن يفلسف الأحداث، ولكن إسرائيل لم تكن على استعداد لمجاراته فى ذلك الوقت، فقد كانت كل النذر من مصر موحشة. ولقد كانت مخاوف إسرائيل من احتمالات تطور فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية - بعد التوصل إلى إطار الجلاء - هى الهاجس المسيطر على تفكير القيادة الإسرائيلية، وخصوصا مؤسسة القوة الحقيقية فيها، والتى كان أركانها الكبار مع «ديفيد بن جوريون» هم: «موشى ديان» رئيس الأركان و«شيمون بيريز» سكرتير عام وزارة الدفاع. كان هؤلاء هم القوة الحقيقية فى المؤسسة الإسرائيلية، سواء كان زعيمهم «بن جوريون» فى الحكم أو خارجه.

وفى هذا الوقت أعدت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) خطة لإساءة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف هو ضرب أى احتمال لتطوير هذه العلاقات. وعرضت الخطة على «ديفيد بن جوريون» فأقرها وطلب وضعها فى شكلها التنفيذى الأخير. وقبل أن توضع الخطة للتنفيذ الفعلى كان «بن جوريون» قد ترك الوزارة ورحل إلى مستعمرة «سد بوكر». ولم يتورع أعوان «بن جوريون» وبموافقته عن تزوير إمضاء «بنحاس لافون» وزير الدفاع الجديد فى وزارة «موشى شاريت» على الأوامر التنفيذية للعملية، رغم أنه لا وزير الدفاع الجديد ولا رئيس وزرائه كانا يعرفان شيئا عنها.

□

وفجأة انفجرت قنبلة حارقة أمام مكتب الاستعلامات الأمريكى فى القاهرة، ثم

لحقتها قنبلة ثانية انفجرت أمام مكتب الاستعلامات الأمريكى فى الإسكندرية. واحتجت الولايات المتحدة على الحكومة المصرية بسبب هذه الأضرار التى لحقت بمنشآتها فى مصر بسبب مناخ التهييج والإثارة.

والغريب أن المصادفات وحدها هى التى سارعت بكشف المخطط الإ سرائيلى. ففى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ اشتعلت النار فى ملابس «شاب ذى ملامح أجنبية» أمام مبنى سينما «ريو» فى الإسكندرية، وراح الشاب يجرى مستغيثا وأحاط به الجمهور ثم استدعى البوليس، وإذا الأمر يتكشف عن أن هذا الشاب كان يحمل فى جيبه عبوة حارقة سالت بعض محتوياتها فى الجيب فاشتعلت فيه النار.

وبدأ التحقيق معه فإذا اسمه «فيليب ناتاثون»، وإذا هو عضو فى شبكة من اليهود، بعضهم من مصر وبعضهم من إسرائيل، كلفوا بنسف عدد من المنشآت الأمريكية فى مصر. واعترف «فيليب ناتاثون» على شركاء له بينهم «فيكتور لافى» و«روبير داسا». ثم ظهر باستمرار التحقيق أن الشبكة الإسرائيلية أوسع من هذا بكثير وأخطر، فقد ظهر أن أفرادها دربوا فى إسرائيل على عمليات التخريب، ثم أرسلوا إلى نقطة تجمع فى باريس أصبحت مركز اتصالهم، ثم عين لهم ضابط فى المخابرات الإسرائيلية جاء إلى مصر بجواز سفر مستعار، وتحت اسم مستعار ليقود عملياتهم بنفسه. وربما كان أسوأ ما فى الموضوع أن الجالية اليهودية فى مصر والتى ظلت لسنوات طويلة - تحت الرئاسة الروحية للحاخام «حاييم ناحوم» (أفندى) - بعيدة عن كل نشاط صهيونى - استسلمت أخيرا وسمحت للمخابرات الإسرائيلية باختراقها، وتركت عددا من أفرادها يعملون ضد الوطن الذى عاش اليهود فيه قرونا طويلة آمنين سالمين بغير تمييز ضدهم أو تعصب. بل وتبين أن المستشفى اليهودى فى القاهرة أصبح من أهم مراكز العمل السرى للمخابرات الإسرائيلية فى مصر بمساعدة كبير أطبائه وهو الدكتور «موسى ليتو». واعترف الدكتور «ليتو» أنه عضو فى منظمة صهيونية تعمل فى خدمة إ سرائيل ومكلفة بالتجسس على مصر وإحداث الاضطرابات فيها».

واعترف الدكتور «ليتو» أيضا «أنه قضى فى إسرائيل ستة شهور دربوه فيها على أعمال اللاسلكى والشفرة». ومضت التحقيقات تكشف كل يوم عن حقائق جديدة حتى ظهر أن القيادة الفعلية لشبكة التجسس الإسرائيلية فى يد اثنين من أخطر العملاء: شابة فى الثلاثين من عمرها اسمها «مارسيل نينيو»، وكانت تعمل فى القاهرة تحت غطاء أنها مديرة أحد مكاتب الاستيراد والتصدير، والقائد الآخر للشبكة ضابط عامل فى الجيش الإ سرائيلى وفى مخابراته العسكرية، دخل إلى مصر بجواز سفر أمريكى، وكان غطاؤه الظاهرى أنه خبير مهندس فى شركة «فورد» لتجميع السيارات.

وضبطت أجهزة إرسال واستقبال كما ضبطت كميات من المتفجرات ومواد كيميائية حارقة، وجداول شفرة لم تترك لأحد مجالا للشك فى حجم الشبكة، ولا فى طبيعة نشاطها، ولا فى مدى الأهمية التى تعلقها إسرائيل على نشاطها فى مصر.

وقد أظهرت بعض الأوراق المكتوبة لديهم أن هدفهم التالى فى مصر كان إرهاب الخبراء الألمان الذين يعملون فى مصر، وفى مقدمتهم الجنرال «فون ريختر» رئيس مجموعة الخبراء الألمان الملحقين بإدارة الأبحاث فى الجيش المصرى.

ووضعت الحكومة المصرية كافة التفاصيل أمام السفارة الأمريكية، وتحول ما اشتهر باسم «**عملية لافون**» إلى فضيحة فى العالم كله. ووجدت إسرائيل نفسها فى وضع حرج، ومع ذلك فإنها لم تلبث أن شنت حملة واسعة ضد الأحكام التى صدرت بالإعدام ضد جواسيسها فى مصر، رغم أنهم ضبطوا متلبسين بالجرم وفى أيديهم أدلته ووثائقه[١].

والغريب أن هذه الحملة وصلت إلى مداها فى الولايات المتحدة ذاتها، وإلى درجة

---

(١) التفاصيل الكاملة لعمليات شبكة التخريب الإسرائيلية والتجسس موجودة فى ثلاثة تقارير صادرة عن إدارة المباحث العامة. تروى التفاصيل والوقائع خطوة خطوة. وهى منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (١٠٥، ١٠٦، ١٠٧).

أن الرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور» كتب بنفسه خطابا إلى «جمال عبدالناصر» يرجوه تخفيف الأحكام عن «هؤلاء الشبان» - رغم جرمهم - لأسباب إنسانية!

واعتذر «جمال عبدالناصر» عن قبول شفاعة «دوايت أيزنهاور».

[٢]

وبعد أسابيع قليلة شهدت مصر هزة جديدة، فقد أقدم شاب ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين اسمه «محمود عبداللطيف» على إطلاق النار على «جمال عبدالناصر»، بينما هو يخطب بالمنشية بالإسكندرية يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤. وأطلق الشاب ست رصاصات من مسدسه على «جمال عبدالناصر» وهو يخطب على المنصة فى شرح تفاصيل اتفاقية الجلاء. ونجا «جمال عبدالناصر» بشبه معجزة، فإن الرصاصات الست أصابت بعض من كانوا حوله، ولكن أيا منها لم تصل إليه. وكانت تلك اللحظة مثيرة فى حياة «جمال عبدالناصر»، فرغم الهرج والمرج الذى ساد فى السرادق لحظة إطلاق الرصاص، راح «جمال عبدالناصر» يدعو المواطنين ويهيب بهم أن يثبتوا فى مواقعهم، وأن يتأكدوا من أنه إذا قتل «جمال عبدالناصر» فإن كل واحد منهم هو «جمال عبدالناصر». وكان المشهد صورة للشجاعة الإنسانية. وكان تأثيره على جماهير الشعب المصرى قويا وعميقا(١).

كانت جماعة الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت تتعرض لمحنة داخلية، فقد مزقتها الانقسامات بين قدامى المؤسسين الذين عملوا مع الأستاذ «حسن البنا» منذ أيام إنشاء الجماعة الأولى، وبين القيادات الجديدة التى جاءت مع تحمل الأستاذ «حسن الهضيبى» لمسئولية المرشد العام للإخوان.

وإلى جانب هذا الانقسام بين القديم والوافد، فقد كان هناك انقسام آخر بين تنظيم الجماعة العلنى، وبين النظام السرى الذى أنشأه الأستاذ «حسن البنا» لكى

---

(١) من سوء الحظ أنه جاء بعد ذلك فى مصر من شككوا فى هذا المشهد، وراحوا بأثر رجعى يصورونه على أنه مسرحية رتبها «جمال عبدالناصر» ليضرب عصفورين بحجر: يحصل لنفسه على شعبية بين الناس، ويتخذ لنفسه ذريعة لضرب جماعة الإخوان المسلمين.

يكون طليعة العمل المسلح للإخوان. وكان هذا النظام السرى قد خرج عن طوع الأستاذ «البنا» نفسه فى حياته إلى درجة جعلت المرشد الأول للإخوان المسلمين يتبرأ منه علنا فى بيان نشره فى الصحف فى أوائل سنة ١٩٤٩، تحت عنوان **«ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين»**.

وتكشف دروس التاريخ أن مثل هذا النوع من التنظيمات السياسية المسلحة يكتسب لنفسه فى أجواء السرية والعزلة حركة ذاتية ورؤية مستقلة، تصل إلى درجة الانفصال عن القيادة السياسية التى يفترض أنها توجهه. ولم يكن التنظيم السرى للإخوان المسلمين استثناء من هذه الحالة التاريخية.

وبعد اغتيال الأستاذ «البنا» وتعرض جماعة الإخوان المسلمين للاضطهاد عدة سنوات، فقد أعيد تنظيم الجماعة سنة ١٩٥١ واختير الأستاذ «الهضيبى» وهو مستشار سابق فى القضاء مرشدا عاما جديدا. ولكن المشكلة التى استعصت على «حسن البنا» نفسه لم تلبث أن فرضت نفسها على خلفه بطريقة أفدح وأكثر مأساوية.

□

وكان الإخوان، بكل انقساماتهم الداخلية، قد تعاونوا مع الثورة فى بداية أيامها ثم ما لبث التعاون أن تعثر، فقد ظنت الثورة من ناحية أن قيادة الإخوان تحاول أن تفرض عليها نوعا من الوصاية، كما ظنت قيادة الإخوان فى نفس الوقت أن قيادة الثورة تحاول استغلال الخلافات الداخلية فى الحركة. وراح الأستاذ «الهضيبى» يشكو من أن أحدا لا يستشيره فيما يجرى فى مصر. وزادت الشكوك أكثر حينما شارك بعض أعضاء مكتب الإرشاد (الشيخ «أحمد الباقورى» بالذات) فى الوزارة التى ألفها اللواء «محمد نجيب».

ومن ناحية أخرى فقد بدأ «جمال عبدالناصر» يتلقى التقارير عن الاجتماعات التى عقدها الأستاذ «الهضيبى» فى بيته مع المستر «تريفور إيفانز» المستشار الشرقى للسفارة ا لبريطانية[١]. وجرت محاولات للمصالحة والمكاشفة لم تصل

---

(١) سبقت الإشارة إلى ذلك والاستشهاد بتقارير «تريفور إيفانز» عن تلك الاتصالات.

إلى تصفية حقيقية للقلوب، ثم بدت الظواهر تشير إلى أن قيادة الإخوان تهاجم اتفاقية الجلاء كما بدأت معلومات تتسرب عن إحياء لنشاط التنظيم السرى للإخوان.

□

وحين انطلقت الرصاصات الست على «جمال عبدالناصر» فى ميدان المنشية بالإسكندرية، ثم انكشفت شخصية الفاعل، فقد أصبح الصدام بين الثورة وبين الإخوان المسلمين محققا.

ولعدة أيام فإن الأستاذ «حسن الهضيبى» كان مختفيا عن الأنظار، بينما كان بعض أفراد مكتب الإرشاد خارج مصر يشنون حملة صاخبة ضد «جمال عبدالناصر».

ثم ظهر الأستاذ «الهضيبى» فى الإسكندرية مستقلا القطار إلى القاهرة، ومن بيته فى الروضة بعث إلى «جمال عبدالناصر» بالخطاب التالى مكتوبا بخط يده:

[«السيد جمال عبدالناصر

رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله

أحمد الله إليكم، الله تعالى (كذلك فى النص) وأصلى وأسلم على رسوله الكريم.

وبعد ـ فقد وجدت أثناء قدومى من الإسكندرية أمس محوطا بمظاهر توحى بأن الحكومة تتوقع قيام الإخوان المسلمين بحركة، ربما كانت لأخذى عنوة. ولو أن الحكومة أعلنت رغبتها فى مجيئى لبادرت والله بالمجىء أسعى إليها من تلقاء نفسى دون أن يحرسنى حارس. على أن هذه المظاهر قد أورثتنى حسرة وجعلتنى أتمنى لو وهبت البلد حياتى فى سبيل جمع الكلمة وصفاء النفوس. فأحببت أن أبادر بالكتابة إليك أرجو أن يتسع صدرك للقائى

بضع دقائق أشير عليك فيها بما يحقق أمانيك وأماني، وأنا أعلم أنك قد تكون راغبا عن هذا اللقاء، ولذا تركت أمر تدبير الجماعة من نحو خمسة أشهر إلى غيرى فلم يصلوا معك إلى شيء، وأريد الوصول إلى شيء حتى تتجه البلد كلها اتجاها واحدا ثم لا يجدني أحد في مكاني الذى أنا فيه من الإخوان.

وأبادر فأقول لك: إن ما سمى اختفاء قد أدهشنى أن ينسب إلىّ تدبير جرائم، فهذا كان مفاجأة لي، وأقسم بالله العظيم وكتابه الكريم أني ما علمت بوقوع جريمة الاعتداء عليك إلا في الساعة تسعة من صباح اليوم التالي، ولا كان لي بها علم، وقد وقعت من نفسي موقع الصاعقة لأنني ممن يعتقدون أن الاغتيالات مما يؤخر حركة الإخوان ويؤخر الإسلام والمسلمين ويؤخر مصر، وقد كنا بحثنا هذه المسألة (الاغتيالات) فى الجماعة منذ زمن بعيد واستقر رأينا على ذلك، وأخذنا نوجه الشباب إلى هذه الحقيقة، حتى لقد مضى وجودى بينهم ثلاث سنوات لم يقع فيها شيء من العنف، ولست أجد سببا لذلك بنعمة الله، ولا اختلفنا على كثير وإنما جسم الخلاف أنه لم يسمح لي بإدلاء رأيي.

فأما المعاهدة فإني كنت أخبركم أن الإخوان لا يوافقون على معاهدات وأعدا ؤهم في داخل البلاد، ولكنهم يصرحون أن هذه المعاهدة قد قربت البلاد من أمانيها قربا كبيرا، ونلح في استكمال الباقي حتى لا يطمع الإنجليز فينا، وهذا هو محصل رأيك أنت في المسألة.

وأما مسألة الحملة التى شنها عليك الإخوان في سوريا فإني لا أعلم بها ولا بتفاصيلها، فإن عبدالحكيم عابدين (عضو مكتب الإرشاد) ودعنا في المطار يوم ٣ يونيو ولم أره إلى الآن، ولم يكن بيني وبينه أى نوع من الاتصال، وحين عدت بعد عيد الأضحى وجدته ذهب لأداء فريضة الحج، ومن هناك إلى دمشق، ويجب أن نتحقق عما إذا كان قد اشترك في هذه الحملة، وحضر اجتماعاتها، وقد بلغني أنه رماك بأنك قابلت رجالا من إ سرائيل في أثناء سياحتك في البحر. وهذه على وجه الخصوص إذا كان قد قالها أحد لا يقره

عليها بل يستنكره كل الاستنكار، وفوق ذلك فإنها (واقعة قول عبدالحكيم عابدين بذلك) حصلت أيام اعتكافى.

وأما هذا الاعتكاف فقد أشار علىّ به بعض الإخوان لسبب ما هو الخوف من وقوع حوادث مؤسفة على أثره، ولقد كنت أخبرت الإخوان بأن أضع استقالتى تحت تصرفهم إذا وجدوا فى وجودى ما يعطل الاتفاق بينهم وبين الحكومة، وأكدت ذلك لهم بخطاب أرسلته لهم من هناك وتركت لهم التصرف فى شئونهم من تلقاء أنفسهم.

هذا وقد يكون فى المشافهة خير كثير - إن شاء الله - وقد يكون فى نفسك أشياء تحب أن تستجليها.

ولا أذكر التحقيق الذى يجرى، فإنى متحمل كل ما يمس شخصى، وسأدفعه بإذن الله بما يريح نفسك إلى الحق الذى هو بغية الجميع، هذا وأسأل الله تعالى أن يوفقكم ويوفق البلاد كلها للخير والحرص على الوئام.

والسلام عليكم ورحمة الله.

المخلص

حسن الهضيبى»](1)

□

وكتب «محمود عبداللطيف»، الشاب الذى أطلق الرصاص على «جمال عبدالناصر» اعترافا كاملا بخط يده، قدمه إلى رئيس محكمة الشعب ا لتى كانت تتولى محاكمته علنيا ومحاكمة النظام السرى معه - جاء فيه بالنص ما يلى:

[«بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

والله يقول الحق وهو يهدى السبيل

---

(1) صورة رسالة الأستاذ «حسن الهضيبى» إلى «جمال عبدالناصر» منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب برقم (108).

سيدى رئيس محكمة الشعب: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فإن الله حق يحب الحق: - أنا محمود عبداللطيف محمد «انضميت» إلى الإخوان المسلمين من سنة ١٩٤٢، وكان اعتقادى فى هذه المدة أن هذه الجماعة تعمل لله، وأن قادة الإخوان لا يأمرون إلا بما فيه خير الإسلام والمسلمين، فكنت أسمع كل أمر فى طاعة ودون تردد أو مناقشة: لأن هذا صادر عن أناس مسلمين يعملون للإسلام ويقدرون مسئولية الله فى أى عمل يعملونه فكنت معهم على هذا الأساس، وكنت أعيب على بعض الطلبة حين يناقشون فى أى أمر، وأقول فى نفسى إن الطلبة عندهم حب الجدال فى أى شىء، وكان كل أمر يأتينى من الإخوان أرى أن فى طاعة هذا الأمر طاعة لله خالصة حتى ضمونى إلى النظام السرى فى هيئة الخلية المكونة من ثلاثة أفراد، وبعد تكوين هذه الخلية بقليل طلبوا منى أنا وسعد حجاج مراقبة منزل أنور السادات وجريدة الجمهورية مقر عمله، ومراقبة الحراسة عليه وطريقة مهاجمته لاغتياله، وبعد دراسة وافية استقر الأمر على مهاجمته فى باب دار الجريدة، وفى هذا الحين قرأت الاستخارة لأتبين حقية الأمر، هذه الاستخارة أيضا قد علمنا إياها الإمام الشهيد حسن البنا فى رسالة المأثورات، وهى الأدعية والأوراد الثابتة عن النبى ﷺ، وهى فائدتها أن الأمر إن كان خالصا لوجه الله ييسره الله، وإن كان غير ذلك يوقفه الله، وبعد قراءتى لهذه الاستخارة أتانى الأخ توفيق المكلف بهذه المهمة وقال: انتطروا حتى يأتى أمر التنفيذ، وبعد ذلك انقطع عنا مدة حتى علمت بعد ذلك أنه قبض عليه خارج القاهرة، وتسلم مكان توفيق هنداوى دوير، وقال أنا أعطيكم الأوامر فقلت خيرا إن شاء الله، وقبل الحادث بأسبوع أخبرنى أنا وسعد حجاج بأمر الإخوان باغتيال الرئيس جمال عبدالناصر، وقال لنا أى واحد منا نحن الثلاثة تتاح له الفرصة ينفذ هذا الأمر ففى هذا الحين قرأت أيضا الاستخارة، وبعدها بيوم قال هنداوى أوقف الأمر، وكان لم يعطينى سلاحا بعد، وبعدها بيومين أحضر لى السلاح وقال سير على بركة الله. وقبل الحادث بيوم قابلته وأخبرته بأن الرئيس مسافر الإسكندرية لإقامة احتفالات شعبية، وإنى

معتزم السفر فتردد قليلا ثم قال سافر على بركة الله وارتكبت الحادث، ومن نعمة الله علىّ أنى لم أذهب بدماء الرئيس جمال عبدالناصر، وأقف بين يدى الله بها، وعلمت من التحقيق فى الجلسة الثانية من هنداوى دوير أن هذا الاغتيال السياسى لم يكن من الإسلام فى شىء، وإنما هو ميراث ورثناه من قبل، وفى رأى أن هذه العبارة هى من قول الكافرين الذين قالوا ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾، فلو كنت أعلم هذا من قبل لناقشت كل أمر يأتينى من الإخوان، وكنت أنا أول ضحية فى هذا الشأن لأنى كنت آخذ كلامهم على ثقة ويقين بأنه للإسلام، فأحب أن أنبه جميع المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها إلى هذا بأن لا يأخذوا من أى أحد يثقوا به من المسلمين أمرا حتى يتبينوا حقيقة أهو لله والإسلام أم لغير ذلك، وإنى قلت هذا الكلام لا طمعا فى تخفيف العقوبة ولكنه إحقاقا للحق، والأمر بين يدى عدالة المحكمة، فهى صاحبة الشان، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل» والسلام عليكم ياسيدى الرئيس ورحمة الله وبركاته.

محمود عبداللطيف محمد»][1]

□

ومضى التاريخ فى حركته، لأن دوى الرصاص[2] هو مجرد جملة اعتراضية عنيفة فى سياقه، لكنه بعدها متواصل متدفق فى مجراه.

---

(١) صورة خطاب محمود عبداللطيف بخط يده إلى رئيس المحكمة منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١٠).

(٢) لابد من القول إحقاقا للحق أن الأحكام التى صدرت فى قضية محاولة الاغتيال ـ كانت شديدة القسوة ولم تقتصر على الفاعلين والمحرضين مباشرة، وإنما وصلت إلى ما فوقهم بكثير. كذلك من سوء الحظ فإن أجهزة الأمن الرسمية فى الدولة كانت معبأة ضد الإخوان منذ اغتيال رئيس الوزراء النقراشى (باشا) ـ سنة ١٩٤٨ ـ والرد عليه باغتيال مرشد الإخوان حسن البنا ـ سنة ١٩٤٩ ـ وأول الفوارق بين الجريمتين أن الثانية قامت بها الدولة. وقد وصلت حركة الفعل ورد الفعل بين الأطراف إلى حد تسبب فى تجاوزات وسيئات يتحمل الجميع مسئولياتها، وهى على أية حال قضية لابد أن توضع يوما لتحقيق نزيه، يبحث المقدمات والملابسات والنتائج ويلقى ضوءا على منطقة شك وحيرة فى أعماق الضمير المصرى...

الفصل الخامس

محـــاولات التطـــويق

[١]

لم يكن هناك تردد لدى أحد من المتابعين للحوادث على مسرح الشرق الأوسط فى أن معركة الأحلاف سوف تبدأ فور انتهاء معركة الجلاء. وفى الحقيقة إن معركة الأحلاف لم تنتظر توقيع اتفاقية الجلاء لكى تدخل بطلائعها إلى الساحة، وظهرت بوادرها لكن الحركة كانت لا تزال عند حافة الأفق أو قرب الأطراف.

ففى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٤ وقعت باكستان وتركيا حلفا عسكريا مواليا للغرب بينهما. وفى اليوم التالى ٢٠ من فبراير أعلنت كل من باكستان وتركيا أنها على استعداد لفتح باب المفاوضات مع العراق حتى ينضم إلى الحلف الجديد.

وفى الأسبوع الذى تلا هذه الإعلانات، قامت كل أحزاب المعارضة العراقية بتوجيه تحذير إلى «نورى السعيد» من عواقب دخول الحلف العسكرى الموقع بين باكستان وتركيا، باعتباره حلفا لا يخدم مصالح الأمة العربية.

وفى نفس الأسبوع، ومن بعيد قدم «عبدالناصر» تأييده للمعارضة العراقية بطريق غير مباشر، وشارك فى الضغط الذى وجهته لـ«نورى السعيد» بمؤتمر صحفى عقده ووجه فيه تحذيرا إلى حكومة العراق **«بالا تنضم إلى حلف غير عربى فى الوقت الذى يملك العرب فيه ميثاق الضمان الجماعى الذى يعبر عن إرادتهم وحدهم، ويستطيع إذا وضعوا فيه قوتهم أن يصبح تعبيرا حرا وقويا عن إرادتهم».**

وهدأت الأمور قليلا، خصوصا وأن اتفاقية الجلاء لم تكن قد وقعت بعد.

□

ومع شهور الصيف بدأت الحوادث تتحرك من جديد، ففي ٨ من يوليو سنة ١٩٥٤ كان على «جمال عبدالناصر» أن يستقبل زائرين عربيين كبيرين في القاهرة.

كان أولهما هو الأمير «عبدالإله» الوصي على عرش العراق وولي العهد فيه. وكان الأمير «عبدالإله» يقوم بدور نشيط في السياسة العراقية، ولم يكن يكتفي بدور المراسم التقليدي، رغم وجود رئيس وزراء قوي في العراق مثل، نوري السعيد».

كان الأمير «عبدالإله» يريد أن ينشئ اتصالا مباشرا مع الرئيس «جمال عبدالناصر»، قد سأله في بداية الاجتماع عما إذا كان لديه رأي مسبق في الأسرة المالكة في العراق؟!. وتساءل «جمال عبدالناصر» عن مغزى مثل هذا السؤال، ورد الأمير «عبدالإله» بقوله: «الحقيقة أننا كنا في حيرة دائمة مع الملك فاروق، فقد كان يبادرنا بعداء لم نعرف سببه، وقيل لنا مرات أنه يتهمنا بمحاولة إقامة عرش في دمشق يحكم سوريا الكبرى، ثم قيل لنا في مرات أخرى: إنه كان يتهم الهاشميين بمخطط لإحياء الخلافة الإسلامية على أن يكونوا هم الخلفاء. ولقد حاولنا أن نصل معه إلى تفاهم لكنه أقفل كل الأبواب أمامنا، وفتحها فقط لأعدائنا السعوديين الذين استولوا بالسيف على ملكنا في الحجاز! وقد أبلغت الملك والسيد نوري السعيد أنني سأفتح الموضوع مع فخامتكم بصراحة لكي نعرف هل الخلافات التي كانت قائمة بيننا هي مسألة تخص الملك فاروق ورأيه في الأمور، أو تخص السياسة المصرية بما هو أوسع؟ هذا مع العلم أن العراق وأسرته المالكة أول من يقدر دور مصر الهام في الأسرة العربية ونعتبرها باستمرار شقيقنا الكبير».

ورد «جمال عبدالناصر» على الأمير «عبدالإله» مقدرا له صراحته ومتجاوبا معه فيها، فقد راح يستعرض طبيعة العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين ودور هذه العلاقة في التاريخ العربي، وأهمية وادي الفرات ووادي النيل على رقعة الخريطة

الجغرافية والسياسية والإنسانية فى المنطقة. مختتما أنه مؤمن بضرورة التلاقى بين القاهرة وبغداد مدركا من ناحية استراتيجية أن هذا التلاقى يعطى للعرب خطا قويا يحمى مطامحهم المشروعة. وبالتالى فهو يبدأ مع العراق صفحة جديدة لا دخل لها برواسب الماضى وعلاقات الحساسية بين الأسر المالكة. وأشعل الأمير «عبدالإله» سيجارة وراح يتنحنح بتحرج واضح حين قال له «جمال عبدالناصر»:

«يا أخ عبدالإله: لست فى حاجة إلى أن أقول لك: إنى جمهورى النزعة بالطبيعة، ولست طرفا فى خلافات الأسر ولا أمرائها، ثم إننا نعتقد أن موضوع الخلافة مرحلة تاريخية استوفت أغراضها وذهبت، ومجرد الحديث عنها فى الظروف الحديثة مضيعة للوقت». ثم استكمل كلامه قائلا: «لكنى لا أستطيع أن أخفى عليك أننا مهتمون بالمملكة العربية السعودية، ونحن نريدها أن تخرج إلى دور عربى قومى صريح، والإنجليز وبعدهم الأمريكان يريدون عزلها فى شبه الجزيرة العربية، وهدفهم هو عزل البترول عن قضية فلسطين. إن هذا الجزء من هدفهم ينطبق على العراق أيضا، وقد كان من هنا أنى أعطيت تصريحات ضد الحلف الذى أقامته باكستان وتركيا فهذا الحلف يحول أنظارنا إلى جبهة غير الجبهة الحقيقية التى تعنينا، ثم إنه يعزل إمكانياتنا عن التأثير فى قضايا أمننا القومى.

«هم» لا يريدون مصر بوزنها السكانى والإنسانى والحضارى كعنصر فى معادلة الأمن العربى.

«وهم» لا يريدون العراق لنفس الأسباب وفوقها البترول.

«وهم» لا يريدون السعودية لنفس الهدف كذلك.

ومن الضرورى لنا جميعا أن نتنبه، وأن تكون لنا خطتنا فى الدفاع عن أمننا القومى ومصالحنا، ولا نكتفى بالتوجه عميانا إلى خطط الآخرين.»(١)

---

(١) مذكرة عن وقائع الجلسة أملاها الرئيس جمال عبدالناصر بعد انتهائها على مدير مكتبه، وهى مودعة فى أرشيف رئاسة الجمهورية الذى كان فى بيت عبدالناصر فى منشية البكرى ونقل أيام الرئيس السادات إلى قصر عابدين.

وكان السيد «عبدالله اليافى» رئيس وزراء لبنان الذى قابل «جمال عبدالناصر» فى نفس اليوم حائرا، وقد قال: «إن الضغوط شديدة على لبنان لكى يكون مستعدا للانضمام إلى حلف غربى للدفاع عن الشرق الأوسط، ولبنان لا يريد أن يقرر لنفسه إلا ما تختاره شقيقاته العربيات. لكن الآراء بين الشقيقات العربيات مختلفة ومتنافرة، ولبنان يجد نفسه فى حيرة، وأحيانا يجد نفسه بين المطرقة والسندان، وهو يريد أن ينسق موقفه مع مصر، فهناك علاقة تاريخية قديمة بين البلدين، ثم إن مصر على عكس غيرها من الدول العربية المجاورة -!- ليست لها مطالب فى لبنان، وليست لها جماعات تأتمر بأمرها فيه». وشكا الأستاذ «عبدالله اليافى» صراحة من تنافس بغداد ودمشق والرياض فى الساحة اللبنانية التى هى هشة بطبيعة تركيبها، الأمر الذى يجعلها عرضة باستمرار للمشاكل.

ورد «جمال عبدالناصر» بأنه يفهم دور لبنان ويقدره، وأن لبنان يجب أن يكون مفتوحا للجميع بغير أن يصبح مستباحا له، وأن خير السبل هو محاولة تجميع قوى الأمة العربية فى إطار متفق عليه، ولأهداف لا يصح أن يختلف عليها أحد.

وذهب «جمال عبدالناصر» ليؤدى فريضة الحج فى ذلك العام - شهر أغسطس سنة ١٩٥٤ - وانتهز فرصة الحج لكى يلتقى بعدد من الشخصيات الإسلامية التى قصدت الأماكن المقدسة فى هذا الموسم. وكان فى ذهنه بالتحديد أن الوقت قد حان الآن ليضع علاقته بالملك «سعود» والأمير «فيصل» على أساس أقوى وأمتن.

وكان «جمال عبدالناصر» صريحا إلى أبعد حد فى هذه الزيارة، وكانت لقاءاته مع الملك «سعود» بالذات مناسبات شاء فيها أن يفتح قلبه دون أى تحفظات، فقد تحدث عن ضرورة صيانة أموال البترول والحرص عليها، من أن تذهب إلى هاوية الإسراف وبناء القصور ومظاهر البذخ التى تسىء إلى الأسرة المالكة ولا تحسن لها. ثم تحدث عن ضرورة إعداد برنامج إصلاحى يضع أمام عينيه رفاهية الشعب فى السعودية، وقال إن مصر على استعداد لأن تضع خبرتها تحت تصرف المملكة بغير تحفظات.

ثم تطرق «جمال عبدالناصر» إلى موضوع الأحلاف وشرح سياسة مصر فى هذا الصدد.

وكان الملك قابلا للنصيحة بإلحاح بشأن الإصلاح والإسراف، وراح يكرر لـ«جمال عبدالناصر» استشهاده بالقول المأثور «صديقك من صدقك وليس من صدّقك». وفيما يتعلق بالأحلاف كان الملك أكثر من متحمس، وقال لـ«جمال عبدالناصر» إن «**الجماعة فى بغداد لن تقر لهم عين إلا إذا ساقوا المنطقة كلها قطيعا إلى مراعى الاستعمار**». وتشجع «جمال عبدالناصر» فسأله عن العلاقات مع الولايات المتحدة، وقال الملك إن «الوالد - رحمه الله - يقصد والده الملك «عبدالعزيز آل سعود» - كان يقول لنا دائما: إننا لم نكن نعرف شيئا عن البترول، وقد جاء الأمريكى بآلاته وعدده وحفر الأرض واستخرجه منها، وكرره، وباعه فى السوق ثم جاء إلينا بنصيبنا من ثمنه، وحمدنا الله وحمدناه شاكرين». وألمح «جمال عبدالناصر» إلى محظور أن يستغل الأمريكان قضية البترول لكى يفرضوا على السعودية سياسات لا تتناسب مع مصالحها ولا مع المصلحة العربية. ثم أضاف أنه شخصيا يريد إقامة صداقة متكافئة مع الأمريكان، وهو مؤمن بإمكانيات التعاون معهم رغم ما يثير شكوكه أحيانا من تصرفاتهم. وقال الملك «سعود»: إن «العيب ليس عيب الأمريكان، ولكنه عيب الآخرين الذين يريدون الدخول تحت عباءتهم» (وكان واضحا أن الملك يشير إلى الهاشميين).

واعتبر «جمال عبدالناصر» أن زيارته للسعودية ناجحة، فقد تحدث بكلام واضح واستمع إلى كلام معقول، وفى كل الأحوال فهو كلام قابل لأن يتطور حتى يصبح فعلا مؤثرا تقوم به السعودية فى إطار العمل العربى. وكان أكثر ما تشجع له «جمال عبدالناصر» أن الأمير «فيصل» جاءه بعد أحد الاجتماعات ليقول له: «إنه سعيد لأن جلالة الملك سمع مثل هذا الكلام المخلص من صديق مخلص».

□

ولم يشأ «جمال عبدالناصر» - واتفاقية الجلاء توشك أن تصبح أمرا واقعا - أن

يترك الأمريكيين فى شك من نواياه، وكان هدفه أن يدفع مبكرا أية أسباب لسوء الفهم.

وهكذا اختار يوم ٣٠ أغسطس لكى يدلى بحديث إلى الصحفى الأمريكى الشهير «شارلز فولتز» مدير تحرير مجلة «يو. إس. نيوز آند وورلد ريبورت» قال فيه بأكبر قدر من الوضوح: «إن مصر لن تنضم إلى أى نظام دفاعى خارجى لأن أى حلف من هذا النوع لن يؤدى إلا إلى تقسيم العالم العربى وتشتيت قواه وتضييع أمنه القومى الذاتى، وأن ميثاق الضمان الاجتماعى هو وحده الأداة التى يجب أن يعتمدها العرب ويعتمدوا عليها فى الدفاع عن وطنهم ضد أية مخاطر خارجية تتهدده، وعليهم أن يصبوا فى وعائه كل إمكانياتهم لكى يحققوا له الفعالية الضرورية والمطلوبة».

وفى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤ فوجئ «جمال عبدالناصر» بخطوتين فى نفس الوقت غربى الحدود المصرية، فقد وقعت الحكومة الليبية - ورئيسها فى ذلك الوقت السيد «مصطفى بن حليم» - اتفاقا عسكريا حصلت بمقتضاه الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة ضخمة فى طرابلس. وفى نفس اليوم وقع السيد «مصطفى بن حليم» اتفاقية دفاع مشترك بين ليبيا وتركيا، **وكان معنى ذلك أن الخطوة الأولى فى محاولة تطويق مصر قد بدأت على حدودها الغربية**. فالولايات المتحدة قد حصلت لنفسها على قاعدة فى طرابلس قريبة من القاعدة البريطانية فى بنغازى، ثم إن تركيا - بمعاهدتها العسكرية مع ليبيا - ربطتها على نحو أو آخر بالحلف التركى الباكستانى.

□

وفى ١٤ من سبتمبر وصل السيد «نورى السعيد» رئيس وزراء العراق بنفسه إلى القاهرة أخيرا. واحتفى به «جمال عبدالناصر» فذهب إلى استقباله فى مطار القاهرة، واستقبله فى مكتبه فى نفس اليوم.

وفى اليوم التالى ١٥ من سبتمبر شهدت السفارة العراقية اجتماعا بين الاثنين كانت بعض تفاصيله غريبة. كان «نورى السعيد» قد دعا «جمال عبدالناصر» للغداء فى السفارة، ورجاه أن يذهب قبل الغداء بوقت كاف حتى تتاح لهما فرصة للحديث

الأخوى الذى يخرج عن قيود الحديث الرسمى. ودعا السيد «نجيب الراوى» السفير العراقى فى القاهرة رئيس وزراء مصر ورئيس وزراء العراق إلى صالون يقع على يمين البهو الرئيسى لمدخل السفارة، ثم أغلق الباب عليهما وحدهما.

وبدأ «نورى السعيد» مباشرة فقال لـ«جمال عبدالناصر»: إنه لا يستطيع أن يفهم موقفه ضد الأحلاف فهذا العصر هو نفسه عصر العمل الجماعى، والدليل على ذلك ما فعلته أوروبا للدفاع عن نفسها بإقامة حلف الأطلنطى، وما حدث فى آسيا بإنشاء حلف جنوب شرق آسيا. وقال «جمال عبدالناصر» إنه يوافق «الأخ نورى» على «**أن العصر بالفعل هو عصر العمل الجماعى، ولهذا فهو ينادى بالاعتماد على ميثاق الضمان الجماعى؛ لأنه لم يعد فى مقدور أى دولة منفردة أن تقف وحدها**». وقال «نورى السعيد»: ولكن على من يقوم هذا الضمان الجماعى؟ ثم تساءل ضاحكا: «**على اليمن أو على ليبيا أو على لبنان؟**» وقال «جمال عبدالناصر»: «**لا. وإنما على مصر وسوريا والعراق والسعودية، وفى نفس الوقت فإن اليمن وتونس ولبنان يمكن أن يكون لها جميعا أدوار مؤثرة**». وتساءل «نورى السعيد»: ولكن من يعطينا السلاح؟ ومن يساعدنا إذا هوجمنا؟ ثم إن الاعتماد على أنفسنا لن يفى بأغراضه إلا بعد عشرات السنين، وماذا سيحدث لنا فى هذه العشرات من السنين؟» ورد «جمال عبدالناصر» بأن «هناك سؤالا مبدئيا يجب تحديده أولا وتحديد الإجابة عنه. وهو يعرف أن نورى (باشا) له ثقافة عسكرية منذ كان ضابطا فى الجيش العثمانى، ولهذا فهو بالتالى يستطيع أن يفهم أهمية السؤال والإجابة عنه. هذا السؤال الذى يجب أن نسأله لأنفسنا ونجيب عليه هو: «**من هو العدو المحتمل أن نواجهه وما هو مصدر أو مصادر التهديد على العرب؟**» وأضاف «جمال عبدالناصر» «**عندما نحدد الإجابة عن هذا السؤال نكون قد حددنا فى نفس الوقت المهمة التى تنتظرنا**». ثم استطرد «**إنه فى رأيى ورأى الشعب المصرى أن الخطر علينا والتهديد المحتمل مصدره إسرائيل**». وقاطعه «نورى السعيد» سائلا «والروس؟» ورد «جمال عبدالناصر» بأن «الروس ليسوا خطرا حالا، فهم بعيدون عنا، وليست بيننا وبينهم حدود، وإذا اقتربوا منا خطوة واحدة فمعنى ذلك حرب عالمية أكبر منا فضلا عن أننا لا نملك أسلحتها لأنها ستكون ذرية». وقال «نورى السعيد» إن «هذا الوضع قد يكون

صحيحا بالنسبة لمصر، ولكنه ليس صحيحا بالنسبة للعراق، فإننا بيننا وبين الحدود الروسية عبر جبال «راوندوز» مسافة ٣٠ كيلو متر فقط من الأراضى الإيرانية، وهذا يفرض علينا أن نتوجه إلى الخطر الروسى». وقال «جمال عبدالناصر» إن «الروس لن يقتربوا من هذه الثلاثين كيلو فى إيران إلا إذا قرروا اجتياحها، وهذا يعنى حربا عالمية، وهذا أمر يجب أن نبقيه خارج حساباتنا فى الغد المرئى على الأقل». وبدا أن «نورى السعيد» تضايق فقد قفز من مقعده فجأة وقال لجمال عبدالناصر: «أنت لا تصدقنى أنها ثلاثون كيلو فقط التى تفصل بيننا وبين الاتحاد ا لسوفيتى، سوف أجيئك بخريطة لترى المسألة بنفسك». وحاول «جمال عبدالناصر» أن يقنعه بالعودة ثانية إلى مقعده قائلا: إنه يعرف الخريطة، ولكن «نورى» (باشا) اندفع خارجا من القاعة يطلب من السفير العراقى «خريطة»، ولم ترضه خريطة صغيرة جاء بها السفير «الراوى» من مكتبه، فراح يصيح فى وسط البهو «أين الملحق العسكرى؟ أليس فى هذه السفارة ملحق عسكرى؟ هاتوه وليجئ معه بخرائطه». وأقبل الملحق العسكرى العراقى مهرولا من مكتبه فى مبنى مجاور لمبنى السفارة وخطف منه «نورى» (باشا) الخريطة الكبيرة الملفوفة فى يده، وعاد بها إلى الصالون ونسى إغلاق الباب وراءه. وكانت الخريطة كبيرة لم تتسع لها المائدة الموضوعة بين المقاعد وإذا «نورى» (باشا) يهم واقفا ثم يركع على الأرض ويفرش الخريطة الكبيرة على البساط ويصيح على سكرتيره يطلب نظارته، ثم يروح يحبو على الخريطة باحثا عن موقع يريده، وعثر عليه أخيرا فصاح «راوندوز.. هاهى راوندوز» ثم دعا «جمال عبدالناصر» أن ينزل معه على الخريطة واستجاب «جمال عبدالناصر» **وكان منظر الرئيسين وهما يحبوان على الخريطة يبحثان ويدققان فى موقع «راوندوز» مشهدا غريبا**[1].

وعاد الرجلان أخيرا إلى مقعديهما وكان «نورى» (باشا) لا يزال يتحدث عن الخطر الشيوعى، ويتساءل هل نستطيع مواجهته إلا بحلف مع الإنجليز والأمريكان؟ وسأله «جمال عبدالناصر»: «**وأين إسرائيل فى ذلك كله؟**» وقال «نورى

---

(١) كنت واحدا ممن شاءت لهم الظروف أن يروا هذا المشهد بعينهم.

السعيد»: إن «الغرب سيعطينا سلاحا للوقوف معه ضد الروس، والسلاح الذى سنأخذه منهم سوف يكون فى أيدينا نحارب به من نشاء». وسأله «جمال عبدالناصر» «وهل يعطيك الأمريكان والإنجليز سلاحا تحارب به إسرائيل؟» وسكت «نورى السعيد» بعض الوقت ثم قال لـ«جمال عبدالناصر» «إنك ترغمنى أن أقول لك خطتى قبل أوانها. ما هو رأيك فى ستين فرقة إضافية تضاف إلى قواتنا فى معركة مع إسرائيل؟» وابتسم «جمال عبدالناصر» وقال له بالتعبير المصرى المشهور: «يدى على كتفك. أين هى هذه الفرق الستون؟» واندفع «نورى السعيد» يقول: «أتراك وباكستانيون. إذا دخلنا معهم فسوف يدخلون معنا». وسأله «جمال عبدالناصر»، «وهل يسمح لهم الإنجليز والأمريكان؟»، ورد «نورى» (باشا) دون أن ييأس: «إنهم لن يطلبوا إذننا». وسأله «جمال عبدالناصر»: «وكيف تضمن ذلك؟» وقال «نورى» (باشا): «اعتمد علىّ» ورد «جمال عبدالناصر» بأنه «يريد أن يعتمد على نورى (باشا) فعلا ولكنه لا يريد أن يلغى عقله».

وراحت المناقشات تدور بين الرجلين فى حلقة مفرغة بدا واضحا أنها لن تصل بهما إلى شىء.

[٢]

لم يخطر ببال «جمال عبدالناصر» أن الحجج التى أبداها لـ«نورى السعيد»، أثناء اجتماعهما معا فى القاهرة، سوف تكون كافية لإقناعه بخطأ سياسة الأحلاف. وقد كان يدرك أن أبعاد الموضوع أوسع وأعمق، فقد كان واثقا من أن هناك ربطا بشكل ما بين مراحل تنفيذ الجلاء عن منطقة قناة السويس وبين التقدم فى عملية إقامة حلف دفاعى عن الشرق الأوسط. ولم تترك الولايات المتحدة لأحد مجالا للشك، ففى ذلك الوقت وصل إلى القاهرة السفير الأمريكى الجديد «هنرى بايرود» وقدم أوراق اعتماده، وحاول بكل وسيلة أن ينشئ علاقة شخصية ومباشرة بـ«جمال عبدالناصر». والحقيقة أن «جمال عبدالناصر» استجاب لمحاولات «بايرود»، فقد بدا

له السفير الأمريكى الجديد شخصية جذابة ونكية، وبالفعل ـ وكما قدر «دالاس» عندما وقع اختياره على «بايرود» ـ فإن شباب «بايرود» وخلفيته العسكرية والدبلوماسية كانت تمكنه من الاقتراب من القائد المصرى الشاب وطموحاته الواسعة. يضاف إلى ذلك إحساس «جمال عبدالناصر» بأن «هنرى بايرود» ـ باعتبار منصبه السابق الذى جاء منه إلى مصر، وهو منصب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ـ على علم دقيق بمقاصد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، ثم إنه يجعل كلمته فى العاصمة الأمريكية مقبولة ومسموعة، لكن المصالح الأكبر وتصادم هذه المصالح مع بعضها كان كفيلا بأن يثبت أن حقائق الصراع أهم من كل الأفراد.

وفى أحد اللقاءات المبكرة بين الرجلين، أثار «بايرود» تلميحا ثم تصريحا بأنه «الآن واتفاقية الجلاء تمضى فى سبيلها نحو التنفيذ مرحلة بعد مرحلة، فربما يكون الوقت قد جاء للانتقال لما هو بعدها، وهو تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط». وكان رد «جمال عبدالناصر» باستمرار أنه «طالما هناك قوات بريطانية لا تزال موجودة على الأرض المصرية فإن تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط يصبح سابقا لأوانه، على أساس أن الإرادة المصرية لا تتحرر بتوقيع اتفاقية، وإنما يتحقق تحررها بتمام تنفيذ هذه الاتفاقية». وكان «بايرود» ينصح بأن الأعمال التمهيدية لإقامة التنظيم الدفاعى عن المنطقة يمكن أن تبدأ، وهى بطبيعتها سوف تستغرق شهورا طويلة، وهو ما يتطلب البدء بسرعة فى الإعداد، على أن يكون التوقيع النهائى وقيام الحلف عند إتمام الجلاء. ومرة أخرى كان «جمال عبدالناصر» يوضح أنه لم يصل إلى قرار بعد، وأنه لم يبحث الموضوع لأن مجرد بحثه يقتضى أولا تحديدا لمتطلبات الأمن المصرى والأمن العربى، وهو يعتبر أن ذلك لا يمكن طرحه للتفكير الجاد قبل إتمام الجلاء. ثم إنه فى كل الأحوال كان مقتنعا فى صميمه بأن الدفاع عن المنطقة يجب أن يرتكز على نحو ما على قاعدة ميثاق الضمان الجماعى العربى وفى إطاره.

□

وكان «جمال عبدالناصر» يدرك أن مساعى «نورى السعيد» - لإقامة حلف عسكرى يرتبط بالغرب فى المنطقة - ليست بعيدة عما كان يسمعه من «بايرود» ومن السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون»، وكان واثقا أن بريطانيا أقرب إلى جهود «نورى السعيد» فى هذه المرحلة. فالحكومة البريطانية هى الأكثر تصميما من غيرها على أن يكون هناك تزامن وثيق بين الجلاء عن قاعدة قناة السويس وبين إقامة تنظيم غربى للدفاع عن الشرق الأوسط. وكان خطها واضحا فى ضرورة أن تبدأ ترتيبات إقامة الحلف فى مرحلة مبكرة من مراحل الجلاء، حتى تضمن أن تكون قواتها فى قاعدة قناة السويس لا تزال كبيرة، لم تؤثر على حجمها المراحل الأولى من الجلاء. فى الوقت الذى تكون فيه قد اطمأنت أن مخطط الدفاع عن المنطقة كما تراه هى وحلفاؤها قد أصبح بديلا جاهزا.

وربما خطر لـ«جمال عبدالناصر» أن «الآخرين» لن يدفعوا خططهم بسرعة وعجلة حتى لا تنكشف مراميها، ومن ثم فقد ظن أنه لا يزال يملك وقتا كافيا لإعادة تنظيم الأوضاع الداخلية فى مصر قبل أن تواجهه المرحلة التالية.

وبالفعل فقد أتيحت له فرصة عدة أسابيع ركز فيها على التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنشأ مجلسا أعلى للتخطيط، ينسق بين أعمال المجلس الأعلى للإنتاج والمجلس الأعلى للخدمات، ويربط عملهما معا، ومع الجهاز الحكومى؛ بقصد تحقيق أكبر قدر من قوة الاندفاع الداخلى. وجرت محاولات فى مجالات أخرى للتنظيم السياسى، ولكن منصب رئيس الدولة كان شاغرا، ولم يتقدم «جمال عبدالناصر» له، فقد كان اعتقاده بأنه لا يستطيع أن يتقدم لرئاسة الجمهورية إلا بعد إتمام الجلاء.

□

ولم تقف الحوادث ساكنة، وكانت الرياض أول من أحس بنذر العاصفة القادمة، فقد كانت الرياض تتابع أكثر من غيرها تحركات بغداد، ثم إنها كانت على صلات قوية بما يجرى فى دمشق وبيروت وعمان.

وبدأ الملك «سعود» يمطر «جمال عبدالناصر» بسيل من الخطابات. كان أولها ما يلى:

[«تحياتى وتمنياتى الطيبة ـ

لابد أن الأستاذ عبدالوهاب عزام أطلعكم عما دار بيننا وبين الباكستانيين بالتفصيل (عرضوا على السعودية أن تدخل معهم ومع تركيا فى تنظيم دفاعى عن الشرق الأوسط)، كذلك لابد أنكم سمعتم الخبر الذى أذاعته لندن، عن أن حكومة العراق أعلنت أمس أنها قبلت عرضا من الحكومة الأمريكية بتزويدها وإمدادها بالمساعدات العسكرية، وأن هذا جاء نتيجة لقبول العراق أن ينضم لحلف تركيا ـ باكستان الذى يفترض أن تنضم إليه بلاد الشرق الأوسط جميعا.. إلى آخره.

ويتضح من هذا أن العراق قد بت فى موضوع دخول الحلف بين باكستان وتركيا، وضرب بميثاق الجامعة العربية والدفاع المشترك عرض الحائط. فما هو الرأى فى هذا الموقف، وما هى التدابير التى يمكن بها الحيلولة دون تحقيق هذه الغاية سواء بالمفاهمة مع الحكومة العراقية أو بالدعاية لدى الشعب العراقى؛ لأن هذه المسألة أحدثت فجوة فى صفوف العرب والتجافى من العراق غير محمود، وربما كان وراء هذا ما هو أعظم مما يضر بمصالح العرب.

ونعتقد أن الدافع لهذا هو الضغط الأمريكى ـ الإنجليزى للتفاهم مع إسرائيل. وقد أصبحت المسألة الآن مهمة لا تحتمل التغافل، ولاسيما وأن البلاد العربية فى حالة تهديد، فضلا عن قضيتهم والتدابير التى اتفقنا عليها. كل هذه الأمور تحتاج إلى درس وتضامن وتقرير خطة شاملة لكل المشكلة فيما بين الدول العربية، فقد أصبحت المسألة خطيرة ومهمة، ويجب تعاضدنا وتفاهمنا، ولكنهم يعملون على تقويض ما فيه التعاون بيننا وبين الدول العربية عامة ومصر خاصة، والأمر يحتاج إلى تفاهم وثيق: فإما أن نرسل

مندوبا من قبلنا أو يرسلوا مندوبا من قبلهم أو تجتمع اللجنة السياسية لتقرير الخطة الواجب اتباعها، ومن أقرها يمشى بمقتضاها ويطمأن إليه. ومن حاد عنها عرفناه وعرفنا اتجاهاته ونحدد موقفنا منه، ولابد من الاستعجال فى نظر هذه القضية لأهميتها الكبيرة.

(إمضاء)

سعود»]

ولم تمض أيام حتى ذهب السفير السعودى فى القاهرة لمقابلة الرئيس «جمال عبدالناصر»، وقدم إليه نص تعليمات مرسلة إليه من الملك «سعود»، وكانت كما يلى:

[«قابل السيد الرئيس جمال عبدالناصر وأخبره أننا سمعنا من الإذاعات المصرية والعراقية أن «نجيب الراوى» (سفير العراق فى القاهرة)، صرح بعد مقابلته للرجال المسئولين فى الحكومة المصرية بأن تسليح العراق لم يجر إلا بعد التشاور مع الدول العربية والجامعة. وحيث إن هذا خلاف الحقيقة اللهم إلا إذا كان عند الجماعة معلومات خلاف ما عندنا فهذا أمر ثان، وإذا ما كان عندهم شىء فينبغى أن يبينوا للعالم العربى ما يفند ما صرح به سفيرهم (سفير العراق). وهذا مما يوضح للشعب العراقى والشعوب العربية حقيقتهم، وأنهم أناس يموهون الحقائق ويضللون الرأى العام العربى بأساليبهم المتنوعة. وأنا يهمنى جدا نشر مثل هذا التكذيب الذى سوف يفضح مناوراتهم التى يقوموم بها بالتمويه على الناس، وإن عملهم هذا فيه كيد للعرب وفت فى عضدهم وإحداث فجوة فى صفوفهم.

إن قبول العراق بعدم استعمال السلاح ضد إسرائيل التى لا يوجد عدو غيرها للعرب، لما يدل على خروجهم عن الضمان الجماعى وخروجهم عن الضمانات التى التزموا بها كسائر الدول العربية، وربما يكون وراء هذه

الخطوة ما هو أعظم منها، وهو انضمام العراق إلى الحلف التركى الباكستانى والسير وراء المستعمر لتحقيق مصالحه(١).

(إمضاء)

سـعود»]

□

ولم تكن خطابات ورسائل الملك «سعود» هى وحدها علامات النذر، فإن الأسلحة التى أعلنت أمريكا أنها سوف تزود بها العراق، لحق بها على الفور بيان صدر فى واشنطن مفاده: أن الولايات المتحدة تبحث مع إسرائيل صفقة سلاح بمبلغ ٣٩ مليون دولار.

وتشير ملفات وزارة الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت أن «جون فوستر دالاس» بدأ يشك فى أن مصر سوف تقبل بسهولة منطق الأحلاف العسكرية، ومن ثم بدأ يعدل مفهومه لحلف النطاق الشمالى كما كان يسميه (Northern Tier) - كان مفهومه لهذا الحلف فى البداية أن يمتد شمال الشرق الأوسط على خط يبدأ من تركيا فإيران فباكستان - والآن بدأ يفكر في تعميقه أكثر بإدخال العراق وسوريا ولبنان والأردن، بحيث يضمن للحزام الشمالى عمقا داخليا أبعد. وكانت تصوراته كما تشير الملفات، أن ذلك يضمن تجنيب السعودية التى لا يمكن أن تشترك فى أى عمل جماعى مع الهاشميين، وإبقاءها وحدها كمنطقة نفوذ أمريكية خاصة ومحددة، ثم إن هذا التصور يستبعد مصر وتأثيرها عن الموضوع كله حتى يستقر رأيها على ما سوف تفعله، وسوف تجد نفسها فى النهاية مرغمة على اللحاق بالآخرين وإلا وجدت نفسها معزولة. ثم إن هذا التصور يصرف العرب فى آسيا عن إسرائيل، وذلك إلى حين يمكن ترتيب إلحاق إسرائيل على نحو أو آخر بالتنظيم الدفاعى للشرق الأوسط.

---

(١) خطابات ورسائل الملك سعود إلى جمال عبدالناصر منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (١٠٢، ١٠٣، ١٠٢) وعليها توقيع جمال عبدالناصر بما يفيد اطلاعه عليها.

وكان «جمال عبدالناصر» يتابع هذا كله ويشعر أن الهدف منه - إلى جانب تقييد المنطقة بسياسة الأحلاف - هو تطويق مصر لتجد نفسها فى مواجهة إسرائيل منفردة.

□

وفى باريس كان «منديس فرانس» قد أصبح رئيسا لوزراء فرنسا، وبدأ حملة منظمة على مصر يتهمها فيها بتشجيع الثورة فى الجزائر.

وكانت شركة قناة السويس نشيطة فى تقديم المعلومات عن النشاط المصرى فى شمال أفريقيا إلى الحكومة الفرنسية الجديدة.

واجتمع مجلس إدارة شركة قناة السويس يبحث فى موقف الشركة بعد أن بدأت مراحل الجلاء عن القاعدة. وتشير مناقشات المجلس، كما يتضح من تقرير للورد «هانكى»، إلى أن الشركة أصبحت فى حالة تشاؤم من أن اختفاء القاعدة البريطانية على قناة السويس سوف يعرى تماما وجودها فى المنطقة. واتخذ المجلس قرارا بضرورة القيام بحملة دعاية مكثفة لكشف نوايا الحكومة المصرية المعادية للغرب ومصالحه، شريطة ألا يظهر دور الشركة فى هذه الحملة حتى لا تثير شكوك الحكومة المصرية فيها بدون داع فى هذه المرحلة.

وكلف المجلس أحد كبار مديرى الشركة بالاتصال بالأستاذ «محمود أبو الفتح» لاستطلاع آرائه فى هذا الصدد.

وفى تلك الظروف سافر الأستاذ «محمود أبو الفتح» عدة مرات من باريس إلى بغداد ثم إلى لندن، وكان نشاطه مستغربا!(١).

ومن اللافت للنظر أن مجلس إدارة الشركة فى هذه الجلسة ناقش اقتراحا

---

(١) لا أريد فى سياق هذا الكتاب أن أتعرض لقصة أسرة «أبو الفتح» فى تلك الأيام وبعدها فهى على هامش الأحداث. ولكن القصة بوثائقها تستحق أن تدرس ذات يوم على أساس حق الشعب المصرى فى أن يعرف كل شىء وبعيدا عن الادعاء والزيف!

بتخفيض رسوم المرور فى قناة السويس حتى تقل أرباحها ولا تبدو أمام المصريين غنيمة تستحق المخاطرة من أجلها.

والواقع أن «جمال عبدالناصر» لم يكن يفكر فى تلك الظروف فى شركة قناة السويس، وكان أقصى ما كان يتصوره وقتها هو أن تكون مصر مستعدة لتسلم القناة عندما ينتهى أجل امتيازها سنة ١٩٦٨. وقد كان على شبه يقين من أن أى اقتراب من شركة قناة السويس فى هذه الظروف يمكن أن يفتح أبوابا لمخاطر لا حدود لها. وفى كل الأحوال فإنه لم يفكر فى أكثر من ذلك على الإطلاق فى تلك المرحلة.

□

واختارت إسرائيل هذا الوقت للقيام بتجربة تلفت أنظار العالم إلى أن حرية الملاحة فى قناة السويس تتعرض لمخاطر، وأن هذه المخاطر سوف تزداد بعد إتمام الجلاء البريطانى عن قاعدة قناة السويس. وهكذا دفعت بباخرة إسرائيلية اسمها «بات جليم» إلى محاولة المرور فى قناة السويس. وكانت تتوقع أن مصر سوف تمنع مرور هذه الباخرة، ولم يكن هدفها هو المرور فى حد ذاته وإنما كان هدفها هو قرار مصرى صريح بالمنع فى هذه الظروف تستغله دعائيا وعلى أوسع نطاق عالمى. وبالفعل أوقفت مصر الباخرة «بات جليم» وصادرتها، ثم أطلقت سراح بحارتها. وأقامت إسرائيل الدنيا وأقعدتها. واستدعى الدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية سفراء ست من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن ليبلغهم أن مصر لن تسمح بمرور سفن إسرائيلية فى قناة السويس. وأضاف الدكتور «فوزى» حجة جديدة إلى حجج مصر التقليدية فى منع مرور سفن إسرائيلية من قناة السويس حين قال: «**إن مصر لن تسمح بمرور سفن دولة تآمرت لنسف منشآتنا العامة، وأوفدت إلى بلادنا أفواجا من الجواسيس والمخربين** (كان يقصد محاولات تخريب وتدمير المنشآت الأمريكية فى مصر فيما عرف باسم فضيحة لافون، وكان هدفه الرد على الحملة الإسرائيلية فى الولايات المتحدة بالذات)».

□

وكانت الحكومة البريطانية ترصد كل ما يدور على الساحة المصرية فى

هذه الظروف، وتقيس موازين القوى فى الداخل بعين ساهرة لا تغمض عن حركة أو خلجة.

ويلفت النظر فى تلك الفترة إلحاح وزارة الخارجية البريطانية على أحد رجالها، وهو المستر «هايوود» رئيس المجلس البريطانى، فى ضرورة عقد صلات مع الدكتور «سعيد رمضان» أحد الأعضاء البارزين فى جماعة الإخوان المسلمين. وقد أجرى «هايوود» معه بالفعل مجموعة لقاءات، حرص فيها على استقصاء ما يدور فى مصر بين الحكومة وبين جماعة الإخوان المسلمين. وكان الصدام بين الاثنين وقتها على أشده. ومن المحتمل أن قيادة الإخوان فى مصر لم تكن على علم مباشر بنشاط الدكتور «سعيد رمضان» فى لندن.

كانت النذر تتجمع فى الأفق من كل الاتجاهات.

[٢]

وانفجرت العاصفة وكان انفجارها فى بغداد.

يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٥ وصل إلى بغداد دون إعلان السيد «عدنان مندريس» رئيس وزراء تركيا، وفى اليوم التالى - ١٣ يناير - أعلن فى بغداد أن البلدين قررا عقد اتفاق عسكرى بينهما، يرمى إلى «تحقيق التعاون وكفالة الاستقرار والأمن فى الشرق الأوسط».

وكان معنى ذلك أن العراق دخل فى حلف عسكرى مع تركيا وباكستان، وخرج من النطاق العربى. وفى ١٥ يناير قامت مظاهرات عنيفة فى سوريا قادها حزب البعث السورى ضد سياسة الأحلاف. وأصدرت أحزاب المعارضة فى العراق بيانا تعارض فيه انضمام العراق إلى حلف غربى. وأصدر الملك «سعود» من الرياض نداء إلى «نورى السعيد» (باشا) يناشده فيه الإبقاء على وحدة العرب. وقررت مصر أن تدعو رؤساء الحكومات العربية إلى اجتماع عاجل يعقد يوم ٢٢ يناير لبحث الموضوع، على أساس أن انفراد العراق بالدخول فى حلف عسكرى خارج إطار

الدول العربية يهدد كيان الجامعة العربية. وأعلنت الحكومة المصرية فى بيان الدعوة للاجتماع أنها لا تزال تؤمن بالتعاون مع العرب جميعا، وبعيدا عن النفوذ الأجنبى المتمثل فى سياسة الأحلاف. ورد «نورى السعيد» (باشا) من بغداد بأنه لن يحضر اجتماع رؤساء الحكومات العربية الذى دعت إليه الحكومة المصرية فى مقر الجامعة العربية. وكانت حجته أن هذا الاجتماع تدخل فى الشئون الداخلية للعراق وحجر على استقلاله وحريته فى التصرف.

وفى ٢٢ يناير - اليوم المقرر لانقاد مؤتمر رؤساء الحكومات العربية فى القاهرة - حضر المدعوون جميعا، وقاطع العراق. وظل المؤتمر منعقدا من يوم ٢٢ يناير إلى يوم ٦ فبراير ١٩٥٥، ولم يستطع الوصول إلى نتيجة، وكانت وقائعه صفحة من أعجب صفحات التاريخ العربى الحديث. كما أن مناقشاته عكست صورة حية للتيارات الظاهرة والخفية فى العالم العربى وقتها. وكانت متصارعة ومتداخلة واضحة وملتوية فى نفس الوقت.

كان «جمال عبدالناصر» هو رئيس الوفد المصرى، وبالتالى كان عليه رئاسة مؤتمر الحكومات العربية. وقبل موعد الجلسة الأولى بساعة واحدة تلقى برقية من «نورى السعيد» تخطره باعتذاره عن الحضور بسبب مرضه. ويبدو أن «نورى» (باشا) كان لا يتوقع إمكانية انعقاد المؤتمر أصلا فى غيبة العراق وفى ظل ضغوط مكثفة مارستها لندن ومعها واشنطن فى عواصم عربية عديدة؛ حتى تقاطع هى الأخرى المؤتمر وتمتنع عن حضوره. فلما اجتمع المؤتمر فعلا لم يجد «نورى» (باشا) مفرا من التعلل بالمرض.

ودخل الوفد اللبنانى إلى قاعة الجلسة، يحمل رسالة من الرئيس «كميل شمعون» رئيس الجمهورية اللبنانية إلى المؤتمر يخطره بأنه علم بغياب «نورى السعيد» (باشا)، وأنه بعث إليه يقترح عليه تفويض وزير خارجيته السيد «فاضل الجمالى» لحضور الاجتماع بدلا منه.

وبعد مناقشات ومداولات ظهرت فيها نوايا واتجاهات، تقرر الموافقة على اقتراح السيد «كميل شمعون». وبعد مشاورات واتصالات وصل وزير خارجية العراق إلى

مصر، وحضر جلسات المؤتمر؛ ليقول: إنه ليس مفوضا بأكثر من إبلاغ المؤتمرين بوجهة نظر العراق.

وراح السيد «فاضل الجمالى» يركز بشدة على حق العراق فى أن يرى بنفسه نوع المخاطر التى تتهدده، وحريته فى عقد اتفاق مع من يشاء من أطراف وكما يشاء. وشرح «جمال عبدالناصر» آراء مصر فى الدفاع عن العالم العربى ضد الأخطار التى تتهدده تفصيلا، وروى للمؤتمر وقائع اجتماعاته مع «نورى السعيد» (باشا) وكيف أنه فشل فى الوصول معه إلى حل يصون الحد الأدنى من وحدة العمل العربى.

وكان الأمير «فيصل» يرأس وفد السعودية، وقد اشترك مع «جمال عبدالناصر» فى توضيح وجهة النظر العربية فى عدم جواز انفراد أى دولة عربية وحدها بموقف يضر بمصالح المجموعة.

وكان الوفد السورى برئاسة «فارس الخورى» (بك) رئيس الوزراء حائرا بين مصر والسعودية من جانب، وبين العراق من جانب آخر. وكان يريد أن يرفض سياسة الأحلاف، ولكنه لم يستبعد كما قال أن تجىء حكومة سورية أخرى بعد حكومته لتقرر أمرا آخر.

وكانت لبنان و«كميل شمعون» رئيسه، يناور لكى يكسب وقتا ولكى يخرج المؤتمر بدون نتيجة.

وانتهى المؤتمر فعلا بعد خمس عشرة جلسة بغير نتيجة، لكن محاور الحركة فى العالم العربى تحددت فيه بطريقة قاطعة:

- **مصر والسعودية مصممتان.**
- **سوريا حائرة بين الاثنين من ناحية، وبين العراق من ناحية أخرى.**
- **البعض يناور لكسب الوقت.**
- **البعض الآخر لم يستطع أن يحزم رأيه على شىء وهو يفضل أن يبقى بعيدا عن أى شىء، حتى ينجلى الغبار عن الموقف العربى كله، ويتبين الخط الأبيض من الخط الأسود!**

الفصل السادس

لقاء «عبدالناصر» و«إيدن»

[١]

انتهى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية فى يوم ٦ فبراير، وفى يوم ٢٠ فبراير وصل «أنتونى إيدن» إلى القاهرة ليعقد أول وآخر اجتماع له مع «جمال عبدالناصر».

كان «إيدن» قد قرر أن يمر بالقاهرة فى طريقه من لندن إلى بانكوك (عاصمة تايلاند) لحضور اجتماع للمجلس الوزارى لحلف جنوب شرق آسيا. وقد أراد «إيدن» أن يزور القاهرة لكى يختبر بنفسه نوايا عبدالناصر بعد توقيع اتفاقية الجلاء وبدء تنفيذها فعلا.

كان «إيدن» يعرف قبل مجيئه للقاهرة أن «ونستون تشرشل» سوف يتخلى له فى ظرف أسابيع عن رئاسة الوزارة، رغم أنه ظل يعاند فى ذلك حتى اللحظة الأخيرة. ولقد وصل الأمر بين الرجلين إلى حد أن «إيدن» وسّط الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» بينه وبين «تشرشل» أثناء مؤتمر برمودا. وتردد «أيزنهاور» فى قبول هذه المهمة الصعبة، رغم اعتقاده كما قال لـ«إيدن» بأن «الرجل العجوز قد أصيب بالخرف، وأن صممه الكامل أصبح مرهقا له، ومرهقا لكل من تحتم عليهم الظروف أن يتعاونوا معه». وحاول «إيدن» أن يركب مع «تشرشل» الباخرة «كوين مارى» التى كانت ستقل رئيس الوزراء وحاشيته عائدين من مؤتمر برمودا إلى إنجلترا، ولكن «تشرشل» راوغه وطلب إليه أن يسافر على عجل بالطائرة إلى لندن، بحجة أن رئيس الوزراء ووزير الخارجية غابا عن العاصمة فترة طويلة، ومن الضرورى أن يذهب

أحدهما بسرعة إلى لندن ليباشر تسيير الأمور هناك. وقال «تشرشل» لمعاونيه وبينهم «كولفيل»[1] الذى كان سكرتيرا له وموضع سره: «إن إلحاح أنتونى على وراثتى أصبح لا يطاق، وأنا أنظر فى عينيه فى كل مرة نلتقى فيها وأحس أن سؤاله عن موعد اعتزالى يطل منهما بفظاظة. وأنا أعلم أنه كان يريد أن يجىء معنا فى الباخرة لا رغبة فى صحبتى، ولكن لكى تسنح له فرصة أخرى يسألنى فيها: متى أذهب؟ وقد فوّت عليه الفرصة وشحنته إلى لندن بالطائرة، وأطاع على مضض، وإن كان يعتقد أننى كنت قاسيا فى التخلص منه».

واستغل «إيدن» فرصة وجوده المبكر فى لندن قبل «تشرشل» واجتمع مع كبار زعماء حزب المحافظين وأفضى إليهم بتفاصيل عن «تصرفات الرجل العجوز الذى لم يعد يصلح والذى آن له أن يعتزل»، ثم رتب مواجهة بينهم وبين «تشرشل» الذى عاد على مهل بالباخرة. وفى اجتماع عقد فى المقر الريفى لرئيس الوزراء فى «تشكيرز» حضره «إيدن» وغيره من كبار زعماء حزب المحافظين، اضطر «تشرشل» تحت الضغط إلى أن يحدد موعدا نهائيا لـ«ذهابه». (كانت هذه هى المواجهة الثانية من نفس النوع وفى نفس المكان).

وهكذا جاء «إيدن» إلى القاهرة، وهو يعرف أن رئاسة الوزارة تنتظره بعد أسابيع قليلة.

□

والتقى الرجلان فى جلسة محادثات رسمية ظهر يوم ٢٠ فبراير، وكانت الجلسة فى الواقع للتعارف ولاستعراض العلاقات بين البلدين، وتركزت وقائعها حول اتفاقية الجلاء، وقال «إيدن» إنه يعرف تاريخ العلاقات بين البلدين جيدا، وإنه يأمل الآن فى أن تبدأ بينهما مرحلة جديدة تقوم على الثقة، وإن الحكومة البريطانية وصلت إلى آخر الشوط مع مصر، والآن حان الوقت لكى تفى مصر بالتزاماتها تجاه العالم الحر - كما قال.

---

(١) روى السير «جون كولفيل» السكرتير الخاص لتشرشل فى مذكراته «على حافة القوة» تفاصيل ووقائع لعبة القط والفأر بين «تشرشل» و«إيدن».

ثم قال «إيدن»: إنه هو الذى وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ مع «النحاس» (باشا) ووفد المفاوضات الذى صحبه إلى لندن فى ذلك الوقت. وراح يروى كيف فوجئ بالباشوات المصريين القدامى وهم يلبسون الطرابيش الحمراء القديمة داخلين جماعة إلى قاعة «لانكستر هاوس» الذى انعقد فيها اجتماع التوقيع. ثم روى أنه لا يزال يحتفظ بطابع البريد التذكارى الذى صدر فى مصر بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ واحتفالا بها، وأن صورته هو شخصيا كانت تتوسط هذا الطابع، ثم قال إنه كان يريد أن يجىء إلى مصر لكى يقوم بالتوقيع على الاتفاقية الأخيرة بنفسه، ولكنه لم يتمكن من ذلك واضطر إلى إرسال وزير الدولة للشئون الخارجية معه وهو «انتونى ناتنج» لتوقيعها بدلا منه. ثم أضاف أنه لم يشأ أن يترك هذه الفرصة تفوته، ولهذا فإنه وقع بنفسه تذكاريا على نسخة من هذه الاتفاقية، وبعث بها إلى الرئيس «جمال عبدالناصر». وكان هناك اتفاق على أن قضايا المستقبل فى العلاقات بين البلدين سوف تناقش فى اجتماع بعد العشاء الذى دعا إليه السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى فى دار السفارة البريطانية بجاردن سيتى.

□

كان السير «رالف ستيفنسون» فى انتظار وصول الرئيس «جمال عبدالناصر» عند المدخل الخارجى للسفارة. وكان «أنتونى إيدن» يقف على آخر درجات السلم المؤدى من المدخل إلى صالونات الاستقبال. وكان «إيدن» قد أعد عدته للتأثير بأكثر ما يستطيع على ضيفه. ولعله كان مخلصا فى اتخاذ هذه المناسبة بداية لعلاقة أفضل بينهما شخصيا وبين البلدين. وبصرف النظر عن النوايا، فالواقع بصرف النظر عن إرادات الأشخاص، أن حقائق التاريخ وتوجهات المستقبل كانت تشكل حاجزا يصعب القفز فوقه.

وقد بدأ «إيدن» فمد يده مرحبا بـ«جمال عبدالناصر» قائلا بلغة عربية فصحى: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلا بكم عندنا». ودهش «جمال عبدالناصر» فلم يكن قد خطر بباله أن «إيدن» يعرف اللغة العربية، وظن أنها عبارة محفوظة رددها «إيدن» بحفظها سماعيا، ولكن «إيدن» راح يشرح له أنه فى أكسفورد

تخصص فى الآداب الفارسية والعربية، وأنه يعرف الفارسية بطلاقة كما أنه يفهم - إلى حد ما - اللغة العربية، ويحفظ أبياتا كثيرة من الشعر العربى وأمثلة الحكمة العربية. ووضع «إيدن» يده تحت إبط «جمال عبدالناصر» وراح يمشى معه إلى حجرة الاستقبال. وفى حجرة الاستقبال قام «إيدن» بتقديم «جمال عبدالناصر» إلى زوجته الليدى «كلاريسا تشرشل» (قريبة لرئيس الوزراء «ونستون تشرشل») وإلى زوجات بقية أعضاء الوفد البريطانى الذين كانوا قد التقوا به من قبل فى جلسة المحادثات الصباحية، وفى مقدمتهم المارشال «هادرينج» رئيس أركان حرب الإمبراطورية.

كان التناقض كبيرا بين الجانبين، فقد كان «إيدن» وبقية أعضاء الوفد البريطانى يرتدون ملابس السهرة، وكان المارشال «هاردينج» مهيب الطلعة فى لباس السهرة العسكرى المزين بالأوسمة والنياشين. وكانت سيدات الوفد البريطانى فى فساتين السهرة الطويلة، وكانت أكثرهن أناقة «كلاريسا» زوجة «إيدن» التى كانت تصغره بربع قرن. فقد كانت ترتدى فستانا أزرق اللون رصعته قطع من الحلى الماسية المتوهجة.

وأما «جمال عبدالناصر» فقد كان لا يزال يرتدى حلته العسكرية وعلى كتفه رتبة البكباشى التى لم يتخل عنها، وكذلك كان الحال بالنسبة لرفاقه الذين كانوا معه من أعضاء مجلس قيادة الثورة («عبدالحكيم عامر» و«عبداللطيف البغدادى» و«زكريا محيى الدين»). وكان الدكتور «محمود فوزى» يرتدى حلة رمادية داكنة اللون. كان الإنجليز فى القاعة يمثلون بقايا الأبهة الإمبراطورية، وكان المصريون نموذجا للتقشف الثورى. وبدا التباين شديدا بين الجانبين.

وكان «إيدن» لا يزال يواصل حديثه عن أيام أكسفورد واللغة الفارسية والعربية والشعر وأمثلة الحكمة السائرة، والآن بدأ يتحدث عن القرآن فقال: إنه قرأه أيام أكسفورد وقرأ مراجع إسلامية كثيرة معه، وأضاف «إنه من سوء الحظ أن الإسلام غير مفهوم فى الغرب، وربما أن المستشرقين لم يحسنوا النقل عن المصادر الأساسية فى الإسلام». ثم مضى «إيدن» يتحدث عن الحضارة الإسلامية والإسهام المصرى والفارسى فيها بالتحديد.

ولاحظ «إيدن» أن «جمال عبدالناصر» يشرب عصير الليمون فسأله «هل يضايقك إذا كنت أنا أشرب ويسكى؟» وابتسم «جمال عبدالناصر» قائلا «إن ذلك لا يضايقه على الإطلاق فكل الناس يألفون ما تعودوا عليه». وفى هذه اللحظة أقدم رئيس الخدم فى السفارة ليغير كأس «إيدن» كان الثلج فيه قد ذاب أثناء خروجه لاستقبال «جمال عبدالناصر». ووجدها «إيدن» فرصة لإثبات تمكنه من اللغة العربية فقال لرئيس الخدم: «ألا ترى أنى لم أفرغ منه بعد، وألم يقل لك أحد أن العجلة من الشيطان؟» وضحك الجلوس، وكانت «كلاديسا» ترمق زوجها بفضول ولعلها كانت تستكشف استشراقه عمليا للمرة الأولى.

ولاحظ «إيدن» أن «جمال عبدالناصر» ينظر فيما حوله فسأله «هل هذه أول مرة تجىء فيها إلى هذا البيت؟»، ورد «جمال عبدالناصر» بالإيجاب، وأضاف «أنه سمع كثيرا عن هذا البيت، فقد كانت مصر تحكم منه فى وقت من الأوقات». وقاطعه «إيدن» قائلا «تقصد أنها كانت تتلقى النصيحة؟»، ولم يتراجع «جمال عبدالناصر» فقال «**إنهم كانوا يصدرون الأوامر ولا يكتفون بمجرد النصيحة**». ثم أضاف «إن **حادث ٤ فبراير لم يكن مجرد إسداء نصيحة**». ورد «إيدن» بحديث طويل عن «مزايا اللورد «كيلرن» وعن ذكرياته هو شخصيا مع الملك فاروق وباشوات مصر القدامى».

□

وانتهت الأحاديث التمهيدية ودخل «إيدن» إلى الموضوع الذى يشغله من باب السؤال عن نتائج مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الأخيرة، وقال إنه لا يفهم سببا لانقسام العالم العربى. ورد «جمال عبدالناصر» بأن الانقسام كان بسبب الخلاف فى رؤية المستقبل العربى، وأنه كان يفضل ألا يندفع «نورى السعيد» (باشا) إلى الدخول فى حلف خارج العالم العربى. وسأل «إيدن» عما إذا كان الحلف هو سبب الخلاف أم أن الخلاف يرجع إلى الصراع التقليدى بين شط النيل وشط العرب (قالها باللغة العربية، وكان يقصد أن هناك تناقضا بين مصر والعراق على النفوذ فى المنطقة). ثم أضاف «إيدن» أنه يظن أيضا أن العداء بين السعوديين والهاشميين لعب دوره فى هذا الخلاف. وانتقل «إيدن» من هذه النقطة إلى سؤال «جمال

عبدالناصر» صراحة عن الأسباب التى تدعوه إلى معارضة الأحلاف، وكيف يرى إذن مستقبل الدفاع عن الشرق الأوسط؟ وكان واضحا أن «إيدن» يؤيد «نورى السعيد» (باشا) فى توقيع الحلف مع تركيا. ودخل «جمال عبدالناصر» فى شرح عام عن تصوره لأمن الشرق الأوسط، وحدد احتمالات الخطر الخارجى على المنطقة، واستبعد قيام حرب عالمية فى ظل الموازين النووية، وبالتالى استبعد احتمال هجوم روسى على الشرق الأوسط. وقاطعه «إيدن» قائلا: «ولكنك يا عزيزى رئيس الوزراء وقعت معنا قبل شهور اتفاقية يمكن بمقتضاها إعادة تشغيل قناة السويس فى السنوات القليلة القادمة إذا تعرضت تركيا لهجوم عسكرى مباشر». وقال «جمال عبدالناصر» إن هذا صحيح وأن مفاوضات الجلاء تعثرت لهذا السبب عدة شهور بسبب إلحاح الطرف البريطانى على ذلك، وقد قبل التوقيع وهو يعلم أنه احتمال لن يتحقق. ولو خطر بباله أنه خطر ماثل لتردد فى التوقيع. وسأله «إيدن» «من أين إذن تتوقعون الخطر على الشرق الأوسط؟» وهنا قفز المارشال «هاردنج» إلى التدخل فى الحديث فقال لـ«جمال عبدالناصر» «**إنكم لا تتوقعون خطرا إلا من إسرائيل وحدها؟**» ويبدو أن «إيدن» شعر أن المارشال «هاردينج» أقحم موضوع إسرائيل قبل أوانه فالتفت إليه يقول له «**ألم يكن مناسبا أن تنتظر، وألم تسمع عن مثل عربى يقول «لسانك حصانك إن صنته صانك وإن خنته خانك»؟** «وقال المثل باللغة العربية ثم راح يترجمه بالإنجليزية للمارشال «هاردينج»).

وعلى مائدة العشاء خف الحديث عن السياسة، فقد راحت ليدى «إيدن» تحكى عن زيارتها للمتحف المصرى فى الصباح مع قرينة السفير البريطانى، ثم تشعب الحديث إلى الحضارة المصرية القديمة، وانتهز «إيدن» الفرصة ليسأل «جمال عبدالناصر» عن مدى إحساس مصر بانتمائها للعالم العربى؟ وعما إذا كانت مصر شيئا مختلفا عن بقية البلدان العربية؟ وعما إذا كان هذا الاختلاف لا يسحب آثاره على العصر الحديث بما فى ذلك اختلاف الرؤى السياسية؟ وهكذا عادت السياسة إلى المائدة، وقادت ليدى «إيدن» بقية السيدات إلى صالون الاستقبال، وظل الرجال حول مائدة العشاء يتناولون القهوة ويبدأون محادثاتهم المكثفة.

وفى المحصلة كان «إيدن» يلح على «جمال عبدالناصر» لكى لا يعارض اتجاه العراق إلى سياسة رآها فى صالحه ووجد فيها أمنه، وأن من حق «جمال عبدالناصر» أن يقرر بالنسبة لمصر، لكنه ليس من حقه أن يعترض سبيل دولة عربية أخرى إلى ما تراه، خصوصا وأن الحملة على الحلف العراقى ـ التركى ـ الباكستانى تجر فى ذيولها حملة على السياسة البريطانية والسياسة الأمريكية، وهو ما يؤدى إلى إساءة العلاقات بين مصر والغرب عموما، وكذلك لا يؤدى إلى إثبات حسن النوايا بعد الاتفاقية الأخيرة. وحاول «جمال عبدالناصر» أن يشرح لـ«إيدن» وجهة نظره وهى تتلخص فى نقطتين:

□ **الأولى:** إنه ليس من حق بلد عربى أن ينفرد وحده بسياسة طالما هو عضو فى الجامعة العربية، وقابل لمسئوليات عضويته وما تعنيه من تحديد لهويته والتزامه.

□ **والثانية:** إنه على فرض أن بلدا عربيا قرر أن يختار لنفسه ما يرى، فليس من حقه أن يضغط على دولة عربية أخرى لكى تتبعه فى نفس السياسة، وهو يعلم أن ذلك يؤدى إلى بعثرة العالم العربى كله.

وبعد مناقشة طويلة سأل «إيدن» «جمال عبدالناصر» سؤالا مباشرا: «لنفرض أن الحكومة القائمة فى العراق اختارت أن تنضم إلينا، ولم تحاول أن تدعو أحدا غيرها لكى يسلك نفس طريقها، فهل تعترض مصر على ذلك؟»

ورد «جمال عبدالناصر»: «إذا اختارت الحكومة العراقية لنفسها ما تشاء وأعلنته صراحة وتحملت نتائجه، فنحن على استعداد لأن نعتبر ذلك قضية من قضاياها الخاصة تتصرف فيها أمام شعبها متحملة مسئولياتها كما تشاء. وقد نبدى رأينا فى ذلك لكننا فى النهاية نتركها وشأنها. **وإنما يتحول الأمر إلى معركة إذا ما حاولت ضم آخرين بوسائل الضغط المتاحة لهم لكى يتبعونها**». وقال «جمال عبدالناصر» إن «**لديه معلومات قاطعة بان الحكومة العراقية تمارس ضغوطا على لبنان وسوريا والأردن، ولا تستطيع مصر أن تقف ساكتة خصوصا وأن تحول كل الدول العربية فى المشرق إلى مخاطر غير مؤكدة فى الشمال يترك مصر وحيدة أمام إسرائيل، وهذه قضية تخص الكل ولا تخص مصر بمفردها**».

وتطرق «إيدن» إلى الصراع العربى الإسرائيلى، يحاول أن يتكشف تصورات «جمال عبدالناصر» للحل، وكان رأى «جمال عبدالناصر» بصفة عامة أنه لا مصر ولا هو شخصيا يملكان حلا، وإن كان هو على استعداد للمجازفة بالقول أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٧ بالتقسيم يمكن أن يكون مقبولا لدى العرب رغم أنهم يجدونه قرارا ظالما.

وقرب نهاية الاجتماع أبدى «إيدن» قلقه من تصريحات «جمال عبدالناصر» المعادية للأحلاف، وقال: إنها لا تحرج الحكومة البريطانية فقط ولكنها تحرج الولايات المتحدة أيضا. ثم وجه ما يمكن اعتباره تحذيرا مبطنا من خطر مثل هذه الدعايات، فقد قال: «إن الثورة التى وقعت سنة ١٩٥٢ لم تفاجئه. وفى الحقيقة فإنه كان يتوقعها لأن النظام القديم فى مصر وقع أسيرا لدعاياته ضد الإنجليز». ثم أضاف «إيدن» تحذيرا مبطنا آخر حين قال لـ«جمال عبدالناصر» «إن بريطانيا والولايات المتحدة متفقتان على استراتيجية واحدة بينهما، وهذه الاستراتيجية هى التى تحدد سياسة كل منهما، ولسوف يكون من الخطأ أن يحاول أحد خلق مشاكل بينهما. وأن سوء الفهم فى ذلك يرجع فى الغالب إلى تصرفات الدبلوماسيين المحليين لكل منهما فى بلاد أخرى. ففى التنافس بين هؤلاء الدبلوماسيين سواء كانوا البريطانيين أو الأمريكيين، يحاول هؤلاء الدبلوماسيون الحصول على نقط إضافية بادعاء خلافات بين البلدين لا أساس لها، وفى العادة فإن الطرف الثالث هو الذى يقع فى المشكلة». ورد «جمال عبدالناصر» على الملاحظتين.

وكان آخر سؤال وجهه «إيدن» لـ«جمال عبدالناصر» قبل أن ينتقل من موضوع الأحلاف إلى غيره هو: «هل لو طلبنا من نورى أن يحتفظ بحلفه لنفسه وألا يدعو غيره لدخوله، يتوقف سيل الدعايات والعمل السياسى المعادى للغرب من القاهرة؟» ورد «جمال عبدالناصر» بالإيجاب.

ثم طلب «إيدن» إلى المارشال «هاردينج» أن يعرض للموقف الدولى ومخاطر الصدام الدولى فيما يخص الشرق الأوسط، وذلك من وجهة نظر هيئة أركان حرب

الإمبراطورية. وتحدث المارشال «هاردينج» فى هذا الموضوع لمدة ربع ساعة، ثم جرت مناقشة للموقف الدولى واحتمالاته على هذا الأساس.

وانضم الرجال إلى السيدات فى قاعة الاستقبال لفنجان قهوة أخير، ثم قام «إيدن» ومعه المارشال «هاردينج» والسفير البريطانى بمرافقة «جمال عبدالناصر» إلى الباب الخارجى للسفارة. وعندما تحركت السيارة بأعضاء الوفد المصرى أبدى «عبدالحكيم عامر» ملاحظة على أبهة الزى العسكرى للسهرة الذى كان يرتديه المارشال «هاردينج» وقال «جمال عبدالناصر» ضاحكا «**كانوا فى منتهى الأناقة وكنا فى منتهى البهدلة**».

□

بعد أسابيع أصبح «إيدن» رئيسا للوزراء، وكانت أول رسالة تلقاها منه «جمال عبدالناصر» هى «أن الحكومة العراقية سوف تفرض «موراتوريم - أى تجميد» - على دعوتها لدول عربية أخرى بالانضمام لحلفها مع تركيا (الذى أصبح يعرف باسم حلف بغداد)، وبناء عليه فإنه يتوقع أن يفى الرئيس «جمال عبدالناصر» بوعده، وأن يوقف الحملات ضد هذا الحلف وضد الغرب».

[٢]

كأن الحوادث كانت تتوالى بترتيب زمنى مقصود: اتفاقية الجلاء - «نورى السعيد» يخطط مع تركيا ثم مع باكستان لإقامة حلف فى الشرق الأوسط - «إيدن» يجتمع مع «جمال عبدالناصر» فى القاهرة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٥ - وفى يوم ٢٨ من فبراير قامت إسرائيل بغارتها الشهيرة على غزة.

□

وكانت الفترة السابقة مباشرة على اجتماع «عبدالناصر» و«إيدن» قد شهدت تطورات هامة فى المنطقة أو مؤثرة عليها.

فقد اجتمع «جمال عبدالناصر» مع المارشال «تيتو» على ظهر السفينة

اليوجوسلافية «جاليب» (معناها بالعربية طائر النورس)، وقد ركب «جمال عبدالناصر» السفينة فى السويس وغادرها فى الإسماعيلية بعد خمس ساعات من الحوار مع «تيتو» دار معظمه حول الموقف الدولى واحتمالاته.

ثم أدى الموقف فى شمال أفريقيا إلى استقالة حكومة «منديس فرانس» فى باريس.

وعاد السيد «فارس الخورى» بعد اجتماعات مجلس رؤساء الحكومات العربية فى القاهرة، ليجد الموقف معقدا فى دمشق والمشاعر جامحة ضد حلف بغداد، فقدم استقالته وألف السيد «صبرى العسلى» وزارة سورية جديدة».

وحدثت تطورات كبرى فى الاتحاد السوفيتى، فقد أقصى «مالينكوف» رئيس الوزراء الذى خلف «ستالين» وأصبح نيكيتا خروشوف» زعيما جديدا للاتحاد السوفيتى يمسك فى يده بسلطة الحزب والحكم معا، وإن كان «بولجانين» عين رئيسا للوزراء كما أن المارشال «جوكوف» عين وزيرا للدفاع.

كان الملك «سعود» قد فقد أعصابه ووجه نداء عاما إلى الشعوب العربية كلها قال فيه: «**إن ما أقدم عليه حكام بغداد خيانة عظمى والسكوت عليه جريمة، وأن الدخول فى أحلاف مع الغرب يعرض العرب لحرب أهلية ويفتح الباب للصلح مع إسرائيل**».

ومر «نهرو» بالقاهرة قبل لقاء «جمال عبدالناصر» مع «إيدن» بأسبوع. وقد اجتمع الاثنان معا لمدة ثلاث ساعات وبحثا الموقف ضد الأحلاف والأوضاع فى الشرق الأوسط والشرق الأقصى. وبالطبع فإن «نهرو» أصبح يرى فى القاهرة - إلى جانب مكانتها - سندا أساسيا إزاء انضمام باكستان إلى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط.

ويوم ١٧ من فبراير - أى قبل اجتماع «عبدالناصر» و«إيدن» بثلاثة أيام - عاد «بن جوريون» إلى السلطة وتولى وزارة الدفاع بدلا من «لافون» الذى استقال بعد أن تكشفت فضيحة عمليات التخريب الإسرائيلية ضد المنشآت الأمريكية فى مصر.

□

وفى اليوم التالى لاجتماع «عبدالناصر» و«إيدن» وهو نفس يوم سفر «إيدن» وصل الملك «حسين» بعد الظهر إلى القاهرة، ثم لحق به الأمير «فيصل» ولى العهد ووزير الخارجية فى المملكة العربية السعودية.

وفى يوم ٢٤ فبراير وصل الرئيس التركى «جلال بايار» إلى العراق وتم توقيع ميثاق حلف بغداد.

وفى يوم ٢٨ من فبراير وفى مواجهة إعلان إقامة حلف بغداد اقترحت سوريا على مصر مشروعا لإقامة جيش عربى موحد يضم الجيش المصرى والسورى، ووافقت مصر على الفور.

وفى يوم ٢٨ فبراير وقعت الغارة الإسرائيلية على غزة.

□

كانت الغارة على غزة هجوما إسرائيليا لا مبرر له على مواقع الجيش المصرى فى غزة راح ضحيته ٣٢ جنديا مصريا عدا جرحى من العسكريين والمدنيين فى موقع العدوان.

وكان باديا من اللحظة الأولى أن الغارة على غزة عمل سياسى أكثر منه عملية عسكرية. وكان القصد منه أن يحقق عدة أهداف فى وقت واحد: **أولها إحراج القاهرة وإظهار عجزها أمام العالم العربى الذى انقسم على نفسه بسبب الأحلاف الغربية، ثم ما يترتب على ذلك من هزة تؤثر على وضع النظام فى مصر، وأخيرا فإن الغارة كانت إنذارا لمصر بأن خطوطها مع إسرائيل مكشوفة، وأنه كان أولى بها أن تترك الإنجليز فى منطقة قناة السويس ولا تلح عليه بالجلاء عن أراضيها.**

ورأى «جمال عبدالناصر» أهداف الغارة على حقيقتها، ومع أنه أعلن أن مصر سوف «ترد على العدوان بالعدوان»، فقد أدرك أن حقائق الموقف تفرض عليه أن يمسك أعصابه، وأن يرتب نفسه للرد فى الوقت الذى يناسبه وبالطريقة التى يراها. ولم تمض غير أسابيع قليلة حتى أمر بإطلاق موجات من جنود الصاعقة يتسللون إلى الأراضى الإسرائيلية، ثم يردون فى العمق على العدوان.

وتصاعد الخطر على خطوط الهدنة مع إسرائيل، لكن «جمال عبدالناصر» أصبح يحس بمدى حاجة الجيش المصرى إلى إعادة تسليح نفسه مهما كان الثمن أو كان المصدر.

□

وأتم «جمال عبدالناصر» بسرعة اتفاقية توحيد الجيشين المصرى والسورى وأسفر ذلك عن إنشاء تنظيم دفاعى وقيادة مشتركة دائمة وتنسيق للصناعات الحربية فى البلدين.

ثم أعلنت المملكة العربية السعودية أنها ستنضم إلى الاتفاق المصرى السورى كشريك كامل فيه. وبعد يومين تلقى الرئيس «جمال عبدالناصر» من الإمام «أحمد» إمام اليمن برقية يقول فيها: «قمنا بعمل استخارة وظهر لنا أن نجمك يعلو على نجم الآخرين، وقررنا معتمدين على الله أن ننضم إليكم وإلى الشقيقتين سوريا والسعودية».

ولم يقتنع «جمال عبدالناصر» بهذه البرقية ولا بأسلوب الاستخارات. ومن ناحية أخرى فقد رأى أن انضمام اليمن إلى الميثاق الجديد. كسب معنوى وإن خلا من أى قيمة عسكرية أو سياسية. وبعث للإمام «أحمد» ببرقية يرحب به عضوا فى الميثاق الجديد.

□

وفى نفس الوقت بدأت تركيا تحشد قواتها ضد سوريا، وبدا أن دمشق قد أصبحت بؤرة الصراع فى المنطقة.

ولم تتأخر القيادة الجديدة فى الاتحاد السوفيتى عن دخول ساحة الشرق الأوسط التى أصبحت أكثر ساحات الحرب الباردة تفجرا واشتعالا، وهكذا أصدر الاتحاد السوفيتى تحذيرا لتركيا من مغبة الضغط العسكرى الذى تمارسه على حدود سوريا.

وفى اليوم التالى قامت إسرائيل بغارة ثانية على مركز مصرى فى غزة، وكان

«جمال عبدالناصر» يبيت ليلته فى العريش بعد أن قضى نهاره فى غزة يرى بنفسه آثار العدوان السابق عليها[1].

□

وفى يوم ١٠ من مارس دعا «جمال عبدالناصر» السفير الأمريكى الجديد «هنرى بايرود» إلى لقائه، وقال له بأصرح عبارة ممكنة: **«إن صوته قد بح فى طلب أسلحة الجيش المصرى. وأن الولايات المتحدة حتى الآن عطلت كل الصفقات فى حين أنها عقدت صفقات مع إسرائيل ومع العراق».**

ثم قال له فى شبه تحذير نهائى:

«حتى الآن كنا نطلب السلاح لمجرد تسليح الجيش المصرى، وأما الآن فإن السلاح بالنسبة لنا أصبح قضية حياة. وإنكم تعرفون أننى بعد الثورة قمت بتخفيض ميزانية القوات المسلحة بمقدار خمسة ملايين جنيه عما كانت عليه قبل الثورة، وأما الآن وبعد الغارات المتكررة على قواتنا فإن الأمر أصبح لا يحتمل. لقد كنت ـ كما شرحت لوزير الخارجية «دالاس» ـ أعتبر أن الخطر الإسرائيلى يكمن فى تخلفنا عن التنمية، وأنا الآن لا أستطيع أن أقنع نفسى بشىء من ذلك فنحن لا نريد أن نبنى المصانع والمستشفيات والمدارس لكى نسلمها لإسرائيل ويتحول الشعب المصرى بدوره إلى شعب من اللاجئين». ثم أضاف «جمال عبدالناصر» بأنه «مصمم على أن يكون فى يد الجيش المصرى ما يحتاجه من السلاح للنهوض بمسئولياته، وإذا لم

---

(١) كانت القوات المصرية فى المواقع الأمامية فى حالة توتر شديد. وقد حدث أثناء جولة «جمال عبدالناصر» قرب الحدود أن اقترب منى أحد ضباط المخابرات، وسألنى إذا كنت أحمل معى أوراقا فيها أى شىء له أهمية مما سمعته فى اجتماعات «عبدالناصر» مع القيادات العسكرية؟ وعندما سألته إيضاحا لسؤاله قال: «نحن الآن قرب المواقع الإسرائيلية. وقد تصادفنا فى أى وقت دورية عسكرية إسرائيلية ومن الخطر أن يكون معك ورق يسجل أى شىء له حساسية». ونظرت إليه مندهشا وقلت له: «هل تعتقد أنه إذا قابلتنا دورية عسكرية إسرائيلية فإن أحدا فيها سوف يلتفت إلى ما قد يكون فى جيبى من أوراق، إن معنا الآن جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر فإذا أخذوهما فأى أهمية تصبح لحروف على ورق». وتنبه ضابط المخابرات إلى أبعاد الموقف وبعد تردد قال لى: «معك حق»!

تكن الولايات المتحدة على استعداد لبيع السلاح لنا فلتقل ذلك مرة واحدة وإلى الأبد حتى نعرف كيف نتصرف».

وراح «بايرود» يرجو «جمال عبدالناصر» أن يتجمل بالصبر، وألا يترك للاستفزاز سبيلا للتأثير عليه. وحسم «جمال عبدالناصر» الموقف بأن قال لـ«بايرود» إنه يرجو أن تصل وجهة نظره التى أبداها الآن إلى واشنطن، وأن يتلقى ردا عليها فى أسرع وقت ممكن.

[٣]

وسافر «جمال عبدالناصر» على الطريق إلى باندونج مساء يوم ٨ أبريل سنة ١٩٥٥.

وكان اشتراك مصر فى مؤتمر باندونج معركة كبرى فى حد ذاتها.

فمن ناحية بذلت بعض الدول الأجنبية الغربية محاولات مستميتة لمنع مصر من أن تشترك فى هذا المؤتمر الأول للتضامن الآسيوى الأفريقى، وتحمل دورها فى حركة التحرر الوطنى. ووصل الأمر إلى حد أن «كيرميت روزفلت» - مسئول وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - جاء بنفسه إلى القاهرة لمقابلة «جمال عبدالناصر» يحمل تقريرا بأن واشنطن لديها معلومات بأن جماعة الإخوان المسلمين ترتب لاغتيال «جمال عبدالناصر» أثناء وجوده فى إندونيسيا. وكان «روزفلت» يحمل معلومات تفصيلية عن نشاط الإخوان وقوتهم فى ذلك البلد الآسيوى المسلم البعيد، كما أن «روزفلت» كان يحمل معلومات مفصلة عن اجتماعات عقدت فى جاكارتا، وقررت فيها تنظيمات الإخوان هناك أن تنتقم من «جمال عبدالناصر» انتقاما لما جرى للإخوان المسلمين فى مصر. (بعد محاولة اغتيال «جمال عبدالناصر»).

وأزاح «جمال عبدالناصر» كل هذه التقارير والمعلومات جانبا قائلا: **«إنه لن يتخلف عن اجتماعات باندونج».**

□

وكان «جمال عبدالناصر» قد خاض معركة ناجحة ضد اشتراك إسرائيل فى مؤتمر باندونج.

كانت الدعوة الأصلية لباندونج موجهة من خمس دول آسيوية، اجتمعت فى كولومبو وطرحت فكرة اللقاء الآسيوى الأفريقى الواسع ودعت إليه، ورأى الداعون توجيه دعوة إلى إسرائيل بوصفها بلدا آسيويا. واتصل «جمال عبدالناصر» بـ«نهرو» وبـ «أونو» رئيس وزراء بورما، يوضح لهما أن حضور إسرائيل للمؤتمر معناه أن تقاطعه كل الدول العربية. واقتنع «نهرو» ولكن «أونو» لم يقتنع بسهولة فبعث لـ«جمال عبدالناصر» يقول له إنه «لا يستطيع أن يسحب الدعوة من بلد فى آسيا وجهت إليه الدعوة فعلا» وأرسل إليه «جمال عبدالناصر» خطابا مفصلا يشرح فيه تركيبة إسرائيل ودورها فى خدمة الاستعمار فى المنطقة. وعاد «أونو» يكتب لـ«جمال عبدالناصر» بأن «بقية الدول الآسيوة قد تطلب حجة مقنعة ومحددة لمنع إسرائيل من الحضور». ثم أضاف «إنه قد لا يكون ملائما للعرب أن يفرضوا صراعهم مع إسرائيل على أصدقائهم فى آسيا وأفريقيا». ثم تساءل «أونو» عن الأساس الذى يمكن أن يرتضيه العرب لحل الصراع العربى الإسرائيلى. وبعث إليه «جمال عبدالناصر» ليقول له «إن العرب على استعداد لقبول قرار التقسيم، فإذا ما قبلته إسرائيل، فإن الطريق يصبح ممهدا». وبعد أيام - ويبدو أن «أونو» اتصل بإسرائيل وعرف رفضها القاطع لقرار التقسيم - اتصل «أونو» بـ«جمال عبدالناصر» ليقول: «إنه تأكد له الآن أن إسرائيل مصممة على العدوان ولا تريد حلا معقولا، ولهذا قرر بالتشاور مع «نهرو» ومع بقية مجموعة كولومبو سحب الدعوة الموجهة لإسرائيل للاشتراك فى مؤتمر باندونج».

□

فى طريقه إلى باندونج قام «جمال عبدالناصر» بزيارة باكستان فلم يكن يريد لعلاقات مصر التى تتوثق مع الهند أن تبدو وكأنه محور ضد باكستان.

وشرح «جمال عبدالناصر» لرئيس وزراء باكستان السيد «محمد على»: «إن مصر لا تريد أن تتورط فى الصراعات بين المعسكرين الكبيرين، وأن هذا هو أهم

ما يجمعها مع الهند». ورد السيد «محمد على» قائلا: «إننى أوافق على الابتعاد عن الكتل الكبرى ولكن ليس الآن». ثم مضى يشرح مخاوف باكستان من الهند، وأنها تتحالف مع الغرب لتحصل على سلاح تواجه به عدوانا هنديا محتملا».

وغادر «جمال عبدالناصر» باكستان، فقام بأول زيارة له إلى الهند. وكان أول زعيم أجنبى يخطب فى اجتماع مشترك لمجلسى البرلمان فى دلهى.

ثم واصل «جمال عبدالناصر» سفره إلى باندونج ومعه «نهرو» وتوقفا يوما فى «رانجون» (عاصمة بورما) حتى يتمكن «جمال عبدالناصر» من مقابلة «أونو» بعد كل ما كان بينهما من مراسلات حول اشتراك إسرائيل فى المؤتمر، وليتعرف عليه شخصيا قبل أن تجمعهما لقاءات المؤتمر الكبير.

□

وبينما الطائرة التى تقل «جمال عبدالناصر» و«نهرو» تستعد للوقوف فى المكان الرسمى للاستقبال فى «رانجون» التفت «جمال عبدالناصر» من النافذة فإذا هو يجد «شوين لاى» - رئيس وزراء الصين الشعبية العتيد - واقفا إلى جوار «أونو» يستعدان معا للترحيب بـ«جمال عبدالناصر» و«نهرو»(١).

ولم تكن مصر حتى ذلك الوقت قد اعترفت بالصين الشعبية. وكان الاعتراف بالصين الشعبية فى ذلك الوقت مسألة بالغة الحساسية بالنسبة للولايات المتحدة. وربما تصور «نهرو» أن «جمال عبدالناصر» يحرجه أن يلتقى بـ «شوين لاى» فسأله مباشرة: «هل تسىء مقابلتك لشوين لاى لعلاقتك بأحد؟» ورد «جمال عبدالناصر» بأنه على العكس يسعده أن يلتقى بـ«شوين لاى»، ولقد كان ما لاحظه «نهرو» من دهشته لوجود «شوين لاى» هو مجرد المفاجأة بحضوره فى المطار.

---

(١) كنت أول من لمح «شوين لاى» واقفا عند نقطة الاستقبال إلى جوار «أونو» وقلت لـجمال عبدالناصر» الذى أدهشته المفاجأة، ونظر من النافذة وكانت الطائرة تستدير استعدادا للوقوف، وبالتالى لم يستطع أن يلمح «شوين لاى» من أول نظرة ثم تحقق من وجوده عندما بدأت الطائرة تتوقف استعدادا لإغلاق محركاتها.

والتقى الرجلان «جمال عبدالناصر» و«شوين لاى» لأول مرة، وكذلك التقى «جمال عبدالناصر» بـ«أونو».

وصحب «أونو» ضيوفه الثلاثة («عبدالناصر» و«شوين لاى» و«نهرو») إلى قصر الضيافة الرسمى الذى أعد لكل منهم طابقا مستقلا فيه.

وكانت بورما تحتفل يومها بعيد المياه التقليدى (الشايجان) ودعا «أونو» ضيوفه الثلاثة إلى الاشتراك فى أعياد المياه بالزى الوطنى البورمى.

وعاد «جمال عبدالناصر» إلى قصر الضيافة مبكرا وقد بدا أن أمرا ذا بال يشغله.

كان «جمال عبدالناصر» قد اتفق مع «شوين لاى» أن يعقدا اجتماعا ثنائيا بينهما فى الجناح الخاص بـ«شوين لاى». وذهب «جمال عبدالناصر» للقاء مع «شوين لاى» وفى رأسه فكرة تلح عليه.

بدأ اللقاء بينهما باستعراض عام للموقف الدولى، وتحدث «شوين لاى» تفصيلا عن ذيول الحرب فى كوريا وعن الحرب الدائرة الآن فى فيتنام وعن سياسة أمريكا فى أن تحل محل الاستعمار الفرنسى فى الهند الصينية. ثم تطرق إلى الحصار الذى تفرضه الولايات المتحدة على الصين الشعبية، وكيف أنها تحاول أن تقنع العالم بأن «شاى كاى شيك» المحاصر فى فورموزا هو الممثل الشرعى لسبعمائة مليون صينى. ثم استدرك «شوين لاى» عند هذه النقطة قائلا لـ«جمال عبدالناصر»: «أرجوك ألا تتصور بما قلته لك الآن: أننى أطلب منك ولو بطريق غير مباشر أن تعترفوا بالصين الشعبية. نحن نقدر موقفكم ونتابع كفاحكم ولا نتصور إحراجكم، ونحن نعرف أن علاقاتكم مع الغرب تمر بمرحلة دقيقة». ورد «جمال عبدالناصر» بأنه لا يستطيع إلا أن يبادل «شوين لاى» صراحته فيقول له بأمانة أن مصر فى هذه الظروف لا تستطيع أن تعترف بالصين الشعبية رسميا. وقال «شوين لاى» إنه يفهم وإنه يقدر. وبدأ «جمال عبدالناصر» يشرح له الوضع فى الشرق الأوسط وسياسة الأحلاف ومحاولة تمزيق الوطن العربى وسياسة إسرائيل العدوانية، ثم توقف لحظة وقال لـ«شوين لاى» إنه يريد أن يسأله سؤالا مباشرا ومحددا وصريحا

عن السوفييت. وتصور «شوين لاى» أن «جمال عبدالناصر» يريد أن يسأله عن القيادة السوفيتية الجديدة بقيادة «خروشوف» واستوقفه «جمال عبدالناصر» ليقول له إن سؤاله المباشر والمحدد والصريح هو: «**هل يقبل الروس أن يبيعوا لمصر سلاحا؟**» ثم راح يروى لـ«شوين لاى» **تفاصيل محاولاته المتكررة مع الغرب** للحصول على السلاح، ثم كيف أن الحصول على السلاح - بعد السياسة العدوانية التى تتبعها إسرائيل الآن - قد أصبح بالنسبة لمصر ضرورة حياة أو موت». ويبدو أن «شوين لاى» فوجئ بالسؤال، فقد انتظر بضع لحظات قبل أن يجيب، ثم قال: إنه لا يستطيع أن يرد نيابة عن الروس ولكنه سوف ينقل طلب «جمال عبدالناصر» إلى القيادة فى موسكو. ثم قال «شوين لاى» إنه «**إذا جاز له أن يقدم اجتهادا شخصيا فإن رأيه أن رد الروس سوف يكون بالإيجاب**». وأضاف «شوين لاى» أنه سوف يعرض الموضوع بعد عودته من بكين على «ماوتسى تونج» وسوف يطلب من «ماو» أن يتصل بـ«خروشوف» مباشرة وسكت «شوين لاى» وبان التردد على ملامحه، ثم قال لـ«جمال عبدالناصر»: «**على أنى أريدك أن تعرف أن هذا قرار خطير تتخذه لأن مثل ذلك لو تم فإن الغرب سوف يشن عليك حملة ضارية. وأنا أعتقد أن قرارك سليم وليس أمامك بديل غيره فى الظروف التى تجتازونها، ومع ذلك فقد أردت بمودة أن أعرض عليك هواجسى**».

وقال «جمال عبدالناصر» إنه لم يتخذ قرارا بعد، وهو لا يستطيع أن يتخذ قرارا إلا بعد أن يعرف درجة استعداد الروس، لأنه فى ذلك الوقت يكون فى موقف يمكنه من إجراء حسابات على أساس سليم.

□

وانتهى مؤتمر باندونج وغادر «جمال عبدالناصر» إندونيسيا فى طريقه إلى القاهرة عن طريق أفغانستان، فقد توقف فيها للاجتماع مع الملك «ظاهر شاه».

وعاد «جمال عبدالناصر» إلى مصر ليجد الموقف فى المنطقة فى حالة غليان، فقد وجه «نورى السعيد» (باشا) إنذارا نهائيا إلى سوريا مؤداه: «أن العراق يعتبر الميثاق

العربى الجديد بين سوريا والسعودية عملا عدوانيا موجها له». وفى نفس الوقت كان صوت إطلاق النيران يسمع متقطعا على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل. وكان «داج همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة يحاول أن يجد حلا للموقف المتفجر على الخطوط.

ثم أعلنت باكستان انضمامها رسميا إلى حلف بغداد.

وكان العالم فى انتظار مؤتمر رباعى على مستوى القمة تلتقى فيه الدول الكبرى فى جنيف، وتشترك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا.

وتقدم الاتحاد السوفيتى على غير توقع بطلب إدراج مشاكل الشرق الأوسط على جدول أعمال القمة الرباعية.

وتلقى «جمال عبدالناصر» ردا من «شوين لاى» مكونا من سطر واحد:

«أبلغنا الرفاق السوفييت أنهم على استعداد».

□

واستدعى «جمال عبدالناصر» «هنرى بايرود» إلى مقابلته وقال له: **«هذه آخر مرة أطلب منكم فيها أن تبيعونا سلاحا».**

وكانت الإيماءة واضحة.

وفى اليوم التالى كان السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى على موعد مع الرئيس «جمال عبدالناصر» فى زيارة وداعية بعد أن أحيل إلى التقاعد، وتقرر تعيين السير «همفرى تريفليان» سفيرا لبريطانيا فى القاهرة بدلا منه.

وجرى لقاء الوداع فى مجراه التقليدى، وحين تأهب السير «رالف ستيفنسون» للقيام إذا به قبل أن يقوم يقول للرئيس «جمال عبدالناصر» أن «لديه ملاحظة يريد أن يبديها كصديق قديم لمصر». ثم استطرد يقول «سيادة الرئيس، مع أنه ليس اختصاصى أن أتدخل فى شئون مصر الخاصة، إلا أننى عرفت من زميلى الأمريكى ما قلته له أمس، وإذا كان يعنى أنكم تفكرون فى شراء سلاح من مصدر غير غربى.

فإنى أريد مخلصا أن أنبهكم إلى أن هذا لو صح سوف يكون عملا عدائيا للغرب كله يصعب قبوله أو السكوت عليه». ولم يرد «جمال عبدالناصر» مباشرة وإنما مضى يذكر بالاعتداءات الإسرائيلية وبسياسة العدوان التى يتبعها «بن جوريون» منذ عاد من عزلته إلى تولى وزارة الدفاع. ثم أضاف أن معلومات مصر تؤكد أن «بن جوريون» فى طريقه مرة أخرى لرئاسة الوزارة فى إسرائيل، وأن هذا سوف يعنى زيادة التوتر فى المنطقة.

□

وتلقت القاهرة تقارير من باريس عن صفقة جديدة بين إسرائيل وفرنسا تضم بين ما تضم ثلاثة أسراب من «الميستير ٤» الحديثة.

□

والتقى «جمال عبدالناصر» فى احتفال أقامته السفارة السودانية فى القاهرة بالسفير السوفيتى «دانييل سولود». وقال السفير السوفيتى للرئيس «جمال عبدالناصر» إنه «اتصل بالرئاسة قبل نصف ساعة ليطلب موعدا لأن لديه رسالة خاصة من رئيس الوزراء «بولجانين»!

وحدد له «جمال عبدالناصر» على الفور موعدا فى صباح اليوم التالى، وجاء «سولود» برسالة «بولجانين» وملخصها **أن الاتحاد السوفيتى على استعداد للتباحث مع مصر فى مسألة توريد السلاح،** وإن كان يرى «ضرورة إبقاء أى اتصالات تجرى سرية، حتى لا يؤثر ذلك على جو مؤتمر القمة المقبل فى جنيف».

وبدأت الاتصالات فعلا وعقدت جلسات فى بيت تحوطه حديقة واسعة فى المعادى، وكان طرفاها فى المرحلة الأولى: **الملحق العسكرى السوفيتى فى القاهرة من ناحية، ومن الناحية الأخرى مساعد رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى.**

وتحركت العجلة. تدور بهدوء وبطء ـ لكنها تدور!

الباب الرابع

فجر يوم الإعصار

الطريق إلى فهم
السياسة يبدأ بالنظر
إلى الخريطة!



الفصل الأول

الرجــال... والســلاح

[١]

أثار انعقاد مؤتمر القمة[١] ـ فى جنيف فى شـهر يونيو سنة ١٩٥٥ ـ اهتماما عالميا واسـعا. فقد كان ذلك أول اجتمـاع على هذا المستوى منذ اجتمـاعات الحـرب العظمى فى «مالطة» و«بوتسدام». وكان أول بواعث الاهتمام العالمى بالقمة الدولية أنها جاءت فى ظل موازين نووية تحققت لأول مرة وبانت حدودها وما وراءها!

ولعله مما أغرى العالم بمتابعتها عن قرب أن هذه القمة كانت أول مناسبة عالمية مفتوحة تخرج فيها القيادة السوفيتية الجديدة إلى المسرح الدولى الواسع حيث يراها الناس ويتتبعون أقوالها وتصرفاتها مع بداية عصر من الإعلام السريع والمباشر.

كان نجما المؤتمر دون منازع هما «خروشوف» الزعيم السوفيتى الفلاح الذى اقتحم الكرملين قادما من حقول أوكرانيا و «أيزنهاور» الرئيس الأمريكى الذى جاء إلى البيت الأبيض من ميادين القتال.

وعلى مسرح القمة وقف بالقرب منهما نجوم من وزن أقل مثل «أنتونى إيدن» الذى كان يشترك لأول مرة فى مؤتمر دولى بوصفه رئيسا للوزراء، و«بولجانين»

---

(١) وقتها كان وصف مؤتمر بأنه على مستوى القمة لا ينصرف إلا إلى القمم فعلا فى العالم، وأما الآن ومع كثرة الاستعمال فقد تواضع هذا الوصف إن لم يكن قد ابتذل، عندما شاع استعماله فى غير مناسبته وفى غير مكانه.

رئيس الوزراء السوفيتى الذى لم يستطع أحد أن يحسب قوته الحقيقية على نحو مؤكد، ثم المارشال السوفيتى الذائع الصيت «جوكوف» الذى اقتحمت قواته أسوار برلين ثم جاء الآن إلى القمة وزيرا للدفاع فى الاتحاد السوفيتى، ثم كان هناك «جون فوستر دالاس» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذى كان يتصرف على المسرح الدولى وكأنه يمثل إرسالية تبشيرية فى مدينة غرقت فى الخطايا.

وبعد ذلك كانت شخصيات القمة لا تثير انتباه أحد أو فضوله. وحتى «إدجار فور» رئيس وزراء فرنسا وممثلها على القمة كان فى الواقع رئيس بلد «أضاع إمبراطورية ولم يعثر على دور» كما قال «اتشيسون» وزير خارجية أمريكا السابق، وكان فيما قال يصف بريطانيا ولا يصف فرنسا، لكن الوصف وقتها بدا أكثر انطباقا على فرنسا منه على غيرها!

□

وبالنسبة لمصر فقد كان مؤتمر الأقطاب علامة هامة، ففضلا عن اهتمام مصر به مثل غيرها من الأطراف المتيقظة لما يجرى فى العالم، كانت للمؤتمر أهمية خاصة بالنسبة لمصر فى تلك الظروف بالتحديد:

● فالأحاديث التى كانت تجرى فى كواليس السياسة توحى بأن المؤتمر على وشك أن يصنع «يالطا» جديدة يعاد فيها تقسيم مناطق النفوذ بين الكبار بما يسلب غيرهم إمكانيات الحركة والمناورة، ومع أن ذلك بدا احتمالا مستبعدا لاختلاف أوضاع العالم سنة ١٩٥٥ عما كانت عليه قبل عشر سنوات سنة ١٩٤٥، إلا أن أحدا لم يكن يملك تجاهل ما يدور فى كواليس السياسة الدولية.

● ثم إن الاتحاد السوفيتى كان قد تقدم قبل عدة أيام من انعقاد المؤتمر بطلب إدراج قضية الشرق الأوسط على جدول أعمال القمة.

● وفى نفس القوت فإن المحادثات بين مصر والاتحاد السوفيتى عن السلاح كانت فى مراحلها الأولى، وقد تؤدى مداولات القمة ونتائجها على نحو أو آخر إلى ظهور عقبات أمام إتمام هذه المحادثات.

وهكذا رأى «جمال عبدالناصر» أن تتابع مصر مؤتمر القمة فى جنيف بأدق وسيلة متاحة.

وفضلا عن تعزيز السفارة المصرية فى سويسرا بمجموعة من الخبراء الإضافيين، قرر «جمال عبدالناصر» أن يرسل مراقبين إلى جنيف يتابعان ما يجرى ويكتبان إليه مباشرة أحدهما هو الدكتور «مصطفى كامل» أستاذ الحقوق السابق الذى أصبح سفيرا إلى الهند ثم سفيرا إلى الولايات المتحدة فيما بعد، وثانيهما هو الدكتور «عبدالله العريان» الذى كان مستشارا قانونيا فى وزارة الخارجية وفيما بعد أصبح قاضيا فى محكمة العدل الدولية. وهكذا كان «جمال عبدالناصر» على اتصال وثيق بما يجرى فى المؤتمر(١). وفى واقع الأمر فإن مشكلة الشرق الأوسط لم تناقش بشكل جدى على مستوى القمة، فقد انشغل المؤتمر فى معظم جلساته باقتراح الرئيس «أيزنهاور» الشهير عن السماوات المفتوحة (Open Skies)، وكان يقصد منه إمكانية التفتيش المتبادل على قواعد الإطلاق ومصانع الأسلحة النووية، وأما ما بقى من وقت المؤتمر فإن «أيزنهاور» حاول أن يخصصه لاستكشاف طبيعة العلاقات بين القيادات السوفيتية الجديدة، فقد شاء أن يعرف بنفسه من هو الرجل رقم واحد على القمة السوفيتية؟ - ولم تبتعد به الظنون، فقد أحس - وكان إحساسه صادقا - أن «نيكيتا خروشوف» هو ذلك الرجل. كذلك كان «أيزنهاور» يريد أن يعرف حجم قوة صديقه القديم ورفيقه فى الحرب المارشال «جوكوف» وكان حدسه سليما فى تلك المرة، كذلك فقد أحس أن «جوكوف» القائد العسكرى المنطلق فى ميادين القتال هو شخص آخر غير «جوكوف» الذى أصبح وزيرا للدفاع وهو منصب مدنى له ضوابطه.!

□

---

(١) كنت ذاهبا إلى جنيف لمتابعة أعمال مؤتمر القمة صحفيا، وطلب منى الرئيس «جمال عبدالناصر» أن أكون على اتصال يومى بالمراقبين المصريين هناك، وأن أحضر اجتماعاتهما ومناقشاتهما قبل أن يبعثا إليه بتقاريرهما اليومية، وحين عدت إلى القاهرة من اجتماعات القمة ناقش الرئيس «جمال عبدالناصر» معى تفاصيل ما رأيت وسمعت هناك لمدة ثلاث ساعات، ثم شاركت فى جلسة حوار حضرها الدكتور «مصطفى كامل» والدكتور «العريان» وكانت أسئلة «جمال عبدالناصر» لا تنتهى.

وقطعت الاتصالات التمهيدية بين مصر والاتحاد السوفيتي - حول السلاح - شوطا لا بأس به في القاهرة، ثم تقرر من باب الحفاظ على السرية نقلها من القاهرة إلى «براج» عاصمة تشيكوسلوفاكيا، وقد وقع الاختيار على «براج» لأن الاتحاد السوفيتي فور انتهاء مؤتمر جنيف اقترح أن تكون الصفقة شكليا بين مصر وتشيكوسلوفاكيا وليس بينها وبين الاتحاد السوفيتي حتى لا يتخذ ذلك ذريعة ضد الاتحاد السوفيتي بأنه تعمد الإخلال بـ«روح جنيف»!

ثم بدا أن هناك معلومات تتسرب عن الصفقة أو على الأقل توحي بأن هناك شيئا ما يجري تدبيره. وقد توقف «جمال عبدالناصر» باهتمام أمام تقرير كتبه الدكتور «أحمد حسين» سفير مصر في واشنطن عن تفاصيل ما جرى في حفل عشاء حضره في العاصمة الأمريكية وأقامه السفير السوري فيها تكريما لوزير خارجيته الذي كان يزورها.

وفي البند الثاني من هذا التقرير كتب «أحمد حسين» بالنص ما يلي:(1)

[«صرح سعادة سفير سوريا في واشنطن (لنا على العشاء) بأن الحكومة الروسية على استعداد لتوريد الأسلحة إلى الدول العربية بالكميات والأسعار التي ترضي هذه الدول، وقد أبديت رأيي في هذا وأوضحت أنه من الصالح أن تدرس الدول العربية مسألة استيراد أسلحة من روسيا دراسة عملية لتتبين ما يمكن أن يترتب عليها من نفع أو ضرر ولتتبين إذا ما كان صالح روسيا الشيوعية في هذه المساعدة يتفق أو لا يتفق مع صالح العرب العام، ولتقدير أثر ذلك على موقف العرب في معالجة القضية الفلسطينية في الوقت الحالي، وما يثيره حصولهم على أسلحة من روسيا من شبهات الغرب والحكومة الأمريكية بشكل خاص، خصوصا وأن إسرائيل تعمل منذ وقت على تقديم الحجة بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأنها سند الغرب الوحيد فيه، إلى غير ذلك من النتائج والاعتبارات التي تستحق البحث

---

(1) تقرير الدكتور أحمد حسين منشور في الملحق الوثائقي لهذا الكتاب تحت رقم (111).

والعناية حتى تكون سياسة البلاد العربية محققة لصالحها الحقيقى.»].

وأثناء قراءة هذا التقرير وضع «جمال عبدالناصر» بنفسه خطوطا تحت عبارات «الأسلحة إلى الدول العربية بالكميات والأسعار التى ترضى هذه الدول»، ثم وضع خطين تحت عبارة «دراسة عملية»، ثم وضع خطا تحت عبارة «شبهات الغرب».

وفى قرارة نفسه راح «جمال عبدالناصر» يتساءل عن معنى ما ورد فى هذا التقرير؟ وما الذى يعرفه السوريون بالضبط؟ وهل قال لهم الروس شيئا؟

وبعث السفير الدكتور «أحمد حسين» برسالة روتينية إلى وزارة الخارجية يطلب منها الإذن فى العودة إلى مصر أثناء أجازة الصيف، وكان اقتراح وزارة الخارجية بالتوصية ببقائه فى واشنطن لأن تطورات الظروف قد تقتضى وجوده هناك، واختلف «جمال عبدالناصر» مع توصية الخارجية وطلب التصريح لـ«أحمد حسين» بالعودة إلى القاهرة، فقد قدر أنه من المستحسن أن يكون «أحمد حسين» على علم كامل بوجهة النظر المصرية قبل أن تفاجئه أنباء مؤكدة عن عقد صفقة أسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتى.

□

وبعثت موسكو إلى القاهرة تقترح إرسال أحد المقربين من «خروشوف» وهو السيد «ديمترى شبيلوف» إلى مصر لمقابلة المسئولين، وكان «شبيلوف» رسميا يرأس تحرير جريدة «برافدا» الناطقة باسم الحزب الشيوعى السوفيتى، وقد أصبح وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتى بعد أسابيع من زيارته لمصر، ووصل «شبيلوف» إلى القاهرة على رأس الوفد السوفيتى المشارك فى احتفالات ٢٣ يوليو عام ١٩٥٥، واجتمع معه «جمال عبدالناصر». كان واضحا أن «شبيلوف» يحمل رسالة ذات معنى من القيادة السوفيتية ملخصها كما يلى:

إننا قبلنا مبدأ تزويدكم بالسلاح، وقد قطعت المحادثات بيننا فى هذا الصدد شوطا طويلا.. ومن المؤكد أنه بعد وقت معين فإن الغرب سوف يعرف بنبأ هذه الصفقة، وعلى وجه اليقين فإنه سوف يثير عليكم وعلينا حملة سياسية ودعائية

ضارية، ونحن على ثقة من قدرتنا على مواجهة هذه الحملة ولن نتردد فى أى شىء حيالها.

لكننا فيما يتعلق بكم نريد أن نطمئن إلى أنكم مصممون على هذه الصفقة ومستعدون لمواجهة الحملات السياسية والإعلامية القادمة. فسوف تكون إساءة لنا بالغة أن تتراجعوا أمام الحملة، ثم تبدو يدنا الممدودة إليكم أمام العالم وكأنها وحدها فى الهواء بينما الطرف الآخر قد غير رأيه.

ولهذا فنحن نريد أن نحصل منكم قبل أن تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة على تأكيد بأنه لن يكون هناك تراجع فى اللحظة الحساسة يؤثر على موقف الاتحاد السوفيتى وعلى هيبته. وحتى الآن فنحن نشعر أنه بمقدوركم أن تغيروا رأيكم دون أن يؤثر ذلك على أحد. ولهذا فإننا نقترح عليكم - بينما الفرصة مازالت متاحة - أن تعاودوا التفكير وأن تستوثقوا من كل الاحتمالات القادمة».

□

وقال «جمال عبدالناصر» لـ«شبيلوف» إنه درس موقفه جيدا قبل أن يسمح ببدء المحادثات مع الاتحاد السوفيتى، وبأنه عارف بما ينتظره وهو على استعداد له، وأنه يقدر النصيحة الودية له من الاتحاد السوفيتى، لكنه لايزال على موقفه وسيمضى فى الصفقة إلى نهايتها طالما السوفييت على استعداد.

وإذا كان «جمال عبدالناصر» يحتاج إلى تأكيد جديد لموقفه، فقد جاءه التأكيد أثناء وجود «شبيلوف» فى القاهرة.

ففى يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٥ جرت الانتخابات العامة فى إسرائيل، وكسبتها جماعات المتشددين، ولم تمض أيام حتى كان «موشيه شاريت» يستقيل من رئاسة الوزارة ويفسح الطريق لوزارة جديدة برئاسة «ديفيد بن جوريون».

ولم يكد رئيس وزراء إسرائيل العائد يستقر فى مكتبه حتى أمر - بوصفه وزير الدفاع فى نفس الوقت - بالإغارة على المواقع المصرية فى غزة مرة أخرى.

وطلب «جمال عبدالناصر» إلى قيادة قوات الصاعقة فى مصر أن تعيد إطلاق مجموعات من الفدائيين للعمل داخل الإراضى الإسرائيلية، وتحرج الموقف على خطوط الهدنة، ولاح شبح الحرب. وبادر «همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة بأن طلب من الجنرال «بيرنز» قائد قوات المراقبين الدوليين بأن يتحرك بسرعة لتخفيف حدة التوتر فى قطاع غزة.

وبعث الدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية برسالة إلى «همرشولد» يقول فيها «إن المقترحات التى قدمها الجنرال «بيرنز» تتضمن تنسيقا بين الضباط المصريين والضباط الإسرائيليين فى إطار لجنة الهدنة، وهذا يعنى إجراء محادثات بشكل غير مباشر بين مصر وإسرائيل، وهو ما ترفضه مصر».

□

واستدعى الرئيس «جمال عبدالناصر» السفير الأمريكى «هنرى بايرود» ليبلغه قلق مصر من أنباء تقول: إن قوات الاحتلال الفرنسى فى مراكش استخدمت ضد الثوار هناك قوات وأسلحة ومعدات مخصصة لحلف الأطلنطى، ومعنى ذلك أن حلف الأطلنطى هو الذى يقوم بضرب الثورة فى مراكش. وطلب «جمال عبدالناصر» ردا سريعا من واشنطن.

وعاد إليه ««بايرود» فى اليوم التالى - ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ - ينقل إليه رسالة من «جون فوستر دالاس» مؤداها أن الأمور تتطلب تسوية عامة للشرق الأوسط، ثم عرض الاقتراحات الثلاثة التالية:

(أ) قرض دولى لإسرائيل يساعدها على تعويض اللاجئين وحل مشكلاتهم.

(ب) تدابير جماعية تشارك فيها الولايات المتحدة لإقرار الأمن بين الدول العربية وإسرائيل.

(جـ) اتفاقية نهائية لتعيين حدود دائمة بين العرب وإسرائيل على أن يوقع الطرفان اعترافهما بها.

وفى يوم ٣١ أغسطس قامت إسرائيل بغارة على «خان يونس»، وفى نفس الليلة

توغل الفدائيون المصريون إلى عمق ٣٠ كيلومترا داخل إسرائيل، وأسفرت عملياتهم عن قتل ١٩ إسرائيليا.

وبلغ الموقف نقطة الانفجار، وطلب الجنرال «بيرنز» عقد اجتماع خاص لمجلس الأمن.

[٢]

خلال هذه الفترة كلها لم يفتح «جمال عبدالناصر» أثناء لقاءاته مع «هنرى بايرود» حديث السلاح. ولعله كان يقصد ألا يفتحه بينما الاتصالات جارية مع السوفييت.

وعلى غير انتظار أذاعت محطة التليفزيون الأمريكى «سى. بى. إس» نبأ يقول: **إن الحكومة الأمريكية عرضت أن تبيع لمصر صفقة أسلحة بعد أن تسربت إليها أنباء عن عرض روسى بالسلاح إلى مصر.** وفى اليوم التالى جاء «بايرود» إلى مقابلة «جمال عبدالناصر» وفتح موضوع السلاح بمبادرة منه قائلا: إن لديه تعليمات بإبلاغه **«بأن الولايات المتحدة على استعداد لأن تبيع مصر سلاحا شريطة أن تنضم مصر إلى ميثاق الأمن المتبادل».** واستمع «جمال عبدالناصر» إلى ما يقوله «بايرود»، وكان تعليقه باختصار متسائلا: **«هل سنعود إلى نفس الحكاية القديمة؟»** وشعر «بايرود» أن «جمال عبدالناصر» لا يريد أن يتوسع فى الحديث، ولم يفتح أى منهما مسألة الروس، وكان جو المقابلة بشكل عام مشوبا بالحذر والاقتضاب. وخرج «بايرود» من المقابلة عصبيا بأكثر مما دخل إليها.

□

ثم وقعت فى اليوم التالى حادثة صغيرة كان لها تأثيرها الكبير على ما تلاها.

كان الدكتور «أحمد حسين» السفير المصرى فى واشنطن قد عاد إلى القاهرة فى أجازة الصيف التى صرح بها «جمال عبدالناصر»، وأقام مأدبة عشاء فى بيت حميه

الدكتور «سيد شكرى» (وزير سابق فى وزارة «الهلالى» (باشا))، ودعا إليها الرئيس «جمال عبدالناصر»، كما دعا إليها المستر «اريك جونستون» الذى كان فى مصر وقتها فى إطار تحركاته من أجل مشروعات تقسيم مياه الأردن. كذلك دعا إليها السفير الأمريكى فى القاهرة «هنرى بايرود».

وحين دخل الرئيس «جمال عبدالناصر» إلى بيت الدكتور «سيد شكرى» وتوجه للصالون الذى يجلس فيه الضيوف لاحظ أن «بايرود» واقف بقرب البار، يعبئ لنفسه كأسا من الويسكى، ومن الظاهر عليه أنها لم تكن الكأس الأولى. وصافح الرئيس من كانوا فى انتظاره فى الصالون، وأقبل «بايرود» من حيث كان، ولاحظ «جمال عبدالناصر» أن السفير الأمريكى يترنح تقريبا. وبادره «جمال عبدالناصر» بسؤال «كيف أحوالك؟» وقال «بايرود» بعصبية «سيئة جدا يا سيادة الرئيس»، واستطرد «بايرود» «سيادة الرئيس: إن أحد رجالى قد ضرب اليوم بوحشية فى السويس، ضرب إلى درجة أنه بين الموت والحياة».

ورد عليه «جمال عبدالناصر» بهدوء: «**أظنك تقصد رجلا اسمه «فينش» ولا أظنه من رجال سفارتك، ولكنه من رجال وكالة المخابرات المركزية، وقد ذهب إلى السويس وسط اجتماع لعمال البترول وتكلم بينهم بلهجة معادية للنظام فى مصر وقد رفضوا سماعه وطردوه، ولست أعرف لماذا يذهب رجال مخابراتكم إلى وسط العمال؟**» وقال «بايرود» «إن المستر «فينش» ملحق عمالى بسفارتى، وليس من رجال المخابرات، وأنا أسأل لماذا يضرب؟ وأطلب ترضية كافية عن ذلك لأن - وهذه مسئوليتى - **أنا مسئول عن رجالى**». ورد «جمال عبدالناصر» بهدوء «**أنت مسئول عن رجالك، وأنا مسئول عن مصر، ولا أستطيع أن أسمح لرجالك أو لرجال غيرك بالعبث بين أهلها**». ولم يسكت «بايرود» وإنما استطرد: «**إن «فينش» ضرب بوحشية، وأنا لا أستطيع أن أقبل ذلك**». ورد «جمال عبدالناصر» «**تستطيع ألا تقبل كما تشاء**».

كان «جمال عبدالناصر» يدخن سيجارة وهو يسمع حديث «بايرود» المنفعل. وعندما فرغ «بايرود» من كلامه، قال له: «**إنك فى وضع لا يسمح لى أن أناقشك**»

وقبل أن يتنبه أحد إلى سرعة تداعى الموقف أطفأ «جمال عبدالناصر» سيجارته ثم أضاف: **«ولا يسمح لى الوضع أيضا بأن أظل هنا»**. وقام من مقعده متوجها إلى الباب، وتبعه بعض الضيوف بينما كان الدكتور «أحمد حسين» والمستر «أريك جونستون» يلحقان به فى محاولة لاستبقائه، وأن «بايرود» سوف يعتذر، وأن السفير المسكين مطحون بين واشنطن والقاهرة. وكان «جمال عبدالناصر» قد وصل إلى باب البيت وخرج إلى سيارته. وكان «بايرود» فى حالة يرثى لها. وكان الحرج مخيما على جو المأدبة، ولم يقترب أحد من مائدة الطعام.

□

وابتداء من منتصف شهر سبتمبر - وكانت اتفاقية صفقة الأسلحة قد تم توقيعها فى براج - راجت فى الأوساط الدولية تكهنات وإشاعات توحى بأن مصر والاتحاد السوفيتى وقعا صفقة أسلحة.

وصباح يوم ٢٦ سبتمبر استطاع أحد المتعاونين مع المخابرات المركزية الأمريكية أن يتأكد، من خلال مقابلة أجراها مع أحد المسئولين المصريين، أن صفقة ما قد وقعت بالفعل.

وفى ساعات قليلة كانت المعلومات قد وصلت إلى «فوستر دالاس» عن طريق شقيقه «آلان دالاس»، الذى كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وقرر «فوستر دالاس»، دون تشاور مع الرئيس «دوايت أيزنهاور» الذى فاجأته نوبة قلبية قبلها بثلاثة أيام ورقد فى المستشفى - **أن يوجه إنذارا لـ«جمال عبدالناصر» لكى يوقف الصفقة مع السوفييت، وإلا ترتبت على ذلك عواقب وخيمة.**

ثم طلب «دالاس» إلى «كيرميت روزفلت» أن يطير بنفسه إلى القاهرة، وأن يقابل الرئيس «جمال عبدالناصر»، وأن يتولى بالتنسيق مع «هنرى بايرود» عملية توجيه الإنذار.

وعندما وصلت التعليمات إلى السفارة وجد بعض المسئولين فيها، وبالنظر إلى

الأزمة التى وقعت قبلها بأيام بين «بايرود» والرئيس، أن يتصرفوا خارج النطاق الرسمى.

واتصل بى[1] الوزير المفوض فى السفارة المستر «أيكلبرجر» فى الساعة الواحدة والثلث من صباح يوم الثلاثاء ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥.

وكان صوت «أيكلبرجر» فى التليفون عصبيا ومنفعلا، وسألنى مباشرة «**عما إذا كنا عقدنا صفقة سلاح بالفعل مع الاتحاد السوفيتى؟**» ولم أعطه إجابة مباشرة واستطرد هو يقول: «**إن الموضوع خطير جدا، بل هو بالغ الخطورة، فقد تلقت واشنطن معلومات عنه من براج، ثم إننا هنا حصلنا على تأكيد إضافى له**». ثم استطرد يقول: «**أرجوك أن تتصل بالرئيس الآن فورا، وأرجوك أن تنصحه بالانتظار قبل الإقدام على شىء نهائى، لأن هناك رسولا موفدا إليه من الرئيس الأمريكى**». ثم راح يكرر «**من الأهمية بمكان أن تنتظروا، وأرجوك أن تلح على الرئيس «ناصر» لكى لا يحرق جسوره**».

وفى الصباح الباكر من يوم ٢٧ سبتمبر اتصلت بالرئيس «عبدالناصر» تليفونيا ثم ذهبت للقائه، ورويت له ما حدث، وكان أول تعليق له هو قوله: «**لم أندهش أنهم عرفوا الآن، ولكن دهشتى فى أنهم لم يعرفوا قبل الآن**».

واستطرد «جمال عبدالناصر» وكأنه يتحدث مع نفسه، وفى الحقيقة فإنه كان يفكر بصوت عال قال:

«نحن أمام مشكلة. ليست المشكلة أننا عقدنا صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتى، فذلك أمر يخصنا ولا نسمح لهم أو لغيرهم بالتدخل فيه، وعلى أى حال فحين اتخذنا قرارنا كنا نعرف أن القرار سوف يضعنا فى موقف صدام مع أمريكا.

المشكلة التى نحن أمامها الآن هى هذا الرسول الموفد مَن «أيزنهاور».

---

(١) آثرت فيما سبق فى الكتاب كله أن أشير إلى دورى فى الأحداث فى حواشى الصفحات حتى لا تبدو الوقائع شخصية، لكنى فى هذا الجزء أجد نفسى مضطرا إلى الخروج عن هذه القاعدة لأسباب تتضح للقارئ من مطالعة الفصول.

إذا جاء وسألنى، فسوف أقول له: نعم، لقد عقدنا صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتى، وهذا قرار يخصنا أولا ولا يخص غيرنا.

ولكن المسألة هى: لماذا أعطيهم حق سؤالى فيسمعون منى لا أو نعم، ولماذا يكونون هم أول من أقول لهم ما حدث؟ فى حين أن الشعب المصرى لا يعرف، وكذلك لا تعرف بقية الشعوب العربية، وهم جميعا سندنا فى الصدام القادم مع الأمريكيين بسبب صفقة السلاح مع السوفييت».

واستطرد «جمال عبدالناصر»: «**الحل الوحيد لهذه المشكلة هو أن نعلن نحن اليوم نبأ الصفقة، وأن يجىء الإعلان بطريقة تبدو وكأنها طبيعية».**

واستكمل كلامه «**سوف أجد مناسبة أعلن فيها اليوم نبأ صفقة السلاح لأنى لا أريد لمبعوث «أيزنهاور» أن يجىء ليسألنى: حدث أم لم يحدث؟ وإنما أريد حين يجىء أن يجد نفسه أمام أمر واقع ويكون سؤاله لى: ثم ماذا بعد الآن؟».**

□

ولم يجد «جمال عبدالناصر» فى ذلك اليوم إلا حفل افتتاح لمعرض صور تقيمه إدارة الشئون العامة بالقوات المسلحة فى مبنى المعارض بالجزيرة فى الساعة الخامسة بعد الظهر. وفوجئ رواد المعرض بحضور الرئيس «جمال عبدالناصر»، وفوجئوا بأنه سيلقى خطابا فيهم، وكانت مفاجأتهم أكبر بما قال. كان حديثه قنبلة تجاوبت أصداؤها فى مصر كلها، وفى العالم العربى بأسره، وفى العالم الخارجى على امتداد كل القارات.

ووقفت الدنيا على حافة أزمة حرجة.

□

وفى المساء وبعد خطاب «جمال عبدالناصر» اتصل بى المستر «إيكلبرجر» وكانت نبرات صوته شحنات مكبوته بقوة ضغط عنيف، ليقول لى: **إنه ذاهب للمطار لاستقبال مبعوث «أيزنهاور» وهو «كيرميت روزفلت» الذى سينزل فى بيته حرصا على سرية اتصالاته. واقترح أن أمر عليهم فى الصباح لتناول الإفطار معهم،**

والتحدث في الأمور بصفة غير رسمية قبل أن يتحدد موعد «كيرميت روزفلت» مع الرئيس «جمال عبدالناصر».

وفى الصباح، وعلى مائدة الإفطار، كان «كيرميت روزفلت» فى حالة من القلق لا يستطيع السيطرة عليها، فقد كانت التطورات تتدافع خارجة وراء أى حساب أو تقدير. وراح «كيرميت روزفلت» يستعرض تطورات الموضوع، وينتهى إلى أن طلباتنا من السلاح كانت موضع بحث جدى فى واشنطن، وأن صبرنا نفد فجأة على نحو يهدد بعواقب لا يريدها أحد، ثم وصل إلى السؤال الذى كنت أنتظره من البداية، فقال «**كيف السبيل الآن إلى إلغاء هذه الصفقة قبل أن يحدث ما لا يريده أحد؟**»، وقلت له: «**إننى لا أظن هناك سبيلا إلى إلغائها، ثم إننى - بصراحة - لا أرى داعيا لعبارات يلوح وراءها شبح التهديد. فالتهديد فيما أتصور لن يجدى أحدا**».

وقال «كيرميت روزفلت» بلهجة بطيئة وكأنه يعد كلماته وألفاظه:

«أرجوكم أن تأخذوا الموقف جدا، إن الوزير («دالاس») فقد عقله عندما تأكد من الصفقة، وليس أمامنا الآن غير إلغائها أو فإن المستقبل مظلم. لقد تركت الوزير فى واشنطن وهو يجهز لسلسلة من الإجراءات».

ثم بدأ «كيرميت روزفلت» يعد على أصابعه بعض الإجراءات التى يستعد لها «دالاس» وكانت كما يلى:

« ١ - وقف كل معونة أمريكية لمصر.

٢ - وقف كل تعامل اقتصادى وثقافى بين البلدين.

٣ - قطع العلاقات الدبلوماسية إذا لزم الأمر.

٤ - فرض حصار بحرى على الشواطئ المصرية بمنع البواخر الحاملة للسلاح من الوصول إلى موانيكم، مهما كان العلم الذى ترفعه هذه البواخر».

وناقشت «كيرميت روزفلت» طويلا فى عقم هذه الإجراءات وعدم جدواها، وكان «كيرميت» - بالطبع - أسير تعليماته.

وعندما أخبرت «جمال عبدالناصر» بتفاصيل لقائى معهم كان تعليقه «**إذن قل له: «إننى لا أنوى مقابلته، وإذا كانت لديهم إنذارات فليقدموها بالطريقة الرسمية إلى وزارة الخارجية**».

وأحس «كيرميت روزفلت» بخطورة الموقف عندما اتصلت به، وأبلغته برأى «عبدالناصر» وانتقل من الإنذار إلى الرجاء، وسألنى «**هل يعقل أن أجىء إلى مصر مبعوثا من رئيس الولايات المتحدة ولا يقابلنى؟**»

واقترحت من جانبى حلا وسطا فدعوت الرئيس و«كيرميت روزفلت» إلى العشاء فى بيتى لمقابلة ذات طابع اجتماعى وشخصى.

□

وكان «كيرميت» قد عرف من السفارة بتفاصيل الأزمة التى وقعت بين الرئيس والسفير الأمريكى فى عشاء الدكتور «أحمد حسين»، وراح ينسب إليها موقف «جمال عبدالناصر» المتعنت معه حسب تقديره.

وبالطبع فإن «كيرميت روزفلت» بعث إلى واشنطن بتقرير عن الساعات الأربع والعشرين التى قضاها فى القاهرة حتى الآن، وكان بين ما بعث به نصيحة بعدم توجيه إنذار. وأعلنت واشنطن أنها سوف تبعث بالمستر «جورج آلان» مساعد وزير الخارجية الأمريكى لكى يحمل «الإنذار الأمريكى» لـ«جمال عبدالناصر». ومن المحتمل أن «دالاس» أحس أن موقف «كيرميت روزفلت» فى القاهرة ضعيف، وربما أنه أحس أيضا بأن الأمر يقتضى نقل الإنذار من مجال الدبلوماسية الخاصة الهادئة إلى مجال الدبلوماسية المفتوحة بين البلدين تمهيدا لما بعدها.

□

ومساء يوم الأربعاء ٢٨ سبتمبر كان «جمال عبدالناصر» يتناول العشاء عندى مع «كيرميت روزفلت» ولم يكن هناك على العشاء غيرنا والمشير «عبدالحكيم عامر». وحاول الجميع أن يبتعدوا عن تفاصيل الموضوع والحرج رغم أنه كان ملحا على فكر الجميع.

وقد روى الرئيس «جمال عبدالناصر» بطريقة مرحة «أن الدكتور أحمد حسين هرع إلى مكتبه صباح اليوم، ودخل عليه يردد بعصبية: «**جواتيمالا.. جواتيمالا.. ياسيادة الرئيس**» (إشارة «أحمد حسين» إلى الانقلاب المضاد الذى قامت به الولايات المتحدة ضد حكومة «أربينز» فى جواتيمالا، حينما عقدت صفقة أسلحة صغيرة مع السوفييت). وشرد «كيرميت روزفلت» فى حديث طويل عن مخاطر التعاون مع السوفييت بصفة عامة، واتخذ مثالا على ذلك تشيكوسلوفاكيا على عهد «جان مازاريك» الذى «تعاون مع السوفييت، ثم انتهى أمره معهم بأن قتلوه فى حادث غامض وحاولوا تصوير الأمر على أنه انتحار»!

وانتقل «جمال عبدالناصر» إلى السؤال عن صحة «أيزنهاور» وأبدى اهتماما بحالته، وهل يمنعه المرض من دخول انتخابات الرئاسة القادمة مرة أخرى.

□

وفى صباح يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ذهبت لزيارة «كيرميت روزفلت» فى بيت «إيكلبرجر» فوجدته جالسا مع «أريك جونستون»، وقال لى الاثنان: إنهما فرغا الآن من كتابة برقية بتوقيعهما معا إلى «جون فوستر دالاس» مؤداها «إنه لم يبق مجال لترك هنرى بايرود سفيرا فى القاهرة، فهو لم يعد قادرا على مقابلة «جمال عبدالناصر». وكان «كيرميت» قد تلقى رسالة من واشنطن تنبئه بقرار إيفاد «جورج الآن» برسالة من «دالاس» إلى القاهرة. وكان صوت «كيرميت» يحمل نبرة أسى وهو يقول: «**يظهر أننى لم أعد موضع ثقة فى واشنطن فقد قرروا إرسال «جورج آلان» ليقوم بما لم أستطع أن أقوم به**». ثم سألنى «كيرميت» «**كيف يطلبون من الرئيس موعدا لمقابلة «جورج آلان»، بينما «هنرى بايرود» ـ السفير ـ مشلول بما حدث منه أمام الرئيس؟**».

□

واتصلت بـ«جمال عبدالناصر» وذهبت لمقابلته بعد الظهر، ورويت له كل ما حدث، واهتم «جمال عبدالناصر» بطريقة ظاهرة ببرقية «كيرميت روزفلت» و«أريك

جـونسـتـون» المشـتـركـة بطلب نقل «بـايرود» من القـاهرة. ثم قـال لـى: «إنه لا يريد أن يكسر «بايرود» بسبب خطأ وقع فيه، وإنه يشعر الآن أن أجهزة الاتصال السرى («كيرميت») تريد أن تنتهز الفرصة وتذبح وسائل الاتصال الرسمى («بايرود»)، وإنه «لن يلعب معهم هذه اللعبة». ثم طلب منى «جمال عبدالناصر» أن **«أذهب لمقابلة «بايرود»، وأن أطلب منه أن يتولى هو بنفسه طلب الموعد رسميا مع الرئيس لـ«جورج آلان»، وسوف يجيبه فورا إلى طلبه، ثم إنه ما دام الرئيس سيقابل مساعد وزير الخارجية فإنه من المنطقى أن يقابله ومعه السفير»**. وذهبت للقاء «هنرى بايرود»، وكان الرجل منهارا فقد أحس أن تيار الحوادث جارف وأنه معزول عما يجرى. ومن أول لحظة بادرنى بقوله «يا صديقى لقد وقعت فى خطأ فادح لم يكن لى أن أقع فيه، وأنت تعرف محبتى واحترامى للرئيس، ولكنى لا أعرف ماذا جرى لى هذه الأيام، إننى متعب ومرهق وأرى أن كل ما حاولت أن أصنعه فى مصر يضيع من بين يدى». ونقلت إليه رسالة «جمال عبدالناصر»، وفوجئت بتأثره عرفانا إلى درجة أن الدموع لمعت فى عينيه.

[٣]

فى الصباح الباكر (الساعة السادسة وخمس دقائق) من يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر اتصل بى الرئيس «جمال عبدالناصر» وقال لى بغير مقدمات: **«إننى استمعت الآن إلى نشرة أخبار الساعة السادسة من هيئة الإذاعة البريطانية، وكان بين أنبائها رسالة نقلتها وكالة «الأسوشيتد برس» الأمريكية تقول: إن «جورج آلان» فى طريقه للقاهرة ليوجه لـ«جمال عبدالناصر» إنذارا بشأن صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى»**.

واستطرد «جمال عبدالناصر» يقول: «أريدك أن تذهب الآن إلى «كيرميت روزفلت» وإلى «بايرود» وقل للاثنين إننى لست مستعدا لتلقى إنذارات. إننى سوف أقابل «جورج آلان» غدا، وإذا جاءت لحظة قدم لى فيها إنذارا فسوف يكون أمامى

تصـرف واحـد هـو أن أدق الجـرس واسـتـدعى تشـريفـاتـى الرياسـة، وأطلـب منه أن يصـحب «جورج آلان» خارج المكتب. هذه قضية مبدأ، وأنا لا أساوم فيه».

□

وهبطت طائرة «جـورج آلان» فى مطار القـاهرة صبـاح يوم الجمعة ٣٠ سـبتمبر، وصـعد إليها «هنرى بايرود» ليستقبل «جورج آلان» ويرجوه أن «**يتصرف بحذر لأن الموقف متـفـجـر**». ثم تلقى «جـورج آلان» رسـالة عن طـريق برج المراقـبـة فـى المطار سلمـهـا قائد الطائرة موجـهة إليه من «كيرميت وزوفلت» الذى كان ينتظره فـى قاعة الاستقبال فى المطار، وكانت رسالة «روزفلت» تأكيدا آخـر بأن عليه« **أن يلزم منتهى الحيطة فى كل تصـريح يدلى به فى المطار**». **ونزل «جـورج آلان» من الطائرة ولم يدل بأى تصريحات**. ثم قصد مع الباقين إلى دار السـفارة الأمريكية فى القاهرة، وهناك أطلعـه «بايرود» و«روزفلت» على صـورة كاملة للجـو القابل لـلانفـجـار فى القـاهرة. وكتب «جورج آلان» برقية شفرية إلى «دالاس» فى واشنطن قال: إنه أعدها بمشـورة «بايرود» و«روزفلت». ورد عليه «دالاس» يفوضـه بالتصـرف على النـحو الذى يراه ملائما.

ولم يقدم «جـورج آلان» فى اليـوم التـالى لـ«جمـال عبدالنـاصـر» أية إنذارات وإنما استعرض معه الموقف العام فى الشرق الأوسط.

ولم يسمع أحد بعدها شيئا عن الإجراءات التى كان «دالاس» يعدها.

ووجهت الحكومة الأمريكية احتجاجا شديد اللهجة إلى الاتحاد السوفيتى بدعوى أنه يصطاد فى الماء العكر فى الشرق الأوسط.

وأصدرت الحكومة البـريطانيـة بيـانا أعلنت فيـه أنها تخـشى من تأثيـر صـفـقـة الأسلحة على الجلاء.

□

واستدعى «جمال عبدالناصر» الدكتور «أحمد حسين» سفير مصـر فى واشنطن

إلى مقابلته، وقال له مداعبا: «الآن وقد أخذت أجازة الصيف، وأفقت من صدمة جواتيمالا فإن الوقت قد حان لكى تعود إلى عملك فى واشنطن وتقابل «جون فوستر دالاس»، وتشرح له الصورة كما رأيتها هنا، وأنت على أى حال تعرف خلفية الموقف». وكانت لدى «أحمد حسين» بعض النقط يريد أن يستفسر عنها، وأجابه «جمال عبدالناصر» عليها. وسافر «أحمد حسين» إلى واشنطن، وطلب موعدا من «جون فوستر دالاس» ثم ذهب إلى مقابلته، وبعث إلى القاهرة بتقرير[1] مفصل عن وقائع اللقاء. وكانت أهم النقط فى اللقاء طبقا لتقرير «أحمد حسين» كما يلى:

« ١ - بدأت حديثى مع المستر «دالاس» بأن أبلغته رسالة الرئيس «عبدالناصر» ومؤداها: أن مصر قد قبلت بالعرض التشيكوسلوفاكى بعد أن أكدت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية نوايا إسرائيل العدوانية، وتوالت عمليات إسرائيل العدوانية، وبسبب الصعوبات التى واجهتها مصر فى الحصول على هذه الأسلحة من الدول الغربية».

« ٢ - أكدت من ناحيتى للمستر «دالاس» أننى لمست فعلا من جميع المسئولين فى مصر - وعلى رأسهم الرئيس «جمال عبدالناصر» - حرصا شديدا واطمئنانا كاملا إلى أن هذه الصفقة لن يترتب عليها بأى حال من الأحوال تسرب النفوذ أو النشاط الشيوعى إلى البلاد. وأضفت أنها مازالت فى حدود الصفقة الواحدة التى تبررها احتياجات الدفاع عن النفس ولا يصح اعتبارها بداية لصفقات أخرى مقبلة».

« ٣ - ودللت فى هذه المناسبة، عن سياسة مصر الإنشائية الواقعية، فذكرت المستر «دالاس» بالدور الكبير الذى قام به الفنيون المصريون لمساعدة المستر «جونستون» فى وضع مشروعه لتوزيع مياه الأردن».

« ٤ - وقدمت للمستر «دالاس» اقتراحى الشخصى بأنه من الخير أن تتاح

---

(١) نص التقرير الكامل للدكتور «أحمد حسين» عن لقائه مع «دالاس» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١٣).

الفرصة له لزيارة مصر فى القريب، أو أن يتمكن الرئيس «جمال عبدالناصر» من زيارة أمريكا حتى يجتمع المستر «دالاس» بالرئيس «عبدالناصر» للتشاور والتفاهم».

«٥ ـ كذلك بينت للمستر «دالاس» أن من الأمور الضرورية العاجلة أن تشعر مصر بمساعدة أمريكا لها فى تنفيذ مشروع السد العالى، وقلت له: إنه بالرغم من أن الحكومة الروسية تعرض علينا شروطا أحسن من شروط البنك الدولى لتمويل المشروع وتنفيذه، ولكننا مازلنا نفضل أن نتعامل مع البنك الدولى»(١).

وبعد أن فرغ «أحمد حسين» من نقل ما قاله هو لـ «دالاس» انتقل إلى رواية ما قاله «دالاس» له، وكانت روايته له كما يلى:

« ١ ـ استهل المستر «دالاس» حديثه بأن عبر عن شكره لرسالة الرئيس «عبدالناصر» إلا أنه صرح بأنه لا يريد أن يخفى أن مسألة شراء مصر للأسلحة من الكتلة الشرقية قد أزعجته كثيرا (Highly disturbed him) ـ خصوصا وأن حكومة الولايات المتحدة قد أثبتت فى السنوات الأخيرة صدق نيتها فى مساعدة مصر ـ وذكر لى المستر «دالاس» فى هذه المناسبة الدور الذى لعبته أمريكا لمساعدة مصر فى اتفاقية السويس».

«٢ ـ قال «دالاس» إنه يثق بالرئيس «عبدالناصر»، ويكرر لمساعديه دائما أنه أكبر شخصية فى الشرق الأوسط يمكن الثقة بها والاعتماد عليها، ولكن

---

(١) تسبب هذا التقرير فى مشاكل للدكتور «أحمد حسين» فى مصر، كادت تؤدى إلى استدعائه من واشنطن، فلقد تطوع بحسن نية بفكرة زيارة «دالاس» للقاهرة أو زيارة «جمال عبدالناصر» لواشنطن، كما أن إشارته لعرض روسى بتمويل السد العالى اعتبرت من قبيل المزايدات التقليدية خصوصا وأنه لم يكن هناك عرض روسى فى ذلك الوقت على الإطلاق بتمويل السد العالى، وإن كانت بعض الصحف فى لندن قد تكهنت بأقاويل عن هذا الموضوع. ويبدو أن الدكتور «أحمد حسين» تصور أنه يستطيع أن يستعمل هذه الحجة فى إثارة قلق أمريكا. وكان «جمال عبدالناصر» يفضل باستمرار تجنب هذا المنطق التقليدى خصوصا إذا لم يكن على أساس.

تصرف مصر الأخير كان صدمة قوية للحكومة الأمريكية وسياستها الخارجية، مما وصفه البعض بأنه أكبر هزيمة لسياسة أمريكا الخارجية بعد فشلها الأول في الصين. وقد شجع هذا بعض المتنكرين لنا وأوغر ضدنا صدور البعض الآخر، كما قوى مركز الإسرائيليين ومؤيديهم في هذا البلد، وهم الذين كانوا يعارضون في جلاء الإنجليز عن قاعدة قناة السويس مدعين أن في ذلك تقوية لمصر التي لا يمكن الاطمئنان لها في المستقبل، وقائلين بأن مصر القوية ستكون مصدرا للمتاعب.

وأضاف المستر «دالاس» أن ممثلي إسرائيل قد صرحوا بأنه: «لا يمكن أن تنتظر إسرائيل حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها». وأنه شخصيا يجد نفسه محرجا ومركزه صعب ودقيق. لأن إسرائيل ستطالب - ولا شك - بالحصول على أسلحة وضمانات أمريكية، وستستعمل لتحقيق مطالبها كل وسائل الضغط القوية التي إن نجحت ستسيء لأمريكا عند العرب بكل الإساءة، وهي الغرض الأول الذي ترمي إليه روسيا الآن».

«٣ - ثم عرض المستر «دالاس» أنه «يعتقد بأن تجاربه ودرايته العميقة بوسائل الشيوعيين وحيلهم تفوق دراية المصريين بها»».

« ٤ - وعبر لي عن شعوره بأن «صفقة الأسلحة» التي عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية ستسبب للحكومة الأمريكية حرجا في شأن استمرار مساعدتها الاقتصادية لمصر، لأن كرامة أمريكا أصبحت الآن في الميزان».

وختم «أحمد حسين» تقريره بأن قال «إنه سأل المستر «دالاس» في النهاية: إن كانت له اقتراحات خاصة بتحسين الجو بين البلدين»؟ وكرر المستر «دالاس» شكره لرسالة الرئيس «عبدالناصر»، وقال: «إنه يثق بصدق نية الرئيس، ولكن الحكومة الأمريكية لم تقرر بعد كيف تواجه الموقف الحالي وخطورته الملحة، وستحتاج لبعض الوقت لدراسة الأزمة الحالية من كل نواحيها».

الفصل الثانى

مقـــدمات المؤامـــرة!

[١]

لم يكن «دالاس» هو الذى يفكر وحده ويطيل التفكير فى أوضاع المنطقة، وإنما كان «أنتونى إيدن» رئيس الوزراء البريطانى يفعل نفس الشىء فى لندن. وقد طلب إلى هيئة أركان حرب الدفاع الإمبراطورى أن تدرس النتائج والآثار المترتبة على صفقة الأسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتى.

وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ كتب المارشال «تمبلر» رئيس هيئة الدفاع عن الإمبراطورية تقريرا مبدئيا يقول فيه: **إن الصفقة أدت إلى «انقلاب فى هيكل الدفاع عن المنطقة فى الشرق الأوسط وإن الاتحاد السوفيتى قفز فوق حلف بغداد وأصبح له وجود سياسى مؤثر فى قلب الشرق الأوسط، أى فى القاهرة»**. وبنى «تمبلر» تقديره على الأسباب التالية:

١ - إن صفقة الأسلحة مع مصر كبيرة وتتضمن تسليح ثلاث فرق مدرعة طبقا للمعلومات المتوافرة لدى إدارة المخابرات العسكرية البريطانية **(كان «تمبلر» مبالغا فى تقديره إلى حد كبير لأن صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت لم تكن تتجاوز تسليح أكثر من فرقة مدرعة واحدة)**.

٢ - إن تسليح الجيش المصرى على هذا النحو سوف يحدث خللا فى موازين القوى الإقليمية، **وسوف يمكن مصر من ممارسة دور أكبر فى الشرق الأوسط عموما.**

٣ - إن اتجاه مصر إلى الاتحاد السوفيتى للحصول منه على السلاح يعنى **أن مصر لن تنضم الآن ولا مستقبلا إلى حلف دفاعى غربى عن الشرق الأوسط.**

٤ - إن المثل الذى ضربته مصر بكسر احتكار الغرب لتوريد السلاح إلى البلاد العربية، **سوف يؤثر على غيرها وسوف يغرى آخرين بأن يسلكوا نفس الطريق.**

٥ - **إن هذا الوضع سوف يؤدى إلى سباق سلاح فى المنطقة، ولا يستبعد أن تقرر إسرائيل أن تهاجم مصر قبل أن يتمكن الجيش المصرى من استيعاب أسلحته الجديدة، ولذلك فإن مستقبل الاستقرار فى قلب المنطقة مستبعد لفترة طويلة.**

٦ - إن حلف بغداد، والحزام الشمالى، وخط المواجهة مع الاتحاد السوفيتى من تركيا إلى باكستان، مهدد بفقد فعاليته لأن الاتحاد السوفيتى قفز وراءه.

وطلب المارشال «تمبلر» فى ختام تقريره ضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بقصد استعادة زمام المبادأة فى المنطقة بما يحقق مصالح الغرب على المدى القريب والبعيد.

□

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها فى موقف حرج، فوسائل العمل المباشر فى مصر لم تعد ممكنة، لأن المراحل المتعاقبة من تنفيذ اتفاقية الجلاء كانت قد وصلت بالقوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس إلى حد لا يسمح لها بالعمل طبقا لخطة «روديو» «RODEO» أو بأى خطة بديلة غيرها. وفى الحقيقة فإن عملية تنفيذ الجلاء كانت تتم بسرعة كبيرة بسبب ضرورات إعادة توزيع القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بعد أن تأكد ضياع قاعدة قناة السويس بمقتضى التوقيع على اتفاقية الجلاء. وكانت معظم القوات قد رحلت عن القاعدة، وما بقى منها لم يكن يزيد فى ذلك الوقت على ١٤ ألف جندى، وهو حجم من القوة العسكرية لا يمكن القوات البريطانية حتى من الدفاع عن نفسها فى القاعدة. وأما باقى القوات التى كانت فيها فقد سرح بعضها بضرورات التقشف الاقتصادى الذى لجأت إليه بريطانيا، ثم إن

بعضها الآخر جرى توزيعه على القواعد البريطانية فى ليبيا وفى منطقة الخليج وبالذات فى عمان.

وفى هذه الظروف لم يكن أمام الحكومة البريطانية غير أن تلجأ إلى وسائل أخرى فى العمل ضد مصر.

□

ومن الحق أن يقال إن التخطيط البريطانى فى العمل ضد مصر كان سليما ـ من جهة نظرها ـ فى خطوطه العامة، لكن التنفيذ فى المناخ السائد فى المنطقة ـ ومع سرعة جريان الأحداث ـ كان شيئا آخر.

اتجه التفكير البريطانى إلى أفضلية العمل ضد مصر خارج حدودها، فقد بدت أوضاع النظام المصرى قوية فى الداخل إلى درجة لا تسمح لبريطانيا بفرصة تستغلها خصوصا مع تلاشى الخيار العسكرى.

ولقد وجدت بريطانيا أو سوريا فى ذلك الوقت ـ والسعودية ـ أهم حلفاء مصر وأصدقائها فى جهودها لتعبئة المنطقة. وبدا أن سوريا ثغرة يمكن العمل فيها بسرعة وسهولة.

وكانت الأحوال فى سوريا بالفعل متعثرة فإن الانقلاب الذى أطاح بحكم «أديب الشيشيكلى» أسفر عن أوضاع حكم متهالكة، كما أبرز صراعات بين كتل متنازعة فى الجيش السورى. واتصلت المخابرات البريطانية باللواء «أديب الشيشيكلى» فى منفاه تعرض عليه استعدادها لمساعدته فى العودة إلى الحكم فى سوريا إذا كان فى استطاعته أن «يضبط» الأوضاع فيها. وفى البداية لم يكن «أديب الشيشيكلى» متأكدا أن بريطانيا هى الطرف الحقيقى وراء الاتصالات التى تجرى معه، فقد كان الرسل الذين ذهبوا إليه من الساسة السوريين القدامى المتصلين بالحكومة العراقية.

وتنبهت مصر إلى ما كان يجرى فى الخفاء. وقررت أن تتدخل مباشرة فى دمشق فى محاولة لتدعيم الوضع فى سوريا. وكان الحل الذى رأته هو تثبيت نوع من الشرعية يؤدى إلى تماسك القوة فى سوريا. وكانت السعودية متحمسة لعودة

السيد «شكرى القوتلى» - آخر رئيس لسوريا قبل أن تبدأ سلسلة الانقلابات العسكرية فيها - إلى القصر الجمهورى مرة أخرى. وكان الماضى الوطنى لـ«شكرى القوتلى» وسمعته الطيبة واتجاهه القومى عوامل تزكى ترشيحه. وتحمست القاهرة له، لكن معركة إعادته إلى القصر الجمهورى مرة أخرى كانت بالغة الصعوبة، فقد أحست بريطانيا أن عودة «شكرى القوتلى» إلى السلطة سوف تفسد ولو مؤقتا أى عملية يقوم بها اللواء «أديب الشيشكلى». واحتدم الصراع فى مجس النواب السورى الذى كان عليه أن ينتخب رئيس الجمهورية. وانحصرت المعركة فى النهاية بين «شكرى القوتلى» - تؤيده مصر والسعودية، وبين السيد «خالد العظم» - تؤيده العراق ووراءها بريطانيا.

ثم أصبح المال سلاح المعركة الرئيسى وبعده التأثير السياسى والدعائى.

وكانت مصر قادرة على توفير التأييد السياسى والدعائى لـ«شكرى القوتلى»، وتكفلت السعودية بتقديم التأييد المادى. وطرحت أصوات النواب فى شبه مزاد علنى. ووصل ثمن صوت النائب فى المرحلة الحرجة من الانتخابات إلى ربع مليون ليرة سورية، وكانت خزائن السعودية مستعدة. وأسفرت معركة الانتخابات عن فوز «شكرى القوتلى» بـ ٩١ صوتا مقابل ٤١ صوتا حصل عليها «خالد العظم». وأدركت الحكومة البريطانية أنها خسرت معركتها فى دمشق فى الوقت الحالى على الأقل.

□

واستدارت بريطانيا إلى السعودية، فقد أحست أنها الحليف المالى للثورة المصرية، وهكذا فوجئت المنطقة يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بقوات بريطانية تتقدم من مسقط وتحتل «واحة البوريمى» المتنازع عليها على خطوط الحدود المائعة بين الإمارات العربية فى الخليج وبين السعودية.

ولعل بريطانيا بهذه الخطوة كانت تسوى فى نفس الوقت حسابات قديمة بين شركات البترول الأمريكية فى السعودية وشركات البترول البريطانية فى الخليج.

وفى اليوم التالى - ٢٧ أكتوبر - طار الأمير «فيصل» إلى القاهرة ليوقع مع «جمال عبدالناصر» اتفاقية دفاع مشترك خاص بين مصر والسعودية.

ولم تكن الأسرة المالكة السعودية تعتقد أن الاتفاقية مع مصر سوف تزيل الاحتلال البريطانى «للبوريمى»، ولكن هذه الاتفاقية كانت عملا سياسيا يحدث آثاره المحلية، ريثما تتمكن السعودية من تنبيه وتحريك القوة الحقيقية القادرة على استعادة الواحة الغنية بمنابع البترول: الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى الحقيقة فإن الولايات المتحدة لم تكن فى حاجة إلى من ينبه أو يحرك، فإن الشركات الأمريكية التى أضيرت مصالحها باستيلاء بريطانيا على «البوريمى» أقامت الدنيا وأقعدتها فى واشنطن، ووصلت بضغوطها إلى البيت الأبيض فى واشنطن مباشرة وإلى الرئيس «أيزنهاور» نفسه.

ولعل هذه كانت أكبر غلطة ارتكبتها بريطانيا فى تلك المرحلة.

□

وراحت الحكومة البريطانية تحاول أن تجد وسائل للعمل ضد مصر مباشرة. وكان أول ما خطر فى بالها هو عرقلة تمويل مشروع السد العالى. ولقد كان معروفا لها ولغيرها من الأطراف الدولية أن بناء السد العالى هو الهدف الذى وضعته مصر أمامها كأولوية أولى.

ويوم ٢٠ أكتوبر أحال الدكتور «أحمد حسين» إلى القاهرة تقريرا كتبه أحد مساعديه فى سفارة واشنطن وهو الدكتور «حسن داود» عن الجهود البريطانية لعرقلة إسهام البنك الدولى فى تمويل مشروع السد العالى. وجاء التقرير على النحو التالى:

«علمت من مصدر أثق فى صدقه واطلاعه أن الموظفين الإنجليز فى السودان والموظفين الإنجليز فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير يبذلون جهودا ترمى إلى عرقلة المساعى المصرية فى الحصول على المساعدات المالية

من البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والخاصة بمشروع السد العالى، وتهدف هذه الجهود إلى ما يأتى:

١ ـ التأثير على البنك الدولى لكى يقرر عدم تقديم أى معونة على الإطلاق لمصر إلا بعد أن يَتم الاتفاق نهائيا بين مصر والسودان على توزيع التصرف الطبيعى للنيل عند أسوان أو بمعنى آخر «حل كامل لمشكلة مياه النيل».

٢ ـ الإيحاء إلى البنك بأن يضع نفسه موضع القاضى بين مصر والسودان.

٣ ـ التلويح للبنك بأن حكومة السودان يمكنها تعطيل إنشاء السد العالى برفضها إخلاء حلفا التى ستغمر بالمياه أثناء فترة إنشاء السد»(١).

□

ثم راحت الحكومة البريطانية تبذل جهودا مستميتة لتقوية حلف بغداد.

وأعلنت إيران انضمامها إلى هذا الحلف. وعلى أثر ذلك أعلن عن تشكيل مجلس دائم لحلف بغداد عقد أول اجتماع له فى قصر الزهور فى العاصمة العراقية شاركت فيه بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان وإيران، وقام الملك «فيصل» بافتتاح جلسته الأولى بنفسه.

وتشكلت فى هذا الاجتماع لجان سياسية واقتصادية وعسكرية، ثم لجنة للأمن ولجنة للدعاية وكانت هاتان اللجنتان الأخيرتان أى الأمن والدعاية هما فى حقيقة الأمر ركيزة العمل الأساسى لحلف بغداد. فقد وضعت تحت تصرف هاتين اللجنتين اعتمادات طائلة تحمل العراق وإيران الجزء الأكبر منها.

وكانت لجنة الدعاية بالتحديد هى المحرك الحقيقى لتمويل عديد من المشروعات الصحفية والإعلامية فى بيروت، تخصصت فى مهاجمة مصر بالدرجة الأولى ثم السعودية وسوريا بعد مصر.

---

(١) النص الكامل لتقرير السفارة المصرية فى هذا الصدد منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١٤).

ثم راحت لجنة الأمن تضع خططا طموحة للتجسس والتخريب، وكان التركيز الأكبر على سوريا.

□

ولعل بريطانيا لم تكن ترد أن تخسر أوراقها مرة واحدة فى العالم العربى، أو لعلها كانت تريد إخفاء حقيقة نواياها وتصرفاتها الخفية، ولهذا فقد اختار «أنتونى إيدن» هذا الوقت بالذات لكى يطرح مشروعا بحل نهائى لأزمة الشرق الأوسط. وانتهز فرصة الخطاب السنوى التقليدى لرئيس الوزارة البريطانية بقاعة الاحتفالات الكبرى فى بلدية لندن، فألقى خطابا طرح فيه مشروعا للسلام الدائم للشرق الأوسط. وكان المشروع يقوم على أساس حل وسط يرسم حدودا جديدة لإسرائيل على خط يتفق عليه بين خطوط الهدنة المؤقتة وقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧.

وفى القاهرة أبدى «جمال عبد الناصر» استعدادا لبحث مشروع «إيدن». وفى تل أبيب أعلن «ديفيد بن جوريون» رفض إسرائيل لهذا المشروع، واعتبره «تشجيعا للعرب على العدوان».

[٢]

وكانت إسرائيل بدورها تفكر وتعيد التفكير.

أصبح هاجس «بن جوريون» - بعد عودته إلى رئاسة الوزارة، وبعد صفقة الأسلحة المصرية السوفيتية - هو أن التصدى لمصر أصبح الآن ضرورة حيوية بالنسبة لإسرائيل.

ويذكر الجنرال «موشى ديان» فى يومياته عن حرب سيناء «أنه كان يقضى أجازة شخصية فى باريس فى أواخر شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥، واتصلت به السفارة الإسرائيلية فى العاصمة الفرنسية تقول له إن رئيس الوزراء «ديفيد بن جوريون» يطلب منه قطع أجازته والعودة فورا إلى إسرائيل».

وعاد الجنرال «موشى ديان» - رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى وقتها - إلى إسرائيل فى نفس اليوم. والتقى بـ«بن جوريون» فى مكتبه صباح يوم ٢٢ أكتوبر، وفوجئ «ديان» بأن «بن جوريون» يطلب إليه أن يخرج معه إلى «الهواء الطلق» لأنه لا يريد أن يتكلم فى مكتبه «فالحيطان لها آذان»، كما قال له.

ثم فوجئ «ديان» بـ«بن جوريون» يقول له إنه قرر القيام بهجوم عسكرى على مصر، ثم راح يحدد له أهداف ذلك الهجوم، وقد حددها على النحو التالى:

١ - تحرير مضايق إيلات.

٢ - القضاء على قواعد الفدائيين المصريين فى سيناء.

٣ - إسقاط «جمال عبدالناصر».

وأضاف «بن جوريون» كما نقل عنه الدكتور «مايكل بريشر» - فى دراسته القيمة عن عملية صنع القرار السياسى فى إسرائيل - قوله:

«إن ظهور نظام فتى متحمس طموح فى أكبر دولة عربية هو الخطر الذى يهدد وجود إسرائيل. إن «عبدالناصر» لم يكن يمثل تهديدا حقيقيا بالنسبة لنا طالما ظل البريطانيون يمارسون السيطرة المباشرة على منطقة قناة السويس، وأما بعد جلائهم فإن الأرض ستصبح مكشوفة بين مصر وإسرائيل. ثم إن استيلاء مصر على التسهيلات والمخازن والمطارات الواقعة فى القاعدة - والتى تتراوح قيمتها بين ٢٠٠ مليون و٣٠٠ مليون جنيه إسترلينى - يخلق حالة من عدم الاستقرار فى الميزان الاستراتيجى. فإذا أضفنا إلى ذلك صفقة السلاح مع روسيا تأكد لنا أننا لم نعد قادرين على الانتظار».

ثم طلب «بن جوريون» وفقا لما أورده «ديان» خطة أخرى للطوارئ هدفها الاستيلاء على قطاع غزة وأخذه رهينة لكسر هيبة «عبدالناصر» فى المنطقة.

□

وفى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ طلب «بن جوريون» عقد جلسة بمجلس الوزراء

يتحول فيها المجلس إلى لجنة أمن، ثم عرض خطته بالقيام بهجوم عسكرى على مصر يستهدف الاستيلاء على شرم الشيخ. ورفض مجلس الوزراء المجتمع على هيئة لجنة أمن اقتراح «بن جوريون». فقد صوتت ضده أغلبية صغيرة من الوزراء «المعتدلين» الممثلين لحزب «ماباى» وهم الوزراء: «شاريت» و«أران» و«لوز» و«سابير»، وكذلك وزراء حزب «مابام» وهم «بازيريلاى» و«بينتوف»، وكذلك وزراء الحزب الدينى «شابيرا» و«بورج»، ووزير الحزب التقدمى «روزين». وخرج «بن جوريون» من اجتماع مجلس الوزراء فى حالة غضب واستدعى «ديان» وقال له: **«لا تلق بالا إلى نتيجة التصويت وعليك أن تواصل استعدادك للحملة، وسوف نرى ما يكون من شأن هؤلاء «الجبناء»!**

وكأنما أراد «بن جوريون» أن يؤكد للجميع أنه مازال على رأيه، حتى وإن خالفته الأغلبية، فوقف بعد أيام فى الكنيست يقول بالنص:

«إن مصر هى التى بادأت بحرب العصابات الحالية فالغارات التى شنت من قطاع غزة وحده فى الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٥٥ تسببت فى ضحايا عددهم ١٥٣، ومصر ساعية اليوم لسد الطريق أمام السفن الإسرائيلية عبر خلجان البحر الأحمر وقناة السويس، وبالمخالفة للمبدأ الدولى الخاص بحرمة البحار. وهذه الحرب القائمة من طرف واحد يجب أن تنتهى، لأنها لن تظل حربا من طرف واحد إلى ما لا نهاية، فهدفنا هو السلام وليس الانتحار»(١).

□

ثم قرر «بن جوريون» أن يوفد بعثة سرية إلى واشنطن، واختار لرئاستها الجنرال «أيسر هاريل» رئيس المخابرات العامة الإسرائيلية (الموساد).

والغريب أن تعليمات «بن جوريون» إلى الجنرال «هاريل» كانت تخوله أن يطلع الأمريكيين على تصميم «بن جوريون» على مهاجمة مصر ثم يقول لهم: «إن

---

(١) محاضر الكنيست، الجزء التاسع عشر، الصفحة ٢٢٣.

إسرائيل قد تعيد النظر فى خططها إذا تلقت من أمريكا أسلحة توازن ما حصلت عليه مصر».

وفى نفس الوقت فإن «بن جوريون» قرر إرسال «شيمون بيريز» سكرتير وزارة الدفاع فى ذلك الوقت فى بعثة سرية إلى باريس، تستهدف إقامة علاقات فرنسية إسرائيلية وثيقة على أساس أن مصالحهما الآن تفرض عليهما تحالفا إستراتيجيا فى مواجهة الخطر المصرى.

ووجد «بيريز» فى باريس آذانا على استعداد أن تسمعه. وكان واقع الحال يشير إلى أن هناك تماثلا بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الفرنسية فى الشرق الأوسط، خصوصا فيما يتعلق بمصر.

وبعد عدة أيام فى باريس تمكن «بيريز» من أن يرسل إلى «بن جوريون» رسالة شفرية يقول له فيها: «إن فرنسا وافقت على أن تورد لإسرائيل فورا ٢٠ دبابة من طراز «A. M. X.» و٦٠ دبابة من طراز «شيرمان» الأمريكية كانت لديها، وكذلك كمية من المدافع من عيار ٧٥ ملليمتر و٢٤ طائرة نفاثة من طراز «ميستير ٤»[(١)].

ورد «بن جوريون» على «بيريز» يطلب منه ألا يعتبر هذه الصفقة نهاية لمهمته فى باريس، ويكلفه بالبقاء فى العاصمة الفرنسية لأن هدف إسرائيل «ليس صفقة مع فرنسا، ولكن الهدف هو خلق تعاون إسرائيلى فرنسى بعيد المدى». وأضاف «بن جوريون»: «**إن على أصدقائنا المخلصين فى باريس أن يقدروا أن «عبدالناصر» الذى يهددنا فى النقب وفى عمق إسرائيل هو نفسه العدو الذى يواجههم فى الجزائر**».

وفى بيت السفير الإسرائيلى فى باريس التقى «بيريز» بالمسيو «شارل رو» رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس. ودار بين الرجلين حديث استغرق ساعة كاملة، وقد بدأه «بيريز» بأن سأل «شارل رو» «عما تنوى الشركة عمله بعد إتمام الجلاء البريطانى عن قاعدة القناة؟» وأبدى له «شارل رو» شعور الشركة بالقلق من نوايا المصريين، ثم أضاف «إنهم حتى الآن لم يقتربوا منا ولكن مطامعهم لا تقف

---

(١) أقوال «شيمون بيريز» نفسه للدكتور «مايكل بريشر».

عند حد. وليس هناك من يستطيع أن يوقفهم عند حدهم غير الأمريكيين، والمشكلة أن الأمريكيين حتى بعد صفقة الأسلحة مع روسيا لم يتنبهوا إلى أن عدوهم الحقيقى فى المنطقة هو «جمال عبدالناصر».

[٣]

وطوال أسابيع ما بين شهرى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٥٥ كان موضوع مصر محل بحث مكثف فى كل أجهزة صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن القومى. وكانت الآراء متضاربة بين الأجهزة المختلفة:

● **من ناحية:** كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن نفوذ «جمال عبدالناصر» فى المنطقة قد زاد إلى درجة كبيرة بعد صفقة السلاح. ثم إن المحور المصرى السعودى السورى هو الذى يقود الآن اتجاهات ومشاعر التيار القومى، وقد ظهر أنه ليس من السهل العمل ضد «جمال عبدالناصر» فى مصر، كما أن إبعاد السعودية وسوريا عن مصر عملية تستغرق وقتا طويلا ولا يمكن تحقيقها فى أسابيع قليلة، ولا بانقلاب فى دمشق كما تتصور بريطانيا.

● **من ناحية ثانية:** فإن شركات البترول الأمريكية التى أحست باللطمة الموجهة إليها باحتلال بريطانيا لـ«واحة البوريمى»، وما أدى إليه ذلك من إثارة مشاعر الملك «سعود» والأسرة المالكة السعودية، يمثل تحديا لا يمكن قبوله، وبالتالى فإن شركات البترول الأمريكية كانت لاتزال تنصح بمطاردة النفوذ البريطانى فى المنطقة واعتباره الخطر المؤكد فى هذه المرحلة، وإلا فإن مطامحها فى امتيازات البترول العربى سوف تتأثر.

● **ومن ناحية ثالثة:** فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا تزال مترددة فى دخول حلف بغداد. ورغم أن سياسة الأحلاف كانت سياستها هى إلا أنها، فى وجه مقاومة عربية وشعبية جارفة ضدها، لم تشأ أن تتسرع فى دخول الحلف.

ولعله بدا لها أن دخولها حلف بغداد يظهرها فى مظهر المنحاز إلى الهاشميين

ضد السعوديين. وإلى جانب ذلك كله فإن إسرائيل لم تكن متحمسة لاشتراك أمريكا فى حلف بغداد طالما أنها هى - أى إسرائيل - لم تدع للدخول فيه. وكان اشتراك إسرائيل فى حلف بغداد بطبائع الأحوال مستحيلا فى ذلك الوقت وإلا أدى ذلك إلى إحراج كل الأطراف فيه، وأعطى لأعداء الحلف (مصر والسعودية وسوريا) فرصة لدمغ هذا الحلف نهائيا بأنه معاد لمصالح العرب.

واكتفت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بالاشتراك فى بعض لجان الحلف بدلا من عضويته الكاملة.

□

وفى يوم ٢١ أكتوبر ذهب «كيرميت روزفلت» إلى مقابلة الدكتور «أحمد حسين» فى واشنطن. وكتب الدكتور «أحمد حسين» تقريرا عن المقابلة جاء فيه ما يلى:

«زارنى أمس المستر «كيرميت روزفلت» بعد اتصالات طويلة منوعة بالمسئولين، وتناول الحديث الموقف الحاضر بالتفصيل، وفيما يلى أهم النقاط التى أثارها:

١ - إن مصر تشجع البلاد العربية الأخرى على استيراد الأسلحة من روسيا بل وتتوسط فى ذلك.

إن فى مصر حكومة مستقرة تعتلى ناصية الأمور وتستطيع أن تحتاط من النشاط والتغلغل الشيوعى أكثر بكثير من البلاد العربية الأخرى كسوريا والمملكة السعودية (طلبت اليمن أخيرا أسلحة من روسيا) مما يخشى معه من تحول تلك البلاد إلى الشيوعية مما لا يكون فى صالح مصر والعالم العربى.

وذكر أن حاجة أوروبا للبترول تتزايد بسبب زيادة مشروعات التنمية مع نقص الفحم وغلاء إنتاج القوة الذرية، وهى تعتمد فى ذلك على بترول الشرق الأوسط، وتهدف روسيا إلى السيطرة على البلاد التى ينتج فيها البترول، أو يمر بها (المملكة السعودية ومصر وسوريا)، ومما يترتب عليه تهديد شديد

لأوروبا فى الحصول على حاجتها من البترول. وقال: إن روسيا تركز جهودها الآن على مناطق إنتاج البترول كإندونيسيا وفنزويلا، وذكر سيادته أنه من المحتمل أن تقوم تركيا والعراق بحركة إزاء سوريا.

٢ - إن هناك خشية أن تقوم إسرائيل بحرب أو تستفز بعض الدول العربية لتشجعها على الحرب، وقال إن هذا الموضوع كان محل بحث مجلس الأمن الوطنى (National Security Council) فى اجتماعه الأخير. وقد عنى المجلس بدراسة الإجراءات التى يجب أن تتخذ لمنع وقوع الحرب. وكذلك الإجراءات التى يجب اتخاذها لإيقاف تلك الحرب فى أقصر وقت فيما لو وقعت بالرغم من ذلك. وأشار بهذه المناسبة إلى ما يمكن أن يقع من اضطرابات فى القاهرة فى حالة حرب قد تهدد أرواح الأمريكيين بها.

٣ - قال إن كثيرين من المسئولين الذين تحدث إليهم فى وزارة الخارجية وغيرها بدأوا يشكون فى وجود أى رغبة لدى مصر فى اتخاذ موقف تجاه أمريكا والتعاون معها كدولة صديقة.

ثم مضى تقرير «أحمد حسين»(١) فتطرق إلى تفاصيل ما رواه، «كيرميت روزفلت» ثم وصل فى النهاية إلى ملاحظة بالإيحاء قالها له «روزفلت» عن روسيا فذكر أن «روزفلت» قال له: «إن روسيا أظهرت استعدادها لأمريكا بأن توقف مد العرب بأى أسلحة أو مساعدة إذا ما تساهلت أمريكا فى مقابل ذلك فى موضوع ألمانيا».

□

وبعدها بأيام كتب «أحمد حسين» إلى القاهرة تقريرا آخر عن مقابلة بينه وبين «هارى كيرن» (رئيس تحرير الطبعة الدولية لـ«نيوزويك» الذى أنشأ إدارة خاصة لمخابرات شركة البترول الأمريكية فى الشرق الأوسط) جاء فيه ما يلى:

(١) نص تقرير الدكتور «أحمد حسين» عن مقابلته لـ«كيرميت روزفلت» منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١٥).

«حضر لزيارتى مرتين المستر «هارى كيرن» الصحفى المعروف ورئيس تحرير الطبعة الدولية لمجلة «النيوزويك»، وكانت زيارته الأولى إثر عودته من رحلته فى الشرق الأوسط ومقابلته لبعض الزعماء والقادة فيها كالرئيس «عبدالناصر» وشاه إيران والملك «سعود». والثانية بعد زيارته لوزارة الخارجية الأمريكية ومقابلته للمستر «هوفر» والمستر «آلان» (مساعدا الوزير) وغيرهما.

وفيما يلى ملخص ما أدلى به جنابه من معلومات:

١ ـ إيـــران:

علم المستر «كيرن» من الشاه أن روسيا عرضت على إيران مساعدتها الاقتصادية والعسكرية بدون حد.»

....

«كذلك صرح له الشاه أنه طلب بإلحاح أن تنضم أمريكا فى أقرب وقت لحلف بغداد.

٢ ـ المملكة العربية السعودية:

ذكر المستر «كيرن» أن إيراد المملكة العربية السعودية يبلغ ٢٧٠ مليون دولار تقريبا، ولكن المسئولين يسيئون التصرف فى استخدام هذه المبالغ الكبيرة، ويغلب عليهم فى سياستهم المالية الإسراف والبذخ، وأضاف أن المملكة السعودية تصرف أموالا كبيرة فى البلاد العربية وعلى الأخص على الصحف فى سوريا ولبنان وبعض الشخصيات السياسية. وعبر المستر «كيرن» عن أسفه أن كل هذه الشخصيات ممن عرفوا باتجاهاتهم اليسارية أو المعادية للغرب.

كذلك أكد المستر «كيرن» أن الأمير «فيصل» يحبذ شراء المملكة السعودية للسلاح من روسيا بينما يمانع الملك «ابن سعود» فى ذلك.

٣ ـ قال المستر «كيرن» إنه قابل الرئيس «كميل شمعون» وتناول العشاء

فى ضيافته، وأن زوجة الرئيس قد أسرت إليه أنها لن تسمح لزوجها أن يعيد ترشيح نفسه للرئاسة من جديد لأن السعوديين يضمرون له السوء. وقد حاولوا اغتياله ثلاث مرات.

٤ ـ المحميات والإمارات العربية فى شبه الجزيرة العربية:

يؤكد «كيرن» أن الإنجليز قد أقدموا على تنفيذ مشروع سياسى جرىء واسع النطاق لتقوية نفوذهم وتثبيت أقدامهم فى هذه المحميات والإمارات العربية، وأن حادثة احتلال «البوريمى» وكذا الحادثة التى هاجموا فيها بعثة تنقيب أمريكية وحرسها من الجنود السعوديين وطرد الآخرين كلية، ما هى إلا حلقة من حلقات هذا المشروع الذى يرمى إلى وصل هذه المحميات والإمارات بعضها ببعض، وتوحيدها أو توحيد بعضها إن أمكن تحت زعامة واحدة تدين للإنجليز بالطاعة والمثول. وذكر المستر «كيرن» احتمال تفكير الإنجليز فى الأمير «عبدالإله» العراقى لتولى هذه الزعامة فى شبه الجزيرة العربية.

وأضاف «كيرن» أنه يعتقد بأن رغبة الإنجليز الأخيرة فى التودد إلى العرب (مشروع «إيدن» الذى أعلنه فى احتفال بلدية لندن) ما هى فى الواقع إلا مناورة لتغطية ما يقومون به من اعتداءات فى جنوب الجزيرة العربية.

كما ذكر المستر «كيرن» أن الإنجليز يعتقدون بوجود كميات هائلة من البترول فى إمارة عمان، وأن ذلك هو الدافع الأساسى للإنجليز للاستيلاء على «واحة البوريمى».

٥ ـ المساعدات الأمريكية لمصر:

ذكر لى المستر «كيرن» أنه علم من وزارة الخارجية الأمريكية أن ممثلى دول باكستان وتركيا وإيران والعراق فى واشنطن قد عبروا للحكومة الأمريكية عن دهشتهم بسبب قلة المساعدات الأمريكية الاقتصادية لبلادهم، بينما بدأت السلطات الأمريكية فى مفاوضات مع الحكومة المصرية لمساعدتها فى تنفيذ مشروع قد تصل تكاليفه إلى بليون دولار.

وكان «كيرن» فى الفقرة الأخيرة من حديثه يشير إلى مشروع السد العالى.

□

وتوضح مجموعة الأوراق الخاصة للرئيس «أيزنهاور» والمودعة بكاملها فى المكتبة التى تحمل اسمه فى «آبيلين» - ولاية كانساس - وكثير من أوراقها بخط يده - اتجاهات التفكير الأمريكى تجاه مصر فى هذه المرحلة. فقد رأس «أيزنهاور» سلسلة من الاجتماعات لمجلس الأمن القومى الأمريكى عقدت فى البيت الأبيض فى هذه الفترة، وبحثت فيها احتمالات السياسة الأمريكية تجاه مصر، وكان أهم ما أسفرت عنه هذه الاجتماعات **«إغراء مصر بمشروع السد العالى وإمكان مساعدة الولايات المتحدة لها على تنفيذه»**. وكانت الخطوط الرئيسية فى التفكير الأمريكى كما يلى:

١ - إنه من الضرورى فى الشرق الأوسط الآن كسب بعض الوقت لتبين التطورات المحتملة فى المنطقة. وفى مرحلة كسب الوقت فإنه لابد من محاولة «تثبيت» موقف مصر بما يحقق تحديد إمكانيات الحركة أمامها.

٢ - إن مشروع السد العالى بما أصبح يمثله فى أحلام «جمال عبدالناصر» وأحلام الشعب المصرى قد يكون الوسيلة المناسبة لتحقيق ذلك الغرض. فإذا ما لاح أمامهم أمل فى تحقيق هذا المشروع عن طريق المساعدات الغربية فإنهم بلا شك سوف يتحسسون موقع خطاهم بحذر.

٣ - إن المفاوضات حول المساعدات لتمويل السد العالى سوف تستغرق وقتا لتحديد الشروط والمفاوضات. وفى هذا الوقت فإن درجة حرارة الموقف فى المنطقة سوف تهبط من الذروة التى ارتفعت إليها فى أعقاب صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتى.

٤ - إن شروط وضمانات تمويل السد العالى سوف تعطى للغرب الفرصة لوضع ما يراه ضروريا من القيود على السياسة المصرية، فإذا قبلت مصر تحت إلحاح طموحها ببناء السد العالى هذه الشروط والضمانات فسوف يتكفل ذلك ببقائها فى نطاق النفوذ الغربى.

٥ - إن طول المفاوضات سوف يعطى الغرب دائما الفرصة لتغيير رأيه فى تمويل المشروع إذا وجد ما يدعو لذلك من أسباب للضغط على مصر.

٦ - إن الهدف الأمريكى الثابت لا يزال كما هو:

(أ) تحقيق صلح بين مصر وإسرائيل.

(ب) ضم مصر إلى حلف غربى للدفاع عن الشرق الأوسط.

وكتب «أيزنهاور» فى أوراقه وبخط يده يقول:

«إن أمامنا فرصة لشراء السلام فى الشرق الأوسط بهذا السد العالى فى أسوان»!

□

وفى ٢١ نوفمبر عام ١٩٥٥ بدأت فى واشنطن محادثات بين مصر والولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى للبحث فى تمويل السد العالى.

كان البنك الدولى على استعداد جدى لمناقشة تمويل المشروع والمساهمة فيه. ولم تكن بريطانيا مقتنعة، لكن «إيدن» رأى أن يسايرها فى خططها الجديدة، خصوصا وأن أحدا من الأطراف لم يكن قد اتخذ قرارا لا عودة فيه. ثم إن بريطانيا كانت لديها خطط أخرى، ولتحقيق هذه الخطط فلقد كان لابد من «تثبيت» موقف مصر وتحديد إمكانيات حركتها.

الفصل الثالث

صفقة مرفوضة!

[١]

وفى الساعات التى قدر «إيدن» فيها أن موقف مصر قد جرى «تثبيته» ـ بإغراء عرض السد العالى وبالمحادثات التمهيدية التى بدأت فى واشنطن حول هذا الموضوع ـ قرر هو من طرف واحد أن يتحرك لتوسيع نطاق حلف بغداد على عكس تعهده الصريح لـ «جمال عبدالناصر» بذلك عقب توليه رئاسة الوزارة البريطانية. وقرر «إيدن» أن يكون تحركه فى اتجاه الأردن، وضمه فورًا إلى الحلف. وبدأت عملية الانقضاض على الأردن هادئة فى مراحلها الأولى، فقد قام السفير البريطانى هناك بتسليم رسالة من «أنتونى إيدن» إلى الملك «حسين» يقول فيها «إيدن»: إن «الظروف الآن ملائمة لكى يخطو الأردن خطواته الضرورية على الطريق الصحيح». وقام الأمير «عبدالإله» و «نورى السعيد» بدور مساعد لمطلب «إيدن» لكن بغداد كانت حريصة على أن تظل مساعيها فى الخفاء لأن انكشافها قبل الميعاد قد يؤدى إلى تعقيدات لا لزوم لها.

وعقد الملك «حسين» عدة اجتماعات مع السفير البريطانى فى عمان شارك فيها الجنرال «جون باجوت جلوب» القائد البريطانى وقتئذ للجيش الأردنى والسيد «سعيد المفتى» رئيس الوزراء.

كان الأردن يشعر بالضغوط الواقعة عليه، وانتهى الملك «حسين» فى محادثاته مع السفير البريطانى إلى أنه مستعد للقبول، إذا كانت الحكومة البريطانية على

استعداد لأن تقوم بتسليح الجيش الأردنى على نحو يجعل شعبه فى الضفة الشرقية والضفة الغربية للأردن يشعر بأن الجيش الأردنى على الأقل قد استفاد من الانضمام إلى حلف بغداد .

ورد «إيدن» على الملك بأن الحكومة البريطانية مستعدة. وأحيلت الطلبات الأردنية إلى وزارة الحربية، وأعدت هيئة أركان حرب الإمبراطورية قائمة بشحنات من الطائرات والمدرعات والمدفعية جاهزة للشحن فورًا إذا وقع الأردن.

وبدأ إعداد مسودة لاتفاقية انضمام الأردن إلى حلف بغداد، وروعيت فى الاتفاقية نفس القواعد التى سبق اتباعها فى المعاهدة العراقية البريطانية القديمة، فقد جرى النص على أن حلف بغداد وما يحتوى عليه من التزامات الدفاع المشترك يحل محل المعاهدة.

وبرغم تقدم المحادثات البريطانية الأردنية إلى هذا الحد العملى ـ الذى وصل إلى حد إعداد مسودات اتفاق انضمام الأردن إلى عضوية حلف بغداد ـ فقد كانت عمان لاتزال مترددة فى الإعلان وفى التوقيع النهائى .

□

ومرة أخرى وبدون تمهيد ، وكما حدث من قبل فى بغداد ، وصل إلى عمان السيد «جلال بايار» رئيس الجمهورية التركية . وتصرف «جلال بايار» أثناء زيارته الرسمية للأردن كما لو أن الأردن قد أصبح بالفعل عضوًا فى حلف بغداد ، فقد حضر عرضا لقوات الجيش الأردنى وخطب فيها قائلاً : «إن بيننا وبينكم رفقة سلاح وأن صفحة الماضى قد طويت (يقصد تمرد الهاشميين على الأتراك بتحريض من الإنجليز). وأن صفحة جديدة قد بدأت». ثم انساقت إذاعة أنقرة إلى الحد الذى ذكرت فيه فعلا أن الأردن على وشك أن يصبح عضوًا كامل العضوية فى حلف بغداد . ويبدو أن «جلال بايار» كان ينتظر أن يتم توقيع انضمام الأردن إلى حلف بغداد أثناء زيارته للعاصمة الأردنية . وقد خطر له أن التمهيد الذى قامت به الحكومة البريطانية كاف وأن الأمور لاتنقصها إلا دفعة واحدة أخيرة ويدخل الأردن إلى نطاق الحلف.

وكانت عمان لاتزال مترددة ، فإن نشاط «جلال بايار» فى عمان لفت الأنظار كلها إلى أن شيئًا ما يجرى تدبيره . وبدأت إذاعات القاهرة والرياض ودمشق وصحفها تنشر على أوسع نطاق نشاط «جلال بايار» وتحاول كشف نواياه.

وازداد تردد عمان .

□

وتكشف أوراق الرئيس «أيزنهاور» الخاصة عن واقعة بالغة الغرابة جرت فى هذا الوقت . فقد اتصل رئيس الوزراء البريطانى («أنتونى إيدن») بالرئيس الأمريكى («دوايت أيزنهاور») يطلب منه طلبا لم تكن له سابقة . كان مؤدى طلب «إيدن» من «أيزنهاور» على النحو التالى طبقا لما كتبه «أيزنهاور» نفسه :

«إن الأردن لابد أن يشترك فى حلف بغداد ، والملك والحكومة هناك على استعداد، وهم يرون فى ذلك مصلحتهم ، وقد أجرينا معهم مفاوضات تمهيدية وصلت إلى نجاح كامل، ولكنهم يخشون من أن يستعمل السعوديون أموالهم الطائلة فى توجيه كل القوى المعادية للغرب فى العالم العربى ضدهم . وهم لايخشون إلى هذه الدرجة من أنصار الكولونيل «ناصر» وإنما تقلقهم قوة الأموال السعودية . وقد فكرت فى أن **أقترح عليك أن تطلب إلى شركة «أرامكو»** (مجمع شركات البترول الأمريكية العاملة فى السعودية) - أن تتوقف لمدة ستة أشهر - أو ثلاثة على الأقل - فى دفع عوائد البترول السعودية حتى لا يجد الملك «سعود» أموالا يصرفها ضدنا فى المنطقة.».

ودهش «أيزنهاور» - طبقا لكلامه - من هذا الطلب ، فلم يكن فى استطاعته أن يقبله، وعلى فرض أنه كان على استعداد ، فإن الشركات الأمريكية لم تكن عمليا قادرة على الاستجابة خشية إثارة غضب السعوديين ، يضاف إلى ذلك أن احتلال بريطانيا لـ«واحة البوريمى» لم يترك هذه الشركات فى مزاج يسمح لها بمسايرة مثل هذا الطلب . ورد «أيزنهاور» على «إيدن» بالاعتذار لكنه قال : إنه **«قد يفكر فى إرسال مبعوث أمريكى خاص إلى السعودية بنصيحة إلى ملكها بان يدخر أمواله ولا يسرف فى صرفها على إثارة المتاعب للغرب ، خصوصا وأن أى ضعف فى مركز الغرب**

سـوف يؤدى إلى إضـعـاف نفوذ كل الأسـر المالكة فيـه ولصـالح غـلاة الوطنيـين الجمهوريين .»

وبالفعل قام «أيزنهاور» بإيفاد المستر «جون ماكلوى» رئيس مجلس إدارة بنك «تشيز مانهاتن» إلى الرياض حيث قابل الملك «سعود» و الأمير «فيصل» ، ونقل إليهما رسالة «أيزنهاور» ولم يسمع ردا عليها ، **وبالعكس فإن الأمير «فيصل» أثار معه قضية احتساب عوائد السعودية من البترول على أساس حسابات شركة «أرامكو» ، وكان رأيه أن هذه الحسابات لاتعطى السعودية حقها ، كما أنه أبدى تشككه فى هذه البدائل للبترول !**

□

وإزاء جو من الترقب والتوجس فى العالم العربى حول ما يجرى فى عمان بادرت الحكومة الأردنية يوم ٢١ نوفمبر وأعلنت أنها سوف تتخذ موقفًا محايدًا فى العالم العربى بين حلف بغداد وبين معارضيه .

ولم يكن «إيدن» على استعداد أن يقبل مثل هذا التوقف فى منتصف الطريق ، وهكذا قرر أن يبعث بالمارشال «جيرالد تمبلر» رئيس أركان حرب الإمبراطورية إلى عمان ليتولى بطريقة نهائية وحاسمة عملية «تطويع» الأردن لدخول حلف بغداد.

وانقسم مجلس الوزراء الأردنى على نفسه ، فقد رفضت الأغلبية فيه اتفاقية دخول حلف بغداد ، واستقال رئيس الوزراء «سعيد المفتى» وتشكلت وزارة جديدة برئاسة السيد «هزاع المجالى» الذى أعلن «أن حكومته لن تخضع للضغوط الغوغائية، وأنها ستنفذ ما تراه فى مصلحة الأردن». وانفجرت الثورة فى الأردن . فقد اجتاحت عمان وغيرها من مدن الأردن مظاهرات عارمة ضد حلف بغداد .

وهاجم المتظاهرون مبنى القنصلية الأمريكية والقنصلية الفرنسية وأشعلوا فيهما النار. وصدرت أوامر إلى البوليس بقمع المظاهرات، ولم يستطع البوليس أن يتصدى للبركان المتفجر فى عمان . وأعلن المارشال «تمبلر» أن الغرب لن يتراجع أمام حفنة من المخربين. وأعطى «جلوب» (باشا) قائد الجيش الأردنى أوامره للجيش بإطلاق

النار، ورفض ضباط الجيش وجنوده تنفيذ الأوامر، وتحرج الموقف. وقدم «هزاع المجالى» استقالة وزارته بعد أقل من أسبوع من تاليفها. وتشكلت فى الأردن وزارة إدارية للإشراف على الانتخابات الجديدة. وكانت الجماهير الغاضبة ما زالت تواصل مظاهراتها، وبدأت بشن هجمات على بيت السيد «هزاع المجالى» وأعضاء وزارته المستقيلة. وفى جنح الليل ركب رئيس الوزراء المستقيل ومعه كل أعضاء وزارته سياراتهم هاربين إلى بيروت.

ووجد المارشال «تمبلر» نفسه يواجه وضعا لاتنفع فيه جيوش الإمبراطوريات ولاتهديدات رؤساء أركان حربهم. وأرسل إليه «إيدن» يطلب إليه مغادرة عمان والعودة إلى لندن، لأن وجوده فى العاصمة الأردنية أصبح الذريعة التى تستغلها المظاهرات فى العالم العربى كله ضد بريطانيا.

ولقد ساعد على استفحال المظاهرات فى كل أرجاء العالم العربى أن إسرائيل اختارت هذا الوقت بالذات لكى تشن غارتين على كل من مصر وسوريا. ففى اتجاه مصر قامت القوات الإسرائيلية بغارة على منطقة «الصابحة» فى سيناء، وفى سوريا هاجمت القوات الإسرائيلية إحدى مناطق المشروع السورى للاستفادة من مياه نهر الأردن قرب «القنيطرة». وسقط فى هذه الغارة على المواقع السورية ستون شهيدًا.

□

وعاد المارشال (تمبلر) إلى لندن يجر أذيال الفشل، واعتبر «إيدن» أن الإمبراطورية كلها أهينت بما حدث فى عمان، والحقيقة أن وقائع عمان كانت صدمة شديدة له فى وقت حرج، فقد بدأت زعامات حزب المحافظين ترى أن رئيس الوزراء الجديد ضعيف الشخصية ومتردد فى قراراته. وكان «ونستون تشرشل» بتعبيراته اللاذعة هو الذى استطاع أن يصوغ خيبة أمل المحافظين فى زعيمهم الجديد الذى خلفه، فقد نقل «راندولف تشرشل» - ابن «ونستون تشرشل» - عن أبيه قوله فى وصف «إيدن»:

«إن مشكلة أنتونى أنه بطىء فى الوصول إلى قرار، سريع فى العدول عنه» !

وكانت هذه الحملة تنفذ إلى أعصاب «إيدن»، ومما ضاعف من تأثيرها عليه أن حالته الصحية بدأت تعانى من جراء آثار عملية جراحية معقدة أجريت له خطأ فى إنجلترا ثم صححت آثارها فى أمريكا ولم تنجح عملية التصحيح، وكانت النتيجة أن أمعاء «إيدن» بدأت تحمل إلى معدته زوائد من فضلاتها، وأن هذه الحالة تؤثر عليه صحيا وعصبيا .

وربما ساعد على زيادة أوجاع «إيدن» أن صديقه الرئيس «أيزنهاور» أدلى بتصريح حول بعثة المارشال «تمبلر» إلى عمان قال فيه : «إنه لم يكن متحمسا من البداية لضم الأردن إلى حلف بغداد ، لأن إسرائيل من حقها أن تقلق من أن يصبح أحد جيرانها المباشرين عضوًا فى حلف بغداد بينما هى بعيدة عنه».

وقد روى «سلوين لويد» وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية وقتها أنه حين أبلغ رئيس الوزراء بنص تصريح الرئيس الأمريكى انفجر «إيدن» من السخط ووصف الرئيس الأمريكى بأنه «جنرال أحمق لا يفهم شيئا فى السياسة ويضيع وقته كله فى ملاعب الجولف» !

[٢]

وفرغ «أيزنهاور» من إعداد خطته لشراء السلام فى الشرق الأوسط بالسد العالى فى أسوان ، على حد تعبيره .

وبعث للرئيس «جمال عبدالناصر» يقول له : إنه الآن وقد تغلبت الولايات المتحدة على صدمة الأسلحة المصرية السوفيتية ، وتجاوزت ذلك - وبدأت صفحة بإعلانها عن استعداد أمريكا للمساهمة فى بناء السد العالى وفى إقناع البنك الدولى والحكومة البريطانية بالمشاركة فى التمويل - فإنه يظن أن الوقت قد أصبح مناسبًا لكى تضع الولايات المتحدة ومصر علاقاتهما معا على أساس سليم ، ثابت ودائم . وقال «أيزنهاور» فى رسالته إلى «جمال عبدالناصر» إنه قرر أن يبعث صديقه المستر

«أندرسون» (كان وزيرًا للخزانة مع «أيزنهاور») لكى يتباحث معه لتحقيق هذا الغرض. وقال «أيزنهاور» إنه إذا وافق «جمال عبدالناصر» على استقبال «أندرسون» فإنه يقترح أن تظل الاتصالات سرية حتى يتم التوصل إلى نتائج عملية تعلن بعد ذلك.

ووصل «أندرسون» إلى مصر يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ (كانت بعثة «تمبلر» قد انتهت قبل أيام) .

(وكانت البعثة المصرية برئاسة الدكتور «عبدالمنعم القيسونى» قد وصلت فى نفس الوقت إلى واشنطن للتفاوض حول تمويل السد العالى) .

ونزل «أندرسون» إمعانا فى تغطية مهمته ، فى شقة الوزير المفوض الأمريكى فى السفارة فى شارع الكامل محمد بالزمالك ، وهناك بدأ يجرى اتصالاته .

واجتمع معه الرئيس «جمال عبدالناصر» لأول مرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وجرى اللقاء فى قصر الطاهرة .

ولم يترك «أندرسون» مجالا للشك فى حقيقة الصفقة التى جاء يعرضها . بدأ ـ بعد عبارات التحية والإعراب عن سعادته بلقاء الزعيم المصرى ونقل تحيات الرئيس «أيزنهاور» إليه ـ بأن أخرج من جيبه صورًا لبرقيات أذاعتها وكالات الأنباء نفس اليوم فى واشنطن :

البرقية الأولى تقول : إن الرئيس «أيزنهاور» دعا كبار مستشاريه لدراسة تمويل السد العالى ، وسوف يتقدم إلى الكونجرس بطلب الاعتمادات المالية اللازمة .

والبرقية الثانية تقول : إن الرئيس «أيزنهاور» بعث إلى الكونجرس يقترح دراسة إمكانية تقديم قرض بمبلغ مائتى مليون دولار يقسط على عدد من السنين لتمويل مشروع السد العالى.

وأبدى الرئيس «جمال عبدالناصر» شكره وتقديره للإدارة الأمريكية وتمنى أن تتحقق هذه الأخبار فعلا ، وقال «أندرسون» مؤكدا «أن الرئيس مصمم» ، ثم أضاف إنه «يعرف من زمن طويل وإنهما صديقان حميمان وأن «آيك» (اسم التدليل

لـ «دوايت أيزنهاور») رجل يعرف كيف يصل إلى ما يريد ، وقد أفادته قيادة جيوش الحلفاء فى الحرب ، وكانت قيادته هى ضمان النصر».

ورد الرئيس «جمال عبدالناصر» بأنه «يعرف تاريخ «أيزنهاور» فى الحرب كما أنه تابعه فى السلام بعد أن تولى الرئاسة ، وهو يشعر من بعيد أن الرئيس الأمريكى رجل عاقل ، وأنه يريد السلام لأنه جرب بنفسه مأساة الحرب».

وكانت هذه هى الفرصة التى انتهزها «أندرسون» ، فدخل إلى صميم مهمته على الفور قائلاً لـ «جمال عبدالناصر» إن «الرئيس أيزنهاور بعث به إليه الآن فى مهمة سلام» . ثم مضى يسأل الرئيس «جمال عبدالناصر» عن إمكانيات تحقيق الصلح بين مصر وإسرائيل . ودهش «جمال عبدالناصر» فقد بدت له العلاقة بين تمويل السد العالى والصلح مع إسرائيل مباشرة وبطريقة فجة .

وقد سيطر على مشاعره وقال لـ «أندرسون» أن موقفه يتلخص فى نقطتين :

- **الأولى : إن إسرائيل ليست قضية مصرية ، وإنما هى قضية تهم العالم العربى بأسره ويصعب على مصر أن تنفرد فيها برأى .**

- **والثانية : إنه إذا جاز له أن يتحدث عن مصر فإنه يستطيع أن يكرر له نفس الموقف الذى قبله مع «أصدقائنا» فى باندونج من أن مصر على استعداد للقبول بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ . وأن مصر سوف تكون مستعدة لكى تقنع بقية العالم العربى بقبول هذا القرار لتسوية مع إسرائيل .**

ثم أضاف «جمال عبدالناصر» إن اقتراحه يعنى أن قرار التقسيم الذى يقبله هو تقرير الكونت «برنادوت» وسيط الأمم المتحدة الذى اغتاله الإسرائيليون سنة ١٩٤٨ .

وهذا بدوره يعنى أن تكون منطقة النقب داخلة فى حدود الدولة الفلسطينية حتى يتحقق الاتصال الجغرافى بريًا بين مصر وبقية العالم العربى فى المشرق .

وأحس «جمال عبدالناصر» أن «أندرسون» لم يفهم قصده ، فطلب خريطة للعالم العربى وأوضح عليها لـ «أندرسون» أن إسرائيل بضمها لمنطقة النقب قطعت الاتصال الجغرافى البرى تماما بين مشرق العالم العربى ومغربه . وعلق «أندرسون» بأنه فهم ذلك وبأنه عادل تماما (FAIR ENOUGH).

ثم راح «أندرسون» يتحدث عن سيل المساعدات الأمريكية التى يمكن أن تنزل على مصر إذا ساعدت على تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، ثم قال : «إن الرئيس الأمريكى رجل متدين وأن حلمه هو أن يدخل التاريخ ليس بوصفه قائدًا لقوات الحلفاء ضد «هتلر» - وإنما بوصفه صانعا للسلام فى الأرض المقدسة».

ثم بدا وكأن «أندرسون» تذكر شيئًا فجأة ، فقد أخرج من جيبه دولارًا أمريكيًا يظهر توقيع «أندرسون» عليه بوصفه وزيرًا للخزانة ، وقال لـ «جمال عبدالناصر» : «هل ترى توقيعى على هذا الدولار .. إننى سأعطيه لك وسأوقع عليه توقيعا إضافيا بخطى أمامك رمزًا وتذكارًا».

وراح «أندرسون» يوقع بالفعل على الدولار الذى أخرجه من جيبه .

☐

وكانت المفاجأة الثانية أن «أندرسون» قال لـ «جمال عبدالناصر» : إنه سوف يتوجه من القاهرة إلى إسرائيل لمقابلة «بن جوريون» واستعراض رأيه ، وإنه يأمل أن يعود للقاهرة فى ظرف أيام.

وفكر «جمال عبدالناصر» فى الأمر لوهلة ، ثم قال لـ «أندرسون» صراحة : «إننى **لا أريد أن أجرى اتصالات مع «بن جوريون» ولاحتى بالوساطة ، فهذه كما قلت لك قضية لاتهمنى وحدى ولكنها تهم آخرين فى العالم العربى معى». ثم أضاف «إننى بالطبع لا أستطيع أن أمنعك من الذهاب إلى إسرائيل ، ولكنى أرجوك ألا تقصد من القاهرة إلى تل أبيب رأسا لأن قوانيننا لا تسمح بذلك ، وقد يكون من الأفضل أن تتوقف فى قبرص أو فى أثينا، ومن هناك تغير اتجاهك وتذهب حيث تشاء».**

وغادر «أندرسون» القاهرة فى اليوم التالى وعاد إليها بعد خمسة أيام يحمل رأى «بن جوريون» فى مشروع «أيزنهاور» لصنع السلام فى الأرض المقدسة. والتقى

«جمال عبدالناصر» مع «أندرسون» مرة ثانية وسمع منه. وقال «أندرسون» «إن بن جوريون يرى أن الوساطات عن بعد مضيعة للوقت، وأنه يقترح أن يلتقى مع الرئيس «جمال عبدالناصر» مباشرة فى إسرائيل أو فى مصر أو فى بلد محايد، وهو واثق أنه إذا توافرت الرغبة فى السلام فإن التسوية يمكن أن تتحقق فى يومين أو ثلاثة».

وراح «أندرسون» يشرح تفصيلا وقائع اجتماعه مع «بن جوريون» ثم زكى اقتراح اللقاء المباشر واستشهد بمؤتمر جنيف الذى استطاع فيه «أيزنهاور» و«خروشوف» أن يخففا من حدة التوتر الدولى ومن وطأة الحرب الباردة.

وشرح «جمال عبدالناصر» اختلاف الأوضاع بين العرب وإسرائيل عنها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. فالقوتان الكبيرتان كانتا حليفتين فى الحرب ضد «هتلر»، وأما سوابق الصراع العربى الإسرائيلى فهى حروب ودماء مسفوكة وأراض محتلة، وبالتالى فإن المشكلة يصعب تسويتها فى اجتماع كما يستحيل حلها فى يوم أو يومين . ولفت نظر «أندرسون» إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع حتى الآن أن تقنع نفسها بالاعتراف بالصين الشعبية ، رغم أن الصين الشعبية هى الصين الحقيقية التى تضم ثلاثة أرباع بليون نسمة . وتشعب الحديث.

لكن «أندرسون» عاد يسأل «جمال عبدالناصر» مجددًا عن رأيه فى اقتراح «بن جوريون» فى لقاء مباشر بينهما . ورد «جمال عبدالناصر» **بأن ذلك مستحيل لأن الشعب المصرى لن يسمح به، ولن يسمح به الجيش المصرى ، ولن تسمح به شعوب الأمة العربية.**

وعلق «أندرسون» على ذلك بأن القادة يتقدمون شعوبهم ولا يتبعونها، وقال «جمال عبدالناصر» إنه يوافق على ذلك ، ولكن على شرط أن يكون تقدم الزعماء فى الخط العام لأمانى شعوبهم وليس ضدهم. وأنه إذا قرر وحده ومن الهواء أن يقابل «بن جوريون» فإن الشعب المصرى لن يسمح له بأن يعود إلى مصر ، وإن عاد فسوف يقتله .. «هذا على فرض أننى تصورت إمكانية مثل هذا اللقاء».

وأدرك «أندرسون» أن مهمته ليست بالسهولة التى تصورها فقرر أن يسافر إلى

واشنطن للتشاور وقضاء أجازة «الكريسماس» مع أسرته . وسافر بالفعل وعاد فى أواخر شهر يناير، وكان يحمل اقتراحا محددا مؤداه **«أن الولايات المتحدة مستعدة أن تتقدم إلى الطرفين المصرى والإسرائيلى بمشروعات حلول تفصيلية يوقعها الطرفان دون لقاء بينهما ، ثم تتاح الفرصة للقاء مباشر بعد التوقيع».**

□

وقدم «أندرسون» لـ «جمال عبدالناصر» ملفا يحتوى على ثلاث وثائق :

□ **الأولى** : رسالة مقترحة من الرئيس المصرى «جمال عبدالناصر» إلى الرئيس «أيزنهاور» .

وقد بدأت الرسالة المقترحة على النحو التالى :

«عزيزى السيد الرئيس

إننى إذ أعرف رغبة العالم كله فى حفظ السلام وأشاطره فيها، فإننى أود أن أتوجه إليكم أنتم الذين أصبحت إعلاناتكم الكثيرة من أجل السلم والعدالة معروفة جيدًا لمواطنى . إن شعب مصر ليست لديه رغبة سوى أن ينمو ويتطور فى استمتاع سلمى بتراثنا القومى، ونحن إذ حصلنا منذ عهد قريب جدًا على السيطرة الخالصة ـ أى ذات السيطرة على أراضينا ـ لا يمكن أن تكون رغبتنا الآن هى نبذ الاستمتاع بها من أجل الغزو أو المغامرة العسكرية . ويعنى هذا أن مصر لا تضمر أى نوايا عدائية تجاه أى دولة أخرى ولن تكون أبدًا طرفًا فى حرب عدوانية . ويعنى هذا على وجه الخصوص أن مصر سوف تواصل بذل كل جهد ممكن كيما تضمن أن الحوادث العدائية على طول خط الهدنة بين مصر وإسرائيل لن تصبح سببا للحرب . وأؤكد لكم أنه من ناحية مصر سيبذل كل الجهد الممكن لمنع الحوادث نفسها، وعلاوة على ذلك فإن العقاب المناسب سينزل بأى شخص يخضع للولاية المصرية تثبت مسئوليته عن ارتكاب سلوك غير سليم فى هذا الصدد . لقد كان إنشاء إسرائيل بدون أدنى شك أخطر تحد يمكن تصوره للانشغال السلمى للشعب العربى . وبالرغم من الإحساس بالظلم الذى سيبقى فيما بين أجيالنا فإن مصر قد أعلنت على أية حال ، قبولها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير مصير فلسطين

والمليونين من اللاجئين العرب الذين شردتهم إسرائيل. وقد سلمت مصر بذلك، وبأنه من المستصوب فى نهاية الأمر تحقيق تفاهم بين الدول العربية وإسرائيل يجلب السلم الدائم فى المنطقة ، ويحترم الحقوق والأمانى الأساسية للشعب العربى».

ثم مضى مشروع الخطاب المقترح إلى تفاصيل الحل السلمى ، حتى وصل إلى عبارة الختام التى جاء فيها ما يلى :

«إننى لا أدعى معرفة ما إذا كانت إسرائيل يمكن أن تسلم بملاءمة الاقتراحات الآنفة ولا يساورنى الاعتقاد فى الوقت الحاضر بأن إسرائيل ترغب فى التماس الحلول السلمية . وإنى إذ أكتب إليك ياسيدى الرئيس ، **تساورنى الرغبة فى أن أحيطكم علما باحتمالات التسوية السلمية التى يمكن أن أتصورها أنا وحكومتى والتى نضمرها بشغف ونؤيدها بالنسبة للدول العربية الأخرى ..»**.

□

□ وأما الوثيقة الثانية التى قدمها «أندرسون» فى ملف : فقد كانت اقتراحا ببيان مصرى بالمبادئ العامة التى توفر الأساس لحل النزاع العربى الإسرائيلى . **وكانت تضم خمسة بنود عامة ، يتحدث الأول منها عن التسوية الإقليمية على أساس إقامة اتصال جغرافى بين مصر والأردن ، وإقامة حدود دائمة ومعترف بها بين العرب وإسرائيل . ويتحدث البند الثانى منها عن مشكلة اللاجئين بما فى ذلك إضفاء الجنسية الإسرائيلية على العرب الذين يعودون إذا لم يتيسر تعويضهم . ويتحدث البند الثالث عن مشكلة القدس ، ويحيلها إلى محادثات مقبولة من «المجتمع العالمى» . ويتحدث البند الرابع عن إنهاء حالة الحرب رسميا وإنهاء المقاطعة لإسرائيل وللمتعاملين معها، وإلغاء جميع القيود على الملاحة فى الممرات المائية العربية . ثم يتحدث البند الخامس منها عن أهمية التنمية المشتركة والموحدة بين العرب وإسرائيل، ويطرح وادى الأردن ومياه نهر الأردن كنموذج لاحتمالاته .**

□

□ وأما **الوثيقة الثالثة** : فقد كانت رسالة مقترحة أيضًا من «جمال عبدالناصر» إلى البنك الدولى للإنشاء والتعمير عن مشروع السد العالى . **وكان أخطر ما فيها هو القبول بإشراف البنك الدولى إشرافًا فعليًا على موارد مصر المالية ، وأوجه صرفها فى سنوات تنفيذ المشروع.** (١)

□

كان «جمال عبدالناصر» فى حالة دهشة يشوبها غضب وهو يلقى نظرة سريعة على هذه المقترحات التى كان مطلوبا منه أن يوقع وثائقها . وقد اكتفى بأن قال لـ«أندرسون» أنه سوف يدرس النصوص دراسة كاملة . وسوف يبلغه رده .

ولم يتلق «جمال عبدالناصر» بعدها بـ«أندرسون» وإنما ظلت الاتصالات غير المباشرة بين الاثنين بعد ذلك موكلة إلى السيد «على صبرى» الذى كان مكلفا بقناة الاتصال غير الرسمى مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد اقترح «أندرسون» فى لقاء ثان مع «على صبرى» أن يقوم الرئيس «جمال عبدالناصر» بإدخال أية تغييرات يراها على النصوص المقترحة . وفى الاتصالات بين «على صبرى» وبين «أندرسون» نوقشت عدة صيغ ، ولكن الرئيس «جمال عبدالناصر» رفضها جميعا فقد اعتبر أن مقايضة السد العالى بالصلح مع إسرائيل أمر يمس السيادة ، ولا تجوز مناقشته من الأساس.

وغادر «أندرسون» القاهرة غاضبا حنقا .

وقرر «جمال عبدالناصر» بعدها أن قناة الاتصال غير الرسمى مع الولايات المتحدة لابد من إغلاقها لكى تنحصر الاتصالات بين البلدين فى القناة الرسمية وحدها وبواسطة وزارات الخارجية فى البلدين .

---

(١) النصوص الكاملة للوثائق المقترحة بواسطة «أندرسون» وباسم الرئيس الامريكى «إيزنهاور» منشورة بالحرف فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (١١٧ـ ١١٨ـ ١١٩) .

[٣]

وتشير كل الشواهد إلى أن «أيزنهاور» كان شديد الغضب فى هذه الفترة على كل حركات التحرر الوطنى وعزا معظمها إلى نشاط الاتحاد السوفيتى وتأثيره.

وتوضح ملفات مجلس الأمن القومى أن الرئيس «أيزنهاور» أصدر فى ذلك الوقت توجيها إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ورد فى دراسة «ستيفن امروز» لمجموعة «أيزنهاور» الخاصة، وقد جاء فى هذا التوجيه ما يلى:

«إن وكالة المخابرات المركزية يجب أن تبدأ نشاطات قوية وصلبة وواسعة المدى لخلق واستغلال المتاعب للشيوعية الدولية. وأن تسعى لتمزيق العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية، وبين الطرفين وبين كل من يتعامل معهما، وعليها أن تعمل على تأخير النمو العسكرى والاقتصادى للكل، وعليها أن تعمل على الإساءة لهيبة وعقائد كل الأطراف المعادية للولايات المتحدة. وعليها أن تتصدى لأى خطر على مصالحنا من جهات أو أفراد يتعاملون مع الشيوعيين فى المناطق المنتمية للعالم الحر. وعليها أيضا أن تنشئ تنظيمات تحت الأرض لها برامج سرية، بما فى ذلك اللجوء إلى حرب العصابات إذا اقتضى الأمر لهز استقرار وسلامة مثل هؤلاء الأطراف أو الأشخاص».

□

ولم يكن الشرق الأوسط بعيدًا عن هذا التوجيه فى التفكير الداخلى لـ «أيزنهاور» وإن لم يرد ذكر المنطقة فى التوجيه صراحة.

لكن المؤشر الحقيقى إلى ما كان يدور فى رأسه هو مجموعة تصرفاته وقراراته فى الأسابيع التالية.

كانت كلها تدور حول الشرق الأوسط.

وكان معظمها يتركز على «جمال عبدالناصر»!

الفصل الرابع

سباق إلى القتل!

[١]

قضى الرئيس «أيزنهاور» أجازة رأس السنة الجديدة سنة ١٩٥٦ فى مزرعة أحد أصدقائه فى ولاية «كلورادو» . ثم زار حماته فى بيتها فى «دينفر» فى طريق عودته إلى واشنطن. وفى اليوم التالى - ٨ يناير سنة ١٩٥٦ - رأس اجتماعًا لمجلس الأمن القومى عقد فى البيت الأبيض .

كان جدول أعمال مجلس الأمن القومى الرسمى ينحصر فى دراسة مجموعة أوراق العمل التى أعدت للمحادثات المقبلة بعد أسبوعين بين الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى «أنتونى إيدن» الذى طلب عقد اجتماع خاص مع «أيزنهاور» لبحث الأوضاع المتفجرة فى الشرق الأوسط . وهكذا فإن معظم أوراق العمل التى كانت مطروحة دارت حول جوانب متعددة من شئون المنطقة .

وأثناء الاجتماع وطبقا لملفات مجلس الأمن القومى ووزارة الخارجية الأمريكية قال الرئيس «أيزنهاور» : «إننا لانستطيع أن نتعاون مع الإنجليز فى كل المجالات فى المنطقة لأن أهدافنا قد تختلف مع أهدافهم ، وكذلك قد تختلف وسائل كل منا». ثم طلب الرئيس «أيزنهاور» من المستر «آلان دالاس» رئيس إدارة المخابرات المركزية، وكان أحد حضور اجتماع مجلس الأمن القومى ، أن يقدم له تقريرًا عن وسائل العمل المتاحة للولايات المتحدة فى المنطقة ، وطلب أن يقدم له التقرير فى أقل من أسبوع حتى يستطيع أن يقرر ما يريد بنفسه وقبل أن يصل «أنتونى» .

ثم أضاف «أيزنهاور» طبقا لرواية «آلان دالاس» : «لابد أن نجد حلا لمشكلة ناصر»!

□

وانعقدت فى مبنى صغير تابع لوكالة المخابرات المركزية فى قلب واشنطن وبالقرب من البيت الأبيض «سلسلة من الاجتماعات حضرها كل مسئولى أقسام وكالة المخابرات المركزية الذين يتصل عملهم بالشرق الأوسط . وكان أهم المشاركين فى هذه الاجتماعات التى رأسها «آلان دالاس» بنفسه :

● «**كيرميت روزفلت**» مسئول المخابرات المركزية عن الشرق الأوسط .

● «**جيمس أنجلتون**» وكيل إدارة المخابرات المركزية ، وهو فى نفس الوقت مسئول الاتصال مع إسرائيل منذ أيام الحرب العالمية الثانية (وقتها كان ينظم اتصالات المخابرات الأمريكية مع الوكالة اليهودية، ومع كل تنظيماتها وراء خطوط النازى وفى داخل الاتحاد السوفيتى أيضًا !) ، وكان «أنجلتون» لايزال المشرف على ماكان يسمى فى المخابرات المركزية باسم «الصندوق الإسرائيلى» وهو اعتماد ضخم من المال كان يستخدم بالتنسيق مع إسرائيل فى عمليات التجسس والإثارة داخل الاتحاد السوفيتى وفى مجموعة دول أوربا الشرقية المتحالفة معه . (١)

● «**فرانسيس راسل**» رئيس مجموعة «ألفا» التى كانت مهمتها إنشاء سياسات واتخاذ خطوات تنفيذية تؤدى إلى تحقيق الصلح بين العرب وإسرائيل (كانت هذه المجموعة صاحبة فكرة مشروع «جونستون») كما أن بذرة فكرة شراء الصلح مع إسرائيل بالسد العالى ظهرت فيها لأول مرة ثم تبناها «أيزنهاور» .

---

(١) كانت اتصالات «أنجلتون» مع إسرائيل هى التى أدت إلى حصول الولايات المتحدة على النص الكامل لتقرير «خروشوف» فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، وهو التقرير الذى فضح فيه «خروشوف» ويلات عهد «ستالين» . وقد اعتبر الحصول على هذا التقرير السرى ونشره واحدة من أكبر الضربات التى وجهتها الولايات المتحدة إلى هيبة الاتحاد السوفيتى وإلى التجارب الشيوعية عمومًا .

● **«ريموند هير»** رئيس مجموعة طارئة أطلق عليها الاسم الرمزى «أوميجا»، وكان «هير» فى الأصل سفيرا للولايات المتحدة فى السعودية ، وقد كلفت مجموعته قبل شهور بإنشاء السياسات واتخاذ الخطوات التى تؤدى إلى إبعاد سوريا والسعودية عن مصر حتى ينفرط عقد المحور الثلاثى بين هذه البلدان، وهو المحور الذى أصبح يثير المتاعب أمام الغرب فى المنطقة والذى أصبح يعتبر أكبر مصادر الخطر على مصالحه الآن . (ومن المفارقات أن «ريموند هير» عين بعد ذلك سفيرا للولايات المتحدة فى القاهرة خلفا لـ «هنرى بايرود»).

وقد طرح «آلان دالاس» فى بداية الاجتماع توجيه الرئيس «أيزنهاور» الخاص بضرورة إيجاد حل لـ **«مشكلة ناصر»** . وعلى أساس أن القاهرة أصبحت بؤرة التمرد ضد الولايات المتحدة ، ومركز التوجيه «الوطنى المتطرف» الذى يثير المنطقة ويزرع المتاعب والقلاقل فيها.

وتضاربت آراء المجتمعين :(١)

١ـ أبدى **«جيمس انجلتون»** رأيه بأنه **لا جدوى من التعاون مع العرب سواء كانوا ثوارًا مثل «ناصر» أو ملوكا مثل «سعود» . والحل الوحيد فى رأيه هو الاعتماد على إسرائيل وإطلاق العنان لها** (Unleash) **لتقوم بضرب العرب وفى مقدمتهم مصر حتى تكسر رأس الفتنة فى عقر دارها**. وكان تقديره فى النهاية أن أى شىء غير ذلك مضيعة للوقت.

٢ـ أبدى **«ريموند هير»** اعتراضه على تقديرات «أنجلتون» لأن إطلاق العنان لإسرائيل سيؤدى إلى إحراج وحصار كل أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة بما فيهم الملك «سعود» والأسرة المالكة السعودية . بل إن إطلاق إسرائيل سوف يؤدى إلى جعل موقف «نورى السعيد» فى العراق مستحيلا استحالة كاملة. وإن العمل يجب أن يتجه إلى **«قص أجنحة ناصر»** ويكون ذلك بأخذ سوريا

---

(١) كل المعلومات الواردة بصدد هذه المناقشات منقولة عن أوراق مجلس الأمن القومى وشهادات الذين شاركوا فى الاجتماع ، كما جاءت فى تحقيقات اللجنة الخاصة برئاسة السناتور «تشيرش» رئيس لجنة نشاط المخابرات فى الكونجرس الأمريكى.

والسعودية منه على أن يكون واضحا ضرورة التفرقة بين أسلوبين فى العمل لأن ما يصلح فى سوريا لا يصلح فى السعودية . ثم كان تقديره أن العمل فى سوريا يمكن أن يعتمد على أسلوب قلب نظام الحكم فى دمشق والمجىء بحكومة موالية للغرب ، وهذا فى رأيه ممكن إذا أمكن التنسيق مع العراق .

ولكن أسلوب الانقلاب لا يصلح فى السعودية ، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تضحى بأسرة «سعود» ، وإذا خطر لها مثل ذلك فإن العثور على بديل مقبول فى الأوقات الراهنة سوف يكون ضربًا من المستحيل. وكان الحل الذى اقترحه «هير» للعمل فى السعودية هو **«تبصير» السعوديين بالخطر المصرى الانقلابى وبان هذا الخطر إذا ما ترك إلى مداه سوف يؤثر على كل العروش فى المنطقة**. واقترح فوق ذلك **«تزويد السعوديين بمعلومات مستمرة عن خطط التآمر المصرى بحيث يتنبهوا قبل فوات الآوان إلى مغبة الطريق الذى يسلكونه»** .

٣- **وأبدى «كيرميت روزفلت» تقديره بأن أسلوب الانقلاب الذى اتبع فى إيران وفى جواتيمالا لا يصلح فى مصر ، لأن «عبدالناصر» له شعبية كاسحة فيها ، وليست هناك وسيلة للخلاص منه إلا إذا تقرر اغتياله** ، وهو يرى أن الإقدام على مثل هذه الخطوة فى الوقت الراهن يمكن أن يؤدى إلى كارثة فى الشرق الأوسط ، ومع أنه أول من يدرك الآن أن «عبدالناصر» لن يدخل فى مشروعات الغرب فى المنطقة . ولم يقبل الصلح مع إسرائيل ، فإن السياسة الأمريكية يجب أن تبحث لنفسها عن بدائل أخرى لتحجيم نفوذه غير الانقلاب وغير الاغتيال فى الوقت الحالى على الأقل.

وانتقل المجتمعون بعد ذلك ، إلى محاولة تحديد بؤر الخطر الناصرى ، واستقرّ رأيهم على أن احتمالات الخطر الأكبر تكمن الآن فى الأردن. فبعد فشل مهمة «تمبلر» وبعد المظاهرات العنيفة ضد المصالح الغربية - والأمريكية بالذات - أصبحت عمان مكشوفة أمام ضغوط المحور المصرى - السعودى - السورى .

ومن هنا فإن جهدًا مكثفًا يجب بذله الآن لتخفيف هذا الضغط عن الأردن وضمان ألا يقع الأردن فريسة أو ضحية للضغوط.

ثم انتقل المجتمعون إلى بؤرة الخطر التالية ، وكانت هى سوريا فى تقديرهم، وقد بدت إمكانيات العمل فيها سهلة ، وكانت مقدماته قد بدأت بالفعل . وقدم «ريموند هير» للمجتمعين تقريرًا عن الاتصالات التى جرت بالفعل مع عدد من السياسيين السوريين وكبار ملاك الأراضى ومع عدد من الضباط السوريين المتصلين بهم .

□

ولا يظهر فى الملفات نص التقرير النهائى الذى قدم للرئيس «أيزنهاور»، ولكن الملفات تظهر أن «آلان دالاس» ذهب إلى البيت الأبيض ، وحضر اجتماعًا مع الرئيس «أيزنهاور» - شارك فيه «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية - وبعده عاد «آلان دالاس» إلى مكتبه، واستدعى «كيرميت روزفلت» وطلب إليه أن يتوجه إلى عمان ، وأن يرتب أموره على أساس أنه سوف يقضى وقته فى المنطقة بينها وبين بيروت .

□

ووصل «أنتونى إيدن» إلى واشنطن لاجتماعه مع «أيزنهاور» تصحبه زوجته «كلاريسا تشرشل». وقد لاحظ «أيزنهاور» - كما يبدو من أوراقه الخاصة - أن نفوذ «كلاريسا» قد أصبح شديدًا على زوجها . ففى هذه المرحلة أصبح فارق السن بينهما ظاهرًا ، هو تجاوز الخامسة والستين وهى لم تصل بعد إلى الخامسة والثلاثين . وكان «إيدن» يبذل جهودًا خارقة لكى يبدو أمامها قويا وقادرًا خصوصًا بعد الحملات التى تعرض لها فى الأسابيع الأخيرة من قادة حزبه ومن صحافة لندن . وقد أضاف مرض «إيدن» ضرائبه على أعصابه وسلوكه العام ، وكان أكثر ما ينغص عليه هو دأب «تشرشل» - وهو العم الأكبر لـ «كلاريسا» ومثلها الأعلى - على مهاجمته والنيل منه. وقد بعث السفير الأمريكى فى لندن إلى «أيزنهاور» تقريرًا عن مزاج «إيدن» قبل أن يلقاه ، وكان بين ما جاء فيه «أن تشرشل عاد من أجازات عيد الميلاد فى حالة معنوية عالية وقد سأله «ماكميلان» - قطب المحافظين - عن صحته ورد «تشرشل» : «صحتى طيبة جدًا ولابد أن تكون كذلك ، فعلىّ أن أستعد لأن «أنتونى» قد أصبح عجوزًا جدًا».

وعندما بدأت المحادثات بين الرجلين أحس «أيزنهاور» أن «إيدن» قد تملكه نوع من العداء الأعمى لـ «جمال عبدالناصر» .

واحتل الشرق الأوسط بطبيعة الحال مركز الصدارة فى محادثات «أيزنهاور- «إيدن» . وكان أهم ما تقرر فيها هو اتفاق الرجلين على «**ضرورة البحث عن بدائل يمكن بها إيجاد تفاهم مع مصر فى مناخ صديق للغرب**».

وكانت هذه صيغة دبلوماسية تخفى وراءها قرارًا بالبحث عن بديلٍ موالٍ للغرب فى القاهرة .

□

وفى واشنطن اقترح السفراء العرب القيام بمسعى مشترك لدى وزارة الخارجية الأمريكية لإبلاغها بأنه لا يجوز اتخاذ قرارات فى مؤتمر «أيزنهاور- «إيدن» تمس البلاد العربية قبل التشاور مع حكوماتها . وأنابوا عنهم سفير لبنان لكى يحاول مقابلة المستر «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية. (١)

وبعث «جمال عبد الناصر» إلى الدكتور «أحمد حسين» برقية يقول له فيها : «إن مصر لاترى محلا لعمل مثل هذا المسعى (لدى وزارة الخارجية الأمريكية) لأن أى قرار يتخذ بدون موافقة البلاد العربية لن يلزمها بشىء».

ولم يتمكن سفير لبنان الممثل للمجموعة العربية من مقابلة وزير الخارجية ، وإنما قابل مساعده «جورج آلان » ، ونقل له وجهة نظر السفراء العرب ، ثم أبدى له صراحة أن هذا المسعى يمثل الجميع إلا مصر التى أبلغه سفيرها قبل أن يتوجه للقاء «آلان » : إنها لا ترى محلا لهذا المسعى .

□

ووصل «كيرميت روزفلت» إلى عمان ، وبدأ هناك مشروعه الذى عرف بالاسم الشفرى «NO BEEF» (ويمكن ترجمته بتصرف بـ : لن يكون هناك لحم).

وطبقا لتقارير لجنة «تشيرش» ، وما نشرته الصحف الأمريكية وبينها «الواشنطن بوست» من محاضر جلسات لجنة «تشيرش» ووثائقها ، فإن «كيرميت روزفلت» صرف فى عمان ملايين الدولارات .

---

(١) تقرير الدكتور «أحمد حسين» من واشنطن برقم ٥ / ١١ / ٣ .

وكتب الدكتور «أحمد حسين» من واشنطن تقريرًا يقول فيه : «عاد من الأردن سفيرها هنا السيد «عبدالمنعم الرفاعى» وهو شقيق رئيس وزراء الأردن («سمير الرفاعى» (باشا))، وقد ذكر لى أن «جلوب» (باشا) **أبلغ الحكومة الأردنية أن الملحق العسكرى المصرى فى الأردن يوزع الأسلحة والأموال ، كما أبلغ جلالة ملك الأردن بأن مصر ترغب فى تنصيب السيد «أمين الحسينى» ملكا على الجزء الذى ضم إلى الأردن من فلسطين (الضفة الغربية)».**

ولعل هذا التقرير [1] من الدكتور «أحمد حسين» كان من أخطر تقاريره أثناء خدمته فى واشنطن.

فقد وردت فى هذا التقرير الذى كتب فى ذلك الوقت المبكر (فبراير ١٩٥٦) فقرات بالغة الأهمية ، منها على سبيل المثال الفقرات التالية :

- **«علمنا من عدة مصادر أن هناك احتمالا كبيرا بأن تقدم إسرائيل فى الأشهر القليلة المقبلة على عمل عدوانى ضد الدول العربية. وقد تعمل إسرائيل لاستدراج البلاد العربية لذلك باستفزازها بتحويل مياه الأردن، أو بفتح خليج العقبة أو غير ذلك ، لتظهر أن لديها مبررًا تخفى تحته خططها الإجرامية».**
- **علمت من مصدر عسكرى وثيق الاتصال فى المخابرات الحربية الأمريكية أن تقدير رجال المخابرات هؤلاء للموقف هو أن لمصر الآن تفوقا عدديا على إسرائيل من ناحية القوات الجوية ، إلا أن مصر تحتاج إلى وقت لا يقل عن عام حتى تستطيع أن تستفيد من هذا التفوق العددى».**
- **«أعلن أن إنجلترا تنقل قوات لقبرص ، كما أنها تنقل قوات جوية من العراق إلى شرق الأردن، كما أنها قررت تأجيل ترحيل بعض القوات من التى كانت تنوى ترحيلها من مصر قبل الموعد المقرر للجلاء لحين حلول ذلك الموعد. وإنى أعتقد أن إنجلترا تتوقع أحداثًا فى الشرق الأوسط تحتاج أو تنوى استخدام قواتها العسكرية فيها ، وإن كنت لا أعلم بالتحديد ما هى الأحداث أو الجبهات التى**

---

(١) النص الكامل لتقرير الدكتور «أحمد حسين» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٢٠).

تتوقع إنجلترا استخدام قواتها فيها . وقد نشرت بعض الصحف أنها تود استعمال هذه القوات في المحافظة على عرش الملك «حسين» ، وفي إيقاف حرب قد تقع بين إسرائيل والعرب . وإن كنت شخصيًا استبعد أن تنفرد بريطانيا بقواتها في التدخل عسكريا بين العرب و إسرائيل دون إشراك قوات أمريكا وفرنسا».

□

وكان موضوع استيلاء بريطانيا على «واحة البوريمى» بين الموضوعات التى بحثت فى اجتماع «أيزنهاور» - «إيدن» ولم يصلا فيه إلى نتيجة رغم أن «أيزنهاور» أبدى غضبه الشديد على التصرف البريطانى باحتلال «البوريمى» ، وعلى الرغم من أن البيان المشترك بين الرئيسين أشار ضمن ما تعرض له من قضايا الشرق الأوسط إشارة واضحة إلى ضرورة عودة دول البيان الثلاثى إلى مراقبة صفقات السلاح فى الشرق الأوسط ، فإن الاجتماع لم يكد ينتهى حتى أعلنت الولايات المتحدة أنها قررت بيع صفقة أسلحة (معظمها من المدرعات) إلى المملكة العربية السعودية فى حدود مبلغ ٥٠ مليون دولار.

[٢]

وفى بيروت اجتمع «كيرميت روزفلت» فى مبنى السفارة الأمريكية بـ «ولبور إيفلاند» ممثل المخابرات المركزية المكلف بالعمل فى سوريا تحت إشراف مجموعة «أوميجا» وراجع معه آخر تطورات عمليته.

كان «إيفلاند» قد نجح فى عقد اتصال مع السيد «ميخائيل إليان» ، وهو نائب سورى ووزير سابق وواحد من أبرز الشخصيات التقليديةَ القديمة فى سوريا، وقد تم الاتصال بـ «ميخائيل إليان» بمعرفة السيد «كميل شمعون» رئيس الجمهورية اللبنانية فى ذلك الوقت وبمساعدة إدارة الأمن العام اللبنانى.

وأبدى «ميخائيل إليان» لـ «ولبور إيفلاند» استعداده للتعاون على إحداث انقلاب

فى سوريا يطيح بحكومة «شكرى القوتلى» المتعاونة مع مصر، ويجىء بدلا منها بحكومة من أصدقاء الغرب والعراق. وقال «إليان» فى معرض هذه الاتصالات: إنه على علاقة وثيقة بعدد من كبار ضباط الجيش السورى بينهم واحد أسماه باسم العقيد «قبانى»، وإنه يستطيع تدبير الأمور معه. وطلب «إليان» أن يوضع تحت تصرفه اعتماد مالى قدره نصف مليون ليرة سورية لتسهيل العملية، وطلب أن تسلم إليه نقدًا.

ووافق «كيرميت روزفلت» على المضى فى العملية، وعلى أن يقوم «إيفلاند» نفسه بتسليم المبلغ إلى «إليان».

وبالفعل عبر «إيفلاند» بسيارته الدبلوماسية نقطة الحدود المعروفة باسم «المصنع» بين سوريا ولبنان فى منطقة «وادى الحرير».

وفى دمشق كان موعده مع «إليان» فى فندق «أميه الجديد». وروى «إيفلاند» فى تقريره عن المقابلة أن «إليان» بعد أن تحدث معه لم يستطع أن يصحبه ليتسلم منه الحقيبة التى كانت تحمل النقود. وبدلا من ذلك كلف سائق سيارته هو أن يذهب مع «إيفلاند» ويتسلم منه الحقيبة ويعود بها إليه.

وطلب «كيرميت روزفلت» من «إيفلاند» أن يلح على «إليان» فى تحديد موعد يتحرك فيه مع أصدقائه، على أن يكون هذا الموعد ملائما فى إطار سياق الأحداث العامة فى المنطقة.

وليس واضحًا من قام من الطرفين باختيار هذا اليوم، فقد أظهرت الحوادث فيما بعد أنه لم يكن يوما عاديًا». (١)

□

---

(١) فى هذا اليوم بدأت إسرائيل هجومها على مصر، وروى «إيفلاند» فى تقريره أن «إليان» فر من دمشق فى ذلك اليوم وذهب إلى بيروت وقصد لمقابلته وانهال عليه بالشتائم، لأنه أراد أن يستعمله فى مؤامرة بالتنسيق مع إسرائيل. وحاول «إيفلاند» تهدئة «ميخائيل إليان» بمقولة أنه حين تحدد هذا التاريخ فى العمل فى سوريا لم يخطر بباله أن إسرائيل سوف تتحرك قبل الجميع فى هذا اليوم!

ومن الغريب أن بريطانيا كانت لها فى ذلك الوقت خطتها المستقلة للعمل فى سوريا ، وكانت تتم فى إطار حلف بغداد ، وبالتنسيق الكامل مع العراق ورئيس وزرائه «نورى السعيد» . وكانت الخطة كما سبق القول تعتمد على الاستعانة باللواء «أديب الشيشيكلى» وقد وصل «الشيشيكلى» سرا فى هذا اليوم إلى بيروت والتقى بممثلى الأمن العام اللبنانى (الذين كانوا يتعاونون فى الوقت ذاته مع المخابرات الأمريكية ومع «ميخائيل إليان») . وقد رتب الأمن العام اللبنانى للواء «الشيشيكلى» أن يذهب إلى قرب الحدود السورية ، ويعقد اجتماعا مع عدد من أنصاره القدامى فى قرية «شتورة» اللصيقة بالحدود .

[٣]

ونتيجة لمحادثات «إيدن» و «أيزنهاور» والتوجيه الصادر منهما ، تقرر أن تعقد المخابرات المركزية الأمريكية اجتماعا فى لندن مع إدارة M16 وهى إدارة المخابرات البريطانية. (١) .

عقدت الاجتماعات بين الطرفين فى إحدى غرف فندق «كونوت» فى لندن ، وقد كان طرفاها هما «جيمس إيكلبرجر» الذى أصبح مسئولا عن نشاط وكالة المخابرات المركزية فى مصر و«جورج يونج» مسئول العمليات الخاصة فى الشرق الأوسط بإدارة المخابرات البريطانية .

كان «إيكلبرجر» قد سافر من القاهرة إلى لندن سرًا ، ونزل فى فندق «كونوت» وتقرر أن تدور المحادثات بينه وبين «يونج» أثناء اجتماعات خاصة تتم خلال زيارات يقوم بها «يونج» إلى غرفته إمعانًا فى التخفى .

وقبل أن تبدأ الاجتماعات المنتظمة بين الاثنين ، ذهبا إلى مكتب الميجور جنرال السير «جون سينكلير» رئيس إدارة المخابرات البريطانية لكى يتم الاتفاق على الخطوط العامة للمحادثات.

---

(١) رواية تفاصيل محادثات المخابرات فى لندن تعتمد على تقرير «إيفلاند» ومحاضر لجنة السناتور «تشيرش» ومجموعة أوارق «إيزنهاور» الخاصة..

وفى هذا الاجتماع جرت المناقشة على النحو التالى :

١- تم الاتفاق على العمل فى سوريا بسرعة ، وأن تكون الوسيلة لذلك انقلابا عسكريا . ولم يدخل الطرفان فى التفاصيل ، ولعلهما تجنبا ذلك عمدًا لأن كل طرف منهما كانت له خطته المستقلة.

٢- اختلف الطرفان على أساليب العمل فى السعودية ، فقد كانت لكل منهما نظرة مغايرة لنظرة الطرف الآخر.

٣- تم الاتفاق على أن تغيير الحكومة فى مصر أصبح أمرًا ضروريًا . وأضاف الجنرال السير «جون سينكلير» أن هناك توجيها سياسيًا محددًا بذلك صدر عن اجتماع واشنطن من لجنة فرعية شارك فيها «دالاس» و«سلوين لويد»[1].

وكان معنى ذلك فى المحصلة النهائية أن المحادثات سوف تقتصر على مصر، فمادام هناك اتفاق عام على انقلاب عسكرى فى سوريا ، وما دام هناك اختلاف على وسائل العمل فى السعودية ، فإن موضوع مصر هو الوحيد الذى يبقى على مائدة البحث.

وفى ختام هذا اللقاء التمهيدى كان لدى السير «جون سينكلير» سؤال واحد وجهه لـ «إيكلبرجر» ، وهو «**هل يمكن أن يكون لإسرائيل دور فيما نفكر فيه الآن**» وبمقتضى ما كان يعرفه «إيكلبرجر» عن مناقشات مجلس الأمن القومى فإنه رد بسرعة قائلا : «**هذه نقطة من الأفضل استبعادها لأنها متفجرة جدًا** (too Exposive).

وفى أول اجتماع بين «إيكلبرجر» و «جورج يونج» ، فوجئ «إيكلبرجر» بزميله الإنجليزى يقول له :

«إذا أردت الحق فإن كلا من ناصر وسعود لابد من تصفيتهما» . وكان رد «إيكلبرجر» «أن كل ما يتعلق بالملك سعود يخرج عن اختصاصه». وتركز البحث فى

---

(١) كان «سلوين لويد» قد أصبح وزيرًا لخارجية بريطانيا بعد أن انتقل «ماكميلان» إلى وزارة الخزانة. وكان «إيدن» ، عندما تولى رئاسة الوزارة وتخلى عن وزارة الخارجية قد عهد بوزارته القديمة إلى «هارولد ماكميلان» ، ثم وجد أن «ماكميلان» له آراؤه المستقلة ، فآثر أن يضع رجل «سلوين لويد» بدلا منه .

مصر وحول «عبدالناصر» . وراح الاثنان يستعرضان آخر معلومات المخابرات المتاحة لهما . واكتشف «إيكلبرجر» أن المخابرات البريطانية لديها خطة كاملة للعمل ضد «عبدالناصر» ، وأن هذه الخطة تجرى دراستها تحت الاسم الشفرى «Straggle» (وهى مرادفة لكلمة «البعثرة» أو «تمزيق الصفوف» طبقا لقاموس جامعة إكسفورد).

ثم سمع «إيكلبرجر» زميله البريطانى «جورج يونج» يقول له : **«إن بريطانيا الآن مستعدة لتحارب معركتها الأخيرة، ومهما كان الثمن فإننا لابد أن ننتصر، فعلينا أن نواجه احتمال أن يقوم ناصر بإغلاق قناة السويس أمامنا . والآن نريد أن نعرف كيف ستتصرف الولايات المتحدة إزاء مثل هذا الاحتمال؟».**

ورد «إيكلبرجر» بأن ذلك غير واقعى الآن ، وأنه من الأجدر للطرفين فى هذا الاجتماع أن يركزوا على دفع الخطر كما يرونه أمام عيونهم ، بدلا من أن يسبقوا الحوادث بإثارة مخاطر ليس هناك ما يدعم قيامها.

ولم يضيع «جورج يونج» وقتا ، وكشف بسرعة عما يجول بخواطره قائلا : **«إن الفرصة الوحيدة التى ما زالت باقية للجميع هى اغتيال ناصر».**

ويروى «إيكلبرجر» فى تقريره عن الاجتماع أنه «شارك من قبل كثيرا فى اجتماعات مخابرات بحثت فيها عمليات «قذرة» ، ودبرت فيها محاولات اغتيال، لكنه لم يسمع أبدًا فى أى من هذه الاجتماعات كلمة الاغتيالات تذكر بهذا الشكل «الفاضح» إلا فى هذا الاجتماع مع «يونج» . ففى تجاربه السابقة كان اغتيال شخص يوصف بـ «التخلص منه» أو «تصفيته» لأن الناس فى العادة يتجنبون كلمة الاغتيال لأنها لايصح أن تجرى على لسان جنتلمان».

ثم استنتج «إيكلبرجر» من ذلك أن البريطانيين كانوا فى حالة جنون كامل من «عبدالناصر».

ولاحظ «إيكلبرجر» فى تقريره أيضًا أن «جورج يونج» كان يقسم العرب إلى فريقين : «عرب مروضون» (Tamed Arabs) وعرب متوحشون (Wild Arabs)،

وأن الفريق الأول أصدقاؤنا ويجب أن نحافظ عليهم ، والفريق الثانى أعداؤنا وواجبنا ألا نتردد فى ذبحهم».

□

ومن الظواهر التى تستحق الدراسة أن «جيمس إيكلبرجر» عاد بعد اجتماعات لندن إلى القاهرة ، وحاول تسريب معلومات إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» مفادها أن الإنجليز قد يحاولون التخلص منه شخصيًا ، وأنهم جسوا نبض الجهات الأمريكية المختصة فيما إذا كانت مستعدة للتعاون معهم لتحقيق هذا الهدف ، وأن الرد الأمريكى عليهم كان نصيحة لهم أن يصرفوا النظر عن مثل هذه التصورات الخطيرة.

ووصلت هذه المعلومات المتسربة بالفعل إلى «جمال عبدالناصر» ، ودعته إلى التساؤل عن الهدف من وراء تسريب هذه المعلومات إليه. وهل القصد الأمريكى هو الدس لبريطانيا أو أن الهدف هو محاولة تخويفه؟

□

ومن واشنطن بعث الدكتور «أحمد حسين» بتقرير تحت رقم ٣٩ / ١٠ / ٢ قال فيه : «زارنى مسئول كبير مطلع معروف لنا بميوله الطيبة نحو مصر والعرب، وتحدثنا عن الموقف الحاضر وفهمت منه : إن الإنجليز الآن فى حالة خوف وانزعاج ويتصرفون تصرفات عصبية غير متزنة». ثم أضاف «أحمد حسين» : «لقد ذكر لى نفس المصدر أثناء الحديث أنه لا يستبعد أن تلجأ إسرائيل لعمليات الاغتيال الإجرامية ضد القادة فى مصر، خصوصا وأن تاريخها السابق يشمل مثل هذه الأعمال الإجرامية».

□

ولم تكن باريس ساكتة ، فقد راحت هى الأخرى ترسم وتدبر وكلف الجنرال «بورسيكو» رئيس إدارة الأمن القومى الفرنسى بوضع خطة لتصفية «ناصر». **وتقرر إرسال فرقة اغتيالات خاصة مدربة من ثلاثة أفراد وسبقتهم إلى القاهرة**

شحنة أسلحة وقنابل داخل حقيبة دبلوماسية إلى السفارة الفرنسية فى مصر . ولم يتمكن الثلاثة الذين قضوا فى القاهرة أسبوعين من عمل شىء ، وظلت شحنة الأسلحة والقنابل مخبأة فى السفارة ، حتى جاء إليها سنة ١٩٥٨ قائم بالأعمال هو السفير «فورمان موريس» ، وأرسل يستغيث بوزارة الخارجية الفرنسية طالبا منها وسيلة بأى شكل تخلصه من شحنة الموت المخزنة فى سفارته !

□

وكانت إسرائيل فى السباق إلى القتل، فقد جندت رئيس خدم من أصل يونانى اسمه «أندرياس» يعمل فى محلات «جروبى» - وكان وقتها متعهد الحفلات الرسمية - بأن يضع جرعة من السم فى شىء يأكله «جمال عبدالناصر» أو يشربه فى إحدى المآدب الرسمية. وبالفعل وضع الرجل جرعة السم فى فنجان قهوة، وكان يضعه أمام «جمال عبدالناصر» بعد حفل عشاء، ولكن أعصابه خانته فى اللحظة الأخيرة فارتعشت يداه واضطرب على نحو لاحظه مسئول الأمن فى الحفل، ومن أول سؤال انهار «أندرياس» واعترف!

الفصل الخامس

«أريد تدميره»

[١]

أحست قوى سياسية عديدة ونافذة فى لندن أن السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط قد أصبحت عصبية إلى درجة تعرض المصالح الباقية للإمبراطورية لمخاطر لا ضرورة لها. واستبد قلق شديد بدوائر وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ورئاسة أركان حرب الإمبراطورية . وراح هؤلاء جميعا يطالبون بإعادة تقييم السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط على ضوء الدروس المستفادة من مغامرة المارشال «تمبلر» الفاشلة فى عمان وآثارها الفادحة وبالذات على بغداد، وعلى حلف بغداد!

كان الإحساس فى وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة - مرة أخرى - تتقدم إلى إحلال نفوذها محل النفوذ البريطانى فى أحد مراكزه التقليدية الأساسية وهى عمان. وقد توجس هؤلاء من الزيارات التى طرأت على حجم السفارة الأمريكية فى عمان وعلى الأجهزة الأمريكية التى انتشرت بسرعة ، ونشرت تأثيرها على أكثر من اتجاه فى العاصمة الأردنية.

ومن ناحية أخرى فإن المارشال «تمبلر» ورئاسة هيئة أركان الحرب عزوا فشل بعثة «تمبلر» إلى نقص الإعداد السياسى تمهيدًا لها. وجرى تراشق بالاتهامات فوزارة الخارجية ألقت مسئولية الفشل على المظاهرة العسكرية التى مثلتها بعثة «تمبلر» دون ما مقتضى . وتمسكت برأيها وهو أن ظهور المارشال على مسرح الحوادث فى عمان بالشكل الدرامى الذى ظهر به ، كان هو الذى لفت كل أنظار المعارضين وأعطاهم هدفًا محددًا يصوبون سهامهم نحوه.

وظل «تمبلر» يعاند على أساس أن السياسة كانت هى التى خذلته، وبصرف النظر عن أنه لم يكن هناك تمهيد كاف لبعثته، فإن السياسة خانتها أعصابها فقررت أن تتراجع فجأة واستدعته من عمان فى اللحظة الحرجة من البعثة.

وفى النهاية كانت كل هذه الاتهامات تصل إلى باب مكتب رئيس الوزراء «أنتونى إيدن»، فقد كان هو المسئول أولاً وأخيرًا عن التوجيه الأعلى للعملية كلها، وضاعف من مشكلة «إيدن» فى هذا الشأن أن واشنطن لم تجد ما تبرر به دخولها المكشوف إلى عمان سوى قول «دالاس» لـ «سلوين لويد»: «**إنكم حاولتم وفشلتم، وأدى فشلكم إلى فراغ ضخم فى عمان ولم يكن فى استطاعتنا أن نتركه وإنما كان علينا ملؤه**».

ثم اتضح أن السياسية البريطانية أضاعت قطار عمان تماما فمشى وتركها.

□

صباح يوم أول مارس ١٩٥٦ دق التليفون فى مكتب «سمير الرفاعى» (باشا) رئيس وزراء الأردن، وقال له متحدث من القصر الملكى «إن سيدنا (يقصد الملك «حسين») فى طريقه الآن إلى مكتب رئيس الوزراء». وهرع «سمير الرفاعى» (باشا) إلى باب مبنى مجلس رئاسة الوزراء لينتظر الملك الذى وصل بنفسه يقود سيارته وبجواره مرافقه العسكرى. وتوجه الملك مع رئيس وزرائه إلى مكتبه، وهناك أخرج الملك من جيبه ورقة سلمها إلى الرفاعى وقال له: «هذا أمر ملكى وأريد تنفيذه على الفور» (١)

وقرأ «سمير الرفاعى» (باشا) الأمر الملكى وكان فى سطر واحد:

«**قررنا إنهاء خدمة الفريق السير «جون باجوت جلوب» (باشا) ابتداء من هذه اللحظة، وعليه أن يغادر الأردن فورًا**».

---

(١) تفصيل وقائع ما جرى فى عمان تستند بالدرجة الأولى على ما كتبه الملك «حسين» وعلى ماكتبه الجنرال «جلوب» وعلى مقابلة مطولة أجريتها مع «سمير الرفاعى» (باشا).

ودهش «سمير الرفاعى» وحاول أن يناقش الأمر مع الملك لكن الملك أصر على أن قراره نهائى وليس قابلا للمناقشة أو للتعديل . وغادر الملك مقر رئاسة الوزارة.

وطلب «سمير الرفاعى» استدعاء وزير الدفاع الأردنى «فلاح المدادحه» (باشا) وأخطره بأمر الملك، ثم طلب دعوة «جلوب» (باشا) لمقابلته. ووصل «جلوب» إلى مكتب رئيس الوزراء ليجده فى انتظاره مع وزير الدفاع. ولاحظ «جلوب» أن كليهما فى حالة ارتباك شديد، ثم فوجئ «جلوب» برئيس الوزراء يقول له : **«إن علىّ أن أبلغك أمرا لم أكن أعتقد أنه سيحدث فى يوم من الأيام ولم أكن أريد أن أكون الشخص الذى يقوم به ، ولكنى أمام أمر صريح من جلالة الملك الذى كان هنا قبل نصف ساعة وأصدره إلىّ» ، ثم قرأ «سمير الرفاعى» الأمر الملكى وصعق «جلوب» . وبعد لحظة من الصمت المشدوه سأل «جلوب» : «هل هذه أوامر الملك فعلا؟ ـ لماذا ؟ ـ هل حدث شىء؟ ـ ولماذا لا أواجه بما حدث إذا كان هناك شىء؟».**

ولم يكن لدى «سمير الرفاعى» أى جواب على هذه الأسئلة، وكان عليه أن ينتقل منها إلى النقطة التالية، وهى أن الجنرال يجب أن يغادر عمان قبل حلول مساء هذا اليوم، وأن هناك طائرة خاصة سوف تكون فى انتظاره تنقله خارج الأردن إلى حيث يشاء. ولوهلة فقد «جلوب» أعصابه فقال لرئيس الوزراء بحدة : «إننى لست كلبا مصابا بمرض الكلب حتى تتخلصوا منى بهذا الأسلوب». ورد عليه «سمير الرفاعى» بـ «أن مثل هذا التفكير لم يخطر ببال أحد، وإنها مصلحة الدولة العليا كما يراها الملك». وسأل «جلوب» عما إذا كان فى استطاعته مقابلة الملك ليسمع منه شخصيًا ولكى يتظلم أمامه. وتدخل «فلاح المدادحه» ليقول لـ «جلوب» (باشا) : إن هذا الاقتراح ليست منه فائدة ، وإنه من المستحسن للجميع تنفيذ أمر الملك. ورد «جلوب» بـ «أنه لا يستطيع عمليا مغادرة الأردن قبل حلول مساء هذا اليوم، فقد خدم فى الأردن حتى الآن ستة وعشرين سنة متصلة وهو لايستطيع أن يصفى أموره ويخرج». وطالت المناقشة وأخيرًا قبل «سمير الرفاعى» بعد اتصالات تليفونية بالقصر أجراها من غرفة أخرى أن يمهل «جلوب» حتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالى .

□

وخرج «جلوب» من مكتب رئيس الوزراء فتوجه إلى السفارة البريطانية ليقابل السفير ويخبره بما جرى . ولم تكن صدمة السفير بأقل من صدمة «جلوب» . وبعد استعراض لكل التطورات طرح السفير تساؤلا ألح عليه : «**من تظنه وراء هذا الأمر أو على علم مسبق به : المصريون أو غيرهم؟**» ثم أردف على الفور «**هل تظن أن أصدقاءنا الأمريكان على علم بهذا الموضوع ؟**» وأنهى «جلوب» المناقشة قائلا : «إنه يترك كل هذه التساؤلات للسفير وللحكومة فى لندن؛ لأن عليه هو أن يهرع إلى بيته لإبلاغ زوجته وبقية أسرته (ابن واحد وابنة بالتبنى) ، ثم يعد حقائبه».

وجلس السفير البريطانى يكتب برقية إلى وزارة الخارجية فى لندن التى وقع عليها النبأ وقع الصاعقة . وطبقا لرواية وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية «أنتونى ناتنج» فى ذلك الوقت ، فإن «إيدن» راح يتصرف كالمجنون عندما تلقى أول إشارة عما وقع فى عمان . وكان «ناتنج» هو الذى اتصل به يبلغه بالأمر وإذا هو يسمع على الناحية الأخرى من التليفون حمما متدفقة من الصخب والشتائم والسباب فى الدنيا كلها.

وأسرع السفير البريطانى فى عمان عند منتصف الليل برسالة من «إيدن» إلى الملك يقول له فيها مهددًا «**إن العواقب سوف تكون وخيمة جدا عليك شخصيًا وعلى الملكية وعلى مستقبل الأردن كله**» . ثم عاد السفير إلى القصر فى الساعة الثالثة صباحًا يطلب مقابلة الملك ، وقيل له إن الملك نائم وقد طلب عدم إيقاظه مهما كانت الأسباب . وكان واضحا أن الملك لا يريد أن يقابل السفير إلا بعد مغادرة «جلوب» (باشا) للأردن نهائيا ، بعد ثلاث ساعات.

□

وربما كان من الضرورى انتظار فتح ملفات أخرى قبل القطع نهائيا بالأسباب التى أدت إلى طرد «جلوب» فى هذا الوقت بالذات وبهذا الأسلوب.

ولقد شرح الملك «حسين» فى مذكراته الأسباب التى دعته ليطرد «جلوب» بقوله:

«لقد كان طرد الجنرال «جلوب» قرارًا أردنيًا بحتا . وكان دافعى إليه هو الخلاف بيننا حول قضيتين :

- **دور الضباط العرب فى جيشنا.**
- **ثم إستراتيجية الدفاع عن الأردن .**

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فقد أخطرت بأننا لا نستطيع تعيين قائد أردنى لسلاح المهندسين قبل سنة ١٩٨٥! فهل كان من الممكن أن تكون الحكومة البريطانية على هذا القدر من عدم الواقعية؟ إن الحكومة البريطانية كانت عاجزة عن فهم أن أحدا لا يستطيع أن يتجاهل الأمانى المشروعة لشعبنا فتزيح جانبا مطالبنا، وتقول لنا إنها سوف تكون على استعداد لمناقشتها بعد ثلاثين سنة!

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية فإن إستراتيجية الدفاع التى التزمناها كانت كارثة، وكان رأيى أنه لابد أن نرد بالقوة على غارات الكاوماندوز الإسرائيليين على القرى العربية... إن الأمم المتحدة كانت تدين الإسرائيليين، ولكن هذا لم يوقفهم وكان جنودنا يتعرضون للسخرية، ونشأت فجوة بين الجيش والشعب. ولم يقتنع «جلوب» بكل ما حاولت أن أشرحه له. وردا على كل نداءاتى كانت نصيحته بالحذر والصبر. وكانت خطته بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية إذا حدث هجوم إسرائيلى حتى تصل تعزيزات للقيام بهجوم مضاد. وكان هذا غير مقبول لى وأستطيع أن أقول إنه لو بقى «جلوب» على رأس الجيش الأردنى لمدة عام واحد أكثر من ذلك لكانت تلك هى نهاية الأردن».

وكان ما كتبه الملك يفسر أسباب الاستغناء عن «جلوب»، ولكنه لم يكن يفسر الأسلوب الذى اتبع فى إنهاء خدمته.

□

وكتبت صحيفة «النيويورك تايمز» فى التعليق على طرد «جلوب» تقول «**إن شعبية الملك حسين زادت بطرد جلوب، وأصبحت تنافس شعبية جمال عبدالناصر بعد صفقة الأسلحة مع الروس**».

[٢]

يوم أول مارس وصل «سلوين لويد» وزير الخارجية البريطانى إلى القاهرة مارا بها فى الطريق إلى كراتشى عاصمة باكستان.

ولم يكن لدى أحد علم بما كان يجرى فى نفس الوقت فى عمان.

كانت زيارة «سلوين لويد» إلى القاهرة - فى طريق سفره إلى كراتشى بناء على إلحاح من وزارة الخارجية البريطانية التى رأى خبراؤها أن الحملة الشديدة التى تقوم بها القاهرة ضد حلف بغداد، وعلى أثر فشل بعثة المارشال «تمبلر» إلى عمان - تعبئ الرأى العام العربى ضد بريطانيا مما يهدد مصالحها ونفوذها على المدى الطويل فى المنطقة. وقد استجاب «إيدن» للاقتراح على أساس أن بريطانيا لن تخسر شيئا بهذا الاتصال المباشر مع مصر بل لعلها تكسب وقتا.(١)

وعقد الدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية جلسة محادثات مع «سلوين لويد» فى مكتبه، ثم أقام له مأدبة عشاء فى نفس اليوم (أول مارس). وقرر «جمال عبدالناصر» أن يحضر العشاء بنفسه، وكان تقديره أن مقابلته مع «سلوين لويد» قد تساعد على تخفيف حالة العصبية التى تتصرف بها الحكومة البريطانية، وربما ساعدت أيضا على تهدئة الأوضاع بصفة عامة فى المنطقة. وهكذا انتقل العشاء من نادى التحرير - حيث كان مقررا إقامته فى الأصل - إلى قصر الطاهرة.

- وقبل العشاء عقدت جلسة «تبادل آراء، جرى فيها استعراض طويل ومرير أحيانا - لحالة العلاقات المصرية - البريطانية. كان كل من الطرفين يلقى المسئولية على الآخر فى التوتر السائد بينهما. ووصل «سلوين لويد» إلى الحد الذى طرح فيه مقترحات محددة:

١ - بعد الاعتراف بأن الحكومة البريطانية هى المسئولة عن كسر التعهد الذى قدمه «إيدن» إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» بتجميد حلف بغداد، وعدم الضغط على

---

(١) كان قرار التخلص من «عبد الناصر» والبحث عن بديل قد اتخذ، وكان «سلوين لويد» على علم بالقرار!

دول عربية أخرى للانضمام إليه ـ وهو ما حدث فعلا فى الأردن. اقترح «سلوين لويد» العودة إلى هذا الاتفاق فى مقابل وقف الحملات المصرية على بريطانيا وعلى حلف بغداد.

٢ـ اقترح «سلوين لويد» أن تسرع بريطانيا بإجلاء ما بقى من قواتها فى قاعدة قناة السويس، وأن يتم ترحيل آخر جندى من جنودها قبل الموعد المقرر فى اتفاقية الجلاء (وفى كل الأحوال فلم يكن ذلك الاقتراح مؤثرا لأن ما كان باقيا من هذه القوات لم يكن يمثل خطرا، بل ولم يكن قادرا على الدفاع عن نفسه).

٣ـ وبعد أن ووجه «سلوين لويد» بما لدى مصر من تقارير عن جهود بريطانية تمارس فى السودان وفى واشنطن ومع البنك الدولى لعرقلة تنفيذ السد العالى، اقترح وزير الخارجية البريطانى أن تصدر الحكومة البريطانية تأكيدا رسميا باهتمامها بمشروع السد، ونيتها بالاشتراك فى تمويله.

وبصفة عامة فقد بدا أن جو المقابلة يتحسن لحظة بعد أخرى ثم دخل الجميع إلى قاعة العشاء.

□

وأثناء العشاء وصل إلى قصر الطاهرة السكرتير الخاص للسفير البريطانى السير «همفرى تريفيليان»، وطلب مقابلة سفيره لأمر عاجل وملح، وأخطر السير «همفرى تريفيليان»، بذلك على مائدة العشاء، فغادر المائدة وخرج ليجد سكرتيره يحمل له برقية جرى حل شفرتها بالسفارة فورا، وهى موجهة إليه من رئيس الوزراء «أنتونى إيدن». وقرأ السفير قبل أن يعود إلى مائدة العشاء نص البرقية وصدمه ما فيها، لكنه بعد لحظات من التفكير قرر أن يضعها فى جيبه وألا يتحدث فى موضوعها أثناء ما بقى من العشاء.

ولم يكد العشاء ينتهى حتى بدا أن السير «همفرى تريفيليان» يتعجل الانصراف، فقد قال لـ «سلوين لويد» «إنك سوف تسافر فى وقت مبكر من صباح الغد ومن الخير أن ننصرف الآن لكى تحصل على قسط من النوم».

وكان «سلوين لويد» لايزال يحاول وضع مقترحاته فى صيغة نهائية، وهكذا سأل الرئيس «جمال عبدالناصر» فيما إذا كان فى استطاعته أن يمر عليه غدا، وهو فى طريقه إلى المطار ليحصل منه على كلمة نهائية فيما تحدثا فيه.

□

وركب «سلوين لويد» و «تريفيليان» سيارة الـ «رولز رويس» التى تملكها السفارة البريطانية، وتحركت بهما عائدة من قصر الطاهرة إلى السفارة البريطانية فى جاردن سيتى. وكان أول ما قاله «سلوين لويد» لـ «تريفيليان»، والسيارة تتحرك بهما : «إنك تعجلت انصرافنا وكان ناصر على استعداد لمواصلة الحديث وقتا أطول». [1] ورد «تريفيليان» بقوله : «لقد أردتك أن تقرأ هذه البرقية من رئيس الوزراء». ثم ناوله المظروف الذى كان فى جيبه، وعلى ضوء مصباح السيارة الداخلى قرأ «سلوين لويد» البرقية واحتقن وجهه. ثم سأل «تريفيليان» «هل تظنه كان يعرف بطرد «جلوب» أثناء العشاء. وهل كان يلعب معنا لعبة القط والفأر؟» ثم استطرد فى أسئلته : «هل لاحظت أنه عندما تحدث عن فشل مهمة «تمبلر» فى عمان تحدث بالسوء عن «جلوب»، وقال إنه رأس المصائب فى الأردن، وأن دوره هناك يسىء إلى بريطانيا ولا ينفعها، وإننا يجب ألا نستمع إلى نصائح مثل هؤلاء الناس من العصر القديم ولا نرسم سياستنا على أساسها. هل كان يعلم؟ وهل تحدث الينا وتفاصيل ما جرى فى عمان فى ذهنه، رتبها وحرّض عليها ثم راح يسخر منا فى أعماقه؟»

وقبل أن تصل السيارة بالاثنين إلى مقر السفارة فى جاردن سيتى كانت أسئلة «سلوين لويد» قد تحولت فى ذهنه إلى إجابات، وأضاف إليها أن «**جمال عبدالناصر» «رتب» مؤامرة طرد «جلوب»، بحيث تتواقق مع يوم وجوده فى القاهرة إمعانا فى إهانته وإهانة الحكومة البريطانية!**

□

---

(١) شهادة السير «همفرى تريفيليان».

ولم يكن «جمال عبدالناصر» فى حقيقة الأمر يعرف شيئا عما جرى فى عمان ذلك اليوم.

ولم يعرف بما جرى حتى الصباح، وقبل دقائق من موعد وصول «سلوين لويد» لمقابلته مرة أخرى وأخيرة في بيته قاصدا إلى المطار.

وفى الحقيقة فقد كنت أنا الذى أخطرت الرئيس «عبدالناصر» بما جرى. فقد حدث فى الصباح الباكر أن اتصل بى «توم ليتل» مدير وكالة الأنباء العربية (وكالة أنباء بريطانية) فى القاهرة، وسألنى إذا كان لدىَّ تعليق على طرد «جلوب»، ولم تكن وكالات الأنباء قد حملت بعد أية أخبار عن هذا الموضوع من عمان. لقد تقرر هناك إيقاف حركة البرقيات حتى تخرج طائرة «جلوب» من الأجواء الأردنية. واستوضحت «توم ليتل» فيما سألنى فيه، وسمعت بعض التفاصيل التى عرفها هو من السفارة البريطانية فى القاهرة، ومن اتصال تليفونى أجراه مع لندن. واتصلت تليفونيا بالرئيس «جمال عبدالناصر» فى غرفة نومه، وكان قد بدأ يرتدى ملابسه استعدادا للقاء «سلوين لويد» ودهش «جمال عبدالناصر» بما قلته له، وحاول أن يتساءل عن معانيه. وبمعرفته بحقائق الأمور فى الأردن، فقد تصور (وكان على خطأ) أن قرار الاستغناء عن خدمات «جلوب» جرى بموافقة الحكومة البريطانية ورغبة منها فى امتصاص المشاعر المعادية فى الرأى العام العربى، وظل على هذا الاعتقاد حتى قابل «سلوين لويد».

وتظهر شهادة السير «همفرى تريفيليان» أن «سلوين لويد» تردد فى المرور على بيت «جمال عبدالناصر» وهو فى طريقه إلى المطار. فهو لم ينم طول الليل لأن برقيات وزارة الخارجية فى لندن راحت تترى على السفارة البريطانية تحمل آخر التفاصيل من عمان. وقال «سلوين لويد» لـ «تريفيليان» متسائلا «أى فائدة يمكن تحقيقها من العودة مرة أخرى للقاء ناصر بعد أن رتب هذه المؤامرة ضدنا وضدى أثناء وجودى فى القاهرة؟» ثم سأل «تريفيليان» قائلا: «هل لاحظت نظرة الحقد فى عينيه عندما كان يتحدث عن «جلوب»؟ هذا الرجل يكرهنا من أعماقه وليست هناك فائدة من أى محاولة للكلام معه أو استرضائه» لكن السير «همفرى

تريفيليان» مضى يلح على «سلوين لويد» فى «أن الموعد ارتباط، وأنه بصرف النظر عن أى اعتبار آخر، فما دام لديه موعد مع رئيس الدولة التى هو ضيف عليها فلا سبيل أمامه غير الذهاب».

□

كان «جمال عبدالناصر» لايزال معى على التليفون يسمع تفاصيل ما عرفته من «توم ليتل» عندما رأى سيارة السفارة البريطانية تدخل من الباب الخارجى لبيته فى منشية البكرى مقلة «سلوين لويد» و «همفرى تريفيليان». وقال لى إنه سوف يتصل بى بعد المقابلة لأن «الناس وصلوا» وسوف ينزل للقائهم.

وكان اللقاء غريبا فـ «جمال عبدالناصر» كان على تصوره لما حدث فى عمان و«سلوين لويد» كان أسير هواجسه وأوهامه عما حدث فيها. وكان أول ما قاله «سلوين لويد» لـ «جمال عبدالناصر» هو سؤاله وهو يمسك أعصابه «سيدى الرئيس: هل عرفت بما حدث فى عمان؟» وأجاب «جمال عبدالناصر» بـ «**أنه سمع عما جرى وهو يعتقد أنها خطوة طيبة**». واحمر وجه «سلوين لويد» ورد: «**أية خطوة طيبة، هذا نذير سوء وبداية كارثة**». ودهش «جمال عبدالناصر» ثم بدأ يراجع انطباعه الأول. وقال لـ «سلوين لويد»: إنه «**عندما سمع بما حدث تصور أن الحكومة البريطانية شاءت أن تبدى دليلا على حسن نيتها تجاه العرب، وأن تشير اليهم بما يعنى بدء مرحلة جديدة، وأنها لهذا تخلصت من رموز الماضى**». وكان «سلوين لويد» فى حالة يرثى لها، فقد كان يريد أن ينفجر وفى نفس الوقت يعرف أنه لايستطيع. ووصف «جمال عبدالناصر» بنفسه مشهد «سلوين لويد» فى هذه اللحظات بـ «إنه راح يفأفئ ويتأتئ ويقول كلمة ولايستكمل جملة، فضلا عن أن وجهه كان محتقنا طول الوقت وعيناه جاحظتان بطريقة تثير الأسى». ولم يستغرق اللقاء أكثر من ربع ساعة فقد بدا التفاهم بين الأطراف مستحيلا، كما أن كلَ ما دار حوله حديث الأمس الودى تبعثر فى شظايا قنبلة عمان.

□

وفى طريقه إلى كراتشى توقف «سلوين لويد» فى عدن وخرجت المظاهرات للقائه فى المطار تهتف ضده، وتهتف بحياة «جمال عبدالناصر».

وعندما هبطت طائرته فى البحرين كانت المظاهرات ضده أشد كثافة وعنفا. وانهال على سيارته وهو فى طريقه إلى قصر الحاكم العام سيل من الحجارة. وبدا أن سلامته شخصيا مهددة.

وحين وصل إلى كراتشى كانت حالته قد أصبحت أسوأ من حالة «إيدن».

[٢]

أحدث طرد «جلوب» (باشا) من الأردن وترحيله إلى لندن صباح يوم ٢ فبراير ضجة فى بريطانيا. كانت الصحف هائجة مائجة، وكان حزب المحافظين فى حالة ثورة على زعيمه لم يسبق لها مثيل. **وكان هناك إحساس عام بأن «إيدن» لم يعد يصلح لقيادة بريطانيا فى هذه الظروف؟ لأنه لايمتلك الكفاءة ولا الأعصاب لهذه المسئولية.**

كانت الحملات ضده عنيفة قبل صدمة طرد «جلوب»، وبعد هذه الصدمة فإنها بلغت حدودا يصعب تصورها. وخرجت الصحف تحمل عناوين مثيرة ليس فقط عما حدث فى عمان ولكن أيضا عما حدث لـ «سلوين لويد» فى عدن وفى البحرين. ونشرت له صورة وهو يحاول أن يتجنب سيلا من الحجارة طار فى الهواء موجها إليه. ولخصت صحيفة «الإكسبريس» الموقف كله بكلمة واحدة نشرتها على عرض صفحتها الأولى وكانت الكلمة هى «العار».(Shame) .

□

ولعل شهادة «ناتنج» عن ردود فعل طرد «جلوب» من الأردن هى أدق توثيق للحالة النفسية التى سيطرت على مراكز صنع القرار البريطانى، وأولها رئاسة الوزراء. وكان «ناتنج» يشغل منصب وزير الدولة فى وزارة الخارجية. وفى غياب وزيرها «سلوين لويد»، فقد كان هو حلقة الاتصال مع «أنتونى إيدن». وكتب «ناتنج»

يقول: «إن دراما السويس بدأت فى الواقع عندما سمع «إيدن» عن طرد «جلوب» ومن لحظتها أعلن حربا شخصية على الرجل الذى اعتبره مسئولا عن هذا العمل وهو «جمال عبدالناصر».

وكتب «أنتونى ناتنج» فى مذكراته يقول: «**كرجل قضى المساء بطوله ونصف الليل بعده يناقش «إيدن» يوم طرد «جلوب» فإنى أستطيع أن أشهد أنه وضع كل اللوم على «ناصر». وفى هذا اليوم المشئوم فإنه قرر أن العالم لم يعد يتسع له ولـ«ناصر». ومن الآن فصاعدا فقد «إيدن» كل صلة له مع الحقائق».**

□

وفى مساء يوم ٤ مارس جرت واقعة يرويها «أنتونى ناتنج» على النحو التالى:(١)

«دعوت «هارولد ستاسن» (عضو فى وزارة «أيزنهاور») إلى العشاء فى فندق «سافوى» وأثناء العشاء دعيت إلى التليفون، وجاءنى صوت يقول: «إنه أنا» (It's me) وعرفت صوت رئيس الوزراء. وإذا كان هذا الأسلوب فى تقديم نفسه مقصودا به إخفاء شخصيته على عاملة التليفون فى فندق «سافوى» فإن حديثنا التالى كان كفيلا بإفشال هذا الهدف. كان صوته صارخا يقول: «**ما هذا الكلام الفارغ الذى أرسلته لى. إننى لا أوافق على كلمة واحدة مما جاء به»**، (كان «إيدن» يشير إلى منكرة أرسلها إليه «ناتنج» باسم وزارة الخارجية بناء على طلب رئيس الوزراء عن البدائل المتاحة للعمل ضد «جمال عبدالناصر»). **ورددت على «إيدن»؟ بأنها كانت محاولة للنظر فى المستقبل ولترشيد موقفنا فى الشرق الأوسط، حتى نتجنب فى المستقبل نوع الضربات التى أصابتنا فى موضوع «جلوب»**. واستطرد «إيدن» «**وما هو هذا الهراء حول عزل «ناصر» أو تحييده كما تقول؟ ألا تفهم أنى أريد تدميره؟ إنى أريد إزاحته، وإذا كنت أنت ووزارة الخارجية لا توافقان فالواجب أن تحضر اجتماع الوزارة لتشرح السبب»**. وقد حاولت تهدئته «**بأنه قبل أن نقرر تدمير «ناصر» قد**

---

(١) صفحة ٣٤ و ٣٥ من مذكرات «أنتونى ناتنج» .

يكون من الحكمة أن نبحث عن بديل لايكون أكثر عداء لنا، وإنه فى الوقت الحالى لايوجد بديل، عدوا كان أو صديقا، وأن النتيجة الوحيدة لإزاحة «ناصر» هى انتشار الفوضى فى مصر».

وصرخ «إيدن» **«ولكنى لا أريد بديلا ولا يهمنى أن تسود الفوضى والخراب فى مصر».**

وأنهى المكالمة عند هذا الحد، وعدت إلى عشائى وأنا أشعر بأنى مررت بكابوس، ولكن الكابوس كان حقيقيا».

□

وروى «ناتنج» بعد ذلك فى برنامج وثائقى لهيئة الإذاعة البريطانية أذيع تحت عنوان «نهاية الإمبراطورية» أن «إيدن» قال له **«إننى أريد جثة «ناصر».. أريده مقتولا».**

وقام «إيدن» بعد ذلك باستدعاء السير «جون سينكلير» رئيس إدارة المخابرات البريطانية (m16) وطلب إليه أن تتولى إدارته تصفية «جمال عبدالناصر» فى أسرع وقت.

□

ثم دعا «إيدن» إلى اجتماع طلب فيه البحث عن القوى الداخلية التى تستطيع أن تناوئ «جمال عبدالناصر» فى مصر وأن تعمل على قلب حكومته. وطرح «إيدن» عليهم فى هذا الاجتماع ما كان يتصوره.

□

وشرد تفكيره إلى أبعد. وتشير مجموعة أوراق «أيزنهاور» الخاصة إلى أنه تلقى تقارير من سفارته فى لندن جعلته يتوجس خيفة من الاحتمالات. فقد كتب إليه

السفير الأمريكى فى العاصمة البريطانية يقول له: «إنه لاحظ اتجاها شديد الحدة فى «هوايت هول» (حى الوزارات فى بريطانيا) وإنهم كانوا فى الماضى يتحدثون عن الشرق الأوسط بتعبير «**إذا وقعت الحرب**» وأما الآن فإنهم يستعملون تعبير «**عندما تجىء الحرب**» .»

وقرر «أيزنهاور» طبقا لما جاء فى أوراقه أن يكتب خطابا إلى «إيدن» ينصحه فيه بالهدوء والروية لأن أى خطوة غير محسوبة قد تؤدى إلى إحراج لا يحتمل بالنسبة لأصدقاء الغرب التقليديين فى المنطقة، وقد تؤثر مباشرة على المصالح الغربية.

ولم يكن «إيدن» فى حالة تسمح له بالإصغاء إلى صوت العقل.

الفصل السادس

الحلف غير المقدس !

[١]

مر «سلوين لويد» بالقاهرة ذاهبا إلى كراتشى يوم أول مارس سنة ١٩٥٦ . ومر بها «كريستيان بينو» (وزير خارجية فرنسا) قادما من كراتشى يوم ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ . وكانت هناك أوجه تشابه بين الزيارتين، كما كانت هناك أوجه اختلاف.

كانت أوجه التشابه : أن كلا من بريطانيا وفرنسا راحت تجرب. عملية غواية فى اللحظة الأخيرة للسياسة المصرية، وفى أن كلا منهما اختار وزير خارجيته للقيام بمسعى مباشر لتحقيق هذا الغرض ومع «جمال عبدالناصر» شخصيا.

وكانت زيارة «كريستيان بينو» مختلفة عن زيارة «سلوين لويد» لأن ترتيبها لم يكن قصدا فرنسيا مخططا بل كانت الظروف هى التى أوحت بها. كما أن مسار الزيارة فى القاهرة كان وديا من أول لحظة وحتى اللحظة الأخيرة.

□

كان «نهرو» رئيس وزراء الهند هو الذى اقترح على «بينو» مقابلة «جمال عبدالناصر» والتحدث اليه مباشرة. فقد حدث بعد زيارة «كريستيان بينو» إلى كراتشى أن تقرر ذهابه إلى الهند بعد باكستان للمحافظة على مظهر التوازن فى السياسة الفرنسية إزاء البلدين الكبيرين فى شبه القارة الهندية. وأثناء المقابلة بين وزير الخارجية الفرنسى ورئيس الوزراء الهندى تطرق «كريستيان بينو» إلى الكلام عن «جمال عبدالناصر» (صديق «نهرو») وكيف أنه يثير القلاقل ضد فرنسا

فى شمال أفريقيا بتشجيعه للثورة الجزائرية، وراح «نهرو» يحدثه عن «جمال عبدالناصر» كما يعرفه ثم سأله مباشرة «لماذا لا تذهب لتقابله؟» وأبرق «كريستيان بينو». إلى رئيس وزرائه «جى موليه» يعرض عليه اقتراح «نهرو». وفى نفس الوقت بعث «نهرو» إلى «جمال عبدالناصر» يسأله ما إذا كان مستعدا لمقابلة «كريستيان بينو». وفى دلهى تلقى «كريستيان بينو» رد «جى موليه» بالموافقة، كما تلقى «نهرو» من القاهرة رد «جمال عبدالناصر» بالاستعداد.

وجاء «بينو» إلى القاهرة والتقى بالرئيس «جمال عبدالناصر» صباح يوم ١٤ مارس سنة١٩٥٦ . وحضر المقابلة معهما الكونت «أرمان دو شايلا».

وبدأ «كريستيان بينو» ـ طبقا للمحضر الرسمى المودع أصله فى ملفات رئاسة الجمهورية فى القاهرة بأن قدم تحيات رئيس الوزراء الفرنسى، «جى موليه»، وكيف أنه تحمس لفكرة زيارة وزير خارجيته للقاهرة عن رغبة مخلصة فى الوصول إلى نوع من التفاهم مع مصر. ثم قال إن العلاقات بين القاهرة وباريس كانت باستمرار علاقات ود تقليدية، ووافق الرئيس «جمال عبدالناصر» على ذلك وقال إنه لا يوجد سبب لتدهور العلاقات، ثم عرض أسباب الخلافات الظاهرة بين البلدين فى نقطتين: **أولاهما**: القمع الفرنسى لحركة التحرر الوطنى العربى فى شمال أفريقيا، وأشار إلى أن ذلك يفرض على مصر التزاما بمساعدة أشقائها فى تونس ومراكش والجزائر. **والثانية**: هى صفقات السلاح المتواصلة بين فرنسا وإسرائيل وأن ذلك أكبر مشجع للعدوان الإسرائيلى.

ورد «كريستيان بينو» فأوضح أن الحكومة الفرنسية بصدد التوصل إلى تسويات مع تونس ومراكش، وأن المشكلة الحقيقية الباقية هى الجزائر، وأن التمرد فى الجزائر لا تحركه غير المساعدات المصرية، فإذا توقفت هذه المساعدات فإن الأمور كلها سوف تهدأ لأن وضع الجزائريختلف عن وضع تونس ومراكش. ففى الجزائر مليون مستوطن فرنسى، ثم إن فرنسا اعتبرت الجزائر دائما حتى فى مشروعات البنية الأساسية جزءا لا يتجزأ من فرنسا. ومع ذلك فإن الحكومة الفرنسية على استعداد لأن تصل مع ممثلين جزائريين إلى ترتيب يعطيهم دورا فى توجيه شئون الجزائر.

وناقشه الرئيس «جمال عبدالناصر» فيما أبداه طويلا، فتحدث عن حق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره. وأثناء المناقشة عرض «كريستيان بينو» ما يكاد أن يكون صفقة بين مصر وفرنسا: **تتوقف فرنسا عن إمداد إسرائيل بالسلاح فى مقابل أن تتوقف مصر عن مساعدة ثوار الجزائر**. ورد «جمال عبدالناصر» **بأن الأمور يصعب ترتيبها على هذا النحو وعلى فرض أن مصر أوقفت مساعداتها للثوار الجزائريين، فإن هؤلاء الثوار سوف يحملون قضيتهم وكفاحهم إلى النهاية، وسوف يكون فى مقدورهم أن يجدوا مصدرا آخر لمساعدتهم غير مصر لأن حركة التاريخ لايمكن وقفها**. وعند هذه النقطة سأل «كريستيان بينو» «إننا لا نعرف قيادة معينة لحركة التمرد فى الجزائر، ثم إننا لا نعرف ماذا يريدون على وجه التحديد؟» وأجاب «جمال عبدالناصر» بـ« إنه يعرف القيادة الشرعية للثورة الجزائرية، وإنه لايستطيع أن يتحدث باسمها فيما تريده أو لا تريده». وبعد مناقشات حول هذه النقطة قال «جمال عبدالناصر»: «إنه ـ رغبة منه فى تسهيل الأمور وإثبات حسن النية مع فرنسا ـ فإنه على استعداد ـ إذا رغبت الحكومة الفرنسية ـ أن يرتب لقاء بين قيادة الثورة الجزائرية وبين ممثلين عن الحكومة الفرنسية يكون هدفه ـ بغير التزام على طرف ـ استطلاع الآراء بين الطرفين كعملية تمهيد لاتصالات تجرى بينهما بعد ذلك مباشرة». وقال «كريستيان بينو»: «إنه لا يستطيع أن يبت وحده فى هذا الاقتراح وإنما هو على استعداد لعرضه على رئيس الوزراء الفرنسى فور عودته إلى باريس».

وكان جو اللقاء كله وديا، وإن عبرت به سحابة خفيفة حينما قال «كريستيان بينو» فجأة: «لقد جاء للقائى هنا أثناء مرورى فى القاهرة المسيو «شارل رو» رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس وقد رجانى فى أن أطلب له موعدا منك». ورد «جمال عبدالناصر» بـ«أنه كمبدأ لا يستطيع أن يقابل ممثلى شركات تجارية لها مصالح فى مصر، وأن هذا ليس موقفا شخصيا من «شارل رو» لكنه تقليد عام يلزم نفسه به». وتدخل الكونت «دو شايلا» فى الحديث فقال: «إن شركة قناة السويس لا تعتبر نفسها شركة تجارية تعمل فى مصر وإنما هى تعتبر نفسها جزءا من التاريخ المصرى». وابتسم «جمال عبدالناصر» وقال للسفير الفرنسى «دعنا

لا نتحدث عن التاريخ المصرى بصدد شركة قناة السويس». وتدخل «كريستيان بينو» فى الحديث فسأل «هل لديكم شىء ضد شركة قناة السويس؟» ورد «جمال عبدالناصر» بـ «أن هناك مشاكل بين الشركة والحكومة فى مصر لأسباب كثيرة ومتنوعة، بينها أن الحكومة تلح على الشركة لاستثمار بعض فوائض عوائدها من رسوم المرور فى مشروعات التنمية فى مصر والشركة ترفض. وعلى أى حال فإن هذه المشاكل تبحث بين الشركة وبين وزارات الحكومة المختلفة، وهو يعلم أن «شارل رو» يقابل الوزراء المختصين ويتناقش معهم وليس من المنطقى أن يشعرهؤلاء الوزراء أن رئيس مجلس إدارة الشركة فى استطاعته أن يقفز فوق رءوسهم جميعا ويعرض مشاكله على رئيس الدولة». وسأل «كريستيان بينو» «عما إذا كان لدى الرئيس تصور مستقبلى لدورشركة قناة السويس؟» ورد الرئيس «عبدالناصر» بقوله: «إنه فيما يتعلق به شخصيا وكمجرد مواطن مصرى فإنه ينتظر بفارغ الصبر انتهاء المدة الباقية من امتياز الشركة حتى تعود القناة إلى مصر».
وعلق «بينو» بقوله: «ولكن ياسيدى الرئيس فإن القناة فعلا فى مصر وعلى حد علمى فإنها لاتجرى فى فرنسا». وكان رد «جمال عبدالناصر» أن «هذه قصة طويلة». ومرة أخرى تدخل الكونت «دو شايلا» السفير الفرنسى فى الحديث وأبدى أن «شركة قناة السويس تشعر بمخاوف فى مصر، وأنه قد يكون من المفيد بث نوع من الطمأنينة فى قلوب المسئولين عن إدارتها، على الأقل حتى يتشجعوا للإقدام على مشروع كبير بحثوه لتوسيعها حتى تستطيع استقبال الناقلات الكبيرة». ثم عاد «كريستيان بينو» يقول «إن حرية الملاحة فى قناة السويس قضية تهم الغرب كله، وهو فى هذا يستطيع أن يتحدث باسم حلفاء الغرب الكبار: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا». ثم أضاف «إنه يعلم أن زميله البريطانى «سلوين لويد» أكد هذه النقطة للرئيس «جمال عبدالناصر» عندما التقى به فى القاهرة فى أوائل الشهر».
وقال «جمال عبدالناصر» «إن هذا حدث فعلا أثناء لقائه مع «سلوين لويد»، وإن وزير الخارجية البريطانى ذكر له فى هذا الصدد أن الغرب يعتبرقناة السويس جزءا لا يتجزأ من مجمع البترول الضخم فى المنطقة. وإنه فى كل الأحوال لا يرى خطرا يهدد سلامة الملاحة فى القناة، وجلاء البريطانيين عن قاعدة قناة السويس لن يؤثر

على ذلك لأن القاعدة لم يكن لها دخل على الإطلاق فى حرية الملاحة، فقد كانت الحكومة المصرية دائما مسئولة عن ذلك بمقتضى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٩٩». وعلق «كريستيان بينو» على ذلك بقوله: «إن فرنسا تختلف فى هذا الصدد عن الولايات المتحدة وعن بريطانيا «لأن شركة قناة السويس تمثل رمزا عاطفيا لدور فرنسا فى المشرق». ولم يعلق «جمال عبدالناصر».

□

وعاد «كريستيان بينو» إلى باريس. ثم لم يلبث الكونت «دو شايلا» أن اتصل بالدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية ينقل إليه رسالة مؤداها أن وزير الخارجية عرض على رئيس الوزراء الفرنسى اقتراح الرئيس «جمال عبدالناصر» بترتيب لقاء بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وبين العناصر التى تقود العمل المسلح الجزائرى، وأن رئيس الوزراء «جى موليه» وافق على الاقتراح شريطة أن يظل هذا الاجتماع سرا فى هذه المرحلة حتى لا تحدث ردود فعل معاكسة له.

□

وقام «جمال عبدالناصر» بدعوة بعض القادة الجزائريين إلى اجتماع معه فى القاهرة، وهم «أحمد بن بيللا» و«محمد خيضر» و «حسين أية أحمد» ، وطرح عليهم تفاصيل ما دار بينه وبين «بينو» وأضاف الرئيس «جمال عبدالناصر»: «إنه يضع الأمر أمام القادة الجزائريين، وإذا كانت لديه نصيحة يوجهها لهم كصديق، فهى أنه ينصحهم بالقبول لسبب أساسى وهو أن الاجتماع فى حد ذاته، ومهما تكن نتائجه، سوف يكون معناه اعترافا ضمنيا من فرنسا بالقيادة الشرعية للثورة الجزائرية».

وبحث القادة الجزائريون الثلاثة الأمر مع بقية رفاقهم الذين لحقوا بهم فى ذلك الوقت فى القاهرة، ثم بعثوا للرئيس «جمال عبدالناصر» أنهم يؤيدون رأيه وأنهم يفضلون أن يبتعد القادة العسكريون عن هذا الاتصال، وأن يقوم به أحد المشتغلين بالعمل السياسى بينهم وهو السيد «محمد خيضر». وبعث الرئيس «جمال عبدالناصر» إلى «كريستيان بينو» يقترح إرسال وفد فرنسى للقاهرة للاجتماع بممثلين شرعيين للثورة الجزائرية فى القاهرة يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦ .

واختار «جى موليه» رئيس وزراء فرنسا أن يرأس هذا الوفد «جورج جورس» أحد مساعديه الرئيسيين، وأن يصحبه فى هذه المهمة «جوزيف بيجار» سكرتير الحزب الاشتراكى الفرنسى فى الجزائر ممثلا عن المستوطنين الفرنسيين.

وعقد الاجتماع فى موعده فعلا وطلب الفرنسيون وقف العمليات العسكرية فى الجزائر كلها لإثبات حسن النية فى الاتصالات.

□

وعرضت نتائج الاجتماع الأول على الرئيس «جمال عبدالناصر» فأشار بأنه لايرى وقف العمليات العسكرية، وأن مثل ذلك الاقتراح يمكن بحثه عندما تبدأ مفاوضات رسمية يعلن عنها بين الطرفين، وأما فى مجرد لقاء استكشافى فإن وقف العمليات العسكرية يصبح ميزة تعطى للطرف الفرنسى بدون مقابل من جانبهم.

وكان ذلك رأى القادة الجزائريين أيضا. وعقد اجتماع آخر بعد ثلاثة أيام.

ثم أبدى الطرف الفرنسى أنه مضطر للسفر إلى فرنسا للتشاور وأنه سوف يعود إلى القاهرة بعد أسبوع.

وسافر الفرنسيون إلى باريس، ولم يعودوا إلى القاهرة. وتوقفت الاتصالات.

□

وتلقت القاهرة تفاصيل عما حدث فى باريس، فقد تحركت قوى ضغط كثيرة لوأد أول اتصال بين فرنسا والثورة الجزائرية فى مهده. وكانت القوى التى شاركت هذه الضغوط متعددة، لكن تيارا واحدا جمعها وأنشأ فيما بينها تحالفا قويا على هدف محدد:

- ضغطت جماعات المستوطنين وممثليهم فى باريس على حكومة «بينو» ضغطا هائلا بدعوى أن أى اتصال مع الثوار الجزائريين سوف يؤدى إلى خلخلة الروح المعنوية للمستوطنين الفرنسيين.

● واحتج الجنرال «شال» القائد العام للقوات الفرنسية فى الجزائر وحجته أن قواته على وشك تصفية معاقل الثورة الجزائرية، وأن تسرب أى شىء عن اتصالات بين الحكومة فى فرنسا وبينهم يضعف معنويات الجيش الفرنسى.

● ولم تكن شركة قناة السويس سعيدة، خصوصا وأن «كريستيان بينو» أثناء وجوده فى القاهرة لم ينجح فى إقناع الرئيس «جمال عبدالناصر» بمقابلة رئيس مجلس إدارتها المسيو «شارل رو».

● وكانت إسرائيل وأصدقاؤها فى باريس غير مقتنعين بجدوى أى اتصال مع مصر، وأن هذه الاتصالات فى هذا الوقت هى «ميونيخ أخرى» (تراجع الحلفاء أمام «هتلر» ١٩٣٨) ، وكان إلحاحهم أن استرضاء «جمال عبدالناصر» لا فائدة منه، وأن «الدكتاتور» المصرى لن يكف إلا إذا رأى «العين الحمراء».

● وشاركت فى الضغوط عناصر أخرى متعددة تجمعت فى ذلك الوقت فى باريس وتعاونت مع المخابرات الفرنسية فى تنظيمات نشطت للعمل ضد مصر وضد «جمال عبدالناصر». وخصصت إحدى موجات «أوروبا رقم (١)» من «مونت كارلو» ووضعت تحت تصرف أسرة «أبو الفتح» !

□

ويوم ٢٨ مارس قام الأسطول الفرنسى بهجوم واسع على مواقع الثورة الجزائرية.

ويوم ٣٠ مارس انفجرت قنبلة فى السفارة المصرية فى باريس.

□

وكان رأى الكل أنه إذا كان هناك طرف فى المنطقة تستطيع فرنسا أن تتعاون معه لتحقيق أهدافها مرة واحدة فهذا الطرف هو إسرائيل.

وكانت إسرائيل أكثر من مستعدة.

وبدأت فرنسا تمشى على الطريق الذى كان مفتوحا من قبل، ولكنه الآن أصبح أكثر اتساعا وأبعد طولا !

[٢]

منذ بداية سنة ١٩٥٦، كان «شيمون بيريز» يقيم فى باريس بصفة دائمة تقريبا. وكان وصول الاشتراكيين للحكم فى فرنسا بزعامة «جى موليه» تطورا حاسما فى اتفاقيات السلاح التى عقدها فى باريس. وقد استدعاه «بيرجس مانورى» وزير الدفاع الجديد فى وزارة «موليه» ليبلغه «أن **الحكومة الفرنسية حصلت على إذن من واشنطن بأن تبيع لإسرائيل ١٢ طائرة من طراز «ميستير ٤» - كان إنتاجها أساسا لحساب حلف الأطلنطى والآن وافق «دالاس» على بيعها لإسرائيل، «لأن مطامع «عبدالناصر» أصبحت تتجاوز كل حد»**.

وطبقا لتقرير الدكتور «مايكل بريشر» فإن «بن جوريون» دعا «شاريت» و «ديان» و «بيريز» إلى مقابلته يوم ٣ أبريل سنة ١٩٥٦، وقال لهم: «إن إسرائيل عليها أن تركز على فرنسا للحصول على ماتشاء من السلاح لمواجهة الخطر المصرى». وبعد أسبوع طلب «بن جوريون» استدعاء السفير الإسرائيلى فى باريس «ياكوف تسور» فحضر معه اجتماعا شارك فيه «شاريت» و «ديان» و «بيريز»، وقال لهم «بن جوريون»: «إن غارات الفدائيين المصريين هى مقدمة لهجوم شامل على إسرائيل، وعلى إسرائيل أن تضرب قبل أن يفوت الوقت، وأن تتحرك قبل أن تتمكن مصر من استيعاب السلاح السوفيتى الذى حصلت عليه، وأن أملها الأكبر الآن هو فرنسا». ثم كتب «بن جوريون» خطابا لـ «موليه» بدأ على النحو التالى:

«فى هذا الوقت الخطير تتوجه جمهورية إسرائيل الصغيرة الفتية بالنداء إلى جمهورية فرنسا الأكبر والأعظم واثقة من الفهم المتبادل». (١)

ثم مضى «بن جوريون» يطرح فى خطابه مطالب إسرائيل. وعاد «تسور» السفير الإسرائيلى فى باريس إلى مقر عمله، وصحبه «شيمون بيريز» لتسليم الخطاب. وفى ظرف أسبوع تم توقيع صفقة أسلحة تتضمن دبابات ومدافع وطائرات نفاثة ومدافع رشاشة وذخيرة.

---

(١) مذكرات «بن جوريون» صفحة ٤٧٥ .

وربما يستحق التأمل هنا ما ذكره «بن جوريون» فى مذكراته من أن الصفقة عقدت دون أن يعلم بها أحد إلا «بيرجس مانورى» وزير الدفاع الفرنسى الذى تلقى أمرا من «موليه» بعقد الصفقة. ثم عرف بها «كريستيان بينو» وزير الخارجية بعد عقدها بعدة أسابيع. والأخطر من ذلك، وهذه هى النقطة التى تستحق التأمل العميق هو ما أورده «آبل توماس» سكرتير عام وزارة الدفاع الفرنسية من قوله :

«وبما أنه لم يكن فى وسعنا أن نورد كل شىء بأنفسنا للإسرائيليين فقد طلبنا من الأمريكيين أن يوردوا لنا بعض المعدات، ولم يكن سرا عليهم أن وجهتها النهائية هى إسرائيل، وقد قدم الأمريكيون فى هذا الصدد ما هو أكثر من القائمة الرسمية التى طلبتها إسرائيل».

وتظهر مجموعة أوراق «أيزنهاور» الخاصة أنه هو نفسه كان على علم بأن الأسلحة المرسلة من أمريكا إلى فرنسا سوف تتوقف فيها محطة على الطريق إلى إسرائيل. فقد استؤذن شخصيا بالنسبة للطائرات فى هذه الصفقة، وكتب له «هربرت هوفر» مذكرة حول هذا الموضوع، أشر عليها بخط يده عبارة «لا اعتراض (No Objection)».

ولاحت مؤشرات الخطر فى الشرق الأوسط، ومع كل يوم كانت هذه المؤشرات تتصاعد أكثر وأكثر إلى الذروة الحرجة.

[٣]

وتظهر كل المعلومات المتاحة الآن، كما تؤكد الوثائق، أنه فى وقت ما من هذه الفترة قررت الولايات المتحدة العدول عن المشاركة فى تمويل السد العالى. ويروى السناتور «فولبرايت» رئيس لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى فى ذلك الوقت «أنه واثق أن قرار الرجوع عن تمويل السد العالى اتخذ بعد أقل من شهرين من قرار المشاركة» (١) ، وبالتالى فإن مشروع العرض ظل قائما فى الحقيقة

---

(١) تقرير «فولبرايت» بعد حرب السويس عن قضية سحب عرض السد العالى.

لفترة قصيرة ثم تقرر سحبه، والراجح أن ذلك حدث فور فشل مهمة «أندرسون» إلى القاهرة، والتى كان هدفها شراء الصلح مع إسرائيل بالسد العالى، فلقد اتضح بعد هذه الزيارة وبصورة كاملة أن «جمال عبدالناصر» لن ينضم إلى أحلاف عسكرية غربية، ولن يعقد صلحا مع إسرائيل.

وتلقى شهادة المستر «يوجين بلاك» رئيس البنك الدولى فى ذلك الوقت. أضواء كاشفة على بعض الجوانب التى أحاطت بموضوع السد العالى فى تلك الأيام.

يشرح «يوجين بلاك» فى هذه الشهادة (١) تجربته كما يلى:

«كان مشروع السد العالى فى مصر من أهم المشروعات التى انشغل بها البنك الدولى فى الخمسينات، فقد استطاع هذا المشروع أن يستحوذ على خيال الناس ليس فى مصر وحدها، ولكن فى أقطار عديدة فى أسيا وأفريقيا. ولقد قام خبراؤنا بدراسته عندما تقدمت لنا به الحكومة المصرية رسميا سنة ١٩٥٤، ومن قبل أن تقرر الدول الغربية أن تشارك فى تمويله. وحينما قررت الولايات المتحدة أن تشارك فيه فإن تنفيذ هذا المشروع العملاق بدا لنا ممكنا.

كانت تكاليفه كما قدرها خبراء البنك ١,٣ مليار دولار بينها ٤٠٠ مليون دولار بالنقد الأجنبى، والباقى من النقد المصرى.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تشارك فى التمويل بعث الرئيس «أيزنهاور» بمشروع قانون إلى الكونجرس يقترح فيه إدراج مائتى مليون دولار معونة أمريكية لمصر حتى تتمكن من تنفيذه. وكان مفهوما أن البنك الدولى وبعض الحكومات الغربية الأخرى سوف توافق على إقراض مصر مائتى مليون دولار أخرى لتغطية بقية المطلوبات من النقد الأجنبى.

ويظهر أن تحمس الرئيس «أيزنهاور» عندما تقدم بمشروع قراره للكونجرس كان فى جزء منه سياسيا قصد به التأثير على مصر. فالرئيس «أيزنهاور» كان

---

(١) شهادة كاملة فى البرنامج الخاص بتسجيل التاريخ الشفوى المعاصر وقد أدلى بها سنة ١٩٦١.

يعرف أنه لا يستطيع أن يربط الكونجرس مقدما باعتماد يتجاوز مدة ولايته. فالقرض كان ممتدا على خمس سنوات، ولابد أن يعتمد نصيب كل منها على حدة طبقا للقواعد المعمول بها. وهكذا فإن الرئيس عاد فتقدم مرة أخرى بمشروع قانون يخصص لمصر ٧٠ مليون دولار إسهام السنة الأولى من تنفيذ المشروع.

ولقد تفاوضنا مع ممثلين للحكومة المصرية فى واشنطن عدة مرات ثم قررت أن أسافر للقاهرة فى شهر فبراير سنة ١٩٥٦، لكى أقابل الرئيس «جمال عبدالناصر» وأحصل على موافقته على بعض الشروط الباقية. **وكانت أهم تلك الشروط هى التعهدات المطلوبة من مصر بعدم الارتباط بأية قروض أجنبية أخرى طوال فترة تنفيذ المشروع. وكان هذا شرطا لم يسبق له مثيل فى كل تعاقدات البنك الدولى. ولكنى وجدت الحكومة الأمريكية تزداد إصرارا عليه كل يوم.**

وقد قابلت وزير الخارجية «دالاس» قبل أن أتوجه إلى مصر، وقال لى: إن الحكومة الأمريكية ما زالت متحمسة لمشروع السد العالى بالرغم من معارضة شديدة تواجهها ضد اشتراكها فيه، وقد لخص «دالاس» مراكز المعارضة بأنها «بعض أعضاء مجلس الشيوخ الذين تحتاج ولاياتهم إلى سدود، ولم نستجب لرغباتهم وراحوا يعترضون علينا على أساس أننا نعطى لـ «ناصر» سدا ضخما على حساب سدود أصغر حجما تحتاج إليها ولايات فى الولايات المتحدة نفسها. وكذلك فإنهم يلقون معارضة من مزارعى القطن فى الجنوب الذين يخشون أن تتمكن مصر من زيادة محصولها من الأقطان الطويلة التيلة التى تنافس الأقطان الأمريكية». ثم أشار «دالاس» أيضا إلى معارضات من إسرائيل ومن دول حلف بغداد الذين يضايقهم أن تقوم الولايات المتحدة بمكافأة هؤلاء الذين يعارضون سياستها الخارجية، ولا تهتم بأصدقائها ومؤيديها.

وعندما وصلت إلى القاهرة وجدت أن الرئيس «عبدالناصر» مستعد للتفاهم على كل الشروط إلا ذلك الشرط المحدد الذى يزداد الإصرار الأمريكى عليه. فقد كان رأيه أن هذا الشرط يعنى فرض وصاية على حرية القرار السياسى المصرى.

والغريب أن «دالاس» قال لى فى واشنطن «لا تتصرف فى القاهرة كمجرد «بنكير» (Banker)، وإنما تصرف بمرونة أكثر». **لكن الشرط الذى وضعوه كان أعقد من كل الاشتراطات البنكية، وقد رفضه الرئيس «ناصر» وأظنه كان على حق».**

□

وقد غادر «يوجين بلاك» القاهرة، وهو يعتقد أن الباب لا يزال مفتوحا، وأن بعض الاتصالات قد تكون ضرورية لاستكمال التفاهم لأن الشروط البنكية الحقيقية قد تم استيفاؤها، وانفسحت احتمالات تنفيذ المشروع فعلا. ثم حدث فى أثناء مروره فى روما عائدا إلى واشنطن أن التقى بالسفير الأمريكى فى القاهرة «هنرى بايرود». وكان «هنرى بايرود» فى طريقه من واشنطن عائدا إلى مقر منصبه فى القاهرة. وتلاقى الرجلان فى استراحة كبار الزوار لمطار روما، وشرح «بلاك» لـ «بايرود» تفاصيل محادثاته فى القاهرة مع الرئيس «عبدالناصر». وفوجئ «بلاك» بـ «بايرود» يقول له: **«عندما تعود إلى واشنطن سوف تجد أن البخار قد نفد تماما من فكرة مساهمة الولايات المتحدة فى بناء السد، فإذا استطعت إشعال نار الحماسة من جديد فى الفكرة، فإن ذلك سوف يكون شيئا عظيما، وإذا لم تستطع فإننا سنجد أن السد قد تبخر فى الهواء».** وتشاءم «بلاك» من هذا الحديث لكنه عندما وصل إلى واشنطن اكتشف أن «بايرود» كان على حق فيما قاله له. ثم أقنعته بعض الاتصالات التى قام بها، خصوصا مع «هربرت هوفر» مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت بأنه لم تعد هناك فائدة ترجى من مواصلة الإلحاح.

□

والحقيقة أن «المشكلة التى كانت تواجه واشنطن فى ذلك الوقت هى كيف يمكن إعلان انسحاب أمريكا من المساهمة فى تمويل السد واستقر الرأى بعد دراسة لكل الاعتبارات السياسية على أنه ليس هناك ما يدعو الولايات المتحدة إلى إعلان بيان بنواياها، وأنه من الأفضل لكسب الوقت التزام الصمت الكامل وعدم البوح بشىء

والاكتفاء بالرد على الطلبات المصرية بعبارات تقليدية من نوع **«أنهم يدرسون»** **و«أنهم سوف يردون فى القريب العاجل»** و **«أن الموضوع على مكتب الرئيس للبت فيه ومن الصعب استعجاله بالإلحاح عليه»** ، وكان هذا هو فعلا نوع الردود التى تلقاها الدكتور «أحمد حسين» فى كل مرة ذهب فيها إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

□

وربما كان من مخاوف واشنطن أيضا هو الخشية من اندفاع «بايرود» إلى تقديم استقالته فى حالة ما إذا أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من تمويل المشروع. ولذلك فقد تقرر نقل «هنرى بايرود» من منصبه فى القاهرة إلى منصب سفير الولايات المتحدة فى جنوب أفريقيا على أن ينفذ القرار قبل نهاية شهر يوليو سنة ١٩٥٦، فيعود إلى الولايات المتحدة لإجازة الصيف كالعادة، ومن هناك يتوجه إلى منصبه الجديد.

وكان «يوجين بلاك» أكثر الناس فى واشنطن حيرة، ولقد ظل يسائل نفسه عما حدث خلال أسابيع قليلة ابتعد فيها عن واشنطن، فقد غادرها وهى تبدى الاستعداد وعاد إليها وهى تجاهر بالإعراض!

ولم يكن «يوجين بلاك» على علم بتفاصيل بعثة «أندرسون» ولاكان يعرف شيئا عن تفاصيل صفقات الأسلحة إلى إسرائيل. ولكن «هنرى بايرود» كان يعرف كل التفاصيل!

الفصل السابع

على حافة الهاوية

[١]

فى إسرائيل كان «ديفيد بن جوريون» يحدد خططه ويرسم تفاصيلها. وحمل إليه رسله من فرنسا توصيات من الحكومة الفرنسية بأن تشدد إسرائيل ضغطها على مصر لكى تمنعها من إلقاء ثقلها وراء ثورة الجزائر. (١)

كانت الثورة الجزائرية تدخل مرحلة جديدة، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى استدعاء ٧٥ ألف مجند من الاحتياطى فى محاولة ضخمة لتصفية الثورة، وفى نفس الوقت فقد كان رأى المخابرات الفرنسية أن الموقف يجب أن تشتد سخونته على «الجبهة الأخرى» كما قال «كريستيان بينو» بنفسه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية. وكانت «الجبهة الأخرى» بالطبع هى مصر.

ولم يكن «بن جوريون» فى حاجة إلى من يستحث حماسته أويحرضه، فقد كان مصمما على أن لحظة الحقيقة قد اقتربت، وإذا لم تسبقها إسرائيل فإن مصر سوف يكون لديها الوقت الكافى لاستيعاب أسلحتها الجديدة.

وعاد «بن جوريون» إلى خطته القديمة التى عرضها على مجلس الوزراء من شهور، ولكنه هذه المرة كان أكثر استعدادا، فقام باتصالات مسبقة مع عدد من الوزراء يكفلون له أغلبية عند التصويت.

---

(١) كان الرئيس «جمال عبدالناصر» يفعل نفس الشىء فى نفس الوقت، فعندما بدأت المساعدات الفرنسية لإسرائيل تتزايد، قرر تصعيد المساعدات المصرية للثورة الجزائرية لكى يجعل فرنسا تنشغل عن مساعدة إسرائيل.

ودعى مجلس الوزراء الإسرائيلى مرة أخرى للاجتماع على هيئة لجنة أمن، وأعاد «بن جوريون» أمامه عرض خطته بالهجوم على مصر. وطبقا لتقرير الدكتور «مايكل بريشر» ، فإن «ديفيد بن جوريون» عرض أهداف إسرائيل الإستراتيجية على النحو التالى:

١ ــ ضرب قواعد الفدائيين فى سيناء.

٢ ـ العمل على تفريغ سيناء بما يؤدى إلى إنهاء خطر أى هجوم مصرى محتمل ـ تجريد سيناء من السلاح حسب تعبير «بن جوريون».

٣ ـ فتح خليج العقبة.

٤ ـ تأمين مشارف إيلات بالسيطرة على منطقة طابا.

٥ ـ إسقاط الطاغية.

٦ ـ تحطيم وحدة المعسكر العربى بضرب مركز مصر.

٧ ـ طرد مصر من قطاع غزة وعدم السماح بعودتها.

□

كان الصوت الوحيد الذى اعترض هو صوت «موشى شاريت» الذى كان قد قبل العمل مرة أخرى مع «ديفيد بن جوريون» كوزير للخارجية.

وكانت وجهة نظر «شاريت» كما سجلتها محاضر الاجتماع ـ والتى اطلع عليها الدكتور «مايكل بريشر» بإذن خاص من «ديفيد بن جوريون» فيما بعد ـ هى أنه لايشك فى مقدرة الجيش الإسرائيلى على إحراز نصر عسكرى فى معركة ضد مصر، ولكن مثل هذه المعركة سوف تكون جولة تتبعها جولات فى حرب مستمرة لا يمكن أن تنتهى. فإسرائيل تستطيع أن تكسب معارك لكن الحقائق الإستراتيجية لا تمكنها من إحراز نصر نهائى فى الحرب، وإن أمل إسرائيل الحقيقى يتمثل فى إمكانية الوصول إلى حل سلمى.

وكان «بن جوريون» عنيفا فى ردوده على «شاريت» فلم تمض أسابيع حتى قرر «شاريت» أن يقدم استقالته قائلا لقيادات حزبه - طبقا لتقرير «بريشر» -: **«إن بن جوريون» يريد الحرب، ويريدنى بعيدا عن طريقه، وسوف أفسح له الطريق ليفعل مايشاء ويجرب» !**

□

ولم ينتظر «بن جوريون» دقيقة واحدة، وراحت مجموعة القوة ١٠١ التى يقودها الكولونيل «أريل شارون» [١] تكلف بغارات متواصلة على مواقع الحدود المصرية.

واجتمع مجلس الأمن يوم ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ فى نيويورك ليبحث الموقف المتدهور فى الشرق الأوسط. وقرر المجلس بالإجماع إيفاد «همرشولد» إلى المنطقة لكى يحاول بنفسه وعلى الطبيعة تهدئة الأوضاع المتفجرة، ووضع تقريرللمجلس عنها. وكان «همرشولد» فى طريقه إلى المنطقة يوم ٥ أبريل، حينما قامت القوات الإسرائيلية بضرب المواقع المصرية فى غزة، وقتل فى هذه العملية ٦٣ من المدنيين والعسكريين فى القطاع وجرح ١٠٢ .

وفى يوم ٧ أبريل أصدر «جمال عبدالناصر» أمره إلى قيادة قوات الفدائيين المصريين بالرد فقامت ١٨ مجموعة منها بـ ١٨ غارة داخل مستعمرات النقب. وحين وصل «همرشولد» إلى القاهرة وقابله «جمال عبدالناصر» يوم ١١ أبريل كان الموقف على وشك الاشتعال.

وفى اجتماعه مع الرئيس «عبدالناصر» بدأ «همرشولد» بأن قدم له خطابا من الرئيس الأمريكى «دوايت أيزنهاور» نصه كما يلى:

«البيت الأبيض - واشنطن

إلى صاحب الفخامة «جمال عبدالناصر» رئيس جمهورية مصر

---

(١) أصبح وزيراً للدفاع فيما بعد، وهو صاحب خطة غزو لبنان الفاشلة .

عزيزى الرئيس:

لقد أصدرت منذ فترة وجيزة بيانا عاما فيما يتعلق بمهمة المستر «داج همرشولد» الأمين العام للأمم المتحدة فى الشرق الأدنى، ووفقا لهذا البيان تعهدت بتأييد الولايات المتحدة لهذه المهمة بأقصى قدر ممكن، وأؤكد مجددا موقف حكومتنا فيما يتعلق بأى عدوان محتمل.

وبروح ودية للغاية أود أن أكمل هذا البيان العام برسالة شخصية وخاصة إليك، وإنى لأدرك أن هذه المرحلة مشحونة بانفعالات وتوترات كبيرة، وإنه قد تحدث أعمال استفزازية أخرى. وإنه ليحدونى أمل كبير بالنظر إلى الكارثة المرعبة التى يمكن أن تلحقها الأعمال العسكرية الشاملة بالمنطقة، أن تتجنب حتى فى ظل أقصى درجة من التحرش تتعرض لها، الأعمال الانتقامية التى يمكن أن تكون لها أخطر العواقب.

وأنا على يقين أنك تتفق معى على أن هذا الوقت هو الوقت الذى تظهر فيه حكمة قادة الدول وتتوافر من خلاله الفرصة لتحقيق نتيجة تكون أفضل إلى أبعد الحدود من تلك التى تنجم عن الأعمال العسكرية. إن الدافع على هذه الرسالة هو الكراهية للحرب وإدراك كل الشرور والبؤس الذى يسفر عنها، إنها كراهية وإدراك أعرف جيدا أننا نتقاسمهما.

المخلص

«دوايت أيزنهاور»

□

وفى يوم ١٣ أبريل أعلن الاتحاد السوفيتى اقتراحا بعقد مؤتمر دولى لبحث مشكلة الشرق الأوسط. وطلب السفير السوفيتى موعدا مع «جمال عبدالناصر» ليقدم له نسخة من البيان السوفيتى. وأبدى «جمال عبدالناصر» للسفير السوفيتى وجهة نظره بأن موضوع المؤتمر الدولى يجب أن يعالج بحذر وإلا فإنه قد يتحول إلى مأزق، فإذا اشتركت فيه الدول الكبرى وحدها فسوف يكون محاولة لفرض

تسوية من الخارج، وإذا اشتركت فيه الأطراف فى المنطقة فسوف تدعى إسرائيل، وفى هذه الحالة فهناك احتمال فى أن تجد الدول العربية نفسها طرفا فى مفاوضات ولو بطريق غير مباشر مع إسرائيل. وكان اقتراح «جمال عبدالناصر» بعد ذلك أن مجلس الأمن ينبغى أن يكون هو الإطار الذى يضع الضمانات ويحدد الإجراءات اللازمة للحيلولة دون انفجار الموقف فى الشرق الأوسط.

وعاد «همرشولد» إلى نيويورك يوم ١٩ أبريل ليقدم تقريرا إلى مجلس الأمن يقول فيه إنه توصل إلى موافقة الأطراف فى المنطقة على احترام وقف إطلاق النار. وإنه تمكن من الحصول على موافقة الأطراف أيضًا على إنشاء مراكز رقابة تابعة للأمم المتحدة على طول حدود الهدنة، وحول قطاع غزة وتعزيز هذه المراكز عند الضرورة بدوريات متنقلة تابعة للأمم المتحدة.

ثم عاد «همرشولد» بعد ذلك إلى المنطقة ليتأكد من تنفيذ الإجراءات التى تضمنها تقريره إلى مجلس الأمن. والتقى مرة ثانية بالرئيس «جمال عبدالناصر».

وعلى العشاء - يوم ٢ مايو فى بيت الرئيس «عبدالناصر» - قال «همرشولد» إنه يريد أن يناقش مع الرئيس نقطتين أثارهما معه «ديفيد بن جوريون» أثناء زيارته لإسرائيل. وكانت هاتان النقطتان هما:

١ - اعتراض «بن جوريون» على التحالف المصرى - السورى وكيف أن هذا التحالف يضع إسرائيل بين المطرقة والسندان.

٢ - إلحاح «بن جوريون» على أن توافق مصر على مرور سفنها فى قناة السويس قبل إتمام جلاء الإنجليز عن القاعدة البريطانية فى منطقة القناة.

وقال «همرشولد» إنه أوضح لـ «بن جورين» أن كلا الموضوعين خارج عن اختصاصه كسكرتير عام للأمم المتحدة. لكنه وعده بأن يثيرهما بطريقة غير رسمية وخارج جدول الأعمال مع الرئيس «جمال عبدالناصر».

وكان رد «جمال عبدالناصر» لـ «همرشولد» **إن تحالفات مصر أمر يخصها، خصوصا إذا كانت مع بلد عربى ينتمى إلى ذات الأمة العربية. وأما فيما يتعلق**

بالمرور فى قناة السويس فقد قال «جمال عبدالناصر» لـ «همرشولد»: «اساله من عندك فلا يظهر السؤال وكأنه رد منى عليه: هل كنا نسمح لسفنهم بالمرور من قناة السويس أثناء وجود القاعدة البريطانية على الأرض المصرية؟»

وابتسم «همرشولد» وقال: «إن المناقشة فى هذه النقطة تذكره بطلب آخر تلقاه خاصا بقناة السويس، فإن رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس جاء إلى لقائه فى نيويورك ومعه مجموعة من رجال البنوك وشركات الملاحة، وطلبوا إليه أن يبحث فى مصر اقتراحين من الشركة:

□ « **أولهما**: هل يمكن مد امتيازها بعد سنة ١٩٦٨، وفى رأيهم أن المناخ يسمح بذلك، ففى إبان سعادة المصريين بجلاء القوات البريطانية عن بلادهم لن يضيرهم مد عقد شركة القناة، وهو ما لم تستطعه حكومة مصرية أخرى، ولكن هذه الحكومة تستطيع الآن لأنها قوية ولأن موقفها معزز بالجلاء؟

□ **والثانى**: إذا لم يكن مد الامتياز ممكنا، فهل يمكن أن يتفق من الآن على أن تحصل الشركة على عقد إدارة لقناة السويس من الحكومة المصرية يكون لها فيه حق تشغيل القناة لفترة أربعين أو خمسين سنة؟ فالشركة فى هذه الحالة سوف تكون مجرد وكيل عن الحكومة المصرية؟

وكان رد «جمال عبدالناصر» «إن أى قدر من الشعبية يتاح للحكومة المصرية لايمكن أن يعطيها الحق فى مد أجل امتياز شركة قناة السويس فالمصريون جميعا ينتظرون موعده بصبر نافد. وأما عن فكرة توكيل الشركة فى إدارة القناة نيابة عن مصر بعد انتهاء عقد الامتياز، فهذا موضوع لم أسمع به قبل الآن ولا أعتقد أنه منطقى أو معقول»!

[٢]

وبصرف النظر عن الخطاب الودى الذى بعث به الرئيس الأمريكى إلى الرئيس المصرى عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة، فإن مجموعة الأوراق الخاصة

للرئيس «أيزنهاور» تكشف أن موضوع مصركان الشغل الشاغل لصناع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا وأن الجميع كانوا يستعدون لاجتماع هام بين وزراء حلف شمال الأطلنطى يعقد فى باريس وتناقش فيه الأوضاع القلقة فى الشرق الأوسط من زاوية تأثيرها على توازن الحلف وسياساته. وكتب «جون فوستر دالاس»: «إننى أقترح أن تكون سياستنا تجاه الكولونيل «ناصر» هى إفهامه أنه لا يستطيع أن يحصل على السلاح من الاتحاد السوفيتى، وفى نفس الوقت يتمتع بعلاقات طيبة معنا، لكننى لا أنصح بسياسة تلقى بـ «ناصر» إلى نطاق البلدان التوابع للاتحاد السوفيتى. وعلى وجه اليقين فإن علينا أن نواصل حظر إرسال السلاح الغربى إلى مصر، وعلينا أن نواصل «المماطلة» بشأن تمويل السد العالى، وقد يكون مناسبا أن نوقف أيضًا شحنات الأغذية - بمقتضى برنامج «كير» (Care) - إلى مصر.

علينا أيضًا أن نزيد من تأييدنا لحلف بغداد بغير أن ننضم إلى الحلف رسميا، ثم إن علينا فى نفس الوقت أن نسرع بمفاوضاتنا مع السعودية، وأن نلبى بعض طلباتها العسكرية».[1]

وأما الجنرال «رادفورد» رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للجيش الأمريكى، فقد كانت له وجهة نظر أخرى شرحها فى تقرير لـ «أيزنهاور» موجود ضمن مجموعة أوراقه قال فيه: «إن حصول مصر على أسلحة سوفيتية واستمرار تدريب جيشها قد يغريها بالهجوم على إسرائيل، وإذا حدث ذلك وقامت مصر بمهاجمة إسرائيل بسلاح سوفيتى فإن حربا فى الشرق الأوسط سوف تفرض علينا؛ لأنه سوف يكون محتما علينا فى هذه الحالة احتلال المنطقة بكاملها لحماية خطوط أنابيب البترول ولحماية قناة السويس أيضا».[2]

---

(١) مجموعة أوراق «أيزنهاور».
(٢) نفس المصدر.

وكان لـ «أيزنهاور» رأى مختلف عن آراء وزير خارجيته، وعن آراء رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للجيش الأمريكى. وكتب «أيزنهاور» فى يومياته (١).

«إن حربا نشترك فيها فى الشرق الأوسط قد تقود إلى مواجهة مع الاتحاد السوفيتى، **وأنا أرى اعتماد سياسة ترتكز على عزل «ناصر»** ..».

ثم كتب «أيزنهاور»: «لا بد أن تتوجه سياستنا إلى الفصل بين المصريين والسعوديين، وإننى واثق من شىء واحد وهو أنه إذا وجدت مصر نفسها معزولة عن بقية العالم العربى، وبغير حليف سوى الاتحاد السوفيتى، فإنها سوف «تقرف» من هذا الوضع بسرعة وسوف تسارع باللحاق بنا فى البحث عن تسوية معقولة لأزمة الشرق الأوسط».

وبهذا التوجيه من «أيزنهاور» ذهب الوفد الأمريكى برئاسة «دالاس» إلى اجتماعات حلف الأطلنطى فى باريس يطالب بتنسيق كل الجهود لعزل مصر عن العالم العربى. ولم يكن ذلك كافيا من وجهة نظر شريكيها الكبيرين فى الحلف وهما بريطانيا وفرنسا. فقد كان كلاهما يطالبان بسياسة أكثر عدوانية (More Agressive) تجاه مصر.

وانتهت المناقشات فى اجتماع الحلف إلى عدة قرارات خطيرة، فقد اتفق على أن تقوم دول الحلف بزيادة شحناتها من الأسلحة إلى إسرائيل. فوافقت الولايات المتحدة على التصريح لفرنسا بشحن سرب آخر من طائرات الـ «ميستير ٤» إلى إسرائيل كانت فى الأصل مخصصة لحلف الأطلنطى، وكان إنتاجها يتم بتمويل أمريكى. كذلك تقرر أن تتولى كندا تزويد إسرائيل بشحنات من الأسلحة الخفيفة، وأن تقوم بريطانيا بتقديم عدد من بطاريات المدفعية الثقيلة إلى إسرائيل.

وكان أخطر ما حدث أن الحكومة الفرنسية - بالتواطؤ مع إسرائيل - قررت أن

---

(١) نشر «ستيفن أندروز» أجزاء كبيرة منها فى دراسته عن رئاسة «أيزنهاور»، وهذا الجزء منها يرد فى صفحة ٣١٧.

تنتهز فرصة التصريح الأمريكي بشحن سرب من طائرات الـ «ميستير» إلى إسرائيل فإذا هي تشحن خمسة أسراب، وبدلا من ١٢ طائرة فإنها شحنت بالفعل ٦٠ طائرة.

□

ومن الواضح أن السفارة المصرية في واشنطن تنبهت إلى الجزء الحساس من تفكير «أيزنهاور»، فقد بعث الدكتور «أحمد حسين» في ذلك الوقت إلى القاهرة بتقرير يقول فيه: «إن السيد «عيسى الصباغ» الموظف بالقسم العربي بإذاعة صوت أمريكا رتب لأحد ملحقي السفارة مقابلة مع المستر «جارلاند دوبر» وهو رئيس قسم الشرق الأوسط في صوت أمريكا. وبناء على هذه المقابلة كان تقرير السفارة في واشنطن يقول بالحرف:

«إن هناك محاولات خطيرة للتفريق بين الرئيس «جمال عبدالناصر» والملك «سعود» (ولم يوضح مستر «دوبر» إذا كانت هذه المحاولات بموافقة الحكومة الأمريكية أم أنها محاولات صهيونية، ولكنه لمح إلى أن وزارة الخارجية البريطانية تعلم بامرها)، وتقوم هذه المحاولات على أساس تخويف الملك «سعود» من الرئيس «جمال». والذين يقومون بهذه المحاولات أمريكيون، وهم يقولون للملك «سعود» إن «جمال عبدالناصر» الثائر المتطرف أخطر عليه من النفوذ البريطاني أو من الشيوعية. وإن آراء «جمال عبدالناصر» تتسرب إلى الضباط السعوديين عن طريق البعثة العسكرية المصرية في الرياض. وإنه بعد زمن قصير سيصبح «جمال عبدالناصر» قادرا على عمل انقلاب في المملكة السعودية على طريقة الانقلاب المصري. وإنه من مصلحة الملك «سعود» ومن أجل المحافظة على عرشه وعائلته وسلطانه أن يبتعد عن «جمال عبدالناصر»، وأن يقيم حاجزا قويا بين مصر والمملكة السعودية. وقد أشار مستر «دوبر» إلى أن جريدة «النيويورك تايمز» قالت ثلاث مرات في الأسبوع الماضي إن البعثة العسكرية المصرية في الرياض تعمل على بث أفكار «جمال عبدالناصر» بين القوات السعودية».

وقرر «جمال عبدالناصر» أن الوقت قد حان لاجتماع بينه وبين الملك «سعود» وهكذا سافر إلى جدة يوم ٢٠ أبريل.

□

فى جدة كان «جمال عبدالناصر» حريصا على أن يشرح للملك «سعود» والأمير «فيصل» أن سياسة الولايات المتحدة وأصدقاءها تحاول التفريق بين مصر والسعودية. وكان «جمال عبدالناصر» صريحا مع الملك «سعود» والأمير «فيصل» إلى درجة أنه أثار معهما ما أشارت إليه تقارير السفارة المصرية فى واشنطن (وفى لندن أيضا) عن البعثة العسكرية المصرية فى السعودية، وما يقال من أن أفرادها ينشرون دعايات معينة فى وسط الجيش السعودى. وفى نقطة من الحديث قال «جمال عبدالناصر» للملك «سعود» **«إننى أرجوك أن تعتبر نفسك قائدا أعلى لكل عسكرى مصرى يعمل فى السعودية، وإذا بلغك عن أحدهم شىء - ولو بمجرد الظن - فلك أن تصدر أمرا بعودته إلى مصر، وثق أن ذلك لن يؤثر على علاقاتنا»**. ثم قال «جمال عبدالناصر» **«إن كل التقارير التى تصلنى تؤكد لى أن خطة الغرب الآن هى التفريق بيننا وعلينا ألا نعطيهم فرصة مهما كان الثمن»**.

ورد الملك «سعود» بـ «إنه لم يصله شىء على الإطلاق عن نشاط غير مرغوب فيه من جانب مصرى واحد، وإنه على العكس من ذلك فإن ما لديه يؤكد أن المصريين هم أكثر الناس جدا وإخلاصا فى خدمة المملكة». ثم رغب الاثنان فى توقيع اتفاق عسكرى خاص بينهما يكون بمثابة رد عملى على كل المحاولات المعادية. ومرة أخرى كان الإمام «أحمد» إمام اليمن فى الصورة، فقد بعث للملك «سعود» قبل وصول «جمال عبدالناصر» إلى جدة يطلب منه أن يسمح لليمن بالانضمام إلى مصر والسعودية فى أى عمل تقومان به.

□

وفى جدة التقى «جمال عبدالناصر» بالإمام «أحمد» لأول مرة، وكان اللقاء غريبا فى كل تفاصيله. فقد أقبل الإمام «أحمد» يعانق الرئيس «جمال عبدالناصر» ولما كان قصير القامة فقد تعلق تماما برقبته وكان الحمل ثقيلا، ولكن الإمام «أحمد» مضى

فى الترحيب إلى نهايته. وفى صالون قصر الضيافة جلس الإمام «أحمد» يروى لـ «جمال عبدالناصر» كيف تغلب على محنة انقلاب قام به أحد ضباط الجيش اليمنى ضده، وهو العقيد «أحمد الثلايا» ، وقال الإمام «أحمد» إن المجرمين قبضوا عليه وسجنوه فى إحدى غرف القصر، وحاولوا إقناعه والضغط عليه بأن يعطيهم خاتم الملك (ومد يده وفرد أصابعه لكى يرى «جمال عبدالناصر» خاتم الملك وهو خاتم من الذهب يتوسطه حجر من العقيق حفر عليه اسمه) لكنه رفض تسليم الخاتم لهم. وبعد عدة أيام سمع الإمام «أحمد» ضجة من الحريم لأن الحرس حاولوا منع إحدى زوجاته من الخروج. وغلى الدم فى عروقه وصاح «لا يعتدى على النساء وأحمد فى المدينة» ثم هجم على أحد حراسه وانتزع منه سيفا واقتحم طريقه خارج الغرفة وفوجئ بقية الحرس، ومضى وهو يصيح «الله أكبر» وهو يجرى حتى وصل إلى ساحة القصر والحرس من حوله مشدوه مأخوذ، ثم صعد على برج عال يتوسط الساحة وأخذ مدفعا رشاشا من أحد الجنود وراح يطلق النار فى كل اتجاه وهو يكبر ويهلل وظن الحرس والناس خارج القصر أن الانقلاب قد فشل، وأن الإمام عاد إلى ملكه فتدفقوا إلى القصر بالتأييد والمساندة، وبعد ساعات كان قد قبض على قادة الانقلاب وأطاح برءوس ٣٦ منهم، وعلقها على شجرة أمام القصر عبرة لمن اعتبر(١).

□

كان «جمال عبدالناصر» يسمع القصة وكان واضحا أنه يتابع تفاصيلها مستغربا ومستمتعا فى نفس الوقت. وتصور أن المناقشة يمكن أن تتجه بعد ذلك إلى موضوعات أكثر أهمية، ولكن إمام اليمن كان لا يزال فى قصصه ورواياته. فقد التفت إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» وعلى وجهه ملامح جد وسأله «إن بالى مشغول لأنى لم أعرف أخبار مصر». ورد عليه «جمال عبدالناصر» بـ «أن مصر بخير». لكن شاغل إمام اليمن كان شيئا آخر غير شواغل «جمال عبدالناصر» الذى

---

(١) حضرت اجتماع الإمام مع الرئيس «عبدالناصر» وكان بين حضوره أيضًا الشيخ «أحمد الباقورى» وزير الأوقاف وقتئذ.

فوجئ بالإمام يسأله: «هل تزوجت فاتن حمامة من عمر الشريف أو ليس بعد؟» ولم يكن لدى «جمال عبدالناصر» جواب على هذا السؤال المفاجئ، فقال له ضاحكا: «إن الشيخ الباقورى ربما يعرف وقد يستطيع أن يفتيك فى هذا الموضوع» ! واتضح أن إمام اليمن فى عزلته البعيدة فى صنعاء مدمن على قراءة المجلات المصرية، وأنه يتابع آخر القصص عن حياة نجوم المسرح والسينما فى مصر وأن حياتهم الخاصة تشغله كثيرا.

وعندما حان موعد التوقيع على الاتفاقية العسكرية وقد تحولت إلى ثلاثية بعد أن كانت ثنائية - قدمت الوثائق لإمام اليمن حتى يوقعها باعتباره الأقدم فى رئاسة الدولة من الملك «سعود» أو من «جمال عبدالناصر». ورفض إمام اليمن أن يوقع أولا، ولعله خشى أن يكون فى الأمر خديعة فيوقع هو ولا يوقع الآخرون. وكان على مستشاره القانونى المصرى وهو الدكتور «حسن بغدادى» أن يطمئنه من أنه لاخطر من توقيعه أولا، فهذا تكريم له، وسوف يوقع الملك والرئيس بعده. ورفض إمام اليمن أن يضع توقيعه على الوثائق قبل أن يطمئن إلى أن الملك والرئيس قد وقعا قبله.

وبعد انتهاء مراسم التوقيع قال الرئيس «عبدالناصر» للملك «سعود» إنه لم يكن يتصور أن إمام اليمن فى هذه الحالة، وهو يخشى أن يكون اشتراكه فى الاتفاقية إضعافا لها وليس تقوية. وكان الأمير «فيصل» أسرع فى الرد، فقد قال للرئيس: **«إن اليمن مهم فى شبه الجزيرة العربية ومن الأفضل أن نحتوى الرجل قبل أن يخطفه غيرنا»** !

ثم عقد «جمال عبدالناصر» اجتماعا أخيرا مع الملك «سعود» والأمير «فيصل» وضع أمامهما فيه تفاصيل الأسلحة، التى تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، أو من دول حلف الأطلنطى بموافقتها. وكان الأمير «فيصل» هو الذى سارع بالرد بـ «أن المملكة متنبهة وأنه دعا «جماعة البترول» إلى اجتماع معه وأخبرهم **«أن مستقبل مصالحهم فى السعودية يتوقف على ما يمكن أن يقوموا به للضغط على الحكومة الامريكية لكى توقف مثل هذا الانحياز لإسرائيل»**.

[٣]

عاد «جمال عبدالناصر» من رحلته المثيرة إلى السعودية قبل أقل من أسبوع من رحلة أخرى أكثر إثارة قام بها «نيكيتا خروشوف» الزعيم السوفيتى الجديد إلى لندن. وكما كانت رحلة السعودية مليئة بقصص وروايات إمام اليمن فإن الرحلة إلى لندن كانت بدورها مليئة بقصص وروايات «خروشوف».

كانت هذه أول مرة يذهب فيها «خروشوف» إلى إحدى عواصم الغرب الكبرى وهناك أكمل رسم الصورة العامة الشائعة عن شخصيته وجوانبها المتعددة، فقد اكتشف «خروشوف» فى لندن كما قال إنه أقرب إلى حزب المحافظين منه إلى حزب العمال. وكان بين ما دفعه إلى ذلك أن عددا من زعماء حزب العمال حاولوا أن يثبتوا بعدهم كاشتراكيين عن الفكر الشيوعى الذى يمثله الاتحاد السوفيتى، وزادوا فى الإلحاح على ذلك إلى درجة أثارت ضيق «خروشوف». ولم يتورع «خروشوف» أن يظهر ضيقه علنا وبأسلوب خاص، فنظر إلى الزعيم العمالى «جورج براون» ذات مرة وقال له «لو كان لى حق التصويت فى انتخاباتكم لأعطيت صوتى للمحافظين. فهم على الأقل أوضح منكم وأصرح». وحين سأله «جورج براون» فى محاولة لإحراجه «هل تسمح لابنتك أن تخالفك فى الرأى وأن يكون لها صديق تخرج معه وتراه كما تشاء؟» رد «خروشوف» ألا ترى أنك تقحم نفسك على صميم شئوننا الداخلية؟».

ولم يكن «خروشوف» أقل صراحة مع المحافظين منه مع حزب العمال. وعندما قام «إيدن» بتقديمه إلى الأمير «فيليب» دوق «أدينبره» (زوج الملكة) تظاهر «خروشوف» بأنه لم يسمع اسم من قدموه إليه جيدا، وكرر عليه «إيدن» اسم الدوق وصفته، وقال له «خروشوف» «**فهمت أنه زوج الملكة ولكن ماذا يعمل فى النهار**؟».

□

لكن الرحلة كان فيها ما هو أكثر أهمية من ذلك، فقد بدا أن رئيس الوزراء البريطانى يريد أن يركز محادثاته مع الزعيم السوفيتى على موضوع الشرق

الأوسط. وهكذا اقترح فى خطاب ترحيبه بـ «خروشوف» أن تتعاون الدول الكبرى على تخفيف التوتر فى الشرق الأوسط، وأن تكون الخطوة الأولى فى ذلك هى اتفاق بينها على تحديد صادرات السلاح إلى المنطقة. وكانت تلك على نحو ما دعوة للاتحاد السوفيتى إلى أن ينضم إلى دول البيان الثلاثى. بل ولعلها كانت على نحو ما، دعوة إلى الاتحاد السوفيتى بأن يصبح طرفا معترفا به فى الشرق الأوسط، وكان ذلك ولا يزال مطلبا سوفيتيا.

وبدا أن «خروشوف» لا يرفض هذه الفكرة وإن كان لم يقبلها صراحة، فقد قال فى رده على «إيدن» فى مؤتمر صحفى عقده فى لندن قبل مغادرتها ما نصه: «إننا نتمنى لو أنه لم تكن هناك شحنات أسلحة إلى أحد لكن الكل يشحنون السلاح، ولو أنه كان هناك اتفاق عن طريق الأمم المتحدة أو بأى وسيلة أخرى على ضبط هذا الموضوع فإن الاتحاد السوفيتى قد يكون على استعداد للمشاركة، وذلك لأننا نتمنى أن نساعد على توفير ظروف سلمية فى هذه المنطقة المضطربة من العالم».

وفى آخر جلسة من جلسات المحادثات بين «خروشوف» و «إيدن» فى لندن أذيع أن «إيدن» وجه نظر «خروشوف» إلى أهمية الشرق الأوسط كمورد للبترول ومعبرله بالنسبة إلى بريطانيا، وأن الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة لدخول الحرب إذا هددت مصالحها البترولية فى المنطقة!

□

وأحدث هذا كله قلقا فى مصر، فقد أحس «جمال عبدالناصر» أن الاتحاد السوفيتى لا يرفض فكرة حظرتصدير السلاح إلى المنطقة. وكان يعرف أن الغرب سوف يجد وسائله إلى إمداد إسرائيل، وبالتالى فإن مصر سوف تجد نفسها محرومة من مصدر السلاح الذى فتحته أخيرا.

وكتب إلى «خروشوف» يستوضحه فى شأن ما قال. ولم يكن الرجلان قد التقى أحدهما بالآخر. ورد «خروشوف» بأن اقترح سفر «ديميترى شبيلوف» - رئيس تحرير «برافدا» الذى أصبح وزيرا للخارجية عقب إقصاء «مولوتوف» - إلى القاهرة لكى يجيب على تساؤلات «عبدالناصر».

وهكذا كانت القاهرة أول بلد يزوره وزير الخارجية السوفيتى الجديد.

ولم يشأ «جمال عبدالناصر» أن ينتظر وصول «شبيلوف» فأعلن اعتراف مصر الرسمى بجمهورية الصين الشعبية. وكان دافعه إلى الاعتراف فى هذا التوقيت هو أن الصين الشعبية لم تدخل بعد إلى إطار الأمم المتحدة، ووجودها خارج هذا الإطار يعفيها من الحظر على تصدير السلاح الذى يحتمل التوصل إليه عن طريق الأمم المتحدة كما ألمح «خروشوف».

وفى الخطاب الذى ألقاه «جمال عبدالناصر» بعد الاعتراف بالصين الشعبية مباشرة أعلن لأول مرة شعاره المشهور «نعادى من يعادينا ونصادق من يصادقنا»، ثم أضاف أن مصر تعتبر التعرض لحريتها فى الحصول على السلاح عملا عدوانيا ضدها لأن إسرائيل وأصدقاءها لن يكفوا عن تكديس السلاح.

وفى يوم ٢٢ مايو، وبعد يومين من اعتراف مصر رسميا بجمهورية الصين الشعبية أعلن «دالاس» فى بيان صدر عن مكتبه: «إنه مضطر لأن يعبر عن أسفه العميق لاعتراف الحكومة المصرية بالحكومة غير الشرعية ببكين. وأن الولايات المتحدة تعتبر هذا الاعتراف عملا غير ودى تجاهها».

□

وصل «شبيلوف» إلى القاهرة، واجتمع لمدة خمس ساعات مع الرئيس «جمال عبدالناصر». وتعرضت المحادثات لزيارة «خروشوف» للندن ودلالات ما قاله فيها. وشرح «شبيلوف» تفاصيل أحاديث «خروشوف» مع «إيدن»، وانتهى إلى أن الاتحاد السوفيتى حريص كل الحرص على علاقاته مع مصر. وقبل سفره من القاهرة أدلى «شبيلوف» بتصريحات أدى بعض ما ورد فيها إلى لبس خطير فى واشنطن. فقد سئل «شبيلوف» عما إذا كان قد بحث مع الرئيس «جمال عبدالناصر» إمكانية تقديم معونة لمصر فى بناء مشروع السد العالى، وكان رده: «**إن خطة مصر فيها كثير من المشروعات ونحن على استعداد للتعاون فيها**».

لم يكن موضوع تمويل السد العالى قد بحث على الإطلاق فى محادثات «عبدالناصر» و «شبيلوف» وقد تجنب «جمال عبدالناصر» بحزم إثارة هذا الموضوع حتى لا يتسبب فى حرج وحتى لا يعطى فرصة لأية تعلات. ومن ناحيته تجنب «شبيلوف» إجابة صريحة عن السؤال الذى وجه إليه بشأن السد العالى واكتفى بالحديث عن مشروعات مصر الأخرى.

وقرأت وزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطن تصريحات «شبيلوف» وفهمتها على «أن الاتحاد السوفيتى ليس مستعدا لتحمل أعباء مشروع ضخم فى حجم السد العالى» .

الفصل الثامن

٥٠٪ ـ ١٠٠٪

[١]

فى يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٥٦ جلت عن مصر آخر فصيلة من القوات البريطانية منطقة قناة السويس، وتحقق الجلاء الكامل عن مصر بعد أربعة وسبعين عاما من الاحتلال. وكان الجلاء قبل خمسة أيام من موعده المقرر فى اتفاقية سنة ١٩٥٤. وبعدها بأسبوع واحد انتخب «جمال عبدالناصر» رئيسا لجمهورية مصر. وكانت المنطقة تموج بالتيارات والأحداث، وتزدحم بآمال وتطلعات عظمى.

وغداة انتخابه رئيسا وصلت إلى القاهرة بعثة سورية لتهنئة «جمال عبدالناصر» بالرئاسة يقودها رئيس الوزراء «صبرى العسلى». وقدمت البعثة السورية لـ«جمال عبدالناصر» نص قرار صدر بالإجماع عن مجلس النواب السورى يطالب ببدء المفاوضات مع مصر فورا لتحقيق قيام اتحاد فيدرالى بينها وبين سوريا. ورد «جمال عبدالناصر» بأنه يوافق على المبدأ، وأن التفاصيل لابد من بحثها بدقة.

وفى اليوم التالى كانت إسرائيل تحشد قواتها ضد المشروعات العربية للاستفادة من مياه الأردن. وجرت اشتباكات على الخطوط الأردنية، واتصل الأردن بالحكومة البريطانية وأقترحت بريطانيا دخول قوات عراقية إلى الأردن، وأعلنت أن هذه الخطوة لا يقصد بها إسرائيل، ولكن يقصد بها تثبيت الأوضاع فى الأردن لأن الأخطار المحدقة به تؤدى فيه إلى حالة من التوتر والقلق تتيح مناخا ملائما لعمليات التهييج والإثارة. واعترضت إسرائيل ووجهت إلى الأردن تحذيرا ضد التفكير فى دعوة قوات عراقية إلى أراضيها بدعوى أن العراق لم يوقع اتفاقية هدنة مع إسرائيل.

وافتعلت إسرائيل اشتباكات على الخطوط السورية، وثارت المشاعر فى دمشق وأعلن الرئيس «شكرى القوتلى» أنه يستحيل الدفاع عن الأمة العربية بدون وحدة بين مصر وسوريا، وأنه أعد مشروعا كاملا لتحقيق الوحدة، وأنه سيسافر إلى مصر لعرضه على الرئيس «جمال عبدالناصر» .

□

وكانت السنة المالية الأمريكية على وشك أن تنتهى. وبمقتضى الدستور فإن مشروعات الاعتمادات المقدمة تسقط بانتهاء السنة المالية، إذا لم تتقدم الإدارة بمشروعات قوانين أخرى تحل محلها. وفى يوم ٧ يوليو نشرت وكالات الأنباء أن الاعتماد المقرر للسد العالى سقط ضمن ما سقط من مشروعات القوانين بالاعتمادات المالية. وبدأت تكهنات تدور حول ما إذا كانت الإدارة الأمريكية سوف تتقدم بمشروع اعتماد يحل محله فى السنة المالية الجديدة. وكانت جريدة «الأهرام» هى الجريدة الوحيدة التى نشرت هذا النبأ من واشنطن.

[٢]

فى نفس اليوم ٧ يوليو كان «جمال عبدالناصر» يقضى أجازة أربعة أيام فى استراحة برج العرب، قبل أن يسافر فى رحلة إلى يوجوسلافيا يعقد فيها اجتماعا ثلاثيا مع «تيتو» و «نهرو» يتم فى جزيرة «بريونى». وكانت هذه أول قمة لدول عدم الانحياز.

كان اقتراح القمة من «تيتو» (١) الذى كتب إلى «جمال عبدالناصر» قبلها بشهرين يقول له: «إننى كثيرا ما أتذكر أحاديثنا أثناء وجودى فى القاهرة والتى أشرنا فيها من بين أشياء أخرى إلى أنه من المفيد من حين لآخر أن نتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالمشكلات المختلفة التى لها أهمية بالنسبة لنا. ولذلك فإننى أعتقد أنك تود

(١) نص خطلب « تيتو » إلى «عبدالناصر» منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٢٦).

الاستماع إلى رأينا بالنسبة للموقف الدولى الراهن. إننا اليوم بطبيعة الحال نهتم اهتماما بالغا بالأحداث التى تقع فى الشرق الأدنى والجزائر، وذلك بالنظر إلى ما تتسم به من حدة، وأعتقد أننى على صواب حين أفترض أن بؤرة التوتر قد انتقلت من أوروبا إلى المنطقة الأفريقية الآسيوية، وأن ذلك يتطلب تحليلا جادا وحذرا من جانب كل المهتمين بالسلم، وبوجه خاص من جانب الشخصيات القيادية فى تلك المنطقة من العالم».

ثم مضى «تيتو» بعد ذلك فى رسالته إلى استعراض الموقف الدولى مركزا على اتجاهات القيادة السوفيتية الجديدة، وعلى أوضاع حلف الأطلنطى، وعلى زيارة قام بها إلى باريس وتباحث فيها مع «جى موليه» ، وعرض بعض اقتراحاته خصوصا فيما يتعلق بالجزائر.

ورد عليه «جمال عبدالناصر» وأشار فى رده إلى تحليل مشابه للموقف الدولى وللموقف فى الشرق الأوسط. وكان «نهرو» على اتصال بالاثنين. ونشأت فكرة اللقاء الثلاثى عند «تيتو » ودعا إليه وتقررموعده. وأقترح «تيتو» أن يقوم «جمال عبدالناصر» قبل موعد المؤتمر الثلاثى بزيارة رسمية إلى يوجوسلافيا ووافق «جمال عبدالناصر».

□

كان الدكتور «أحمد حسين» سفير مصر فى واشنطن فى زيارة للتشاور فى القاهرة. والتقى بالدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية، ولكنه لم يكن قد التقى بعد بالرئيس «جمال عبدالناصر». وجاء الدكتور «أحمد حسين » لزيارتى، وأثناء لقائنا أبدى الدكتور «أحمد حسين» رغبته فى مقابلة سريعة مع الرئيس «عبدالناصر» حتى يتمكن من العودة إلى واشنطن قبل أن يغادرها الجميع فى أجازات الصيف.

واتصلت بالرئيس «جمال عبدالناصر» فى استراحة برج العرب ودعانا ـ الدكتور «أحمد حسين» وأنا ـ إلى الغداء معه فى برج العرب فى اليوم التالى ٨ يوليو سنة ١٩٥٦.

وأثناء الغداء كان الدكتور «أحمد حسين» ما زال يلح على الرئيس «جمال عبدالناصر» فى أن يقبل ببقية الشروط الأمريكية لتمويل مشروع السد العالى. وكان «عبدالناصر» يرد عليه بأن الولايات المتحدة لن تشترك فى تمويل السد العالى.

وأصر الدكتور «أحمد حسين» على أن معلوماته - ونقلا عن «دالاس» شخصيا - أن الولايات المتحدة لم تغير رأيها فى تمويل المشروع. وأشار «جمال عبدالناصر» إلى الخبر المنشور فى «الأهرام» عن سقوط مشروع القانون بالمساهمة فى بناء السد العالى ورد «أحمد حسين» بأن هذا إجراء روتينى بحت. وفى النهاية وصل «جمال عبدالناصر» إلى حد أنه قال للدكتور «أحمد حسين»: «سوف أريحك لأنى أريد أن أريح نفسى وأريح الكل. سافر إلى واشنطن واطلب مقابلة «دالاس» وقل له: **إنى قبلت كل شروطهم، وسوف نرى إذا كانوا على استعداد أو أنهم غيروا رأيهم فى عرض التمويل»**.

ولم يصدق الدكتور «أحمد حسين» أن الرئيس «عبدالناصر» قد استجاب لكل الشروط فعلا بما فيها الشرط الذى يحدد مديونية مصر الخارجية، وحريتها فى عقد قروض أخرى أثناء عملية تنفيذ السد. وأعاد عليه «جمال عبدالناصر» تأكيد قبوله قائلا له: «**إننى أقبل حتى هذا الشرط وأنا أعرف أنهم لن يقبلوا لكن الوقت قد حان لكى نحصل منهم على موقف صريح بلا أو نعم**».

وحان موعد عودتنا إلى القاهرة، وخرج الرئيس معنا إلى باب الاستراحة، وسأل الدكتور «أحمد حسين»: «متى تنوى السفر إلى واشنطن؟» وقال «أحمد حسين» بحماسة «غدا إذا استطعت». وكان تعليق «جمال عبدالناصر» غريبا كما بدا لنا فقد قال للدكتور «أحمد حسين»: «**عند عودتك إلى القاهرة وقبل أن تسافر إلى واشنطن اشترِ من أى مكتبة كتابا عن قناة السويس واقرأه**».

ومع أن هذا التعليق بدا غريبا فى سياقه فإنه لم يلفت نظرنا إلى شىء «فطوال الطريق من برج العرب إلى الإسكندرية كان الدكتور «أحمد حسين» منهمكا فى

الحديث عما سوف يقوله لـ «دالاس» عندما يلتقى به فى واشنطن وكيف أنه واثق من نتيجة مقابلته له.

□

وسافر «جمال عبدالناصر» إلى يوجوسلافيا فى رحلة تستغرق ثمانية أيام بدأها يوم ١٢ يوليو بالطيران إلى بلجراد، وكان مقررا أن تنتهى فى «بريونى» يوم ٢٠ يوليو بمؤتمر القمة الثلاثى لأقطاب الدول غير المنحازة.

وصباح يوم ١٧ يوليو - وكان «جمال عبدالناصر» قد وصل بعد جولة فى كل الجمهوريات اليوجوسلافية إلى جزيرة «بريونى» - ذهبت إلى لقائه فى فيللا «بريونكا» وتحدثنا عن برقية حملتها وكالة «تانيوج» اليوجوسلافية للأنباء مؤداها: أن السفير المصرى فى واشنطن الدكتور «أحمد حسين» أدلى بتصريح فى مطار لندن عندما مر بها فى طريقه إلى واشنطن. قال فيه: إنه «يحمل موافقة مصر على آخر الشروط المعلقة فى الاتفاق على بناء السد العالى، وأنه يتوقع إتمام الاتفاق فور قيامه بإبلاغ ما لديه إلى «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكية الذى سيطلب مقابلته فور وصوله إلى العاصمة الأمريكية». وكرر لى الرئيس «جمال عبدالناصر» ما سمعته مرة قبل ذلك من أن «أحمد حسين» ينفخ فى «قربة مقطوعة». ثم راح يؤكد أنه واثق من أنهم لن يساعدونا فى تمويل السد العالى، فذلك قرار سياسى اتخذوه ولايتعلق بأية شروط اقتصادية كما يدعون. ثم أضاف **«إنهم لن يساعدوننا فى بناء السد العالى وسوف ترى، وإذا كنا نريد بناء السد العالى فلامفر من أن نعتمد على أنفسنا»**.

ووصل الدكتور «أحمد حسين» إلى واشنطن وطلب موعدا عاجلا مع «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية، وأجيب إلى طلبه، وتحدد موعده فى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٩ يوليو فى واشنطن.

وذهب «أحمد حسين» إلى موعده مع «دالاس» ودخل يصافح وزير الخارجية الأمريكية ويقول له: إنه يحمل أنباء طيبة، ثم أضاف «طيبة جدا». ولم يتركه «دالاس» يستكمل حديثه وإنما قال له: «إن لديه هو أنباء يريد أن يخبره بها». وجلس «أحمد حسين» أمام وزير الخارجية ومعهما «هوفر» و «آلان دالاس» مساعدا الوزير.

وبدأ «دالاس» يفجر قنبلته. قال لـ «أحمد حسين»: «**إن الولايات المتحدة غيرت رأيها فى موضوع السد العالى وأنها الآن تعتذر عن المضى فى أية مفاوضات تتعلق بتمويل المشروع، وأن أسبابها فى ذلك هى أن بلدا من أفقر بلدان العالم لايستطيع أن يتحمل تكاليف مشروع من أكبر المشروعات فيه، ثم إن مياه النيل ليست ملكا لمصر وحدها، وإنما هناك آخرون على مجرى النهر لهم آراء أخرى. وإنه يود إخطاره بان هذا القرار اتخذ بعد مشاورات بين الرئيس والكونجرس**». وبهت الدكتور «أحمد حسين» وقال لـ «دالاس»: «إن هذا القرار سوف يكون صدمة لمصر وللعالم العربى، فقد كانت مصر تعلق آمالا كبرى على هذا المشروع». وابتسم «دالاس» ابتسامة صفراء وقال لـ «أحمد حسين»: «إنك فى هذا المكتب وقبل شهور قليلة قلت لى إن لديكم عرضا من الاتحاد السوفيتى، وإذا كان الاتحاد السوفيتى على استعداد للمساعدة فى تمويل هذا المشروع الضخم، فهذا شىء طيب لهم ولكم (Good for them Good for You).

وحاول «أحمد حسين» أن يناشد «د الاس» إعادة النظر فى هذا القرار، وقال له، «دالاس» بفظاظة: «**إن الوقت قد فات لذلك وأن القرار الذى أبلغه به الآن لم يتخذ إلا بعد دراسة عميقة شاركت فيها وزارة الخارجية مع البيت الأبيض ومع الكونجرس**».

ولم يكن ذلك دقيقا بالمعنى الحرفى، فلم تكن لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس، ولا رئيسها السناتور «فولبرايت» على علم بالقرار ولا بلهجته ولا بتوقيته. وكان «فولبرايت» نفسه أول من أبدى الدهشة للطريقة التى تصرف بها وزير الخارجية.

وأما «أيزنهاور»، فإنه مع موافقته على فحوى القرار، لم يكن على علم بتفاصيل نوايا «دالاس». كان «أيزنهاور» مريضا بعد أن أجريت له عملية جراحية قبل ذلك بأيام قليلة، وقد قابل وزير خارجيته صباح ذلك اليوم لأول مرة فى المستشفى بعد العملية الجراحية، ودام اجتماعهما اثنتى عشرة دقيقة طبقا لرواية «ملتون أيزنهاور» شقيق الرئيس الأمريكى. وفى هذه الدقائق اكتفى «دالاس» بإخطار «أيزنهاور» بأنه سوف يكون مضطرا لإعطاء رد بالسلب للسفير المصرى الذى سيقابله مساء اليوم. ووافق «أيزنهاور».

□

ولم تطل مقابلة الدكتور «أحمد حسين» مع «دالاس» أكثر من عشرين دقيقة وخرج السفير المصرى، الذى كانت الدهشة لاتزال مستولية عليه، ليجد أن إدارة الصحافة فى وزارة الخارجية قد وزعت على المندوبين الصحفيين المعتمدين لديها الذين كانوا فى انتظاره بيانا صحفيا عن القرار الذى أبلغه به «دالاس». وكان البيان الذى وزع عليهم أشد قسوة مما سمعه بنفسه من وزير الخارجية. فقد جاء فيه «إن الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأن الحكومة المصرية ليس فى استطاعتها أن تقدم النقد المحلى اللازم لتمويل السد، لأن تنفيذ هذا المشروع العملاق سوف يفرض على الشعب المصرى تقشفا لمدة تتراوح ما بين ١٢ و ١٥ سنة. وإن الشعب المصرى لايستطيع أن يتحمل ذلك، ثم إن الحكومة الأمريكية لاترغب فى أن تتحمل مثل هذه المسئولية». ثم أشار البيان إشارة خبيثة إلى «أن مصر رهنت محصولها من القطن فى مقابل السلاح السوفيتى الذى تحصل عليه». ولم يكن ذلك صحيحا. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية أول من يعلم عدم صحته لأن أقساط السلاح للاتحاد السوفيتى لم تكن تتجاوز ثمانية ملايين جنيه مصرى سنويا.

[٣]

ظهر يوم ٢٠ يوليو كان مؤتمر «بريونى» يعقد جلسته الختامية، ويتأهب لإصدار بيانه المشترك عنها. وكان «جمال عبد الناصر» يتابع برقيات وكالات الأنباء من واشنطن، وكان واثقا من أن «أحمد حسين» سوف يتلقى ردا سلبيا فى مقابلته مع «دالاس». وفضلا عن يقينه الداخلى من هذه الحقيقة فإن وكالات الأنباء كانت حافلة فى ذلك الوقت ببرقيات منقولة عما نشرته الصحف الأمريكية فى نفس اليوم منسوبا إلى مصادر مطلعة، بأن «دالاس، سوف يخطر السفير المصرى بأن الولايات المتحدة لم تعد مهتمة بمشروع مصر الكبير.

ورغم القضايا الهامة التى تعرض لها مؤتمر «بريونى» ، وتضمنها بيانه النهائى (كالدعوة إلى نزع السلاح، وتحريم استخدام الأسلحة الذرية ووقف التجارب عليها، وتحرير التجارة الدولية وتشكيل منظمة عالمية للتنمية الاقتصادية)، فإن

تفكير «جمال عبد الناصر» كان متجها إلى السؤال الذى سوف يواجهه فور عودته إلى مصر عن مستقبل مشروع السد العالى.

ولم يكن «جمال عبد الناصر» على علم حتى هذه اللحظة باللهجة المهينة التى صيغ بها الاعتذار الأمريكىَ. وعلى اليخت الذى أقله مع «نهرو» و «تيتو» من جزيرة «بريونى» إلى بلدة «بولا» ومطارها ـ ليستقل الطائرة إلى القاهرة مع «نهرو» عائدين إلى مصر ـ أتيحت لى فرصة الحديث مع الرئيس «جمال عبد الناصر» لبضع دقائق. وكان قوله خلالها: «**إننا الآن على الأقل عرفنا «راسنا من أرجلنا» وعلينا أن نتدبر أمورنا دون اعتماد على أحد**».

وصعد «جمال عبد الناصر» إلى الطائرة ومعه «نهرو» الذى كان مقررا أن يقضى فى مصر يومين قبل أن يتوجه لزيارة بيروت، ومنها إلى دلهى.

كان الصف الأول فى الطائرة يحتوى على أربعة مقاعد جلس «جمال عبدالناصر» و«نهرو» على اثنين منها فى الجانب الأيمن، وجلس السيد «عبد اللطيف بغدادى» وزير التخطيط و «أنديرا غاندى» ابنة «نهرو» ومساعدته ومرافقته على الجانب الأيسر. وأما الصف الثانى فقد جلس إلى ناحية فيه الدكتور «محمود فوزى» والسيد «على صبرى» وكنت والسفير «ن. ر. بيلاى» مساعد وزير خارجية الهند على الناحية الأخرى. ولاحظت أن «جمال عبد الناصر» بعد بضع دقائق من الحديث مع «نهرو» تلقى رسالة من قيادة الطائرة راح يقرأها باهتمام. ولم تمض دقائق حتى تلقى رسالة ثانية وثالثة. وتبين أن لاسلكى الطائرة كان يتلقى رسائل عن المؤتمر الصحفى للمتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية، والذى أذاع فيه نصوص البيان الأمريكى بسحب عرض المشاركة فى تمويل السد العالى.

ثم رأيت «جمال عبد الناصر» يتداول مع «نهرو» فيما يتلقاه من رسائل ويطلعه عليها، ولمحت«نهرو» يهز رأسه ويمط شفتيه على طريقته حين لايعجبه شىء، وبعد قليل ترك «عبد الناصر» مكانه بجوار «نهرو» ودعانا إلى مؤخرة الطائرة، وهناك أطلعنا على ما تلقاه من رسائل، وكان تعليقه عليها هو «**إنهم لم يكتفوا بالرفض وإنما أضافوا إليه الإهانة، وإن هذا حساب مقصود**».

كان الوقت يقترب من منتصف الليل وأطفأت الطائرة أنوارها الداخلية لتعطى ركابها فرصة يغمضون فيها عيونهم. واستغرق «نهرو» فى سبات عميق، ولكن «جمال عبد الناصر» بدا وكأن كل خلجة فيه يقظى ومتحفزة، وبعد قليل قام من مكانه وعدنا مرة أخرى إلى مؤخرة الطائرة، وكان السؤال الذى يشغل باله هو «**ما الذى يهدفون إليه بالضبط؟ إن الرفض مفهوم ولكن ما صحب الرفض من إهانة سياسية لابد أن يكون لها معناها ولها ماوراءها؟**».

□

وصلت طائرة «جمال عبد الناصر» إلى مطار القاهرة فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وكانت قيادات الدولة كلها فى انتظاره، وكذلك السفراء وبينهم السفير الأمريكى «هنرى بايرود» الذى كان يقضى آخر أيامه فى مصر بعد إعلان قرار نقله إلى جنوب أفريقيا. وراح «جمال عبد الناصر» وضيفه رئيس وزراء الهند يصافحان المستقبلين، وحين وصل «جمال عبد الناصر» إلى الموقع الذى وقف فيه «بايرود» لم يكن لدى «بايرود» تعليق سوى قوله: «**سيدى الرئيس: إننى حزين جدا**». ولم يعلق «جمال عبد الناصر». وفى استراحة المطار اطلع «جمال عبد الناصر» لأول مرة على النص الكامل لبيان وزارة الخارجية الأمريكية. وكان فى مجمله أسوأ بكثير مما نقلته إليه الرسائل التى تلقاها فى الطائرة.

ودخل «جمال عبد الناصر» بيته قرب الفجر ولم ينم. وفى الصباح كان عليه أن يعقد اجتماعا مع «نهرو»، وأن يتغدى معه فى السفارة الهندية. واتصل به «نهرو» فى الصباح يرجوه ألا يشغل باله به فهو (أى «نهرو») أول من يعرف ويقدر خطورة الظرف المستجد وما قد يستدعيه الأمر بعد ذلك من تفكير، وإنه سوف يسعده أن يعتبر الرئيس «عبد الناصر» أن صديقه «نهرو» موجود فى القاهرة لأجازة شخصية يتفرج فيها على معالمها السياحية دون مقابلات رسمية أو محادثات، خصوصا وأنهما تحدثا بما فيه الكفاية فى «بريونى».

وأصر «جمال عبد الناصر» على أن يسير برنامج «نهرو» فى القاهرة كما كان مرسوما له من لقاءات بينهما يوم الجمعة، وقال لـ «نهرو» أن «يوم الجمعة هو يوم

أجازة رسمية، ويسعدنى أن أقضيه معك، وفى يوم السبت سوف أتركك تتصرف كما تشاء» .

وعلى الغداء فى السفارة الهندية كان الحديث مركزا على نقطة واحدة وهى مقاصد اللهجة المهينة التى صيغ بها التراجع الأمريكى عن المساهمة فى تمويل السد العالى. **وكان اتفاق الرجلين على أن هذه اللهجة هى بداية سياسة وليست نهاية سياسة.**

وأثناء خروجه من السفارة الهندية التفت إلىّ الرئيس «جمال عبد الناصر» وقال: **«سوف يكون على كل واحد منكم أن يفكر فى الخطوة التالية».**

ثم طلب منى أن أتصل به تليفونيا صباح الغد الباكر.

□

وفى الساعة التاسعة والربع من صباح اليوم التالى اتصلت بالرئيس «جمال عبدالناصر» تليفونيا فى بيته أقترح عليه رأيا فكرت فيه، وفى الحقيقة فإنه كان هو صاحبه الأصلى وكان دورى الآن أن أذكره به.

قلت للرئيس «عبد الناصر» فى التليفون: «إننى فكرت طول الليل فى رد مناسب على الطريقة التى انسحبت بها أمريكا من المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى ثم استطردت فسألته: «إذا كان يذكر تعليقه على ما سمعه من وزير الخارجية البريطانى «سلوين لويد» عندما التقى به فى شهر مارس، وهو أن قناة السويس جزء من مجمع البترول فى الشرق الأوسط؟» ثم سألته «تتذكر تعليقك عليه وأنك قلت إن شركات البترول تدفع لأصحابه الأصليين حصة من عوائده تصل إلى ٥٠٪ من الدخل فى حين أن مصر وهى صاحبة القناة الأصلية لا تحصل على شىء تقريبا من دخلها... فماذا لو..». وقاطعنى «جمال عبد الناصر» قبل أن أكمل عبارتى قائلا: «لاتزد حرفا وتعال لمقابلتى».

وعندما ذهبت لمقابلته كان واضحا لى أننى اقتربت إلى حد كبير مما كان يفكر فيه. فقد كان تعليقه الذى بادرنى به هو قوله: **«لماذا خمسين فى المائة من دخل القناة؟ ولماذا لاتكون مائة فى المائة؟»**

وسألته عما يعنيه، وكان رده «أن ما يعنيه واضح وهو تأميم شركة قناة السويس، فذلك هو الرد الوحيد المناسب والممكن والذى يتيح لنا بناء السد العالى بدخل مواردنا المنهوبة». وسألته مستهولا ما تشير إليه عباراته «وهل هذا ممكن؟» وأجاب «أعرف أنها ستكون معركة خطيرة، وقد فكرت فى احتمالاتها طول الليل وهذا الصباح، وأجريت حساباتى وأظن أن فرص النجاح أمامنا عالية».

وجلست أكثر من ساعة أستمع إليه.



الباب الخامس

الحــــرب

الأمة تصنع البــــطل

لكــــن البــــطل

لا يصنـــــع الأمـــــة



الفصل الأول

مكامن الخطر !

[١]

أجرى «جمال عبد الناصر» حساباته وبنى تقديراته للآثار والعواقب بدقة وبصيرة، وفى الحقيقة فقد كانت تلك واحدة من أعظم لحظات حياته. وقد استعاد دوره كضابط أركان حرب وكتب كل شىء على الورق. كانت أمامه فى ذلك اليوم مجموعة من سبع صفحات فى حجم نصف «الفولسكاب» بدأت كما يلى:

الهدف: «تأميم شركة قناة السويس، وهذا يحقق إمكانية تمويل السد العالى كما أن التأميم يلبى حقا مصريا يراود أحلام كل المصريين، وهو أيضًا يؤكد الاستقلال المصرى الكامل بما فيه استقلال الإرادة السياسية، كما أنه يضيف أهمية القناة إلى أرصدة مصر الإستراتيجية».

تقدير الموقف: وقد استغرق هذا الجزء من الورقة معظم ماتبقى من صفحاتها فقد بدأ بأن **«قرار التأميم سوف يؤدى إلى تعبئة جماهير الشعب المصرى وجماهير الأمة العربية حوله ويلهم الجميع بمعنى الاعتماد على النفس. وتاميم شركة القناة أيضًا سوف يكون ردا كاملا على سياسة الغرب وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية وسوف يبين لهم أننا قادرون على الحركة متحملون لمسئولياتها وأنهم لايستطيعون بعد الآن أن يقرروا مصائرنا فضلا عن أن يقوموا بتوجيه الإهانات لنا.**

لكن الغرب لن يسكت وسوف يواجهنا بالتهديدات وبحملة سياسية ونفسية

ضارية، وفى الغالب فإننا سنواجه بتهديدات عسكرية يمكن أن تتحول إلى حرب بالفعل ما لم نستعمل كل إمكانياتنا بحذر وحرص..».

□

حتى هذه اللحظة كان «جمال عبد الناصر» يقرأ فى الأوراق التى كتبها فى الصباح الباكر من ذلك اليوم. ثم نحى الأوراق جانبا وراح يستكمل بقية تقديره للموقف شفويا. كان رأيه أن احتمال التدخل العسكرى هو ما يجب أن نتحوط له ونتفاداه بكل وسيلة إلا التراجع عن تأميم القناة إذا اتخذ القرار نهائيا وأعلن. وقد استعرض موقف كل الأطراف المعادية لمصر وأيهم يمكن أن يصل به رد الفعل إلى حد الحرب المسلحة. وقدر أن الجميع «نظريا» سوف يفكرون فى التدخل العسكرى كرد فعل أولى ، لكن أطرافا عديدة بينهم سوف تعيد التفكير وتتردد:

● **الولايات المتحدة** سوف تتردد فى الغالب لأن تدخلها العسكرى ضد دولة صغيرة مثل مصر يعتبر إفلاسا سياسيا كما أنه سيؤدى إلى إحراجها بشدة أمام أطراف عربية صديقة لها فى المنطقة وبالذات السعودية.

● **فرنسا** لا تستطيع أن تتدخل بمفردها فهى مشغولة بحرب الجزائر ووضعها العالمى كله خصوصا بعد هزيمة الهند الصينية لا يمكنها من عمل مسلح حاسم ضد مصر.

● **إسرائيل** قد تفكر فى التدخل عسكريا ولكنها لا تستطيع أن تتخذ من تأميم شركة ذريعة لشن الحرب، ثم إن تدخل إسرائيل عمليا ضد مصر سوف يجعلها حربا ضد الأمة العربية كلها وهذا يفرض على أمريكا محاولة «فرملة» إسرائيل. ثم إن إسرائيل من مصلحتها أن تنتظر لكى ترى صراع مصر مع الغرب كله يشتد ويعنف.

● **وأخيرًا**، فإن بريطانيا هى الطرف الذى يخشى من تدخله فعلا، ومن هنا فإن الموقف البريطانى هو مفتاح الموضوع كله ، وإذن كيف يمكن أن تتصرف بريطانيا وكيف يمكن أن يتصرف «إيدن»؟

□

كان تقدير «جمال عبد الناصر» أن «إيدن» فى «موقف ضعيف، والضعف هو الذى سيغريه بالعنف، ثم إن منطقة الشرق الأوسط كانت هى المنطقة التى يعتبر «إيدن» نفسه خبيرا بشئونها وكان طموحه أن يقوم هو بترتيبها، ثم إن خروج «جلوب» من الأردن قد جعل «إيدن» يعتبره («جمال عبد الناصر») عدوه الرئيسى فى المنطقة، وقد فكروا فى عمليات اغتيال وفى تدبير اغتيال ولم ينجحوا حتى الآن ولكنهم فى حالة تعبئة نفسية ضد مصر وضده شخصيا حتى الذروة. وخطوة مثل تأميم قناة السويس سوف تكون القشة التى تقصم ظهر البعير، وسوف يكون «إيدن» تحت ضغوط نفسية من داخله وضغوط سياسية من حزبه ومن الرأى العام البريطانى تدفعه كلها للعمل المسلح ضد مصر، خصوصا وأن الجو الدولى العام الذى يمكن أن تصنعه دعاياته حول تأميم قناة السويس سوف يعطيه الأرضية الصالحة للتدخل المسلح».

وكان تقدير «جمال عبد الناصر» أن هذا «الجو الدولى العام نفسه هو الذى يتحتم على مصر أن تستغله وتستفيد منه لتفويت فرصة السلاح على الذين يفكرون فيه».

وكان تقديره أيضًا أن «إيدن» لابد أن «يتصرف بسرعة وأن يضرب الحديد وهو ساخن وإلا فإن المناخ العام للأزمة سوف يهدأ وسوف يبرد».

وكان تقديره كذلك أن «احتمال التدخل العسكرى ضد مصر سوف يكون محققا بنسبة ٨٠٪ خلال الأسبوع التالى للتأميم. فإذا انقضت هذه الفترة الحرجة تناقصت احتمالات التدخل».

فى الأسبوع الثانى والثالث من أغسطس سوف يكون الخطر بنسبة ٤٠٪.

خلال شهر سبتمبر سوف يكون الخطر بنسبة ٢٠٪.

حتى نهاية أكتوبر سوف يكون الخطر بنسبة ٢٠٪ ثم يبدأ فى التلاشى بعد ذلك لأن الفرصة قد تكون قد أفلتت تماما.

□

وسألنى «جمال عبد الناصر» وإن كان فى الحقيقة قد بدأ وكأنه يسائل نفسه: «كيف يمكن إذن أن نكثف عملنا السياسى للفترة الأولى لتفويت فرصة التدخل

العسكرى ضدنا؟ كيف نستطيع أن نكسب وقتا تبرد فيه الأزمة ويتعود العالم على التأميم؟» ثم مضى يطرح سؤالين:

١ـ ما هى فرص نجاحنا فى تنفيذ تأميم قناة السويس؟ وكان رده على هذا السؤال أن الفرص كبيرة لأن عملية قناة السويس فى صميمها عملية إدارة فالقناة كلها خدمة (Service) وهى فى هذا تختلف عن تأميم البترول الإيرانى الذى هو عملية إنتاج وتسويق (Production & Marketing) . والخدمة تعتمد على كفاءتها وأما الإنتاج والتسويق فهما يعتمدان على آخرين.

وإذا رآنا العالم نؤدى له خدمة القناة بكفاءة فلن يصغى إلى أصوات التدخل الحمقاء خصوصا إذا استطعنا كسب الوقت. وكان ظنه أن مصر تملك كفاءة إدارة الحركة فى قناة السويس.

٢ ـ أما السؤال الثانى وهو أكثر تعقيدا فقد كان عن حجم القوات الجاهزة فى منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض مما يستطيع «إيدن» استعماله فى عملية عسكرية فورية ضد مصر.

«إذا كانت لديه قوات كافية فمعنى ذلك أن التدخل المسلح ضدنا حتمى.

وإذا لم تكن لديه قوات كافية جاهزة فما هو الوقت الذى سيمضى من الآن وحتى تجهز قواته؟

وإذا لم تكن لديه قوات جاهزة وبالتالى سوف يضطر إلى الانتظار ـ فما هى المبادرات السياسية التى تستطيع مصر أن تقوم بها لتفويت الفرصة عليه قبل أن تستعد قواته؟».

□

ثم حاول «جمال عبد الناصر» فى تقديره العام للموقف أن يستعرض أشكال التدخل العسكرى المحتمل. فبحث احتمالات الهجوم على القناة أو ضرب الإسكندرية أو التوجه مباشرة إلى القاهرة بعملية إنزال جوية. ثم استعرض قواعد

العمل العسكرى: البحر مباشرة من مالطة أو جبل طارق، أو القواعد العسكرية البريطانية فى ليبيا، أو قبرص.

ووصل إلى النقطة المحورية التى يلخصها سؤال حيوى هو: ما هو حجم القوات البريطانية القريبة منا وما هى درجة استعدادها؟ ثم ركز فى النهاية على قبرص مستبعدا القواعد البريطانية فى ليبيا لأنها بعيدة، ولأن الزحف منها يرغمها على التقدم مساحات شاسعة فى الصحراء المكشوفة، إلى جانب أنه سوف يؤدى إلى ثورة شعبية فيها.

وهكذا اقتصر بحثه الأساسى فى النهاية على قبرص، وتصرف على الفور، فقد بعث برسول إلى الأسقف «مكاريوس» الزعيم الوطنى القبرصى وإلى الجنرال «جريفاس» القائد العسكرى للمقاومة الوطنية فى قبرص، يطلب منهما كل معلومات متاحة عن حجم القوات البريطانية ودرجة استعدادها فى قبرص.

كانت مصر من قبل على اتصال بحركة التحرر الوطنى القبرصية التى نشطت ضد الاستعمار البريطانى للجزيرة. وقد قدمت مصر لها ما كانت تحتاج إليه من مساعدات فى ظروفها الصعبة وارتبطت معها بعلاقات وثيقة.

وكانت الثورة القبرصية وقواتها المسلحة «أيوكا» مستعدة لرد الجميل. وبالفعل فإن الجنرال «جريفاس» ـ كما قال فيما بعد فى رسالة لـ «عبد الناصر» ـ «عبأ كل رجل وامرأة وطفل لجمع المعلومات وكلف بعض رجاله الموثوقين أن يعززوا معلوماتهم بصور فوتوغرافية من داخل القواعد البريطانية فى قبرص» [1].

(ولكن «جريفاس» شأنه شأن أى «سياسى» ـ ! ـ لم يتورع عن استغلال الموقف بعد ذلك لصالح قضيته، فقد عرض على الإنجليز هدنة فى قبرص طوال فترة أزمة السويس إذا قبلت الحكومة البريطانية ببعض شروط حركة المقاومة القبرصية!!).

---

(١) استطاع المكتب الثانى فى الجيش السورى (المخابرات العسكرية) بقيادة العقيد «عبد الحميد السراج» أن يحصل على كمية لا بأس بها من المعلومات عن القوات البريطانية فى قبرص وبعث بها «السراج» فى ذلك الوقت إلى القاهرة.

[٢]

كان «جمال عبد الناصر» يستعد بخطابه التقليدى فى عيد الثورة يوم ٢٣ يوليو. وخطر له أنه قد يستطيع إعلان قرار التأميم فى هذا الخطاب. وحان موعد الخطاب ولم تكن ردود «مكاريوس» و «جريفاس» قد وصلت بعد. وهكذا ألقى «جمال عبدالناصر» خطابا عاديا فى هذه المناسبة أثناء حضوره حفل افتتاح خط جديد لأنابيب البترول بين السويس ومسطرد. لكنه حقق شيئا آخر أثناء إلقاء هذا الخطاب، فقد وقع بصره فى الصف الأول من حضور الحفل على المهندس «محمود يونس» وهو مسئول هيئة البترول المصرية والرجل الذى أشرف على بناء الخط. واستقر رأيه وهو يلقى خطابه على اختيار «محمود يونس» لإدارة قناة السويس.

وأخذه معه إلى بيته بعد انتهاء الاحتفال وأفضى إليه بالسر الكبير وكلفه بمسئولية التنفيذ. وكان المشهد مؤثرا لأن «محمود يونس» قفز من مقعده يحاول تقبيل «جمال عبد الناصر» لأنه بهذا القرار يحقق العزة والكرامة بالفعل لمصر. ثم راحت دموعه تجرى على خديه فرط تأثر وحماسة، وطلب إليه «جمال عبد الناصر» أن يتمالك مشاعره لأن أمامه أياما عصيبة فكل شىء بعد إعلان القرار سوف يكون متوقفا عليه.

وفى صباح الأربعاء وصلت تقارير «مكاريوس» و «جريفاس» من قبرص:

● هناك حاملة طائرات بريطانية واحدة فى البحر الأبيض وهى راسية الآن فى مالطة، وهناك مدمرة واحدة تقوم بأعمال الدورية فى مثلث يمتد بين قبرص والإسكندرية وحيفا، وهناك فى قبرص قوات برية. تقدر بثلاثة ألوية (لواء الحرس من الفرقة الثالثة مشاة - لواء الكوماندوز الثالث - لواء مظلات).

● تقدير الجنرال «جريفاس» أن القوات البريطانية لا تستطيع فى أوضاعها الراهنة القيام بعمليات عسكرية واسعة خارج الجزيرة لانشغال معظمها بمواجهة الثورة القبرصية.

● مما يدل على دقة هذه المعلومات عن حجم القوات البريطانية ودرجة

استعدادها أنها قبل فترة قصيرة طلبت مددا إضافيا يلحق بها لأنها وحدها لاتستطيع مواجهة الثورة القبرصية.

كان معنى هذا كله أن بريطانيا وحدها لا تستطيع بسرعة، والثغرة التى تتبقى هى ما إذا كانت بريطانيا على استعداد للتحالف مع أطراف أخرى ودفعها للاشتراك معها: فرنسا أو إسرائيل. **واستبعد «جمال عبد الناصر» إمكانية تحقق ذلك وكان هذا هو الخطأ الظاهر الذى شاب تقديره للموقف.**

□

واستقر رأى «جمال عبد الناصر» على إعلان قراره التاريخى فى خطابه التقليدى الثانى فى أعياد الثورة وهو خطابه فى الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو. وصباح ذلك اليوم دعا إلى اجتماع مشترك بين أعضاء مجلس الثورة (الذى حل نفسه بعد انتخاب «جمال عبد الناصر» رئيسا للجمهورية) ومجلس الوزراء بكامل هيئته وانعقد الاجتماع فى بيت على شاطئ «جليم» بالإسكندرية كان «جمال عبد الناصر» قد استأجره لتقضى فيه أسرته أجازة الصيف فى الإسكندرية.

وفى الاجتماع طرح «عبد الناصر» لأول مرة وعلى نطاق أوسع قرار تأميم قناة السويس. وحين سمع حضور الاجتماع عرض «جمال عبد الناصر» للموضوع كان رد فعلهم الأول هو التصفيق وكانت هذه هى أول مرة يسمع فيها تصفيق فى اجتماع مجلس الوزراء. كانت قناة السويس جرحا فى ضمير كل مصرى وكانت استعادتها لمصر حلما من أكبر الأحلام وإن بدا أكثرها استحالة، ولذلك ترك الوزراء أنفسهم لشعورهم الوطنى الطبيعى. ثم جاء رد فعلهم الثانى الذى يحسب ويقدر ويتخوف ويحذر أمام احتمالات الخطر وتعدد مصادره. وطرحت أسئلة واقتراحات مختلفة:

● سأل أحد الوزراء ما إذا كان من الأفضل الفصل بين سحب أمريكا لعرض تمويل السد العالى وبين قرار تأميم شركة قناة السويس لأن الربط بينهما قد يكون استفزازا للولايات المتحدة يدفعها إلى حماقة أخطر؟ وكان رد «جمال عبد الناصر» أن الربط بين الأمرين ضرورى «لأن هناك اعتبار كرامة يقتضى الرد على الإهانة

الأمريكية. ومن ناحية أخرى فإن الربط سوف يقوم به الآخرون حتى وإن حاولنا نحن أن نفصل. وكذلك فإن ضرورات تمويل السد العالى سوف تكون هى سندنا فى حتمية التأميم».

● **وسأل أحد الوزراء** عما إذا كان من الأفضل توجيه إنذار بالتأميم إذا لم ترجع الولايات المتحدة فى قرارها بالانسحاب من المساهمة فى تمويل السد العالى؟ وكان رد «جمال عبد الناصر» على ذلك بأننا «بهذا سوف نعطيهم فرصة لاستكمال استعدادهم ثم إن توجيه إنذار من هذا النوع سوف يكون فيه نوع من التسول أو الابتزاز على أحسن الأحوال وهوموقف لا ضرورة له».

● **وسأل أحد الوزراء** ما إذا كان ممكنا أن يكتفى بتأميم نصف أسهم الشركة بدلا من تأميمها بالكامل حتى لا يجن جنون الغرب؟ وكان رد «جمال عبد الناصر» هو أن «المخاطر الناجمة عن تأميم ٥٠٪ هى نفسها المخاطر التى يمكن أن تنجم عن تأميم ١٠٠٪ من الأسهم. فما سوف يثير غضب الآخرين هو قدرة مصر على ممارسة إرادتها الحرة. ولهذا فلا فائدة من الوصول إلى منتصف الطريق».

□

واتجهت المناقشات بعد ذلك إلى احتمالات التدخل العسكرى ومن الذى يتدخل؟ وشرح «جمال عبد الناصر» تقديره للموقف ثم وصلت المناقشات إلى أوضاع الاستعداد العملى للمرحلة المقبلة، وكان تقرير الدكتور «كمال رمزى ستينو» وزير التموين هو أهم ما أراد «جمال عبد الناصر» أن يسمعه لأن مخزون السلع المتوافرة للاستهلاك داخل السوق المصرية كان بين النقط الحساسة فى القرار.

وكانت النقطة الحساسة الثانية هى تقرير الدكتور «عبد المنعم القيسونى» وزير الاقتصاد عن أرصدة مصر المالية فى العالم الخارجى. وسأله «جمال عبد الناصر» ما إذا كان يستطيع تحريك بعضها بسرعة. وقال الدكتور «القيسونى» إنه سيبذل كل جهده.

وانتهى الاجتماع بأن قال «جمال عبد الناصر» للمجتمعين:

«إننى أريد أن أكون منصفا لكم جميعا فاسجل هنا أننى أتحمل مسئولية قرار تاميم شركة قناة السويس، وللشعب المصرى وللتاريخ أن يحاسبونى عليه فلست أريد لأحد منكم أن يتحمل بمسئولية قرار خطير لم يعرف به إلا قبل إعلانه بوقت قصير!».

□

ولم يكن أحد خارج هذه الدائرة المحدودة يعرف حتى هذه الساعة ما هو رد «جمال عبد الناصر» على الإهانة التى تضمنها البيان الأمريكى بسحب عرض المساهمة فى تمويل السد العالى ولا كيف يمكن لمصر أن تمول هذا المشروع وتنفذه معتمدة على نفسها كما أعلن «جمال عبد الناصر» فى خطابه يوم ٢٣ يوليو حيث قال **«إننا سنبنى السد العالى بايدينا ولو بالمقاطف»!** .

وكانت هذه الأسئلة هى موضوع تكهنات كل الدبلوماسيين الأجانب فى القاهرة وكل المراقبين السياسيين والصحفيين فيها ولم يخطر ببال أحدهم أن الرد سوف يكون بتأميم قناة السويس. **لكن سفيرًا واحدًا فى القاهرة أحس بالاتجاه الصحيح للضربة وكان هو السفير الفرنسى الكونت «أرمان دو شايلا»! «ومع ذلك فالراجح أنه لم يكن متأكدا من صدق حدسه فإنه لم يخطرشركة قناة السويس سواء فى مقرها الرسمى فى الإسماعيلية أو فى مركزها الفخم فى القاهرة. وقد اكتفى السفير الفرنسى بأن بعث بتصوره لما يمكن أن يفعله «جمال عبد الناصر» فى برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية فى باريس، ووصلت برقيته وجرى حل شفرتها بعد أن كان «جمال عبد الناصر» قد أعلن فعلا تاميم شركة قناة السويس. وأشر «كريستيان بينو» على التقرير بكلمتين كتب فيهما: «متأخر جدًا»** (Trop Tard).

□

كانت تعليمات «جمال عبد الناصر» إلى «محمود يونس» أن يكون مستعدًا للتحرك والاستيلاء على كل مكاتب ومرافق شركة قناة السويس فى القاهرة وبورسعيد والسويس والإسماعيلية فى اللحظة التى يسمعه فيها يذكر أثناء خطابه فى الإسكندرية اسم «فرديناند ديليسبس».

وقف «جمال عبد الناصر» فى ميدان المنشية فى الإسكندرية أمام مؤتمر شعبى حاشد ليلقى خطابه التاريخى. فعرض لمفاوضات مصر مع البنك الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا حول تمويل السد العالى، ثم شبه «يوجين بلاك» رئيس مجلس إدارة البنك الدولى بـ «فرديناند ديليسبس» الذى انتزع جزءا من السيادة المصرية بالضغط والإغراء، ثم حرص على أن يكرر اسم «ديليسبس» فى خطابه ١٣ مرة حتى يتأكد أن «محمود يونس» تلقى الإشارة المتفق عليها وتحرك.

والحقيقة أن «محمود يونس» بدأ تحركه من اللحظة التى سمع فيها اسم «ديليسبس» لأول مرة. وعندما تلى «جمال عبد الناصر» أثناء خطابه **«قرار رئيس الجمهورية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس»** كان «محمود يونس» **قد احتل مبنى الشركة الرئيسى فى الإسماعيلية، كما كانت المجموعات التى شكلها قد أمسكت بالمرفق الحساس كله وسط صدمة أصابت مديريها وموظفيها جميعًا»** !(١).

[٣]

كان إعلان تأميم شركة قناة السويس فرحة كبرى عمت مصركلها وفاضت على العالم العربى وامتدت تأثيراتها إلى بعيد فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد تحقق تقدير «جمال عبد الناصر» فى أن قرار التأميم سوف يعبئ الشعب المصرى والأمة العربية على نحو غير مسبوق من قبل.

وتوالت رسائل التأييد من كل العواصم العربية وكان فوران المشاعر من المحيط إلى الخليج متدفقا كما هو فى القاهرة. ولم تكن الحماسة حالة عاطفية فحسب، وإنما برزت معها وعلى نحو لا يقبل الشك إرادة أمة أحست أنها صانت كرامتها وحققت إرادتها.

---

(١) لقد كتب كثيرون عن تفاصيل الطريقة التى تم بها تنفيذ قرار التأميم، كما أن معظم هذه التفاصيل أصبح شائعا ومعروفا، ولهذا فإنى آثرت ألا أعيد تكرار ما تعرض له هؤلاء الذين تفضلوا بالكتابة غيرى- أو تكرار ما هو شائع ومعروف.

ورغم بعض التحفظات والمخاوف التى ساورت بعض مراكز الحكم والسلطة فى العالم العربى، فإن موجة التأييد الشعبى دفعت الكل على طريق واحد.

وذهب السفير السعودى فى القاهرة إلى رئاسة الجمهورية يحمل رسالة تلقاها من الملك «سعود» نصها:

«قابل حالا السيد الرئيس وارفع له باسمنا تاييدنا الكامل للخطوة التى خطاها فى تاميم شركة القناة ونحن واثقون أن الرئيس يعرف موقفنا واتجاهنا وتاييدنا المطلق له فى شتى مجالات التعاون، وارفعوا لسيادته تحياتنا وتمنياتنا الطيبة (١).

توقيع

سعود»

□

وكان «جمال عبد الناصر» ينتظر باهتمام رد فعل الاتحاد السوفيتى. لكن رد الفعل السوفيتى تأخر ثمانية وأربعين ساعة لأن السوفييت كعادتهم كانوا يحسبون الأمور بطريقتهم الخاصة، وقد أدركوا خطورة قرار تأميم شركة قناة السويس. واجتمعت القيادة السوفيتية عدة مرات قبل أن تصدر بيانا هادئا يقول: «**إن القناة ملك لمصر وإن تاميمها إجراء قانونى عادى لصالح اقتصاد مصر**» .

ولم يكن ذلك رد الفعل فى لندن وباريس وواشنطن وتل أبيب.

---

(١) صورة الرسالة منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٢٠) .

الفصل الثانى

لقد حان الوقت !

[١]

فى لندن مساء الخميس ٢٦ يوليو كان «إيدن» يقيم حفل عشاء فى مقر رئيس الوزراء البريطانى (رقم ١٠ داوننج ستريت) تكريما للملك «فيصل» ملك العراق الشاب ومعه السيد «نورى السعيد» رئيس وزرائه. وكان العشاء فى قاعة الطعام الرئيسية فى الدور الثانى من البيت. وكان «إيدن» قد دعا إلى العشاء عددا من كبار وزرائه بينهم اللورد «سالسبورى» واللورد «هيوم» و«سلوين لويد».

وكان الحديث [١] معظم الوقت على العشاء يدور حول أوضاع العالم العربى بما فى ذلك آخر التطورات فيه وأهمها قرار «دالاس» بسحب العرض الأمريكى بالمساهمة فى تمويل السد العالى. وكان «إيدن» مهتما بأن يشرح لزواره **«كيف أن الأمريكان رأوا الضوء أخيرا وساروا معه فى سياسته التى رآها منذ البداية وهى ضرورة إيقاف «ناصر» عند حده وحصر خطره تمهيدا لتصفيته».**

وعلق «نورى السعيد» على ذلك بقوله **«إن صيغة البيان الأمريكى لا تترك مجالا للشك فى أن هدف السياسة الأمريكية أصبح إسقاط «جمال عبد الناصر»** . ثم تطرق الحديث على المائدة إلى ما يمكن أن يفعله «جمال عبد الناصر» بـ «سده العالى». وكان

---

(١) كل التفاصيل الواردة فى هذا الجزء تعتمد على تقارير «أنتونى ناتنج» وزير الدولة البريطانى واللورد «مونتباتن» قائد الأسطول البريطانى فى ذلك الوقت، وكذلك على شهادة اللورد «سالسبوى» واللورد «كيلموير». وكذلك على تقرير «ويليام كلارك» المستشار الصحفى لرئيس الوزراء البريطانى.

تعليق «إيدن» أن الروس لا يستطيعون مساعدة «جمال عبد الناصر» لأن الكتلة الشيوعية بما فيها الصين سوف تثور عليهم إذا قدموا لمصر مساعدة بهذا الحجم وهم لا يحصلون على مثلها». وإلى جانب ذلك فإن «إيدن» أضاف «أن حجم المشروع أكبر من حجم المساعدات الخارجية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى للعالم كله عشرين مرة»

وفى الساعة التاسعة والنصف بتوقيت لندن كان العشاء قد قارب نهايته ـ حين دخل إلى القاعة على غير انتظار رئيس السكرتارية الخاصة لـ«إيدن» يحمل إليه برقية عاجلة حملتها وكالات الأنباء على الفور من القاهرة. وقرأ «إيدن» البرقية واحتقن وجهه بطريقة لفتت أنظار ضيوفه جميعا وقال لهم **«إن الطاغية أعلن الآن أنه أمم شركة قناة السويس ليبنى بدخلها «سده العالى».»**

انقضت صاعقة على قاعة العشاء. ولوهلة كان الكل يتكلم وليس هناك من يستمع إلا ملك العراق الشاب الذى لم يفتح فمه بكلمة واحدة، وأما رئيس وزرائه «نورى السعيد» فقد بلغ به الهياج مبلغه وراح يقول لـ «إيدن» **«إن بريطانيا يجب أن تضربه وأن تضربه الآن وأن تضربه بقسوة»** (١) .

وفى هذه اللحظة كان طبق الحلو وهو سلطة فواكه بالآيس كريم يوضع أمام الضيوف ولم يكن لدى أحد منهم استعداد للمسه. ولعل العراقيين أحسوا أن ضيافتهم قد انتهت لأن مضيفهم البريطانى أمامه ليل طويل حافل.

وهكذا انفض الحفل.

□

واستبقى «إيدن» من كانوا معه من وزرائه على العشاء وطلب استدعاء بعض الوزراء الآخرين بالإضافة إلى المارشال «تمبلر» رئيس أركان حرب الإمبراطورية والأميرال اللورد «مونتباتن» ، وكذلك طلب دعوة السفير الفرنسى «شوفيل» والقائم

---

(١) كل المصادر والشهادات أجمعت على أن هذه كانت كلمات «نورى السعيد» بالحرف.

بالأعمال الأمريكى «فوستر»، ثم طلب فتح قاعة اجتماعات مجلس الوزراء لكى ينتقل الكل إليها لمناقشة آخر التطورات.

ويروى اللورد «كيلموير» فى شهادته أن مشهد اجتماعهم كان عجيبا، فقد كانوا جميعا فى ملابس السهرة التى حضروا بها العشاء، كما كانت النياشين على صدورهم احتفالا بضيفهم الملكى، بل كان أحدهم وهو اللورد «سالسبورى» يرتدى الزى الخاص الذى يرتديه حملة وشاح «ربطة الساق» (١) !

وكان ما يلفت النظر أن السفير الفرنسى «شوفيل» وصل إلى رئاسة مجلس الوزراء البريطانى، وقد اصطحب معه «جورج بيكو» المدير العام لشركة قناة السويس، ورجاه «سلوين لويد» بناء على طلب من «إيدن» أن يجعله ينتظر خارج قاعة الاجتماع لأن حضوره مناقشات على مستوى وزارى ودولى قد يثير فى هذا الوقت أقاويل لا داعى لها.

وطبقا لوثائق وزارة الخارجية الأمريكية فإن القائم بالأعمال الأمريكى «فوستر» بعث بتقرير إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى الساعة الخامسة صباحا بعد انتهاء الاجتماع، وبالتالى فإن تقرير «فوستر» يعطى صورة دقيقة من داخل الاجتماع لتفاصيل ما جرى فيه.

كان نص (٢) تقرير «فوستر» كما يلى:

[« أرسل إلىّ «إيدن» يدعونى إلى اجتماع فى رقم ١٠ داوننج ستريت وقد وصلت إلى هناك فى الساعة الحادية عشرة ووجدت نفسى مشتركا فى اجتماع طوارئ عقده مجلس الوزراء البريطانى وحضره رؤساء أركان الحرب بالإضافة إلى السفير الفرنسى ـ لمناقشة ما قام به «ناصر» من تاميم لقناة السويس.

---

(١) وسام «ربطة الساق» هو أعلى وسام بريطانى وهو يمنح فى الغالب لأمراء الأسرة المالكة ورؤساء الوزارات وهو يقتضى من حامله زيا تقليديا بالغ الفخامة والأبهة.

(٢) مجموعة وثائق الخارجية الأمريكية لشهر يوليو ١٩٥٦ وقد أبيح الاطلاع عليها قبل الموعد القانونى لفتح ملفات هذه السنة بمقتضى قانون حرية المعلومات.

إن المجلس كان يسوده شعور بخطورة الموقف كما كانت تتملكه مشاعر قوية خصوصا لدى «إيدن» الذى قال صراحة «إنه لا يمكن لنا أن نسمح لـ«ناصر» أن يهرب بغنيمته». وعندما نوقش الجانب القانونى فإن الرأى السائد كان أن «ناصر» وإن كان قد أخل بعقد الالتزام الممنوح لشركة القناة فإن قرار التأميم لايشكل خرقا لمعاهدة القسطنطينية ١٨٨٨».

ولكن المشكلة سوف تقع فى الغالب إذا اختلت حركة الملاحة والصيانة وغيرها من العمليات فى القناة.

وقد وافق المجلس على أن اللجوء إلى مجلس الأمن مخاطرة قد تؤدى إلى تعطيل الموقف وتجميده. وكان إجماع المجلس على أنه مهما كانت حجج القانون الدولى - فإن حكومات الغرب لابد أن تبحث الإجراءات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ضد مصر لكى تضمن سلامة قناة السويس وحرية المرور فيها برسوم معقولة. وكانت المشكلة التى تواجه المجلس الليلة هى بالطبع المدى الذى يمكن أن تذهب إليه الولايات المتحدة فى تأييد - والاشتراك فى - موقف حازم ضد «ناصر، فى مجال العقوبات الاقتصادية ثم الحربية بعد ذلك إذا كان لازما.

وقد قلت إن الولايات المتحدة بالتأكيد تعتبر الموقف خطيرا وإننى سوف أسعى بطريقة فورية للحصول على مؤشرات من حكومتى بصدد موقفنا. وقد حدد لى «إيدن» و «سلوين لويد» موعدا للعودة إلى مقابلتهما فى الساعة الخامسة من مساء اليوم (الجمعة) على أمل أن أكون قد تلقيت فى ذلك الوقت تعليمات منكم.

ولقد اقترحت أثناء الاجتماع ضرورة أن تواصل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مناقشاتهم وأن يشركوا فيها بعض الحكومات الصديقة كأعضاء الكومنولث وكبار مستخدمى القناة كالنرويج مثلا، وقد أوضحت أنه لا داعى للعودة إلى قائمة الدول الموقعة على ميثاق القسطنطينية ١٨٨٨ . ورد على «إيدن» بقوله إنه يفضل أن تقتصر المشاورات فى الوقت الحاضر على

واشنطن ولندن وباريس. وكان من الواضح أن فى ذهنه عقد مؤتمر وزارى بين الدول الثلاث فى وقت قريب جدا.

وقد تلقى المجلس أثناء اجتماعه برقية من السفير البريطانى فى القاهرة يسأل الحكومة عما يمكن أن يكون عليه تصرف شركة قناة السويس، لأن الشركة اتصلت به تسأله عن الطريقة التى ينبغى أن يتصرف بها موظفوها وخصوصا المرشدون إزاء قانون التأميم، خصوصا وأنهم أبلغوا بأن الشركة كلها وضعت تحت الأحكام العسكرية، وأن أى واحد منهم يمتنع عن العمل أو يقدم استقالته سوف يتعرض للعقاب.

وكان رد فعل «إيدن» على الفور إزاء هذه البرقية هو «أننا لا نستطيع أن ننصح هؤلاء جميعا بمواصلة العمل حتى وإن تعرضوا للسجن، ثم إن بقاءهم فى أعمالهم معناه الرضوخ لابتزاز «ناصر»، وعلى أى حال فإن القرار النهائى فى هذا الشأن قد تأجل إلى اليوم».

وقرر مجلس الوزراء فى حضورنا أن ترفع القوات البريطانية درجة استعدادها فى البحر الأبيض المتوسط، ثم أصدر رئيس الوزراء تعليمات إلى رؤساء أركان حرب أن يقدموا له على وجه السرعة تقريرا عن حجم القوات المتاحة للقيام بعمل عسكرى يتم به الاستيلاء على قناة السويس. وقرر المجلس أيضا فى حضورنا إصدار البيان الرسمى التالى:

«إن القرار التعسفى الذى أصدرته الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس بدون إخطار سابق وخلافا لعقد الامتياز - يمس المصالح الحيوية لأمم كثيرة. إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة فى تشاور عاجل مع بعض الحكومات المهتمة بالأمر فى صدد الموقف الخطير الناشئ عن تأميم شركة قناة السويس، وما يمكن أن يكون له من أثر على عملياتها من جراء هذا القرار التعسفى».

وبعد الموافقة على هذا القرار فى حضورنا قال «إيدن» لى وللسفير الفرنسى إنه يأمل أن تصدر حكوماتنا بيانات مشابهة. وحين كان الاجتماع

ينفض اتجه «سلوين لويد» نحوى وقال لى «إنه وصل إلى نتيجة مؤداها أن الحل الوحيد هو إقامة إدارة دولية لقناة السويس يتم فرضها بالقوة المسلحة إذا كان ذلك لازما».

إننى أرجوكم أن تردوا علىّ بسرعة بخصوص إمكانيات إصدار بيان أمريكى مشابه للبيان البريطانى، أو بما يمكن أن أذكره عن موقفنا لكل من «إيدن» و «سلوين لويد» .

إمضاء

فوستر»]

وتعطى شهادة (١) الأميرال اللورد «مونتباتن» . صورة الجانب الآخر وهو الجانب العسكرى فيقول فى شهادته المكتوبة ضمن مجموعة أوراقه والتى نشرها مؤرخه الرسمى «فيليب زيجلر»:

[«إن قيادات القوات كانت بالطبع تعرف حقائق الوضع السياسى فى الشرق الأوسط. ولم أكن شخصيا متفقا مع تقدير «إيدن» لـ «ناصر» بانه «هتلرى» أو «شيوعى» وإنما كنت أعتقد باستمرار أن «ناصر»، وطنى يضل طريقه مرات ويتخذ سياسات تصعب فى بعض الأحيان متابعتها.

وفى مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ كنت أتناول العشاء مع «باتريشيا» (ابنته) فى فندق «سافوى» ولمحت أحد ضباط وزارة الدفاع يجيل بصره فى القاعة بحثا عن شىء وأدركت أنه يبحث عنى وشعرت أن المتاعب قد انطلقت من عقالها. وبعد ربع ساعة كنت فى رقم ١٠ داوننج ستريت. وهناك وجدت رئيس الوزراء ومعه عدد من أعضاء المجلس كما أن كلا من السفير الفرنسى والقائم بالأعمال الأمريكى وصلا بعدى بقليل. وكان الجنرال «درموت بويل» رئيس أركان حرب الطيران قد سبقنى إلى مقر رئيس الوزراء، كما أن المارشال «تمبلر» لم يلبث أن لحق بنا والتفت إلىّ رئيس الوزراء وسألنى ما هو العمل

---

(١) صفحة ٥٣٧ . أوراق «مونتباتن» .

العسكرى الذى نستطيع القيام به فورًا ضد «ناصر؟» وقلت له إنه «إذا كانت الحكومة تفكر فى الاستيلاء على قناة السويس بعمل مفاجئ فإن لدينا ١٢٠٠ جندى بحرية مظلات جاهزون فى مطار مالطة، ولا أظن أنه سيكون من الصعب عليهم أن يهبطوا على المنطقة ويستولوا على المرافق الهامة فى الممر المائى ويحافظوا على مواقعهم لمدة ٢٤ ساعة. وأما أكثر من ذلك فأنا لا أعتقد أنهم يستطيعون الصمود أمام المقاومة المصرية، وإذن فإن النقطة التالية التى تواجهنا هى كيف يمكن تعزيز هذه القوات بسرعة؟، واعترض المارشال «تمبلر» بـ «أنه لايوافق على إرسال قوات مشاة بحرية مظليين لايحملون إلا أسلحة خفيفة بطبيعة الحال وبالتالى لايمكنهم الصمود أمام الدبابات المصرية» . وعلق الجنرال «ستوكويل» [1] بعد ذلك «إن قوات المظليين البحرية ليست مؤهلة فى أوضاع تدريبها الحالى للقيام بمثل هذه العملية»[2]. وأحسسنا أن رئيس الوزراء ليس سعيدا بما سمعه منا، فقد طلب إلينا أن نعود إليه فى الساعة التاسعة والربع من صباح اليوم التالى ومعنا خطة عسكرية كاملة للعمل ضد مصر. وقدمنا له مقترحاتنا فى الموعد المقرر ولكن تنفيذها يقتضى إعدادا يستغرق ما بين ستة إلى ثمانية أسابيع على الأقل. واتصل بى رئيس الوزراء بعد ذلك تليفونيا يسألنى عن مصير مدمرتين كان مقررا أن يقوم الأسطول الملكى البريطانى بتسليمهما إلى مصر التى اشترتهما منذ عدة سنوات، وقال لى «إيدن» إن هاتين القطعتين لا يمكن تسليمهما للمصريين» . وقلت «إن عدم تسليمهما الآن قد يعطى المصريين فكرة عن نوايانا، وقد يكون من الأفضل تسليم القطعتين وبدون ذخائر». ووافق رئيس الوزراء على مضض ثم شجعنى بعد ذلك قائلا لى إنه سعيد لأننى ساكون بجانبه فى الأزمة المقبلة. وقلت له «بالطبع إن كل رئاسة الأركان

---

(١) أصبح فيما بعد قائدًا لقوات الغزو الثلاثى أثناء حرب السويس.

(٢) يروى مستشار «إيدن» الصحفى «ويليام كلارك» أن رئيس سكرتارية «إيدن» الذى كان يتولى كتابة محضر الجلسة بعث إليه فى هذه اللحظة بورقة يلفت نظره فيها إلى أن الاجتماع تشترك فيه أطراف أجنبية لايصح أن تعرف بدخائل السياسة البريطانية على هذا النحو ولكن «إيدن» لم يتنبه !

سوف تنفذ ماتطلبه». وبعد تفكير عميق قررت أن أكتب له خطابا شخصيا كصديق قديم وليس كبحار محترف. فقد وجدت من حقه علىّ أن يعرف بحقيقة تفكيرى فى هذه اللحظة العصيبة من التاريخ البريطانى. فكتبت له فى خطاب سرى ما نصه :

«إن الاعتبار الأول فى المواجهة الحالية واحتمالاتها القائمة سوف يرتهن بقدراتنا على تعبئة الرأى العام الدولى إلى جانبنا. ولدينا ستة أسابيع لتحقيق ذلك «وناصر» أيضا لديه نفس المدة، وإذا كان مصابا بجنون العظمة كما نظن، فقد يكون من الأوفق أن نطبق عليه عقوبات اقتصادية وأنواعا أخرى من الضغوط ريثما ينكشف موقفه أمام الرأى العام العالمى والرأى العام البريطانى أيضا. فالمأزق الذى نواجهه فى هذه اللحظة هو أن «ناصر» يتصرف بحرص شديد، ويضع تصرفه فى إطار من المشروعية القانونية تعطيه ميزة فى الحرب النفسية الدائرة على كسب ضمير العالم. وما لم نتصرف بتعقل فإن خشيتى أن تبدو معركتنا ضده وكأنها حرب استعمارية»] .

وقبل أن يرسل «مونتباتن» خطابه خطر له أن يتشاور فى شأنه مع المارشال «تمبلر» رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية، ونصحه «تمبلر» أن لايقدم الخطاب لأنه يحمل شبهة رأى سياسى يتدخل به العسكريون فى صميم عمل السلطة التنفيذية، وحتى إذا كان يقصد إلى أن يكون الخطاب شخصيا من صديق إلى صديق فإن «إيدن» فى هذه الظروف ليس مستعدا أن يسمع من أحد.

ولم يقتنع «مونتباتن» بنصيحة «تمبلر»، وإن كانت قد أوحت إليه أن يضيف فى خطابه إلى «إيدن» فقرة أخرى يقول فيها:

[«إذا كنا نحارب عدوا ظاهرا يريد أن يفرض سيطرته على الشرق الأوسط بقوة السلاح لوقفت وراءك بغير حدود، ولكن الحقيقة أنه لا يوجد عدو من هذا النوع فى الشرق الأوسط. إن المعركة الدائرة فى الشرق الأوسط فى جوهرها حول أفكار ومشاعر وولاءات وكلها أشياء لا يمكن أن تصل إليها الحراب. فأنت

لا تستطيع أن تحارب الأفكار بالقوات المسلحة. وحتى إذا تراجعت هذه الأفكار أمام السلاح فإنها لاتلبث أن تكر عائدة عندما تنسحب القوات»] .

وأرسل «مونتباتن» خطابه إلى «إيدن» فى نفس اليوم الذى ذهب فيه رؤساء الأركان إلى مقر رئاسة الوزارة البريطانية لكى يعرضوا على «إيدن» خطة العمليات الأولى، وقد اختاروا لها الاسم الرمزى «الفارس» (Musketeer)، وكانت خطوطها الرئيسية هجوما بحريا على الإسكندرية تعقبه عملية إنزال واسعة النطاق ثم تتقدم فيه القوات صوب القاهرة، وبعد ثلاثة أيام من بدء هذا الهجوم، وحين تكون مصر قد ركزت قواتها العسكرية لصده يحدث الإنزال الثانى على منطقة قناة السويس فيحتلها ويعزل القوات المصرية فى سيناء عن قواعدها فى بقية مصر.

وأثناء الدراسات الأولى لهذه العملية نشأت مشكلة الطريقة التى تحكم بها مصر بعد الاحتلال، وقرر «إيدن» أنه لا لزوم لإضاعة الوقت فى هذه النقطة الآن **فالسلطة فى المراحل الأولى سوف تكون فى يد القيادة العسكرية البريطانية العليا وسوف ينصاع لأوامرها الجهاز الإدارى المصرى، وفى الوقت المناسب تستطيع السفارة البريطانية فى القاهرة أن تبحث عن «من يكون مستعدا من الساسة المصريين المامونين لتولى الحكم فى مصر».**

[٢]

كتب السفير الفرنسى فى لندن «شوفيل» إلى «كريستيان بينو» وزير خارجيته برقية عن تفاصيل الاجتماع الذى حضره مع «إيدن»، ولم تكن تخرج فى إطارها عن التقرير الذى بعث به «فوستر» القائم بالأعمال الأمريكى - الذى حضر نفس الاجتماع - إلى وزير خارجيته « د الاس». واقترح «كريستيان بينو» أن يطير على الفور إلى لندن ليجتمع مع الزعماء الإنجليز. واقترح «بينو» على «سلوين لويد» عندما التقى به فى لندن أن يطلبا من «دالاس» أن ينضم إليهما فى لندن فالأزمة خطيرة إلى حد أنه لا يمكن التعامل معها على مستوى السفراء أو بالبرقيات.

وصل «بينو» إلى لندن يوم ٢٨ يوليو وأرسل بالاشتراك مع «لويد» دعوة إلى «دالاس». وفى نفس الوقت كتب «إيدن» لـ «أيزنهاور» خطابا «شخصيا»[١] يقول له فيه: «إن الوقت قد حان لعمل حاسم ينهى مشكلة «ناصر» وإلا فإن المصالح الغربية فى الشرق الأوسط سوف تصاب بنكسة لن تقوم منها، كما أن مصالح كل الدول البحرية سوف تضار لأن المصريين لا يملكون الكفاءة اللازمة لإدارة مرفق معقد كقناة السويس». وختم «إيدن» خطابه بقوله «**إن الضرورات تفرض الآن على الغرب إعادة «ناصر» إلى صوابه بالقوة وطرده من مصر بعد إرغامه على «استفراغ» القناة التى حاول بلعها**».

كان «دالاس» خارج واشنطن فى أجازة حملته إلى أمريكا اللاتينية وطلب إليه «أيزنهاور» أن يقطع أجازته ويعود، ثم قرر إزاء إلحاح حلفائه الإنجليز والفرنسيين المجتمعين فى لندن فى انتظار وزير خارجيته أن يوفد إليهم على الفور «مورفى» مساعد الوزير، لكى يمثل وزارة الخارجية الأمريكية وحتى يتمكن وزيرها - «دالاس» - من اللحاق بالاجتماع بنفسه.

ولم يكن «سلوين لويد» و «كريستيان بينو» فى انتظار زميلهما الأمريكى ساكتين، فقبل أن يصل «مورفى» كمقدمة لوصول «دالاس» اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على توجيه احتجاج شديد اللهجة إلى مصر بسبب تأميمها لشركة قناة السويس.

ورفضت مصر تسلم الاحتجاج من أساسه.

ثم قررت الحكومتان البريطانية والفرنسية تجميد أرصدة مصر وودائعها فى البنوك البريطانية والفرنسية.

وتبعتهما الولايات المتحدة فى هذا الإجراء .

□

---

(١) مجموعة أوراق لورد «آفون» (إيدن) فى كلية «سان أنتونى».

ودعا الرئيس «دوايت أيزنهاور» - مساعد وزير الخارجية الأمريكية «روبرت مورفى» إلى مقابلته قبل أن يطير إلى لندن. وطبقا لمجموعة أوراق «أيزنهاور» الخاصة فإن تعليمات الرئيس الأمريكى لـ «روبرت مورفى» كانت كما يلى:

١ - عليك أن تعطل الوصول إلى أية قرارات قبل أن يحضر إليكم فى لندن وزير الخارجية «دالاس».

٢ - عليك أن تبلغ «أنتونى» أننى لا أرى داعيا لكل هذه الهستيريا التى تبدو فى التصرفات البريطانية، فالصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ملأى بأخبار صادرة من لندن عن استعدادات عسكرية وعن خطط وعن نوايا، ومثل هذا المناخ سوف يؤثر سلبيا ومسبقا على أية قرارات قد نتوصل إليها.

٣ - لا ينبغى أن يبدو أى عمل نقرر القيام به وكأنه تجمع عدوانى من «نادى الثلاثة الكبار» ضد «ناصر» . وبمعنى أصح - فإنه لا يصح أن نتصرف وحدنا فى الأمر نحن الثلاثة.

٤ - عليك أن تحذر الفرنسيين من محاولة الخلط بين استيلاء «ناصر» على القناة وبين الصراع العربى الإسرائيلى.

٥ - لكى تتمكن من كسب الوقت بسهولة فلك أن تنقل لهم عنى اقتراحا بدعوة كل الدول البحرية التى يهمها أمر القناة إلى مؤتمر موسع لدراسة مستقبل القناة.»(١).

ووصل «مورفى» إلى لندن وقابل «إيدن» كما حضر اجتماعا مشتركا مع «سلوين لويد» و«بينو»، ثم أرسل تقريرًا مبدئيا إلى «أيزنهاور» عما وجده فى العاصمة البريطانية.

ومرة أخرى وطبقًا لمجموعة أوراق «أيزنهاور» الخاصة فإن «مورفى»» وجد «إيدن» مصمما على «تحطيم» «ناصر» بالقوة المسلحة، وأنهم يرتبون للبدء فى

---

(١) تظهر مجموعة أوراق «أيزنهاور» أن هذه التعليمات صدرت بعد مناقشات فى مكتب الرئيس الأمريكى شارك فيها رئيس أركان حربه «بيدل سميث» ومستشاره السياسى «شيرمان آدامز».

العمليات فى مدى ستة أسابيع ولم يمنعهم من البدء فى العمليات فورًا إلا اكتشافهم أن قواتهم فى البحر المتوسط لا تستطيع القيام بالمهمة فى الوقت الحاضر، كما أن احتياطيهم من البترول كان يكفيهم لستة أسابيع من السلام ولعدة أيام من الحرب، وكان هذا هو السبب فى أن «إيدن» غير رأيه ونصح شركة قناة السويس بأن تترك موظفيها وإدارييها ومرشديها يعملون تحت الإدارة المصرية الجديدة لقناة السويس».

وعقد الرئيس «أيزنهاور» اجتماعا حضره «جون فوستر دالاس» الذى عاد من أجازته وبدأ يستعد لمواصلة السفر إلى لندن ـ كما حضره شقيقه «آلان دالاس» مدير المخابرات المركزية والأميرال «أيرلى بيرك» مدير العمليات فى الجيش الأمريكى والجنرال «جون باستير» المساعد العسكرى للرئيس. ثم عرض عليهم تفاصيل ما يجرى فى لندن كما يظهر أمامه من التقرير المبدئى لـ «مورفى». وعلق «أيزنهاور» فى بداية الاجتماع على تقرير «مورفى» قائلاً: «إنه يستغرب من حماقة «إيدن» الذى يدق طبول الحرب دون أن يكون جاهزًا لها ويريد أن يتدخل عسكريا فى مناطق إنتاج البترول دون أن يكون لديه الاحتياطى الذى يستغنى به حتى يتمكن من تحقيق أهدافه».

وفى هذا الاجتماع حدد «أيزنهاور» خطوط السياسة الأمريكية فى المرحلة المقبلة على النحو التالى:

- إن الحكومة البريطانية تتصرف بطريقة «غير عاقلة» ولا تستطيع الحكومة الأمريكية أن تسايرها فى ذلك.

- إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تشترك فى عمل عسكرى إلا بموافقة مسبقة من الكونجرس، وهو ليس واثقا من إمكانية الحصول على مثل هذه الموافقة فى ظل الظروف الحالية.

- إن التفكير البريطانى فى هذه الأزمة متخلف عن العصر، فهو يفكر فى وسائل فات وقتها ويمكن إدانتها أمام بقية شعوب العالم كنوع من المغامرات الاستعمارية فى القرن التاسع عشر.

● إن العمل فى المنطقة ضد «ناصر» يجب أن يأخذ فى حسابه منابع البترول التى يعتمد عليها الغرب هناك، فإنه إذا توقف إمداد أوروبا الغربية ببترول الشرق الأوسط، فمعنى ذلك أن أوروبا سوف تطلب من الولايات المتحدة إمدادها بالبترول من الاحتياطى الأمريكى وهى لاتستطيع أن تفعل ذلك لأن معناه أنها ترضى باستهلاك البترول الذى ينتج فى أمريكا، بينما هو يعتبر المخزون الإستراتيجى الذى يتحتم الحرص عليه.

وتدخل الأميرال «بيرك» مدير العمليات قائلا للرئيس «إن هيئة أركان الحرب المشتركة من رأيها أنه لابد من كسر «ناصر» . ورد عليه «أيزنهاور» بـ«**أنه لايختلف معه فى الهدف وإن كان يختلف فى الوسيلة، فالتصدى لـ«ناصر» عن طريق العمل العسكرى سوف يثير ضدنا العالم الثالث كله ومن «داكار» إلى «الفلبين»، ومن الأفضل أن نبدأ بعزل العرب وخصوصا السعوديين عن مصر وعن «ناصر» وبعدها ننظر فى الأمر».**

وقال «جون فوستر دالاس» إنه يفهم منطق الرئيس وفى نفس الوقت فإنه يرى أن «ناصر» قام بعمل من أعمال اللصوصية ولابد أن يؤخذ منه ما سرقه». ورد عليه «أيزنهاور» بـ«أن ناصر قد استطاع بطريقة غريبة أن يضع سرقته داخل دائرة مايبدو أنه حقه القانونى». وأثار الأميرال «بيرك» «أن استيلاء مصر على قناة السويس بهذه الطريقة قد ينعكس على قناة بنما» . وقال «أيزنهاور» إنه يوافق على ذلك ويذكر المجتمعين معه بأنه لا يختلف فى الهدف ولكنه يختلف فى الوسائل». ثم راح يكرر «**أنه لابد من عزل مصر و«ناصر» أولا عن العرب عامة وعن السعوديين بصفة خاصة، وبعدها يمكن بحث المشكلة فى ضوء جديد، لأننا إذا كنا لا نريد عالما تحكمه القوة الاستعمارية القديمة فنحن فى نفس الوقت لانريد عالما يتحكم فيه الضعفاء والفقراء»**. ثم طلب فى نهاية الاجتماع «أن تركز أجهزة الخارجية والدفاع والمخابرات أبحاثها على دراسة ردود الفعل المحتملة للاتحاد السوفيتى فى كل درجة من درجات الأزمة فى الشرق الأوسط» (١).

---

(١) مجموعة أوراق «أيزنهاور» ـ الجزء الرابع.

[٣]

وصل «جون فوستر دالاس» إلى لندن يوم ٣٠ يوليو لينضم إلى «مورفى» ويشارك فى اجتماعات «سلوين لويد» و «كريستيان بينو» - والتقى مع «أنتونى إيدن» وطرح عليه اقتراح «أيزنهاور» بالدعوة إلى مؤتمر للدول البحرية. ولم يكن «إيدن» مقتنعا بالفكرة تماما، فقد خشى أن تؤدى إلى إطالة الوقت وتمييع المواقف وإدخال أطراف قد لا يكون من المستحسن إدخالها فى نطاق المؤتمر المقترح. وكان رأيه أنه لو أن مثل هذا المؤتمر جرت الدعوة إليه وانعقد فلا يمكن منع الاتحاد السوفيتى من حضوره لأن روسيا كانت إحدى الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية التى تنظم حرية الملاحة فى قناة السويس. وفضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة نفسها لم تكن بين الدول التى وقعت هذه المعاهدة. وكان رأى «دالاس» أن هذه قضايا إجراءات يمكن حلها ، وفى كل الأحوال فإنه ليس هناك ضرر من حضور الاتحاد السوفيتى، ففى وسط تجمع الدول البحرية وغيرها من الدول التى يهمها أمر الملاحة فى قناة السويس كالهند مثلا - فإن الاتحاد السوفيتى سوف يجد نفسه فى وضع أقلية تفرض عليه الأغلبية ولا تخضع لها.

واقترح «دالاس» رغبة فى إغراء «إيدن» أن يكون انعقاد المؤتمر الدولى الموسع فى لندن . وأن يكون الثلاثة - بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - هم الداعين إليه. وأضاف «دالاس» «أن انعقاد مثل هذا المؤتمر حتى لو استغرق أسبوعين أو ثلاثة يعطى للكل فرصة الاستعداد لما بعده».

واقتنع «إيدن» وتبعه «سلوين لويد» بطبيعة الحال ولكن «كريستيان بينو» ظل على عناده مصمما على «أن تقديرات العسكريين البريطانيين لحجم القوات المطلوبة لغزو مصر وإسقاط «عبد الناصر» مبالغ فيها، وأن الانتظار طويلا يحقق أغراض «ناصر» ويمكنه من استمالة قطاعات كبيرة من الرأى العام العربى والدولى».

□

وقبل أن يغادر «دالاس» لندن استقبل فى مبنى السفارة الأمريكية فى لندن «كيرميت روزفلت» . وخرج «كيرميت روزفلت» من اجتماعه مع «دالاس» متوجها

إلى السعودية.

□

وطلب «بايرود» موعدا عاجلا مع الرئيس «جمال عبد الناصر» وذهب إلى لقاء معه استغرق ساعة ونصف الساعة. وفى هذا اللقاء أبلغ «بايرود» «جمال عبدالناصر» رسالة من «دالاس» [1] شرح فيها العواقب الخطيرة التى يمكن أن تترتب على تأميم قناة السويس. ثم أوضح أن الولايات المتحدة تتصدى لرغبات حلفائها فى حل الموضوع عسكريا مع أن الجميع يلقون عليه المسئولية المباشرة فى الأزمة، باعتبار أنه صاحب قرار سحب العرض الأمريكى بالمساهمة فى بناء السد العالى. ورغم هذا الإحراج فإن «دالاس» صامد فى موقفه فى لندن. وهو الآن يريد أن يطرح على الرئيس «عبد الناصر» فكرة خطرت له، وإذا كانت مقبولة منه فإنها سوف تساعد على تخفيف جو التوتر الذى يسيطر على الموقف. **ومؤدى هذه الفكرة التى ما زالت فى مرحلة جنينية هو أن الولايات المتحدة سوف تكون مستعدة لإعادة النظر فى تمويل السد العالى إذا قبل الرئيس «عبد الناصر» إنشاء هيئة دولية من المنتفعين من قناة السويس تتولى مسئولية حرية الملاحة فى قناة السويس».**

وكان «جمال عبد الناصر» يرى أهمية الموقف الأمريكى المختلف عن موقف بريطانيا وفرنسا، ولذلك فإن رده على «بايرود» لم يكن رفضا قاطعًا وإنما كان باقتراح مقابل. فقد قال «جمال عبد الناصر» إنه «فى الوقت الذى يعتقد فيه بأنه لا يمكن أن تكون هناك مسئولية لأحد غير مصر لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس - فإنه قد يكون مستعدا لبحث **إنشاء هيئة استشارية من مستعملى القناة تتشاور معها الإدارة المصرية فيما ترى استطلاع رأيها فيه كمشروعات توسيع القناة وتعميقها وزيادة كفاءتها لاستقبال الناقلات الأكبر».**

□

---

(١) مذكرة أملاها الرئيس «جمال عبد الناصر» بعد اجتماعه بـ «هنرى بايرود» وأصلها فى أرشيفه الخاص فى منشية البكرى.

وفى جو قعقعة السلاح الذى نشرته لندن ودفعته إلى درجة من الحمى العالية تكلم الزعيم السوفيتى «نيكيتا خروشوف» لأول مرة عن الأزمة فحذر الغرب من القيام بأى عمليات حربية «غير حكيمة».

وفى نفس اللحظة كان هناك متحدث رسمى عسكرى أمريكى يعلن أن الأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض يقوم قرب شواطئه الشرقية بمناورات بحرية لاعلاقة لها بأزمة تأميم قناة السويس!

وفى يوم ٢ أغسطس انتهى اجتماع وزراء الخارجية الثلاثة فى لندن وأصدروا عن اجتماعاتهم بيانا مشتركا دعوا فيه إلى مؤتمر دولى حول قناة السويس تدعى إليه ٢٤ دولة بينها مصر، وحددوا موعدا لانعقاده فى ظرف أسبوعين (١٦ أغسطس). وأشار البيان فى إحدى فقراته إلى أن استخدام القوة ضد مصر مستبعد «إلا كملجأ أخير». (As a last resort).

ولم تكد تمضى ساعات على إعلان هذا البيان حتى لحقه بيان من «أنتونى إيدن» ألقاه فى مجلس العموم وأعلن فيه أن الملكة وقعت قرارًا باستدعاء طبقات من الاحتياطى. وأضاف «إيدن» أمام مجلس العموم أن هذا الإجراء لا يعنى الحرب وإنما يعنى الاستعداد لكل الطوارئ. وصاح فيه «هيو جتسكيل» رئيس حزب العمال المعارض قائلا: **«أنت تتصرف بهستيريا، وجنون السويس الذى أصابك قد يورط بريطانيا فى حرب فعلية».**

□

وعاد «كريستيان بينو» من لندن إلى باريس بعد انتهاء المؤتمر وقدم تقريرا فى جلسة عقدها مجلس الوزراء برئاسة «جى موليه» عن تفاصيل محادثات لندن.

وفى يوم ٥ أغسطس وصل «شيمون بيرين» إلى باريس. وفى يوم ٧ أغسطس دعاه وزير الدفاع الفرنسى «بيرجس مانورى» إلى لقائه فى مكتبه وفاجأه بقوله بالحرف [١]:

---

(١) يوميات «شيمون بيرين» المنشورة سنة ١٩٧٠ (صفحة ١٨٥).

«كم من الوقت تعتقد أن جيشكم يحتاج إليه لعبور شبه جزيرة سيناء والوصول إلى السويس؟».

ورد عليه «بيريز» بقوله **«إن العسكريين فى جيشنا يقدرون أن الأمر يحتاج على الأرجح إلى ما يتفاوت بين خمسة أيام وسبعة»**.

ومضى «مانورى» يسأل «بيريز» : **«هل تفكر إسرائيل فى القيام بعمل فى وقت ما بطول حدودها الجنوبية وإن كان الأمر كذلك فأين بالضبط؟»**.

ورد عليه «شيمون بيريز» بقوله : «إن - **سويسنا** - (Our Suez) هى إيلات، ثم إن أى عمليات تقدم عليها إسرائيل سوف تكون بهدف فتح الممرات الملاحية».

وحين بعث «شيمون بيريز» بتقريره عن مقابلته مع«مانورى» - إلى «ديفيد بن جوريون» سارع رئيس وزراء إسرائيل إلى إطلاع «ديان» عليه وقال له طبقا لرواية «ديان» **«لقد وجدت إسرائيل أخيرًا حليفًا كبيرًا على استعداد لخوض الحرب معها ضد الدكتاتور»**.

وفى نفس اليوم ٥ أغسطس استدعى «إيدن» الجنرال «ستوكويل» وكلفه بقيادة عمليات الخطة «الفارس» (Musketeer) ضد مصر على أن يكون يوم التنفيذ فى موعد لا يتعدى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٦.

□

وفى يوم ٨ أغسطس قررت المخابرات الفرنسية زيادة عدد الساعات المخصصة لإذاعة (مصر الحرة التى تشرف عليها وتديرها أسرة أبو الفتح) على موجهات إذاعة أوربا رقم (١) من مونت كارلو.

الفصل الثالث

الفارس والفرسان !

[١]

بعد أن ألقى «جمال عبد الناصر» خطاب تأميم شركة قناة السويس اختار أن يبقى بعض الوقت فى الإسكندرية، فقد ظن أن العواصم المعنية بالشرق الأوسط سوف تحتاج إلى عدة أيام تبحث فيها أبعاد القرار وآثاره، ومن ثم فإن فترة البحث سوف تكون فى نفس الوقت فرصة الهدوء الوحيدة المتاحة أمامه للتفكير فى خطة المواجهة للأيام والأسابيع القادمة.

وفى اليوم التالى مباشرة لإعلان التأميم - الجمعة ٢٧ يوليو - كان «جمال عبدالناصر» يركز على موضوع واحد وهو حركة المرور فى قناة السويس، فقد كان يريد أن يطمئن إلى نتائج يوم الامتحان الأول للإدارة المصرية، ومع ذلك فإنه لم يتصل فى ذلك اليوم بـ «محمود يونس» مباشرة لأنه وجد أن مثل هذا الاتصال «سوف يشغله ويربكه» . ولم يكتف بذلك وإنما طلب من كل معاونيه أن لا يبادروا بطلب «محمود يونس» ولو حتى بالتليفون فلا ينبغى لأحد أن يقطع عليه فى هذا الوقت شواغله ولا ينبغى أن يجعله يحس بأن هناك من يساورهم القلق وراءه. ولقد قال للجميع إن «محمود يونس» له حق الاتصال بمن يشاء فى أى وقت يشاء ولكن هذا الحق له وحده ولا ينبغى أن يترتب عليه حق مماثل لأحد. وأجرى معه «محمود يونس» اتصالا تليفونيا وحيدا فى هذا اليوم سأله فيه عن مشكلة تقابله وهى أن بعض البواخر العابرة للقناة ترفض دفع الرسوم للهيئة الجديدة. ورد «جمال عبدالناصر» عليه بأن يدعها تمر وأن يرسل إلى كل باخرة منها مذكرة بإضافة

الرسوم إلى حسابات شركاتهم لكن الملاحة لابد أن تستمر وأن يتواصل مرور كل البواخر بغير تعطيل لاستيفاء الحسابات أو لغير ذلك من أسباب، لأن تعطيل باخرة واحدة فى هذا اليوم «سوف يكون الذريعة التى ينتظرونها».

وفى يوم السبت ٢٨ يوليو قسم «جمال عبد الناصر» وقته لدراسة موضوعين : **الاحتمالات العسكرية** (قرر «جمال عبد الناصر» ضرورة سحب مجموعة الجيش المصرى الرئيسية من سيناء إلى الدلتا لمواجهة احتمالات التدخل) - **والموقف الاقتصادى** على أثر تجميد الودائع والأرصدة المصرية فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفى الليلة التى كان مقررا فيها صدور بيان اجتماع لندن (بين «دالاس» و«لويد» و«بينو») - كان «جمال عبد الناصر» ينتظر نص البيان، فقد كان مؤكدا أن عباراته سوف تحمل إشارات عن نوايا الغرب. واختار أن يذهب إلى إحدى دور السينما فى الإسكندرية يشاهد فيلما (سينما «مترو» والفيلم اسمه «موعد فى لاس فيجاس») (وقد سألته من القاهرة خلال اتصال تليفونى كيف يستطيع أن يشاهد فيلما بينما أفكاره كلها فى مكان آخر؟ ورد علىّ بقوله : «إننى لاأريد أن أجلس أقرض أظافرى فى انتظار أن يفرغ المجتمعون فى لندن من عملهم ويصدروا بيانهم، والأفضل أن أشغل نفسى بشىء وعندما أعود قرب منتصف الليل سوف يكون بيانهم قد صدر وسوف أتصل بك فور عودتى لتقرأ لى نصه كما حملته وكالات الأنباء»).

واتصل «جمال عبد الناصر» بالدكتور «محمود فوزى» وزير الخارجية يطلب منه إصدار رد على البيان الثلاثى، وأعلن الرد المصرى بالفعل قبل منتصف الليل وقد ركز على النقاط التالية :

- إن مصر لا تقبل أى تدخل خارجى فى إجراء يدخل فى صميم سيادتها.
- وقد تصرفت وفقا لنصوص وروح الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى لايمكن أن تمنع مصر من تأميم شركة مصرية حتى وإن حمل اسمها مجازًا وصف «العالمية».

- إن مصر هى المسئولة عن حماية حرية الملاحة فى قناة السويس وليس شركة القناة ولا أى قوة أجنبية.

- إن مصر قررت التأميم مرتبطا بمبدأ التعويض.

- إن العالم كله يشهد أن الملاحة فى القناة تسير بطريقة طبيعية منذ يوم التأميم.

- إن مصر لا تكره موظفى شركة القناة السابقة على العمل فى إدارة القناة الجديدة.

- إذا كان لابد من انعقاد مؤتمر دولى لبحث قضية الملاحة فى القناة فمن المنطقى أن ينطبق هذا على كل الممرات المائية فى العالم وأولها قناة بنما.

□

وعاد «جمال عبد الناصر» من الإسكندرية إلى القاهرة وشاغله الأساسى فى هذه المرحلة هو تحديد موقف مصر تجاه مؤتمر لندن الموسع الذى دعت إليه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وكانت أول نقطة فى تفكيره هى بناء جبهة مؤيدة لمصر داخل المؤتمر. وقد تصور هذه الجبهة بالدرجة الأولى مكونة من الاتحاد السوفيتى والهند وإندونيسيا ثم أضاف إليها إسبانيا واليونان من الدول الأوروبية الحريصة على الصداقة مع العرب. لكنه بدأ يشعر بقلق من موقف الهند فقد أحس أن «نهرو» يتعرض لضغوط غربية تتهمه بأنه كان يعرف بقرار تأميم قناة السويس، فقد كان قبل قرار التأميم مباشرة مع «جمال عبد الناصر» فى بريونى وفى القاهرة.

وتأكد شعوره بالقلق حينما حمل إليه سفير الهند فى القاهرة خطابا من «نهرو» جاء فيه ما يلى :

[«عزيزى الرئيس ...

فور عودتى إلى دلهى من القاهرة وبيروت علمت بقرارك بشأن قناة السويس ولما كنت لم تذكر لى ذلك أثناء محادثاتنا فى بريونى والقاهرة فقد اعتقدت أن هذا القرار لابد وأن يكون قد اتخذ بعد أن بارحت القاهرة. وقد أكد

سفيرنا في القاهرة ذلك بعد محادثة أجراها مع الوزير «على صبرى». وقد ساعدني هذا على معرفة هذا الجانب من الأمر. وقد تسلمت من سفيركم في دلهي نسخة من بيانكم الصادر في ٣١ يوليو وإني لأشكركم على ذلك.

٢- أنني حتى الآن لم أدل باية تعقيبات على هذه التطورات عدا القول في البرلمان أن هذا الأمر لم يبحث بيننا في بريوني أو القاهرة. ولقد كنت آمل أن تكون لدى معلومات أكمل عن المستقبل حتى أتمكن من إصدار بيان من برلماننا. إن مسالة من هذا النوع لها أصداء دولية وأريد أن يكون بياني في البرلمان مفيدًا بقدر الإمكان. إن اهتمامنا المباشر يرجع إلى أننا أحد المنتفعين بالقناة مثل آخرين ولكننا مهتمون بطبيعة الحال أيضا بالتوصل إلى تسوية ودية.

٣ - أننا نواجه هنا دون شك حقا سياديا لمصر، ونذكر الموقف الذى اتخذته أنت عام ١٩٥٤ وهي أن قناة السويس البحرية والتي هي جزء لا يتجزأ من مصر ممر مائي ذو أهمية اقتصادية وتجارية وإستراتيجية دولية. وأنك أعربت عن التمسك بالاتفاقية التي تضمن حرية الملاحة في القناة الموقعة في القسطنطينية سنة ١٨٨٨.

٤- واعترافا بالحق السيادى لمصر كما أسلفت وترحيبا ببيانك الصادر في ٣١ يوليو بأن موقفك الحالي لا يؤثر باى طريقة أو باى درجة على التعهدات الدولية لمصر (١٨٨٨ - ١٩٥٤) فإني لأعرب عن الأمل في أنك ستقرر اتخاذ المبادرة بنفسك لتجمع معا أولئك المهتمين بالجوانب الدولية لهذا التطور على أساس سيادة مصر».].

ثم مضى «نهرو» حتى وصل إلى تسعة [١] بنود في خطابه وكان آخرها قوله: «وإننى سأكون ممتنا للغاية لتلقى وجهات نظرك».

□

---

(١) النص الكامل لخطاب «نهرو» بتاريخ ٣ أغسطس إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» منشور في الملحق الوثائقي لهذا الكتاب تحت رقم (١٢٨).

وعندما فرغ «جمال عبد الناصر» من قراءة خطاب «نهرو» كان قلقه فى الحقيقة هو صدى للقلق الذى أحس به فى سطور الخطاب.

إن سطور خطاب «نهرو» كانت تكشف ثلاث حقائق فى موقف الهند:

- أنها أحد مستعملى القناة وبالتالى فإن التأميم يضعها أمام مجهول لاتستطيع تقدير إمكانياته.
- إن الهند كإحدى دول الكومنولث عليها التزامات.
- إن «نهرو» يحس بحرج أمام أطراف دولية مختلفة لأنه كان مع «جمال عبدالناصر» قرب زمن اتخاذ القرار ولم يعرف به أو أنه عرف وتستر.

وفى الخطاب كان «نهرو» فوق ذلك يتقدم باقتراح لـ «جمال عبدالناصر» بأن يتولى هو الدعوة إلى مؤتمر دولى حول قناة السويس.

ولم يقتنع «جمال عبد الناصر» بفكرة الدعوة إلى مؤتمر دولى بدلا من ذلك كتب إلى «نهرو» يبدى مخاوفه، ثم يسأله رأيه فيما يجب أن تكون عليه خطاه التالية، ثم يرجوه أن يدرس معه فكرة عرض الأزمة أمام الأمم المتحدة، ثم يناقش معه تصوره وتصور مصر للأزمة كلها(١).

وبدا أن «جمال عبد الناصر» نجح فى التغلب على هواجس صديقه الهندى الكبير. فقد كان «نهرو» يسعده دائما أن يطلب أصدقاؤه نصيحته. خصوصا وقد أحس فعلا أن «جمال عبد الناصر» لم يخف عنه شيئا. وهكذا كتب يوم ٥ أغسطس إلى «جمال عبدالناصر» رسالة ثانية بدأها كما يلى:

[« ١ - إننى أشعر بالامتنان لكم لردكم الودى على رسالتى وأقدر تأكيدكم بأنكم تفعلون كل شىء لاتباع نهج سلمى. وأود أن أعرب عن الأمل فى أن يظل موقفكم توفيقيا ثابتا برغم الاستفزاز.

---

(١) نص رد الرئيس «جمال عبد الناصر» على خطاب «نهرو» منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٢٩).

(..........................) [1]

٢ ــ إننا نقوم بدراسة مقترحكم (عرض الأزمة على الأمم المتحدة) وسوف نرسل لكم الرد حالا.

(..........................)

٣ ـ وبالنسبة لموقفى إزاء الدعوة البريطانية الموجهة للهند لحضور مؤتمر لندن ـ فإننا لم نرسل لهم ردا حتى الآن وننظر فى الأمر ولن نقبل بأى حال هذه الدعوة بدون إبداء تحفظات على الحجج المعلنة فى البيان المشترك (بيان «دالاس» ـ «لويد» ـ بينو»).

(..........................)

٤ ـ ولن نقبل إضعاف موقفكم .

(..........................) »].

□

وفى اليوم التالى ٦ أغسطس أدرك «جمال عبد الناصر» أنه استطاع أن يتغلب تمامًا على أية رواسب قد تكون عالقة بمشاعر «نهرو»، فقد تلقى منه يوم ٦ أغسطس خطابًا من ثلاث صفحات وضع فيه نفسه مكان «عبد الناصر» تماما وراح يعرض عليه تقديراته للموقف ومقترحاته . ووصل به الأمر إلى حد أنه اقترح على «جمال عبد الناصر» طريقة التعبير عن مشاعره فقال فى البند الثالث [2] من خطابه :

[« إننى أقترح أن تعرب عن دهشتك لدعوة المملكة المتحدة إلى عقد مؤتمر بشأن قضية قناة السويس دون التشاور معك أو حتى الإشارة إلى مصر وانفرادها بتقرير البلدان التى ستدعى إليه ..»].

□

---

(١) النص الكامل لرسالة «نهرو» بتاريخ ٥ أغسطس منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٣١).

(٢) نص خطاب «نهرو» لـ «عبد الناصر» بتاريخ ٦ أغسطس منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٣٢).

وقدر «جمال عبد الناصر» إنه إذا كان ذلك هو موقف «نهرو» فلا بد أن يكون على نحو أو آخر موقف «تيتو» . وكتب إلى الرئيس «تيتو» خطابا يشرح له فيه وجهة نظره فى كل عملية تأميم القناة وكيف توصل إلى قراره بالتأميم وما يترتب على ذلك القرار. فكتب إلى «تيتو» خطابا [1] إضافيا بالتفاصيل على نحو ما فعل مع رئيس وزراء الهند.

□

ومضى «جمال عبد الناصر» خطوة بعد ذلك فقرر أن يكتب لـ «أيزنهاور» مباشرة[2].

وربما أراد «جمال عبد الناصر» أيضا أن يخفف عن «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الذى كانت كل الأطراف تلقى عليه اللوم فى تفجير الأزمة بسبب صياغته الفظة لقرار سحب العرض الأمريكى بالمساهمة فى تمويل السد العالى، وكان هذا هو دافع «جمال عبد الناصر» حين أدلى بتصريح للصحفيين الأمريكيين قال فيه :

«إن قرار التأميم كان يراوده منذ سنتين وإنه لم يصدر لمجرد الرد على دالاس».

□

اطمأن «جمال عبد الناصر» إلى أنه قد أعاد ترميم بعض الثغرات فى خطوطه ومضى يفكر فى مواجهة مؤتمر لندن القادم. وقد استقر رأيه على كتابة مذكرة باسم الحكومة المصرية تشرح الموقف بكامله وتكون هى الأساس الذى تقوم عليه الجبهة المؤيدة لمصر والتى تضم الاتحاد السوفيتى والهند وإندونيسيا (وربما إسبانيا واليونان من الدول الأوربية) . وطالت مذكرة «جمال عبد الناصر» التى كتبها بخط يده فاستغرقت ثلاث عشرة صفحة [3] .

□

---

(١) نص خطاب «جمال عبد الناصر» إلى «تيتو» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٣٣).

(٢) النص الكامل لخطاب «جمال عبد الناصر» إلى «أيزنهاور» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٣٤).

(٣) المذكرة بكاملها وبخط يد «جمال عبد الناصر» منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٣٥).

بعد تحديد الأساس راح «جمال عبد الناصر» يدرس أسلوب العمل وحدد الملامح التالية :

□ **أولا** : إن الغرب بصفة عامة سوف يركز فى مؤتمر لندن على إبراز الصفة الدولية للقناة وتصوير تأميمها وكأنه انتهاك لهذه الصفة وتهديد للملاحة فيها والتنديد بمصر لإجبارها موظفى الشركة المؤممة على الاستمرار فى العمل مما يمكن إخراجه على أنه خرق لحقوق الإنسان، والمطلب من ذلك واضح وهو وضع قناة السويس تحت إدارة دولية. وربما أرادوا مد هذه الإدارة الدولية إلى منطقة القناة بالكامل .

□ **ثانيا** : المطلب الثانى للغرب بعد ذلك هو تحويل الرأى العام العالمى ضد مصر واتخاذ المؤتمر ومناقشاته وأخباره وسيلة للتعبئة المضادة لها ـ لكى ينفتح الطريق مباشرة من المؤتمر لتدخل عسكرى تقوم به بريطانيا وفرنسا. وأما الولايات المتحدة فإنه من الواضح أنها تسعى للتدويل ولكن بوسائل أخرى.

ثم انتقل «جمال عبدالناصر» للتفكير فى تفاصيل أسلوب العمل وحدده على النحو التالى :

١ ـ انتظام سير الملاحة فى القناة هو السلاح الرئيسى فى هذه المرحلة.

٢ ـ لابد أن تنشط مصر بجهودها المباشرة وبجهود كل الجبهة المؤيدة لها فى المؤتمر وفى العالم العربى وفى العالم كله لشرح وجهة نظرها ولإقناع الكل بالحق المصرى بعد اقتناعهم بالكفاءة المصرية فى إدارة القناة.

٣ ـ يجب الاحتياط أثناء مؤتمر لندن وبعده وأن يتم التعاون إلى أقصى حد ممكن مع الاتحاد السوفيتى بشرط ألا تدخل الأزمة الناشئة عن التأميم فى شباك العلاقات بين القوتين العظميين.

٤ ـ ينبغى العمل على ألا يصل مؤتمر لندن إلى أية قرارات بالإجماع بحيث لايصدر عنه فى النهاية شىء محدد.

٥ ـ يستحسن أن تعمل مصر بمساعدة أصدقائها على إطالة مدة المؤتمر لأقصى وقت ممكن فكسب الوقت عامل أساسى.

٦ ـ لابد أن تكون مصر على علم يومى بما يجرى فى المؤتمر.

[٢]

فى لندن كان «أنتونى إيدن» فى حالة مخيفة من الغضب.

ويجمع كل الذين عاشوا معه فى هذه الفترة سواء من وزرائه أو مساعديه أو سكرتاريته الخاصة ـ أن مقر رئاسة الوزراء لم يشهد فى تاريخه ما قدر له أن يشهده فى هذه الفترة من صواعق وعواصف. ولقد تراوحت آراء كثيرين منهم فى الأسباب التى دعت «إيدن» إلى التصرف على هذا النحو منذ المراحل المبكرة لأزمة السويس.

كان فيهم من عزاها إلى حقيقة أن «إيدن» وصل إلى رئاسة الوزارة منهكا ومستنفدا بعد أن قام «ونستون تشرسل» بإذلاله وكسر كبريائه قبل أن يفسح له مكانه.

وكان بينهم من يعزوها إلى أسباب ضعف حقيقية فى تركيب شخصية «إيدن»، فقد كان شكلا خاويا من أية قوة حقيقية أو إرادة أو كفاءة، وإنما كانت الأوضاع الحزبية والعائلية هى التى وضعته فى الصف المؤدى إلى رئاسة الوزارة بدفع التقاليد البريطانية الراسخة.

وكان بينهم من عزاها إلى الكراهية التى استبدت به ضد «جمال عبد الناصر» ففى اللحظة التى ظن فيها أن آماله تحققت بدخول مقر رئيس الوزراء البريطانى ظهر له من المجهول فجأة هذا العدو العربى الذى أحرجه وكشفه أمام الدنيا بأسرها.

ثم كان هناك بينهم من عزاها إلى شخصية زوجته الشابة «كلاريسا» ورغبته فى الظهور أمامها فى دور الزعيم الحازم والصارم الذى يقود المقادير التاريخية للشعب البريطانى على مستوى عمها «ونستون تشرشل» إن لم يكن أفضل [١].

□

---

(١) تكشف يوميات «ويليام كلارك» المستشار الصحفى لـ «إيدن» أكثر من غيرها من وثائق تلك الفترة عن الدور المدمر الذى لعبته «كلاريسا» فى حياة «أنتونى»!!

ويجمع الكل أن «إيدن» فى هذه الفترة لم يكن يطيق معارضة لرأيه ولم يكن مستعدا لأن يسمع اسم «جمال عبد الناصر» وإنما كان يريد أن يسميه الجميع كما كان يسميه هو فى حديثه عنه بوصف «الطاغية» أو «الدكتاتور» . ويقدم المستشار الصحفى لـ «إيدن» فى ذلك الوقت وهو «ويليام كلارك» نموذجا لذلك جرى حين قام السير «إدوارد بيردجين» رئيس الخدمة العامة بمراجعة «إيدن» فى قرار كان يريد اتخاذه أثناء الأزمة ، وفوجئ السير «إدوارد» برئيس الوزراء يقول له بالحرف : «حسنا يا إدوارد إننى الوحيد الذى يحاول إنقاذ هذا البلد من الخونة من أمثالكم الذين يدفعونها إلى الهوان.. مسكينة بريطانيا .. مسكينة بريطانيا».

ولم يجد السير «إدوارد» ردًا على رئيس الوزراء غير أن يقول له بالحرف : «رئيس الوزراء ... إننى أظن أنه يتعين عليك أن تفكر فيما قلت وأن تعاود الاتصال بى مرة أخرى» . ثم وضع سماعة التليفون.

ويروى «هارولد ماكميلان» الذى كان وزيرًا للخزانة مع «إيدن» أنه دخل عليه مرة فى المكتب المخصص لرئيس الوزراء بمبنى مجلس العموم **وفوجئ بـ «إيدن» يصرخ فى وجهه قائلا : «إننى سأحطمه .. سأدمره .. سوف أمحو كل أثر له فى هذه الدنيا» . وقال «ماكميلان» إنه لم يسأل «إيدن» عمن كان يقصده فقد عرف فورًا أنه يتحدث عن «الكولونيل ناصر».**

وراح «إيدن» يركز على المقارنة بين «عبد الناصر» و«هتلر» ويعتبر أن تأميم قناة السويس يمكن أن يتحول إلى «ميونيخ أخرى» إذا لم يتم القضاء على «جمال عبدالناصر» . وتعود أن يكرر لكل من يقابله أنه هو الذى تصدى لـ «تشمبرلين» رئيس الوزراء البريطانى سنة ١٩٣٨ حينما رضخ «تشمبرلين» لابتزاز «هتلر» بعد احتلاله لتشيكوسلوفاكيا . ثم يضيف أنه لن يعيد تمثيل دور «تشمبرلين».

ويروى «ويليام كلارك» واقعة شهدها بنفسه فقد سمع «كلاريسا» تقول لزوجها «إنك يا حبيبى سوف تذهب بالطبع لتتحدث إلى الرأى العام فى التليفزيون قبل أن تأمر بإرسال القوات إلى مصر».

وبالفعل ذهب «إيدن» إلى استوديوهات التليفزيون البريطانى ليوجه خطابا للأمة يقول فى مقدمته «إن الكولونيل ناصر هو عدونا وليس الشعب المصرى».

□

وفى وقت من الأوقات ناقش «جمال عبد الناصر» بطريقة جدية أن يذهب بنفسه إلى مؤتمر لندن وأن يحضره ليس كمتهم وإنما كممثل للادعاء ضد الاستعمار والسيطرة. وبعد أن اطلع «جمال عبد الناصر» على خطاب «إيدن» ـ فى التليفزيون قرر أفضلية عدم الذهاب، واكتفى بإرسال السيد «على صبرى» ليكون مراقبا عن كثب يجلس فى السفارة المصرية ويتصل بأعضاء الوفود المؤيدة لمصر ويرسل يوما بيوم إلى القاهرة تفاصيل ما يتلقاه منهم.

وبدأ مؤتمر لندن جلساته فعلا يوم ١٦ أغسطس واشتركت فيه ٢٤ دولة بحرية وتغيبت عنه مصر.

كان رئيس الوفد السوفيتى فى المؤتمر هو «ديميترى شبيلوف» وزير الخارجية وكان رئيس الوفد الهندى هو وزير الخارجية «كريشنا مينون» وفيما بينهما تمكنا بالفعل من قيادة معركة سياسية من الطراز الأول داخل المؤتمر.

كان رئيس المؤتمر بالتقاليد هو «سلوين لويد» رئيس وفد الدولة المضيفة. وأقترح «سلوين لويد» فى الجلسة الأولى أن يلتزم المؤتمر بلوائح العمل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبأن يكون هناك تصويت بين أغلبية وأقلية. ورفض «شبيلوف» لأن عمل الأمم المتحدة يرتكز على مبادئ وميثاق معروف للجميع سلفا، وأما هنا فى مؤتمر لندن فإن الوضع مختلف.

واقترح «سلوين لويد» أن يكون هناك متحدث رسمى عن المؤتمر يعطى الصحافة العالمية فكرة كل يوم عن مداولاته لأن الجلسات سرية. ورفض «كريشنا مينون» فكرة المتحدث الرسمى من أساسها بمنطق أن الآراء سوف تتنوع وتتعدد وسوف يجد المتحدث الرسمى نفسه فى «أزمة توازن» وسط هذا التعدد والاختلاف. ثم اقترح أنه إذا كان مطلوبا أن يعرف الرأى العام العالمى تفاصيل ما يجرى فى المؤتمر فلتفتح الجلسات. وسقط اقتراح أن يكون للمؤتمر متحدث رسمى واحد.

ثم تقدم «دالاس» بمشروع يؤدى فى النهاية إلى تدويل قناة السويس تحت ادعاء إبعادها عن سياسة أى بلد واحد، كما ينص على إنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس تشرف على إدارتها وتتولى تحصيل رسوم المرور فيها . وفى مقابل مشروع «دالاس» تقدم الاتحاد السوفيتى بمشروع مضاد شاركت فى إعداده بعض الدول الصديقة لمصر.

وانقسم المؤتمر وطالت مناقشاته سبعة أيام متواصلة ثم طرح «سلوين لويد» مشروع «دالاس» للتصويت (على عكس ما تم التفاهم عليه من إجراءات) ونال ١٨ صوتا وأصبح مشروع الأغلبية.

وأما المشروع الآخر فقد أيدته ٥ أصوات وأصبح مشروع الأقلية.

ثم اقترح «دالاس» أن يكلف المؤتمر وفدا يمثل الأغلبية تشترك فيه وفود خمس دول يسافر إلى مصر لكى يعرض عليها مشروع الثمانى عشرة دولة - لإدارة قناة السويس.

وتقدم وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا باقتراح اسم «روبرت منزيس» رئيس وزراء أستراليا لكى يرأس بعثة الخمسة إلى مصر.

[٢]

كانت الدول الخمس التى وقع عليها الاختيار لتكوين بعثة الأغلبية إلى مصر هى الولايات المتحدة وأستراليا وإيران وأثيوبيا والسويد.

وفى لندن أعلن «منزيس» رئيس وزراء أستراليا أنه اختار للجنته اسم «لجنة السويس» . وعقدت اللجنة اجتماعا لها برئاسته أعلن بعده أنها سوف تقترح دعوة الرئيس «عبد الناصر» إلى لقائها فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك أو فى مقرها الأوروبى فى جنيف. ورد «جمال عبد الناصر» من القاهرة ببيان أعلن فيه **أن مصر ترفض مشروع الثمانية عشر الذى أذيع فى لندن جملة وتفصيلا لأن فكرة التدويل هى الأساس فيه وهى غير مقبولة من مصر فى كل الأحوال.** ثم أضاف

«جمال عبدالناصر» أنه «**لن يقابل اللجنة خارج مصر**» . وفهمت اللجنة من ذلك أن الرئيس المصرى على استعداد لمقابلتها فى القاهرة فأصدر «منزيس» بيانا فى لندن أبدى فيه «استعداد لجنته للسفر إلى القاهرة إذا طلب الرئيس عبد الناصر ذلك» . ورد «عبدالناصر» من القاهرة ببيان قال فيه «إنه لا يطلب مجىء اللجنة وإنما سوف يعطى تعليمات للسفارة المصرية فى لندن لأن تعطى لأعضاء اللجنة تأشيرات دخول إلى مصر إذا هم تقدموا إليها بجوازات سفرهم» . وقررت اللجنة أن تسافر إلى مصر. وعقب «جمال عبد الناصر» على هذا القرار من القاهرة «**بأنه يوافق على استقبال اللجنة فى القاهرة على أن يكون واضحا أن اجتماعه بأعضائها لايقيد مصر بأى شىء**».

□

وقبل أن تصل اللجنة إلى مصر وقعت أزمات جانبية . فقد تدخلت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية رسميا لمنع تعاقد هيئة قناة السويس المصرية مع مرشدين بحريين جدد من اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا.

....

....

وأعلنت المخابرات المصرية يوم ٢٧ أغسطس أنها قبضت على شبكة تجسس تعمل لحساب المخابرات البريطانية ويرأس هذه الشبكة «جيمس سوينبورن» نائب مدير وكالة الأنباء العربية.

ثم ظهر أن هذه الشبكة تنسق عملها مع اثنين من سكرتيرى السفارة البريطانية وأن كليهما كان على اتصال ببعض الجهات فى مصر يحاولان إقناعها ـ على أساس اتصالات جرت فى الخارج ـ بترتيب مظاهرات فى شوارع القاهرة مما يؤدى لإحداث أى شغب عام يعطى الانطباع باضطراب الأمور فى مصر.

....

....

ويوم ٢٩ أغسطس أدلى الرئيس «أيزنهاور» بتصريح فى واشنطن تحدث فيه عن تدويل قناة السويس. واستدعى «جمال عبد الناصر» السفير الأمريكى فى القاهرة «هنرى بايرود» وأبلغه أسف الحكومة المصرية للتصريحات الصادرة عن الرئيس الأمريكى. وفى اليوم التالى تراجع «أيزنهاور» جزئيًا فأعلن البيت الأبيض أن الرئيس لم يتحدث عن تدويل قناة السويس من حيث ملكيتها **ولكنه تحدث عن التدويل من حيث استخداماتها طبقا لمعاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ التى منحت كثيرا من الدول حقوقا فى القناة وعليها. وأضاف تصريح «أيزنهاور» أن الولايات المتحدة ملتزمة بالحل السلمى للأزمة».**

....

....

وفى يوم ٣٠ أغسطس أعلنت بريطانيا رسميا عن نقل قوات فرنسية إلى قبرص لتعزيز القوات البريطانية فيها ولكى تكون الدولتان معا على أهبة الاستعداد لطوارئ أزمة السويس.

....

....

وخلال شهر أغسطس ألحت المعارضة العمالية على ضرورة دعوة مجلس العموم برغم العطلة الصيفية إلى اجتماع عاجل لمناقشة الأزمة فى الشرق الأوسط. وكانت المناقشات عاصفة. وكانت مسز «بانديت» شقيقة «نهرو» هى المندوب السامى للهند فى لندن وقتها، وقد قالت لعدد من الشخصيات السياسية البارزة فى لندن أثناء عشاء أقامته لهم: «**إن الكومنولث سوف يتحطم إذا هوجمت مصر بالقوة لأن كل الدول الآسيوية وأولها الهند لن تبقى فيه إذا حدث عدوان على مصر**»[١]. وقد اعتمد

---

(١) ذهب اللورد «مونتباتن» (وهو عم الأمير «فيليب» زوج الملكة «اليزابيث» ويعتبر بمثابة أب روحى له) إلى مقابلة الملكة «اليزابيث» ملكة بريطانيا بوصفها رئيسة الكومنولث ورجاها أن تتدخل فى الأزمة فهو بخبرته كآخر حاكم عام بريطانى للهند قبل الاستقلال يخشى أنه إذا خرجت الهند من الكومنولث فإن نظامه كله سوف يقع من الأساس!

«هيو جيتسكيل» زعيم حزب العمال البريطانى على ما سمعه منها حينما وقف يقول لرئيس الوزراء «**إن الكراهية لم تعد تجعلك قادرا على تقدير خطورة ما تفعل. إننى مضطر أن أقول للمجلس مع الأسف أن رئيس وزراء المملكة المتحدة قد فقد صوابه وأن حماقاته سوف تقضى على الكومنولث**». ورد عليه «إيدن» بـ «أن زعيم المعارضة يتحدث فيما لا يعرف، وأكد أن الحكومة البريطانية على تشاور مستمر مع كل أعضاء الكومنولث». وصاحت مجموعة من العمال البريطانيين فى وجهه «**كذاب.. كذاب**» . ثم ألقى «إيدن» فى ختام المناقشة بيانا تعرض فيه لهيئة المنتفعين التى اقترح «دالاس» تشكيلها لإدارة القناة ضمن مشروعه للتدويل. وقال «إيدن» «**إن هيئة المنتفعين سيكون لها الحق أن تشق طريقها بالقوة المسلحة إلى القناة وفيها**».

وفى اليوم التالى اضطر «دالاس» إلى توضيح تصوراته عن هيئة المنتفعين فأدلى بتصريح قال فيه «**إنه لايتصور أن هيئة المنتفعين يمكن أن يكون لها حق شق طريقها بالقوة المسلحة إلى القناة وفيها**». وأحس «إيدن» أن «دالاس» يسحب البساط من تحت قدميه، وقال وسط اجتماع عقد لمجلس الوزراء البريطانى «إن مشكلة فوستر (يعنى«دالاس») أنه منافق ومخادع وغشاش، فقد أضعف فكرة هيئة المنتفعين - وهى فى الأصل فكرته - قبل أن تولد وسلبها أى فاعلية أو مقدرة قبل أن يبدأ دورها» !

الفصل الرابع

«حرمنى النوم»

[١]

فى هذا الجو الملغم بالغيوم وصلت بعثة «منزيس» إلى القاهرة. ولم تكن تصريحات «روبرت منزيس» رئيس وزراء أستراليا مشجعة قبل وصوله إليها. كان «منزيس» من أعمدة الامبراطورية البريطانية وكان صديقا لـ«ونستون تشرشل» ومقربا منه، كما أنه كان واحدا من أعضاء المجلس الخاص للملكة، وكان هدفه فى هذه الظروف أن يساعد الحكومة البريطانية و«إيدن» على هدف «إزالة» عبد الناصر فقد رآه من وجهة نظره عقبة على الطريق بين قلب الامبراطورية فى لندن وطرفها القصى فى أستراليا.

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخشى وقوع صدام فورى بين العنف الاستعمارى لـ «منزيس» والكبرياء الوطنى لـ «جمال عبد الناصر». ولعلها أرادت تحاشيه على الأقل فى المرحلة الأولى فى مهمة البعثة فى مصر. وهكذا فإن «لوى هندرسون» ممثل الولايات المتحدة فى البعثة وهو فى نفس الوقت وكيل وزارة الخارجية الأمريكية طلب «بايرود» السفير الأمريكى فى القاهرة - الذى كان على وشك مغادرة القاهرة بعد أيام قليلة - أن يرتب له موعدا عاجلا مع الرئيس «جمال عبد الناصر».

وقابله «جمال عبد الناصر» مساء يوم وصول البعثة مع «بايرود». وبدأ «لوى هندرسون» فقال للرئيس «إنه أراد أن يقابله مبكرا لكى يعطيه فكرة عن رئيس البعثة وعن مهمتها». ورد عليه الرئيس «عبد الناصر» بقوله «إنه يريد بالفعل أن يسمع

ما يمكن أن يقوله له «هندرسون» وهو لا يخفى عليه أن انطباعه عن «منزيس» من بعيد سيئ للغاية. فلقد جاءتنا تصريحاته كلها من لندن تهديدا ووعيدا وأنا ببساطة لا أنوى أن أتفاوض فى جو من التهديد. إننى مستعد أن أناقش وأدرس وأتفهم ولكنى لست مستعدا لقبول **«رجل يتصرف مثل بغل استرالى»** يرسله **«إيدن» لكى يخيفنى»**. ورد «هندرسون» قائلا للرئيس «عبد الناصر» «إننى أرجوك يا سيادة الرئيس أن لا تقلق من «منزيس» وأؤكد لك أن كل عضو فى البعثة جاء إلى هنا بعقل مفتوح. وهم يريدون أن يؤدوا عملا ويريدون أن ينجحوا فيه «ومنزيس» واحد منهم وهو ليس هنا ليملى شروطا ولا ينبغى أن يخدعك منظره الطويل العريض فهو رجل له تاريخه وله شخصيته. وإذا أحس أن «إيدن» يستخدمه كساعى بريد لرفض المهمة واعتذر عنها. إنه سياسى وككل سياسى فهو يريد أن يصل بأى مسئولية يتولاها إلى نجاح يضيف إلى رصيده. وأؤكد لك أنه ليس قادما إلى مصر هذه المرة كممثل للامبراطورية البريطانية وإنما هو قادم كممثل لمجموعة من الدول المهتمة بالقناة»(١).

□

وصباح اليوم التالى ٣ سبتمبر ١٩٥٦ استقبل الرئيس «جمال عبد الناصر» بعثة «منزيس» لأول مرة فى قصر القبة. وقد قصد أن يقابلهم فى مكتبه كزوار وليس كوفد مفاوضات. هكذا، فقد جلس على مقعده وراء مكتبه، بينما رصت أمامه خمسة مقاعد لممثلى الدول الخمس المشتركة فى بعثة منزيس.

وأراد «منزيس» فيما يبدو أن يلطف جو المقابلة ولعله عرف أو أحس بانطباع «جمال عبد الناصر» عنه. وقد بدأ فقال موجها كلامه للرئيس «إننى أعرفك يا سيدى الرئيس معرفة كاملة فقد عشت معك يومين كاملين». واستغرب «جمال عبد الناصر» واستطرد «منزيس» يقول «إنه أراد أن يدرس الزعيم المصرى مباشرة وعن غير طريق التقارير والأوراق، ولهذا فقد طلب من هيئة الإذاعة البريطانية أن تعد له كل

---

(١) مذكرة عن تفاصيل الاجتماع مودعة فى أرشيف منشية البكرى.

الأفلام التسجيلية والإخبارية التى تحتفظ بها عن الرئيس «عبد الناصر» وأعدت له هيئة الإذاعة البريطانية بالفعل أفلاما تستغرق سبع ساعات. وكان فيها فيلم لخطاب تأميم شركة قناة السويس بأكمله. وأضاف «منزيس» أنه شاهد هذه الأفلام كلها لأنه كان يهمه أن يعرف كيف يتصرف «ناصر» وكيف يتحرك وكيف يتكلم وما هى صلته بجماهير شعبه من خلال لقاءاته العامة معها. «وهكذا فإننى أعرفك يا سيدى الرئيس أكثر مما تعرفنى، وعلى أية حال فإننى أتمنى أن نخرج من هذه الاجتماعات وقد عرفتنى كما أعرفك». وكانت البداية مشجعة.

□

فى الجلسة الأولى جرى الحديث عن إجراءات العمل فى المباحثات بين اللجنة والرئيس. وتم الاتفاق على هذه الإجراءات ولم يحدث خلاف إلا فى نقطة واحدة حين اقترح «منزيس» أن تكون هناك اجتماعات صباحية واجتماعات مسائية لكى تفرغ اللجنة من مهمتها فى أسرع وقت. وكان رد الرئيس «عبد الناصر» هو «أن شواغله الأخرى مع الأسف لا تسمح الا بعقد جلسة واحدة فى اليوم. فاللجنة فى مصر لديها مهمة واحدة وأما هو (أى الرئيس) فإن عليه مهام أخرى كثيرة خصوصاً فى الأجواء المتوترة التى يثيرها «أصدقاؤكم« فى لندن». وقبل أن يخرج «منزيس» من الاجتماع الأول سلم للرئيس «جمال عبد الناصر» مذكرة من اللجنة لتحديد مهمتها على أساس مشروع الـ ١٨ فى لندن.

وفى مساء ذلك اليوم أقام الرئيس «جمال عبد الناصر» للبعثة مأدبة عشاء فى قصر المنيل بالروضة. وحاول «منزيس» بكل الوسائل أثناء العشاء أن يبدو إنساناً مقبولا ولطيف المعشر وإلى درجة تجاوزت حدها فى بعض الأحيان.

بدأ فور جلوسه على مائدة العشاء بجوار الرئيس «جمال عبد الناصر» فى قصر المنيل بقوله «إننى أعرف هذا القصر فقد جئت فيه مرات عديدة لمقابلة صاحبه الأمير محمد على، وكان رجلا عجوزا يعيش فى عالمه الخاص ولا يعرف عن حقائق الدنيا شيئا لكنه كان رجلا لا بأس به». ثم لمح تمثالا نصفياً فى أحد الصالونات للخديو

«إسماعيل» - جد الأمير «محمد على» - فهرول إلى التمثال وراح يتحسس كتلة رخامه الباردة وعاد ليقول للرئيس «لقد أردت أن أقدم احترامى للرجل الذى أتاح لـ«ديليسبس» أن يشق قناة السويس».

وعندما جلس إلى مائدة العشاء بجوار الرئيس «جمال عبد الناصر» قال له «هل تعرف يا سيدى الرئيس ما هى أحسن مواهبى؟» ثم أجاب عن سؤاله بأنها «تقليد الشخصيات... هل تريدنى أن أقلد لك «تشرشل» أو «جورج برنارد شو»؟» ولم ينتظر ردا وإنما راح يقلد «تشرشل» فى خطابه المشهور عن الحرب على الشواطئ وفى كل قرية وفى كل بيت، وأنه ليس لديه ما يقدمه للشعب البريطانى غير العرق والدم والدموع. وبعد أن فرغ «منزيس» من تقليد «تشرشل» سأل «جمال عبد الناصر» عن رأيه فى المشهد الذى أداه أمامه. ورد «جمال عبد الناصر» بـ «أن مشكلته أنه لم يسمع الأصل ليستطيع أن يحكم على التقليد». ولم ييأس «منزيس» وإنما قال «إن كليمى» - زوجة «تشرشل» - سمعتنى وأنا أقلد زوجها وأقسمت لى أنها لا تجد فارقا بين الأصل والتقليد».

كانت تلك كلها مجرد مقدمات، ثم جاءت لحظة الحقيقة والصدام فى الجلسة الثالثة، فقد تطرق الحديث إلى فكرة تدويل القناة بقصد فصلها عن سياسة أى دولة واحدة. وقال «عبد الناصر» «**إن فصل القناة عن السياسة المصرية غير ممكن لأن القناة فى أرض مصر وخاضعة للحكومة المصرية منذ إنشائها، ولا يمكن أن نفصلها عن سياسة الدولة التى تملكها إلا إذا فصلناها عن سيادة هذه الدولة. ثم لماذا لم يثر هذا الموضوع قبل الآن، ولماذا لم يثر أيام وجود شركة قناة السويس مع أن القناة لم تكن خاضعة لسيادة هذه الشركة**». وعقب «منزيس» بقوله «إن الغرض هو إزالة التوتر الحادث فعلا وإن هذا الموضوع أثير فعلا وهذه حقيقة واقعة ولذلك يجب إيجاد حل له». ورد الرئيس «جمال عبد الناصر» بـ «**أن إيجاد حل رغم إرادة الشعب المصرى غير عملى، ولذلك فإن المشاكل ستبدأ فعلا إذا فرضنا هذا الحل على الشعب المصرى**».

ومال «منزيس» على المكتب الذى كان يجلس أمامه فى مواجهة الرئيس

«عبد الناصر» وركز نظره عليه وقال له «إن عدم الوصول إلى اتفاق هو الذى سيكون بداية المشاكل».

كانت نبرة التهديد واضحة ومد «جمال عبد الناصر» يده فأغلق ملفا كان مفتوحا أمامه وقال لـ «منزيس»: «**إذا قبلت وجهة نظركم فسوف تبدأ المشاكل من الشعب المصرى، وإذا لم أقبلها فسوف تبدأ المشاكل من جانبكم، وهكذا يظهر لى أننا سنواجه مشاكل فى كل الأحوال، وإذا كان ذلك فلنواجهها من الآن ونحن مستعدون لمواجهتها. إننى قبلت التحدث معكم فى مفاوضات حرة فإذا أحسست بالتهديد فإن واجبى يحتم علىّ «أن أطلب وقفها»**.

وتكهرب جو الاجتماع وحاول «منزيس» أن يوضح أنه لم يقصد أى تهديد وتبارى بقية أعضاء البعثة كل منهم ينأى بنفسه عن مظنة أى تهديد. وظلت بعثة «منزيس» فى القاهرة إلى يوم ٩ سبتمبر ولم يكن هناك حل فقد كانت الهوة شاسعة بين المطالب والغايات(١).

[٢]

أثناء وجود لجنة «منزيس» فى مصر ذهب الجنرال «ستوكويل» القائد المعين لخطة الغزو إلى مقابلة مع رئيس الوزراء «أنتونى إيدن» وعرض عليه آخر تفاصيل الإعداد للخطة. ومن ناحيته فإن «إيدن» أخطر الجنرال «ستوكويل» بآخر القرارات فى عملية الإعداد السياسى للغزو وبينها:

● إن فرنسا سوف تكون فيها شريكا على قدم المساواة، وأن النظير الفرنسى للجنرال «ستوكويل» سوف يكون الأميرال «بارجو» الفرنسى وتحته الجنرال «بوفر» قائدا للعمليات البرية بعد الإنزال. كما أن الجنرال البريطانى «كيتلى» سوف يكون هو القائد العام لقوات الحلفاء المشتركة، فى حين يتولى الجنرال «ستوكويل» قيادة الميدان (أصبح اسم الخطة «Musketeers» «الفرسان» بدلا من «الفارس»).

---

(١) نص محضر الجلسة الثالثة من اجتماعات لجنة «منزيس» مع «جمال عبد الناصر» وفيها حدث الصدام فى مهمة البعثة.

● ثم طلب «إيدن» إلى «ستوكويل» تأجيل موعد يوم الغزو من ١٥ سبتمبر إلى يوم آخر حتى تكون نتائج بعثة «منزيس» فى القاهرة قد اتضحت وظهرت أمام العالم.

● إنه سوف يقرر الموعد الجديد لبدء العمليات بالتشاور مع رئيس الوزراء الفرنسى «جى موليه» الذى يتوقع زيارة منه حتى يبحثا معا النتائج المترتبة على بعثة «منزيس» للقاهرة.

● أشار «إيدن» إلى أنه سوف يطلب من رئاسة الأركان إعادة دراسة خطة الغزو لأن «أصدقاءنا الفرنسيين يرون أن يكون المجهود الرئيسى لعملياتنا العسكرية المشتركة موجها إلى بور سعيد وليس الإسكندرية ما دام هدفنا هو قناة السويس». (كانت شركة قناة السويس قد نجحت فى إقناع الحكومة الفرنسية بإعطاء الأولوية للسيطرة على منطقة القناة، وإلا فإن مرافق القناة قد تتعرض للتخريب فى اللحظة التى يبدأ فيها الغزو من اتجاه الإسكندرية).

□

وأثناء وجود بعثة «منزيس» بالقاهرة قررت وزارة الدفاع الفرنسية أن تخطر إسرائيل بعملية «الفرسان» التى تخطط لها بالتعاون مع بريطانيا. وأبرق الملحق العسكرى الإسرائيلى فى باريس إلى الجنرال «موشى ديان» رئيس أركان الحرب الإسرائيلى يقول له «إن الفرنسيين يفكرون فى دعوة إسرائيل للاشتراك فى الحملة بعد بدايتها بأسبوع»(١).

وفى يوم ٧ سبتمبر وكان «منزيس» لا يزال فى القاهرة اجتمع الأميرال «بارجو» القائد الفرنسى لعملية الغزو مع الجنرال «مائير أميت» رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية ليسأله فى نقطة محددة:

«هل يمكن للطائرات الفرنسية أن تستخدم مطارات إسرائيل فى عملياتها ضد مصر؟».

---

(١) يوميات «بيرين» صفحة ٦٢، ويوميات «ديان» صفحة ٢٠.

ورد «مائير أميت» بـ «أن الأمر يحتاج إلى قرار سياسى وأنه سوف يرجع إلى الحكومة».

وفى يوم ١٨ سبتمبر كان «شيمون بيريز» فى باريس لاجتماع رتب له مع «برجيس مانورى» وزير الدفاع الفرنسى، وقال له «مانورى» إن «فرنسا تدعو إلى عمل عسكرى عاجل ضد «جمال عبد الناصر» مع أخذ الموقف فى شمال أفريقيا فى الحسبان(١) ولكن حلفاءنا الإنجليز يرون أهمية التحضير السياسى قبل بدء العمل العسكرى وهم يرون أن ذلك قد يستغرق قرابة شهرين». ثم توجه «مانورى» بسؤال صريح إلى «بيريز»: «أرجوك أن تحدثنى عما يدور فى أذهانكم بدقة». وأجاب «بيريز» بـ «أنه مضطر للرجوع إلى «بن جوريون» ليعطى إجابة دقيقة».

وبعد يومين رد «بن جوريون» بـ «أنه مستعد للتعاون سياسيا وعسكريا مع فرنسا بهدف شن حرب على مصر وهو لا يوافق على فكرة البريطانيين بالتأجيل قرابة شهرين بغية استكمال الاستعداد السياسى، وبشكل ما فإنه لا يثق فى «إيدن» ولا يظن أن فى استطاعته اتخاذ قرار نهائى لأن مصالح بريطانيا مع العرب متشابكة».

□

وصل «منزيس» إلى لندن عائداً من القاهرة يوم ٩ سبتمبر واجتمع مع «إيدن» فى اليوم التالى وأعطاه صورة مفصلة لمحادثاته فى القاهرة مؤداها **«أن ناصر لن يتراجع عن موقفه ولن يغير فكره إلا إذا أرغم على ذلك بالقوة»**.

ويوم ١١ سبتمبر طار «جى موليه» رئيس وزراء فرنسا إلى لندن ليبحث مع «إيدن» خطوتهم التالية. وكان قرارهم الأول أن يطلبوا إلى شركة قناة السويس سحب مرشديها من العمل فى القناة لكى يتعطل سير الملاحة فيها، ويكون ذلك مبررا لإطلاق قوات الغزو.

---

(١) فى ذلك الوقت كان الفرنسيون يحضرون لعملية خطف قادة الثورة الجزائرية ويتوقعون هجوما شاملا من قوات الثوار على قواتهم.

وانسحب معظم المرشدين الاجانب من عملهم يوم ١٥ سبتمبر. ثم كانت المفاجأة أن سير الملاحة فى القناة لم يتوقف وإنما استمر على حاله الطبيعى، وكأنه لم يحدث شىء فقد كانت مصر مستعدة لهذا الاحتمال وجاهزة له، فقد تمكنت الإدارة المصرية للقناة خلال الأسابيع السابقة من استعارة عدد من ضباط البحرية المصرية دربتهم بسرعة على عملية الإرشاد، كما استقدمت عددا من الضباط البحريين تعاقدت معهم بصفة شخصية من اليونان وإيطاليا وإسبانيا.

وهكذا طاشت ضربة «إيدن» و «جى موليه» فى الهواء.

□

كان «أيزنهاور» فى واشنطن يتابع التطورات وقد أخطرته المخابرات المركزية الأمريكية بخطة «إيدن» و «جى موليه» لسحب المرشدين. وكان تعليق «أيزنهاور» - طبقا لأوراقه الخاصة - أن «إيدن» يتصرف بحماقة تتزايد مع كل يوم، وأن العالم قد يلومه هو إذا تعطلت الملاحة فى قناة السويس بسبب سحب المرشدين الأجانب من العمل فيها». وكتب إلى «إيدن» فى ذلك اليوم رسالة يقول فيها «إن الاجراء الذى تدعون إليه مكشوف وبدلا من أن يحرج موقف «ناصر» فإنى أخشى أن يؤدى إلى إحراجكم. وإذا كان من رأيكم أن يكون توقف الملاحة فى قناة السويس مقدمة لعمل عسكرى فإنى أود أن أقول لكم بصراحة إن الرأى العام الأمريكى لن يحبذ استعمال القوة فى هذا الظرف المفتعل. إننى مازلت أرى أن الوسيلة للخلاص من «ناصر» دون فتح الباب لقلاقل كبيرة فى المنطقة يستفيد منها الاتحاد السوفيتى - هى عزل «ناصر» عن العالم العربى». ثم أضاف «أيزنهاور» «إن لنا أصدقاء فى الشرق الأوسط وهم مثلنا يرون أن «ناصر» أصبح أكبر من اللازم وهم مثلنا أصبحوا مقتنعين بأهمية قصه إلى حجمه الطبيعى»(١).

ثم تلقى «أيزنهاور» بعد ساعات أنباء انسحاب المرشدين الأجانب من قناة السويس. وتلقى بعدها على الفور أن حركة الملاحة فى القناة تسير سيرها العادى،

---

(١) مجموعة أوراق «أيزنهاور» - الجزء الرابع.

وكان تعليقه - طبقا لرواية «شيرمان آدامز» مساعده السياسى فى البيت الأبيض - هو قوله «لابد أن نسلم أن ابن الـ «...» هذا زعيم حقيقى لديه الأعصاب ولديه الكفاءة». ثم أضاف «الخسارة الحقيقية أنه لا يقف فى صفنا، بينما نجد فى صفنا قطعة ضخمة من اللحم اسمها سعود»(١).

□

وعاد «جى موليه» من لندن بعد اجتماعه مع «إيدن» وعقد اجتماعا لمجلس الوزراء الفرنسى يوم ٢٢ سبتمبر عرض عليه آخر تفاصيل الموقف بما فيه فشل الخطة التى كانت مترتبة على سحب المرشدين الأجانب وإحساس الإنجليز أن نجاح المصريين فى تسيير حركة الملاحة فى القناة قد أفسد العذر المباشر الذى كان يمكن أن تستند عليه عملية الغزو الفورى لمصر. وكان اقتراحه على المجلس أن فرنسا لا تستطيع أن تنتظر، وأنها لابد أن تدفع الأمور بجهودها الخاصة إلى الحركة وإلا فإن الخطط الفرنسية - البريطانية قد تتعرض للتجميد. وقرر مجلس الوزراء فى هذه الجلسة الموافقة على أن تدخل فرنسا فى حلف عسكرى وسياسى مع إسرائيل استجابة لاقتراح «بن جوريون» الأخير.

وفى نفس اليوم طلبت الحكومة الفرنسية رسميا من الحكومة الإسرائيلية إيفاد وفد على مستوى عال إلى باريس لمناقشة خطة التعاون بين البلدين.

وطار إلى باريس وفد يرأسه «شيمون بيريز» وقرر «جى موليه» أن يكون وزير دفاعه «مانورى» هو المفاوض الفرنسى.

ويورد تقرير الدكتور «مايكل بريشر» صفحة من محاضر جلسات اجتماع «بيريز - مانورى» دار فيها الحديث على النحو التالى:

بيريز: أريد أن أوضح لكم أن قرار الحكومة الإسرائيلية بالتعاون معكم يعنى مشاركة كاملة على قدم المساواة.

---

(١) مجموعة أوراق «أيزنهاور» - الجزء الرابع.

مانورى: «لم يخطر ببالنا لحظة شىء خلاف ذلك».

بيريز: «ولكن ما هو الحال بالنسبة للبريطانيين وهم شركاؤكم»؟

مانورى: «نعتقد أنهم فى النهاية سوف يقبلون فإن «كريستيان بينو» عندما ظهر له تردد «إيدن» فى لندن (أثناء وجوده مع «موليه») قال لـ «إيدن» فى وجهه «يبدو أنه ليس أمامنا خيار إلا أن نتعاون مع الإسرائيليين يدا بيد». وكان رد «إيدن» عليه «بشرط ألا يضروا بالأردنيين». وهكذا نستطيع أن نستنتج أن الإنجليز لن يكون لديهم اعتراض جدى».

بيريز:إن القلق يساورنا إزاء موقف الولايات المتحدة».

مانورى: «إن فرنسا لديها وسائلها».

بيريز: «وماذا عن الاتحاد السوفيتى؟».

مانورى: «إن معلوماتنا فى هذه النقطة ليست كافية».

□

وعاد «شيمون بيريز» إلى تل أبيب وقدم تقريرا عن مباحثاته فى باريس إلى «بن جوريون». واجتمعت الوزارة الإسرائيلية يوم ٢٥ سبتمبر وقدم «ديفيد بن جوريون» الموضوع لمجلس الوزراء على النحو التالى(١):

«إن أمامنا قراراً إستراتيجيا ربما كان أخطر قرار مثل تاسيس الدولة، ومن رأيى قبوله فإن فرصة تعاوننا مع دولة كبرى مثل فرنسا لن تتاح لنا مرة أخرى».

ووافق مجلس الوزراء ثم تشكل وفد للمفاوضات الكاملة مع فرنسا مكون من «موشى ديان» و«شيمون بيريز» و«جولدا مائير» و«موشى كارميل».

ودارت المفاوضات الكاملة بين إسرائيل وفرنسا فى جلسات سرية عقدت فى «سان جيرمان» يوم ٣٠ سبتمبر، وكان الوفد مكونا من وزير الخارجية «كريستيان

---

(١) محضر مجلس الوزراء الإسرائيلى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦.

بينو» والجنرال «شال» قائد الطيران الفرنسى و«توماس آبل» مدير وزارة الدفاع الفرنسية، والكولونيل «لوى مانجا» السكرتير العسكرى لوزير الدفاع.

ودارت المفاوضات بسهولة ويسر، فقد كان الاتفاق كاملا بين الطرفين، وتقدمت «جولدا مائير» بثلاثة أسئلة حساسة:

« ١ - كيف يكون رد فعل البريطانى إزاء عملية فرنسية - إسرائيلية مشتركة؟

٢ - كيف يمكن أن تتصرف الولايات المتحدة؟

٣ - كيف يمكن أن يتصرف الاتحاد السوفيتى؟»

وكان على «كريستيان بينو» أن يرد على تلك الأسئلة، وكانت ردوده كما يلى:

« ١ - **بريطانيا**: سوف تؤيد أى إجراء يتخذ ضد «جمال عبد الناصر».

٢ - **الولايات المتحدة**: لا تستطيع أن تفعل شيئا لأنها مستغرقة فى انتخابات الرئاسة (كان «أيزنهاور» قد رشح نفسه لمدة رئاسة ثانية، وكان موعد الانتخابات هو الثلاثاء ٦ نوفمبر).

٣ - **الاتحاد السوفيتى**: سوف يقدم عونا عسكريا لمصر، ولكنه لن يتدخل بصورة مباشرة وإلا أدًى ذلك إلى مواجهة الولايات المتحدة.

وتقدم الوفد الإسرائيلى فى نهاية الجلسة بقائمة طويلة من الطلبات العسكرية. وعاد الوفد الإسرائيلى إلى تل أبيت وأصدر الجنرال «ديان» أمرا إنذاريا إلى القيادة العامة للجيش الإسرائيلى بالاستعداد لبدء هجوم عسكرى على مصر، وأعطى فترة لاستكمال الاستعداد لا تزيد على ثلاثة أسابيع وكان تاريخ هذا الأمر الإنذارى يوم ٢ أكتوبر ١٩٥٦.

□

كان «إيدن» فى لندن لا يزال يحاول تمهيد الجو السياسى بعد أن فشلت عملية انسحاب المرشدين الأجانب من قناة السويس.

وتوصل بالاتفاق مع «دالاس» إلى أنه قد يكون من المناسب دعوة مؤتمر لندن إلى الاجتماع مرة ثانية لكى يسمع تقرير لجنة «منزيس» التى أوفدها إلى مصر.

واجتمع مؤتمر لندن فعلا يوم ١٩ سبتمبر، ثم أنهى أعماله بثلاثة بيانات:

١ - بيان بالدعوة إلى عرض الأزمة على الأمم المتحدة فى وقت مناسب ما دام الاتصال المباشر مع مصر لم ينجح كما أثبت فشل بعثة «منزيس».

٢ - بيان بالمضى فى تأليف هيئة للمنتفعين بقناة السويس تتصل بمصر وتتفاوض معها إذا أمكن.

٣ - بيان برغبة الولايات المتحدة فى الانضمام إلى هيئة المنتفعين.

وسجل «كريستيان بينو» فى المؤتمر رسمياً أن «**فرنسا ترى أن مؤتمر لندن الثانى قد تصرف على نحو يؤدى إلى تمييع الموقف، وكل ما نجح فيه هو أن يعطى فرصة للكولونيل «ناصر» ليكسب وقتا جديدا وأرضا إضافية**».

وكان «بينو» يعرف بالطبع ما جرى ويجرى فى باريس فى هذه الفترة.

[٣]

فى القاهرة كان «جمال عبد الناصر» يواصل تدعيم الجبهة المؤيدة لمصر، وكتب إلى «نهرو» يبلغه بتفاصيل محادثاته مع «منزيس» ويستطلع رأيه فى الخطوات التى يمكن أن يقوم بها فى الأيام القادمة. وقال لـ «نهرو» فى خطابه إنه يريد مشاورته فى فكرة تدرس الآن فى القاهرة بتوجيه نداء إلى مجلس الأمن يطلب إليه بحث التهديدات والتحركات العسكرية البريطانية - الفرنسية.

□

كان «جمال عبد الناصر» مهتمًا بموقف المملكة العربية السعودية على وجه التحديد، فقد كان يرى المحاولات الأمريكية للوقيعة بين البلدين ويتحسب لها.

كان الملك «سعود» فى البداية قد كتب إلى «جمال عبد الناصر» يؤيد قراره التاريخى بتأميم قناة السويس.

وبعد أن بدأت التهديدات والتظاهرات المسلحة ضد مصر ـ ساورت الملك مشاعر خوف فبعث إلى القاهرة برقية جاء فى مقدمتها:

«حالا أبلغوا الرئيس جمال عبد الناصر أن موقف الدول الغربية وبالأخص بريطانيا وفرنسا من مصر قد أزعجنى وأقلقنى وحرمنى النوم(١)

....

وبعد أيام بعث الملك إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» بصورة من تقرير قدمه إليه الأمير «فيصل» وزير الخارجية عن تفاصيل الاتصالات التى قامت بها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما فى ذلك رسالة تلقاها الأمير «فيصل» من «دالاس»(٢).

ثم تلقى «جمال عبد الناصر» رسالة من الملك «سعود» قدمها السفير السعودى فى القاهرة للسيد «على صبرى» مدير مكتب الرئيس «عبد الناصر» كان عنوانها كما يلى: «برقية(٣) ملكية مستعجلة للغاية». وفى هذه البرقية كان الملك «سعود» يقترح أن يقوم بدور الوسيط بين الولايات المتحدة ومصر. وقال الملك فى نهاية رسالته «فإن نجحنا فى العمل فهو المطلوب لأن المقصد من ذلك هو مواصلة السعى وجعل الباب مفتوحًا حتى نصل إلى ما نرجوه».

وأحس «عبد الناصر» بشىء من القلق من هذه البرقية. فقد كان طول الوقت على علم بالمحاولات الأمريكية التى تبذل للتفريق بين مصر والسعودية. وها هو الملك

---

(١) النص الكامل لبرقية الملك «سعود» إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٣٨).

(٢) رسالة الملك «سعود» المتضمنة تقرير الأمير «فيصل» منشورة بكاملها فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٤٠).

(٣) نص البرقية «الملكية» من «سعود» إلى الرئيس «عبد الناصر» منشورة بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٣٩).

«سعود» يتصرف على نحو قد يوحى بأنه على وشك أن يتحول من حليف إلى وسيط.

وكتب إلى الملك «سعود» يقترح عليه ضرورة عقد اجتماع بينهما بعد كل ما جرى من تطورات.

وفى يوم ٢٣ سبتمبر طار «جمال عبد الناصر» إلى مطار «الظهران» فقد اقترح الملك أن يكون الاجتماع فى «الدمام» عاصمة المنطقة الشرقية، ولعله أراد أن يكون الاجتماع بعيدًا عن المدن الكبرى فى السعودية كجدة أو الرياض أو غيرهما من مواقع التجمعات السكانية الكبيرة، حتى لا تتحول زيارة «جمال عبد الناصر» إلى مظاهرة جماهيرية كبرى فى مناخ الحماسة والتعبئة المسيطر على العالم العربى كله.

□

وعقد أول اجتماع بين الاثنين فى حضور الأمير «فيصل» وعدد من الأمراء السعوديين، وفى حضور الوفد المصرى الذى كان يرافق الرئيس، واستمر الاجتماع أكثر من ثلاث ساعات، جرى خلالها استعراض جوانب الأزمة برمتها.

لكن وصول «جمال عبد الناصر» إلى «الدمام» تحول رغم كل شيء إلى مظاهرة جماهيرية لم تشهد لها السعودية مثيلاً. فقد زحفت جماهير غفيرة من كل أرجاء المملكة، كما توجهت قبائل بقضها وقضيضها إلى«الدمام» للترحيب برجل أصبح رمزًا لنضال أمة بأسرها.

وأحس «جمال عبد الناصر» بالحرج فقد وقعت مشاهد يمكن أن تؤدى إلى حساسيات إنسانية لا سبيل إلى دفعها. ففى لحظة من اللحظات كان على الملك «سعود» وولى عهده الأمير «فيصل» أن يشتركا مع الحرس المدنى بأيديهما فى صد الجماهير التى كانت تندفع كالسيل تريد أن تلمس «جمال عبد الناصر» شخصيًا.

وانتقلت المحادثات إلى داخل أسوار القصر الأحمر مقر الملك «سعود» فى الرياض، واقترح «جمال عبد الناصر» أن يعقد مع الملك جلسة ثنائية لا يحضرها غير الأمير «فيصل» لأنه يريدها جلسة «مكاشفة» تتحدث فيها القلوب.

وبعد لأى وتلعثم وعبارات تبدأ ثم لا تكتمل أو يستهلها «سعود» ويستكملها «فيصل» استطاع «جمال عبد الناصر» أن يفهم بطريق غير مباشر أحيانًا وبالاستنتاج أحيانًا أخرى أن الملك لديه أسباب لخصها جمال عبد الناصر بعد ذلك فيما يلى:

١ - « أن الملك عاتب لأنه فوجئ بقرار تأميم شركة قناة السويس وكان من حقه أن يعرف مسبقًا قبل إعلان القرار كأخ وصديق».

٢ - « أن الملك متخوف من أن اللجوء إلى التأميم خطر بعد تجربة «مصدق» وهذا الخطر لا يقتصر على مصر وحدها لأن ما يصيبها - لا سمح الله - يصيبنا جميعًا».

٣ - «أن الملك قلق من أن تأميم قناة السويس قد يطرح فى أذهان الناس فكرة تأميم البترول العربى وهذا فوق طاقاتنا واحتمالنا».

٤ - «أن الملك يشعر أن عملية التاميم وما صاحبها من التعبئة النفسية فى العالم العربى قد خلقت جوًا مشحونًا لدى «العامة» و «البسطاء» من الناس وهذا مصدر خطر».

٥ - «أن الملك يشعر أن الحملة النفسية التى صاحبت التأميم اقتضت تركيز الهجوم على حلف بغداد، وفى التركيز على حلف بغداد فإن الحملة ضغطت بشدة على دور الملوك الهاشميين، ثم إن الكلام عن الملوك الهاشميين تجاوز حده فى بعض الأحيان فوصل رذاذه إلى الملوك جميعًا بدون استثناء أو تمييز و «سيادة الأخ يرى أن نظام الحكم فى السعودية ملكى، وأى حملة عامة على الملوك تسىء إليه».

وحين فرغ الملك بمساعدة الأمير «فيصل» مما لديه - كان أول تعليق لـ «جمال عبد الناصر» أنه أبدى سعادته لأن الملك فتح قلبه بإخلاص كما ينبغى أن يفعل الشقيق مع شقيقه. ثم راح يرد على مخاوف الملك وشكوكه واحدة بعد واحدة لافتًا النظر إلى أنه يعرف أن الهدف الثابت للولايات المتحدة الأمريكية هو الوقيعة بين مصر والسعودية وبينه وبين الملك «سعود» شخصياً، وأنه يعرف - مع الأسف - أن

هناك بعض الجهات فى السعودية لها مصالح مع الولايات المتحدة، وأنها تستمع كثيرًا إلى رجال من أمثال «تيرى ديوس» (رئيس مجلس إدارة شركة «أرامكو» التى تحتكر البترول السعودى) ومن أمثال «كيرميت روزفلت» الذى نعرفه جيدًا فى مصر.

ثم اقترح «جمال عبد الناصر» ضرورة إيجاد تنسيق أكبر بينه وبين الملك وتشاور مبكر فى كل الأمور ومصارحة مستمرة تكشف محاولات الوقيعة أولاً بأول.

□

وفى هذه الفترة الحافلة من تاريخ العالم العربى كان حلف بغداد - باشتراك العراق وفى عاصمته - مشغولاً بدراسة خطة عسكرية لتدمير القوات السوفييتية فى حالة حرب عالمية، كما أن اللجنة السياسية التابعة له كان تضع خطة كاملة لاستغلال موسم الحج القادم للقيام بدعاية ضد الشيوعية تركز بالذات على الحجاج القادمين من سوريا ومصر واليمن.

وكانت اللجنة تقرر اعتمادات مالية هائلة لإرسال آلاف من «**الحجاج السياسيين**»[1] من دول الحلف - تركيا وإيران والعراق وباكستان - وتعد لهم برنامج تدريب يمكنهم من القيام بالمهمة شرط أن لا يظهر أنهم رسل موفدون من حلف بغداد وبأمواله.

□

وفى يوم ٤ أكتوبر تقدمت بريطانيا وفرنسا بشكوى إلى مجلس الأمن ضد مصر تقوم على أساس أن مصر استولت تعسفا على قناة السويس، خرقًا للاتفاقيات الدولية مما يعرض حرية الملاحة فى هذا الممر الحيوى البحرى لأخطار داهمة.

---

(١) التعليمات المعطاة لهؤلاء الحجاج - وهى أيضًا وثيقة تم العثور عليها ضمن الوثائق السرية للحلف بعد سقوطه - منشورة بنصها فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٣٧).

ومن واشنطن بعث الدكتور «أحمد حسين» بتقرير يقول فيه إن «أحد كبار دبلوماسيى السفارة المصرية فى واشنطن كان يتحدث مع مسئول من وزارة الخارجية الأمريكية أمس. وبعد حديث ممتد عن آخر التطورات قال الدبلوماسى المصرى: «لننتظر ما تجىء به الحوادث فى الأسبوع القادم». وكان رد المسئول الأمريكى عليه هو قوله: «**فى الأسبوع القادم لن توجد مصر**».».

□

وفى يوم ٣ أكتوبر كانت هناك خطتان جاهزتان لغزو مصر:

● عرضت لجنة التخطيط الفرنسية - الإسرائيلية خطة كاملة وافق عليها «بن جوريون» و «موليه» لهجوم ضد مصر يبدأ بعملية خداع على الجبهة الأردنية لمجرد تحويل الأنظار، وفيما الكل منشغل بالأردن ينطلق الهجوم على مصر وتكون البداية فيه **ضربة جوية ضد سلاح الطيران المصرى**.

● عرضت لجنة التخطيط البريطانية - الفرنسية خطة «الفرسان» «Musketeers» المعدلة، وكانت البداية فيها أيضًا **ضربة جوية ضد سلاح الطيران المصرى**.

وشعر «والتر مونكتون» وزير الدفاع البريطانى أن الأمور سائرة فى طريق لا يرضى به فقدم استقالته إلى «أنتونى إيدن» وأعلنت يوم ١٠ أكتوبر.

الفصل الخامس

معركة الأمم المتحدة

[١]

وانتقلت بؤرة الحوادث مؤقتًا إلى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك بعد أن قدمت كل من بريطانيا وفرنسا شكوى ضد مصر بسبب تأميمها لقناة السويس وردت مصر بشكوى مقابلة ضد الدولتين على أساس أنهما تهددانها بالعدوان المسلح لأنها مارست حقوق سيادتها وأممت شركة تجارية.

ولم يكن أحد يعرف على وجه القطع كيف يكون مسار المناقشات ولا ما هو الهدف المرجو فى النهاية بعدها. فالأزمة معقدة والانقسامات فيها حادة وهى بالتأكيد لا تتبع خطوط الحرب الباردة التقليدية، فالغرب ليس طرفًا واحدًا، وليس بكامله واقفًا فى صف واحد، والعالم الثالث مختلف، بل إن العالم العربى ذاته معسكران أو ثلاثة.

□

واستعدادًا للمعركة المنتظرة فى مجلس الأمن توصل «جمال عبد الناصر» إلى نتيجة مؤداها أن جبهة المعركة القادمة فى مجلس الأمن سوف تكون جبهة واسعة بل إنها قد تصبح أكثر اتساعًا من قاعة اجتماعات مجلس الأمن نفسه. وهكذا قرر:

● أن يتولى الدكتور« محمود فوزى» وزير الخارجية بنفسه تمثيل مصر فى مناقشات مجلس الأمن وفى الاتصالات السياسية التى سوف تجرى بالتأكيد فى قاعاته وكواليسه.

● أن يسافر السيد «على صبرى» إلى نيويورك لكى يكون مسئولاً عن الاتصال بين نيويورك والقاهرة.

● أن يسافر الدكتور «حلمى بهجت بدوى» رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس الجديدة إلى الولايات المتحدة لكى يقوم بمهمة موازية لمناقشات مجلس الأمن غرضها إجراء لقاءات مع دوائر شركات الملاحة والبنوك لطمأنتها إلى خطط مصر المستقبلية بالنسبة لقناة السويس ومشروعات توسيعها وزيادة كفاءتها.

وكان علىّ أن أسافر أنا الآخر إلى نيويورك للاتصال بالصحافة الأمريكية والعالمية المهتمة بالأزمة.

□

وقبل أن تنعقد الجلسة الأولى تلقت القاهرة برقيتين[1] من السفير «عمر لطفى» المندوب المصرى الدائم فى الأمم المتحدة:

□ **البرقية الأولى:** تحدث فيها عن مقابلة بينه وبين «كابوت لودج» المندوب الأمريكى الدائم بالأمم المتحدة قال له خلالها «أنه لا يعرف كيف يتصرف فى مجلس الأمن لأن وزير الخارجية «دالاس» فوجئ على ما يبدو بالشكوى البريطانية الفرنسية ضد مصر ولم يرسل له أية تعليمات حتى هذه اللحظة».

□ **والبرقية الثانية:** يقول فيها «أن السفير «جلال عبده» المندوب الإيرانى فى مجلس الأمن أبلغه حيرته، فقد سمع أن فرنسا قررت أن تترك رئاسة جلسات مجلس الأمن فى هذه الدورة لإيران. كان الدور على فرنسا وفقا للترتيب الطبيعى لكن فرنسا وقد تحولت إلى دولة شاكية فى الدورة تنازلت - وفقا للقواعد - عن رئاسة الدورة للدولة التى تليها فى الترتيب وكانت إيران والسفير «جلال عبده» لا يتصور إنسانيا أنه يستطيع أن يرأس جلسة - يحتفظ فيها بحياده كرئيس -

---

(١) نص برقيات «عمر لطفى» من مجلس الأمن منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢).

إذا كان موضوعها يخص بلدا إسلاميا كبيرا مثل مصر؟ والمشكلة أنه فى الوقت نفسه يشعر بضغوط عليه من طهران وهو يطلب أن تتصل القاهرة ـ إذا كان ذلك ممكنا ـ بالعاصمة الإيرانية وتطلب إليها رسميا تأييد موقفها».

□

ووصل الدكتور «محمد فوزى» إلى نيويورك وتوجه على الفور لمقابلة[1] «داج همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة. ولم يكن «همرشولد» حائرا فقط وإنما كان قلقا أيضا من الموقف المتوتر على الحدود بين الأردن وإسرائيل وقال لـ «فوزى» «إننى على اتصال مستمر بـ «جوريون» وقد بدأت أرى شعاعا واحدا من الأمل». ثم قال: «همرشولد» لـ «فوزى» **«لكن ما يؤرقنى حقيقة هو أزمتكم وأنا أرى أن اليهود المتطرفين متعطشون للعمل العسكرى ضدكم وأتمنى ألا تعطوهم فرصة. وبالنسبة للقناة فإنكم كسبتم الجولة الأولى لكن الموقف قد يتحول، فإذا شعر العالم أنكم لا تريدون قبول حل وسط تخلى عن تأييدكم».**

الدكتور «فوزى» معه صراحة فقال له «إن نوايا البريطانيين والفرنسيين مبيتة على عدم الاتفاق، وكل هذه المناقشات مجرد واجهة». وقال «همرشولد» لـ «فوزى» «إنه يريد أن يفرق بين موقف بريطانيا وموقف فرنسا، وأنه يعرف «سلوين لويد» من زمن بعيد وهو واثق أن «سلوين لويد» فى صميم قلبه يرغب فى الوصول إلى حل بعكس كل ما يمكن أن توحى به المظاهر، والخطر هو «إيدن» المتحفز لاستخدام القوة ولكن «إيدن» سوف يجد أن يده مقيدة إذا سبقناه نحن هنا بحل. وهو (همرشولد) يعتقد أنه كلما طال الوقت، بعد احتمال إقدام الإنجليز على استخدام القوة. وأما الفرنسيون...».

وسكت «همرشولد» ولم يكمل عبارته عن فرنسا واكتفى بإشارة بيده تعنى

---

(١) كل مجموعة برقيات الدكتور «محمود فوزى» من نيويورك إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» فى القاهرة طوال فترة عرض الأزمة على مجلس الأمن ـ منشورة بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (١٤٩ـ١٥٤ـ١٥٥ـ١٥٦ـ١٥٩ـ١٦٢ـ١٦٣ـ١٧٣ـ١٧٤ـ١٧٥).

صعوبة الأمر ثم أضاف «فوق ذلك فإن الفرنسيين لديهم مشاكلهم الداخلية وهى كثيرة».

□

وبدأ الدكتور فوزى» مقابلاته مع وزراء خارجية الدول الكبرى الذين هرعوا فى ذلك الوقت إلى نيويورك - باجتماع مع «ديميترى شبيلوف» وزير خارجية الاتحاد السوفيتى، وكانت لدى «شبيلوف» شكوكه فقد قال للدكتور «فوزى» **إن مصر سوف تخطئ إذا تصورت أن هناك خلافا بين الانجليز والفرنسيين فهم متفقون فى هدف السيطرة على مصر واختلافهم هو فى الوسائل فقط».** ثم أضاف **«إنكم تخلصتم من الإنجليز لكن الأمريكيين إذا تدخلوا فى الأمر فلن يخرجوا بسهولة لأن أملهم أن يحلوا محل الفرنسيين والإنجليز».** ثم توجه «شبيلوف» بسؤال إلى الدكتور «فوزى» وهو «أنه قرأ فى الصحف أن رئيس هيئة قناة السويس الجديدة (وهو الدكتور «حلمى بهجت بدوى») موجود الآن فى نيويورك وأنه يجرى اتصالات مع بعض شركات الملاحة والبنوك»؟ وشرح له الدكتور «فوزى» مهمة رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس وكان تعليق «شبيلوف» أنه «لا بأس مع ذلك إذا كان من باب التكتيك وليس من باب الاستراتيجية».

وقبل أن ينتهى اليوم الأول للدكتور «محمد فوزى» فى نيويورك عاد إليه مرة أخرى السفير «جلال عبده» ليقول له «إن الضغط عليه بلغ حد الوقاحة، وأنه بعث لطهران ببرقية يطلب فيها مجىء وزير خارجية إيران السيد «انتظام» لكى يرأس جلسات مجلس الأمن فهو لا يريد أن يجلس على منصة الرئاسة فى هذه الجلسات وإذا وجد أنه مضطر لذلك فسوف يفكر فى الهرب، وإن كان لا يعرف كيف وإلى أين؟» وفجأة توجه للدكتور «فوزى» باقتراح فكر فيه لحل الأزمة وحل مشكلته الشخصية فى نفس الوقت كرئيس للدورة. وكان اقتراحه هو «أن تفكر الحكومة المصرية فى تعيين مفوض سامى يمثل الدول المستعملة للقناة، ويشير على الحكومة المصرية فى شأنها». ونصحه الدكتور «فوزى» أن «لا يفكر فى مثل هذا الاقتراح لأنه

إهانة لمصر إلا إذا عينت الأمم المتحدة مفوضًا ساميًا فى كل القنوات والممرات المائية الأخرى فى العالم».

□

والتقى الدكتور «محمود فوزى» مع «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكى وكان اجتماعهما أول لقاء بين مسئول مصرى وبين وزير الخارجية الأمريكى بعد قرار سحب عرض المساهمة الأمريكية فى تمويل السد العالى. وكان لا بد أن يتطرق الحديث إلى مسئولية «دالاس» عن تفجير الأزمة. وتحمل «دالاس» مسئوليته، وقال للدكتور «فوزى» إنه «لا ينكر أنه هو الذى أشار على الرئيس «أيزنهاور» بسحب العرض الأمريكى لأن مشروع السد بضخامته كان أكبر من طاقة الاقتصاد المصرى، وأن فترة تنفيذ المشروع سوف تجعل الشعب المصرى يشعر بالضيق. وهم لا يريدون أن تكون أمريكا موجودة فى مشروع يصاحبه مثل هذا الضيق. ولذلك لم يكن لديه مانع من قيام الروس بهذه المهمة الثقيلة إذا أرادوا». ثم أضاف «دالاس» «وقد تغير الموقف الآن فلم يعد هناك داع للروس لأنه من الممكن تمويل السد من دخل القناة».

ومن هذا المدخل تطرق «دالاس» إلى مطالب الغرب فى إدارة قناة السويس. وقال للدكتور «فوزى» إنه «يريد أن تساعده مصر على حصر الموضوع، فهناك كثيرون فى بريطانيا وفرنسا لا يريدون حلاً سلميا».

وفى مقابلة تالية بين «فوزى» و«دالاس» همس «دالاس» بنصيحة فى أذن الدكتور «فوزى»، وحاول أن يجعلها حميمة فقال له «حاولوا أن تأخذوا «لويد» من «بينو» فإن فرنسا تريد عرقلة أى اتفاق حتى تدخل الحرب، وأما انجلترا فإن طبيعة الأحوال فيها تجعل «إيدن» يجر قدميه».

□

بينما كان الدكتور «محمود فوزى» يخوض معركة مجلس الأمن كان الدكتور

«حلمى بهجت بدوى» يخوض معركة لا تقل خطورة عنها فى مواقع السيطرة الاقتصادية والمالية فى نيويورك.

وفى ذلك الوقت تقاطر على نيويورك معظم رؤساء مجالس إدارات شركات البترول وشركات الملاحة التى تملك أساطيل الناقلات. ووصل إليها ضمن من وصلوا «شارل رو» رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس (السابق) ومعه «جورج بيكو» مديرها العام.

وإذا كانت معركة مجلس الأمن قد تحولت إلى مبارزة بين «فوزى» من ناحية و«بينو» و«لويد» من ناحية أخرى مع قيام «همرشولد» بدور الحكم - فإن المعركة الأخرى تحولت إلى مبارزة بين الدكتور «بدوى» من ناحية و«شارل رو» من ناحية أخرى وحاول «يوجين بلاك» مدير البنك الدولى أن يقوم بدور الحكم.

كان المنطق الذى استخدمه «يوجين بلاك» مع الدكتور «بدوى» مختلفا:

«أنه سوف يكون من الصعب عليكم أن تصلوا إلى اتفاق مع دول، فهذه الدول لها مصالح معقدة ومتشابكة وربما كان الأسهل عليكم أن تتفقوا مع شركات وبنوك لأن المصالح فى هذه الحالة ظاهرة ومباشرة».

ثم قصد «يوجين بلاك» إلى اقتراحه المحدد فسأل الدكتور «بدوى» «ماذا لو أن البنك الدولى دخل ليعقد مع مصر اتفاقية لتحسين وتطوير قناة السويس بدلا من اتفاقية تمويل السد العالى؟ وإذا كان ذلك ممكنا فهل يمكن التوصل إلى نظام يحل فيه البنك الدولى محل هيئة المنتفعين فيقوم بتحصيل رسوم المرور فى القناة ويخصم منها أقساط مشروعات تحسين وتطوير القناة، ثم يقدم الصافى بعد ذلك إلى مصر تبنى به السد العالى؟».

والتقى الدكتور «بهجت بدوى» مع ممثلين لشركات البترول يتقدمهم «تيرى ديوس» رئيس مجلس إدارة شركة «أرامكو» - صاحبة احتكار البترول السعودى - الذى قال له إنه «لا يمكن إيجاد بديل لقناة السويس، وأن القناة يجب أن تستعد لعصر الناقلات العملاقة وأن عبء إعداد قناة السويس لعصر الناقلات العملاقة

سوف يستنفد كل الرسوم التى تحصلها مصر من القناة، وسوف تكتشف مصر فى «آخر النهار» أنها إما أن تبنى السد العالى على حساب مستقبل القناة، أو تهتم بمشروعات القناة المستقبلية على حساب أى أمل فى بناء السد العالى. والتوفيق بين المطلبين اعتمادا على الرسوم من القناة استحالة كاملة. ولذلك فمن الخير أن تكون هناك وسيلة تقوم فيها شركات البترول بدور ما فى مستقبل القناة، وأن هذا الدور مفتوح لمختلف التصورات».

وهكذا كان على مصر طبقا لهذا كله أن تسلم القناة إما لسيطرة بريطانية فرنسية - أو تتركها رهينة لدى البنك الدولى - أو تقدمها لشركات البترول ترعى مستقبلها!

وكانت تعليمات «جمال عبد الناصر» للدكتور «بهجت بدوى» أن «لا يقبل شيئا ولا يرفض شيئا، وإنما يستمع باهتمام ويسجل نقاطا ويطلب مذكرات تطرح «للبحث» حينما يعود إلى القاهرة».

□

وجرت مقابلة بين «على صبرى» و«كيرميت روزفلت» بناء على طلب من على صبرى وقال له «كيرميت» إن «الانجليز والفرنسيين يريدون أن يصلوا بالمناقشات فى مجلس الأمن إلى مشروع قرار يعترض عليه السوفييت بحق «الفيتو» بحيث تظهر مصر وكأنها فى أحضان السوفييت». ورد عليه «على صبرى» بأن «هذه سياسة فرنسا وإسرائيل وما تقول به الإذاعات السرية الموجهة من الاثنين إلى الشعب المصرى». **ثم أطلعه على منشور بهذا المعنى وزع فى أروقة مجلس الأمن يحمل توقيع «محمود أبو الفتح» الذى يدير تنظيم «مصر الحرة» بالتعاون مع المخابرات الفرنسية من باريس.**

واقترح «كيرميت» على «على صبرى» أن يسافر إلى واشنطن لمقابلة «آلان دالاس» ورد «على صبرى» بأنه «لا يستطيع أن يتحرك إلا إذا حصل على إذن من القاهرة». وبعث «على صبرى» إلى الرئيس «عبد الناصر» باقتراح «كيرميت روزفلت» وفى ظرف ساعتين تلقى تعليمات بالرفض.

□

أثناء هذا كله كانت المناقشات محتدمة فى مجلس الأمن وبدت كلها جدلا عقيما لن يؤدى إلى شىء. واقترح «همرشولد» أن يتحول عمل المجلس إلى جلسات سرية «لتقليل النزعات الخطابية الموجهة إلى جماهير أخرى خارج مجلس الأمن»، ولكن النتيجة لم تتغير فى الجلساتِ السرية عما كانت عليه فى الجلسات العلنية.

واقترح «همرشولد» تجربة الدبلوماسية الهادئة عن طريقة جلسات مغلقة تعقد فى مكتبه وتقتصر على الأطراف المباشرين.

وهكذا بدأت سلسلة من الجلسات المقفلة فى مكتب «همرشولد» شارك فيها الدكتور «محمود فوزى» عن مصر ـ و «سلوين لويد» و «كريستيان بينو» عن بريطانيا وفرنسا.

ولم يكن الروس سعداء بهذا الترتيب، وذهب وزير الخارجية السوفيتى «ديميترى شبيلوف» يقول للدكتور «فوزى» إنهم «يفهمون مناورات الغرب لإبعادهم عن المحادثات لكنهم يخشون على مصر وعلى أى حال فإنهم لا يمانعون، بل لعلهم يرحبون ويتمنون أن يوصل هذا الأسلوب الذى اقترحه «همرشولد» إلى نتيجة إيجابية». وأضاف «شبيلوف» يقول لـ «فوزى» إن «الاتحاد السوفيتى يكبح جماح نفسه ولو تركوا أنفسهم ومشاعرهم لقالوا الكثير للغرب ولكنهم لا يفعلون ذلك رغبة فى تسهيل الأمور أمام مصر».

ولم يكن وزير خارجية الهند «كريشنا مينون» سعيدا بنفس المقدار وربما أكثر. فقد كانت لـ «مينون» فى ذلك الوقت شخصية النجوم وطباعهم وكان هواه أن يكون هو باستمرار بطل المسرح وفى وسطه. ولم تكن علاقته طيبة لا بالدكتور «محمود فوزى» ولا بـ «داج همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة، وكان «مينون» يعتبر أن شخصية الاثنين خالية من أى وهج أو بريق. كثيرا ما كان يصف «فوزى» بأنه «همرشولد مصرى» و«همرشولد» بأنه «فوزى سويدى». وقد أحس «مينون» أن الجلسات المقفلة فى مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة تستبعده من الصورة ولم يخف عن أحد مشاعره إلى درجة أن «شبيلوف» نفسه قال للدكتور «فوزى»

«إننى لا أفهم داعيا لوجود «مينون» فى نيويورك، فالوضع مختلف الآن عما كان عليه فى مؤتمر لندن الأول، فمؤتمر لندن الأول لم تشترك فيه مصر، وبالتالى كان يمكن لـ «مينون» ولو بالإيحاء أن يتصرف على أنه يمثل مصر. أما اليوم فلا داعى لمثل هذا النشاط المسرحى لأن مصر ممثلة». ثم يقول «شبيلوف» «إننى لا أفكر فى أن أتصرف على هذا النحو لأن مصر موجودة، أما «مينون» فإنه لا يفهم ذلك والحقيقة أن أفكار «مينون» خطرة ولكن غروره الشخصى أخطر من أفكاره».

ولعل «مينون» كان يستثير حساسية الكثيرين بقدراته الخطابية وقوة شخصيته وقربه الشديد من «نهرو». وقد وصل الأمر بـ «كريشنا مينون» إلى حد أنه أرسل ورقة بعد إحدى الجلسات إلى الدكتور «محمود فوزى» لكى ترسل بالشفرة إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» فى القاهرة وفتح الدكتور «فوزى» رسالة «مينون» التى يطلب إرسالها إلى الرئيس «عبد الناصر» فإذا نصها «إننى أريد أن أستأذنكم فى العودة إلى الهند إذا كانت المحادثات ستظل محصورة فى مكتب «همرشولد» إن الجميع يقولون بأن «فوزى» و«داج» يريدان إبعادى عن الموضوع». وأشر الدكتور «فوزى» على الرسالة «ترسل بالشفرة إلى الرئيس فى القاهرة».

كان الجو فى مكتب «همرشولد» مفعما بالتوتر معظم الوقت. وكتب الدكتور «فوزى» برقية إلى القاهرة بعد الجلسة الأولى يقول فيها «إن «كريستيان بينو» متضرر طول الوقت وقرفان وهو يعقد كل شىء، وأما «سلوين لويد» فقد كان على أعصابه معظم الوقت». وقد حدث أثناء المناقشات أن قال «سلوين لويد» للدكتور «فوزى» لماذا لا تقبلون إحالة الأزمة إلى محكمة العدل الدولية أو إلى التحكيم؟ وكان رد «فوزى» أن «**الأزمة ليست ناشئة عن خلاف بين دول، وإنما ناشئة عن إجراء اتخذته مصر لحقوق سيادتها وهو تاميم شركة مصرية فكيف تقبل فيه محكمة أو تحكيما؟**» وقال «سلوين لويد» إن «العالم كله يجمع على أن قناة السويس يجب عزلها عن سياسة أى دولة واحدة وأن إدارتها يجب أن يشارك فيها المنتفعون بها وبالفعل فقد أنشأنا هيئة للمنتفعين بموافقة أغلبية الدول البحرية». وقال له الدكتور «فوزى» إنه «**لا يعرف شيئا اسمه هيئة**

المنتفعين». و«انفعل «سلوين لويد» وقال للدكتور «فوزى» «**لا بد أن تعرفوا أن هيئة المنتفعين ولدت لتبقى**». ورد الدكتور «فوزى» بأنه «**لم يسمع عن مولود اسمه هيئة المنتفعين**». ورد «سلوين لويد» وقد زادت عصبيته «**إن المولود أمام عيونكم وقد اعترفت به أغلبية العالم**». وسأله «فوزى» «**ألا تقولون لنا أولا إذا كان المولود ولدا أم بنتا؟**» وفقد «سلوين لويد» أعصابه وشكا لـ «همرشولد» من أن «**وزير خارجية مصر يسخر منه**»!.

وفجأة أثار «كريستان بينو» مشكلة منع السفن الإسرائيلية والبضائع الإسرائيلية من المرور فى قناة السويس وقال موجها كلامه إلى الدكتور «فوزى» «إنه يصعب على مواجهة إسرائيل بالوصول معكم إلى حل دون أن يتضمن ذلك الحل تسوية لحقوقها فى استعمال القناة». ورد الدكتور «فوزى» بأن «الأزمة معقدة بما فيه الكفاية ولا داعى لزيادة تعقيدها بإقحام موضوع إسرائيل».

☐

وبعد عدة اجتماعات مقفلة قال «همرشولد» إنه وقد شارك فى كل المناقشات حتى الآن يقترح عرض ورقة توصل إليها. وطرح «همرشولد» بالفعل ست نقاط عن حرية الملاحة فى القناة وعن مستقبلها وعن ضمان استقلالية إدارتها وعن دورها الحيوى فى تجارة العالم - وكانت المبادئ مجملة وعامة.

وفى اليوم التالى ١٣ أكتوبر طرح «همرشولد» نقاطه الست أمام اجتماع مفتوح لمجلس الأمن ولم يعترض عليها أحد. وتقدم كل من «سلوين لويد» و«كريستيان بينو» بملحق لها تضمن مشروع الدول الثمانى عشرة فى لندن. واعترض عليه الاتحاد السوفيتى فسقط ولم يتبق غير نقاط «همرشولد» الست.

☐

وكان «همرشولد» أول من يعرف أن نقاطه الست - التى لم يعترض عليها أحد - هى مجموعة مبادئ عامة، وبالتالى فإنه بداية وليست نهاية - لمفاوضات طويلة وهكذا دعا وزراء الخارجية الثلاثة - «فوزى» و«لويد» و«بينو» - إلى اجتماع أخير فى

مكتبه، وكان رأيه أن نقاطه الست وموافقة مجلس الأمن عليها تخلق مناخا جديدا يمكن أن تجرى فيه مفاوضات جديدة بعيدا عن أجواء الحدة والتوتر.

واقترح أن تدور المفاوضات على أساس النقاط الست فى جنيف بعد أسبوعين. يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر. ثم عرض أنه «رغبة فى تسهيل المفاوضات المقبلة فسوف يعد ورقة عمل يبعث بها إلى الوزراء الثلاثة ليدرسوها مع خبرائهم ومن ثم ينفتح الطريق لحل سلمى».

□

وذهب «شبيلوف» إلى مقابلة الدكتور «فوزى» مودعا قبل عودته إلى موسكو وقال له «**إننى أعتقد أن خطر تدخلهم العسكرى ضدكم قد زال، فالقطار الآن على قضيب الحل السلمى**».

وفى نفس الليلة التقيت بالمستر «هارى كيرن» نائب رئيس تحرير مجلة «نيوزويك» (مدير جهاز مخابرات شركات البترول الأمريكية العاملة فى الشرق الأوسط). فإذا هو يقول لى «**إنه عائد من لندن وإن «إيدن» مصمم على الحرب وإن الجنرال «كيتلى» قد عين قائدا عاما لقوات الغزو**».

لكن كل الدلائل الظاهرة كانت تؤيد ما ذهب إليه «شبيلوف» من أن الأزمة جاوزت نقطة الخطر.

[٢]

يوم ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ صدرت قرارات مجلس الأمن وهى النقاط الست التى لم يعترض عليها أحد، بينما سقطت الإضافة التى ألحقتها بريطانيا وفرنسا بالنقاط الست واعترض عليها الاتحاد السوفيتى.

وبصرف النظر عن كل المظاهر الدبلوماسية وعن تفاصيل ما دار فى الاجتماعات التى عقدت فى مكتب «همرشولد» وما بدا بعدها من مؤشرات على انفراج الأزمة. فإن العاصفة الحقيقية كانت على وشك أن تهب.

مساء يوم ١٢ أكتوبر وقبل أن يغادر «سلوين لويد» و«كريستيان بينو» كلاهما ـ نيويورك عائدين إلى لندن وباريس. عقدا معا اجتماعا لم يشاركهما أحد فيه. وقد أشار إليه «سلوين لويد» فى مذكراته ولم يورد شيئا عن تفاصيل ما دار فيه. وأما «كريستيان بينو» فقد كان أكثر صراحة من زميله البريطانى فروى من تفاصيل ذلك الاجتماع أنه قال لـ «لويد» إن «مناقشات مجلس الأمن انتهت كما كان متوقعا بـ«فيتو» سوفيتى وهذا يفرض على البلدين ضرورة العمل المباشر وإلا كان عليهما التسليم بضياع مركزهما فى الشرق الأدنى بل وفى العالم كله». ثم أضاف أن «كل الخطط جاهزة والإسرائيليون على استعداد وقد تركناهم معلقين فى الهواء طويلا. وبصراحة فإنهم على وشك أن يفقدوا كل ثقة فيكم». وكان رد «سلوين لويد» «المشكلة أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة فى حاجة إلى ذريعة يقبلها الرأى العام البريطانى ولا يغضب لها الكومنولث خصوصا أعضاءه الآسيويين».

□

وعاد «كريستيان بينو» إلى باريس وكان «شيمون بيريز» شبه مقيم دائم فيها. فقد كانت قيادة الجيش الإسرائيلى قد وضعت قواتها فى حالة طوارئ، واستدعت كل بعثاتها العسكرية من الخارج وأصبح من الضرورى اتخاذ قرار فى ظرف أيام وليس أسابيع.

وحضر «بينو» صباح يوم ١٤ أكتوبر اجتماعا للجنة الوزارية الخاصة للتنسيق مع إسرائيل. وكان أهم موضوع تعرض له الاجتماع هو موقف بريطانيا الذى مازال متأرجحا بين مختلف النزعات والضغوط. وفى هذا الاجتماع وجه «بينو» إلى «بيريز» سؤالا قال فيه «لنفرض أن بريطانيا تراجعت فهل إسرائيل على استعداد لدخول الحرب ضد «ناصر» بالتحالف مع فرنسا؟» وكان «ديان» هو الذى تولى الرد فقال بسرعة من «**صميم قلوبنا**». وكانت «جولدا مائير» مشغولة بسؤال آخر «لنفرض أننا انتهزنا فرصة الحرب مع «ناصر» وقمنا باحتلال الضفة الغربية للأردن، فهل تعتقد أن الحكومة البريطانية سوف تساعد الأردن ضدنا التزاما بالمعاهدة الأردنية ـ البريطانية؟» وكان رد «كريستيان بينو» على «جولدا مائير»

هوقوله «سيدتى إنك تطلبين منى أن أقرأ الغيب». وكان السؤال الثانى لـ «جولدا مائير» «هل ترون إخطار «دالاس» باتفاقنا؟» وكان رد «بينو» «لا أظن أن هناك داعيا لذلك وإذا تصرفنا بسرعة وحزم فإن «دالاس» لن يعلق فى رقبته ربطة عنق سوداء حزنا على «ناصر»».

□

وعقد «جى موليه» رئيس الوزراء الفرنسى - بعد خروج المندوبين الإسرائيليين - اجتماعا خاصا لمساعديه أعادوا فيه تقدير الموقف على ضوء محادثاتهم مع حلفائهم الجدد. واقترح الجنرال «موريس شال» قائد الطيران الفرنسى إمكانية القيام بمسعى مباشر وأخير مع «إيدن» شخصيًا. وكان رأيه «أن «إيدن» يتأرجح وأن دفعة واحدة فى «الاتجاه الصحيح» سوف تدفعه إلى موقف لا يمكن الرجوع فيه وخصوصا أنه «يتمنى» ولكنه لم يعثر حتى الآن على ذريعة يراها مناسبة، فإذا قدمنا له هذه الذريعة فسوف يسبقنا إلى ما يريد ونريده معه». واقترح «شال» أن يذهب بنفسه إلى مقابلة مع «إيدن» الذى تعرف به عن قرب فى سنوات سابقة. ووافق «موليه» واقترح أن يذهب «ألبير جازييه» - وهو صديق قديم لـ «إيدن» أيضا - مع الجنرال «شال» للقاء «إيدن».

وأرسل «موليه» برقية شفرية إلى «إيدن» يقترح عليه فيها مقابلة مبعوثين فرنسيين على مستوى عال يعرضون عليه اقتراحا قد يجده رئيس الوزارة البريطانية نافعا ومفيدا.

وبدأ «إيدن» يتصرف وكأنه يعيش فى قصة بوليسية. فقد رد بـ «**أنه سوف يقابل المبعوثين الفرنسيين سرا فى المقر الريفى لرئيس الوزراء فى «تشيكرز»، وأن عليهم أن يستعملوا مطارا صغيرا بالقرب منه هو مطار «نورث هولت» وأن يتجنبوا مطار لندن**».

ووصل «شال» و«جازييه» إلى تشيكرز» فى الساعة الثالثة صباحا يوم ١٥ أكتوبر. واستقبلهم «إيدن» على الفور ولم يكن معه إلا وزير الدولة للشئون الخارجية «أنتونى ناتنج» ورئيس سكرتاريته الخاصة.

ويروى ناتنج» فى مذكراته تفاصيل ما دار فى هذا الاجتماع السرى، وبوصفه أحد المشاركين فيه فإن شهادته يمكن اعتبارها قاطعة فى هذا الصدد:

[«شرح الجنرال «شال» خطة عمل توصل إليها الفرنسيون وتبدأ المرحلة الأولى فى هذه الخطة بهجوم إسرائيلى على سيناء وفى اتجاه قناة السويس، وبعده بعدة أيام تطلب بريطانيا وفرنسا من الطرفين المتحاربين (مصر وإسرائيل) أن يسحبا قواتهما بعيدا عن منطقة قناة السويس لأن الأعمال الحربية سوف تؤثر على سير الملاحة فيها كما تؤدى إلى تدمير مرافقها وتخطرهما بأن قواتهما المسلحة (قوات بريطانيا وفرنسا) سوف تحتل منطقة القناة بغرض حمايتها لمصلحة العالم. وهكذا فإن «الفصل بين الطرفين المتحاربين يصبح هدف بريطانيا وفرنسا المشروع حماية القناة».

وتمضى رواية «ناتنج» على النحو التالى:

«ولم يدخل الجنرال «شال» فى تفاصيل العمليات وإن كان قد قال «إن قوة مشتركة بريطانية ـ فرنسية يمكن أن تشق طريقها من البحر لاحتلال بورسعيد. كما إن عدة ألوية من المظليين يمكن أن تهبط لاحتلال الإسماعيلية والسويس».»

ويواصل «أنتونى ناتنج» شهادته فيقول:

«إن «إيدن» لم يعد قادرا على إخفاء فرحته فقد أعجبته الخطة الفرنسية ووافق عليها على الفور»]

وحاول «ناتنج» إقناع «إيدن» بأن «ينام» على الخطة يوما أو يومين ويقلبها فى ذهنه ويتشاور فيها مع من يرى من أعضاء مجلس الوزراء البريطانى، ولكن «إيدن» لم يكن قادرا على الصبر فاتصل تليفونيا بـ«سلوين لويد» الذى كان لا يزال فى نيويورك ـ يطلب منه أن يعود فورا لأن «**أشياء مثيرة تحدث هنا**». وعاد «سلوين لويد» والتقى بـ«إيدن» يوم ١٦ أكتوبر بعد الظهر وحين حاول أن يطلعه على تفاصيل ما جرى فى نيويورك طلب منه «إيدن» أن ينسى كل هذا «الكلام الفارغ» (**Rubbish**) ثم بدأ يطلعه على خطة الفرنسيين. وذهب «ناتنج» الذى فشل فى إقناع

«إيدن» بالتروى - إلى مقابلة «سلوين لويد» يرجوه أن يتأنى فى متابعة اندفاع «إيدن». وكانت لدى «سلوين لويد» نقطة واحدة تشغله وقد لخصها فى قوله لـ «ناتنج» «**لنفرض أننا قمنا بغزو مصر، فكيف سيتاح لنا الخروج منها بعد ذلك؟**».

□

وعاد الجنرال «شال» والوزير «ألبير جازييه» إلى باريس وحضرا اجتماعا رأسه «موليه» وتم إبلاغ الإسرائيليين بعد ذلك أن البريطانيين على استعداد للعمل. وانضم الإسرائيليون فورا إلى الاجتماع الذى رأسه «موليه» وقام الجنرال «شال» بعرض خطته على خريطة أمام المجتمعين. وطلب الفرنسيون فى هذا الاجتماع من الإسرائيليين ردا مباشرا على خطة بريطانية - فرنسية مؤداها أن تبدأ إسرائيل وحدها بالهجوم على جبهة عريضة تصل إلى القناة. ثم تتخذ القوات الفرنسية والبريطانية شكل القوات التى تنقذ السلام والقناة وذلك بالتدخل فى مرحلة تالية(١).

ومرة أخرى وافق الإسرائيليون بكل سعادة وبدأت المناقشات المكثفة حول تفاصيل العمليات. ووصلت الأمور فى بعض الأحيان إلى درجة تثير السخرية فقد كان «سلوين لويد» حريصا على أن يكون هناك «مغزى أخلاقى» للتدخل البريطانى الفرنسى. واقترح إمعانا ومبالغة فى إظهار الفصل بين الغزو الإسرائيلى - والتدخل البريطانى الفرنسى - أن تثبت قواتهما حيادها بأن تغير مرة واحدة على المواقع الإسرائيلية، وأن ترتب أمر هذه الغارة بحيث تكون الخسائر فى أقل حد ممكن. وحينما وصل هذا الاقتراح إلى «ديفيد بن جوريون» رئيس الوزراء الإسرائيلى فقد أعصابه من النفاق البريطانى وقال لـ «شيمون بيريز» «**إنهم يريدون أن يعاملونا كالنبلاء الذين يمارسون غرامهم مع الوصيفات فى المطبخ دون أن يسمحوا لهن بالدخول إلى غرف النوم**».

□

(١) محاضر الاجتماعات كما وردت فى تقرير الدكتور «مايكل بريشر».

وفى الحقيقة فإن «ديفيد بن جوريون» لم يكن راضيا كل الرضا عن الخطة البريطانية الفرنسية، وكانت مخاوفه أكثر من ناحية البريطانيين.

وقد زادت مخاوفه حين وجد أن إسرائيل سوف يكون عليها أن تحارب وحدها فى المرحلة الأولى من الخطة قبل أن تلحق بها بريطانيا وفرنسا.

وخلال المناقشات المفصلة لخطط العمليات التنفيذية ظهر لديه عنصر جديد يزيد من قلقه، فقد تبين أن فرنسا ليست لديها قاذفة مقاتلة صالحة للمشهد الافتتاحى للحرب وهو تدمير الطيران المصرى. ومعنى ذلك أن البريطانيين كان عليهم أن يتحملوا هم المهمة بواسطة قاذفتهم المقاتلة الشهيرة «كانبيرا».

وركز «ديفيد بن جوريون» طلباته فى النهاية بأن قال لوفد عسكرى فرنسى زار إسرائيل ضمن عملية التنسيق:

«إن هناك أشياء لا أطمئن إليها بعد وأريد فيها أكبر قدر ممكن من الضمانات».

ثم عدها كما يلى:

«١ - أريد أن أطمئن بطريقة قاطعة أن بريطانيا معنا».

«٢ - لست مستعدا أن نكون وحدنا فى المعركة ضد «ناصر» أكثر من ساعات معدودة».

«٣ - قبل أن تنتهى هذه الساعات أريد تعهدا مكتوبا من الحكومة البريطانية بان سلاح الطيران المصرى سوف يتم تدميره فور انتهاء هذه الساعات الأولى».

[٢]

واقترح «جى موليه» عقد اجتماع سرى ثلاثى بين فرنسا وبريطانيا وإسرائيل. ووافق «إيدن» رغم معارضة شديدة من بعض وزرائه الذين كانوا على علم بالموضوع وأولهم «ناتنج».

ويوم ٢٢ أكتوبر، وتحت جنح الظلام، استقل «بن جوريون» طائرة فرنسية من

مطار صغير قرب تل أبيب متوجها إلى باريس، وصحبه فى الرحلة كل من «موشى ديان» و«شيمون بيرين» و«موردخاى أون» مدير مكتبه. ونزلوا سرا فى مطار «فيلا كوبلاى» قرب «سيفر». ومساء اليوم عقد «بن جوريون» والوفد المرافق له أول اجتماع مع الجانب الفرنسى الذى ضم «جى موليه» رئيس الوزراء و«كريستيان بينو» وزير الخارجية و«برجيس مانورى» وزير الدفاع.

وبدأ الاجتماع بأن طلب «مانورى» إلى بن جوريون» تقييمه للموقف فى الشرق الأوسط. وطبقا لتقرير الدكتور «مايكل بريشر» الذى اطلع على مذكرات «شيمون بيرين» و«ديان» عن وقائع الاجتماع - فإن «بن جوريون» بدأ بشرح عام للموقف فى الشرق الأوسط وعن العداء العربى لإسرائيل وعن روح الحرب العربية التى أثارها «جمال عبد الناصر» وأشعلها بدعوته القومية ثم أشار إلى صفقة السلاح المصرية مع الاتحاد السوفيتى وإلى غارات الفدائيين المصريين فى عمق إسرائيل وإلى تحكم مصر فى الممرات المائية للمنطقة وانتهى إلى القول بأن ذلك يضع إسرائيل أمام موقف بالغ الخطورة ويحتم عليها المبادرة إلى العمل قبل أن يستوعب الجيش المصرى سلاحه الجديد. ثم أوضح أن إسرائيل كانت على استعداد للعمل وحدها إذا اقتضى الأمر. ولكن تقديرها كان أنها سوف تتعرض لخسائر فادحة إذا ما أقدمت على ذلك. وكانت مستعدة لهذه الخسائر تدفعها ضريبة تقيها خطر التدمير الكامل إذا ما أتمت مصر استعدادها. «ومن حسن الحظ أن إسرائيل وجدت الآن حليفا قويا هو فرنسا وهو يخص فرنسا بالذات لأنه أصبح واثقا منها، وأما بريطانيا فهو ما زال حائرا فى شأنها ومترددا».

ثم قال «بن جوريون»(١) «إن لدى خطة أريد أن أعرضها عليكم بشأن الشرق الأوسط وقد تبدو لكم خيالية. إذا استطعنا ضرب «ناصر» ووضعنا القناة تحت إشراف دولى وتمكنت إسرائيل من السيطرة على مشارف إيلات - منطقة «طابا» - وتم تجريد سيناء من السلاح فإن الموازين كلها سوف تنقلب فى الشرق الأوسط. وبهذه الكيفية سوف تسترد فرنسا لنفسها من جديد موطئ قدم فى الشرق

---

(١) مذكرات «بيرين» ص ١٢٣-١٢٤.

الأوسط عن طريق إسـرائيل ولبنان ويتـحـقق كـسب للغـرب بأسـره بما فى ذلك الولايات المتحدة ويتم وقف التوغل السوفيتى فى هذا الجزء من العالم ويستعيد الإنجليـز نفـوذهم فى العـراق ويضـمنون مـواردهـم البـتـروليـة». وأضـاف «بن جوريون»: «علينا أن نضع خطة سياسية يوافق عليها «أيزنهاور» أيضا أو فى القليل لا يبدى اعتراضا عليها. وعندى شخصيا إعجاب عظيم بالشعب البريطانى لنظامه الديمقراطى. ولكنى أستريب فى قوة «إيدن» وأمانته».

ورد عليه «جى موليه» ـ طبقا لمذكرات «بيريز» ـ قائلا: «إن الخطة التى عرضها رئيس الوزراء لا تبدو لنا خيالية على الإطلاق بل إنها خطة جيدة».

وواصل «بن جوريون» كلامه فقال:

«إن «ناصر» يزداد قوة والسوفييت يعززون نفوذهم فى المنطقة، ولعلنا نستطيع فى النهاية إقناع الولايات المتحدة بتأييد عمل مشترك. أما فيما يتعلق بالمشاركة البريطانية، فإن أى تأخير بعد الآن ربما كان مميتا. وإنى أعرف «إيدن» شخصيا وأنا واثق مطلق الثقة من أنه متحمس للعمل المشترك وليست لديه أهداف مزدوجة ولكن موقفه المحلى آخذ فى التدهور».

وحاول «بن جوريون» أن يتطرق للموقف المحتمل للسوفييت وقاطعه «كريستيان بينو» بأن «السوفييت منشغلون باضطرابات المجر كما أن الولايات المتحدة منشغلة بانتخابات الرئاسة، وأما عن الإنجليز فنحن واثقون من استعدادهم للعمل. والعمل بسرعة قبل أن يبدأ موسم الشتاء فى البحر الأبيض المتوسط وتنشط عواصفه مما يعوق حركة الأساطيل الكبيرة».

وعاد «بن جورين» إلى الكلام فقال «ليس هناك ما يمنع الاتحاد السوفيتى من إرسال آلاف المتطوعين إلى الشرق الأوسط».

ثم بدأ «بن جوريون» يثير نقطة لم تخطر على البال فقال «إننى أريد أن أطرح الاعتبارات الأخلاقية هنا، فالخطط العسكرية التى رأيتها لا تدخل فى الحساب وجهة النظر الأخلاقية. وإذا بدأت إسرائيل الحرب فسوف تدمغ بأنها دولة معتدية والعالم لا يحب العدوان ونحن لا نستطيع أن نواجهه بمفردنا، ولذلك فلا بد أن تدخلوا معنا فى

نفس التوقيت حتى لا ينصب اللوم علينا وحدنا. نحن نقترح القيام بعمل تعاونى. وإذا وافقتم فسوف نبدأ غدا إذا أردتم. وفى الوقت الذى نتحمل فيه العبء البرى فإن عليكم من أول لحظة أن تتحملوا أنتم والبريطانيون مسئولية الجو. دعونا نضع خطة ثلاثية يوقع الانجليز عليها، وننطلق لتنفيذها فى الأسبوع المقبل وسوف نتكمن من الانتهاء منها بسرعة ويعود جنودكم إلى ديارهم قبل عيد الميلاد».

وفى الاجتماع التالى تقدم «ديان» بخطة معدلة تلبى كل الاحتياجات وكانت خطوطها الرئيسية كما يلى:

«١ - الجيش الإسرائيلى يبدأ العمل فيقوم بهجوم يبدو أنه مجرد عملية انتقام واسعة النطاق وليس حربا شاملة وإذا اقتنع المصريون بذلك فسوف يترددون فى تحويلها أيضا إلى حرب شاملة ولا يرسلون طائراتهم لضرب المدن الإسرائيلية. وفى نفس الوقت تقوم إسرائيل بإسقاط كتيبة مظلات فى ممر متلا وتعلن عن وجود قوات لها قرب منطقة قناة السويس».

«٢ - ينتهز الانجليز والفرنسيون فرصة هذا الإعلان الإسرائيلى ثم يقررون التدخل العسكرى للدفاع عن القناة شريطة أن لا تنقضى فترة أكثر من ست وثلاثين ساعة بين بداية العمل الإسرائيلى وبداية التدخل الانجليزى الفرنسى».

«٣ - لضمان الدفاع عن إسرائيل تتولى فرنسا منفردة مسئولية الدفاع الجوى عن المدن الإسرائيلية ومسئولية الدفاع البحرى عن الشواطئ الإسرائيلية، ولا بد أن تصل ثمانية أسراب من الطيران الفرنسى إلى إسرائيل قبل ثمان وأربعين ساعة من ساعة الصفر».

«٤ - يتولى الطيران الفرنسى مسئولية حماية وإمداد الكتيبة الإسرائيلية التى يتم إسقاطها فى ممر تلا».

ووافق الطرف الفرنسى على خطة «ديان» المعدلة وثارت مسألة موافقة بريطانيا على هذه الخطة واشتراكها فيها. وقال «بن جوريون» إنه «لن يصدر الأمر بالتنفيذ إلى الجيش الإسرائيلى إلا إذا حصل على موافقة الإنجليز».

واتصل «موليه» بـ «إيدن» عن طريق خط تليفوني مؤمن ووافق «إيدن» على إرسال «سلوين لويد» فورا للاشتراك في اجتماعات «سيفر» السرية. ووصل «سلوين لويد» في الساعة السابعة من مساء يوم ٢٣ أكتوبر وكان يرافقه السير «باتريك دين» وكيل وزارة الخارجية البريطانية. واشترك «سلوين لويد» في المحادثات على مضض فقد كان يشعر بحرج شديد من التنسيق المباشر مع إسرائيل على هذا النحو وما يمكن أن يحدثه مثل هذا التنسيق من آثار سلبية - إذا انكشف أمره - على أصدقاء بريطانيا في المنطقة. ولكن «بن جوريون» كالعادة أساء فهم مسلك «سلوين لويد» وقال صراحة في الجلسة: **«إن وزير الخارجية البريطاني يتجنب النظر في عيني ويفضل أن يوجه كلامه إلى الفرنسيين وكأننا نحن مجرد توابع».**

وفي نهاية المناقشات قال «سلوين لويد» إنه «مضطر للعودة إلى لندن بسرعة ليعرض على «إيدن» تفاصيل الخطة في شكلها النهائي». وركب طائرته وعاد إلى لندن والكل ينتظرونه في سيفر».

ووافق «إيدن» على الخطة ولم يعد «سلوين لويد» إلى الاجتماع بهذه الموافقة وإنما آثر أن يبعث بها مع «باتريك دين».

وأصر «بن جوريون» على أن الاتفاق لابد من وضعه على ورقة مكتوبة يوقعها الأطراف. وبالفعل تمت صياغة الاتفاق واستغرق ورقتين وقعهما «ديفيد بن جوريون» عن إسرائيل «وكريستيان بينو» عن فرنسا والسير «باتريك دين» عن بريطانيا(١).

---

(١) كان نص اتفاقية «سيفر» طبقا لتقرير الجنرال «موشي ديان» كما يلي:

- في مساء يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تقوم القوات الإسرائيلية بشن هجوم واسع النطاق على القوات المصرية، بهدف الوصول إلى منطقة قناة السويس في اليوم التالي.
- عندما تعرف الحكومتان البريطانية والفرنسية بهذه التطورات، فإنهما سوف توجهان يوم ٣٠ أكتوبر نداء بالتوازي إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية يتضمن المعاني التالية:

إلى الحكومة المصرية:

- وقف إطلاق نار كامل.
- سحب كل القوات المسلحة إلى مسافة عشرة أميال بعيدا عن قناة السويس. =

ثم اتفق على تحديد ساعة الصفر بغروب شمس يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ واتفق أيضا على أن تظل اتفاقية «سيفر» ونصوصها سرا لا يذاع على الإطلاق.

وفى نهاية الاجتماع الأخير قام «ديفيد بن جوريون» بتطبيق نسخته من الاتفاقية مرتين ووضعها فى جيب «جاكتته» الداخلية. ثم كان تعليقه الأخير «أن «إيدن» لم يحسن التصرف ولست مدينًا له بشىء، ومع ذلك فقد حققنا هنا فى «سيفر» جميع أهداف إسرائيل.

ـ القبول بصفة مؤقتة باحتلال المواقع الرئيسية على القناة بواسطة قوات بريطانية فرنسية، وذلك لضمان حرية المرور فى القناة لكل البواخر من كل الأمم، وإلى حين وصول ترتيبات نهائية مضمونة.
إلى الحكومة الإسرائيلية.
ـ وقف إطلاق نار كامل.
ـ سحب قواتها المسلحة مسافة عشرة أميال إلى الشرق من القناة.
● تخطر الحكومة الإسرائيلية بأن الحكومتين البريطانية والفرنسية قد طلبتا إلى حكومة مصر أن توافق على الاحتلال المؤقت للنقط الرئيسية على قناة السويس بواسطة قوات بريطانية فرنسية، وإذا رفضت أى من الحكومتين هذا النداء، أو إذا تأخرت فى إعلان موافقتها عليه خلال اثنتى عشرة ساعة، فإن القوات البريطانية الفرنسية سوف تتخذ الإجراءات الضرورية للتأكد من قبول طلباتها.
● إن حكومة إسرائيل لن تكون مطالبة بقبول شروط النداء المرسل إليها فى حالة ما إذا تأخرت الحكومة المصرية فى قبول النداء الذى سوف تتسلمه.
● إذا لم تستجب الحكومة المصرية إلى شروط النداء فى الموعد المحدد فإن القوات البريطانية الفرنسية سوف تقوم بالهجوم على القوات المصرية فى الساعات الأولى من صباح ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦.
● للحكومة الإسرائيلية أن تبعث بقواتها لاحتلال الشواطئ الشرقية لخليج العقبة وجزر تيران وصنافير، لكى تضمن حرية الملاحة فى الخليج.
● إن إسرائيل لن تقوم بمهاجمة الأردن فى فترة العمليات ضد مصر، وإذا حدث أن قام الأردن بمهاجمة إسرائيل خلال هذه الفترة، فإن الحكومة البريطانية لن تساعد الأردن».

الفصل السادس

ميادين القتال

[١]

بدأ الهجوم الإسرائيلى على سيناء فى الساعة الخامسة بعد الظهر بتقدم اللواء السابع المدرع فى اتجاه موقع «الكونتيلا». وبعد خمس دقائق من بدئه تلقى «جمال عبد الناصر» أول نبأ عنه وقد حملته وكالة الأنباء الأمريكية «يونايتد برس». كان فى بيته وكان يشارك فى احتفال عيد ميلاد ابنه«عبد الحميد». وقرأ «جمال عبد الناصر» التقرير ثم ناوله إلى «عبد الحكيم عامر» القائد العام للقوات المسلحة. ثم غادر الاثنان الغرفة التى كان يجرى فيها حفل عيد الميلاد، وتوجها إلى غرفة مكتب الرئيس فى بيته، ومنها اتصل «عبد الحكيم عامر» تليفونيا برئاسة أركان حرب الجيش المصرى فى كوبرى القبة يستفسر عن أية معلومات لديها. لقد وزعت القيادة الإسرائيلية أنباء الهجوم على وكالات الأنباء فى نفس اللحظة التى دارت فيها محركات الدبابات. وبدأت التفاصيل ترد دقيقة بعد دقيقة.

□

كان التحرك العسكرى الإسرائيلى مفاجئا لجمال عبد الناصر ولم ير سببًا واضحًا يبرره فى هذا التوقيت بالذات. فقد كان الموقف على خطوط الهدنة المصرية هادئا طوال الأسابيع الأخيرة. فمنذ بدأت أزمة القناة ولاح خطر التدخل العسكرى البريطانى الفرنسى فى منطقتها ـ تقرر سحب مجموعة الجيش الرئيسية من سيناء وترك ست كتائب فيها فقط، وكانت الفكرة من السحب أن لا تنعزل قوات سيناء عن الدلتا إذا ما قام الانجليز والفرنسيون بهجوم يستهدف قناة السويس. وجرى

توزيع الكتائب الست التى بقيت فى سيناء على طول خطوط الهدنة مع إسرائيل بوضع كتيبتين فى منطقة «أم قطف» وكتيبتين فى منطقة «الشيخ زويد» وكتيبتين فى منطقة «العريش» تعززان قوات الحرس الوطنى الموجودة فى قطاع «غزة». كانت المواقع المصرية شبه خالية إلى درجة دفعت الجنرال «بيرنز» كبير مراقبى الهدنة إلى أن يكتب تقريرا لـ «داج همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة يقول له فيه «إن تقلص حجم القوات على الخطوط المصرية يمثل إغراءً شديدا لإسرائيل».

ولكن «جمال عبد الناصر» استبعد أن تقترب إسرائيل من هذا الإغراء فى هذه المرحلة.

كان تقديره وقت اشتداد خطر التدخل البريطانى الفرنسى - «أن إسرائيل سوف تتردد حفاظا على صورتها العامة فى آسيا وأفريقيا وأمام الرأى العام العالمى عموما - فى القيام بدور التابع لاثنتين من الدول الاستعمارية الكبرى».

وفى نفس الوقت كان تقديره وبعد تراجع خطر التدخل البريطانى الفرنسى عقب انتهاء مناقشات مجلس الأمن - «أن إسرائيل لن تسارع بالعمل المسلح وإلا فإنها سوف تظهر نفسها فى صورة من يعيد تأزيم الموقف فى الشرق الأوسط بعد أن بدت احتمالات انفراجه، وأن ذلك سوف يعرضها للوم شديد ويضعها فى موقف سياسى صعب قد تفضل تجنبه.»

وهكذا بدأ الهجوم الإسرائيلى على مصر فى ذلك اليوم عملا غير مفهوم فى أهدافه ومقاصده.

وترك «جمال عبد الناصر» بيته وتوجه إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة فى كوبرى القبة وهو ما زال يتساءل عن أهداف الهجوم الإسرائيلى مستبعدًا تماما إمكانية تواطؤ إسرائيل فى عمل مشترك مع بريطانيا وفرنسا.

كان اهتمامه قبل ذلك بساعات قليلة متجها إلى الأردن فقد تكررت التحرشات الإسرائيلية له (طبقا لخطة الخداع الاستراتيجية ولم يكن «جمال عبد الناصر» بالطبع على علم بها فى تلك الساعات)، ولقد ركز من جانبه على تدعيم دفاعات

الأردن وبعث إليه بشحنات من الأسلحة وأسراب من الطائرات هدية من مصر. وتلقى من الملك «حسين» ملك الأردن خطابا بتاريخ ٢٧ أكتوبر (أى قبل يومين اثنين من بدء الهجوم الإسرائيلى) يشيد بهذه المساعدة قال فيه الملك «حسين»: «إن الأردن صابر وهو يتلقى من مصر العزيزة العون الأخوى ويرى المشاركة القوية المتمثلة فى شحنات الأسلحة من مصر الشقيقة والطائرات النفاثة التى تضمها مصر العرب إلى قوة سلاح الأردن الجوى ليجد نفسه قويا بهذا التأييد الصادق وفخورا بهذا الإسهام المشجع...»(١).

□

ومن الغريب أن «جمال عبد الناصر» لم يتنبه إلى احتمال التواطؤ حتى بعد أن قرأ نص البيان الإسرائيلى عن نزول قوات إسرائيلية فى منطقة قرب قناة السويس (عملية ممر «ميتلا»). فقد راح يقرأ سطور هذه البيان وهو جالس فى مكتب القائد العام للقوات المسلحة ويعيد قراءته ويتصل بهيئة العمليات ثم يبدى استغرابه لإقحام اسم «قناة السويس» فى البيان(٢). لم يخطر له التواطؤ لا لأنه أحسن الظن بـ «إيدن» و«موليه». ولكن لأنه كان يعرف أن شبهة التواطؤ مع إسرائيل كفيلة وحدها بإسقاط كل نظم الحكم الموالية للانجليز فى المنطقة. كما تؤدى إلى زيادة النقمة على فرنسا فى شمال أفريقيا. لقد تصور أنه إذا أرادت بريطانيا وفرنسا غزو مصر فإنه من الخير لهما مهما كانت المصاعب والمشاق أن تجيئا إلى مسرح العمليات جهارا نهارا فى استعراض للقوة واضح وقاطع.

وبنفس المقدار أنه إذا أرادت إسرائيل أن تهاجم فما عليها إلا أن تستغل أكداس السلاح الذى حصلت عليه وتخترق الحدود المصرية وحدها فى عمل محدود ومحصور.

---

(١) النص الكامل لخطاب الملك «حسين» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٨٠).

(٢) كنت مدعوا على عشاء مبكر مع السفير اليونانى فى القاهرة وكانت العشاء فى فندق «مينا هاوس» وهناك اتصل بى الرئيس «جمال عبد الناصر» الذى طلب إلىّ أن ألحق به فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة.

أما أن يتعاون الكل معا فى خطة سرية على النحو الذى ظهر فيما بعد فهذا ما استبعده من أول لحظة وظل يستبعده لساعات طويلة.

وهكذا كانت قراراته منذ وصل إلى رئاسة القوات المصرية موجهة لمقابلة الهجوم الإسرائيلى. وكانت هناك خطة طوارئ معدة لهذا الاحتمال وقد راجعها «جمال عبد الناصر» مع رؤساء أفرع القوات المسلحة فى اجتماع عقده معهم بسرعة، بينما كانت تحركات التشكيلات تجرى بالفعل على رمال الصحراء.

كانت خطة المواجهة المصرية تقوم على ثلاثة عناصر:

١ - على الكتائب الست الموزعة على خطوط الهدنة أن تتمسك بمواقعها لمدة ٤٨ ساعة، وألا تسمح للقوات الإسرائيلية بأن تندفع فى العمق.

وكذلك كان على قوات الحرس الوطنى فى غزة أن تتجنب الاشتباك فى القطاع فإذا فرض عليها أن تشتبك دخلت معركة خنادق بهدف كسب الوقت.

٢ - فى ظرف ٢٤ ساعة لا بد أن تكون الفرقة المدرعة الرابعة قد عبرت قناة السويس إلى الشرق وتقدمت إلى نقطة تجمع فى موقع «بير روض سالم» فى قلب سيناء، حيث كان التقدير أن تدور المعركة الأساسية فى ضرب الهجوم الإسرائيلى.

٣ - يقوم الطيران المصرى بغارات شبه استطلاعية فى مدى الـ ٢٤ ساعة المقبلة بحيث يكون مستعدا لمساندة المدرعات فى المعركة الأساسية. وأما البحرية فقد كان دورها مقيدا فى المراحل الأولى عن تقدير بأن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تعج بالأساطيل.

وصباح يوم ٣٠ أكتوبر كان «جمال عبد الناصر» لا يزال يستبعد احتمال التواطؤ إلى درجة أنه طلب منى أن أتوجه إلى السفير الأمريكى الجديد «ريموندهير» لإبلاغه بـ «أن وحدات الدفاع الجوى المصرى رصدت مقاتلة نفاثة من طراز «كانبيرا» تحلق على ارتفاع عال فوق بورسعيد وبحيرة «البردويل» ومنطقة الزعفرانة، وأن مثل هذه التصرفات فى الوقت الذى تشهد فيه سيناء عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد إسرائيل. هو نوع من الاستفزاز الذى يؤدى إلى تعقيدات قد تصبح خطيرة».

ولم تمض غير ساعات قليلة حتى دعى السفير المصرى فى لندن والسفير المصرى فى باريس إلى وزارة الخارجية فى كل من العاصمتين لكى يتسلم كل منهما إنذارا بريطانيا - فرنسا يطلب إلى كل من مصر وإسرائيل الانسحاب بعيدا عن قناة السويس لمسافة عشرة أميال لأن وجود الجيوش المتحاربة بعيدا عن الممر المائى الحيوى مسألة ضرورية لسلامته ولصالح العالم.

والآن بدا شبح التواطؤ ماثلا للعيان ولكن «جمال عبد الناصر» كان غير قادر على التصديق ولعله لم يصدق تماما إلا عندما انتهت فترة الإنذار فى الساعة السادسة بعد الظهر بتوقيت القاهرة - وبدأت أول غارة للطائرات البريطانية على مطار «ألماظة» الملاصق لبيته.

وقد شاهد «جمال عبد الناصر» الغارة بنفسه فقد سمع أزيز الطائرات المغيرة، بينما هو فى مكتبه فى البيت مجتمعا مع السفير الإندونيسى فى القاهرة الذى جاء يحمل إليه رسالة من رئيسه «أحمد سوكارنو».

□

وهرع «جمال عبد الناصر» إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، فقد كان تطور الأمور الآن يقتضى إعادة النظر فى الخطط المصرية.

كان مكتب «عبد الحكيم عامر» حينما دخل إليه «جمال عبد الناصر» مزدحما بعدد من الزوار بينهم بعض أعضاء مجلس الثورة القدامى وعدد من الوزراء وعدد من قادة القوات المسلحة. وكان الجو مشحونا بالقلق والعصبية ونتيجة لهما احتدت الآراء وانقسمت إلى رأيين غالبين:

● **الرأى الأول** - وقد تبناه «عبد الحكيم عامر» - وهو منطق الوطنية الشهيدة التى يتحتم عليها أن تقاتل فى مواقعها ومهما كانت الظروف إلى آخر طلقة وإلى آخر رجل.

● **والرأى الثانى** - وقد تبناه السيد «صلاح سالم» عضو مجلس قيادة الثورة السابق - وكان محكوما بالمنطق «الواقعى» الذى وجد مصر تواجه ثلاثة أعداء فى

وقت واحد بينهم اثنتان من القوى الكبرى. وهو حجم من القوة لا قبل لمصر بمواجهته. ومن ثم فقد اقترح «صلاح سالم» بـ «أسى وحزن» أنه لا خيار أمام «جمال عبد الناصر» غير الاستسلام وبسرعة قبل أن يتمكن الطيران المعادى من تدمير مرافق مصر الحيوية وتمزيق جيشها وتهديم مدنها.

وفى اللحظة التى دخل فيها «جمال عبد الناصر» القاعة كان «صلاح سالم» يشرح رأيه الواقعى، ولم يتراجع «صلاح سالم» عما كان يقوله وإنما كرره أمام «جمال عبد الناصر» وأضاف إليه «أنك قمت بخدمة عظيمة لهذا البلد وضحيت كثيرا من أجله، والآن فقد كتبت عليك المقادير أن تضيف لتضحياتك تضحية أخرى وأن تقبل تسليم نفسك. إن «إيدن» أعلن فى خطابه أن الحرب تستهدفك أنت وليس الشعب المصرى فإذا عرفوا أنك على استعداد لتسليم نفسك توقفت الحرب على الفور». ثم استطرد «صلاح سالم» قائلا إنه «يعرف إن السير «همفرى تريفيليان» السفير البريطانى فى القاهرة لم يغادرها بعد وإذا توجه «جمال عبد الناصر» لمبنى السفارة وسلم نفسه فإن ذلك كفيل بحل الأمور».

ولم يفقد «جمال عبد الناصر» أعصابه لهذا الذى سمعه فقد أدرك أن أبعاد الموقف أهم من أى اعتبار يتعلق بالأشخاص. ومضى يشرح وجهة نظره فقال «**إنه لو كان يعرف أن المعركة هى شخصه لابتعد بأى وسيلة عن مسرح الحوادث، ولكن المستهدف هو مصر وشعبها وإذا لم يقف الشعب المصرى فى هذا الموقف ويخوض المعركة دفاعا عن وطنه ومستقبله، فإن مصير الأمة العربية كلها يصبح معرضا للضياع**».

ثم توجه «جمال عبد الناصر» إلى مكتب رئيس هيئة أركان الحرب تاركا زحام مكتب القائد العام، وهناك دعا إلى اجتماع محدود حضره بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق المشاركون فى الحكم وقتها، ودعى إلى الاجتماع وزير الخارجية الدكتور «محمود فوزى» وعدد محدود من القادة العسكريين والمستشارين السياسيين.

وكان اتجاه الاجتماع مؤيدا لوجهة نظر «جمال عبد الناصر» وإن كان الدكتور

«محمود فوزى» قد أبدى ملاحظة قال فيها «إن كل شىء يتوقف على أوضاع الاستعداد فى القوات المسلحة وعلى إمكانيات تعبئة الشعب لحرب طويلة. وفى كل الأحوال فإن المعارك لا تخاض فى ميادين القتال وحدها وإنما تخاض فى ساحات السياسة الأوسع والأكبر، وأنه حتى إذا استطاعت قوات الغزو أن تحتل منطقة قناة السويس فإنه على ثقة بقدرة مصر وأصدقائها على خوض معركة ناجحة فى الأمم المتحدة تعبئ العالم ضدهم وترغمهم على الرحيل».

وطرح «جمال عبد الناصر» خطته لمواجهة الموقف الطارئ وكان أول بند فيها هو ضرورة إرجاع الفرقة المدرعة الرابعة التى عبرت فى الليلة السابقة إلى سيناء ووقف تقدم كل التشكيلات الأخرى التى كان مفروضا أن تلحق بها.

وأن على الكتائب الست فى مواقعها المتقدمة فى سيناء أن تواصل مقاومتها كما كان مقررا لمدة ٤٨ ساعة لكى تتمكن الفرقة الرابعة من إتمام انسحابها عائدة إلى الدلتا. واعترض «عبد الحكيم عامر» لأن سحب القوات الآن «عار يلحق بنا». ورد عليه «جمال عبد الناصر» بأنه «إذا كنت ستنسحب لتقاتل فى معركة أحسن لك ولمعركتك ولخططك فهذا ليس عارا فالعار هو أن تنسحب للهرب».

ولم يقتنع «عبد الحكيم عامر» وقرر «جمال عبد الناصر» أن يتحمل المسئولية بنفسه فأصدر قراره بالانسحاب من سيناء ووصل به الأمر إلى حد أنه اتصل بنفسه، على خطوط الاتصالات العسكرية بعدد من قادة الكتائب يقول لهم إن «الخطة المصرية للحرب يجب تعديلها بعد أن أصبح نزول الانجليز والفرنسيين فى منطقة قناة السويس محققا. وإذا حدث ذلك فإن الجيش سيجد نفسه مشطورا إلى قسمين أحدهما يواجه الهجوم الإسرائيلى فى سيناء معزولا عن قواعده، والثانى يخوض المعركة ضد الغزو الإسرائيلى محروما من نصف قواته. وأن الأولوية الأولى يجب أن تتركز ضد الغزو البريطانى الفرنسى فإذا ما تم دحره حان الوقت لمواجهة إسرائيل».

كان المنطق بسيطا ومقنعا واستجابت القوات واستعاد «عبد الحكيم عامر» أعصابه عندما وجد أن تحركات القوات تسير وفق الخطة الجديدة بما فيها أن

الكتائب الست المتمركزة على خطوط الهدنة شمال سيناء كانت تحارب معركة تمكنت فيها من إيقاف تقدم الجيش الإسرائيلى للمدة التى كان مطلوبا منها أن تقاتل فيها لمنع تقدمه وهى ٤٨ ساعة.

كانت بقية خطة «جمال عبد الناصر» فى المواجهة تقتضى إبعاد الطيران المصرى تماما عن المعركة لأنها أصبحت غير متكافئة وليس مهما تدمير الطائرات المصرية على الأرض لكن المهم الحفاظ على الطيارين المصريين وعددهم محدود.

وبعد ذلك كانت هناك ضرورات الاستعداد لحرب شعبية ممتدة ضد الاحتلال فيما لو استطاعت قوات الغزو أن تتغلب على القوات النظامية للجيش المصرى.

وأخيرًا كان هناك القرار بضرورة تعطيل قناة السويس لوضع العالم أمام واقع جديد (وكانت هناك خطة طوارئ جاهزة لإغراق باخرة محملة بالأسمنت فى عرض المجرى لسده فى اللحظة التى يكون فيها ذلك ضروريا).

[٢]

لقد أثيرت دعايات كثيرة حول معركة إسرائيل فى سيناء سنة ١٩٥٦، ولذلك فقد يكون من المهم فى البحث عن الحقيقة الاعتماد على مصادر يمكن أن تكون محايدة أو علمية أو عميقة فى بحثها عن الحقيقة. والواقع أن إسرائيل بذلت قصارى جهدها لتحويل الجيش الإسرائيلى إلى أسطورة بعد حرب سيناء، وكانت هذه هى ملاحظة الجنرال «حاييم لاسكوف» رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى السابق فى تقريره الرسمى بعد الحرب عن عمليات سيناء(١):

«إننا حاولنا بناء أسطورة حول الجيش الإسرائيلى وحول فكرة أنه جيش لا يهزم وأردنا أن يكون لهذه الأسطورة تأثير ضخم على معنويات الجيش والشعب

---

(١) تقرير الجنرال «لاسكوف» مسجل فى مضابط لجنة الأمن والشئون الخارجية فى الكنيست الإسرائيلى وقد أحيط بسرية كاملة حتى تمكن الملحق العسكرى الأمريكى فى إسرائيل من الحصول على نسخة منه. وقد أشار إليه تقرير «هندريكس» عن تفاصيل المعركة.

وقد أضاف الجنرال «موشى ديان» إلى ذلك دعاية شخصية لذاته على أساس أن وجود قائد له سمعة أسطورة هو جزء من أسطورة الجيش نفسه. ولكن الخطر يجيء إذا صدقنا هذه المقولة وخلصنا بين الدعايات التى نقولها للآخرين والحقائق التى يجب أن نعترف بها لأنفسنا».

وقد كتب الجنرال «لاسكوف» ملاحظات عن تنفيذ الخطة «قادش» (الاسم الرمزى لعملية إسرائيل فى سيناء، ويلاحظ أن الاسم الرمزى للعملية يحمل إيماءة تاريخية تشير إلى حرب رمسيس الثانى فى فلسطين) - ووردت فى أقوال الجنرال «حاييم لاسكوف» الملاحظات التالية:

«١ - إن الخطة «قادش» وضعت سنة ١٩٥٥ ولم تختبر فى مناورات عامة قبل تنفيذها سنة ١٩٥٦».

«٢ - إن العملية يجب ألا تؤخذ مقياسا لكفاءة القيادات لأن رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى دخل معركة سنة ١٩٥٦ عارفا مقدما أن بريطانيا وفرنسا سوف تلحقان به، وبالتالى فقد كان فى موقف مريح يمكنه من الانتظار. وكان قراره الأول عدم التورط فى أية اشتباكات كبيرة مع الجيش المصرى حتى يتحقق التدخل الانجليزى الفرنسى».

٣ - وفى تأكيد ذلك فإن الطيران الإسرائيلى لم يقم بشل فاعلية الطيران المصرى كما كان يجب أن يفعل لو أن إسرائيل كانت ستحارب وحدها. «لقد كنا نعرف أن الطيران الإنجليزى تكفل بعملية ضرب الطيران المصرى».

«٤ - إن العملية «قادش» تغير هدفها قبل أيام من تنفيذها فلم يعد الهدف هو فتح الممرات المائية أو سيناء وإنما تغير الهدف فأصبح أول بند فى التوجيه الاستراتيجى للحرب هو «خلق حالة تهديد على قناة السويس».

«٥ - إن العمليات التى جرت فى سيناء كانت محدودة جدا لعدة أسباب:

(أ) إن ستة ألوية من الجيش المصرى سحبت من سيناء فى نهاية ١٩٥٥ وأوائل ١٩٥٦ لكى يعاد تسليحها وتدريبها على السلاح السوفيتى.

(ب) بعد نشوء أزمة تأميم شركة قناة السويس وتصور مصر أن خطر الحرب تحول من ناحية إسرائيل إلى ناحية توقع غزو انجليزى فرنسى وشيك ـ فإن مصر سحبت كل قواتها من سيناء تقريبا باستثناء ست كتائب (أم قطف ـ الشيخ زويد ـ العريش).»

«٦ ـ إن المعارك فى سيناء دارت فى موقعين:

(أ) مجموعة اللواء السابع التى قامت بالهجوم على «أم قطف» بقيادة الجنرال «سمحونى» وقد تمكنت القوات المصرية من وقف الهجوم بعد أن تكبدت القوات الإسرائيلية خسائر مما دعا الجنرال «ديان» إلى أن يطير بنفسه إلى منطقة قيادة اللواء السابع ويلوم« سمحونى» لأنه تسرع بالهجوم. ولم يكن الجنرال «سمحونى» على علم بالاتفاق الإسرائيلى ـ الفرنسى ـ البريطانى، وبالتالى لم يكن يدرك أنه لا داعى لمعارك تنتج عنها خسائر لا لزوم لها إذا كان الهدف سوف يتحقق من تلقاء نفسه عندما تضطر القوات المصرية إلى الانسحاب لتواجه الإنزال الانجليزى الفرنسى. وقد قال «ديان» لـ «سمحونى» لماذا تدفع خسائر بالعشرات من رجالك لتحقيق هدف سوف تحصل عليه بدون قطرة دم واحدة بعد بضع ساعات». إن موقف الجنرال «سمحونى» يمكن تبريره بأنه كانت يريد أن يندفع بالهجوم ولم يكن لديه علم بالخلفية السياسية.

(ب) أن كتيبة المظلات التى أسقطت فى ممر «ميتلا» لخلق حالة التهديد قرب قناة السويس كانت تحت القيادة الفعلية للعقيد «شارون». وقد تورطت هذه القوات فى معارك عنيفة مع الكتيبة المصرية التى كانت متمركزة فى موقع «سدر» وخسرت ٤١ قتيلا و٦٨ جريحا. ولم ينقذ موقفها إلا غارات الطيران الفرنسى على مواقع الكتيبة المصرية».

وقد انتهى «لاسكوف» فى تقريره إلى أن حرب السويس على الناحية الإسرائيلية يجب ألا تؤخذ كدرس فى الأداء العسكرى لعدة أسباب:

«١ - إن قائد الجيش كان مشغولا بالترتيبات السياسية أكثر من انشغاله بقيادة الجيش».

«٢ - أن الخطة الإسرائيلية كانت باستمرار مترددة لأنها كانت لا تثق بأن حلفاءها الانجليز والفرنسيين سوف ينفذون التزاماتهم فى المواعيد المتفق عليها».

«٣ - ونتيجة لذلك فإن القيادة السياسية وقيادة الجيش كانوا على استعداد وحتى آخر لحظة للإعلان عن أن العملية لم تكن إلا غارة أكبر على الخطوط المصرية. فإذا تأكدوا من تقاعس حلفائهم فسوف يسهل عليهم أن يصدروا الأمر بالانسحاب على أساس أن الغارة حققت أهدافها».

«٤ - إن الانجليز حاولوا إخفاء اتفاقاتنا معهم إلى درجة أن طائرة بريطانية أطلقت نيرانها على جنودنا الذين أرادوا تقديم المساعدة لطيار بريطانى أصابت المدفعية المصرية طائرته فأرغم على الهبوط».

«٥ - كان جو عدم الثقة بين الحلفاء محسوسا حتى إن إسرائيل قبلت وقف إطلاق النار منفردة يوم ٤ نوفمبر شرط أن توافق مصر، وتراجعت إسرائيل عن قبولها بضغوط حلفائها. ولكنه لم يكد يمضى يوم واحد حتى كان هؤلاء الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) قد قبلوا وقف إطلاق النار وطلبوا من إسرائيل أن تقبله».

«٦ - إن القوات الإسرائيلية دخلت «شرم الشيخ» وهى الهدف النهائى للعملية - بعد وقف إطلاق النار وبعد أن أتمت القيادة المصرية انسحاب قواتها بالكامل من شبه الجزيرة. وقد وصل الجنرال «ديان» إلى «شرم الشيخ» فى طائرة صغيرة من طراز (Piper) قبل أن تصل إليها القوات الإسرائيلية وكان مطمئنا لأنه يعرف أنه لم تعد فيها قوات مصرية».

□

وقد كتب الملحق العسكرى الأمريكى البريجادير «أ.ستيوارت» تقريراً عسكريا لوزارة الدفاع فى واشنطن[١] يتشابه فى كثير من نقاطه مع تقرير الجنرال

---

(١) وثائق وزارة الدفاع الأمريكية - ١٩٥٦.

«لاسكوف»، وقد جاء فى تقرير الملحق العسكرى الأمريكى ما نصه: **«إن العيب الأساسى للعمليات الإسرائيلية كان سوء تنظيم وتخطيط وتوجيه الحملة من جانب قيادة عسكرية لم يرتفع مستوى تقديرها للعمليات إلى مستوى قادة جيش عصرى فكان أقرب إلى أسلوب حرب العصابات منه إلى أسلوب الحرب الحديثة»**.

وقد أشار «ستيوارت» فى تقريره إلى وقائع محددة منها «أن الطائرات الإسرائيلية أغارت على وحدات إسرائيلية». و «أن سرية من مدرعات اللواء السابع الإسرائيلى اشتبكت بمدافعها مع سرية من دبابات اللواء السابع والثلاثين الإسرائيلى». ومضى الملحق العسكرى الأمريكى فى تقريره يقول: **«لقد فشل اللواء العاشر المشاة واللواء السابع والثلاثون المدرع الإسرائيليان فى هجومهما على موقع «أم قطف» حيث حارب المصريون بأحسن مستوى من مستويات القتال وذلك بسبب بطء اللواء العاشر وتسرع اللواء السابع والثلاثين وعدم التنسيق فى العمل بينهما مما دعا الجنرال «ديان» إلى عزل بعض القادة أثناء سير العمليات»**.

[٣]

كان الغزو البريطانى - الفرنسى لمنطقة قناة السويس مأساة لأصحابه منذ البداية وحتى النهاية.

كانت أول فجوة مفتوحة فى العملية كلها هى أن بريطانيا وفرنسا معا تريدان إثبات استقلال قرارهما عن الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت زعامة التحالف الغربى وقيادته، كما أنها خزينة تمويله القادرة، وقد كان واضحا فى لندن وباريس أن الولايات المتحدة تعرف ما يفكر فيه حلفاؤها وإذا كانت لا توافق عليه فهى بالقطع لن تتدخل لمنع وقوعه. وكان هذا إحساس «إيدن» و«موليه» إلى جانب تقديرهما بأن «أيزنهاور» مشغول بمعركته الانتخابية وإذا خرج منها فائزا كما هو متوقع ووجد أن حلفاءه قد حققوا له مطلب الكل المشترك بـ «إسقاط ناصر» فإنه سوف يكون سعيدا باقتسام الغنائم دون تكلفة من التضحيات.

كان «أيزنهاور» يعرف لأن خطابات «إيدن» له لم تخف عنه شيئا إلا تفصيلا واحدا وهو الخاص بالتواطؤ مع إسرائيل. ومع ذلك فقد كان تقدير «إيدن» أن «أيزنهاور» لا بد أن يكون قد عرف بكل التفاصيل عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وغيرها من أجهزة العمل السرى الأمريكى.

وتكشف مجموعة الخطابات المتبادلة بين الاثنين فى تلك الأيام عن حدود الخلاف بينهما، وأنه يتصل بالوسائل ولا يصل إلى الأهداف.

كتب «إيدن» لـ «أيزنهاور» - طبقا للملف مراسلاته مع رؤساء الدول المحفوظ ضمن مجموعة أوراقه فى مكتبة «آبيلين - كانساس» - يقول للرئيس الأمريكى: «إننا نحن وأنتم قدنا العالم مرات عديدة فى حروب دافعنا فيها عن الحرية والديمقراطية وسوف تكون مأساة إذا جئنا اليوم وتخلينا عن هذه الرسالة أمام دكتاتور صغير يريد لنفوذنا فى التاريخ أن يختفى تماما». ورد عليه «أيزنهاور» يقول له «إننى لا أريدك أن تستعمل مثل هذه اللغة فى الحديث عن التاريخ. إنك تجعل من «ناصر» شخصا أكبر مما هو فى حقيقته وسوف يكون خطأ على وجه التأكيد إذا تصرفنا معه على نحو يجعل منه بطلا لكل العرب. إن «ناصر» ينتعش بالمواقف الدرامية وعلينا أن نستنفده خطوة بعد خطوة بدون مشاهد درامية حتى نعيده إلى حجمه الطبيعى فيسقط وحده دون أن تسقط معه مصالحنا فى العالم العربى».

وكتب «أيزنهاور» فى مذكراته يوم ١٦ سبتمبر يقول:

«من سوء الحظ أن «ناصر» يدير القناة بطريقة أحسن وأكفأ من الانجليز والفرنسيين، ولذلك فإن تفكير «إيدن» فى استعمال القوة ضده سوف يبدو سخيفا».

وفى ٢٦ أكتوبر كتب «أيزنهاور» فى مذكراته: «لقد رأيت اليوم تقريرا عن مهمة استطلاع قامت بها طائرات «يو ٢» (U2) فوق إسرائيل وظهر لخبرائنا أن فرنسا أعطت إسرائيل ٦٠ طائرة «ميستير» بدلا من ٢٤ صرحنا بها رسميا».

ثم كتب «أيزنهاور» فى مذكراته فى نفس اليوم: «إن إسرائيل على وشك أن تطلق

خططها الهجومية، وهدفهم كما يتضح لى لا ينحصر فى سيناء فقط **ولكنهم يريدون خطف الضفة الغربية للأردن».**

وكتب «أيزنهاور» فى مذكراته أيضا فى نفس يوم ٢٦ أكتوبر يقول: «**كيف نستطيع أن نبنى «سعود» كمنافس لـ «ناصر» فى العالم العربى وفى نفس الوقت نكبح جماح حلفائنا الأطلسيين وهم على وشك أن يطلقوا العنان لحماقاتهم؟ عرض علىّ «هوفر» (وكيل الخارجية الأمريكية) خطة لإسقاط «ناصر» تقوم بها إحدى وكالاتنا ولم أوافق عليها لأنه يسهل كشفها!».**

ويلقى مساعده العسكرى الجنرال «جود باستير» ضوءا إضافيا على هذه الخطة فيقول فى يومياته بنفس التاريخ: «إن الرئيس رفض فكرة اغتيال «ناصر» على أساس أن عملا من هذا النوع فى الجو المتوتر الحالى فى الشرق الأوسط سوف يؤدى إلى إلهاب المشاعر فى المنطقة. ومن رأى الرئيس تأجيل ذلك حتى يحدث فى جو لا يكون فيه الاهتمام العالمى مركزا على هذه البقعة من العالم».

وفى اليوم التالى يسجل «أيزنهاور» فى مذكراته: «جاءنى «فوستر» يقول إنه قابل عددا كبيرا من أعضاء مجلس الشيوخ وهم يرحبون بأن تتورط بريطانيا فى الشرق الأوسط وأن تتوقف الملاحة فى قناة السويس حتى يضطر البريطانيون والفرنسيون إلى شراء بترول أمريكى. وقد رددت عليه قائلا: «من أين سيأتون بالمال لكى يدفعوا لنا ثمن هذا البترول؟».

وأكثر من ذلك فإن «أيزنهاور» طلب إلى «دالاس» أن يدعو «أبا إيبان» السفير الإسرائيلى فى واشنطن - إلى مكتبه ويبلغه رسالة منه إلى «بن جوريون» نصها كما يلى طبقا لمذكرات «أيزنهاور»:

(اذهب وقل لـ «بن جوريون» إنه إذا كان سيمضى فيما يفعله الآن مطمئنا إلى أننى سوف أسكت مراعاة للأصوات اليهودية فى الانتخابات فإنه سوف يكون قد ارتكب خطأ كبيرا. إننى سوف أتصرف وفقا لمصالح الولايات المتحدة سواء فزت فى الانتخابات أو خسرت الرئاسة. قل لهم إن أهدافنا لا تختلف عن أهدافهم

ولكنى لا أريد أن تتم عملية إزاحة «ناصر» بوسائل الاستعمار القديم ووفقا لمصالحه».

□

وإذا فلم يكن هناك سر خفى عن «أيزنهاور»، بل إن قراره يوم ٢٧ أكتوبر بضرورة ترحيل كل الرعايا الأمريكيين فى مصر قاطع فى دلالته أنه كان يعرف كل شىء. وقد ترك للآخرين الحبل وعندما بدأوا يلفونه حول أعناقهم راح هو يشد ليحكم الخناق. واختلفت لغته وتسارعت خطاه.

□

كان «إيدن» فى حالة يرثى لها. فقد بلغت به العصبية إلى درجة كشفت كل أسباب الضعف الكامنة فى شخصيته والتى كان يعرفها القريبون منه وإن كان الرأى العام الواسع لم يكن يعرفها.

بالنسبة للرأى العام الواسع ظل «إيدن» على صورة النجم الدبلوماسى الذى استقال من وزارة «تشمبرلين» أيام «ميونيخ» وخدم مع «تشرشل» سنوات الحرب ثم خلفه فى رئاسة الوزارة. ولكن مظهر الرجل لم يكن تعبيرا عن مخبره. فى الداخل كان «إيدن» شخصية متوترة إلى أقصى حد، ومع السنين فقد جلده على العمل أيضا، وفى انتظار إرث «تشرشل» نفد صبره، وبزواجه من فتاة تصغره بربع قرن فقد ما تبقى من توازنه.

وفى الأيام الحرجة من أزمة السويس - بعد أن تم ترتيب التواطؤ وقبل أن يبدأ الغزو - كان «إيدن» يعمل من سريره مستلقيا عليه معظم اليوم، وفى غرفة نومه كان يقابل الوزراء والقواد «العسكريين وكبار مستشاريه»!

ويصف «ويليام كلارك» المستشار الصحفى لـ «إيدن» أنه ذهب إلى مقر رئاسة الوزارة (١٠ داوننج ستريت) لتلقى تعليمات من «إيدن» يوم ٣٠ أكتوبر ورأى «كلاريسا تشرشل» فى حديقة البيت الخلفية تأخذ حمام شمس، فقد كانت تحب أن تظهر فى المناسبات العامة دائما وقد لوحت الشمس بشرتها البيضاء. وفى داخل

البيت كان زوجها فى غرفة نومه مستلقيا على سريره فى بيجامة خضراء وحوله فوضى من الأوراق والتقارير. وعند باب غرفة النوم وجد رئيس السكرتارية الخاصة يجرى من الغرفة مذعورا لأن «إيدن» ثار عليه وقذفه فى وجهه بملف أوراق تبعثرت صفحاته فملأت وسط القاعة. وعلق «كلارك» بأن «ذلك لم يكن هو المناخ الأمثل لرئيس وزراء بريطانى يقود فيه معركة من أدق وأخطر ما واجهته بريطانيا».

□

ويمكن رد بعض ما كان يعانيه «إيدن» فى تلك الظروف إلى أسباب موضوعية تضاف إلى مكامن الضعف فى شخصيته.

فقد كان طرفا فى عملية تواطؤ نزلت بالتاريخ إلى مستوى المؤامرة. ثم إنه كان يقود بلدا منقسما على نفسه فى مواجهة أزمة خطيرة ولم يكن واثقا من صلابة شركائه فى مؤامرة التواطؤ فلم يكن فى أعماقه معجبا بالجمهورية الفرنسية الثالثة ولا بقادتها، ثم إنه كان يحس فى أعماقه أن التواطؤ مع إسرائيل لغم قابل للانفجار فى أى لحظة تحت المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط. وفوق هذا كله فقد كانت علاقته بـ «أيزنهاور» وبـ «دالاس» مشدودة على الآخر.

وغادر فراشه ظهر يوم ٣٠ أكتوبر ليحضر اجتماعا لمجلس الوزراء يحضره القادة العسكريون وبينهم الجنرال «كيتلى» القائد العام لقوات الغزو الذى وصل من قبرص لحضور الاجتماع حاملا بعض مطالب القيادة العسكرية لقوات الغزو وأولها مطلبهم بتحديد الهدف الاستراتيجى للحرب، وبمعنى أصرح ما الذى يتعين عليهم أن يفعلوه إذا نجحوا فى احتلال منطقة القناة، وهل يتعين عليهم التقدم منها إلى القاهرة علما بأن حجم قوات الغزو التى تجمعت فى قبرص ومالطا ليست كافية على وجه التحقيق لبلوغ هذا الهدف؟ فإذا اقتصرت مهمة القوات على منطقة القناة، فمعنى ذلك أنها سوف تجد نفسها فى حرب استنزاف طويلة مع الجيش المصرى فضلا عما يمكن أن تواجهه من احتمالات المقاومة الشعبية فى المنطقة بأسرها.

وكان جو الاجتماع مشوشا إلى أبعد حد، وكان كثيرون من القادة العسكريين أنفسهم على غير اقتناع بالخطط التى أعدها. وحدث قبل أن يلتئم شمل الاجتماع أن التفت الأميرال اللورد «مونتباتن» إلى «وليام كلارك» المستشار الصحفى لرئيس الوزراء وقال له «إننى لا أحسدك على ما سوف يتعين عليك القيام به فى الأيام القليلة القادمة. **هذه أكثر حرب يصعب تبريرها على الإطلاق**».

وعرض «إيدن» على الاجتماع مشروع خطاب ينوى إرساله إلى «أيزنهاور» قبل أن يعلن رسميا نبأ الإنذار البريطانى الفرنسى لمصر، كما عرض على الاجتماع أيضا نص خطاب آخر لـ «منزيس»، ثم انفض الاجتماع ونصف حضوره من الوزراء على الأقل يفكرون فى الاستقالة غير مقتنعين بما قاله لهم رئيس الوزراء ورافضين خططه للأيام القادمة.

وفور انتهاء الاجتماع تلقى «إيدن» تقريرا مفصلا عما حدث فى مجلس الأمن. فقد تقدمت الولايات المتحدة بقرار يدعو إلى وقف القتال فورا بين مصر وإسرائيل ويطالب إسرائيل بالعودة إلى خطوط اليوم السابق ويلمح إلى إدانة إسرائيل بالعدوان. وأدرك «إيدن» أن «أيزنهاور» بدأ يتصرف علنا وينفذ سياسة تهدد عملية التواطؤ كلها وتضع بريطانيا فى الموقف الصعب. وطلب توصيله بـ «أيزنهاور» على التليفون، وجاءه الرد بأن الرئيس الأمريكى ليس فى مكتبه ويستحيل الاتصال به تليفونيا خلال الساعات القادمة. وأحس «إيدن» بنذر الشؤم.

□

فى هذا الوقت كان «أيزنهاور» يناقش الموقف مع «دالاس» ويقوم له ـ طبقا لتقرير «إيميت هيوز» مستشار الرئيس الصحفى وكاتب خطاباته ـ ما نصه: «لقد عرفت من قراءة التاريخ أن هناك قوى عظمى تصرفت بحماقة فى بعض الظروف ولكنى لا أعرف لهذه الحماقة التى ترتكبها فرنسا وبريطانيا الآن مثيلا من قبل!» وكان «دالاس» يريد أن يعرض على «أيزنهاور» بعض التقارير الواردة من أوروبا والشرق الأوسط وقال له «أيزنهاور» ـ طبقا لتقرير «هيوز»: «فوستر.. دع هذا كله إلى الصباح

سوف أذهب الآن للعشاء مع «مامى» (زوجته) وبعدها مباشرة سوف أنام وفى الصباح ندرس الموقف كله وسوف نجد أن «إيدن» غرق فى الوحل إلى أذنيه وبعدها نبحث ما يمكن أن نفعله لإنقاذه». وعقب «دالاس» بأن «الولايات المتحدة يجب أن تأخذ موقفا حاسما ليس فقط من أجل أصدقائها فى الشرق الأوسط ولكن أيضا من أجل ما يحدث فى الكتلة الشرقية، فهذه فرصة أمامنا لكى تعرف الشعوب «المستعبدة» للاتحاد السوفيتى أن الولايات المتحدة تقف مبدئيا ضد سياسة القمع المسلح حتى إذا كان القائم به صديقا لها كبريطانيا وفرنسا وليس عدوا كالاتحاد السوفيتى».

وكان آخر تعليق قاله «أيزنهاور» قبل أن يتوجه إلى قاعة العشاء: «إن تصرفاتهم السياسية كارثة واستعدادهم العسكرى كارثة أكبر فقواتهم العسكرية ليست مستعدة لنوع العمليات التى هى مقبلة عليها. إننى كقائد عسكرى قديم لا أريد إلى جانبى فى ميدان القتال حليفا أفضل من الجندى الانجليزى ولكن الجندى الانجليزى المستعد لغزو مصر فى هذه اللحظات ليس جاهزا أو مستعدا للمعركة التى تنتظره».

□

وكانت تلك حقيقة أكدتها الحوادث ولقد كان قادة الغزو أنفسهم أول من يعرفها وفى مقدمتهم الجنرالات «كيتلى» و«ستوكويل» و«بوفر» ولهذا فقد كان التركيز شديدا على إعطاء الطيران فرصة كافية لضرب الأهداف المصرية كما أن عملية اقتحام الشواطئ المصرية عند بورسعيد كان لا بد أن تسبقها فترة أربع وعشرين ساعة من القصف المركز لمدفعية الأسطول.

ولم يترك هؤلاء القواد شكا لدى قيادتهم السياسية فأوضحوا مبكرا أن حجم القوات البريطانية الفرنسية (خمس فرق أو حوالى مائة ألف جندى) لا يمكن أن يكون كافيا لغزو مصر بعد السيطرة على منطقة القناة. وفى معظم الأحوال فقد كان الرد الذى تلقاه القواد العسكريون هو «أن الخبرة السياسية البريطانية فيما يتعلق بمصر تؤكد أنه فى اللحظة التى يتم فيها توجيه الإنذار ثم يلحق به القصف الجوى.

فإن مصر سوف تستسلم لأن القيادة السياسية سوف تنهار ولأن الجماهير المصرية المصابة بالفزع سوف تخرج إلى الشوارع فى مظاهرات ضد حكوماتها وسوف تحطم وتحرق وينتهى كل شىء فى مصر قبل أن يبدأ الغزو الفعلى».

ويبدو أن بعض العناصر فى السفارة البريطانية - وأولها المستشار الشرقى للسفارة «تريفور إيفانز» - كانوا أصحاب هذا التقدير أو كانوا من المؤمنين به.

وصباح يوم أول نوفمبر وبينما عملية القصف الجوى مستمرة على كل الأهداف فى مصر - كان «تريفور إيفانز» الذى حزم حقائبه استعدادا للرحيل مع غيره من أفراد هيئة السفارة البريطانية - لا يكف عن توجيه سؤال واحد لكل من حوله فى السفارة وهو «**لا بد أن نجد مصدرا نعرف منه ما الذى يحدث فى المدينة وهل قامت المظاهرات وإلى أى حد؟**».

ولم تكن هناك مظاهرات وإنما كان الشعب المصرى كله متمالكا لأعصابه مصمما على المقاومة.

ولا بد من الاعتراف بأن أعصاب البعض لم تكن قادرة على الاحتمال وتصرف بعض الساسة القدامى بالطريقة التى يفهمونها فقد اجتمع بعضهم على عجل بمنطق إنقاذ ما يمكن إنقاذه[1] فرأى بعضهم بضرورة تأليف وزارة تستطيع التفاوض مع الانجليز كما رأى بعضهم بضرورة أن يترك العسكريون الحكم للمدنيين وأن يذهبوا إلى وحداتهم حتى «**نثبت للعالم أننا نجد ولا نهزل ونفعل ولا نقف عن الكلام وشقشقة اللسان**»[2].

وكانت تلك كلها تحركات على الهامش، بينما كان الشعب كله والجيش يتصديان لقوات الغزو التى نزلت فى بورسعيد ثم تعثر تقدمها من هناك.

---

(١) كان بين هؤلاء الأستاذ «سليمان حافظ» الذى كان نائبا لرئيس الوزراء فى بداية الثورة، وقد اتصل بعدد من السياسيين القدامى وأرسلوا وفدا كان هو بين أعضائه لمقابلة الرئيس «جمال عبد الناصر» ورفض الرئيس استقبالهم وبعد انتهاء الحرب جرى التحقيق معهم.

(٢) وردت هذه العبارات بنصها فى خطاب أرسله إلىّ «الأستاذ على أيوب» الوزير السعدى السابق وقطب حزب السعديين بخط يده، وقد وضعت الخطاب فى ملفاتى ولم أتحدث به إلى أحد.

الفصل السابع

الإنذار السوفيتى

[١]

لم يكن الشعب المصرى وحده فى المعركة وإنما كان العالم كله تقريبا معه.

كان الغضب ضد المؤامرة على مصر يجتاح القارات والمحيطات فقد اشتعلت نيران السخط ضد أطرف العدوان الثلاثى على طول المسافة الممتدة من الدار البيضاء إلى داكا، وهوجمت المنشآت والسفارات البريطانية والفرنسية فى كل العواصم الأفريقية والآسيوية، وحتى فى أمريكا اللاتينية قال «فيدل كاسترو» الذى كان لا يزال يحارب طغيان الجنرال «باتيستا» أن «قوات الثورة الكوبية فى ذلك الوقت كانت تشعر أنها تخوض من عن بعد معركة مصر».

وكتب «نهرو» إلى «إيدن» يقول له «**إنه ليس واثقا من استمرار بقاء الهند فى الكومنولث**». والغريب أن «اسكندر ميرزا» رئيس باكستان ـ ورغم بعد الشقة بين مواقف الهند وباكستان ـ فعل نفس الشىء قائلا «**إن الضغوط الشعبية قد تفرض على حكومة باكستان أن تنسحب من الكومنولث حتى إذا أرادت هذه الحكومة عكس ذلك.**

وكتب السير «مايكل رايت» السفير البريطانى فى بغداد تقريرا إلى «إيدن» يقول فيه إنه «**ما لم يتوقف الهجوم على مصر بسرعة فلن تكون هناك قوة فى الأرض قادرة على حماية نظام «نورى السعيد» فى بغداد لأن مشاعر الشعب العراقى كلها فى حالة نقمة ضد بريطانيا لم ير ظاهرة مثلها من قبل فى تجربته الدبلوماسية**».

وفى الوقت الذى كان «إيدن» يقرأ فيه هذا التقرير كانت مقار الشركات والبنوك فى

العراق وغيرها من المؤسسات البريطانية تتعرض لهجمات متواصلة من جماهير التهبت مشاعرها.

وفى كثير من البلاد الأوروبية ذاتها (اليونان وإيطاليا وإسبانيا وحتى فى ألمانيا الغربية) بلغ السخط ضد برَيطانيا وفرنسا مداه.

ولم يكن «إيدن» فى حاجة إلى أن يقرأ عما يجرى فى العواصم البعيدة فى آسيا وأفريقيا وأوروبا ـ لكى يعرف درجة الاستفزاز التى أحدثها غزو مصر. لأن لندن نفسها شهدت أعنف مظاهرات عرفتها فى تاريخها الحافل. وكانت أضخمها تلك المظاهرة التى قادها «أنيورين بيفان» الزعيم العمالى الشهير إلى ميدان «ترافالجار» فملأته عن آخر وفاضت على الشوارع المؤدية إليه وكانت هذه المظاهرة تجسيدا حيا للانقسام الحاد الذى حدث فى الشعب البريطانى. وكان تعليق «أيزنهاور» على هذه المظاهرة فى يومياته هو قوله «**كيف يستطيع هذا المختل أن يدخل حربا بأمة انقسمت على نفسها**»؟

□

ثم جاء التعبير الأكبر عن الغضب فى دمشق.

كان رئيس الجمهورية السورية السيد «شكرى القوتلى» قد سافر إلى موسكو صباح يوم الثلاثاء ٣٠ أكتوبر. واتصل قبل سفره بالرئيس «جمال عبد الناصر» يسأله عن أخبار الجبهة بعد أن بدأ الهجوم الإسرائيلى عصر اليوم السابق. وطمأنه «جمال عبد الناصر» إلى سلامة الموقف على الجبهة وسأله «شكرى القوتلى» إذا كان يرى من الأفضل تأجيل رحلته إلى موسكو؟ ورد عليه «جمال عبد الناصر» بأنه «يجب أن يسافر كما كان مقررا وبالعكس فإن وجوده فى موسكو فى هذه الأيام قد تكون له أهمية على سير الحوادث». وسأله «شكرى القوتلى» «إذا كان يريد شيئا من الجيش السورى؟» ورد «جمال عبد الناصر» بأنه «لا يريد من الجيش السورى إلا أن يكون متنبها لأن دمشق مستهدفة بقدر ما أن القاهرة مستهدفة».

وسافر «شكرى القوتلى» إلى موسكو وفى مساء نفس اليوم جاء الإنذار البريطانى الفرنسى إلى مصر وبعده بدأ القصف وثارت مشاعر الضباط الشبان فى الجيش السورى، فلم يكن منهم من هو قادر على الانتظار (طبقا لنصيحة «جمال عبد الناصر» لـ «شكرى القوتلى» وقد أبلغها «القوتلى» قبل سفره من دمشق).

وذهب المقدم «عبد الحميد السراج» قائد الشعبة الثانية (المخابرات العسكرية) فى الجيش السورى إلى مكتب قائد الشعبة الثالثة (التحركات) ليسأله «ما الذى ينوى الجيش السورى عمله تطبيقا لميثاق الدفاع المشترك مع مصر بعد أن بدأ العدوان المسلح على مصر؟» وقال له رئيس الشعبة الثالثة «إن ذلك يحتاج إلى قرار سياسى».

وخرج «عبد الحميد السراج» من مكتب رئيس الشعبة الثالثة وتوجه إلى مكتب القائد العام للجيش السورى اللواء «توفيق نظام الدين» وأعاد عليه سؤاله، ثم تطورت المناقشة إلى اقتراح أن يذهب قادة الجيش إلى رئيس الجمهورية بالنيابة السيد «ناظم القدسى» يطالبونه بإصدار قرار يمكنهم من العمل لمساعدة مصر.

واقترح «ناظم القدسى» تأجيل أى قرار فى هذا الموضوع لفترة ٤٨ ساعة «لأن هناك عوامل جديدة فى الموقف».

وعندما عاد المقدم «عبد الحميد سراج» إلى مكتبه فى الشعبة الثانية مصابا بالإحباط وجد إشارة تخطره بظهور قطع بحرية أمام ميناء اللاذقية وبنياس وهو نهاية خطوط الأنابيب التى تنقل بترول العراق إلى البحر الأبيض، وهكذا طرح موضوع أنابيب البترول نفسه على تفكير «السراج» فأمر أحد ضباط لواء البادية أن يذهب على الفور إلى محطات الضخ الثلاث الواقعة فى الأراضى السورية، وأن يوقف عمل أجهزة اللاسلكى فيها بدعوى أن هذه الأجهزة سوف تعطى إشارات للقطع البحرية التى ظهرت أمام الموانئ السورية. وتوقفت أجهزة اللاسلكى.

وكان «عبد الحميد السراج» فى مكتبه حين تلقى مكالمة تليفونية تطلب منه التوجه لمقابلة السيد «صبرى العسلى» رئيس الوزراء فى مكتبه بسراى الحكومة. ودخل

«عبد الحميد السراج» فوجد رئيس الوزراء فى انتظاره ومعه السيد «مجد الدين الجابرى» وزير الأشغال.

ولم ينتظر «صبرى العسلى» حتى يجلس «عبد الحميد السراج» وإنما بادره قائلا «إن السفير الأمريكى كان عنده الآن وإنهم قلقون على توقف اللاسلكى فى محطات الضخ». واستطرد رئيس الوزراء يقول «لو شعر الانجليز أن شيئا حدث للخط فإنهم سوف يقومون بعملية إنزال على المحطات وعلى الخطوط ليضمنوا تدفق البترول». ولم يسكت رئيس الوزراء وإنما مضى يقول بعصبية «هل نقدر نحن على الانجليز؟ هل نقدر نحن على الأمريكان؟».

ورد «عبد الحميد السراج» بأنه «فعلا أمر بتوقف أجهزة اللاسلكى بعد أن ظهرت قطع بحرية أمام شواطئ سوريا، وقد أمر بتوقف هذه الأجهزة لفترة موقتة يستطيع فيها أن يجد موظفين سوريين يحسنون اللغة الانجليزية ليجلسوا بجوار عمال الإشارة فى محطات اللاسلكى ويتأكدوا أنها لا ترسل إشارات إلى القطع البحرية التى ظهرت أمام الموانئ السورية».

وتدخل «مجد الدين الجابرى» وزير الأشغال فى المناقشة فقال «إنه يستطيع أن يجد فى وزارته من موظفى البرق والبريد من يحسنون الانجليزية، وإنه يمكن إرسالهم إلى محطات اللاسلكى ليقوموا بالرقابة على رسائلها».

وعاد «عبد الحميد السراج» إلى مكتبه ليجد إشارة إلى شعبة العمليات تطلب وضع لواء البادية تحت تصرف وزارة الداخلية ليتحول إلى قوة حراسة لخط الأنابيب. وقرر «عبد الحميد السراج» أن الموقف يحتم عليه أن يتحرك بسرعة، فدعا ضابطا مهندسا هو المقدم «هيثم الأيوبى» وكلفه بنسف محطات ضخ البترول من أساسها. وتوقف ضخ البترول تماما إلى البحر الأبيض(١).

وبتوقف الملاحة فى قناة السويس ثم بنسف خط أنابيب البترول ـ توقف بترول الشرق الأوسط تماما عن بريطانيا وعن كل أوروبا الغربية.

□

---

(١) حديث مسجل مع السيد عبد الحميد السرَّاج.

وهرول «هارولد ماكميلان» وزير الخزانة البريطانى من مكتبه رقم ١١ «داوننج ستريت» - وهو ملاصق لمقر رئاسة الوزراء - إلى مقابلة «إيدن» يحمل إليه نبأ الكارثة الجديد «**لقد توقف بترول الشرق الأوسط تماما، وبدأ الجنيه الاسترلينى يتعرض لضغط عنيف، ويقدر خبراء وزارة الخزانة أن الخسائر فى أسواق العملة سوف تصل هذا اليوم إلى عشرة بلايين جنيه استرلينى. وبهت «أنتونى إيدن»**».

كانت العمليات العسكرية متعذرة والآن انهار الموقف الاقتصادى. وظل «إيدن» صامتا لفترة بعد أن استمع إلى رسالة «ماكميلان» ثم سأله «**ما هى توصياتك؟**» ورد «هارولد ماكميلان» بأنه «ليس هناك الآن غير خطوتين كل منهما تكمل الأخرى ولا يمكن الاستعاضة بواحدة عن الثانية:

□ **الأولى:** أن توافق الولايات المتحدة على إمداد بريطانيا وفرنسا بالبترول لعدة أسابيع.

□ **الثانية:** أنه فى ظرف تلك الأسابيع يتعين أن تكون الملاحة فى قناة السويس قد عادت إلى حالتها الطبيعية، وأن يتسنى فى أسرع وقت إصلاح خط أنابيب البترول عبر سوريا ليعود إلى التدفق».

ثم أضاف «ماكميلان» سطره الأخير فقال «**وإذا لم يحدث ذلك فليس أمامنا غير الإفلاس الكامل**».

وعقد «إيدن» اجتماعا عاجلا لمجلس الوزراء وتلقى صدمة عمره حينما سمع اللورد «سالسبورى» يقول له «**إن الخطوة العاجلة الآن هى مناشدة «أيزنهاور» أن يوافق على إمداد بريطانيا بالبترول. وسواء أحببنا أو كرهنا فإن «أيزنهاور» لن يصغى لنداء صادر عنك. وليس هناك من يستطيع أن يتوجه بالنداء نائبًا عن بريطانيا سوى «ونستون تشرشل» الذى يملك وحده رصيدا كبيرا من الاحترام لدى «أيزنهاور» ولدى الرأى العام الأمريكى**».

[٢]

كان الطيران البريطانى والفرنسى هو الذى يتولى ضرب مصر طوال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر.

ويوم ٤ نوفمبر بدأت قوات المظلات البريطانية ـ الفرنسية بقيادة الجنرال «بوفر» تهبط فوق المنطقة الشمالية من قناة السويس وتشتبك مع القوات المصرية فى معارك بالأسلحة الصغيرة، بينما كانت مدافع الأسطول المتحالف (بريطانيا وفرنسا) تطلق أثقل قنابلها على مدينة بورسعيد وعلى ما حولها.

وفجر يوم ٥ نوفمبر تقدمت حاملات الجنود تحت حماية مدافع الأسطول، وبدأت موجاتها تنزل على الشواطئ.

وارتفعت درجة الغليان فى العالم، بينما كانت الأمم المتحدة تشهد أعنف المناقشات وتصدر القرارات بوقف إطلاق النار. وكان «دالاس» شخصيا هو الذى يقود الموقف الأمريكى فى الأمم المتحدة.

وحتى هذه اللحظة كان الاتحاد السوفيتى يصدر البيانات ويشارك فى مشروعات القرارات ويدين العدوان بكل الوسائل لكنه لم يكن قد اتخذ خطوة عملية بعد. وفجأة مساء ٥ نوفمبر تحرك الاتحاد السوفيتى وكانت حركته مفاجئة حتى بالنسبة لـ «جمال عبد الناصر».

كان الاتحاد السوفيتى منذ بدأت الأزمة يعطى إشارات مشجعة ولكنه لم يلزم نفسه بشىء محدد على الإطلاق. وكانت إشارته المشجعة تتخذ فى العادة شكل تصريحات أو مشاهد لها تأثير إعلامى أو سياسى بغير اقتراب عملى من ميادين الحوادث. وربما كانت أكثر مرة ظهرت فيها نوايا التأييد السوفيتى لمصر بعد تأميم قناة السويس، وبعد أن زادت حدة التهديدات الموجهة لمصر ـ هى تصريحات الزعيم السوفيتى «نيكيتا خروشوف» فى السفارة الرومانية فى موسكو يوم ٨ أغسطس. فقد حضر «خروشوف» حفل استقبال فيها وكان بين الضيوف فيه السير «ويليام هايتر» السفير البريطانى فى موسكو والسفير المصرى السيد «محمد القونى».

وما إن لمح «خروشوف» السفير البريطانى فى أحد صالونات السفارة الرومانية حتى صاح فى وجهه «ها قد أقبل المستعمرون» ثم سأله «كيف تحلمون بإعادة فرض السيطرة على شعب مكافح مثل الشعب المصرى؟» ورد عليه السير «ويليام» قائلا: «إننا لا نريد أن نفرض سيطرة ولكننا نحاول أن نصون حقوقنا». وصاح فيه «خروشوف» «وماذا عن حقوق ومصالح المصريين؟»، ثم استطرد «ولنفرض أن لكم مصالح فهل تحتاجون إلى تعبئة الجيوش وتهديد الآخرين بالحرب لتحقيقها؟ لا تنسوا أنه إذا بدأت الحرب نتيجة لسوء تصرفاتكم فإن كل مشاعرنا سوف تكون مع المصريين. وإذا خاضت مصر الحرب ضدكم فإننا سوف نعتبرها حربا مقدسة وإذا جاء ابنى وطلب أن يتطوع فى الحرب ضد الانجليز فى مصر فسوف أشجعه على التطوع». والتفت «خروشوف» فلمح السفير «محمد القونى» فناداه وقال له «**إنكم قطعتم ذيل الأسد البريطانى بتاميم القناة وإذا تجرأ وهاجمكم بالقوة فانا واثق أنكم سوف تستطيعون تكسير أسنانه**».

وكان سفير باكستان «أخطار حسين» واقفا وراء السفير المصرى ولم يتركه «خروشوف» وإنما توجه ناحيته وقال «لقد كنا قبل قليل نوجه كلامنا للمستعمرين والآن جاء الدور على «**توابعهم**». ودهش «أخطار حسين» وقال لـ «خروشوف» «سيدى الرئيس أنا لا أعرف عن أى مستعمرين تتكلم؟» ورد «خروشوف» قائلا «**ألا تستطيعون أن تكونوا أمناء مع أنفسكم مرة واحدة وتعترفوا بالحقيقة؟**» وحاول «أخطار حسين» أن يتخلص من الحرج فقال لـ «خروشوف» «سيدى الرئيس ما هى الحقيقة؟ الحقيقة شىء نسبى وكلنا نبحث عنها، ولكننا نحتاج إلى المعرفة لكى نتوصل لها فهل لى أن أدعوك لشرب نخب المعرفة التى توصلنا للحقيقة؟» ولم يسكت «خروشوف» وإنما رد قائلا «**لا.. إننى لن أشرب نخبا معك** فإن عندنا مثلا روسيا يقول «**إن الرجل الذى يفقد ثروته يستطيع تعويضها، أما الرجل الذى يفقد شرفه فقد أضاعه إلى الأبد**». » وتدخل رئيس الوزراء «بولجانين» فى الحوار لتهدئة الجو فقال «سوف أقترح حلا وسطا فلنشرب نخب شعب باكستان». ورد «خروشوف» «**إذا كان النخب فى صحة شعب باكستان فإنى أرفع كاسى وأشرب**

نصفه فقط، وأما نصفه الآخر فسوف أحتفظ به حتى يتمكن شعب باكستان من أن يثور فى وجه الأحلاف ويثور ضد الاستعمار كما فعل الشعب المصرى[١]».

□

وقرأ «جمال عبد الناصر» تقرير «محمد القونى» فى القاهرة وأحس فيه بحرارة التأييد ولكنه على المستوى العملى لم يكن كافيا.

وعندما تلقى «جمال عبد الناصر» الإنذار البريطانى الفرنسى وأثناء جلسة تخطيط لمناقشة الاحتمالات السياسية والدولية بعد بدء العمليات ـ طرح للبحث موضوع رد الفعل السوفيتى تجاه العدوان وما يمكن أن يكون عليه هذا الموقف. ولم يكن هناك أساس صلب يستطيع أن يبنى عليه أحد موقفا إلا الثقة فى أن الاتحاد السوفيتى سوف يتخذ موقفا مبدئيا يشجب العدوان ويؤيد المعتدى عليه سياسيا، وأما بعد هذا التأييد السياسى فلم يكن فى مقدور أحد أن يقطع بشىء.

وحتى عندما تقرر فى هذا الاجتماع أن يكتب الرئيس «جمال عبد الناصر» لكل زعماء العالم طالبا وقوفهم مع مصر فى رد العدوان تردد «جمال عبد الناصر» أمام مشروع خطاب أعد ليرسل إلى«خروشوف». وافق على خطاب لـ «أيزنهاور» بغير تردد ولكنه توقف أمام خطاب لـ «خروشوف». وكانت وجهة نظره أن «الولايات المتحدة الأمريكية فى موقف يختلف عن الاتحاد السوفيتى، فـ «أيزنهاور» يملك أن يضغط على «إيدن» ويلوى ذراعه من حيث هو فى واشنطن. وأما «خروشوف» فلا يستطيع أن يؤثر إلا إذا كان موجودا على أرض المعركة. ولنفرض أنهم أجابونا على طلبنا بالوقوف معنا ثم عرضوا إرسال قوات تجىء إلى مصر وطلبوا تخصيص معسكرات إيواء وقواعد عمل لهذه القوات ـ فماذا يكون موقفنا؟ إن أبسط شىء يحدث لنا فى هذه الحالة هو أن قيادة الحرب سوف تخرج من أيدينا لأنها سوف تتحول إلى مواجهة بين القوتين العظميين وسوف تنضم الولايات المتحدة بالكامل لقوات العدوان، وتصبح مشكلتنا جزءا من المواجهة الشاملة بين

---

(١) تقرير رسمى من السفير محمد القونى إلى الرئيس عبد الناصر وتوجد منه نسختان: إحداهما فى أرشيف منشية البكرى، والاخرى فى ملف وزارة الخارجية.

العملاقين بصرف النظر عن رأينا وإرادتنا». وفى النهاية كتب «جمال عبد الناصر» إلى الزعماء السوفييت أنه «واثق من تأييدهم الكامل لنضال حركة التحرر الوطنى وللشعوب المدافعة عن استقلالها».

□

وفى الأيام الأولى الثلاثة للحرب كانت الأخبار من موسكو غير مشجعة على الإطلاق، فعندما بدأت محادثات الرئيس «القوتلى» مع القادة السوفييت كان أول بند على جدول الأعمال هو العدوان على مصر، وقال الرئيس «القوتلى» إن «شعوب العالم العربى تنتظر المساندة الفورية والعملية من صديقها الكبير الاتحاد السوفيتى»، ورد عليه «خروشوف» قائلا «إننا أصدرنا بيانات قوية نشجب فيها العدوان»، ورد «شكرى القوتلى» بأن «البيانات بليغة ولكنها لا توقف الجيوش»، وكان رد «خروشوف» «هل تريدنا أن نشعل نار حرب عالمية نووية؟» ورد «شكرى القوتلى» بأن «لا أحد يفكر فى إشعال نار حرب نووية ولكنه لا بد أن تكون هناك وسيلة تساعدون مصر بها عمليا». وكان المارشال «جوكوف» وزير الدفاع أحد المشاركين فى المحادثات وتدخل لأول مرة فى المناقشات وفتح خريطة فردها على المائدة وقال لـ«القوتلى» «هذه هى خريطة الشرق الأوسط فقل لى كيف نستطيع أن نصل بقواتنا إلى مصر؟ سوف يكون علينا أن ندخل إيران ثم العراق ثم الأردن ثم إسرائيل لكى نصل إلى منطقة قناة السويس». وانفجر «شكرى القوتلى» بالضيق وصاح فى المارشال «جوكوف» وقال «أنت تعرض الخريطة أمامى لتعجيزى وأنا لن أنظر إليها ولا أتصور أن المارشال «جوكوف» بطل الحرب العالمية الثانية يجىء إلى مدنى ضعيف الحيلة مثلى ويطلب إليه أن يشير عليه برأى عسكرى؟»

وخرج «شكرى القوتلى» من الاجتماع واستدعى السفير «القونى» ليطلب إليه إبلاغ الرئيس فى القاهرة فورا «**بأن لا يعتمد فى خططه على مساعدة عملية من «الجماعة» هنا** [1]».

---

(١) تقرير رسمى للسفير محمد القونى.

وفى يوم ٤ نوفمبر أتيحت للسفير «القونى» فرصة لحديث مع «خروشوف» أثناء حفل عشاء أقيم تكريما للرئيس «القوتلى» فى الكرملين. وقال السفير «القونى» لـ «خروشوف» إن «مصر فى هذه الساعات العصيبة تعتمد على أصدقائها». ورد عليه «خروشوف» هامسا فى أذنه «**لا تعتمدوا على غير أنفسكم ونحن واثقون أنكم قادرون على تحقيق النصر**».

□

ومساء يوم ٥ نوفمبر دعى «القونى» إلى مقابلة مع وزير الخارجية «ديميترى شبيلوف» وذهب إلى وزارة الخارجية السوفييتية يسائل نفسه عن سبب استدعائه المفاجئ لمقابلة «شبيلوف»، ولقيه فى الردهة المؤدية لمكتب الوزير رئيس قسم الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية السوفييتية وهو السفير «تساتييسيف» الذى غمز له بطرف عينيه قائلا «إنك سوف تسمع أشياء تسرك»! ودخل «القونى» إلى مكتب «شبيلوف» لكى يسلمه نسخة من الإنذار السوفيتى الموجه لبريطانيا وفرنسا ونسخة من الإنذار الموجه إلى إسرائيل.

كان الإنذار الموجه إلى كل من بريطانيا وفرنسا «يطالب بوقف العمليات العسكرية فورا وبانسحاب القوات المعتدية دون إبطاء»، ويشير بصراحة ووضوح إلى «**أن لندن وباريس ليستا بعيدتين عن مدى الصواريخ النووية**».

وأما الإنذار الموجه إلى إسرائيل فقد اتهمها بأنها «تتصرف إذعانا لإرادة أجنبية ووفقا لأوامر من الخارج، وأن حكومة إسرائيل تعبث على نحو إجرامى غير مسئول بمصير العالم وبمصير شعبها، وتبذر بذور الكراهية لدولة إسرائيل فيما بين الشعوب الشرقية، وهو أمر لا بد أن يترك آثاره على مستقبل إسرائيل ويشكك فى وجود إسرائيل ذاتها كدولة».

□

وبعث السفير «محمد القونى» بنصوص الإنذارات إلى القاهرة وقرأها الرئيس «جمال عبد الناصر» قبل دقائق من إذاعتها رسميا من موسكو ليعرف بها العالم كله.

وأضاف السفير «القونى» تحليلا سريعا إلى معنى صدور هذه الإنذارات الآن فقال فى برقيته: «إن السوفييت يتخذون مواقفهم الحازمة فى القضايا المبدئية عامة بعد أن تتوافر لها شروط ثلاثة:

١ ـ أن يثبت أصحاب أى قضية وطنية صلابتهم فى الدفاع عن قضيتهم وأن يتحملوا مسئولياتهم قبل أن يطلبوا من الآخرين مساعدتهم وأن يؤكدوا قدرتهم على الصمود المستقل.

٢ ـ أن ينجح أصحاب هذه القضية فى خلق رأى عام قوى فى مناطقهم، وأن يخلقوا تيارا قويا متعاطفا معهم فى العالم كله.

٣ ـ أن يظهر بجلاء من وقائع سير الصراع أن القوة المعادية قد تورطت فى عدوانها إلى درجة تجعل إدانتها أمرا مؤكدا والتصدى لها شيئا مطلوبا على نطاق وطنى وإقليمى وعالمى.

وعندما تتوافر هذه الشروط الثلاثة فإن الاتحاد السوفيتى فى العادة يقر موقفه بحزم وحسم».

وأشار السفير «القونى» فى ختام تقريره الأولى «أنه واثق من أن الاتحاد السوفييتى يعنى ما يقول، وأن الأزمة من هذه الساعة أخذت منعطفا جديدا».

□

ولم يكن السفير «القونى» مبالغا فيما ذهب إليه، فعندما وصل الإنذار إلى لندن كان له وقع الصاعقة، وحاول «إيدن» أن يتصل بـ «أيزنهاور» ولكن «أيزنهاور» مرة أخرى لم يشأ أن يقبل المكالمة. وطلب رئيس الوزراء البريطانى أن تحول المكالمة إلى «تشيرمان آدامز» كبير المساعدين السياسيين للرئيس الأمريكى. وكان صوت «آدامز» باردا كالثلج ـ وفق تعبير «إيدن» نفسه. فعندما سأله «إيدن» عما إذا كان الرئيس قد اطلع على الإنذار السوفيتى وما هو رأيه فيه؟» كان رد «تشيرمان آدامز» أن «**الرئيس اطلع على الإنذار ولا يعتبره موجها إلى الولايات المتحدة، وعلى الذين تصرفوا منفردين دون الموافقة الصريحة للولايات المتحدة أن يتحملوا عواقب**

تصرفهم». ووضع «إيدن» سماعة التليفون واستدعى مجلس وزرائه لاجتماع عاجل ولم يكن هناك خلاف بين الوزراء على أن «الإنذار السوفيتى بعد ضربة البترول وانهيار الجنيه الاسترلينى، وتعثر عمليات الغزو المسلح لمصر - لا يترك لأحد فرصة».

وبدأ الوزراء يخرجون من القاعة و«إيدن» باق فى مكانه مسمر فى مقعده وكأنما هو قد تجمد فيه وكانت يداه ترتعشان، وأقبل عليه اللورد «سالسبورى» مواسيا ونظر إليه «إيدن» نظرة يأس وقال بصوت متحشرج «**بعد أن يتوقف القتال وتنسحب القوات أعتقد أنه لم يعد يبقى أمامى غير أن أذهب** (يقصد الخروج من رئاسة الوزارة)» ورد عليه اللورد «سالسبورى» بصراحة قائلا «أنتونى.. أظن أن استنتاجك صحيح». وخرج وتركه وحده فى قاعة اجتماع مجلس الوزراء الفسيحة والمغطاة جدرانها بصور رؤساء الوزارات البريطانية السابقين. وقد أصبح محققا أن صورة أخرى سوف تضاف فى القريب إلى متحف الماضى.

□

فى باريس كان رد الفعل الأول للإنذار هو التحدى واتصل «كريستيان بينو» بـ«سلوين لويد» يقول له إن «الروس يهوشون». ورد عليه «سلوين لويد» بأنه «كان يتمنى لو كان فى استطاعته أن يجارى زميله الفرنسى فى تفاؤله» **ثم أضاف «لقد انتهى الآن اجتماع لمجلس الوزراء وتقرر فيه إيقاف إطلاق النار»**. وصرخ فيه «كريستيان بينو» قائلا «لا يعقل أن نتوقف فى وسط العملية». ورد «سلوين لويد» بأن «ماهو ضرورى يجب أن يسبق ما هو معقول». وطلب «كريستيان بينو» «أن يعمل على إقناع «إيدن» بمواصلة القتال يوما أو يومين» وقال «لويد» إن «ذلك فوق طاقته».

ولم تمض دقائق حتى كان «جى موليه» على التليفون مع «إيدن» وكان «إيدن» لا يزال وحده فى قاعة مجلس الوزراء وكما جرب «بينو» مع «لويد» - جرب «موليه»

مع «إيدن» وكرر عليه «إيدن» أن «أيزنهاور رفض تلقى مكالمته» ورد «موليه» بأن «هذا ليس وقت مكالمات تليفونية، واقترح أن يبعث إلى «أيزنهاور» ببرقية يطلب فيها موعدا فوريا له ولـ «إيدن».» ووافق «إيدن» على الاقتراح وقال «إنه مستعد للسفر فى هذه اللحظة إلى واشنطن».

وأبرق «موليه» إلى «أيزنهاور» يطلب موعدا له ولـ «إيدن» وبعد ساعة جاء السفير الأمريكى فى باريس «ديللون» لمقابلة «موليه» وليقول له إن «الرئيس يأسف لأنه لا يستطيع أن يقابله لا هو ولا «إيدن» قبل قبول وقف إطلاق النار وإلا كان معنى ذلك أن الولايات المتحدة شريكة فى مغامرة الهجوم على مصر بينما هو فى الواقع لا شأن لها بالموضوع كله، فقد رتب من وراء ظهرها وأخفيت تفاصيله عنها عمدا وليس يحق لأطرافه أن يلقوا عليها الآن بالمسئوليات المترتبة عليه».

ثم أوضح السفير الأمريكى «ديللون» إضافة إلى ذلك أن «الرئيس الأمريكى مشغول باحتفالات انتصاره فى انتخابات الرئاسة التى حقق فيها فوزا ساحقا هذا اليوم - ٦ نوفمبر ١٩٥٦».

وقبل أن يخرج السفير «ديللون» من مكتب «موليه» قال له بشكل عام إنه «لا يتصور أن هجوما سوفييتيا بالصواريخ على بريطانيا وفرنسا مسألة سهلة فالسوفييت سوف يحسبون حسابا لرد الفعل الأمريكى، لكن المسألة معقدة بأكثر مما يبدو على سطحها».

وأعلنت الحكومة البريطانية - وبعدها بدقائق أعلنت الحكومة الفرنسية - قبولهما لوقف إطلاق النار ولسحب قواتهما من مصر!

[٣]

وفى إسرائيل كان «بن جوريون» مشغولا ساعة صدور الإنذار السوفيتى. فقد كان يستعد لإلقاء خطبة النصر فى الكنيست بعد أن توقفت المعارك فى سيناء

ووصلت القوات الإسرائيلية على الطرق المفتوحة إلى «شرم الشيخ». وفى هذه الخطبة أعلن «بن جوريون» تحديه للدنيا كلها على النحو التالى:

«١ ـ أعلن أن اتفاقية الهدنة مع مصر قد ماتت ودفنت وليس فى الوسع إعادتها للحياة».

«٢ ـ وبناء على ذلك لم يعد لحدود الهدنة بين إسرائيل ومصر أى احترام».

«٣ ـ وتأسيسا على ذلك فإن السيادة المصرية على سيناء سقطت وأصبح شبه الجزيرة جزءا لا يتجزأ من إسرائيل».

«٤ ـ ثم قال «إننا مستعدون للدخول فى مفاوضات تهدف إلى سلام مستقر وتعاون وعلاقات جوار طيبة مع مصر بشرط أن تكون المفاوضات مباشرة ودون شروط مسبقة ودون ضغط من أى مصدر أيا كان».

«٥ ـ واستدرك قائلا «وإذا لم تكن مصر مستعدة للسلام الآن فسوف تحترم إسرائيل الخطوط الجديدة للهدنة طالما فعلت مصر نفس الشىء».

ثم ختم «بن جوريون» خطابه قائلا: «تلك هى مبادئ سياستنا فى هذه الأوقات العاصفة وليس هناك تراجع عنها»(١).

□

وفرغ «بن جوريون» من خطاب النصر ليجد أمامه نص الإنذار السوفيتى. وعقد اجتماعا لكبار مستشاريه يتدارس معهم هذا التطور الجديد. وتقرر فى الساعة الواحدة صباحا أن يسافر على الفور وفد إسرائيلى مشكل من «جولدا مائير» و«ديان» و«بيريز» إلى باريس لاستطلاع وجهة نظر الحكومة الفرنسية. وفى الصباح الباكر كان الوفد الإسرائيلى يشترك فى اجتماع عاجل مع «كريستيان بينو» وزير الخارجية و«برجيس مانورى» وزير الدفاع.

ويروى «شيمون بيريز» (٢) تفاصيل اللقاء مع الوزيرين الفرنسيين فيقول:

---

(١) محاضر الكنيست.

(٢) شهادة «شيمون بيريز» فى تقرير الدكتور «مايكل بريشر».

«وجدنا الفرنسيين منقسمين فى الرأى حول مغزى التهديد السوفيتى ولم يكن أى منهما مطمئنا، وقد دافع «بينو» عن موقفهم على النحو التالى «أن فرنسا على استعداد لأن تشاركك فى كل ما عندها ولكنها لا تستطيع إعطاءكم أكثر مما عندها، فليست لدينا وسائل للدفاع ضد الصواريخ وإذا هاجمكم الروس فسنكون بلا حول أو قوة أمام الصواريخ حتى لو هرعنا لمساعدتكم بكل قواتنا». لقد بدا الوزير الفرنسى شديد القلق ونظر إلى التهديد السوفيتى بجدية واضحة وقال لنا «أشير عليكم بأن لا تستخفوا بالإنذار». ثم روى لنا وزير الخارجية الفرنسية الواقعة التالية:

«عندما وصل الإنذار السوفيتى كان المستشار الألمانى «إديناور» مجتمعا مع «جى موليه» فى مكتبه وأطلعه «موليه» على الإنذار فور أن فرغ من قراءته وعلق «إديناور» عليه بقوله لرئيس الوزراء الفرنسى «الأفضل ألا تكون لديكم أى أوهام فهؤلاء الأمريكيون لن يهرعوا إلى مساعدتكم على الرغم من حلف الأطلنطى». وقد أقلقت عبارات المستشار الألمانى رئيس الوزراء الفرنسى وعلى الفور أبرق إلى سفير فرنسا فى واشنطن أن يستطلع الموقف فى العاصمة الأمريكية دون إبطاء. وتوجه السفير الفرنسى فى واشنطن «هيرفيه الفان» إلى البيت الأبيض بغير موعد وقال إنه لن يغادره إلا إذا رأى الرئيس ولو دقيقة واحدة. واستقبله «أيزنهاور» واقفا. وكان ــ وفقا لبرقية من السفير الفرنسى فى واشنطن وصلت قبل دقائق ــ شاحب الوجه وعصبيا، وكرر له المرة بعد المرة قوله «يجب عليكم وقف هذه الحرب.. يجب عليكم الانسحاب من مصر.. إن موقفنا يطابق موقف الأمم المتحدة». وعلى حين غرة التفت الرئيس إلى السفير غاضبا وقال له «دعنى أقل لك هذا يا سيدى أن الحياة لا تعدو أن تكون سلما يصل أعلاه إلى السماء. وإننى شديد القرب من الطرف العلوى للسلم... وأريد أن أقدم نفسى لخالقى بيدين نظيفتين لم تلوثهما حرب نووية».

□

ويمضى «شيمون بيريز» فى شهادته فيقول: «بعد ساعة من مقابلتنا للفرنسيين اتصل بى فى فندقى «برجيس مانورى» ليقول لى «إننى فى حقيقة الأمر لا أملك دليلا موثقا على ما أقوله لك الآن، فمن رأيى أن التهديد السوفيتى تهويش لأنهم لن يثيروا حربا عالمية ثالثة، ولكن هذا رأى شخصى ليس إلا».

ويصف «ديان» رد فعل «بن جوريون» إزاء الإنذار السوفيتى بقوله فى يومياته «لم يخف «بن جوريون» قلقه العميق تجاه الإنذار السوفيتى ولم يتجاهل الخطر الكامن فيه. ولكن ركبتيه لم ترتعشا ولم يستول عليه الذعر. وكان أكثر ما أثار حفيظته هو اختلاف الرسالة الموجهة إلى بريطانيا وفرنسا عن الرسالة الموجهة إلى إسرائيل وحدها. فالرسالة الموجهة إلينا صيغت بأسلوب الاحتقار والازدراء وحوت تهديدا للوجود الفعلى لدولة إسرائيل»(١).

وتكهرب الموقف فى مجلس الوزراء الإسرائيل بعد ظهر يوم ٧ نوفمبر عندما وصلت تقارير الوفد الإسرائيلى فى باريس كاملة ومعها إضافة جديدة تتمثل فى نسخة من تقرير كتبه «بوهلن» السفير الأمريكى فى موسكو وقال فيه «إن **السوفييت يعتزمون (تسوية إسرائيل بالأرض) فى اليوم التالى»**. وحصل الفرنسيون على نسخة من التقرير وأعطوها للوفد الإسرائيلى فى باريس.

كان مجلس الوزراء الإسرائيلى فى حالة اجتماع مستمر ثم وصلته أنباء عن إسقاط طائرة بريطانية من طراز «كانبيرا» فوق الأراضى السورية وساد الظن بأنه لا بد أن تكون هناك فى سوريا محطة رادار بدأ السوفييت فى تشغيلها. وبعثت وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى مجلس الوزراء المنعقد مجموعة برقيات تضيف نذرا أخرى، فقد أعلن الأتراك أن طائرات سوفييتية تخترق مجالهم الجوى على ارتفاع عال، وأن الروس طلبوا من الحكومة التركية إذنا بدخول خمس قطع بحرية عبر المضايق التركية للبحر الأبيض.

---

(١) يوميات «ديان» - صفحة ١٨٥.

واحتدت المناقشات فى مجلس الوزراء الإسرائيلى وارتفعت الأصوات وتبودلت الاتهامات وأجهش بعض الوزراء فى البكاء واضطر رئيس الدولة «بن زفاى» إلى التوجه عند الفجر إلى اجتماع مجلس الوزراء يطلب سرعة اتخاذ قرار لأن الموقف لا يحتمل الانتظار، وأبلغه «بن جوريون» **أن مجلس الوزراء قرر قبول وقف إطلاق النار وقبول مبدأ الانسحاب من سيناء.**

الفصل الثامن

آخر العمالقة

[١]

عندما كتب الصحفى الأمريكى الكبير «ساى سالزبيرجر» كتابه الشهير «آخر العمالقة» واختار «جمال عبد الناصر» واحدا منهم فى نفس الصف مع «تشرشل» و«روزفلت» و«ستالين» و«أيزنهاور» و«ديجول» و«ماوتسى تونج» و«نهرو» و«تيتو» - بنى اختياره لـ «جمال عبد الناصر» كواحد منهم على أساس إدارته الكاملة لحرب السويس.

وأشار «سالزبيرجر» إلى أن «جمال عبد الناصر» أدار هذه الحرب على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى، وعلى المستوى العسكرى والسياسى والنفسى - بكفاءة تستثير الإعجاب فى ظروف شديدة التعقيد وفى مواجهة توازن قوى متشابك وخطير.

□

ومنذ اللحظة التى تبين فيها «جمال عبد الناصر» أبعاد المسألة مساء يوم ٣٠ أكتوبر، وبعد أن تلقى الإنذار البريطانى الفرنسى - أدرك على الفور أهمية المعركة بالنسبة لمصر وللأمة العربية حاضرا، ومستقبلا، وأنها تحتاج إلى قيادة سليمة فكرا وأعصابا.

ومنذ اللحظة التى بدأ فيها القصف الجوى وبدأت أعصاب بعض القيادات تتوتر وتعالت صيحات تطالب بالقتال إلى آخر طلقة وإلى آخر رجل - كان رأى «جمال عبد الناصر» أن «أخطر المشاعر التى يجب أن نقاومها فى هذه الساعة هو

«الانفعال»». وأضاف أن «الأمة لا تحتاج الآن إلى شهداء قدر حاجتها إلى أبطال، وأن فهمه للتاريخ قد علمه أن الأمم لا تستشهد وإنما يمكن أن يستشهد بعض الأفراد منها. أما الأمة فإن عليها أن تقاتل وأن توفر لنفسها أكبر ضمانات ممكنة لتحقيق النصر ولهذا فإنه لا يريد من حوله عصبية أضاعت قدرتها على التفكير المتزن».

وبهذا المنطق كان قراره بانسحاب الجيش المصرى من سيناء والارتداد إلى غرب القناة حتى تتجمع قوات الجيش المصرى فى أداة ضاربة واحدة. ولم يكن هذا القرار سهلا ولا كان مقبولا من الجميع.

ومن نفس المنطق كان قراره بتوزيع السلاح على المواطنين لأن الجيش يجب أن يشعر أن الشعب معه فى نفس الخندق، وقد جرى بالفعل توزيع مائة وخمسين ألف قطعة سلاح. وكان بعض كبار المسئولين فى وزارة الخارجية يعترضون على ذلك خشية أن يؤدى توافر السلاح فى أيدى بعض المواطنين - مع احتمال وقوع حوادث شغب نتيجة لعمليات القصف الجوى المعادى وعمليات الغزو المسلح - إلى عواقب يصعب التنبؤ بها. وكان رد «جمال عبد الناصر» أنه «يستبعد تمام حدوث شغب فى هذه الظروف لأن الشعب يغضب ويثور ويحطم إذا أحس أن الحكومة فى ناحية وهو فى ناحية أخرى، وأما إذا أحس الشعب أنه هو والحكومة فى نفس الموقف فإنه يتفاعل معها ولا ينقلب عليها. وأن المسألة مسألة ثقة بالدرجة الأولى».

وفى يوم الجمعة ١ نوفمبر ذهب «جمال عبد الناصر» فى سيارة جيب مكشوفة لأداء صلاة الجمعة فى وسط الناس. وفى صباح ذلك اليوم كانت محطات الإذاعة الرئيسية فى مصر قد ضربت بالقنابل لإسكات صوت مصر وطلب «جمال عبد الناصر» تحويل كل الإذاعات إلى الموجات الإضافية الباقية، وكان أول ما سوف يذاع عليها هو صلاة الجمعة بما فيها خطابه للمصلين بعد انتهاء شعائر الصلاة.

ووقف «جمال عبد الناصر» على منبر الأزهر ليعلن بصوت مشحون «**إننا جميعا سوف نقاتل ولن نستسلم وسوف أقاتل معكم إلى آخر قطرة من دمى وسوف يقاتل كل الشعب الذى أصبح السلاح فى يده جنبا إلى جنب مع الجيش**».

وعندما خرج «جمال عبد الناصر» من الأزهر كانت القاهرة كلها قد تدفقت إلى طريق موكبه فى صيحة واحدة مدوية «حنحارب.. حنحارب» وهى الصيحة التى أصبحت شعار تلك الأيام الوحيد. واستطاعت هذه الصيحة أن تجمع الشعب المصرى على هدف واحد، وأن تكتسح أمامها صدمة المفاجأة التى وجدت مصر نفسها فيها تواجه فى ميدان القتال اثنتين من القوى الكبرى فى العالم ومعهما إسرائيل.

ولكن هذا البحر الهادر من المشاعر الإنسانية لم ينس «جمال عبد الناصر» فى ذلك اليوم أن هناك إجراءات حان وقتها. وهكذا عاد من صلاة الجمعة ليصدر عدة قرارات أولها: «**استرداد كل منابع البترول المصرى من الشركات الإنجليزية التى كانت تحتكره**». وتم الاستيلاء عليها فى نفس اليوم واعتبرها «جمال عبد الناصر» خطوة مكملة لتأميم القناة. وكان بينها أيضا قرار بـ«**فرض الحراسة على كل المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر**»، وكانت تشمل البنوك وشركات التأمين وشركات التجارة الخارجية وغيرها. واعتبر «جمال عبد الناصر» أن وضع الحراسة على هذه المصالح هو تدعيم للاستقلال الاقتصادى فى نفس الوقت الذى تخوض فيه مصر معركة حربية لتأكيد الاستقلال الوطنى. وكان بينها أيضا قرار بـ«التحفظ على ممتلكات حوالى ستة آلاف من الأجانب» معظمهم من اليهود الذين لا ينتمون إلى جنسيات معروفة وإن كانوا يحملون جوازات سفر من بعض الدول حصلوا عليها لمجرد ملاءمة الظروف. واعتبر «جمال عبد الناصر» أن هذه تصفية نهائية لما تبقى من عصر الامتيازات الأجنبية، وكان ذلك صحيحا إلى أبعد حد فإن ثروات طائلة تجمعت فى يد هذه الفئات من الأجانب فى عصر الامتيازات الأجنبية. وبعد إلغاء الامتيازات سنة ١٩٣٧ اختفت النصوص الشكلية التى أعطت الحصانة لهؤلاء، لكن الثروات التى حصلوا عليها ظلت فى أيديهم.

ومساء ذلك اليوم طلب «جمال عبد الناصر» إعداد حقيبة له وذهب إلى مقر مجلس قيادة الثورة فى «الجزيرة» ليعمل ويعيش فيه، وكانت وجهة نظره أن جميع المحاربين الآن بعيدون عن أسرهم وهو واحد منهم، ومن ناحية أخرى فلم يكن يريد

أن يكون فى هذه اللحظات مع زوجة وأبناء، وأن تتأثر قراراته ولو من بعيد بأية مشاعر قرب عائلى بما يحمله من عواطف أو انفعالات.

□

ولقد فضل «جمال عبد الناصر» أن تخوض مصر المعركة العسكرية وحدها لأنها لا تستطيع أن تتحمل مسئولية ما يمكن أن يجرى على أراض عربية أخرى قد لا يستطيع أن ينجدها بقوات مصرية فى الوقت المناسب. وكان تفضيله أن تقف الأمة كلها مع الشعب المصرى بمشاعرها وبما تستطيع عمله دون القتال المسلح.

ومن هذا المنطق كان رده على السيد «شكرى القوتلى» رئيس جمهورية سوريا بأنه «لا يريد شيئا من سوريا الآن سوى تأييدها السياسى، وأنه من الأفضل أن يمضى الرئيس «القوتلى» فى برنامجه المقرر لزيارة الاتحاد السوفيتى».

وحين اتصل به الملك «حسين» تليفونيا من عمان متحمسا بمشاعره وعواطفه ليسأله عما يطلبه من الأردن وجيشه فى هذه الظروف؟ كانت نصيحة الرئيس «جمال عبد الناصر» إليه على التليفون «إننى أرجوكم ألا تطلقوا طلقة رصاص واحدة على الخطوط الإسرائيلية. ومصر لا تريد الآن من الأردن إلا أن يحافظ على نفسه». وكان «جمال عبد الناصر» على علم بتربص إسرائيل بالضفة الغربية للأردن أو أجزاء منها وكان مصمما على حرمانها من أية فرصة فى هذه الظروف وعدم إعطائها أية ذريعة لتحقيق مطامعها.

ولم يقم «جمال عبد الناصر» بأى تحريض على تعطيل خط أنابيب البترول الذى يمر بسوريا، رغم أنه يعرف أهميته الحيوية فى المعركة.

وأكثر من ذلك ففى أول نوفمبر تلقى مدير مكتبه السيد «على صبرى» رسالة من «كيرميت روزفلت» يقول فيها «إن حكومة الولايات المتحدة بما فيها الرئيس تتمنى أن تبذل مصر أقصى مساعيها لإقناع السوريين بالمحافظة على خطوط الأنابيب ومحطات الضخ الثلاث الواقعة فى الأرض السورية، وأن أى تعرض لها يمكن أن تترتب عليه مشاكل كبيرة تؤثر على الغرب كله».

وعرضت رسالة روزفلت على «جمال عبد الناصر» بالطبع وكان قراره إخطار «عبد الحميد السراج» برسالة «كيرميت روزفلت» دون التعليق عليها بالموافقة أو بالرفض. فقد كان حريصا على أن يعرف السوريون حقيقة الموقف، وأن يتصرفوا وفق هذه المعرفة. وعندما قام «عبد الحميد السراج» بنسف محطات الضخ وخطوط الأنابيب كان «جمال عبد الناصر» سعيدا وبعث لـ «السراج» رسالة من كلمتين: **«سلمت يداك»**.

□

وفى اجتماع عقده «جمال عبد الناصر» مع الدكتور «محمود فوزى» قبل سفره إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة التى تناقش العدوان على مصر - حدد «جمال عبد الناصر» موقف مصر من مختلف القوى الدولية على النحو التالى(١):

«١ - إن **فرنسا** لا أمل فيها وليس هناك ما نحرص عليه فى علاقاتنا معها فى الوقت الراهن، ومن المناسب تركها لإسرائيل تورطها إلى آخر الشوط وتحرج مركزها - وللثورة الجزائرية من ناحية أخرى تستنزف قواها وترهقها».

(تلقت الثورة الجزائرية أكبر شحنة من السلاح من مصر أثناء احتدام المعارك على جبهة قناة السويس).

«٢ - إن **بريطانيا** قضية تختلف عن قضية فرنسا، فبريطانيا الآن منقسمة على نفسها لأن نصف شعبها على الأقل يقف ضد العدوان فى عاصمته ويتظاهر ضده ويضغط على حكومته وعلى رئيسها بشكل مؤثر وفعال وهذا عنصر ملىء بالاحتمالات التى يمكن الاستفادة منها».

وهكذا فتح «جمال عبد الناصر» قناة اتصال مباشر مع عدد من زعماء حزب العمال الذى تعرف عليهم وبينهم «أنيورين بيفان» نائب رئيس الحزب و«جورج

---

(١) محضر اجتماع عقده الرئيس «جمال عبد الناصر» فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة لوضع خطوط عمل الوفد المصرى فى نيويورك.

براون» الذى أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية واللورد «شنويل» الذى كان وزيرا للدفاع (رغم أنه من أصل يهودى).

وكان من أغرب الرسائل التى تلقاها «شنويل» من «جمال عبد الناصر» فى ذلك الوقت رسالة يسأل فيها الرئيس المصرى - وزير الحرب البريطانى السابق سؤالا لم يخطر لأحد على بال وهو «إننى أريد أن أستشيرك فى الطريقة التى نعامل بها الجنود أو الضباط البريطانيين الأسرى فى يد قواتنا؟ فنحن لا نستطيع أن نعتبرهم أسرى حرب بمقتضى اتفاقيات «برن» لسبب واضح، وهو أن الهجوم البريطانى على أراضينا جاء دون إعلان رسمى للحرب، فإذا عاملناهم كمجرمين أو مخربين تسللوا إلى أراضينا فسوف يكون الحكم عليهم بالإعدام؟» وحمل «شنويل» هذا السؤال إلى مجلس العموم وفجره فى الجلسة كقنبلة وثارت ثائرة المجلس وبدأت صيحات الأعضاء تصرخ فى وجه «إيدن»: «مجرم.. مجرم.. استقل.. استقل». ولم تهدأ الضجة إلى درجة أن «إيدن» ووزراءه اضطروا إلى مغادرة قاعة المجلس.

ولم يرض «جمال عبد الناصر» من جانبه بإعلان الحرب على بريطانيا، واكتفى بقطع العلاقات معها ومع فرنسا. وكانت وجهة نظره أنه إذا أعلن الحرب من ناحيته فسوف يكون مضطرا بعد عودة قناة السويس إلى حياتها الطبيعية أن يمنع بواخر بريطانيا وفرنسا من المرور فى قناة السويس كما هو الحال مع إسرائيل استنادا إلى حالة الحرب، وكان فى قرارة نفسه يدرك - رغم كل الظروف - أن تطبيق هذا الحظر على إسرائيل شىء - وتطبيقه على بريطانيا وفرنسا شىء آخر وإلا فإنه يكون قد عقد المسائل لنفسه بأكثر مما هو ضرورى.

وكان طبيعيا أن يتم التحفظ على الرعايا البريطانيين الذين لم يتيسر ترحيلهم من القاهرة خصوصا هؤلاء الذين فرضت عليهم الظروف أن يظلوا فى مصر حتى آخر لحظة كالصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء. وتقرر التحفظ عليهم جميعا فى فندق «سنميراميس» وأرسل إليهم «جمال عبد الناصر» - مدير الاستعلامات فى وزارة الإرشاد القومى البكباشى «عبد القادر حاتم» ليخطرهم بأنهم ضيوف على

مصـر حتى تنتـهى الأزمة وليـسوا سـجناء فيـها، والدليل على ذلك أن أكبـر فنادق القاهرة قد خصص لهم.

وعندما قـامت مدافـع الأسـطول البـريطانى بدك مدينة بورسـعيد وتمكن المصـور السويدى «أندرسون» من التقاط فيلم سينمائى ومجموعة من الصور المؤثرة للدمار الذى حل بالمدينة ـ كان «جمال عبد الناصـر» حريصا على أن يصل الفيلم السـينمائى ومـجموعـة الصـور المكملة له إلى لندن بأسـرع مـا يمكن، وسلمت هـذه الشـحنة كلهـا إلى «جورج براون» الذى طلب فى نفس اليوم من رئيس مجلس العموم تخصيص قـاعة فى المجلس يقوم فيها بعرض فيلم وصـور تلقاها عما حدث لمدينة بورسـعيد. وفى العـرض الأول للفيلم وللصـور كان فى القاعـة تسـعون عضـوا من أعضـاء مجلس العموم».

«٣ ـ إن موقف **الولايات المتحدة الأمريكية** هو أكثر المواقف حسـاسية فى العملية بأسـرها، وهو يقتضى مرونة وسـرعة فى الحـركة بغير حدود. فالولايات المتحدة مختلفة مع حلفائها فى الوسـائل، وقد تكون متفقة معهم فى الهدف. لكننا الآن نواجه ما هو واقع ولا نشغل أنفسنا بما هو محتمل.

وهكذا كتب «جمال عبد الناصر» إلى «أيزنهاور» يطلب تأييده. وهكذا أيضا أجرى «جمال عبد الناصر» فى وسط ظروف المعركة ستة لقاءات تليفزيونية مع المحطات الكبرى فى الولايات المتحدة كان من بينها لقاء مع «إدوارد مورو» المعلق التليفزيونى الذائع الصيت. ثم إنه كان حريصا على استقبال السفير الأمريكى عدة مرات أثناء ساعات الذروة فى المعركة.

وحدثت واقعة طريفة فى يوم ٣١ أكتوبر، وفى الوقت الذى كانت فيه القنابل البريطانية تسقط على القاهرة. فقد اتصل بى السفير الأمريكى «ريموند هير» يطرح علىّ مشكلة تواجهه تتلخص فى أن البروفيسور «كريسويل» أكبر علماء الآثار الإسلامية فى العالم. وهو بريطانى يعيش فى مصر، وجد مكتبته ومجموعة ملفاته كلها توضع تحت الحراسة كما هو الحال بالنسبة لكل الرعايا البريطانيين. ولكن

«كريسويل» ـ شأنه شأن كل عالم حريص على جهد عمره ـ اقترح حلا آخر وهو أن يهدى كتبه وملفاته للجامعة الأمريكية فى القاهرة لكى ينقذها من مشاكل الضياع والزحام فى ظروف الحراسة. وقد حاول هو ـ «ريموند هير» ـ أن يقنع الدكتور «عبد المنعم القيسونى» ـ وزير المالية والمشرف على تطبيق إجراءات الحراسة ـ بهذا الحل، ولكن الدكتور «القيسونى» أبلغه بأنه «لا يستطيع أن يتصرف فى هذه المسألة وحده. ثم إنه لا يستطيع فى هذا المناخ السائد أن يحصل على إذن بهذا الاستثناء للبروفيسور «كريسويل».

وقال لى السفير الأمريكى: «إننى فى شدة الخجل وأنا أرجوك أن تنتهز فرصة لعرض هذه المسألة على الرئيس، والحقيقة أننى أطلبها لأنى أعرف أنها صيانة لأحسن الدراسات عن آثار مصر الإسلامية».

وقد فوجئ السفير الأمريكى وكذلك البروفيسور «كريسويل»، حينما أبلغت الاثنين بموافقة الرئيس على الطلب، وكانت الدموع فى عينى البروفيسور «كريسويل» وهو يقول لى «إن هذا القرار يعبر عن احترام للقيم الحضارية. ومن سوء الحظ أن بلدى لا يتصرف الآن بطريقة حضارية لكن رئيس مصر أكد بقراره وفى هذا التوقيت أن روح الحضارة ما زالت حية فى مصر». وقال لى السفير الأمريكى «إنه بعث خطابا خاصا إلى «دالاس» عن الواقعة وتفاصيلها».

«٤ ـ إذا كان موقف الولايات المتحدة هو أكثر المواقف حساسية ـ فإن موقف الاتحاد السوفيتى هو أهم المواقف خصوصا بعد الإنذار السوفيتى الذى أحدث أثرا هائلا فى الأزمة، ثم إنه فتح الطريق أمام «جمال عبد الناصر» لكى يبعث إلى «خروشوف» يشكره ويطلب فى نفس الوقت فتح الباب أمام صفقة سلاح جديدة تعوض خسائر مصر فى المعارك. ولقد كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى تقتضى إدارة واعية تعطيه حقه، وفى نفس الوقت تحافظ على استقلالية القرار المصرى. وقد وضعت هذه المسألة للاختبار العملى حينما عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع تدخل الاتحاد السوفيتى بالقوة فى البحر ـ وقد توافق فى التوقيت مع أزمة السويس ـ وطلب السفير السوفيتى فى الأمم المتحدة من الوفد

المصرى تأييد الاتحاد السوفيتى عند التصويت على مشروع قرار يدين تدخلها. وتشاور الدكتور «فوزى» مع الرئيس «جمال عبد الناصر» الذى قرر «أن تمتنع مصر عن التصويت ففى ظروف عادية كان يتحتم عليها تأييد مشروع قرار الإدانة ومجاملة للاتحاد السوفيتى فإنها تمتنع عن التصويت وهذا قصارى ما تستطيع الوصول إليه وإلا فإنها تتخلى عن مبادئها تحت ضغوط الظروف» ـ وللحق فإن الاتحاد السوفيتى تفهم هذا الموقف.

«٥ ـ إن الأمم المتحدة سوف تكون واحدة من أهم ساحات الصراع على فكر العالم وضميره. وعندما سمع «جمال عبد الناصر» أن «داج همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة فاجأ مجلس الأمن بطرح استقالته من منصبه لأن اثنتين من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن خرقتا الميثاق بالعدوان على مصر، كما خرقتا البيان الثلاثى ـ وهما الأغلبية فيه ـ بالتحالف مع إسرائيل ـ سارع «جمال عبد الناصر» بإرسال برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يرجوه العدول عن استقالته لأن مستقبل «العدل الدولى كله فى الميزان ولا بد أن يقف أصحاب المبادئ وقفة صلبة وحتى النهاية دفاعا عن قيمه». ومع أن استقالة «همرشولد» كان يمكن أن تكون إحراجا لا يحتمل بالنسبة لبريطانيا وفرنسا ـ فإن بقاء «همرشولد» كان ضروريا لاستمرار المعركة على فكر العالم وضميره».

[٢]

مع نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٥٦ ساد وقف إطلاق النار على جبهات القتال وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ووفقا لنفس القرارات، فقد تقرر أن تجىء إلى مصر قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة لكى تتولى الإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة عملية انسحاب قوات العدوان، ثم للمرابطة على خطوط الهدنة لمنع تجدد الاشتباكات بين مصر وإسرائيل.

ووافق «جمال عبد الناصر» على فكرة قوات الطوارئ التى اقترحها «ليستر

بيرسون» وزير خارجية كندا عارفا منذ اللحظة الأولى أنه سوف يخوض معركة عنيفة(١) حتى تظل فكرة قوات الطوارئ فى إطارها لا تخرج عنه. وكذلك وافق على خطة الأمم المتحدة لتطهير قناة السويس بمعونة الأمم المتحدة وإعادتها للملاحة مرة أخرى، وكان يدرك منذ اللحظة الأولى أيضا أن هذه معركة أخرى وإلا تحول تطهير القناة بمعونة دولية إلى مقدمة لإدارتها دوليا.

□

وكانت اللهفة على تطهير القناة أكبر، وبالتالى جاءت معركتها أسرع. واقترح «همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة أن يشرف الجنرال «هويلر» الذى أصبح مساعدا فنيا للأمين العام - على عملية التطهير. وكان «جمال عبد الناصر» قد عرف من التقارير التى قرأها أن الجنرال «هويلر» نائب سابق لقائد سلاح المهندسين فى الجيش الأمريكى، ولذلك فقد أحس أن الولايات المتحدة الأمريكية وراء اقتراح «همرشولد» بتعيينه مسئولا عن عملية تطهير القناة.

وتم إبلاغ «همرشولد» أن مصر توافق على اقتراح تعيين الجنرال «هويلر» ولكنها تطلب كشفا بأسماء جميع معاونيه للموافقة عليهم قبل أن توفدهم الأمم المتحدة إلى مصر. وحاول «هويلر» أن يقنع «همرشولد» أن هذا تدخل مصرى فى عملية التطهير وأن حقه فى اختيار مساعديه الذين يعتقد بكفاءتهم لا ينبغى أن يعلوه اعتبار آخر. وقام الدكتور «محمود فوزى» بإبلاغ «همرشولد» باعتراض مصر فالتطهير يجرى فى مرفق تملكه مصر ويقع فى أراضيها وأية مخالفة لذلك تعتبر خرقا لسيادتها لا تقبله. واضطر «هويلر» أن يعرض أسماء مساعديه وأن يكتب كشفا لـ «همرشولد» بأسمائهم.

وفى اليوم التالى تلقى «همرشولد» رسالة اعتراض من مصر على نائب الجنرال «هويلر» وكان مهندسا أمريكيا بارزا أيضا وهو المستر «جاك كونورز» - وكان

---

(١) نصوص مجموعة من البرقيات المتبادلة بين القاهرة والوفد المصرى فى نيويورك منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (١٨٣ - ومن ١٨٥ إلى ١٩٩ - ومن ٢٠١ إلى ٢٢٥).

اعتراض مصر عليه يستند إلى معلومات تلقتها بأن «كونورز» سبق له العمل فى إسرائيل.

ثم جاءت الأزمة الثانية مع «هويلر» فقد وقف «إيدن» فى مجلس العموم فى محاولة لتغطية مهانة الانسَحاب وقال «إن بعض قطع الأسطول الملكى البريطانى سوف تشترك فى عملية التطهير وإن ممثل الأمم المتحدة المسئول عن العملية وافق على الفكرة». وطلب الدكتور «فوزى» من «همرشولد» إيضاحا وكان الإيضاح الذى تلقاه الدكتور «فوزى» هو أن «ما قاله» «إيدن» مبالغ فيه والحقيقة بشأنه هى أن البحرية البريطانية حملت معها إلى بورسعيد معدات المهندسين بما فيها الكراكات وأن الجنرال «هويلر» وجد أن هذه الكراكات موجودة قرب مواقع العمل فى التطهير فعلا، وأنه لا بأس من استعارتها ورفع علم الأمم المتحدة فوقها واستعمالها فى عملية التطهير بدلا من المجىء بمعدات جديدة من مواقع بعيدة». وأبلغ «همرشولد» فى نفس اليوم بأن «مصر لا تقبل مثل هذا الترتيب لأن من شأنه أن يحدث لبسا وتداخلا بين قوات الغزو وملحقاتها وبين عمل جهاز الأمم المتحدة». وعندما حاول الجنرال «هويلر» أن يتهرب بدواعى السرعة واحتياج العالم الملهوف إلى قناة السويس أبلغ بأن «النار سوف تطلق على أية معدات بريطانية أو فرنسية تقترب من مواقع التطهير، وأنه يجب عليه العدول عن فكرته من أساسها حفاظا على سلامة مهندسيه».

□

وجرب الجنرال «هويلر» أن يؤكد حريته فى العمل بغير رقيب عليه إلا توجيهات الأمم المتحدة. وأخطر «همرشولد» بأن مهمة الجنرال «هويلر» يجب أن تتم بالتنسيق مع «محمود يونس» مدير هيئة قناة السويس ونائب رئيس مجلس إدارتها والمسئول عن الملاحة فيها. وشكا «همرشولد» للدكتور «فوزى» من تشكك مصر فى الجنرال «هويلر» فأكد له الدكتور «فوزى» باسم الرئيس «جمال عبد الناصر» أن «الحكومة المصرية لا تشكك فى نوايا الجنرال «هويلر» وإلا لاعترضت عليه. ثم إنها تعتبر أن عملية تطهير القناة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الإدارة المصرية لهيئة قناة السويس

لأن جهاز التطهير التابع للأمم المتحدة سوف يكون عليه أن يسلم نتائج عمله فى النهاية لهيئة قناة السويس المصرية وليس لغيرها، فإذا لم تكن شريكة معه فى كل خطوة فإن المواصفات الفنية المطلوبة لسلامة الملاحة فى القناة قد تتأثر، فالهيئة المصرية وليس غيرها هى التى تعرف احتياجات القناة».

ولم يكن أمام الجنرال «هويلر» غير القبول.

□

وبعد أيام ذهب «محمود يونس» إلى مقابلة الجنرال «هويلر» وأبلغه أنه تلقى من القاهرة تعليمات بأن يتوافق الجدول الزمنى لتطهير القناة مع الجدول الزمنى لانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد. واحتج الجنرال «هويلر» بـ «أنه مكلف من الأمم المتحدة بمهمة فنية لا علاقة لها بالسياسة». وأبلغه «محمود يونس» بأن «القاهرة لسوء الحظ لا توافقه على هذا الرأى، بل هى مقتنعة بالربط بين العمليتين، فالعدوان هو الذى تسبب فى تعطيل القناة ولا يمكن أن تصبح القناة مستعدة للملاحة والعدوان لا يزال قائما». ثم أضاف «محمود يونس» أن القاهرة ترى «أنه طالما بقيت قوات العدوان فى بورسعيد فإن احتمال تجدد القتال وارد وليس معقولا أن نقوم اليوم بإصلاح شىء ثم نجده غدا يتهدم أمام عيوننا». وقال الجنرال «هويلر» لـ «محمود يونس» إنه مضطر لإبلاغ «همرشولد» بما سمعه منه الآن. ورد «محمود يونس» بأن «السكرتير العام للأمم المتحدة يعرف الآن فعلا بما أبلغه به فقد نقله إليه الدكتور «فوزى» وزير الخارجية».

[٢]

كانت المشاكل تتراكم بين السلطات المصرية وبين جهاز الأمم المتحدة لتطهير قناة السويس. وقرر السكرتير العام للأمم المتحدة «داج همرشولد» أن يطير بنفسه إلى القاهرة، وأن يلتقى بالرئيس «جمال عبد الناصر» بنفسه وخصوصا أنه كان يريد أن يصاحب أول مجموعة من قوات الأمم المتحدة تصل إلى الشرق الأوسط.

ولقد أراد «همرشولد» أيضا أن يحل بعض المشاكل التى ثارت فى الأيام الأخيرة عن مهمة قوات الطوارئ فعلى هذه الجبهة أيضا تراكمت مشاكل كثيرة.

وقد وافقت مصر على ترشيح «همرشولد» للجنرال «بيرنز» الكندى (كان من قبل كبيرا لمراقبى الهدنة) ـ ليكون قائدا لقوات الطوارئ. وأثناء مشاورات تشكيل القوة وضعت مصر إطارا تراه مناسبا لعملها.

كان الإطار الذى وضعته مصر أن تبدأ قوات الطوارئ بالإشراف على جلاء القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد فإذا ما أنهت هذه المهمة وتسلمت مواقع قوات الاحتلال تحتم عليها أن تسلمها للقوات المصرية فى ظرف ٢٤ ساعة.

وبعد إتمام الانسحاب البريطانى ـ الفرنسى وتسليم بورسعيد للقوات المصرية يكون على قوات الطوارئ أن تتحول إلى جبهة سيناء وتحدد جدولا زمنيا لخطوات الانسحاب، ويطبق هذا الجدول خطوة بعد خطوة طبقا لما سبق اتباعه فى بورسعيد.

ولم يكن الجنرال «بيرنز» مقتنعا بهذا الإطار فقد رأى أنه لا يعطيه المرونة الكافية كما أن قصر المدة بين خروج ودخول قوات أخرى قد يتسبب فى مشاكل يمكن أن تصبح ساخنة. وأصرت مصر على موقفها.

ووضع «همرشولد» بالتنسيق مع «بيرنز» قائمة بالدول التى يمكن أن تدعى للاشتراك بكتائب من جيوشها فى قوات الطوارئ الدولية: وأصرت مصر على أن تكون الهند ويوجوسلافيا وسيلان ضمن الدول المقترحة.

وللمرة الثانية وقع «إيدن» فى نفس الخطأ فقد أعلن فى مجلس العموم أن كندا سوف تشترك فى قوات الطوارئ ومعنى ذلك أن «قوات صاحبة الجلالة الملكة» وبزيها الرسمى سوف تظل موجودة فى المنطقة. ويبدو أن «همرشولد» والجنرال «بيرنز» كانا على استعداد لقبول اشتراك كندا، ورغبة فى سرعة تجميع القوة اتصل الجنرال «بيرنز» بوزير الدفاع الكندى طالبا منه ستمائة جندى على عجل يتوجهون إلى مصر. ووصل الجنود الكنديون بالفعل قادمين من «نابولى» ـ فى إيطاليا ـ وفوجئت السلطات المصرية بوصولهم وجرى استيضاح الموضوع مع «همرشولد» فأجاب بما حدث

وأبلغه الدكتور «محمود فوزى» أن «مصر تعترض على وصول الكنديين مبدئيا وعمليا: مبدئيا بالنظر إلى ما قاله «إيدن» فى مجلس العموم، وعمليا لأن ملابس الجنود الكنديين هى نفسها ملابس الجنود البريطانيين وهذا قد يحدث التباسا لدى القوات المصرية فتطلق النار على الكنديين بظن أنهم من الإنجليز». وصدر الأمر إلى قائد حاملة الجنود التى وصلت إلى الإسكندرية بالكنديين بأن تغادر الميناء بهم وأن تخرج من المياه الإقليمية المصرية. وأطاع قائدها ولم يكن أمامه غير ذلك. لكن الجنرال «بيرنز» اعتبر القرار المصرى إهانة له وزاد إحساسه بالإهانة حينما اعترضت مصر على اشتراك باكستان بكتيبة فى قوات الطوارئ تحت مبدأ «أنها ترفض اشتراك أى دولة من دول حلف الأطلنطى ودول حلف بغداد فى تشكيل قوات الطوارئ الدولية».

وهكذا وجد «همرشولد» نفسه على الطريق إلى مصر فقد كان عليه أن يناقش هذه التراكمات كلها مع الرئيس «جمال عبد الناصر».

وبدأ «همرشولد» بموضوع كندا فقال للرئيس «إنه هو أيضا تأثر للمعاملة التى عوملت بها القوات الكندية وإنه يعتبر نفسه المسئول عن هذا اللبس الذى حدث بشأنها فلم يخطر له أن الرئيس «جمال عبد الناصر» سوف يعترض على اشتراك كندا باعتبار أن «ليستر بيرسون» وزير خارجية كندا هو صاحب الاقتراح الذى وافقت عليه الجمعية العامة بإنشاء قوات طوارئ تابعة للأمم المتحدة وأن إنشاء هذه القوات يعتبر مبدأ فى احتواء النزاعات الدولية ولا يعقل أن نقبل الفكرة ونرفض اشتراك أصحابها فى تنفيذها».

وابتسم «جمال عبد الناصر» وقال لـ «همرشولد» إنه «يتفهم وجهة نظره ولكنه يرجو من ناحية أخرى أن يتفهم «همرشولد» دواعى تصرفه». ثم أضاف «أنه سوف يراجع قراره ويقبل اشتراك كندا فى قوات الطوارئ على شرط أن يتم ذلك بعد إتمام انسحاب الجنود البريطانيين من بورسعيد حتى لا يحدث لبس بين زيهم وزى الجنود البريطانيين».

□

وقضى «همرشولد» يوما مع قوات الطوارئ والتقى مع الجنرال «هويلر» المشرف على عملية تطهير قناة السويس، ثم عاد إلى مقابلة ثانية مع الرئيس «جمال عبد الناصر» قبل مغادرته القاهرة عائدا إلى نيويورك.

وفى هذه المقابلة الثانية فتح «همرشولد» مع الرئيس «جمال عبد الناصر» موضوع المقاومة الشعبية فى بورسعيد ضد القوات البريطانية والفرنسية وقال «همرشولد» إن «الجنرال» «ستوكويل» - قائد الغزو - قدم للجنرال «بيرنز» معلومات مفصلة تفيد بأن ضباطا من الجيش المصرى هم الذين يتولون تدريب المقاتلين كما أن هناك خطا منظما لتزويدهم بالسلاح فتح لهذا الغرض عن طريق بحيرة «المنزلة». بل إن معلومات المخابرات العسكرية البريطانية تفيد بأن عددا من ضباط الصاعقة المصريين تسللوا فعلا إلى المدينة وهم يتولون تنظيم المقاومة من داخلها. ثم قدم «همرشولد» للرئيس كشفا بعمليات عسكرية وقعت فى بورسعيد ضد القوات البريطانية والفرنسية راح ضحيتها أكثر من عشرين ضابطا وجنديا، كما قدم قائمة بأسماء وجنود جرى خطفهم. وأضاف «همرشولد» إلى ذلك كله تخوفه من أن تؤدى هذه العمليات إلى تعطيل الانسحاب».

وأوضح له الرئيس «جمال عبد الناصر» أن «الجيش المصرى ملتزم بوقف إطلاق النار ولكن الشعب الذى يعيش تحت الاحتلال يستحيل إلزامه بقرار وقف إطلاق النار طالما هو يرى أعداءه أمامه ويشعر بمهانة تصرفاتهم التعسفية كل يوم».

وفى نهاية حديث طويل قال «همرشولد» أن «انسحاب الانجليز والفرنسيين رغم عنادهم سوف يكون مسألة بالغة السهولة إذا ما قيس بموقف إسرائيل. فهو يعلم أنها لن تنسحب إلا بعد أن تقيم الدنيا وتقعدها. ثم إنه يعرف أيضا أن إسرائيل تركز كل وسائل الضغط المتاحة لها الآن على الرئيس «أيزنهاور».

ثم قال «همرشولد» للرئيس «عبد الناصر» إنه «يفهم أن مصر لا تزال ملتزمة بالنقاط الست التى أقرها مجلس الأمن عندما طرح عليه موضوع تأميم قناة

السويس وهو يريد أن يتأكد من استمرار التزام مصر بهذه النقاط لأنه يعرف أن هذه القضية سوف تطرح نفسها فى الأسابيع القليلة القادمة».

ورد «جمال عبد الناصر» بأنه «لا يستطيع أن يعطى مثل هذا التأكيد بينما هناك جنود أجانب على الأراضى المصرية». ولم ير «همرشولد» فيما يبدو أن الوقت مناسب لفتح الموضوع بتفاصيله وأشار إلى أنه «سوف يكون على اتصال بالدكتور «محمود فوزى» فى الأمم المتحدة وسوف يناقش معه أولا بأول ما يعن له من أفكار».

وحينما نهض «همرشولد» للانصراف قال للرئيس «إنه يعتقد أنه سوف يعود للاجتماع به قريبا فهو يعتزم قضاء عيد الميلاد مع قوات الطوارئ». ثم أضاف «ووقتها نناقش معا مشكلة قناة السويس بما فى ذلك فتحها للملاحة أمام إسرائيل باعتبار أن ذلك حقها كعضو بالأمم المتحدة. ولعلنا أيضا فى ذلك الوقت نستطيع أن نناقش تصوراتكم لمستقبل قطاع غزة».

وخرج «همرشولد» ـ وكانت أجراس الإنذار كلها تدق فى تفكير «جمال عبد الناصر».

الفصل التاسع

الحياة فى كابوس

[١]

صباح يوم ٩ نوفمبر ١٩٥٦ دعا «أيزنهاور» - الذى أعيد انتخابه قبلها بيومين رئيسا للولايات المتحدة لأربع سنوات جديدة - مجلس الأمن القومى الأمريكى إلى الاجتماع فى البيت الأبيض «لبحث آخر التطورات فى الشرق الأوسط».

وعندما التأم شمل المجلس «أيزنهاور» قاعة الاجتماع فوقف الكل وصفقوا له حفاوة وتهنئة. وما كان يتخذ مقعده حتى أفصح عن الهدف الأساسى للاجتماع فقال على الفور «والآن أيها السادة علينا أن نلم القطع والشظايا المتبقية من الشرق الأوسط»(١).

(We have to pick up the bits & pieces in the Meddle East)

وكانت هذه العبارة هى خير تعبير عن رؤيته للموقف فقد بدا الشرق الأوسط أمامه قطعًا وأجزاء مكسورة ومتناثرة وليس هناك من يستطيع أن يجمع هذا كله ويعيد ترتيبه كما يشاء غيره هو وغير الولايات المتحدة الأمريكية.

كان باديا له أن بريطانيا وفرنسا كلتيهما قد فقدا ما كان باقيا لهما فى الشرق الأوسط تماما، لم يبق وجود ولم يبق نفوذ ولم يبق بترول. وفيما يتعلق ببريطانيا فإنها لن تعود قادرة فى مستقبل الأيام على تعويض ما ضاع منها عندما انكشف تواطؤها مع إسرائيل، وحتى إذا غفر لها أصدقاؤها من الحكام العرب التقليديين فإن شعوبهم لن تسمح لهم بأى نوع من أنواع التعبير عن الصفح أو النسيان.

---

(١) تفاصيل اجتماع المجلس عن مذكرات «أيزنهاور» ويوميات مساعده الجنرال «جود باستير».

وكان تقديره أن الاتحاد السوفيتى لم يكسب كثيرًا من الأزمة، وصحيح أن الإنذار الذى وجهه إلى المعتدين قد رفع هيبته ولكنه - أى «أيزنهاور» تصرف على نحو ترك الأطراف جميعا تحت انطباع أن الولايات المتحدة هى التى وجهت الضربة القاضية إلى مخطط العدوان. وكان «أيزنهاور» قد تحرك بسرعة بعد أن جاء الإنذار السوفيتى بمفعوله المقصود. فقد قبل تلقى مكالمة تليفونية من «إيدن» حتى يطمئنه إلى أنه الآن وبعد قبول بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لوقف إطلاق النار - سوف يقف إلى جانبه وإلى جانبهم ولن يتركهم لعملية الابتزاز السوفيتى السافر. وقال لـ «إيدن» على التليفون «إن هؤلاء الأولاد الحمر (The red boys) فى الكرملين يظنون أن أمامهم فرصة لكسر حلف الأطلنطى، ويجب أن نثبت لهم أنه سوء تفاهم بين حلفاء، وأنه قد انتهى وعدنا إلى العمل سويا». وحين بدأ «إيدن» يسأل «ما إذا كان «أيزنهاور» قرر شيئا فى موضوع إمداد بريطانيا بالبترول؟» - رد عليه «أيزنهاور» بقوله «إنه شخصيا موافق ولكن «همفرى» (وزير التجارة) متردد وسوف أتولى إقناعه ولك أن تطمئن».

ثم سارع «أيزنهاور» إلى توجيه «هوفر» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى إصدار تصريح يقول فيه «إن الولايات المتحدة سوف تقاوم بالقوة أية محاولة لنقل قوات سوفييتية فى الشرق الأوسط». وبعد ساعات قليلة من صدور هذا التصريح أعلنت حالة الطوارئ فى البيت الأبيض لأن معلومات وردت من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشير إلى أن الاتحاد السوفيتى قام بتجهيز ربع مليون متطوع لنقلهم إلى الشرق الأوسط. ثم جرى إنهاء حالة الطوارئ بعد أن أكدت معلومات لاحقة عدم صحة النبأ. وكان «أيزنهاور» يستعد لاستقبال السير «هارولد كاشيا» الذى تلقى تعليمات من «إيدن» بنقل طلبات بريطانيا التفصيلية إلى الرئيس الذى رضى بتسلمها شخصيا ليطمئن «حليفه» المنهار فى لندن. وفى هذا اللقاء مع السفير البريطانى عاد «أيزنهاور» إلى موضوعه المفضل فقال لـ «كاشيا» إن أنتونى أرغمنى على أن أقف ضده فى محنته فهو لم يفهم نظريتى فى مواجهة بؤر المتاعب فى الدول الصغيرة. إن هذه الدول الصغيرة فى حد ذاتها بلا قوة ولكنها تستطيع أن

تقيم الدنيا وتقعدها إذا اقترب الكبار بالقوة. الحل الوحيد أن تحاصرها وأن تخنقها ببطء، وأن تصفى زعماءها لأنك إذا صفيت هؤلاء الزعماء لا يتبقى شيء. إننى لست صاحب هذه النظرية فى تصفية الزعماء وأول من سمعتها منه هو (الماريشال) جوكوف أيام الحرب وقد سمعتها منه عدة مرات وما زال صوته فى أذنى وهو يقولها: «تخلص من الزعماء مثيرى القلاقل والباقى سهل». لقد كان رأيى دائما أن محاربة «ناصر» خطأ. إذا حاربته بالقوة أضفت إلى قوته. والحل الوحيد هو استنزافه وحصاره وعزله عن العالم العربى وخصوصا «سعود» وسوريا وسوف نستيقظ ذات صباح لنجده واقعًا فى مكانه. أما الحرب فخطأ».

وكان «أيزنهاور» - طبقا لنصوص ما كتب فى يومياته - مقتنعا بأن «جمال عبد الناصر» قد «انتهى أو هو قرب النهاية. فالحرب ضده هزت أعصابه. ثم إنه لا يعرف حتى الآن نوع المشاكل التى تنتظره، وحين يبدأ فى جرد كشوف حساباته فسوف يرى أن موارده لن تكفيه. إنه الآن يتحرك تحت الوهج الباقى من الأزمة ويلعب دور البطل، ولكن هذه محاولة قصيرة العمر، فعليه أن يدفع فواتير كثيرة تنتظره. ويبقى أن نجاحنا سوف يتأكد إذا استطعنا أن نعزله عن العالم العربى، والمهم أن لا نترك له فرصة ليجمع خطوطه، أو ليخدع أصدقاءنا فى العالم العربى.»

□

والآن صباح يوم ٩ نوفمبر كان «أيزنهاور» فى اجتماع مجلس الأمن القومى يستعرض الموقف ويرتب الأوضاع والبقايا المكسورة والأجزاء المتفرقة كما يراها ليشكل شرقا أوسط جديدا تضعه القوة الأمريكية بكامله فى نطاق نفوذها الإمبراطورى الجديد (**نفس الحلم المستمر** الذى بدأه «روزفلت»، بينما الحرب العالمية الثانية ما زالت دائرة).

وعاد إلى شرح نظريته فيما يتعلق بالخلاص من «عبد الناصر» وأسهب فى التفاصيل، فقال إن «من المهم بعد أن تنقضى فترة الفوران الحالية أن ينقشع الضباب ويظهر «جمال عبد الناصر» خاوى اليدين لم يحصل من الحرب على أية

جوائز». ثم حدد أكثر مجموعة من النقاط لا بد من تحقيقها «لتبديد أى وهم يراود أحدًا بأن «ناصر» قد فاز فى الحرب» وكانت كما يلى:

«١ ــ لا ينبغى أن نتركه يدير القناة وحده.»

«٢ ــ إن إسرائيل لن تتنازل هذه المرة عن حقها فى المرور من قناة السويس وخليج العقبة.»

«٣ ــ لا يمكن السماح لمصر بالعودة إلى قطاع غزة، والأنسب تدويله وإقامة نوع من وصاية الأمم المتحدة عليه.»

ثم ختم «أيزنهاور» عرضه بالإشارة إلى أن «ناصر» ـ وبرغم كل المظاهر ــ فى موقف ضعيف، وإذا دفعناه قليلا فسوف ينكفئ على وجهه».

□

وكان «جمال عبد الناصر» مشغولا عن هذا كله بأشياء أخرى. كان شديد القلق على أحوال المدنيين فى بورسعيد وسيناء وقطاع غزة تحت الاحتلال، وكانت رسائله تتوالى على الدكتور «فوزى» لكى يثير هذه القضية فى الأمم المتحدة.

وفى يوم ٣٠ نوفمبر كتب بخطه ورقة تعليمات إلى الدكتور «محمود فوزى» أرسلت مع حامل حقيبة ولم ترسل برقيًا وكان عنوانها **«سياستنا بالنسبة لموضوع قناة السويس»**. وكان نصها كما يلى:

[«١ ــ لا يمكن الرجوع إلى الموقف السابق سواء مشروع «همرشولد» أو المشروع الهندى، أو حتى المشروع المصرى، حيث إن هذه المشاريع جميعها موضوعة على أساس حل سلمى. وحيث إن الطرف الآخر لم يرض بالحلول السلمية وفضل استخدام القوة، وحاول الاستيلاء بالقوة على القناة ــ فإن كل ما تستطيع أن تقدمه مصر بالنسبة لمسالة قناة السويس لا يخرج عن ضمان حرية الملاحة حسب اتفاقية ١٨٨٨ وكذلك ضمان الرسوم.

٢ ــ يجب أن نكون مستعدين عند إتمام الانسحاب أى فى يوم ١٤ ديسمبر

١٩٥٦ (الموعد المبدئى الذى حدده «سلوين لويد» لـ «همرشولد») أن نتقدم فورا للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونطالب بتعويضات عن خسائرنا نتيجة للعدوان، وكذلك نطالب بلجنة تحقيق من هيئة الأمم المتحدة لتقوم بالتحقيق فى الفظائع التى ارتكبها المعتدون، ويجب أن تكون كل الأضواء فى جميع الأوساط الدولية مسلطة على هذا الاتجاه حتى يطغى على موضوع حل مشكلة قناة السويس، وأن نصل إلى أن يؤجل النظر فى موضوع حل مشكلة قناة السويس إلى أن يتم التحقيق ويتم التعويض.

٣ ــ ربما لاحظت أن بعض الصحف البريطانية والمعارضة بصفة خاصة قد أظهرت بوضوح أن كل ما يمكن الحصول عليه من مصر بعد العدوان، وذلك فيما يختص بتسوية مسالة قناة السويس، هو ضمانات لحرية الملاحة. وهذا يدل على أنه حتى الرأى العام البريطانى أصبح يؤمن أن مصر لن تتساهل كما تساهلت أثناء محادثات نيويورك.

٤ ــ لذلك يجب أن نتشدد فى مطالبنا وفى موقفنا.

٥ ــ أما بخصوص إسرائيل فلابد أن نهيئ الجو من أن إسرائيل ليست دولة بل هى قاعدة للعدوان والاستعمار، وعلى ذلك فلا يمكن أن نعاملها كدولة. وواضح من هذا أننا يجب أن نحبط أية محاولة سواء للصلح مع إسرائيل أو لمرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس. وسنقوم من جهتنا فى القاهرة بحملة تساند هذا الاتجاه.

٦ ــ يجب أن نعتبر هذه التوجيهات على أنها خطة للمستقبل ولا نفصح عنها بل تدور المناورات فى هذا الاتجاه حتى نصل إلى غرضنا.

إمضاء

جمال»]

□

وفى أول ديسمبر تلقت مصر أخبارًا عن حشود تركية وعراقية على حدود سوريا.

ثم تلقى «جمال عبد الناصر» خطابًا لفت نظره من صديقه «نهرو»، فقد راح «نهرو» يحدثه فى هذا الخطاب بأن اتهامات توجه لمصر أنها راحت تمارس نوعا من الاضطهاد المنظم ضد أشخاص من أصل يهودى[1]. وفى نفس اليوم كان «همرشولد» يتحدث مع الدكتور «فوزى» فى نفس هذ الموضوع. كما أن السفير الأمريكى فى القاهرة طلب موعدا عاجلا مع الرئيس مباشرة لينقل له رسالة حول نفس الموضوع من الحكومة الأمريكية.

وأبرق الرئيس «جمال عبد الناصر» إلى الدكتور «محمود فوزى» فى نيويورك بمجموعة من البيانات المحددة حول هذا الموضوع جاء فيها: «.... ولو أن إبعاد الأجانب من صميم أعمال السيادة المصرية وليس لأحد أن يتدخل فيه فإن مصر لا تقوم بعمليات طرد وليس هذا من سياستنا **وكل ما حدث هو أن بعض الأفراد أخرجوا لدواعى الأمن والموضوع كله لا يعدو أن يكون حملة من الدعاية والتشهير. أرجوك إبراز الحقيقة فى هذا الموضوع من خلال تصريحاتك، وأحبذ أن تكون لهجة بيانكم غير عنيفة»**.

□

ويوم ١٤ ديسمبر توجه الدكتور «محمود فوزى» إلى وزارة الخارجية الأمريكية للاجتماع مع «هربرت هوفر» نائب الوزير (كان السرطان قد اكتشف فى أمعاء «دالاس» ودخل المستشفى). وحضر الاجتماع أيضًا وكيلا الوزارة «ميرفى» و«راونترى». وفوجئ الدكتور «فوزى» بـ«هوفر» يقول له «إن حكومة الولايات المتحدة لديها تقارير تدعو إلى القلق عن نشاط تخريبى تعد له مصر فى عدد من الأقطار العربية بينها الكويت ولبنان». وأردف «هوفر» «قائلا هذا غير نشاط مصر التخريبى

---

(١) نص خطاب نهرو إلى الرئيس جمال عبد الناصر منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٠٠).

داخل إسرائيل». ثم استطرد «إذا لم يتوقف عملاؤكم المتعصبون عل الفور فإن أى أمل فى خلق تفاهم بيننا يساعد على استقرار الموقف ـ سوف ينتهى». ومضى «هوفر» يقول «لا بد أن تعلموا أن الولايات المتحدة لم تعد مستعدة للاعتماد على بترول العالم العربى ولا عادت مستعدة للاعتماد على قناة السويس أو خطوط الأنابيب، فقد اعتمدت برنامجا لبناء ناقلات عملاقة تستطيع الدوران حول رأس الرجاء الصالح». وتمالك الدكتور «فوزى» أعصابه وسأل «هوفر» قائلا «سوف أكون ممتنا لو أعطيتنى معلومات محددة عن هؤلاء المخربين أو عن خططهم». ورد «هوفر» يقول «إن بعضهم ليسوا مصريين ولكنهم يتحركون بإيحاء من عناصر مصرية، وهم يسمون أنفسهم ناصريين وينسبون هويتهم إليكم. وربما كانت الحكومة فى القاهرة لا تعلم شيئا عن هذا النشاط ولعله يجرى من وراء ظهر الرئيس «ناصر» نفسه». وأبدى الدكتور «فوزى» استغرابه من هذه المعلومات وأظهر تشككه فى مصادرها.

□

وعندما وصلت برقية الدكتور «فوزى» إلى القاهرة كان من رأى «جمال عبد الناصر» أن كل هذا الذى تثيره الولايات المتحدة يندرج تحت بند الموضوعات المؤجلة. ففى هذا الوقت لا ينبغى لمصر أن تحول أنظارها عن موضوع واحد وهو الضغط بكل الوسائل لتحقيق انسحاب قوات العدوان من مصر. «الباقى كله يستطيع أن ينتظر دوره، وأما الانسحاب فلا بد أن يستمر».

كان «سلوين لويد» قد أعطى لـ «همرشولد» تاريخ ١٤ ديسمبر لإتمام الانسحاب.

ثم طلب التأجيل ليوم ٢٠.

وفى يوم ٢٢ ديسمبر أتمت قوات الطوارئ تسلم مدينة بورسعيد من قوات الاحتلال، وفى يوم ٢٣ عادت إليها القوات المصرية.

[٢]

حاولت إسرائيل بكل الوسائل تعطيل جلاء القوات البريطانية والفرنسية عن

بورسعيد وفكرت فى خطط كثيرة لافتعال حوادث يمكن أن تؤدى إلى عكس اتجاه الأحداث.

لم يكن «بن جوريون» قادرًا على تصور الحقائق الجديدة التى برزت أمامه تمنعه من تحقيق آماله فى اللحظة التى ظن فيها أن كل شىء أصبح فى قبضة يده.

● لقد أصبح شريكا فى تحالف سياسى وعسكرى يضم بريطانيا وفرنسا وتعاون معهما فعلا فى عمل موحد ضد مصر التى يعرف فى قرارة قلبه أنها عدوه الأكبر. والآن فإن شركاءه على وشك أن يتركوا رأس الجسر الذى حصلوا عليه فى بورسعيد.

● إنه تمكن فى حماية تدخل حلفائه من احتلال كل شبه جزيرة سيناء وأعلن ضمها بالفعل إلى «أرض إسرائيل»، وبانسحاب الانجليز والفرنسيين من بورسعيد فإن الجيش الإسرائيلى فى سيناء سيكون عليه إما أن يحارب معركة باهظة التكاليف أو ينسحب بغير قتال.

● إن الأمم المتحدة استطاعت تكتيل رأى عام قوى ضد إسرائيل، وقد أحرجت شركاتها مع بريطانيا وفرنسا موقفها أمام شعوب العالم التى راحت تصدق ما كانت تقوله مصر من أن إسرائيل أداة فى يد الاستعمار.

● إن الولايات المتحدة تبدو وكأنها لأسباب متعددة: لتضارب مصالح بينها وبين بريطانيا وفرنسا، ولأمل فى استمالة أصدقائها العرب، ولطمع فى السيطرة على بترول الشرق الأوسط بأسره - قد انتهجت سياسة لا تستطيع إسرائيل أن تعتبرها ودية. فقد أدانت تدخلها فى مصر من أول لحظة وظلت تدينه حتى قبل كل أطراف التواطؤ وقف إطلاق النار.

● إن «جمال عبد الناصر» عدوه اللدود حارب معركة السويس كلها بكفاءة وحكمة رفعت قدره فى العالم العربى وفى آسيا وأفريقيا. وإذا خرج من هذه المعركة سليما، فمعنى ذلك أنه سيتحول إلى بطل قومى يستطيع أن يستقطب مشاعر وأفكار الجماهير العربية المحيطة بإسرائيل.

● إن الاتحاد السوفيتي دخل الشرق الأوسط صديقا للعرب ومصدرا لتسليحهم، ومن المؤكد أنه بعد فشل العدوان فإن الاتحاد السوفيتي سوف يفتح أبوابه لمساعدات عسكرية واقتصادية وسياسية ـ لمصر وللعرب بغير حدود.

□

وبالنسبة لـ «بن جوريون»(١) فقد كان ذلك كله طبقا لوصفه في اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي عقد يوم ٢٢ ديسمبر: «**كابوسا مرعبا يتمنى أن يستيقظ منه ويتأكد أنه مجرد كابوس**».

وفي هذا الاجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي قال «بن جوريون» لوزرائه بعد أن استعرض أمامهم شكل الكابوس الذي يعيش فيه ـ إنه ليس أمام إسرائيل الآن إلا الولايات المتحدة الأمريكية، «لقد كانوا باستمرار أصدقاءنا وكانوا يتعاطفون مع قضيتنا باستمرار، وقد أرسلوا إلينا كثيرا من المساعدات ـ لكنهم كانوا أصدقاء والآن فإن هدف إسرائيل يجب أن يكون تحويل الولايات المتحدة الأمريكية من صديق إلى حليف. إن إسرائيل كانت دائمًا تحتاج إلى حليف من بين القوى الكبرى وقد أثبتت الأسابيع القليلة الماضية أنه لم تعد هناك قوى كبرى في هذا العالم غير الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. والاتحاد السوفيتي لن يكون حليفا لنا ولا حتى محايدا بيننا وبين أعدائنا. وليس أمامنا غير الولايات المتحدة».

ثم دخل «بن جوريون» في عرض تاريخي لانهيار إمبراطورية الغرب التقليدية في الشرق الأوسط. وقال إن بريطانيا وفرنسا انتهيتا بالكامل في الشرق الأوسط وتحولتا من امبراطوريتين عظيمتين إلى دولتين عاديتين في غرب أوروبا، وكان تصرفهما في حرب السويس هو فصل النهاية في تاريخهما الامبراطوري.

ووصل «بن جوريون» في تأملاته الفلسفية في تلك الجلسة إلى درجة أنه قال «تمنيت لو أن الروس أرسلوا متطوعين إلى مصر للحرب معها ولو حدث لأرغم «أيزنهاور» على إرسال قوات أمريكية إلى المنطقة ولتغير مجرى الحوادث». وقاطعه

---

(١) يوميات «ديفيد بن جوريون» مجموعة ديسمبر ١٩٥٦.

«ليفى أشكول» (رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد) «بأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى حرب نووية». ورد «بن جوريون» بشؤم قائلا «**إذا كان لابد للمعبد أن يتهدم فلماذا يسقط على رؤوسنا وحدنا**».

وكان مجلس الوزراء الإسرائيلى يعرف من شطحات رئيسه «ديفيد بن جوريون» مثل هذه النوبات الفلسفية التى يحاول أن يستعيد فيها دور أنبياء العهد القديم!

□

وقرر المجلس ضرورة أن تحشد إسرائيل كل مواردها السياسية فى واشنطن لإقناع «أيزنهاور» بأن إسرائيل لا تستطيع أن تنسحب من سيناء ولا من غزة، وأن الكنيست الإسرائيلى وافق على ضم كلتيهما (سيناء وغزة) إلى إسرائيل، وأن الوضع بالنسبة لإسرائيل يختلف عما هو عليه بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فقد كان فى وسع الاثنتين الانسحابمن مصر دون ضرر غير ضياع الهيبة، وأما انسحاب إسرائيل فسوف يؤدى إلى ضياع الأمن.

وأبدى «سابير» وزير العدل وجهة نظره بأن إسرائيل تستطيع أيضًا أن تركز على الأمم المتحدة فى نفس الوقت الذى تركز فيه على الولايات المتحدة. وانفجر فيه «ديفيد بن جوريون» قائلا «**إنه ليس لإسرائيل صديق واحد فى الأمم المتحدة وإن كل من فيها أصبحوا أصدقاء ناصر**». ثم قال لـ «سابير» «**علينا أن نفهم أن الأمم المتحدة بالنسبة لإسرائيل هى خلية نحل ليس فيها عسل وسوف يقرصوننا جميعا دون أن نشعر بطعم الحلو على أطراف ألسنتنا. ليس أمام إسرائيل الآن غير الولايات المتحدة**».

□

وتحركت إسرائيل فى واشنطن على أوسع نطاق. كان «أبا إيبان» سفيرها فى واشنطن يبذل قصارى جهده. وكان «ليندون جونسون»[1] زعيم الأغلبية

---

(١) أصبح «ليندون جونسون» رئيسا للولايات المتحدة سنة ١٩٦٣ بعد اغتيال «جون كنيدى». وكان «جونسون» هو رئيس الولايات المتحدة أيام حرب ١٩٦٧.

الديمقراطية فى الكونجرس - فى طليعة الساسة المؤيدين لإسرائيل فى واشنطن. وقد تكفل هو بأن يكون حلقة الاتصال مع «أيزنهاور» شخصيا فى حين يركز «أبا إيبان» على «دالاس» الذى كان قد تماثل للشفاء وغادر المستشفى عائدا إلى مكتبه. وفى نفس الوقت حثت إسرائيل كل أصدقائها فى الجالية اليهودية والصحافة والتليفزيون ودوائر المال والأعمال أن ينشطوا لأن هذا هو الوقت لمساعدة إسرائيل وإذا ضاعت الفرصة فسوف تكون فى خطر.

كان الهدف الإسرائيلى محددا وهو أن تتفهم الولايات المتحدة ضرورات بقائها فى سيناء وفى قطاع غزة، وألا تشارك الولايات المتحدة فى أى ضغط يوجه إليها لإرغامها على الانسحاب.

□

والتقى «ليندون جونسون» عدة مرات مع «أيزنهاور» وتشير مجموعة أوراق «أيزنهاور» إلى أن الرئيس الأمريكى استمع إلى «جونسون» فى أول لقاء بينهما فى تلك الأيام ثم سأله «ما الذى يريده أصدقاؤنا فى إسرائيل؟ إننى فى بعض الأحيان أجد نفسى عاجزا عن فهم «بن جوريون» وأتساءل فيما بينى وبين نفسى: **هل هو جائع باستمرار لأرض جديدة أم أنه يريد السلام؟**».

ويستطرد «أيزنهاور» «إننا لا نستطيع أن نجد أمام العالم أى مبرر سياسى أو قانونى يعطى لإسرائيل حق البقاء فى سيناء. معنى ذلك ببساطة أننا سنفقد كل أصدقائنا العرب وسوف نراهم جميعا يتجهون إلى الاتحاد السوفيتى. ثم إن العالم كله سوف يتعاطف مع «ناصر» إذا قرر مواصلة الحرب ضدهم وسوف تكون إسرائيل وحدها أمامه بعد خروج الانجليز والفرنسيين من بورسعيد. وسوف يطلبون أسلحة منا وسوف نجد أنفسنا منساقين إلى صراع فى الشرق الأوسط قد يتحول إلى مواجهة بيننا وبين الاتحاد السوفيتى وهذا شىء مستحيل وعلى «بن جوريون» أن يفهم ذلك. إننى على استعداد لمساعدة إسرائيل لكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تدفع ثمن هذه المساعدة بحرب ذرية».

وراح «ليندون جونسون» يشرح نظرية الأمن الإسرائيلى لـ «أيزنهاور» وسأله «أيزنهاور» فى نهاية الشرح قائلا «ما هو الهدف الاستراتيجى من احتلال سيناء وهل هو أرض أو أمن؟».

ومضى «أيزنهاور» يقول «إذا كان الهدف أرضا فعليهم أن يتصرفوا كما يشاءون دون مسئولية على الولايات المتحدة. وإذا كان أمنًا فعليهم أن يحددوا لنا بنوده لكى نعرف كيف نساعدهم».

وقال «جونسون» «إنهم لا يطلبون أرضًا جديدة ولكن الأمن هو مطلبهم».

وشدد «أيزنهاور» ضغطه وسأله عن بنود هذا الأمن، ورد «جونسون»:

حقهم فى المرور من قناة السويس وخليج العقبة.

وإصرارهم على أن تعود مصر بشكل مباشر أو غير مباشر إلى قطاع غزة».

ورد «أيزنهاور» على الفور قائلا: **اتفقنا. إن هذه بالضبط هى مطالب الولايات المتحدة من الناحية المبدئية والعملية، وفضلاً عن أنها حق طبيعى لأمن إسرائيل تفهمه الولايات المتحدة وتتعاطف معه ــ فإنها فى الوقت ذاته ضرورة لتقليص نفوذ «ناصر» وقصه إلى حجمه الطبيعى».**

وسمع «أبا إيبان» نفس الكلام تقريبا من «جون فوستر دالاس» وسمعه كل أصدقاء إسرائيل فى واشنطن. واضطر «ديفيد بن جوريون» إلى التراجع، ولكنه طلب من «أبا إيبان» أن يحصل من «دالاس» على تعهد مكتوب بهذه الضمانات:

- **فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية.**
- **إنهاء السيطرة المصرية على خليج العقبة.**
- **عدم عودة مصر بإدارتها أو بقواتها المسلحة إلى قطاع غزة.**

□

وكان «داج همرشولد» يستعد للسفر إلى المنطقة ليقضى إجازة عيد الميلاد مع

قوات الطوارئ فى مصر وينتهز الفرصة لاجتماعه الموعود مع الرئيس «جمال عبد الناصر».

والتقى به «جون فوستر دالاس» وتباحث معه فى طلبات إسرائيل. وأبدى «همرشولد» اقتناعه بهذه المطالب، وقال إنه سوف يلح عليها فى لقائه مع الرئيس «جمال عبد الناصر» فى القاهرة. وسأله «دالاس» عن رأيه فى إنشاء قوة بحرية مشتركة تكون تابعة للأمم المتحدة وتتولى حماية حرية الملاحة فى مضايق العقبة وقناة السويس. وكان تصوره لها أنها مثيل بحرى لقوات الطوارئ الدولية على الأرض. وتحفظ «همرشولد» بأن «الفكرة يمكن أن تكون لها أبعاد خطرة لأن قوة الطوارئ البرية كان يمكن تشكيلها من دول صغيرة بعيدة عن الاستقطاب الدولى، وأما تشكيل قوة طوارئ بحرية فشىء آخر لا تقدر عليه غير القوى البحرية الكبرى، وفى هذه الحالة فلن تكون السيطرة للأمم المتحدة وإنما ستكون هذه السيطرة نزاعا بين القوى البحرية يصعب التحكم فيه».

□

وحينما سمع «أبا إيبان» من«دالاس» تفاصيل اجتماعه مع «همرشولد» أبدى مخاوفه من «أن السكرتير العام للأمم المتحدة قد لا يكون هو المفاوض المناسب لإقناع «ناصر» وخصوصا أن صداقته الوثيقة مع الدكتور «محمود فوزى» تجعله يتحرج من أن يكون حازما مع مصر. ثم إن السكرتير العام للأمم المتحدة لا يملك قوة تنفيذية وراءه تعزز كلامه وتؤكد موقفه، وأنه ربما كان من الأولى أن تقوم الولايات المتحدة نفسها بالحديث إلى «ناصر» وبطريقة لا تترك له مجالا للشك فى جديتها».

ورد عليه «دالاس» بأن «الولايات المتحدة لا تتصرف فى هذا الموقف بوحى لحظة عابرة أو بإيحاء اتصالات تقوم بها إسرائيل أو أصدقاؤها، **وإنما هى تتصرف وفق سياسة جديدة رسمتها للمنطقة وهى مصممة على تنفيذها»**. ثم استطرد «دالاس» يقول لـ «أبا إيبان» **إنك ترى أن بريطانيا انتهت فى الشرق الأوسط وبنهايتها فإن حلف بغداد سوف يصبح واحدا من مخلفات التاريخ، وقد جاء الوقت الآن لكى تتقدم**

الولايات المتحدة وتقيم نظاما جديدا فى المنطقة تتحمل فيه المسئولية وحدها ومباشرة. إننا لم نعد فى حاجة إلى التوارى وراء أصدقائنا القدامى، فقد لعبوا أوراقهم بحماقة وخسروا وتركوا وراءهم فى الشرق الأوسط فراغا يتحتم على الولايات المتحدة أن تملأه. إن لدى الرئيس خطة كاملة لمستقبل الشرق الأوسط وهى تتضمن ترتيبات سياسية وعسكرية ومساعدات اقتصادية واسعة سوف ترى وتسمع فى الأسابيع القليلة القادمة، فنحن ننوى أن نتحرك بسرعة وخصوصا أن أصدقاءنا فى المنطقة ومعهم الأصدقاء القدامى لبريطانيا الذين يجدون أنفسهم الآن فى العراء يناشدوننا بأن نتقدم إلى حمايتهم وهم يعرفون أنه ليس لهم أمل فى المستقبل إلا بالاعتماد علينا (١)».

□

فى نفس الوقت تقريبا كان مساعد وزير الخارجية الأمريكية «لوى هندرسون» يقابل الدكتور «محمود فوزى» فى حفل عشاء ـ أقامه تكريما له فى واشنطن السفير المصرى الدكتور «أحمد حسين» ـ ويقول له طبقا لتقرير الدكتور «فوزى» إن «الظرف الحالى هام إلى أقصى درجة بقدر ما هو دقيق، وبأن ما سوف يكون من تطور ومن تصرفات خلال الشهور القليلة القادمة سوف يكون حاسما فى شأن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر. وإن الفرصة سانحة أمام مصر لكى تتبوأ مركزا قويا ممتازا، كما أن الخطر قائم فى أن يسوء مركز مصر وتضيع كل ثقة فيها، وإن الولايات المتحدة لا تضمر سوءا لمصر وأنها ترغب فى التفاهم على أن هذا التفاهم يجب أن يقوم على أساس سليم ومن الجانبين وبنسبة مائة فى المائة».

وعندما وصلت برقية الدكتور «محمود فوزى» إلى القاهرة وقرأها الرئيس «جمال عبد الناصر» وأضاف إليها معلومات تلقاها من مصادر أخرى ـ كان واضحا أمامه بطريقة لا تقبل اللبس أن الولايات المتحدة على وشك أن تدخل المنطقة بخطة جديدة واسعة النطاق.

---

(١) مجموعة أوراق «دالاس» فى جامعة «برنستون» ويوميات «آبا إيبان».

وأرسل إلى الدكتور «فوزى» برقية يطلب إليه فيها أن يبذل كل جهده لاستطلاع خطوط السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة.

وكان «أيزنهاور» فى تلك الأيام الأخيرة من سنة ١٩٥٦ يستعد لكى يذهب إلى الكونجرس بمشروعه لإعادة تنظيم أمور الشرق الأوسط بأسره فيما عرف بعد ذلك باسم «مبدأ أيزنهاور».

[٣]

لم يكن «دالاس» يتحدث رجما بالغيب حينما قال لـ «آبا إيبان» إن الأصدقاء التقليديين فى المنطقة لبريطانيا يعرفون الآن أنها تركتهم فى العراء، وأنهم لم يعد فى وسعهم أن يواصلوا الاعتماد عليها، ونتيجة لذلك فلم يعد أمامهم مفر من الالتجاء إلى كنف الحماية الأمريكية وحدها.

كان «دالاس» يعرف دون شك بتفاصيل المناقشات التى دارت فى اجتماعات قمة بغداد غداة الغزو البريطانى الفرنسى لمصر. فلقد تدهور موقف أصدقاء بريطانيا فى المنطقة، وكان أكثر ما أساء إليه ما ظهر من حقائق التواطؤ مع إسرائيل، وقررت حكومات إيران وتركيا وباكستان والعراق عقد مؤتمر على مستوى القمة - وبدون اشتراك بريطانيا قائدة الحلف وزعيمته - لكى يبحثوا ما أصبح يواجههم من ظروف جديدة. ودعاهم «محمد رضا بهلوى» الاجتماع فى قصر «المرمر» فى طهران. وكان اجتماعهم صورة حية للتخبط والحيرة وللبحث عن طريق جديد وحليف كبير بديل عن ذلك الحليف الذى هوى فى السويس.

ويضم ملف اللجنة السياسية لحلف بغداد مجموعة من الوثائق السرية الحافلة بالمعانى والدلالات.

تبدأ وثائق هذا الملف فيما بعد حرب السويس بخطاب من السفير البريطانى فى بغداد السير «مايكل رايت» موجه إلى السيد «أحمد مختار بابان» القائم بأعمال رئيس

وزراء العراق ووزير الخارجية (كان رئيس الوزراء «نورى السعيد» قد توجه إلى اجتماع طهران) ـ نصه كما يلى:

[«صاحب المعالى

لاشك أن الحكومة العراقية علمت بالتصريحات التى أفضى بها يوم أمس رئيس الوزارة البريطانية والمتضمنة إيقاف النار (تحت شروط)، وأن حكومتى كانت ترغب فى إعلان الحكومة العراقية بذلك قبل صدور القرار. وقد طلبت منى أن أؤكد لمعاليكم بأن مشاورة الحكومة العراقية فى الوضع الراهن لها وزن ثقيل لحكومتى لاتخاذ هذا القرار.

إن الحكومة البريطانية مطمئنة إلى أن الحكومة العراقية ترحب بالإجراءات المتخذة.

وأضيف إلى ذلك أن حكومتى ستستمر فى بذل جهودها لتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية بواسطة هيئة الأمم المتحدة أو بالطرق الأصولية الأخرى.

المخلص

مايكل رايت»]

□

واجتمع ملوك ورؤساء إيران وتركيا وباكستان والعراق فى قصر «المرمر». وكانوا فى حرج من أن يكون اجتماعهم تحت لواء حلف بغداد وبدون اشتراك بريطانيا، ولهذا قرروا فى الجلسة الأولى أن يجعلوا عنوان اجتماعهم «قمة الدول الإسلامية الأربع» فى طهران.

ومن الغريب أن النقطة الأولى التى تعرضوا لبحثها كانت بالتحديد كيفية إبعاد بريطانيا عن حلفهم ولو مؤقتا لأن استمرار اشتراكها فيه بعد انكشاف تواطئها مع إسرائيل ضد دولة عربية إسلامية أصبح وضعا لا يطاق.

وربما كان خير ما يرسم صورة لهذا الاجتماع هو الاستشهاد هنا ببعض المقتطفات من نصوص هذا الاجتماع.

الشاه: «نحن فى الحقيقة نخدم بريطانيا بقيامنا بهذا العمل (إقناعها ولو مؤقتا بتجميد عضويتها فى حلف بغداد)».

اسكندر مرزا: (رئيس جمهورية باكستان): «إن ذلك سيساعدنا على انضمام الدول الإسلامية الأخرى إلينا».

سهروردى: (رئيس وزراء باكستان): «إننا هددنا بريطانيا بعد هذا العمل (محاولة غزو مصر بالتواطؤ مع إسرائيل)».

الشاه: «طلبنا من البريطانيين أن يتركوا مصر للقوات الدولية وأخبرناهم بأننا نريد أن ننقذ الميثاق وننقذ بريطانيا وبأننا نحتاج دائما إلى بريطانيا وليس هناك مجال لتحقيق ذلك إلا إذا قبلوا مقترحاتنا، وإذا لم يقبلوها فمن الأفضل خروجهم من الميثاق وبقاؤنا نحن فيه، وأن نبقى حلفاء وأصدقاء لهم».

سهروردى: «هناك طريقة أخرى وهى عقد ميثاق جديد يضم دولا إسلامية جديدة، وحتى إذا غيرت بريطانيا موقفها أقترح ضم دول إسلامية إلى هذا الميثاق أو إلى ميثاق آخر».

الشاه: «وبعدئذ تدخل أمريكا ثم بريطانيا».

....

سهروردى: «مهما وعد الانجليز بالانسحاب، فإنهم سوف يبقون على السويس»

الشاه: «هل ذلك ردىء؟»

سهروردى: «كلا حتى تأتى القوى الدولية».

اسكندر مرزا: «لا بأس من التأخير لكى يكون هناك وقت للإطاحة بـ«عبد الناصر».

....

الشاه: «لقد تأخرنا فى اجتماعنا فحصل بعد وقف إطلاق النار، وكان يمكن أن نحصل على فائدة لو بدا أن وقف إطلاق النار كان نتيجة لجهودنا نحن.»

نورى السعيد: «يجب أن نعطى الانطباع بأن إيقاف النار قد حصل بتأثيرنا.»

الشاه: «الأفضل أن نبقى نحن الأربعة متحدين متعاونين ونخرج بريطانيا مؤقتا منه، وندخل إليه بعض الدول العربية وأمريكا.»

....

عدنان مندريس: (رئيس وزراء تركيا): «عندما نبحث الحوادث التى تؤثر على السلام يجب ألا نغفل حادثة ونهتم بحادثة أخرى لا نعطى الانطباع بالتحيز. هذا الاجتماع لا يمكن أن يغمض عينه عن أن هناك فى مناطق أخرى حوادث أهم من هذا الحادث تهدد السلام العالمى».

....

حسين علاء: (رئيس وزراء إيران): «يجب أن نؤكد أننا فى محادثاتنا هذه لم نتجاهل بريطانيا، بل عملنا بناء على تفاهم مع البريطانيين. إن كل نوايانا أن نحافظ على تحالفنا مع بريطانيا، ولكن لجوء بريطانيا للعدوان (بالتواطؤ مع إسرائيل) قد لطم الميثاق وناحيته الدفاعية».

الشاه: «يجب ألا نعطى خصومنا فرصة لاتهام الميثاق بأنه ميثاق عدوانى».

حسين علاء: إن خروج بريطانيا مؤقتا من الحلف قد يؤدى إلى تسهيل دخول دول أخرى كأمريكا وغيرها».

الشاه: «إننى أبلغت السفير البريطانى حرصنا على بقاء بريطانيا فى الميثاق بعد إنقاذه وإنقاذ بريطانيا من الوصمة التى لحقت بنا».

....

اسكندر مرزا: «إننى قلت لممثلى الدول العربية إن الدول الإسلامية يهمها أمر الدفاع عن الدول العربية، وأن الجامعة العربية هى مجموعة لا قوة لها

إذ إنها مجموعة أصفار، وأن حلف بغداد لا يضعف الجامعة بل يقويها، وأن من مصلحة الدول العربية الانضمام إليه، وأن سياسة الحياد لا فائدة منها، وأن «سهروردى» (رئيس وزرائه) أخبر «ماوتسى تونج» بأن الحياد هو تهديد، كما وأنى أخبرت ممثلى الدول العربية بأننا سننظر فى أمر إخراج بريطانيا من الحلف. وعندئذ قال الممثلون العرب إنهم سيكونون سعداء إذا خرجت بريطانيا وأنهم جميعا يريدون انهيار «عبد الناصر».»

نورى (باشا): «لعل مندريس» يعلم أننى فى اجتماعات الميثاق فى بغداد وطهران أثرت موضوع بريطانيا وأكدت عليها وعلى أمريكا ضرورة حل قضية فلسطين لكى لا تستفيد روسيا من هذه المشكلة، إذ إن اللاجئين تربة صالحة وأداة طيعة للشيوعية.»

....

مندريس: «إن هناك ناحية أخرى أثيرت هنا وهى هل نخرج بريطانيا من الميثاق لكى نسهل دخول دولة عربية أخرى إليه؟ أقول مع الأسف أننى لا أقف مع هذا الرأى لأن السبب فى عدم دخول الدول العربية إلى حلف بغداد هو الدعاية الروسية والمصرية. ثم من هى الدولة العربية التى نؤمل دخولها؟ هل هى سوريا؟ إن سوريا الآن هى فى أحضان روسيا ولبنان لها ظروفها الخاصة؟ وماذا يفيدنا دخول المملكة السعودية؟ وهل يمكن دخولها حقيقة؟ وهل حقيقة أن دخول أمريكا إلى الميثاق متوقف على خروج بريطانيا منه؟ إذن فلنبحث هذا الموضوع ولنترك جانبا مؤقتا الناحية العاطفية ولنبحث الموضوع من الناحية المنطقية ولنبدأ بموضوع مصر. إن مصر هى بلد عربى إسلامى أهلها عرب مسلمون ونحن نحبهم ونرجو لهم الخير، ولكن يجب ألا ننسى أن هذه الدولة يحكمها شخص يعمل ضد مصلحتنا».

....

الشاه: لا بد أن نؤكد عزمنا على إنقاذ الميثاق مع بقاء بريطانيا فيه ونحن هنا فى إيران نحتاج إلى محالفة بريطانيا وصداقتها وقد علمت أنا شخصيا مدة طويلة من أجل ذلك. لعله ليس هناك من هو أكثر صداقة لبريطانيا منى ولكن المشكلة هى كيفية إنقاذ الميثاق مع إبقاء بريطانيا فيه؟ إذا لم تكن أمريكا معنا فما هى قوة ميثاق بغداد الآن. يجب الضغط على بريطانيا لتخليص الميثاق وجذب دولة أخرى إليه كأمريكا.

نورى السعيد: «إن مشكلة فلسطين فى رأينا أداة بيد الشيوعية وأن حلها سيؤدى إلى قتل سلاح قوى بيد روسيا وإن «جمال عبد الناصر» هو ضحيتها وهى - أى روسيا - السبب فى نكبته».

....

(خصص الاجتماع جلسة لمناقشة الأوضاع العسكرية لدوله)

مندريس: أعتقد أن الوقت مناسب للقيام بعمل لتقوية حلف بغداد. لدى بعض الاقتراحات الخام وأولها توجيه دعوة مفتوحة إلى أمريكا وهذا ممكن جدا، ويجب أن نجتهد فى تحقيقه بصورة عاجلة. هل من الممكن استدعاء السفيرين البريطانى والأمريكى وإخبارهما بما تحدثنا فيه؟»

الشاه: «موافق.. نستدعى أولا السفير البريطانى كحليف لنا ثم نستدعى السفير الأمريكى».

مندريس: نستدعى السفير البريطانى لنخبره بأننا ساعدناهم فى ورطتهم الحالية وأننا نريد أمريكا لتقوية الميثاق».

سهروردى: «ماذا سيكون رد الفعل البريطانى؟»

مندريس: «لقد قابلت فى طهران السفير البريطانى، وكانت العلامات مشجعة وربما تجعلهم التطورات الأخيرة أكثر استعدادا».

الشاه: «لقد قلت إننا جميعا سعداء بما حصل لـ «عبد الناصر» ولكننا مع ذلك

يجب أن نتمسك بميثاق الأمم المتحدة. إن إنجلترا وحدها لا تستطيع مساعدتنا ولا بد من وجود أمريكا معنا. إننى مستعد لأن أقول فى البيان الختامى بعد اجتماعنا إن عدم وجود أمريكا فى حلف بغداد هو أحد أسباب الاضطرابات فى هذه المنطقة. هل تذكر فخامتكم ما قلته للأمريكان فى استانبول؟ قلت لهم «إنكم تشجعون الناس على تهديدكم وتعاملون أعداءكم معاملة أحسن من معاملة أصدقائكم، وبهذا تخسرون أصدقاءكم لأنهم يبقون ضعفاء ولا يفيدونكم. هل تعرف أن «تيتو» يملك بليونا وخمسمائة مليون دولار فى أمريكا؟»(١)

....

مندريس: «لا بد من مساعدة بريطانيا. لا ننسى أن ما فعلته أزال خطر مصر ولو مؤقتا وهيبة «عبد الناصر» قد انكسرت».

....

□

كان أصدقاء بريطانيا التقليديون على وشك أن يقفزوا من سفينتها الغارقة إلى سفينة أخرى وهى الولايات المتحدة. وكانت السفينة الأمريكية على استعداد لالتقاطهم متجهة إليهم تحاول انتشالهم من البحر!.

---

(١) لا يفكر الشاه إلا فى الثروة الشخصية، ولقد أثبتت الحوادث فيما بعد أن «تيتو» لم يكن يملك شيئا فى أمريكا، وأن الشاه هو الذى استطاع تكديس بلايين الدولارات فيها.

الفصل العاشر

لقد تخلصنا منه

[١]

ووصل «همرشولد» إلى القاهرة ليقضى أجازة عيد الميلاد مع قوات الطوارئ الدولية وليقابل الرئيس «جمال عبد الناصر» ويبحث معه كل القضايا المعلقة بعد أن تم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد.

ودعاه الرئيس «جمال عبد الناصر» إلى العشاء معه مساء يوم ٢٥ ديسمبر. ووصل «همرشولد» مع الدكتور «محمود فوزى» إلى بيت الرئيس «جمال عبد الناصر فى الساعة السابعة مساءً وظل فيه حتى الساعة الواحدة صباحا. وكان الاجتماع حافلا بقضايا حيوية جرى بحثها فى جو ودى ساعدت عليه العلاقة الخاصة التى كانت تربط «فوزى» «وهمرشولد» وكان «جمال عبد الناصر» قد بدأ هو نفسه يقدر مزايا «همرشولد» ويعجب بها. ومن ناحية «همرشولد» فإن شخصية «جمال عبد الناصر» بدأت تشده إليها.

بعد مقدمات عادية وصف فيها «همرشولد» بعض أجواء الاتصالات فى الأمم المتحدة وطوف خلالها بعض جوانب الموقف الدولى وتحدث عن زيارته لقوات الطوارئ وصعوبات التنسيق الإنسانى بينهم بسبب اختلاف جنسياتهم، وبالتالى خلفياتهم الحضارية - دخل «همرشولد» إلى موضوعاته الرئيسية.

بدأها «همرشولد» بأن توجه برجاء إلى الرئيس جمال عبد الناصر، أن تقرر الحكومة المصرية منح حصانة دبلوماسية لقيادة قوات الطوارئ وضباطها على أساس أن عملهم هو فى خدمة الأمم المتحدة. وقال «جمال عبد الناصر» إنه «يصعب

عليه أن يستجيب لهذا الطلب فقوات الطوارئ ليست بعثة دبلوماسية لدولة». ثم دعا الدكتور «فوزى» إلى شرح وجهة نظره فى المسألة. ودار حوار مباشر بين «فوزى» و«همرشولد» وتبودلت فى الحوار بين الرجلين بعض مواد القانون الدولى وطال النقاش و«جمال عبد الناصر» يتابع ثم تدخل ليقول «إننى كنت من البداية أشعر باستحالة الاستجابة للطلب، وكان هذا مجرد شعور، وبعد أن استمعت إلى الدكتور «فوزى» فقد أصبحت مقتنعا أن المسألة ليست صعبة فقط وإنما هى مستحيلة حتى قانونيا». وسأل «همرشولد» ضاحكا «هل أستطيع أن أستأنف الحكم؟» ورد «جمال عبد الناصر» بأن «الطلب مستحيل ابتداء واستئنافا وحتى أمام محكمة النقض».

وانتقل «همرشولد» إلى نقطته الثانية فاقترح ضرورة عقد اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية يقضى بعدم جواز سحب قوات الطوارئ من مواقعها إلا بموافقة مجلس الأمن. واعتذر «جمال عبد الناصر» بأنه «مع وجود دول فى مجلس الأمن لها حق الفيتو فإن قبوله بما يقترحه «همرشولد» معناه أن بقاء قوات الطوارئ فى مصر لم يعد مرتبطا بإرادة مصرية، وهذا يحول قوات الطوارئ من مهمة حفظ سلام إلى شبهة احتلال دولى».

وأحس «همرشولد» أنه لاجدوى من الإلحاح.

□

واحتفظ «همرشولد» بالنقط الحساسة إلى جلسة ما بعد العشاء. وبدأها بأن شرح موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ورأيه هو شخصيا بأن مصر يتعين عليها أن تسمح لإسرائيل باستعمال قناة السويس بغير تحيز ضدها شأنها فى ذلك شأن غيرها من أعضاء الأمم المتحدة. واستأذن الدكتور «فوزى» أن يتولى هو الإجابة على ما قاله «همرشولد»، ومرة ثانية كان الاستشهاد بمواد القانون الدولى. ومرة ثانية تدخل «جمال عبد الناصر» ليقول: «إننى لست خبيرا بالقانون الدولى ولا أدعى لنفسى المقدرة على مناقشة أى قضية على أساسه وبالتأكيد فإننى أحترمه ولكنى واثق من شىء آخر وهو عندى أكثر احتراما من سواه، وهو أن

إسرائيل لن تمر من قناة السويس. «وقال «همرشولد» «وماذا يكون موقفكم إذا ذهبت إسرائيل بشكواها إلى محكمة العدل الدولية؟ إنها سوف تكسب قضيتها بغير شك، وهذا هو رأى جميع مستشارى فى الأمم المتحدة». ورد «جمال عبد الناصر» قائلا «إننى سوف أحدثك بصراحة بعيدة كل البعد عن دبلوماسية الدكتور «فوزى» ورقته. **طالما أنى موجود فى هذا البلد فلن تمر سفينة إسرائيلية واحدة من قناة السويس، إن الفكرة من أساسها مرفوضة بالنسبة لى»**. وعند هذه اللحظة فى الحوار طلب «همرشولد» ملف أوراق كان فى سيارته وفتحه وأخرج منه عددا من جريدة «الجيروساليم بوست» وفردها على صفحة الافتتاحيات، ثم راح يقرأ افتتاحية فيها تقول «إذا فشل «همرشولد» فى إقناع «عبد الناصر » بمرور السفن الإسرائيلية فى القناة فإن عليه أن يستقيل من الأمم المتحدة». وعلق «جمال عبد الناصر » **بقوله «وإذا مرت سفن إسرائيل من قناة السويس فسوف يكون علىّ أنا أن أستقيل من مصر».**

واعترض «همرشولد» بأن مصر قبلت فى النقاط الست التى وافق عليها مجلس الأمن يوم ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ بمبدأ «عزل القناة عن سياسة أى دولة واحدة». ورد «جمال عبد الناصر» قائلا **«هذا ماكنت أتحسب له فقد كنت أخشى طول الوقت أن يستعمل هذا المبدأ لصالح إسرائيل». ثم استطرد يقول لـ «همرشولد» «إننى أريدك أن تعرف أننى أتعاطف مع ظروفك وأحس بالضغوط الهائلة التى تقع عليك من إسرائيل ومن آخرين. ولكننى ببساطة لا أستطيع أن أقبل ما تطلبه منى» وساد الصمت بعض الوقت ثم قطعه «همرشولد» بقوله «إننى أرى أن هناك حديقة خارج مكتبك فهل نستطيع أن نتمشى فى الهواء البارد هناك بدلا من هذه الغرفة التى ارتفعت درجة حرارتها؟» وخرج الثلاثة إلى حديقة بيت «جمال عبد الناصر» وكان «فوزى» و«همرشولد» يتحدثان عن الشعر.**

□

وعاد الثلاثة إلى المكتب وبدأ «همرشولد» من حيث انتهى فسأل قائلا «إن ما كنا فيه يدعونى إلى التساؤل عن موقفكم الآن من النقاط الست التى أقرها مجلس الأمن.. لقد كان أهمها جميعا هو البند الخاص بـ «عزل القناة عن سياسة أى دولة

واحدة». وقال «جمال عبد الناصر» إن رأيه «**إن هذه المبادئ الستة قد أصبحت الآن جزءا من التاريخ فإن العدوان الثلاثي لم يترك له محلا في الواقع، وإنه حتى الصحف البريطانية وعدد من الساسة البريطانيين أصبحوا مقتنعين بأن هذه النقاط الست قد فات أوانها**».

وتناول الرئيس «جمال عبد الناصر» ملفا كان على مكتبه وقال لـ «همرشولد» «في هذا الملف عشرات المقالات والتصريحات منشورة في الصحف البريطانية تؤيد ما قلته لك». وأبدى «همرشولد» ضيقه وقال «إنني أخشى أن هذا الموقف سيثير متاعب لا حدود لها بالنسبة إلى انسحاب إسرائيل». ورد «جمال عبد الناصر» بأنه «يعرف أن «همرشولد» مفاوض ممتاز لكنه يتمنى أن لا يفعل معه مافعله «منزيس» أو ما يفعله «كريستيان بينو». «وصاح «همرشولد» وقد آثر أن يمنع توتر الحوار «ليس «كريستيان بينو» من فضلك لاتقارنني به قارنني بأي إنسان إلا «بينو»».

□

كانت غزة آخر بند أراد «همرشولد» إثارته فسأل «جمال عبد الناصر» عن نوايا مصر في شأن القطاع؟ ورد «جمال عبد الناصر» بأنه «**لابد من انسحاب إسرائيل من غزة وإلا فمعنى ذلك أن المعتدي قد كوفئ على عدوانه ثم إن غزة مسئولية مصرية شأنها في ذلك شأن سيناء تماما**». ولم يعلق «همرشولد» وإن كان «جمال عبد الناصر» قد أحس بأن ضيفه لم يقتنع، ولقد سكت لأنه أراد في الغالب أن يحتفظ لنفسه بحرية التصرف مستقبلا.

ولم يكن لديه شك في أن موضوع مرور السفن الإسرائيلية سوف يثار مرة أخرى وسوف يلحق به موضوع خليج العقبة، ثم إن غزة ستظل قنبلة جاهزة للانفجار في أية لحظة.

وأراد «عبد الناصر» أن يلطف جو المقابلة قبل أن تنتهي فقال لـ «همرشولد» «لقد كانت لديّ شكوى أردت أن أقدمها إليك عن الجنرال «بيرنز». إن الجنرال «بيرنز» يتصرف أحيانا وكأنه قائد قوة دولية مقاتلة وليس قائد قوة تابعة للأمم المتحدة

ومكلفة لحفظ السلام. أحيانا يتصرف وكأنه الجنرال «جرونتر» قائد حلف الأطلنطى». وضحك «همرشولد» ثم استطرد «جمال عبد الناصر» «دعنى أقل لك كلمة من قلبى قبل أن نفترق، لقد كنت أتمنى لو كان فى استطاعتى أن أجيبك إلى بعض ما طلبت فأنا أشعر بحرج لأننى لم أقبل أى طلب مما قدمت لى لكنى لا أستطيع إلا أن أعطى ماهو فى سلطتى وكل ما طلبت منى خارج عن نطاقها، وقد غالبت حرجى وذكرت نفسى بأنك لست طرفا، وإنما كان دورك كسكرتير عام للأمم المتحدة أن تنقل إلىّ طلبات آخرين فإذا رفضتها من جانبى فإن رفضى لها لايعتبر موجها لك».

[٢]

وفور انتهاء اجتماعات قمة حلف بغداد فى طهران تلقت مصر معلومات عن الموضوعات التى جرى بحثها. وفى نفس الوقت كانت تقارير «أحمد حسين» من واشنطن تشير إلى تركيز «أيزنهاور» على سياسته بفصل مصر عن السعودية. وجاء فى تقرير لـ «أحمد حسين» من واشنطن مانصه «إن الرئيس «أيزنهاور» «رمى طوبة» الرئيس «جمال عبد الناصر» وأن تركيزه الشديد الآن ينصب على «سحب» الملك «سعود» بعيدا عنه(١)».

كان واضحا أن قصر الناصرية الملكى فى الرياض على وشك أن يصبح أهم جبهات المواجهة. وأخذ «جمال عبد الناصر» المبادرة وكتب إلى الملك سعود رسالة يحيطه علما بآخر ما سمع. وجاء فى نص الرسالة(٢) :

[«من الرئيس جمال عبد الناصر

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

---

(١) تقرير من الدكتور أحمد حسين منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٢٢).

(٢) صورة من الرسالة منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٢٧).

يطيب لى فى هذه الفرصة أن أوضح لجلالتكم تطور الاتجاهات التى طرأت على سياسة بعض الدول فى منطقة الشرق الأوسط.

فقد تلاحظ تطورا فى اتجاهات دول حلف بغداد تتلخص فى الآتى:

١ ـ إنه إزاء الاعتداءات البريطانية الفرنسية الإسرائيلية على مصر، فقد أصبح هذا الحلف متجمدا ومهددا بالزوال.

٢ ـ أدى هذا التطور ببريطانيا وحلفائها إلى التفكير فى تحوير هذا الحلف بحيث يصبح حلفا إسلاميا من ناحية المظهر وعلى أساس أن يضم الحلف جميع الدول الإسلامية والتى لم تكن منضمة إلى حلف بغداد.

٣ ـ يبدو أنه اتفق على أن تدفع باكستان لبث الدعوة لهذا الحلف الجديد الذى لن يخرج فى أهدافه عن حلف بغداد تحت سيطرة بريطانيا وتحت ستار الدعوة لتكتيل الدول الإسلامية لمناهضة تسرب النشاط الشيوعى فى المنطقة.

٤ ـ ونحن نرى أن هذه المحاولات مقصود بها مايلى:

(أ) السيطرة على الدول العربية المستقلة وإدخالها فى منطقة النفوذ البريطانى.

(ب) تحطيم الاتفاقيات التى عقدت بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن.

(جـ) محاولة عزل مصر عن المجموعة العربية.

(د) الايهام بأن منطقة الشرق الأوسط مهددة بالخطر الشيوعى.

(هـ) صبغ السياسة المستقلة بصبغة الشيوعية.

٥ ـ ولا يغيب عن بال جلالتكم موقف باكستان الأخير من الاتفاقات المصرية والسعودية والسورية والأردنية والذى لم يخرج عن سعى زعمائها ـ أى زعماء باكستان ـ لربط الدول العربية المستقلة بعجلة الدول

الاستعمارية، وهى تستوحى هذه السياسة من بريطانيا. وأن تصريحات رئيس وزراء باكستان «سهروردى» فى هذا الصدد واضحة فقد ذكر فى تصريح يوم ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ مايلى: «إنه كانت هناك مصالح ينطوى عليها الإجراء العسكرى الإنجليزى الفرنسى فى مصر ومنها فصل الفريقين المتحاربين - يقصد مصر وإسرائيل - عن بعضهما. وإنه إذا لم يكن الطرفان قد فصلا عن بعضهما وعلى فرض أنه مع إشعال حرب توغلت فيها إسرائيل داخل مصر، أو قاومت فيها مصر بشدة، فإن الحرب كانت ستشمل الشرق الأوسط كله.

وذكر رئيس الوزراء الباكستانى أن بلاده سوف لاتبتعد عن أصدقائها أو تقطع علاقاتها معهم، واتهم مصر بأنها كانت تستعد للاستيلاء على إسرائيل ودلل على ذلك بوجود كميات كبيرة من الأسلحة فى حوزة مصر، وقال إن مصر سوف تجد نفسها فى عزلة.

هذا ومن ناحية أخرى صرح وزير الخارجية الباكستانى فى لندن بأن باكستان ستعترف بإسرائيل وأن إسرائيل وجدت لتبقى.

وختاما أرجو من الله أن يوفقنا لما فيه مجد العروبة ونصرتها.

إمضاء

جمال عبد الناصر»]

□

كان تاريخ رسالة الرئيس « جمال عبد الناصر» إلى الملك «سعود» هو ١٩ نوفمبر ١٩٥٦. وبتاريخ ٢٤ نوفمبر - أى بعد خمسة أيام بالضبط - توجه السفير السعودى فى القاهرة إلى رئاسة الجمهورية ومعه ثلاث رسائل من الملك إلى الرئيس:

الأولى بتوقيع الملك بخط يده «أخوكم سعود» وكان نصها كما يلى:

[«من سعود بن عبد العزيز آل سعود

إلى فخامة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله

وبعد

فإننا نرجو أن تكونوا على أتم الصحة والعافية.

لقد زارني في الأسبوع المنصرم فخامة السيد اسكندر مرزا رئيس الجمهورية الإسلامية الباكستانية ومكث نحو يومين ثم غادرنا إلى بغداد.

نسأل الله أن يوفقنا وإياكم لما يحبه ويرضاه والسلام.

إمضاء

.... أخوكم سعود»]

وكانت الرسالة الثانية تحمل عنوان «ملحق خير وسرور إن شاء الله» وعلى هامشها توقيع الملك «سعود»:

....

[«لقد زارنا في الرياض فخامة الجنرال اسكندر مرزا رئيس جمهورية باكستان، وكان الغرض الرئيسي لهذه الزيارة بمثابة ترضية وتقديم اعتذار لنا بمناسبة حملة مغرضة علينا من بعض الصحف الباكستانية بسبب زيارة البانديت جواهر لال نهرو لهذه البلاد.

وقد تكلم الرئيس الباكستاني عن خطر الشيوعية الذي يتهدد الشرق الأوسط وعن تسرب الشيوعيين إلى مصر وسوريا على هيئة خبراء وفنيين بحجة التدريب على استعمال الأسلحة السوفييتية، بيد أنني أكدت لفخامته أن كلا من مصر وسوريا تكافح الشيوعية ولا تسمح بترويج مبادئها الهدامة في بلادها وهي لاتتعاون مع روسيا السوفييتية إلا في نطاق الحصول على الأسلحة اللازمة لها للدفاع عن نفسها، وذلك بعد أن أعيتها الوسائل للحصول عليها من جهات أخرى، مع أنني لا علاقة لي ولا بلادي مع الشيوعية بتاتا.

وتطرق الحديث أيضا إلى حلف بغداد فأفهمت الرئيس بصراحة أنه

لايمكننا أن نوافق على حلف لم نستشر فيه، ونعتقد أنه مضر بالقضية العربية ومن أعضائه تركيا التى اعترفت بإسرائيل. وبريطانيا التى اعتدت على مصر وعلينا من قبل. ولقد ذكر لى الرئيس الباكستانى أنه لايتكلم باسم حلف بغداد وإنما يتحدث باسم الدول الإسلامية المشتركة فيه، وهو يرى أن يزورنا رؤساء هذه الدول فى الرياض لأجل البحث عن زيادة التقارب والتعاون بين المسلمين لما فيه خير الجميع ومصلحتهم المشتركة.»].

وأما الرسالة الثالثة فقد بدأت أيضا بأنها «ملحق خير وسرور إن شاء الله» وحمل هامشها أيضا توقيع الملك سعود وجاء فى نصها:

[«لقد فهمنا فى غضون أحاديثنا مع الرئيس الباكستانى أنهم متأثرون لرفض سيادة الرئيس لأن يوافق على الاجتماع برئيس الوزارة الباكستانية الذى كان يزمع الحضور إلى مصر، ولكنهم أفادوا بأنهم رغم هذا التأثر لن يتحولوا عن موقفهم من مناصرة مصر والوقوف إلى جانبها. ومهما يكن الداعى لهذا الأمر ومهما تكن الظروف غير مناسبة، فقد ترون سيادتكم معنا أنه من الخير فى هذه الآونة الدقيقة توحيد الصفوف والعمل لإزالة ما فى النفوس. ونرجو أن يكون فى إمكان سيادتكم أن توافقوا على استقبال رئيس الوزارة الباكستانية فى فرصة قريبة، وذلك على الرغم من علمنا بأعبائكم الكبيرة ومشاغلكم الكثيرة ،أعانكم الله عليها ووفقكم فيها.»](١).

□

ورد «جمال عبد الناصر» على رسالة الملك شاكرا له إحاطته بكل جديد، ثم تطرق إلى معلوماته عن رغبة رئيس وزراء باكستان فى زيارة مصر فقال له ضمن رسالته ما نصه(٢):

---

(١) النصوص الكاملة لرسائل الملك «سعود» بما فيها ملاحق «الخير والسرور إن شاء الله» منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٢٢٨ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ـ ٢٣٢).

(٢) النص الكامل لرد الرئيس «جمال عبد الناصر» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٣١).

[«وقد أوضحنا فى ردنا على سفيرنا فى كراتشى أن يبلغ المسئولين الباكستانيين وجهة نظرنا من أن الوقت غير مناسب لإتمام هذه الزيارة ورحبنا فى الوقت نفسه بأن تتم مثل هذه الزيارة فى المستقبل بعد أن ينجلى الموقف وتنقشع الأزمة الحالية».].

«ثم استطرد «جمال عبد الناصر» فى رسالته للملك «سعود» يقول: [«وبهذه المناسبة أود أن أبين لجلالتكم أن أبواق الدعاية الاستعمارية والموالية لحلف بغداد تستغل هذ الموضوع بطريقة خبيثة الغرض منها بث روح التفرقة بين الدول الإسلامية وإظهار مصر بمظهر الدولة التى لاترحب بالتعاون الإسلامى وإفهام الرأى العام الإسلامى أنها تتجه للتعاون مع الشيوعية.

والله أسال أن يزيدنا قوة وتماسكا وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير للعالم الإسلامى.

إمضاء

جمال عبد الناصر»]

□

وتقرر أن تقوم السفارة المصرية فى جدة بتسليم الرد إلى الملك وطلب القائم بأعمالها موعدا تحدد له على الفور فى الرياض.

وكتب القائم بالأعمال المصرى فى السعودية الوزير المفوض «إبراهيم محمود» تقريرا عن مقابلته مع الملك والتى حضرها ولى العهد الأمير «فيصل» جاء فيه:

[«دخلت غرفة مكتب الملك وكان يجلس فيها مع سمو ولى عهده الأمير «فيصل» وبعد تبادل التحية طلب منى جلالة الملك أن أقرأ الرسالة ليسمعها الأمير «فيصل» وبعد أن انتهيت من تلاوتها سلمتها لجلالته. فعلق عليها بما يأتى:

قال جلالته «حقا إن مصر إذا نكست برأسها فلا يمكن أى واحد فى الأمة

العربيـة أن يرفع رأسه بعد ذلك. وإنـى أساند مصـر لأنى مؤمن بأن مسـاندتها دفـاع عن بلادى وعن البلاد العـربية وعـن البلاد الإسـلاميـة كلها وسـاسيـر فى ذلك حتى النهـاية. وإنى متفق مع سيـادة الرئيس «جمال عبـد النـاصر» من أن البـاكسـتـان تعمل دسـائس. ولكن هل لما قـابلت رئيس جمهورية البـاكسـتـان حصل شىء؟ أو هل لما قـابلـته وافقـتـه علـى مـا يريد؟ أنا أسـمع لأعدائى قبل أصدقـائى. إن رفض السيـد الرئيس لمقابلة رئيس وزراء البـاكسـتـان أعطى لهم فرصة للتـشنيع على مصـر فى جـرائدهم بعـدم تعاونـها مع الدول الإسـلاميـة وقالوا فعلا إن مصر تتجه نـحو الشيوعية، ولكن المقابلة كانت تكفيكم شر هذه الحملة».

وهنا تدخل سمو الأمير «فيصل» قائلا : «من السـهل كسب الأعداء، ولكن من الصـعب كسب الأصـدقـاء». وأجـبت علـى سـمـوه قـائلا إن سـبـب عـدم المقـابلة يرجع أيضـا إلى توافق موعـدها مع موعد زيارة «همرشولد». فقال جلالة الملك «مادامت زيـارة «همرشولد» قد انتـهت فيحـسن إذن أن يتفضل السـيد الرئيس بمقابلة رئيس وزراء البـاكسـتـان، وإذا كان يريد السيد الرئيس أن أرتب له ذلك فانا حاضر ومستعد للقيام بذلك».

....

وبعد ذلك تحدث الأمير «فيصل» قائلا : «هل تعرف أن الروس قرروا تمويل فرنسا بـالبترول؟» فقلت له «كلا لم أسمع بذلك» فقال إنه «سمع بهذا الخبر من الإذاعـة» وقال جـلالة الملك «سـعـود» لعنة الله عليـهم جميـعـا. وأن الروس هم ألعن شعب، ولذلك فإنى أنصح السيد الرئيس «جمـال عبد النـاصر» بـالاعتدال أى لازم نكون معتـدلين فى سياستنـا. وقد أعلن الإنجليز أنـهم سـوف يخـرجـون من مصر قبل عيد الميلاد، فماذا يضرنـا أن نصبر عليـهم شهرا آخر.».

....

ثم دق سـيـادة الملك (هكذا فى الأصل) الجـرس وأمـر باسـتـدعـاء الشـيـخ

«يوسف ياسين» نائب وزير الخارجية وسلمه الرسالة وقام جلالته واقفا وقال لى وهو واضع يده فى يدى «انتظر مع الشيخ «يوسف ياسين» حتى نتناول طعام الغداء اليوم سويا» فاصطحبنى الشيخ «يوسف ياسين» إلى مكتبه وتصفح الرسالة وقال لى «لازم ندبر طريقة لمقابلة السيد الرئيس مع رئيس وزراء الباكستان حتى نقضى على الدسائس». ثم أنبأنى بخبر تمويل الروس لفرنسا بالبترول. وقال لى إن «سياسات الدول مثل الخط الذى ترسمه عجلة السيارة على الرمال فلا يمكن أن تعرف إذا كانت السيارة آتية من الطريق أو راجعة من الطريق. فأنتم لاتعلمون إذا كانت روسيا معكم أو ضدكم فتمويل روسيا لفرنسا بالبترول يبين لكم نوايا هؤلاء الكلاب.»](١).

وفى اليوم التالى ٢ ديسمبر ١٩٥٦ بعثت السفارة المصرية فى جدة إلى الرئاسة فى القاهرة رسالة الملك «سعود»:

[«تلقيت رسالة فخامة الأخ بالامتنان والشكر لما أوضحه عن موضوع زيارة رئيس وزراء الباكستان وأن المراسلات على عادتنا من تبادل المعلومات والآراء. وإنى متفق مع فخامة الرئيس أن الدعايات المغرضة تعمل بمنتهى الجد والنشاط لكل ما يمكن أن يضعف جبهتنا وتفريق الناس عنا، لكن الله سبحانه وتعالى العالم بحسن نوايانا هو الكفيل بإحباط جميع مساعى من لايريد الخير لنا، وفى اعتقادى أنه يحسن بالسيد الرئيس ألا يمانع فى تعيين موعد لزيارة رئيس وزراء الباكستان لأن ذلك سيقاوم الدعايات المغرضة من جهة ومن جهة ثانية فإن العمل الذى يبذل لكسب أصدقاء - ولو بغض النظر عن بعض أشياء - فيه المصلحة، فإن رأى فخامة الرئيس أن يبدى هذه الرغبة مباشرة أو أن نبديها نحن بالنيابة عنه، فالأمر متروك لحسن نظره وتقديره».].

□

---

(١) النص الكامل لتقرير القائم بالأعمال المصرى فى جدة عن مقابلته للملك منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٣٣ - ٢٣٤).

وتجاهل «جمال عبد الناصر» إلحاح الملك «سعود» على مقابلة رئيس وزراء باكستان وكتب إليه رسالة[1] عن نتائج محادثاته مع «همرشولد» وكتب الملك للرئيس رسالة[2] أخرى يوم ٥ ديسمبر يبدى ملاحظته على حدة الإعلام المصرى ضد العدوان، وقال الملك فى هذه الرسالة «المهم أن نستعمل الحكمة فيما يذاع فى إذاعتنا وفى صحفنا حتى لانزيد فى حقدهم لكى يقوموا بأعمال انتقامية، وقد قيل إنه ينبغى للعاقل إذا انتصر أن يفهم عدوه بأنه انهزم.».

ويوم ٦ ديسمبر أذاعت وكالات الأنباء خطابا لرئيس وزراء باكستان «سهروردى» يقول فيه «**إن معلوماته تؤكد له أن كلا من السعودية ولبنان سوف تنضمان إلى حلف بغداد فى القريب، وأنهما تنسقان السياسة فعلا مع الدول الإسلامية فى هذا الحلف**».

وكان القائم بالأعمال المصرى يومها على موعد مع الملك لتسليمه رسالة الرئيس فبادره الملك - طبقا لتقرير القائم بالأعمال المصرى - قائلا «**هل سمعت خطاب هذا الملعون؟» فقلت «من الذى تقصده؟» فقال «سهروردى رئيس وزراء الباكستان. الملعون يقول إن مصر وقفت وحدها ولم تساعدها الدول العربية، وأن المملكة العربية السعودية ولبنان سوف يدخلان حلف بغداد، وأن عمل بريطانيا فى مصر كان لتأمين حرية الملاحة فى القناة. خطاب ملعون وأنا تبين لى الآن أن «سهروردى» ملعون**».

ودارت مناقشة أمام القائم بالأعمال المصرى بين الملك والأمير «فيصل» والشيخ «يوسف ياسين» حول الرد على «سهروردى وهل يكون تكذيبا أو بيانا[3].

□

وفجأة اختفت باكستان وظهر العراق مكانها كحلقة وصل مع الحكومة

---

(١) نص رسالة الرئيس «جمال عبد الناصر» إلى الملك «سعود» منشورة بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٣٥).

(٢) نص رسالة الملك «سعود» إلى الرئيس «عبد الناصر» منشورة بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٣٦).

(٣) نص تقرير القائم بالأعمال المصرى منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٣٧).

السعودية. وتم ترتيب لقاء بين الملك «سعود» وبين الأمير «عبد الإله» ولى عهد العراق، وكان الهدف الأمريكى من ترتيبه هو تصفية الخلافات التقليدية بين السعوديين والهاشميين. وبعث «سعود» إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» رسالة مع أحد أشقائه يرجوه ألا يشك فيه بسبب هذه المقابلة مع «عبد الإله»، فقد حدثت فى عرض البحر وبمحض المصادفة ولم يدر فيها حديث له شأن أو قيمة لأن «عبد الإله» جاء إلى الاجتماع ورائحة الخمر تفوح منه.

وبدأت وكالات الأنباء تحمل معلومات من واشنطن عن زيارة يقوم بها الملك «سعود» إلى العاصمة الأمريكية لإطلاعه على خطوط السياسة الأمريكية فى المنطقة. فقد وجد «أيزنهاور» أن ضربته الكبيرة للفصل بين السعودية ومصر وبين «سعود» و«عبد الناصر» قد حان وقتها.

كان «أيزنهاور» قد تقدم إلى الكونجرس بالمشروع الذى أطلق عليه اسم «مبدأ أيزنهاور» والذى كان يخول الرئيس الأمريكى حق تقديم المساعدات لأصدقاء أمريكا فى الشرق الأوسط والتدخل بالقوة المسلحة لحماية أى واحد يتعرض منهم لـ «تهديد أو خطر تهديد من الشيوعية الدولية أو من المتعاونين معها». دون الرجوع إلى الكونجرس للحصول على تفويض جديد منه.

وكتب «أيزنهاور» فى يومياته فى ذلك اليوم ما نصه «على أى دكتاتور فى الشرق الأوسط أن يحسب منذ الآن حساب أى خطوة يتخذها».

ثم كتب «أيزنهاور» بعد ذلك بالنص «**أن «سعود» هو الشخص الوحيد الذى يستطيع بنجاح أن يتحدى «ناصر» فى قيادة العالم العربى، ويحول حركة القومية العربية من اتجاه الاتحاد السوفيتى إلى اتجاه الغرب**».

وبدأ يستعد لاستقبال «سعود».

□

وتصف يوميات «أيزنهاور» بعض جوانب زيارة الملك «سعود» وما أحاط بها من ملابسات.

كتب «أيزنهاور» فى يومياته بتاريخ ٨ يناير ١٩٥٧ «إنه قادم ولكنى أسأل نفسى هل سيأتى معه بالحريم؟».

وفى يوم ٩ يناير كتب «أيزنهاور» فى يومياته «اتصل بى «فوستر» تليفونيا. «سعود» مصرّ على أن أكون فى استقباله فى المطار . مستحيل. ومخالف للتقاليد. العادة أن أستقبل الزوار عند مدخل البيت الأبيض ولو استثنيت «سعود» فسوف يطالب الكل بنفس الاستثناء. «فوستر» قال لى إذا لم تجئ لاستقباله فقد يعدل عن رأيه لأن هؤلاء الناس حساسون جدا وتهمهم المظاهر. سوف أذهب».

وفى يوم ١٠ يناير كتب «أيزنهاور» فى يومياته «فاجنر «عمدة نيويورك» خلق لنا مشكلة لا لزوم لها مع «سعود» فهو لا يريد استقباله رسميا لأنه معاد لليهود».

وفى مساء اليوم التالى كتب «أيزنهاور» فى يومياته «سعود كان هنا على عشاء رسمى فى البيت الأبيض - كنا بالفراك وكانوا بالعباءات. كان أولاد البترول (يقصد رؤساء مجالس إدارات شركات البترول) يجرون من حول الملك - طبعا أرباحهم هذه السنة كانت خيالية. «سعود» مهتم ببنادق الصيد لكنه يفضل الصيد بالصقور. إننى أختنق من روائح السعوديين والبخور لازال يملأ البيت الأبيض. إنه شخصية من القرون الوسطى - هذا المخبول أعطى لخدم البيت الأبيض بقشيشا ما بين خمسين إلى مائة دولار لكل واحد منهم - إعطاء البقاشيش ممنوع فى البيت الأبيض ولكنى فى هذه المرة حبست لسانى فى فمى، فالمهم أن يدخل معنا «سعود» فى مشروعاتنا - **لكنه منطو على نفسه وخجول ولا أعرف بحق السماء كيف يتسنى له أن يتحدى شخصية «ناصر» الجذابة على زعامة العالم العربى.**

(He is introspective and shy which hardly qualified him to challenge the charismatic Nasser for Arab Leadrship).

لا أرى أن أمامنا غيره وهو الشخص الذى علينا أن نمسك به».

[٢]

وتحت ضغوط عالمية هائلة واستعداد مصرى عسكرى تمكن من تعويض كل خسائر الحرب خصوصا فى الطيران ـ بدأت إسرائيل انسحابها من سيناء فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٥٦.

ومطأنها مشروع «مبدأ أيزنهاور» الذى قدمه «أيزنهاور» رسميا إلى الكونجرس يوم ٥ يناير ١٩٥٧. ثم سلمتها الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تؤكد فيها حقها فى المرور البرىء (Innocent passage) من مضايق العقبة.

واكتمل الانسحاب من سيناء ولكن «بن جوريون» عاد إلى العناد فى الانسحاب من غزة وكتب إليه «أيزنهاور» يقول له: «إن بقاء القوات الإسرائيلية فى غزة سوف ينسف مشروعه للشرق الأوسط، وإن رجل الدولة يجب أن يضع نصب عينيه أهدافه الكبرى، ولا يتوقف أمام أية اعتبارات مرحلية أو جانبية، ثم أكد له أن القوات المصرية لن تعود إلى سيناء». وتقدمت فرنسا رسميا بمشروع لوضع سيناء تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة.

ولاحظ «جمال عبد الناصر» من متابعته للتقارير أن مكتب الاتصال بين الجيش المصرى وبين قيادة قوات الطوارئ الدولية لايزال فى مطار «أبو صوير». وطلب انتقاله إلى «العريش». وحاول الجنرال «بيرنز» أن يمنع هذا الانتقال لأن بعض الأطراف قد تسىء فهم مقاصده. وتلقى الدكتور «محمود فوزى» برقية من «همرشولد» يرجوه فيها أن تظل قوات الجيش المصرى بعيدة عن قطاع غزة، وأنه حسب معلوماته فإن سكان القطاع لايريدون عودة القوات المصرية.

وفى اليوم التالى اجتاحت قطاع غزة كله مظاهرات مؤيدة لمصر مطالبة بعودة الإدارة المصرية، واشتبكت معها بعض عناصر القوات الدولية.

ثم أعلنت إذاعة القاهرة أن اللواء «حسن عبد اللطيف» وصل فعلا هذه اللحظة إلى مكتب الحاكم العام المصرى لقطاع غزة لكى يتولى مسئوليته هناك. وتلقى «همرشولد» برقية من الدكتور فوزى» يحتج فيها على أن قوات الأمم المتحدة نسيت

مهمتها، فهى الآن لاتحمى سكان غزة وإنما تطلق النار عليهم، وأن الحاكم المصرى العام الذى وصل منذ ساعة إلى غزة سوف يتصل بالجنرال «بيرنز» لتنسيق أوضاع الأمن.

وقبل أن تغرب شمس النهار كان الحاكم المصرى العام قد استدعى وحدات من الجيش المصرى إلى دخول غزة لحماية سكانها، وأبرق الجنرال «بيرنز» إلى «همرشولد» يسأله رأيه وهل يطلب إلى قواته أن تقاوم المصريين وهى لاتقدر على ذلك ولا هى مستعدة له، ثم إنه لايستطيع أن يطلب مساعدة الإسرائيليين لأن ذلك يهدم مهمة الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط من أساسها؟» ورد عليه «همرشولد» بأنه على اتصال بالحكومة المصرية لبحث هذا التطور الخطير فى الموقف بالطرق السياسية.

وانهالت على مكتب «همرشولد» مكالمات تليفونية من «دالاس» ومن «آبا إيبان» ومن «سلوين لويد» ومن «كريستيان بينو». وكان رد «همرشولد» أنه سيطير إلى القاهرة ليعالج الموقف بنفسه مع الرئيس «جمال عبد الناصر».

وكان الأمر الواقع قد أصبح أمرا وقعا.

الفصل الحادى عشر

من الذى انتصر؟

[١]

وأعلنت مصر من طرف واحد ضمانا بحرية الملاحة فى قناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ - وزاد الهياج فى الغرب.

لقد انتهت حرب السويس، وقد حققت مصر كل طلباتها واستردت كل حقوقها فيما عدا واحدا وهو منع إسرائيل من المرور فى خليج العقبة.

وجاء الملك «سعود» إلى مصر فى محاولة لـ «تطمين الخواطر» بعد زيارته للولايات المتحدة. وتحدث معه الرئيس «جمال عبد الناصر» يرجوه أن يستعمل نفوذه لدى الولايات المتحدة الأمريكية التى أعطت ضمانا مكتوبا لإسرائيل بمسئوليتها عن حق المرور البرىء فى خليج العقبة.

وقام الملك وهو فى القاهرة باستدعاء السفير الأمريكى «ريموند هير» وسلمه رسالة منه إلى صديقه العظيم الرئيس «أيزنهاور» - خاصة بخليج العقبة وهو طريق مرور الحجاج إلى الأماكن المقدسة.

كانت رسالة الملك إلى «أيزنهاور» شفهية وأكدها الملك بعد ذلك برسالة مكتوبة من الرياض. ورد عليه الرئيس «أيزنهاور» برسالة مكتوبة جاء فى نصوصها مايلى:

«ياصاحب الجلالة:

شكرا لكم على رسالتكم المرسلة من القاهرة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٧ والمرسلة من الرياض بتاريخ ٤ مارس، وعلى تلطفكم بإرسال المذكرة

الخاصة بسير أعمال اجتماعاتكم الأخيرة فى القاهرة. ولقد سارت الحوادث بسرعة منذ تسلم هذه الرسائل وإنى لأعلم بأنكم تشاركوننى السرور فى أنه قد تم الآن انسحاب إسرائيل من غزة والعقبة، ولكن هناك أمامنا مشاكل هامة».

....

ووصل الرئيس «أيزنهاور» فى خطابه إلى موضوع خليج العقبة فقال للملك ما نصه:

«عندما ننظر إلى موقفنا فيما يتعلق بخليج العقبة والسلامة الإقليمية والأمن لملكتكم وما يتطلبوه من مرور الحجاج ومن عدم تدخل فى تنقلاتهم إلى البلاد المقدسة ندرك أن هذه اعتبارات ذات أهمية بالغة، ولكن كما تعلمون فإننا نعتقد بأن سفن جميع الأمم ينبغى أن تكون قادرة على التنقل الحر البرىء فى مرورها عبر خليج العقبة، وذلك بمقتضى المبادئ المقبولة للقانون الدولى حسبما ذكرت الحكومة المصرية فى مذكرتها إلى السفير الأمريكى بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٠.

لقد اتفقنا خلال مباحثاتنا الأخيرة على أن إيجاد علاقات ودية متينة بين الولايات المتحدة وشعوب المنطقة مع المحافظة عليها يجب أن يعتمد على الثقة المتبادلة، وقد أعربتم جلالتكم عن تقديركم لتوضيحاتنا عن المشاكل التى نشأت فى علاقتنا مع بعض الدول العربية، وإننا بدورنا قابلنا بالتقدير الأسلوب الذى نقلتم به جلالتكم تلك التوضيحات للزعماء العرب الآخرين».

....

وأنهى الرئيس «أيزنهاور» خطابه بالاعتذار عن إرسال نائبه «ريتشارد نيكسون» لزيادة المملكة العربية السعودية:

«ونأسف لأن مشاغله لاتسمح له فى الظرف الحاضر أن يحظى بشرف ضيافتكم والله يحفظكم.

صديقكم المخلص

دوايت أيزنهاور»(١)

□

وأراد الملك مواصلة التوسط لدى الرئيس الأمريكى فى موضوع خليج العقبة الذى تعهد ببذل جهوده فى سبيله وخصوصا أن جزر «تيران» و«صنافير» الواقعة فى وسط الخليج والتى كانت مصر تمارس منها عملية الحظر على الملاحة الإسرائيلية هى فى الأصل جزر سعودية معارة لمصر بحكم التحالف بين البلدين.

وهكذا كتب الملك إلى الرئيس «أيزنهاور» خطابا جديدا فى ٢٦ مارس بدأه على النحو التالى:

«من سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية

إلى الصديق العظيم فخامة الرئيس دوايت أيزنهاور

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية»

....

وجاء فى البند الثانى من هذه الرسالة قول الملك بالنص:

«ولابد لى من القول أنى لا أكون مبالغا حين أذكر لفخامتكم أن تقرير حق لإسرائيل بالمرور فى خليج العقبة، الذى هو - كما تعلمون - خليج مغلق ومياهه إقليمية لاتخضع للمعايير المصطلح عليها دوليا للخلجان والمضايق المفتوحة - سيكون له صدى فى العالمين العربى والإسلامى ونعتبره خرقا للحقوق الدولية المقررة واعتداء على المقدسات الإسلامية، فضلا عن أنه لايقربنا من الأهداف التى اتفقنا على أن تتضافر جهودنا المشتركة للوصول

(١) النص الكامل لخطاب «أيزنهاور» إلى الملك «سعود» منشور فى الملحق الوثائقى» لهذا الكتاب تحت رقم (٢٤٠).

إليها. وكما ذكرت لفخامتكم فى مناسبات سابقة، أن الأمر يتعلق بحقوق تاريخية ودينية وجغرافية لا لبلادى فحسب، ولكن للعالمين العربى والإسلامى. وأنكم لتعلمون مآرب إسرائيل التوسعية ونواياها العدوانية وتنكرها لقرارات الأمم المتحدة فى الماضى القريب. نعم إنى لا أشك فى صدق نواياكم حين تذكرون فى كتابكم أن هذه الحقوق ستحترم. ولكن مجرد إقحام إسرائيل على خليج العقبة ومضايقه والإقرار لها بحقوق فيها ينطوى فى ذاته على أخطار لايمكن التكهن بمداها.»

وفى النهاية وقع الملك خطابه: «صديقكم الوفى سعود»[1].

□

وبعث الملك بنسخة من خطابه إلى الرئيس «جمال عبد الناصر» وكان سعيدا بها. ولكن السعادة لم تطل فقد توجه السيد «عبد الله الفضل» إلى رئاسة الجمهورية يحمل برقية من الملك إلى الرئيس نصها كما يلى:

«مستعجل جدا منتظر الجواب

هذه لسفيرنا عبد الله الفضل. قف تبدأ.

من المعلوم لديكم أنه سيقوم لزيارتنا «كميل شمعون» رئيس جمهورية لبنان وسيكون ذلك يوم الجمعة القادم. قف.

أخبروا فخامة الرئيس «جمال عبد الناصر» أن ضابطا من المكتب الثانى (المخابرات السورية) سيصل إلى الرياض ويشترك مع أناس مصريين فى اغتيال الرئيس «شمعون». قف. الخبر لانعتقد صحته ونجزم أنه لايوجد عربى يوجد عنده شيمة أو وفاء، يمكن أن يفكر فى مثل هذا العمل وعلى الأخص وهو فى ضيافتنا أحببنا أخباركم بهذا من باب الاحتياط، ونحن على يقين من أنه يزعجكم مثل هذا الخبر مثلما يزعجنا وإن صح لاسمح الله ذلك سيتخذ جميع الاحتياطات اللازمة انتهى.»[2]

---

(١) نص خطاب الملك سعود إلى الرئيس أيزنهاور منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٤١).

(٢) صورة للبرقية التى سلمها السفير السعودى منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٤٢).

وبادر «جمال عبد الناصر» على الفور فبعث للملك بأنه لا يعرف عن الموضوع شيئا ولا يتصوره وليس مستعدا لقبوله. لكنه بدأ يشعر أن الدسائس بينه وبين الملك سعود تزداد كثافة وإلحاحا!

وفى اليوم التالى كان للملك نصيحة أخرى سلمها سفيره إلى رئاسة الجمهورية فى القاهرة نصها كما يلى:

«أخبروا فخامة الأخ الرئيس «جمال عبد الناصر» بأن إسرائيل بعد الصدمة التى لاقتها من انسحابها من غزة والعقبة وما تبع ذلك، نعتقد أنهم سيقومون بمفاجأة من المفاجآت لانستطيع التكهن بها،ولذا نرى اتخاذ الحيطة والحذر والحزم لسائر الاحتمالات التى يمكن أن تأتى بها إسرائيل واتخاذ العدة لكل احتمال. وإن رأى سيادتكم اجتماع مندوبين من قبلنا نحن الأربعة: سوريا ومصر والأردن والمملكة السعودية لبحث أى خطة دفاعية فنحن حاضرون لذلك، على أننى أوصى بالهدوء والسكينة على الحدود فى هذه الأوقات الدقيقة لأنه لو حدث شىء من جانب العرب اتخذوه حجة على العرب تأييدا لمآربهم وحجبهم. والهدوء والسكينة وضبط النفس أعتقد أنه من المصلحة إن شاء الله. وقد أبرقنا بذلك لأخينا الملك الحسين وأخينا فخامة الرئيس شكرى القوتلى.

ونسأل الله أن يوفقنا جميعا للخير.»(١)

□

وبدأ الرئيس «أيزنهاور» يضغط على الملك «سعود» ليتوسط لدى الرئيس «جمال عبد الناصر» لكى يقبل تعديلات أمريكية تريد الولايات المتحدة إدخالها على الضمان المصرى المنفرد بحرية الملاحة فى قناة السويس. وكانت هذه التحفظات الأمريكية تريد أن تعود إلى النقط الست الصادرة عن مجلس الأمن يوم ١٣ أكتوبر.

وطلب الرئيس «جمال عبد الناصر» إلى الدكتور «محمود فوزى» إعداد مذكرة عن

---

(١) صورة لرسالة الملك «سعود» للرئيس «جمال عبد الناصر» منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٤٣).

وجهة النظر المصرية فى رفض التحفظات الأمريكية[١] وإبلاغها للسعودية وسوريا والأردن[٢].

كان «أنتونى إيدن» قد تعلل بالمرض وابتعد عن رئاسة الوزارة للعلاج يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٦.

وكان الرأى العام البريطانى لايريده مرة أخرى فى رئاسة الوزارة. وذهب أقطاب الحزب - وفى مقدمتهم «سالسبورى» - فأبلغوا «إيدن»: «إن سوء الحظ قد قاده إلى مخاطرة وصلت ببريطانيا إلى وضع خطير وإنه لم يعد أمامه إلا أن يقدم استقالته من الحزب ومن رئاسة الحكومة». وذهب اللورد «سالسبورى» عميد الحزب إلى مقابلة مع الملكة يرجوها أن تختار رئيسا للوزراء غير «أنتونى إيدن» وخيّرها بين «هارولد ماكميلان» وبين «راب باتلر»، وقالت الملكة للورد «سالسبورى» إنها «لاتعطى نفسها حق الاختيار وأنها تتفهم أسباب المحافظين فى الخلاص من «إيدن» وأنها هى نفسها كانت فى بعض اللحظات على وشك أن تتشاور مع زعماء الحزب لاختيار خليفة لـ «إيدن» حين بدا أن سياسته سوف تؤدى إلى تحطيم الكومنولث، فالحفاظ على الكومنولث مسئوليتها الدستورية، وأما اختيار خليفة لـ «إيدن» فإنها لاتريد أن ترجح أحدا بل إنها سوف تكلف من يراه حزب الأغلبية». وقال لها اللورد «سالسبورى»: «سيدتى، لو كان لى أن أشير لأشرت بـ «ماكميلان» فهو أقدر على جمع شمل وطن مزقته الحوادث وإمبراطورية تهتز قوائمها».

واستدعت الملكة يوم ٩ يناير ١٩٥٧ «هارولد ماكميلان» لتشكيل وزارة جديدة. وحين ذهب «ماكميلان» يتشاور فى التشكيل الجديد مع «ونستون تشرشل» قال له الأب الروحى العجوز للمحافظين:

«لقد كنت واثقا أن «أنتونى» سوف يقودنا إلى كارثة، ولكنى لم أتصورها بهذا

---

(١) النص الكامل للمذكرة المصرية برفض التحفظات الأمريكية منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٤٦).

(٢) صورة لتأشيرة الرئيس «جمال عبد الناصر» بخط يده يطلب إرسال هذه المذكرة منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٤٥).

الحجم. لو كنت مكانه لما واتتنى الشجاعة للإقدام على هذا الجنون. ولما واتتنى الشهامة للهرب منه بهذه الطريقة المهينة.»

□

وبعد عودة القوات المصرية إلى غزة كان «بن جوريون» ى مأزق مستحكم فلم يكن قادرا على قبول الأمر الواقع، ولم يكن قادرا على تغييره وذهب إلى مستعمرة «سد بوكر» يفكر ويتأمل ثم قال لـ «ديان» و«شيمون بيريز» اللذين ذهبا إليه هناك لإقناعه بإنهاء اعتزاله والعودة إلى تل أبيب لأن الناس بدأوا يتساءلون عن غيابه ويقلقون له، وقال لهما «بن جوريون» **«إننى مشفق على إسرائيل فقد ظهر فى مصر فرعون جديد ولا أجد فى أعماقى قوة موسى الذى قاد شعبه إلى الخلاص». ثم قال لهما «إنه يفكر فى اعتزال السياسة وقضاء ما بقى من عمره فى مستعمرة «سد بوكر» يعمل راعيا للغنم مثل أنبياء إسرائيل القدامى»**. وقال له «موشى ديان» إن «إسرائيل مازالت فى حاجة إليك».

لكن «بن جوريون» كان مأخوذا بفكرة الاعتزال «فقد ضاعت عليه وعلى إسرائيل فرصة تاريخية نادر وكان مؤمنا أنه لاذنب له فيما انتهت إليه ولكنه قدر الشهداء».

ولم تبارح فكرة الاعتزال رأس «بن جوريون» حتى أعلنها ذات مساء وتوجه قبل غياب الشمس إلى مستعمرة «سد بوكر» فى وسط صحراء النقب.

....

....

ولم ينقض عام حتى كان الجيش الفرنسى فى الجزائر قد قام بانقلاب تحت قيادة الجنرال «شال» وسقطت الجمهورية الثالثة كلها فى باريس، وعاد «ديجول» إلى السلطة ليعلن قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة.

....

....

ونزل الستار على المعركة الأولى فى حرب الثلاثين سنة !

وثائق
مرحلة
١٩٤٢ - ١٩٥٢

الملوك والنفط والنفوذ

وثائق فترة الحرب



الوثائق

تنويه من
مركز الأهرام للترجمة والنشر

(١) عندما عهد الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى المركز بالمجموعة التالية من الوثائق لنشرها كملحق لهذا الكتاب ، رأى المركز :

- ترجمة الوثائق المكتوبة اصلا باللغة الانجليزية الى اللغة العربية ، لتفيد منها الكثرة الغالبة من القراء .
- نشر صور لبعض هذه الوثائق فى أصلها الانجليزى ليحيط القارىء بجوها العام ، وكذلك نشر صور لبعض الوثائق التى كتبت اصلا باللغة العربية .
- عدم التدخل بالتصويب لأى خطا يكون مصدر الوثيقة قد وقع فيه حفاظا على اصالتها .

(٢) فى المراحل النهائية من تجهيز الوثائق للطبع ، حصل الأستاذ هيكل على وثيقة غاية فى الأهمية : لصدورها عن المخابرات الأمريكية من ناحية ، ولخطورة الموضوعات التى تتناولها من ناحية اخرى (اغتيالات ، انقلابات ، الخ) ، ومن ثم تقرر نشرها فى آخر الملحق الوثائقى مع تعليق وتوضيح للمؤلف .



وثيقة رقم (١)

(لهذه البرقية طابع سرى خاص ، وعلى المفوض بتسلمها ان يحتفظ بها ولا يعمل على تمريرها)

(بالشفرة) ☐ التوزيع : وزارة الحرب

☐ من : مصــر

☐ من القاهرة إلى وزارة الخارجية

ارسلت الساعة ٧,٠٠ مساء يوم ٥ شباط/ فبراير ١٩٤٢ .

السير م . لامبسون تسلمت الساعة ١,٤٠ صباح يوم ٦ شباط/ فبراير ١٩٤٢ .

رقم ٤٩١

٥ شباط/ فبراير ١٩٤٢

عاجــــل

إيماء إلى برقيتى رقم ٤٨٩ J 579/33/G

ربما يهمكم الحصول على تقرير أوفى عن أحداث هذه الليلة وهى فى حد ذاتها تستحق التسجيل .

٢ ـ فى الساعة التاسعة مساء وصلت إلى القصر وفى صحبتى الجنرال ستون ورهط مهيب من ضباط عسكريين أشداء تم انتقاؤهم خصيصا وهم مدججون بالسلاح إلى أسنانهم . وفى الطريق ، اجتزنا عبر صفوف من وسائل النقل العسكرية الممتدة إلى الافق ، وهى متجهة عبر الشوارع المطفأة الأنوار لاحتلال مواقعها حول القصر . وكان فى وسعى أن الاحظ من إمارات الدهشة التى ارتسمت على وجه تشريفاتى البلاط الذى استقبلنى عند مدخل القصر أن هذا الوصول المهيب قد سجل أثرا مبدئيا مباشراً . وبينما كنا ننتظر فى الطابق العلوى ، كنت أسمع أصوات عجيج الدبابات والعربات المصفحة وهى تتخذ مواقعها حول القصر ، واستنادا إلى ان ياورانات القصر كانوا يذرعون المكان جيئة وذهابا ، فإن هذا الأمر لم يسبب قلقاً قليلا ، وزاد من تصاعد التوقعات بشأن الأحداث المقبلة .

٣ ـ ترتب على ذلك تأخير لمدة تقرب من خمس دقائق فى استدعائى إلى حجرة الملك وكنت لدى دعوتى لدخولها أهم بإبداء عدم استعدادى للبقاء منتظراً . وحاول كبير التشريفاتية اعتراض الجنرال ستون المرافق لى ، ولكننى نحيته جانبا ، ودخلنا إلى الحضرة الملكية دون مشكلة أخرى .

٤ ـ واضح أن الملك أخذ على غرة ، فأشار ببقاء حسنين باشا فى الاجتماع ، وهو ما وافقت عليه .

٥ ـ مضيت إلى العمل راسا ، فقد كنت انتظر رداً بنعم أو لا قبل الساعة السادسة مساء على رسالتى فى الصباح . وعوضا عن ذلك ، جاءنى حسنين باشا فى الساعة ٦,١٥ مساء برسالة لا يسعنى إلا ان اعتبرها « لا » . ولابد أن يقال لى هنا الآن دون أى مواربة أخرى هل (الرد) هو لا ؟ حاول الملك فاروق التدخل ، ولكننى قطعت عليه الطريق قائلا فى سخط متزايد إن الأمور شديدة الخطورة ، وإننى اعتبرت الرد بلا ، وإننى سامضى بناء على ذلك فى أداء عملى واتلو عليه بتأكيد تام وغضب متزايد البيان الوارد فى برقيتى التالية مباشرة . وفى النهاية سلمته نص خطاب للتنازل عن العرش قائلا إنه يتعين التوقيع عليه حالا او إننى سأجابهه بما هو أشد كرها .

٦ ـ تردد الملك فاروق لحظة ، واعتقادى أنه كان مزمعا توقيع الخطاب لولا أن حسنين تدخل باللغة العربية . وبعد فترة توتر كان الرعب قد استولى استيلاءاً تاما على الملك فاروق تطلع إلى أعلى وتساءل بما يكاد يورث الإشفاق دون شىء من عنجهيته السابقة ، عما إذا كنت سأمنحه فرصة أخرى ؟ فرددت قائلا إننى اريد أن أعرف على وجه القطع ما هو اقتراحه ؟ فرد على سؤالى المكرر البات بأن اقتراحه

● وصف السفير البريطانى (السير مايلز لامبسون) لحصار قصر عابدين ومقابلته مع الملك لتنفيذ الانذار او التنازل عن العرش واستسلام الملك فاروق .

وثيقة رقم (١)

يتحصل فى أنه سيستدعى النحاس على الفور ، فى حضورى إن شئت ، ويطلب منه تشكيل حكومة . وبعد التأكد صراحة من أنه يعنى حكومة يختارها النحاس بنفسه ، تعمدت التردد لحظة ، وقلت فى النهاية إننى إذ تحدونى رغبة فى الحيلولة دون حدوث تعقيدات محتملة فى البلاد ، أميل إلى إعطائه هذه الفرصة الاخرى . ولكن عليه أن يتصرف فورا . وقال الملك بكثير من الانفعال إنه حرصا على شرفه الخاص ومصلحة بلاده سيستدعى النحاس فوراً .

٧ ـ فقلت إننى موافق .

٨ ـ بعد ذلك ، أجهد الملك نفسه لكى يجعل من نفسه شخصا مقبولا ، بل لطيف المعشر حتى لقد شكرنى شخصيا لأننى حاولت مساعدته دائما .

٩ ـ ثم تركناه واجتزنا عبر ممرات احتشد فيها الضباط البريطانيون وتشريفاتية البلاط ، وكان الاخيرون مجموعة من الدجاجات المذعورة . ونفس الشىء كان فى مدخل القاعة السفلى حيث تراءى عند المدخل صفان من الجنود البريطانيين المسلحين الصارمين بخوذاتهم الفولاذية وبنادقهم ومدافع تومى الجاهزة للانطلاق ، ولم يخفف خروجنا من تأهبهم وتحفزهم . وإذ كنا نخرج بالسيارة إلى خارج الفناء ، مررنا بالأشكال المعتمة للدبابات والعربات المصفحة المصطفة على استعداد للعمل . وكان منظرها مثيراً إثارة عميقة . ويهمنى هنا أن أسجل تقديرى لكفاءة الترتيبات العسكرية التى ما كان يستطاع لها أن تكون افضل من هذا أو أكثر جدوى من الناحية العملية . لقد تصرفوا دون أن يهتزوا .

١٠ ـ بالوصول عائدين إلى السفارة ، كانت (تنتظرنا) راحة نفسية هزلية تتمثل فى رسالة تليفونية قلقة من حسنين عما إذا كان مستطاعا الآن سحب القوات ، لأن جميع منافذ دخول القصر مسدودة حتى أمام النحاس . فوعدت بأن أنظر فى هذا الأمر . وبعد ذلك بنصف ساعة وصل النحاس إلى السفارة بعدما استقبله الملك فاروق الذى تصرف بلا إبطاء حسب وعده . والواقع ان الملك فاروق كلف النحاس بمقابلتى وبان يقدم (مجموعة كلمات لم تحل شفرتها) . وكانت المقابلة باعثة على الرضا وكان وزير الدولة حاضراً فيها ، وقد رتبت بأن أرتد إلى خلفية القضية مرة أخرى حتى تأليف النحاس لحكومته ، ومن ثم يتعين علينا إجراء حديث عملى ، فوافق من كل قلبه على أن العناصر الشريرة فى كل من القصر والخارج ينبغى التخلص منها فوراً . واكدت أن رغبتى ، كما هو شانى دائما ، منصرفة إلى البقاء قدر الامكان وراء المسرح ، وتركه يتخذ بنفسه التدابير اللازمة .

١١ ـ يكفى هذا بالنسبة لأحداث المساء ، وأعترف بأننى ما كان يمكننى أن أستمتع باكثر منها . ولقد كان هناك إغراء مؤلم بأن أصر على تنازل الملك فاروق عن العرش ، واعتقد أننى كنت قادراً على استخلاصه ، غير أن سبيل الحكمة بدا (وهو ما أعترف به بتردد شديد) فى كفة الميزان الداعية إلى السماح له باستدعاء النحاس . فضلا عن أنه لو وافق فى الساعة السادسة مساء ، لكان يسعدنا قبول هذا الحل ، أما أن موافقته جاءت بعد ثلاث ساعات ، فهل كان هذا يبرر بالكاد اتخاذ عقوبة مختلفة عن عقوبة الطرد ، مهما يكن إغراؤها ؟ أو أنه يعزز دعوانا أمام الرأى العام المصرى والأجنبى كليهما لعلاج الأمر بصورة أكفأ ؟ يضاف إلى هذا أننى كنت أضع نصب العينين (وهى نقطة أبداها وزير الدولة قبل توجهى إلى القصر مباشرة) بأن علينا نحن الجانب المدنى أن نتجنب أى إحراج شديد لقادتنا العسكريين (واكرر أنهم قد أدوا دورهم طوال الوقت بكل نبل) . غير أن مما يؤسف له أن الذى بدا ، مع مراعاة جميع الاعتبارات ، هو أن المسلك الصائب هو قبول الاذعان المذل من جانب الملك فاروق المتمثل فى موافقته دون شرط على طلبنا الأصلى . والأهم فى هذا أننا قد حققنا فى الواقع انتصارا تاما . لقد كان القرار قرارا صعبا ، ولكننى آمل أن تعتقدوا بأن كل ما حدث كان صائبا .

وهل لى فى الختام أن أسجل تقديرى الشديد الحرارة لما تفضلتم بمنحى من تفويض واسع وأسجل شعورى بالامتنان لوزير الدولة على تأييده ومشورته دون كلل .

وثيقة رقم (٢)

J608

(لهذه البرقية طابع سرى خاص ، وعلى المفوض بتسلمها ان يحتفظ بها ولا يعمل على تمريرها) .

□ التوزيع : وزارة الحرب

□ من : مصــــر

(شفرة) □ من القــاهرة إلى وزارة الخارجية

السير م . لامبسون ارسلت الساعة ١,٣٢ مساء يوم ٥ شباط/ فبراير ١٩٤٢ .

رقم ٤٩٢ تسلمت الساعة ٤,٥٠ مساء يوم ٥ شباط/ فبراير ١٩٤٢ .

٥ شباط/ فبراير ١٩٤٢

إيماء إلى برقيتى رقم ٤٩١

فيما يلى نص البيان الشفوى الذى تلوته على الملك فاروق :

« لقد وضح فى الماضى الطويل أن جلالتكم تخضعون لتاثير مستشارين لا يقتصر أمرهم على كونهم غير مخلصين للتحالف مع بريطانيا العظمى وحسب ، بل إنهم يعملون فى الواقع ضده ، وبهذا يساعدون العدو . إن مسلك جلالتكم وشركائكم يمثل إخلالا بالمادة ٥ من معاهدة التحالف وبمقتضاها يتعهد كل طرف سام متعاقد بالا يتخذ بالنسبة للبلدان الأجنبية موقفا لا يتفق مع التحالف .

وفضلا عن ذلك ، فإن جلالتكم قد قمتم باستهتار وبلا ضرورة بإثارة أزمة حول قرار اتخذته الحكومة المصرية بمقتضى التحالف ، وهو ما تبرره المادة ٥ من المعاهدة تبريرا تاما .

وأخيرا ، فإن جلالتكم ، وقد عجزتم عن إقامة حكومة ائتلافية ، رفضتم إسناد الحكم إلى الحزب السياسى المتزعم الذى له وحده ، بحكم حصوله على التأييد العام للبلاد ، وضع يطوع له تأمين تنفيذ المعاهدة تنفيذا مستمرا بروح الصداقة التى استلهمتها .

إن مثل هذا التهور وعدم المسؤولية من جانب العاهل إنما يعرض أمن مصر والقوات المتحالفة للخطر ، ويوضح أن جلالتكم لم تعودوا أهلا للبقاء على العرش » .

● نص التبليغ الشفوى الذى وجهه السفير البريطانى (السير مايلز لامبسون) الى الملك فاروق اثناء مقابلة الحصار .

وثيقة رقم (٣)

رقم ٦٤ وزارة الخارجية ، س . ر . ١

(J 608/333/G) ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٢

ســـرى

● نص التوجيهات المرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى السفير البريطانى (السير مايلز لامبسون) لتفويضه بقبول استسلام الملك فاروق .

وثيقة رقم (٣)

سيدى

تلقيت وطالعت باهتمام برقية سعادتكم رقم ٤٩١ بتاريخ ٥ شباط/فبراير التى تسجل ظروف لقائكم بالملك فاروق مساء ذلك اليوم بصحبة القائد العام للقوات البريطانية فى مصر .

٢ ـ أوافق موافقة تامة على قرار سعادتكم بقبول الإذعان غير المشروط للملك فاروق واقتراح جلالته باستدعاء النحاس باشا لتأليف حكومة يختارها بنفسه .

وإنى بكل الصدق والاحترام الخادم المطيع لسعادتكم

(عن وزير الخارجية)

(التوقيع) بى . سكريفنر

إلى حضرة صاحب السعادة الرايت اونرابل

السير مايلز لامبسون ، الحامل لنيشان الصليب الاكبر للقديسين ميخائيل وجورج من طبقة فارس ونيشان الحمام ... إلخ ، إلخ ، إلخ .

القـــاهرة

وثيقة رقم (٤)

لامبسون إلى إيدن ١٩٤٢/٢/٥

لقد اتفقت مع وجهات نظر أوليفر ليتلتون المتزايدة القوة بأن حجتنا قد تكون ضعيفة جدا لو اننا طردنا هذا الولد بسبب تأخره ثلاث ساعات ، ولو أن ذلك لم يكن هو السبب الحقيقى . وعلاوة على ذلك ، كان يدور فى خاطرى انه من المحتمل جدا أن يأتى اليوم الذى نجد فيه أن القصر مفيد ككابح للوفد ! إن الكرسى ذا الأرجل الثلاثة لا يمكن أبدا أن يكون مستقرا تماما إذا ما انكسرت واحدة من الأرجل .

● نص برقية من السفير البريطانى (السير مايلز لامبسون) الى وزير الخارجية البريطانية (السير انتونى ايدن) يشرح له فيها باختصار الأسباب التى دعته إلى إعطاء فرصة جديدة للملك فاروق . وهى توضح فلسفة الاحتلال البريطانى فى ادارة شئون مصر معتمدة على ثلاث قوى متناقضة (السفارة البريطانية ـ القصر الملكى ـ القوى السياسية المصرية الممثلة فى الاحزاب) .

وثيقة رقم (٥)

Eg/43/66 197

□ السفارة البريطانية ـ القاهرة
٢٥ حزيران / يونيو ١٩٤٣

شخصي

عزيزى انطونى

فى اعتقادى أن المرفق قد يكون مسليا لكم ؟

إن الامريكيين ، كما أعتقد انكم تعرفون ، لم يصيبوا توفيقا كبيرا فى التقرب إلى السكان المحليين هنا لسبب أو لآخر ، ولهذا لقيت تسلية من أيام عندما جاءنى قومى بهذين « النموذجين » . والأول هو حلوى توزعها القوات الأمريكية على جميع الأولاد الذين تصادفهم فى الشارع ، أما الثانى فهو مرآة صغيرة يلوح أن رجال الدعاية الأمريكيين يبعثون بها إلى الأندية المحلية للسيدات .. الخ .

طريقة بدائية جدا ، ألا تعتقدون ذلك ؟ إن المحليين ينظرون إلى هذا كله باعتباره عملا أدعى إلى النكتة .

المخلص

(توقيع)

إلى الرايت اونرابل

أنطونى إيدن ، الحامل لنيشان الصليب العسكرى وعضو البرلمان
الخ . . الخ . . الخ

وزارة الخارجية ، س . و . ١

● نص خطاب شخصى بعث به السفير البريطانى فى مصر (السير مايلز لامبسون) الى وزير الخارجية البريطانية (السير انتونى ايدن) . وقد عثرت عليه فى مجموعة الاوراق الخاصة لايدن التى اودعها فى كلية سانت انتونى بجامعة اكسفورد . واهمية هذه الرسالة فى انها تكشف عدم تنبه البريطانيين المبكر للمطامع الامريكية فى إرث الامبراطورية البريطانية . ويلاحظ على الوثيقة تاشيرة بخط السير انتونى ايدن يقول فيها : « شكرا لقد تسليت ولكنى لا احس باغراء شديد فى تجربة اللبان الامريكى » .

■ ■ ملحوظة : من الغريب ان نفس الاسلوب فى الدخول الى المنطقة اولا خلال الحرب العالمية الثانية كان شبيها بالأسلوب الذى اتبع فى العودة الى المنطقة بعد حرب اكتوبر فى سنة ١٩٧٤ ، حين قام بحارة اول قطع الاسطول الأمريكى السادس التى زارت ميناء الاسكندرية فى ذلك الوقت ، بتوزيع علب تحتوى على ديكة رومية مجمدة على اول من قابلوهم على البر من المواطنين المصريين ! !

وثيقة رقم (٦)

- الوثيقة رقم ٣٠٨
- من تشرشل إلى روزفلت

رقم ٥٨٣ — ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٤

في الفترة الأخيرة راقبت بمزيد من الشك البرقيات الرسمية المتعلقة بصناعة البترول[1] . ويسعدني كثيرا انكم وافقتم على إرجاء نشر بيان أمريكي بحت لبضعة أيام . ولكم أن تستوثقوا من أنني لا أبتغي إلا التوصل إلى ما هو منصف وعادل بين بلدينا . ومؤكد أن هذا الأمر يمكن أن يدرس فيما بيننا دراسة صابرة قبل طرحه للمناقشة العامة على جانبي الأطلسي . فالعراك حول البترول هو فاتحة هزيلة لما ارتبطنا به من مشروع مشترك وتضحية هائلة .

وقد أوضح لي اللورد هاليفاكس[2] المصاعب المتعلقة بالموقف من ناحيتكم . ولدينا نحن بدورنا مصاعب قد تصبح هائلة في البرلمان . ولدى بعض الدوائر هنا خشية من وجود رغبة لدى الولايات المتحدة في حرماننا من ثروتنا البترولية في الشرق الأوسط ، وهي التي تعتمد عليها ، ضمن اعتبارات أخرى ، بحريتنا في كل تموينها . وطبيعي أن هذه الحساسية قد تفاقمت تفاقما شديدا على أيدي السناتورات الخمسة[3] . وإني لعلى ثقة من ان هذه الشكوك ليس لها أي أساس بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة . غير أنه عند الاعلان عن أنكم تعتزمون افتتاح مؤتمر حول البترول في بلاد فارس والشرق الأوسط ، وأن وزير الخارجية سيراس الوفد الأمريكي ، فإن الموضوع كله تصبح له اهمية أولى في البرلمان . وسينشأ شعور بأن (المشاركين في المؤتمر) يعاملون بخشونة وقد يتعرضون لضغط . وإني لواثق من أنه ستطلب مني تأكيدات مؤداها أن موضوع نقل الملكية لن يثار ، وهذا تأكيد لن يكون في وسعي تقديمه . يضاف إلى ذلك أن من المؤكد إثارة توقعات كثيرة في الولايات المتحدة بسبب افتتاح مؤتمر للبترول تحت رعايتك . أفلا يكون عليكم ضغط متزايد من جانب العناصر التي هي أقل العناصر صداقة لنا في الولايات المتحدة ، مما يحقق هذه التوقعات على حسابنا ؟

من المؤكد أن المؤتمرات الدولية على أعلى مستوى ينبغي الإعداد لها سلفا إعدادا دقيقا ، وأرجوكم النظر في ما إذا كان من المستصوب السير كخطوة أولى في إجراء محادثات رسمية وتقنية وفقا للخطوط التي قد اتفق عليها فعلا ـ كما فهمت ـ بين وزارة الخارجية وبيننا .

(١) في تموز/يوليو ١٩٤٣ اقامت الولايات المتحدة هيئة الاحتياطيات البترولية لصيانة موارد البترول الامريكية بالظفر بحقول بترولية خارج البلاد وتنميتها . ولم تلبث هذه الوكالة ان ارتطمت بصعوبات مع شركات البترول الامريكية ومع وزارة الخارجية . وكان هارولد ل . ايكس وزير الداخلية ، الذي يراس هذه الهيئة ، راغبا في القيام بنفسه بمفاوضات على مستوى مجلس الوزراء ، في حين رغبت وزارة الخارجية في ترتيب محادثات عامة مع المملكة المتحدة حول احتياطيات البترول . وبناء على ذلك ، قامت وزارة الخارجية الامريكية في ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٣ بدعوة البريطانيين لتبادل الاراء حول احتياطيات البترول في الشرق الأوسط . وكان الطرفان قد اتفقا اصلا على ان تجرى المحادثات بين الخبراء في هذا الميدان ، ولكن بحلول اواسط شباط/ فبراير قرر الامريكيون ان يكون وفدهم على مستوى الوزراء . فاحتجت السفارة البريطانية في واشنطن على هذا التغيير ، وقامت وزارة الخارجية البريطانية بإبلاغ تشرشل بان المحادثات على مستوى الوزراء ستجتذب اهتمام الراى العام إلى القضية وقد تؤدى إلى مطالب بان تتخل بريطانيا عن حقها في الاشتراك في المؤتمر . وبالنظر بصورة خاصة إلى ان المملكة المتحدة تعتمد على طاقات الولايات المتحدة في الإنتاج والتكرير والشحن ، فإن رفض مناقشة موضوع البترول سيكون امرا محرجا وقد يسبب للمملكة المتحدة ضررا شديدا . انظر وودوارد ، السياسة الخارجية البريطانية (طبعة مختصرة) ، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧ و : FR 1944, 5 (Washington, 1965) : 8-23.

(٢) السفير البريطاني لدى الولايات المتحدة .

(٣) يبدو ان تشرشل إنما يشير إلى لجنة مجلس الشيوخ الامريكي الخاصة باستقصاء موارد البترول التي راسها فرانسيس ت . مالوني ، السناتور عن ولاية كنتيكت .

● نص خطاب سرى من رئيس الوزارة البريطانية (السير ونستون تشرشل) الى الرئيس الامريكي (فرانكلين روزفلت) بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٤٤ يبدى فيه مخاوفه من نوايا امريكا تجاه امتيازات البترول البريطانية في الشرق الأوسط .

وثيقة رقم (٧)

□ الوثيقة ٣١٦

□ من تشرشل إلى روزفلت

رقم ٥٩١ — ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٤

تلقيت برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ شباط/فبراير[١] عن طريق وينانت[٢] ، فقلت له أننى شديد الانزعاج من الكيفية التى تتطور بها الأمور . فمجلس وزرائنا راغب كل الرغبة فى إجراء استقصاء تقنى لوضع البترول فى جميع انحاء العالم . وعندئذ نستطيع معرفة كيف يقف كلانا .

غير أن مجلس الوزراء أعرب بصورة قاطعة عن وجهة النظر التالية ، وهى :

أولا : أن يكون الاستقصاء فى بادىء الأمر على مستوى رسمى للتثبت من الحقائق .

ثانيا : أنه يفضل إجراءه هنا فى لندن .

وثالثا : أن يخول لنا أن نعلن فى البرلمان بانه لن يطرح أى اقتراح بتغيير الملكية الحالية لمصالح البترول فى الشرق الأوسط التى تعتمد عليها بحريتنا كما تعرفون ، أو فى أى مكان سواه .

إن برقيتكم تشيع عن هذه النقاط جميعا ، وإن أذنتم لى قلت أنها ـ على ما يبدو ـ تنهى (إلينا) بقراركم حول هذه المسائل .

وعندما تلوت البرقية على مجلس الوزراء الليلة ، الفيته هو أيضا شديد الانزعاج حول ما ظهر من احتمال نشوب خلاف واسع بين حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة حول مثل هذا الموضوع فى مثل هذا الوقت . وقد طالبت الوزراء ، ولا سيما الوزراء المختصين ، بتقارير ساقوم بعرضها مرة أخرى على مجلس الوزراء بعد بضعة أيام . وإنى فى الوقت عينه واثق من أنكم لن تقيدوا أنفسكم بأى بيان علنى ، إذ أننى لست واثقا بأى حال من قدرتنا على الموافقة عليه . إذا اصبحت القضية موضوعا علنيا ، دون أن يكون هناك اتفاق على ذلك ، فستدور مناقشات فى البرلمان تقال فيها جميع أنواع العبارات التى تلقى بظلالها على الحكمة ، وتثير نفورا فى ناحيتكم من المحيط .

وإنى لشديد الأسى لنشوء جميع هذه المشكلات فى وقت يشغلكم فيه كثير جدا من الهموم ، ولكم أن تثقوا فى أننى سابذل فى كل مناسبة قصارى جهدى لكى أكون عونا (لكم) ، ولكننى واثق من أن فتح الباب للنشر إلى أقصى مدى حول هذه الأمور دون معرفة إلى أين يفضى بنا ، قد يلحق ضررا فعليا بالعلاقات الإنجليزية الامريكية[٣] .

(١) لم تنشر . اشار روزفلت فى برقيته إلى ان تشرشل وإن كان منزعجا على المصالح الامريكية فى بترول الشرق الاوسط ، فقد سمع بان البريطانيين ، يضعون عيونهم ، على الاحتياطيات الامريكية فى المملكة العربية السعودية . ومثل هذه الشائعات إنما تزيد من الحاجة إلى وجود تفاهم اساسى بين الحكومتين ، كما ان اهمية البترول بالنسبة لترتيبات الاقتصاد والامن بعد الحرب اقنعت الرئيس بان المحادثات التقنية التى يجريها الخبراء ينبغى ان تتم بمشورة من مجموعة على مستوى الوزراء ، وكان روزفلت راغبا فى رئاسة الاجتماع الاول ، وفى عقده فى البيت الابيض . وهو فى واقع الامر يفضل إجراء المحادثات فى واشنطن حيث لا توجد قيود على المشكلات التى تجرى مناقشتها ، بحيث يستطاع التوصل إلى اوسع ما يمكن من اتفاق .

(٢) جون ج . وينانت ، سفير الولايات المتحدة لدى بريطانيا العظمى .

(٣) جرت محادثات استكشافية بين الخبراء الامريكيين والبريطانيين فى واشنطن من ١٨ نيسان/ ابريل إلى ٣ ايار/ مايو ١٩٤٤ . واعد مشروع مذكرة تفاهم قدم إلى الحكومتين لدراسته . اما المحادثات على مستوى مجلس الوزراء بشان البترول ، فقد عقدت فى واشنطن بين ٢٥ تموز/ يوليو و ٣ اب/ اغسطس .

FR 1944, 3 : 111-121.

● نص خطاب سرى من رئيس الوزارة البريطانية (السير ونستون تشرشل) الى الرئيس الامريكى (فرانكلين روزفلت) بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٤٤ يؤكد فيها مرة اخرى مخاوفه على البترول البريطانى فى الشرق الاوسط .

وثيقة رقم (٨)

□ الوثيقة ٣٢٢

□ من تشرشل إلى روزفلت

رقم ٦٠١ — ٤ آذار/مارس ١٩٤٤

بالإشارة (إلى مذكرتكم) رقم ٤٨٥٠[١] اشكركم شكرا جزيلا على تأكيداتكم الخاصة بعدم التطلع إلى حقول بترولنا في إيران والعراق . ودعني أعاملك بالمثل فأعطيكم أوفى تأكيد بأنه ليس لدينا أي تفكير في محاولة إقحام أنفسنا في مصالحكم أو ممتلكاتكم في المملكة العربية السعودية . إن موقفي بالنسبة لهذا الموضوع ، شأن موقفي بالنسبة لجميع الأمور ، يتحصل في أن بريطانيا العظمى لا تطلب أي مزية ، سواء أكانت اقليمية أم غيرها ، نتيجة للحرب . وهي من ناحية أخرى لن تحرم من أي شيء يخصها عن حق بعد تقديمها لخدماتها الجليلة للقضية السامية ـ على الأقل طالما أن خادمك المطيع معهود إليه في تولي أمورها ـ وسأعرض الموضوع على مجلس الوزراء يوم الاثنين ، وآمل أن ابرق إليكم بعد ذلك مباشرة .

● نص خطاب سرى من رئيس الوزارة البريطانية (السير ونستون تشرشل) الى الرئيس الامريكي (فرانكلين روزفلت) بتاريخ ٤ مارس ١٩٤٤ يعرب فيه عن شكره للرئيس الامريكي عن تطمينات بعث بها اليه لتهدئة مخاوفه (نوع من التطمينات المائعة التى استند اليها تشرشل في شكره واردة في الحاشية الرسمية للوثيقة) .

وثيقة رقم (٩)

□ وزارة الخارجية

□ واشنطن

مذكرة بمحادثة دارت بين ملك المملكة العربية السعودية (الملك عبد العزيز آل سعود) والرئيس الامريكي روزفلت ، في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥ ، على ظهر الباخرة الأمريكية « كوينسي » .

□ أولا :

طلب الرئيس الأمريكي من جلالته المشورة بالنسبة لمشكلة اللاجئين اليهود الذين طردوا من ديارهم في أوروبا . وقد أجاب جلالته بأنه في رأيه ، ينبغي لليهود أن يعودوا إلى العيش في الأراضي التي طردوا

(١) لم تنشر . وقد ورد فيها ان روزفلت قال ضمن ما قاله : « لقد طلبت دراسة موضوع البترول من جانب وزارة الخارجية وخبراء البترول التابعين لي ، ولكن ارجو قبول تأكيداتي باننا لن نتطلع إلى حقول بترولكم في العراق وإيران » . واضاف قوله : « لا يسعني ان ارجىء المحادثات لمدة اطول من ذلك بكثير » . وفي ٢٢ شباط/فبراير اعدت لجنة البترول المؤلفة من الاقسام المختلفة المشروع الأول لوثيقة الخطة السياسية المعنونة « سياسة الولايات المتحدة بشأن البترول الأجنبي » وقد ورد فيها ان الهدف الأول للولايات المتحدة هو تطبيق النص الوارد في ميثاق الأطلسي بشأن « تساوي فرص الوصول » في ما يتعلق بالبترول .
انظر : FR 1944, 5 : 27-33 .

● نص تقرير كتبه الكولونيل وليم إيدي الوزير المفوض لدى المملكة العربية السعودية عن المحادثات التى دارت بين الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت وبين الملك عبد العزيز آل سعود يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥ على ظهر الطراد الأمريكي كوينسي الذى كان راسيا على مياه بحيرة التمساح في قناة السويس اثناء مرور الرئيس روزفلت بمصر بعد عودته من مؤتمر يالطا .

وثيقة رقم (٩)

منها . أما اليهود الذين دمرّت ديارهم تماما وليست لديهم سبل للعيش فى أوطانهم ، فينبغى أن يعطى لهم مجال حيوى فى بلدان المحور التى اضطهدتهم . وقد علق الرئيس بقوله : إن بولندا قد تعتبر حالة تستحق الدراسة فيما يتصل بالموضوع . إذ يبدو أن الألمان قد قتلوا ثلاثة ملايين من اليهود البولنديين ، مما ينبغى على أساسه إيجاد مكان فى بولندا لإعادة توطين كثير من اليهود ممن لا وطن لهم .

وقد عرض جلالته بعد ذلك قضية العرب وحقوقهم المشروعة فى أراضيهم ، وأوضح أن العرب واليهود لا يمكن أن يتعاونوا أبدا ، لا فى فلسطين ، ولا فى أى بلد آخر . واسترعى جلالته الانتباه إلى التهديد المتزايد الذى يتعرض له وجود العرب ، والأزمة التى نجمت عن استمرار الهجرة اليهودية وشراء الأرض من قبل اليهود . وأوضح جلالته أيضا أن العرب يفضلون الموت على أن يتخلوا عن أراضيهم لليهود .

وأوضح جلالته أن أمل العرب يقوم على أساس كلمة الشرف التى أعطاها الحلفاء ، وعلى حب الولايات المتحدة المعروف للعدالة ، وتوقع مساندة الولايات المتحدة لهم .

وأجاب الرئيس أنه يود أن يطمئن جلالته أنه لن يفعل شيئا لمساعدة اليهود ضد العرب ، وأنه لن يقوم بأى تحرك معاد للشعب العربى . وذكر جلالته بأنه من المستحيل منع القاء الخطب ، وإصدار القرارات فى الكونغرس أو فى الصحافة والتى يمكن أن تتخذ بشأن أى موضوع . وقال إن توكيده هذا يتعلق بسياسته هو مستقبلا كرئيس للسلطة التنفيذية فى حكومة الولايات المتحدة .

وقد وجّه جلالته الشكر إلى الرئيس لبيانه ، وأشار إلى المقترح المتعلق بإيفاد بعثة عربية إلى أمريكا وإنجلترا لشرح قضية العرب وفلسطين . وقال الرئيس إنه يعتقد أنها فكرة طيبة جدا ، لأنه يعتقد أن هناك أناسا كثيرين فى أمريكا وإنجلترا قد أعطيت لهم معلومات خاطئة . وقال جلالته إن بعثة من هذا القبيل لإطلاع الناس مفيدة ولكن الأهم بالنسبة له ما قاله الرئيس لتوه فيما يتعلق بسياسته تجاه الشعب العربى .

□ ثانيا :

وقد أوضح جلالته أن مشكلة سوريا ولبنان تسبب له قلقا عميقا ، وسأل الرئيس عما سيكون عليه موقف حكومة الولايات المتحدة لو أن فرنسا استمرت فى الضغط على سوريا ولبنان بمطالب لا تطاق . وأجاب الرئيس : أن الحكومة الفرنسية قد قدمت له كتابة ضمانها باستقلال سوريا ولبنان ، وأن بوسعه فى أى وقت أن يكتب إلى الحكومة الفرنسية مصمما على أن تحترم كلمتها . وقال إنه فى حالة ما إذا أعاقت الحكومة الفرنسية استقلال سوريا ولبنان ، فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم لسوريا ولبنان كل التأييد الممكن فيما خلا استعمال القوة .

□ ثالثا :

وتحدث الرئيس عن اهتمامه الكبير بالزراعة ، معلنا أنه هو نفسه كان مزارعا . وأكد الحاجة لتنمية المصادر المائية ، وزيادة رقعة الأرض المزروعة وأيضا تشغيل الدواليب التى تسير العمل فى البلاد . وأعرب عن اهتمام خاص بالرى ، وزراعة الأشجار ، والقوة المائية التى يأمل أن يتم تطويرها بعد الحرب فى بلدان كثيرة ، بما فى ذلك الأراضى العربية . وبعد أن أوضح مودته تجاه العرب ، ذكر جلالته بأن من شأن زيادة الأراضى المزروعة ، خفض مساحة الصحراء وتوفير أسباب العيش لعدد أكبرَ من السكان . وقد وجه جلالته الشكر إلى الرئيس لتشجيعه الزراعة بهذا القدر من القوة ، ولكنه قال : إنه هو نفسه لا يستطيع أن ينهمك بأى حماس فى تنمية الزراعة والأشغال العامة ببلده إذا كان هذا الازدهار سوف يرثه اليهود .

وثيقة رقم (١٠)

. 89OF. 001 Abdul Aziz/3-345

الوزير المفوض فى المملكة العربية السعودية (إيدى) إلى وزير الخارجية
(مقتطف)

□ جدة فى ٣ آذار / مارس ١٩٤٥

□ (وردت فى ١٣ آذار / مارس)

(جـ) اجتماع الرئيس والملك :

حتى أتفه الأحداث التى وقعت فى أثناء الاجتماع التاريخى لهذين الرجلين العظيمين يستحق أن يسجّل . ففى أثناء الزيارة التى يغلب عليها الطابع غير الرسمى على ظهر الباخرة قبل الغداء (من الساعة ١١,٣٠ إلى الساعة ـ ١٣,٠ يوم ١٤ شباط/فبراير) ، نشأت بسرعة صلة ودية جدا . وتكلم الملك على أنه الشقيق « التوأم » للرئيس ، طوال سنوات ، فى المسئولية كرئيس للدولة ، وفى العجز الجسدى . وقال الرئيس « ولكنك أسعد حظا لأنك ما زلت تستخدم رجليك لتأخذاك أينما تختار أن تذهب » . ورد الملك قائلا « إنك أنت يا سيدى الرئيس سعيد الحظ ، إذ أن رجلاى يصيبهما الوهن عاما بعد عام ؛ وأنت مطمئن أنك باستخدام كرسيك ذى العجلات الأكثر جدارة بالثقة ، ستصل إلى المكان الذى تختاره » . وقال الرئيس بعد ذلك « لدى كرسيان من هذا النوع ، وهما أيضا توأمان . فهل تقبل واحدا منهما هدية شخصية منى ؟ » وقال الملك « بكل الامتنان ـ وسوف أستخدمه يوميا وأتذكر دائما بكل الحب مانح الهدية ، صديقى العظيم الطيب » .

وبعد الغداء ، قدم الملك إيماءة تتسم بنفس القدر من الإخلاص والتميز عندما قدم قهوة عربية إلى مضيفه ، كما روى فى التذييل . وتحادث الاثنان كصديقين فى مسئوليات الحكم ، وفى التقدم المشجع للحلفاء فى الحرب ، وفى الرحمة بالأعداد الوفيرة من الناس الذين أصبحوا معوزين بسبب الاضطهاد أو المجاعة . وابتسم الملك مصدقا على ثقة الرئيس المرحة بالإنجليز : « إننا نحب الانجليز ، ولكننا نعرف الانجليز أيضا والطريقة التى يصرون بها على إفادة أنفسهم . إنك وإياى نريد تحقيق الحرية والازدهار لشعبينا وجيرانهما بعد الحرب . فكيف لا نهتم بمن تتحقق على يديه الحرية والازدهار . كذلك يعمل الانجليز ويضحون لجلب الحرية والازدهار للعالم ، ولكن بشرط أن يتحقق ذلك عن طريقهم وأن يكتب عليه « مصنوع فى بريطانيا » . وفى وقت لاحق من اليوم ، قال الملك لى « لم أسمع أبدا من قبل مثل هذا الوصف الدقيق للانجليز » .

والأهم من ذلك أن الملك أخبرنى فى مرات عديدة « إننى لم ألتق أبدا بأحد يساوى الرئيس فى شخصيته ، وحكمته ، ودماثته » . وفى حفلات استقبال مختلطة ، وأيضا فى مأدبة أقيمت بعد عودته إلى جدة ، أشار الملك (فى حضور شخصيات سعودية وبريطانية بارزة) ، إلى الرئيس فى عبارات ملتهبة بالحماس لم تستعمل فى الإشارة إلى غيره من الأشخاص الذين التقى بهم فى أثناء رحلته . وقد أوضح الأمراء والوزراء الذين رافقوه بإسهاب أن الملك أصبح مفتونا بالرئيس . وقد قال للشيخ حافظ وهبة « إن أهم حدث فى حياتى كلها هو اجتماعى مع الرئيس روزفلت » .

وعندما روى الملك لى فى مقابلة خاصة يوم ٢٠ شباط/فبراير عن محادثاته مع مستر تشرشل (وردت فى رسالة المفوضية رقم ٧٤ ، يوم ٢٢ شباط/فبراير) ، قال « أن الاختلاف بين الرئيس ومستر تشرشل كبير جدا . إذ أن مستر تشرشل يتكلم بطريقة ملتوية ، ويتهرب من التفاهم ، ويغير الموضوع ليتجنب

● نص تقرير بتفاصيل الاجتماع بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الامريكى (فرانكلين روزفلت) كتبه الوزير المفوض الأمريكى لدى السعودية (وليم إيدى) الى وزير الخارجية الامريكى ضمنه بعض دقائق الاجتماع بين الرجلين . ويلاحظ ان هذا التقرير ورد فى مجموعة وثائق وزارة الخارجية الامريكية تحت عنوان : « مقتطف » ـ مما يقطع بان دقائق المحادثات تناولت موضوعات اخرى لم يتضمنها التقرير المقدم لوزارة الخارجية . والراجح طبقا للتقارير المعمول بها ان التفاصيل الدقيقة وردت فى تقارير اخرى اودعت فى البيت الابيض او فى مجلس الامن القومى .

الالتزام ، مما يضطرنى مرارا إلى إعادته إلى النقطة التى يدور حولها الحديث . أما الرئيس فإنه يسعى إلى التفاهم فى المحادثات ، ويبذل جهده لتحقيق الالتقاء بين العقلين ، وتبديد الظلام ، وإلقاء الضوء على المسالة » .

(د) مجالات النفوذ مقابل سياسة الباب المفتوح :

لست فى وضع يتيح لى الإفصاح عن المحادثات السرية بين الرئيس والملك . إذ ان مذكرة متفق عليها عن المحادثة بشأن بعض الموضوعات المعينة محتفظ بها لدى كل منهما ، وتم (بإذن من الرئيس) إرسال نسخة ثالثة باليد إلى وزير الخارجية . وهناك موضوع له أهمية عامة بالنسبة لمستقبلنا فى المملكة العربية السعودية قد بحث بشكل عام ، ولم يسجل فى هذه المذكرة . وكان هذا الموضوع يشغل بال الملك كثيرا وأشار إليه بعد ذلك وأعتقد أن اهتمامه بهذا الموضوع ينبغى أن يسجّل .

إن الملك لم يشر أبدا فى حديثه مع الرئيس إلى اعتمادات أو إعانات مالية فيما عدا ما يتصل بالمعونة الاقتصادية فى هذا الموضوع . وقد تساءل : « ما الذى يمكن أن أصدقه عندما يقول لى البريطانيون أن مستقبلى مرتبط بهم ، وليس بأمريكا ؟ إنهم دائما يقولون ، أو يلمحون بأن المصالح السياسية لأمريكا فى العربية السعودية هى مصالح مؤقتة تتعلق بالحرب ؛ وأن معونتها قصيرة الأجل مثل قانون الاعارة والتأجير ؛ وأن العربية السعودية تقع على طريق تحكمه وتحده ضوابط الاسترلينى ، ويتصل بغيره عن طريق المواصلات البريطانية ؛ ويتم الدفاع عنه بالبحرية والجيش الملكيين ؛ وأن أمنى واستقرارى الاقتصادى مرتبطان بالسياسة الخارجية البريطانية ؛ وأن أمريكا ، سوف تعود بعد الحرب إلى مشاغلها فى نصف الكرة الغربى . وبإيجاز ، يقولون لى : إن « المشاركة » متعددة الأطراف فى العربية السعودية هى مشاركة مؤقتة ، وإن بريطانيا وحدها هى التى ستستمر كشريك لى فى المستقبل ، كما كانت فى السنوات الأولى من عهدى . وعلى أساس قوة هذه الحجة ، يسعون إلى أن تكون الأولوية لبريطانيا فى العربية السعودية . فما الذى يمكن لى أن أصدقه ؟ » .

وأجاب الرئيس قائلا : إن الخطط المتعلقة بعالم ما بعد الحرب تتصور تقليصا لمجالات النفوذ التقليدى لصالح سياسة الباب المفتوح ؛ وإن الولايات المتحدة تأمل أن يصبح باب العربية السعودية مفتوحا لها ولغيرها من الأمم ، دون احتكار من قبل أى منها ، لأنه فقط عن طريق التبادل الحر للسلع ، والخدمات والفرص ، يمكن للازدهار أن ينتشر لصالح الشعوب الحرة .

وقد أعرب الملك عن امتنانه لهذا التوقع . إلا أنه كان واضحا أنه كان يتوقع استمرار الضغط البريطانى كما كان فى الماضى للمطالبة بمجال للنفوذ على بلده وحوله ، وهذا الخوف له بلا شك ما يبرره ، وسوف يتبدد عندما تضفى الولايات المتحدة جوهرا ماديا على الخطط المتعلقة بإبرام اتفاقيات اقتصادية وسياسية طويلة الأجل مع العربية السعودية كيما تفتتح سياسة الباب المفتوح .

مع وافر الاحترام .

وليام ا . إيدى

وثيقة رقم (١١)

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٤٥
من الوزير المفوض في مصر (تاك) إلى وكيل وزارة الخارجية (جرو)

في صباح يوم ١٣ شباط/ فبراير توجهت مع جنرال جيلز إلى القصر في سيارات جيش الولايات المتحدة . ورافق الملك فاروق صديقي القديم حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكي ، وضابط معاون بحرى مصرى . وقد اتجهنا إلى مطار باين ، ثم طرنا إلى الديفرسوار في طائرة جينز الخاصة . وحضر الملك إلى هذه الجهة في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا وحيا الرئيس على ظهر الباخرة . واعتقد انه ينبغي أن أقول لك انني لم أحاول ، سواء عن صواب أو خطأ ، أن أزج بنفسي في حديث فاروق مع الرئيس . فقد كان الملك قد ابلغني في عدد من المناسبات كم كان يضايقه ان يُصر السفير البريطاني لورد كيلرن دائما على أن يحضر المقابلات مع رجال الدولة البريطانيين ، بما في ذلك مستر تشرشل ، وقد شعرت أن هذا الشاب يريد أن يفضي بكل ما بنفسه إلى الرئيس ، وإلى الرئيس وحده . وأعتقد اننى كنت على صواب ، لأنه في اليوم التالى اخبرنى حسنين عن مدى عمق تقدير الملك لحقيقة انه قد أتيحت له الفرصة للتحدث سرا وبصورة شخصية إلى الرئيس . بيد أن ذلك قد خلفنى بدون تسجيل دقيق لما قيل .

وربما ينبغي أن أضيف انه في اليوم السابق قد « أطلعت » الرئيس على ما يتعلق بالملك فاروق بإيجاز والحت عليه أن يشير على هذا الشاب بأن يمارس الاعتدال في مدى مشاركته في إدارة الحياة السياسية لبلده . وقلت للرئيس أن الملك يظهر ميلا متزايدا لان يتحكم لا ان يحكم ؛ وأنه ينبغي له الا ينسى أنه ملك دستورى ، وأنه ينبغي له تبعا لذلك أن يكف عن أن يزج بنفسه بشدة في السياسات . كذلك أطلعت الرئيس بصورة شاملة على مجريات الأمور بالنسبة للعلاقات المؤسفة التى لا تزال قائمة بين فاروق وكيلرن ، وزودته بملخصات سياسية واقتصادية وجيزة مدونة للنقاط الاكثر أهمية ، والتى قد يرغب في إثارتها في محادثاته . وكان الغداء حدثا اجتماعيا سعيدا ، أعقبه حديث جاد بين الرئيس وحسنين باشا ، في حين كان الملك يتفقد الباخرة . وقد رست الباخرة إلى الشاطىء في نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، ولما كان وقت وصول إمبراطور اثيوبيا إلى القاهرة قد اقترب ، فقد ودّعت الملك عند مطار الديفرسوار ، وأعدته إلى القاهرة وبصحبته الملحقون البحريون والعسكريون للمفوضية .

● نص تقرير كتبه الوزير المفوض الامريكي في مصر (بنكنى تاك) الى وكيل وزارة الخارجية الامريكية يتضمن تفاصيل اللقاء بين الملك فاروق والرئيس الامريكي (فرانكلين روزفلت) على ظهر الطراد الامريكي الراسي في مياه بحيرة التمساح . ويلاحظ ان الاشارات فيه متكررة إلى ان اهتمام الملك فاروق كان مركزا بالدرجة الاولى على بث شكاواه للرئيس الامريكى من الطريقة التى كان يعامله بها السفير البريطاني (السير مايلز لامبسون) .

وثيقة رقم (١٢)

مذكرة من رئيس قسم البترول بالنيابة (لوفتس) إلى المستر جون د . لاينبو من قسم شؤون الكومنولث البريطاني

□ (واشنطن) ٣١ أيار/ مايو ١٩٤٥

بناءا على أحاديثنا يوم ٣٠ أيار/مايو ، أقترح بضعا من المزايا غير الملموسة التى قد ترغب هذه الحكومة في الحصول عليها من الحكومة البريطانية في مجال البترول ، مع تعليق في كل حالة حول إمكان

● نص مذكرة قدمتها وزارة الخارجية الامريكية في واشنطن الى الحكومة البريطانية بشان مطالب الولايات المتحدة في بترول الشرق الاوسط .

وثيقة رقم (١٢)

انطباق نظرية المساومة بشيء فى مقابل شيء آخر على هذه الرغبة :

١ ـ نرغب فى الكف عن التدخل السياسى البريطانى فى عملية الحصول على امتيازات بترولية فى المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية . وقد اتخذ هذا التدخل السياسى فى الماضى شكل التوسل بعدد لا يحصى من العقبات البارعة من الإجراءات الإدارية لاعتراض طريق الجهود التى يبذلها رعايا الولايات المتحدة للحصول على امتيازات فى مناطق داخلة ضمن المجال البريطانى للنفوذ السياسى . وقد احتاج الأمر إلى خمس سنوات من المفاوضات حتى تستطيع شركة « الجلف » الحصول على أى حقوق بترولية فى الكويت ، واشترط على شركة « الجلف » فى آخر الأمر أن تقبل مشاركة بنسبة خمسين فى المئة مع الشركة الانجلوإيرانية وهى المشاركة التى أخضعت كذلك لشرط خاص بالتسويق أبطل إلى حد كبير حقوق الاستغلال النظرية الخاصة بشركة جلف . وهذا المثال هو أشدها تطرفا ، ولكن فى الوسع إيراد أمثلة أخرى كثيرة .

ولكن ، ما دام الشيء الذى نبتغيه فى هذا الصدد ليس مجرد أمر غير ملموس ، وإنما هو هدف سلبى ـ بمعنى أننا نريد من البريطانيين ألا يعملوا شيئا معينا يتعذر تعريفه تعريفا مضبوطا أو باعثا على الارتياح ـ فليس ممكنا من الناحية العملية ، على ما يبدو ، تحقيق هدفنا إلا بالحصول على موافقة الحكومة البريطانية على مبادىء إيجابية معينة تحكم عملية الحصول على حقوق بترولية ، على أمل أن هذه المبادىء الحاكمة ستكيف سلوك الرعايا البريطانيين وأيضا الموظفين العموميين البريطانيين . وقد ظفرنا بموافقة بريطانية على هذه المبادىء فى اتفاقية الزيت الانجليزية الأمريكية ، وبمجرد أن يتسنى لحكومتنا وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، يغدو ممكنا تقرير ما إذا كان فى وسع آلية التفاوض على اتفاق حول المبادىء أن تتمخض عن أى نتائج جوهرية . وأيا كان الأمر ، فليس ثمة آليات أخرى تبدو ذات فائدة .

٢ ـ نريد لسياسات التشغيل فى شركات البترول البريطانية الخاصة أن تتفق بقدر معقول مع هدف سياستنا العامة ، ألا وهو تحقيق زيادة نسبية فى معدل استغلال احتياطيات بترول نصف الكرة الشرقى (ولا سيما الشرق الأوسط) وخفض نسبى فى معدل الاستغلال فى نصف الكرة الغربى . وهو هدف ربما تعذر ذكره بعبارات محددة أو على نحو كمى دون أن يستثير جدلا سياسيا داخليا حادا هنا . وحتى إذا كان التحديد ممكنا ، فإن الاتفاق يعتبر اتفاقا كميا على إنتاج البترول من شأنه أن يقترب اقترابا كافيا من تحويل صناعة البترول إلى « كارتل » ، مما يعرضها لانتقاد جدى من حيث السياسة الخارجية الاقتصادية العامة . لهذا يبدو ، كما هو الشأن فى النقطة رقم (١) أعلاه ، أن النهج الأفضل إن لم يكن الوحيد هو الحصول من البريطانيين على اتفاق على مبادىء عريضة معينة تسرى على تنمية البترول . وفى هذه الحال ، يكون للمبادىء طابع يسمح بإنتاج بترول نصف الكرة الشرقى (الشرق الأوسط) ويسهله . ومن المعتقد أنه قد تم الحصول على هذا الاتفاق فى اتفاقية الزيت الانجليزية الأمريكية ، والمعتقد أنه مصون فى المسودة المعدلة التى ستتخذ أساسا لإعادة التفاوض مع البريطانيين .

٣ ـ اعتقد أنه يمكن القول (وإن كانت هذه النقطة تحتاج إلى تأكيد بالتحدث مع المسؤولين فى مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا) ، بأن هذه الحكومة تريد العمل على تحقيق رغبة الحكومة العراقية فى أن ترى بترول منطقة البصرة فى العراق ، وقد تمت تنمية إنتاجه مع منافذ على الخليج الفارسى و/أو البحر المتوسط . وقد تم الإعراب عن آراء الحكومة العراقية بشأن هذا الموضوع إعرابا قويا للمسؤولين فى الوزارة فى ٢٩ آيار/مايو ١٩٤٥ من جانب نورى باشا رئيس وزراء العراق ، وقد أخذت هذه الآراء رهن تدبرها . وقد قبل البريطانيون من حيث المبدأ الموقف السياسى المعلن لهذه الحكومة ألا وهو أن التنميات البترولية ينبغى أن تؤدى إلى التقدم الاقتصادى للبلدان المنتجة وإلى رفاهيتها .

ومما يتسق مع هذا المبدأ المتفق عليه استغلال موارد الزيت العراقى المشمولة بامتياز البصرة ، ومن شأن ذلك نشر مزايا التصنيع والعمالة بصورة أوسع فى جميع ربوع العراق . ولقد عورضت تنمية البصرة فى فترة من الفترات السابقة على الحرب من جانب المصالح البريطانية المهيمنة فى شركة البترول العراقية لأن الشركة الإنجليزية الإيرانية كان من رأيها أن الزيت من العراق سيزاحم الإنتاج الإنجليزى الإيرانى من جنوب غرب إيران مزاحمة غير مريحة ، وارتأت شركة شل أن تنمية البصرة من شأنها أن تنطوى على

وثيقة رقم (١٢)

استثمار مبالغ إضافية كبيرة قبل أن تعوض حقول الموصل ما أنفق عليها . والأرجح أن المساهمين الأمريكيين فى شركة البترول العراقية يحبذون تحبيذا يسيرا وجهة نظر شركة شل ، ولكنهم فى الأصل محايدون . وقد أقيمت الحجة فى الوثائق التى أعدت ونوقشت على نطاق واسع فى طول الوزارة وعرضها بشأن الاستعدادات الخاصة بمحادثات الزيت الإنجليزية الأمريكية فى عام ١٩٤٤ ، على أن السياسات العامة لشركة البترول العراقية ينبغى إخضاعها لرقابة دولية على المستوى الحكومى . واعتقد أن فى الوسع القول بأن هذا الاقتراح يمثل سياسة وزارية متفقا عليها ، مع أن سجل ذلك غامض ، والاقتراح لم يتجسم بأى طريقة واضحة المعالم فى أى مشروع للاتفاقية الانجليزية الامريكية .

وفى اعتقادى أنه لابد من بذل جهد فورى للتثبت مما إذا كانت الوزارة فى مجموعها توافق على الاقتراح الذى ذكر فيما تقدم . فإن وافقت ، وجب إجراء محادثات فيما بين حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بشأن السياسات التى تنتهج فى الفترة التالية للحرب من قبل إدارة شركة البترول العراقية ، ولابد فى هذه المحادثات من التاكيد على مصالح الحكومة العراقية . على أنه لما كانت المشكلة تتمثل فى إقناع حكومتين أخريين بأن مصالح رعايا كل منهما ينبغى أن تخضع لسياسة دولية متفق عليها ، ثم إقناع الشركات المتعددة ذات المصالح الداخلة فى الموضوع بأن توافق على برنامج يتفق مع مصالح الحكومة العراقية بصورة معقولة ، فليس من اليسير أن نرى كيف يتسنى لهدفنا فى هذا الموضوع أن يتحقق على أى قاعدة لتقديم شيء فى مقابل شيء من جانب الحكومة البريطانية وحدها .

ولا علم لى بأن لنا فى أى شأن آخر من شؤون مجال البترول أمرا محددا نريد أن نظفر به من الحكومة البريطانية ، وإن كان من المحتمل أن تنشأ مشاكل تتصل بالتصرف فى المنشآت البترولية الثابتة التى أقيمت فى الخارج لأغراض الحرب إما من جانب حكومة الولايات المتحدة مباشرة وإما عن طريق أموال الإعارة والتأجير أو بمواد الإعارة والتأجير . وأشير عليك بمراجعة المستر روبرتسن فى قسم البترول حول هذه النقطة الأخيرة .

جون ١ . لوفتس

وثيقة رقم (١٣)

مذكرة من رئيس قسم البترول بالنيابة (لوفتس) إلى مساعد رئيس قسم شؤون الكومنولث البريطانى (بول)

□ (واشنطن) اول حزيران / يونيو ١٩٤٥

بناء على طلبك ، أوردت فيما يلى السياسة البترولية للولايات المتحدة تجاه المملكة البريطانية من الدومنيون والمستعمرات .

إن سياستنا البترولية تجاه المملكة المتحدة تستند إلى اعتراف متبادل بوجود مصلحة مشتركة مترامية جدا ، كما تستند ـ ولو فى اللحظة الحالية ـ إلى وجود كميات كبيرة من الموارد البترولية الحرة فى العالم . ويلوح ، بعد تدبير الإنتاج الداخلى الضخم الذى يستهلك محليا من جانب كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، أن الكميات الهائلة الباقية من موارد البترول فى العالم يسيطر عليها إما رعايا الولايات المتحدة أو رعايا المملكة المتحدة أو شركات مشتركة المصالح بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أو من قبل مصالح بريطانية ـ هولندية تهيمن عليها السياسة البريطانية على ما يبدو .

واعترافا بهذه الحقائق ، تذهب وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة إلى أن مما له أهمية استراتيجية

● نص مذكرة من وزارة الخارجية الأمريكية (قسم البترول) الى الحكومة البريطانية تحدد فيها خطوط المطالب الأمريكية فى بترول الشرق الأوسط التى كانت تحتكرها بريطانيا وحدها .

وثيقة رقم (١٣)

وتجارية عليا أن تتفق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على نمط عريض متطلع إلى الأمام من أنماط تنمية موارد البترول واستخدامها تحت رقابة رعايا البلدين . وقد تم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق في إطار مبادىء شديدة الاتساع والعمومية ، وذلك في اتفاقية الزيت الانجليزية الأمريكية التي جرى التفاوض عليها في شهر آب / أغسطس الماضي . ومع أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ بعد نتيجة لبعض المصاعب السياسية داخل هذه البلاد ، فقد أعدت صياغة جديدة لها لقيت قبولا من المصالح المتباينة المتعارضة داخل الولايات المتحدة وستتخذ اساسا لإعادة التفاوض مع البريطانيين .ويبدو أن هناك قليل من المبررات التي تدعو إلى الاعتقاد بأن من غير الممكن استكمال اتفاقية محددة شبيهة بصورة جوهرية بالاتفاقية التي تم التفاوض عليها في شهر آب / أغسطس الماضي . ومن أوجه الخلاف الرئيسية أن النص المعدل سيكون مفتوحا أمام الامم الأخرى للانضمام إليه على الفور ، وبهذا يعترف للبلدان الأخرى بالمصالح المشروعة في النمط الخاص بالتنمية البترولية الذي سيتبع في الفترة التالية للحرب ، مع الاستمرار في الوقت عينه في الاعتراف بالسيطرة الواقعية على معظم البترول الحر من جانب رعايا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

ولئن كانت الاتفاقية في كل من شكلها الأصلي ونصها المعدل هي اتفاقية عريضة وعامة تماما ، فهي تهيىء إطارا يستطاع فيه اتخاذ قرارات محددة ، وبرامج مخططة كلها تطور الموقف السياسي والاستراتيجي والاقتصادي . وأعتقد انه تلقاء كل ما جرى من نقاش لخلفية الموضوع داخل الوزارة ، فإن أحكام اتفاقية الزيت ونواياها إما معروفة أو واضحة وضوحا ذاتيا . ومن ثم ، أرفق نسخة من الاتفاقية كما جرى التفاوض عليها في آب / أغسطس ١٩٤٤ ونسخة من آخر نص معدل لها ، وسأكون رهن الإشارة لمناقشة ملابسات النصوص المحددة مناقشة تفصيلية إن كان هذا مطلوبا .

أما فيما يتعلق بالممتلكات البريطانية في الدومنيون والمستعمرات ، فليست لدينا سياسة بترولية محددة عدا ما يستخلص بناء على الاقتراح العام القائل أن الحصول على المواد الخام والتجارة في العالم إنما يتم على أساس شروط متساوية ، وأن الرعايا الامريكيين ينبغي أن تكون لهم حقوق للقيام بالأعمال التجارية داخل الدومنيونات البريطانية وفقا لشروط لا تزيد من حيث المعاملة التمييزية عن الشروط التي تسري على رعايا أي بلد آخر .

وهناك صعوبات بترولية معينة في حالة الهند ، أما اهميتها المضبوطة في الفترة التالية للحرب فما زال متعينا الاستيثاق منها . وفي الفترة السابقة على الحرب ، كانت شركات البترول الأمريكية تتعرض قطعا لمعاملة تمييزية ضدها ، وعادة ما يتم ذلك لا بناء على أحكام عامة أو محددة واردة في القانون ، بل باعتراض سبيلها بتأخير الإجراءات الإدارية وإقامة حواجز تقنية أمام حرية عمل المؤسسات التجارية للولايات المتحدة . وطبيعي أن تتنصل الحكومة البريطانية من مسؤولية هذه التدابير التمييزية العجيبة . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه التدابير لن تكون على هذا الشكل الحاد الواضح في فترة ما بعد الحرب . أما الإجراء الدبلوماسي الذي يمكن التوسل به للحيلولة دونها أو التقليل منها إلى أدنى حد ، فهذا يتوقف طبعا على وضع الهند بعد الحرب من الناحيتين الظاهرية وكذلك الفعلية .

جون ا . لوفتس

وثيقة رقم (١٤)

مذكرة من مدير مكتب شؤون الشرق الادنى والشؤون الافريقية (هندرسون) إلى وزير الخارجية (واشنطن) ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ ◻

وفقا لاقتراحكم بتاريخ ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، ارفق مع هذا مذكرة سرية للمكتب معنونة « ردود

● نص مذكرة داخلية لوزارة الخارجية الأمريكية تتضمن تلخيصا للخطوط العريضة التي تقررت في الاجتماع الذي عقد بين الرئيس ترومان ورؤساء البعثات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط .

وثيقة رقم (١٤)

الرئيس ، وهى تسجل جوهر الملاحظات والتعليقات التى أبداها الرئيس ، والوزراء المفوضون ، والقنصل العام ، وأبديتها أنا فى أثناء هذه الزيارة التى استغرقت نصف الساعة[٣] .

وتجدون ملحقا بالمذكرة ، نسخة حرفية طبق الأصل بصورة جوهرية للبيان الذى تلاه أمام الرئيس الوزير المفوض وادسوورث[٤] باعتباره متحدثا باسم المجموعة ، يوجز مشكلاتهم المشتركة فى المنطقة .

ويخلص هذا البيان بسرد أربعة أسئلة أساسية محددة فى ميدان رسم السياسات ، يقدر الوزراء المفوضون والقنصل العام أعظم التقدير توجيهاتكم فيما يتعلق بها ، وذلك تفصيلا للتوجيه العام الذى أعطاه لهم الرئيس .

وفى إيجاز ، فان الرئيس :

١ ـ اعترف بأهمية البلدان العربية « فى تفكيرنا لوضع سياسة خارجية إيجابية لفترة ما بعد الحرب » ، ورغبة كل بلد فى أن يدبر شؤونه بنفسه مطبقا فى حرية « مبدأ المساواة فى الفرصة وسياسة الباب المفتوح » .

٢ ـ أوضح موافقته على وجود تواز بين سياساتنا ، وسياسات روسيا فى المنطقة .

٣ ـ وافق ، من حيث المبدأ ، على أن يوقع مع البلدان العربية « نفس النوع من المعاهدة المعيارية للصداقة والتجارة التى وقعناها مع غيرها من البلدان الأمريكية والأوروبية » .

٤ ـ وافق ، من حيث المبدأ ، على أن تحظى بالتعاطف طلبات الحكومات العربية المتعلقة « بالخبراء التقنيين الأمريكيين المتخصصين ـ سواء أكانوا ماليين ، أم تقنيين ، أم عسكريين » .

٥ ـ أكد رغبته فى أن يستقبل ملك مصر فور أن تبرم لهذا الغرض الترتيبات المقبولة على نحو متبادل .

٦ ـ علق قائلا انه من ناحيته يسعده أن يستقبل خلال العام القادم زيارات رسمية من رئيسى جمهوريتى سوريا ولبنان .

٧ ـ زود الوزراء المفوضين والقنصل العام بتعليق مفيد كثيرا بشأن مشكلة فلسطين الشائكة .

وأرجو أن تسمحوا لى ، فى ختام هذه المذكرة ، أن أطلب توجيهكم الخاص فيما إذا كان يمكن أن يقال للوزيرين المفوضين السورى واللبنانى فى واشنطن أنه يجوز لهما الآن أن يحيطا رئيسى دولتيهما علما بتعليق الرئيس (الفقرة ٦ آنفا) ، وأن أطلب منهما على التوالى أن يقترحا موعدا ، أو موعدين يجدان من المناسب فيهما القيام بهذه الزيارات . ويؤيد مستر وادسوورث افتراضى بأن كلا من الرئيسين سوف يرغب فى أن يقوم بزيارته مستقلا عن الآخر ، ولكنهما دون شك سيتشاوران معا قبل أن يقترحا المواعيد الممكنة .

وأقدر لكم أيضا حصولى على موافقتكم بأن أرسل إلى المكاتب المعنية فى وزارة الخارجية والمكاتب الميدانية نسخة من البيان الذى أعدته المجموعة مقرونة بموجز للمحادثة اللاحقة متمشيا مع الفقرات السبع المرقومة أعلاه .

وفى هذه الظروف أرجو أن تسمحوا لى بأن أقترح عليكم قراءة الورقتين المرفقتين القصيرتين نسبيا ، وان كانتا تتسمان بالأهمية . وقد طلب منى الوزراء المفوضون والقنصل العام أن أقول لكم أنهم سيقدرون تقديرا عظيما لو أتيح لكم الوقت للقيام بذلك فى الفرصة التى تناسبكم .

لوى و . هندرسون

(المرفق ١)

موجز للملاحظات التى أبداها مستر وادسوورث للرئيس ترومان يوم ١٠ تشرين الثانى / نوفمبر بالأصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن مستر تاك ، والكولونيل إيدى ومستر بينكرتون .

وثيقة رقم (١٤)

« سيدى الرئيس ، هناك ثلاثة أشياء نريد أن نقولها إلى أقصى حد ، وأربعة أمور نريد بشأنها ، توجيهكم ونحتاج اليه الى أقصى حد .

« من الأشياء الثلاثة التى نريد أن نقولها ، هناك شيء واحد بسيط . والثانى استعراض قصير نسبيا للسياسات العربية ، والثالث أمر شخصى بعض الشيء .

« الأول هو أن كل واحد منا يقدر هذه الفرصة لمقابلتكم ، والتحدث اليكم ، وأن يقول لكم بعضا من مشكلاتنا المشتركة .

« والثانى هو أننا نعتقد أن بلدان العالم العربى ، ولاسيما لو أخذت ككل ، تستأهل مكانا فى تفكيرنا المتعلق بسياستنا الخارجية الايجابية بعد الحرب اكثر أهمية مما يعطى لها عادة باعتبارها مجرد الثقل الموازن للمطامح الصهيونية ، أو لأنها تقع عند المركز الاستراتيجى للامبراطورية البريطانية ، أو للخطوط الجوية العالمية الكبرى فى المستقبل ، أو لأنها تضم مهدى الحضارتين ، وأعظم احتياطى نفطى غير مستغل معروف فى العالم .

« ونحن نشعر أن كل هذه الأمور هامة ، الا أنه يبدو لنا من الحيوى أن نعترف بأن العالم العربى كله فى حالة اهتياج ، وأن شعوبه على عتبة صحوة جديدة ، وأن كلا منها يريد أن يدير شئونه بنفسه مثلما تدير بلدان نصف الكرة الغربى شؤونها ، دون تدخل امبريالى ، سواء أكان ذلك بريطانيا ، أم فرنسيا ، فى شؤونه الداخلية .

« وهم يقولون : « إن لديكم اتحادا لعموم أمريكا ، ونحن نريد وحدتنا العربية[٨] . إن العلاقات بين بلادكم تقوم على أساس احترام مبادىء المساواة فى السيادة ؛ وهذا هو المبدأ الذى نريد أن نرسى عليه علاقاتنا مع بعضنا البعض ، ومع جميع الأمم الأخرى . إننا نحتاج إلى مهارات أجنبية ورأس مال أجنبى وخبراء تقنيين أجانب ، وليس تسلطا أجنبيا . اننا نريد معاهدات صداقة مع كل البلدان ، ولانريد معاهدات تحالف وامتيازات خاصة مع أحد . وفى تعاملاتنا مع الحكومات والمصالح الأجنبية ، نريد أن نكون أحرارا لكى نطبق بحرية مبدأ المساواة فى الفرصة وسياسة الباب المفتوح » .

« إن ذلك ، يا سيدى الرئيس هو ما نعتقد ، كممثلين لكم ، أنه يمثل الصورة الأساسية . وتستطيع الولايات المتحدة أن تقوم فيها بدور قيادى . ان زعامتنا المعنوية معترف بها اليوم . وتريد الحكومات التى اعتمدنا لديها إلى أبعد حد أن تعرف ما إذا كنا سنطبق هذه الزعامة أم لا ، وما إذا كنا سنواصل عملنا حتى الانجاز بعد انتصارنا العظيم ، أم اننا سنترك الميدان ، مثلما فعلنا فى نهاية الحرب الماضية مع الأخرين .

« وفى الحالة الأخيرة ، تعرف الحكومات التى اعتمدنا لديها من تجربتها المرة ومن الاتجاهات الحالية أن بريطانيا وفرنسا ستبذلان كل جهد لكى تدعمان مجالات نفوذهما التى كانت قائمة قبل الحرب ؛ وتتطلع إلينا بوجه خاص لتأييدها فى جهودها للوقوف فى وجه أى تطور من هذا القبيل . وإذا خذلتها الولايات المتحدة ، فانها ستتجه إلى روسيا ، وتفقدها حضارتنا ؛ ونحن نشعر أننا على يقين من ذلك .

« ومن ناحية أخرى ، ينبغى الا يكون هناك صدام بيننا وبين روسيا فى تلك المنطقة . وعلى النقيض من ذلك ، فان السياسة الروسية تتوازى بصورة وثيقة حتى الآن مع سياستنا . وقد قدم الكرملين مثلنا ، اعترافا غير مشروط بالاستقلال الكامل لسوريا ولبنان ، ويلتمس المساواة فى المعاملة ، التى حرمنا منها نحن الاثنين فى مصر والعراق[٩] . ونرجو أن تسمح لنا أن نقترح أنك لو كنت تبحث عن ميدان يمكن أن تتعاشق فيه سياستنا وسياسة روسيا بأدنى درجة من الاحتكاك ، فلن يكون هناك ميدان أفضل من ذلك .

« ويكفى هذا بالنسبة للسياسات العربية الرئيسية . والشيء الثالث الذى نريد أن نقوله هو كما ذكرت يتعلق بجانب شخصى . ففى كل بلد من البلدان التى اعتمدنا لديها ، تتسم علاقاتنا مع رؤساء الدول بالصداقة والمودة على نحو خاص . وليس وادسوورث ، أو إيدى ، أو تاك ، أو بينكرتون ، كفرد ، هو الصديق الشخصى الحميم للملك أو رئيس الجمهورية ، أو الأمير ، بل أنه رئيس الدولة فى كل حالة هو الذى أصبح صديقا حميما فى شخص ما يمثل الولايات المتحدة . انهم يتطلعون الينا طلبا للنصيحة والمعلومات

الأمينة والنزيهة سياسيا ، والمشورة الصائبة . وهذا هو السبب الذى يجعلنا فى حاجة ماسة إلى توجيهكم الشخصى بشأن اربع مسائل .

« أولا : نود أن يكون باستطاعتنا ان نقول للحكومات المعتمدين لديها أننا مستعدون لأن نوقع معها نفس نوع المعاهدة المعيارية للصداقة والتجارة مثلما وقعنا مع البلدان الأمريكية والأوروبية .

« ثانيا : نود أن نقول أن لدينا توكيدكم الشخصى بأن طلباتها من الخبراء التقنيين الأمريكيين المتخصصين تخصصا كاملا ـ سواء أكانوا ماليين ، أم زراعيين ، أم عسكريين ـ سوف تلقى تعاطفا .

« ثالثا : لقد استقبلنا فعلاً هنا الأمير الوصى على عرش العراق ، والأمير ولى عهد العربية السعودية كضيوف رسميين لهذه الحكومة [١٠] . ويأمل رؤساء الدول الثلاث المستقلة الأخرى بشغف ، وهم : ملك مصر الشاب ، ورئيسا جمهوريتى سوريا ولبنان ، أن تجدوا أنه من المناسب استقبالهم هنا خلال العام القادم .

وأخيرا ، نريد بدورنا أن نكون قادرين على الرد صراحة على أسئلتهم المتعلقة بماهية السياسة الأمريكية تجاه الصهيونية السياسية[١١] .

(المرفق ٢)

ردود الرئيس

استقبل الجنرال فوغان هذه المجموعة فى مكتب رئيس الجمهورية ، وقدم أعضاؤها إلى الرئيس . وقال مستر هندرسون أن الوزراء المفوضين يدركون أن وقت رئيس الجمهورية محدود جدا ، وقرروا ، إذا كان الأمر مقبولا له ، أنه قد يكون من المفيد أن يلقى واحد منهم ـ كمتحدث باسم المجموعة ـ بيانا قصيرا أمامه يوجز فيه مشكلاتهم المشتركة .

وسوف يتحدث مستر وادسوورث ، الوزير المفوض لدى سوريا ولبنان ، بالنيابة عن زملائه .

وقد أعرب الرئيس عن موافقته على هذا الاجراء ، واذ ذاك تلا مستر وادسوورث البيان المرفق [١٢] .

وفى أثناء تلاوة البيان ، أدلى الرئيس بعدد من التعليقات . وعلى سبيل المثال : عندما قال مستر وادسوورث : « إن بلدان العالم العربى ، ولا سيما لو أخذت ككل ، تستأهل مكانا أكثر اهمية فى تفكيرنا المتعلق بسياستنا الخارجية الايجابية بعد الحرب » ، قاطعه الرئيس بقوله أنه يتفق تماما مع ذلك البيان .

وعندما قال مستر وادسوورث : « إن العالم العربى كله فى حالة اهتياج وأن شعوبه على عتبة صحوة جديدة ، وإن كل بلد فيه يريد أن يدير شئونه بنفسه حالا » ، قال الرئيس : « إننى اعرف ذلك » .

وعندما اختتم مستر وادسوورث فقرته بشأن السياسات العربية بقوله : « إن الحكومات العربية تريد أن تكون حرة لكى تطبق فى حرية مبادىء المساواة فى الفرصة وسياسة الباب المفتوح » ، قال الرئيس : « ونحن كذلك ، أننا نريد أن يكون هذا هو أساس علاقاتنا مع الصين ومع كل بلد فى العالم » .

وعندما قال مستر وادسوورث : « وإذا خذلتها الولايات المتحدة ، فانها ستتجه إلى روسيا ، وتفقدها حضارتنا » ، وأضاف : « ينبغى الا يكون هناك صدام بيننا وبين روسيا فى تلك المنطقة » ، قال الرئيس : إنه يود أن تتجه هذه البلدان تجاه كل من روسيا والولايات المتحدة . ووافق على أنه ليس هناك ما يدعو إلى نشوب نزاع بين روسيا والولايات المتحدة فى تلك المنطقة . وعندما تابع مستر وادسوورث ملاحظته بأنه لا يمكن العثور على ميدان افضل « يمكن أن تتعاشق فيه سياستنا وسياسة روسيا بأدنى درجة من الاحتكاك » ، أعلن الرئيس موافقته .

وعندما وصل مستر وادسوورث إلى الأسئلة الأربعة الخاصة المبينة فى البيان المرفق ، رد الرئيس على كل سؤال انفراديا بصورة جوهرية ، كمايلى :

□ **السؤال ١** (المعاهدات) ـ ردا على هذا السؤال ، قال الرئيس « تستطيع أن تقول لهم » . وأضاف أن الولايات المتحدة مستعدة للدخول فى معاهدات من هذا النوع مع جميع البلدان .

وثيقة رقم (١٤)

☐ السؤال ٢ (إيفاد خبراء تقنيين تخصصاتهم مالية وزراعية وعسكرية إلى الشرق الأدنى) - وردا على هذا السؤال ، قال الرئيس : « تستطيع أن تقول لهم ذلك ايضا » .

☐ السؤال ٣ (زيارة رسمية مقترحة للولايات المتحدة يقوم بها بعض رؤساء الدول المعنيين) - وقد علق الرئيس بقوله : « إن ملك مصر سيزورنا فى هذا الشهر » . وشرح مستر تاك للرئيس الأسباب التى منعت ملك مصر من الحضور فى الموعد المتوقع ، ولكنه أضاف . أنه لايزال تواقا للغاية لزيارة الولايات المتحدة ، وانه سيخطر مفوضية القاهرة مقدما قبل شهر على الأقل من الموعد المقترح بأمل أن يكون هذا الموعد مقبولا لدى الرئيس . وقد أعلن الرئيس موافقته .

وقد علق مستر وادسوورث على ما يتصل برغبة رئيسى سوريا ولبنان فى زيارة الولايات المتحدة بأنهما يرغبان فى أن يؤكدا شخصيا لمستر ترومان ان بلديهما ، وهما مختلفان عن جميع البلدان الأخرى فى أنه لا تربطهما اية علاقات تعاهدية مع اى بلدان ، يرغبان فى توقيع أولى معاهداتهما مع الولايات المتحدة ، وأن يستخدما معاهدات من هذا القبيل كنماذج لعلاقاتهما التعاهدية مع الدول الأخرى ؛ وانهما يودان ايضا أن يؤكدا له رغبتهما فى ان تكون اوثق علاقات لهما مع اى دولة أجنبية هى الولايات المتحدة . وقد أجاب ترومان انه يسعده أن يلتقى بالرئيسين فى الولايات المتحدة ، وانه يأمل أن يكون ممكنا ترتيب هذه الزيارات .

☐ السؤال ٤ (الصهيونية السياسية) - ابتسم الرئيس وقال : « انه السؤال الذى يساوى أربعة وستين الف دولار » . واستطرد انه سؤال من النوع الذى لا يستطيع ببساطة الرد عليه فى الوقت الحاضر . وقال : إن هذه المسألة سببت له ولمستر بيرنز قلقا اكثر من اى مسألة أخرى تواجه الولايات المتحدة . وأضاف ان الحزبين الديمقراطى والجمهورى قد أعلنا فى العام الماضى ، أثناء الحملة الانتخابية ، بعض التعهدات المعنية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين لم تعط اعتبارا للموقف السياسى الدولى فى تلك المنطقة . ومضى قائلا : إنه يعالج الأمر فى الوقت الحاضر وسيبحثه مع مستر أتلى . ومن المأمول أن يتحقق شىء ما بالتعاون مع مستر أتلى نتيجة للمناقشات مع البريطانيين ، ومع اليهود ، ومع ممثلى الحكومات العربية المعتمد لديها الوزراء المفوضون .

وقال الوزراء المفوضون للرئيس أنهم يفهمون صعوبة المشكلة ، وأن ما قاله لتوه له فائدة عظيمة لهم . لقد كانت هناك مخاوف تساور العرب من احتمال القيام بمحاولة للتوصل إلى حل لمشكلة فلسطين يكون مفاجئا دون اعطائهم فرصة للمشاركة . وقد أجاب الرئيس قائلا : إن كلا من الرئيس روزفلت وهو نفسه قد قدم تأكيدات بأنه لن تتم تسوية مشكلة فلسطين دون مشاورات مسبقة كاملة . وأضاف أنه ، بطبيعة الحال ، قد لا يكون الحل النهائى مقبولا لكل شخص ، ولكن الجميع على الأقل ستكون لديهم الفرصة لأن يبينوا وجهة نظرهم من هذه القضية .

ومضى الرئيس قائلا : إنه يأمل ان يعود الوزراء المفوضون إلى مناصبهم ، وأن يوضحوا أن هذه القضية هى مسألة ملتهبة فى السياسات الداخلية للولايات المتحدة ، وأن الحكومة الأمريكية ستحاول أن تسوى الأمر كله على المستوى الدولى . وكرر قوله إنه لن تكون هناك محاولة للتوصل إلى قرار من جانب واحد . وأوضح أنه لو استطاعت فلسطين أن تأخذ بعض اللاجئين من أوربا لتخفيف الضغط ، فانها سوف تلطف فى الوقت الحاضر الموقف فى أوروبا ، وقد تفى ببعض مطالب الصهاينة « المحبين للخير والانسانية » وتعطينا الفرصة لكى نحول انتباهنا إلى حل دائم للمشكلة السياسية . وفى رأيه ، أنه لا يمكن أن يكون هناك حل فورى . وقال أنه من المحتمل أن تكون فلسطين بمثابة احدى القضايا فى أثناء حملة الانتخابات فى عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ وفى الحملات الانتخابية المقبلة .

وقد لاحظ مستر هندرسون أن الترتيبات التى اتخذت توا مع البريطانيين لتشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشكلة اليهودية ، والاسهام الذى يمكن أن تقدمه فلسطين لحلها قد يتسع نطاقها إلى إخراج مشكلة فلسطين من السياسات الداخلية ، وخصوصا لو استطعنا أن نحصل على خدمات الشخصيات الوطنية داخل اللجنة ، والتى سيكون لها نظرة موضوعية للموقف كله فى الشرق الأدنى . وقد وافق الرئيس على ذلك . وقال إنه ينبغى أن تعرض المشكلة على مستوى أعلى فوق القضايا السياسية المحلية .

وثيقة رقم (١٤)

• ثم لاحظ الرئيس بعد ذلك انه كان هناك اتفاق بينه وبين الرئيس روزفلت على أن يزور كل هذه البلدان فى الشرق الأوسط وغيرها من البلدان فى جولة واسعة كنائب لرئيس الجمهورية . وكان المفروض أن يبدأ جولته فى شهر نيسان/أبريل الماضى . وأعرب عن أسفه البالغ لانه كان من المستحيل تحقيق ذلك .

وقال مستر هندرسون انه يأمل أن يجد الرئيس انه من الممكن أن يؤكد للوزراء المفوضين قبل أن يودعوه التوديع النهائى ، أن وزارة الخارجية كانت تعكس سياسته عندما أصدرت تعليماتها اليهم بأن حكومة الولايات المتحدة لاتنوى الانسحاب من الشرق الأدنى مثلما فعلت بعد الحرب الماضية ، وأن تصبح مجرد متفرج سلبى فى تلك المنطقة ، ولكن الولايات المتحدة تعتزم مواصلة اتباع سياسة إيجابية فى ذلك الجزء من العالم . وقال الرئيس إن بوسعه أن يعطى هذا التوكيد ، وانه برغم الحملات التى تشن فى الصحافة من قبل مروجى الدعايات الانعزالية بغرض إثناء الشعب الأمريكى عن الاضطلاع بمسئوليات دولية ، وطالما بقى رئيسا للولايات المتحدة ، فان الادارة سوف تواصل اتباع النهج الذى حدده فعلا . (وكان الرئيس يشير على ما يبدو إلى خطابه الأخير فى نيويورك) .

وقد تمنى الرئيس للوزراء المفوضين ولمستر بينكرتون النجاح المستمر فى عملهم .

(٣) المرفق ٢ لهذه المذكرة .
(٤) المرفق ١ لهذه المذكرة .
(٨) للحصول على وثائق بشان موقف الولايات المتحدة تجاه مسالة الاتحاد العربى ، انظر ص ٢٥ وما بعدها .
(٩) الاشارة هنا الى ادراج نص فى معاهدة الصداقة والتحالف الانجليزية/المصرية المؤرخة فى ٢٦ اب/اغسطس ١٩٣٦ ، وفى معاهدة التحالف الانجليزية ـ العراقية المؤرخة فى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٣٠ ، بان السفراء البريطانيين فى مصر والعراق تكون لهم الاسبقية على الممثلين الدبلوماسيين للدول الاخرى . وللحصول على معلومات اخرى بشان هذا الموضوع ، انظر المذكرة المؤرخة فى ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٥ لرئيس شعبة شؤون الشرق الادنى . ص ٢١ .
(١٠) للحصول على معلومات عن الزيارة التى قام بها الامير عبد الاله للولايات المتحدة فى شهرى أيار/مايو ، وحزيران/يونيه ١٩٤٥ ، انظر الهامش ١٣ ص ٥ ، وللحصول على وثائق بشان زيارة الامير فيصل فى الفترة من ٣١ تموز/يوليو الى اول اب/ اغسطس ١٩٤٥ انظر ص ١٠٠٠ وما بعدها .
(١١) للحصول على وثائق عن موقف الولايات المتحدة تجاه النزاع العربى ـ الصهيونى المتعلق بفلسطين ، وتجاه مسالة الهجرة اليهودية الى فلسطين ، انظر ص ٦٧٨ وما بعدها .
(١٢) المذكور آنفا .

وثيقة رقم (١٥)

مذكرة من مساعد رئيس قسم الطيران (والستورم) إلى مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وافريقيا (هندرسون)

□ (واشنطن) فى ٢١ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٤٥

فهم قسم الطيران بأن الوزير يطلب مذكرة تستشهد بحالات معينة اعترض فيها البريطانيون على خططنا الخاصة بتشغيل الخدمات الجوية الدولية للولايات المتحدة فى بلدان شتى ولاسيما الشرق الأوسط .

ومن حيث خلفية الموضوع ، تلقت الوزارة تقارير شتى بهذا المعنى . وفى شهر نيسان/أبريل من هذه السنة ، أرسلت مذكرة إلى الحكومة البريطانية ورد فيها أننا « نرحب بتأكيدات بأن الحكومات البريطانية لن تعترض جهود الولايات المتحدة للظفر بحقوق هبوط فى هذا الوقت فى الشرقين الأدنى والأوسط للخدمات الجوية التجارية للولايات المتحدة » . ورد البريطانيون بما معناه بأنه ليست لديهم أى رغبة فى استثنائنا من

● نص مذكرة داخلية لوزارة الخارجية الامريكية عن العقبات التى تثيرها بريطانيا فى وجه مطالب امريكا المتعلقة بالحصول على امتيازات حقوق طيران فوق بلدان الشرق الاوسط الخاضعة للاستعمار البريطانى .

وثيقة رقم (١٥)

الحصول على حقوق هبوط . ولكن عندما طلبت أمم صديقة مشورة الحكومة البريطانية ورأيها ، اضطرت الأخيرة إلى إبداء آرائها وهى تتعارض مع ما يسمى بحقوق الحرية الخامسة . ومن شأن حقوق الحرية الخامسة السماح لخط جوى أمريكى بأن يضطلع بحركة نقل بين البلدان التى تتخلل طريقها ولكن دون أن يشتغل بحركة نقل داخل كل بلد . وتشعر هذه الحكومة شعورا قويا بأن مزايا الحرية الخامسة المذكورة ضرورية لتشغيل خطوطها الجوية الدولية تشغيلا اقتصاديا سليما .

والحالات المحددة التالية من حالات الاعتراض البريطانى قد استرعى إليها نظر الوزارة :

□ مصر : لئن كانت وزارة الحربية قد طلبت عدم إفشاء المعلومات التالية ، إلا أن لها مع ذلك صلة بالموضوع . ففى ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٥ وجه اللورد كيلرن السفير البريطانى فى مصر خطابا إلى رئيس الوزراء المصرى ابدى فيه أعتراض بريطانيا على « الحرية الخامسة » التى تريد حكومة الولايات المتحدة إدماجها فى اتفاقياتها الخاصة بالنقل الجوى . وقال اللورد كيلرن إنه يحس بالثقة بأن الحكومة المصرية سترغب فى التشاور مع السلطات البريطانية قبل التوصل إلى أى قرار بمنح هذه الامتيازات إلى الخطوط الجوية للولايات المتحدة . وفى خطاب آخر تاريخه ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥ قال اللورد كيلرن لرئيس الوزراء المصرى إن بريطانيا تواقة إلى عقد اتفاقية للطيران المدنى « رغبة فى صيانة مصالحها لا فى مصر وحدها ، بل فى جميع بلدان الشرق الاوسط » . واستطرد الخطاب فقال : إنه سيكون من الضرورى لبريطانيا العظمى ان تتبين أن حقوق الطيران الممنوحة من جانب مصر إلى الخطوط الجوية الامريكية لاتضر بمصالح الطيران البريطانى المنصوص عليها فى الاتفاقية الانجليزية المصرية بشأن الطيران المدنى .

وعندما زار اللورد سوينتون (الوزير البريطانى السابق للطيران المدنى) القاهرة فى نيسان/أبريل من هذا العام ، تواتر أنه قال للمسؤولين المصريين إن « الولايات المتحدة تريد السيطرة على كل الطيران المدنى ، وإذا وقعت مصر الحرية الخامسة فستجد أن الولايات المتحدة قد جاءت للاستيلاء على الطيران وعلى العالم باسره ، والبريطانيون جادون فى منعها من القيام بذلك » . كما تواتر أن اللورد سوينتون أبدى طائفة من الملاحظات غير اللائقة حول الطيران الامريكى عموما .

وجاء فى تلغراف من المفوضية فى القاهرة تاريخه ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٥ أن أحاديث جرت بين ملحقنا الجوى المدنى وممثل وزارة الطيران البريطانية فى الشرق الأوسط ، وأن الموظف الأخير اقر بانه أفاد بلدان الشرق الأوسط ، بما يتفق مع الموقف البريطانى فى شيكاغو الذى يؤيد فرض قيود على حقوق الحركة من قبيل حماية الخطوط الجوية المحلية ، وتقييد تواتر الرحلات . وجاء فى تقرير من المفوضية فى القاهرة تاريخه ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٥ « أن وزارة الطيران البريطانية واصلت جهودها لعرقلة قبول اتفاقيتنا الثنائية عن طريق مستشارها فى مصلحة الطيران المدنى ، اذ أنها اكدت للمصلحة بانها ستقدم إليها مشورة حول تأثير الخدمة الأمريكية على الطريق الرئيسى بين مصر واللد على الخطوط الجوية المصرية وغيرها من الخطوط العربية فى المستقبل ، وكذلك على كفاءة مطار الماظة بالمقارنة بباين فيلد بالنسبة للعمليات التجارية الأمريكية » . وتضمن تقرير آخر من المفوضية فى القاهرة تاريخه ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ الاشارة التالية : « يبدو أن المصريين راغبون فى تأجيل قبول الاتفاقية لأطول مدة ممكنة بناء على تأكيد من البريطانيين بأن مسألة حركة الحرية الخامسة لن تلبث لن تعدل بناء على نفوذهم . وهناك دليل قاطع فى اكثر من مناسبة واحدة على أن اللورد كيلرن وسواه من موظفى الحكومة البريطانية فى مصر قد « أصدروا تعليمات » محددة إلى الحكومة المصرية بعدم قبول اتفاقية النقل الجوى الأمريكية إلى أن تتم دراسة مسألة حقوق الحركة الجوية بأسرها ومسألة التشغيل الدولى دراسة أخرى ، وتعقد محادثات فى انجلترا وفى الشرق الأوسط » .

وتدل التقارير الأخيرة من المفوضية فى القاهرة على أن احتمالات عقد اتفاقيتنا الثنائية للنقل الجوى هى ادعى إلى التشجيع ، ولكن المؤكد الا شكر على هذا يستحقه البريطانيون .

□ اليونان : استشهد تقرير من السفارة فى اثينا تاريخه ٧ نيسان/أبريل ١٩٤٥ بمسؤول يونانى ذكر أن رد حكومته بشأن مشروع اتفاقيتنا الثنائية للنقل الجوى قد تأجل بناء على طلب السفارة البريطانية . ويؤخذ من معلومات أخرى وردت من اثينا أن البريطانيين واصلوا إقناعهم لليونانيين بعدم عقد اتفاقية

وثيقة رقم (١٥)

طيران بناء على الحرية الخامسة . وجاء فى برقية أحدث من ذلك أن اليونانيين غير راغبين فى إلزام أنفسهم بسياسة نهائية حول هذا الموضوع إلى أن يتم التوفيق بين وجهات النظر البريطانية والأمريكية .

□ العراق : فى ٣ نيسان/أبريل ١٩٤٥ ابلغ وزير الخارجية العراقى المستر هندرسون ، الذى كان إذ ذاك وزيرا مفوضا فى بغداد ، أن من المفيد ومما يعفى الحكومة العراقية من الحرج لو أننا استطعنا أولا الحصول على تعهد من الحكومة البريطانية بأنها لن تضغط على الحكومة العراقية لكى ترد ردا معاكسا على مقترحاتنا بشأن حقوق النقل الجوى فى العراق . ولئن كان وزير الخارجية يحبذ شخصيا اتفاقا على الحقوق الجوية الأمريكية ، فهو على ثقة من أن البريطانيين سيعترضون . إلا أن وزير الخارجية طلب أن تعامل ملاحظاته بشأن هذا الموضوع بسرية تامة ، ولهذا السبب فليس من الحكمة على الأرجح الاستشهاد للبريطانيين بهذه الحالة .

وقد افاد ملحقنا الجوى المدنى فى القاهرة فى ٨ أيار/مايو ١٩٤٥ بأن الدبلوماسيين البريطانيين وممثلى وزارة الطيران فى الشرق الأوسط استمروا يتوسلون بكل نفوذ ممكن على الحكومات المحلية لكى ترفض إعطاء حقوق الحرية الخامسة للخطوط الجوية الأمريكية . وتؤجل قبول الاتفاقيات الثنائية . واستطرد يقول إن هذه الحكومات غير قادرة على اتخاذ إجراء بشأن القبول ريثما يتم الحصول على مصادقة البريطانيين .

وافادت المفوضية فى بغداد بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٥ بان القائم بالأعمال البريطانى قال : إنه قام بناء على تعليمات ، بنصح الحكومة العراقية بأن تتوخى الحذر فى إعطاء حقوق جوية لحركة الحرية الخامسة ، وأن تحرص على ألا تمنح أى حقوق قد يتضح فى ما بعد بانها محرجة « للعراق أو جيرانه أو أصدقائه » .

وفى ٢٥ تموز/يوليو ١٩٤٥ أفادت المفوضية فى بغداد بأن « مصدرا عراقيا يعول عليه عادة » قال إن مشروع اتفاقية الطيران المدنى لمجموعة البلدان العربية قد صاغها بداهة خبراء الطيران البريطانيون وقد عمل فيها حساب لأمور من جملتها عرقلة دخول الخطوط الجوية الأمريكية إلى العراق .

□ ايران : افادت السفارة فى طهران مؤخرا بأن المعلومات الخاصة بالجهود البريطانية الرامية لاعتراض عقد اتفاقية أمريكية - ايرانية للنقل الجوى قد تاكدت بوفرة من مصدر سرى آخر افاد بأن البريطانيين يبذلون ضغط متصلا لا هوادة فيه فى هذا الصدد .

وفى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ استقبل الشاه السفير الأمريكى ، واشار الشاه بنفسه إلى أن إحتمال حدوث تأخير فى المفاوضات الخاصة باتفاقية النقل الجوى قد يكون سببه الضغط البريطانى على دوائر معينة فى حكومته .

□ لبنان : فى ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٥ افاد ملحقنا الجوى المدنى فى القاهرة بأن البريطانيين والفرنسيين فى بيروت قد أوقفوا تماما تبادل الدولار لشراء الطائرات الأمريكية بمعرفة السيد الحص الذى كان من خطته الشروع فى خط جوى محلى باستخدام الطائرات الأمريكية ومشورتهم التقنية . وافاد الملحق الجوى المدنى بأن السكرتير التجارى البريطانى عرضّ على الحص وكالة توزيع سيارات موريس إن هو تخلى عن فكرة تشغيل خط طيران . (إلا أن هذا الأسلوب لا يبدو إنه يتقبل توجيه اللوم الخاص إلى أى ممثل أجنبى راغب فى النهوض بالمصلحة التجارية لبلده الخاص)

وجاء فى الأنباء أن الوزير المفوض البريطانى قال بصورة قاطعة للوزير المفوض الأمريكى بأن البريطانيين لا يريدون للخطوط الجوية الأمريكية أن تعمل فى الشرق الأوسط .

وروت الأنباء كذلك أن البريطانيين أوفدوا السفير اللبنانى فى لندن إلى بيروت بقصد إقناع الحكومة اللبنانية بألا تمنح مزايا الحرية الخامسة للخطوط الجوية الأمريكية وبان تعرقل شراء السيد الحص للطائرات الأمريكية . كذلك روى ملحقنا الجوى المدنى فى القاهرة أنه عندما وصل إلى بيروت ، وصل فى نفس اليوم ممثل وزارة الطيران البريطانية و « توسل بضغط لا يصدق على اللبنانيين بالنسبة لاتفاقية النقل

الجوى ولشراء الطائرات الامريكية ، وحذر بأنهم إن تعاونوا مع الأمريكيين فسيفقدون قدرا كبيرا من التأييد البريطاني والمساعدة بصفة عامة » .

□ بلجيكا : لئن لم يكن لها صلة بالمناقشة المتقدمة عن بلدان الشرق الأوسط ، فإن هذه الحكومة كانت ساعية للتفاوض على اتفاقية ثنائية للنقل الجوى مع بلجيكا ، دون اى نجاح حتى الآن . وفى ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٥ ذكرت بروكسل أن وزير الخارجية البلجيكى رجع إلى البريطانيين الذين اجتهدوا فى ثنى بلجيكا عن عقد اتفاقية حرية خامسة مع هذه البلاد .

وفى خلال السنة الماضية ، قام ممثلون جويون للسويد وهولندا بدورهم بإبلاغ الوزارة بأن البريطانيين افصحوا عن عدم اغتباطهم بقبول هاتين الدولتين لفكرة الحريات الخمس » .

811.79600/11-2145

Memorandum by the Assistant Chief of the Aviation Division (Walstrom) to the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson)

[WASHINGTON,] November 21, 1945.

AV [46] understands that the Secretary wishes a memorandum citing specific instances where the British have opposed our plans for operating United States international air services in various countries, particularly the Middle East.

For background, the Department had received various reports to this effect and in April of this year a note was sent to the British Government stating that we would "welcome assurances that the British Government will not oppose the efforts of the United States to acquire landing rights at this time in the Near and Middle East for United States commercial air services". The British replied to the effect that they had no desire to exclude us from acquiring landing rights but when friendly nations requested the advice and the opinion of the British Government the latter was compelled to state its views, which are in opposition to the so-called Fifth Freedom rights. The Fifth Freedom rights would permit an American airline to carry traffic between intermediate countries, but not to engage in traffic within each country. This Government strongly feels that such Fifth Freedom privileges are essential to the sound economic operation of its international airlines.

The following specific instances of British opposition have come to the attention of the Department:

Egypt: While the War Department has requested that the following information not be divulged, it is nevertheless pertinent. On March 30, 1945 Lord Killearn, British Ambassador to Egypt, addressed a letter to the Egyptian Prime Minister stating the British opposition to the "Fifth Freedom" which the United States Government wished to incorporate in its air transport agreements. Lord Killearn said he felt sure the Egyptian Government would wish to consult the

وثائق ما بعد الحرب

بريطانيا متمسكة بمواقع السيطرة

وثيقة رقم (١٦)

السفارة البريطانية

□ القاهرة

استعراض علم (١٩٤٥)

١ ـ الموقف الداخلى .

٢ ـ أهمية مصر بالنسبة لجهود الحرب المستمرة . من المحتم أن تزيد كلما تحول الجهد إلى الشرق .

٣ ـ من المهم لذلك الا يساور الرأى العام المصرى أى وهم بأن الحرب سوف تنتهى بالانهيار فى الغرب . إن اليابانيين هم أعداء الملك بنفس قدر الألمان .

٤ ـ الميل المصرى إلى التطلع للحصول على تعويض . نهج خاطىء . التعاون المخلص على وجه التأكيد : ولكنه بالتأكيد ليس نزيها تماما . وحتى بدون معاهدة ، يتعين أن تقف مصر إلى جانبنا . والواقع أنها مدينة لنا باستمرار وجودها كدولة مستقلة . ولذلك فإن الحديث عن التعويض لا محل له أبدا . وأن هذا الاتجاه ينبغى أن يتلاشى لاجتناب أى إحباط .

٥ ـ النزعات المعادية للأجانب

سخيفة وغير حكيمة تماما . إن القومية جيدة جدا : ولكنها يجب الا تكون عمياء . تذكر أننا نكسب حربا : ولسنا فى مزاج يسمح بأن يعبث بنا .

٦ ـ السودان

بادىء ذى بدء الشيخ المراغى . أنه رجل سىء ومعاد للبريطانيين . ولدى دليل مباشر على أنه يبتهج بإطلاق قذائف موجهة : وقد قال ذلك صراحة . وينبغى أن يكون الملك فاروق على حذر من المراغى .

والآن بالنسبة للسودان ، هناك حالة هياج متنامية مرة أخرى . ويذكر صاحب الجلالة أنه كان قد تحدث إلى ببعض الخشونة عن سياسة بريطانية مزعومة . وهناك الآن حالة هياج موحى بها من الصحافة :

● نص تقرير موقف علم كتبه السفير البريطانى فى القاهرة (كان السير مايلز لامبسون فى ذلك الوقت قد منح لقب لورد على خدماته فى مصر زمن الحرب واختار لنفسه اسم لورد كيلرن) . وفى هذا التقرير العام للموقف الذى كتبه اللورد كيلرن على شكل توجيهات لمرؤوسيه فى السفارة قبل رحلة طويلة قام بها إلى جنوب افريقيا ـ يرسم كيلرن صورة عامة للموقف السياسى فى مصر كما رآه فى ذلك الوقت من سنة ١٩٤٥ وكانت الحرب قد انتهت فى اوروبا وان لم تنته بعد مع اليابان . وكانت قوى مصرية سياسية عديدة قد بدأت تطرح مسالة جلاء القوات البريطانية عن مصر . (وفى الغالب فان المعنى بهذه التوجيهات أساسا كان السير وولتر سمارت المستشار الشرقى للسفارة والذى كان مقررا ان يدير شئونها فى غياب السفير) .

وثيقة رقم (١٦)

ليس ذلك فقط بل أن صاحب الجلالة كان قد تحدث إلى النحاس صراحة لأنه لم يواجهنا بجرأة . ولذلك ينبغي أن يعرف صاحب الجلالة أنه في ٥ أيلول/سبتمبر ، وبمبادرة مني ، تحدثت إليه حديثا جادا : وبناء على تعليمات ، أعطيته ، بصورة غير رسمية ، تحذيرا عن وجهة نظر حكومتي . **يرجى قراءتها** .

وفي إيجاز ، تحذير إلى مصر بأن تبقى بعيدا ، وأن تذكر أحكام المعاهدة عن الوصاية المشتركة على السودانيين .

٧ ـ تنقيح المعاهدة

عرضة لأن يكون من الجانبين . كل هذا يمثل كلاما صحفيا سخيفا جدا وغير حكيم . إذ تنص المعاهدة على أن يكون التنقيح بالرضا المشترك وبالطريقة المناسبة . وبالتأكيد لن تكون من جانب واحد . وسوف يكون لدينا بالتأكيد تماما صفقة مناسبة نرغب في أن يكون هناك اتفاق بشأنها . وبطبيعة الحال نفترض أن يكون هذا بالطرق العادية ، أي بين أصدقاء وحلفاء .

٨ ـ **استمرارية السياسة البريطانية** . إنها مسألة مشتركة وليست مسألة أفراد أبدا ـ وبمعنى آخر ، لافائدة من محاولة أية خدع لأن تيرنس شون سيكون مسئولا عن ذلك . وسيكون هو ، مثلي تماما ، الناطق بلسان الحكومة البريطانية ووكيلها ، ويعهد إليه بتنفيذ سياسة لندن . وقد فكرت أن أقول هذا لحسنين منذ عهد قريب ، كيما ينقلها إلى صاحب الجلالة .

٩ ـ وأخيرا التسوية الشخصية

إنني أدرك جيدا الكراهية الشخصية . وقد تكون في بعض الحالات طبيعية ، ولكنها في الواقع سخيفة ، وربما لا يدرك صاحب الجلالة كم من المرات تصرفت من أجل مصلحته . أرجو أن تذكره ، مرة أخرى ، بالمحادثة مع الملك فؤاد .

وثيقة رقم (١٧)

وزارة الخارجية

□ **عاجل جدا** □ مارس ١٩٤٦

□ **وسرى للغاية**

□ **إلى السفير البريطاني في القاهرة من وزير الخارجية ارنست بيفن**

بالاشارة إلى برقياتكم أرقام ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ و ٦٣٥ وبرقيتي رقم ٥٥٩ .

لقد وافقت اللجنة الدفاعية الآن على توصيات رؤساء الأركان بأن تستمر قاعدتنا الرئيسية في موقعها بمصر ؛ وبأنه لابد أن نواصل الاحتفاظ بقوات في مصر ؛ وبأنه لو أصبح الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس اقليمي واقعا ، فان المقر الرئيسي لابد ، وأن يوجد في منطقة القناة ، وهذا القرار الذي يخضع للشرط الذي ينص على أن « المقصود من وجود القوات في منطقة القناة أن تكون نواة ومقرا رئيسيا للمنظمة الدفاعية الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ، يعني في الواقع أن المهمة الأولى للوفد ستكون التغلب على اعتراضات صدقي باشا المبينة في مذكرته ، والتماس بعض الوسائل للتوفيق بين المتطلبات السابقة والمفاهيم المصرية للكرامة والاستقلال . وفي هذا الصدد ، فقد أحطنا علما باهتمام بموقف الملك فاروق ، ونشعر بسعادة بالغة لأنك ترتب لاجتماع مبكر للجنرال باجيت مع الملك .

● نص برقية من وزير الخارجية البريطانية (ارنست بيفن) الى السفير البريطاني في مصر (السير رونالد كامبل) الذي خلف اللورد كيلرن كسفير بريطاني في مصر . وفي البرقية تصميم واضح على احتفاظ بريطانيا بمواقعها في مصر .

وثيقة رقم (١٧)

٢ ـ وفى جميع الظروف نعتقد أنه مع الأفضل عدم إعطاء رد معين على مذكرة صدقى ترقبا لوصول الوفد ، برغم أنه بغية اجتناب أى سوء تفاهم واتهامات مستقبلة ، قد ترى أنه من المناسب أن توضح أنه من وجهة نظرنا يعتبر وضع قوات فى منطقة القناة أمرا جوهريا إذا ما أريد للتحالف الذى أحطنا علما بأن صدقى باشا يقبله أن يكون فعالا .

ارنست بيفن
(وزير الخارجية)

وثيقة رقم (١٨)

هذه الوثيقة ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية .
توزيع هذه الوثيقة محدود بصورة جازمة .
تم إصدارها للاستعمال الشخصى

□ سرى للغاية

□ ١٩ آذار/ مارس ١٩٤٦

لجنة رؤساء الأركان
مراجعة المعاهدة المصرية ـ الايجار المقترح لمنطقة القناة
مذكرة مقدمة من امين اللجنة

فى أثناء المناقشات التى جرت فى لجنة الدفاع يوم ١٨ آذار/مارس حول تقرير رؤساء الأركان بشأن انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ، قال وزير الخارجية أن المفاوضات بشأن التسهيلات الضرورية فى منطقة قناة السويس قد تصبح أيسر إذا ما كنا مستعدين لمبادلة حقنا الممتد لعشر سنوات فى هذه المنطقة مقابل استئجار المناطق التى نريدها لمدة ٩٩ سنة . ويود وزير الخارجية أن يدرس هذا الاقتراح بوصفه أمرا عاجلا .

٢ ـ إن لجنة الدفاع :

(جـ) قد دعت رؤساء الأركان لدراسة اقتراح وزير الخارجية بوصفه أمرا عاجلا والذى يقضى بانه يمكن الحصول على احتياجاتنا فى منطقة قناة السويس من خلال استئجار المناطق المعنية لمدة ٩٩ سنة ، وتقديم تقرير عن ذلك .

٣ ـ ومن المقترح أن تقوم إدارات الخدمة بدراسة هذا الاقتراح بوصفه أمرا عاجلا ، حتى يمكن إحاطة وزير الخارجية علما قبل بدء المناقشات فى القاهرة عما إذا كان هذا الاقتراح مقبولا من وجهة النظر العسكرية .

٤ ـ ومن المقترح إدراج هذه المذكرة فى جدول أعمال اجتماع رؤساء الأركان صباح الأربعاء ٢٠ آذار/ مارس .

(توقيع) س .ر . برايس

مكاتب مجلس الوزراء ووزير الدفاع ج . غ 1.
١٩ آذار/ مارس ١٩٤٦

● نص اقتراح من رؤساء اركان حرب الامبراطورية البريطانية بحل مشكلة المطالب المصرية ـ بتاجير قاعدة قناة السويس لبريطانيا لمدة ٩٩ سنة .

وثيقة رقم (١٩)

١٣ أيار/مايو ١٩٤٧

عاجل

لابد أنكم اطلعتم على برقيات القاهرة رقم ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٥٢ بتاريخ ٥ أيار/مايو (ومرفق صور منها لسهولة الرجوع إليها) بشأن استقبال الملك فاروق للسير ر . كامبل حول موضوع البعثة العسكرية البريطانية .

ولم يتم الآن بحث هذا الموضوع من جانب وزير الخارجية ، ولكن آراءنا على صعيد الادارات هى كالآتى :

١ ـ إن قيام المصريين باستخدام معلمين عسكريين غير بريطانيين فى مصر انما يمثل اخلالا محددا بالتزاماتها بموجب معاهدة عام ١٩٣٦ .

٢ ـ إذا كانت نيتهم منصرفة إلى القيام بذلك (ويبدو مؤكدا أن هذا هو الحال ، وإن كانت البيانات التى أفضى بها الملك لايمكن اعتبارها بيانات رسمية إلى أن يؤكدها رئيس الوزراء) ، فان من حقنا الاحتجاج ، وأن نصر ـ من الناحية النظرية ـ بكل اساليب الضغط المتاحة لنا على الاحترام الكامل لحقوقنا المترتبة على المعاهدة فى هذا الموضوع .

٣ ـ غير أن هذه القضية هى قضية سيئة بصورة خاصة من الناحية النفسية ومن ناحية الدعاية ، لأن أى محاولة تبذل للنيل من حقوقنا المترتبة على المعاهدة لن تكسب عطف أى دائرة من الدوائر ، لحجتنا القائلة إن الجيش المصرى اما أن يتم تدريبه على أيدينا نحن أو لا يتم تدريبه أبدا .

٤ ـ وحتى لو قدم مجرد احتجاج من هذا القبيل ، دون أن تصحبه محاولات لفرض مطلبنا ، فان من شأن ذلك أن يفتح الباب ـ بدرجة ما ـ أمام نفس الاعتراضات

إلى قائد الأسراب

ف . س . ستيلتون ، الحامل لنيشان الخدمة الممتازة ولمدالية صليب الطيران الممتاز . فى ما إذا قدم نفس الاحتجاج دون تمهيد الطريق أمامه بالأسلوب المبين فى ما بعد . ويكاد يكون من المؤكد أن النقراشى سيستغل هذا الاحتجاج للتشويش علينا لدى الرأى العام الامريكى ولدى العسكريين الأمريكيين فى المنطقة ، ويصف موقفنا بأنه موقف معاد للأمريكيين وبأننا نرفض قيام الغير بما نحن زاهدون فى القيام به .

٥ ـ فمن المرغوب فيه اذن مفاتحة الأمريكيين أولا لمعرفة ما إذا كانوا قد عملوا على تشجيع المصريين على الاعتقاد بأنهم مستعدون لتقديم معلمين عسكريين أمريكيين أو لمساعدة الجيش (والقوة الجوية) المصريين بطرق أخرى . ويجب أن تجرى مفاتحتهم بما يقرب من الأسلوب الآتى :

« أسر لنا المصريون باعتزامهم استخدام معلمين عسكريين أمريكيين للخدمة فى مصر ، وهو ما يتعارض مع شروط المعاهدة الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ ، ومن حقنا تقديم اعتراضات رسمية عليه . وفى الوقت عينه ، ليست لدينا رغبة فى اتخاذ موقف نرفض فيه قيام الغير بما نحن زاهدون فى القيام به . هذا/إذا كنتم راغبين من ناحيتكم فى تقديم المعلمين . والهدف المتوخى من النص الوارد فى هذا الشأن فى المعاهدة هو الاطمئنان إلى أن الجيش المصرى سيغدو أداة فعالة فى التعاون للدفاع عن منطقة هامة استراتيجيا بالنسبة لكل من مصر ولنا . ومازلنا نرى من وجهة النظر العسكرية البحتة أن فى الوسع تحقيق هذا على أفضل صورة بالمساعدة البريطانية وحدها دون سواها ، لأن المواد (الحربية) بريطانية . لما كان الموقف السياسى للحكومة المصرية الحاضرة هو موقف من شأنه ـ على ما يبدو ـ جعل هذا الأمر غير ممكن

● نص تقرير كتبه اللورد هانكى وهو ابرز الاعضاء البريطانيين فى مجلس ادارة شركة قناه السويس ـ الى وزارة الخارجية البريطانية وفيه يتحدث هانكى عن مخاوف شركة قناة السويس من مجرد طرح موضوع جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس على مائدة المفاوضات بين مصر وبريطانيا .

وثيقة رقم (١٩)

من الناحية العملية ، ففى اعتقادنا أن استقدام معلمين امريكيين أيضا سيكون الحل الأفضل الذى يليه » .

٦ ـ نميل إلى الاعتقاد بان الرد الأمريكى على هذا سيتحصل فى أنهم لم يشجعوا المصريين على هذا الامر ، وأنهم فى واقع الأمر غير مهتمين بالاضطلاع بالتزام فى مصر ستكون له آثار سياسية واسعة . (ولئن كان محتملا فعلا ان السلطات العسكرية الأمريكية ، ولاسيما السلطات الموجودة فى الموقع ، تحبذ سياسة ادعى إلى الجراة ، فلعلكم تذكرون ما قاله المستر مارشال اخيرا إلى وزير الخارجية ـ أنظر وفد المملكة المتحدة ، برقية موسكو رقم ٩٧٧ بتاريخ ٢٦ نيسان / ابريل ـ بان حكومة الولايات المتحدة غير ميالة ـ وهو امر يمكن فهمه ـ إلى التورط فى شؤون الشرق الأوسط باكثر مما فعلت حتى الآن نتيجة لسياستها الجديدة فى اليونان وتركيا . ولعلكم تذكرون كذلك أن الأمريكيين ، حتى فى ما يتعلق باليونان وتركيا ، قد أبدوا رغبة قاطعة فى ترك الجانب العسكرى لنا) .

٧ ـ إذا جاء الرد الأمريكى متفقا فعلا مع هذه الخطوط ، فسيكون من شأن ذلك أن نوضع بصورة جلية فى موضع يطوع لنا بصورة أكبر أن نتخذ مع المصريين خطأ جازما . وطبيعى اننا دون أن نخبر الأخيرين بعبارات مسهبة بأن الأمريكيين قد قالوا لنا ذلك ، يتعين أن نكون قادرين على تشديد النكير عليهم لكى يصدروا بيانا محددا (ومن الطبيعى أنهم قد لا يستطيعون اصداره) يفيد بانهم قادرون على اجراء التدريب اللازم دون عوننا . ويتعين أن نكون على علم بأن الراى الأمريكى لن يستطاع اثارته ضدنا .

٨ ـ وينبغى أن يكون من الضرورى لنا طبعا فى اى مفاتحة من هذه الشاكلة مع الأمريكين ، أن نرجوهم عدم اتخاذ اى خطوة علنية ، سواء من قبيل ارسال معلمين فعلا أو من قبيل الاعلان عن اعتزامهم القيام بذلك ، ريثما يبحث نداء مصر المهددة الموجه إلى الأمم المتحدة ، اذ انه بغير ذلك سيجد الروس ذريعة للتراجع عن التأكيد الذى بذله ستالين لوزير الخارجية ، كما يمتنع (الامريكيون) عن اعطاء أى تعهد للحكومة المصرية فى هذا الوقت ، علما بان الاذعان من جانبنا اخلالا بمعاهدة عام ١٩٣٦ ستكون له آثار يهمنا أن نوليها مزيدا من البحث .

٢ ـ وهناك طبعا احتمال بأن يرد الأمريكيون قائلين بانهم يرغبون فعلا فى المشاركة فى مساعدة القوات المصرية وتدريبها . وبناء على ذلك ، يتعين علينا قبل مفاتحتهم أن نعرف كيف ينظر رؤساء الأركان إلى مثل هذا الرد الايجابى . ورأينا التمهيدى هنا هو أن مثل هذه المشاركة من جانب الأمريكيين لن تكون بالضرورة مشاركة فى غير مصلحتنا . وعلى حد ما يقوله السير ر . كامبل فى الفقرة ٣ من برقيته رقم ١٠٤٨ فانه قد يتعين علينا فى الظروف الحاضرة أن نواجه خيارا بين تعاون أمريكى معنا وبين جيش مصرى غير مدرب لاتكون له فائدة لاحد . يضاف إلى ذلك ، أننى وان كنت ادرك انه ما زال بيننا وبين التوصل إلى توحيد المعدات العسكرية شوطا بعيدا ، فان الاعتراض العملى بناء على هذا الأساس سيصبح مع مضى الوقت اعتراضا يتضاءل انطباقه شيئا فشيئا .

٣ ـ انه لمن بواعث عرفانى لو أنكم أعطيتمونى اشارة إلى الموقف الذى يحتمل أن يتخذه رؤساء الأركان حول هذا الموضوع . وكما جاء فى مستهل هذا الخطاب ، لم تحظ المشكلة بدراسة وافية فى هذه الادارة ، ولكن الاشارة إلى الآراء التى يحتمل لرؤساء الأركان اتخاذها من شأنها تمكيننا من اعداد اقتراح محدد فى ما يتعلق بما طلبه السفير من المزيد من التعليمات .

المخلص

(امضاء) او . سى . سارجنت

وثيقة رقم (٢٠)

(١٦/٣٩/٢٧)
مكاتب وزارة الخزانة
هوايتهول
ج . غ ١ .   ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٦

سرى

عزيزى سكريفنر

مفاوضات المعاهدة الانجليزية المصرية .

قلت فى رسالتى العامة (الفقرة ٢) إنه فى ما عدا التقرير الموجز الذى أعده المدير العام بناء على هانزار ، لم تصدر إلا تعليقات قليلة حول الموضوع أعلاه فى لجنة الادارة فى يوم ٢٠ آيار/مايو ، غير أنه جرى شيء من التبادل غير الرسمى للآراء .

٢ ـ قبل اجتماع اللجنة تحدثت بصورة غير رسمية كالمعتاد مع الرئيس (الذى أطل على المكتب ليضع دقائق فى طريقه إلى لندن) ومع المدير العام ، وسرعان ما أشير إلى الموضوع . وفى أثناء حديثنا ، حضر المسيو ماكس باهون والمسيو شارلرو (ونناديه بسيادة السفير) وأشير إلى الموضوع مرة ثانية من جانب نائب الاميرال ديوران فييل ، وهو الرئيس السابق لهيئة أركان السلاح البحرى الفرنسى الذى تحدث عن ثقة ، وكان ذلك عند انفضاض اللجنة بعد الاجتماع الرسمى .

٣ ـ والذين حضروا من أعضاء مجلس الادارة لا يحبون الجلاء ـ كما قد ينتظر منهم ـ ولا أخال أحدا يحبه ، غير أن الملاحظات التى سمعتها أبديت بروح لا تستهدف التنديد وهم لن ينسوا نكبات الفرنسيين فى سوريا ، وهو ما ساعدهم على أن يدركوا المأزق الذى نحن فيه . ولابد أن نشير إلى أن الشركة خلال ستين سنة من عمرها البالغ ثمانية وسبعين سنة قد اعتمدت على القوات البحرية والعسكرية البريطانية فى حمايتها فى عملها الجوهرى ، الا وهو الاحتفاظ بالقناة مفتوحة . وفى القرن الحالى ، تعرض أمنها لخطر هجوم خارجى مرتين . ففى الحرب العظمى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ لم يتسن دحر الغزو القادم من الشرق الا بمعركة على ضفتى القناة . وفى الحرب الأخيرة ، تم صد الغزو القادم من اتجاه الغرب عند العلمين ، وتعرضت القناة لهجوم بالقنابل أغرقت فيه سفن . وفى كلتا الحربين انبعثت الشركة « بقضها وقضيضها » لمؤازرة المجهود العسكرى ، واعترف القائد الأعلى للقوات المسلحة المختص بعونها بعبارات قلبية . وجاء انقاذ القناة فى كل من المناسبتين على أيدى القوات البريطانية ، وكانت الشركة عميقة العرفان لذلك .

٥ ـ وقد أعربت الشركة عن عرفانها بأن بذلت كل ما فى طاقتها فى أثناء الحروب وفى ما بين الحروب وذلك إلى العام الحالى ١٩٤٦ ، بما فى ذلك العام الحالى نفسه ، فقدمت المرافق للقوات البريطانية من جميع الرتب ولم تدخر لا وقتا ولا مالا . وهم ذاكرون أن علاقاتهم الرسمية والاجتماعية مع جميع الأسلحة الثلاثة للخدمات (العسكرية) كانت علاقات وثيقة بصورة خاصة ، وهم فخورون بهذه الحقيقة .

٦ ـ والذى استخلصته انه ليس لدى زملائى انطباع قوي بالحجة القائلة إن المصريين سيتعاونون تعاونا أوثق بالنظر إلى مبادرة الانسحاب الاستهلالية التى صدرت منا . وواقع الأمر أن الشركة تبينت أن المصريين لم يستجيبوا استجابة طيبة لبادرتها الخاصة بالنية الحسنة ، ولم يتأثروا كثيرا بشعور الامتنان .

٧ ـ تم الاعراب عن شيء من القلق ازاء الجامعة العربية التى أخذت مصر فيها زمام القيادة ولاسيما

● نص تقرير كتبه وكيل وزارة الخارجية البريطانية (س . سارجنت) الى وزير الخارجية البريطانية (ارنست بيفن) عما لاحظه من تقارير السفارة فى القاهرة حول نوايا امريكية لتقديم تسهيلات تدريب للجيش المصرى ومعارضة بريطانيا القاطعة لمثل ذلك .

وثيقة رقم (٢٠)

فى ما يتعلق بالوضع فى فلسطين . وقد أثير سؤال هو : هلا يؤدى قيام وضع حرج فى فلسطين إلى التأثير فى مصر تأثيرا أكبر من تأثير المعاهدة نفسها ، ويجعلها تنصرف عن الاضطلاع بالتزامها تجاه القناة ؟ وهل تستطيع الحكومة البريطانية أن تحتفظ دائما بقوات كافية فى فلسطين ، وهل تتوافر لها حرية كافية لانجاد مصر فى أى ظرف طارىء ؟ وهل هناك احتمال معقول يجعل القوات البريطانية متاحة فى ليبيا ؟ كانت تلك الأسئلة من بين ما تطرق اليه الكلام فى أثناء الاشارات التى تناولت الموضوع بصورة غير رسمية .

٨ ـ أشار واحد إلى عصيان عرابى باشا ، وتساءل عما إذا لم تكن الدعاية الشيوعية فى مصر لتفضى إلى موقف مماثل .

٩ ـ وكان هناك تعليق أدعى إلى التحديد ، هو الخاص بأهمية ترعة المياه الحلوة ، وهى المورد المائى الوحيد لمنطقة القناة بأسرها .

١٠ ـ جرى هذا كله بصورة غير رسمية تماما ، ولم تكن المناقشة عامة بل عارضة وجرت فى مجموعات . ولكن ، كان لابد للموضوع من أن يطرأ فى شكل من الأشكال أو صورة من الصور ، وكنت أستشعر ارتياحا لأن الذى قيل فى الاجتماع الرسمى كان شيئا قليلا . وباعتبارى عضوا رسميا فى مجلس الادارة ، عقدت العزم على عدم الاعراب عن أى آراء ، عدا تصحيح أى سوء فهم بالنسبة لموقف الحكومة ، وهو مالم يحدث . وفى بادىء الامر ، عندما اقتصر الحضور على الرئيس والسكرتير العام وحدهما ، أبديت متعمدا ملاحظة (للحيلولة دون أى مناقشة فى الجلسة الرسمية) مؤداها أن الشركة لا تحفل بالسياسة الدولية . والخط العام الذى اتخذته هو أن مفاوضات المعاهدة لم تبدأ إلا أخيرا ، وعلينا أن نبقى أذهاننا مفتوحة .

١١ ـ على أننى سألت المدير العام بصورة شخصية عما إذا كان يرى أن هناك أى نقاط يتعين على الشركة ، توخيا لمصالحها الخاصة ، أن تذكرها للحكومتين ، أو يرغب فى أن أقوم بعرضها على أنظار وزارة الخارجية اليها . فرد قائلا بأنه لم يخطر على باله شىء حتى الآن ، وان كان يود أن يفكر فى الموضوع .

١٢ ـ كنت قد أوليت الموضوع قدرا من التفكير ، وخلصت من ذلك إلى أن رؤساء الأركان لابد قد أحاطوا مجلس الوزراء احاطة كاملة بكل ناحية من نواحى الوضع الدفاعى ، وأن التفاصيل سيتم تقديمها من جانب السلطات البحرية والعسكرية والجوية فى التو واللحظة . ولهذا لن أزعجك بأسباب قلقى بشأن الدفاع الرئيسى .

١٣ ـ والناحية الوحيدة التى أستشعر نحوها بظلال من الشك هى ناحية الأمن منفصلة عن ناحية الترتيبات الدفاعية . فمن الضرورة بصورة مطلقة ، فى فترة من فترات توتر العلاقات ، أن تتخذ الاجراءات المضادة للقنص والتخريب .

١٤ ـ ومن ذلك مثلا أننى فى زياراتى للقناة أدهشتنى السهولة التى يستطيع بها القناصة أو حملة المدافع الرشاشة فى التلال الرملية إغلاق القناة ، وهؤلاء يستطيعون من مدى قريب التقاط العاملين على منصة ربان السفينة ، وفى هذه الحالة تخرج السفينة عن السيطرة وربما أغلقت القناة بسهولة . ويمكن إخلاء السفينة الواحدة بسرعة بواسطة ترتيبات الانقاذ الفعالة التى لدينا ، بشرط إمكان الاعتماد على ملاحيها المصريين وحماية زوارق القطر والكراكات والصنادل من القناصة وحملة المدافع الرشاشة . وفى هذا الصدد أعيد إلى الذاكرة المعلومات التى تلقيتها أثناء زيارتى الأخيرة (وقد أكدها اللورد كيلرن) عن سلب الأسلحة والذخيرة من المستودعات والمعسكرات الشاسعة فى منطقة قناة السويس على أيدى عصابات من العرب تتألف فى غالبيتها من المتعطلين عن العمل الذين استغنت السلطات العسكرية عن خدماتهم منذ انتهاء الحرب . وقد تكون فى المنطقة كمية معينة من الأسلحة والذخيرة ، وان لم تكن لدى بيانات عنها ، وكان من المحتمل أن يتم تنظيم أولئك العرب العاطلين الساخطين هم والأسرى الايطاليين الهاربين ، بواسطة دولة معادية للقيام بسلسلة من الجهود المتضافرة لاغلاق القناة فى مواضع مختلفة فى التو واللحظة . وطبيعى أن هذا كان سيحتاج إلى وقت طويل لتطهير القناة ، ومن شأنه أن يؤدى إلى تكدس محرج لعمليات الملاحة ، ومن المحتمل أن يشمل ذلك وسائل النقل العسكرية والوحدات البحرية فى طرف القناة .

وثيقة رقم (٢٠)

١٥ ـ وقد احتفظت لنفسي بهذا الاحتمال في باريس . والأرجح أن التفكير اتجه اليه ، ولكن يلوح انه امر يستحق أن يذكر .

١٦ ـ إن المخاطر الناشئة عن تخريب السفن ومنشآت الشاطىء والأهداف التي من شاكلة كوبري الفردان وخطوط أنابيب البترول والمواصلات التليفونية مع المركز العصبي لمراقبة الملاحة ، هي مخاطر من الصعوبة أن تكون قد أغفلت .

١٧ ـ اشك في أن السلطات العسكرية المصرية ـ لو تركت لنفسها ـ لتيقظت لمثل هذه النقاط الهامة تيقظا كبيرا ، أو لرحبت باقتراحات ترد اليها من الشركة . ولهذا سرني أن أقرأ في الصحف أن من الأرجح اقامة بعثة عسكرية بريطانية قوية في منطقة القناة ، إذ سيكون في وسعها تقديم احتجاجات حول هذه الأمور .

١٨ ـ آمل الا تمتعض وزارة الخارجية من هذه الاقتراحات . وبوصفي سكرتيرا للجنة الدفاع الامبراطوري مدة ٢٦ عاما ، فقد عنيت عناية وثقى باقامة الترتيبات الخاصة بالدفاع عن القناة وبتطوير هذه الترتيبات ، وفي عام ١٩٣٩ قمت بناء على طلب السردادلي باوند القائد العام في البحر المتوسط ببحث جميع الجوانب مع السلطات البحرية والعسكرية والجوية . وطبيعي أن هذه المسائل كانت تجول في ذهني أيضا عند زيارتي الأخيرة . ومن هنا أعتقد أن من حقي نقل هذه الآراء إلى وزارة الخارجية وان كنت لم ابعث بها إلى زملائي .

المخلص

هانكي (توقيع)

وثيقة رقم (٢١)

وزارة الخارجية

١٩٤٧/٨/٢٧

سري

برقيتا القاهرة رقم ١٧٤٨ (الفقرة ٤) ورقم ١٧٧٠ (الفقرة ٣ ، ٤) (بتاريخ ٢٠ و ٢٤ آب / اغسطس)

(الحل المحتمل للمسالة الانجليزية ـ المصرية على أساس خطوط اوسع للشرق الأوسط) .

اننا نهتم بالاقتراح القائل بأنه بافتراض موافقة مجلس الأمن على قرار يوصي باستئناف المفاوضات ، فان الحكومة المصرية ، تفاديا منها لفقد ماء وجهها ، قد تكون مستعدة لأن تتراجع بالنسبة لفكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط كأساس لاستئناف المحادثات .

٢ ـ ونشعر بالامتنان لوجهات نظركم فيما لو كان من المستصوب لابن سعود أن يشجع فكرة الدفاع المشترك في عقل الملك فاروق . ولو حدث هذا سيكون من المهم أن نضمن الا يكتشف المصريون اننا وراء مبادرة ابن سعود ، لأنه يبدو لنا أنه من المحتمل أن يكونوا راغبين في اتباع هذه الفكرة ان لم يحصلوا على انطباع باننا نروج لها .

● نص مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية الى السفارة في القاهرة تسالها عما إذا كان مناسبا تكليف الملك عبد العزيز آل سعود باقناع الملك فاروق باهمية الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط .

وثيقة رقم (٢١)

٣ ـ إن الخط الذى قد يتخذه بن سعود مع الملك فاروق هو أن مصر بموقعها الاستراتيجى الهام الحالى ، ينبغى أن تكون جاهزة لأن تأخذ نصيبها المناسب فى الدفاع عن الشرق الأوسط بدلا من أن تقوض كما هو الحال الآن لمجرد العناد ، الأساس كله للدفاع عن المنطقة ، وأن استئناف المفاوضات مع حكومة صاحب الجلالة سيعطى لمصر الفرصة لاتخاذ خطوة تتسم بالحكمة فى مجال الادارة والحكم من أجل المصالح الحقيقية للبلدان العربية كلها ، وقد يكون من المستصوب أيضا أن يلمح بأنه سيكون من غير المناسب لهيبة مصر إذا لم تقم فى هذا الصدد بنصيب يتلاءم مع دورها البارز الذى تتطلع اليه فى الشرق الأوسط ، وإذا اقيمت القاعدة الأساسية للدفاع عن الشرق الأوسط فى مكان آخر غير مصر (برغم اننا ندرك أن هذا الرأى الأخير قد لا يكون له وزن مع المصريين الذين قد يرتاحون ، على العكس من ذلك ، لو أن القاعدة الأساسية للدفاع قد أنشئت على مسافة بعيدة من بلدهم) .

Registry No.

Top Secret.
Secret.
Confidential.
Restricted.
Open.

Draft.

CAIRO 1604
JEDDA 343

Telegram.

No.

(Date) Aug 26

Repeat to :—
BAGDAD 717
DAMASCUS 445
BEIRUT 544
AMMAN 371

En Clair.
Code.
Cypher.

Distribution :—

Departmental No.2.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

F. O., 26/8 1947

Despatched

Secret.

Cairo telegrams No.1748 para 4, and No.1770 para 3(iv) [of 20th and 24th August; possible solution of Anglo-Egyptian question on broader Middle East lines]

We are interested in the suggestion that assuming the Security Council pass a resolution recommending resumption of negotiations, Egyptian Government to avoid loss of face might be prepared to fall back on idea of joint defence of Middle East as the basis for resuming negotiations.

2. We should be grateful for your views as to whether it would be desirable for Ibn Saud to encourage this idea of joint defence in King Farouk's mind. If this were done it would be important to ensure that Egyptians did not trace back to us Ibn Saud's initiative since it appears to us that they are more likely to be willing to pursue this idea if they do not get the impression that we are pushing it.

3. The line which Ibn Saud might take with King Farouk would be that Egypt situated

وثائق مرحلة التلاعب بمقادير مصر

مقدمة عامة :

يغطى هذا الجزء من الوثائق فترة بالغة الخطورة فى تاريخ مصر وهو يبدأ من الفترة السابقة لحرب فلسطين ويصل معها إلى عواقبها . ولكى تكون الوثائق ناطقة باسرارها الحقيقية فقد يكون مناسبا من البداية وضع نقط رئيسية باهم التطورات التى تبرزها الوقائع حتى يتسق السياق ويتصل . فقد تطورت الامور كما تظهر الوثائق على النحو التالى :

١ ـ من المؤكد ان رئيس وزراء مصر فى هذا الوقت (محمود فهمى النقراشى « باشا ») كان يعارض اشتراك مصر فى ذلك الوقت فى حرب فلسطين وكان يستند فى ذلك الى حجتين رئيسيتين :

□ أولهما : انه يستند فى مفاوضاته مع الانجليز بشان الجلاء عن قاعدة قناة السويس الى مقولة أن الجيش المصرى قادر على ملأ الفراغ الناشىء عن جلاء القوات البريطانية عن مصر . ولهذا فان الجيش فى هذه المرحلة يجب أن لاينشغل باى مهام اخرى .

□ والثانية : انه اذا حدث لاقدر الله أن تعرض الجيش المصرى لاى مصاعب فى فلسطين فان حجة المفاوض المصرى ازاء الانجليز سوف تسقط .

ومع ذلك فان رئيس الوزراء المصرى غير موقفه ، ومن الواضح كما يبدو من ثنايا البرقيات أن هذا التغير جاء بطلب من الملك فاروق الذى توحى نصوص الوثائق انه توصل إلى ترتيب مع القيادات العسكرية البريطانية فى مصر على تسهيل حصول مصر على سلاح تحارب به بوسائل غير رسمية ظهر فيما بعد أنها سرقات تغمض عنها العيون من مستودعات السلاح البريطانى فى قاعدة قناة السويس .

٢ ـ أن مصر بعد أن دخلت الحرب وأصبحت طرفا فى ميدان القتال فعلا فوجئت بعد أيام قليلة باغلاق المستودعات وفتح العيون خلافا للتفاهمات السرية التى توصل اليها الملك .

٣ ـ أن مصر بعد ذلك وجدت نفسها فى حاجة ماسة الى معونة بريطانية وصلت فى الالحاح عليها إلى حدود يرثى لها . وكانت بريطانيا على أتم استعداد لاستغلال الموقف لاغراضها السياسية فى مصر والاستراتيجية فى المنطقة كلها .

٤ ـ انه فى الظروف التى تمكن فيها الجيش الاسرائيلى من اختراق الدفاعات المصرية ودخول الخطوط المصرية الى العريش فان موقف القيادات السياسية فى مصر كلها كان اشبه بحالة انهيار أمام المطالب البريطانية الى درجة أن الملك فاروق عرض على البريطانيين تحالفا كاملا معهم .

٥ ـ وفى هذا المناخ قام البريطانيون بتسليم منطقة إيلات التى كانوا فيها نيابة عن الجيش الأردنى إلى اسرائيل وانقسم العالم العربى بذلك جغرافيا الى قسمين .

٦ ـ ان الملك فاروق الذى وجد معارضة شعبية كاسحة ضد بريطانيا بعد الحرب لم يلبث أن وجد بريطانيا نفسها التى شجعته سرا على دخول الحرب تقوم بدور مورد السلاح الى اسرائيل .

وثيقة رقم (٢٢)

١٩٤٨

(لهذه البرقية طابع سرى خاص ، وينبغى على المفوض بتسلمها ان يحتفظ بها ولا يقوم بتمريرها) .

شفرة / OTP

توزيع سرى دبلوماسى

□ من القاهرة إلى وزارة الخارجية

السير ر . كامبل
رقم ٦٦٠
١٩ ايار/ مايو ١٩٤٨
تكرر إرسالها إلى نيويورك (وفد المملكة المتحدة)
ارسلت فى الساعة ٨,٣٥ من صباح يوم ٢٠ آيار/ مايو ١٩٤٨
تم تسلمها فى الساعة ٩,٥٩ من صباح يوم ٢٠ آيار/ مايو ١٩٤٨ .

واشنطن
عمان - توزيع مقيد
بغداد - توزيع مقيد

جى ٣٨٠٨
اول حزيران/ يونيو ١٩٤٨

بيروت - توزيع مقيد
دمشق - توزيع مقيد
جدة - توزيع مقيد

عاجل
سرى

برقية رقم ٦٦٠ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ ايار/ مايو
تكرر إرسالها لعلم وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن وتوزيع مقيد لعمان وبغداد وبيروت ودمشق وجدة .

إيماء إلى برقيتى التى تروى نبأ مقابلتى للملك فاروق طلب منى النقراشى باشا ان ازوره صباح اليوم . وبعد أن أعرب عن تقديره للموقف البريطانى إزاء دخول مصر والقوات العربية الأخرى فلسطين ، قدم طلبا مصريا شبيها بالطلب الذى قدمه لى أمس الملك فاروق لتوريد مواد حربية . وأعطانى قائمة باحتياجات الحكومة المصرية ، ورجانى ان أتولى الامر على وجه السرعة مع حكومة صاحب الجلالة . وقال إن المسالة ملحة ، وأعرب عن إمكان توريد كل ما يمكن توريده من الشرق الأوسط لاعتقاده بإمكان ذلك . والحكومة المصرية تحدوها أشد الرغبات فى أن تنتهى العمليات الحالية بأسرع ما يستطاع ، ولهذا أعرب فى حالة استعداد حكومة صاحب الجلالة لتزويد مصر باحتياجاتها ان يتم توريد هذه الاحتياجات بالنظر إلى أن الصهيونيين قد استطاعوا الحصول على موارد وتعزيزات من الخارج .

٢ - وقد استند رئيس الوزراء فى طلبه إلى الاعتقاد بأن اى دولة صهيونية من شأنها أن تكون ذات طبيعة شيوعية قوية إن لم يكن طبيعة شيوعية كاملة ، واعرب عن أمله فى أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بالتالى باعتبار مصر والدول العربية الأخرى رائدة فى المطالبة بالوقوف ضد رأس الحربة الشيوعية فى الشرق الاوسط ، وأن تكون على استعداد للتعاون على هذا الأساس .

٣ - قلت إننى لا أعرف على وجه التحديد الوضع المتعلق بالحظر المفروض على توريد المواد شبه

● نص برقية من السفير البريطانى فى القاهرة (السير رونالد كامبل) الى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن بطلب اسلحة بعد اربعة ايام من بدء المعارك فى فلسطين .

وثيقة رقم (٢٢)

الحربية إلى العرب والصهيونيين ، وسألته عما إذا كان قد تدبر الفائدة النسبية من الابقاء على الحظر الأمريكى ، ومن إلغاء هذا الحظر . فقال إنه قام بذلك ، وأنه بحث الفائدة التى ينطوى عليها حصول الدول العربية على أسلحة ، أما فيما يتعلق بالرفع المتوقع للحظر الأمريكى ، فقد أكد الضرورة الملحة لتزويد مصر بالمواد . فأى تدفق جديد للأسلحة من أمريكا إلى الصهيونيين بعد رفع الحظر من شأنه أن يستغرق بعض الوقت ، وهو راغب فى إنهاء المسألة فى فلسطين أولا .

٤ ـ هناك جزء من الاحتياجات المصرية التى أوردها النقراشى باشا مشمول بعقد قامت الحكومة المصرية فى شهر أيلول/سبتمبر الماضى بتقديمه إلى انجلترا للحصول على إمدادات قيمتها مليون ونصف مليون جنيه ، وقامت الحكومة المصرية بإيداع مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه استرلينى فى بنك انجلترا فى صدد ذلك . على انه لم يتم حتى الآن تسليم أى من المواد .

٥ ـ أمل غاية الأمل أن تتمكن حكومة صاحب الجلالة من تقديم المساعدة المطلوبة ، وافترض إمكان القيام بذلك من حيث الاعتبارات السياسية السارية . وقد نقلت (وكالة) رويتر رسالة اليوم ، لم أكن قد اطلعت عليها حينئذ ، فحواها أن الناطق بلسان وزارة الخارجية قال «مالم تقرر الأمم المتحدة أن هذا العمل غير مشروع ، وإلى أن تقرر ذلك ، فلا حاجة لقيام بريطانيا بالتخلى عن التزاماتها بموجب المعاهدة» . وقد جاء هذا ردا على سؤال عما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة ستواصل ـ ضمن أمور أخرى ـ تزويد شرقى الأردن ومصر والعراق بالأسلحة .

٦ ـ حرصت على أن أقول للنقراشى باشا إننى لا أعرف على وجه التحديد موقف حكومة صاحب الجلالة بوصفها عضوا فى الأمم المتحدة . وحرصت على أن أحذره من أن (صدور) قرار من الأمم المتحدة قد يؤثر فيما بعد ـ إن لم يكن الآن ـ فى تصرفنا فى مسألة من هذا النوع .

٧ ـ كما استغللت فرصة (إبدائه) ملاحظة فحواها انه يبدو أن حكومة صاحب الجلالة واغلبية الرأى العام البريطانى تتعاطفان مع العمل العربى فى فلسطين ، وعلى أى حال لم تقوما بإدانة هذا العمل ، لكى أقول إنه يحسن بالحكومة المصرية محاذرة الاقدام على أى عمل من شأنه تغيير هذا الشعور ، وفى هذا المقام أشرت إلى كل من التطوارت اليهودية الداخلية والمحادثات الحالية المتعلقة بالقانون الخاص بالسودان .

٨ ـ سأبرق بقائمة النقراشى باشا على حدة مع تعليقات عليها ، بعد فحصها من قبل ملحقى الخدمة والسلطات العسكرية فى القناة .

يرجى من وزارة الخارجية نقل هذا الأمر إلى وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن حسب برقيتى رقم ٣٧ و ٤٣ على التوالى .

(تكرر إرسالها إلى وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن)

وثيقة رقم (٢٣)

فى كل أسبوع نتلقى ، من وزارة الحربية صورة من تقرير الموقف الخاص بالقوات البرية فى الشرق الأوسط ، وهو يبين ـ ضمن أمور أخرى ـ كميات الذخيرة وغيرها من المواد العسكرية التى سرقت من مخازن القوات المختلفة فى منطقة القناة فى مصر . ويتضح من تقرير الموقف عن شهر تشرين الأول/أكتوبر (وهووارد فى J 6347 / 157 / 16) أن هناك زيادة كبيرة فى هذه السرقات ؛ وإذا كانت أشياء مثل سيارات وزنها ثلاثة اطنان وقذائف بحرية قد سرقت ، فهذا يدل على قدر مدهش من التنظيم من جانب اللصوص .

● نص تقرير من الادارة الشرقية للسفارة البريطانية فى القاهرة عن سرقات الأسلحة بواسطة المصريين من مستودعات قناة السويس . ومن الواضح ان التقرير يشير إلى ان وزارة الحربية البريطانية تعرف شيئا ما عن سرقات هذه الأسلحة وانها «قادرة على تجهيز قوة متوسطة الحجم» .

وثيقة رقم (٢٣)

وتلقاء هذا ، اعددت قائمة بكميات من أنواع مختلفة من الذخيرة التى سرقت منذ يوم ١٥ أيار/مايو الماضى ، والقائمة مرفقة .

وأظن أن هذه السرقات تشكل إخلالا فنيا بالهدنة ، ومؤكد أن كمية المواد الحربية التى سرقت منذ بدء القتال فى فلسطين قادرة على تجهيز قوة متوسطة الحجم . ومع مراعاة وجهات نظر الادارة الشرقية حول هذا الموضوع ، اقترح إمكان إعرابنا لوزارة الحربية عن قلقنا إزاء ضخامة كمية المواد الحربية التى وقعت فى أيدى المصريين عن طريق السرقة ، وأن نطلب منها إفادتنا عما إذا كانت مقتنعة بأن هذه المواد لم يتخذ شيىء منها طريقه إلى فلسطين .

د . ج . د . ميتلاند (إمضاء)
٤ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٤٨

الادارة الشرقية (إمضاء)
١١/٤

افضل أن نرسى مصالحنا على اساس اننا نواجه مصاعب حادة حول الوعود بتقديم مواد حربية (متى رفع الحظر) إلى المملكة العربية السعودية وسوريا مثلا ، ومن المؤسف أن نرى كل هذه المواد (تسرق) .

(إمضاء)

وثيقة رقم (٢٤)

صورة مرسلة إلى السفارة البريطانية بالقاهرة
□ وزارة الخارجية
ج . غ . ١

١٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٤٨

سرى

عرانا شىء من الذهول ونحن نرى من التقارير الأسبوعية الخاصة بالموقف الواردة من القائد العام للقوات البرية فى الشرق الأوسط أن هناك كميات كبيرة من المواد العسكرية من أنواع شتى ما زالت تسرق من مستودعات الجيش فى منطقة القناة فى مصر . والواقع أن التقارير الخاصة بالأسابيع الستة الماضية تدل على أن هناك زيادة فى هذه السرقات ، وإذا كانت أشياء مثل سيارات وزنها ثلاثة أطنان وقنابل وزنها ٥٠٠ رطل وقذائف بحرية قد سرقت ، فهذا يدل على قدر مدهش من التنظيم من جانب اللصوص . وأرفق صورة من القائمة التى أعددناها لتوضيح كميات المواد الحربية التى أبلغ عن سرقتها بين يومى ١٥ أيار/مايو و ٦ تشرين الثانى / نوفمبر من هذا العام .

٢ ـ ونحن كما تعلمون نواجه مصاعب بالنسبة لوعودنا بتوريد مواد حربية للمملكة العربية السعودية وسوريا متى رفع الحظر . وعلى سبيل المثال ، فإن من مصاعبنا الرئيسية ترتيب تزويد المملكة العربية السعودية بمليون خرطوشة ذخيرة عيار ٠,٣٠٣ بوصة ومع ذلك فقد سرق ما يقرب من نصف هذه الكمية من قطار فى السويس من أربعة أسابيع مضت .

● نص مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية فى لندن إلى السفارة البريطانية فى القاهرة تبدى « الدهشة » لحجم السرقات وتورد كشفا بكمياتها .

وثيقة رقم (٢٤)

٣ ـ وإنني لأقدر صعوباتكم في توفير الحراس الكافين لمستودعاتنا في مصر ، ولكنه يسعدني قيامكم بما من شأنه الاقلال من هذا النزيف المؤسف لمواردنا الشحيحة فعلا . يضاف إلى ذلك أنه إذا وقعت القائمة المرفقة في أيد معينة ، فاخشى من أن تثار أسئلة شديدة الاحراج .

البريجادير ج . سي . هملتن ـ الحامل لنيشان الخدمة الممتازة
م . أو ٤٠ ج . غ . ١

(الامضاء) م . ر . رايت

وزارة الحربية

كميات المواد الحربية التي سرقت من مستودعات الخدمة البريطانية في منطقة القناة بين ١٥ ايار/ مايو و ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨

نوع المواد	الكمية
قنابل عيار ٥٠٠ رطل	٨
قنابل شظايا عيار ٢٠ رطل	٦٨
قذائف عيار ٥,٢٥ بوصة	١٨
قذائف عيار ٤ بوصات	١٧٦
قذائف ثقيلة مضادة للطائرات عيار ٣,٧ بوصة	٩٩٣
قنابل دك عيار ٢٨	١٤٠
قنابل دك عيار ٦	١٣٨
قنابل دخان دك عيار ٢٥	٢١٦
قذائف دك شديدة الانفجار عيار ٢٥	١٦٤
قنابل هاون عيار ٣ بوصات	١٣٣٦
قنابل هاون شديدة الانفجار عيار ٢ بوصة	٢٣٥٥
قنابل دخان هاون عيار ٢ بوصة	٨٧٦
قذائف دك عيار ٢	٢٨٥٦
قذائف مدفع عيار ٢٠ مللى	٣٦٨٤
ذخيرة عيار ٩,٧٢ مللى	١٥٣٠
ذخيرة عيار ٩ مللى	٢٤٠٠
ذخيرة عيار ٣٠٣ بوصة	٤٣٢٤٥٦
ذخيرة عيار ٧,٥ مللى	٣٦٤
ذخيرة عيار ٢٢ بوصة	١٠٢٠٠
خراطيش قذائف تسيارية	٢٧٥٧٥
قنابل دخان يدوية	٨
مركبات زنة ٣ اطنان	١٢
مركبات غير محددة	٣
مركبات ١٥ طن متريا	٧

وهناك إلى جانب ذلك كميات مختلفة من المتفجرات المنوعة والبطاطين والمراتب وقطع غيار السيارات وألاف الياردات من الكابلات ، وأنواع شتى غيرها من المواد الحربية التي سرقت في أثناء هذه الفترة .

وثيقة رقم (٢٥)

(سرى)

فاروق يعرض على بريطانيا تحالفا استراتيجيا

إن الذى فهمته عن الوضع الحالى مما سمعته أخيرا من عمرو باشا هو كالآتى : فى اجتماع (رأسه) الملك فاروق مع عمرو باشا وعبد الهادى باشا وحسن يوسف بك وكريم ثابت بك (بعضا من الوقت) ردد على نحو حاسم قراره بالتوصل إلى ترتيب فنى للدفاع معنا . وسأل عبد الهادى باشا عما تناله مصر من مثل هذا الترتيب من حيث أمنياتها ، فقال جلالته ان عبد الهادى يثير سؤالا دقيقا ، وأنه تعب من الذين يثيرونه من رجال السياسة وغيرهم . وقد أوضح لى موقفه بجلاء أثناء مقابلتى له ، وأنه معتزم على الاصرار عليه . فهو مصر على أن يكون هناك ترتيب فنى ، فهذا هو قراره وانتهى الأمر . وطلب من عبد الهادى باشا أن يبلغ ذلك إلى النقراشى باشا . وهنا قلت ان اقتراح عبد الهادى نفذ إلى صميم ما أعرف من سياسته ، أعنى معالجته له نوع باعتباره موضوع واقع ، أى حالة طارئة تتعين معالجتها على أساس واقعى عملى مع اجتناب معالجتها من الزاوية السياسية . فليست المسألة هى ماذا تستطيع مصر الحصول عليه من حيث امانيها السياسية لأن ما تحصل عليه من ترتيب عسكرى فنى هو النص على الدفاع عن مصر وعن أمن هذه المنطقة بأسرها من الاعتداء الى قد وافق عمرو باشا على هذا ، وأمل أن يسوق هذه الحجة عند الضرورة .

وقلت له إن المقصود بالترتيب العسكرى على وجه الدقة غير واضح بالنسبة لى . ومتى تم التوصل اليه بين رؤساء الأركان المختلفين ، هل يترك الأمر عند هذا الحد باعتباره ترتيبا تغطيه معاهدة عام ١٩٣٦ بصورة عامة ، فلا تكون هناك ضرورة لاتخاذ اجراء ذى طابع سياسى من جانب الحكومات ؟ هذه نقطة لها أهميتها ، اذ قد تجىء حكومة تالية وتعتقد بأنها حرة فى ترك الترتيب يسقط ، قائلة انه انما كان ترتيبا بين فنيين . ومن ناحية أخرى ، فان تكريسه داخل معاهدة عامة من شأنه أن يثير جميع الموضوعات السياسية من جديد . فقال عمرو انه يرجو متى حققنا ماهو ضرورى من الناحية الاستراتيجية أن تبطل الحاجة إلى معاهدة عام ١٩٣٦ ، وأن هذا قد يتخذ شكلا من الاشكال . فقلت اننى أظن انه قد تناول هذه النقطة فى بعض الأحاديث التى جرت له مع المستر كلتون فى وزارة الخارجية (انظر الخطاب السرى للغاية المرسل من المستر رايت الى بتاريخ ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر رقم J6997 / 84 / 9 ، وانظر أيضا ورقة السفارة بتاريخ ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ، ومحضر المستر كلتون بتاريخ ١٩ تشرين الأول / أكتوبر رقم J7084) ، فقال إنه أجرى هذه الأحاديث ، ولكن البحث لم يذهب إلى مدى بعيد . ثم سألته عما إذا كان المقصود ـ على سبيل البديل ـ هو انه متى تم التوصل إلى ترتيب انجليزى مصرى ، فربما تعين توسيع نطاقه ناحية الشمال (تركيا واليونان) والى دول عربية أخرى ، شىء على غرار الاتحاد الغربى ، بحيث يؤدى هذا إلى تكريس الترتيب واعطاء السلامة القانونية الثابتة . فقال عمرو ان هذا تماما هو ما يجول بخاطره ، وانه واثق من ان هذه الفكرة هى فكرة الملك . وأشار بأنه قد يكون من المفيد أن أحرر خطابا إلى الملك ادون فيه ما فهمته من موقف جلالته ، واذكر اننى فهمت من عمرو باشا أن موقفه هو كذا وكذا ، وانه مادام قد قال لعمرو ان رأسه فى خطر ، فقد رغبت فى التأكد من اننى فهمت الموقف فهما صحيحا ، وأن عمرو وانا سننقل هذا المعنى نفسه إلى حكومة صاحب الجلالة . فاذا كان عمرو قد ذهب إلى أبعد من افكار الملك أو إذا أساء فهمه ، فسيكون فى وسع صاحب الجلالة أن يبين ذلك . فقلت اننى سأدون ما أستقر فى فهمى بأنه قرار صاحب الجلالة ، ثم أطلعه عليه لأتبين هل هذا هو ما قاله لى بالتالى ، وبعد ذلك أدرس اقتراحه . وقلت أيضا أن . . . . .

● نص تقرير من السفير البريطانى فى القاهرة (السير رونالد كامبل) الى وزير الخارجية البريطانية (ارنست بيفن) عن معلومات وصلته عن طريق عدد من المسؤولين المصريين فى مقدمتهم عبد الفتاح عمرو (باشا) سفير مصر فى لندن وهى توضح رغبة الملك فى الظروف الحرجة لحرب فلسطين فى عقد اتفاق تحالف كامل مع بريطانيا .

وثيقة رقم (٢٥)

..........(جزء غير مقروء).................................
....
....
....

وفى أثناء هذه المناقشة . . . (غير مقروء) . . . . . ان من المرغوب فيه أن تتطور الأمور على نحو . . . . . .(جزء غير مقروء) . . . . . . الموقف الخاص القديم لأوربا تجاه مصر ، وموقفنا بموجب المعاهدة .

وفى ما يتعلق (بملاحظة) فاروق من انه قد أوضح لى الموقف بجلاء ، فقد قلت لعمرو أن من المؤكد انه قام بذلك بصورة عامة ، ولكنه لم يخض فى التفاصيل المتعلقة بكيفية صياغة الخطاب . وقد خرجت بانطباع هو انه لم يحفل كثيرا ببحث هذه الأمور بالتفصيل . وفى اعتقادى أن هذه الملاحظة هى التى حدت بعمرو باشا إلى أن يشير على بالكتابة إلى الملك .

وقال عمرو فى الرد على أسئلتى انه يعتقد ـ كما سبق له ان أخبرنى ـ أن الاجتماع بين السلطات العسكرية ينبغى ان يتم فى فايد فى اقرب وقت ممكن ، وانه يأمل فى امكان بدئه فى اللحظة التى يتم فيها الوصول إلى هذه المرحلة ، وانه قد تثبت من المستر بيفن بأن آراءه هى نفسها الآراء التى أعرب له عنها فى لقائهما الأخير ، وأنه على استعداد للمضى قدما بناء على الأساس المقترح . وعاد يذكر أن المحادثات ينبغى أن تدور على قاعدة المساواة بين الجيشين . وقلنا كذلك ان فى تصور الملك أن ينص الترتيب على تسهيلات لافى منطقة القناة وحدها ـ وهى دون ريب منطقة محدودة جدا بالنسبة للغاية المستهدفة ـ بل فى مصر كلها أيضا حسبما قد يطلب . وقال كذلك شيئا من قبيل أن الملك قال لعبد الهادى ـ ردا على بعض ملاحظات أبداها ـ ان الذى تقوله السلطات العسكرية المصرية هو الذى ينبغى أن ينفذ ، وأن صاحب الجلالة اعترض على فكرة عبد الهادى القائلة ان ما قد تسوقه (السلطات) باعتباره ممثلا لآرائها أو ما تتفق عليه مع رجالنا ينبغى أن يكون رهنا بالمراجعة من قبل السياسيين . كذلك قال عمرو انه يعتقد بأن صاحب الجلالة كان يفكر فى منح تفويض للعسكريين المصريين وما قد يوافقون عليه بوصفه رئيسا للقوات المسلحة .

وعندما أسمع من وزير صاحب الجلالة شيئا مما قاله له عمرو باشا ، وشيئا أسفر عنه حديثه مع كريم ثابت بك ، فسأحاول أن أصوغ فى قالب واضح ما أطلع عليه عمرو باعتباره ممثلا لما فهمته عن موقف الملك .

ر . ك (اختصار اسم السفير رونالد كامبل)
١٨ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٤٨

ملاحظة :

أخبرنى عمرو أن موضوع الزيارة المحتملة للورد تيدر قد أثير بينه وبين الملك فاروق ، وفى بادىء الأمر سأل الملك فاروق عما إذا كان الزائر هو اللورد دوجلاس على اعتبار أنه يعرفه معرفة جيدة ، ويحس بأنه صديق مرفوعة الكلفة بينهما وفى وسعه أن يفتح له قلبه ويتحدث معه كصديق يتحدث إلى صديق ، فى حين أن هناك قدرا معينا من الرسميات يراعى فى حالة اللورد تيدر . فقال عمرو إنه فهم وجهة نظر وزارة الخارجية (البريطانية) كما بسطها له المستر رايت ، الا وهى أن من الأفضل حضور شخص هو الآن فى المجالس الداخلية للدفاع البريطانى وهو مسؤول عن قراراتنا ، ولكنه تساءل عما إذا لم يكن ممكنا للورد تيدر أن يستصحب معه اللورد دوجلاس لتسهيل عما إذا كان من المسموح به أن يقترح هذا الأمر فى لندن . فقلت اننى لا أرى ضررا فى هذا ، وان كنت لا أعرف أبدا هل العلاقات بين تيدر ودوجلاس هى شاكلة تسمح بمثل . . . . (جزء غير مقروء) . . . .

وثيقة رقم (٢٥)

وليس ثمة شك فى أن الملك يدرك الحاجة إلى عمل ترتيب معنا ، وفى أن الأوضاع الجديدة ، جعلت من ترتيبات زمن السلام أمرا ضروريا . وربما أمكن تخصيص رحلة اللورد تيدر لاحتمال وجود تفاوت فى الآراء بين القواد العامين والسلطات العسكرية المصرية ، وعند ذلك يستطيع اللورد تيدر أن يشرح أسباب الآراء التى يقول بها القواد العامون .

وثيقة رقم (٢٦)

□ وزارة الخارجية

سرى

تلقاء تفاقم الموقف الدولى ، قرر صاحب الجلالة الملك فاروق أن مصلحة مصر تقضى بالدخول فورا فى ترتيب عسكرى للدفاع المشترك مع بريطانيا العظمى .

٢ ـ لما كان الطابع الذى ستتخذه المحادثات طابعا عسكريا بحتا ، فقد قرر جلالته أن الترتيب المقصود يتعين فى رأيه التوصل اليه من خلال محادثات بين السلطات العسكرية للجانبين .

٣ ـ الغاية المتوخاة من الترتيب هى وضع الخطط وتخصيص تبعات قوات البلدين فى مصر على قاعدة المساواة ، بغية مواجهة الموقف الواقعى الناشىء عن الوضع الدولى القلق المتداعى ـ وان كان ذلك يحدث فى زمن السلم . ويجوز لهذه الخطط أن تتضمن موضوعات مثل تعيين مواقع القوات والمنشآت الدفاعية فى الأماكن التى تتفق السلطات العسكرية للطرفين على ضرورتها فى الأراضى المصرية ، ومثل توفير الأسلحة وتوفير أسباب التدريب والمشاركة فى المنشآت .

٤ ـ ولعل مما يضيف قوة إلى هذا الترتيب أن يطور تطور آخر بحيث يتم إدخاله ضمن ترتيبات الدفاع الاقليمية أو يوسع نطاقه بحيث يشملها وذلك على غرار الاتحاد الغربى . ومثل هذا الترتيب الأوسع ربما ضم على سبيل المثال تركيا واليونان ودول عربية أخرى . وبهذه الكيفية يجوز لهذا الترتيب أن يشكل أساسا يبنى عليه مثل هذا الترتيب الاقليمى .

٥ ـ لما كانت الرغبة منصرفة إلى اجراء هذه المحادثات فى فايد حتى تستأثر بأقل قدر ممكن من الالتفات ، فمن المسلم به أن الجانب البريطانى ـ إذا كان المستر بيفن مازال على رأيه الذى أبداه لخشبة باشا ـ سيقوم بتعيين خبراء فنيين للاجتماع بالمصريين .

٦ ـ أما مزايا عقد ترتيب من هذا النوع ، فهى بالنسبة لمصر توفير تدابير خاصة بدفاعها وفى حالة قيام حرب عالمية لن يسع مصر الوفاء بمفردها بهذه التدابير بأكثر مما يستطيع أى بلد آخر ، حتى أعظمها ، الوفاء بها ، وكذلك الاسهام فى صيانة الأمن فى الشرق الأوسط والسلام فى الشرق الأوسط ، وهو ما قد يجنبها التورط فى حرب بسبقها إلى توقعها . وأما المزايا بالنسبة لبريطانيا العظمى ، فتتمثل فى توفير أسباب الدفاع عن منطقة حيوية بالنسبة لأمنها الخاص وأمن الكومنولث ، ثم أنها ـ كما هو الحال فى شأن مصر ـ تهيىء أسباب الأمن للشرق الأوسط والسلم فى الشرق الأوسط . وبفضل اقامتها حصنا فى هذه المنطقة ، تقلل إلى حد كبير من احتمال قيام حرب عالمية .

● نص تقرير لوزارة الخارجية البريطانية يلخص الموقف من عرض الملك فاروق للتحالف الاستراتيجى مع بريطانيا .

وثيقة رقم (٢٧)

السير إى . بيكيت　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　الشرقية

اثبتت عمليات الاستطلاع التى قام بها سلاح الطيران الملكى الآن أن القوات الاسرائيلية غزت الاراضى المصرية إلى مسافة ١٠ أميال عندما بدأت تحفر لنفسها الخنادق . وطبيعى أن القرارات التى تتخذ نتيجة لما حدث تتوقف إلى حد كبير على الاعتبارات السياسية ، ولكن هناك عددا من النقاط القانونية التى تعرب الوزارة ووزير الخارجية عن امتنانهما لكم لتقديم مشورتكم بغاية الاستعجال . وتطرح الأسئلة عليكم مع التسليم بأن التزاماتنا المقدمة على ما عداها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لم تعد قائمة نتيجة للاخلال اليهودى بالهدنة وغزوهم لبلد آخر .

١ ـ هل لدينا اى التزام للتقدم لمساعدة المصريين بموجب معاهدة عام ١٩٣٦ ، وإن لم يستمسك المصريون بمساعدتنا بموجب هذه المعاهدة ؟

٢ ـ إذا استمسك المصريون بالمعاهدة ، هل نستطيع وضع أى قيد على المساعدة التى نعطيها ؟

٣ ـ هل المحك القانونى للمسألة يتمثل فى غزو الأراضى المصرية أو أن هذا الأمر لا يختلف عن تهديد مصر من الحدود المصرية الفلسطينية ؟

٤ ـ هل لدينا اى التزامات قانونية أو أدبية للتقدم لمساعدة مصر الآن دون أن تكون مستمدة من معاهدة عام ١٩٣٦ ، او دون أن تكون مساوية من حيث سلامتها (مع الالتزامات) فى الحالات المتعلقة ببلدان أخرى ؟

إمضـــاء

٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨

● نص مذكرة من السفارة البريطانية فى القاهرة يظهر محاولة بريطانيا لتثبيت معاهدة سنة ١٩٣٦ باستغلال الظروف الحرجة لحرب فلسطين .

وثيقة رقم (٢٨)

وزارة الخارجية

فيما يتعلق بالتزاماتنا بموجب الميثاق ، فإن المادة ٥١ تقول على وجه التحديد إنه ليس فى الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعى للدول ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع عن أنفسهم إذا حدث اعتداء مسلح على عضو من أعضاء الأمم المتحدة . وفى اعتقادى أن هذا يشمل أيضا اى التزامات قد تكون ناجمة عن قرارات معينة من جانب مجلس الأمن . يشترط بناء على ذلك أن نتخذ الخطوات اللازمة لابلاغ مجلس الأمن وفقا لما تشترطه المادة ٥١ من حقنا فى الدفاع الجماعى عن النفس أن نتقدم لمساعدة مصر إذا هوجمت .

أما فيما يتعلق بالأسئلة الأربعة المحددة المطروحة ، فإن الالتزام الوحيد للتقدم لمساعدة مصر وارد فى المادة ٧ من المعاهدة المصرية الانجليزية ، وهى تنطبق إذا ما حدث لأى من الطرفين المتعاقدين الساميين أن « أصبح متورطا فى حرب » . وبالنظر إلى الطبيعة غير النظامية للقوات اليهودية ، ولكون الدولة اليهودية

● نص رد من وزارة الخارجية البريطانية يؤكد تثبيت معاهدة ١٩٣٦ فى حالة ما إذا كانت مصر ترغب فى مساعدة بريطانية .

وثيقة رقم (٢٨)

لم تظفر باعتراف عالمى ، وبصورة خاصة يكاد يكون من المؤكد أنها لم تظفر باعتراف من مصر نفسها ، فهناك مجال بدهى للشك فيما إذا كانت مصر قد أصبحت متورطة فى حرب بالمعنى الدقيق للعبارة . وعلى هذا الأساس وحده ، أعتقد أن من حقنا أن نقول إن التزامنا للتقدم لمساعدة مصر ليس التزاما تلقائيا ، وأن من حقنا أن نطلب منها بيانا بأنها تعتبر أن الحالة التى نصت عليها المعاهدة قد نشأت . وهناك سبب آخر أدعى إلى التحديد بشأن هذا الموضوع .

وثيقة رقم (٢٩)

(لهذه البرقية طابع سرى خاص ، وينبغى على المفوض بتسلمها أن يحتفظ بها ، ولا يقوم بتمريرها) .

شفرة / أو . ت . بى .

من القاهرة إلى وزارة الخارجية — توزيع (سرى) دبلوماسى

السير ر. كامبل
رقم ١٨٢٤

٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨

أرسلت فى الساعة ٨,١٤ من صباح يوم اول كانون الثانى / يناير ١٩٤٩ .
تم تسلمها فى الساعة ـ,٩ من صباح يوم اول كانون الثانى / يناير ١٩٤٩ .

تكرر إرسالها إلى وفد المملكة المتحدة فى نيويورك ، واشنطن ، بغداد ، بيروت ، دمشق ، القدس ، عمـان ، جدة ـ توزيع مقيد

جى ١٢

عاجل

سرى

برقية رقم ١٨٢٤ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر تكرر إرسالها إلى وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن وبغداد وبيروت ودمشق والقدس وعمان وإلى جدة توزيع مقيد :

إيماء إلى تلغرافى السابق لهذا مباشرة .

زار وزير صاحب الجلالة رئيس الوزراء المصرى بعد ظهر اليوم ، وبدأ بأن أوضح له أن من المتعين أن تعرف حكومة صاحب الجلالة عما إذا كان طلب الحصول على مواد حربية الذى قدمه حيدر باشا هو طلب رسمى مقدم باسم الحكومة المصرية ، فإن كان الأمر كذلك ، فعلى أى أساس يتم التقدم به . ورد

● نص برقية من السفير البريطانى فى القاهرة (السير رونالد كامبل) الى وزارة الخارجية وفيها يتضح التلاعب البريطانى بمصر فى ظروف حرجة .

وثيقة رقم (٢٩)

عبد الهادى باشا قائلا : إن من المؤكد ان الطلب مصادق عليه من قبل الحكومة المصرية . ولئن حاولت مصر صادقة أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ، فإن اليهود أظهروا المرة بعد المرة ازدراءهم لسلطة الأمم المتحدة بقيامهم بأعمال عدوانية متكررة ضاربين عرض الحائط بالهدنة وبغيرها من قرارات مجلس الأمن ، وانتهى الأمر باختراقهم الأراضى المصرية . والحكومة المصرية إذ تطلب أسلحة ، فليس الغرض من ذلك هو العدوان ، بل لكى تدافع عن مصر ضد (مجموعات استعصى حل شفرتها) .

٢ ـ ثم سأل وزير صاحب الجلالة عما إذا كان رئيس الوزراء المصرى يقترح قيام حكومة صاحب الجلالة برفع الحظر المفروض على الأسلحة من طرف واحد ، فإن كان الأمر كذلك ، فهل أدخل فى حسابه أن من شأن هذا أن يفضى لا محالة إلى رفع الحظر بصورة عامة مما يترتب عليه أن يتمكن اليهود مستقبلا من الحصول على الأسلحة ، وكذلك على المتطوعين بحرية وعلنا ، بحيث يصبح الوضع الأخير شرا من الوضع الأول .

٦ ـ وانتهى وزير صاحب الجلالة بأن أوضح لرئيس الوزراء المصرى أنه متى ثبتت واقعة الغزو اليهودى للأراضى المصرية ، فالمتعين أولا أن تتلقى حكومة صاحب الجلالة طلبا رسميا بالمساعدة من الحكومة المصرية ، ثم تنظر فى الاجراء الذى تستطيع اتخاذه . وقد صدرت تعليمات إلى سفير صاحب الجلالة بأن أى طلب بالمساعدة ينبغى أن يتم بموجب المعاهدة الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ وبمقتضاها . وإنه لما يساعدنا كثيرا لو أمكن تقديم الطلب المصرى فعلا على هذا الأساس ، ولكن وزير صاحب الجلالة سيبلغ ملاحظات صاحب الدولة إلى السفير .

٧ ـ وهناك سجل متفق عليه لهذه المناقشة سيرسل فى الحقيبة .

ويرجى من وزارة الخارجية تمرير ذلك على وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن حسب برقيتى رقم ١٥٥ و ٢٠١ على التوالى .

(تكرار إرسالها إلى وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن) .

(ملاحظة من إدارة المواصلات : يجرى الحصول مكررا على اسم المجموعات التى استعصى تحديدها) .

وثيقة رقم (٣٠)

كانون الثانى/ يناير ١٩٤٩

هـام وسرى
برقيـــة

فلســـــطين

من المحتمل أن يوجه لنا الانتقاد لأننا نقلنا قوة إلى العقبة على أساس أن ذلك يتعارض مع قرار مجلس الأمن المؤرخ فى ٢٩ آيار/مايو ، وإضافته فى ١٥ تموز/يوليو . وينبغى أن تستخدم المادة التالية فى الرد على أى انتقادات من هذا القبيل .

٢ ـ بادىء ذى بدء ، إن الانتهاكات اليهودية المتكررة للهدنة قد خلقت موقفا لم يعد قرار الهدنة الأصلى متكيفا معه على نحو مناسب . لقد كان الهدف من الهدنة وحظر توريد الأسلحة هو توفير الظروف اللازمة لتسوية سلمية فى فلسطين . وكانت نتيجته هى فتح ميدان مُغر للعدوان اليهودى وذلك نظرا للحد

● نص برقية من وزارة الخارجية البريطانية تحيط فيها الوزارة سفيرها فى القاهرة بانها نقلت قوة بريطانية إلى منطقة خليج العقبة لكى تمنع الاسرائيليين من الوصول الى البحر الاحمر لضرورة الحفاظ على وحدة اتصالات الامبراطورية . (قصة انسحاب بريطانيا من هذه المواقع فى خليج العقبة وتسلمها لاسرائيل بعد اسابيع قليلة ترد بعد ذلك كاملة فى وثائق اجتماعات رؤساء الحكومات العربية فى القاهرة فى يناير سنة ١٩٥٥) .

وثيقة رقم (٣٠)

من التسليح العربى من جانب واحد . وبالنسبة للقوات البريطانية ، فمن الواضح أن قرارات الأمم المتحدة لم تُصغ لتأخذ فى حسبانها إمداداتها الجوهرية .

٣ ـ إن قرارات الأمم المتحدة استهدفت وضع نهاية للقتال فى فلسطين ، ولذلك فقد كانت موجهة إلى تلك الحكومات والسلطات المشتركة فى القتال هناك . ولم تشارك حكومة صاحب الجلالة فى القتال بفلسطين ، وبالتالى فهى ليست واحدة من « الحكومات والسلطات المعنية » برغم أنها تشاطر الالتزامات المشتركة لجميع الدول الأعضاء للمساعدة فى تنفيذ القرارات .

٤ ـ بموجب المعاهدة بين انجلترا وشرق الأردن ، تضطلع حكومة صاحب الجلالة بالتزام قاطع بالموافقة على طلب من النوع الذى تقدمت به منذ عهد قريب شرق الأردن ما لم تجعل التزاماتهما تجاه الأمم المتحدة هذا مستحيلا . وللأسباب المبينة آنفا ، لا ينطبق الاعتبار الأخير بالنسبة للطلب الحالى .

٥ ـ إن لحكومة صاحب الجلالة قواعد ومنشآت فى مصر ، وشرق الأردن ، والعراق ، ولا يمكن أن يكون المقصود بقرارات الهدنة تقييد حرية حركة القوات البريطانية وإمداداتها ومعداتها بين هذه البلدان ، ولم تفسر القرارات بالتأكيد بهذه الطريقة من قبل حكومة صاحب الجلالة ، وقد استمرت التحركات من جميع الأنواع فى حرية بدون احتجاج أو انتقاد من الوسيط أو أى أحد آخر .

٦ ـ منذ تشرين الأول / أكتوبر ، شن اليهود ثلاث عمليات عسكرية انتهاكا للسلام ، أولها فى النقب ابتداءا من ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ، وثانيهما فى الجليل الشمالى ، وابتداتها فى وقت لاحق من شهر تشرين الأول / أكتوبر ، وثالثهما فى النقب ابتداء من ٢٢ كانون الأول / ديسمبر . وقد امتنعت حتى الآن عن الامتثال لقرارات مجلس الأمن المؤرخة فى ٤ تشرين الثانى / نوفمبر و ٢٩ كانون الأول / ديسمبر التى قبلها العرب . ويخشى وقوع هجمات يهودية جديدة على قوات شرق الأردن . والهدف من نقل قوة بريطانية إلى العقبة هو مساعدة شرق الأردن فى الدفاع عن نفسها إذا ما هوجمت .

وثيقة رقم (٣١)

(لهذه البرقية طابع سرى خاص وينبغى على المفوض بتسلمها ان يحتفظ بها ولا يقوم بتمريرها) .

☐ توزيع فى الأمم المتحدة

شفرة / او . ت . بى

☐ من القاهرة إلى وزارة الخارجية

السير ر . كامبل

رقم ٦٠

١١ كانون الثانى / يناير ١٩٤٩

ارسلت فى الساعة ١٢,٣٦ صباح يوم ١٢ كانون الثانى / يناير ١٩٤٩ .
تم تسلمها فى الساعة ٤,٤٥ صباح يوم ١٢ كانون الثانى / يناير ١٩٤٩ .

تكرر إرسالها إلى وفد المملكة المتحدة فى نيويورك ، واشنطن ، المكتب البريطانى للشرق الأوسط (القاهرة) ، عمان ، بغداد ، بيروت ، دمشق ، جـدة ، القدس

● نص برقية من السفير البريطانى فى القاهرة (السير رونالد كامبل) الى وزارة الخارجية البريطانية عن مناشدة رئيس الوزراء المصرى له بمساعدة مصر .

وثيقة رقم (٣١)

عاجل
ســـرى

برقية رقم ٦٠ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ كانون الثانى/يناير ، تكرر إرسالها لعلم وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن والمكتب البريطانى للشرق الأوسط (القاهرة) وعمان وبغداد وبيروت ودمشق وجدة والقدس .

أما وقد لزمت المنزل منذ تعيين رئيس الوزراء الجديد ، فقد قمت بزيارتى الأولى له اليوم .

٢ ـ وجه عبد الهادى باشا نداء شديدا لتوريد المواد الحربية وفقا للأسلوب المألوف ، وألح فى أن مصر فى حاجة للاستعداد لاحتمال وقوع هجمات يهودية أخرى من جانب (مجموعات استعصى حل شفرتها) . كما قال إن هذه « لحظة سيكولوجية » ، وأننا إذا استطعنا مساعدة مصر الآن ، فسيكون لذلك وقع عظيم على الشعب يشعره بأن بريطانيا العظمى صديق تستطيع مصر الاعتماد عليه فى وقت الشدة ، وكان تفكيره منصرفا إلى المستقبل ، وإلى الحالة الطارئة المباشرة أيضا . والذى أعرفه أنه كان شديد التطلع بصدق إلى تسوية بين مصر وبريطانيا العظمى ، وستسهل آثار المساعدة من جانبنا الآن الأمور تسهيلا كبيرا . ومؤكد أنه إذا ما رغبت حكومة صاحب الجلالة رغبة حقيقية فى تقديم المساعدة ، فمن السهل عليها أن تلتمس السبيل إلى القيام بذلك .

٣ ـ والقيت فى روع صاحب الدولة أنه ينبغى له الا يعتقد بأن هذه المسألة مسألة سهلة ، ثم تعرضت للصعوبات البديهية ، وسألته كيف يعتقد أن من الممكن التغلب عليها ما دام محتفظا بوجهة نظره .

٤ ـ فقال إن لدينا مهمات هنا ، وأن من السهل علينا بالتأكيد أن نقوم بتحويل جزء منها للجيش المصرى فى هدوء ، ورددتُ قائلا : إنه حتى مع افتراض قيامنا بذلك ، فإن عملنا سرعان ما يُعرف ، ولن نلبث أن نقف أمام الأمم المتحدة موقف الاتهام لإخلالنا بالتزاماتنا بموجب القرارات ، ويحتمل أن تكون لهذا عواقب لا تعود بالخير لا علينا ولا على المصريين ايضا . يضاف إلى ذلك أنه قد سبقت له الاشارة إلى ما عملته الولايات المتحدة مع السلطات الاسرائيلية أخيرا . فاتخاذنا إجراء متكتما من النوع المقترح ربما أدى بسهولة ويسر إلى قيام حكومة الولايات المتحدة بالانقلاب على عقبيها مرة أخرى . كما أننى لا أعتقد بأن العمل المتكتم هو أساس سليم لتقديم المساعدة ، وأن فى اعتقادى أننا إن ساعدنا بالأسلحة ، وجب القيام بذلك علنا .

٥ ـ قال صاحب الدولة إن فى وسعنا إذا ما تكشفت المساعدة المتكتمة ، أن نعترف بها ، وأن نبرر أنفسنا ببساطة بحجة عدالة القضية طالما أن اليهود يقاتلون متكتمين ضاربين عرض الحائط بالتزامات الأمم المتحدة . وكرر أنه يتطلع إلى ما وراء الحالة الطارئة الحاضرة ، وأن هذه الغاية غاية وجيهة ، وأن من المؤكد إمكان التماس وسيلة . فأشرت مرة أخرى إلى العقبات .

٦ ـ زارنى فى الليلة السابقة السكرتير العام لمجلس الوزراء وألح فى توريد الأسلحة ، كما قال إن هذه لحظة سيكولوجية ، والتمس أن تقدم حكومة صاحب الجلالة إلى رئيس الوزراء الجديد (عندما أثنى على إيمانه المتعلق بالعلاقات الانجليزية المصرية وعلى شجاعته وقدراته الخطابية وتأثيره فى البرلمان) دليلا على تعضيدنا المعنوى والمادى . وتكاد العبارات المستخدمة تطابق العبارات الواردة فى برقيتى رقم ٤٢ . كما ألح السكرتير العام فى أن نقدم برهانا على حسن نيتنا ، وذلك بتقديم المساعدة فورا دون أن نكره مصر على أن تطلبها ، لما يتركه ذلك من انطباع .

الرجاء من وزارة الخارجية التمرير على وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن حسب برقيتى رقم ٢١ و ٢٣ على التوالى .
(تكرر الارسال إلى وفد المملكة المتحدة فى نيويورك وواشنطن) .

وثيقة رقم (٣٢)

□ سرى للغاية

اخبرنى اللورد دوجلاس بأنه خرج مساء أمس مع الملك فاروق ، وانتهت (السهرة) فى الساعة الرابعة من هذا الصباح ، غير أن بعض السيدات انضممن إليهما بعد منتصف الليل بقليل ، فأصبح اى حديث جدّى بعد ذلك مستحيلا . وكان اللورد دوجلاس يتطلع إلى توسيع المطارات ، غير أن مما يؤسف له أنه لم يصل إلى هذه النقطة فى الوقت المناسب . ويتوقع مقابلة الملك مرة أخرى مساء اليوم وسيتحدث معه إن أمكن حول هذا الموضوع . وسيكون سفره أول عمل يعمله صباح غد .

وبالنسبة لجميع الأغراض العملية يتعين علينا ـ فى اعتقادى ـ أن نسلم بأن اللورد دوجلاس لم يتمكن من مساعدتنا فى هذا الأمر .

وقد برزت من محادثات اللورد دوجلاس مع الملك فاروق النقط الهامة التالية :

١ ـ يتوقع صاحب الجلالة محاولة انقلاب بين اليوم الثامن عشر واليوم الحادى والثلاثين من هذا الشهر ، يكون اغتياله شخصيا مدخلا إليه . وقد اكتشفت المؤامرة واعتقل عدد من الأشخاص ، غير أن صاحب الجلالة يتوقع محاولة الاعتداء على حياته برغم ذلك . وهذا الأمر لا يفزعه بصورة خاصة ، بعد أن اعتاد عليه شيئا ما ، ولاعتقاده ـ كما قال جلالته لدوجلاس فى مناسبات سابقة ـ بأن القدر كتب له أن يموت شابا . وبناء على ذلك ، فإن جلالته يعتقد بضرورة قضاء وقت طيب ما دام ذلك فى وسعه . وصاحب الجلالة يعلن بنفسه ويؤمن بأنه مسلم صالح ، وعندما صرح اللورد دوجلاس مازحا فى مناسبة سابقة بأنه ملحد ، انزعج الملك فاروق انزعاجا شديدا وقال إنه لا يستطيع أن يفهم كيف يتأتى لأحد أن يكون هذا شأنه .

٢ ـ بدا على الملك فاروق أنه متفائل إزاء نتيجة المفاوضات الجارية فى رودس . وتحدث عن إمكان « إجراء ترتيب » مع إسرائيل فى المستقبل .

٣ ـ تحدث الملك بحدة حول موضوع الحظر المفروض على الأسلحة . فإذا لم تستطع حكومة صاحب الجلالة رفع الحظر رسميا ، افلا يستطاع جعل المواد تتسلل خارجا ؟ وقال صاحب الجلالة إن بعض رعاياه يُقتلون على أيدى رجالنا عند محاولتهم أخذ المواد الحربية من مستودعاتنا ومخازننا فى منطقة القناة . وبدا على صاحب الجلالة ان لديه اعتقادا بان هذا التصرف هو عمل سيء من جانبنا . فهاهنا طريقة نستطيع بها تقديم المساعدة ، اعنى بالتستر على هذه الاغارات .

٤ ـ وقال صاحب الجلالة وهو ما زال يتحدث عن الأسلحة إن لديه خطابا بتوقيع اللورد وايفل فى سنة ١٩٤١ يشكر الحكومة المصرية على الف بندقية من طراز برن وبعض معدات المدفعية وبضع دبابات قام الجيش المصرى بـ (إعارتها) . وواقع الامر أن هذه الأسلحة لم تتم إعادتها أبدا . لِمَ لا ؟ مؤكد أن إعادة الأسلحة المعارة لا تتأثر بالحظر المفروض .

٥ ـ صاحب الجلالة مقتنع بأن روسيا تقدم مساعدة مباشرة إلى إسرائيل . ومعلومات المخابرات التى عنده تقول إن هناك ٨٠ ضابطا روسيا فى فلسطين . وقد قابل سلاح الطيران المصرى طائرات مقاتلة من طراز ياك . وكرر صاحب الجلالة قوله إنه عاجز عن أن يفهم كيف اننا فشلنا فى مساعدة انفسنا بعدم مساعدة المصريين فى الاهتداء إلى مخرج من الحظر المفروض على الأسلحة .

٦ ـ صاحب الجلالة مقتنع بأن روسيا ستقرر دخول الحرب مع الغرب فى ربيع هذا العام أو صيفه ، وهو بالتالى يعتبر الموقف الفلسطينى مجرد مرحلة مؤقتة لن تلبث الحرب المقبلة أن تقلب كيانها .

● نص تقرير كتبه الوزير المفوض البريطانى فى القاهرة (تشابمان اندروز) الى وزارة الخارجية البريطانية عن اجتماع تم بين الملك وبين اللورد دوجلاس من هيئة اركان حرب الامبراطورية . وفى هذا اللقاء افصح الملك فاروق عن كثير من خططه ومخاوفه وبينها موضوع سرقات السلاح ورغبته فى الصلح مع اسرائيل وقلقه من الاتحاد السوفييتى وتوجسه من ان يتعرض للاغتيال .

وثيقة رقم (٣٢)

٧ ـ صاحب الجلالة مقتنع اقتناعا جازما بأن الجيش والسلاح الجوى المصريين قد أبليابلاء حسنا ، ومازالا يبلوان فى فلسطين مع مراعاة التفاوت فى الأسلحة .

٨ ـ فيما يتعلق بالسودان ، يحسّ صاحب الجلالة بمرارة شديدة ، وهو يعتقد اعتقادا جازما بأننا قد رتبنا أمر الانتخابات باستخدام القوة . . الخ ، ولم يبد صاحب الجلالة أى تساهل بشأن هذا الموضوع .

٩ ـ صاحب الجلالة لا يدرك أن موقفه يفتقر إلى المنطق ، اى أنه يختلف معنا حول السودان والاحتلال وهلم جرا من ناحية ، وينتظر منا مساعدة مصر مساعدة شاملة ضد اليهود من ناحية أخرى . وصاحب الجلالة يعتقد بأننا نضيع فرصة كبيرة لكسب العرفان الذى لا يبلى للشعب المصرى بعدم رفع الحظر المفروض على الأسلحة الآن ، أو على الاقل التستر على نقل الأسلحة .

١٠ ـ فيما يتعلق بموضوع الوفد ، قال صاحب الجلالة إنه لن يذهب إلى أبعد من ذلك ، فقد أتيحت للوفد فرصته ولكنه لم ينتهزها . وسيكون على صاحب الجلالة الآن ان يمضى بدونه فى سبيله بأفضل ما يستطيع .

(الاحرف الاولى من اسم تشابمان اندروز)
إى. ا. سى. ا.
١٩ كانون الثانى / يناير ١٩٤٩

□ ملاحظــة

اطلعت اللورد د (دوجلاس) على معظم هذه النقط مقدما ، فقال إنه رد عليها ، وأنه جرت مناقشة مسبقة حول نقطة أو نقطتين .

وثيقة رقم (٣٣)

رقم ٦٠٩
سرى للغاية وشخصى
□ وزارة الخارجية .
ج. غ. ١

١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٩

ســـيدى . .

زارنى السفير المصرى يوم ١٩ تشرين الأول / أكتوبر لدى عودته من مصر وسلمنى رسالة سرية من الملك فاروق وهى التى أشير إليها فى برقيتكم رقم ١٠٥٩ و ١٠٧٥ . وردد البيانات التى سبق له الافضاء بها إلى سفير صاحب الجلالة فى مصر ولم يضف إليها شيئا كثيرا . على أن النقطة الأساسية هى أنه يتعين على الملك فاروق وحكومة صاحب الجلالة ان يحاولا التوصل إلى ضرب من ضروب التفاهم ، إن لم يكن الاتفاق ، حول موضوع الدفاع عن مصر ، وينطوى هذا على توريد السلاح ، كما ينطوى على مزيد من التخطيط فى هذه المنطقة .

٢ ـ وقال لى السفير أن الملك فاروق يعرف جيدا بأنه فى ظل الموقف الدقيق الحالى فى العالم ، فإن روسيا لو قررت الهجوم ، فلن يكون هناك إعلان حرب . وسيكون الاجراء الذى يتخذ إجراء مفاجئا عنيفا .

● نص برقية من وزارة الخارجية البريطانية الى السفير البريطانى فى القاهرة (السير رونالد كامبل) وفيها يخطر السفير البريطانى بفحوى مانقله عمرو (باشا) عن لسان الملك فاروق الى الدوائر البريطانية العليا .

وثيقة رقم (٣٣)

ومن ارجح الاحتمالات ان تكون مصر هدفا من الأهداف الأولى ، وأن مدينة كالقاهرة ستمحى فى لحظة . لهذا يتوق الملك فاروق إلى التوصل إلى تفاهم . غير أن فى مصر مصاعب سياسية بالنظر إلى كل ما قد قيل . والملك يتطلع إلى الفراغ من الانتخابات ، ومتى تحقق ذلك أمكن ترجمة التفاهم الذى تم التوصل إليه إلى اتفاقية علنية ، طبقا لما فهمته .

٣ ـ وذكر السفير ايضا أن الملك فاروق انزعج انزعاجا شديدا لوجود عدد من عملاء السوفييت يعملون فى مصر . وهو يخشى ـ ودع عنك احتمال وقوع هجوم مباشر ـ من احتمال حدوث محاولة لزعزعة النظام أو لتحقيق وضع ثورى ، وأشار عمرو باشا المرة بعد المرة إلى هذا الخطر قائلا إن الملك فاروق يتطلع إلى تأكيد باننا سنؤازره فى مثل هذه الحالة .

٤ ـ وسألت عمرو باشا عما إذا كان يعنى فى حالة قيام الأحزاب السياسية بثورة ضد الملك أن نتدخل او نشترك فى إخمادها . فقال إن فى اعتقاده أن هذا لا يجول فى ذهن الملك . ولكننى أشرت إلى أن من المحتمل جدا وقوع قلق واضطرابات . وما لم تتم الانتخابات بعدالة وحرية ، وما لم تبذل جهود حقيقية للمضى فى الاصلاح الاجتماعى فلا يستبعد قيام مصاعب من النوع الذى أشير إليه . فهل لديه أى فكرة عن ماهية الحركات الموجودة تحت الأرض ؟ وهنا كرر عمرو باشا بأنه لا يعتقد بأن الذى يجول فى ذهن الملك هو مصاعب داخلية كالتى أشرت إليها ، وقال لى إن الذى يقلق الملك هو الحث على الاضطرابات من الخارج .

٥ ـ ثم سألت عمرو باشا عما إذا كانت الأمور قد ساءت إلى هذا الحد فعلا حتى أن السياسيين يرفضون مواجهة الحقائق الصارخة ولو فى ضوء الشئون العالمية . ولم تكن بى حاجة لأن أقول له إن بريطانيا العظمى ترغب فى استخدام منطقة القناة ومساحة أوسع إن أمكن لغرض الدفاع عن مصر والشرق الأوسط ، وانه ليس ثمة تساؤل حول عدم وفائنا بالتزاماتنا لمصر . وطبيعى أن موضوع تدخلنا فى حالة قيام ثورة أو انقلاب هو موضوع أصعب من ذلك بكثير وأدق . واستطرد عمرو باشا فقال إن مثل هذا التفاهم مع الملك من شانه أن يعطينا تسهيلات أكثر مما لنا فى هذه اللحظة ، وذلك إلى أن تبرم معاهدة نهائية فقلت له إنه سيتعين على أن أفكر فى هذا الموضوع بمنتهى العناية ، ولابد من أن أستشير رئيس الوزراء . وبالنظر إلى جميع المشكلات الأخرى التى تربكنا ، فقد يمضى بعض الوقت قبل أن أتمكن من إعطائه ردا .

ووافقت على إحاطة هذا الحديث بالسرية الشديدة .

وإنى بكل الصدق والاحترام الخادم المطيع لسيدى صاحب السعادة .

(عن وزير الخارجية)

إلى صاحب السعادة . .

السير رونالد كامبل ، الحامل لنيشان الصليب الأكبر للقديسين ميخائيل وجورج من طبقة فارس ، والحامل لنيشان الحمام . . الخ . . الخ . . الخ .

القاهرة .

وثيقة رقم (٣٤)

(تقرير المارشال سليم)

قابلت صاحب الجلالة بمفردى بعد ظهر اليوم بعد أن استقبل السفير . وابتدأ الحديث بأن سألنى عن جولتى ، وأبدى اهتماما خاصا بهونج كونج . وألمح إلى أن الرأى السائد هو أن كوننا مستعدين قد منع

● نص تقرير من الماريشال سليم عن تفاصيل مقابلة بينه وبين الملك فاروق . وفيه يبدى الملك رغبته فى ان يقف نهائيا مع البريطانيين لانه يعرف ، انه ليس هنك ملوك على الناحية الاخرى من الستار الحديدى .

الشيوعيين من التذرع بذريعة لدفع جيشهم عبر حدودنا . كما تساءل صاحب الجلالة عن الموقف فى الهند الصينية الفرنسية ، فقلت له إن الفرنسيين يحرزون تقدما كبيرا ، وانهم يركزون الآن بصورة خاصة على الاستيلاء على البلاد بطول الحدود الصينية . وقال إنه يتوقع حدوث متاعب مع الشيوعيين هناك فى وقت مبكر جدا . كما استفسر عن الملايو فقلت له إننى اعتقد بأن العصابات هناك كان من الأرجح أن تكون قد حزمت أمتعتها لولا نجاح الشيوعيين فى الصين ، وهو ما مكن زعماؤهم من أن يعقدوا الآمال على الحصول على مساعدة صينية .

واستطرد جلالته بعد ذلك فقال إنه رغب فى رؤيتى للتحدث فى نقطتين على وجه خاص ، أولاهما هى الحلف الدفاعى الأخير بين الأمم العربية . وقال إنه من ست سنين وهو يحاول تفادى قيام أى مشكلة خطيرة فى ما بين الدول العربية تؤدى إلى تفرقة صفوفها وتحدث صراعا فعليا . وقد نشأت الآن مشكلة من هذا القبيل هى وحدة العراق وسورية . وهو شديد القلق من هذا الأمر ، ولكنه قرر بعد تفكير ملى أن السبيل الوحيد لتفادى صراع خطير بين العرب هو أن يشير بوحدة دفاعية ، وهو ما فعله الآن ، وهم جميعا متفقون على دخول مثل هذا الحلف . وسألته من يظن أنهم يدافعون عن أنفسهم منه ، فقال : أولا فلسطين ، وثانيا روسيا . وسألنى عما إذا كنت اقره على أن لمثل هذا الحلف الدفاعى قيمة عسكرية لا للعرب وحدهم بل ولنا ، فقلت إن مصالحنا من الناحية العسكرية تكمن فى وحدة البلدان العربية وقوتها ، وأن هذا الحلف الدفاعى سيكون ذا فائدة ، ولكن يشترط دائما أولا - أن يكون العرب واقفين فى صفنا فى أى حرب كبيرة ، وثانيا - الا يتدخل هذا الحلف فى معاهداتنا والتزاماتنا الأخرى مع الدول فرادى . فرد جلالته قائلا إنه فى ما يتعلق بالوقوف فى صفنا ، فإن الدول العربية قد أعلنت بالاجماع فى المؤتمرات بأنه فى حالة قيام حرب عالمية ، فستقف مع الدول الغربية ، وأما فى ما يتعلق بأحلافنا مع الدول العربية فرادى ، فالمؤكد أنها ستكون داخلة فى أى اتفاق . وأوضحت له أن هذا كله حسن حتى الآن ، ولكنه لم يتناول إلا العموميات ، ومن تجربتى الخاصة أنك متى وصلت إلى التطبيق العملى لهذه المشروعات ، بدأ الانقسام . فماذا يكون عليه موقف مصر ؟ الن تتبين انها تحملت - كالمملكة المتحدة فى الاتحاد الغربى - عبئا ثقيلا ؟ فوافق صاحب الجلالة على أن هذا سيحدث ، وأن الجهد الأكبر للحلف كله سيقع على كاهل مصر . فقلت له إن من الأسباب التى تثمر كثيرا من الانقسام عملية تنظيم القيادة فى مثل هذا الحلف . فهل بحث هذا الأمر ؟ وهل يحذون حذو نموذج مماثل لتنظيم القيادة فى الحلف الغربى ؟ فأجاب بأن شيئا من هذا القبيل فى ذهنه ، ولكن لما كانت مصر هى التى ستتحمل العبء الرئيسى ، فهو عازم على أن تكون القيادة المقامة من النسق الذى تطلبه مصر . ثم تحدث صاحب الجلالة عن موقف اليهود فقال إنه يخشى من أن يقوم المتعصبون من اليهود بإقصاء الحكومة الحالية ، وأن لديه من الأسباب ما يدعوه إلى افتراض أنهم يخططون للقيام بذلك . فإن فعلوا ، فليس ثمة ريب فى أنهم سيهاجمون مصر وسيهاجمون دون إنذار . وأهدافهم هى سيناء والقناة . وهو عازم على الا يؤخذ وهو فى غفوة . فالحدود الحالية كما رسمتها الأمم المتحدة حدود غير منيعة من وجهة نظره ، وليس من الممكن الاحتفاظ بها . ولهذا سيكون على الجيش المصرى أن يتخذ موقعه فى المؤخرة ، وأن يرد على الهجوم . ولهذا فإن مطلبه الأول يتمثل فى فرقة مدرعة . وقد أوضحت له أن الفرقة المدرعة مكلفة جدا ، لا من حيث تكلفة الدبابات وحسب ، بل من حيث الصيانة . فأجاب قائلا إنه يدرك ذلك ، غير أن لديهم فعلا قسما هاما من الفرقة ولن يلزم إلا تشكيل بقيتها . فقلت له إن حتى هذه البقية ستكون مكلفة جدا ، وسألنى عن تكلفة دبابة سنتوريون ، فقلت له ٥٠٠٠٠ جنيه استرلينى . وقال إنه يدرك أن هذه عملية بطيئة ، ولكن يتعين عليهم أن يكونوا مجهزين . ثم أوضحت له أن من رايى أن أولويته الأولى تنصرف إلى التنظيم السليم للدفاع الجوى لا الدفاع البرى ، وأن المال المتاح ينبغى بالأحرى إنفاقه على هذا الأمر فى المقام الأول . كما أوضحت له أن الذى يلوح لى هو أن لديهم ميلا إلى تحبيذ الطائرات الفعلية تحبيذا شديدا على حساب التنظيم البرى . وفى عام ١٩٤٠ كسبت معركة بريطانيا لا لاننا نملك طائرات سبتفاير ، وواقع الأمر انه لم يكن لدينا إلا سربان ، ولكن لأن تنظيمنا البرى للسيطرة على المقاتلات كان معدا إعدادا سليما هو ومواصلاتنا . فأجاب قائلا إنه يدرك قدرا كبيرا من هذا الأمر ، ولكن لابد لى أن اعرف بأنهم لا يملكون من المال ما يكفى لتكوين دفاع برى منظم تنظيما كفؤا حقيقة ، والحصول فى الوقت عينه على الطائرات الحديثة اللازمة ، وهم إذن قد حبذوا بديلا من هذه البدائل ، الا وهو الطائرات .

وثيقة رقم (٣٤)

واوضحت له أن من المحتمل جدا ألا يتمكنوا من إنفاق كل المال المتاح في شراء الطائرات ، لأن الانتاج ليس مرتفعا ارتفاعا يكفي لتوفير الأعداد المطلوبة ، وبناء على ذلك ، فإن الذى يستطيعون إنفاقه على الطائرات من الخير أن يستنصحوا بإنفاقه على بناء تنظيم أراضى . فقال صاحب الجلالة إنه سيعمل على بحث هذا الجانب . فكررت أن من رأيى أن للدفاع الجوى ، بما في ذلك الدفاع المضاد للطائرات ، أولوية تفوق حتى تجهيز بقية الجيش .

ثم اثرت موضوع محادثات الدفاع بين رؤساء الأركان البريطانيين والمصريين . فأوضحت أننا لم نعالج حتى الآن إلا ما يطلبه الجيش المصرى ، ولم يحرز أى تقدم في شأن التسهيلات التى طلبناها . واوضحت أن الدفاع ينبغى أن يكون دفاعا مشتركا . ففى وسع مصر أن تقدم مالا يسعنا تقديمه ، اعنى القواعد . وفى وسعنا أن نقدم مالا يسعهم تقديمه ، أعنى القوة الضاربة . ويترتب على هذا ضرورة وجود قوات ومنشآت بريطانية في مصر . فرد صاحب الجلالة قائلا إنه فهم هذا الأمر . وأوضحت أنه إن كان يخشى تقدم اليهود داخل سيناء ومنطقة القناة فخير ما يحميه من هذا هو وجود قوات بريطانية في مصر . وسألت عما إذا كان قد لاحظ تصرفنا عندما هُددت العقبة . فقال إنه لاحظ ذلك ، وأن هذا التصرف كان ممتازا . وأنه يدرك إدراكا كاملا مزايا بقاء القوات البريطانية في مصر . وقال إنه يعرف ما نريده ، وأنه يدرك الحاجة إليه ، ولكن الصعوبات كبيرة من الناحية السياسية ، وبصورة خاصة (صعوبة) اى إعلان علنى . وسيبذل قصارى جهده حتى يحصل لنا على ما نطلب . فهل هناك شىء معين وجدت فيه صعوبة ؟ فقلت إننى غير مطلع جيدا على جميع الاحتياجات المحلية ، ولكن المؤكد أن الارض المطلوبة للمستشفى هى واحدة منها . وقد طلب من رئيس الوزراء أن يعاوننا في تقديم هذه الأرض فقال إنه موضوع محرج للغاية وينبغى ألا نضغط عليه . وقال صاحب الجلالة هل لى أن أطلب من السفير أن يعود إلى مفاتحة رئيس الوزراء . كما قال إنه في ما يتعلق بأى مسالة مهمة من هذا النوع ، هل لى أن اكتب شخصيا إليه . وانه سيعمل ما في وسعه .

ثم قال صاحب الجلالة إنه عرف من مصدر شديد الثقة أن لدى البريطانيين خريطة لأفريقيا مرسومة عليها خطوط الدفاع ، وهذه الخطوط جميعا تقع وراء مصر ، وتترك مصر في ارض لا صاحب لها . وكان على دراية من أن لنا نشاطا كبيرا في أفريقيا وأن لدينا مقر قيادة كبيرا ومنشآت في طريق ماكينون . وقال إن الفيلد مارشال مونتجمرى هو المسؤول عن الخريطة . فأجبت بأننى لم أر مثل هذه الخريطة ، وأن أى خطط لدينا للدفاع عن أفريقيا هى للدفاع عن مصر ، ولكن هذا لا يتأتى إلا إذا ساعدتنا مصر واعطتنا القواعد ومناطق المنشآت التى نحتاج إليها . وما وجد طريق ماكينون إلا لاننا لم نمنح التسهيلات التى طلبناها في مصر . فلو اعطتنا حكومته التسهيلات التى طلبناها ، فسنقوم بإغلاق طريق ماكينون والاتيان به إلى مصر ، وهذا الأمر رهن به .

واستبد بصاحب الجلالة شىء من الأسى وقال إنه يأمل أن أدرك انه يقف إلى جانبنا بالكامل . فقلت إننى واثق من ذلك ، وأنه لا يوجد ملوك على الناحية الأخرى من الستار الحديدى . فابتسم وقلت إنهم لا يوجدون ، كما أن الروس لا يتعاطفون كثيرا حتى مع الذين يقفون على هذه الناحية . ولو كانت معى خرائط لما سألنى أن أطلعه عليها إذ سبق اتهامه بأنه اطلع الايطاليين على مثل هذه الخرائط ، واعرب عن أمله في أن أثق في أنه لم يعمل أبدا شيئا من هذا القبيل . فأكدت له من جديد إننى لم أر خرائط توضح خطوطا دفاعية وراء مصر . أما إلى أى مدى أمامى تذهب إليه خطوطنا الدفاعية ، فهذا أمر يتوقف إلى حد كبير على مصر نفسها . فقال صاحب الجلالة إن تصريحى اراحه من قلق شديد . ثم قال جلالته إن السبب الثانى لاستدعائى والسبب في طلبه أن يرانى بمفردى هو أنه أرسل عن طريق سفيره رسالة لها أهمية وسرية خاصة . وفى هذه المرحلة أصبح صاحب الجلالة شديد الغموض وقال إنه لن يشغلنى بما تحتوى عليه الرسالة فعلا ، ولكنه طلب ردا عليها عن طريقى لأنه يثق في ولأن الموضوع عسكرى أساسا . وسألته إلى من وجه السؤال ، فقال بالأسلوب المعتاد : إلى وزير الخارجية . فقلت إننى أرجو أن يدرك أن الرد الذى يتلقاه عن سؤاله ، أيا كان ، لن يكون ردى بل رد الحكومة ، وأن من المؤكد انه قد لا يكون مواتيا . فقال : سيان عنده ويهمه أن يجىء الرد عن طريقى .

وثيقة رقم (٣٤)

وكان صاحب الجلالة وديا إلى اقصى حد ، وواضح انه كان يتوق إلى أن يترك فى انطباعا مواتيا . وقد ودعنى بعبارات تتسم بأشد حرارة .

٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٩

وثيقة رقم (٣٥)

(لهذه البرقية طابع سرى خاص ويتعين على المفوض بتسلمها ان يحتفظ بها ولا يقوم بتمريرها) .

شفرة / O.T.P. سرى للغاية

□ من القاهرة إلى وزارة الخارجية

السير ر. كامبل

رقم ١٢٠٥

٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٩

ارسلة الساعة ١,٣٩ مساء يوم ٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٩
تسلمت الساعة ٢,٢٠ مساء يوم ٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٩

عاجل
مباشر
سرى للغاية

إيماء إلى برقيتى رقم ١٢٠٢
ما يلى هو (رسالة) شخصية من السفير إلى وزير الخارجية .

فى ختام حديث الملك فاروق مع الفيلد مارشال سليم امس ، أشار إلى رسالة سرية وهامة بصورة خاصة بعث بها إليكم عن طريق السفير المصرى . وقال وهو يتوخى الغموض إنه لن يشغل رئيس هيئة الأركان الامبراطورية بالمحتويات الفعلية للرسالة ولكنه طلب ردا عليها عن طريق رئيس الأركان لانه يثق فيه ولأن الموضوع عسكرى أساسا . فرد الفيلد مارشال قائلا إن الرد الذى سيتلقاه أيا كان ليس رده هو بل رد حكومة صاحب الجلالة ، وأن من المؤكد أنه قد لا يكون ردا مواتيا . فقال جلالته إنه مع ذلك يود أن يأتيه الرد عن طريقه .

٢ ـ حدثنى رئيس هيئة الأركان الامبراطورية العامة بأنه خرج بانطباع بأن الملك فاروق كان عصبى المزاج (خوفا على) منصبه ، وأنه كان راغبا فى لون من ألوان الضمان كالضمان الذى حصل عليه تشارلس الثانى (او سعى فى الحصول عليه) من لويس الرابع عشر . فقلت لرئيس هيئة الأركان الامبراطورية العامة (وأقرنى على ذلك) أن ظروف المقابلة ـ إذ استقبل الملك رئيس هيئة الأركان بمفرده وأولاه كثيرا من الاهتمام وأعرب عن رغبة تتفق مع هذا ـ تشير فى ما يبدو إلى أن صاحب الجلالة ، سواء أكان صادقا أو خلاف ذلك ، رغب فى أن يخلع على رسالته التى ارسلها عن طريق عمرو باشا ، أيا كانت هذه الرسالة ، جانبا عسكريا . (كنت قد طلبت لقاء لرئيس هيئة الأركان الامبراطورية العامة ولى (مع الملك) فتلقيت ردا بتحديد مقابلة منفصلة لكل منا . وقد تبين من التحرى الحصيف أن هذا الترتيب لم يكن سببه أى سوء

● نص برقية من السفير البريطانى فى القاهرة (السير رونالد كامبل) الى وزير الخارجية البريطانى (ارنست بيفن) عن الانطباعات التى خرج بها المارشال سليم من لقائه مع الملك فاروق . ويتضح فيها مخلوف الملك على العرش .

وثيقة رقم (٣٥)

فهم من جانب كبير الأمناء بل كان متعمدا من جانب الملك . ومن وجهة نظر المراسم فمتى تم تقديم شخص عن طريق السفير وجب أن يصاحبه بعد ذلك) .

٣ ـ أعد رئيس هيئة الأركان الامبراطورية العامة ، الذى سافر بالطائرة هذا الصباح ، تقريرا وافيا عن حديثه معه . ولا ريب فى أنكم سترغبون فى الاستماع منه مباشرة عن انطباعاته . ويبدو أن الحديث فى الحدود التى ذهب إليها كان حديثا باعثا على تمام الارتياح .

٤ ـ سأرسل على حدة تقريرا عما حدث فى مقابلتى الخاصة التى لم يرد فيها (أكرر : لم يرد فيها) أى ذكر » للرسالة « .

وثيقة رقم (٣٦)

(لهذه البرقية طابع سرى خاص ويتعين على المفوض بتسلمها ان يحتفظ بها ولا يقوم بتمريرها) .

شفرة / O.T.P.

سرى للغاية

□ من القاهرة إلى وزارة الخارجية

السير ر. كامبل

رقم ١٢٠٦

٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٩

أرسلت الساعة ١١,٥١ من صباح ٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٩

تسلمت الساعة ٢,٣٠ من مساء ٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٩

اولوية

مباشر

سرى للغاية

بالاشارة إلى برقيتى السابقة رأسا

الرسالة التالية هى رسالة شخصية إلى وزير الخارجية من السفير

لا أرى شخصيا أى ضرر ، بل أرى شيئا من الفائدة المحتملة فى المراسلة بين رئيس هيئة الأركان الامبراطورية العامة والملك فاروق ، بشرط إحاطتنا علما بصورة كاملة . ولا ريب فى أن من الممكن ترتيب هذا الأمر . وصاحب الجلالة يشتاق فى الحين بعد الحين إلى مصادقة شخصية عسكرية بريطانية ، وفى حالات سلفت ، كان لبعض هؤلاء الأصدقاء قدر معين ـ وإن يكن صغيرا ـ من النفوذ . وعندما يحسن الاختيار ، فالاقتراح ـ فى ما يبدو ـ قد يكون جديرا بالأخذ به . وفى المناسبتين اللتين استقبل فيهما الملك رئيس هيئة الأركان الامبراطورية العامة (وكنت حاضرا فى المناسبة الأولى منهما) كان الملك يبدو مستمتعا بالحديث ، وكان يتلقى نقاطا تم التعبير عنها بصراحة دون (إبداء) إمارات على الضيق بها . ولا ريب فى أنه من وجهة النظر النفسية يحس براحة أكبر مما يحس بأنه قادر عليه من الممثل الدائم الشكلى والرسمى لحكومة صاحب الجلالة ، ويستطيع بالتالى ان يكون اكثر تبسطا .

● نص برقية من السفير البريطانى فى القاهرة (السير رونالد كامبل) الى وزارة الخارجية عن علاقة الملك فاروق بالعسكريين البريطانيين .

وثيقة رقم (٣٧)

السفارة البريطانية
بالقاهرة

٣ نيسان / ابريل ١٩٥٠

سرى

□ إلى وزارة الخارجية

يرجى الرجوع إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٢١٩ بتاريخ ٢ شباط/فبراير الموجهة إلى القاهرة ، وبرقيتنا رقم ١٣١ المؤرخة فى ٥ شباط/فبراير والموجهة إلى وزارة الخارجية والبرقيتان تتعلقان بتزويد إسرائيل بالأسلحة وتدريب الاسرائيليين فى المملكة المتحدة .

٢ ـ ذكرت مقالة نشرت مؤخرا فى صحيفة أسبوعية تصدر بالقاهرة أن السلطات المصرية تبحث تقريرا من لندن يقول أن المملكة المتحدة قد وقعت اتفاقا لتزويد إسرائيل بالأسلحة مقابل التسديد بالدولارات ، وأن السلطات المصرية تبحث ما إذا كان هذا الاتفاق يعتبر انتهاكا لمعاهدة عام ١٩٣٦ التى نصت على أن المملكة المتحدة يجب الا تساعد دولة تعتبر فى حالة حرب مع مصر .

٣ ـ قد يكون هناك بعض القوة فى هذه النقطة . إذ برغم أنه يبدو محتملا أن يكون المقصود من المادة ٥ من المعاهدة تغطية ميدان آخر ، إلا أن الصياغة التى تقول « الا تتخذ ، فيما يتعلق بالبلدان الأجنبية ، موقفا يتعارض مع التحالف » ، تتسع لنطاق عريض . وعلى أية حال ، لا يمكن أن يكون هناك شك فى أن التزويد بالأسلحة ، أو أية مواد تستعمل عادة من قبل إسرائيل لأغراض الحرب ، يتعارض ، فى الظروف الحالية ، تعارضا مباشرا مع هدف المعاهدة كما عبرت عن ذلك المادة ٤ ، كما أن اعتبارا مماثلا سيؤثر على مسألة تقديم تدريب عسكرى للاسرائيليين فى المملكة المتحدة . وسواء اعترفت حكومة صاحب الجلالة ، أو أنكرت أن مصر ما زالت ، أو كانت دائما ، فى حرب مع إسرائيل ، فإنه يبدو لنا أنه لما كانت مصر ، على أية حال ، قد أوضحت تماما أنها تعتبر نفسها فى حرب مع إسرائيل ، فإن تزويد إسرائيل بالأسلحة أو تدريب الأفراد العسكريين لاسرائيل لا يمكن أن يكون متناغما مع الرغبة فى أن تتدعم بين البلدين سواء « صداقتهما » ، أو تفهمهما الودى ، أو « علاقاتهما الطيبة » .

٤ ـ وبإيجاز ، نقترح أنه لو جرت مناقشة حول مسألة ما إذا كان تزويد إسرائيل بالأسلحة يشكل انتهاكا لمعاهدة عام ١٩٣٦ أو لا ، أن تغلب روح المعاهدة على التفسير المقيد والقانونى المحض لحرفية المعاهدة . إن مواد المعاهدة التى جرى الاستشهاد بها آنفا قد وضعت فى عبارات عامة حسب ما اقتضته الظروف ، وفى رأى موراى جراهام (الذى نتفق معه) أن بيع الأسلحة لحكومة إسرائيل ، أو تدريب الأفراد العسكريين التابعين لها ، يتعارض ، على أساس شرط ضمنى ، مع روح المعاهدة .

٥ ـ وبطبيعة الحال ، سيفكر المصريون تفكيرا عميقا قبل أن يثيروا هذه المسألة رسميا ، مما يحمل مضمونا بالاعتراف المستمر من جانبهم بالمعاهدة ، ولذلك ربما لا يكون للأمر أهمية عملية عاجلة . وقد يتصاعد الأمر ، على أية حال ، ليلاحقنا فى ظروف مختلفة عن الظروف السائدة فى الوقت الحاضر . ولقد اقترحنا فى مكان آخر ، أنه إذا ما أخفقت المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية عامة للعلاقات الانجليزية المصرية ، وقرر المصريون الالتجاء مرة أخرى إلى مجلس الأمن ، فقد يكون من غير المناسب لنا لو أنهم ركزوا هجومهم على انتهاكنا لمعاهدة ١٩٣٦ ، والذى يتمثل فى عدد الجنود البريطانيين الذين ما زلنا نحتفظ بهم فى مصر زيادة على الأرقام التى حددتها المعاهدة ، وسيكون هدفهم هو أن يعلن أن المعاهدة أصبحت غير نافذة المفعول نظرا لاساءة استعمالنا لها وامتناعنا عن الالتزام بها . ومن شأن الادعاء بأننا قد انتهكنا

● نص برقية من السفارة البريطانية فى القاهرة الى وزارة الخارجية تتضح منها صحة انباء نشرت عن قيام بريطانيا بتوريد سلاح لاسرائيل .

وثيقة رقم (٣٧)

أيضا روح المعاهدة بتزويد إسرائيل بالأسلحة بينما مصر فى حالة حرب معها ، أن يوفر ، على الأقل ، حجة مساندة مناسبة .

٦ - ولا نرغب أن نثير ضجة بشأن هذا الموضوع ، ولكننا نعتقد أنه ينبغى الا نتغاضى عن جانب المعاهدة إذا ما فكرت وزارة الخارجية مرة أخرى فى تزويد إسرائيل بالأسلحة أو تدريب الضباط الاسرائيليين فى المملكة المتحدة .

المخلص دائما

السـفارة

BRITISH EMBASSY

CAIRO

1194/9/500. 3rd April, 1950.

SECRET.

ER 1193/12

Dear Department,

Please refer to Foreign Office telegram No. 279 of 2nd February to Cairo and our telegram No. 131 of the 5th February to Foreign Office both about the supply of arms to Israel and the training of Israelis in the United Kingdom.

2. A recent article in a Cairo weekly newspaper stated that the Egyptian authorities were studying a report from London to the effect that the United Kingdom had signed an agreement to supply arms to Israel against payment of dollars, and that the Egyptian authorities were discussing whether this agreement should be considered a breach of the 1936 Treaty which stipulated that the United Kingdom should not assist a State considered to be in a state of war with Egypt.

3. There may be some force in this point. Although it seems probable that Article 5 of the Treaty was intended to cover a different field, the wording "not to adopt in relation to foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance" is capable of wide scope. At any rate, there could be little doubt that the supply of arms or any material which would normally be used by Israel for war purposes would, in the existing circumstances, be in direct conflict with the object of the Treaty as expressed in Article 4, and a similar consideration would affect the question of giving Israelis military training in the United Kingdom. Whether His Majesty's Government admit or deny that Egypt is still, or has ever been, at war with Israel, it seems to us that as Egypt at any rate has made it quite clear that she considers herself to be at war with Israel, to supply arms to or train military personnel for Israel could not be held to be consistent with the desire to consolidate between the two countries either "their friendship, their cordial understanding" or "their good relations".

4. In short, we suggest that if the question were to be discussed as to whether the supply of arms to Israel constituted a breach of the Treaty of 1936, the spirit of the Treaty would normally prevail over a restrictive and purely juridical interpretation of the letter of the Treaty. The Articles of the Treaty quoted above are couched in general terms as was necessary in the circumstances, and Murray Graham's opinion (with which we agree) is that the selling of arms to or the training of military personnel for the Israeli Government would, on the basis of an implied condition, be in conflict with the spirit of the Treaty.

5. Of course the Egyptians would think very hard before making such a point officially, carrying as it would the implication of continued recognition by them of the Treaty and it is therefore perhaps of no immediate practical importance. It might however rise up to haunt us in circumstances different from those prevailing at present.

وثيقة رقم (٣٨)

رقم ٢٨٨
سـرى

□ السفارة البريطانية
الاسكندرية
٧ تموز/ يوليو ١٩٥٠

JE 1053/32

سـيدى

أمضيت فى مصر حوالى اربعة اسابيع اجريت فى خلالها أحاديث مع عدد من الرجال البارزين فى الشئون المصرية ويشرفنى أن أقدم إليكم سجلا بانطباعاتى عنهم وعن موقفهم بالنسبة لتسوية انجليزية مصرية .

٢ ـ الأشخاص الرئيسيون الذين تحدثت معهم منهم الملك فاروق ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الداخلية وحسين سرى باشا (رئيس الوزراء الأخير) وحسن يوسف باشا (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) وكريم ثابت باشا (المستشار الصحفى لصاحب الجلالة) واحمد عبود باشا الصناعى الكبير فى هذه البلاد .

٣ ـ والملك فاروق وعبود باشا هما وحدهما من دون هؤلاء اللذان أظهرا نفسيهما بمظهر الواقعيين الصادقين . فكلاهما يعرف ضرورة وجودنا للدفاع عن مصر ، وقد أقرا لى بذلك . ولكلاهما ـ كما تعرفون ـ كثير من الأهداف الشخصية التى يسعيان لتحقيقها . فالأول يدرك أن وضعه يتوقف إلى حد كبير على ما لوجود قواتنا من أثر فى استقرار هذه البلاد ، وعلى التفاهم مع الحلفاء الغربيين . وهو يدرك أن هذه البلاد لو تركت تحت رحمة التغلغل السوفيتى لزالت الملكية والحكم الاقتصادى للباشاوات حالا . أما فى ما يتعلق بعبود باشا فهو يدرك بدوره أن مصر غير قادرة على الدفاع عن نفسها أو ـ وهو أدعى إلى الأهمية بالنسبة إليه ـ أن ملايين عبود والفرص المتاحة له من خلال القنوات الاقتصادية لكى يصبح الرجل القوى

● نص تقرير كتبته شخصية سياسية بريطانية قامت بزيارة مصر فى مهمة استطلاع . ولاتحوى الوثيقة ما يشير إلى شخصية صاحبها بوضوح ولكن وجودها فى ملفات وزارة الخارجية فى لندن ومع أوراق السفارة البريطانية فى مصر واتخاذها لرقم مسلسل ضمن مجموعة التقارير السرية للسفارة الى جانب مستوى الشخصيات السياسية المصرية التى قابلها ، يوضح أن صاحبها كان مسئولا كبيرا (ربما فى المخابرات) رغم سرية زيارته . وتستحق هذه الوثيقة قراءة متانية بسبب ما تحتويه من معلومات عن اتجاهات تفكير الرجال المؤثرين فى توجيه السياسة المصرية فى ذلك الوقت .

وثيقة رقم (٣٨)

فى مصر ، معرضة للخطر . ومن هنا أظهر نفسه بمظهر من تستبد به رغبة شديدة للقيام بدور الوسيط بيننا وبين الحكومة سعيا للتوصل إلى تسوية يخشى ألا تتحقق عن طريق المفاوضات المباشرة - وله فى ذلك أسباب ليست غير معقولة . ولعله يثبت فائدته فى القيام بهذا الدور ، ولكننى لا أنتوى استخدامه اللهم إلا إذا جاءت المبادرة من الجانب المصرى . وهو على علاقات ودية جدا مع وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا (أنظر الفقرة (٧) فى ما يلى) وهناك احتمال مجرد بأن يستعين به الأخير إذا لم يتحقق تقدم عن طريق وزير الخارجية .

٤ - وفى ما يتعلق بسرى باشا وحسن يوسف باشا ، فالأول بعيد عن السلطة وعن الحظوة ، والأخير حيىٌ إلى حدما . وقد ظهر سرى أمامى بمظهر الرجل المعقول ، وأخبرنى بأنه مقتنع بأن الوفد يريد التوصل إلى اتفاقية معنا ولكنه لم يذكر إلى أى مدى يعتقد بأن الوفد على استعداد للذهاب إليه لاجراء حل وسط . أما حسن يوسف فبوصفه رئيسا لديوان الملك ، فهو فى الحقيقة لا يعدو أن يكون حلقة اتصال بين الملك والحكومة وهو قطعا رجل القصر « الامّعة » . وقد قال لى إن كل شىء سيكون سهلا ، بشرط أن نكون على استعداد للانفصال تماما عن الماضى (إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦) ، ومراعاة الكرامة المصرية فى السودان ، ولكنه أبى أن يذهب إلى ما وراء هذه العموميات .

٥ - أما كريم ثابت فهو شخص مختلف كل الاختلاف . وهو قطعا قوة داخل القصر ويحوز ثقة الملك الكاملة . ولهذا السبب ولكونه داهية ، فإن الوفد يستمع إليه ، وبالتالى (يستمع) إليه كل شخص آخر داخل النطاق السياسى . وهو مكروه جدا بسبب القوة التى يتوسل بها وكذلك بسبب كونه لبنانيا . ومع ذلك ، فمن الواضح أنه هو وسراج الدين وزير الداخلية يرتبان لليوم الذى يتقاعد فيه النحاس باشا . وقد اختار كل منهما الآخر باعتباره الرجل القوى على أى من جانبى حائط القصر - الحكومة .

٦ - وقد أعرب كريم ثابت عن الامل فى التوصل إلى اتفاقية ، واكد الحاجة إلى عقدها مع النحاس . وقال إننا سنجد أن من الأيسر التعامل معه عن التعامل مع اى شخص سواه ، لانه فى نهاية حياته العامة وأن العواقب المترتبة على معاهدة قد يتضح من الناحية العملية انها غير سائغة هى عواقب لا تزعجه . وكان كريم ثابت على قدر كاف من الصفاقة فأضاف قوله إن صديقه سراج الدين يؤثر كثيرا عقد المعاهدة مع النحاس حتى لا يلقى اللوم على خليفته بالنسبة لاى شرور ناجمة من الاتفاقية . اما كيفية التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية ، فلم يعرب كريم ثابت عن اى آراء بشأنها . ولكنه تنكب طريقه ليؤكد المرة بعد المرة أن من الضرورى قيامى بامتداح الملك . وأشار إلى التوفيق الذى أحرزه الفيلد مارشال سليم فى هذا الصدد ، وما ترتب على ذلك من تركه انطباعا طيبا للغاية فى نفس صاحب الجلالة . وتمشيا منه مع هذا الاتجاه فى التفكير ، ألح فى أن يقوم الفيلد مارشال بعد زيارته المقبلة بتحرير خطاب شخصى إلى الملك يضمنه جوهر أحاديثه مع الوزراء المصريين والحجج التى ساقوها وردوده عليها حتى يتأتى للملك أن يستخدم الحقائق المقدمة له فى أحاديثه المقبلة مع وزرائه باعتبارها ثمرة ذهنه المتوقد ودرايته العسكرية .

٧ - أما سراج الدين باشا ، فواضح أنه يفوق من حيث معقوليته الوزراء الثلاثة فى الحكومة الذين اجتمعت بهم ، وهو مع ذلك رجل سياسة أولا وقبل كل شىء . وهو يشاطر الرأى القائل بأنه لابد من وجود اتفاقية ننفصل بموجبها عن الماضى ، وتبقى مع ذلك ضمانا للدفاع عن مصر . ولابد مع ذلك من وجود بادرة على الجلاء . فعلينا أن نبقى ، ولكن علينا أن نذهب . هذا فى اعتقادى هو الاتجاه العام لتفكير السياسى المسلم . فهم يقرون أمام انفسهم بأنهم فى حاجة إلينا ، ولكنهم لا يجرؤون على القيام بذلك علنا . وهم يدركون الوضع الاستراتيجى لبلادهم وأنهم لا يستطيعون الدفاع عنها وأن الغرب أخف ضررا من الشرق ، ولكنهم لا يدركون ولن يدركوا أساليب التنظيم والادارة فى الحرب العصرية ، وأنه إن أريد لنا أن نحميهم فيجب أن نبقى إذ لا يسعنا أن نمضى ثم نعود . (وفى هذا الصدد اعتقد أن الملاحظات التى أبداها الفيلد مارشال سليم قد أتت أُكلها لدى الذين وجهت إليهم ، وهناك أمل ضئيل فى التوصل إلى اتفاقية على أساس الدفاع الجوى مع الاقتصار على جلاء القوات المقاتلة) .

٨ - وهكذا أخبرنى سراج الدين بأنه لابد من إجراء قدر من الجلاء يكفى لاظهار أن الاحتلال قد انتهى ؛ وأنه يتعين علينا الاحتفاظ برجال فنيين وإداريين يتخذون شكل الفنيين المعارين ، وأن أى معدات

وثيقة رقم (٣٨)

تستخدم ينبغى أن يكون ظاهرا أنها معدات مصرية ، وأنها بالتالى جزء من القوة الدفاعية المصرية المشتركة . ولابد من أن يكون جوهر هذه القوة (مخصصا) للدفاع المصرى ، ولابد من محاذرة وجود انطباع بأن هذه القوة هى مخفر أمامى لدفاع المملكة المتحدة أو للاستعدادات الغربية .

٩ ـ وعندما ذكرت له فكرة عمل ترتيب إقليمى أوسع ربما ضم مثلا تركيا ، اجاب قائلا إذا ورّط هذا الترتيب مصر فى المساعدة على الدفاع عن تركيا ، لم يصادف هذا الترتيب هوى فى بلاده .

١٠ ـ وفى الختام حذرنى سراج الدين قائلا إنه لن تكون هناك تسوية حقيقية لمتاعبنا بدون اتفاق حول السودان . وقال إن لهذا الامر من الناحية العاطفية أهمية بالنسبة للمصريين مثل « الاحتلال » . وهو يوافق موافقة تامة على انه ليس لشىء ولا لاحد أن يمنع السودانيين ، متى ظفروا بالحكم الذاتى ، من أن يقرروا مصيرهم الخاص ، ولكنه يرى ألا ضرورة لقول هذا . وطبيعى أن موقفه النموذجى الحالى فى مصر ، وهو ان تقول شيئا لنا وتنشر شيئا مختلفا جدّ الاختلاف لتحصل على أفضل ما فى الناحيتين .

١١ ـ أما فى ما يتعلق بالنحاس باشا ووزير خارجيته فيبدو لى أن كليهما خاضع خضوعا تاما لتأثير شعاراتهما الخاصة المتعلقة « بالجلاء » و « وحدة وادى النيل » . والأحاديث التى أجريتها معهما دارت فى أثناء زيارات مجاملة رسمية ، وكل ما خرجت به من الناحية العملية هو أننى وافقت على مقابلة وزير الخارجية فى جلسة سرية يتم الاتفاق عليها رغبة فى معرفة إلى أى مدى نستطيع أن نذهب صوب الأساس اللازم للمفاوضات ، غير أن الصحافة المحلية ، وهى الأمينة على الشكل القائم ، أعلنت فعلا عن هذه الحقيقة بحيث يفترض أن أى أمل ضئيل قد يكون متاحا أمام نجاح المفاوضات المباشرة سيبقى عرضة للافساد بسبب النشر السىء فى غير الوقت المناسب . وهناك احتمال كئيب يدركه المرء ، الا وهو أن جميع ما يمكن أن أقوله فى هذه الأحاديث إنما يواجه خطر ملء عناوين الصحف فى اليوم التالى .

١٢ ـ ومع ذلك ، لابد لى طبعا من دراسة الاقتراحات الخاصة بالمفاوضات المباشرة ، ولا يسعنى إلا أن ارجو أن تكون حقائق الموقف الغليظة قد اتضحت أمام الوزراء المصريين بسبب الحوادث الأخيرة فى كوريا وردود فعل الدول الكبرى تلقاء موقف مصر فى مجلس الأمن .

١٣ ـ فى ما يتعلق بالسودان ، كنت أمل أن استطيع فصل هذا الموضوع عن موضوع الدفاع ، ومعالجته فى مرحلة تالية ، ولكن استحالة ذلك امر يكاد يكون مؤكدا . ويلوح أن من المشكوك فيه جدا إمكان ذهابنا إلى أى شوط لكى نلتقى مع المصريين حول هذا الأمر ، مع مراعاة رد الفعل لدى السودانيين فى ما لو وافقنا على قدر اكبر من المشاركة المصرية فى مهمة الاشراف على عملية تقدم السودان صوب الحكم الذاتى . ويلوح لى أن مما يعد من الحقائق المقررة أن السودانيين سينفرون أشد نفور من هذه الخطوة ، مما يؤدى إلى مظاهرات وأعمال عنف مادية لها من طبيعتها ما يعرض الادارة لضغط شديد . ولهذا السبب ، هو وأسباب أخرى كثيرة ، اعتزم السير فى موضوع السودان ببطء شديد . ولكن لا يخامرنى أى شك فى اننا إذا رغبنا فى عقد اتفاق مع مصر ، فسيكون علينا أن نقوم ببادرة ، وأعتقد أن علينا جميعا بحث كيفية القيام بهذا على خير وجه .

وسابعث بنسخة من هذه الرسالة إلى المكتب البريطانى فى الشرق الأوسط ، وسأنقل فحواها شخصيا إلى القادة العامين عندما أجتمع بهم فى الأسبوع المقبل .

ويشرفنى يا سيدى ان اكون باسمى مشاعر الاحترام
خادمكم الشديد الطاعة والتواضع

وثيقة رقم (٣٩)

□ وزارة الدفاع
سـرى

مقاتلات نفاثة لمصر

فى يوم أول آب/ اغسطس قامت لجنة الدفاع . .

١ ـ بدعوة وزير الدفاع لاستعراض التزاماتنا الخاصة بتوريد الأسلحة إلى بلدان أخرى ، وتقدير المدى والسرعة اللذين يتعين فيهما فى ظل الظروف القائمة الوفاء بهذه الالتزامات ، وأن يقدم تقريرا إلى رئيس الوزراء . .

٤ ـ بالموافقة على أن بيع الأسلحة لبلدان أخرى يتعين الابطاء فيه ريثما تتم دراسة نتائج الاستعراض المشار إليه فى الفقرة (١) أعلاه ، وعلى عدم إتاحة أى طائرات نفاثة .

٢ ـ وفى ٩ آب/اغسطس اجتمع الفريق العامل المعنى بالأسلحة لاعداد دراسة استقصائية لتقديمها لوزير الدفاع . وفى ما يتعلق بمصر ، تقرر توصية وزير الدفاع بأن يطلب من لجنة الدفاع السماح باستئناف عمليات التسليم لمصر فى حدود حذرة (ولكن غير محددة) . وستتم صياغة هذه الورقة فى الأسبوع المقبل ، وسيرجى من وزارة الخارجية التعليق عليها . وستتناول الورقة موضوع الصادرات إلى العالم بأسره .

□ **توصـــــية** :

٣ ـ من المستوصى به أن تقوم وزارة الخارجية عند التعليق على هذه الورقة بعد تسلمها بتأييد اقتراح استئناف عمليات تسليم الطائرات النفاثة لمصر .

□ **الحجـــــة** :

٤ ـ قامت شركات بريطانية ببيع ٣٨ طائرة نفاثة لسلاح الطيران المصرى ، وهى متعاقدة الآن لبيع ٦٧ طائرة أخرى . وعمليات التسليم مستمرة طوال الوقت . أما الحظر المؤقت المشار إليه فى الفقرة (١) أعلاه ، فهو حتى ولو رفع بسرعة معتدلة ، قد يؤدى إلى وقف عمليات التسليم . والطائرات المشار إليها هى أحسن نوعية من المقاتلات التى يتم الآن إنتاجها ، وهما طراز « ميتيور » وطراز « فامبير » .

٥ ـ والوضع الحالى بالنسبة للمقاتلات من الطائرات فى الاتحاد الغربى هو بعبارة عامة كالآتى :

(**أولا**) فى تقدير أركان حرب السلاح الجوى فى المملكة المتحدة أن قوة المقاتلات فى الخط الأمامى اللازمة للدفاع عن المملكة المتحدة هى ١١٥٢ . والقوة الحالية لقيادة مقاتلات المملكة المتحدة فى الخط الأمامى هى ٣٤٠ ، أى أن هناك عجزا فى طائرات الخط الأمامى قدره ٨١٠ طائرة .

(**ثانيا**) قدر الفرنسيون احتياجاتهم للدفاع الجوى بمقدار ٩٦٠ طائرة للخط الأمامى . ومن الجائز خفض هذا الرقم نتيجة للمحادثات التى تجرى فى منطقة غرب أوروبا من منظمة حلف شمال الأطلسى (الناتو) ، غير أن المحتمل أن يكون العجز فى حدود ٨٠٠ طائرة خط أمامى .

(**ثالثا**) أعرب رئيس أركان السلاح الجوى عن الرأى القائل بانه يتعين بأن يكون قوام قوة الخط الأمامى ١٥٢٠ طائرة مقاتلة للخط الأمامى باعتبار ذلك الهدف الانتقالى للقوة الجوية التعبوية الذى يتعين على دول معاهدة بروكسل أن تضعه لانفسها بالنسبة لعام ١٩٥٤ . والرقم المتاح حاليا للوصول إلى هذا الهدف هو ٢٠٠ طائرة .

(**رابعا**) وبناء على ذلك ، فإن إجمالى العجز فى طائرات **الخط الأمامى** هو فى حدود ٣٠٠٠ (طائرة) ، ولا يدخل هذا الرقم فى حسابه الاحتياطيات التى تلزم إذا أريد لقوة جوية أن تستمر فى القتال لبضعة أسابيع أو اشهر .

● نص مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية الى السفارة فى القاهرة تتضمن شرحا للاسباب التى يمكن التذرع بها لتاجيل تسليم صفقة طائرات الى مصر . وكانت الصفقة قد عقدت ودفعت مصر مقدم ثمنها . وتحتوى الوثيقة على مجموعة تاشيرات لعدد من المسؤولين كان من المستحسن ايرادها مع الوثيقة الاصلية .

وثيقة رقم (٣٩)

٦ ـ واضح مما تقدم أن المضى فى بيع طائرات نفاثة لمصر هو قرار صعب . وقد وجهت فعلا انتقادات فى البرلمان وفى الصحافة لتسليمنا هذه الطائرات الحديثة لمصر . ومن المحتمل عندما يتدارس نواب مجلس شمال الأطلسى فى نهاية هذا الشهر ما طلبوه من تقارير مختلفة حول الطاقات الانتاجية للبلدان المتباينة ، أن تشتد المطالبة بتخصيص جميع ما هو متاح من إنتاج للدفاع عن دول الحلف . ويحتمل جدا أن تثير مبيعات النفاثات البريطانية لمصر تعليقا معاكسا .

٧ ـ وفى الرد على هذه الحجج يتعين أن نسوق الحجج التالية :

(**أولا**) المفهوم أن قدرتنا على تقديم المقاتلات النفاثة (والدبابات) هى عنصر من العناصر القوية الوحيدة فى موقفنا فى مصر ، وهى عامل حاسم فى الجهود التى نبذلها للتوصل إلى اتفاق مع المصريين حول مسائل الدفاع .

(**ثانيا**) إننا مرتبطون بموجب معاهدة بأن نسهل تقديم هذه الأسلحة للمصريين عندما يطلبونها (وإن تكن التعاقدات المصرية تتضمن شرط (الفسخ فى حالة **القوة القاهرة**)) .

(**ثالثا**) إن جزءا من برنامج الانتاج الجديد الذى أعربت حكومة صاحب الجلالة عن استعدادها الاضطلاع به يتحصل فى أن نبنى ٢٤٠٠ مقاتلة فى السنين الثلاث المقبلة . وبالمقارنة بهذا الهدف ، فإن تسليم حوالى ٦٠ (طائرة) إلى مصر لا يلوح انه ذا مغزى كبير إلى هذه الدرجة . وعدد المقاتلات التى نضيفها إلى قواتنا فى المراحل المبكرة للبرنامج لن تؤثر تأثيرا ماديا فى سير المعركة فى أوروبا ، ولن يكون تسليم ٦٠ (طائرة) لمصر أمرا ملحوظا من الناحية العملية . وواضح أن مزية الاحتفاظ بمصر متماسكة تفوق الخسارة التى تعود على القوات الغربية بحرمانها من هذه الطائرات .

(**رابعا**) إن الحقيقة القائلة أن المملكة المتحدة تتحمل مسئولية خاصة فى الشرق الأوسط ، هى حقيقة معترف بها اعترافا جيدا فى معاهدة بروكسل ومنظمات حلف شمال الأطلسى . ومع مراعاة إمكان تقديم حجة قوية لاعطاء مساعدة للسلاح الجوى المصرى تستند إلى أساس استراتيجى شامل ، فالواجب أن نكون قادرين على الدفاع عن تصرفنا إزاء أى نقد داخل منظمة حلف شمال الأطلسى . وفى اعتقاد أركان السلاح الجوى أن من الممكن التعاون مع السلاح الجوى المصرى فى حالة نشوب حرب فى الشرق الأوسط .

(**خامسا**) إن الذين يتعين علينا إقناعهم هم الأمريكيون فى المقام الأول . وفى هذا الصدد فإن كوننا نجرى محادثات مع الأمريكيين حول استراتيجية الشرق الأوسط ربما أتاح فرصة للدفاع عن دعوانا المتعلقة بمبيعات لنفاثات لمصر .

(توقيع)

١١ آب / اغسطس ١٩٥٠

إلى إدارة المنظمات الغربية (توقيع) ١١ / ٨

الادارة الأفريقية (توقيع)

السير بى. دكسن

(للنظر مع تقديم تعليقات الادارة الأفريقية)

تؤيد الادارة الأفريقية التوصيات الواردة فى هذا المحضر تأييدا قويا . ويؤخذ من محاضر لجنة الدفاع المجتمعة فى اول آب / اغسطس بان هناك رأيا اعرب عنه مؤداه اننا فى مفاوضاتنا التى نجريها مع مصر للتوصل إلى اتفاقية دفاع لا نصادف طول الوقت إلا الرفض ، برغم ما وردناه من أسلحة . وهذا الرأى لا يتفق تماما مع حقائق الموقف الأخير كما يُستبان من البرقيات الأخيرة من الاسكندرية وإليها ، إذ يبدو منها اننا نحرز الآن شيئا من التقدم فى مفاوضاتنا ، ولا سيما أن من أبعث جوانب هذه المفاوضات على التفاؤل إمكان الاتفاق مع المصريين على الدفاع الجوى عن مصر . بل إن ممثلى الحكومة المصرية أشاروا بأن يكون للقوات الجوية الانجليزية المصرية فى مصر قائد عام بريطانى . وبناء عليه فمن المرغوب فيه على وجه خاص تعزيز هذا الموقف من جانب المصريين بالاستمرار فى توريد الطائرات النفاثة ، أو إذا

وثيقة رقم (٣٩)

عكسنا الآية ، أن نمتنع عن تثبيط همتهم فى هذا المنعطف الحاد بنكوصنا عن الوفاء بتعاقداتنا القائمة

٢ ـ إن التعاقدات القائمة لتوريد سبع وستين طائرة نفاثة لمصر موزعة على فترة تقرب من سنة اعتبارا من هذا الوقت . وإذا شعرت لجنة الدفاع ، فى ضوء الوضع العام للمقاتلات ، أن من المرغوب فيه إبطاء تسليم المقاتلات النفاثة لمصر شيئا ما ، فإن هذا (التصرف) قد لا يثير من الاعتراضات مثل ما يثيره الحظر الشامل الفوري على جميع عمليات التسليم .

روجر الن (توقيع)
١٢ آب / أغسطس ١٩٥٠

من الواضح أن المبادرة بوقف عمليات التسليم الموعود بها لمصر هو أمر يؤسف له كثيرا فى هذا الوقت الذى تتخذ فيه المفاوضات مع المصريين حول الدفاع عن منطقة القناة شكلا باعثا على الأمل .

ومن ناحية أخرى ، فإذا كانت قوة المملكة المتحدة فى مقاتلات الخط الأمامي تقتصر على ٢٤٠ طائرة فقط ، فإن المقاتلات النفاثة السبع والستين هى مقاتلات هامة بالنسبة لدفاع المملكة المتحدة .

والحل الوسط الممكن هو توريد الطائرات السبع والستين على ثلاث سنين للتزامن مع البرنامج الجديد لانتاج الأسلحة فى المملكة المتحدة .

بى. دكسن (إمضاء)
١٤ / ٨

منذ بضعة أيام تحدثت مع رئيس هيئة الأركان الامبراطورية العامة حول موضوعات موازية لتوريد دبابات سنتوريون لمصر .

ويتحصل رأى الفيلد مارشال سليم فى أنه من وجهة النظر العريضة ، ما كان منها عسكريا أو سياسيا ، أن مما يعود علينا بجدوى أكبر أن نسلم بضع دبابات سنتوريون لمصر بدلا من أن نسلمها لوحدات إقليمية فى هذه البلاد .

وإذا اتخذ أركان السلاح الجوى نفس هذا الرأى بشأن تسليم مقاتلات نفاثة لمصر ، والمحتمل أن يتم ذلك بنسبة أقل ، فلا أظن أننا سنعترض على ذلك .

ولكن إذا اتخذ أركان السلاح الجوى رأيا مخالفا ، وأعتقد بأن الفائدة الأعرض تكمن فى الاحتفاظ (بالطائرات) فى هذه البلاد ، فسيستولى على التردد فى تحديهم إزاء هذا الأمر . وفى هذه الحالة ، نستطيع أن نقول للمصريين بأن سبب التوقف عن التسليم هو الوضع الطارىء الدولى ، الذى يتضح من سير محادثات الدفاع الجارية الآن فى القاهرة أن المصريين لا يفطنون إليه بالقدر الكافى . ونستطيع أن نقول أنه متى أمكن زيادة تدفق الطائرات زيادة كافية ، أو متى توصلت محادثات الدفاع إلى نتيجة ناجحة ، أيهما أقرب ، جاز استئناف التسليم .

وفى اعتقادى أنه يتعين علينا قبل أن نقرر شيئا أن نستشير السير ر. ستيفنسن .

و. سترانج (إمضاء)
١٤ آب / أغسطس ١٩٥٠

وثيقة رقم (٣٩)

وزير الخارجية

ينبغى أن ابحث هذا الموضوع
مع وزير الدفاع
(توقيع)

تم البحث مع وزير الخارجية

طلب المستر برثوند أن تعتبر الادارة الافريقية هذه الأوراق أوراقا خاصة بها . تم تقديم مسودة برقية لارسالها إلى الاسكندرية .

روجر الن (إمضاء)
٨/١٦

وثيقة رقم (٤٠)

شـــفرة
ترسل باولوية

رقم السجل
JE 1192/379

سـرى ، الاسكندرية
برقية رقم ١٠٧٥

□ التاريخ ٩/ ٩/ ١٩٥٠
□ ارسلت الساعة ٥٠ : ٣٠ مساء
(تصنيف الأمن) : سرى

إيماء إلى برقية الاسكندرية رقم ١٠٧٥ بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر تكرر إرسالها للعلم إلى واشنطن .

بالاشارة إلى برقيتى رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٦ آب/أغسطس (توريد الأسلحة والمعدات إلى مصر) .

الرجاء إبلاغ الحكومة المصرية أنه بالنظر إلى خطورة الموقف العالمى الحالى والنقص الموجود فى أنواع معينة من الاسلحة والمعدات ، فإن حكومة صاحب الجلالة قد قامت أخيرا باستعراض التزاماتها فى جميع أنحاء العالم الخاصة بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية ، وقررت وضع نظام صارم لترتيب الأولويات . أما المبدأ الذى سيتم به فى المستقبل تنظيم تسليم الأسلحة والمعدات فهو أن تلى (تلبية احتياجات) المملكة المتحدة تلبية ما تحتاج إليه البلدان التى لنا معها ترتيبات دفاعية عملية . ومن مؤدى هذا أن يتم الكف عن عمليات شحن الأسلحة والمعدات التى تعانى نقصا فى المعروض منها إلى البلدان الأخرى .

٢ ـ فى ما يتعلق بمصر ، لن نكون قادرين فى الوقت الحالى على شحن مزيد من المقاتلات النفاثة بعد الآن ، وسيتعين علينا إلغاء رخص التصدير المتعلقة بما تم الوعد به فعلا . وربما سرى نفس الشىء على معدات الرادار والدبابات . أما فى ما يتعلق بدبابات السنتوريون الست عشرة التى كانت جاهزة للتسليم ، فقد تم فعلا إبلاغ الممثلين العسكريين المصريين هنا بأن عمليات تسليمها سيتعين وقفها لأننا نحتاج إلى المدافع لاستعمالنا الخاص . ولكن ، لما كان المصريون قد سددوا فعلا ٨٠٪ من ثمن هذه الدبابات ، فنأمل أن يكون فى الامكان ترتيب تسليمها فى أواخر العام .

● نص برقية بالصيغة التى تستطيع بها السفارة فى مصر أن تنقل للمسؤولين المصريين قرار التأجيل الذى اتخذ بتنسيق مع الولايات المتحدة باعتبارها المسؤولة عن حلف الأطلنطى الذى كان فى بداية عهده قائما بمسؤولية تنسيق انتاج الأسلحة فى كل دولة .

وثيقة رقم (٤٠)

٣ ـ الرجاء التأكيد للمصريين بأن هذه التدابير قد اتخذت نتيجة للاستعراض التام لجميع التزاماتنا ، وأن وقف عمليات الشحن قد يمس طرز أخرى من المعدات إلى جانب ما ورد ذكره فى الفقرة (٢) أعلاه .

٤ ـ وسيكون من دواعى امتنانى لو انك استطعت تدبير توصيلك لهذه الرسالة إلى الحكومة المصرية قبل يوم ١٢ أيلول / سبتمبر إن أمكن ، فربما تعين إلقاء بيان حول هذا الموضوع فى المناقشة (البرلمانية) المتعلقة بالدفاع . ارجو إفادتى بمجرد تحديد موعد مقابلة وزير الخارجية بالنيابة .

(توقيع)
٩/٩

وثيقة رقم (٤١)

□ سرى للغاية

١ ـ بعد تحديد الموعد هاتفيا ، حضر الأميرالاى محمد إمام بك مساعد قائد شرطة مدينة القاهرة لمقابلتى بمكتبى فى الساعة ١٢,٢٠ بعد ظهر اليوم .

٢ ـ وقد بدأ المحادثة بقوله : إنه قد أحضر معه رسالة شبه رسمية من فؤاد سراج الدين باشا ، طلب منى أن انقلها شفاهة إلى السفير البريطانى ، وكانت الرسالة كما يلى :

« يريد فؤاد سراج الدين باشا أن يعرف السفير أنه قد تعهد بألا تكون هناك مظاهرات أو إجراءات تتخذ ضد المصالح البريطانية التى لن يلجأ إلى وقفها حالا . ويرجو أن يطمئن صاحب السعادة إلى هذه الحقيقة ، ويرجو من سعادته أيضا الا يعبأ بأى حال بالشائعات والروايات التى يعلم أنها تنتشر فى كل دائرة تقريبا ، وقد بدأت هذه الشائعات من قبل المعارضة بهدف إثارة الاضطرابات ، وعلاوة على ذلك ، يرجو فؤاد سراج الدين باشا سعادته أن يثق بأنه يفعل كل ما بوسعه لوضع نهاية للمصاعب الحالية بين بريطانيا العظمى ومصر ، وأن يحقق حلا سلميا لمشاكلنا .

٣ ـ وعندما سَلم الرسالة ، مضى إمام بك يقول لى : إنه برغم أن الموقف صعب إلا انه يشعر على وجه اليقين بأن فؤاد سراج الدين باشا ، الذى وصفه بأنه اقوى رجل فى الوفد من الناحية الواقعية ، مخلص فى رغباته بالتوصل إلى حل لحالة الجمود التى تسود العلاقات الانجليزية المصرية . وأود أن أقول ، وأنا انقل هذه الرسالة أننا نعرف لفترة من الوقت أن إمام بك يحتل بدون شك موضع الثقة العالية لدى فؤاد سراج الدين باشا ، ولذلك فإنه ليس غريبا أن يختاره الوزير رسولا له .

(توقيع) و. ب إيمرى

٢٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٥٠

● نص مذكرة كتبها مستشار السفارة البريطانية فى القاهرة وقد ارسلها السفير البريطانى ضمن تقريره الأسبوعى الى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن وهى تحتوى على نص رسالة شفوية من فؤاد سراج الدين (باشا) الى السفير البريطانى .

وثيقة رقم (٤٢)

بحث مقدم من رؤساء الأركان عن موقع القوات

□ سرى للغاية

٢٣ كانون الثانى/يناير ١٩٥١

لا أعتقد أننى أستطيع أن أضيف شيئا على التحليل الذى تضمنه بحث المخططين والوارد فى مذكرة مستر روس . ويبدو أن فحوى هذا البحث هو أن فكرة وزير الدولة المتعلقة بالانسحاب التدريجى لجنودنا من منطقة القناة ، وتسليم المصريين بقايا القاعدة قبل عام ١٩٥٦ ، تتوقف على الانشاء المتزامن لقاعدة مؤقتة ذات حجم كبير جدا فى إسرائيل (انظر التذييل دال ، والفقرة ـ ٨ (ح) من موجز الاستنتاجات فى صفحة ٤ من بحث المخططين) . وتقع إمكانية إنشاء قاعدة مؤقتة فى إسرائيل من الناحية السياسية أو المالية ، خارج نطاق اختصاص الادارة الأفريقية ، إلا أنه إذا ثبت أن هذا مستحيل ، وما لم يكن بمقدور المخططين وضع بدائل أخرى ، فإن فرص قدرتنا على التوصل إلى اتفاق مع المصريين على أساس أفكار وزير الدولة ستكون ضئيلة جدا .

٢ ـ بيد انه على افتراض أن القاعدة الاسرائيلية ممكنة ، يثير البحث المقدم من المخططين نقطتين قد تشكلان صعوبة فيما يتعلق بمصر وحدها :

(أ) يوضح المخططون أن الجلاء الكامل عن منطقة القناة قبل كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ غير مقبول عسكريا .

(ب) يرغب المخططون فى الاحتفاظ بأسراب دفاع جوى فى مصر بعد عام ١٩٥٦ .

٣ ـ وترد الأسباب المتعلقة بـ (أ) فى الفقرة ٨ (جـ) من موجز استنتاجات البحث ، وأعتقد أنه يجب أن نقبلها . بيد أننى لا أعتقد أن الاحتفاظ بجنود فى مصر حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ ، سيكون بالضرورة عقبة لا يمكن التغلب عليها من أجل إبرام اتفاق . ولو عرضنا هذه المشكلة رسميا على الحكومة المصرية ، قد يرفضونها إلا أنه إذا كان الاتفاق فى الشكل المناسب ، وصحبه منذ البداية انسحاب كبير للجنود ، فقد نضمن الموافقة المصرية بصورة غير رسمية على نسبة تبقى حتى انتهاء سريان المعاهدة أو قبل انتهائها بوقت قصير .

٤ ـ أما (ب) فهى مسألة أكثر إشكالية ، إذ أننى أشك فيما إذا كان باستطاعتنا أن نحصل على الموافقة المصرية فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل القريب على وجود أسراب جوية بريطانية على التراب المصرى بعد عام ١٩٥٦ ، إلا أنه من الممكن أن يُحسن سريان الاتفاق وتنفيذه ، الجو فى مصر بدرجة قد تقنع الحكومة المصرية فى موعد لاحق ، ولكن قبل عام ١٩٥٦ ، بالموافقة على وجود السلاح الجوى الملكى فى مصر بعد عام ١٩٥٦ .

٥ ـ وينبغى أن يلاحظ أن البحث المقدم من المخططين لا يعطى برنامجا للانسحاب التدريجى للقوات البرية والجوية من منطقة القناة ، وفى الواقع ، أنه فى الفقرة ٢٥ (ص ١٤) من الملحق ، وضع المخططون هذا السؤال فى شكل سلبى إلى درجة ما بقولهم « أنه قد يثبت أنه من المستصوب سياسيا أن نسحب بعض القوات البرية والجوية قبل انتهاء سريان المعاهدة » . وأعتقد انه من الأفضل وضع هذه الجملة بطريقة أكثر إيجابية فى اجتماع رؤساء الأركان غدا . وإذا كان هناك أى تساؤل البتة فيما يتعلق بقدرتنا على التوصل إلى اتفاق مع مصر على أساس مقترحات وزير الدولة ، فإنه ليس هناك شك فى وجوب حدوث انسحابات كبيرة جدا قبل شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ .

(توقيع)

جنرال ستيوارت

وثيقة رقم (٤٣)

(الحقيبة السرية)

برقية داخلية توزيع مقيد

□ من واشنطن إلى وزارة الخارجية

ســـرى **رقم ٤٦٦ توزيع مقيد**
٢١ أيار/ مايو ١٩٥١

تم ارسالها : الساعة ٨,٣٠ صباحا ، ٢١ أيار/ مايو ١٩٥١ .

برقية رقم ٤٦٦ توزيع مقيد مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٥١
واعيد ارسالها للعلم المفيد إلى :
القاهرة برقم ٣٢
المكتب البريطانى بالشرق الأوسط (القاهرة) برقم ١٣٥

بالاشارة إلى برقيتى رقم ٤٠٢ توزيع مقيد بتاريخ ٤ آيار/مايو عن المفاوضات الانجليزية المصرية .

فيما يلى نص مذكرة سلمت الينا من قبل وزارة الخارجية يوم ٢١ آيار/ مايو .

تبــدأ :

١ ـ أننا نقدر تقديرا عظيما المجاملة البريطانية باحاطتنا علما بالنسبة لتطورات المفاوضات الانجليزية المصرية ، وخصوصا تفاصيل المقترحات الدفاعية للمملكة المتحدة التى قدمت لمصر ، كما نشعر بالامتنان للاشارات المتعلقة بالتأييد المقدم من قبل وزارة الخارجية والسفير كافرى .

٢ ـ وقد أبلغنا الآن أن حكومة مصر قد ردت على مقترحات الدفاع البريطانية ، وأن هذا الرد فى الواقع يرفض هذه المقترحات ، ويعيد عرض المطالب المصرية بدون تغيير .

٣ ـ وفى حين أننا نشعر بالاحباط بسبب الرد المصرى ، فاننا نفهم أن حكومة مصر تعتبر الباب مازال مفتوحا لاجراء مزيد من المفاوضات ، وأنها تنتظر الآن رسالة أخرى من المملكة المتحدة .

٤ ـ ويتلخص الموقف الأساسى للولايات المتحدة بالنسبة للقضية الانجليزية ـ المصرية فى أننا نأمل باخلاص أن يكون باستطاعة المملكة المتحدة ومصر باعتبارهما أطراف هذه المسألة ، التوصل إلى اتفاق مرض للطرفين ، لا يأخذ فى اعتباره الأمانى القومية المصرية فقط ، بل أيضا المسألة الحيوية المتعلقة بأمن منطقة شرقى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى . وعلى أساس هذا الاعتبار الأخير ، نسعى إلى الا ندع أى مجال للشك لدى حكومة مصر بالنسبة إلى تأييدنا القوى لاحتفاظ المملكة المتحدة بالمنشآت الاستراتيجية الهامة فى مصر .

٥ ـ وابتداء بالمحادثات السياسية ـ العسكرية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن فى عام ١٩٤٧ ، ومنذ عهد قريب فى المحادثات المماثلة التى دارت هنا فى شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضى ، والتمسنا ، ومازلنا نلتمس الطرق والوسائل لمساعدة المملكة المتحدة فى هذا الموقف فى اطار موقفنا الأساسى .

٦ ـ وفى أعقاب هذه المحادثات القريبة العهد ، درست الولايات المتحدة الموقف بالشرق الأدنى كله وصاغت نهجا جديداً أكثر ايجابية للشرق الادنى نود أن ننفذه فى ترابط وثيق مع المملكة المتحدة . ويحدونا الأمل ، برغم أن هذا النهج لا يتوجه بصورة محددة إلى مشكلة بعينها من مشاكل الشرق الأدنى ، فى أن يسهم فى ايجاد حل للمشكلة الانجليزية ـ المصرية .

٧ ـ وفى حين تستطيع المملكة المتحدة أن تثق بأننا سنستمر فى تقديم كل تأييد ممكن إلى موقفها فى

● نص برقية من وزارة الخارجية الامريكية الى وزارة الخارجية البريطانية وفيها تظهر بوضوح الرغبة الامريكية فى لعب دور ما فى المفاوضات المصرية الانجليزية التى كانت دائرة فى ذلك الوقت لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وثيقة رقم (٤٣)

مصر ، الا اننا ندرك أن مزيدا من التدهور فى العلاقات الانجليزية المصرية ، مع ما يصاحبه من أعمال فوضوية ، وانخفاض لمركز المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، قد يمس التنفيذ الناجح لنهج الولايات المتحدة الجديد ، أو يتجاوز ذلك إلى إبطال مفعوله .

٨ ـ وبرغم أن التقارير الأخيرة الواردة من القاهرة تشير إلى موقف أقل تشددا من جانب حكومة مصر بالنسبة لضرورة اتخاذ اجراء خلال الأسابيع القليلة القادمة ، فاننا مع ذلك نشعر بالقلق إزاء حالة الضجر العامة السائدة بين الشعب والسياسيين فى مصر بسبب ما يعتبرونه أوضاعا غير مرضية ، وبسبب التماثل بين تاميم البترول فى ايران « وتاميم » القواعد فى مصر .

٩ ـ وترغب الولايات المتحدة ، بالاشتراك مع المملكة المتحدة ، فى التماس اجتناب نشوء موقف قد يزيد من التوتر القائم بالفعل فى الشرقين الأدنى والأوسط ، ولذلك ، فاننا نثق أن تقوم المملكة المتحدة بدراسة الاقتراحات التالية بنفس الروح الودية التى حفزت على صياغتها .

١٠ ـ ونحن نعتقد أنه لمن الجوهرى أن يترك رد المملكة المتحدة ، مثل الرسالة المصرية ، الباب مفتوحا لمواصلة المفاوضات . ونقترح كذلك ، أن يعرب الرد ، والمأمول أن يقدم فى موعد مبكر ، عن أهمية وفائدة زيارة يقوم بها وزير الخارجية المصرى للندن هذا الصيف . وسوف تؤكد ، زيارة من هذا القبيل ، فى رأينا ، بطريقة علنية ، أن المفاوضات لم تتوقف بأى حال . ونعتقد أن هذا سيخفف من الضغط الشعبى من أجل الغاء المعاهدة من جانب واحد .

١١ ـ ونقترح أيضا أن يولى الاعتبار للخطوات الايجابية التى قد تتخذ لخلق جو أكثر ملاءمة من أجل تجديد المفاوضات ، وفى هذا الصدد ، قد يكون من الممكن للمملكة المتحدة ان تستانف الشحنات بكميات رمزية من الأسلحة إلى مصر فى نفس الوقت الذى يعلن فيه عن نهج الولايات المتحدة الجديد المتعلق بالشرق الأدنى .

١٢ ـ وبالنظر إلى الحاحية هذه المشكلة ، وآثارها بالنسبة لتوزيع القوات المتحالفة من أجل الدفاع عن المنطقة ، وايضا علاقاتها الوثيقة بنهج الولايات المتحدة الجديد المتعلق بالشرق الأدنى ، فان الولايات المتحدة ترغب فى التشاور مع المملكة المتحدة فى موعد مبكر على أساس غير رسمى وسرى للغاية بغية مناقشة أية طرق أو وسائل قد تكون فى رأى المملكة المتحدة نافعة فى تحقيق الحل .

انتهى

فرانكس

وثيقة رقم (٤٤)

السفارة البريطانية — الحقيبة الجوية

بواشنطن

سرى للغاية

٢٣ حزيران/يونية ١٩٥١ — ١٠٥٣/٦٢/٥١ ز

رقم ٣٨٣

صاحب الفخامة

هربرت س . موريسون

وزارة الخارجية

لندن ـ ج . غ . ١

● نص خطاب من القائم بالأعمال البريطانى (فى واشنطن) الى وزير الخارجية البريطانى (هربرت موريسون) وفيه يحاول القائم بالأعمال ان يهدىء مخاوف المسئول البريطانى حول دور امريكى محتمل فى مصر .

وثيقة رقم (٤٤)

سـيدى

اتشرف بالاشارة إلى رسالتكم رقم ٦٤٠ (JE 1051 / 115 of the 15th June) بشأن موضوع وجهة النظر الأمريكية ازاء العلاقات الانجليزية المصرية . وقد تركت مذكرة تحتوى الفقرات من ٦ إلى ١٢ من رسالتكم لدى وزارة الخارجية يوم ١٩ حزيران/يونية ، وانتهزت الفرصة لمناقشة هذا الموضوع بصراحة مع مدير مكتب شئون الشرق الأدنى والقائم بأعمال الشئون المصرية . وقد اكدت هذه المناقشة انطباعى بأنه يوجد سوء فهم بسيط للموقف الأمريكى .

٢ ـ انكم تشيرون فى رسالتكم المشار اليها إلى أن هناك ارتيابا كامنا لدى الجانب الأمريكى فى ضرورة احتفاظنا بقاعدة فى مصر مطلقا فى وقت السلم . وهذا ليس صحيحا كلية ، برغم اننى أوافق على أن ملاحظة مستر ماكجى الأخيرة فى لندن تجعل هذا الرأى يبدو صحيحا . إن وجهة نظر وزارة الخارجية تعتبر أصح على النحو التالى : أنهم فى وقت الحرب ، يعتبرون وجود قاعدة بريطانية وللدول المتحالفة فى الشرق الأوسط أمرا جوهريا . ولابد للقاعدة أن تكون ، علاوة على ذلك ، فى اقليم يكون سكانه مقتنعين تماما بقضية الدول المتحالفة ، وفى وقت السلم ، يشعرون أن وجود قاعدة بريطانية هو أمر مستصوب تماما . الا أنه من وجهة نظرهم ، لم تعد المسألة الآن تتعلق بما هو مستصوب أو جوهرى فى وقت السلم ، ولكن ما هو ممكن الحصول عليه فى الواقع من المصريين بدون قطع العلاقات بصورة خطيرة .

٣ ـ ويخشى الأمريكيون باخلاص من انه لو صممنا على الاحتفاظ بتسهيلاتنا الحالية ، أو بشىء ما مماثل لها ، فى مواجهة المعارضة المصرية ، أن يحدث انهيار كامل فى العلاقات الانجليزية المصرية مما يضر على نحو خطير بفائدة القناة ليس فقط فى وقت السلم ، بل ايضا فى زمن الحرب . وقد فهمت أن سفارة الولايات المتحدة فى لندن سوف تتحدث إلى الادارة الافريقية قريبا بشأن الخطوط الآنفة . ولو حدث انهيار من هذا القبيل ، وأثار المصريون المسألة أمام الامم المتحدة ، فاننى أشك فى توقع حصولنا على تأييد من الامريكيين اكبر مما قدم لنا من قبل ، بيد أننى لا اقطع تماما بذلك .

٤ ـ وفى الوقت نفسه لا اعتقد بأن هناك حاجة إلى أن تخشوا من أن تكون وزارة الخارجية واقعة تحت وطأة أية أوهام تتعلق بتعقد الموقف البرلمانى . إذ أنه لمن الواضح أن لديهم صورة صحيحة عن ذلك من التقارير التى تلقوها من السفارة الأمريكية بلندن . ولذلك فانهم يدركون تماما الورطة التى تواجهنا فى علاقاتنا مع مصر ، وهم على استعداد للعون بأى طريقة فى مقدورهم من أجل التوصل إلى اتفاق مناسب مع مصر ، ولكنه ليس غريبا أن يعتبروا أن مسئولية ايجاد حل تقع علينا ، وليس على عاتقهم . وقد أبدى أعضاء الوزارة اهتماما واضحا بمفهوم انشاء منظمة دولية للدفاع عن الشرق الأوسط (الفقرة/٤ من رسالتكم) كوسيلة للخروج من هذا المأزق . وأننى لعلى يقين إنه من الممكن توقع قبول أمريكى بناء لأية مقترحات تقوم على هذه الأسس قد ترون فى نهاية الأمر عرضها .

٥ ـ ومن الحتمى ان يعقد اعضاء وزارة الخارجية دائما مقارنة بين الموقف فى ايران والتطورات المحتملة فى مصر . وسواء كانوا على صواب أو خطأ ، يرى الأمريكيون اننا نقلل من قيمة عمق المشاعر فى ايران والتى قد تثور فجأة نتيجة لأساليب اثارة الغوغاء التى تتبعها الحكومة الايرانية . ولدى انطباع بأن بعض أعضاء وزارة الخارجية يشعرون أننا قد نكون مذنبين بارتكاب خطأ مماثل فى مصر . ولذلك فان النتيجة هى أن الأمريكيين ربما يبالغون فى الحرص على الدعوة إلى اتخاذ وسائل ملطفة أو حلول تعتبر للأسباب التى أوضحتها غير عملية فى الوقت الحاضر بالنسبة لحكومة صاحب الجلالة .

٦ ـ وقد أرسلت نسخا من هذه الرسالة إلى ممثل صاحب الجلالة فى القاهرة ، وإلى المكتب البريطانى بالشرق الأوسط .

ويشرفنى أن اكون خادمكم المطيع ، مع أسمى احترامى . .

(امضــاء)

عن القائم بالأعمال

وثيقة رقم (٤٥)

□ الادارة الافريقية

مصـر والسـودان

مذكــرات

ربما نكون قد أسأنا تقدير موقف وزارة الخارجية ، ولكن ربما تبالغ وزارة الخارجية فى تقييم قدرة المصريين على جعل مركزنا فى منطقة القناة يتعذر الدفاع عنه من الناحية المادية . وربما تكون فكرة جيدة أن نطلع سفارة الولايات المتحدة هنا (إذا استطعنا الحصول على اذن بذلك) ، على وثيقتنا بشأن « التدابير المضادة » فى حالة حدوث هجوم مصرى شامل لتقويض مركز قاعدتنا . فربما يطمئنهم هذا .

٢ ـ وفى الوقت نفسه ، يعتبر الحماس الامريكى لانشاء منظمة دفاعية عن منطقة شرقى البحر الأبيض المتوسط كحل لهذه الصعوبات ، أمرا مشجعا .

(د . ف . بندول)
٢٨ حزيران / يونية ١٩٥١

لا اعتقد أن هناك أى سوء فهم للموقف الأمريكى من جانبنا ، كما توحى هذه الرسالة . أن الامريكيين يعتقدون أن وجود قاعدة بريطانية فى مصر أمر مستصوب ، ولكنهم يعتقدون أن التفاهم السياسى الانجليزى المصرى جوهرى ، وهم يعتقدون ايضا أن أى ثمن ، حتى ولو كان التخلى عن القاعدة ، يجب أن يدفع فى المحاولة الأخيرة بغية تحقيق هذا التفاهم . وبمعنى آخر ، انهم لا يدركون أن القاعدة جوهرية لنا إذا اردنا الحفاظ على مركزنا فى الشرق الأوسط ، وأن نكون قادرين على الدفاع عنه بفاعلية فى وقت الحرب ، وهم يعتقدون أننا ينبغى أن نتوصل الى تفاهم مع المصريين . ويخشون أننا إذا لم نفعل ذلك سيكون من المتعذر الدفاع عن مركزنا فى مصر . وبايجاز ، فانهم يخشون أن تتكرر أحداث ايران فى مصر ، وقد أوضحت السفارة الأمريكية وجهة النظر هذه لى تفصيلا .

٢ ـ وردا على ذلك ، أوضحت أن المشورة العسكرية التى تلقيناها هى أن وجود القاعدة باعتبارها ذات اهمية مستمرة فى وقت السلم من أجل استخدامها الفورى عند نشوب الحرب ، يعتبر أمرا جوهريا ، وانه طالما أن المصريين غير مستعدين للتصالح بشأن هذه المسألة ، يكون هناك احتمال ضئيل لامكان توصلنا إلى اتفاق معهم ، حتى لو كنا على استعداد لتقديم تنازلات بشأن النواحى الأخرى من المسألة ، واننا قد درسنا الأمر بحرص ، ولا نرى أنه بمقدور المصريين أن يجعلوا مركزنا فى مصر يتعذر الدفاع عنه ، وبمعنى آخر ، إن هناك اختلافا كبيرا بين مركزنا فى ايران ومركزنا فى مصر . وقد شددت بطبيعة الحال على أن آخر شىء نرغب فيه هو حدوث تصادم مع المصريين . وأخيرا ، أوضحت انه لو كان باستطاعتنا تقديم مقترحات جديدة إلى المصريين على أساس مشروع قيادة الشرق الأوسط ، فانه لمن المأمول أن تشعر الولايات المتحدة انها قادرة على الانضمام الينا ، لأن هذا يعتبر عنصرا جوهريا فى المشروع ، وسيكون أمرا محزنا لو أن الخطة كلها قد تحطمت بسبب رفض الأمريكيين تبنيها معنا .

٣ ـ ومن المحتمل أن تبلغ وزارة الخارجية تفصيلا بكل ذلك ، برغم أننى لا اتصور أنه سيكون له تأثير كبير جدا ، ومع ذلك ، فانه نوع من التساقط المستمر لقطرات الماء الذى قد يزحزح الحجر فى نهاية الأمر . ولا استطيع أن اقترح أى اجراء آخر فى اللحظة الراهنة يكون مفيدا ، واعتقد أن الخطوة التالية يجب أن تكون تقديم مقترحاتنا بشأن قيادة الشرق الأوسط للأمريكيين . وفى الوقت نفسه ، لابد أن نحاول الجمع بين مقترحات القيادة واحتياجاتنا فى مصر .

٤ تموز / يوليو ١٩٥١

● نص مذكرة من السفارة البريطانية فى واشنطن حول الموقف الامريكى من المفاوضات المصرية البريطانية ويلاحظ ان الوثيقة تحتوى على تاشيرة طويلة من وكيل وزارة الخارجية البريطانية .

وثيقة رقم (٤٦)

مصلحة الولايات المتحدة فى مصر

يرجى الاطلاع على برقية واشنطن رقم ٢٤٢٥ التى تبلغنا أن الأمريكيين يقترحون علينا أن نصدر تعليمات إلى سفارتنا بالقاهرة ، كل فيما يخصه ، وذلك لاعداد تقييم مشترك للشعور العام فى مصر عن وجود الجنود البريطانيين ، والسودان . وقد أجرت السفارة الأمريكية هنا اتصالا مبدئيا معنا ، ويريد القنصل أن يجرى حديثا آخر مع مستر باوكر حول هذا الموضوع عندما يكون الوقت مناسبا . ويبدو مما استنتجناه من السفارة الأمريكية ، أن ما تفكّر فيه وزارة الخارجية هو تقييم استخبارات مشترك عن حالة المشاعر فى مصر بشأن هذه المسائل وعن المدى الذى يمكن به الضغط على الحكومة المصرية بهذه المشاعر . وتتفق السفارة الأمريكية على أن ما تفكر فيه وزارة الخارجية فعلا هو تقدير ما إذا كان يحتمل أن يفلت زمام الموقف فى مصر مثلما حدث للموقف فى ايران .

٢ ـ وتشعر الوزارة أن هذه البرقية تثير قضايا هامة . ففى المقام الأول ، يبدو أنها تبين أن تفكير وزارة الخارجية ، إن لم يكن مشوشا ، فهو ساذج على أية حال . إذ يتفق جميع مراقبينا المحنكين على أن حالة المشاعر المصرية بشأن مسألة وجود الجنود البريطانيين فى مصر ، على سبيل المثال ، ليست هى العامل الحيوى ، إذ ربما يتخذ تسعة أعشار السكان موقف اللامبالاة ، أما العشر المتبقى فانه يمكن إكراهه على اتخاذ موقف معين أو موقف يختلف عما يريده السياسيون . وبعبارة أخرى ، فان الرأى العام المصرى ، بقدر ما يوجد بأية حال ، هو من ابداع الحكومة (ولا يستبعد هذا بطبيعة الحال احتمال انه عندما يكره على شىء ، قد ينقلب على الحكومة ويطيح بها) . وفى المقام الثانى ، يختلف مركزنا فى مصر اختلافا كبيرا عن مركز شركة البترول فى ايران . صحيح أن لنا مصالح تجارية وثقافية كثيرة فى مصر قد تتأثر نتيجة لصدام مع الحكومة المصرية ، الا أن المهم هو أن جنودنا على مسافة قصيرة من القاهرة ، ولديهم دعم ذاتى نسبيا (ونحن نبحث من جديد بالفعل على نحو منفصل ما الذى يمكن أن يفعله المصريون لمضايقتنا) .

٣ ـ ومن ناحية أخرى ، يبدو من غير المستصوب تماما أن نصد الأمريكيين بسبب هذا الاقتراح . ولعله من الصحيح أنهم قد يستخدمون هذا التقييم كأساس لمحاولات تالية للوساطة على طريقة هاريمان . وهناك فى الواقع خطر حقيقى من انه فى حالة حدوث مواجهة مع المصريين ، سنجد أن الأمريكيين يضغطون علينا لقبول حلول وسطى تكون مرفوضة لنا لانها تشكل خطورة على مصالحنا الحيوية ، ومع ذلك ، هناك الكثير الذى يمكن قوله من أجل اقناعهم بالالتزام بالوقوف إلى جانبنا قبل حدوث نزاع مع مصر . وقد تكون هذه هى الفرصة للبدء فى عمل ذلك ، إذا ما استخدمناها على نحو مناسب .

٤ ـ ولذلك تقترح وزارة الخارجية أننا قد نرد على الأمريكيين بأنه من رأينا أن التقييم الذى يكون مقصورا على حالة مشاعر المصريين سيكون مضللا ، نظرا لانه قد يستبعد عوامل هامة أخرى ، ولن يوفر بأى حال أساسا كبيرا للمقاييس العملية المقصود بها معالجة الموقف فى مصر . ولذلك نقترح أن نوسع إلى حد ما من نطاق التقييم المقترح ، الذى ينبغى الا يأخذ فى الاعتبار حالة الرأى العام فقط ، بل أيضا الوسائل المتاحة لأى حكومة مصرية لاستخدامها ضدنا ، واحتمال استخدامهم لأى من هذه الوسائل ، وقدرتنا على مقاومة الضغط . ومن هذا التقييم نستطيع أن نحصل على صورة أكثر اكتمالا عما يحتمل أن يحدث فى مصر على افتراض أننا لا نستطيع التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المصرية ، ومن ثم قد نكون قادرين على التوصل إلى تدابير لمعالجة الموقف . واننى مضطر لأن اقول باننى لا اعتقد أن هذه الدراسة ستضيف كثيرا إلى معرفتنا ، ولكن قد يكون لها اثر تثقيفى على الأمريكيين ، وربما ، فى أحسن الأحوال ، تجعلهم يعملون بايجابية إلى جانبنا .

● نص مذكرة كتبتها وزارة الخارجية البريطانية فى محاولة لتحليل الموقف الأمريكى تجاه المفاوضات المصرية البريطانية . والواضح من المذكرة ان وزارة الخارجية البريطانية تشعر بان السياسة المصرية تحاول استغلال الدور الأمريكى كما ان هذه الوزارة تخشى من ان يكرر الأمريكيون فى مصر ما فعلوه مع البريطانيين من قبل فى ايران . وتنتهى المذكرة بتأشيرة من وكيل وزارة الخارجية البريطانية يذكر فيها ان السفير البريطانى فى القاهرة كتب اليه عن ضرورة التنسيق الكامل بين واشنطن ولندن .

وثيقة رقم (٤٦)

توصـــية :

ولذلك توصى الوزارة بأن يتكلم مستر باوكر على أساس الفقرة السابقة مباشرة مع مستشار السفارة الامريكية هنا ، وأنه لو وافقت وزارة الخارجية على هذا التقييم الموسع ، ينبغى أن نصدر تعليماتنا إلى القاهرة وفقا لذلك ، آخذين فى الاعتبار العمل المتعلق بهذا الموضوع الذى انجز بالفعل من قبلنا .

روجـر آلن
١٠ آب/أغسطس ١٩٥١

منذ ان كتبت هذه المذكرة ، تسلمنا برقية سير ر . ستيفنسون رقم ٥٣٠ (Flag B)التى يؤيد فيها بقوة مقترح وزارة الخارجية . وقد كتب إلى سير رالف ستيفنسون مؤخرا معبرا عن احساسه بالاهمية الكبرى لاتباعنا سياسة منسقة تنسيقا وثيقا مع الامريكيين فى الشرق الاوسط بصفة عامة ، وفى مصر بصفة خاصة . ويمثل هذا المقترح الأخير لوزارة الخارجية ، بلا شك ، فى ذهنه فرصة ممتازة للبدء فى وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ . واننى لعلى ثقة أن هذا رأى سليم ، واتفق مع مستر آلن على انه لا ينبغى لنا ان نرفض اقتراح الامريكيين .

وثيقة رقم (٤٧)

(تتسم هذه البرقية بسرية خاصة وينبغى الاحتفاظ بها لدى المتلقى المأذون له وألا يتم توزيعها) .

☐ توزيع سرى لوزارة الخارجية وهوايتهول

(بالحقيبة السرية)

☐ من وزارة الخارجية إلى واشنطن

برقية رقم ٤٠٩٠ مقيدة التوزيع
١٥ آب/أغسطس ١٩٥١
ســـرى

برقية رقم ٤٠٩٠ مقيدة التوزيع ، مرسلة إلى واشنطن بتاريخ ١٥ آب / اغسطس وأعيد ارسالها للاحاطة المقيدة إلى الاسكندرية برقم ٢٢٥ ،
والمكتب البريطانى بالشرق الأوسط (القاهرة برقم ١١٦٦)

بالاشارة إلى برقيتى رقم ٤٠٤٧ مقيدة التوزيع (بتاريخ ١٣ آب / اغسطس) : عن العلاقات الانجليزية ـ المصرية .

ارجو نقل الرسالة الشخصية التالية منى إلى مستر أتشيسون .

(تبـدأ) :

كما تعلم ، فان مسألة العلاقات الانجليزية ـ المصرية تشغل بالنا هنا منذ عهد قريب ، وقد أزعجتنى الدلائل التى أوحت إلى بأن هناك بعض الخلافات فى الرأى بينكم وبيننا حول ما ينبغى أن يكون عليه موقفنا تجاه هذه المشكلات . ونظرا لاننى اشعر أن أى خلاف بيننا حول هذه المسألة لابد بالتأكيد من اجتنابه . فقد يكون من المفيد إذا ما كتبت لك الآن لأطلعك على تفكيرى بشأن المسألة كلها . واننى أعرف أنه

● نص خطاب ـــ ع الاهمية ارسله وزير الخارجية البريطانى (هربرت موريسون) الى وزير الخارجية الامريكى (دين اتشيسون) والرسالة شديدة الوضوح فيما يتعلق بالشكوك التى تحس بها بريطانيا من نشاط السياسة الامريكية فى مصر .

وثيقة رقم (٤٧)

لا يضايقك إذا ما عرضت أفكارى بصراحة تامة فى هذه الرسالة الشخصية ، لأنه بين الأصدقاء ، برغم كل شيء ، يمكن التحدث بل لابد من التحدث بصراحة .

وأود أن أقول بادىء ذى بدء ، عندما أتحدث عن الخلافات ، أنها لا ترجع بأى شكل لانعدام التعاون بين سفارتكم هنا وبيننا ، أو بين سفارتنا فى واشنطن ووزارة الخارجية ، أو بين سفارتينا فى القاهرة . بل على العكس ، أود أن أسجل هنا أن التعاون بيننا جميعا كان دائما وديا ، وكان تبادل الأفكار حرا تماما . وفى الواقع ، أمل ، استجابة لاقتراح وزارة الخارجية ، أن يكون بمقدور سفارتينا فى القاهرة أن يضعا الآن معا تقييما مشتركا للاستخبارات عن الموقف المصرى وربما ، بما فى ذلك السودان . الا انه يبدو لى أن الخلافات بيننا ، إذا كانت هناك خلافات ، والتى قد تنبثق من أشياء أعمق من التبادل العادى للآراء بشأن الشئون الجارية ، يمكن إصلاحها ، ولهذا السبب نفسه اكتب اليك .

فهل لى أولا ، أن أبين من جديد موقفنا ؟ إننا فى مصر بمقتضى معاهدة جرى التفاوض بشأنها فى حرية مع الحكومة المصرية عام ١٩٣٦ . ومازالت هناك خمس سنوات تبقى فيها هذه المعاهدة سارية قبل أن يتم استخدام الآلية المنصوص عليها فيها لتنقيحها بناء على طلب أى طرف من أطرافها ، وليس هناك أى نص فيها يقضى بانهائها من جانب واحد . وهذا هو الأساس القانونى لموقفنا ، برغم انه من الصحيح أننا لم نجد من الممكن أن نلتزم بحزم بالشروط الصارمة للمعاهدة ، ولكن ربما يكون الأهم من الأساس القانونى ، هو الواقع الضمنى الذى تعبر عنه المعاهدة . وهذا الواقع هو أن مصر ليست ، ولن تكون أبداً ، قادرة على الدفاع عن نفسها ضد العدوان من قبل دولة كبرى . وقد رأينا ذلك فى الحرب الأخيرة ، ولا شك أننا سنراه مرة أخرى ، إذا ما نشبت ، على عكس آمالنا وجهودنا كلنا ، حرب أخرى . ولكن مصر ليست هامة لذاتها فقط ، ولكن باعتبارها العنصر الرئيسى للدفاع عن الشرق الاوسط كله ، ولا أود أن أصف مرة أخرى أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للدفاع عن العالم الحر : إذ أعتقد أننا على اتفاق كامل بالنسبة لذلك . ولكنه قد أشير علينا بأننا لا نستطيع أن نأمل فى الدفاع عن الشرق الأوسط بالقوات التى تحت تصرفنا الآن ، أو التى يحتمل أن تكون تحت تصرفنا فى المستقبل القريب ، بدون وجود قاعدة رئيسية فى مصر . ولابد أن تكون هذه القاعدة موجودة فعلا هناك وقت السلم ، إذا ما أردنا أن تتوافر لنا فرصة الاحتفاظ بالشرق الأوسط عند نشوب الحرب ، ولابد أن تكون هناك ليس كمجرد مستودع للذخيرة بل كمشروع حى عامل . ولا نستطيع أن ننقلها من مصر ، لأن نفقات ذلك لن تكون مانعة فقط ، بل لانه ليس هناك مكان آخر يمكن أن تنقل اليه على نحو مناسب . وقد أتفق على ذلك بين رؤساء الاركان التابعين لنا ، والتابعين لكم بالاضافة إلى ممثلينا السياسيين فى أثناء المناقشات التى دارت فى شهر تشرين الأول / أكتوبر . ومنذ ذلك الوقت نظرنا فى هذه المسألة مرة أخرى بصورة شاملة واستخلصنا نتيجة مؤداها انه من الناحيتين الاستراتيجية والامدادية . لابد للقاعدة أن تكون فى مصر . ولابد أن يكون لدينا جنود لحماية القاعدة ، وجعلها جاهزة للاستخدام فى الأحوال الطارئة بالشرق الأوسط ، ولدينا استعداد للموافقة على أنه ينبغى للمصريين فى الوقت المناسب أن يتولوا بعض مهام الحراسة ، ولكن مازال يتعين علينا أن نجد موقعا ما بديلا لجنودنا ، ويتطلب هذا بعض الوقت . ان مالا يستطيع المصريون أن يفعلوه ، وهو أمر نحن مقتنعون به بخبرتنا التى امتدت سنوات طويلة فى التعامل معهم ، هو الابقاء على القاعدة نفسها كمنظمة عاملة . وعلاوة على ذلك ، إنه لشىء عديم الجدوى أن تكون هناك قاعدة ومقر قيادة فى مصر ما لم تكن هناك منظمة للدفاع الجوى لحمايتها من الهجوم الجوى ، وهذا ما لا يستطيع أيضا أن يوفره المصريون فى المستقبل القريب .

ولا أريد أن أتوسع أكثر فى هذه النقطة ، لأننى لا استطيع أن أصدق أنه ، فى هذا الوقت من عصرنا ، يمكن أن يكون هناك خلاف خطير بيننا بالنسبة للحاجة العامة لوجود قواعد قبل نشوب أى حرب . ومع ذلك ، أننا سعداء جداً بأن يكون لدينا قواعد للقاذفات الأمريكية فى هذا البلد ، ولا نفهم لماذا يعترض المصريون على وجودنا لأسباب مماثلة فى بلادهم . وأود أن اكرر أننا لا نعتبر انفسنا موجودين بمصر لمجرد الحفاظ على مصالحنا أو مصالح المصريين ، ولكن لأننا نشعر انه لابد لنا أن نتحمل هذه المسئولية نيابة عن جميع الدول المحبة للسلام . فالمسألة لا تتعلق بوجود الامبريالية .

ونحن ندرك أن المصريين قد يستاؤون من هذه الحقيقة ، وأن استياءهم يستمد جذوره من الماضى . ولكن ما مدى هذا الاستياء ؟ إننا نعرف من المحادثات الكثيرة التى أجريناها مع كبار الشخصيات المصرية

وحتى مع اعضاء الحكومة المصرية الحالية ، انهم لدرجة كبيرة اسرى دعاياتهم ، ان هؤلاء الناس يدركون فى اعماق قلوبهم انه يتعين علينا ان نبقى فى مصر ، برغم أن بعضا منهم قد يأسف لذلك . وهناك آخرون منهم يقولون بصراحة ، انه طالما اننا هناك سيكون باستطاعتهم ان يحولوا على رؤوسنا الحنق الذى ينبغى ان يلقى عليهم بسبب هذا الشكل الفاسد غير الكفء من حكم الاقلية . ولذلك فان مهمتنا ، كما تبدو لى ، هى أن نوفر ان كان ذلك ممكنا بعض الوسائل التى يمكن بواسطتها على أية حال ، لهؤلاء المصريين الذين يضمرون لنا النوايا الطيبة أن يقبلوا الوجود المستمر للجنود البريطانيين فى مصر ، وبذلك يمكن تجنب وقوع صدام مباشر .

وكما تعلم ، فقد قدمنا عرضا بالفعل إلى المصريين يتمشى مع ما نقدر عليه ، أو حتى يتجاوز طاقتنا . ففى ١١ نيسان/أبريل الماضى ، اقترح سفير صاحب الجلالة فى القاهرة على وزير الخارجية المصرى أن يتم تنقيح معاهدة التحالف العام ١٩٣٦ كما تنص على ما يلى :

(أ) الانسحاب المرحلى للجنود البريطانيين من مصر ، على أن يبدأ خلال عام من ابرام اتفاق بشأن تنقيح المعاهدة ، وأن ينتهى فى عام ١٩٥٦ (وينبغى ان يلاحظ أن معدل انسحاب القوات المقاتلة ، والقيادة العامة يتوقف إلى حد كبير على معدل توفير الايواء لهذه القوات فى مكان آخر) .

(ب) اضفاء الطابع المدنى على القاعدة تدريجيا ، والذى ينبغى أن ينتهى بحلول عام ١٩٥٦ ، على ان يتم ادخال الأفراد المدنيين البريطانيين الأساسيين بعد انسحاب الأفراد العسكريين . ويعهد بعد ذلك بالقاعدة إلى القوات المسلحة المصرية لأغراض الأمن ، الا أنه يتم تشغيلها وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الادارى العام لمجلس الاشراف الانجليزى المصرى .

(جـ) انشاء نظام للدفاع الجوى يخضع للتنسيق الانجليزى المصرى طويل الأجل ويتألف من عناصر مصرية وبريطانية على حد سواء .

(د) توفير أسلحة ومعدات على مستوى تدريبى ، وفى موعد مبكر ، للقوات المصرية ، وبعد ذلك توفير اية أسلحة ومعدات أخرى حسب الاقتضاء فى أولوية متكافئة مع الدول الأخرى التى نرتبط معها باتفاقات دفاعية عاملة .

(هـ) فى حالة الحرب ، أو التهديد الوشيك بالحرب ، أو طوارىء دولية يخشى منها ، توافق مصر على عودة القوات البريطانية طوال فترة الطوارىء ، وأن تمنح لهذه القوات ولحلفائنا كل التسهيلات والمساعدات اللازمة .

وقد رفضت هذه المقترحات رفضا قاطعا من قبل المصريين يوم ٢٤ نيسان/أبريل بدون أية مناقشة . وقد اكتفى المصريون بتكرار مطالبهم بالجلاء الكامل خلال عام واحد .

وقد أضيف هنا ، بين قوسين ، اننا نناقش ايضا مسألة مستقبل السودان مع المصريين وحاولنا صياغة بعض المبادىء المعينة التى يمكن لكلينا أن نسهم فيها . ولكننا ، مرة أخرى ، وصلنا إلى طريق مسدود بسبب الاصرار المصرى على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، مهما كانت رغبات السودانيين ، وفى رأينا انه لابد أن تكون هذه الرغبات عاملا حاسما فى هذا الموضوع .

وفى ٦ آب/اغسطس ، اعلن وزير الخارجية المصرى فى خطبة له أمام مجلس الشيوخ انه يعتبر أن المفاوضات بيننا قد اقفلت . وقد أختار كمبرر لذلك خطبتى اثناء مناقشة الشئون الخارجية فى مجلس العموم يوم ٣٠ تموز/يوليو ، حيث بذلت جهدا كبيرا لأعرب عن رغبتنا فى التعاون مع مصر على أساس المساواة والمشاركة . وفى هذه الظروف لابد وأن نأخذ فى حسابنا احتمال أن تكون الخطوة التالية ، برغم الجهود التى بذلناها ، من جانب المصريين هى الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ من جانب واحد .

ومن ناحية أخرى نحاول أن نضع بالاتفاق مع حكومتكم ، تنظيما لقيادة للشرق الأوسط المتحالفة . وبصرف النظر تماما عن استصواب تنظيم من هذا القبيل بصفة عامة ، والذى أعتقد أننا نتفق عليه ، فاننى شخصيا حريص جدا على أن توفر اقامة هذه القيادة ، فرصة لاتخاذ نهج جديد تجاه المصريين . وإذا تعين علينا أن نرحل عن مصر ، فان انشاء القيادة المتحالفة المقترحة لن يكون فقط عديم القيمة

وثيقة رقم (٤٧)

العملية ، بل أن تأثيره على الاتراك قد يكون مثيرا للقلق للغاية ، وبصرف النظر عن هذا ، فانه من مصلحتنا بالتأكيد أن نتدبر ما إذا كنا لا نستطيع أن نقدم لمصر تسوية للمشكلات السياسية لا يقدر أى شخص عاقل أن يرفضها . إن تفاصيل القيادة المقترحة ، والطريقة التى سترتبط بها مصر معها ، هى موضع دراسة فى الوقت الحاضر . بيد أن ما أفكر فيه الآن هو أن يكون المقر الرئيسى لهذه القيادة فى مصر ، بشرط موافقة الأخيرة ، وأن يعرض على مصر مركز خاص داخل القيادة ذاتها . ونحن ننظر أيضا فيما إذا كان فى الامكان تعديل المقترحات التى قدمناها بالفعل للحكومة المصرية بأى طريقة كيما تتكيف مع هذا المفهوم .

وحتى الآن لم أتحدث كثيرا عن الاختلافات بيننا ، وفى الواقع أننى آمل بعد قراءة هذا العرض لوجهات نظرنا ، أن نتبين أن هذه الاختلافات لا قيمة لها . الا أنه لو كان هناك أى شىء لا توافق عليه هنا ، أو أى اقتراح تود تقديمه ، فاننى آمل الا تتردد فى ذلك .

إن الحقيقة الواضحة هى أننا لا نستطيع أن نترك مصر كلية ، واستطيع أن أؤكد لك أنه ليست هناك حكومة بريطانية ، مهما كان اتجاهها ، يمكن أن تفعل ذلك ثم يحدوها الأمل فى البقاء فى الحكم . اننا لا نستطيع أن نرحل عن مصر لأننا نحتاج اليها ، ونحن لا نحتاج اليها لانفسنا فقط ، بل لأجلنا جميعا نحن المصممون على مقاومة أى هجوم على طريقة حياتنا . ولو أعترف المصريون بهذه الحقيقة لكان هذا هو الأفضل ، ولكن إن لم يعترفوا ، فانه يتعين علينا نحن وهم برغم ذلك أن نتحمل عواقب بقائنا . ومن الصعب التنبؤ على وجه الدقة بما ستكون عليه هذه العواقب ، الا أنه مهما كانت ، فانها لن تكون أسوا من التخلى عن احتياجاتنا الجوهرية فى مصر ، وفقدان السيطرة على الجسر البرى إلى أفريقيا . وعلاوة على ذلك ، هناك فرصة على الاقل ، فى رأيى وهى إننا إذا اظهرنا جبهة حازمة موحدة ، بينما نبين استعدادنا لتلبية الرغبات المعقولة لمصر ، فقد لا تكون عواقب رفض الانسحاب فظيعة جدا رغم كل شىء .

وعلى أية حال ، عند مواجهة هذه الحقائق ، أود أن أشعر أنه باستطاعتى الاعتماد على التأييد الأمريكى ، بالنسبة لوضع طريقة أخرى للتعامل مع المصريين ، لو فشل ذلك ، لمقاومة جميع المحاولات لطردنا سواء جرت فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو فى أى مكان أخر .

وسأشعر بالقلق ، على أية حال ، لو أصبح لدى المصريين انطباع (كما فعل الايرانيون فى الأيام السابقة على المناقشات الحالية حول البترول) بأن الولايات المتحدة تقف ضدنا ، ويمكن الاعتماد عليها ، وبذلك تقف إلى جانبهم ضد البريطانيين .

وربما نستطيع أن نتحدث عن كل هذا فى واشنطن ، لكننى أردت أن تعرف وجهات نظرى فى غضون ذلك . وآمل أيضا أن يكون ممكنا بين حين وأخر أن ينظر فى هذه الافكار خلال المحادثات السياسية والعسكرية الاخرى التى تدور بين ممثلينا فى واشنطن .

(انتهت)

وثيقة رقم (٤٨)

سرى للغاية

عاجل عمليات

☐ من : وزارة الدفاع ، لندن

☐ إلى : B.J.S.M. واشنطن

COS (W) 82

إلى اليوت من رؤساء الأركان

١ ـ إننا نشعر بقلق شديد بسبب موقف وزارة الخارجية بالنسبة لموضوع العلاقات الانجليزية ـ المصرية ، كما هو مبين فى برقية واشنطن رقم ٧٩٩ مقيدة التوزيع .

٢ ـ وتشاطر وزارة الخارجية وجهات نظرنا فى هذا ، ونتيجة لذلك أرسلت برقية إلى سير أوليفر

وثيقة رقم (٤٨)

فرانكس (وزارة الخارجية برقم ٤٠٩٠ مقيدة التوزيع إلى واشنطن) ، والتى تم التشاور معنا فى أثناء صياغتها ، وينبغى الاطلاع عليها أن لم تكن قد فعلت ذلك .

٣ ـ ولعلك تذكر أننا قد بحثنا الموقف فى الشرق الأوسط ، وموقع مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط ، على نحو كامل مع رؤساء الأركان الأمريكيين وممثلى وزارة الخارجية فى واشنطن فى شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضى (COS (50) 447 and 461) وكان هذا على أساس وثيقة استراتيجيتنا العالمية (D.O.(50) - 45) واستعراض سياسة واستراتيجية الشرق الأوسط (COS(50) 363)

٤ ـ وقد أيد رؤساء الأركان الأمريكيون تماما نظرنا بأن الدفاع عن الشرق الأوسط يعتبر ذا أهمية عظمى فى الجهد الحربى للدول المتحالفة ، ولم يوافقوا فقط على أن مصر تعتبر القاعدة الوحيدة المناسبة وقت الحرب ، بل على انه سيكون من المتعذر التغلب على الصعوبات المتعلقة باعادة اقامتها عند نشوب حرب إذا ما تم الجلاء عنها فى غضون ذلك . وقد اقترحوا هم أنفسهم اتخاذ نهج مشترك بريطانى / أمريكي تجاه الحكومة المصرية بشأن موضوع الجلاء ، ووافق دكتور جيسوب على أن هناك بعض الامكانيات المعينة فى هذا الاقتراح ، برغم أننا لا نعرف أنه قد تم متابعتها بين السفير ووزارة الخارجية كما أتفق فى ذلك الوقت .

٥ ـ وقد أبلغنا الآن ، بعد أن أصبحت احتمالات حدوث صدام مع مصر حقيقية ووشيكة ، أن السبب الرئيسى لهذه الأزمة القائمة فى علاقاتنا مع مصر هو موقفنا « المتشدد » ، وان الاحتمال الوحيد لتفادى الصدام هو انه يتعين علينا أن نتخذ « مبادرة » . وإذا كان نهجنا الأخير تجاه المصريين (والذى تعلم تماما بتفاصيله) لم يكن « مبادرة » ، والتى أمتدت إلى حدود مرنة خطيرة من وجهة النظر العسكرية بغية تأمين الوصول إلى اتفاق سياسى ، فاننا لا نعرف معنى هذه الكلمة . لقد تم رفض هذا النهج على نحو قاطع ، وأصبحت المبادرة الجديدة الوحيدة التى يمكن أن نتصور انها فى تفكير وزارة الخارجية هى الاستسلام للمطالب المصرية والجلاء الكامل عن مصر ، وهذا يعنى نهاية أية فرصة للدفاع عن الشرق الأوسط عند نشوب حرب ، أو الاحتفاظ بأى سيطرة لنا على الشرق الأوسط داخل المدار الغربى ، كما أوضحنا فى (DO (60) 46) باعتباره تدبيرا حيويا فى الحرب الباردة ، وقد فهمنا أن رؤساء الأركان الأمريكيين يوافقون على ذلك ، وقد سمعنا كثيرا من الأمريكيين مؤخرا عن كلمة « مهادنة » ، ولكننا لم نتوقع ابدا أن نشهد فى حياتنا الأمريكيين يهادنون المصريين على حسابنا .

٦ ـ إن سياستهم فى حالة حدوث صدام انجليزى ـ مصرى هى بوضوح « التنصل منا بكل طريقة » ، وبمعنى أخر خذلنا تماما ، وفى الواقع الوقوف إلى جانب مصر . ونحن لا نثق فى أى نفوذ يتصورون انهم سيحتفظون به فى مصر ، أو الدول العربية الأخرى إذا ما دمروا مركزنا فى الشرق الأوسط كله . إنه لمن الوهم تصور أن نفوذ الدولار أو التزويد بالأسلحة يمكن أن يكونا فعالين مع أناس لا يحترمون الا القوة ، وذلك إذا ما استخدما ، على مرأى من أحد الشعبين الغربيين الوحيدين اللذين يحسب حسابهما فعلا فى القوة العسكرية الغربية ، لمساندة المصريين فى جعل المركز العسكرى للشعب الآخر مستحيلا . ويبدو مؤكدا لنا ، أنه فى ظل هذه الظروف ، يعتبر الاستمرار فى بحث انشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط مضيعة للوقت ، لأن الأسس التى لابد أن تقام عليها ، وهى القوة والنفوذ العسكريين لبريطانيا فى الشرق الأوسط سوف يعصف بهما .

٧ ـ وبصرف النظر عن جميع الاعتبارات الاخرى ، ما الذى يعتقد الأمريكيون أن تكون عليه ردود فعل الاتراك ازاء هذا الاستعراض من عدم الوفاق والضعف ؟ انهم بالتأكيد لن يتشجعوا على التعاون بايجابية مع الدول الغربية ، لأنه من غير المتصور أنهم سيعجزون عن ادراك أن قدرتها كلها للدفاع عن الشرق الأوسط قد ضعفت ، وأنه من المحتمل أن يترك جناحهم الجنوبى مكشوفا .

● نص مذكرة من رؤساء هيئة اركان حرب الامبراطورية الى الجنرال « اليوت » ، ضابط الاتصال البريطانى مع قيادة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية . وهى ايضا تعكس قلق العسكريين البريطانيين من الموقف الأمريكى فى حالة وقوع مشاكل عنيفة بين مصر وبريطانيا .

وثيقة رقم (٤٨)

٨ ـ ويبدو لنا أن الوقت قد حان للمصارحة بشأن هذه المسألة . إن التأييد الشفوى للأهمية الحيوية للوحدة الانجلو أمريكية ليس كافيا ، وإذا كانوا يخذلوننا الآن فى قضية لها مثل هذه الأهمية الحيوية بالنسبة للاستراتيجية الغربية عامة ، وبالنسبة لمركزنا الخاص خصوصا ، فانهم سيعرضون الوحدة الانجلو أمريكية لاجهاد لا يحتمل . لقد تعرضنا فى السنوات الأخيرة ، وفى أماكن كثيرة فى أسيا والشرق الأوسط لقدر كبير من « المعاملة الاستبدادية » ، وإذا ما استكملت هذه العملية من قبل المصريين بالتأييد الأمريكى ، فان دلائل المستقبل لنفوذ الديمقراطية الغربية فى أفريقيا والشرق الأوسط ستكون كئيبة فعلا .

٩ ـ وفى حين أننا عرضنا المُضى إلى حدود كبيرة لتلبية الأمانى المصرية ، أو بالأحرى أمانى أسوأ مجموعة غير شريفة من السياسيين فى العالم ، الا أننا نشعر أنه يجب وضع حد فاصل فى مكان ما . وهذا الحد هو الابقاء بشكل ما على القاعدة المصرية . ونعتقد أنه يجب أن يكون واضحا تماما لوزارة الخارجية ولرؤساء الأركان ، قبل أن تتبلور سياستهم ، إنه ما لم نستطع تأمين هذا المركز بمعاهدة تعطينا الحق فى الاحتفاظ بالجنود والطائرات فى مصر على نفس الأساس الذى يحتفظ الأمريكيون بجنودهم وطائراتهم فى المملكة المتحدة ، فاننا سوف نضطر ، مهما كان ذلك على مضض ، إلى فعل ذلك بالقوة . وإذا ما تعين علينا أن نفعل ذلك ، فانه من شأن هذا أن يضعف مساهمتنا فى حلف شمال الأطلسى عامة ، وفى SACEUR بوجه خاص .

١٠ ـ ومع استخدام هذه البرقية كموجز ، ينبغى ، بالتشاور مع السفير ، محاولة الاتفاق على النظر فى هذه المسألة خلال المناقشات السياسية والعسكرية مع الأمريكيين قبل زيارة وزير الخارجية لأمريكا فى شهر أيلول/سبتمبر . وسيكون هدفكم المبدئى بطبيعة الحال هو نقل وجهات نظرنا فى هذه المسألة بكل قوة ممكنة وذلك قبل أن يصل الأمريكيون إلى موقف (أثبتت التجربة السابقة صعوبة زحزحتهم عنه عندما تستكمل هذه العملية ، وحثهم على ادراك الوقائع وكهدف ثانوى ، يجب أن تتحقق المحادثات السياسية ـ العسكرية على الأقل من أن وزارة الخارجية ووزارة الدفاع تعرف كل منهما نظر الأخرى ، وفى ضوء وجهات النظر السابقة للقوات المسلحة الأمريكية تجاه هذه المسألة ، وعلى وجه الخصوص المناقشات المشار اليها فى الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه ، نشعر أنها سيقتربان من بعضهما البعض على نحو أسرع .

١١ ـ وندرك أنه فى هذا الوقت من السنة ، ومع الفترة الزمنية المتاحة ، قد لا يكون ممكنا ترتيب مناقشات سياسية ـ عسكرية ، وفى هذه الظروف ، ينبغى اثارة هذه المسألة مع سلطات القوات المسلحة الأمريكية مباشرة مع تقديم التوضيح اللازم عن الأسباب التى دفعتكم إلى مفاتحتها بشأن هذا الموضوع .

□ توزيـــع

□ اميرال البحر الانجليزى ـ C.A.S. - C.I.G.S ـ سير ب . ديكسون ، وزارة الخارجية ـ السيد . آلن ، وزارة الخارجية ـ السيد د . ب . رايلى ، وزارة الخارجية ـ D.C.O.R

وثيقة رقم (٤٩)

السفارة البريطانية

بواشنطن

٢٣ آب/ أغسطس ١٩٥١

عزيزى روجـر

لما كان برنارد باروز فى اجازة ، والوقت يمر ، فاننى أبعث اليك ببعض الملاحظات الشخصية غير المترابطة إلى حد ما التى قد تكون مفيدة فى الأعمال التحضيرية التى تتخذونها والمتعلقة بالمحادثات السياسية والعسكرية بشأن مصر . (أنظر برقيتى رقم ٢٦١٧ بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس) .

نص خطاب من القائم بالأعمال البريطانى فى واشنطن الى وكيل وزارة الخارجية البريطانية عن تقديره لموقف الولايات المتحدة من العلاقات المصرية البريطانية .

وثيقة رقم (٤٩)

٢ ـ واخشى أن يكون لابد لنا من مواجهة حقيقية إنه مهما كان وضوح القوة الاستراتيجية والسياسية لقضيتنا بالنسبة لنا ، فان ثقافة الأمريكيين ـ بما فى ذلك وزارة الخارجية ـ بشأن المسألة المصرية ، لم تتقدم بالسرعة التى كنا نرغب فيها ، ونحن نواجه الآن بعض وجهات النظر التى يعتقد فيها باخلاص ، والتى تتطلب الصبر من أجل التغلب عليها . وهناك شعور متأصل لدى الأمريكيين جميعا بعدم جواز بقاء الجنود الاجانب فى أى بلد ضد رغبات سكانه . وهم يستذكرون سجلهم الخاص المتعلق بانسحابهم من بنما . وهذا الشعور هو فى الواقع اعلان آخر عن « مناهضة الامبريالية » ، الذى يوجد ، مهما كانت درجة كراهيتنا له ، على نحو واسع فى أمريكا ، ولابد أن يؤخذ فى الاعتبار فى تشكيل سياستهم .

٣ ـ وبقدر ما يهم وزارة الخارجية ، فان نهجها « المذبذب » ازاء المشكلة ينشأ إلى حد ما نتيجة لأسباب عميقة الجذور ، وإلى حد ما نتيجة للخبرة الشخصية بخصائص الأفراد الرئيسيين المعنيين . وفى هذه الحالة لا تتعلق المسألة بمعالجة شعور مناهض للبريطانيين . وللحصول على تقييم السفير ل . ماكجى انظر رسالته إلى باوكر رقم 1192 / 286 / 5IG وكما تعلم ، فان لويس جونس صديق مخلص دائما لوجهة النظر البريطانية . وليس هناك أى خلاف بيننا حول الهدف ـ اى جعل القاعدة المصرية آمنة فى أثناء السلم والحرب . وهم يشعرون على أية حال ، أننا ندور حول هذا الهدف بطريقة خاطئة . وليست هناك ممانعة فى مساعدتنا ، الا انهم لا يشتركون معنا فيما يعتقدون أنه طريقة عديمة الجدوى .

٤ ـ ولدى كل من ماكجى ، وجونس اعتقاد بأن القومية المصرية تتجه بقوة ضدنا ، وأن نعرة قومية من هذا القبيل ، إذا ما ووجهت فى صدام مباشر ، لن يمكن التغلب عليها سواء على المدى القصير أو الطويل . إن نعرة قومية من هذا القبيل ، حسبما يعتقدون لا يمكن معالجتها على نحو مناسب الا بسياسة تتسم بالتعاون . إن تجربة لويس جونس الشخصية فى لندن خلال أزمة الهند تصبغ الكثير من تفكيره فى هذا الأمر ، كما تعرف مما قاله لك هنا . وعلاوة على ذلك هناك قدر أكبر من الثقة فى وزارة الخارجية حول صواب وجهات نظرها بشأن الشرق الأوسط ، وفى حين أن وزارة الخارجية كانت فى الماضى غير راغبة فى الاذعان لمعرفتنا الاكبر بالمنطقة ، الا أنهم الآن يرون ، سواء عن خطأ أو صواب ، إن مجرى الأحداث فى ايران يثبت انهم افضل تقديرا للأمور عما كنا نعتقد (أو كانوا) يعتقدون .

٥ ـ وتعتقد وزارة الخارجية أن عرضنا المقدم إلى المصريين يوم ١١ نيسان / أبريل لم يكن مناسبا ، ولا « مقنعا » تماما ، فى رأيهم ، للمصريين الذين دفعوا ـ كما يدعون ـ إلى توقع شىء أكثر أهمية . وتتوقع وزارة الخارجية منا أن نقدم تنازلات أخرى للرأى العام المصرى وهم يعتقدون أننا نستطيع فى الواقع ، أن نفعل ذلك من وجهة النظر الامنية ، وكما تعلم فان ماكجى وجونس تسيطر عليهما تماما فكرة القاء « نظرة جديدة » على كل السياسة الغربية فى الشرق الأوسط . وهما يشعران باخلاص ان نهجنا كان تقليديا ومتزمتا . وإذا أردنا أن نبقى على تنازلاتنا للمصريين إلى أدنى حد عملى ممكن ، وأن نجعل افكارنا مقبولة لهم ، فانه يجب علينا ، فى وزارة الخارجية ، ان نبحث الحاجة إلى تغيير طريقة نهجنا كلها ، وأن نخفى الغرض منه بواجهات تثير الاعجاب . وهم يؤيدون كثيرا اضفاء غطاء تحالفى على مقترحاتنا ، والتى قد تكون مفيدة فى المساعدة على استنباط طريقة للتقديم قد تقنع فى نهاية الأمر المصريين بقبول رغباتنا . وتعتبر مسألة التقديم من المسائل التى يرون أنها على جانب كبير من الأهمية . ولذلك فاننى آمل أن نتحلى بالصبر معهم فى هذا الشأن .

٦ ـ وكما أوضحت فى برقيتى رقم ٧٩٩ المقيدة التوزيع ، فان فكرة حدوث صدام دموى بين البريطانيين والمصريين تثير الفزع فى نفوسهم . وعلاوة على ذلك ، فهم مقتنعون بأن القاعدة المصرية التى يحتفظ بها بالقوة وسط اقليم معاد ، ستكون من الناحية العملية أسوأ من كونها عديمة الجدوى فى السلم أو الحرب . وإذا ماتعين علينا أن نحتفظ بقاعدة فى المنطقة فانها ـ فى رأيهم ـ لابد أن تكون بالموافقة المصرية ، وأعتبر أن هناك بعض المنطق فى هذا الرأى . وهم يوضحون ان القيام باضراب عام فى السكك الحديدية المصرية ، أو رفض تقديم خدمات لسفن التموين العسكرى فى الموانىء المصرية سيشكل موقفا مربكا لنا فى وقت السلم . وفى أثناء الحرب ، يرون أن ذلك سيكون مهلكا ، ويتساءلون عما إذا كان بمقدورنا أن نوفر الجنود الفنيين أو العاملين الذين يكفوا لتغطية ما قد يتجاوز العصيان السلبى من قبل المصريين ، ولا سيما انه من المحتمل أن نحرم من الاسهام الذى قدمه الجنود الهنود فى هذا الميدان بالذات فى الماضى .

وثيقة رقم (٤٩)

٧ ـ وهناك نقطة أخرى أعتقد أنها تستحق الذكر أيضا . إذ أن هناك فى بعض الدوائر الأمريكية المعينة ، ارتيابا فى أننا بالتماس تأييدهم فى نزاعنا مع مصر ، نحاول أن نحصل على « شيك على بياض » منهم ، ثم نستمر فى ادارة الشرق الأوسط على نحو مستقل بطريقتنا « المضللة » والانتفاع بعائداته . وهذا الشعور أضعف بكثير مما كان عليه فى الماضى . ولكن ينبغى أن نأخذ حذرنا من اعطاء أى انطباع يوحى بالحقوق المقصورة علينا وحدنا .

٨ ـ ويتوقف سير المحادثات المقبلة بوضوح بدرجة كبيرة على نتيجة التقييم المشترك للاستخبارات الذى تقوم به السفارتان فى القاهرة . ولذلك فاننى آمل كثيرا ان تكون نتيجة هذا التقييم مرضية من وجهة نظرتا .

المخلص

دينس جرينهيل

وثيقة رقم (٥٠)

(هذه البرقية لها طابع السرية بصفة خاصة ، وينبغى لمن يصرح له بتلقيها أن يستبقيها لديه والا يطلع عليها الآخرين) .

OTP / الشفرة

توزيع حكومى

من الاسكندرية إلى وزارة الخارجية

سير ر . ستيفنسون

رقم ٥٧١ الثالث من ايلول/سبتمبر ١٩٥١

وقت الارسال : ٥,٠٨ مساء الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٥١

وقت التسلم : ٦,٢٦ مساء الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٥١

عاجل

سـرى

برقية رقم ٥٧١ فى الثالث من ايلول/ سبتمبر موجهة إلى وزارة الخارجية

مكررة من أجل ابلاغها إلى : واشنطن (إلى بوكير) .

المحادثات السياسية العسكرية بشأن مصر .

أخبرنى زميلى من الولايات المتحدة أن وزارة الخارجية الأمريكية تفكر فى أن تقترح على الحكومة المصرية تدويل قاعدة قناة السويس . ونتبنى أنا وهو بقوة الرأى القائل بأنه سيكون من قبيل الخطأ المميت تقديم الاقتراح بهذا الشكل إلى المصريين الذين يعتبر هدفهم الرئيسى استعادة السيادة الكاملة على المنطقة باكملها .

٢ ـ وفى حين أن القاعدة يجب أن تكون ذات طابع دولى بشكل واضح (راجع الفقرة ١ (٤) من برقيتى رقم ٥٦٣ إلى بوكير) ويجب أن تكون تحت السيطرة الفنية للقيادة المتحالفة ، فانها ينبغى أن تكون مصرية من ناحية الاسم والمظهر .

٣ ـ سيقوم زميلى من الولايات المتحدة بالابراق إلى واشنطن بنفس هذه المعانى .

أرجو من وزارة الخارجية أن تمرر هذه البرقية فورا إلى واشنطن كما حدث مع برقيتى رقم ٥٧ .

(مكررة إلى واشنطن) .

● نص برقية من السفير البريطانى فى مصر (السير رالف ستيفنسون) الى وزارة الخارجية البريطانية تحوى تفاصيل عن اقتراح سمعه من السفير الأمريكى فى مصر (جيفرسن كافرى) ومؤداه ان الحكومة الامريكية تفكر فى ان تقترح على الحكومة المصرية تدويل قاعدة قناة السويس .

وثيقة رقم (٥١)

سـري

□ وزارة الخارجية

١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٥١

إذا ما نفذت الحكومة المصرية تهديداتها بالغاء المعاهدة الانجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ ، فانه يبدو أن هناك احتمالا بتدهور العلاقات الانجليزية المصرية إلى الحد الذى قد نجد معه أن من الضرورى محاولة تأمين القيام بتغيير الحكومة فى مصر . وقد يأخذ سلاحنا الرئيسى شكل حملة دعاية ضد حكومتهم . ولا أقترح فى هذا الخطاب أن نتطرق إلى مسألة ما هو البديل ، إذا ما كان هناك بديل ، الذى نستطيع أن نجده للحكومة الحالية ، وربما يكون البديل أكثر سوءا فى الحقيقة . وعلى الرغم من ذلك ، فان اعداد عملية من هذا القبيل سيستغرق بعض الوقت ، وقد نود أن نكون على استعداد كامل فى حالة ما إذا أصبح من الضرورى أن نتصرف .

٢ ـ وأولا وقبل كل شيء ، قد نود أن نكون على بينة من الخطوط العامة التى ينبغى أن تتبعها دعايتنا . والنقاط التى تتبادر إلى ذهننا هى :

(أ) تقارير تعكس التشكيك فى أفراد فى الحكومة المصرية ، وفى الحكومة بصفة عامة . ونقترح فى هذا الصدد ذكر مواد مثل الاستقالة الأخيرة لوزير الشئون الاجتماعية ، والتى شكلت موضوع رسالتكم رقم ٢٧٢ .

(ب) مواد تهدف إلى إظهار أن الظروف الاجتماعية المروعة الحالية فى مصر تنشأ عن فساد الحكومة وعدم كفاءتها ، وأن شبح معاداة الانجليز قد أثارته الحكومة لمجرد تحويل الغضب الشعبى عن أوجه قصورها .

(جـ) التأكيد على التهديد الروسى للأمن المصرى .

(د) التهديد بما يمكن لبريطانيا أن توقعه من تدمير إذا ما استثير غضبها ، ومن مثال ذلك :

أولا : انهاء اتفاق مياه النيل ، أو اخلاء السودان وتحريض السودانيين على القيام بذلك .

ثانيا : التوقف عن شراء القطن .

ثالثا : تجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر .

رابعا : القيام باحتلال عسكرى حقيقى لمنطقة القناة .

٣ ـ وسنكون ممتنين إذا نتلقى تعليقاتكم عن هذه الأفكار ، وأى أفكار اضافية قد تتبادر إلى ذهنكم .

توقيـــع

ر. ج . بوكير

إلى السير رالف ستيفنسون ، القنصل العام

الاسكندرية

● نص مذكرة لها حساسية خاصة كتبتها السفارة البريطانية فى مصر الى وزارة الخارجية فى بريطانيا تحمل خطوطا مقترحة للدعاية المعادية لمصر بهدف التاثير على شعبها ومن الغريب ان هذه الخطوط الدعائية استعملت فى ذلك الوقت كما استعملت بعده وفى حرب السويس لاضعاف ثقة الشعب المصرى فى نفسه وحكومته .

وثائق مرحلة الغليان " بعد سنة ١٩٣٦"

وثيقة رقم (٥٢)

برقية سرية للغاية

IZ 7322
TOO 202125B
(202025A)
TOR 210100A

عاجل متعلق بالعمليات الحربية

□ مــن : مقر القيادة العامة للقوات البرية للشرق الاوسط

□ إلــى : وزارة الدفاع ، لندن

□ لمعلومات : القائد العام لمنطقة البحر المتوسط
السفارة البريطانية ، القــاهرة

525 / CCL

٢٠ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٥١

من قواد العموم ، الشرق الاوسط ، إلى رؤساء الأركان
مرجــع COS (ME) 567

١ ـ نرى أنه من الضرورى أن تعسكر فى منطقة القناة قوة تتكون من فرقة بالاضافة إلى مفرزة لواء واحد بالاضافة إلى الوحدات الرئيسية الأخرى الموجودة بالفعل فى منطقة القناة . وسيكون بمقدور مثل هذه القوة أن تحتل القاهرة إذا ما احتاج الأمر إلى القيام بذلك ، وأن تسهر على منطقة القناة أيضا .

٢ ـ كما أننا نرى أنه إذا ما طلب منا القيام بعمل فى الاسكندرية فانه من غير المستصوب للغاية القيام بذلك بأقل من فرقة . وينبغى القيام بالعملية من الغرب ، وليس من الشرق .

٣ ـ ونرى أنه ينبغى القيام بجهد كبير للابقاء على الفرق معا وليس تقسيمها على أساس صعوبات معينة تترتب على اعتبارات ادارية .

٤ ـ ومن ثم ، فاننا نقترح أن تشكل فرقة مشاة واحدة ولواء المظلات مع القوات غير الموزعة فى فرق ، والموجودة بالفعل فى منطقة القناة ، الحامية فى هذا المكان . ولما كانت مفرزة لواء المشاة ١٩ هى التعزيز

● نص برقية من القيادة البريطانية العامة للقوات البرية للشرق الاوسط الى وزارة الدفاع فى لندن وتتضمن البرقية اقتراحات القادة العسكريين لمواجهة الموقف بعد قرار حكومة الوفد بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وثيقة رقم (٥٢)

المحدد الوحيد الذى قدم حتى الآن ، فينبغى أن تحل محل لواء الحرس فى مواقعه وفى مسئولياته التى تشمل التحرك من الغرب إلى الاسكندرية . أما فيما يتعلق ببقية الفرقة ٣ ، فينبغى أن ترابط فى المملكة المتحدة ، أو إذا كنتم تفضلون ، فى ليبيا أو قبرص ، وأن توضع خطط للاستيلاء على مطار الاسكندرية وميناءها بواسطة مفرزة لواء المشاة ١٩ باعتباره القوة الأولية على أن تنقل باقى الفرق إلى الاسكندرية ذاتها عن طريق البحر .

٥ ـ ومن ثم فينبغى لمفرزة لواء المشاة ١٩ أن ترسل إلى طرابلس .

٦ ـ ولذا فان معدات G 1098 ومركبات مفرزة لواء الحرس ١ والأسلحة الشخصية والمعدات ستسلم إلى مفرزة لواء المشاة ١٩ عند وصولها إلى طرابلس . وستوزع معدات CRESCENT، الموجودة الآن فى منطقة القناة ، على مفرزة لواء الحرس عند وصولها إلى منطقة القناة .

٧ ـ نرجو من السفارة أن تمرر هذه البرقية إلى B.M.E.O.

TOO 202125B

التوزيع

□ رئيس الوزراء ـ وزير الدولة للشئون الخارجية ـ امير البحرية الانجليزية ـ C.I.G.S. - C.A.S. ـ رئيس الحرب البرمائية ـ السير ف . سترانج ، وزارة الخارجية ـ السير ب . ديكسون ، وزارة الخارجية ـ السيد ر . ج . باوكير ، وزارة الخارجية ـ السيد ب . د . رايلى ، وزارة الخارجية ـ لورد هود ، وزارة الخارجية ـ السيد ر . الين ، وزارة الخارجية ـ السيد ا . د . م . روس ، وزارة الخارجية ـ السير ف . هوير ـ ميلر ـ السيد ارميتاج سميث ، المستعمرات ـ السيد ن . بريتشارد ، C.R.O. ـ السير ب . ليشنج ، C.R.O. ـ السيد ى . ل . سايكس ، C.R.O. ـ السيد جوديسون ، وزارة النقل D.C.O.R. "B"

وثيقة رقم (٥٣)

برقية سرية للغاية

□ مـن : مقر القيادة العامة للقوات البرية بالشرق الأوسط

□ إلى : وزارة الدفاع ، لنـدن

□ للاحـاطة : القائد العام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط
سفارة صاحب الجلالة ـ القاهرة
٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥١

من القادة العموميين فى الشرق الأوسط إلى رؤساء الأركان .

١ ـ نشعر انكم قد ترغبون فى التعرف على وجهات نظرنا بشأن الحالة فى مصر كما هى عليه اليوم ، وتوصياتنا بشأن السياسة التى ينبغى أن توجه تصرفاتنا فى المستقبل العاجل .

٢ ـ ونظرا لأنه كان لدينا خطة واضحة ، وأعطينا سلطة موقوتة لتنفيذها ، فقد نجحنا فى معالجة الموقف المبدئى بصورة مرضية ، وقد دخلنا الآن المرحلة الثانية من النضال حيث استعادت الحكومة المصرية وضعها بعد الاضطراب السابق ، وبدات فى اتباع سياسة واضحة المعالم والتى تعتبر عموما

● نص برقية من القيادة العامة البريطانية للقوات البرية للشرق الاوسط الى وزارة الدفاع البريطانية فى لندن والبرقية تتعرض لكافة الاحتمالات التى يتوقعها القادة العسكريون بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . وربما كان اكثر فقرات هذه البرقية دلالة هى الفقرة التى تتحدث عن استغلال خشية المصريين من اسرائيل فى اخضاعهم للمطالب البريطانية .

وثيقة رقم (٥٣)

سياسة معوقة . وفى حين أننا على ثقة بأن المصريين لا يستطيعون الحاق الهزيمة بنا ، الا أنه من المهم أن ندرك أننا لا نستطيع الاحتفاظ بزمام المبادرة الا بتدابير ايجابية ، وأنه حتى تكون هذه التدابير فعالة لا يمكن أن تكون مقصورة على منطقة القناة وحدها . ويتوقف امتداد المرحلة الراهنة مباشرة على كفاية التدابير التى تأذن لنا باتخاذها . إن تدابير الحصار المضاد التى تقوم على أساس واحدة بواحدة بدون الحاق ضرر حقيقى ستؤدى فقط إلى تفاقم الموقف الذى يحتمل أن يتدهور تدريجيا ، ولذلك ينبغى أن يكون هدفنا هو العمل على التوصل إلى تسوية للنزاع بالعمل الايجابى غير المحدود ـ أكرر غير المحدود ـ بتدابير الحصار المضاد فى منطقة القناة .

٣ ـ إن القوات المسلحة المصرية لا تعتبر فقط غير مساندة للحكومة بل أنها قد أوضحت رغبتها فى اجتناب أى صدام مع البريطانيين . وتقبل وحدات الجيش فى منطقة القناة إشرافنا على تحركاتها . كذلك وعد الجيش خارج منطقة القناة بالابتعاد عن طريقنا .

٤ ـ إن السياسة الرسمية للحكومة المصرية هى عدم التعاون . والجزاءات الثلاثة الأشد فعالية والمتاحة لهم هى :

(أ) سحب العمال .

(ب) رفض استعمال السكك الحديدية لنقل المخزونات العسكرية .

(جـ) رفض استعمال منشآت قناة السويس .

وقد فرض الجزاء (ب) بالفعل ، وهناك محاولات لفرض الجزاء (جـ) ويجرى تجربة كل الوسائل لتخويف العمال ومداهنتهم من أجل الابتعاد عنا ، وقد حققت التجربة نجاحا كبيرا .

٥ ـ وبالنسبة للفقرة ٤ (أ) آنفا ، سيكون لانسحاب العمال الوطنيين حالا آثار خطيرة على احتياجاتنا المتعلقة بتفريغ السفن والافراج عنها ، وبنقل المخزونات فى منطقة القناة . كذلك سيكون هناك انخفاض كبير جدا فى الطاقة العاملة لمستودعاتنا ومنشآتنا ، وأيضا الخدمات المحلية العادية . وإذا استمر الانسحاب الحالى للعمالة المصرية ، سنضطر كتدبير مؤقت إلى استخدام عاملين من وحدات العمليات لتشغيل القاعدة عند الحد الأدنى الضرورى . ويمكن قبول هذا من الناحية العملية لفترة زمنية محدودة جدا ، ولابد أن نلجأ حالا إلى استيراد واسع النطاق للعمالة الماهرة ، وغير الماهرة على حد سواء . وتتخذ فى الوقت الحاضر الخطوات لدراسة المصادر التى يمكن سحب العمالة منها خارج مصر .

٦ ـ وبالنسبة للفقرة ٤ (ب) آنفا ، فانه إذا ما استمر توقف السكك الحديدية الى ما لانهاية ، فلابد أن نستولى عليها ونقوم بتشغيلها إلى الدرجة المحدودة اللازمة لتلبية احتياجاتنا العسكرية الضرورية . ويتعين تكملة أفراد الانتقالات اللازمين بجنود عمليات . ولم نكن نرغب فى فعل ذلك لأن من شأنه أن يلقى عبئا اضافيا علينا ، ويريح الحكومة المصرية من مسئولياتها الأصلية دون تحقيق أى تقدم بالنسبة للتسوية .

٧ ـ وبالاشارة إلى الفقرة ٤ (جـ) آنفا ، وبالنسبة لرفض استعمال منشآت قناة السويس فقد انشأنا لجان موانىء فى بور سعيد والسويس ترد بفعالية ، وبمساعدة سفن صاحب الجلالة ، على رفض افراج الجمارك المصرية ، ووقف تسهيلات الموانىء العادية من قبيل رسو السفن التجارية والتزود بالوقود والمياه . ويبدى المسئولون بشركة القناة تعاونا كبيرا ، وحتى لو أنهار تنظيمهم تماما . نستطيع أن نبقى على القناة مفتوحة بكفاءة أقل وذلك بمعاونة المرشدين والموظفين الاداريين الذين يمكن أن نعتمد على مساعدتهم ولا سبيل هناك أمام المصريين لحرمان السفن البريطانية من استعمال القناة .

٨ ـ ونحن من الناحية المادية فى موقف يتيح لنا أن نوضح للشعب المصرى بسرعة بالغة أن محاولاتهم لفرض حصار حول منطقة القناة ستأتى بنتيجة عكسية . إذ أننا ، بقطع امدادات البترول الأسود والأبيض ، يمكن أن نضيق الخناق على الاقتصاد المصرى ونحرم سكان القاهرة والدلتا من الطاقة التى يعتمد عليها الصرف الصحى من بين أشياء أخرى ومن الكيروسين اللازم للطبخ ، ومن البنزين (لكى يبقى سلاح الطيران المصرى راكضا على الأرض) .

أما البترول الذى قد يتمكن المصريون من الحصول عليه عن طريق الاسكندرية فلن يمنع وقوع حالة

وثيقة رقم (٥٣)

البلاء الحادة في مختلف أرجاء البلاد . ولو فعلنا هذا ربما نخسر قدرا كبيرا من التأييد الدولى ، وقد نخلف وراءنا بعض المرارة التى تفضى إلى اضطرابات تالية . ومن ناحية أخرى سيكون لهذا الاجراء اصداء على شركتى شل وبى ـ أو ـ أيه ـ سى ، وغيرهما من المصالح التجارية البريطانية . ومن ناحية أخرى ، يعتبر هذا الاجراء هو الجزاء المحلى الوحيد فى سلطتنا الذى يمتد إلى جذور الاضطراب السائد فى القاهرة . أما تدابير الحصار المضاد الاخرى ، والاجراءات ضد المسئولين والتى يمكن ان نتخذها فى منطقة القناة ذاتها فسيكون لها تاثير ضئيل ، أو لا يكون لها تاثير كلية فى الدوائر الحكومية ، وتهيج فقط السكان المحليين ، الذين سيشعر الجانب الاكبر منهم بعدم المبالاة ، والذى يعتمد فى أية حالة علينا بدرجة كبيرة فى معيشته .

٩ ـ ونود أن نعرب عن الراى الذى نعتقد فيه بقوة ، وهو انه طالما انه نزاع بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وليس نزاعا بين حامية منطقة القناة والسلطات المصرية ، فانه ينبغى ايلاء اعتبار عاجل لتطبيق جزاءات على أساس قومى علاوة على تلك الجزاءات التى يمكن ان نطبقها محليا . وستكون الجزاءات الاقتصادية التى يمكن تطبيقها على مصر باجراء على المستوى الحكومى أكثر قوة عن تلك الجزاءات الواقعة فى اطار سلطتنا هنا . وعلاوة على ذلك ستكون لجزاءات من هذا القبيل ميزة فى أنها يمكن أن تكون انتقائية كيما تصيب الطبقة ذات النفوذ دون أن تحدث محنة فورية واسعة النطاق لجماهير الناس . ونذكر اجراء من قبيل تجميد الأرصدة الاسترلينية وتقويض الاستقرار الذى يتسم به تبادل القطن المصرى . ويبدو من الواضح لنا أن الاحتفاظ بالمركز البريطانى فى منطقة القناة لا يمكن أن يتقرر فى المحاولة الأخيرة الا باتخاذ اجراء يؤثر على الحكومة المصرية ذاتها .

١٠ ـ ولابد أن نتوقع أعمالا ارهابية . وهناك تقارير حتى عن وزراء فى الحكومة حرضوا الشعب على القتل . ونحن نتخذ حيطتنا ، ولكنه لا يمكن منع وقوع حوادث منعزلة .

١١ ـ وليس هناك اى امل فى التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الحالية ، كما أن أى محاولة للتصالح معهم ستفسر على أنها ضعف ، وسوف تطيل من أمد الصراع . وربما يتمثل الأساس الوحيد الذى يمكن به اقامة حكومة بديلة وابرام اتفاق مرض ، فى الملك وقواته المسلحة . ولذلك يجب أن نكون حريصين على اجتناب النزاع مع هذه العناصر ، وكذلك أى اجراء قد يفضى إلى سد الثغرة الحالية بينها وبين الوفد ، أو يعبىء التأييد الشعبى مع الحكومة .

١٢ ـ إن انتهاج سياسة الدفاع السلبى يعتبر فى رأينا مهلكا فى ظل ظروف مثل تلك السائدة فى الحرب . ولذلك يجب أن نعمل من أجل إحداث انهيار كامل لحكومة الوفد مما يجعل الشعب المصرى يدرك أن حكومته قد تخلت عنه وأن الموقف أصبح ضارا بهم اكثر مما هو ضار لنا . إن الجزاءات التى نطبقها ، والتى يمكن تبريرها كلها على أساس الأمن ، ستكون لها بدون شك اصداء فى الوقت المناسب بالقاهرة وغيرها من المدن الكبرى بمنطقة الدلتا . ولكى تكون هذه الجزاءات فعالة لابد وأن تلحق ضررا ، ولذلك يجب الا نحجم عن تطبيقها بقوة بالتعاون مع الاجراء السياسى حتى لو افضى ذلك إلى حدوث اضطرابات فى منطقة الدلتا . إن من شأن انتهاج سياسة المضايقات الخفيفة ، والمضايقات الخفيفة المضادة أن تهيج المشاعر فقط دون تحقيق التسوية . وعندما يحين الوقت ، لابد لذلك أن نكون جاهزين إذا استدعت الضرورة للتوجه إلى منطقة الدلتا بجنودنا بغية فرض استعادة النظام ، وإذا اقتضى الحال لتسهيل اقامة حكومة بديلة تكون مستعدة للتعاون معنا .

١٣ ـ وبالنظر إلى ما هو مذكور آنفا ، نوصى بأن تكون سياستنا قائمة على أساس المبادىء التالية .
وفى المقام الأول أن يكون موقفنا تجاه جميع المسائل التى تؤثر حقيقة على أمن قواتنا وسلامة العائلات البريطانية ـ لا رحمة فيه ابدا ـ ويجب الا نتردد فى استخدام أقوى الجزاءات المتاحة لنا ، ولابد أن تتضمن هذه الجزاءات إجراءا من جانب الحكومة البريطانية يزيد ويتجاوز ما نتخذه من جزاءات هنا .
ويجب الا ترتبط جزاءاتنا بالضرورة بأى اجراء مصرى معين لفرض حصار علينا . ويجب ألا يكون هناك أى اعلان مهما كان عن جزاءاتنا . ويجب ألا يكون هناك أى مبرر لأن نعلن عن موعد تنفيذ الجزاءات أو وقفها ، ويجب أن يترك المصريون ليتبينوا ذلك بأنفسهم . وفى المقام الثانى يجب أن نصعد من حملتنا لتقويض ثقة الشعب المصرى فى حكومته الحالية ، واقناعه بأن الخطة الحالية لا تستحق كل هذا العناء . وينبغى أن تقوم هذه الحملة على الأسس التالية :

وثيقة رقم (٥٣)

(أ) بتوفير قوة عسكرية ساحقة لتمكيننا فى نهاية الامر من مساندة مبادئنا وسياستنا ، ولا ندع لدى المصريين الشك فى تصميمنا وقدرتنا على فعل هذا .

(ب) وحسب طريقة هلمشتود ، نجعل الحكومة المصرية تبدو غبية ، وأن نذكر الشعب المصرى بمدى خضوعهم لسلطتنا .

(جـ) وعن طريق الدعاية ، لتقديم الحقائق الصحيحة عن الموقف للشعب المصرى ، وأيضا للابقاء على المساندة الدولية لاجراءاتنا . وستكون السمة البالغة الأهمية لهذه الدعاية هى الخطب الاساسية بشأن الشئون المصرية التى تلقى فى البرلمان الجديد .

(د) وعن طريق دعايتنا واجراءاتنا ، نعزز هيبة الملك وندعم الفكرة القائلة بأنه يستطيع بتأييد قواته المسلحة المخلصة فقط أن يستعيد لمصر وضع الاستقرار الذى يمكن فيه تنفيذ الاصلاحات المطلوبة بشدة .

(هـ) بمباشرة خططنا لتنظيم قيادة متحالفة فى الشرق الأوسط لكى نبين للمصريين ما يفتقدونه ولكى نوفر امامهم امكانية التراجع عن موقفهم المربك الراهن .

(و) عن طريق الاستغلال الخفى لخشية المصريين من اسرائيل ، برغم اننا نسلم أن هذا يتطلب معالجة تتسم بالحرص .

التوزيـــع

- رئيس الوزراء
- وزير الدولة للشئون الخارجية
- سجل الحرب ، الامبراطية
- مراقبة الرسائل ، مكتب الحرب
- مراقبة البرقيات ، وزارة الطيران
- قائد الحرب البرمائية
- سير و . سترانج ، وزارة الخارجية
- سيع ب . ديكسون ، وزارة الخارجية
- مستر ر . ج . باوكر ، وزارة الخارجية
- مستر د . ب - يلى ، وزارة الخارجية
- لورد هود ، وزارة الخارجية
- مستر ر . الن ، وزارة الخارجية
- مستر ا . د . م روس ، وزارة الخارجية
- مستر ارميتاج سميث ، وزارة المستعمرات
- مستر ن . بريتشارد ، مكتب علاقات الكومنولث
- سير ب . ليشنج ، مكتب علاقات الكمنولث
- مستر ا . ل . سايكس ، مكتب علاقات الكومنولث
- مستر جوديسون ، وزارة النقل

D.C.O.R. "B"

وثيقة رقم (٥٤)

سـرى للغـاية
برقية بالغة السرية

حالة طارئة

- مـن : مقر القيادة العامة للقوات البرية للشرق الأوسط
- إلـى : وزارة الدفاع ، لنـدن
- تبلغ إلى : القائد العام ، البحر المتوسط

السـفارة - القـاهرة
B.M.E.O. ، القـاهرة

513 / CCL

٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥١

من قواد العموم فى الشرق الأوسط إلى رؤساء الأركان .

بالاشارة إلى الفقرة رقم ٤ من برقيتنا رقم 512 / CCL

١ ـ ليست هناك سابقة ، أو تفويض قانونى معروف هنا للاجراء الذى نطلبه ، فالحكومة العسكرية ،

وثيقة رقم (٥٤)

كما نعرف ذلك ، عادة ما تلي الحرب . وهي تبدأ بانفاذ حكم القوة حيث يسجن هؤلاء الذين يرفضون خدمتها ، أو يقصرون في اداء ذلك ، ويطلق عليهم الرصاص إذا ما اقتضى الأمر . ويغطي ذلك كافة أعمال الحكومة ويهدف إلى تحويل السلطات في النهاية إلى السلطة الوطنية المحلية .

٢ ـ ومثل هذا الموقف لا يوجد هنا اليوم ، وهناك احتمال قليل في أن تعمل أي ادارة مصرية محلية بالنيابة عنا . ومن ناحية أخرى ، فليس بوسعنا أن نوفر ، أو نفرض ادارة عسكرية تغطي الاحتياجات (الكاملة ؟ المعقدة ؟) لحكم مدني في منطقة القناة . على اننا سنحتاج إلى الكثير من السلطات التي تمارسها عادة الحكومة العسكرية .

٣ ـ وهدفنا في هذا الصدد هو تأمين الاحتفاظ بظروف يمكن لنا من خلالها البقاء هنا ، وادارة قاعدة ذات فعالية .

٤ ـ ويجب علينا لتحقيق ذلك أن يكون لدينا سلطة اعتقال ، ومحاكمة ومعاقبة المصريين ، بما في ذلك الطرد ، ممن يرتكبون أعمالا مخالفة في المنطقة التي تضم قاعدتنا ، والتي تشمل التل الكبير وميناثي بور سعيد والسويس ، وقناة السويس . ويجب أن تكون لنا ايضا سلطة اعتقال واحتجاز وطرد المشتبه فيهم . وإذا ما كانت العمالة المحلية غير كافية فلن تكون عرضة للتدخل من قبل المصريين . فيجب النظر في الصفة القانونية للعمالة المستوردة وتحديدها ، ولا يجب أن يخضع مثل هؤلاء الأشخاص للقانون المصري .

٥ ـ ونرى أن هناك وسيلتين لعمل ذلك :

(أ) أن نتولى بأنفسنا سلطة اعتقال ومحاكمة ومعاقبة ، وطرد أي شخص يرتكب عملا يخل بأمن قواتنا أو بادارة القاعدة بكفاءة ، واعتقال واحتجاز وطرد المشتبه فيهم . ويمكن أن يستمر وجود الادارة المحلية المصرية في الوقت نفسه شريطة الا ترتكب أو تتغاضى عن أعمال تخل بمصالحنا .

(ب) أن ندير منطقة القاعدة كسلسلة من المعسكرات العسكرية وأن نجلي بالقوة أي شخص نريده .

٦ ـ إن المسار الذي أوضحناه في الفقرة ٥ (أ) يشمل أن نضع جانبا إلى حد ما سيادة مصر في منطقة القناة ، وأن ننتحل لأنفسنا السلطة المقابلة ، والتي تشمل ما هو مطلوب بموجب المادة ٩ من اتفاقية قناة السويس لعام ١٨٨٨ . وعلى أي حال فان مثل هذه الخطوة ستكون أقل من اعلان حكومة عسكرية ، وستكون مقصورة تماما على غرضنا الذي نحظى فيه بتأييد حلفائنا . ومن ثم فانها لا ينبغي أن تجلب علينا الاتهام بالامبريالية . ويجب أن يوضع ما ينبغي لنا أن نعمله بالضبط في صورة اعلان . ومن المؤكد أنه سيشمل اتخاذ اجراءات ضد كبار المسئولين المصريين ، وربما استخدام القوة ضد الشرطة المصرية . وينبغي لهذا العمل أن يؤدي إلى استقرار الوضع لبعض الوقت ، الا اننا ندرك انه قد يؤدي في النهاية إلى نفس النتيجة المترتبة على المسار ٥ (ب) .

٧ ـ ومن الناحية العملية ، يمكن ان يؤدي المسار الموضح في ٥ (ب) إلى إجلاء السكان المدنيين في منطقة القناة بالقوة . وستكون هذه خطوة بالغة الخطورة ، وقد تغري المصريين على قطع المياه عنا مما قد يجبرنا على احتلال جزء أكبر من اراضيهم .

٨ ـ ولذا فاننا نطلب التصريح لـ GOC BTE بأن تتولى السلطات المشار اليها في الفقرة ٥ (أ) أعلاه ، ونطلب الابراق بأسرع مايمكن بالاعلانات اللازمة لهذا الغرض .

التوزيـع

TOO 301829B

● نص برقية من القيادة العامة البريطانية للقوات البرية للشرق الأوسط لوزارة الدفاع البريطانية في لندن وهي تتضمن اقتراحا باقامة حكومة عسكرية بريطانية في منطقة قناة السويس .

وثيقة رقم (٥٤)

□ رئيس الوزراء ـ وزير الدولة للشئون الخارجية ـ سجلات وزارة الحربية ، الادميرالية ـ مراقبة الصادر ، وزارة الحربية ـ مراقبة البرقيات ، وزارة الطيران ـ رئيس شئون الحرب البرمائية ـ سير و . سترانج ، وزارة الخارجية ـ سير ب . ديكسون ، وزارة الخارجية ـ السيد ر . ج . باوكير ، وزارة الخارجية ـ السيد د . ب . رايلي ، وزارة الخارجية ـ لورد هود ، وزارة الخارجية ـ السيد ر . الين ، وزارة الخارجية ـ السيد أ . د . م . روس ، وزارة الخارجية ـ السيد ارميتاج سميث ، وزارة المستعمرات ـ السيد ن . بريتشارد ، .C.R.O ـ سير ب . ليشنج .C.R.O ـ السيد ى . ل . سايكس C.R.O. ـ السيد جوديسون ، وزارة النقل "D.C.O.R. "B

وثيقة رقم (٥٥)

(تتسم هذه البرقية بسرية خاصة وينبغي الاحتفاظ بها لدى المتلقى المأذون له . والا يتم توزيعها) .

□ توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول

بالشـفرة / OTP

□ من واشنطن إلى وزارة الخارجية

سير او . فرانكس

رقم ٣٤٥٦

٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥١

تم إرسالها في الساعة ٢٠,٣٠ في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥١

تم تسلمها في الساعة ٣,٢٩ في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥١

عاجـل وسرى

برقية رقم ٣٤٥٦ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر واعيد إرسالها للعلم إلى القاهرة والمكتب البريطاني للشرق الأوسط (القاهرة) مصر .

طلبت وزارة الخارجية من بعض أعضاء موظفى السفارة أن يوجدوا بالوزارة اليوم ، وتحدثت اليهم من بيان موجز معد عن الخطوط التالية :

٢ ـ أنهم أصبحوا قلقين على نحو متزايد بسبب التطورات الراهنة في مصر . وفي حين أنهم لا يرغبون بأى شكل في التزحزح عن الموقف الذى اتخذوه بتقديم التأييد الحازم لنا للابقاء على قاعدتنا وقواتنا في منطقة القناة ، الا أنهم أعادوا إلى الأذهان الفقرة الأخيرة من رسالة مستر أتشيسون الواردة في برقيتى رقم ٣٣٥٧ ، وأعربوا عن الأمل الجاد بأن نكون حريصين للغاية على الا نتعدى الحدود اللازمة تماما للحفاظ على موقفنا ، وبوجه خاص ، ألا نتخذ اجراء يتعارض مع القوانين المصرية ، أو يشكل تحديا للحكومة المصرية إلا عندما يكون ذلك يتعلق مباشرة بهدفنا للحفاظ على أنفسنا في مركزنا وكأمثلة عن نوع الاجراءات التى يفكرون فيها ، ذكروا ما يلى :

(أ) وقف امدادات البترول التى تصل إلى بقية انحاء مصر من السويس . ان اجراء من هذا القبيل يمكن ـ في رأيهم ـ أن يؤدى إلى اثارة المشاعر المصرية ، ولن يسهم في تدعيم موقفنا .

● نص برقية من السفير البريطاني في واشنطن (سير اوليفر فرانكس) الى وزارة الخارجية البريطانية وهي تتضمن القلق الامريكي على سير الحوادث في مصر . والغريب انهم في نفس الوقت راحوا يوصون البريطانيين بنوع الاجراءات التى يقترحون اتخاذها للتعامل مع مصر .

وثيقة رقم (٥٥)

(ب) التقارير التى ذكرت أننا قد ننظر فى استعمال اشرافنا الحالى على الملاحة فى القناة كيما نمرر عبرها ناقلات البترول المتجهة إلى حيفا ، وتشعر وزارة الخارجية بأن هذا الاجراء لا يمكن أن يكون مرتبطا بأى حال باحتياجاتنا الضرورية فى منطقة القناة وأنه لن يفيد الا فى توحيد العالم العربى كله وراء مصر .

٣ ـ سألت وزارة الخارجية عما إذا كنا نشعر الآن أن القوات البريطانية فى منطقة القناة تستطيع أن تحافظ على نفسها بدون أى تعاون من جانب المصريين أم لا . وقد سمعوا تقارير تقول أن السلطات العسكرية البريطانية تشعر بأن الموقف سيتعذر الدفاع عنه بدون حد أدنى من التعاون من جانب المصريين . ولم يكن واضحا ما إذا كان هذا يشير إلى التعاون من جانب السلطات المصرية ، أو مجرد تشغيل عدد محدود من العمال المصريين . وعلى أية حال ، لو كانت وجهة النظر هذه سليمة ، فانها تبدو مختلفة عن التقييم المشترك الذى أعدته سفارتنا فى القاهرة . ويسعدهم أن يعرفوا وجهات نظركم النهائية بشأن هذه النقطة .

٤ ـ وفى مناقشة تالية ، أعربت وزارة الخارجية عن وجهة النظر القائلة بأنهم كما يفهمون فان أهدافنا فى المرحلة الحالية بمصر هى : أولا الاحتفاظ بموقفنا فى منطقة القناة ، ثانيا ، أن نفعل هذا بطريقة لا (اكرر لا) تستبعد احتمال التوصل إلى اتفاق مع مصر يمكننا أو من الأفضل يمكن قوة تحت القيادة الموحدة من أن تبقى هناك بتعاون المصريين ، وقد كانوا قلقين إلى حد ما بصراحة من أن الهدف الثانى قد يهمل وسط الاحتياجات الضرورية للموقف العسكرى اليومى . وهم يدركون تماما صعوبة التوفيق بين الهدفين فى جميع الأوقات ، الا انهم الحوا على بذل كل جهد لعمل ذلك .

٥ ـ ونشعر بالامتنان لو تلقينا تعليمات مبكرة عن الخط الذى نتخذه مع وزارة الخارجية ، ويرجى الاطلاع أيضا على التعليقات الواردة فى برقيتى التالية مباشرة .

(وزارة الخارجية ترجو إرسال هذه البرقية إلى القاهرة والمكتب البريطانى للشرق الأوسط (القاهرة) باعتبارها برقيتى رقمى ٨٦ و ١٤٠ على التوالى) .

(أعيد إرسالها للقاهرة ، وللمكتب البريطانى (القاهرة) .

نسخ مسبقة

□ السير و . سترانج ـ السكرتير الخاص ـ السير ب . ديكسون ـ السيد باوكر ـ رئيس الادارة الافريقية ـ رئيس إدارة الأنباء ـ رئيس إدارة المنظمات الغربية .

وثيقة رقم (٥٦)

برقية سرية

عاجل

□ مـن : السفارة البريطانية ، اثينا

□ إلـى : وزارة الخارجية

IZ 7032

TCD 110820

TOR 111330A

رقم ٢٤٧

١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥١

● نص برقية من رئيس اركان الامبراطورية الى وزارة الدفاع البريطانية فى لندن يطلب فيها ان يحصل من وزارة الخارجية على تأكيدات يستطيع ان يقدمها للاتراك عن تصميم بريطانيا على البقاء فى منطقة قناة السويس . وعن استعدادها للرد بقوة وبسرعة على اى قلاقل فى مصر (كان رئيس الاركان وقتها فى زيارة رسمية لانقرة) .

وثيقة رقم (٥٦)

البرقية التالية من رئيس الأركان العامة الامبراطورية إلى جنرال ماكلين وزارة الدفاع .

والآن وقد قررت مصر إلغاء المعاهدة ، ستكون مهمتنا فى تركيا اكثر صعوبة ، واثق انني لن أستطيع تحقيق شيء هناك ابدا ما لم أقل شيئا ما عن النوايا مستقبلا . إن ما أريد أن أفعله هو أن أقدم لهم تأكيدا رسميا نيابة عن حكومة صاحب الجلالة بأننا نعتزم الابقاء على جنودنا والاحتفاظ بقواعدنا فى مصر ، وأنه لو حاول المصريون إخراجنا فاننا سنرد بقوة وبسرعة .

٢ ـ أرجو التشاور مع وزارة الخارجية بصفة عاجلة ، وإبلاغى فى أنقرة إذا كنت قد فوضت بتقديم تأكيد بهذا المعنى . إن أول شيء يريد الاتراك أن يعرفوه هو ما الذى نعتزم عمله فى مصر ، وبموجب ردنا سيقدرون ما إذا كان من المناسب لهم أن يشتركوا فى قيادة للشرق الأوسط تحت قيادة القائد الأعلى البريطانى . إن أى بادرة توحى بالتردد فى تصميمنا على البقاء فى مصر ، حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة ، ستكون مهلكة بالنسبة للفرص المتاحة لى لتحقيق أى شيء مع الأتراك ، وربما مع اليونانيين .

٣ ـ وقد استحث ليشير ، وجوان ، وبيدو ، جميعا على اتخاذ إجراء حازم فى مصر . وهم يعتقدون أننا لو تصرفنا فى مصر مثلما فعلنا فى إيران ، فان منطقة شمال أفريقيا كلها ستنقلب ضد الغرب . ويشعر الجنرال إيزنهاور ، والجنرال برادلى بالشيء نفسه ، إلا أنهم أقل استعدادا على حمل حكومتيهما على أن تقول ذلك صراحة .

التوزيع

□ اميرال البحر الانجليزى ـ C.I.G.S ـ C.A.S ـ سير ف هوبر ميلر ـ سير ب . ديكسون ، وزارة الخارجية ـ سير ب . لايشنج ، C.R.O ـ السيد د . ب . رايلى ، وزارة الخارجية ـ السيد س . ا . ى. شاكبور ، وزارة الخارجية ـ السيد ى . م . روس ، وزارة الخارجية ـ السيد ن . بريتشارد ، C.R.O ـ D.C.O.R.“A”

وثيقة رقم (٥٧)

برقية داخلية مقيدة التوزيع

باليـد

توزيع برنامج الدفاع

من مندوب المملكة المتحدة لدى مجلس شمال الاطلنطى
إلى وزارة الخارجية .

سير ف . هوير ميللر

رقم ٤٦٨ توزيع مقيد

٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥١ تم ارسالها فى ٢٤ تشرين الاول/ اكتور ١٩٥١

سرى

وعاجل

برقية رقم ٤٦٨ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر

وأعيد إرسالها للعلم المقيد إلى :

□ واشنطن □ باريس

● نص برقية شفرية من المندوب البريطانى لدى حلف شمال الاطلنطى الى وزارة الخارجية البريطانية وهى تتضمن راى الحكومة الفرنسية بضرورة الحزم والشدة مع مصر .

وثيقة رقم (٥٧)

□ مندوب المملكة المتحدة
لدى منظمة التعاون
الاقتصادى الأوروبى
□ روما
□ أوسلو
□ لاهاى
□ القاهرة

□ واهنرهايد
□ لشبونة
□ كوبنهلجن
□ بروكسل
□ المفوض السامى للمملكة المتحدة
□ اوتاوه

بالاشارة إلى برقيتى رقم ٤٥٧ المقيدة التوزيع (بتاريخ ١٨ تشرين الأول / اكتوبر) مصر .

كما توقعت فى برقيتى المشار إليها ، أدلى مسيو الفان فى جلسة المندوبين أمس ببيان عن مصر . وكان بيانه كما يلى :

« تتابع الحكومة الفرنسية تطور الموقف فى مصر بأكبر اهتمام . وترى الحكومة الفرنسية أن هذا الموقف يتسم بالأهمية لجميع بلدان معاهدة شمال الأطلنطى ، ولجميع الأمم الحرة ، التى لا تستطيع أن تقف موقف المتفرج ، وتشهد تزايد الاضطراب فى منطقة تتسم بأهمية حيوية لأمنها . وبهذه الروح تنضم فرنسا إلى المسعى الذى يقوم به فى القاهرة سفراء الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وتركيا .

« وتتفق الحكومة الفرنسية كلية مع الحكومة البريطانية فى اعتبار أن جلاء الجنود البريطانيين من منطقة القناة لا يمكن تصوره بأية حال تحت التهديد . وترى الحكومة الفرنسية أنه لمن الحيوى فى الوقت نفسه أن نتجنب باتخاذ موقف حازم ، شيوع إلغاء المعاهدات فى مختلف أرجاء الشرق الأدنى ، وانتهاج سياسة فوضوية . إن الاضطراب لا يمكن أن ينشأ فى تلك المنطقة بدون احداث تهديدات خطيرة للأمم الحرة . إن الحكومة الفرنسية ، التى تتحمل مسئوليات ثقيلة فى مناطق مختلفة تنضم كلية إلى تصميم الحكومة البريطانية بألا تقبل شعار إلغاء الاتفاقات التى ابرمتها المملكة المتحدة مع مصر .

« وتعتقد الحكومة الفرنسية أن الموقف فى الشرق الأوسط يمكن أن يقوم بانتهاج سياسة حازمة ومتماسكة . إن الأحداث التى تقع فى مصر تبين ضرورة انتهاج سياسة للتضامن بين الدول الغربية ، وهى سياسة تلتزم بها الحكومة الفرنسية بوجه خاص » .

(نرجو إعادة إرسالها إلى واشنطن ، باريس ، منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى ، باريس (وفد المملكة المتحدة) ، واهنرهايد ، روما ، لشبونة ، اوسلو ، كوبنهاجن ، لاهاى ، بروكسل (والمفوض السامى للمملكة المتحدة ، والقاهرة) .

(ارسلت نسخ إلى مكتب علاقات الكومنولث لاعادة إرسالها مقيدة إلى اوتاوه) .

"The French Government is following the evolution of the situation in Egypt with the greatest attention. The French Government considers that this situation is of interest to all the countries of the North Atlantic Treaty and to all free nations, which cannot stand by and see agitation developing in an area which is of vital importance for their security. It is in this spirit that the French Government associated itself with the démarche made in Cairo by the Ambassadors of the United States, the United Kingdom and Turkey.

وثائق مرحلة العنف

وثيقة رقم (٥٨)

(تتسم هذه البرقية بسرية خاصة ، ويجب الاحتفاظ بها لدى المتلقى المأذون له ، وإلا يتم توزيعها) .

توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول بالشفرة /OTP

من القاهرة إلى وزارة الخارجية

سير ر. ستيفنسون □ تم إرسالها : الساعة ١٦ و ١٧ أول نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٥١

رقم : ٨٩٤

١ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٥١□ تم تسلمها : الساعة ١٤ و ١٨ أول نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٥١

عاجل

وسرى

برقية رقم : ٨٩٤ موجهة إلى وزارة الخارجية مؤرخة فى تشرين الثانى/نوفمبر

وارسلت مرة اخرى للعلم إلى : الشرق الأوسط (القائد العام للقوات البرية فى الشرق الأوسط) (القائد العام للقوات الجوية فى الشرق الأوسط)

□ واشنطن ، باريس ، انقرة

وتوزيع مقيد إلى المكتب البريطانى بالشرق الأوسط (القاهرة) .

العقوبة الخاصة بالبترول :

إن الابقاء على الحظر المفروض على البترول الثقيل الوارد من السويس قد وصل الآن ، فى رأى شركة شل هنا ، إلى نقطة الخطر . ولست فى موقف يتيح لى أن أؤيد أو أنفى هذا . إلا أن شركة شل تقول فى تقرير لها أن ١٠ بالمئة من وكلائها ، بما فى ذلك ، كبار الوكلاء فى طنطا والزقازيق ، قد أصبحوا بدون مخزونات بترولية تماما . وهم يرون بصدق واضح أن التخفيف من الحظر لن (أكرر لن) يؤدى إلى الوقف الفورى

● نص برقية شفرية من السفير البريطانى فى مصر (سير رالف ستيفنسون) الى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن وهى تتعرض لقرار بريطانى بوقف امدادات البترول من السويس الى القاهرة كعقوبة تصيب كل مرافقها بالشلل الكامل ردا على الغاء المعاهدة وتصاعد الموقف الشعبى نتيجة لذلك .

وثيقة رقم (٥٨)

للخطر بالنظر إلى الفترة الزمنية الطويلة ، التى يتطلبها تعويض النقص . إن العقوبة الخاصة بالبترول ، تضر بصغار المستهلكين ، كما أن الناتج الفرعى المشئوم لها هو تخزين حتى الكيروسين الذى يعتمد عليه الفقراء المعدمون فى طبخ غذائهم برغم أن هناك مؤونة عادية متاحة منه فى الواقع . والتأثير الرئيسى لهذه العقوبة على الحكومة يتحقق بطبيعة الحال عن طريق تأثيرها على الشعب ، ولابد أن يفترض أن الحكومة تدرك الآن ما الذى يمكن أن نفعله من جانبنا كيما نجعل الحياة تتوقف تماما فى البلاد . بيد أن الدرس الذى تعلموه لم يدفعهم إلى تخفيف تدابير الحصار المفروض ضد جنودنا فى منطقة القناة ، ويبدو لى أنه من غير المحتمل تماما أن يؤدى استمرار هذا الشكل من الضغط إلى إسقاط الحكومة قبل إحداث انهيار كامل لاقتصاد البلاد بكل ماله من آثار مصاحبة على مصالح العالم الحر .

٢ - ولذلك لابد أن يعتمد تقرير ما إذا كنا سنبقى على هذه العقوبة فى الوقت الحاضر أم لا ، على هدفنا النهائى فيما يتعلق بمصر .

٣ - وإذا كان هدفنا هو تدمير الحكومة المصرية واستقرار البلاد إلى الدرجة التى يكون من اللازم معها ، ومن المنطقى لنا أن نعيد احتلالها ، بصفة مؤقتة على أية حال ، وذلك بهدف إقامة إشراف دولى فيما بعد على القاعدة والقناة ، فإنه ينبغى لنا بوضوح أن نستخدم استخداما كاملا جميع العقوبات التى نقدر عليها . إلا أنه حتى فى هذه الحالة ، يبدو لى أن المخاطرة بالتعجيل باحداث فوضى فى هذا البلد قبل وصول التعزيزات العسكرية اللازمة إلى هنا مما يمكنا من احتلالها على نحو مناسب ، سيكون أمرا غير حكيم .

٤ - ولو كان الهدف النهائى ، من ناحية أخرى ، هو أن نضمن وضع قاعدة يمكن تشغيلها فى مصر تحت قيادة الشرق الأوسط بموافقة مصر (انظر برقيتى رقم ٨٦٥ ، الفقرة/٣) ، فإنه لمن الواضح أنه ليس من مصلحتنا أن ندفع بالبلاد إلى الفوضى ، وفى هذه الحالة ، ينبغى ان تتجه جهودنا بالتأكيد ناحية اعالة انفسنا فى منطقة القناة من مواردنا الخاصة ، وأن نستورد العمالة اللازمة ، وأن نتخذ أية تدابير محلية تكون ضرورية مباشرة لتوفير الأمن للقاعدة ، وحرية المرور فى القناة .

٥ - ولذلك ، يبدو من اللازم وعلى نحو عاجل اتخاذ قرار بشأن السياسة الطويلة الأجل .

(وزارة الخارجية - يرجى ارسال هذه البرقية إلى واشنطن ، باريس ، انقرة ، والشرق الأوسط ، وقيادة السلاح الجوى فى الشرق الأوسط باعتبارها برقياتى ارقام : ١٨٧ ، ١٢٢ ، ١١٨ ، ٤٦٧ و ٢٥ على التوالى) .

تكرر ارسالها إلى واشنطن ، باريس ، وانقرة .

(وارسلت نسخ إلى وزارة الحربية لشئون الشرق الأوسط ، ووزارة الطيران للسلاح الجوى بالشرق الأوسط) .

نسخ مسبقة

□ سير و. استرانج ، السكرتير الخاص ، السيد بلوكير ، رئيس الادارة الافريقية

وثيقة رقم (٥٩)

(تتسم هذه البرقية بسرية خاصة ، ويجب الاحتفاظ بها لدى المتلقى المأذون له ، وألا يتم توزيعها) .

توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول　　　　بالشفرة / OTP

توزيع سرى

من وزارة الخارجية إلى القاهرة

رقم : ١٢٥٥

٢ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٥١

أرسلت فى : الساعة ٢٠,١٠ ، ٢ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٥١ .

عاجل

وسرى

برقية رقم ١٢٥٥ موجهة إلى القاهرة ، مؤرخة فى ٢ تشرين الثانى/ نوفمبر

وأرسلت مرة أخرى للعلم إلى : واشنطن

□ القائد العام للقوات البرية فى الشرق الأوسط ـ القائد العام للقوات الجوية فى الشرق الاوسط ـ المكتب البريطانى بالشرق الأوسط ـ MEMIN فايد ـ القائد العام بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ـ باريس ـ انقرة

بالاشارة إلى برقيتك رقم ٨٩٤ (المؤرخة فى ١ تشرين الثانى/نوفمبر) مصر ، بشأن القيود المفروضة على البترول .

طبقا لخطوط السياسة التى وضعتها فى برقيتى رقم ١٢٤٩ (بتاريخ ٢ تشرين الثانى/نوفمبر) فقد تم تفويض القواد العموميين بأن يطبقوا القيود على البترول عن طريق خط انابيب أجرود وعلى أساس متقطع ، وبالتشاور الوثيق معك . وتنطبق المبادىء العامة نفسها على نقل البترول الثقيل بالطريق البرى أو السكك الحديدية .

٢ ـ برغم أن التقديرات تبدو مختلفة بالنسبة لمخزونات البترول الثقيل فى الدلتا ، فإنه لمن الواضح من برقيتك المشار إليها أنه من المحتمل أن تسفر القيود الحالية عن أزمة فى منطقة الدلتا لا تعزز سياستنا طويلة الأجل ، كما هى مبينة فى برقيتى رقم ١٢٤٩ . (بتاريخ ٢ تشرين الثانى/ نوفمبر) .

٣ ـ ولذلك أرى أن يخفف الحظر الحالى على امدادات البترول الثقيل جزئيا على الأقل ، وأن تصدر التعليمات إلى القواد العموميين فى الشرق الأوسط وفقا لذلك . وفى الوقت نفسه ، ينبغى أن تحذر وزير الداخلية من أنه إذا رغبت الحكومة المصرية فى ضمان التدفق العادى من امداداتهم البترولية ، فإنه يتعين عليهم أن يعملوا على الوقف الفورى للتهديدات التى يتعرض لها العمال بمنطقة القناة فى الوقت الحاضر ، واتاحة استخدام مرافق النقل الضرورية المتصلة بالموانىء والسكك الحديدية فى المنطقة .

٤ ـ وافق رئيس الوزراء ووزير الدفاع على هذه البرقية .

(إلى فايد فقط)

٥ ـ فايد : نرجو ارسال هذه البرقية فورا إلى القائد العام للقوات البرية فى الشرق الأوسط .

● نص برقية شفرية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطانى فى القاهرة (السير رالف ستيفنسون) تؤيد فيها حظرا جزئيا على نقل البترول من السويس الى القاهرة .

وثيقة رقم (٦٠)

سرى للغـاية

١٤/١١/١٩٥١

موجه إلى القاهرة . برقية رقم ١٣٧٩

١٤ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٥١ . مكررة لابلاغها إلىMEMIN

فايد والأسكندرية

بالاشارة إلى برقيتكم رقم ٩٩٠ (بتاريخ ١٣ تشرين الثانى/نوفمبر) وبرقيتى رؤساء الأركان رقم ٥٥٣ و CCL ٥٥٤ (بتاريخ ١٢ تشرين الثانى/ نوفمبر) .

يرى رؤساء الأركان أن التأخير المحتوم فى توصيل القوات إلى الأسكندرية وعدم كفاية القوات المتاحة يجعلان من المستصوب بذل كل الجهود الممكنة لارسال سفن البحرية الملكية إلى الاسكندرية فى أسرع وقت ممكن ، إذا ما وقعت اضطرابات واسعة ، وأعطى الأمر بتنفيذ العملية RODEO « روديو » . وسيبرقون إلى قواد العموم بهذا الشأن (انظر COS (ME) ٥٩١ و ٥٩٢) . كما أنهم يرون انه ينبغى أن نعد بعض الخطط لتركيز الجالية البريطانية فى الأسكندرية بحيث يمكن للسفن المشار إليها اعطاؤها الحماية الفعالة .

٢ ـ ولذا فإننى ساكون ممتنا إذا ما نظرتم ، بالتشاور مع القنصل العام لجلالة الملك فى الاسكندرية ، فى امكانية مثل تلك الخطة ، وأن تنسقوا التدابير مع قواد العموم إذا ما كان ذلك عمليا .

فقرات من COS(6) 184 ـ اجتماع معقود فى ١٤/١١

سرى للغـاية

٣ ـ تدابير للاحتفاظ بموقفنا فى مصر (الف) سرى للغاية

المرجع السابق : C.O.S. (51) الاجتماع ١٨٠ ، محضر ٩)

نظرت اللجنة فى برقيتين[١] من قواد العموم فى الشرق الأوسط ، توضحان خططهم للعمل ضد القاهرة والاسكندرية حينما يكون ذلك ضروريا . كما نظرت اللجنة فى برقية[٢] تلقاها رئيس هيئة أركان القوات الجوية من القائد العام للقوات الجوية فى الشرق الأوسط ، تقدم الأسباب التى دعته إلى طلب[٣] ارسال بعض قاذفات القنابل المتوسطة إلى منطقة القناة . وقد قدمت خلال المناقشة النقاط التالية :

القاهرة

(أ) تبدو خطط العمل ضد القاهرة مرضية بشكل عام .

الأسكندرية

(ب) يجرى الآن تحريك لواء المشاة ٣٩ من قبرص إلى منطقة القناة ولذا فلا يتاح فى الوقت الحاضر سوى لواء المشاة ١٩ الموجود فى برقة لكى يذهب إلى الاسكندرية حتى يصل لواء الحرس ٣٢ إلى الشرق الأوسط فى الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر .

(ج) إن القسم الصغير من لواء المشاة ١٩ (كتيبة واحدة بالاضافة إلى سرية عربات مدرعة) والمكلفة بالاستيلاء على مطار الدقهلية ، لا يمكن أن تصل إلى هناك فى أقل من ٤٨ ساعة من وقت مغادرتها لمنطقة طبرق . ويمكن لهذه القوة أن تشتبك وهى فى طريقها فى مناوشة مع قوة الهجانة المصرية : ويمكن أن تجد نفسها قرب الاسكندرية فى مواجهة عدد كبير تماما من القوات المصرية ، ولذا فيمكن أن يزداد تقدمها تأخيرا .

(د) ولما كانت المناسبة لتدخلنا فى الاسكندرية هى فقد أرواح بريطانية ، فيجب القبول بأن أى خطة لن توفر حماية كاملة . ومع ذلك ، فبالنظر إلى أنه من المتوقع على وجه الخصوص أنه لن المحتمل أن

● نص برقية شفرية من وزارة الخارجية البريطانية بالتنسيق مع وزارة الدفاع الى السفير البريطانى فى القاهرة (السير رالف ستيفنسون) تتضمن تعليمات بشان احتمال تنفيذ الخطة التى تحمل الاسم الرمزى « روديو » وهى خطة تستهدف احتلال القاهرة والدلتا والاسكندرية عسكريا عند الضرورة . وقد الحقت بها توجيهات من لجنة الدفاع الامبراطورى .

وثيقة رقم (٦٠)

تؤدى قوات الأمن المصرية كل ما باستطاعتها لمنع حدوث مذبحة ، فحتى لو فقدت بعض الأرواح ، فسيكون هناك عدد كبير جدا من الأشخاص الذين يتعين حمايتهم .

(هـ) ولذا فإن أى خطة مقبولة يجب أن تقوم على فهم واضح بأن هدفها الوحيد هو حماية الأرواح البريطانية ، وأنها يجب أن تكون قادرة على تنفيذه بسرعة بالغة . وعلى الرغم من ذلك ، فلابد أن تكون هناك فترة ما بين بدء وقوع المتاعب ووصول القوات البريطانية ، وخلال هذه الفترة سيتعين على المدنيين المعنيين أن يفعلوا ما بوسعهم لحماية أنفسهم .

(و) ولقد اتفق على أن ما يبدو مطلوبا هو قوة بحرية مناسبة تبحر على الفور إلى ميناء الأسكندرية تحت غطاء جوى بحرى . وسيكون لهذا على أى حال تأثير مهدىء وسيوفر قاعدة للقوات البرية حينما تصل فى وقت لاحق من برقة ، كما سيوفر نقطة تجمع للمدنيين الذين تتعرض أرواحهم للخطر . وفضلا عن ذلك ، فإذا لم يكن هذا متوافرا بالفعل ، فينبغى وضع خطة على الفور من قبل القنصل العام فى الاسكندرية - بالاشتراك بقدر ما يمكن مع سلطات الخدمة - لتركيز المواطنين البريطانيين بالطريقة التى توفر لهم أكبر درجة من السلامة وتمكنهم من الاستفادة من الحماية التى يوفرها وصول سفن جلالة الملك . وقد يكون من الضرورى الترتيب لاجلاء هؤلاء الذين تعتبر أرواحهم معرضة للتهديد بدرجة أكبر .

(ز) إذا ما ثارت متاعب خطيرة فى الاسكندرية ، فإن الغوغاء من مثيرى الشغب لن يفرقوا بين الانجليز وغيرهم من الأوربيين ، وينبغى علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لكل المعنيين . وقد يبدو من المعقول فى هذه الظروف أن على الأمريكيين أن يوفروا فرقة لمصاحبة قوتنا البحرية . وينبغى لوزارة الخارجية أن تفاتح الأمريكيين فى هذا الصدد بهدف ضمان ارسال التعليمات الضرورية إلى الأدميرال كارنى دونما تأخير .

الدعم الجـوى :

(ح) وقد اتفق على أن القاذفات المتوسطة لا تبدو نوعا مناسبا جدا من الطائرات للقيام بالمهمة المستهدفة . وينبغى توفير التغطية لدخول سفننا بالدرجة الأولى بواسطة الطائرات البحرية من سفينة جلالة الملك « أوشن » (والتى يمكن تحريكها بشكل مناسب إلى قرب مسرح العمليات) . وبالرغم من أنه يمكن استخدام طائرات فامبير الموجودة فى منطقة القناة إلى ابعد مدى لها لكى تحيد المدافع المضادة للطائرات ومدافع الحراسة الساحلية فى منطقة الدقهلية ، فإن من الصعب تخيل كيف يمكن التعامل من الجو مع بطاريات « رامبل » ، بالنظر إلى موقعها . وفضلا عن ذلك ، فمن الممكن لقادة العموم فى الشرق الأوسط أن ينظروا ، فيما يتعلق بهذه المهمة ولتوفير غطاء جوى اضافى لقواتنا ، فى استخدام طائراتهم المقاتلة الليلية من طراز « موسكيتو » وطائراتهم من طراز « بريجاند » ، والتى يمكن نقلها من عدن .

وفى هذه الظروف ، يجب سحب أسراب القاذفات المتاهبة فى الوقت الحاضر بناء على طلب القائد العام للقوات الجوية فى الشرق الأوسط ، وينبغى ابلاغ قادة العموم فى الشرق الأوسط بآراء اللجنة فى هذا الصدد .

(ط) وقد أشير إلى أن « القصف غير المحدود للدفاعات » كما هو مشار إليه فى الفقرة ٣ من الوثيقة 553/CCL يرقى إلى حرب صريحة لا لبس فيها ضد مصر وقواتها المسلحة . ولا يزال الوقت كافيا للنظر فى التصريح بذلك إذا ما قرر[٤] الوزراء ، وحينما يقررون ، أنه ينبغى لقواتنا أن تتدخل خارج نطاق منطقة القناة . وإذا ما اتخذ هذا القرار فإن من الضرورى توضيح انه سيكون لسفننا حرية التصرف للرد على أى عمل عدائى تقوم به القوات المصرية .

(ك) وقد اتفق بصفة عامة على أن المظاهرات الجوية إذا لم يعقبها بالتالى القيام بعمل ستكون قليلة القيمة ، وفى حقيقة الأمر ، فإنها تعادل قيام القوات باطلاق النيران فى الهواء كمساعدة السلطات المدنية .

نقل القوات من طرابلس :

وقد استرعى انتباه اللجنة بعد ذلك إلى برقيتين[٥]، [٦] من طرابلس إلى وزارة الخارجية ، فيما يتعلق بالتاثير المحتمل لسحب لواء المشاة ١٩ إذا ما احتاج الأمر إليه فى مصر .

وثيقة رقم (٦٠)

١ ـ وقد اتفق على أنه فى الظروف التى يتعين فيها على لواء المشاة ١٩ أن يتحرك ، فإن على القوات المتبقية فى ليبيا أن تفعل كل ما بوسعها . ولا ينبغى إجلاء العائلات فى الوقت الحاضر كما أوصى بذلك السيد « بلاكلى » ، رغم أنه ليس هناك ضرر فى التخطيط لهذا إذا ما رغب فى ذلك .

ولما كان يبدو أن الأمريكيين مهتمون باحتمال تخفيض قواتنا ، فقد يكون من الملائم أن يقترح عليهم ضرورة أن يرسلوا فى هذه الظروف سفينة حربية إلى طرابلس .

إعلام بلدان الكومنولث القديمة :

اتفق فى مناقشة مختصرة على أنه ليس هناك اعتراض على قيام وزارة العلاقات مع الكومنولث باعلام حكومات الدومينيون القديمة بخططنا للعمل فى القاهرة والاسكندرية فى عبارات عامة جدا .

وان اللجنـة :

١ ـ قد أصدرت أوامرها للأمين بأن :

(أ) يعد مشروع[٧] رد على البرقيات[٨] الواردة من قادة العموم فى الشرق الأوسط فى ضوء مناقشاتها .

(ب) أن يخبر وزارة العلاقات مع الكومنولث أن اللجنة ليس لديها اعتراض على إخبار بلدان الدومينيون القديمة فى عبارات عامة بخططنا للعمل ضد القاهرة والاسكندرية (وقد أخبرت وزارة العلاقات مع الكومنولث بذلك تليفونيا فور انتهاء الاجتماع) .

٢ ـ تدعو وزارة الخارجية إلى :

(أ) إرسال برقية ملائمة إلى سفير جلالة الملك فى القاهرة فى ضوء مناقشة اللجنة للفقرة خامسا أعلاه .

(ب) أن تنظر على وجه عاجل فى الاتصال بالأمريكيين فى ضوء الفقرتين « خ » و « ظ » أعلاه .

(ج) أن ترد على البرقيتين[٩] ، [١٠] الواردتين من طرابلس فى ضوء الفقرة « ض » أعلاه .

٣ ـ تدعو وزارة الطيران إلى التصرف وفق الفقرة « ذ » أعلاه .

(١) 553/CCL and 554/CCL

(٢) AOC-in-C MEAF to CAS No. 390

(٣) AOC-in-C MEAF to DCAS No. AO515

(٤) برقية وزارة الخارجية للقاهرة رقم ١٣٧١

(٥) من طرابلس لوزارة الخارجية رقم ٤١٠

(٦) من طرابلس لوزارة الخارجية رقم ٤١١

(٧) وزعت هذه الاشارة على اللجنة فى وقت متاخر من اليوم . كموضوع موافق عليه مع تعديلات طفيفة ووزعت باعتبارها COS (ME) 592 & COS (ME) 591

(٨) 553 and 554/CCL

(٩) من طرابلس الى وزارة الخارجية رقم ٤١٠

(١٠) من طرابلس الى وزارة الخارجية رقم ٤١١

وثيقة رقم (٦١)

□ السفارة البريطانية

بباريس   سرى

١٦ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٥١

عزيزى باوكر

لقد وصل نجيب الراوى السفير العراقى بالقاهرة إلى باريس صباح اليوم . وقد قابلت نورى باشا وفقا لموعد محدد فى الساعة الخامسة هذا المساء . وقد اعطانى هذا البيان عن تقرير نجيب إليه .

فى الفترة ما بين ٩ ـ ١٥ تشرين الثانى /نوفمبر تقابل نجيب مع فؤاد سراج الدين أربع مرات ، ومع النحاس باشا مرة واحدة ، ومع رئيس ديوان الملك فاروق مرة واحدة . ودار الحديث الهام مع سراج الدين . وكانت النقاط الجوهرية فى هذه المحادثات كما يلى :

١ ـ أن الحكومة المصرية حريصة على ايجاد طريقة للخروج من المأزق الحالى .

٢ ـ لقد قبلت ديباجة « وثيقة نورى » (نص أعطاه نورى لنجيب فى بغداد يوم ٨ تشرين الثانى / نوفمبر ، مع تعليمات بنقلها إلى سراج الدين ، وقد ورد النص فى برقية باريس رقم ٦٦٦ المقيدة التوزيع بتاريخ ١٠ تشرين الثانى/ نوفمبر) .

٣ ـ إن المصريين يفضلون ، بدلا من « حلف الدفاع عن الشرق الأوسط » ، معاهدة تحالف مع الدول الأربع ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، تركيا ، مدتها خمس سنوات .

٤ ـ أن يقبل البريطانيون الجلاء « خلال فترة زمنية معقولة » . وقد اقترح المصريون سنة واحدة .

ملاحظة : وقد علق نورى على هذه النقطة بأنه لا يعرف ما إذا كان الجلاء سيشمل السلاح الجوى الملكى أم لا ـ وأعرب عن أمله فى أن يكون ذلك ممكنا استثناءه .

ر . ج . باوكــــر

وزارة الخارجية لندن

٥ ـ يرغب المصريون فى أن يبدأ الخبراء البريطانيون على الفور تدريب القوات المصرية للدفاع عن منطقة القناة ، وأن يدرب المسئولون البريطانيون المصريين على العناية بجميع المنشآت والمخازن . وسوف يحافظ المصريون على هذه المنشآت والمخازن فى جميع الأوقات فى حالة استعداد كاملة ، وذلك حتى يمكن ، فى حالة الطوارىء ، استدعاء القوات البريطانية لاستعمالها بدون ضياع أى وقت أو كفاية .

٦ ـ إن المصريين مستعدون للتخلى عن « قطاع غزة » فورا ، (وقد ذكر سراج الدين انه يكلفهم ٥٠ الف جنيه مصرى يوميا) ، وأن يسلموه إلى الأمم المتحدة . وفى الوقت ذاته ، تريد مصر التوصل إلى تسوية نهائية مع إسرائيل .

ملاحظة : سألت نورى « هل يعنى ذلك أن المصريين لن يعترضوا على مرابطة الجنود البريطانيين فى قطاع غزة ؟ » .

وأجاب نورى : « أنهم لا يعبأون بذلك . ويمكنكم أن تفعلوا به ما تشاءون .

٧ ـ السودان . إن ما يريده المصريون على ما يبدو هو أن يكون للسودان حكومة ذاتية على أن يكون ملك مصر هو العاهل . وقد أوضح نجيب أن بريطانيا ملتزمة بمبدأ مؤداه أنه لا مصر ولا بريطانيا ، ولكن السودانيين وحدهم ، هم الذين يقررون مصير السودان .

● نص برقية شفرية من السفارة البريطانية فى باريس حولتها وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها فى القاهرة . وهى تتضمن تفاصيل محاولة يقوم بها السيد نورى السعيد رئيس وزراء العراق لتدارك الموقف المتردى بين مصر وبريطانيا وقد الحقت بالبرقية نصوص لمقترحات نورى السعيد وتعليقات عليها .

وثيقة رقم (٦١)

وقال سراج الدين إنه قد فهم ذلك ، إلا أنه نظرا لأن البريطانيين يتمتعون بنفوذ كبير في السودان ، فإنهم يستطيعون استخدام مساعيهم الحميدة لاقناع السودانيين بقبول حل يحظى بالموافقة المشتركة من بريطانيا ومصر .

ويأمل نورى ان يقابلك غدا ، وأن يقابل مستر إيدن يوم الأحد أو يوم الاثنين . وكما تعرف ، فإن يوم الاثنين هو اليوم المحدد لاجراء عملية الزائدة الدودية للأمير الوصى على العرش بمستشفى لندن . ومن المتفق عليه ، سيتوجه نورى إلى لندن لمرافقة صاحب السمو الملكى . ويود أن يعود هنا يوم الثلاثاء . وقد ابلغنى نورى أن نجيب قد أحضر معه رسالة مختومة إلى صلاح الدين ، والتى يعتقد أنها تحتوى على معلومات مماثلة لتلك التى نقلها نجيب شفهيا لنورى ، ولكن نورى ان يتعامل مع صلاح الدين عن عمد قبل أن يتوجه إلى لندن غدا .

توقيع

س . هـ . بيراون

مقترحات نورى باشا

قدم نورى باشا إلى الحكومة المصرية بعض المقترحات المعينة للتوصل إلى تسوية للنزاع الانجليزى المصرى ، وقد وردت فى برقيتى باريس رقمى ٦٦٦ و ٦٦٧ مقيدة التوزيع ـ وقد تلقى الآن الرد المصرى الذى أعطى إلى السفير العراقى بالقاهرة من قبل وزير الداخلية المصرى ، ورئيس الوزراء ، والقائم بأعمال رئيس الديوان الملكى . وقد ورد هذا الرد فى الرسالة المرفقة من براون .

٢ ـ وترد فيما يلى تعليقات الوزارة على النقاط التى أثيرت فى هذه الرسالة :

١ ـ إن لدينا بالفعل دلائل بأن المصريين قلقون ، إلا أنه حتى الآن لم يصل منهم شىء محدد . وتشير الرسائل التى تلقيناها فقط إلى توافر الرغبة فى تخليص انفسهم من هذه المحنة بأرخص ثمن ممكن ، اى رغبة حكومة الوفد فى البقاء فى السلطة دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات مادية لوجهة نظرنا .

٢ ـ إن ديباجة وثيقة نورى (برقية باريس رقم ٦٦٦ مقيدة التوزيع) لا تساوى فى الواقع شيئا ، ولكن الاشارة إلى المادة ـ ٥٢ من الميثاق خطيرة ، لأن الاتفاقات الاقليمية المحكومة بهذه المادة عرضة للاشراف والتدخل من قبل مجلس الأمن .

٣ ـ إن فكرتنا هى انشاء قيادة للشرق الأوسط ، وليس انشاء حلف دفاعى . إن ما نريده هو اتفاقات عملية مرضية تنص على الدفاع عن الشرق الأوسط . أما المقترح الذى يدعو إلى تحالف مع الدول الاربع فهو طريقة لصرف الانتباه عن الموضوع الحقيقى . وعلى اية حال ، من المحتمل الا يكون مقبولا للولايات المتحدة .

٤ ـ إن هذا رجوع إلى المقترحات المصرية الأصلية غير المقبولة كلية . وقد ذكر رؤساء الأركان مرارا أن الجلاء خلال عام غير عملى . وإذا لم يشمل الجلاء السلاح الجوى الملكى ، فإن ذلك سيكون بالتأكيد نقطة مكتسبة ، إلا أن نورى غامض على نحو مرتبك بالنسبة لهذه النقطة .

٥ ـ لقد عرضنا بالفعل تسهيلات تدريبية للقوات المصرية . ومن المستحيل تماما أن نوافق على أن يحتفظ المصريون بالمنشآت والمخازن التى تشكل القاعدة البريطانية فى مصر (تقدر قيمتها بنحو ٢٠٠ مليون جنيه) . وكانت مقترحاتنا الأصلية المقدمة لمصر تستهدف الالتفاف حول هذه النقطة باقتراح إنشاء مجلس إشراف انجليزى / مصرى للقاعدة ، التى يتم تشغيلها بوساطة نحو ٣٥٠٠ فنى بريطانى يتخفون فى زى المدنيين .

٦ ـ إن فكرة قطاع غزة ، هى إحدى الأفكار التى بحثناها بالفعل ، وسيكون من غير المناسب تماما كموقع للقاعدة الأساسية . ولعل اقصى ما يمكن قوله هو أن رؤساء الأركان كانوا فى وقت ما مستعدين لاعتباره موقعا محتملا للجنود البريطانيين ، إلا أنه حتى لهذا الغرض ، لا يعتبر مناسبا حقيقة (وعلى

وثيقة رقم (٦١)

سبيل المثال لا يوجد فيه مياه ، والمعسكرات متهدمة ، وهناك قطاع سكانى من اللاجئين عددهم ٢٠٠٠٠٠ نسمة يتعين التخلص منهم ، كما انه ليست هناك تسهيلات تدريبية) . اما الرواية التى ذكرت أن مصر تريد تسوية نهائية مع إسرائيل فهى مثيرة للاهتمام لو كانت حقيقية .

٧ ـ إننا لا نستطيع أن نقبل فرض السيادة المصرية على السودان . وعلى أى حال نعرف أن ما يعنيه المصريون بالسيادة هو أمر غير مقبول كلية للسودانيين . وليس واضحا من الرد المصرى ما إذا كانوا قد عدلوا هذا المفهوم للسيادة بأى شكل ، وهو يتضمن الاشراف على الدفاع والشئون الخارجية ، والنقد ، وأن يصبح الوزراء السودانيين مسئولين أمام ملك مصر .

٢ ـ ولذلك فإن افكار نورى مشوشة وغير عملية ، إلا أننا لا نريد احباطه بدرجة كبيرة ، لأنه من المستصوب ألا يصطف العرب كلية إلى جانب مصر . ولذلك فانه لمن المقترح ان يتكلم وزير الخارجية على أساس الخطوط التالية :

(أ) اننا نشعر بالامتنان لنورى باشا لاهتمامه ، وللجهود التى يبذلها لحل المأزق مع مصر . ونحن من جانبنا حريصون على التوصل إلى تسوية . إلا اننا ملزمون بأن نوضح أن الشرط الجوهرى لأى تسوية من هذا القبيل هو حدوث تحسن فى الجو . ولا يمكن تحقيق هذا إلا إذا كان المصريون مستعدين لالغاء حملتهم من التخويف والمقاطعة لموقفنا فى منطقة القناة . وليس هناك شك فى أن الحكومة المصرية تتستر على هذا ، وهذا هو اقل ما يمكن أن يقال ، وفى الواقع أن لدينا معلومات بأن وزير الداخلية نفسه لديه ارتباطات وثيقة مع المنظمات الارهابية التى تعمل فى منطقة القناة . وهو ، قبل اى شخص ، فى موقف يتيح له السيطرة عليها ، ومن واجبه أن يفعل ذلك . وطالما أنه يمتنع عن ذلك ، يكون من الصعب علينا أن نؤمن بصدق اقتراحاته التى يقدمها للتوصل إلى حل للمشكلة . ولذلك فإن أنسب اسهام يمكن أن يقدمه نورى باشا هو اقناع الحكومة المصرية بأن تستعيد عمليا الوضع السابق الذى كانت عليه منطقة القناة .

(ب) وقد يدلى وزير الخارجية بأية تعليقات من هذا القبيل بالنسبة للنقاط المعينة المبينة أنفا حسبما يرى ذلك مناسبا .

(ج) وقد يضيف وزير الخارجية ، اننا لا نستطيع الآن أن نتحول عن خططنا الراهنة المتعلقة بانشاء قيادة للشرق الأوسط . وهذا يعنى ان أى اتفاقات بيننا وبين المصريين يتعين أن تكون مقبولة لأصدقائنا ، الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وتركيا ، ويتعين أن تكون متوافقة مع اطار خططنا المشتركة . وهذه الخطط تستهدف توفير اتفاق عملى لضمان الدفاع عن الشرق الأوسط بدون اقامة هيكل سياسى معقد . وبمعنى آخر ، فإننا لا نهتم بالمعاهدات أو الاحلاف بقدر ما نهتم بانشاء منظمة دفاعية عاملة . ولو استطاع نورى باشا أن يثير احساسا بالواقع فى عقول المصريين ، وبذلك يساعد على اقامة منظمة عملية ، فإن من شأن هذا أن يكون خطوة كبيرة جدا إلى الأمام . ومن ناحية أخرى ، وبغية تقدير ما نفكر فيه ، قد يهمه أن يبحث من جديد المقترحات التى قدمتها الدول الأربع لمصر فى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر .

روجر الن
١٧ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٥١

إننى أتفق مع تعليقات مستر آلن واقتراحاته . واننى لكل ثقة ، أنه عند التحدث إلى نورى باشا ، قد يبتغى وزير الخارجية ان يأخذ فى اعتباره أن نورى كان يقوم بدور مفيد جدا فى باريس . حيث نجح فى تعويق الخطط المصرية . ولذلك فانه من المهم الا يعطى نورى الانطباع بأننا لا نقدر تقديرا كاملا العمل الذى يقوم به ، أو أننا نبدى تعليقات هدامة فقط لمقترحاته . وليس هناك شك فى أن الشىء الأنسب الذى يمكن أن يفعله فى هذه اللحظة هو أن يستحث المصريين على أن يوقفوا حملة التخويف ، وعدم التعاون الحالية فى منطقة القناة ، واقناعهم باننا لن نحمل بطرق من هذا القبيل على تقديم تنازلات

(بلوكـر)
١٧ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٥١

وثيقة رقم (٦٢)

سرى للغـاية
ملحق

رئيس الوزراء

مصر ـ قطاع غـزة

قبل سفره إلى باريس وروما ، طلب منى وزير الخارجية أن أرسل إليك مذكرة بشأن هذا الموضوع .

٢ ـ عندما زار نورى باشا رئيس وزراء العراق ، وزير الخارجية يوم ١٧ تشرين الثانى / نوفمبر لبحث مشكلة مصر ، اقترح أنه سيكون من الأسهل التوصل إلى تسوية إذا أمكننا نقل الجنود المقاتلين فى منطقة القناة إلى قطاع غزة . وقال إن المصريين ، الذين احتلوا قطاع غزة فى أثناء الأعمال العسكرية مع اسرائيل ولكنهم لم يضموها ، يجدون انها تكلفهم خمسين ألف جنيه مصريا يوميا ، وأنه يسعدهم التخلص منها .

٣ ـ وقد نظرت وزارة الخارجية ورؤساء الأركان فى هذه الفكرة منذ أكثر من عام مضى . وكانت استنتاجاتنا وقتذاك كما يلى :

(أ) إن الاسرائيليين سيعترضون على وضع جنود بريطانيين على حدودهم وأننا لا نستطيع أن نشرع فى هذه الخطة ما لم يوافقوا على ذلك .

(ب) أن جنودنا سيكونون فى وضع استراتيجى أفضل فى غزة .

(ج) يتعين أولا بناء مرافق وأماكن ايواء مناسبة . ويتكلف هذا ثروة كبيرة ويستغرق وقتا طويلا . كما ستكون اعاشتهم مكلفة .

٤ ـ هناك ٢٠٠٠٠٠ لاجىء عربى فى قطاع غزة تتم اعالتهم على مستوى الكفاف من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين . ويتعين اتخاذ الترتيبات لهم . وقد أصبحت الاكواخ التى بنيناها هناك فى أثناء احتلالنا لفلسطين متداعية ومسكونة بهؤلاء اللاجئين . ولو ذهبنا إلى هناك ، يتعين أن نحسن امدادات المياه ونبنى مطارين . وستكون منشآت التدريب غير كافية ما لم نبرم اتفاقا مع اسرائيل . وكان مقدرا فى عام ١٩٥٠ أن تكون تكلفة الايواء لفرقة فى قطاع غزة ١١ مليون جنيه ، وقد تزيد عن ذلك الآن .

٥ ـ ومع ذلك ، ربما يوفر الانتقال إلى منطقة غزة الحل للمشكلة المصرية الذى نبحث عنه . إن الاعتراضات من الجانب الاسرائيلى قد تكون أقل قوة الآن ، ولا سيما إذا ما انضمت اسرائيل إلى قيادة الشرق الأوسط .

٦ ـ ولقد ترك وزير الخارجية تعليمات بأن نطلب إلى رؤساء الأركان أن يعيدوا النظر فى مقترح قطاع غزة فى ضوء الموقف الرهن . ولو وافقت ، سأطلب إليهم أن يفعلوا هذا .

(توقيع) وليام سترانج
٢٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٥١

● نص مذكرة قدمتها وزارة الخارجية البريطانية الى رئيس الوزراء البريطانى بشان اقتراح نورى السعيد (باشا) الخاص بنقل القوات المقاتلة البريطانية فى منطقة قناة السويس الى قطاع غزة . (ومعنى ذلك ان القوات الجوية والبحرية وتسهيلاتها سوف تظل باقية فى قاعدة قناة السويس) .

وثيقة رقم (٦٣)

سرى للغاية
يجب عدم استنساخ هذه الوثيقة بدون إذن الوزير
ولجنة رؤساء الأركان

C.O.S. (51) 725

٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥١

لجنة رؤساء الأركان
نقل الجنود المقاتلين فى منطقة القناة إلى قطاع غزة
نسخة من رسالة (Reference JE 1051/449G) ، مؤرخة
فى ٥ كانون الاول/ ديسمبر ، ١٩٥١ ، من وزارة الخارجية
إلى الوزير ولجنة رؤساء الأركان

فى ٢٤ تشرين الثانى/نوفمبر ، أرسلت إليك نسخة[1] من مذكرة قدمها سير وليام سترانج إلى رئيس الوزراء تناقش امكانية نقل الجنود المقاتلين فى منطقة القناة إلى قطاع غزة . وقد دون عليها بايجاز « لا اعتراض . للمباشرة » .

٢ ـ وعندما تم استعراض هذه المسألة من قبل رؤساء الأركان فى عام ١٩٥٠[2] ، خلصوا إلى أنه من وجهة النظر العملية البحتة ، ستكون مرابطة قوات الشرق الأوسط الضاربة فى قطاع غزة باهظة التكاليف وغير مناسبة ، ولكنها عملية ومفيدة استراتيجيا . وفى الوقت نفسه استرعوا الانتباه إلى طول الفترة الزمنية المطلوبة لتوفير مرافق الايواء اللازمة وغيرها من المنشآت . وقد اعتبر هذا المشروع متوقفا ، على أية حال ، على تامين الاتفاق مع اسرائيل ، وفى ذلك كنا نشك كثيرا فيما إذا كان هذا فى المتناول بدون التوصل إلى نوع ما من التسوية الاسرائيلية ـ المصرية ، التى كانت تبدو بعيدة المنال فى ذلك الوقت .

٣ ـ وما زلنا نعتبر قبول اسرائيل ، أمرا مستصوبا بدرجة كبيرة على الأقل ، إن لم يكن ضروريا . بيد أن الانضمام الرسمى للولايات المتحدة ، وفرنسا ، وتركيا إلينا فى الدفاع عن الشرق الأوسط ، وقيادة الشرق الأوسط المتحالفة المقترحة ، تدخل عاملا سياسيا جديدا لم يكن موجودا فى العام الماضى . وعلاوة على ذلك ، اقتربت اسرائيل فى أثناء هذه الفترة كثيرا من اعلان تطابقها صراحة إلى الغرب ، واعتقد انه يجوز لنا الافتراض بأن أى نقل لقواتنا الضاربة إلى قطاع غزة يتعين أن يكون مسبوقا بتسوية انجليزية مصرية على أساس مقترحات الدول الأربع (ومع انضمام الدول العربية ككل لمشروع قيادة الشرق الأوسط) ، ولذلك فانى لا أعتقد أننا سنواجه صعوبة كبيرة فى تأمين موافقة اسرائيل كما كان فى وسعنا أن نفعل ذلك منذ ١٢ شهرا مضت . وبدون شك ، سيحاول الاسرائيليون الدخول فى مساومات شديدة بقدر الامكان ، بل قد يحاولون وضع شروط فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية مع العرب ، والحصول على مركز متساو مع الدول العربية فى قيادة الشرق الأوسط ، ولكننا لا نعتقد أنهم ، فى المحاولة الأخيرة ، سوف يصممون على هذه الشروط حتى مرحلة الانهيار . وفى مواجهة قيادة الشرق الأوسط الموجودة بالفعل ، وتحت ضغط الأمريكيين ، والفرنسيين ، والأتراك (الذين يمكننا الاعتماد على تأييدهم على نحو معقول) ، نشك فى انهم سيثيرون قضية كبيرة من هذه المسألة . وربما حتى أمضى إلى حد القول بأنه بشرط حصولنا على مساندة الأعضاء المؤسسين الآخرين لقيادة الشرق الأوسط ، ينبغى أن نكون مستعدين كملجأ أخير لأن ننتهز فرصة ردود فعل اسرائيل ، وأن نمضى قدما فى خططنا لقطاع غزة برغم اعتراضاتهم . ولا يعنى هذا انه لا داعى لأن نبذل كل جهد ممكن لتأمين الموافقة المسبقة للحكومة الاسرائيلية ، ولو حدث فى أثناء ذلك أى تقليل للتوتر الاسرائيلى العربى ، فسيكون ذلك من الأفضل كثيرا .

● نص تقرير مقدم من لجنة رؤساء اركان حرب الامبراطورية الى وزارة الخارجية البريطانية ومحول منها الى السفارة البريطانية فى القاهرة والتقرير يتعرض لراى رؤساء الاركان فى اقتراح نقل قوات الشرق الاوسط الضاربة من منطقة القناة الى قطاع غزة .

وثيقة رقم (٦٣)

٤ ـ ويخلف هذا مشكلة مركزنا فى قطاع غزة ، والمركز الدولى لقطاع غزة ذاته . والموقف الحالى يتمثل فى أن مصر تحتل المنطقة وتديرها ، ولكنها لم تطالب بالسيادة عليها . ومن الناحية القانونية ، تعتبر هذه المنطقة أرض بلا مالك . وإذا انتقلنا إلى قطاع غزة ربما صادفنا موقفان محتملان : إما أن يبقى المصريون اسميا فيحتلون هذه المنطقة ، ويوافقون على ايواء القوات البريطانية هناك ، أو ربما يحاولون التخلى عن كل المسئولية . وفى أى من الأمرين فانهم يريدون التخلص من المسئولية عن اللاجئين . وفى الحالة الأولى ، لا نعتقد أن وجود قواتنا هناك سيفضى إلى مضاعفات دولية لا يمكن التغلب عليها ، ولا سيما لو قبل الاسرائيليون ذلك . وفى الحالة الثانية ، قد تنشأ الصعوبات فيما يتعلق بسندنا فى الاستحواز على المنطقة ، نظرا لأن الامم المتحدة قد تشعر انها ملزمة بالاهتمام بالأمر . بيد أنه بشرط حصولنا على مساندة الدول العربية ، ودول حلف شمال الأطلسى ، واسرائيل حسبما نأمل ، ينبغى أن نكون قادرين على ايجاد طريق للتغلب على هذه الصعوبات .

٥ ـ ولذلك ،فقد تلقيت تعليمات من وزير الخارجية بأن أطلب إليك أن تسترعى انتباه رؤساء الأركان إلى هذه المسألة وأن ترجو منهم أن يؤكدوا أنه ما زال ممكنا عمليا أن ننقل قواتنا المقاتلة المرابطة عادة فى منطقة القناة إلى قطاع غزة ، على أساس الفهم ، بأننا عندما نفعل ذلك ، نكون قد استطعنا أن نضمن موافقة مصر على الابقاء على قاعدتنا الادارية فى منطقة القناة ، والاشتراك فى قيادة الشرق الأوسط على أساس مقترحات الدول الأربع المؤرخة فى ١٣ تشرين الأول / أكتوبر . ونشعر بالامتنان لو أن رؤساء الأركان اعطوا لنا فكرة عن الفترة الزمنية اللازمة لاتمام خطوة من هذا القبيل .

(توقيع) ر . آلـن

وزارة الدفاع ج . غ . ١
٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١

(١) ملحق PM/WS/51/132
(٢) C.O.S. (50) 138th Meeting Item 8.

وثيقة رقم (٦٤)

من وفد المملكة المتحدة لدى الجمعية العامة للامم المتحدة
بباريس إلى وزارة الخارجية

(تتسم هذه البرقية بسرية خاصة ، ويجب الاحتفاظ بها من قبل المتسلم المأذون له ، ولا يجرى تعميمها) .

توزيع وزارة الخارجية
والحكومة البريطانية

مستر سلوين لويد
رقم ١٠٠
١٧ كانون الأول / ديسمبر
سرى

● نص برقية شفرية من الوفد البريطانى لدى الجمعية العامة للامم المتحدة المنعقدة فى باريس الى وزارة الخارجية البريطانية وتتضمن ملخص مقابلة بين وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانى (سلوين لويد) وبين وزير خارجية اسرائيل (شاريت) وهى تتصل بموضوع قطاع غزة .

وثيقة رقم (٦٤)

تم ارسالها فى الساعة ١٥,٤٥ ، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١

تم تسلمها فى الساعة ١٦,٢٦ ، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١

برقية رقم ١٠٠ موجهة إلى وزارة الخارجية ومؤرخة فى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ، وارسلت مرة اخرى للعلم المقيد إلى باريس ، وواشنطن ، وتل ابيب .

عندما حضر شاريت وزير الخارجية الاسرائيلى لمقابلتى أمس سأل عما إذا كانت هناك أية صحة لما جاء فى تقرير باننا ننظر فى قطاع غزة كمنطقة بديلة لمنطقة القناة ، نحتفظ فيها بجنودنا .

٢ ـ وانيا إذا كنا ننظر فى بديل من هذا القبيل ، فإن الحكومة الاسرائيلية يسعدها أن تتعاون معنا ، وان تبحث ما يمكن أن تفعله لتسهيل تنفيذ مشروع من هذا القبيل .

وزارة الخارجية ترجوا إرسال نسخة مقيدة إلى واشنطن وتل ابيب باعتبارها برقيات خاصة فى ارقام ٢٢٥ و ٥ على التوالى .

(اعيد إرسالها مقيدة إلى واشنطن وتل ابيب) .

وثيقة رقم (٦٥)

□ وزارة الخارجية

□ سفارة باريس

مصر

أبلغنى مسيو لوروا اليوم أن وزارة الخارجية الفرنسية تقوم بدراسة الموقف ، وبوجه خاص بالنسبة لاحتمال نشوء تهديد لأرواح الرعايا الفرنسيين فى منطقة القناة ، ولحرية المرور عبر القناة . وفى كلا الاحتمالين ، قد تشعر الحكومة الفرنسية أنها مضطرة إلى اتخاذ اجراء . وكان من المعتقد أنه ليس هناك خطر مباشر يتعرض له الرعايا الفرنسيون بالاسماعيلية ، إلا أنه من رأى السفير الفرنسى بالقاهرة أن الموقف يحتمل أن يتدهور . إن أحد التدابير الذى تفكر فيه وزارة الخارجية الفرنسية هو ارسال سفينة حربية إلى القناة . وقد سألنى مسيو لوروا عن الموقف فى هذا الصدد . وقلت إننى أعتقد أنه فى غياب أى اتفاق معين بشأن الموضوع بين فرنسا ومصر ، فإن هذه المسألة تشملها أحكام اتفاقية قناة السويس . وقلت إننى سأطلب بحث الموضوع ، برغم إننى اعتقد انه ليس هناك شك فى أن وزارة الخارجية ستعرف الرد . وقال مسيو لوروا أنه سيشعر بالامتنان إذا ما فعلت هذا ، وسأل إلى أى مدى سيتأثر الموقف فى حالة إعلان البريطانيين الأحكام العرفية فى المنطقة . وسأل مسيو لوروا إن كان لدينا أية نية للسماح بمرور الناقلات عبر القناة والمتجهة إلى حيفا ، وقلت إنه حتى الآن لم تتقدم اى ناقلة متجهة إلى حيفا بطلب للمرور عبر القناة ، وأشار إلى بعض الآثار التى تترتب على قرار باستخدام مركزنا فى القناة لتسهيل مرور من هذا القبيل .

ثم سأل مسيو لوروا عما إذا كان جنرال إرسكين لديه السلطة لاعلان الأحكام العرفية فى منطقة القناة . وقلت : إن الجنرال إرسكين ليست لديه السلطة لفرض تدابير أخرى للسيطرة على الموقف دون الرجوع إلى حكومته . واوضحت أن سياستنا هى أن نمتنع بقدر الامكان عن اتخاذ اية خطوات تفضى إلى

● نص مذكرة من السفارة البريطانية فى باريس الى وزارة الخارجية فى لندن وهى تنقل رغبة فرنسا فى مشاركة بريطانيا فى اى عمل ضد مصر تحت دعوى حماية الرعايا الفرنسيين . ومن المؤكد ان الموقف الفرنسى فى هذا الصدد كان متاثرا بشركة قناة السويس .

وثيقة رقم (٦٥)

إقامة حكومة عسكرية ، إن بعض التدابير المعينة ، من قبيل سلطة إلقاء القبض على الارهابيين ، ومحاكمتهم ، ومعاقبتهم ، لا ترقى إلى إقامة حكومة عسكرية ، ولكنها ستكون خطوة فى هذا الاتجاه . وان أى تدابير من هذا القبيل تحتاج إلى اعلان .

وقد طلب مسيو لورو أن أحيطه علما بأية تطورات .

٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١

وثيقة رقم (٦٦)

هذه الوثيقة مملوكة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية

توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول

مصر والسودان   محفوظات   سرى

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١

القسم ١   JE 1051/492

محادثة بين وزير الخارجية والسفير الفرنسى

الموقف فى مصر

مستر إيدن إلى سير أو هارفى (باريس)

(رقم ١٢٧٤ سرى) وزارة الخارجية

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥١

سيدى

لقد طلب السفير الفرنسى مقابلتى صباح اليوم ، حيث استفسر عن آخر أخبار الأحداث فى مصر . وقد أطلعته على ما دار فى مقابلتى مع السفير المصرى أمس ، وأعطيته نسخا من البرقيات لقراءتها . وقد ابتهج السفير بشكل واضح لاننا ما زلنا نحاول تحريك المفاوضات مع المصريين ، ولكنه قال إنه يفترض أن نكون مستعدين لاحتمال تدهور الموقف إلى أسوأ . وفى الواقع أن هذا هو ما يبدو أنه الحدث الأكثر احتمالا ، ومن المفترض أن نعد الخطط خشية حدوث هذا ، وهل كان يمكن للموقف المصرى ، لو أن الأمريكيين يؤيدوننا فى الوقت الحاضر ، وكان لدينا أية خطط مشتركة ، على سبيل المثال ، أن يتفسخ ويتحول إلى حالة فوضى ؟

٢ ـ وقلت للسفير لقد منحنا الأمريكيون تأييدا كاملا حتى الآن ، ونصحوا الحكومة المصرية بألا تقطع العلاقات الدبلوماسية . وقال مسيو ماسيجلى إن هذا أمر جيد ، إلا أنه يعتقد أنه فى حالة اضطرارنا إلى اتخاذ اجراء أقوى وأقسى ، وكان يعنى بذلك حسبما أعتقد احتلال الاسكندرية والقاهرة ، فإن إجراءا من هذا القبيل يجب أن يكون ثلاثيا ، إن أمكن ، من قبل الفرنسيين ، والأمريكيين ، ومن قبلنا . واعرب عن الأمل فى أن نبحث الأمور على هذا الأساس . وربما لا يستطيع الأمريكيون إرسال جنود . ولكنهم على الأقل يستطيعون إرسال سفينة . وقد فهمت أن الفرنسيين مستعدون للقيام بالشىء نفسه

● نص برقية شفرية من وزير الخارجية البريطانى (سير انتونى ايدن) الى السفير البريطانى فى باريس (السير أو هارفى) وهى تتضمن مناقشة بين ايدن والسفير الفرنسى فى لندن وتبدو فيها لهفة السفير الفرنسى على التحريض ونصيحته بالتنسيق مع الولايات المتحدة وتظهر الفقرة الثالثة من البرقية مرة اخرى تاثير شركة قناة السويس على السياسة الفرنسية

وثيقة رقم (٦٦)

٣ ـ وقد أوضح سعادته أن حكومته مشغولة جداً بهذا الموقف ، لأن مصالح فرنسا التجارية والمالية فى مصر ، كما ندرك ، أكبر من مصالحنا . إلا انه من المهم أن نقف معا ، وكان الاقتراح هو انه يجب أن تنسق خططنا الآن فى حالة تدهور أسوأ المواقف إلى الأسوأ .

٤ ـ وقد أرسلت نسخا من هذه الرسالة إلى ممثلى صاحب الجلالة بالقاهرة وواشنطن وإلى رئيس المكتب البريطانى بالشرق الأوسط ، فايد .

المخلص

انطونى إيدن

وثيقة رقم (٦٧)

فى ٧ كانون الأول/ ديسمبر ، وافق مجلس الوزراء (قرارات مجلس الوزراء (٥١) الجلسة الخامسة عشرة) ، على التوصيات الواردة فى الفقرة العاشرة من مذكرة وزير الخارجية (C.(51) 40) بشأن الموقف فى مصر . وتنص الفقرة الفرعية (ج) من هذه التوصيات على ما يلى :

« نظرا لأننا قد نجد أنفسنا مع ذلك مضطرين ، على عكس سياستنا الراهنة ، إلى أن نتخذ خطوات فى المستقبل القريب نسبيا ، قد تفضى إلى اقامة حكومة عسكرية ، فإنه ينبغى لزملائى أن ينظروا فيما إذا كان لا يتعين علينا أن نجرى بصورة عاجلة الاستعدادات التى تجعل ممكنا اتخاذ التدابير الادارية الضرورية فى حالة ما إذا تعين اقامة حكومة عسكرية » .

٢ ـ ونحن ننظر ، بالتعاون مع الادارات المعنية الأخرى ، فى أكثر الوسائل مناسبة لتنفيذ هذا القرار . ففى اجتماع عقدته وزارة الخارجية يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، اتفق على أن يوصى بأن تنشأ لجنة مشتركة بين الادارات تحت رئاسة وزارة الحربية ، يكون لها الاختصاصات التالية :

« استعراض المسالة المتعلقة باقامة حكومة عسكرية فى منطقة القناة ، وتقرير التدابير الادارية اللازمة لاقامة حكومة من هذا القبيل ، والتوصية بالتدابير التى ينبغى اتخاذها لتحقيق هذا الهدف فورا ، بما فى ذلك تلك التدابير التى تستلزم نفقات من الأموال العامة » .

وقد اقترح أن تضم هذه اللجنة ، حسب الاقتضاء ، ممثلين من الادارات المعنية بصفة أساسية ، ومرفق مع هذا قائمة بهذه الادارات مقرونة بأسماء الأفراد فى كل ادارة والذين يحتمل انتقاؤهم لتمثيلها .

٣ ـ كذلك أوصى بأن تقدم هذه اللجنة تقاريرها بصورة عادية إلى وزير الدولة لشئون الحرب ، وأنه ينبغى ، حسب الاقتضاء ، أن ترجو الادارات الأخرى أن تتخذ إجراء من هذا القبيل ، كلما كانت هناك حاجة إلى ذلك .

٤ ـ وأرفق مع هذا نسخة من محاضر الاجتماع .

٥ ـ وأمل أن توافق على التوصيات التى تم التوصل إليها فى هذا الاجتماع والتى بمقتضاها ستتصدر وزارة الحربية المناقشات التى تجرى فى اللجنة المشتركة بين الادارات بشأن هذا الموضوع ، كما أمل أن توافق على الاذن بإقامة لجنة على الأسس المقترحة .

٦ ـ وقد ارسلت نسخة من هذه الرسالة إلى نومان بروك .

١٩٥١/١٢/١٤

● نص مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية الى سفارتها فى القاهرة عن مناقشة جرت فى مجلس الوزراء البريطانى حول موضوع انشاء حكومة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس .

وثيقة رقم (٦٨)

سرى للغـاية

من : القيادة العامة للقوات البرية فى الشرق الأوسط

إلى : وزارة الدفاع ، لندن

عاجل عمليات

IZ 8934

TOO 231214B

(231014Z)

TOR 231600Z

للعلم : القائد العام فى منطقة البحر الأبيض المتوسط

(سفارة القاهرة)

589/CCL

٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١

من اللجنة البريطانية للتنسيق الدفاعى (الشرق الأوسط) إلى رؤساء الأركان .

بالاشارة إلى برقيتى القاهرة ١٢٤٠ ، ١٢٥٠ إلى وزارة الخارجية .

١ ـ لقد تلقينا بالفعل تفويضا منكم :

(أ) لمراقبة التحركات بدلا من وقف امدادات النفط والامدادات الضرورية .

(ب) نزع سلاح الشرطة المصرية فى منطقة القناة فى المحاولة الاخيرة .

٢ ـ وقد أعدت خطة للمراقبة الصارمة للتحرك إلى منطقة القناة وداخلها من قبل القائد العام B.T.E. ورهنا بتعليقات السفير على النقاط التفصيلية ، نقترح انفاذ هذا التدبير فورا فى أعقاب وقوع الحادث الخطير التالى .

٣ ـ وبالنظر إلى التفويض المذكور فى الفقرة (ب) آنفا ، نعتبر أن لنا حرية اختيار توقيت الاجراء لنزع سلاح الشرطة المصرية ، وندرك أن الوقت قد يجىء حالا . ولن نقصر عن استخدام السلطة الممنوحة لنا عندما يقتضى الموقف ذلك فى رأينا .

٤ ـ وعند تقرير التوقيت المناسب لاتخاذ التدبيرين المذكورين آنفا ، يتعين أن نضع فى اعتبارنا عاملين :

(أ) إن نزع سلاح للشرطة المصرية يعنى أننا نحرمها من أية سلطة لمعالجة الفوضى التى بدأت تنشأ بالفعل فى مدن القناة . ويعطى هذا المحافظين المصريين مبررا للقول بأنهم أصبحوا عاجزين وبذلك قد يعجلون بقيام موقف يتعين فيه علينا أن نضطلع بالسيطرة الكاملة .

(ب) إن أى إجراء نتخذه ، لابد وأن يكون فى حدود مواردنا فى ذلك الوقت .

التوزيع

□ رقم ١٠ دوانبنج ستريت ـ وزارة الخارجية ـ سجل الحرب ، الادميرالية ـ رقابة الرسائل ، وزارة الحرب ـ سجل البرقيات ، وزارة الطيران ـ سيرب . لايشنج ـ السيد ر. آلن ـ السيد د . ب . رايلى ـ السيد أرميتاج سميث .

● نص برقية شفرية من القيادة العامة للقوات البرية البريطانية فى الشرق الاوسط الى وزارة الدفاع فى لندن وهى خاصة بتوقيت نزع سلاح الشرطة المصرية فى منطقة القناة .

وثيقة رقم (٦٩)

سرى للغـايـة

ورقة محضر

يرجى الاطلاع على المحاضر الرقمية 1193/14/506 بشأن الطلب الذى تقدمت به حكومة صاحب الجلالة للحصول على إذن من الولايات المتحدة لارسال مدافع وذخيرة مصدرها الاعارة والتأجير إلى مصر .

٢ ـ تحدثت أمس مع المستر روكويل من رجال وزارة الخارجية حول الطلب ، فكان على دراية بطلب واحد يتعلق بالسماح بارسال ١٦٠٠٠٠ خرطوشة من ذخيرة عيارها ٧٥ ملليمترا (لمدافع دبابات شيرمان) إلى مصر . وقد قامت وزارة الدفاع أخيرا باحالة الطلب إلى وزارة الخارجية لابداء ملاحظاتها ، ولم تبد وزارة الدفاع نفسها أى تعليق حول الطلب . ومن ثم كان الاجراء الذى اتخذته وزارة الخارجية هو اعادة الطلب إلى وزارة الدفاع والاستفسار عما إذا كانت الأخيرة توافق أو لا توافق على الطلب من حيث الاعتبارات الاستراتيجية والعسكرية . وقالت وزارة الخارجية إنه يهمها أن تعرف هذا (الرأى) قبل أن تتخذ قرارا من حيث الاعتبارات السياسية . وفى اعتقاد المستر روكويل شخصيا أن وزارة الدفاع ستقول إن للطلب ما يبرره من حيث الاعتبارات الاستراتيجية والعسكرية ، وفى اعتقاده أن هناك فرصة فى أن توافق وزارة الخارجية على الطلب من حيث الاعتبارات السياسية .

٣ ـ غير أنه يبدو أن هذا الطلب الذى يقتصر على موضوع ١٦٠٠٠٠ خرطوشة من ذخيرة من عيار ٧٥ ملليمترا هو خلاف الطلب الذى جرت بشأنه مراسلات ومحاضر سابقة ، أو أنه جزء صغير منه على أى حال . فمن المفترض اذن أن الطلب الذى جرت بشأنه المراسلات والمحاضر لم تتم احالته بعد إلى وزارة الخارجية (اللهم إلا احتمال احالة جزء صغير منه) .

٤ ـ وتحدث المستر روكويل بصورة عامة مبديا الملاحظات التالية حول هذه الطلبات :

(أ) فى فهمه أن كميات المعدات التى نفكر فى إرسالها إلى مصر كميات كبيرة . وذكر على سبيل التخصيص أن المعدات تشمل عددا من دبابات شيرمان يكفى للواء مدرع بأسره و ١٠٠ مقاتلة نفاثة . وقال إن هناك شرطا سابقا على موافقة الولايات المتحدة على الطلبات المتعلقة بكميات معينة من المدافع والذخيرة ، الا وهو وجود اتفاق بين الحكومتين البريطانية والأمريكية مؤداه أن قوات بهذا الحجم ضرورية للدفاع عن مصر وللمهام العسكرية التى يتعين على المصريين الاضطلاع بها . وهو يعنى ضمنا أن وزارة الدفاع ترى أن قوات لها هذا الحجم المشار إليه هى قوات لها ما يبررها ، بيد أنه غير واثق من أن الحكومة الأمريكية بأسرها وافقت على أن مثل هذه القوات مطلوبة فى مصر . فهل هذا موضوع يمكن بحثه مع المستر اتشيسون ووزير الخارجية ضمن البند الملائم من جدول الأعمال فى اثناء محادثاتهما الثنائية المقبلة فى أيار/ مايو ؟ إذا امكن تحقيق اتفاق اكيد على حجم القوات المسلحة المصرية ومقدار المعدات التى يتعين على البريطانيين تقديمها للوصول بالقوات إلى القوة المتفق عليها ، فمن شأن هذا لن يسهل على الأمريكيين معالجة الطلبات التى هى من شاكلة الطلبات المعروضة عليهم الآن تسهيلا كبيرا جدا .

(ب) إن لاسرائيل مصادر جيدة للمخابرات فى مصر بحيث يبدو أنها تقف بسرعة ودقة وبأعظم قدر من التفاصيل لا على مجرد ما يصل إلى مصر من معدات عسكرية من بريطانيا وغيرها من المصادر فحسب ، بل كذلك على ماهية المعدات التى يجرى التخطيط لارسالها . وقال ضمنا إن إسرائيل تعرف فى الواقع ماذا يجرى فى اعلى الدوائر المصرية . ومن هنا يتعين على وزارة الخارجية أن تدخل فى حسابها انه إذا ما ارسلت مدافع وذخيرة من الاعارة والتأجير إلى مصر ، فستعرف إسرائيل خبرها وتثير الضجة المعتادة مع كل ما يصاحب ذلك من مصاعب سياسية للادارة الأمريكية هنا . فهل يمكن عمل شىء من شأنه إبقاء أمر هذه الشحنات سرا ؟

● نص يحتوى على ملخص لمجموعة من المحاضر والمناقشات بين الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة بشأن امكانية توريد بعض الذخائر الى مصر لاهلها عن البحث عن مصادر لشراء السلاح . ومن الغرب فقرات الوثيقة فقرة تتحدث عن مصادر المخابرات الاسرائيلية فى مصر .

وثيقة رقم (٦٩)

(ج) إن الادارة الأمريكية ستتعرض لنقد شديد العنف إذا ما استخدمت مصر المدافع والذخيرة التى هى من مصدر الاعارة والتأجير والمحالة إلى مصر من جانب بريطانيا وبموافقة الولايات المتحدة فى مهاجمة اسرائيل . فهل نستطيع أن نتأكد بصورة مطلقة بأن هذه الذخيرة لن تستخدم إلا لاغراض التدريب أو للدفاع الفعلى عن الأراضى المصرية ؟

(د) يدرك الأمريكيون أن من أهم الدوافع التى تحدونا إلى ارسال معدات عسكرية إلى مصر والتى تكمن وراء الطلب الحالى هو الرغبة فى ايجاد جو فى العلاقات الانجليزية المصرية يسمح بالتفاوض على عمل ترتيب لاقامة قاعدة بريطانية فى الأراضى المصرية تكون مرضية لنا . وهم يعرفون أننا نعد هذا الأمر مصلحة من مصالحنا الاستراتيجية الحيوية ، وهو هدف يقول المستر روكويل أنهم يوافقون عليه . غير أنهم ليسوا مقتنعين بأن ارسال معدات عسكرية إلى مصر سيحقق غرض إيجاد الجو المناسب المطلوب لاجراء المفاوضات . وهم يعتقدون من المحتمل جداً متى حصل المصريون على الأسلحة والذخيرة أن يظلوا على ما كان من عنادهم السابق حول موضوع القاعدة البريطانية فى القناة . فهل فى وسعنا أن نعمل شيئاً يعيد الطمأنينية إلى الأمريكيين حول هذا الأمر ؟

٥ ـ فى تقديرى بقدر المستطاع أن النقط الواردة أعلاه هى النقطة الرئيسية التى يستشعرها الأمريكيون بشأن سياستنا الخاصة بتجهيز القوات المسلحة المصرية وبشأن الطلب الحالى ، هذا عدا المتاعب الداخلية الواضحة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وبناء على طلب خاص من المستر بيفن وافق المستر اتشيسون على أن يدرج « مصر » فى جدول أعمال محادثاتهما الثنائية فى شهر آيار/مايو . ولا ندرى هل يعتزم إثارة الجوانب الاستراتيجية تحت هذا الموضوع . ولكن على فرض أنه فعل ذلك ، الا يجدر الكتابة إلى وزارة الخارجية (البريطانية) حول النقط الواردة أعلاه ؟

وثيقة رقم (٧٠)

□ من بغداد إلى وزارة الخارجية

توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول

بالشفرة / OTP

سير ج. تراوتبك

رقم ٩٧٧

٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥١

ارسلت فى الساعة ١٨,٠ فى ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥١

تم تسلمها فى الساعة ١٩,١٥ فى ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥١

سرى

برقية رقم ٩٧٧ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر

واعيد إرسالها للعلم إلى القاهرة ، Memin (بفايد)

الخرطوم

وتوزيع مفيد : واشنطن ، باريس ، انقرة ، بيروت ، دمشق ، تل ابيب ، عمان ، جدة

● نص برقية شفرية من السفارة البريطانية فى بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية عن لقاء بين السفير البريطانى (سير جى ـ تراوتبك) وبين رئيس وزراء العراق (السيد نورى السعيد) وهى تتضمن معلومات هامة عن الصراعات الداخلية فى مصر فى ذلك الوقت .

وثيقة رقم (٧٠)

النزاع الانجليزى المصرى :

لقد استدعانى رئيس الوزراء العراقى صباح اليوم لاحاطتى علما بالتقارير التى أحضرها لتوه الوزير العراقى بالقاهرة ، وكانت فى ثلاثة أجزاء :

(أ) وجهات نظر ملك مصر كما نقلها إليه حسن يوسف . من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا المزمعة إذا ما اعترفت حكومة صاحب الجلالة به كملك للسودان . وسيكون مستعدا لقبول المركز السيادى (الدومنيون) الكامل للسودانيين ، وبذلك يُسمح لهم بإعلان استقلالهم فى مرحلة لاحقة لو أرادوا ذلك . وسيكون مستعدا أيضا أن يقبل كل وجهات نظرنا بشأن الأمور الدفاعية ، وأن ينجز هذه السياسة ، سواء عن طريق الحكومة الحالية أو حكومة أخرى .

(ب) وجهات نظر سراج الدين .

١ ـ كان مستعدا لقبول المركز السيادى (الدومنيون) للسودان ، واتفاق دفاعى على أساس معاهدة الأمن العربى المشترك ، والتى يمكن تعديلها حسب ما هو مستصوب ويمكن تنظيم انضمام حكومة صاحب الجلالة ، وغيرها من الدول المهتمة عن طريق بروتوكول خاص .

٢ ـ إذا ما تم التوصل إلى اتفاق على المذكور آنفا ، سيكون من الممكن مد فترة السنة المقترحة حتى الآن لجلاء القوات البرية البريطانية من منطقة القناة .

٣ ـ أن مصر مستعدة أن تدفع ثمن جميع الطائرات المطلوبة للدفاع الجوى المشترك . وبذلك تصبح الطائرات ممتلكات مصرية ، ولكنها ستستخدم من قبل الأفراد البريطانيين إلى أن يتدرب المصريون على أن يحلوا محلهم .

٤ ـ تقبل مصر أى اتفاق تعاهدى تكون تركيا مستعدة لقبوله للدفاع عن تركيا .

(ج) وجهات نظر زعماء المعارضة ، سرى باشا ، نجيب الهلالى ، وعبد الهادى . وكانت لديهم الرغبة فى قبول المقترح المقدم من قبل باكستان والعراق .

٢ ـ كان من رأى الوزير العراقى أن الجو فى مصر أهدأ مما كان عليه منذ فترة قصيرة ، فمنذ أسبوعين كان الملك مستعدا لاقالة الحكومة الحالية ، وأن يحل محلها نجيب الهلالى . وقد نصحه زعماء المعارضة بألا يفعل ذلك ، لأنهم يعتقدون أن النحاس باشا سوف يستقيل خلال بضعة أسابيع ، ويكون ممكنا حينذاك تشكيل حكومة جديدة بدون صعوبة .

٣ ـ وتعليقا على كل هذا ، قال نورى باشا إنه يعتقد أنه لمن الممكن أن نبنى ترتيباتنا الدفاعية على أساس معاهدة الأمن العربى المشترك ، والتى يمكن إذا اقتضت الضرورة تحسينها . وفيما يتعلق بمنطقة القناة ، فإن كل ما نحتاجه من ناحية الجنود فى المكان نفسه ، فى رأيه ، هو القوات الجوية . ويمكن الابقاء على القوات الجوية فى مكان آخر ، ويمكن أن يعهد إلى المصريين بحراسة المخازن الضرورية . إلا أنه يعتقد أن احتياجات منطقة القناة يمكن أن تتقرر على نحو أسهل من قبل الخبراء العسكريين أكثر من قبل السياسيين . وهو يعتقد أننا قد نقبل بصورة معقولة مركز الدومنيون للسودان فى ضوء :

(أ) الاتفاق الذى تم التوصل إليه بين مستر بيفن وصدقى باشا فى عام ١٩٤٦ .

(ب) حقيقة أن ملك مصر هو بالفعل ملك السودان لدرجة أنه قد عين الحاكم العام .

(ج) وحقيقة أن مركز الدومنيون الكامل سيتيح للسودانيين الحرية لاعلان استقلالهم عن مصر إذا ما رغبوا فى ذلك .

٤ ـ وقد تعهدت بأن أبلغكم بكل المذكور آنفا ، وفى الوقت ذاته ، ذكرت نورى باشا بتصريحكم أنه لا يمكن أبدا بدء أية مفاوضات إلى أن تتوقف الحملات الارهابية والصحفية . كذلك أعربت عن بعض الشك فيما إذا كان الرأى العام فى السودان وفى المملكة المتحدة نفسها سيسمح باتفاق بشأن المسألة السودانية على أساس الخطوط المقترحة . ثم قلت إننى أشعر بالحيرة فيما إذا كانت معاهدة الأمن العربى التى تمت صياغتها بهدف الدفاع ضد اسرائيل ستكون مناسبة فعلا كأساس لهذا الصك الأوسع . وفى النهاية

وثيقة رقم (٧٠)

أعربت عن بعض الشك فيما إذا كنت أنت مستعدا لأن توافق على جلاء كل القوات البرية من منطقة القناة خلال فترة زمنية محددة .

٥ ـ ويعتقد نورى باشا أن كل هذه الاعتراضات المحتملة قابلة للتسوية .

٦ ـ ولا شك أنكم ستقدمون الارشاد لى فيما يتعلق بالخطوط التى سأرد على أساسها .

(وزارة الخارجية ـ نرجو إرسال هذه البرقية (سرى) إلى الحاكم العام بالخرطوم باعتبارها برقيتى رقم ١ ، وإلى المكتب البريطانى بالشرق الأوسط (فايد) باعتبارها برقيتى رقم ١٥ ، وارسالها مقيدة التوزيع إلى واشنطن وباريس باعتبارها برقيتى رقمى ١٠٣ و ٤٢ على التوالى) .

(اعيد ارسالها إلى الخرطوم ، المكتب البريطانى بالشرق الأوسط (فايد) ومقيدة التوزيع إلى واشنطن وباريس) .

نسخة مسبقة

□ الكاتب المقيم ـ سير و . سترانج ـ السيد باوكر ـ السكرتير الخاص ـ رئيس الادارة الافريقية ـ رئيس ادارة الأنباء .

وثيقة رقم (٧١)

برقية داخلية مقيدة التوزيع
من بغداد إلى وزارة الخارجية

(تتسم هذه البرقية بسرية خاصة ، ويجب الاحتفاظ بها لدى المتلقى المأذون له والا يتم توزيعها) .

بواسطة الحقيبة السرية

توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول

تم تسلمها ١٧ كانون الثانى/ يناير ١٩٥٢

سير ج . تراوتبك

رقم ٣ توزيع مقيد

١٤ كانون الثانى/ يناير ، ١٩٥٢

سرى

برقية مقيدة رقم ٣ مرسلة إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٤ كانون الثانى/ يناير ، واعيد إرسالها للعلم المقيد إلى :

□ واشنطن ، Memin (فايد) ، القاهرة ، باريس ، أنقرة ، بيروت ، دمشق ، تل أبيب ، عمان ، جدة ، الخرطوم

بالاشارة إلى برقية القاهرة رقم ٣٨ ، وبرقيتكم لواشنطن رقم ٧٨ ، وبرقيتكم المقيدة التوزيع رقم ٢

● نص برقية شفرية من السفارة البريطانية فى بغداد الى وزارة الخارجية البريطانية عن مقترحات قدمها رئيس وزراء العراق (السيد نورى السعيد) الى السفير البريطانى (السير جى . تراوتبك) اثناء لقاء تم بينهما فى البصرة . والوثيقة تتضمن احساس السفير البريطانى بان نورى السعيد بدا يحول ابصاره ناحية الولايات المتحدة الامريكية .

وثيقة رقم (٧١)

مقترحات نورى

من محادثة قصيرة أجريتها مع نورى فى البصرة يوم ١٠ كانون الثانى / يناير ، استنتجت انه لا ينوى الاستقالة فى الوقت الحاضر ، وأخشى الا تكون هناك قوة إنسانية تأمل فى إخماد قوته التى لا تهدأ . ومن ناحية أخرى ، فإن تفكيره قد يصبح أكثر موضوعية وأقل تشوشا إذا ما شرحت له وجهات نظرنا بشأن استراتيجية الشرق الأوسط من قبل ضابط عسكرى عالى المستوى يثق فيه . ومما يذكر أنه عندما قام جنرال روبرتسون بزيارته الأخيرة إلى بغداد فى شهر تشرين الثانى /نوفمبر ، تم تحذيره بعدم مناقشة الخطط المتعلقة بانشاء قيادة الشرق الأوسط ، انظر برقية سلفكم لى رقم ١٢٢٢ (والتى لم يتكرر إرسالها لجميع المواقع) . وإننى لأجازف باقتراح رفع هذا الحظر عندما يأتى جنرال روبرتسون هنا مرة أخرى . وقد أضيف أن وزير الدفاع العراقى ، أبلغنى فى الأسبوع الماضى انه يرغب للغاية فى أن يقوم الجنرال بذلك فى موعد مبكر .

٢ ـ وقد نتجنب أيضا بعض الحيرة وربما ليس فقط بالنسبة للمسائل الاستراتيجية ، إذا ما تم إقناع حكومة الولايات المتحدة بالامتناع عن الدخول فى أى اتفاق بعيد المدى مع أية حكومة بالشرق الأوسط بدون التشاور معنا أولا ، وإعطائنا فرصة لتحذيرها من عواقبه المحتملة . وقد تكون الأسس اللازمة لتعاون فعال من هذا القبيل قد وضعت أخيرا بعد فترة طويلة نتيجة لزيارة رئيس الوزراء منذ عهد قريب لواشنطن . وإننى لعلى يقين بأن فترة السنوات الخمس المحددة للاتفاق مع مصر والتى شكلت جانبا من مقترح نورى الأخير إلى الحكومة المصرية قد انبعثت مباشرة من اتفاق الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بشأن الظهران . ولا شك أن نورى قد شعر أن ما يناسب حكومة الولايات المتحدة يمكن أن يكون مناسبا أيضا لكل شخص آخر . وأخشى أن يستمر هذا الاتفاق فى تعقب خطواتنا عندما يتعين علينا أن نتفاوض بشأن معاهدة جديدة مع العراق .

وثيقة رقم (٧٢)

من بغداد إلى وزارة الخارجية

توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول

بالشفرة / OTP

سير ج . تراوتبك

رقم ٣٨

١٧ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

تم ارسالها فى الساعة ٩,٣٨ فى ١٧ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

تم تسلمها فى الساعة ١٠,٢٤ فى ١٧ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

سرى

برقية رقم ٣٨ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ كانون الثانى / يناير

واعيد ارسالها للعلم إلى القاهرة

□ Memin (فايد) ، الخرطوم ، وواشنطن (توزيع مقيد) ، وباريس

● نص برقية شفرية بعث بها السفير البريطانى فى بغداد (السير جى ـ تراوتبك) الى وزارة الخارجية البريطانية عن لقاء ثالث بينه وبين السيد ، نورى السعيد ، رئيس وزراء العراق والوثيقة تظهر ان الوصى على عرش العراق والملك عبد العزيز آل سعود قد بعثا برسائل الى الملك فاروق بشأن النزاع المصرى البريطانى .

وثيقة رقم (٧٢)

بالاشارة إلى برقية القاهرة رقم ٦٥ : النزاع الانجليزى المصرى.

ابلغنى رئيس الوزراء الليلة الماضية ان الوزير المفوض العراقى بالقاهرة قد عاد إلى منصبه حاملا رسالة من الوصى على العرش إلى ملك مصر ، وقد قرر الوصى على العرش ان يبعث بهذه الرسالة بسبب التقرير الذى ذكر ان الملك ابن سعود قد بعث بخطاب إلى فاروق بشأن هذا الموضوع . ولم تكن الرسالة كلها تافهة .

٢ ـ وقد أكد نورى باشا أن حافظ عفيفى قد طلب ان يسلم اى مقترح آخر إليه وليس إلى الحكومة التى يعتقد أنها لن تستمر لفترة طويلة . وقد استنتجت ان نورى باشا قد أصدر تعليماته إلى الوزير المفوض العراقى بالقاهرة بأن يقترح أن تسحب الحكومة المصرية تشريعها الاخير بالنسبة للسودان ، ثم يعرض على السودانيين المركز السيادى (الدومنيون) . وفى رأى نورى باشا أن الموقف سيهدأ بدرجة كبيرة إذا ما تم الاعتراف بملك مصر ملكا للسودان حتى ولو لفترة وجيزة . وقد أشرت إلى النشاط الارهابى المتزايد بمنطقة القناة ، والذى يحول بشكل واضح دون اجراء مفاوضات مع مصر طالما استمر قائما .

(وزارة الخارجية : يرجى إرسالها إلى Memin (فايد) ، والخرطوم باعتبارها برقيتى رقمى ١ ، ٢ على التوالى ، وارسالها مقيدة إلى واشنطن باعتبارها برقيتى رقم ٤٠) .

(اعيد ارسالها إلى فايد Memin ، والخرطوم ، ومقيدة إلى واشنطن وباريس) .

FROM BAGHDAD TO FOREIGN OFFICE

Cypher /OTP

FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

Sir J. Troutbeck

No. 38
17th January 1952.

D. 9.38 a.m. 17th January 1952.
R. 10.24 a.m. 17th January 1952.

CONFIDENTIAL

JE 1052/45

Addressed to Foreign Office telegram No. 38 of 17th January

Repeated for information to Cairo
Memin (Fayid)
Khartoum
and Saving to Washington
Paris.

JE 1052/29

Cairo telegram No. 65: Anglo Egyptian dispute.

The Prime Minister told me last night that the Iraqi Minister in Cairo had now returned to his post with a letter from the Regent to the King of Egypt. The Regent had decided to send this letter in view of the report that King Ibn Saud had addressed Farouk on the subject. The letter contained little more than platitudes.

2. Nuri Pasha confirmed that Hafiz Afifi had asked that any further proposal might be delivered to him and not

وثيقة رقم (٧٣)

سـرى

□ مـن : القيادة العامة للقوات البرية بالشرق الأوسط

□ إلى : وزارة الدفاع ـ لندن

عاجل عمليات

IZ 651
TOO 231222B
(231022Z)
TOR 231458Z

للعلم : القائد العام بمنطقة البحر الأبيض المتوسط
السفارة ـ القاهرة

613/CCL ٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

من اللجنة البريطانية للتنسيق الدفاعى (الشرق الأوسط) إلى رؤساء الأركان .

١ ـ تلقى القائد العام ، .B.T.E رسالة من محافظ بورسعيد مؤداها أننا إذا لم نوقف عملياتنا لتطهير الإسماعيلية ، فإنه سيتم اتخاذ تدابير قسرية ضدنا . وقد فهمنا أن هذه الرسالة صادرة عن رئيس الوزارة ووزير الداخلية .

٢ ـ أرسلت رسالة أخرى إلى القائد العام ، .B.T.E عن طريق ضابط الاتصال المصرى من وزير الداخلية بنفس المعنى .

٣ ـ إن المذكور آنفا قد يعنى أن السلطات المصرية تعتزم إصدار أوامرها إلى الشرطة المدنية فى الاسماعيلية للتدخل ضدنا أو أن القوات المسلحة المصرية قد تتخذ إجراءات عدائية .

٤ ـ وفى برقيته رقم ٧١ المؤرخة فى ٢٢ كانون الثانى / يناير إلى القائد العام .B.T.E ، والتى أعيد إرسالها إلى وزارة الخارجية ، يقول سفير صاحب الجلالة أن الحكومة المصرية ربما تفكر فى القيام بأعمال انتقامية ضد المدنيين البريطانيين بالقاهرة .

٥ ـ ونشعر أن الاحتمال بعيد بالنسبة لاتخاذ أعمال انتقامية ضد قواتنا فى شكل هجوم جوى على منطقة القناة بواسطة السلاح الجوى المصرى بدون إنذار سابق . وفى هذه الحالة غير المحتملة ، سيكون من الضرورى الرد فورا بمهاجمة الطائرات المصرية فى قواعدها .

● نص برقية شفرية تحتوى على تعليمات من القيادة العامة للقوات البرية البريطانية الى القائد العام للقوات البريطانية بمنطقة البحر المتوسط بخصوص مايمكن عمله ازاء تدهور الموقف وقد تضمنت الوثيقة ملحقا بما أسمته لجنة التنسيق الدفاعى : « تدابير للمحافظة على مركزنا فى مصر » .

وثيقة رقم (٧٣)

٦ ـ ونكون شاكرين لو تلقينا تاكيدا عاجلا بموافقتكم على مقترحنا بالرد الانتقامى ، كما هو وارد فى الفقرة ـ ٥ آنفا إذا استدعت الضرورة ذلك .

TOO 231222B

التوزيع

- ☐ رقم ١٠ داوننج ستريت
- ☐ وزارة الخارجية
- ☐ سجل الحرب ، الادميرالية
- ☐ رقابة الرسائل ، وزارة الحرب
- ☐ سجل البرقيات ، وزارة الطيران
- ☐ رئيس الحرب البرمائية
- ☐ السيد أرميتاج سميث
- ☐ السيد ن . بريتشارد
- ☐ السير ب . لايشنج
- ☐ السيد ر . الين
- ☐ السيد ى . ل . سايكس
- ☐ السيد د . ف بندال
- D.C.O.R. "B"
- ☐ مذكرة من D.C.O.R.

وثيقة رقم (٧٤)

من القاهرة إلى وزارة الخارجية

(تتسم هذه البرقية بسرية خاصة ، ويجب الاحتفاظ بها لدى المتلقى المأذون له ، وألا يتم توزيعها) .

بالشفرة / OTP

توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول

سير ر . ستيفنسون

رقم ١٤٥

٢٤ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

ارسلت فى الساعة ١٣,٣٠ فى ٢٤ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

تم تسلمها فى الساعة ١٤,٩ فى ٢٤ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

عاجل

وســرى

برقية رقم ١٤٣ مرسلة إلى MEMIN (فايد) بتاريخ ٢٤ كانون الثانى / يناير

واعيد إرسالها للعلم إلى :

عاجل وزارة الخارجية
Egyptfor

برقية شرق اوسط رقم 614 / CCL إلى وزارة الدفاع

● نص برقية شفرية من السفير البريطانى فى القاهرة (السير رالف ستيفنسون) الى رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية البريطانية وهى تتضمن الاجراءات التى سوف تتبع لتهيئة الراى العام العالمى لمذبحة الشرطة المصرية فى الاسماعيلية .

وثيقة رقم (٧٤)

إننى اثق انك توافق على انه لمن المهم أن نضمن أن تعرض الصحافة العالمية هذه العملية بصورة مناسبة .

٢ ـ وقد استرعى المتحدث باسم السفارة الانتباه بالفعل الى دور قوات الشرطة الاحتياطية فى المصادمات الأخيرة : انظر برقية إرسكين رقم OPS 210 ، والتفصيلات المرجوة ، والتى نأمل أن نتمكن من نشرها هذا المساء .

٣ ـ وبافتراض أن هذه العملية ستبدأ فى ساعة مبكرة غدا ، فاننا نقترح عقد مؤتمر صحفى فى الساعة العاشرة من صباح غد ٢٥ كانون الثانى /يناير ، وأن نسجل بيانا مؤداه أن السلطات البريطانية قد اضطرت إلى إصدار أوامرها بالقيام بهذه العملية ، بسبب عجز السلطات المصرية عن النهوض بواجباتها ، والتى اعترف محافظ منطقة القناة بها علنا فى اجتماعه وجنرال إرسكين فى شهر تشرين الثانى / نوفمبر ، وذلك للحفاظ على النظام والأمن (بما فى ذلك أمن القوات البريطانية) فى الاسماعيلية . وسوف يشدد المتحدث الرسمى على العدوان المتكرر من جانب قوات الشرطة الاحتياطية ، وعلى وجه الخصوص ، فى السويس يوم ٣ و ٤ كانون الأول /ديسمبر ، ومنذ عهد قريب فى الاسماعيلية ، والاحتجاجات التى قدمت الى الحكومة المصرية لكبحها ، وسوف يؤكد أن هذه العملية ليست (أكرر ليست) تنصيبا لحكومة عسكرية ، وأن حكومة صاحب الجلالة قد وافقت عليها .

٤ ـ ولذلك يرجى إبراق أكثر مايمكن من التفاصيل فورا ، بما فى ذلك :

(أ) الموعد الذى ستبدأ فيه
(ب) العدد التقريبى للجنود البريطانيين المشتركين
(جـ) عدد قوات الشرطة الاحتياطية التى سيتم نزع سلاحها
(د) كيف سيتم التخلص من الأسلحة التى استولى عليها
(هـ) ما إذا كان أى طلب قريب العهد قد قدم إلى السلطات المصرية لنزع سلاحها .

٥ ـ والنقطة التى تتسم بأهمية خاصة هى موقفنا من الشرطة النظامية . وقد فهمت أنه قد يكون من اللازم أن يتم نزع سلاحها أيضا ، إلا أنه سيتم إعادة تسليم أسلحتها عندما تستكمل العملية ، نرجو تأكيد ذلك ، وتوضيح ما إذا كنا ننشر هذه النقطة غدا .

٦ ـ نرجو تأكيد أنه ليست هناك نية لاحتجاز قوات الشرطة الاحتياطية عندما تنزع أسلحتها .

٣ ـ سأحاول إبراق صيغة البيان هذا المساء

نسخ مسبقة
□ سيرو . سترانج ـ السكرتير الخاص ـ سير ب . ديكسون ـ السيد بلوكر ـ رئيس الادارة الافريقية ـ رئيس إدارة الأنباء .

وثيقة رقم (٧٥)

من القاهرة إلى وزارة الخارجية

(تتسم هذه البرقية بسرية خاصة ، ويجب الاحتفاظ بها لدى المتلقى المأذون له ، وألا يتم توزيعها) .

توزيع وزارة الخارجية وهوايتهول — بالشفرة / OTP

سير ر . ستيفنسون

رقم ١٤٩

٢٤ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

تم إرسالها الساعة ٨,٥٦ فى ٢٤ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

تم تسلمها فى الساعة ١٩,٢٦ فى ٢٤ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢

طوارىء

وسرى

برقية رقم ١٤٩ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ كانون الثانى / يناير

أعيد إرسالها للعلم الى :

MEMIN (فايد)

بالاشارة إلى برقيتك رقم ١٥٣ ،

لقد اتخذت التدابير بالفعل منذ الالغاء مما سيكون من أثرها خفض أنشطتنا التجارية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وقد تضمنت هذه التدابير طرد المسئولين والخبراء البريطانيين الملحقين بهيئة السكك الحديدية الحكومية ، وشركة مصر للخطوط الجوية ، والوزارات المختلفة . كذلك هناك مطالبة بمقاطعة السلع البريطانية إلا أن المقاطعة لم تطبق على نطاق واسع .

٢ ـ ولولا مشترياتنا من القطن المصرى ، ووجود اتفاقية الأرصدة الاسترلينية ، لكانت الحكومة فى رأيى ، قد اتخذت خطوات أوسع فى تطبيق العقوبات الاقتصادية . ويدرك وزير المالية إدراكا تاما ، على أية حال ، أننا نستطيع أن نرد على ذلك ، مما يحدث ضررا لايحصى بالاقتصاد المصرى ، وقد نجح حتى الآن فى كبح زملائه عن اتخاذ تدابير أكثر شدة ضدنا .

٣ ـ بيد أنه مازال فى وسعهم رفض تجديد تأشيرات الاقامة على نطاق واسع ، وقد يكون هذا خطوة أولى ، إلا أنه فى إطار تفكيرهم الحالى ، قد تمضى الحكومة إلى ابعد من ذلك . وهم يشعرون بالفعل أننا قد خذلناهم بعدم الافراج عن عشرة ملايين جنيه استرلينى وفقا لاتفاق الاسترلينى ، وقد يقررون مقاطعة السلع البريطانية رسميا ، وإغلاق المصارف البريطانية ، وتقييد أنشطة شركات التأمين البريطانية ، والمحاسبين ، الخ . وإذا ماتم اتخاذ إجراء من هذا القبيل ، قد يتعين على عدد كبير من رجال الأعمال البريطانيين مغادرة البلاد .

٤ ـ ولذلك فان البند (أ) أو (ب) من الفقرة ـ ١ من برقيتك المشار إليها قد تعجل بنشوب أزمة وتوقيع عقوبات اقتصادية اكثر خطورة . وقد تنشأ ازمة من هذا القبيل ، على أية حال ، فى اى وقت فى هذا الموقف الذى يتدهور باطراد هنا ، وقد يكون له آثار أشد خطورة عن الاثار الاقتصادية (انظر برقيتى رقم ١٤٦) ـ ولذلك فإنه لمن الخطأ أن نربط احتمال القيام بإجراء اقتصادى بصورة وثيقة مع النقاط التى ذكرتها .

٥ ـ وقد بات مستحيلا التنبؤ بالخط الذى سيتخذه الوزراء الحاليون ، برغم أن نزع السلاح المقترح للشرطة الاحتياطية فى الاسماعيلية غدا ، ٢٥ كانون الثانى / يناير قد يثبت أنه اختبار . إن الاعتقاد بأن

● نص برقية شفرية من السفير البريطانى فى مصر (السير رالف ستيفنسون) الى رئاسة الوزارة البريطانية ووزارة الخارجية يتحدث فيها عن الاجراءات الوقائية التى يمكن اتخاذها إذا ماقررت مصر الانتقام من مذبحة الشرطة فى الاسماعيلية .

وثيقة رقم (٧٥)

العقوبات الاقتصادية من كلا الجانبين قد تضر بمصر بدرجة أكبر مما تضر بنا قد يجعلهم يرفضون اللجوء إلى هذا السلاح .

نسخ مسبقة

☐ سيرو . سترانج ـ السكرتير الخاص ـ سير ب . ديكسون ـ السيد باوكر ـ رئيس الادارة الافريقية ـ رئيس إدارة الانباء ـ الكاتب المقيم

وثيقه رقم (٧٦)

سرى

من وزارة الخارجية إلى واشنطن

بالشفرة OTP

توزيع وزارة الخارجية
وهوايتهول

رقم ٢٦٤٠

٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢

سلمت فى ٧,٣٠ مساء ، ٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢

اولوية

سرى

برقية رقم ٢٦٤٠ مرسلة إلى واشنطن بتاريخ ٣ تموز/ يوليو

مبلغ للاحاطة إلى : الاسكندرية (أولوية)
القاهرة
ميمين (فايد)

برقيتى رقم ٢٦١١ (بتاريخ أول تموز/ يوليو) وبرقية القاهرة رقم ٣٢ ق (فى ٢ تموز/ يوليو) .

لقد أصابنى موقف السيد كافرى بخيبة أمل . فيبدو أنه غير راغب فى اتخاذ أى إجراء شديد لأنه يعزو سبب سقوط وزارة الهلالى إلى فشلنا فى استئناف المفاوضات . ومعنى ذلك ببساطة هو أنه إذا اقتنعت وزارة الخارجية الأمريكية بهذا الرأى ، فان الأمريكيين لن يؤيدونا فى مصر إلا إذا كنا على استعداد للاعتراف بلقب الملك فاروق . فاذا كان ذلك هو الوضع ، فانى أظن من الأفضل أن نواجه الخارجية الأمريكية بصراحة بأسرع ما يمكن . وعليك لذلك أن تقتنص أقرب فرصة للتحدث مع المستر بايرود ـ ومع المستر أتشيسون عند عودته ـ وذلك وفقا للخطوط الاتية .

٢ ـ يؤسفنى جدا سقوط حكومة الهلالى ، واخشى انه بالرغم من انه قد لايحدث تدهور مباشر فى الموقف الأمنى فى مصر ، فان تعيين سرى فى الظروف الحالية سيكون مقدمة لعودة الوفد . وقبل أن يحدث ذلك ، سيقدم الوفد بلاشك بعض الوعود المطمئنة بما يعنى أنهم قد وعوا الدرس واننا نستطيع الاطمئنان إلى أنهم سيكونون معقولين فى التصرف . ولكننى لا أعلق أى قيمة على مثل هذه الوعود ، وبالعكس من

● نص برقية شفرية مرسلة من وزير خارجية بريطانيا (السير انتونى ايدن) الى السفير البريطانى فى واشنطن (السير اوليفر فرانكس) وفيها يتنصل ايدن من مسئولية سقوط حكومة الهلالى ويضع ايدن مسئولية سقوطها على الفساد السياسى فى مصر .

وثيقة رقم (٧٦)

ذلك ، يبدو لى أن الأمل الوحيد فى الوصول إلى تسوية مع مصر يتوقف على إقناع الملك بأن مستشاريه يضللونه وأن هناك حدودا لايمكن أن نتجاوزها فى سبيل الوصول إلى تسوية .

٣ ـ وفى اعتقادى أن كل الدلائل تشير إلى أن سقوط الهلالى لم يكن سببه عدم التوصل إلى تسوية معنا ، وإنما رفضه الموافقة على التصرفات السيئة لأشخاص مثل اندراوس باشا ، وكريم ثابت وعبود وقبول تآمرهم من وراء ظهره مع الملك . ولكن أيا ما كانت الحكومة التى تتولى السلطة فى مصر فانه لايمكن توقع أن نوافق على الاعتراف باللقب للملك فاروق فى وجه رفض السودانيين الاعتراف به ملكا لهم . وحتى لو كانت حكومة صاحبة الجلالة على استعداد للاعتراف باللقب ، فان ذلك يكون إجراءا عقيما لأن السودانيين سيرفضونه وتكون النتيجة الوحيدة هى وقوع الاضطرابات فى السودان ولن أسمح بأن يحدث ذلك .

٤ ـ فالبدائل المطروحة إذن هى إما عدم الوصول الى تسوية بيننا ومصر ونحتفظ بوضعنا بأى ثمن وبالقوة إذا لزم ، أو أن يقبل المصريون نوع التسوية الذى نستطيع تقديمه لهم . وسيتذكر المستر أتشيسون أنه عندما كان فى لندن منذ عهد قريب شرحت له المدى الذى نحن على استعداد للوصول إليه لمقابلة التطلعات المصرية المشروعة فيما يتعلق بالسودان . وكانت الاقتراحات التى عرضت عليه خطوطها العريضة حينئذ تعطى المصريين نصيبا كبيرا فى الاشراف على التطورات المقبلة فى السودان ، وسيكون عليهم أن يستفيدوا من هذه الفرصة إن أمكنهم ذلك . ولكن من العقيم أن نقدم اقتراحات من هذا النوع بشأن السودان ، أو أن ندرس الشروط التى يمكن بمقتضاها أن نقبل بسحب القوات البريطانية إلا إذا اقتنعنا بأننا سنتناقش مع حكومة مصرية لديها الرغبة والقدرة فى المفاوضة على أسس واقعية .

٥ ـ واحتمال وصول مثل هذه الحكومة إلى السلطة فى مصر ضئيل للغاية إلا إذا أمكن إقناع الملك بتغيير موقفه . وهو بالتأكيد لن يفعل ذلك طالما هو يعتقد بان هناك فرقا بين نهجنا ونهج الأمريكيين ، وفى اعتقادى أن الأمل الوحيد فى أن يتحقق ذلك يكمن فى قيام حكومة الولايات المتحدة بافهامه بكل قوة بأن إصراره الحالى على موضوع اللقب لن يؤدى إلا إلى كارثة له ولمصر . وقد لايستطيع الأمريكيون إقناعه بذلك ، ولكنهم الوحيدون الذين لهم فرصة اقناعه حيث انه مقتنع طبعا أننا متحيزون فى هذا الأمر . وإذا لم يكن الأمريكيون حتى على استعداد لمحاولة اقناعه فاني لا أظن أن هناك اى فرصة لاقناعه على الاطلاق . وفى هذه الحالة لن يكون علينا إلا أن نقبل بحالة حصار طويل الأمد بكل ما يعنيه ذلك من أثر على قاعدتنا فى الشرق الأوسط وعلى الرأى العام العالمى .

٦ ـ لذلك ارجو أن تتخذ حكومة الولايات المتحدة نظرة أكثر واقعية للموقف فى مصر ، والا تتردد فى التدخل بكل قوة بهدف التوصل فى نهاية الأمر إلى التسوية التى نأمل فى تحقيقها جميعا .

وثائق مرحلة الثورة

وثيقة رقم (٧٧)

الديلى إكسبريس
قصاصة بتاريخ ٧ تموز/ يوليو ١٩٥٢
ملك السكر والسفن ينفق مليونا ليطرد رئيس وزراء
من مندوب الاكسبريس فى جنيف : الأحد

تآمر أغنى أغنياء مصر ليطرد حكومة الهلالى وكلفته الحملة مليونا من الجنيهات ، وقد تعهدت الحكومة الجديدة سرا باطاعته . وهذا قد يعنى عودة حزب الوفد (الوطنى) إلى السلطة .

والرجل الذى يعمل من وراء الستار هو احمد عبود الذى تقدر ثروته بمبلغ ٢٠ مليونا من الجنيهات ، فهو يملك شركات السفن والمصانع والأرض والسكر ، وخاصة السكر .

والحقيقة أن احتكار عبود للسكر هو مصدر كبير للمال وعندما علم أن حكومة الهلالى تفكر فى إرغامه على دفع ضرائب عن أرباحه قرر طردها .

وأدخل عبود فى مؤامرته الياس اندراوس المدير لعديد من الشركات الكبيرة والمستشار الاقتصادى للملك .

كذلك ادخل احد أصدقاء فاروق فى لعب البوكر وهو كريم ثابت الصحفى اللبنانى ووزير الدولة فى الوزارة الجديدة ، وصاحب الجريدة المليونير محمود أبو الفتح الذى يؤيد حزب الوفد .

وقد اتصل كريم ثابت واندراوس بجيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى القاهرة وأبلغاه بأن فرص نجاح خطط تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ستزداد إذا مارس الضغط على فاروق لطرد الهلالى .

وقد استمع لهما جيفرسون كافرى ، ولكنه لم يتحدث مع الملك وبدلا من ذلك ابلغ حسونة وزير خارجية الهلالى .

وهكذا أخذ الهلالى علما بالأمر وتضايق من المؤامرة فقدم استقالته فورا .

وطلب من سرى أن يؤلف وزارة ، فى يوم الأحد إلا أن تأخيرا حدث فى تأليفها لأن الملك فاروق كان يريد أن يشترك فيها المراغى ، ولكن المراغى رفض أن يعمل مع سرى .

وتسبب التأخير فى قلق القصر فطلب من بركات القيام بالمهمة .

ولكن عبود وبقية المتآمرين اتصلوا تليفونيا بالقصر بالاسكندرية وقالوا إن التأخير فى تشكيل الوزارة يسبب اضطرابا ، وأن الغوغاء بالقاهرة قد يتسببون فى خلق المتاعب .

ولم يكن بركات قد انتهى من تشكيل وزارته بعد وكانت قائمة وزراء سرى فى الانتظار فى القصر .

وعندما أوى بركات إلى فراشه يوم الثلاثاء كان يعتقد أنه رئيس الوزراء الجديد وعندما استيقظ صباح الأربعاء علم أن القصر قد قبل تشكيل وزارة سرى بدون المراغى وفرح أعداء بريطانيا من الوفديين كثيرا بذلك .

● نص الخبر الذى نشرته الديلى إكسبريس تحت عنوان « ملك السكر والسفن ينفق مليونا ليطرد رئيس الوزراء ويشير الخبر الى دور عبود باشا فى قلب وزارة الهلالى .

وثيقة رقم (٧٨)

المكتب البريطانى للشرق الأوسط
القسم السياسى
القيادة العامة
القوات المسلحة للشرق الأوسط ١٧
٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٢

سرى جداً
104 /17 /3G

عزيزى رونى

• فى يوم ٢٦ تموز/يوليو أعد الجيش إعلانين واحدا منهما موجه إلى شعب القاهرة ، والآخر إلى شعب الاسكندرية ، وذلك لاستخدامهما فى حالة روديو ، وطلب ترجمة عربية عاجلة لهما ، وقد تم طبعها منذ ذلك الوقت ، فقد تمكن دونال مكارثى من إعداد الترجمتين وكتابة الاستنسل فى الوقت المناسب . ومرفق طيه صور من النسخة الانجليزية . ويقوم جون وول بمراجعة الترجمة العربية .

ونحن لسنا مسرورين تماما بهذين الاعلانين. ويقول كريزويل الذى كان هنا يوم الأربعاء أنه غير متأكد من أن الأمر الأول مناسب أو عملى . وقد وضحنا نحن لادارة الـ .A.G أنه يكون من الأنسب أن يتم إصدار إعلان واحد يشمل البلاد كلها ، وفى حدود سلطة القائد العام بدلا من سلطة قادة الفرق المنفردين ، وأنه من الممكن إعداد أختام بها مكان لتوقيعات القادة المحليين والتاريخ واسم المكان لاعطاء الاعلانات قوة التنفيذ فى مناطق محددة أو ظروف معينة ، وتشك إدارة الـ .A.G فى فائدة هذا الاقتراح ولكنهم يفحصونه .

وسنكون شاكرين إذا ابلغتنا إذا كان السفير يوافق على صيغة الاعلانين ، أو إذا كانت لديه تغييرات يقترح إضافتها فى طبعة منقحة . وسنحاول الحصول على الموافقة على صيغة إعلان موحد ينطبق على جميع انحاء البلاد إذا لم تكن هناك عقبات قانونية أو غيرها لايمكن التغلب عليها . ولحين إعداد صيغة منقحة ستبقى الصيغ الحالية .

وسأرسل صورة من هذا الكتاب إلى بيل موريس فى الادارة الأفريقية والذى قد يكون لديه اقتراحات هو الآخر .

(المخلص)
(ج . ف روجرز)

ر . أ . بوروز المحترم
السفارة البريطانية
القاهرة

● نص خطاب بعثت به القيادة العامة للقوات البريطانية فى « فايد » إلى السفارة البريطانية تطلب فيه استبدال الاعلانين الموجهين الى شعب القاهرة والاسكندرية فى حالة تنفيذ خطة « روديو » باعلان واحد يشمل جميع البلاد . ويفهم من فحوى هذا الطلب ان هناك نية التدخل العسكرى على نطاق أوسع من منطقة الدلتا ليشمل جميع البلاد . (تابع هذه الوثيقة نص الاعلانين الموجهين من قواد العموم العسكريين لجيش الاحتلال البريطانى إلى سكان القاهرة والاسكندرية) .

وثيقة رقم (٧٨)

سرى جدا

إلى سكان القاهرة

إن القوات البريطانية التى تحت إمرتى قد وصلت للقاهرة لحماية أرواح الرعايا البريطانيين المقيمين فيها بشكل قانونى .

وقد أصبح هذا ضروريا بسبب العجز الواضح للحكومة الملكية المصرية فى القيام بواجبها الأساسى فى حماية أرواح الأجانب فى مصر .

ولن أسمح بأى ثمن بتكرار الإحداث التى وقعت فى هذه المدينة فى ٢٦ كانون الثانى/يناير ١٩٥٢ حيث قتل رعايا بريطانيون وخربت ممتلكاتهم .

ولتحقيق هذه النية أصدرت الأوامر الآتية والتى عليكم إطاعتها :

١ ـ لحين صدور أوامر أخرى سأعلنها عن طريق مكبرات الصوت ، أو بأى وسيلة أخرى . سيكون عليكم الوجود داخل حدود منازلكم إلا إذا كان بحوزتكم تصريح مرور صادر تحت أوامرى يسمح لكم بالوجود فى أماكن أخرى . وقد صدرت الأوامر للحراس والدوريات باطلاق النار على الأشخاص الذين يوجدون خارج منازلهم ، والذين لاينفذون الأوامر الصادرة لهم فورا .

٢ ـ عليكم التصرف بطريقة مسالمة ولن يسمح لكم بتعطيل أو إيذاء القوات التى تحت إمرتى .

٣ ـ عليكم إطاعة جميع الأوامر الصادرة فى إطار سلطتى دون إبطاء .

٤ ـ طالما تصرفتم بطريقة مسالمة ، واتبعتم أوامرى فلن يجرى التدخل فى شئونكم بأكثر مما هو ضرورى ، ويمكنكم القيام بأعمالكم المعتادة بدون خوف .

٥ ـ سيجرى احترام القوانين السارية والعادات والحقوق والممتلكات طبقا للقانون الدولى ، وبقدر ماتسمح الضرورات العسكرية .

٦ ـ ومن مصلحتكم أن تسير الادارة والخدمات المصرية بشكل كفء ، ولذلك فعلى المسئولين والموظفين المصريين أن يبقوا فى وظائفهم ، وأن يقوموا بأداء واجباتهم باخلاص .

٧ ـ وستصدر أوامر أخرى من آن لآخر حسب الحاجة

٨ ـ فى حالة حدوث أى اختلاف بين النصين الانجليزى والعربى لهذا الاعلان سيعتبر النص الانجليزى هو الأصل وسيفسر طبقا للقانون الانجليزى .

صدر فى هذا .... اليوم من .... ١٩٥٢ .

ت . برودى
ماجور جنرال
قائد القوات البريطانية فى القاهرة .

سرى جدا

إلى سكان الاسكندرية

إن القوات البريطانية التى تحت إمرتى قد وصلت للأسكندرية لحماية أرواح الرعايا البريطانيين المقيمين فيها بشكل قانونى .

وقد أصبح هذا ضروريا بسبب العجز الواضح للحكومة الملكية المصرية فى القيام بواجبها الأساسى فى حماية أرواح الأجانب فى مصر .

وثيقة رقم (٧٨)

ولن أسمح بأى ثمن بتكرار الأحداث التى وقعت فى القاهرة فى ٢٦ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢ حيث قتل رعايا بريطانيون وخربت ممتلكاتهم .

ولتحقيق هذه النية أصدرت الأوامر الآتية والتى عليكم إطاعتها :

١ ـ لحين صدور أوامر أخرى سأعلنها عن طريق مكبرات الصوت ، أو بأى وسيلة أخرى سيكون عليكم الوجود داخل حدود منازلكم إلا إذا كان بحوزتكم تصريح مرور صادر تحت أوامرى يسمح لكم بالوجود فى أماكن أخرى . وقد صدرت الأوامر للحراس والدوريات باطلاق النار على الأشخاص الذين يوجدون خارج منازلهم والذين لاينفذون الأوامر الصادرة لهم فورا .

٢ ـ عليكم التصرف بطريقة مسالمة ولن يسمح لكم بتعطيل ، أو إيذاء القوات التى تحت إمرتى .

٣ ـ عليكم إطاعة جميع الأوامر الصادرة فى إطار سلطتى دون إبطاء .

٤ ـ طالما تصرفتم بطريقة مسالمة ، واتبعتم أوامرى فلن يجرى التدخل فى شئونكم بأكثر مما هو ضرورى ويمكنكم القيام بأعمالكم المعتادة بدون خوف .

٥ ـ سيجرى احترام القوانين السارية والعادات والحقوق والممتلكات طبقا للقانون الدولى وبقدر ما تسمح به الضرورات العسكرية .

٦ ـ ومن مصلحتكم أن تسير الادارة والخدمات المصرية بشكل كفء ، ولذلك فعلى المسئولين والموظفين المصريين أن يبقوا فى وظائفهم ، وأن يقوموا بأداء واجباتهم باخلاص .

٧ ـ وستصدر أوامر أخرى من آن لآخر حسب الحاجة .

٨ ـ فى حالة حدوث أى اختلاف بين النصين الانجليزى والعربى لهذا الاعلان سيعتبر النص الانجليزى هو الأصل ، وسيفسر طبقا للقانون الانجليزى .

صدر فى هذا .... اليوم من .... ١٩٥٢ .

ج . هـ . ن بويت
ماجور جنرال
قائد القوات البريطانية فى الأسكندرية .

وثيقة رقم (٧٩)

سرى للغاية

□ من : مقر القيادة العامة للقوات البرية فى الشرق الأوسط .
□ إلى : وزارة الدفاع ، لندن

طوارىء
لمعلومات : قواد العموم ، الشرق الأوسط .
السفارة ، القاهرة .
698 / CCL
اول أب / اغسطس ١٩٥٢
من B.D.C.C. (M.E.) إلى رؤساء الاركان .

وثيقة رقم (٧٩)

الوضع فى مصر .

١ ـ استنفدنا فى اجتماعنا فى ٣٠ تموز/يوليو من الاستعراض الذى قدمه السيد كريسويل للاحوال السياسية . لقد أخبرنا باختصار أنه من المحتمل أن تظل الأحوال حساسة للغاية مع إمكانية انهيار الوضع العام حتى :

(أ) تسوية أمر مجلس الوصاية

(ب) التوصل إلى اتفاق بشأن الأوضاع ذات الصلة ، والمتعلقة بالقوات المسلحة والشرطة . ورأى أن هذه القضايا ستبرز خلال فترة أسبوع أو اثنين ، وأننا سنمر حينئذ بفترة هدوء حتى تشرين الأول/أكتوبر حينما قد تثار فجأة القضية الانجليزية المصرية بشكل حاد جدا . وأننا نكرر هذا لكم كخلفية للفقرات التالية .

٢ ـ إن تلك المعلومات التى نتلقاها من خلال المصادر العسكرية متسقة تماما مع تشخيص الوزراء . إن السمة المميزة للأحوال والتى تنطبع فى أذهاننا بقوة هى أنه على الرغم من أن كل شىء هادىء فى الوقت الراهن فى الدلتا ومنطقة القناة ، فإنه يجب علينا أن نكون متيقظين إزاء احتمال حدوث تغيير مفاجىء وعنيف جدا تجاه الأسوأ خلال الاسبوع المقبل أو نحو ذلك ، وفيما بعد أيضا ، حينما يتوافر الوقت للعناصر المعادية لبريطانيا كى تعد خططها ، ولقد اقلقنا عدم كفاية التحذيرات التى تلقيناها بشأن الانقلاب العسكرى الأخير . ونحن نعيد النظر فى ترتيباتنا الخاصة بالاستخبارات نتيجة لذلك ، بيد أننا نرى أنه يجب علينا أن نكون متيقظين ضد أى مفاجآت أخرى .

٣ ـ وفيما يتعلق بالأخطار العاجلة . فإن حالة الاستعداد القصيرة المدى التى توجد فيها خطة RODEO الآن توفر اقصى تحذير معقول ضد حدوث اضطرابات فى الدلتا . وأنكم لتدركون حقا رغبتنا فى مد أجل حالة الاستعداد بأسرع ما يمكن . ونحن ندرك أنه يوجد فى منطقة القناة عدد من العناصر الخطرة التى يمكن أن تتسبب بسرعة بالغة فى الكثير من الاضطرابات وبخاصة إذا تم تعزيزها وزودت بأسلحة إضافية من الدلتا . ونحن نراقب هذا الوضع بعناية ، إلا أننا راضون بشكل عام لأن خططنا ، على النحو الذى صدقتم عليه فى COS (ME) 684 تعتبر كافية . وبالمناسبة ، يمكن لكم أن تتأكدوا تماما بأننا لن نستخدم القوة المشار إليها فى الفقرة ٢(ب) من تلك البرقية بدون إخطار مسبق إلا فى حالات التهديد العاجل والواضح التى تجعل أى تأخير مستحيلا .

٤ ـ وبالنسبة للأخطار الأبعد مدى . فإذا ما قدم لنا فيما بعد ما يرقى إلى إنذار من الحكومة المصرية بتأييد من قواتها المسلحة ، فلن تكون خططنا الحالية مناسبة . وعلى الرغم من التحذير الوارد فى برقيتكم COS(ME) 675 ، فإنها دفاعية بشكل لا يجعلها ردا انتقاميا مناسبا للانذار . ونحن ندرس هذا الأمر وسنرسل آراءنا فى الوقت المناسب .

TOO 011230B

□ مذكرة من .D.C.O.R مكررة إلى BJSM

□ واشنطن مثل برقيتى DEF 465

التوزيع

□ رقم ١٠ دوانئج ستريت
□ وزارة الخارجية
□ سجلات الحرب ، الادميرالية
□ رقابة الرسائل ، وزارة الحرب
□ سجل البرقيات ، وزارة الطيران
□ رئيس الحرب البرمائية

□ السيد د . ب رايلى
□ السيد ر . الين
□ السير ب . لشنج
□ السيد د . م ، كليرى ، .C.R.O
□ السيد ارميتاج سميث
□ السيد جوديسون
D.C.O.R.“B”.

وثيقة رقم (٨٠)

سرى

□ من وزارة الخارجية إلى القاهرة

بالشفرة / OTP
وبالحقيبة
رقم ١٣٣٣
١٩ أب / اغسطس ١٩٥٢

التوزيع
للادارات
تم إرسالها فى : ٣,٢٥ مساء
١٩ أب / اغسطس ١٩٥٢

خاص
برقية رقم ١٣٣٣ مرسلة إلى القاهرة بتاريخ ١٩ أب / اغسطس .
صور للاطلاع إلى : واشنطن
باريس رقم ٣٢٧١
انقرة رقم ٣٠٣
وميمين فايد رقم ٥١٧

ابلغتنا سفارة الولايات المتحدة أن وزارة الخارجية الأمريكية تفكر فى إصدار البيان التالى :

« إن التقارير الواردة من القاهرة بخصوص البرنامج المعلن للحكومة المصرية الجديدة لاعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى مشجعة . ونحن نتابع الأحداث باهتمام بالغ ، ونتمنى لرئيس الوزراء على ماهر وزملائه المدنيين والعسكريين كل نجاح فى جهودهم لحل المشكلات الداخلية لبلادهم .

وتستمر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر على أعلى درجة من الصداقة والتعاون . وأملى ـ من اجل مصلحة بلدينا ـ أن تستمر هذه العلاقات ، وكذلك العلاقات بين مصر وجميع بلدان العالم الحر ، فى أن تتدعم وتتقوى . ونحن نتطلع إلى حقبة جديدة تنشأ فيها مجالات جديدة للتعاون والنفع المتبادل » .

٢ ـ وكان رد فعلنا الأول ، وكذلك رد فعل السفارة الأمريكية ، انه فى حين يعبر البيان بكل تأكيد عن مشاعرنا ، فإننا لا نرى أن له فائدة كبيرة . وقد يؤدى إلى طلبات جديدة من مصر للسلاح ، وهى طلبات لا يمكن إجابتها فى الوقت الحالى .

٣ ـ ويبدو أن اقتراح البيان سببه النقد المتزايد فى الصحافة الأمريكية لما يعتقد بأن القوى الغربية لا تبذل جهدا كافيا لاستمالة نجيب .

٤ ـ واكون شاكرا إذا بلغت سفير الولايات المتحدة الذى تتشاور معه وزارة الخارجية برد فعلك ، وأن ترسل تقريرا بالنتيجة وتبلغها إلى واشنطن .

توزيع الى
□ الادارة الأفريقية
□ سكرتارية الشرق الأوسط
□ إدارة الأخبار
□ إدارة سياسة الاعلام
□ الادارة الأمريكية
□ المستشارون الاقليميون

وثيقة رقم (٨١)

١٠ داوننج ستريت
مذكرة خاصة من
رئيس الوزراء

□ وزارة الخارجية

رقم مسلسل M458 / 52

كلما اطلعت على الانباء الواردة من مصر أعجبنى برنامج نجيب ، والذى أرجو أن يضعه على ماهر فى شكل دستورى . إن علينا أن نساعد نجيب وشركاه بقدر ما نستطيع إلا اذا تحولوا إلى الحقد . ومن المهم جدا الا نظهر كالمدافعين عن كبار الملاك والباشوات ضد الاصلاحات من أجل الفلاحين والتى تأخرت أكثر من اللازم . ولن نحصل على شىء ذى قيمة من الوفد أو الاخوان المسلمين ، ولكن قد تكون هناك سياسة مناسبة ، تشترك فيها الولايات المتحدة ، لانجاح نجيب . ومن حسن الحظ أن موضوع السودان لا يظهر كثيرا فى الصورة فى الوقت الحالى .

□ نظر
□ سير و . سترانج
□ سير ج . باوكر
□ الادارة الأفريقية

توقيع
٢٦ أب/اغسطس ١٩٥٢

إن الأمر أبعد ما يكون عن البساطة التى قد تشير اليها مذكرة رئيس الوزراء .
و . سترانج
٢/٩

أوافق على أن المستر الن قد كتب مذكرة قيمة جدا .
وأوافق على انه لا لزوم للرد على رئيس الوزراء .

وقد يكون من المفيد ، بعد مرور بعض الوقت أن أوزع على زملائى بالوزارة ، مذكرة قصيرة من المستر الن بشأن التطورات الأخيرة فى مصر . ويمكن أن تكون هذه المذكرة أساس المذكرة المقترحة .

توقيع
٢ أيلول / سبتمبر

وثيقة رقم (٨٢)

سرى

□ من وزارة الخارجية إلى القاهرة

بالشفرة/ OTP	التوزيع لوزارة الخارجية
وبالحقيبة	وهوايتهول
رقم ١٣٧٠	

تم ارسالها في : ٩,٥٥ مساء ٢٧ أب/اغسطس ١٩٥٢

٢٧ أب/اغسطس ١٩٥٢

فورى

سرى

برقية رقم ١٣٧٠ موجهة للقاهرة بتاريخ ٢٧ أب/اغسطس .

والى :

□ واشنطن رقم ٣٥٧٠

□ باريس رقم ١١٣٠

□ انقرة رقم ٥٦٩

□ بيروت رقم ٧١٣

□ دمشق رقم ٣٨١

□ بغداد رقم ٦٣٣

□ إدارة الاعلام البريطانية نيويورك رقم ٦٦

□ أثينا رقم ٣٧٠

□ روما رقم ٧٤٤

□ بلغراد رقم ٥٦٥

□ عمان رقم ٥٤١

صورة للاطلاع : لميمين فايد رقم ٥٤٣

تنوى وزارة الخارجية الأمريكية اصدار بيان يعبر عن الاهتمام والصداقة نحو النظام الجديد في مصر .

٢ ـ ورايى الشخصي هو أن هذا البيان وإن كان يعكس بصفة عامة مشاعرنا إلا أنه لن يفيد كثيرا . وينتظر ان يدفع إلى تخمينات في مصر حول ما سيتلوه ، وقد تفسره العناصر المتطرفة في النظام على أنه « كارت بلانش » من حكومة الولايات المتحدة يطلق يدهم تماما .

٣ ـ وبالرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة لن تصدر مثل هذا البيان ، فإنه يهمني ألا يفسر ذلك على انه خلاف جديد بين سياستنا وسياستهم . فالخلاف الوحيد بيننا في هذا الشأن هو في جدوى فكرة إصدار مثل هذا البيان من عدمه .

٤ ـ وسنبلغ الصحافة هنا أنه في حين أننا نشاطر المشاعر التي يعبر عنها البيان الأمريكي ، فاننا لا نعتقد أنه من الضرورى أن نصدر نحن مثل هذا البيان لأننا حققنا منذ البداية علاقات صداقة حميمة مع الحكومة المصرية الجديدة بدليل أن سفيرنا في القاهرة كان على صلة منتظمة باستمرار مع رئيس الوزراء .

وثيقة رقم (٨٣)

سرى

□ من واشنطن إلى وزارة الخارجية

بالشفرة/ OTP

التوزيع لوزارة الخارجية
وهوايتهول

سير ١ . فرانكس

رقم ١٨٥٩
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢

تم ارسالها في : ٩,٣٣ مساء ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٥٢
تم استلامها في : ٩,٥٥ صباح ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٢

اولوية
سرى

برقية رقم ١٨٥٩ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ ايلول/سبتمبر
صورة للاطلاع : للقاهرة

ميمين فايد

برقيتى السابقة مباشرة : مصر

فيما يلى نص مشروع التعليمات المرسلة إلى مستر كافرى :

لقد درست وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومدير الأمن المشترك بكل عناية رسالة اللواء نجيب المؤرخة فى ١٨ أيلول/سبتمبر . كذلك درسنا التقييم المشترك منك ومن ستيفنسون فى ١٦ أيلول/سبتمبر .

٢ ـ نوافق أن التأييد المادى والمعنوى للنظام الحالى فى مصر هو أحسن سياسة ينتظر أن تؤدى إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر ، وهى التقارب بين المصالح المصرية والغربية وبصفة خاصة :

(أ) إشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك ،
(ب) الوصول إلى تسوية لحل الخلاف المصرى ـ الانجليزى ،
(جـ) السلام مع اسرائيل .

٣ ـ كذلك نعتقد انه لكى يحقق هذا التأييد أهدافه ، فإنه يجب تقديمه دون تأخير لأن تحقيق تقدم واضح هو أداة مهمة فى برنامج النظام الجديد .

٤ ـ وفى نفس الوقت فإن إهتمام النظام المفاجىء بالنظر فى المشاكل الدولية وطريقة التعميم ، وغياب الوضوح بالاضافة إلى علامات الاستفهام التى تظهر عادة بشأن طبيعة ونشأة مثل هذه الحركات ، جميعها تجعل من الضرورى أن نؤكد أثناء سير الأمور على أن تحل الدقة ووضوح التفاصيل محل عدم الوضوح والتعميم . ولكننا نرى أنه لمن المهم أن الحاحنا من أجل الوضوح لا (ونؤكد لا) يفسر على أنه إنعدام الثقة .

٥ ـ ونحن على استعداد لقبول تعهدات و/أو تأكيدات سرية محددة بشكل واضح كأساس مقبول لسياسة التعاون والتأييد المادى . وسنتوقع أن يجرى العمل فى اتجاه تعهدات علنية وبالطبع سنقيم بعناية التصرفات . وفى حين نتوقع أن تكون هذه التعهدات و/أو التأكيدات مكتوبة ، فإننا نعترف بأن الالحاح على هذا الشكل قد يعتبر نقصا فى الثقة ، وقد يؤدى إلى بعض الصعوبات لنجيب مع الوزارة الخ ، وعلى ذلك فإننا على إستعداد للنظر فى بدائل أخرى بما فيها إحتمال قبول تعهدات و/أو تأكيدات شفوية .

٦ ـ ونعتقد أنه إلى جانب التعهدات السرية فإن على مصر من جانبها أن تتخذ بعض الايماءات المؤدية إلى طمأنة الرأى العام فى هذه البلاد وغيرها مثل تأييد حملة الأمم المتحدة فى كوريا ودفع التعويضات للبلدان

وثيقة رقم (٨٣)

التى مات مواطنوها فى أحداث ٢٦ كانون الثانى /يناير الخ . وهذه الايماءات التى لا يجب (ونؤكد لا) أن يكون اتخاذها فى حد ذاتها صعبا بالنسبة للنظام ستكون دليلا - علنيا - أخر على أن النظام الجديد هو فى الواقع « مكنسة جديدة » وأنه قطع علاقته بالماضى . ونحن على يقين من أن التأثير على الرأى العام هنا ، وفى المملكة المتحدة سيكون بالغ الأهمية بالنسبة لجهودنا لمساعدة مصر .

٧ - وفى ضوء الملاحظات الموضحة أعلاه يجب أن تتبع إجابتك على رسالة نجيب الخطوط التالية :

(بداية)

(أ) لقد درست حكومة الولايات المتحدة بعناية وعطف الرسالة الواردة من اللواء نجيب وترجو أن تعيد تأكيد أن موقفها من النظام الحالى يبقى كما حدده وزير الخارجية فى بيان ٣ أيلول/سبتمبر .

(ب) تبادل الولايات المتحدة مصر بشكل كامل رغبتها فى التعاون ويسرها أن تبدأ فورا فى مناقشات مع رئيس الوزراء نجيب ، والحكومة المصرية بهدف تحديد مدى وطبيعة هذا التعاون .

(جـ) وسيساعد على سرعة (كلمة غير واضحة ؟ هذا ؟) الهدف إذا وضحت الحكومة المصرية بشكل اكثر تحديدا وجهة نظرها بشأن المساعدة العسكرية والاقتصادية . وستنظر حكومة الولايات المتحدة فى هذه الآراء بكل عناية آخذة فى الاعتبار العوامل العديدة الداخلة فى بناء دفاع العالم الحر وحدود المتوافر من المعدات والأرصدة ، والطلبات العديدة الأخرى من الولايات المتحدة .

(د) ويلاحظ أنه من المقترح أن تقدم مصر تعهدات سرية معينة بشأن الأهداف بعيدة المدى للنظام الجديد . وبهذا الشأن نعتقد أنه على مصر أن تدرس ما إذا كانت على استعداد لاعطاء تعهدات و/أو تأكيدات بما يفيد أن أحد الأهداف النهائية لسياستها هو الاشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول العالم الحر الأخرى فى التخطيط من أجل الدفاع المشترك عن المنطقة . وبالاضافة إلى ذلك ونظرا لأن الاتفاق على حل المشكلة المصرية البريطانية وثيق الارتباط بالدفاع عن الشرق الأوسط ، فإننا نعتقد أنه على مصر أن تدرس كذلك ما إذا كانت على إستعداد لتقرير أن هدفا أخر من أهدافها هو الاتفاق على حل الخلاف المصرى البريطانى بشأن قنال السويس على أساس أن التسهيلات الاستراتيجية فى منطقة القنال سيتم المحافظة عليها بالقدر المناسب من المساعدة لضمان إمكانية إستخدامها بسرعة وكفاءة فى حالة حدوث تهديد لأمن المنطقة .

(هـ) فى حين ترغب الولايات المتحدة فى مساعدة مصر فى حدود إمكانياتها ، فإنها ليست فى وضع يسمح لها ، نظرا لارتباطاتها العالمية ، بتحمل مسئولية برنامج للتعاون الثنائى ، وهى لذلك تأمل فى أن تستمر مصر فى التطلع إلى مصادر إمدادها التقليدية .

(و) وفى النهاية نعتقد أن الحكومة المصرية قد تنظر فى إمكانية قيامها ببعض اللفتات العلنية التى تهدف إلى كسب الرأى العام الأجنبى ، وذلك بهدف تسهيل تنفيذ برنامج للتعاون . (انتهى)

٨ - ولعلمك فإن تزويد القوات المسلحة المصرية بالسلاح قبل الوصول إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل سيثير داخليا عددا من التساؤلات . ونحن نقدر تماما حساسية مناقشة مشكلة إسرائيل مع النظام ، ولكننا نعتقد أنه لا يجب السماح بأية شكوك حول أرائنا بشأن تأكيد اتفاقية الهدنة والتصريح الثلاثى . ونأمل أنه فى وقت ما سيجد النظام نفسه قادرا على تقديم تصريح علنى حول نواياه غير العدوانية بشكل عام أو ، وهو الأفضل ، بشكل محدد .

يرجى من وزارة الخارجية الابلاغ للقاهرة وميمين فايد ، كما حدث بالنسبة للبرقيتين رقمى ٤٤ ، ٦٤ .

(صورة للقاهرة وميمين فايد)

وثيقة رقم (٨٣)

صور مقدما :

- □ سير م . ماكينز
- □ السكرتير الخاص
- □ سير ج . باوكر
- □ رئيس الادارة الأفريقية

وثيقة رقم (٨٤)

مكتب السجلات العامة

وزارة الخارجية ٩٦٨٩٧/٣٧١

سرى

□ من القاهرة إلى وزارة الخارجية

بالشفرة / OTP

التوزيع لوزارة الخارجية
وهوايتهول

سير ر . ستيفنسون
رقم ١٧٠٧
١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢

تم ارسالها فى : ٧,٤٠ مساء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢
تم تسلمها فى : ٨,١٩ مساء ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢

سرى

برقية رقم ١٧٠٧ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ تشرين الثانى/ نوفمبر .
صورة للاطلاع : لواشنطن
ميمين فايد
برقيتى رقم ١٦٩٧

أبلغ مستشار السفارة الامريكية أحد موظفى سفارتى أن اللواء نجيب أبلغ سفير الولايات المتحدة أنه يفكر فى زيارة الولايات المتحدة ليطلب تدخل الجنرال أيزنهاور بشأن إتفاقية التعويضات الالمانية لاسرائيل ، والتى قال اللواء إن الرأى العام بين الدول العربية يعارضها بشدة . وقد فهمت أن كافرى قد عارض بشكل قاطع هذا الاقتراح وحذر نجيب أن مثل هذه الزيارة لن تحقق هدفها بكل تأكيد ، وأنها بذلك ستضر بموقف اللواء بشكل كبير .

يرجى من وزارة الخارجية أن ترسلها الى واشنطن بإعتبارها برقيتى رقم ٥٠٧.
(أرسلت صورة لواشنطن) .

وثيقة رقم (٨٥)

سرى

□ من القاهرة إلى وزارة الخارجية

بالشفرة / OTP — التوزيع على الادارات

سير ر . ستيفنسون — تم ارسالها في : ١١,٤٧ صباحا ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢

رقم ١٩٢٥

٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢ — تم تسلمها في : ١٢,١٢ مساء ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢

فورى

سرى

برقية رقم ١٩٢٥ مرسلة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر

صورة للاطلاع : لواشنطن

ميمين فايد

برقية واشنطن رقم ٢٣٥٤ إليكم . بشان مهمة على صبرى .

لا أرى سببا لمحاولة وزارة الخارجية الأمريكية التلميح بأننا نعرقل تزويد الجيش المصرى بالمعدات الأمريكية . وبالتأكيد يجب أن يكون ردهم أنهم غير مستعدين لتقديم هذه الامدادات قبل أن يتأكدوا من موقف مصر في أى حرب مقبلة (كما حددوا في مذكرتهم المؤرخة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ردا على إتصال اللجنة العسكرية العليا) .

٢ ـ فإذا ما كانوا غير مستعدين للتحدث بهذه الصراحة فإنه يمكنهم القول بأن مثل هذه الموضوعات تحتاج إلى دراسة متأنية ، وأنه ليس من الممكن الاجابة فورا . وذلك دون الاشارة بالمرة إلى زيارة بايرود للندن .

يرجى من وزارة الخارجية إرسال صورة إلى واشنطن للاطلاع بإعتبارها برقيتى رقم ٥٨١ .

(صورة مرسلة لواشنطن) .

التوزيع

□ الادارة الافريقية

□ سكرتارية الشرق الأوسط

□ إدارة العلاقات الاقتصادية

□ الادارة الامريكية

صور مقدما :

□ سير ج . باوكر

رئيس الادارة ـ الأفريقية

وثيقة رقم (٨٦)

تسجيل محادثة بين مستر ت . أ إيفانز ، والمرشد العام للاخوان المسلمين ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٣ .

وجهت إلى الدعوة لمقابلة حسن الهضيبى ، المرشد العام بمنزله يوم ٢٤ شباط/فبراير . وقد حضر هذه المقابلة أيضا منير الدله ، وصالح أبو رقيق ، ودكتور سالم ، وعزيز زكى . ويتمتع الهضيبى ، وهو في منتصف الخمسينات من عمره ، بمظهر لطيف ولكنه غير بارز بأى حال . وقد استلفتت شخصيته نظرى

وثيقة رقم (٨٦)

بطريقة ودية ، وليست قسرية . ولم يبد عليه التطرف على وجه التأكيد برغم أنه قد يكون عنيدا . وهو يقيم فى شقة من شقق الطبقة المتوسطة بالروضة ، ويتكلم الانجليزية وإن كانت بدرجة غير جيدة .

٢ ـ وبعد العبارات المتبادلة الاستهلالية المعتادة ، والتى قال أثناءها الهضيبى : إن البريطانيين هم أقرب للاسلام عن أى شعب آخر ، إنتقلت المحادثة إلى مسألة الجلاء والدفاع . وقد أوضحت أن منشآت القاعدة فى مصر تعتبر جوهرية من أجل الدفاع الفعال عن الشرق الأوسط ، واقترحت انه قد يكون ممكنا ـ برغم أن المفاوضات ستكون معقدة وصعبة ـ اتخاذ ترتيبات محسوبة لضمان تحقيق الأهداف ، والتى فهمت من معاونيه أنها أهداف مشتركة للبريطانيين والاخوان على حد سواء .

٣ ـ وقال الهضيبى : إنه بلا ريب يأمل فى تحقيق ذلك . بيد أن الكثير يتوقف على الاطار الذى تتخذ فيه ترتيبات من هذا القبيل ، وأضاف أن الاشتراك فى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط يعتبر غير مقبول لقطاعات كبيرة جدا من الرأى العام الاسلامى . أليس ممكنا اتخاذ الترتيبات العلمية اللازمة ، فى حين تبقى بلدان الشرق الأوسط محايدة رسميا ؟ واقترح أن حياد بلدان الشرق الأوسط ، لو أمكن الحفاظ عليه ، سيكون مفيدا للغرب ، مثلما كانت تركيا ذات فائدة للحلفاء اثناء الحرب الأخيرة . بيد انه سلم بأن فرص احترام هذا الحياد ضئيلة جدا ، وأنه لذلك من المهم أن تتخذ الاستعدادات لمواجهة كل احتمال . وتتضمن هذه الاستعدادات تدعيم الجيوش العربية ، ومنشآت القاعدة ، وحسب الاقتضاء قطع التعهدات السرية بالنسبة لا ستخدامها . وفى حالة وقوع هجوم ، ستطلب مصر ، بلا ريب ، مساعدة الدول الصديقة . وردا على سؤال حول ما إذا كانت مصر ستطلب فورا المساعدة لو أن بعض دول الشرق الأوسط الأخرى ، مثل إيران ، تعرضت لهجوم أم لا ، قال : إن هذه المسألة هى إحدى المسائل التى يتعين النظر فيها بحرص ، وإنه فى رأيه ، أن الرد يتوقف بدرجة كبيرة على ما إذا كان ميثاق الأمن العربى سوف يتسع نطاقه أم لا ، واعترف بأن الميثاق غير فعال تماما فى الوقت الحاضر .

٤ ـ وقلت إن هذه الواجهة من الحياد لن تخدع بالتأكيد أحدا ، والروس قبل الجميع ، وأن الشرق الأوسط بسبب ما يحتويه من نفط ، وقيمته الاستراتيجية عموما ، سيكون بالتأكيد هدفا مباشرا لأى معتد .

٥ ـ وكان الهضيبى ودود للغاية ، ومن المحتمل أن يكون هذا الحل الوسط الفاتر بالنسبة للحياد ، والذى ربما يعكس خلاف الرأى داخل الاخوان ، وليس التزام المرشد العام ببدعة الحياد ، محاولة غير مناسبة تماما لتكون اداة مفيدة . وما زال من غير المؤكد ما إذا كان من الممكن تشجيع الهضيبى على اتخاذ خط أشد جراة أم لا ، وما إذا كان هو ومؤيده ، يستطيعون عن طريق التعليم والتثقيف ، أن يستميلوا أعضاء الاخوان إلى سياسة من هذا القبيل .

وثيقة رقم (٨٧)

سرى

□ السفارة البريطانية
القاهرة
٢٧ شباط/فبراير ١٩٥٣ (1012 / 6 / 53)

الادارة الأفريقية :

أجرى المستشار الشرقى مؤخرا اتصالا مع الدوائر الموجهة فى جماعة الاخوان المسلمين ، وعقد عددا من الاجتماعات التى نعتقد أن نتائجها جديرة بأن تبلغ لكم .

٢ ـ فى ٧ شباط/فبراير ، قدم مستر إيفانز إلى دكتور سالم ، الذى كان يشغل فى وقت ما منصب المراقب

العام لوزارة الحربية ، وأحد المؤيدين الاقوياء ، إن لم يكن عضوا فعليا فى جماعة الاخوان المسلمين ، وصلاح ابو رقيق وهو عضو فى الشعبة السياسية بجماعة الاخوان . وقد ذكر أبو رقيق أن لديه تصريحا من المرشد العام للاجتماع ومستر إيفانز . وبعد الملاحظات المعتادة عن التعاون بين المسلمين والمسيحيين ، قال إن الاخوان المسلمين يشعرون بسعادة بسبب البيان الذى أدلى به مستر أتلى أثناء زيارته الأخيرة لآسيا بأن الاسلام هو الحصن الحامى ضد الشيوعية ، وذلك باعتبار أنها كانت أول مناسبة تتاح منذ فترة طويلة يتم فيها التشديد على أهمية الاسلام فى هذا الصدد علنا ، وعلى هذا المستوى العالى . وهو يتفق فى الرأى بأننا نواجه عدوا مشتركا يتمثل فى الشيوعية . وقال إنه لو تم حل المشكلة المصرية ، فانه سيكون للاخوان المسلمين يد مطلقة فى الكفاح ضدها . إن الاسلام يحتاج إلى الاصدقاء ، وقد خلص إلى نتيجة مؤداها أن بريطانيا العظمى تعتبر ، من جميع البلدان ، أكثرها ملاءمة للقيام بهذا الدور . وقد بدا كما لو كان لا يعول كثيرا على الأمريكيين .

الادارة الافريقية
وزارة الخارجية
لندن ، ج . غ . أ

٣ ـ وعندما اقتربت المناقشة بشكل محتم من مسألة الجلاء ، أوضح مستر ايفانز أن قاعدة قناة السويس جوهرية للدفاع عن الشرق الأوسط ، وانه حتى لو تركت المنشآت البريطانية تحت الحماية العامة للقوات المسلحة المصرية إلى أن يحين الوقت الذى تنشأ فيه الحاجة اليها ، فإنه ستكون هناك حاجة إلى وجود عدد معين من الفنيين البريطانيين لصيانتها . وما كان أبو رقيق ليعقب على ذلك قبل التشاور مع المرشد العام ، إلا أنه بدا كما لو كان يوافق على ذلك ، وقال دكتور سالم أن ذلك يرقى إلى « الدفاع المشترك » ، إلا أنه ينبغى تجنب هذا المصطلح بكل حرص .

٤ ـ وفى ١٦ شباط/فبراير ، دعى مستر إيفانز إلى اجتماع آخر مع أبو رقيق ودكتور سالم ، وكان الاجتماع معززا هذه المرة بحضور منير الدله وهو عضو مجلس الارشاد فى جماعة الاخوان المسلمين . وكان الاجتماع وديا ، وقد استنتج مستر إيفانز أن المرشد العام قد أسعده الاتصال الذى أقيم مع السفارة . وكان من الواضح أن أعضاء الاخوان الحاضرين يشعرون بالسعادة بسبب اتفاق السوادن برغم أنهم قد شددوا على أهمية التنفيذ المخلص . وقال مستر إيفانز إن ما نريده هو السودان المستقر ، الذى تربطه علاقات الصداقة مع كل من المملكة المتحدة ومصر . وقد تناول الاجتماع نفس مبررات مسألة الجلاء مثلما حدث فى اجتماع ٧ شباط/فبراير . بيد ان دكتور سالم قال أنه يفضل أن تعقد أية اتفاقات دفاعية فى نهاية الأمر معنا ، وليس مع الأمريكيين . وأوضح تماما أن الأخوان يشكون فى دوام الاهتمام الأمريكى بالعالم الاسلامى ، ويشكون فى النوايا الأمريكية تجاه اسرائيل .

٥ ـ وفى ٢٤ شباط/فبراير ، دعى مستر إيفانز لمقابلة حسن الهضيبى ، المرشد العام نفسه . ونرفق مع هذا تسجيلا كاملا لهذه المحادثة .

٦ ـ والنقطة الرئيسية المثيرة للاهتمام التى ظهرت فى هذه المحادثات هو موقف الاخوان تجاه مقترحاتنا الدفاعية . وسوف نكتب لكم على نحو منفصل عن ذلك فى المستقبل القريب . ومن ناحية أخرى ، سوف نضيف هذه المحادثات إلى الأدلة التى يبدو أنها تتجمع من غالبية المواقع العربية بأن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط فى شكلها الحالى لا يحتمل أبدا أن تلقى قبولا من جانب دول الشرق الأوسط .

المخلص
السفارة

وثيقة رقم (٨٨)

صورة

١١٢ ميدان ايتون
س . و . ا .
٢١ آذار/ مارس ١٩٥٣

عزيزى ونستون

إن سفر سليم والوحشية الواضحة من جانب المصريين يثيران سؤالا حول ماهية الرد الذى نستطيع تقديمه إذا ما حددوا حرب العصابات التى يهددون بها . لقد وجدت أن اقوى حجة استخدمها معى دعاة الاستسلام غير المشروط تتمثل فى أن بديلنا الوحيد هو احتلال القاهرة ومواجهة مصر المتمردة لسنوات .

ولست أعتقد شخصيا بأن مصر ستصبح متمردة لأسابيع طويلة أو حتى لأيام إذا ما اتخذنا هذا السبيل . ولكن يلوح لى أن للحضارة حيلا كثيرة إلى جانب الاحتلال العسكرى المباشر . واورد هنا بعض الحيل التى خطرت ببالى ، وان كنت أجرؤ فأقول أن هناك كثيرا غيرها .

إن اعلان حرب العصابات أو احتمالها هو عمل من أعمال الحرب وينبغى أن يعامل كهذا من ناحيتنا . وعلينا أولا أن نخطر الأمم المتحدة عن العدوان المباشر على موقفنا المترتب على معاهدة عام ١٩٣٦ ، وبذلك تطلق أيدينا للتصرف فى أى حدود نريد ان نمضى اليها .

وبادىء ذى بدء ، فان هذا يبرر مصادرتنا للأرصدة الاسترلينية المصرية وتخصيصها لأى انفاق لا ضرورة له نضطر إلى تحمله لمواجهة العدوان المصرى

ثانيا ـ إن سيطرتنا على جسور قناة السويس تمكننا من تجويع القوات المصرية فى غزة . وسيحتاج الأمر إلى قوة صغيرة جدا للحلول محلها فى غزة وفى شبه جزيرة سيناء بأسره . أما اللاجئون العرب فى هذه المنطقة فانهم بمجرد التخلص من السيطرة المصرية ، سيطيب لهم كثيرا أن يأتوا ويعملوا لحسابنا فى منطقة القناة . ويمكننا عندئذ أن نعلن هذه المنطقة هى ومنطقة القناة قد احتفظ بهما بصورة مؤقتة كوديعة للأمم المتحدة ، ويجوز السماح ببقاء هذا الوضع الملائم بعد ذلك .

ثالثا ـ استنادا إلى السابقة المصرية فى منع اسرائيل من المرور عبر القناة ، نستطيع وقف كل البترول والقمح . . . الخ وبصورة عامة فرض حصار على مصر بالقدر الذى يناسبنا وذلك إلى أن يذعن نجيب وشركاه أو يقوم شعبهم الخاص بالتخلص منهم .

ولدى اعتقاد بأن هذه المهمة المصرية ستسجل علامة تحول فى أمورنا الخاصة ، اذ أن الشرق الأوسط ، بل العالم كله سيدرك فجأة بأننا ما زلنا على قيد الحياة ، وبأن لدينا قلبا كما أن لدينا اسنانا ومخالب . وأهم من ذلك ، أن نبدأ نحن فى ادراك هذه الحقيقة بأنفسنا .

المخلص ابدا
ليو آمرى (امضاء)

الى الرايت اونرابل و . ل . س . تشرشل . الحامل لنيشان الاستحقاق ووسام الشرف ونائب اللفتنانت .

وثيقة (٨٩)

من ايزنهاور الى نجيب – جمال

Washington, D. C.
March 24, 1953

Dear Friend:

I am writing in the sincere hope and conviction that discussion between your Government and the United Kingdom on matters of great importance can now soon begin. On such an occasion I wish to send you my warm greetings and my prayer that God will guide the efforts of both parties to a true understanding and to the beginning of a new era of mutual friendship.

I should like to give you some of my own thoughts on these matters which are of such profound importance to all of the free world. The people of the United States, realizing more clearly than ever before the importance to themselves of harmony and strength in the Near East, have a deep interest in the success of your discussion and in the establishment of greater security of the area. The United States Government, responsive to this interest of our people, stands ready to assist you and the Government of the United Kingdom in any way you may both feel to be appropriate. Lest there is any doubt in your mind, I wish to reaffirm that the United States Government at no time ever entertained the thought of direct participation in these discussions except in response to your wish.

I have been kept fully informed by Mr. Caffery of the attitude of the Egyptian people and assure you that this Government and the American people understand and appreciate the natural aspirations of Egypt for full sovereignty over its own territory. Similar aspirations have their deep roots in the traditions of America. I am also informed of the state of public opinion in Britain, where the Government is grappling with a difficult problem. I firmly believe that it is

Major General Mohamed Naguib
President of the Council of Ministers,
Cairo.

التاشيرة الواردة في الطرف العلوى – الى اليمين – من الوثيقة بخط الرئيس جمال عبد الناصر وقد جاء فيها «من إيزنهاور الى نجيب – جمال».

the genuine intention of the British Government to meet Egypt's basic requirements. The problem lies in carrying out this intention in a manner consistent with the area defense. The British people want to be assured that a military vacuum has not resulted; that the immensely costly base facilities can be readily usable by the free world in time of crisis; and that Egypt herself will stand militarily with the free world in defense against a possible communist aggression. I can understand this attitude, as I am certain that you can, for it makes sense if we are to discourage or meet attack.

America's desire in this situation is to see disappear a long misunderstanding between two friends, and to see it supplanted by arrangements under which Egypt, as an equal partner, will take her key position with other members of the free world in building an effective defense of your area. No defense organization has been drawn up to which Egypt would be asked to give her consent in advance, although as a soldier I have personal views on this subject which I believe would recommend themselves to you. It is my strong hope that after tentative agreement has been reached between Egypt and the United Kingdom regarding evacuation and future maintenance of the Canal Base, you will wish to discuss at once the broader problem of defense of the Middle East Area. I believe it to be in the best interest of all of us to see joint defense planning, among nations of the area and those of us who are in a position to assist, start at the earliest practical moment. It would seem to me to be a great tragedy if circumstances were such as to preclude the beginning of such cooperative effort prior to the completion of evacuation, which as you know will necessarily take some time.

The great strides made by Egypt in solving her internal and external problems under your leadership have won the admiration and respect of the American people. The solution in the short space of a few months of the Sudan problem, which has plagued Egyptian-British relations for more than one-half a century, is a monument to your statesmanship, patience and courage. Being, therefore, fully convinced of the good faith of both parties to the forthcoming talks, I feel confident of their success. America will stand ready to assist Egypt materially in fulfilling its new page which nature has accorded her as a keystone in any structure which may be built for the defense of the Middle East.

Sincerely yours,

(Signed) DWIGHT D. EISENHOWER

وثيقة رقم (٩٠)

واشنطن : ٢٤ مارس ١٩٥٣

صديقى العزيز :

اكتب اليك يحدونى أمل واقتناع أكيد بأن المباحثات بين حكومتكم وبين المملكة المتحدة حول مسائل ذات أهمية كبرى يمكن ان تبدأ فى وقت مبكر . وفى مثل هذه المناسبة أرجو أن أبعث اليكم بتحياتى الحارة ودعواتى بأن يهدى الله جهود الطرفين إلى تفاهم حقيقى وإلى بدء عهد جديد من الصداقة المتبادلة .

وأود ان اوضح لكم بعض أفكارى حول هذه المسائل التى لها أهمية بالغة لكل العالم الحر . ان شعب الولايات المتحدة ، وقد ادرك بوضوح أكبر مما كان فى أى وقت مضى أهمية الوفاق والقوة فى الشرق الأدنى بالنسبة له ، ليهتم أيما اهتمام بنجاح مباحثاتكم وباقامة أمن أعظم للمنطقة . وان حكومة الولايات المتحدة ـ استجابة منها لهذا الاهتمام من جانب شعبنا ـ لتقف على أهبة الاستعداد لمساعدتكم وحكومة المملكة المتحدة بأية وسيلة قد يشعر كلاكما أنها ملائمة . وحتى لا يخالجكم أى شك ، فانى أود أن أوكد ان حكومة الولايات المتحدة لم تراودها فى أى وقت من الأوقات فكرة الاشتراك المباشر فى هذه المباحثات الا تلبية لرغبتكم .

وقد أحاطنى المستر كافرى علما بموقف الشعب المصرى ، وأؤكد لكم أن هذه الحكومة والشعب الامريكى يفهمون ويقدرون الأمانى الطبيعية لمصر فى التمتع بالسيادة التامة على أراضيها ، فهناك أمانى مماثلة تمتد جذورها العميقة فى تقاليد أمريكا . وكذلك أحطت علما بحالة الرأى العام فى بريطانيا حيث تجابه الحكومة مشكلة عسيرة . واعتقد اعتقادا جازما أن الحكومة البريطانية تنوى نية صادقة فى الاستجابة لطلبات مصر الأساسية . وتتمثل المشكلة فى تنفيذ هذه النية بطريقة تتفق مع دفاعيات المنطقة .

إن الشعب البريطانى يريد أن يطمئن إلى أنه لم ينجم فراغ عسكرى ، وأن تسهيلات القاعدة الباهظة النفقات يمكن أن يستخدمها العالم الحر على الفور فى أوقات الأزمات ، وأن مصر نفسها سوف تقف عسكريا مع العالم الحر فى الدفاع ضد عدوان شيوعى محتمل . وبوسعى أن أتفهم هذا الموقف ، كما أنى على يقين من أن بوسعكم تفهمه ، لأن غرضه يتضح إذا كان لنا أن نقاوم الهجوم أو نواجهه .

ورغبة أمريكا فى هذا الموقف هى ان يختفى سوء الفهم الطويل الأمد بين صديقين ، وأن تحل محله ترتيبات تقوم مصر فى ظلها ـ كشريك متكافىء ـ بدورها الرئيسى مع أعضاء العالم الحر الآخرين فى بناء دفاع فعال لمنطقتكم . ولم يخطط لأى تنظيم دفاعى لكى يطلب من مصر أن تبدى موافقتها عليه مقدما ، وان كانت لى ، كجندى ، آراء خاصة فى هذا الموضوع أعتقد أنها ستفوض اليك . وان أملى لكبير فى أنكم ، بعد أن يتم الاتفاق المبدئى بين مصر والمملكة المتحدة حول الجلاء وصيانة قاعدة القناة فى المستقبل ، سوف ترغبون على الفور فى مناقشة مشكلة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا . وأعتقد أنه من مصلحتنا جميعا أن نرى تخطيطا للدفاع المشترك بين دول المنطقة وبين من يكون منا فى موقف يسمح له بتقديم المساعدة ، يبدأ فى أقرب وقت ممكن . ويبدو لى أنها ستكون كارثة كبرى لو حالت الظروف دون بدء مثل هذا الجهد التعاونى قبل اتمام الجلاء الذى سوف يستغرق بعض الوقت بالضرورة كما تعلمون .

إن الخطوات الواسعة التى خطتها مصر فى سبيل حل مشكلاتها الداخلية والخارجية تحت زعامتكم ، قد حازت اعجاب الشعب الأمريكى واحترامه . وان حل مشكلة السودان التى كدرت صفو العلاقات المصرية ـ البريطانية مدة تزيد على نصف قرن ، فى غضون فترة قصيرة لم تتجاوز بضعة أشهر ، لدليل على حنكتكم السياسية وصبركم وشجاعتكم . ولما كنت ، لهذا السبب ، واثقا تمام الثقة من حسن نوايا كل من الطرفين تجاه المحادثات المقبلة ، فاننى موقن بنجاحها . وستظل أمريكا على استعداد لمساعدة مصر ماديا فى كتابة صفحتها الجديدة التى منحتها لها الطبيعة بوصفها حجر الأساس فى أى صرح يبنى للدفاع عن الشرق الأوسط .

المخلص

(دوايت ايزنهاور)

وثيقة رقم (٩١)

رئيس الوزراء

□ الى ج . بوكر
□ الادارة الافريقية
□ الادارة الشرقية
□ نظرة المستر ناتنج
□ المستر ناتنج

المذكرة الشخصية لرئيس الوزراء
١٠ شارع دواننج
هوايتهل
M.103 / 53

E 1192 / 228

مشروع رد

السير وليم سترانج

اسرائيل والمفاوضات المصرية

لست افهم سبب انزعاجنا إلى هذا الحد من كل هذا الأمر . وليس يهمنى أن يعرف هنا أو فى القاهرة بأننى اقف إلى جانب اسرائيل وضد المعاملة السيئة لها من جانب المصريين . أما فكرة التخلى عن اسرائيل لنقنع المصريين بأن يتوخوا أسلوبا ألطف فى طردنا من منطقة القناة ، فهى فكرة لا تستهوينى . والأرجح ، أنه يتعين علينا أن نجرى تصفية مع نجيب ، وستكون اسرائيل عنصرا هاما من الناحيتين البرلمانية والعسكرية . وعلينا ألا نفرط فى أى ورقة هامة من أوراق اللعب فى أيدينا .

٢ ـ توضح أخر المعلومات السرية مدى الخطورة فى ترك الأمور تجرى ببطء فى حين أن نجيب يستعين بالألمان النازيين فى تعليم الجيش المصرى والاحتياطيات الارهابية كيفية التخريب وحرب العصابات .

٣ ـ لا داعى لاستمرار المستر كريزول فى الاحتجاج على الخطب المسيئة والدعاية المعادية لبريطانيا ، ثم يبدى اغتباطه بوعود غامضة حول التهدئة من حدتها . دعونا نتركهم وشأنهم إلى أن يفتتح المؤتمر ثم نواجههم بقوتنا الحالية الطاغية وبعزمنا الثابت على العمل وفقا للأساس المتفق عليه مع الأمريكيين . فكل صخبهم إنما يعزز دعوانا . والهدف الذى نتوخاه هو تفادى سفك الدماء ، ولكن هذا لن يتحقق بكوننا ننزعج من ألفاظ .

٤ ـ الرجاء اعادة الصياغة بهذه الروح عينها .

(امضاء)
٢٣ ـ ٤ ـ ١٩٥٣
ونستون

وثيقة رقم (٩٢)

البيت الأبيض
وشنطن
٥ مايو عام ١٩٥٣

عزيزى اللواء نجيب

ارجو أن اعرب لكم عن خالص شكرى على الأثر الفنى الذى تفضلتم بارساله إلى والذى سلم إلى بمعرفة الدكتور أحمد حسين سفير مصر الجديد .

وانى لأشعر بالاعجاب بصفة خاصة بما يتمثل فى طائر أبى قردان الجميل من مهارة مبدعة ، وبسلامته التامة ، وقد وصف لى على أنه يمثل قوة إله الحكمة والعلم فى مصر القديمة .

وسوف أحتفظ به كتذكار نفيس لكرمكم ولروابط الصداقة القومية التى تجمع بين بلدينا .

المخلص
دوايت ايزنهاور

وثيقة رقم (٩٣)

البيت الأبيض
وشنطن
٨ مايو عام ١٩٥٣

عزيزى اللواء نجيب

لقد أوفدت الوزير دلاس والمستر ستاسن لمقابلتكم انتم وإخوانكم زعماء مصر الجديدة ، وهما يحملان تحياتى الحارة وشكرى على رسالتكم التى سلمها لى الدكتور أحمد حسين سفيركم الجديد الذى نرحب بوجوده فى الولايات المتحدة أيما ترحيب .

ولسوف يرغب المستر دلاس والمستر ستاسن فى اقامة روابط الصداقة الشخصية التى تسهم بالكثير فى التفاهم بين الدول . وانى لأنتظر تقريرهما عن المحادثات التى سيجريانها معكم ، كما أتطلع لتلقى ملاحظاتكم التى أثق فى أنها ستتيح لى دراية أوسع نطاقا بالتطورات البالغة الأهمية التى تجرى فى بلادكم .

وبالنيابة عن الشعب الأمريكى ، أبعث اليكم وإلى مواطنيكم بأطيب تمنياتى الشخصية بدوام الصحة والنجاح لكم وبالرفاهية للشعب المصرى .

المخلص
دوايت ايزنهاور

وثيقة رقم (٩٤)

وزارة الخارجية
واشنطن

القاهرة في ١٣ أيار/ مايو ١٩٥٣

عزيزى السيد رئيس الوزراء

أود أن أقدم لك ولزملائك خالص شكرى للمجاملات الكثيرة التى أبديتموها لى فى أثناء زيارتى لبلدكم . إن مستر ستاسن وأنا نقدر تقديرا عميقا كل المساعدات التى تلقيناها ، ولقد أسعدنا بوجه خاص حفل العشاء البهيج الذى أقمتموه لنا فى أثناء وجودنا .

لقد كان لمناقشاتنا وملاحظاتنا هنا فائدة كبيرة فى توصلى إلى فهم أكمل لوجهة نظر مصر بشأن كثير من المشكلات . وفيما يتعلق بمشكلة قاعدة السويس ، فاننى اعتقد اعتقادا جازما ، كما قلت لك فى أثناء حديثنا ، أن التوصل إلى حل عادل ومنصف لها لايتسم بأهمية حيوية لمصر والمملكة المتحدة وحدهما بل لبقية العالم الحر .

ونتيجة لاجتماعاتى معك ومع زملائك ، سأتمكن من أن أحمل معى عند عودتى الى الرئيس ايزنهاور انطباعات حية عن قيادتكم الجديدة النشيطة ، التى تمنح حياة جديدة للشعب المصرى وتعطيه أملا جديدا .

وفى النهاية أرجو قبول أفضل الأمانى لك ولزملائك

المخلص

صاحب الفخامة
محمد نجيب
رئيس مجلس الوزراء
والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية
القاهرة ـ مصر

وثيقة رقم (٩٥)

JE. 1052/117

سرى للغاية

مصـــــر

فى الخطاب المرفق يسأل السيد كريزول مشورة حول سياستنا . وأيا كانت سياستنا فنحن ماضون الآن قدما فى خطوات عملية معينة ، وهى الخطوات التى ينتظر عادة أن يتمخض عنها قرار سياسى . وهى تتحصل فى :

(أ) إجلاء الرعايا البريطانيين من القاهرة والاسكندرية . وفى برقيتنا رقم ٩٦٣ المرسلة إلى القاهرة والتى لابد أنها تقاطعت فى الطريق مع هذا الخطاب ، تعليمات لسفير صاحب الجلالة بأن ينبه على الجالية البريطانية بأن الذين ليس لهم سبب ملح للبقاء فى مصر يتعين عليهم أن يغادروها ، ويوضح لهم بأنهم أن آثروا البقاء ، فاختيارهم إنما يكون على مسؤوليتهم الخاصة . ولنا أن نتوقع شيئا من القاهرة بعد

وقت قريب (وقد حدد موعد لمقابلة كبار رجال الأعمال البريطانيين فى صباح اليوم فى القاهرة) يعطينا فكرة تقريبية عن الأعداد التى يحتمل أن ترحل ، ويسوق توصيات تتعلق بنقلهم .

(ب) تخزين المواد الغذائية فى منطقة القناة . فالذى أعرفه أنه قد تقرر المضى قدما بهذا الأمر .

(جـ) تحريك قوات إضافية إلى مصر . فإن الفرق الثلاث جميعا التابعة للواء الفدائيين فى مالطة قد تلقت تعليمات بالتحرك . ولعلها سافرت فعلا .

(د) تجنيد ضباط الشئون المدنية فى منطقة القناة ، فالذى أعرفه أن من المحتمل الترخيص بإجراء التجنيد بقدر محدود .

٢ ـ أما الذى لانستطيع القيام به مع انعدام أى صياغة واضحة للسياسة ، فهو تقدير ما لاجراءاتنا من عواقب سياسية وعمل التخطيط بناء على ذلك . فمن قبيل المثال ، ربما كان هناك إجراء يتعين علينا اتخاذه الآن فى بلدان عربية أخرى أو فى أسرائيل . وربما كان علينا أن نبحث فى ما إذا كان من الممكن اقامة حكومة بديلة فى القاهرة فى ظروف معينة ، وإن حدث هذا ، فهل يتعين علينا من الآن إتخاذ خطوات فى هذا السبيل . وقد يكون من المفيد أيضا عندما نعرض قضيتنا على العالم (وهو واجب علينا طوال الوقت) أن نعرف ماذا ننتوى القيام به حتى نتفادى الافضاء ببيانات تتم مناقضتها فيما بعد .

٣ ـ وربما كان من نتيجة زيارة المستر دالاس إلى القاهرة أن يصبح المصريون على استعداد لاستئناف المفاوضات ، ولكن هذا الأمر يبدو غير محتمل من حيث الظاهر ، وحتى لو استأنفوا المفاوضات فعلا ، فمن غير المحتمل أن نحصل على اتفاقية . وإذا انهارت المفاوضات ، فلنا أن نتوقع زيادة فى الحوادث التى تقع فى منطقة القناة والتى ربما أدت إلى أنشطة لحرب العصابات على نطاق واسع نوعا ما . وربما حاول المصريون سحب بعض قواتهم شرقى قناة السويس ، ولكن الأرجح أن يتركوا معظمها هناك خوفا من اسرائيل . ولن نستطيع تجويع هذه القوات لحملها على الاستسلام ، وذلك بالنظر إلى ضرورة تغذية اللاجئين فى غزة . ولكن طالما بقيت هذه القوات حيث هى ، ظلت فى حالة تحييد مريحة .

٤ ـ تلقاء هذه الظروف ، يلوح أن هناك طائفة من سبل التصرف المتاحة لنا :

(أ) فى وسعنا أن نتشبث ببقائنا فى منطقة القناة ونترقب الأحداث . ومعنى هذا أنه يتعين علينا اتخاذ تدابير مضادة فى منطقة القناة كلما رأينا ضرورة لذلك ومتى تراءى لنا ذلك . أما سرعة اتخاذ هذه التدابير وطبيعتها فيرتهنان بخطورة انشطة حرب العصابات ضدنا . ونقيض ذلك أن خطورة أنشطة حرب العصابات والسرعة التى تتزايد بها انما ترتهنان إلى حد ما بتدابيرنا المضادة . ويكاد يكون من المؤكد أن بعض التدابير المضادة سيثير فى الدلتا اضطرابات واسعة النطاق . والأرجح إذن أن نصبح أن أجلا أو عاجلا واقعين تحت ضغط شديد للتدخل فى القاهرة والاسكندرية ، ولاسيما إذا ما ثبت ـ كما هو متوقع ـ بأن الجلاء الكامل للرعايا البريطانيين أمر مستحيل . وحتى ولو لم نتدخل فى الدلتا ، فسيكون علينا أن نقرر ما إذا كنا ننوى التشبث بمنطقة القناة ، أو نعلن عزمنا على إجراء ترتيبات بديلة حسب راحتنا . والالتزام الأول هو التزام بلا نهاية ، أما الثانى فسيكون من العسير التوفيق بينه وبين إصرارنا على الحاجة إلى قاعدة . أما كوننا قد وافقنا على عدم الخروج إلا بعد أن نكون ـ فى واقع الأمر ـ قد دمرنا مصر ، فإن الشرق الأوسط بأسره سينفر من هذا الأمر نفورا عميقاً .

(ب) ولعلنا نحاول عزل منطقة القناة عزلا دائما عن مصر وتعبئة تأييد عالمى لفكرة اعلان المنطقة منطقة دولية دائمة . وهناك صعوبات عملية خطيرة بالنسبة لهذا الموضوع ، من حيث أن منطقة القناة هى فى الواقع جزء لايتجزأ من مصر ، وأن الموانىء المصرية الرئيسية تقع فيها . ثانيا ـ لن تقبل مصر هذا الحل أبدا ، وسنكون بذلك قد أوجدنا مشكلة دائمة خاصة بالتحرر والوحدة . ثالثا ـ من المشكوك فيه جدا احتمال ظفرنا بأى معونة عملية من أى شخص فى المحافظة على هذه المنطقة الدولية . والنتيجة النهائية لهذه الخطة هى نفس النتيجة فى ما لو قررنا مواصلة الاحتفاظ بقاعدتنا الخاصة فى منطقة القناة إلى أجل غير مسمى.

وثيقة رقم (٩٥)

(جـ) وعلينا أن نعلن عزمنا على الانسحاب من منطقة القناة حسب راحتنا ، مع إجراء ترتيبات بديلة على أحسن مانستطيع **وذلك بمجرد قطع المفاوضات نهائيا ، وإن امكن قبل ان نتورط فى منازعات واسعة النطاق مع المصريين** . والأرجح أن هذا يمثل أفضل فرصة متاحة لامكان قيامنا بإنقاذ شىء من الحطام . ومن شأنها أن تجرد أشرعة السفينة المصرية من الرياح ، وتحول دون المرارة التى سيتعين علينا دون ريب أن نحصد جناها فى الشرق الأوسط إذا ما اكرهنا على اتخاذ تدابير قسرية واسعة النطاق ضد مصر . ويتعين علينا طبعا ـ ريثما يتم انسحابنا الفعلى ـ أن نحافظ على وضعنا فى منطقة القناة ، وأن نشرع شيئا فشيئا فى نقل أكبر قدر ممكن من الأسلحة ، وعلينا أن نتعجل قاعدتنا الجديدة فى قبرص ، وعلينا إن أمكن التوصل مع ليبيا والأردن إلى شروط تتعلق بمرابطة القوات هناك . ويتعين علينا أن نتوخى الحرص فنمتنع عن اتخاذ أى من التدابير المضادة الأشد خطورة التى اشار بها القواد العامون فى الشرق الأوسط . وعلينا اجتناب أى خطوات شأنها إثارة سخط الرأى العام المصرى أو العربى دون مسوغ . وعلينا أن نوضح للولايات المتحدة بأننا نتوقع تأييدا أمريكيا تاما لأى خطوات قد تتراءى لنا ضرورة اتخاذها فى أعقاب تحركنا .

(د) علينا إعداد خطط للزحف إلى داخل القاهرة والاسكندرية بمجرد أن نقع على ذريعة معقولة لذلك . ونستطيع أن نثق تماما من الوقوع على هذه الذريعة متى أردناها ، وذلك باتخاذنا بعضا من التدابير المضادة الأشد خطورة التى أشار بها القواد العامون فى الشرق الأوسط . وعند أول بادرة على وقوع اضطرابات فى الدلتا ، يتعين علينا تنفيذ خطة « روديو » فنتخلص من النظام القائم ونسعى إلى إحلال نظام أكثر مواتاة محله . وهذا قد يعنى أنه سيكون علينا الاحتفاظ بقوات فى القاهرة لفترة طويلة من الوقت . وربما كان هناك إلتزام إدارى واسع ، كما أن المستقبل السياسى سيكون محفوفا بالشكوك ، ولكن لعلنا نستطيع إقامة النظام البديل ، ربما تحت شخص مثل على ماهر نستطيع التوصل معه إلى ترتيبات مؤقتة تسمح لنا بالانسحاب من منطقة القناة بصورة نظامية وحسب راحتنا . وهذا ، من الناحية السياسية ، أفضل من الصراع الطويل الممتد مع النظام الحالى فى مصر .

ومن حيث الأفضلية ، فاننى أرتب سبل التصرف الواردة أعلاه حسب الترتيب التالى : (جـ) ، (د) ، (أ) ، (ب) . وفى الوقت عينه ، لا أرى أن هناك مايمكن ان نرد به على المستر كريزول ردا مفيدا .

روجر الن
١٣ آيار/ مايو ١٩٥٣

اتفق مع المستر ألن على إحتياجنا بصورة عاجلة إلى تقرير سياستنا بشأن الوضع المحتمل وهو عدم استئناف المفاوضات أو استئنافها وفشلها نهائيا .

(إمضاء)

وثيقة رقم (٩٦)

المكتب البريطانى للشرق الأوسط
القسم السياسى
القيادة العادمة - القوات البرية
للشرق الأوسط ١٧
١٨ آيار/ مايو ١٩٥٣

JE 10353 /1

0341 / 05 / 536

شخصى وسرى للغاية

عزيزى جيم

ستسمعون بأن المصريين يخفضون حاميتهم فى سيناء بدرجة كبيرة جدا ، ويحتشدون فى الدلتا . وفى الوسع الحصول من وزارة الحربية على جميع التفاصيل المتعلقة بالتحركات الفعلية .

٢ - ومعنى هذا أن سيناء أصبحت اليوم مفتوحة على مصراعيها لهجوم اسرائيلى . وأن المصريين لايسعهم أن يقنعوا انفسهم او اى شخص آخر بأنهم فى وضع يطوع لهم الدفاع عنها . أما والوضع فى مصر هو ما هو عليه ، فلايسعنى أنا أن أرى أى احتمال لاعادة حشد القوات المصرية فى سيناء فى المستقبل القريب . وقد خطر لى بناء على ذلك أن الاسرائيليين قد ينتهزون فرصة هذا الوضع لكى يعودوا إلى مفاتحة المصريين أملا فى التوصل إلى تسوية سلمية ويشيروا إلى أن هذه هى أسلم طريقة للمحافظة على حدود يتعذر الدفاع عنها بغير ذلك ، فالواضح أن موارد مصر لاقبل لها بمعالجة جميع مشكلاتها فى وقت واحد .

٣ - إذا انصاعت مصر للحجج التى تستطيع إسرائيل طرحها - وهناك حجج كثيرة قوية فى الظروف القائمة ، فمعنى ذلك طبعا أن الأردن لايحتمل وصوله إلى تسوية فى المستقبل إلا على أساس خط الهدنة ، وسنعانى بالتالى من الاتهام بالتحيز من جانب دولتى المشرق والعراق . ولكن هذا لن يكون شيئا بالنسبة للاتهام بالتحيز الذى ستعانى منه مصر نفسها فى طول العالم العربى وعرضه . وهكذا تتحطم الحلقة الحديدية التى تحيط باسرائيل فى اشد نقاطها حيوية . وبديل ذلك هو أن ضغط إسرائيل على مصر فى هذا المنعطف إن لم يؤد إلى صلح ، فقد يجعل المصريين أدعى إلى التعقل فى مفاوضاتهم معنا .

(ت . سى - راب)

إلى السير جيمس بوكر - الحامل لنيشان القديسين ميخائيل وجورج من طبقة فارس وزارة الخارجية
لندن ، ج . غ . ١ .

وثيقة رقم (٩٧)

إلى وزير الخارجية بالنيابة
إذا ذهب صلاح سالم بالفعل فإنى لن أغلق الباب دون إمكانية إرسالنا بعضا من الشخصيات البارزة . وعلى وزير الخارجية أن يعد نفسه لأداء الاتصالات المطلوبة !

ونستون تشرشل
٦ اغسطس ١٩٥٣

وثيقة رقم (٩٨)

1012 /20 /53

السفارة البريطانية
القاهرة
١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣

سرى

عزيزى روجر
بالاشارة إلى رسالة هانكى ٥٣/١٨/١٠١٢ المؤرخة فى ٣١ آب/أغسطس . لقد أجرينا منذ فترة مضت اتصالا هاما أخر مع عضوين فى جماعة الاخوان المسلمين ، ويعتزم أحدهما زيارة المملكة المتحدة فى المستقبل القريب ، وقد يستحق الأمر أن نتجشم بعض العناء من أجله . وإنى لأعتذر لعدم الكتابة قبل ذلك لكى أخطرك قبل وقت طويل من زيارته .

٢ ـ والعضوان هما سعيد محمد رمضان ، وعبد الحافظ الصيفى ، ورمضان هو صهر الشيخ حسن البنا المرشد العام الراحل ، وهو يتمتع بنفوذ كبير فى جماعة الاخوان برغم صغر سنه نسبيا ، فهو يترأس فى الوقت الحاضر قسم العلاقات الاسلامية بالمنظمة ، والأمين العام للمؤتمر الاسلامى الدولى . ويعتبر الخليفة المحتمل للمرشد العام الحالى ، أما عبد الحافظ فكان يعمل قبل ذلك رئيسا لقسم العلاقات الاسلامية ، برغم أن منصبه الحالى غير معروف .

٣ ـ وكانت جماعة الاخوان المسلمين تشعر بالقلق على ما يبدو لانعدام الثقة البريطانية فى المصريين ، كما تجسد ذلك فى رفضنا السماح لهم بإدارة قاعدة منطقة القناة . ولذلك فاتحوا مابلبيك ، وهو رجل أعمال بريطانى محلى لديه اتصالات بصناعة الطيران البريطانية ، ولاسيما مجموعة هوكر سيدلى ، وطلبوا مقابلة عضو بالسفارة بمقدوره تفسير أسباب انعدام الثقة . وقد تم ترتيب اجتماع لهم مع الملحق العسكرى والمستشار الشرقى بمنزل مابلبيك فى أواخر شهر تموز/ يوليو الماضى ،
بحضور قائد السرب حسن القرموطى المساعد الخاص لرئيس أركان القوات الجوية المصرية ، وهو شخصية معروفة لكل من مابلبيك وعضوى الإخوان المسلمين .

٤ ـ وكما كان متوقعا ، فقد أثار رمضان نقطتين : الاعتداء على سيادة مصر وتعرض مصر للهجوم نظرا لوجود القاعدة فى أراضيها . وقد عرضت الآراء المعتادة ردا على ذلك ، وتفهما جانبا كبيرا منها . وقد قالا فى صراحة قاطعة إنه من بين القوى العالمية الثلاث : روسيا ، وامريكا ، وبريطانيا ، يفضل الاخوان تفاهما مع بريطانيا . وقد أظهرا انحيازا معاديا لأمريكا بصفة قاطعة ، وقال عبد الحافظ إن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة يعملون فى اتصال وثيق جدا مع الأمريكيين ، ومن المرجح أن يكون ذلك للحصول على مساعدة مادية ، وقد حصلنا على انطباع بأن الأخوان المسلمين يشعرون بقلق إزاء الصاغ سالم .

٥ ـ ورمضان موجود فى الوقت الحاضر بأمريكا لحضور المؤتمر الاسلامى بجامعة برينستاون (على حساب الإخوان على مايبدو) ، ويعتزم تمضية أسبوع أو نحو ذلك فى المملكة المتحدة فى طريق عودته إلى مصر . وقد أعرب عن الأمل فى أن تتاح له الفرصة لأن يرى بعض معالم البلاد ، والالتقاء بالناس هناك ، وربما التحدث إلى جمهور من المهتمين بالشئون الاسلامية ، ربما فى اكسفورد ، ونظرا لأن رمضان عضو هام فى الاخوان المسلمين ويتخذ موقفا وديا نسبيا ، فإننا نعتقد أن الامر يستحق أن نبذل ما بوسعنا لكى نعطيه انطباعا مواتيا عن المملكة المتحدة .

٦ ـ وسيجرى مابلبيك ، الذى يقوم بأجازة فى الوقت الحاضر ، اتصالا معك أو مع ليدويرد عندما يصل رمضان إلى لندن ، ونقترح أن تتخذ الترتيبات مع المجلس البريطانى لاطلاعه على بعض معالم البلاد . ونظرا لأن العطلة ستكون مازالت مستمرة ، فربما لن تكون هناك جدوى من ذهابه إلى اكسفورد . بيد أنه ربما يكون هناك بعض الناس بمجلس شاتام يودون لقاءه . ونشعر أنه من المستصوب عدم اتخاذ

وثيقة رقم (٩٨)

اية ترتيبات عن طريق المجلس البريطانى هنا ، لأن ذلك قد يضايق رمضان ، ولاسيما بالنظر إلى العلاقات المتوترة فعلا بين قيادة الإخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة ، ويعتبر رمضان نفسه من أنصار الهضيبى الذى لاتتمتع شعبته فى جماعة الإخوان فى الوقت الحاضر بثقة البكباشى ناصر (وسوف نكتب لك تفصيلا عن هذه النقطة) . ومن المصادفات أن رمضان يتكلم الانجليزية بطلاقة ، ومتفتح ، ويعطى انطباعا طيبا .

٧ ـ ومن سوء الحظ أننا لم نتمكن من الاتصال مباشرة برمضان قبل أن يسافر إلى أمريكا (فقد كان يؤدى فريضة الحج) ، كيما نعرف موعد وصوله إلى لندن على وجه الدقة . وقد أبلغنا أنه سيكون فى لندن خلال عشرة أيام . ونظرا لأن المؤتمر الإسلامى سيختتم أعماله يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ، فمن المحتمل أن يصل إلى المملكة المتحدة فى موعد لايتجاوز الأسبوع الأخير من الشهر الحالى .

ر . الن	إلى :
الإدارة الإفريقية	
وزارة الخارجية	المخلص
لندن ، ج . غ . أ	س . بى . ديوك

وثيقة رقم (٩٩)

سرى

من برمودا إلى وزارة الخارجية

(وفد المملكة المتحدة)

شفرة/ أو . ت .بى — **التوزيع : وزارة الخارجية وهوايتهول**

وزير الخارجية — **ارسلت الساعة ١٧ : ٣ من صباح ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣**

رقم ١٥٣

٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣

تسلمت الساعة ٠٣ : ٩ من صباح ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣

E. 1192/635

اولوية

سرى

برقية رقم ١٩٥٣ بتاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر موجهة إلى وزارة الخارجية .

تكرر إرسالها للعلم إلى القاهرة ـ واشنطن ـ باريس .

نوقش موضوع مصر فى الجلسة الكاملة التى عقدت فى الساعة ١٥ : ١٢ من مساء ٧ كانون الأول/ ديسمبر .

٢ ـ قال رئيس الوزراء أنه يريد إثارة موضوع قناة السويس . وهو موضوع يهم العالم. والواجب على الدول الثلاث أن تتحد فى الحفاظ على القناة من أى إهمال أو إعاقة . فإن أمكن وضعها على قاعدة دولية تستأثر بالاحترام كما هو شأن بناما، أسدى ذلك يدا كبيرة إلى استقرار الوضع فى الشرق الأوسط . واذا استطعنا فى مفاوضاتنا الحالية مع مصر ان نظفر بالتأييد الأدبى لحكومة الولايات المتحدة . فقد يستطاع التوصل إلى إتفاقية معقولة وتفادى مخاطر الصراع .

٣ ـ أوردت نقطتى الخلاف الرئيسيتين المعلقتين بين المصريين وبيننا ، واضفت الى ذلك بأننا بالتأييد الجازم من جانب الولايات المتحدة بشأن هاتين المسألتين إنما نواجه فرصة طيبة للتوصل إلى اتفاقية .

وثيقة رقم (٩٩)

٤ ـ أعطانى المستر دالاس تأكيدا بأن الولايات المتحدة ستمنع مساعدتها الاقتصادية عن مصر إلى العام الجديد عندما يعاد تقييم الموقف . غير أنه لايعتقد بأن فى وسع الأمريكيين المضى فى وقف المساعدة الاقتصادية بعد العام الجديد .

٥ ـ أشار المسيو بيدو إلى مصلحة فرنسا الأدبية والمادية والاستراتيجية فى منطقة القناة ، وبصورة خاصة لأن المؤن المرسلة الى الهند الصينية تعتمد عليها . وهو مقتنع بأن نستند فى موقفنا إلى إتفاقية عام ١٨٨٨ التى لها أهمية خاصة بالنسبة لجميع مستخدمى الشريان المائى ، ووافق على الإشارة إلى هذا الأمر فى الاتفاقية المقترحة مع مصر . والحكومة الفرنسية ممتنة لإطلاعها على الأمور على هذا النحو من الكمال طوال المفاوضات .

الرجاء من وزارة الخارجية تعميم هذه البرقية على القاهرة وباريس باعتبارها برقيتى رقم ٢ ورقم ٢٥ على التوالى .

(تكرر إرسالها إلى القاهرة وباريس)

وثيقة رقم (١٠٠)

رئيس الوزراء

١٠ شارع دوانىج
هوايتهول

عملية إعادة توزيع القوات
JE 1192 656

١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣

وزير الخارجية

إن سبيل الخروج من جميع متاعبكم بشأن مصر وقناة السويس والسودان والسودان الجنوبى وبعد ذلك الشرق الأوسط ، يكمن فى الأفعال لا الأقوال ، وفى العمل لا فى المعاهدات . أما والمصريون ينقضون الآن معاهدتكم لعام ١٩٣٦ ، فأى ضمان لنا فى أنهم سيحترمون أى إتفاقية تعقدونها معهم . والذى يكاد يكون مؤكدا ، على النقيض من ذلك ، هو أن الدم الفاسد المتزايد سينمو بيننا حول السودان ، وأن قواتنا فى منطقة القناة ستتناقص فى القوة تنفيذا للاتفاقية المقترحة ، وأن حوادث الشغب والاعتداءات الصغيرة من جانب المصريين ستستمر أو تتزايد . ولن تعود القوة اللازمة لاحتلال القاهرة الخ . . . متاحة لنا . وكل ماسيحدث هو أن قواتنا ستصبح بجلائها مقيدة فى منتصف الطريق ، وسيكون فى وسع كثيرين فى حزبنا الخاص أن يقولوا « لقد قلنا لكم ذلك » ، فى حين أن الآخرين يستهزئون .

٢ ـ دعنى الآن أحدثك عن الإجراء ، الذى وإن بدا بأنه إجراء محلى ، إلا أننى أعتقد بأنه سيكون شاملا وحاسما . التمس ذريعة لإيفاد كتيبتين من المشاة وثلاثة أسراب أو أربعة من سلاح الطيران الملكى إلى الخرطوم بطريق الجو . ولعل الحاكم يدعى بأن النظام العام اقتضى ذلك من قبيل الوقاية ، وأوضح بجلاء طبعا بأن هناك عدولا عن مساومتنا بشأن الحكم الذاتى فى السودان . وسيكون هذا مجرد إجراء مؤقت لتمكين الحكومة الجديدة من أن تتشكل بطريقة نظامية . والذى ينبغى هنا هو ألا نتحدث عن هذا الأمر إلا بعد دراسة دقيقة وسرية حميمة فيما بين القلة التى ستضطلع بالأمر .

٣ ـ وبمجرد إظهار هذه البادرة على القوة والفعل فى السياسة والتخطيط ، فإن جميع المتاعب الناشئة من المحافظين هنا ستنتهى . أما المفاوضات مع مصر ، فسيتم طبعا قطعها أو إنقضاؤها ، ولكن يتم برغم ذلك الإعلان عن الجلاء ويشرع فيه . ويمكن البدء فى إعادة توزيع قواتنا فى حدود فرقة مدرعة أو أربع كتائب فى الشرق الأوسط وقبرص ، والمضى فى ذلك بأسرع ما يمكن . وتتم سلسلة منتظمة من تحركات

وثيقة رقم (١٠٠)

القوات ، وتنظم كما لو كانت عمليات حرب ، ومع ذلك يتعين علينا الا نطلب جميلا أو ننقض أى معاهدة ، وإنما يقتصر الأمر على اتخاذ تدابير أمن وضمانات ، فى حين يعطى المصريون أكثر حتى مما طلبوه فى منطقة القناة ، أما السودان فلا ينبغى التحرش به فى أثناء الفترة التجريبية للحكومة .

٤ ـ ينبغى أن يقال للمصريين فى نفس الوقت بإن جميع النفقات الإضافية الجديدة الناشئة عن اعتداءات المشاغبين على قواتنا أو على مؤخراتنا وجميع الأضرار التى أصابت منشآت القاعدة المهجورة سيتم تحميلها على أرصدتهم الاسترلينية .

٥ ـ إن التخطيط لهذا الأمر وتنفيذه يحتاج إلى حوالى شهر ، وفى الوقت عينه يتعين أن يقال « للثائرين » من المحافظين بأن يثقوا فى الحكومة التى لديها خطة . فلابديل إلا إغراق السفينة أمام العالم فى إذلال متطاول ، دون مزية النية الطيبة أو الولاء من جانب المغتصبين المصريين الذين يمنحون نصرا .

امضاء (تشرشل)

إلى الرايت اونرابل انطونى ايدن ، الحامل لنيشان الصليب العسكرى وعضو البرلمان .

وثيقة رقم (١٠١)

رئيس الوزراء — JE. 1192 /8 — ١٠ شارع داوننج هوايتهول

سرى وخاص

المذكرة الشخصية لرئيس الوزراء — مسلسل رقم 53 / M 349

وزير الخارجية

١ ـ حدثتنى فى أوقات عن قطع المفاوضات مع مصر ، والقيام بما نعتقد أنه الأفضل بالنسبة لنا على أساس « فض مائدة المراهنات » . وكانت افكارى تتحرك فى هذا الاتجاه. ومن شأن هذا طبعا أن يتخذ شكل حد زمنى ، فنقول للمصريين أن شروطنا المقترحة معروضة الآن عليهم من شهور ، وأنها لن تبقى معروضة لاقرارها إلا لمدة شهر آخر ، مثلا . والذى لاريب فيه ـ من حيث الهيبة ـ أن تسليمنا إنذارا كهذا ، حتى وإن أسفر عن قبول المصريين لشروطنا ، سيوحى للعالم ، وبصورة خاصة للبلدان الأخرى فى الشرق الأوسط كالعراق ، بأننا قد أكرهنا على قبول شروطنا . مما قد يبدو وكأن فى الأمر انتصارا لنا لا للمصريين . وستكون لهذا فائدة أيضا فى البرلمان ، بل فى جميع أنحاء البلاد .

٢ ـ ومن ناحية أخرى ، طلبنا من الأمريكيين أن يمسكوا عونهم عن مصر استنادا الى وعدنا بأن نلتزم بالشروط التى عرضناها فى حالة قبول المصريين لها . وعلينا ان نتوخى الحذر حتى لانلقى فى الروع بأننا خدعنا الأمريكيين . ومع وضع هذا نصب العينين ، فقد خطر لى هذا الجدول الزمنى المقترح .

٣ ـ (أ) أن يقول الأمريكيون فى يوم أول كانون الثانى /يناير أو قبل ذلك بأنهم لن يقدموا أى عون حتى يوافق المصريون على الشروط التى عرضناها .

(ب) عند إجتماع البرلمان ، تلقى بيانا بأنه مالم يوافق المصريون قبل منتصف شباط/فبراير على شروطنا ، فسيتم سحب جميع عروضنا . ولعلك تخبر الامريكيين باعتزامك القيام بذلك قبل موعده ببضعة أيام .

(جـ) فى يوم ١٥ شباط/فبراير نسترد حريتنا . فتنقضى جميع المفاوضات ونتصرف تجاه مصر ضبقا لما نعتقد بأنه يمثل مصالحنا وإعادة انتشار قواتنا فى المدى البعيد .

وثيقة رقم (١٠١)

٤ ـ وطبيعى أن هناك أمورا كثيرا قد تحدث فتفسد هذا البرنامج . ولكننى لا أرى ما الذى نخسره بتوجيهنا هذا الإنذار . فإن قبل المصريون شروطنا ، بدا الأمر وكأننا أكرهناهم على قبولها . وان أبوا ، فقد استرددنا حريتنا وصرنا أحرارا فى التفكير من جديد .

٥ ـ إذا رفض الأمريكيون منع معونتهم ، فسينشأ موقف أشد صعوبة ، وسنقوم بتقديره متى حل الوقت .

إمضاء

٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣

مذكرة إلى رئيس الوزراء

بالإشارة إلى مذكرتكم M. 349 / 53 : مصر .

لدى تعاطف كثير مع الرأى القائل بأنه لابد لنا من أن نعمل شيئا لنحول دون تباطؤ المفاوضات إلى أجل غير مسمى . وطبيعى أننا لانعانى شيئا من التأخير طالما أنه لاتوجد « حوادث » كثيرة جدا فى المنطقة ، فالمصريون هم الذين يتلهفون على رؤيتنا نذهب . ولكن الذى أراه من وجهة النظر البرلمانية أن الإبقاء على هذا الوضع قد يكون عسيرا .

ومن هنا انصرف ذهنى إلى التفكير فى ضرب من ضروب الانذار نوجهه إلى نجيب بأنه لا يسعنا أن نستمر (فى المفاوضات) إلى الأبد . ولكن الذى اعتقده هو أنه يتعين علينا الإبقاء على السرية التامة لهذا الأمر ، هذا إذا كنا غير راغبين فى أن نفرض انهيارا على المفاوضات . وسيكون من رابع المستحيلات على نجيب التوصل إلى إتفاق معنا إذا ما أوضحنا بجلاء فى طول العالم وعرضه بأننا « اكرهناه على قبول شروطنا » .

وإنى لالاحظ مافى فرض الانهيار على المفاوضات من إغراء ، نتصرف بعده وفقا لما نعتقد بأنه يمثل مصالحنا الخاصة . بيد أننى أعتقد بأنه يتعين علينا أن نفطن تماما إلى كون هذا الاحتمال أقل مواتاة بالنسبة لنا جدا من احتمال التوصل إلى إتفاق ، وذلك من الناحيتين الفعلية والسياسية . وسيكون ذلك اقرب إلى كونه عملية « إغراق للسفينة » ، فلايبقى لنا أى حق فى إعادة دخول القاعدة فى أى وقت ، ويتعين علينا فى واقع الأمر أن نزيلها أو ندمرها عند خروجنا .

وأخشى أن يكون القتال هو البديل الفعلى للتوصل إلى اتفاق ، وهو أمر لاقبل لنا به ، ويتعين علينا مع ذلك أن نخرج منه ظافرين فى السلاح دون أن يبقى لنا صديق فى الشرق الأوسط .

وثيقة رقم (١٠٢)

رسالة من الملك سعود

١٩٥٤/٥/١٧

أبلغ السيد الرئيس محمد نجيب والسيد جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء ـ والسيد محمود فوزى وزير الخارجية تحياتى وتمنياتى الطيبة وأخبرهم بأن السيد عبد الوهاب عزام لابد قد أطلعهم على ما دار بيننا وبين الباكستانيين بالتفصيل ، وكذلك لابد قد سمعوا الخبر التالى الذى أذاعته لندن وهو :

« أعلنت حكومة العراق بالأمس أن الحكومة الأمريكية قد أعلنت فى الليلة الماضية عن قبول العراق تزويدها وأمدادها بالمساعدات العسكرية دون قيد أو شرط . وتقول بعض المصادر الدبلوماسية فى العراق أن إتمام هذه المساعدات العراقية كان متوقعا من قبل إذ أن المباحثات بشأنها كانت مستمرة طيلة الشهور الأخيرة بين الحكومة الأمريكية وبين حكومة فاضل الجمالى . وجاء من كراتشى أن السيد محمد غلام رئيس

وثيقة رقم (١٠٢)

الباكستان قد رحب ترحيبا كبيرا لقبول العراق للمساعدات العسكرية الامريكية وان هذه الخطوة هى الخطوة الأولى لضم العراق لحلف تركيا ـ باكستان ، ومن هذا يؤمل فى المستقبل القريب أن تنضم بلاد الشرق الأوسط جميعها إلى هذا الحلف » . ا . هـ .

ويتضح من هذا البيان أن العراق قد بت فى موضوع دخول الحلف بين الباكستان وتركيا وضرب بميثاق الجامعة العربية والدفاع المشترك عرض الحائط . فما هو الرأى فى هذا الموقف وما هى التدابير التى يمكن بها الحيلولة دون تحقيق هذه الغاية سواء بالمفاهمة مع الحكومة العراقية أو بالدعاية لدى الشعب العراقى لأن هذه المسألة أحدثت فجوة فى صفوف العرب ، والتجافى من العراق غير محمود وربما كان وراء هذا ما هو أعظم مما يضر بمصالح العرب . .

ونعتقد أن الدافع لهذا هو الضغط الأمريكى ـ الإنجليزى ، للتفاهم مع اسرائيل وقد أصبحت المسألة الان مهمة لاتحتمل التغافل لاسيما وأن البلاد العربية فى حالة تهديد فضلا عن قضيتهم والتدابير التى اتفقنا عليها ـ كل هذه الأمور تحتاج إلى درس وتضامن وتقرير خطة شاملة لكل مشكلة فيما بين الدول العربية ، فقد أصبحت المسألة خطيرة ومهمة ويجب تعاضدنا وتفاهمنا ، ولكنهم يعملون على تقويض مافيه التعاون بيننا وبين الدول العربية عامة ومصر خاصة والأمر يحتاج إلى تفاهم وثيق فإما أن نرسل مندوبا من قبلنا أو يرسلون مندوبا من قبلهم أو تجتمع اللجنة السياسية لتقرير الخطة الواجب اتباعها ومن أقرها يمشى بمقتضاها ويطمأن إليه ومن حاد عنها عرفناه وعرفنا اتجاهاته ونحدد موقفنا منه ولابد من الاستعجال فى نظر هذه القضية لاهميتها الكبيرة .

(سعود)

وثيقة رقم (١٠٣)

قابل السيد الرئيس جمال عبد الناصر وأخبره بأننا سمعنا من الاذاعة المصرية والعراقية أن نجيب الراوى صرح بعد مقابلته للرجال المسئولين فى الحكومة المصرية بأن تسليح العراق لم يجر إلا بعد التشاور مع الدول العربية والجامعة . وحيث أن هذا خلاف الحقيقة اللهم إلا إذا كان عند الجماعة معلومات خلاف ماعندنا فهذا أمر ثانى . وإذا كان ماعندهم شىء فينبغى أن يبينوا للعالم العربى مايفند ما صرح به سفيرهم وهذا مما يوضح للشعب العراقى والشعوب العربية حقيقتهم وأنهم اناس يموهون الحقائق ويضللون الرأى العام العربى بأساليبهم المتنوعة . وأنا يهمنى جدا نشر مثل هذا التكذيب الذى سيفضح مناوراتهم التى يقومون بها للتمويه على الناس وأن عملهم هذا فيه كيدَ للعرب وفت فى عضدهم وإحداث فجوة فى صفوفهم .

إن قبول العراق بعدم استعمال السلاح ضد إسرائيل التى لا يوجد عدو غيرها للعرب إنما يدل على خروجهم عن ضمان الجامعة والالتزامات التى التزموا بها كسائر الدول العربية ، وربما يكون وراء هذه الخطوة ما هو أعظم منها وهو انضمام العراق إلى الحلف التركى الباكستانى والسير وراء المستعمر لتحقيق مصالحه .

وثيقة رقم (١٠٤)

من ايدن الى تشرشل

PM / 54 / 98 — الادارة الافريقيه

خارج الملف

JE 1192

رئيس الوزراء

كنت اقلب الراى فى ما افترضتموه من أن نطلب من الأمريكيين الانضمام إلينا فى المفاوضة لعمل تسوية مع مصر . والاحظ المزية التى قد تكون لهذا الاقتراح من الناحية السياسية . ولكننى أعتقد بأنه من المتعين على تحذيركم لأن ذلك قد يثير بعض المصاعب الخطيرة .

أولا ـ إن من شأن هذا أن يجعل الاتفاق أصعب كثيرا جدا بالنسبة للمصريين . فالأمريكيون ليسوا أوفر شعبية منا فى الشرق الأوسط ، ولعلهم أقل من ذلك . وإذا تعين على ناصر أن يقبل ترتيبا من هذا النوع ، فسيفتح على نفسه باب الاتهام بأنه سمح لدولتين عظميين ـ لادولة واحدة ـ بدخول منطقة القناة . أضف إلى ذلك ـ كما سبق أن قلت لكم ـ بأننى اشك فيما إذا كان السماح للأمريكيين بالمشاركة فى الاشراف على منشآت قاعدتنا سيجعل هذا الترتيب يلقى شعبية أكبر فى بلادنا .

ثانيا ـ مؤكد أن هناك فائدة من الاحتفاظ بالاشراف (وهو مايتعين علينا بموجب الاتفاقية التى اقترحها) على منشآت الترحيل الهامة فى منطقة القناة ، ولكن الأمريكيين سيرغبون فى استخدامها كما فعلوا أخيرا فيما يتصل بالهند الصينية . وسيكون علينا طبعا أن نسمح لهم بذلك ، ولكن هذا من شأنه أن يعطينا ما ينسب إلينا فضله .

ثالثا ـ إذا ما بدا وكأننا عاجزون عن تسوية هذه المهمة بأنفسنا ، وبأننا مضطرون إلى طلب العون من الأمريكيين ، فإنى أخشى من أثر ذلك فى بلدان الشرق الأوسط الأخرى (ولاسيما العراق والخليج الفارسى) . ولابد أنكم أطلعتم على ملاحظات دالاس البغيضة الأخيرة (تلغراف واشنطن رقم ١٠١٧) مما يجعلنى حريصا على الا تبدو مفاتحتنا للمصريين وكأنها مملاة من الأمريكيين .

ومن ناحية اخرى ، فإننا فعلا نريد تأييدا من الولايات المتحدة ، وأقترح أن يتخذ ذلك أشكالا ثلاثة :

(**اولا**) تأييد قوى علنى للأساس الجديد لاتفاقيتنا ، ربما باعتبار ذلك نتيجة لمحادثات واشنطن .

(**ثانيا**) إيجاد صلة ما بين المعونة الاقتصادية والمالية الأمريكية لمصر وبين الاتفاقية التى نتوصل نحن إليها .

(**ثالثا**) موافقة علنية خاصة تأتى فى الوقت المناسب على العبارة المتعلقة بحرية الملاحة عبر القناة .

وأعتقد فعلا بأن هذا أبسط بكثير من محاولة إقحام الأمريكيين فى المفاوضات . ولايسعنى الاعتقاد بأن المصريين سيرتضون الأسلوب الآخر ، وربما كانت نتيجة ذلك قيام عقبة أمام احتمال التوصل إلى إتفاق .

وأخيرا أعتقد أن من الأهمية القصوى إعطاء المصريين ، قبل مغادرتنا لواشنطن ـ دليلا على أننا نأمل فى تجديد المفاوضات فى القريب ، ونعطيهم إجمالا للخطة التى تجول فى أذهاننا الآن . ومن شأن هذا أن يساعدنا أيضا على الحصول على الموافقة على تأييد أمريكا لنا أثناء وجودكم فى واشنطن ، وأن يتم الاعراب عن ذلك علنا فى ختام محادثاتكم هناك .

(إمضاء)

انطونى إيدن

٢١ حزيران/يونيو ١٩٥٤

وثيقة رقم (١٠٥)

إدارة المباحث العامة
فرع الاسكندرية

سرى جدا

الموضوع - قضية الصهيونية المتهم فيها المدعو فيليب ناتانسون وآخرين .

((رقم ٣٩٥٥ سرى))

السيد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الامن العام والبوليس « إدارة المباحث العامة »

بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٤ الساعة ٦,٣٠م ضبط المتهم فيليب ناتانسون والنار مشتعلة بملابسه بمدخل سينما ريو بشارع فؤاد بالاسكندرية .

ثبت من التحريات ان المذكور وآخرين هم الذين ارتكبوا حوادث الحريق فى مبنى البوستة باسكندرية ومكتبى الاستعلامات الأمريكى بالقاهرة والاسكندرية - كما أدت التحريات إلى أن المتهم فيكتور ليفى على علاقة بهذه الحوادث وتم ضبطه مساء نفس اليوم .

وفتش سكن فيليب ناتانسون فعثر به على مواد حارقة مختلفة .

اعترف فيليب ناتانسون انه وفيكتور ليفى وروبير داسا اشتركوا فى حوادث الحريق المذكورة كما قرر أن روبير داسا موجود بالقاهرة لوضع مواد ملتهبة فى بعض دور السينما هناك واخطرت الادارة بالقاهرة لضبطه .

اجريت التحريات على روبير نسيم داسا فاتضح انه يقطن بالمنزل ١١ شارع سنان باشا بالاسكندرية واتخذت الاحتياطات لضبطه .

ضبط روبير داسا عند عودته لمنزله من القاهرة يوم ١٩٥٤/٧/٢٥ وضبط معه بقايا مواد حارقة وثبت أنه كان ينزل بالقاهرة ليلتى ٢٤ و ٢٥/ ٧/ ١٩٥٤ بفندق دى روز .

ثبت من أقوال المتهمين فى التحقيق أن روبير داسا هو الذى وضع المواد الملتهبة فى دار الاستعلامات الامريكية وان المتهمين فيليب ناتانسون وفيكتور ليفى هما اللذان وضعا النار فى مكتب الاستعلامات بالقاهرة وان المتهمين الثلاثة اشتركوا فى وضع النار بالبوستة بالاسكندرية .

بفحص المضبوطات التى وجدت لدى المتهم فيليب ناتانسون عثر على سبع قطع افلام سلبية مطبوع عليها تقارير بطبعها وتكبيرها اتضح انها لتركيبات كيمائية للحريق والنسف وكيفية استعمالها وشرح لكيفية استعمال اجهزة لاسلكية للارسال والاستقبال والشفرة الخاصة بذلك .

وادت التحريات إلى أن هذه التعليمات وردت للمتهم فيكتور ليفى من منظمة صهيونية بباريس وكان الثلاثة المتهمون قد سافروا لهناك لتلقى تعليمات هذه المنظمة لاحداث الاضطرابات بالقطر المصرى بارتكاب حوادث الحريق والنسف .

كما أدت التحريات الى أن المتهمين يتخذون مسكنا لاستخدامه فى الاتصالات اللاسلكية بشارع المستشفى الاميرى بمحطة الرمل وتم تفتيش السكن وعثر به على بعض التوصيلات اللاسلكية واتضح أن الشقة مستأجرة باسم صمويل عزرا . وتم ضبط صمويل عزرا من سكنه فى مساء يوم ١٩٥٤/٧/٢٧ وفتش سكنه - فعثر به على بعض اجزاء لأجهزة لاسلكية واعترف صمويل عزرا بانضمامه للمنظمة الصهيونية كما اعترف انه نقل جهازا لاسلكيا كان بشقة محطة الرمل اثر سماعه لضبط المتهم فيليب ناتانسون .

واعترف صمويل عزرا انه كان يحتفظ بمالية التنظيم مع شخص يهودى يدعى ماير ميوحاس صاحب مكتب تجارى بالاسكندرية . وتم ضبط المذكور واعترف بانه يحتفظ معه بمبلغ ٣٥٠ جنيها من مالية التنظيم الصهيونى .

وادت التحريات إلى أن المتهمين يتسمون فى نشاطهم بأسماء مستعارة وضمن هذه الأسماء عثر على اسم « بول » الذى ظهر انه الاسم المستعار لطبيب بالقاهرة يدعى موسى ليتو يعمل بالمستشفى الاسرائيلى

وثيقة رقم (١٠٥)

واخطرت الادارة بالقاهرة لضبطه . وتم ضبطه واعترف فى التحقيق انه عضو فى منظمة صهيونية تعمل على خدمة اسرائيل بالتجسس على مصر واحداث الاضطرابات بها لاضعافها . واعترف انه أمضى فى إسرائيل مدة ستة شهور يتدرب فيها على أعمال اللاسلكى والشفرة كما اعترف أن المتهمين فيليب ناتانسون وفيكتور ليفى وروبير داسا سافروا لاسرائيل ايضا لنفس الغرض بتكليف من ضابط بالمخابرات الاسرائيلية له اسم مستعار « جون » حضر للقطر المصرى بجواز سفر بريطانى فى اواخر عام ١٩٥١ .

كما اتضح أن جون هذا غادر القطر المصرى وحضر بدلا منه شخص باسم « أميل » كما ثبت أن هناك فتاه تدعى مارسيل ننيو تعمل موظفة فى مكتب تجارى بالقاهرة لها علاقة بالتنظيم وانها اتصلت بالمدعو جون هذا .

واخطرت الادارة لضبط هذه الفتاة وتم ضبطها واعترفت بانضمامها بالتنظيم ـ كما اعترفت بصلتها بجون وبمن يدعى اميل وأعطت معلومات عنه أدت إلى ضبطه بمعرفة ضباط المباحث العامة بالقاهرة واتضح أنه يدعى ماكس بنيت ويعمل فى شركة فورد بالقاهرة . واعترف المذكور انه ضابط بقلم المخابرات بالجيش الأسرائيلى وأنه حضر للقطر المصرى بغرض الاشراف على التنظيم .

كما ثبت أن كلا من إيلى نعيم ومايز زعفرانى وميرو ساسون أنهم أعضاء التنظيم بالقاهرة وقد أخطرت الادارة عنهم وتم ضبطهم .

واعترف فيكتور ليفى بحيازته لجهاز لاسلكى وتم ضبطه بمنزله وهو عبارة عن جهاز صغير موضوع فى كتاب مفرغ من الوسط . كما اعترف ماكس بنيت أنه يحتفظ بجهاز لاسلكى فى علبة زيت بسيارته بالقاهرة واخطرت الادارة وتم ضبط الجهاز وهو موضوع فى علبة من زيت السيارات مقسومة من الداخل إلى نصفين بحاجز معدنى فى أحدهما الجهاز اللاسلكى وفى النصف الآخر زيت .

وأمرت النيابة العسكرية بالاسكندرية بحجز جميع المتهمين ، ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

١٤ / ٨ / ١٩٥٤

بكباشى

مفتش المباحث العامة (فرع الاسكندرية)

« إمضاء »

وثيقة رقم (١٠٦)

سرى جدا

تقريـــــر

إلحاقا لتقريرنا السابق بخصوص البحث عن المدعو روبير المتهم الهارب الذى ورد ذكره بالخطاب المرسل من عملاء إسرائيل بالخارج إلى المدعو فيكتور ليفى من أن روبير سيزورهم قريبا ومعه أخر التعليمات لتنفيذها والذى ورد اسمه أيضا على لسان المتهمين من أنه حضر من الخارج ومعه تعليمات من إسرائيل لهم باستعمال المواد الحارقة فى الأمكنة العامة والممتلكات الأمريكية والبريطانية بالقطر المصرى .

فقد تبين لنا من التحرى أن أول اتصال تم للمذكور كان بالأسكندرية فى يوم ٢٨ / ٦ / ١٩٥٤ مع المتهمين فيكتور ليفى وفيليب ناتلسون حيث ذكر لهما أنه يجب بدء نشاطهم الإيجابى وذلك بوضع المواد الحارقة فى الأماكن العامة خصوصا الممتلكات البريطانية والأمريكية بقصد احداث حالة توتر بين السلطات المصرية والبريطانية والأمريكية حتى لايتم تنفيذ الاتفاق الأخير بين مصر وبريطانيا . وقد تمت المقابلة الثانية بينه وبين المتهم صمويل عزرا فى يوم ١٠ / ٧ / ١٩٥٤ الساعة ٦ م بالاسكندرية وتمت المقابلة الثالثة يوم ١٤ / ٧ / ١٩٥٤ الساعة ٦م بالقاهرة مع كل من المتهمين فليب ناتلسون وفيكتور ليفى أمام محل جروبى بسليمان باشا لتوصيلهم إلى مكتبة السفارة الأمريكية لأرتكاب حادث الحريق . كما تمت المقابلة الرابعة بينه وبين المتهمين فى يوم ١٩ / ٧ / ١٩٥٤ الساعة ٥م ويوم ٢٠ / ٧ / ١٩٥٤ الساعة ١٠ص بالاسكندريه

وثيقة رقم (١٠٦)

للاتفاق على ارتكاب حوادث حريق السينمات التى حرقت بالقاهرة والاسكندرية وقد تمت المقابلة الخاصة بينه وبين المتهمين روبير داسا وصموئيل عزرا بالقاهرة فى يوم ٢٣/٧/١٩٥٤ الساعة ٦,٣٠م أمام سينما ميامى بالقاهرة قبل إرتكابهم حادث سينماتى ريفولى وراديو بالقاهرة . كما تمت مقابلات أخيرة له مع المتهم صموئيل عزرا بالأسكندرية عقب القبض على المتهمين فيليب ناتلسون وفيكتور ليفى وروبير داسا فى أيام ٢٤/٧/١٩٥٤ و ٢٥/٧/١٩٥٤ و ٢٦/٧/١٩٥٤ حيث استلم من المدعو صموئيل عزرا جزء من جهاز الارسال وجهاز راديو ماركة زينيت . وطمأنه على موقفه كما قرر للمتهم صموئيل عزرا بأنه يخشى أن يدلى المتهم فيكتور ليفى بعد القبض عليه بمعلومات عنه تفيد البوليس فى ضبطه ولاسيما أن المذكور يعلم أوصاف سيارته وقد ذكر لصموئيل أنه سيمتنع عن استعمالها ـ وقد جمعنا كل المعلومات المعروفة عن المدعو روبير من المتهمين حيث تبين انه شاب طويل القامة ذو جسم رياضى يبلغ من العمر حوالى ٣٠ عاما أبيض اللون أشقر الشعر عيناه زرقاوان يتكلم الانجليزية وملم باللغة الفرنسية والعربية ويحتمل أن يكون قد أقام بالقطر المصرى قبل ذلك إذ أنه ملم بالأماكن العامة والشوارع بمدينتى القاهرة والاسكندرية وانه يستعمل سيارة لونها أخضر غامق من نوع الكابوليه وبداخلها علامة من علامات نوادى السيارات الدولية كما يوجد على الزجاج الأمامى ورقة عليها رسم النسر وقد أجرينا الكشف على جميع السيارات المتجهة إلى القاهرة والاسكندرية فى التواريخ السابق بيانها التى كان يتنقل فيها المتهم بين القاهرة والاسكندرية وصار حصرها والكشف عن نوعها وأصحابها بقلم مرور القاهرة والأسكندرية والجيزة والقنال ـ كما وضعت نقط ثابتة بأهم الميادين والنوادى العامة التى يحتمل تردد المذكور عليها بمدينة القاهرة للبحث عن كل سيارة تطابق السيارة سالفة الذكر ـ كما أجريت التحريات عن هذه السيارة بالجراجات العامة وتوكيلات السيارات ـ وقد قمنا بعرض السيارات المشابهة على المتهمين حتى تمكنا من تحديد نوع السيارة وهى ماركة بلايموث موديل سنة ١٩٥١ فقصدنا توكيل بلايموث بالقاهرة وقد علمنا من التحرى الدقيق أن جميع السجلات الخاصة بالمحل المذكور حرقت فى حريق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ورغم ذلك تمكنا من معرفة أنه قد بيعت سيارة ماركة بلايموث من النوع الكابورليه موديل سنة ١٩٥١ خضراء اللون الى المدعو سعد حسنى تاجر سيارات بمدينة الاسكندرية وأنه اشتراها من شخص ألمانى الجنسية وأن هذه السيارة كانت قد أحضرها معه المذكور من الخارج يوم ٢٨/٦/١٩٥٤ وأن أوصاف الشخص المذكور تطابق تماما أوصاف المتهم « روبير » وقد أخطرنا فرع الادارة بالاسكندرية بهذه التحريات حيث قرر لنا أن الشخص المشتبه فيه والذى باع السيارة المذكورة يدعى بول فرانك ألمانى الجنسية وصل البلاد فى ٢٨/٦/١٩٥٤ ومعه السيارة المذكورة ـ وبالكشف بادارة الجوازات تبين أن المذكور قد حصل على تأشيرة دخول من فينا لمدة ثلاثة شهور تنتهى فى ٢٧/٩/١٩٥٤ . ووصل الى ميناء الاسكندرية على الباخرة الاسكندرونه فى ٢٨/٦/١٩٥٤ وعنوانه شارع السلطان حسين رقم ٥٣ بالأسكندرية وقد حررنا محضر بهذه التحريات وعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة للقبض على المذكور وتفتيشه وتفتيش سكنه وأبلغت إدارة الجوازات فورا لاخطار جميع الموانىء والمطارات بالقبض على المذكور عند محاولته السفر ـ ثم أنتقلنا فورا إلى الاسكندرية لاتمام التحرى عن المذكور والسيارة المباعة ـ وقد اتضح أن السيارة المذكورة موجودة بجراج المدعو محمد البرادعى بشارع فؤاد بالاسكندرية وتحمل رقم ٤٣٥م الاسكندرية ماركة بلايموث موديل ١٩٥١ من نوع الكابورليه المفتوح ذات باب واحد وعليها العلامات المميزة السابق بيانها وقد ابتدأ المذكور فى إزالة طلاء السيارة تمهيدا لدهانها حيث تبين ان السيارة قد بيعت الى المدعو سعد حسنى تاجر سيارات فى ٣/٨/١٩٥٤ وقد قمنا بضبط السيارة واحضارها للقاهرة مع مالكها الأخير .كما صار التحرى عن المدعو بول فرانك وتبين أنه نزل بشارع السلطان حسين رقم ٥٣ بالاسكندرية طرف المدعو البارون تيودور وقد تبين أن الأخير من ضمن الخبراء الألمان الملحقين بالسلاح البحرى حيث كان يعمل بعقد ابتدأ فى ٩/٨/١٩٥١ وانتهى فى ٢٨/٢/١٩٥٤ واستمر فى العمل حتى حامت حوله الشبهات حيث أبلغ بفقد بعض أوراق هامة بالسلاح البحرى واجرى تفتيش منزله فى ٢٩/٣/١٩٥٤ واستغنى عن خدماته فى ٢٠/٤/١٩٥٤ وغادر البلاد مع عائلته فى ٢/٧/١٩٥٤ ثم إنتقل المدعو بول فرانك بعد ذلك إلى لوكاندة وندسور بالاسكندرية فى ٣/٧/١٩٥٤ وغادر اللوكاندة فى ٥/٧/١٩٥٤ ثم عاد اليها فى ٧/٧/١٩٥٤ ـ وتركها فى ٨/٧/١٩٥٤ ونزل بها ثانية فى ١٨/٧/١٩٥٤ وغادرها فى ٢١/٧/١٩٥٤ ثم نزل بها فى ٢٤/٧/١٩٥٤ وغادرها فى

وثيقة رقم (١٠٦)

٢٨/٧/١٩٥٤ ونزل للمرة الاخيرة بهذه اللوكاندة فى ٣٠/٧/١٩٥٤ وغادرها فى ٢/٨/١٩٥٤ ـ وقد علمنا من التحرى أن المذكور قد غادر البلاد إلى روما عن طريق مطار القاهرة الدولى على إحدى طائرات شركة بطريق مكتب ملكى للسياحة بشارع شريف رقم ٢٦ بالقاهرة ـ كما وصل إلى علمنا من التحريات أن المذكور قد حضر للقطر على أنه وكيل لعدة شركات المانية أهمها شركة . وشركة هنشيل وشركة وشركة ـ وأنه قد قدم فعلا بعض العروض لمصلحة السكة الحديد المصرية ولم يبت فيها بعد ـ كما علمنا ايضا أنه كان على صلة للمدعو كلدجيان ملكى تاجر أصواف بشارع توفيق تعرف عليه بواسطة البارون تيودور حيث كان على صلة بزوج ابنتهم وهو المانى الجنسية ومدير مكتب شركة ملكى للسياحة بالقاهرة ـ وقد علمنا أنه قد أخذت صورة للمتهم المذكور فى حفلة اقيمت بمحل الاكسيلسيور بالاسكندرية بمناسبة سفر البارون تيودور حضرها القنصل الالمانى فى الاسكندرية وعائلة مليك ـ وقد تمكنا من الحصول على هذه الصورة ، كما علمنا أن المذكور كان على صلة بالجنرال فون براختر رئيس الخبراء الالمان الملحقين بالجيش المصرى والدكتور أنجيل الخبير الالمانى ـ وأن المذكور محدث لبق على درجة كبيرة من الذكاء واليقظة والمعلومات العامة وقد تحرر محضر بهذه التحريات وعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة ومعه صور المتهم والسيارة المضبوطة وقد قامت النيابة بعرض السيارة على المتهمين فاستعرفوا عليها من أول وهلة كما عرضت الصور عليهم فاستعرفوا على صورة المتهم « روبير » من بين المدعوين وقرروا انهم كانوا يجهلون انه حقيقة أسمه بول فرانك ـ ولما كان الشخص المذكور قد أخطر معارفه أنه سيعود لمصر بعد ثلاثة أسابيع ـ فنرى اخطار إدارة الجوازات والجنسية بالقبض على المذكور حالة دخوله البلاد مع الموافقة على منحه تأشيرة دخول اذا طلب ذلك .

وهذا تقرير بذلك للتفضل بالنظر ،،،

٢٤/٨/١٩٥٤

وثيقة رقم (١٠٧)

سرى جدا

« رقم ١٦٠٤٨ »

المباحث العامة ـ فرع القاهرة

صهيونية / المرفقات

السيد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الامن العام والبوليس المباحث العامة بالنسبة لحادث ضبط المنظمة الصهيونية الأخيرة التى قامت بحوادث الحريق بالقاهرة والاسكندرية ـ قد واصل السادة الضباط المعينين للتحرى فى هذه القضية إلى أن المتهم ماكس بنيت الضابط بادارة مخابرات الجيش الأسرائيلى متصل أيضا بعملاء ادارة مخابرات السفارة البريطانية فى مصر ـ وقد تبين انه كلف من هذه الادارة الأخيرة بعمل من أعمال التجسس على الجيش المصرى وتقديم تقارير وافية عن مدى نشاط ومساعدة وأعمال الخبراء الألمان الذين يعملون فى إدارة المصانع الحربية ـ وقد اتضح فعلا أن المذكور متصل بالخبير الالمانى المدعو هلمت اندريه Dipt. Ing. Helmuth Andrac. وهو خبير فى صناعة الأسلحة الثقيلة وكذا على اتصال بالخبير الالمانى المدعو جونس جيرنهارت Johannes Gernhardt... وهما ملحقين بمكتب السيد الأستاذ حسن رجب وكيل وزاة الحربية المساعد لشئون المصانع .

كما تبين من فحص مضبوطات المتهم سالف الذكر عثرنا على ورقة صغيرة بيضاء مكتوبة باللغة الانجليزية وجد على احد أوجهها كتابة باللغة الانجليزية مثبت بها ارقام فى ثلاثة أعمدة تبين من التحرى انها عبارة عن أطوال الموجات الاجهزة اللاسلكية الثلاثة التى أحضرها المتهم سالف الذكر من عملاء إسرائيل إلى القطر المصرى متفق على أطوالها مع عملاء إسرائيل ـ كما تبين أنه مثبت على الوجه الآخر

وثيقة رقم (١٠٧)

لهذه الورقة اسماء باللغة الافرنكية اتضح انها شفرة اصطلح على انها اصطلاحات للتخاطب بها مع إسرائيل .

كما واصل السادة الضباط المذكورين تحرياتهم لضبط المدعو روبير فتبين لهم أن المذكور شوهد بالقاهرة فى الساعة ٤ مساء يوم ١٩٥٤/٧/٢٢ ثم شوهد ثانية بالاسكندرية فى الساعة ٩ صباحا يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ ولما كان المذكور قد تردد من التحرى أنه يستعمل سيارة كبيرة من نوع الكابورليه لونها اخضر غامق فقد حصرت جميع السيارات التى توجهت من القاهرة للاسكندرية فى تلك الفترة وتبين أنها ١٥٠ سيارة كشف على أصحابها جميعا وحصرت الشبهة فى بعض منهم صار التحرى عنهم فلم تصل التحريات إلى معرفة المذكور ـ كما صار وضع رقابة فى عدة مناطق هامة بالمدينة يحتمل أن يتردد عليها المذكور بسيارته ومازالت التحريات مستمرة ـ وقد انتقل السيد رئيس نيابة أمن الدولة وكذا السادة الأستاذ فخرى عبد النبى والأستاذ أمين أبو العلا إلى سجن المحطة أمس وقاموا بسؤال المتهم ماكس بنيث واعترف المذكور أنه كلف من إدارة المخابرات بالجيش الاسرائيلى للحضور إلى مصر لتقديم تقرير عن أفراد المنظمة الصهيونية التى كونها المدعو جون دارانج من إدارة مخابرات إسرائيل وفعلا قدم تقريره عنهم وأنه فى سفره للمرة الثانية للخارج أحضر الاجهزة اللاسلكية وسلمها للمنظمة ـ كما أعترف المذكور أن إدارة المخابرات البريطانية قد اتصلت به لتزويدها بجميع المعلومات عن الخبراء الالمان بالجيش المصرى ومدى نشاطهم ـ وجارى استمرار التحرى وسنوافى سيادتكم بما يستجد .

وهذا لسيادتكم للاحاطة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

تحريرا فى ١٨/ ٨/ ١٩٥٤

حكمدار بوليس

مصر

وثيقة رقم (١٠٨)

من الأستاذ حسن الهضيبى (المرشد العام للأخوان المسلمين) الى الرئيس جمال عبد الناصر .

السيد جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله

أحمد إليكم الله تعالى وأصلى وأسلم على رسوله الكريم

وبعد فقد وجدت نفسى فى أثناء قدومى من الاسكندرية أمس محوطا بمظاهر توحى بأن الحكومة تتوقع قيام الإخوان المسلمين بحركة ربما كانت لأخذى عنوة . ولو أن الحكومة أعلنت رغبتها فى مجيئى لبادرت والله بالمجئ ؛ سعيا على الأقدام مسلما نفسى دون أن يحرسنى حارس ، على أن هذه المظاهر قد أورثتنى حسرة وجعلتنى أتمنى لو وهبت البلد حياتى فى سبيل جمع الكلمة وصفاء النفوس . وما أحببت أن أبادر اليوم بالكتابة اليك أرجو أن يتسع صدرك لألفاظها بعض دقائقه

وثيقة رقم (١٠٨)

استير عليك فيها بما يحقق امانيك واماني . وانا اعلم انك قد
تكون راغبا عن هذا اللقاء ولذلك تركت امر التدبير الجماعي من نحو
خمس أشهر الى غيري فلم يصلوا معك الى شئ وأريد
الوصول الى شئ حتى تتجه البلد كلها اتجاها واحدا ثم لا يكون
احد في مكاني الذي انا فيه من الاخوان
وابادر فأقول لك ان ما سمي اعتقاد قد ادهشني انه
نسب الى تدبير جرائم فهذا كان مفاجأة لي واقسم بالله العظيم
وكتابه الكريم اني ما علمت بوقوع جرائم الاعتداء عليك الا في الاجل
من صباح اليوم التالي ولا كان لي علم وقد وقفت من نفسي موقف
الصاعقة لانني ممن يعتقدون ان الاغتيالات مما يؤخر حركة
الاخوان ويؤخر الاسلام والمسلمين ويؤخر مصر - وقد كنا بحثنا
هذه المسألة في الجماعة منذ زمن بعيد واستقر رأينا على ذلك
واخذنا نوجه الشباب الى هذه الحقيقة حتى لقد مضى على وجودي
بينهم ثلاث سنوات لم يقع فيها شئ من العنف، ولست اجد سببا
لذلك بنعمة الله وما اختلفنا على كثير وانما جسم الخلاف انه
لم يسمح لي بابداء رأيي.
فأما المعاهدة فاني كنت اخبرتكم بان الاخوان لا يوافقون عليها علانية
واعداؤهم في داخل البلاد ولكنهم يرجون بان هذه المعاهدة
قد قربت البلاد من امانيها قربا كبيرا ونامل في استكمال الباقي حتى
لا يبقى الانجليز جميعا . وهذا هو محل رأي انا في المسألة
وأما مسألة الحملة التي شنها عليك الاخوان في سوريا فاني لا اعلم ولا اعتقد
فان عبد الحكيم عابدين ودعني في المطار يوم ٢ يوليو ولم اره للآن ولم يكن بيني
وبينه اي نوع من انواع الاتصال بعد سفره وعلمت بعد عودته الاخيرة وحده
ذهب لاداء فريضة الحج ومن هناك الى دمشق . واني اشك في ان الاخوان
قد اشتركوا في هذه الحملة ومقاومتها تماما . وقد بلغني انه رأى بانه
قابلت رجال اسرائيل في اثناء سياحتك في البحر . وهذه على الخصوص اذا كان
قالها فانا احد لا يقره عليها بل يستنكرها كل الاستنكار - ومن زمن قالها
حصلت ايام اعتكافي
واما هذا الاعتكاف فقد اشار علي به بعض الاخوان لسببها هو الخوف
من وقوع حوادث مؤسفة على اثره وقد كنت اخبرت الاخوان باني

وثيقة رقم (١٠٨)

رضي استقالتي تحت تصرفهم اذا وجدوا في وجودي ما يعطل الاتفاق
بينهم وبين الحكومة وأكدت لهم تجاوبي التام لهم من هنا لأن وتركت
لهم التصرف في شؤونهم من تلقاء أنفسهم
هذا وقد يكون في المشافهة خير كثير إن شاء الله وقد يكون في نفسك
أشياء من تحب أن تستجليها.
ولا أذكر التضحية التي يجري فإنني متحمل كل ما يمس شخصي وسأرفع
إن شاء الله بما يرجع نفسك إلى الحد الذي هو بغية الجميع
هذا وأسأل الله تعالى أن يوفقكم ويوفر الجهود كلها للخير والحرص
على الوئام

والسلام عليكم ورحمة الله
المخلص
حسن الهضيبي

وثيقة رقم (١٠٩)

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

أذكر بعض عبارات كان قد ذكرها هنداوي في بيعة خاصة أنا وهو وهذه العبارة
هي «إن الله يحب أن يرى هذا الدم السائل يجري في سبيل الله» وكان في معظم كلام
البيع آخذ بخطبة الآية الكريمة «إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم
بأن لهم الجنة» وقد ذكر هنداوي دوير في شهادته أنني كنت متحمس فكان أولى
به وبهم أن يوجهوا هذا التحمس إلى وجهة صحيحة سليمة

حسن عبد اللطيف

وثيقة رقم (١١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

والله يقول الحق وهو يهدي

السبيل

سيدي رئيس محكمة الشعب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فإن الله

حق يجب العمد :-

أنا محمود عبد اللطيف محمد انضميت الى الإخوان المسلمين من سنة ١٩٤٢ وكان اعتقادي

في هذه المدة ان هذه الجماعة تعمل لله وان قادة الإخوان لا يأمرون إلا بما فيه خير

الإسلام والمسلمين فكنت أسمع كل أمر وطاعة ودون تردد أو مناقشة لان هذا

صادر عن اناس مسلمين يعملون للإسلام ويقدرون مسئولية الله في أي عمل

يعملونه فكنت معهم على هذا الاساس وكنت أعيب على بعض الطلبة حين

يناقشون في أي أمر وأقول في نفسي ان الطلبة عندهم حب الجدال في أي شئ وكان

كل أمر يأتي من الإخوان أرى ان في طاعة هذا الأمر طاعة لله خالصة حتى ضموني الى النظام

السري في هيئة الخلية المكونة من ثلاث افراد وبعد تكوين هذه الخلية بقليل طلبوا مني أنا

وسعد حجاج مراقبة منزل أنور السادات وجريدة الجمهورية مقر عمله ومراقبة الحراس عليه

والطريق مهاجمة الاغتيال وبعد ان وافقنا استقر الأمر على مهاجمته في باب دار الجريدة وفي هذا

الحين قرأت الإستشارة لا تبين حقيقة الأمر هذه الإستشارة أيضا قد علمنا إياها

الامام الشهيد حسن البنا في رسالة المأثورات وهي الادعية والاوراد الثابتة عن النبي

صلى الله عليه وسلم وهي فائدتها ان الأمر ان كان خالصا لوجه الله ييسره الله وان كان غير ذلك

يوقفه الله وبعد قراءتي لهذه الإستشارة أتاني الأخ توفيق المكلف بهذه المهمة وقال

انتظروا حتى يأتي امر التنفيذ وبعد ذلك انقطع عنا مدة حتى علمت بعد ذلك أنه قبض عليه

خارج القاهرة وتسلم مكانه توفيق هنداوي دوير وقال أنا اعطيكم الأوامر فقلت

خيرا ان شاء الله وقبل الحادث بأسبوع اخبرني أنا وسعد حجاج بأمر الاخوان

وثيقة رقم (١١٠)

باغتيال الرئيس جمال عبد الناصر وقال لنا أي واحد منا نحن الثلاثة من تتاح
له الفرصة ينفذ هذا الأمر ففي هذا الحين قرأت أيضا الاستخارة وبعدها بيوم قال
هنداوي أن أوقف الأمر وكان لم يعطيني سلاحا بعد وبعدها بيومين أحضر لي السلاح
وقال سر على بركة الله وقبل الحادث بيوم قابلته وأخبرته بأن الرئيس مسافر الاسكندرية
لإقامة احتفالات شعبية وأني معتزم السفر فتردد قليلا ثم قال سافر على بركة الله فسافرت
وارتكبت الحادث ومن نعمة الله علي أني لم أذهب بدماء الرئيس جمال عبد الناصر
واقف بين يدي الله بها وعلمت من التحقيق في الجلسة الثانية من هنداوي دوير أن هذا
الاغتيال السياسي لم يكن من الإسلام في شيء وإنما هو ميراث ورثناه من قبل وفي
رأيي أن هذه العبارة هي من قول الكافرين الذين قالوا «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على
آثارهم مقتدون» فلو كنت أعلم هذا من قبل لناقشت كل أمر كان يأتيني من
الإخوان ولست أنا أول ضحية في هذا الشأن لأني كنت آخذ كلامهم عن ثقة ويقين
بأنه للإسلام فأحب أن أنبه جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها إلى هذا
بأن لا يأخذوا من أي أحد يتقربون من المسلمين أمرا حتى يتبينوا حقيقته أهو لله والإسلام
أم لغير ذلك وإني قلت هذا الكلام لا طمعا في تخفيف العقوبة ولكن إحقاقا
للحق والأمر بين يدي عدالة المحكمة فهي صاحبة الشأن «والله يقول الحق وهو
يهدي السبيل» والسلام عليكم يا سيدي الرئيس ورحمة الله وبركاته

محمود عبد اللطيف
فرد

وثيقة رقم (١١١)

السفارة المصرية
واشنجتون
١٥١ ش
٥ / ١١ / ٣

اجتماع مع فخامة وزير الخارجية السورية

□ أول يولية ٥٥

السيد نائب وزير الخارجية

أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أن سعادة السفير السورى فى واشنطن قد دعانى مع سفراء الدول الغربية الأخرى للاجتماع أمس صباحا بفخامة وزير الخارجية السورية . وفيما يلى أبرز ما يهمنى عرضه على سيادتكم من تفاصيل هذا الاجتماع :

١ ـ صرح فخامة وزير الخارجية بأن المسؤولين الأمريكيين قد أكدوا له أن الحكومة الأمريكية لا يهمها دخول سورية فى الحلف الثلاثى مع مصر وليس لأمريكا موقف أو اتجاه خاص فى هذا الشأن كما انها لا تحاول الضغط على سوريا أو أية دولة عربية أخرى من أجل رفض الانضمام إلى هذا الحلف الثلاثى أو الانضمام إلى حلف العراق / تركيا .

وأضاف فخامته أنه قد لاحظ من أحاديثه مع بعض هؤلاء المسؤولين أن حكومة الولايات لم تعد متلهفة على عقد المواثيق الدفاعية كتلهفها السابق وفسر فخامته ذلك بانقشاع **بعض غيوم التوتر الدولى** كما وضح أثناء اجتماعات سان فرنسسكو الأخيرة .

٢ ـ صرح سعادة سفير سوريا فى واشنطن بأن الحكومة الروسية على استعداد لتوريد الأسلحة إلى الدول العربية **بالكميات والأسعار التى ترضى هذه الدول** .

٣ ـ وقد أبديت رأيى فى مناسبة هذا التصريح الأخير بأنه من الصالح أن تدرس الدول العربية مسألة استيراد الأسلحة من روسيا دراسة عملية لتبين ما يمكن أن يترتب عليها من نفع أو ضرر ولتتبين ما إذا كان صالح روسيا الشيوعية فى هذه المساعدة يتفق أو لا يتفق مع صالح العرب العام ولتقدير أثر ذلك على موقف العرب فى معالجة القضية الفلسطينية فى الوقت الحالى وما يثيره حصولهم على أسلحة من روسيا من شبهات الغرب والحكومة الأمريكية بشكل خاص خصوصا وأن اسرائيل تعمل منذ وقت على تقديم الحجة بأنها الدولة الديموقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط وانها سند الغرب الوحيد فيه إلى غير ذلك من النتائج والاعتبارات التى تستحق البحث والعناية حتى تكون سياسة البلاد العربية محققة لصالحها الحقيقى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

السفير

وثيقة رقم (١١٢)

السفارة المصرية
واشنجتون
٢١٤
٥/ ٨٠/ ٣

حديث مع ممثل لبنان فى الأمم المتحدة

□ ٢٣ سبتمبر ٥٥

سرى للغاية

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أنه اثناء وجودى بنيويورك فى بداية هذا الأسبوع للاشتراك فى أعمال الاجتماع العاشر للجمعية العامة للأمم المتحدة التقيت بصديقى السيد ادوارد رزق ممثل لبنان فى الأمم المتحدة وجرى بيننا حديث يهمنى أن أرفع لسيادتكم فيما يلى بعض نقاطه الهامة .

١ ـ ذكر السيد ادوارد رزق أنه والدكتور شارل مالك سفير لبنان السابق فى واشنجتون قد مثلا لبنان فى احتفالات الامم المتحدة بسان فرنسسكو بمرور عشر سنوات على التصديق على ميثاق الأمم المتحدة . وأنه عند عودته يوما من دار الاجتماع مع الدكتور مالك فى سيارة المسيو سباك رئيس الوزارة البلجيكية وفى صحبتهم المسيو لانجهدن ممثل بلجيكا فى الأمم المتحدة سمع الدكتور مالك يحدث المسيو سباك عن اجتماع باندونج ويقول له أن قرارات باندونج قد تسترت على كثير من التيارات والاتجاهات التى خفيت عن العالم الخارجى وأنه قد قدم إلى المستر دالاس تقريرا شخصيا وافيا عن تفاصيل ما دار وراء الكواليس فى هذا الاجتماع .

وأضاف السيد ادوارد رزق إن هذه كانت بداية احتقاره للدكتور مالك وتصديقه للشائعات التى دارت حوله من قبل فى وشنطن وفى الأمم المتحدة .

٢ ـ قال السيد رزق أيضا إن الدكتور مالك قد أخبره بعد عودته الأخيرة من بيروت حيث كانت حكومته قد استدعته للاستشارة انه لما سئل هناك عن سياسة الحكومة الأمريكية ازاء موقف مصر من المعاهدة العراقية التركية ومشروع خط الدفاع الشمالى "Northern Tier" أبدى الدكتور مالك الرأى لحكومته بأن الحكومة الأمريكية غير مهتمة بموقف مصر من هذه المسائل ولا تعمل أى حساب للسياسة المصرية فيها كما قال مالك أيضا ان زعامة الدول العربية ستؤول حتما إلى العراق بحكم مالها من امكانيات وما تملك من ثروة لم تستغل بعد بينما مصر قد ضاق الحال بسكانها المتزايدين ولا أمل هناك فى رفع مستوى معيشتهم .

٣ ـ صرح السيد ادوارد رزق أيضا بأن استقالة حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية السابق لا ترجع إلى أسباب داخلية كما حاول البعض تفسيرها وهو لا يشك فى أن سببها الحقيقى هو سياسة الوزير الخارجية التى وضحت اثناء زيارته للقاهرة . واضاف السيد رزق انه قد ثبت وقوع خلاف فى هذا الشان بين رئيس الجمهورية اللبنانية والسيد حميد فرنجية وأن الرأى العام اللبنانى بدأ يمج سياسة الرئيس شمعون ولا يستبعد قط أن يظهر نتيجة ذلك فى المستقبل القريب .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

القائم بالأعمال بالنيابة
على كامل فهمى

□ أصل وخمس صور للوزارة ، صورة للملف ، صادق

وثيقة رقم (١١٣)

السفارة المصرية
واشنطن
٢٢٣
٥ / ١١ / ٣

مقابلة المستر دالاس
١٨ اكتوبر ٥٥

سرى للغاية

السيد نائب وزير الخارجية

تأييدا لبرقيتي الرمزية بتاريخ أمس ١٢ اكتوبر الجارى اتشرف بأن انهى إلى سيادتكم انه بناء على طلبى قد استقبلنى المستر دالاس ظهر أمس بحضور المستر الن وكيل الوزارة والمستر ويلكنس رئيس قسم الشرق الأوسط .

وفيما يلى عرض كامل بقدر المستطاع لتفاصيل الحديث الذى دار بينى وبين وزير الخارجية الأمريكية .

١ ـ بدأت هذا الحديث بأن أبلغت المستر دالاس رسالة الرئيس عبد الناصر ومؤداها أن مصر قد قبلت العرض التشيكوسلوفاكي بعد أن اكدت نتيجة الانتخابات الاسرائيلية نوايا اسرائيل العدائية وتوالت تهديدات اسرائيل وعملياتها العدوانية وبسبب الصعوبات التى واجهتها مصر فى الحصول على هذه الأسلحة من الدول الغربية .

وحملت إليه تأكيدات رئيس الحكومة المصرية بأن هذه الصفقة ما هى فى الواقع إلا صفقة تجارية لا تحمل فى طياتها أى طابع آخر . وإن مصر لن تسمح بتسرب أى نفوذ أجنبى إليها وهى تحرص كل الحرص على مقاومة الشيوعية وصدها بكل الوسائل الفعالة والاصلاحات الداخلية العملية . وقلت له إن الرئيس عبد الناصر يهمه أن تتأكد الحكومة الأمريكية من أن مصر لا تبيت اية نية للاعتداء على اسرائيل ولم تعقد صفقة الأسلحة إلا لسد بعض حاجيات الدفاع المستعجلة التى تتطلبها سلامة البلاد وواجبات الدفاع عنها وتأكيد أمن المنطقة حتى تزول الأسباب التى شجعت اسرائيل على مواصلة اعتداءاتها والاستمرار فى تنفيذ نواياها العدوانية .

وأبلغت المستر دالاس أيضا اهتمام الرئيس عبد الناصر بالاحتفاظ بالعلاقات الطيبة مع الحكومة الأمريكية وتقوية هذه العلاقات .

٢ ـ وقد أكدت من ناحيتى للمستر دالاس اننى لمست فعلا من جميع المسؤولين فى مصر وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر حرصا شديدا واطمئنانا كاملا إلى أن هذه الصفقة لن يترتب عليها بأى حال من الأحوال تسرب النفوذ أو النشاط الشيوعى إلى البلاد . وأضفت انها ما زالت فى حدود الصفقة الواحدة التى تبررها حاجيات الدفاع عن النفس ولا يصح اعتبارها كبداية لصفقات أخرى مقبلة أو وصفها بأنها قد رسمت اتجاها سياسيا جديدا لمصر . ومن الصالح للطرفين قفل الموضوع واعتبار المسألة منتهية والعمل باخلاص على تحسين العلاقات وتقويتها بينهما .

٣ ـ ودللت فى هذه المناسبة على سياسة مصر الانشائية الواقعية فذكرت المستر دالاس بالدور الكبير الذى قام به الفنيون المصريون لمساعدة المستر جونسون فى وضع مشروعه لتوزيع مياه نهر الأردن بالرغم من عدم استفادة مصر بالذات من هذا المشروع كما بينت له أن الرئيس عبد الناصر نفسه وبالرغم من دقة موقفه أمام الوفود العربية الأخرى قد عبر لها عن تأييده للمشروع مما ساعد المستر جونسون فى إقناع بعضها بسلامة المشروع وفائدته .

٤ ـ وقدمت للمستر دالاس اقتراحى الشخصى بأنه من الخير أن تتاح الفرصة له لزيارة مصر فى القريب أو أن يتمكن الرئيس عبد الناصر من زيارة أمريكا حتى يجتمع المستر دالاس بالرئيس عبد الناصر للتشاور والتفاهم على خير السبل لتخفيف التوتر فى الشرق الأوسط .

وثيقة رقم (١١٣)

٥ ـ كذلك بينت للمستر دالاس أن من الأمور الضرورية العاجلة أن تشعر مصر بمساعدة أمريكا لها فى تنفيذ مشروع السد العالى . وقلت له انه بالرغم من أن الحكومة الروسية تعرض علينا شروطا أحسن من شروط البنك الدولى لتمويل المشروع وتنفيذه ولكنا ما زلنا نفضل أن نتعامل مع البنك الدولى . إلا أننى اكدت له أنه لا يمكن ارجاء الأمر كثيرا فالمشروع تنظر إليه مصر عن حق كاكبر مشروع اقتصادى حيوى لها وكل تأخير جديد فى تنفيذه سيحرج رئيس الحكومة أمام الرأى العام المصرى . وليس من الصالح أن يتاخر البنك فى تقرير تمويل هذا المشروع حتى لا يسبب ذلك ضغطا جديدا على رئيس الحكومة بقبول العرض الروسى .

٦ ـ وذكرت المستر دالاس ايضا بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية فى العام الحالى وقلت اننا نريد أن نتقدم بطلب ٣٦٠٠٠٠ طن من القمح الامريكى وفقا لقانون ٤٨٠ . ثم عبرت فى هذه المناسبة عن أمل الحكومة المصرية فى أن لا تتخذ أمريكا اجراءات نتيجة ضغط مغرض يكون من اثرها أن تكسب روسيا فى مصر وفى الشرق العربى كله كسبا سياسيا بعيد المدى فى حين أن مصر تحرص على أن لا تتعدى العملية طابعها التجارى .

٧ ـ واخيرا وجهت نظر المستر دالاس إلى ما تكرر أخيرا فى بعض الدوائر الصحفية والسياسية من اشارات بل وتاكيدات بشأن نوايا اسرائيل العدوانية وعزمها على القيام بما سموه الحرب الوقائية Preventive War . وقلت له انه إن تم هذا العدوان فعلا فلا شك عندى فى أن الراى العام فى مصر والدول العربية جميعا سيعتقد أن ذلك كان بموافقة الدول الغربية والولايات المتحدة بوجه خاص لعقاب مصر وتاديبها . وستكون نتيجة ذلك ضياع الثقة بالغرب وأمريكا ضياعا نهائيا .

٨ ـ استهل المستر دالاس حديثه بأن عبر عن شكره لرسالة الرئيس عبد الناصر إلا أنه صرح بأنه لا يريد أن يخفى أن مسألة شراء مصر للأسلحة من الكتلة الشرقية قد أزعجه كثيرا highly disturbed خصوصا وإن حكومة الولايات المتحدة قد أثبتت فى السنوات الأخيرة صدق نيتها فى مساعدة مصر والتعبير لها عن صداقتها بكل الوسائل العملية . وذكر لى المستر دالاس فى هذه المناسبة الدور الذى لعبته أمريكا لمساعدة مصر فى اتفاقية السويس ثم سياسة عدم التحيز Impartiality بين العرب واسرائيل وموازنة المساعدات الأمريكية بينهما وسياسة أمريكا فى مسألة القطن مما حقق الرغبة فى عدم إلحاق الضرر بمصر ومحاولة الحكومة الأمريكية فى مساعدة مصر للوصول إلى اتفاق صالح فى مسألة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان . وذكرنى المستر دالاس أيضا بالضغط الأمريكى على اسرائيل فى مناسبات عدة وعلى الأخص عندما حبست عنها المساعدة الاقتصادية عندما حاولت اسرائيل تنفيذ مشروعاتها فى بحيرة طبرية بالرغم من قرار مجلس الأمن بايقاف هذه المشروعات . وبين المستر دالاس فى كل هذا حرص الحكومة الأمريكية على اتخاذ موقف ودى مع مصر والعرب بوجه عام بالرغم مما واجهته أمريكا من ضغط وتيارات عنيفة معاكسة مما كان له أثره فى نتيجة الانتخابات البرلمانية الماضية وضياع أغلبية الجمهوريين بها .

٩ ـ واضاف المستر دالاس أن الحكومة الأمريكية كانت قد وعدت مصر بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد الاتفاق مع الانجليز . وقد برت بوعدها فى غير تردد فقررت المساعدات الاقتصادية وعرضت المساعدة العسكرية التى رفضتها مصر لاعتبارات داخلية تخص مصر ولا شأن لأمريكا بها .

١٠ ـ ثم قال إنه يثق بالرئيس عبد الناصر ويكرر لمساعديه دائما أنه أكبر شخصية فى الشرق الأوسط يمكن الثقة بها والاعتماد عليها .

ولكن تصرف مصر الأخير كان صدمة قوية للحكومة الأمريكية ولسياستها الخارجية مما وصفه البعض بأنه اكبر هزيمة لسياسة أمريكا الخارجية بعد فشلها الأول فى اليمن . وقد شجع هذا بعض المتنكرين لنا واوغر ضدنا صدور البعض الآخر كما ترى مركز الاسرائيليين ومؤيديهم فى هذه البلاد وهم الذين كانوا يعارضون فى جلاء الانجليز عن قاعدة السويس مدعيين أن فى ذلك تقوية لمصر التى لا يمكن الاطمئنان لها فى المستقبل وقائلين بأن مصر القوية ستكون مصدرا للمتاعب .

وثيقة رقم (١١٣)

وأضاف المستر دالاس بأن ممثلى اسرائيل قد صرحوا بأنه لا يمكن أن تنتظر اسرائيل حتى يكمل للعَرب استعدادهم للقضاء عليها . وأنه شخصيا يجد نفسه محرجا ومركزه صعب دقيق لأن اسرائيل ستطالب ولا شك بالحصول على أسلحة وضمانات أمريكية وستستعمل لتحقيق مطالبها كل وسائل الضغط القوية التى إن نجحت ستسىء لأمريكا عند العرب كل الاساءة وهى الغرض الأول الذى ترمى إليه روسيا الآن .

١١ ـ ثم عرض المستر دالاس أنه يعتقد بأن تجاربه ودرايته العميقة بوسائل الشيوعيين وحيلهم تفوق دراية المصريين بها . وهو بالرغم من وثوقه بنية الرئيس عبد الناصر بأن لا يتيح للشيوعيين الفرصة للاستفادة والتغلغل إلا أنه لا يشك فى أن المصريين لن يكونوا أكثر دهاء من الشيوعيين ولن يتمكنوا من احباط خطط الشيوعيين البعيدة المدى .

وذكر لى على سبيل المثل النتائج الخطيرة التى تترتب على تمكن الشيوعيين من منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية أو وضع يدهم على بترول البلاد العربية وحرمان الدول الغربية منه . وأكد لى أن الشيوعيين لم يقدموا على الاتفاق الأخير مع مصر إلا لمصلحة سياسية مبيتة .

١٢ ـ وعبر لى عن شعوره بأن صفقة الأسلحة التى عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية ستسبب للحكومة الأمريكية حرجا فى شأن استمرار مساعداتها الاقتصادية لمصر لأن كرامة أمريكا قد أصبحت الآن فى الميزان بسبب ادعاء البعض بأن الوسيلة الصالحة الآن للحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية هى التشهير بالسياسة الأمريكية والوقوف منها موقف المعارضة .

فأجبت المستر دالاس قائلا إننى لا أشاركه الرأى بأن كرامة أمريكا قد جرحت بأية حال من الأحوال ومن الخير أن تكون المصلحة المشتركة رائد الطرفين .

١٣ ـ وسألت المستر دالاس فى النهاية إن كانت له اقتراحات خاصة لتحسين الجو بين البلدين .

فكرر المستر دالاس شكره لرسالة الرئيس عبد الناصر وقال انه يثق بصدق نية الرئيس ولكن الحكومة الأمريكية لم تقرر بعد كيف تواجه الموقف الحالى وخطورته الملحة وستحتاج لبعض الوقت لدراسة الأزمة الحالية من كل نواحيها المختلفة . ولكنه يود أن يؤكد منذ الآن أنه بالرغم من تصرف مصر فلن تحاول أمريكا تغيير سياستها الودية نحو العرب وستعالج الموضوع بنفس روح المودة والرغبة السابقة فى عدم إلحاق الضرر بمصر مع البعد عن اية فكرة انتقامية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

السفير
أحمد حسين

□ أصل وخمس صور للوزارة ، صورة للسيد رئيس مجلس الوزراء ، صورة للملف الخاص ، صورة للملف ، صادق

وثيقة رقم (١١٤)

السفارة المصرية ◻ ٢١ اكتوبر ٥٥

واشنطن

٢٢١

٣/ ٣٠/ ١ سرى

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

اتشرف بأن أرسل لسيادتكم رفق هذا صورة مما رفعه إلينا السيد الدكتور حسن داود السكرتير الاول بهذه السفارة عما نما إلى علمه عن محاولات بعض الانجليز بحكومة السودان وبالبنك الدولى للانشاء والتعمير التى تهدف عرقلة مساعى مصر للحصول على مساعدة مالية من البنك لمشروع السد العالى .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

السفير

أحمد حسين

◻ اصل وخمس صور للوزارة ، صورة للملف ، صادق

◻ ٢٠ اكتوبر ٥٥

سرى

السيد السفير

علمت من مصدر اثق كثيرا فى صدقه واطلاعه ان الموظفين الانجليز فى السودان والموظفين الانجليز بالبنك الدولى للانشاء والتعمير يبذلون جهودا ترمى إلى عرقلة المساعى المصرية فى الحصول على المساعدات المالية من البنك الدولى للانشاء والتعمير والخاصة بمشروع السد العالى . وتهدف هذه الجهود إلى ما يأتى :

١ ـ التأثير على البنك الدولى لكى يقرر عدم تقديم أى معونة مالية لمصر إلا بعد أن يتم الاتفاق نهائيا بين مصر والسودان على توزيع التصرف الطبيعى للنيل عند أسوان أو بمعنى آخر « حل كامل لمشكلة مياه النيل » .

وقد كان المفهوم لدى الانجليز أن البنك يرغب فى تقديم المساعدة المالية بعد موافقة السودان على الفواصل التى فى حدودها يمكن الوصول إلى اتفاقية نهائية .

٢ ـ الايحاء إلى البنك بأن يضع نفسه موضع القاضى بين مصر والسودان وتقرر عدم تقديم مساعدة مالية لمصر إلا بعد الوصول إلى اتفاقية تكون عادلة من وجهة نظر البنك . . وهو طلب غير طبيعى .

٣ ـ التلويح للبنك بأن حكومة السودان يمكنها تعطيل انشاء السد العالى برفضها اخلاء حلفا التى ستغمر بالمياه أثناء فترة إنشاء السد وذلك نتيجة للخزانات المؤقتة Coffer Dans التى سيبنى خلفها السد الدائم .

وقد علمت كذلك أن حكومة السودان سترفض إن لم تكن قد رفضت فعلا الاقتراح المصرى الأخير للتقسيم لانه وإن كان يعرض تقسيم « فائض المياه الغير مخصصة » مناصفة بين مصر والسودان إلا أنه يعود فيأخذ باليسار ما قدمه باليمين وذلك لما يأتى :

١ ـ إصرار مصر على خصم الفقد الناتج عن السد العالى من الفائض الحقيقى قبل التقسيم .

٢ ـ قول مصر بأن نصيب السودان يجب أن يقدر عند سنار بدلا من عند أسوان وبذلك يقل ما يحصل عليه السودان من ٥٠٪ إلى ٤٥٪ .

وثيقة رقم (١١٤)

٣ ـ ادعاء مصر بتغيير المقدار المتفق عليه كحق قائم لمصر وهو ما يستعمل فى الوقت الحاضر فى الرى وقدره ٤٨ مليار على أن يقبل السودان الرقم الجديد الذى تحدده مصر بدون مناقشة ويصر السودان على أن يحصل على ٥٠٪ من التصرف عند أسوان وبذلك يحصل على ١٦ مليار بالاضافة إلى الأربعة مليارات التى يستخدمها الآن فيكون جملة ما يحصل عليه السودان هو ٢٠ مليار .

مع وافر الاحترام

دكتور حسن داود
السكرتير الأول بالسفارة المصرية
بمدينة واشنجتون

وثيقة رقم (١١٥)

السفارة المصرية
واشنطن

تقرير للسيد السفير عن العلاقات المصرية الأمريكية فى الفترة الأخيرة

□ ٢٢ اكتوبر ٥٥

سرى للغاية

٢٢٧
٣/١١/٥

حضرة السيد نائب وزير الخارجية . .

بعد التحية . زارنى أمس المستر كرميت روزفلت بعد اتصالات طويلة منوعة بالمسئولين وتناول الحديث الموقف الحاضر بالتفصيل وفيما يلى أهم النقاط التى ذكرها سيادته .

١ ـ إن مصر تشجع البلاد العربية الاخرى على استيراد الأسلحة من روسيا بل وتتوسط فى ذلك .

أن فى مصر حكومة مستقرة قابضة على ناصية الأمور وتستطيع أن تحتاط من النشاط والتغلغل الشيوعى أكثر بكثير من البلاد العربية الاخرى كسوريا والمملكة السعودية (طلب اليمن أخيرا أسلحة من روسيا) مما يخشى معه من تحول تلك البلاد إلى الشيوعية مما لا يكون فى صالح مصر والعالم العربى .

وذكر أن حاجة أوروبا للبترول تتزايد بسبب زيادة مشروعات التنمية مع نقص الفحم وغلاء إنتاج القوة الذرية وهى تعتمد فى ذلك على بترول الشرق الأوسط وتهدف روسيا إلى السيطرة على البلاد التى ينتج فيها البترول أو يمر بها (المملكة السعودية ومصر وسوريا) مما يترتب عليه تهديد شديد لأوربا فى الحصول على حاجتها من البترول .

وقال إن روسيا تركز جهودها الآن على مناطق إنتاج البترول كأندونيسيا وفنزويلا وذكر سيادته أنه من المحتمل أن تقوم تركيا والعراق بحركة إزاء سوريا .

٢ ـ إن هناك خشية من أن تقوم إسرائيل بحرب او تستفز بعض الدول العربية لتشجيعها على الحرب وقال إن هذا الموضوع كان محل بحث مجلس الأمن الوطنى (National Security Council) فى اجتماعه الأخير . وقد عنى المجلس بدراسة الاجراءات التى يجب أن تتخذ لمنع وقوع هذه الحرب وكذلك الاجراءات التى يجب اتخاذها لايقاف تلك الحرب فى أقصر وقت فيما لو وقعت بالرغم من ذلك .

وأشار بهذه المناسبة إلى ما يمكن أن يقع من اضطراب فى القاهرة فى حالة قيام حرب قد يهدد أرواح الامريكيين بها .

وثيقة رقم (١١٥)

٣ ـ قال ان الكثيرين من المسئولين الذين تحدث إليهم فى وزارة الخارجية الامريكية وغيرها بدأوا يشكون فى وجود اية رغبة لدى مصر فى اتخاذ موقف ودى نحو امريكا والتعاون معها كدولة صديقة وأن لمصر أصدقاء يودون الدفاع عن وجهة نظرها فى أن صفقة الأسلحة كانت صفقة تجارية اقتضتها مستلزمات الدفاع ولا تمثل انضماما للشرق وعداء للغرب . وقد أصبح هؤلاء الأصدقاء فى موقف دقيق حرج بسبب حملة الصحف الرسمية المصرية والاذاعة الحكومية وبعض المسئولين المصريين على أمريكا والغرب هجوما عنيفا مستمرا يعبىء الشعور فى مصر ضدهم ويشعر الأمريكيين بأن مصر تعاديهم .

وذكر لى المستر روزفلت انه اجتمع أمس بالمستر هوفر وزير الخارجية بالنيابة فقال له الاخير ان رجال الخارجية اصبحوا يشعرون أن مصر تعامل الولايات المتحدة كعدو وأن الشخص الوحيد الذى يعارض فى هذا التفسير ويدافع عن فكرة رغبة مصر فى صداقة امريكا هو المستر روزفلت نفسه . وقال المستر روزفلت انه بدأ يشعر بكثير من الحرج فى موقفه .

وقال المستر روزفلت ان الموقف دقيق للغاية وأنه يخشى لو استمرت هذه الهجمات والاجراءات العدائية فى مصر ضد امريكا فستغلب وجهة النظر القائلة بأن مصر تعتبر أمريكا عدوا وسيتعين على أمريكا عند تقرير سياستها إزاء مصر ان تبنيها على هذا الأساس .

وقال أنه يرجو ان يعنى السيد الرئيس بإيقاف تلك الحملة الهجومية وان تظهر مصر بأية وسيلة عملية تراها رغبتها فى الابقاء على روح المودة وحسن الصلة بامريكا إذ أن ذلك سيكون له اثره الطيب هنا خصوصا فى الظرف الحاضر علاوة على انه سيشد من أزر أصدقاء مصر الراغبين فى بيان وجهة نظرها الحقيقية وتغليبها .

٤ ـ تناول الحديث بعد ذلك مسألة إسرائيل على انها مصدر الداء وان هذه المسألة ما لم تسو بضغط من امريكا على وضع يرضى العرب ويغضب إسرائيل حتى ولو عوضتها امريكا بطريقة أخرى ماليا أو خلافه فلن يهدأ الحال .

فقال المستر روزفلت إن هذا الامر بحث بالفعل وان مصر لو عدلت خطتها العدائية حتى تزول الشكوك بشأن موقفها فهو يعتقد أن تسوية مسألة إسرائيل على هذا الأساس المرضى للعرب سيتم .

٥ ـ علمت من المستر روزفلت أيضا أن روسيا اظهرت استعدادها لامريكا لان توقف تزويد العرب باى أسلحة أو مساعدة إذا ما تساهلت أمريكا مقابل ذلك فى موضوع المانيا .

٦ ـ وقد شرحت موقف مصر ووجهة نظرها فيما يختص بهذه الموضوعات .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

السفير

احمد حسين

☐ اصل وخمس صور للوزارة ، صورة للملف الخاص ، صورة للسيد رئيس مجلس الوزراء ، صورة للملف ، صادق

وثيقة رقم (١١٦)

السفارة المصرية
واشنطن

□ ٢ ديسمبر ٥٥

سرى للغاية

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية الدائم

اتشرف بأن انهى إلى سيادتكم أن صديقا امريكيا عرف بموقفه الودى والحيادى من العرب والاسرائيليين ولا أشك شخصيا فى صدق روايته أخبرنى انه قد دعى أخيرا لتناول طعام الفطور مع شاريت بحضور سفير إسرائيل أبا إيبان وأن شاريت قد أبلغه ان كل الاعتداءات التى قامت بها إسرائيل أخيرا هى من تدبير بن جوريون شخصيا وبناء على أوامر منه . وأن العناصر الاسرائيلية التى تؤمن باستعمال سياسة القوة مع العرب بدأت اثر صفقة الأسلحة المصرية التشيكوسلوفاكية تكسب نفوذا وأعوانا فى الداخل .

وأضاف محدثى ان شاريت صرح بأن بن جوريون غير مطمئن لنوايا الرئيس عبد الناصر وهو يعتقد شخصيا بأن مصر تبيت نية الهجوم على إسرائيل عندما تسنح لها الفرصة المواتية .

وصرح شاريت أيضا بأنه لا يعلم ما فى نية بن جوريون عمله اثناء غيابه ولا يطمئن لما يمكن أن يعمله الأخير مستقبلا .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام . .

السـفير
أحمد حسين

□ اصل و ٦ صور للوزارة ، صورة للسيد رئيس مجلس الوزراء ، صورة للملف الخاص ، صورة للملف ، صـادق

وثيقة رقم (١١٧)

نص رسالة مقترحة من الرئيس المصرى جمال عبد الناصر إلى الرئيس أيزنهاور ، ٢٢ كانون الثانى / يناير ، ١٩٥٦ (وقد رفضها الرئيس جمال عبد الناصر فى محادثاته مع المستر اندرسون)

عزيزى السيد الرئيس :

إننى إذ أعرف رغبة العالم كله فى حفظ السلام وأشاطره فيها ، فإنى أود أن أتوجه إليكم ، أنتم الذين أصبحت إعلاناتكم الكثيرة من أجل السلم والعدالة معروفة جيدا لمواطنى . إن شعب مصر ليست لديه رغبة سوى أن ينمو ويتطور فى استمتاع سلمى بتراثنا القومى . ونحن إذ حصلنا منذ عهد قريب جدا على السيطرة الخالصة - أى ذات السيادة - على أراضينا ، لا يمكن أن تكون رغبتنا الآن هى نبذ الاستمتاع بها من أجل الغزو أو المغامرة العسكرية . ويعنى هذا أن مصر لا تضمر أى نوايا عدائية تجاه أى دولة أخرى ، ولن تكون أبدا طرفا فى حرب عدوانية . ويعنى هذا ، على وجه الخصوص ، أن مصر سوف تواصل بذل كل جهد ممكن كيما تضمن أن الحوادث العدائية على طول خط الهدنة بين مصر وإسرائيل لن

وثيقة رقم (١١٧)

تصبح سببا للحرب ، وإنني أؤكد لكم أنه من ناحية مصر ، سيبذل كل جهد ممكن لمنع الحوادث نفسها . وعلاوة على ذلك ، فإن العقاب المناسب سينزل بأى شخص يخضع للولاية المصرية تثبت مسئوليته عن ارتكاب سلوك غير سليم فى هذا الصدد . لقد كان إنشاء إسرائيل ، بدون أدنى شك ، أخطر تحد يمكن تصوره للانشغال السلمى للشعب العربى . وبرغم الاحساس بالظلم الذى سيبقى فيما بين أجيالنا ، فإن مصر قد أعلنت ، على أية حال ، قبولها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير مصير فلسطين والمليونين من اللاجئين العرب الذين شردتهم إسرائيل . وقد سلّمت مصر بذلك ، وبأنه من المستصوب فى نهاية الأمر تحقيق تفهم بين الدول العربية وإسرائيل يجلب السلم الدائم للمنطقة ، ويحترم الحقوق والأمانى الأساسية للشعب العربى .

وربما يكون الوقت قد حان الآن لكى نوضح بدرجة أكبر المبادىء التى يمكن على أساسها ، فى رأيى ، تحقيق سلم دائم من هذا القبيل . أن القضية الأساسية هى قضية التسوية الاقليمية ، وإننى لعلى يقين بأن العدالة تتطلب أن تتخلى إسرائيل عن بعض الأرض التى تحتلها الآن لأن ذلك يتيح لعرب آسيا وأفريقيا أن يرتبطوا معا على طريق مساحة من الأرض مستمرة وكبيرة خاضعة للسيادة العربية ويقطنها العرب . أما التعديلات الأخرى التى قد تكون مستصوبة لتحويل خطوط الحدود الحالية إلى حدود دائمة ، فإنه يمكن تحقيقها ، دون ريب ، على أساس تبادلى .

وأعتقد أنه عندما يتم التوصل إلى حل عادل ومعقول للمشكلة الاقليمية ، فسيتبعه فورا الاتفاق على إعادة توطين اللاجئين العرب أو عودتهم إلى وطنهم . وأعتبر أنه من الجوهرى ، على أية حال ، أن تعطى للاجئين الحرية فى اختيار العودة للوطن أو التعويض عن ضياع ديارهم وممتلكاتهم السابقة فى فلسطين . وأنه ليبدو لى أنه سيكون من الحكمة أن يمنح جميع اللاجئين الفرصة لاختيار الحصول على التعويض فورا إذا ما اختاروا ذلك فعلا : أما بالنسبة لأولئك الذين يختارون العودة للوطن ، فإنه لابد وأن تؤخذ فى الحسبان الطاقة الاستيعابية لاسرائيل ، ويتعين أن تتم عملية العودة الفعلية للوطن على مراحل ، على مدى عدد مناسب من السنوات ، وفى الوقت نفسه ، يمكن البدء فى مشاريع مناسبة لاعادة التوطين .

وفيما يتعلق بالمركز المبدئى للقدس ، فإننى أشعر أنه يتعين أن يكون لمملكة الأردن الحق فى اتخاذ القرار ، وأننى لن أعترض إذا ما اختارت مملكة الأردن أن تبقى على التقسيم الحالى للقدس . وغنى عن البيان أن ممارسة الحقوق الحربية من قبيل فرض الحصار والمقاطعة الثانوية سوف تتوقف فى تاريخ نفاذ أية تسوية متصورة آنفا : وفى حالة تقديم ضمانات مناسبة لتسوية مقبلة ، سيبدو أنه من الممكن تماما إنهاء ممارسة هذه الحقوق قبل الاعلان الفعلى عن التسوية . وبالنسبة لمسألة العلاقات التجارية المقبلة بين الدول العربية وإسرائيل ، فإننى أرى أن لكل دولة عربية مستقلة أن تقرر ذلك وفقا لرغباتها ومصالحها . ولا أدعى معرفة ما إذا كانت إسرائيل يمكن أن تسلم بملاءمة الاقتراحات الآنفة ، ولا يساورنى الاعتقاد فى الوقت الحاضر بأن إسرائيل ترغب فى التماس الحلول السلمية . وأننى إذ أكتب إليك يا سيدى الرئيس ، تساورنى الرغبة فى أن أحيطكم علما باحتمالات التسوية السلمية التى يمكن أن أتصورها أنا وحكومتى والتى نضمرها بشغف ونؤيدها بالنسبة للدول العربية الأخرى .

وثيقة رقم (١١٨)

بيان مصرى بالمبادىء العامة التى توفر الأساس لحل النزاع العربى الاسرائيلى .
(وقد رفضه الرئيس جمال عبد الناصر فى محادثاته مع اندرسون)
شباط/ فبراير ١٩٥٦

النص التالى : بيان بالمبادىء العامة يوفر أساسا مرضيا لحل النقاط المتعددة المختلف عليها بين الدول العربية وإسرائيل .

اولا ـ الاراضى الاقليمية :

(الف) ـ إقامة سيادة عربية على إقليم كبير على نحو مرض يصل بين مصر والأردن ، ويشكل جزءا لدولة أو لأخرى من هاتين الدولتين .

(باء) ـ إقامة حدود دائمة عن طريق إحداث تغييرات فى خطوط حدود الهدنة لأغراض من قبيل :

١ ـ استعادة قرى الحدود العربية المتاخمة للأراضى الزراعية والبساتين التى كان يفلحها فى السابق سكان هذه القرى .

٢ ـ تحسين وسائل المواصلات .

٣ ـ تحسين الوصول إلى إمدادات المياه .

٤ ـ الترشيد العام للحدود .

ثانيا ـ اللاجئون

(الف) يتوفر للاجئين العرب من فلسطين الاختيار بين العودة للوطن والتعويض عن الملكية العقارية المفقودة .

(باء) تنظيم العودة على مراحل لممارسة جميع حقوق والتزامات المواطنين الاسرائيليين .

(جيم) يمارس اللاجئون الذين منحوا حق العودة للوطن جميع حقوق والتزامات المواطنين الاسرائيليين .

(دال) ينقل اللاجئون الذين يختارون إعادة التوطين والتعويض من مخيمات اللاجئين ويعاد توطنيهم بأسرع وقت ممكن .

(هاء) تقديم المساعدة من قبل المجتمع الدولى . وربما برعاية الأمم المتحدة . من أجل إعادة توطين جميع اللاجئين .

ثالثا ـ القدس ـ صياغة حلول لمشكلات التقسيم الاقليمى والاشراف على الأماكن المقدسة المقبولة للمجتمع العالمى .

رابعا ـ حالة الحرب . والقيود الاقتصادية الناشئة عنها :

(ألف) تعترف الأطراف رسميا بانتهاء حالة الحرب .

(باء) وفى أعقاب انتهاء حالة الحرب هذه :

١ ـ ترفع المقاطعة الثانوية ـ أى وقف جميع التدابير التى اتخذتها الدول العربية لمنع

وثيقة رقم (١١٨)

التجارة مع إسرائيل من قبل البلدان غير العربية والشركات غير العربية .

٢ ـ إلغاء جميع القيود على الملاحة ، عدا القواعد البحرية المعتادة .

خامسا ـ التنمية الموحدة لوادى الاردن ـ تتفق الدول المعنية على المقترحات المتعلقة بالتنمية الموحدة لوادى الأردن التى تم وضعها فى أثناء المناقشات التى دارت مع السفير إريك جونستون .

وثيقة رقم (١١٩)

نص رسالة مقترحة من الرئيس المصرى جمال عبد الناصر إلى البنك الدولى للانشاء والتعمير
(وقد رفضها الرئيس جمال عبد الناصر فى محادثاته مع اندرسون)

٦ شباط/ فبراير ١٩٥٦

رسالة من رئيس وزراء مصر إلى البنك الدولى للانشاء والتعمير .

١ ـ منذ عام ١٩٥٤ ، دارت محادثات عديدة بين البنك والممثلين المصريين بشأن تمويل البنك لمشروع السد العالى . وقد أرسلت بعثة من قبل البنك لدراسة جدوى واستصواب مشروع السد العالى من ناحية الجوانب التقنية ، والاقتصادية ، والمالية . وقد اتمت البعثة عملها الميدانى فى شهر آذار/ مارس ١٩٥٥ ، وفى ٣٠ آب/ اغسطس بعث البنك إلى الحكومة المصرية تقريرا بعنوان (التنمية الاقتصادية لمصر) مقرونا بملاحظاته واقتراحاته . وخلال شهرى تشرين الثانى/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ ، عقدت اجتماعات فى واشنطن بين ممثلى هيئة السد العالى وموظفى البنك بشأن عدد من الجوانب التقنية للمشروع ، وعلى وجه الخصوص الاجراء المتعلق بمنح العقود . وفى هذا الصدد ، تم التشديد من قبل الممثلين المصريين على ما يشكله بدء تشييد الأعمال الرئيسية من المشروع بمجرد أن يكون ذلك ممكنا ، من أهمية بالنسبة للاقتصاد المصرى .

٢ ـ وفى الوقت ذاته ، أكد وزير مالية مصر ، عند بحث تمويل هذا المشروع ، ضرورة أن يتوافر لمصر ضمان مناسب من العملات الأجنبية الكافية قبل الاضطلاع بالمشروع .

٣ ـ وفى هذا الصدد ، أبلغت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، حكومة مصر أنهما ترغبان فى أن تقدما كمنحة جانبا من احتياجات العملة الأجنبية للمشروع .

٤ ـ وقد أعربت حكومة مصر ، كما أوضح بالفعل وزير المالية المصرى ، عن رغبتها فى أن تضمن اشتراك البنك فى تمويل المشروع بالاضافة إلى منحة أو معونة من هذا القبيل .

وترجو حكومة مصر ، بالتالى ، الحصول على تاكيد من البنك بانه سيقرضها مبلغا قدره مئتا مليون دولار أو ما يعادله من العملات الأخرى حسب الاقتضاء ، وذلك للمساعدة فى تمويل مشروع السد العالى . ويكون تمويل من هذا القبيل من العملات التى قد تكون متاحة لدى البنك وقابلة للاستخدام من قبل مصر من أجل النفقات المذكورة سابقا ، ويكون مفهوما أن تمويل البنك للمبلغ المذكور آنفا سيكون موضع اتفاق على شروط وأحكام مستندات القرض التى يجرى التفاوض بشأنها من أجل قرض واحد ، أو من حين لآخر من أجل سلسلة من القروض ، بعد التوصل إلى حل مرض للمشكلات القانونية التى تؤثر على مشروع السد العالى . ويكون مفهوما أيضا أن أى تمويل من هذا القبيل من قبل البنك سيكون موضع استعراض من جانب البنك فى ضوء جميع الظروف السائدة فى الوقت الذى ينظر فيه فى قرض أو قروض معينة ، وأن من

وثيقة رقم (١١٩)

بين الظروف التى ستؤخذ فى الاعتبار هى ما إذا كان البنك راضيا على نحو معقول عن أن العملات الأجنبية الاضافية وموارد العملة المحلية المطلوبة للمشروع ستكون متاحة حسب الاقتضاء وأن سياسات واهداف حكومة مصر المبينة فى الفقرتين ٥ و ٦ أدناه قد تحققت وأنها محتملة التحقيق بدرجة كبيرة .

٥ ـ وإذ تضع حكومة مصر فى اعتبارها الحجم غير العادى للمشروع ، والذى يتضمن أعباء مالية ثقيلة وفترة طويلة من الانشاء قبل إمكان تحقيق المنافع الكاملة له ، وبالنظر إلى الصعوبات التى يتعين التغلب عليها بغية تحقيق الانجاز الناجح للمشروع ، فإنها تدرك ضرورة الحفاظ على سياسات مالية واقتصادية سليمة ، بما فى ذلك برنامج استشارى يقر بأولوية مشروع السد العالى والحاجة إلى ضبط مجمل الانفاق مع الموارد المالية التى يمكن تعبئتها . كذلك تدرك حكومة مصر أن تنفيذ المشروع وإنجاز السياسات السالفة يتطلب تخطيطا ، وتنظيما وإدارة على نحو خاص . ولذلك فإنها توافق على الابقاء على هذه السياسات وأن تتخذ وتنفذ تدابير مناسبة من أجل تحقيق الأهداف السالفة .

٦ ـ وتوافق حكومة مصر بوجه خاص على أن :

(ألف) تتخذ وتطبق ، فى تقديم إسهامها المالى للمشروع وفى جلب الالتزامات المالية الخارجية ، سياسات متعلقة فى ضوء ظروف مصر ، وتكون محسوبة للحفاظ على قدرة مصر لخدمة الدين الخارجى الذى تحتاج إلى جلبه من أجل تنفيذ المشروع .

(باء) تخطط وتقوم بتنظيم وإدارة وتنفيذ المراحل المختلفة للمشروع كيما تضمن إنجازه الكفء الاقتصادى على أساس الخطط المزمعة فى الوقت الحاضر ، بما فى ذلك النص على المنافسة كأساس لمنح العقود ، وألا تحيد عن ذلك إلا فى حالة الضرورة الثابتة .

٧ ـ ترحب حكومة مصر بمشورة وتعاون البنك فيما يتعلق بالأمور المبينة فى الفقرتين ٥ و ٦ آنفا ، وتقترح استعراض هذه الأمور مع البنك من حين لآخر وتبادل وجهات النظر حولها .

٨ ـ تنضم حكومة مصر إلى حكومتى الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة فى مطالبة البنك بأن يعمل كقناة يتم من خلالها صرف الأموال المقدمة من الحكومتين الأخيرتين وفقا للمقترحات التى قدمتها الحكومتان .

٩ ـ وإذا كنت متفقا مع ما جاء آنفا ، يرجى إعطاء الحكومة توكيدا من البنك بأنه يوافق ، على أساس ما تقدم ، على أن يقرض حكومة مصر فى الوقت المناسب مبلغا يعادل مائتى مليون دولار أمريكى حسب الاقتضاء .

وثيقة رقم (١٢٠)

السفارة المصرية
واشنطن

□ ٣ فبراير ٥٦

سرى

١٦ سرى
٥/١/٣

السيد السفير الوكيل الدائم لوزارة الخارجية
بعد التحية . .

١ ـ عاد من الأردن سفيرها هنا السيد عبد المنعم الرفاعى وهو شقيق رئيس وزراء الأردن وقد ذكر لى أن جلوب باشا أبلغ الحكومة الأردنية أن الملحق العسكرى المصرى فى الأردن يوزع الأسلحة والأموال كما

وثيقة رقم (١٢٠)

أبلغ جلالة ملك الأردن بأن مصر ترغب فى تنصيب السيد أمين الحسينى ملكا على الجزء الذى ضم إلى الأردن من فلسطين . وقال سيادة السفير أن الحكومة البريطانية عرضت على حكومة الأردن أثناء الاضطرابات الأخيرة استعدادها لتقديم قوات عسكرية لمساعدة الأردن فى قمع تلك القلاقل إلا أن حكومة الأردن اعتذرت .

وقد أبلغنى السيد الرفاعى عما ذكره له المستر ألن مساعدة وزير الخارجية الأمريكية عند مقابلة له بمناسبة عودته وأهمية :

(ا) أن امريكا قررت الابتعاد عن اى ضغط أو نشاط سياسى قد يستفز شعور العرب .

(ب) سأل المستر ألن عما إذا كانت الأردن تفضل أن تحصل على مساعدة قوات بريطانية او قوات عراقية فى حالة تعرضها لاضطرابات خطيرة وقد أجاب السيد السفير انهم لا يرغبون فى مساعدة اية قوات انجليزية او عراقية .

(جـ) قال المستر الن أن الحكومة الأمريكية قررت ألا تضغط على أية دولة عربية لقبول مشروع جونسون الخاص بنهر الأردن .

(د) قال المستر ألن أن لديه معلومات بأن اسرائيل تنوى دخول منطقة الحولة المنزوعة السلاح وتحويل مياه نهر الأردن لاراضيها فى شهر مارس وتساءل عما إذا كانت سوريا ستشتبك فى هذه الحالة فى عمليات حربية مع اسرائيل وعما إذا كانت مصر ستشتبك أيضا مع اسرائيل فى هذه الحالة تنفيذا لما بين مصر وسوريا من تحالف .

وقد أبدى سفير الأردن للمستر ألن خشيته من أن إعلان أمريكا عن انها لن تسعى بتنفيذ مشروع الأردن قد يفسر على أن أمريكا يئست من موافقة العرب على المشروع مما يمكن أن تستفيد به اسرائيل كمبرر لاقدامها على تحويل المياه بالقوة .

٢ ـ علمنا من عدة مصادر أن هناك احتمال كبير فى أن تقدم اسرائيل فى الأشهر القليلة المقبلة على عمل عدوانى ضد البلاد العربية . وقد تعمد اسرائيل لاستدراج البلاد العربية لذلك باستفزازها بتحويل مياه الأردن أو بفتح خليج العقبة أو غير ذلك لتظهر أن لديها مبرر تخفى تحته خططها الاجرامية .

وقد وصلتنا هذه المعلومات قبل صدور بيان ايزنهاور ايدن أمس وليس من المتيسر الآن الحكم على ما قد يكون لهذا البيان من أثر على خطط اسرائيل العدوانية .

٣ ـ علمت من مصدر عسكرى وثيق الاتصال بالمخابرات الحربية الأمريكية أن تقدير رجال المخابرات الأمريكيين هؤلاء للموقف الحالى هو أن لمصر الآن تفوق عددى على اسرائيل من ناحية القوات الجوية إلا أن مصر تحتاج إلى وقت لا يقل عن عام حتى تستطيع أن تستفيد من هذا التفوق العددى .

٤ ـ أعلن أن انجلترا تنقل قوات لقبرص كما أنها تنقل قوات جوية من العراق إلى شرق الأردن كما أعلن انها قررت تأجيل ترحيل بعض القوات من التى كانت تنوى ترحيلها من مصر قبل الموعد المقرر للجلاء لحين حلول ذلك الموعد .

وإنى اعتقد أن انجلترا تتوقع احداث فى الشرق الأوسط تحتاج او تنوى استخدام قواتها العسكرية فيها وإن كنت لا أعلم بالتحديد ما هى الأحداث أو الجهات التى تتوقع انجلترا استخدام قواتها فيها .

وقد نشرت بعض الصحف انها تود استعمال هذه القوات فى المحافظة على عرش الملك حسين أو فى إيقاف حرب قد تقع بين إسرائيل والعرب . وإن كنت شخصيا استبعد أن تنفرد بريطانيا بقواتها فى التدخل عسكريا بين العرب وإسرائيل دون إشراك قوات أمريكا وفرنسا .

وثيقة رقم (١٢٠)

وقد سألت شخصا وثيق الاتصال عن رايه فأجابنى بأنه يعتقد أن انجلترا تتوقع أحداثا عنيفة أو حربا أهلية فى الأردن وأنها تستعد بتلك القوات لمواجهة ذلك .

وإنى أرجو أن تتفضل الوزارة بمعاونتنا بما يكون لديها من معلومات بهذا الشأن .

٥ - اتفق السفراء العرب على عمل مسعى مشترك لدى وزارة الخارجية الأمريكية لابلاغها أنه لا يجوز اتخاذ قرارات فى مؤتمر ايزنهاور - ايدن تمس البلاد العربية قبل التشاور مع حكومتها وانابوا عنهم سيادة سفير لبنان .

وقد أبلغت سيادته سفير لبنان وبقية السفراء العرب وجهة نظر الحكومة المصرية بهذا الشأن وهى أنها لا ترى حلا لعمل مثل هذا المسعى لأن أى قرار يتخذ بدون موافقة البلاد العربية لن يلزمها بشىء .

وفعلا قابل السيد سفير لبنان المستر آلن أمس وقام بالمسعى المقرر ثم ذكر للمستر آلن وجهة نظر الحكومة/ المصرية وفقا لما أبلغ إلى ببرقية الوزارة من أن مصر لا ترى حلا للمسعى .

٦ - زارنى السيد أمينى سفير إيران الجديد هنا وحدثنى عن قضية فلسطين مبديا أن إيران تشعر بما يشعر به العرب لما تربطها بهم من أواصر الدين والجوار والتاريخ وأن إيران تشعر بأن العرب لهم كل الحق عن التخوف من نيات إسرائيل فى التوسع وأن إيران نفسها تخشى على نفسها من أخطار اسرائيل .

وذكر انه يجب قبول الأمر الواقع من أن إسرائيل باقية . وانه يعتقد أن من الممكن مع الاجتهاد والصبر الوصول إلى تسوية ترضى العرب وأن ذلك من مصلحة إسرائيل نفسها التى لا يمكن أن تعيش مع بقاء العداء بينها وبين جيرانها .

وقال أنه تحدث مع رئيس حكومته بشأن موضوع إسرائيل وأن إيران على استعداد للتوسط بين العرب وإسرائيل إذا ما كانت هناك رغبة فى ذلك كما أنها على استعداد لتوطين عدد من اللاجئين الذين تستطيع أن تستخدمهم فى الزراعة والصناعة فى إيران .

وقال السيد أمينى أنه يشعر بأن موقف أمريكا والغرب من حيث إهمال شعور العرب قد بدأ يتغير وانهم بدأوا يشعرون بأهمية وخطورة هذه المنطقة ويقدرون مصلحتهم فى المحافظة على صداقتها التى تتأثر أكثر ما تتأثر بموضوع إسرائيل .

٧ - اتصل بى المستر بايرود فى اليوم الأخير لاجتماعات ايزنهاور - ايدن ولم تكن المعلومات الواردة من مصر حتى ذلك الحين عن اتصالات المستر بلاك مدير البنك الدولى بالحكومة المصرية مشجعة مما جعل الكثيرين هنا يتشككون فى أن مصر ستصل إلى اتفاق مع البنك الدولى ويخشون أن تسير فى اتجاهات أخرى . وقد قال لى المستر بايرود أن عدم وضوح موقف مصر هذا أوجد بلبلة وعدم اطمئنان للموقف كان له أثره على الجو فى المحادثات بين ايزنهاور وايدن وإن كان لم ينجم عنه نتائج عملية تضر بمصر . كما ذكر لى المستر بايرود أن كثيرا من الدوائر هنا شعرت بمثل هذه البلبلة مما لا يقوى جناح أصدقاء مصر الذين يبذلون جهودهم لترجيح مصلحة مصر ووجهة نظرها .

وقد سررت فى اليوم التالى عندما اتصل بى المستر بايرود وأبلغنى أنه وصلهم تلغراف من المستر بلاك يدل على أن المفاوضات اتجهت اتجاها حسنا وأن وجهات النظر قد تقاربت مما يبشر بالوصول إلى اتفاق .

٨ - دعيت لالقاء حديث تعقبه مناقشة فى لجنة الشئون الخارجية لهيئة المحاربين الأمريكيين American Legion وهى تضم ٤ مليون عضو وتعتبر من أقوى الهيئات نفوذا هنا ثم دعيت فى نفس الأسبوع لالقاء حديث آخر فى مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك وهو مجلس له وزنه الكبير ويضم مجموعتين أكبر الشخصيات السياسية أثرا وخبرة وهو المجلس الذى ألقى فيه المستر دالاس خطابه فى ٢٦ أغسطس الماضى عن سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط وقد تناولت الأحاديث سياسة مصر فى الشرق الأوسط والمسألة الاسرائيلية وموقفنا بالنسبة لأمريكا والكتلة السوفيتية .

وثيقة رقم (١٢٠)

دعيت أيضا بمعرفة المستر دالاس صاحب مجلة Readers digest لغداء حضره هو وسبعة من رؤساء تحرير وكبار كتاب المجلة المذكورة واستغرق الاجتماع ساعتين ونصف خصصت كلها لمناقشة السياسة المصرية والموقف فى الشرق الأوسط وأخطاره .

وقد كانت نتيجة الاحاديث التى اتسمت بالصراحة حسنة ونافعة . وقد قال لى رجال مجلة ريدرز ديجست أنهم مستعدون للنظر فى إعادة نشر أى مقال هام ينشر فى المجلة من هذا الموضوع وأرى أنا شخصيا أنه يتحمل إعادة النشر لديهم .

هذا كما زارنى بعد ذلك المستر Wavin Muller المحرر الكبير بالمجلة المذكورة وقال لى أن المستر دالاس لاحظ أن ما تناولته المناقشة بينى وبينهم لمن الخطورة والأهمية مما جعل المستر دالاس يكلفه بكتابة مقال فى العدد المقبل عن الموقف العربى الاسرائيلى . وقال المستر موللر أنه وإن كان المقال سيتسم بالاعتدال إلا أن اتجاهه سيكون محاولة إنصاف العرب وإبراز وجهات نظرهم .

وسيزور المستر موللر مصر حوالى منتصف شهر فبراير وسيكتب مقالا عن الاصلاح الزراعى فى مصر وتقدمه وأثره على الانتاج وحياة الفلاحين .

وإنى ارجو بهذه المناسبة ان يلقى المستر موللر عناية حسنة فى مصر وان تثمر مهمته بتسهيل اتصاله بالقائمين على مشروع الاصلاح الزراعى كما أرجو أن يتفضل بمقابلته والتحدث إليه كل من سيادة الرئيس وسيادة وزير الخارجية كما أرجو إخطار حضرة البكباشى عبد القادر حاتم بزيارة المستر موللر ليتفضل بمقابلة والمعاونة على تيسير مهمته فى مصر .

٩ ـ ألقى المستر بايرود عدة محاضرات عن مصر فى هيئات هامة وكانت كلها سرية غير مباح النشر عنها وقد سمعت من عدة مصادر حضرت تلك المحاضرات أن المستر بايرود بذل أقصى جهده للدفاع عن وجهة النظر المصرية وتأييدها وتفنيد المزاعم التى توجه ضد مصر .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام . .

السفير

أحمد حسين

☐ أصل وست صور للوزارة ، صورة للسيد رئيس مجلس الوزراء ، صورة للملف الخاص ، صورة للملف ، صادق

وثيقة رقم (١٢١)

السفارة المصرية
واشنطن

☐ ١٧ فبراير ٥٦

سـرى

السيد السفير الوكيل الدائم لوزارة الخارجية . .
بعد التحيـة

١ ـ زارنى أمس لتناول الغداء صديق وثيق الاتصال وذلك بعد أن قابل فى نفس الصباح المستر هوفر وقد ذكر لى هذا الصديق أن المستر هوفر قال له :

(١) إن الرئيس أيزنهاور قد ضغط بكل شدة على المستر إيدن أثناء اجتماعهما وذلك لتسوية

وثيقة رقم (١٢١)

مسألة البوريمى مع المملكة العربية السعودية وديا وأن ايزنهاور قد ذكر للمستر إيدن أن المملكة السعودية تهم امريكا بدرجة لا تقل عن اهتمام انجلترا بالخليج الفارسى .

(ب) ان السلطات الأمريكية على مستوى مرتفع جدا أرسلت إلى السلطات الاسرائيلية العليا ما يأتى :

(أنه وإن استطاعت إسرائيل كسب المعارك فى حالة قيامها بحرب مع البلاد العربية إلا أنها سوف تخسر الحرب فى النهاية مما يجعل إقدام إسرائيل على تلك الحرب عملا انتحاريا) .

ثم ذكر لى هذا الصديق عن مصادره الأخرى .

أولا ـ أنه لما ضعف من موقف أمريكا فى الضغط على انجلترا بشأن تسوية مسألة البوريمى طريقة تصرف المملكة السعودية فى أموالها وخصوصا ما تنفقه فى سوريا وتساعد به اليساريين . وقال محدثى أن بعض الأوساط تشكو من ازدياد قوة اليساريين فى سوريا بسرعة فائقة مما يخشى معه أن يصل الحال إلى انضمام سوريا للمعسكر الروسى .

ثانيا ـ أن إسرائيل تحتفظ بثلاث Motor Torpedo Boats مستقرة فى جهة لا تبعد كثيرا عن ميناء إيلات وأن هناك احتمالا فى أن تدفع إسرائيل بسفينة لتصور خليج العقبة على أن تتبعها الـ .M.T.B فإذا ما تعرضت السفينة للنيران المصرية قامت الـ .M.T.B بإطلاق نيرانها وإنزال بعض الجنود الاسرائيليين الذين قد يعززوا بوسائل نقل أخرى .

وقال سيادته ان الأمم المتحدة لا تستطيع أن تنذر إسرائيل مقدما بعدم محاولة تمرير سفن فى خليج العقبة لأن هناك إشكالا قانونيا لم يحل بشأن اعتبار بعض مناطق الخليج مياه إقليمية أو طريق ملاحة دولى .

٢ ـ قابلت السيد الدكتور على أمينى سفير إيران بواشنطن وسألته عما إذا كانت روسيا قد عرضت فعلا على إيران مساعدات اقتصادية فقال سيادته إن روسيا قد عرضت ذلك أكثر من مرة إلا أن إيران فضلت عدم قبول العروض الروسية لأنه لابد وأن يصحبها خبراء وفنيون تخشى إيران من دخولهم لبلادها .

وما قاله السيد الدكتور أمينى بشأن عرض روسيا مساعدة اقتصادية على إيران يتمشى وما سبق أن ذكره لى المستر هارى كيرن والذى سمعه من جلالة شاه إيران أثناء مقابلته لجلالته وكتبت عنه للوزارة فى تقريرى السرى ٢٤٦ بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

السفير
أحمد حسين

□ أصل وست صور للوزارة ـ صورة للسيد الرئيس جمال عبد الناصر ـ صورة للملك ، صادق

وثيقة رقم (١٢٢)

السد العالى

السفارة المصرية
واشنطن

□ ٩ مارس ٥٦

٥٠٣
٨/ ١١٠/ ١١

السيد السفير الوكيل الدائم لوزارة الخارجية

بعد التحية . اتصل بى المستر الجون بلاك مدير البنك الدولى وسألنى عما إذا كان هناك أى تطور جديد بالنسبة لمشروع السد العالى .

وقد ذكر سيادته أنه فى انتظار المذكرتين لخاصتين بالمشروع ن كل من حكومة انجلترا وامريكا وكل ما يسلمه أن هناك مشاورات بين الحكومتين .

وقد أبدى المستر بلاك أنه عندما كان فى مصر ذكر له السيد الرئيس أنه سيتصل بممثلى الحكومتين المذكورتين بمصر ويشرح لهما ملاحظاته وذلك للاتفاق على النص الجديد للمذكرتين .

وطلب منى المستر بلاك موافاته بما يصل لى من معلومات من مصر بهذا الشأن وطلب منى أن أبلغ سيادة الرئيس أنه ومجلس إدارة البنك على أتم استعداد لاتخاذ القرار اللازم فورا بشأن القرض الخاص بالمشروع وذلك بمجرد استلامه للمذكرتين السابق الاشارة إليهما .

وإنى أرجو توجيه النظر إلى المعونة المالية التى وافقت الحكومتين المذكورتين على منحها لمصر وقدرها ٢٠ مليون دولار **حتى لا تخسرها مصر بسبب التاخير فى ارتباط الحكومة الامريكية بالمبلغ الذى خصصته لمصر** إذ ان النظام المالى الأمريكى فيما يختص بالمساعدات يقضى بالارتباط بها (فى هذه الحالة إعطائها للبنك أو إمضاء اتفاق على المشروع P.A. بشأنها مع مصر) قبل نهاية شهر أبريل أى قبل انتهاء السنة المالية فى أخر يونيو بشهرين .

وفى أثناء حديث تليفونى لى مع سيادة الرئيس ذكرت له هذا الموضوع وقد أفاد سيادته بأنه تحدث إلى ممثلى الحكومتين إلا أنه لم يتلق المذكرتين بعد .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام . .

السفير
أحمد حسين

وثيقة رقم (١٢٣)

من الرئيس ايزنهاور الى الرئيس عبد الناصر

البيت الابيض

واشنطن دى. سى
٩ نيسان / أبريل ١٩٥٦

عزيزى السيد رئيس الوزراء . .

لقد أصدرت منذ فترة وجيزة بيانا عاما فيما يتعلق بمهمة همرشولد الأمين العام فى الشرق الأدنى . ووفقا لهذا البيان أتعهد بتأييد الولايات المتحدة لهذه المهمة بأقصى قدر ممكن ، وأؤكد مجددا موقف حكومتنا فيما يتعلق بأى عدوان محتمل .

وبروح ودية للغاية أود أن أكمل هذا البيان العام برسالة شخصية وخاصة إليك .

وإننى لأدرك أن هذه المرحلة مشحونة بانفعالات وتوترات كبيرة ، وأنه قد تحدث أعمال استفزازية أخرى . وأنه ليحدونى أمل كبير بالنظر إلى الكارثة المرعبة التى يمكن أن تلحقها الاعمال العسكرية الشاملة بالمنطقة ، أن تتجنب ، حتى فى ظل أقصى درجة من التحرش تتعرض لها ، الأعمال الانتقامية التى يمكن أن تكون لها أخطر العواقب .

وأنا على يقين من أنك تتفق معى ، على أن هذا الوقت هو الوقت الذى تظهر فيه حكمة قادة الدول وتتوافر من خلاله الفرصة لتحقيق نتيجة تكون أفضل إلى أبعد الحدود من تلك التى تنجم عن الأعمال العسكرية .

إن الدافع على هذه الرسالة هو الكراهية للحرب وإدراك كل الشرور والبؤس الذى يسفر عنها ، إنها كراهية وإدراك ، أعرف جيدا أننا نتقاسمهما .

المخلص
داويت د. ايزنهاور

صاحب الفخامة
جمال عبد الناصر
رئيس وزراء جمهورية مصر

وثيقة رقم (١٢٤)

السفارة المصرية
واشنطن

□ ١٢ ابريل ٥٦

سرى جدا

مذكرة مرفوعة للسيد السفير

قابلت أمس مستر جار لاند دوبر رئيس قسم الشرق الأوسط بمحطة صوت أمريكا وقد شعرت أنه تعمد المقابلة ورتبها عن طريق السيد عيسى الصباغ الموظف بالقسم العربى واستمرت المقابلة ثلاث ساعات قال فيها النقط الآتية :

وثيقة رقم (١٢٤)

١ ـ أن هناك محاولات خطيرة للتفريق بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود . (ولم يوضح مستر دوبر إذا كانت هذه المحاولات بموافقة الحكومة الامريكية أم أنها محاولات صهيونية ولكنه لمح إلى أن وزارة الخارجية البريطانية تعلم أمرها) وتقوم هذه المحاولات على أساس تخويف الملك سعود من الرئيس جمال . والذين يقومون بهذه المحاولات امريكيون . وهم يقولون للملك سعود ان جمال عبد الناصر الثائر المتطرف أخطر عليه من النفوذ البريطانى أو من الشيوعيين . وأن آراء جمال عبد الناصر تتسرب إلى الضباط السعوديين عن طريق البعثة العسكرية المصرية فى الرياض وأنه بعد زمن قصير سيصبح جمال عبد الناصر قادرا على عمل انقلاب فى المملكة السعودية على طريقة الانقلاب المصرى . وأنه من مصلحة الملك سعود ومن أجل المحافظة على عرشه وعائلته وسلطانه أن يبتعد عن جمال عبد الناصر وأن يقيم حاجزا قويا بين مصر والمملكة السعودية . (وقد أشار مستر دوبر إلى أن النيويورك تايمز قالت ثلاث مرات فى الأسبوع الماضى أن البعثة العسكرية المصرية فى الرياض تعمل على بث أفكار جمال عبد الناصر بين القوات السعودية) .

٢ ـ إن جون فوستر دلاس يؤمن بصداقة العرب ومن أجل ذلك فهو يقاوم النفوذ الصهيونى بصورة لم تحدث فى دوائر الحكومة الأمريكية من قبل . وان ايزنهاور يؤمن بسياسة دلاس ولو أن بعض دوائر الحزب الجمهورى بدأت تعتقد أن دلاس قد تطرف فى مقاومته للصهيونيين لدرجة ربما تؤثر على مركز أيزنهاور ومركز الحزب الجمهورى فى انتخابات الرئاسة القادمة .

٣ ـ إن الصهيونيين يتهمون دلاس علنا بأنه يحاربهم وبأنه عين فى مراكز هامة فى وزارة الخارجية أشخاصا لا يمكن وصفهم بأنهم ممن يصطفون على إسرائيل . وقد بدأوا أخيرا يهمسون فى أذن مامى أيزنهاور حرم الرئيس أيزنهاور بأن سياسة دلاس تقضى على مستقبل زوجها كما أنهم بدأوا يحملون على دلاس بين أصدقاء الرئيس أيزنهاور والدوائر المقربة منه والتى يمكن أن تؤثر عليه .

٤ ـ إن دلاس يشعر بعض الأحيان أن المصريين والعرب لا يقدرون موقفه ويؤلمه جدا النقد الذى يوجه إليه فى مصر والبلاد العربية .

مع وافر الاحترام .

□ أصل وست صور للوزارة ، صورة للملف ، صادق

وثيقة رقم (١٢٥)

السفارة المصرية
واشنطن

□ ٨ مايو ٥٦

سرى جدا

مذكــــرة
مرفوعة للسيد السفير

علمت من مصادررمية ومصادر أخرى صحفية موثوق بها الأنباء التاية :

١ ـ أن الانجليز يركزون هجومهم الآن على الرئيس جمال عبد الناصر وسياسته التى يعتبرونها أكبر خطر على مصالحهم فى الشرق الأوسط . وقد أبلغ هنرى لوى صاحب مجلات تايم ولايف مستر دالاس أن سير ونستون تشرشل قال له :

If Nasser is going to make us loose the Middle East Oil‘ then Nasser must go.

وثيقة رقم (١٢٥)

« إذا كان ناصر سيتسبب فى ضياع زيت الشرق الأوسط منا ، فإن ناصر يجب أن يذهب .

وهذه الجملة تمثل القرار الذى وصل إليه الانجليز حول الموقف فى الشرق الأوسط .

والسفارة البريطانية فى واشنجتون تعمل الآن على إقناع وزارة الخارجية الأمريكية بخطورة سياسة الرئيس جمال عبد الناصر على مصالح الغرب فى الشرق الأوسط . وموظفو السفارة البريطانية يهاجمون الرئيس علنا فى أحاديثهم وقد حدثَ أن ألقى مستر هورن الموظف بالسفارة محاضرة فى الأسبوع الماضى على طلبة كلية سان جيمس ووصف الرئيس بأنه (Public Enemy No. I) وعلمت بهذا عندما كنت ألقى محاضرة على نفس الطلبة هذا الأسبوع . وكان ردى أن الانجليز يصفون أبطال الحرية والاستقلال هكذا دائما . وأن جورج واشنطون كان « عدو المجتمع رقم ١ » عندما كان يحارب الاستعمار الانجليزى .

كما أن بريطانيا أبلغت أمريكا بصفة قاطعة انها ستحارب من اجل مصالحها فى الشرق الأوسط مهما كانت النتائج .

وقد قال لى صاحب هذا الخبر ان أمريكا فى هذه الحالة ستضطر إلى تأييد بريطانيا حتى النهاية ، خوفا من استغلال روسيا للموقف .

والشك فى نوايا الرئيس جمال عبد الناصر يزداد فى وزارة الخارجية الأمريكية ولكن الرأى السائد الآن هو إمكان الوصول إلى حل وتحسين العلاقات بين مصر والغرب وخصوصا بريطانيا ولو أن أصحاب هذا الرأى يداخلهم الشك فى صحة رأيهم عندما تتلاحق التطورات بسرعة ويقولون . . ان جمال عبد الناصر يجرى بسرعة تشير الشك . . وهو لا يدخل أصدقاءه فى الاعتبار عندما يرسم سياسته .

٢ ـ إن العلاقات بين الملك سعود وأمريكا تتحسن لدرجة أن أصحاب النفوذ هنا يعتقدون أن الملك سعود سيفضل عندما يتأزم الموقف فى الشرق الأوسط مصالحه مع أمريكا على سياسة الرئيس جمال عبد الناصر .

٣ ـ إن كبار الصهيونيين مثل رئيس شركة Radio (R C A) Columbia Broadcasting Co. (CBS) Corporation of America وغيرهم قرروا جمع مليون دولار لوضعه تحت تصرف إسرائيل أو بريطانيا فى حالة قيام حرب الشرق الأوسط . وقد قالوا فى مجال التفاخر أن شركة أرامكو التى تتركز فيها مصالح أمريكا مع العرب ثمنها نصف بليون دولار أى أنهم سيدافعون عن كيان إسرائيل بما يساوى مصالح أمريكا مع العرب مرتين .

٤ ـ ان اليهود الأمريكين يخشون نجاح أيزنهاور والحزب الجمهورى فى الانتخابات القادمة لأن هذا سيدل بصفة قاطعة على عدم أهميتهم أو أهمية نفوذهم وأصواتهم فى المعركة الانتخابية . وقد بنى اليهود نفوذهم حتى الآن على قدرتهم على إنجاح الحزب الذى يؤيد إسرائيل وإسقاط الحزب الذى يتردد فى تأييدهم . وهذه هى المرة الأولى التى يواجه فيها النفوذ اليهودى الاختبار وبعض زعماء اليهود يريدون تجنب هذا الموقف خشية ضياع نفوذهم نهائيا . ولكنهم جمعوا أربعمائة مليون دولار للصرف على الحملة الانتخابية لمصلحة الحزب الديمقراطى .

مع وافر الاحترام .

محمد حبيب

الملحق الصحفى

□ أصل وست صور للوزارة ، صورة لمصلحة الاستعلامات ، صورة للملف

وثيقة رقم (١٢٦)

من الرئيس تيتو الى الرئيس عبد الناصر

بلغراد فى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٥٦

(جوزيب بروز تيتو)

سرى

عزيزى السيد الرئيس :

إننى كثيرا ما اتذكر احاديثنا فى اثناء وجودى فى القاهرة ، والتى اشرنا فيها من بين أشياء اخرى ، إلى انه لمن المفيد ، من حين لآخر ، أن نتبادل وجهات نظرنا فيما يتعلق بالمشكلات المختلفة التى لها اهمية لنا . ولذلك فإننى اعتقد انك تود الاستماع إلى بعض ملاحظاتنا بالنسبة للموقف الدولى الراهن . إننا اليوم ، بطبيعة الحال ، نهتم اهتماما بالغا بالأحداث التى تقع فى الشرق الأدنى والجزائر ، وذلك بالنظر إلى ما تتسم به من حدة . واعتقد اننى على صواب حين افترض ان بؤرة التوتر قد انتقلت من أوروبا إلى المنطقة الافريقية الآسيوية ، وان ذلك يتطلب تحليلا جادا وحذرا من جانب كل المهتمين بالسلم ، وبوجه خاص ، من جانب الشخصيات القيادية فى تلك المنطقة من العالم .

إن تخفيف التوتر فى اوروبا يرجع ، إلى حد كبير ، إلى السياسات الجديدة الأكثر واقعية للقادة السوفييت الحاليين ، اى يرجع إلى بعض الخطوات الهامة التى اتخذوها على الساحة السياسية الخارجية والداخلية . وفى الوقت ذاته ، هناك علامات مشجعة تبين أن البلدان الغربية تميل تدريجيا إلى انتهاج أسلوب من هذا القبيل من أجل حل المشكلات الدولية . ويثبت هذا على افضل وجه بالزيارات المتعددة التى تمت مؤخرا ، والتى من المحتمل ان تكون اكثر تكرارا فى المستقبل . بيد ان تخفيف التوتر فى اوروبا لا يعنى بالضرورة تخفيفا تلقائيا للتوتر فى الشرقين الأدنى والأوسط ، وقد يزيد ، على العكس ، بدرجة اكبر ، من التوتر فى هذا الجزء من العالم .

صحيح أن المشكلة الاكثر أهمية فى أوروبا ، وهى المسألة الالمانية ، ما زالت تواجه طريقا مسدودا ، ولكنها قد فقدت حدتها وإلحاحيتها : أولا ، بسبب تخلى الدول الغربية عن فكرة حل هذه المسألة بالقوة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتى ، وثانيا ، لأنه ليس لدى الجانبين اى رغبة خاصة لحل هذه المسألة ، وبصفة أساسية نظرا للمخاوف التى يثيرها الشك فى تطور ألمانيا الموحدة مستقبلا وموقفها . ومن ناحية أخرى ، فإن حقيقة أن المسألة الألمانية تثار فى الصحف وفى اجتماعات متعددة ، إنما ترجع غالبا إلى أسباب دعائية . وتثبت صحة هذا التقييم من حقيقة أن سير أنطونى إيدن قد تخلى عن بعض صياغاته الواردة فى المقترح المتعلق بحل المسألة الألمانية ، وذلك حالما أصبح واضحا أن الروس مستعدون لبحث هذه المشكلة . ويعنى هذا أنه تم اتخاذ خطوة إلى الخلف من خلال غلطة الغرب ، ومع ذلك تحاول كل الصحافة الغربية تقريبا أن تلقى تبعة ذلك على خروشوف وبولجانين ، بسبب ما يزعم عن موقفهما المتشدد والعنيد بالنسبة لهذه المسألة فى لندن .

وفى هذا الصدد ، ينبغى بالطبع أن يشير المرء أيضا إلى الموقف المتصلب لحكومة ألمانيا الغربية التى لا تريد أن تسمع عن الاتصال بألمانيا الشرقية ، وذلك برغم أن هناك حاجة ماسة أكثر من أى وقت مضى لدى قادة ألمانيا الغربية لاتخاذ موقف أكثر ميلا للتوفيق تجاه فكرة قيام اتصال من هذا القبيل بين دولتى ألمانيا الشرقية ، والغربية ، وبهذه الطريقة يصبح ممكنا للشعب الألمانى أن يشترك فى حل هذه المسألة وفى تشكيل مستقبله . وبغية توفير أساس واقعى لهذا النوع من الحل ، يتعين على قادة ألمانيا الغربية أن يعترفوا بصفة الدولة المستقلة لألمانيا الشرقية ، وذلك بالنظر إلى النظام الاقتصادى والسياسى الجديد الذى أصبح متماسكا تماما فى ألمانيا الشرقية . ولهذا السبب ، يصبح من اللازم أيضا إيجاد صيغة مناظرة لحل هذه المسألة ، تحديد شكل العلاقات المستقبلة . وعندما يؤخذ هذا فى الاعتبار ، يصبح من الواضح أن الأمر ليس بسيطا بل معقدا للغاية ويتطلب نهجا جريئا ، وربما تسميه ثوريا ، ويكون من الصعب أن نتوقع

وثيقة رقم (١٢٦)

من الهر اديناور وغيره من شخصيات المانيا الغربية ، المُشربَين بالأفكار والمفاهيم القديمة ، أن يقوموا بذلك .

وبالنسبة لنزع السلاح ، فإن البلدان الغربية فى موقف دقيق للغاية ، وذلك بالنظر إلى تسريح ١٢٠٠٠٠٠ من الجنود السوفيات . إن هذه الخطوة لم تظهر بوضوح فقط النوايا الطيبة للاتحاد السوفيتى بالنسبة لنزع السلاح ، بل انها قد دحضت ايضا الحجج الغربية فيما يتعلق بخطر أجهزة الحرب السوفيتية وقوتها التى تشكل تهديدا ، وخطر العدوان السوفيتى الدائم . وفى الواقع ، أن كل هذه التطورات ستؤثر ، إن عاجلا او آجلا ، على أمريكا وغيرها من البلدان الغربية كيما تغير سياساتها الخارجية غير المرنة ، وجعلها اكثر مرونة ، بهدف تهدئة الموقف الدولى ، وذلك دون النظر إلى حقيقة أن توترا من هذا القبيل يناسب بعض الدول المعنية ، التى لا تكتفى بالرغبة فى الحفاظ على مواقفها فى مختلف أرجاء العالم ، بل ترغب ايضا فى تقويتها .

لقد ظهرت خلافات الرأى فيما بين أعضاء حلف الأطلنطى ، وعلى وجه الخصوص ، فى أثناء الاجتماع الأخير الذى عقد فى باريس ، وذلك لأن غالبية الدول الصغرى الأعضاء ، بما فى ذلك - إلى درجة ما - فرنسا ، تطالب بأن تعطى الأمور الاقتصادية الاسبقية على القضايا العسكرية فى ذلك الحلف . وإلى جانب ذلك ، هناك خلافات فى الرأى بالنسبة لتقييم المسار الجديد للسياسة السوفيتية ، وأيضا تطور هذه السياسة عموما . ويبين كل هذا أن هناك تصدعات خطيرة فى سور الحدود الذى يفصل بين التكتلات . وان خطوطا تحدد المحيط الجديد للعلاقات والتعاون على الصعيد الدولى بدأت تلوح فى الأفق . إن الأحداث الأخيرة تبين أن هذه العملية قد بدأت فى الشرق وأنها تتطور على نحو اسرع وبمرونة اكبر هناك عما هو عليه الحال فى الغرب ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أنه - فى الغرب - تتزايد الثقة فى الاجراءات التى يتخذها الاتحاد السوفيتى على نحو بطىء جدا .

وأثناء زيارتى لفرنسا ، أتيحت لنا الفرصة للحديث مع ممثلى الحكومة ، مع مسيو جى موليه ومسيو بينو وآخرين ، عن الشرق الادنى ، والجزائر ، إلخ . وقد أعطيتهم انطباعاتى عن بلدكم ، وأحطتهم علما بالأهداف البناءة التى تسعون إليها أنتم وزملاؤكم ، وأيضا عن الصعوبات الخارجية التى تصادفونها . ولا يتفق ممثلو الحكومة الفرنسية مع حلف بغداد ومع إثارة بعض التوتر المعين من الخارج فى هذا الجزء من العالم ، ولكن لديهم مشكلتهم التى تزعجهم ، أى الجزائر . وقد أصبح لدى انطباع بانه سيكون من الصعب العثور على حكومة أخرى تمضى إلى مدى أبعد فى حل هذه المشكلة بالقدر الذى ترغب فيه الحكومة الفرنسية الحالية ، ولديها استعداد لعمله . ولعله من غير المنطقى أن نتوقع من حكومة مسيو جى موليه الحالية أن تتخلى عن مصالح فرنسا فى الجزائر وأن توافق على كل التنازلات التى يطالب بها الثوار الجزائريون . إن مسيو بينو وشخصيات أخرى معينة مستعدون للتسليم بالشخصية الوطنية للجزائر ، إلا أنهم يرون أن هذه المسألة لا يمكن حلها إلا بطريقة ليبرالية فى إطار فرنسا ، حيث يحصل الجزائريون وفقا لذلك ، على حد معين من الشخصية الفردية ، وإمكانية السعى لتحقيق تنميتهم القومية . إن الموقف الراهن فى الجزائر يتطلب تضحيات مادية ضخمة وقد أوضحنا أنه سيكون من الأفضل كثيرا استخدام هذه الموارد من أجل تحسين المستوى المعيشى لسكان الجزائر وإنمائها بصفة عامة . وأوضح ممثلو الحكومة الفرنسية فى محادثاتهم معنا أنهم مستعدون لاجراء انتخابات فى الجزائر ، إلا أنهم يطالبون ، قبل ذلك ، بوضع حد للقتال المسلح . وقد أصبح لدينا انطباع بأنهم يعتبرون أن قيامكم بتقديم بعض الاقتراحات للثوار فى هذا الشأن قد تكون مفيدة جدا ، وهذا إن وجدتم أن ذلك مناسب . ونحن نفهم بطبيعة الحال ، الطبيعة الحساسة لهذه المسألة ، ولذلك فإننى اذكرها هنا للاحاطة فقط . وفى رأيى أن تقييما واقعيا للمشكلة الجزائرية فى المرحلة الحالية ، يوضح أن الثوار ليست لديهم الفرصة لكى يحققوا اليوم ، عن طريق الكفاح المسلح ، ما يطالبون به . وسيتكبدون فى هذا الكفاح تضحيات بشرية ضخمة وربما يعوقون بدرجة أكبر بلوغ تحررهم الوطنى ونضالاتهم . وسيكون أفضل نهج هو الشروع فى الحل التدريجى لما يمكن أن يُحل ، لانه بعد ذلك ، أعتقد أن القادة الفرنسيين على صواب حينما يقولون أن أحدا غيرهم ربما يحل محلهم ، إذا ما تركوا مواقعهم ، وأن هذا لن يكون مفيدا حتى للسكان الجزائريين أنفسهم .

وثيقة رقم (١٢٦)

لقد اردت ان اقول لك كثيرا لاحاطتك علما ، وانني لأتوقع وصولكم المبكر إلى بلدنا حيث تتاح لنا الفرصة للتحدث في تفصيل اكبر .

إن قرينتي وانا كثيرا ما نتذكر الوقت الذي لا ينسى الذي أمضيناه في بلدكم الجميل ، والاستقبال البالغ الحرارة الذي قوبلنا به من جانب شعبكم أينما ذهبنا .

وإليكم بالغ تحياتي ، وأجمل الأماني لكم ، ولقرينتكم ، ولزملائكم .

المخلص

جوزيب بروز تيتو

صاحب الفخامة

جمال عبد الناصر ،

رئيس وزراء جمهورية مصر ـ القاهرة

وثيقة رقم (١٢٧)

رد من الرئيس عبد الناصر الى الرئيس تيتو

القاهرة ـ حزيران / يونية

عزيزي السيد الرئيس . .

لقد تابعت باهتمام بالغ تحليلكم المهم للموقف الدولي الراهن ، واسعدني أن أكتشف أننا نتفق اتفاقا كاملا في كثير من النقاط .

ولعلي لا أحتاج إلى أن أؤكد تقديري للمعلومات القيمة الواردة في رسالتكم وارحب بالتأكيد بمواصلة هذا التبادل المفيد جدا لوجهات النظر .

وأنه لمما يدعو إلى الامتنان ان الاحظ التطور الواعد الاخير في العلاقات الدولية الذي صاحبه تخفيف جوهري في التوتر الدولي . وإنني لأتفق معك على أن تخفيف التوتر في الشرق الأوسط لن ينتج بالضرورة عن تخفيف التوتر في أوروبا . وعلى العكس ، فقد يكون له ، كما أوضحت انت ، أثر عكسي .

إن الموقف في الشرق الأوسط ما زال غير مرض . ويرجع ذلك إلى الحملة المنظمة العدائية الموجهة ضدنا في الصحافة الغربية ، والغرض منها هو تشويه سياساتنا وتمزيق وحدة العالم العربي .

وعلى النقيض من الموقف المعوق لاسرائيل ، فقد تعاونا بصورة كاملة مع الامين العام للأمم المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن المؤرخ في ٤ نيسان / أبريل ١٩٥٦ ، والذي يتعلق بإنفاذ اتفاقية الهدنة العامة والالتزام بها . وقد أكدنا له استعدادنا لاتخاذ كافة التدابير الضرورية التي تُخفّض التوترات الحالية على طول خطوط حدود الهدنة . وبرغم رفض إسرائيل التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ، فإننا لم نتردد في تقديم تعاوننا وتأييدنا الكاملين له وذلك كتعبير عن رغبتنا في الاسهام في السلم الدولي .

وبالنسبة للجزائر ، نشعر بالأسف لأن سياسة الحكومة الفرنسية غير الواقعية والمتصلبة تسبب تضحيات بشرية وخسائر لا حصر لها للشعبين الجزائري والفرنسي على حد سواء . ولقد كنا نأمل في انتهاج سياسة جديدة ليبرالية حقة من قبل الحكومة الفرنسية الحالية ، سياسة واقعية ، مبدعة ، وشجاعة تقوم على أساس الاعتراف بالأماني الوطنية للشعب الجزائري وجهاده . إلا أنه من سوء الحظ أن تجربة فرنسا في الهند الصينية لم تنفع كتذكرة مناسبة للحكومة الفرنسية بعدم جدوى وخطورة السياسات الاستعمارية البالية ، والأضرار الخطيرة التي تسببها .

وثيقة رقم (١٢٧)

إن المحاولة العسكرية الشاملة المزعومة والتى اعلنت الحكومة الفرنسية أنها تنوى القيام بها بغية حل المشكلة الجزائرية ليست سوى تصعيد للمذابح والفظائع التى ترتكب ضد الشعب الجزائرى . أنها لم تسفر إلا عن تفاقم الموقف الخطير القائم فى الجزائر .

إن المقترحات البناءة لرئيس وزراء الهند لحل المشكلة الجزائرية ، والتى تعتبر معتدلة وتحظى بلا شك بتأييد الراى العام الفرنسى، لم تلق ، مع ذلك ، استجابة مواتية من الحكومة الفرنسية . إن على الحكومة الفرنسية أن تثبت قدرتها مرة أخرى على التخلص من الضغط الباعث على الشلل الذى يمارسه دائما المستوطنون الفرنسيون فى شمال أفريقيا لصياغة السياسة المتعلقة بشمال أفريقيا التى تضعها الحكومات الفرنسية المتعاقبة .

وفى ظل هذه الظروف ، تكون مبادرة الحكومة الفرنسية من أجل التوصل إلى حل حقيقى وحر للمشكلة الجزائرية ذات أهمية حاسمة . وأننى لعلى يقين عميق بأن ذلك لايمكن أن يحدث إلا عن طريق العمل المتضافر من جانب جميع أولئك المهتمين بتحقيق السلم وتدعيم قضية الشعوب التابعة . ولا ينطبق هذا على الجزائر فقط ، ولكنه ينطبق أيضا على قبرص وجميع البلدان التى تجاهد من أجل تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة .

إن عجز الدول الاستعمارية عن إدراك أهمية هذا المد والوعى المتصاعدين فى هذا الجزء الذى ننتمى إليه من العالم قد أفضى بها إلى خلق حلف بغداد وتدعيمه برغم المعارضة الحادة من الشعوب المعنية .

إنه لا مصلحة السلم ، ولا حتى المصالح الضيقة للدول الاستعمارية يخدمهما ما قد أسميه بنهج القرن التاسع عشر المتعلق بإنشاء مجالات نفوذ .

لقد أوضحنا فى مناسبات عديدة موقفنا ، وأشرنا إلى آثار سياسات من هذا القبيل ، ولكن الدول الاستعمارية ، فى انشغالها المتحيز بالأحلاف والتحالفات لم تلتفت إلى تحذيرنا . وكانت النتيجة هى إبرام صك كليل لا يخدم أى غرض ، ضاعف فحسب من التوتر فى الشرق الأوسط .

واعترافا بمعارضة الشعوب للأحلاف العسكرية الأجنبية ورفضها الانغماس فى لعبة سياسات القوة ، تجرى مؤخرا محاولة لتحويل حلف بغداد إلى اتفاق مختلف عن طريق التركيز على أنشطته الاقتصادية . بيد أن هذا لا يغير وجهة نظرنا الأساسية بالنسبة لهذا الاتفاق باعتباره أداة تستهدف تمكين الدول الاستعمارية من فرض إشرافها وسيطرتها على المنطقة . ولذلك نجد أنه لمن الضرورى لنا أن نعارض هذا الحلف فى أى شكل يتخذه .

وأؤكد لك أن زيارتك لبلدنا كانت تجربة حافزة وممتعة للغاية . وإنى لأتطلع إلى الوقت الذى نجتمع فيه مرة أخرى فى بلدكم الجميل كيما نستأنف محادثاتنا المثمرة .

مع تحياتى وأخلص تمنياتى لك ولقرينتك . .

المخلص

جمال عبد الناصر

وثيقة رقم (١٢٨)

من الرئيس نهرو الى الرئيس عبد الناصر

سفارة الهند
بالقـاهرة
٣ آب/ اغسطس ١٩٥٦

إلى صاحب الفخامة الرئيس جمال عبد الناصر من جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند :

فور عودتي إلى دلهي من القاهرة وبيروت ، علمت بقرارك بشأن قناة السويس . ولما كنت لم تذكر ذلك في أثناء محادثاتنا في بريوني والقاهرة ، فقد اعتقدت أن هذا القرار لابد وأن يكون قد اتخذ بعد أن بارحت القاهرة . وقد أكد سفيرنا في القاهرة ذلك بعد محادثة أجراها مع الوزير علي صبرى . وقد ساعدني هذا على معرفة هذا الجانب من الأمر . ولقد تسلمت اليوم من سفيركم في دلهي نسخة من بيانكم الصادر في ٣١ تموز/ يوليو . وإنني لأشكرك على ذلك .

٢ ـ أنني حتى الآن لم ادل بأية تعقيبات على هذه التطورات عدا القول في البرلمان إن هذا الأمر لم يبحث بيننا في بريوني أو القاهرة . ولقد كنت آمل أن يكون لدى معلومات أكمل عن المستقبل حتى اتمكن من إصدار بيان في برلماننا . إن مسألة من هذا النوع لها أصداء دولية . وأريد أن يكون بياني في البرلمان مفيدا بقدر الامكان . إن اهتمامنا المباشر يرجع إلى أننا أحد المنتفعين بالقناة مثل آخرين ، ولكننا مهتمون بطبيعة الحال أيضا بالتوصل إلى تسوية ودية .

٣ ـ إننا نواجه هنا ، دون شك ، حقا سياديا لمصر ، ونذكر أن الموقف الذى اتخذته أنت عام ١٩٥٤ هو أن « قناة السويس البحرية ، والتي هي جزء لا يتجزأ من مصر ، ممر مائي ذو أهمية اقتصادية ، وتجارية ، واستراتيجية دولية ، وأنك قد أعربت عن « التصميم على التمسك بالاتفاقية التي تضمن حرية الملاحة في القناة الموقعة في القسطنطينية يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨٨ » .

٤ ـ واعترافا بالحق السيادى لمصر ـ كما هو مذكور آنفا ـ وترحيبا ببيانك الصادر في ٣١ تموز/يوليو بأن موقفك الحالي « لا يؤثر بأى طريقة ، أو بأى درجة على التعهدات الدولية لمصر » ، وأنك « عازم على احترام جميع التزاماتكم الدولية ، وكلا من اتفاقية عام ١٨٨٨ ، والتوكيد الوارد في الاتفاق الانجليزى المصرى لعام ١٩٥٤ » ، فإنني لأعرب عن الأمل في أنك ستقرر اتخاذ المبادرة بنفسك لتجمع معا أولئك المهتمين بالجوانب الدولية لهذا التطور على أساس سيادة مصر . إن خطوة من هذا القبيل ستكون متوافقة تماما مع نواياك المعلنة ، وتساعد على النظر في ترتيبات تحظى بقبول مشترك من هذا القبيل وتتفق مع قوانينكم ، وأيضا مع الاستعمال الدولي ، وتوضح أية مفاهيم خاطئة .

٥ ـ وأني لعلى يقين بأنك تقدر أن اقتراحي لا يستهدف بأى شكل أن يكون تدخلا في شئون مصر أو في قرارك ، ولكن الدافع إليه هو الرغبة في إحداث أقل درجة ممكنة من الحدّة نتيجة لذلك ، والمساعدة بنهج سلمى توفيقى .

٦ ـ إن موقفى ورغبتى لا يستهدفان سوى تسوية جميع المسائل التي أثيرت بالوسائل السلمية ، وانني لعلى يقين بأنك تشاطرني هذه الرغبة .

٧ ـ لقد كانت هناك أصداء لهذه المسألة ، وقد يؤدى بعضها إلى زيادة التوتر ، ولكن ينبغي أن تكون رغبة جميع الأطراف المعنية هي تسوية كافة المشكلات والمسائل الناجمة عن هذه التطورات بالمحادثات التي تدور بطريقة ودية . وسيكون موقفنا محكوما بهذا الاعتبار والالتزام بصداقتنا ، والاستعمال الدولي .

وثيقة رقم (١٢٨)

٨ ـ واثق انك ستولى اعتبارا لما قلته أنفا وأن تتخذ مبادرتك ، أو أن تستجيب لأية خطوات مشروعة يتخذها الآخرون لا تجحف بسيادة وكرامة مصر .

٩ ـ وانني سأكون ممتنا للغاية لتلقى وجهات نظرك .

مع أخلص التحيات ،

نهرو

وثيقة رقم (١٢٩)

من الرئيس عبد الناصر الى الرئيس نهرو

« إنني أقدر رسالتك الودية . وبعد أن بعثت بها ، صدر بيان مشترك من لندن لا يحتوى فقط على دعوة إلى عقد مؤتمر بل يعلن حججا ومبررات للدعوة ويحدد تقريبا صلاحيات المؤتمر ، للذى يجعل بالانتقاء المناسب للدول ، من فرض السلطة الدولية نتيجة محتومة .

٢ ـ إن شركة القناة لم يكن لها فى أى وقت علاقة بأمن القناة وحرية الملاحة فيها . ولم يعهد بذلك أبدا للشركة سواء بالامتياز أو بالممارسة فى أى وقت .

٣ ـ إن أمن القناة وحرية الملاحة فيها منصوص عليهما فى اتفاقية عام ١٨٨٨ وتم الاعتراف بهما وضمانهما من قبلنا فى عامى ١٨٨٨ و ١٩٥٤ . وكان الهدف المعلن للاحتلال البريطانى لقناة السويس هو كفالة الاثنين ، وعندما جلوا بعد معاهدة قاعدة القناة لعام ١٩٥٤ وما نصت عليه من ضمان من قبلنا فى تلك المعاهدة ، وافقوا على أن هذا الضمان كافٍ ومرضٍ . وأن زوال الشركة ، والذى كان سيحدث على أية حال بحلول عام ١٩٦٨ ، لا يؤثر على هذا الضمان وقد ركزناه .

٤ ـ ولقد كان من الممكن أن تكون هذه الإثارة حول التأميم مفهومة لو كنا غير منصفين فيما يتعلق بالتعويض وحماية حملة الأسهم (وهو أمر وثيق الصلة بالموضوع) . وبانعدام المبررات لاعتراضات من هذا القبيل ، ولتضليل الناس الذين لا يعرفون شيئا عن المستندات ذات الصلة أو الموقف الحقيقى ، والفارق بين الامتياز والاتفاقية ، فإن قضية التأميم يتم خلطها على نحو متعمد مع مسألة أمن القناة وحرية الملاحة فيها . ولا يتساءل أحد من كان يهتم بهذه الأمور عندما جلت القوات البريطانية . هل فعلت ذلك الشركة ؟ إن القناة تمر عبر أرض مصرية ، معترف بها بموجب معاهدة ١٩٥٤ على أنها جزء لا يتجزأ من مصر ، وأن أمنها وحرية الملاحة فيها من مسئولية مصر التى ضمنتها وتواصل ضمانها . إن الضمان ذاته لن يكون له معنى إذا ما كان يتعين تدعيمه بسلطة أخرى ، ولم يدر فى التفكير من قبل أبدا أن سلطة من هذا القبيل ضرورية .

٥ ـ إن البريطانيين يقولون أننا منعنا السفن الاسرائيلية من المرور ، واحتجزنا السفن المتجهة إلى إسرائيل ، لقد حدث ذلك فى حالة الحرب ، ومنذ عام ١٩٤٩ ، ومع وجود ٨٠ ألف جندى بريطانى فى منطقة القناة ، لم يفكر البريطانيون عندئذ فى حماية حرية الملاحة .

٦ ـ إن جميع هذه الحجج لا أساس لها ، وتستخدم كمبررات لفرض سيطرة جديدة علينا . وذلك حتى يكون لدينا ، بعد أن تخلصنا من واحد ، ثلاثة يسيطرون علينا فى أرضنا . ولو قبلنا الدعوة البريطانية لعقد المؤتمر سنكون قد قبلنا كل الحجج الواردة فى البيان المشترك والمفضية إلى هذه الدعوة . وهذا مالا نستطيع أن نفعله لأن هذه الحجج باطلة . ولن تصمد أمام التمحيص المستقل النزيه . وأنه لأمر يتعارض مع سيادتنا وكرامتنا ، أن توجه ثلاث دول ، دون التشاور معنا ، دعوات ، ونكون نحن أحد المدعوين . وأن تضع الأساليب للسيطرة مستقبلا على جزء من أرضنا ـ ما الذى سيحدث لو لم نقبل

وثيقة رقم (١٢٩)

توصيات مؤتمر من هذا القبيل ؟ وإلى جانب ذلك ، فإن اختيار الدول لهذا المؤتمر قد تم على نحو مناسب يكفل الأغلبية للمقترح الداعى إلى فرض إشراف دولى . كذلك لا نرى هناك سببا لتوجيه الدعوة من قبل بريطانيا ، ولماذا يكون مقره فى لندن ، ولكن ذلك ليس سوى اعتراضات طفيفة نسبيا .

٧ ـ إننى أرى من الحكمة والكياسة أن توضع جميع الممرات المائية الدولية تحت نظام دولى للأمم المتحدة ، وليس فقط قناة السويس ، وإننى لاقترح بدلا من رفض الدعوة البريطانية أن أقدم مقترحا مضادا بهذا الشأن ، وأن أعرب عن استعدادى لمناقشته فى إطار الأمم المتحدة فى وقت مبكر حسبما يتراءى للمنظمة . وليس هناك ما يدعو لتمييز قناة السويس بمثل هذه المعاملة ، كما أن قبولنا لها ينطوى على أننا نقبل التمييز ، وأنه حتى الدول الصديقة التى تستخدم القناة غير راضية عن ضماننا ، والذى وجد حتى الآن أنه كاف حتى من قبل البريطانيين الذين جلوا عن القناة على أساس هذا الضمان . وإلى جانب ذلك ليس هناك حقيقة أى سبب ، لو كانت هذه القضية هامة على هذا النحو دوليا ، يبرر بحثها خارج الأمم المتحدة ، وبين بلدان اختارتها فقط الدول الثلاث بمعاييرها التى وضعتها . ونحن أيضا لدينا رغبة فى تنفيذ معاهدة جديدة مع جميع الدول المعنية تضمن مرة أخرى أمن القناة وحرية الملاحة فيها ، ويمكن أن تسجل هذه المعاهدات لدى الأمم المتحدة .

٨ ـ وإننى لأنتظر مشورتكم بالنسبة لهذا المقترح قبل إعلانه ، وارحب بأى اقتراح آخر قد يكون لديكم ، ولكنى آمل أن تقدموا الأسباب التى حملتنى على عدم الموافقة على الاستجابة إلى الدعوة البريطانية ، وإننى لأثق مخلصا انه ، بالنظر إلى هذه الأسباب ، ستتفضلون انتم أيضا بعدم قبوله . وآمل الا تمانع فى اقتراحى ، لأن قبول هذه الدعوة من جانبكم ، وبوجه خاص دون تحفظات بالنسبة للحجج والمبررات المعلنة فى البيان المشترك ، أو بالنسبة لتشكيل المؤتمر ، أو التوقع مسبقا ، وبدون رضانا فرض سلطة دولية علينا ، سيؤثر علينا تأثيرا خطيرا ويضعف من موقفنا ، ولذلك فقد فكرت بالمجازفة بالتقدم بهذا الرجاء إليك ، فى حين أعرض مقترحى البديل عليكم للنظر فيه .

٩ ـ وأؤكد لك أننى أفعل كل شىء كيما تكون نهجى توفيقية ، وقد صدرت تعليمات فعلا إلى سفارتنا فى لندن لكى تصدر بيانا يؤكد مجددا رغبتنا فى إقامة علاقات ودية مع بريطانيا . ولم يكن الرد هو إصدار البيان المشترك فقط ، بل أيضا خطاب إيدن الأخير ، وإعلان الاستعدادات العسكرية من قبل القوة البريطانية والفرنسية لارغامنا على قبول طلباتهم . إن هذا لا يمثل نهجا سلميا ، كما أن هناك تهديدا باستعمال القوة لاننا اضعف نسبيا ولأننا شعبا شرقيا . وانى لأتوجه بالشكر إليك مرة أخرى على رسالتك ومشورتك .

جمال عبد الناصر

وثيقة رقم (١٣٠)

من الملك سعود الى الرئيس عبد الناصر

قابل حامله السيد الرئيس وارفع له باسمنا تأييدنا الكامل للخطوة التى خطاها فى تأميم شركة القنال ونحن واثقون بأنه الرئيس يعرف موقفنا واتجاهنا وتأييدنا المطلق له فى شتى نواحى المعارضة وارفعوا لسيادته تحياتنا وتمنياتنا الطيبة .

وثيقة رقم (١٣١)

من الرئيس نهرو إلى الرئيس عبد الناصر

سفارة الهند
بالقاهرة
٥ آب / اغسطس ١٩٥٦

إلى صاحب الفخامة الرئيس جمال عبد الناصر ، من جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند :

١ ـ إنني اشعر بالامتنان لكم لردكم الودى على رسالتى ، واقدر تأكيدكم بأنكم تفعلون كل شيء لاتباع نُهج سلمية . وأود أن أعرب عن الأمل فى أن يظل موقفكم توفيقيا ثابتا برغم الاستفزاز . إذ أنه من المحتمل كثيرا أن يفضى هذا إلى نتائج مرضية بدرجة أكبر ويدعم المواقف على نحو مناسب .

٢ ـ إننا نقوم بدراسة مقترحكم وسوف نرسل إليكم الرد حالا . إن الاقتراح المتعلق بالاحالة إلى الأمم المتحدة يتطلب مزيدا من النظر ، ولكننى أرحب باستعدادكم لتنفيذ معاهدات جديدة مع الدول المعنية على أساس دولى . وقد يعطى هذا الفرصة للآخرين لايجاد أساس مشترك للتوصل إلى ترتيبات ملائمة .

٣ ـ وبالنسبة لموقفى إزاء الدعوة البريطانية لحضور مؤتمر لندن ، فإننا لم نرسل لهم ردا وننظر فى الأمر . ولن نقبل بأى حال هذه الدعوة بدون إبداء تحفظات على الحجج والمبررات المعلنة فى البلاغ المشترك ، وتشكيل المؤتمر وأمور أخرى معينة . كذلك لا نستطيع أن نشارك فى أى شكل من أشكال التسوية دون النظر الكامل من جانبنا والتشاور معكم .

٤ ـ ولن نقبل إضعاف موقفكم ، ولكن مثلما كنت نفسك تعمل ، فإننا سنسعى من أجل إيجاد نُهج توفيقية . وبهذه الطريقة قد يكون ممكنا منع المؤتمر المقترح من أن يكون عائقا أمام التسوية .

٥ ـ ونحن نود أن نؤكد هذه الجوانب ، وألا نؤيد أى عمل من جانب واحد تتخذه دولة أو مجموعة من الدول .

نهرو

وثيقة رقم (١٣٢)

سفارة الهند
بالقاهرة
٦ آب / اغسطس ١٩٥٦

رسالة إلى صاحب الفخامة الرئيس جمال عبد الناصر من جوهر لال نهرو رئيس وزراء الهند :

لقد أجرينا مزيدا من النظر الدقيق فى رسالتكم المؤرخة ٣ آب / اغسطس ١٩٥٦ والأفكار التى تنظرون فى إدخالها فى ردكم على المملكة المتحدة على اعتبار أنها مقترحات مضادة .

٢ ـ وإنى لأقدر قراركم بأن تقترح « تقديم مقترح مضاد بدلا من رفض الدعوة البريطانية » . إن هذا الاستعداد للنظر مع الحكومات الأخرى فى المقترحات المتعلقة بحل الصعوبات الحالية لا يمكن إلا أن يحسن فرصة التسوية ، وموقف مصر فى هذا الأمر .

٣ ـ واقترح أن تعرب عن دهشتك لدعوة المملكة المتحدة إلى عقد مؤتمر بشأن قضية قناة السويس

وثيقة رقم (١٣٢)

دون التشاور ، أو حتى الاشارة إلى مصر ، وتقرير البلدان التى ستدعى إليه ، وأيضا الاشارة إلى الاجراء الذى يتخذ مستقبلا فيما يتعلق بذلك . وأن مصر مستعدة للاجتماع مع جميع البلدان ولكنها لا تستطيع الموافقة على أى نهج للعمل ضد سيادتها وكرامتها .

٤ ـ وقد يذكر ردكم ان مصر توافق على عقد مؤتمر يتألف من قائمة متفق عليها من المدعوين على أساس اتفاقية القسطنطينية ، والأطراف المعنية حاليا باستعمال القناة ، وأى اعتبار آخر ذى صلة . ومن المناسب أن تضيف أنه ليس من الصعب الاتفاق على قائمة من هذا القبيل .

٥ ـ إن هذا المؤتمر سيعقد دون أن يطلب من المشتركين تعهدات على أى أساس لتسوية تتم مستقبلا من قبيل ما هو مبين فى البيان المشترك . بيد أن مصر توافق على أن يُنظر فى هذه المسألة على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، والاتفاق الانجليزى المصرى لعام ١٩٥٤ . كذلك لن يطلب من المشتركين أن يتخلوا بشكل مسبق ، بقدر ما يتعلق بهم ، عن أية مواقف يتخذونها . ومن المستصوب ألا تضع أية شروط تقييدية على المدعوين .

٦ ـ إن مصر راغبة إما فى تنفيذ معاهدة جديدة مع جميع الدول المعنية ، أو الاتفاق على اتفاقية تضمن أمن القناة ، وحرية الملاحة ، وسلامة المرور ، وأمور أخرى من هذا القبيل والتى شملتها الاتفاقات السابقة . ويجوز فتح هذه الاتفاقية للتوقيع عليها من أى دولة ، ويجوز تسجيلها لدى الأمم المتحدة .

٧ ـ إن مصر لا تستطيع الموافقة على أى طعن فى سيادتها ، وتؤيد الموقف المتعلق بكون القناة جزءا لا يتجزأ من مصر ، وكونها ممرا مائيا له أهمية دولية حسب المادة ٨ من الاتفاق الانجليزى المصرى لعام ١٩٥٤ .

٨ ـ ان مؤتمرا من هذا القبيل يمكن أن يدعى إليه من قبل المملكة المتحدة ، وفرنسا ، ومصر ، ويكون متوافقا مع اتفاقية القسطنطينية . كذلك يجوز تحديد مكان المؤتمر بالاتفاق .

٩ ـ إن مصر راغبة فى الاشتراك والتعاون مع مؤتمر ينعقد على نحو مناسب للنظر فى تدويل جميع الممرات المائية الدولية بما فى ذلك قناة السويس ، إذا كان هناك اتفاق على عقد مؤتمر من هذا القبيل . ويجوز أن يكون هذا المؤتمر برعاية الأمم المتحدة ، أو غير ذلك .

١٠ ـ لا نعتقد انه من الحكمة لك أن تقترح ان ينظر فى المشكلات الراهنة من قبل الأمم المتحدة . إذ أنه فى الحالة الراهنة للعالم قد يكون انحياز القوى هناك غير موات . وعلاوة على ذلك ، يمكن أن يفضى تفسير ذلك إلى أنه قبول مسبق للرقابة الدولية . ومن الحكمة أن تكون حذرا بالنسبة للالتجاء إلى الأمم المتحدة فى الوقت الحاضر .

١١ ـ وقد يكون من المفيد أن يتضمن الرد المصرى الاعراب القوى عن رغبة مصر فى الاعتراف بجميع الحقوق المشروعة والالتزامات التعاهدية والتسوية السلمية التى تفضى إلى التعاون . وقد يعلن أيضا انه ينبغى على جميع الأطراف ان تسعى إلى خلق مناخ للنهج السلمى والمفاوضات . وقد التمست مصر فعل ذلك بالحفاظ على حرية الملاحة وبتقديم هذه المقترحات .

١٢ ـ لقد قدمت هذه الاقتراحات استجابة لطلبك الودى ، واعتقادا بأنها ستسهم فى اتخاذ نهج مفيد إلى المشكلة . إن مقترحاتكم البناءة خليقة بأن يكون لها تأثير على الرأى العام العالمى وحتى على مؤتمر لندن .

مع أخلص التحيات ، .

نهرو

وثيقة رقم (١٣٣)

من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس تيتو

القاهرة فى آب/ اغسطس ١٩٥٦

لقد واجه قرار الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس معارضة لا أساس لها من الدوائر الاستعمارية والرجعية ، ولا سيما فى بريطانيا وفرنسا . فقد نظمت الدولتان حملة من التشويه المعتمد لموقفنا فى محاولة لجعلنا نبدو أمام الرأى العام العالمى كما لو كنا مستغلين للقانون ومنتهكين لحرية الملاحة فى قناة السويس . وهذه ليست المرة الاولى التى نصادف فيها محاولات من هذا القبيل .

وقد رأيت من اللازم أن أبعث إلى فخامتكم وجهات نظر الحكومة المصرية بشأن موضوع تأميم شركة قناة السويس ، وأن احيطكم علما بكل تطوراته .

إن الحكومة المصرية كانت تمارس بصورة كاملة حقوق السيادة لمصر على قناة السويس كجزء لا يتجزأ من أراضيها عندما قررت تأميم شركة قناة السويس . إن القناة لم تحفر ولم تفتح للملاحة الدولية إلا بناء على تصريح من مصر وبجهد وعرق الشعب المصرى . ولذلك فإن القناة تخص الشعب المصرى . وهى واحدة من موارده القومية ، ويجب أن تكون كذلك . وإذ تقع هذه القناة كلية فى الأراضى المصرية ، فإن الدفاع عنها وضمان أمنها هما من مسئولية الحكومة المصرية . إن هذه الحقائق ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار كنقطة انطلاق لتحديد مركز قناة السويس .

لقد أسست شركة قناة السويس باعتبارها شركة مصرية خاضعة للقوانين والولاية القضائية المصرية ، وقد وافقت الحكومة المصرية على قانونها الأساسى . وقد منحت الشركة امتيازا لتشغيل وإدارة القناة منذ الوقت الذى فتحت فيه القناة للملاحة فى عام ١٨٦٩ .

وبغية استعادة الحقوق المشروعة للشعب المصرى فى قناة السويس ، فقد قررنا أن نؤمم شركة قناة السويس ، وأن ننقل تشغيل القناة من الشركة إلى الحكومة المصرية .

إن حق كل دولة مستقلة فى تأميم أى من مواردها الوطنية ، أو مرافقها العامة ، هو حق مسلم به عالميا . وينص القانون المصرى الذى يؤمم شركة قناة السويس على دفع تعويض مناسب وعادل إلى حملة الأسهم ، وهو بذلك ممارسة صحيحة للسيادة الوطنية ويتفق مع مبادىء القانون الدولى والأصول التى تتبعها الدول .

وإذ تُسلِّم الدوائر الاستعمارية والرجعية بالأسس القانونية والأخلاقية التى يقوم عليها تأميم شركة قناة السويس ، فقد سعت إلى التشويش على القضية عن طريق ربطها على نحو غير مناسب بحرية الملاحة فى القناة وأمنها ، إن الشركة المؤممة لم يكن لها أبدا أى شأن بضمان حرية الملاحة فى القناة أو الدفاع عن أمنها . ولم تتمتع أبدا بالأهلية أو السلطة بالاضطلاع بمسئولية من هذا القبيل . إن مسئولية من هذا القبيل تقع على عاتق مصر باعتبارها الدولة ذات السيادة التى تمر عبر أراضيها القناة . إن هذا الوضع منصوص عليه بوضوح فى المادتين ٩ و ١٠ من اتفاقية عام ١٨٨٨ .

إن البلاغ الذى أصدرته الدول الثلاث فى لندن يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٥٦ ، يتجاهل الحقائق الثابتة للموقف وينتهك الحقوق المشروعة والسيادية لمصر على قناة السويس ، إن شروط هذا البلاغ التى تتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر فى لندن « لا تخاذ خطوات من أجل وضع ترتيبات التشغيل فى ظل نظام دولى . . . . » هى شروط غير مقبولة للأسباب التالية :

أولا : إن مبدأ الاشراف الدولى على جزء لا يتجزأ من أراضينا يتعارض مع سيادتنا ، وفى حين أننا مستعدون لأن نؤكد من جديد عزمنا على التمسك باتفاقية عام ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس واحترام التزاماتنا الدولية ، إلا أننا مصممون على معارضة أى شكل من السيطرة أو الحماية

وثيقة رقم (١٣٣)

الأجنبيين . ويجب ألا يكون هناك أى تفرقة بين قناة السويس وغيرها من القنوات المماثلة ، أو الممرات المائية المناظرة المكرسة للملاحة الدولية ، ولكنها متحررة من السيطرة والاشراف الأجنبيين .

ثانيا : إن قرارات الدول الثلاث قد اتخذت فى جو من الضغط والتهديدات الموجهة إلى الشعب المصرى ، بما فى ذلك التهديد باستعمال القوة مما يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة الذى يحظر استعمال القوة ، أو التهديد باستعمالها فى العلاقات الدولية .

ثالثا : إن قائمة الدول المدعوة للاشتراك فى المؤتمر هى قائمة تحكمية وعشوائية ، إنها لا تحتوى على أسماء البلدان الأكثر انتفاعا بالقناة وبذلك تكون أكثر اهتماما بالمسألة من البلدان الأخرى المسماة فى ملحق البلاغ .

ولذلك فإننا لن نقبل الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر فى ظر ظروف من هذا القبيل . ونحن مصممون على التمسك بحقوقنا والتزاماتنا . ولدينا الرغبة فى القيام بتشغيل قناة السويس بصورة هادئة وفعالة لصالح مصر والمجتمع الدولى . وإننا لعلى ثقة من أن قضيتنا تحظى بتأييد وتعاطف جميع الدول المتطلعة إلى الحرية والمحبة للسلم .

صاحب الفخامة
المارشال جوزيب بروز تيتو
رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
بلغراد

وثيقة رقم (١٣٤)

من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس ايزنهاور

الرئيس
القاهرة فى آب/اغسطس ١٩٥٦

إننى أكتب هذه الرسالة لفخامتكم بأمل أن أوضح وجهات نظر الحكومة المصرية بالنسبة لتأميم شركة قناة السويس .

لقد لاحظنا مع الأسف أن قرارنا بتأميم شركة قناة السويس ـ وهو قرار اتخذ فى ممارسة كاملة لحقوق السيادة المصرية على جزء لا يتجزأ من اراضيها ـ لم يقدر تقديرا كاملا ، ولم يفهم فهما صحيحا .

وأود اولا أن أؤكد ضرورة التمييز بين تشغيل وإدارة القناة من ناحية ، وحرية الملاحة فى القناة من ناحية أخرى .

إن مصر ، كدولة ذات سيادة ومستقلة ، لديها الحق المتأصل فى تشغيل وإدارة قناة تقع كلها داخل أراضيها . صحيح أن الحكومة المصرية قد عهدت بتشغيل القناة ، منذ فتحها للملاحة الدولية ، إلى شركة قناة السويس ، بيد انه يجب ملاحظة أن هذه الشركة هى شركة مصرية خاضعة للقوانين وللسلطان القضائى فى مصر .

ولا يمكن المنازعة فى أن الحكومة المصرية تستطيع فى أى وقت أن تسحب الامتياز الذى منحته لشركة قناة السويس بغية تأمين إدارة القناة بوساطة الحكومة المصرية مباشرة إذا ما اقتضت ذلك المصالح الحيوية للبلاد ، وبشرط منح تعويض عادل ، ان هذا حق ثابت مخول لكل دولة ذات سيادة ، ومعترف به عالميا .

إن حرية الملاحة فى قناة السويس والتى أعلنا دائما عزمنا على احترامها يجب فصلها عن تشغيل

وثيقة رقم (١٣٤)

وادارة القناة . إذ أنه لم يكن لشركة قناة السويس ابدا أى علاقة بأمن القناة والدفاع عنها ، ان وظائف الشركة كانت مقصورة فقط على تشغيل وادارة الملاحة فى القناة ، وحفظ وصيانة منشآتها . إن الدفاع عن القناة وضمان حرية الملاحة فيها هما بلا شك مسئولية مصر كدولة ذات سيادة تمر القناة عبر أراضيها . ولم يكن للشركة فى أى وقت فى تاريخها الطويل ، مسئولية أو سلطة الدفاع عن القناة أو ضمان حرية الملاحة فيها . فكيف إذن يكون لحل الشركة اى علاقة بهذه الأمور ؟

لقد كان كفاحنا الوطنى موجها دائما من أجل تحرير بلادنا من أى نوع من السيطرة الأجنبية ، أو أى شكل من أشكال الوصاية ، وفى الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ، وافقت الأخيرة على سحب قواتها من منطقة قناة السويس . ونتيجة لهذا الاتفاق ، تم استعادة سيادة مصر فوق أرضها بصورة كاملة .

إن مركز قناة السويس مطابق لموقف القنوات الوطنية الأخرى المفتوحة للملاحة الدولية . وهو مناظر أيضا لموقف غيرها من الممرات المائية المفتوحة . ولم تخضع أية واحدة من هذه القنوات ، أو الممرات المائية للسيطرة الدولية . إن فتح ممر مائى للملاحة الدولية يختلف اختلافا كاملا عن فرض الاشراف الدولى عليه . إذ أنه فى حين أن الحالة الأولى هى لصالح الملاحة الدولية ، فان الحالة الثانية تتعارض مع السيادة القومية .

إننا مصممون على التمسك باتفاقية عام ١٨٨٨ التى تنص على حرية الملاحة فى القناة والتى تخول لمصر ، باعتبارها الدولة الاقليمية المختصة الحقوق والالتزامات للسيطرة على القناة والدفاع عنها . وإننا تحدونا الرغبة فى القيام بادارة القناة بكفاءة لصالح مصر والمجتمع الدولى على حد سواء .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، نحن مستعدون لايلاء الاعتبار الكامل لأية مقترحات بناءة لا تنتقص من سيادة مصر ، ولا تمس حقوقها المشروعة .

المخلص

جمال عبد النـــاصر

صاحب الفخامة

دوايت د . إيزنهاور

رئيس جمهورية الولايات المتحـدة الامريكية

واشنطن دى ـ سى .

وثيقة رقم (١٣٥)

مذكرة بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر عن موقف مصر فى تاميم قناة السويس والمناورات السياسية واستعراضات القوة العسكرية التى اعقبتها .

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

مذكرة من الحكومة المصرية

فى السادس والعشرين من يوليو أعلنت الحكومة المصرية تأميم
شركة قناة السويس وتعويض حاملى الأسهم
بناء على تقويمها جاهزة ...
وقد تسلمت ادارة القناة منذ هذا التاريخ
هيئة مستقلة بميزانية مستقلة . وكل السلطات
بدون التقيد بالقواعد الحكومية
وفى الثالث من أغسطس سلمت سفارة بريطانيا فى القاهرة
الى وزارة الخارجية مذكرة من الحكومة البريطانية تتضمن
نص البيان الصادر من حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا
حول تأميم شركة قناة السويس . وبالاضافة
الى هذا البيان فقد تضمنت دعوة الى الحكومة المصرية لحضور
مؤتمر للمناقشة فى لندن فى ١٦ أغسطس ٥٦ لبحث
الخطوات التى يمكن اتخاذها لضمان استمرار ادارة
القناة طبقا لما هو وارد من ضمانات فى اتفاقية
١٨٨٨)

ان الحكومة المصرية لا توافق على ما جاء فى البيان
الثلاثى خاصا بشركة قناة السويس . فان

وثيقة رقم (١٣٥)

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

هذا البيان حاول بكل الوسائل أنه ~~[illegible]~~
يعطى لشركة قناة السويس صفة ~~[illegible]~~
غير حقيقية حتى تكمل الأسباب التي
تمكنها من التدخل في شئون من صميم السيادة المصرية

١. فمثلا نجد في الفقرة الأولى من البيان على أنه:

That the Universal Suez Canal Company has always had an international character in terms of its shareholders

وتناسى الحكومة المصرية إذ تقول أنها لم يكن لها أى نصيب من الحقيقة. فإن شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية أخذت امتياز من الحكومة المصرية لمدة ٩٩ سنة. حسب نص الاتفاق بين الحكومة المصرية والشركة (١)

على: المادة ١٦ ١٩٦٦

بأن الحكومة البريطانية نفسها في القضية.

٢. وتنص المادة الخاصة بالبيان أن اتفاقية ١٨٨٨

In 1888 all the great powers then principally concerned with the

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

international character of the Canal and its free open ..... This proves that the international character of the canal would be perpetuated for all time

فإن الكلام صريح لأن وضع البيانين للدول
الثلاثة بشأن الصفة لشق القناة ويعطي
صورة صحيحة عن الواقع
بما لا يدع صفة الدولية على القناة.
فإن اتفاقية ١٨٨٨ لم تنص مطلقا أن
القناة لها صفة دولية
اتفاقية ١٨٨٨ الخاصة بضمان حرية
استعمال قناة السويس البحرية. وقد
نصت مقدمة الاتفاقية (الاتفاق الخاص بوضع نظام
لضمان حرية جميع الدول في استعمال قناة السويس ال
(مادة ١) تظل قناة السويس بصفة دائمة حرة ومفتوحة
أما مادة ١٤ فهي صريحة لوضوح أن لا علاقة مطلقا لاتفاقية
١٨٨٨ بشركة قناة السويس

وثيقة رقم (١٣٥)

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

الضربات [illegible] الضفة [illegible] عبر الحدود

من الأردن لمنع [illegible] قتال [illegible]

و[illegible] ٣ أمثال [illegible] [illegible] ٢٥ سنة

~~[illegible]~~ و[illegible] القدرة المصرية على [illegible].

(٢) تأكيد القدرة المصرية لدى الرأي العام العالمي

الدولي [illegible] [illegible] بعض الحقائق وإظهار [illegible]

[illegible] [illegible] على [illegible] [illegible]

في [illegible] مصر الداخلية

فقد [illegible] الضربة الأولى [illegible] على

[illegible] في الكفاءة [illegible]

الضربة ٨

العملية ٨ في الإمكانية

[illegible] [illegible] which is an integral part of Egypt

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

في المفاوضات [illegible] تقدمت حكومات الدول

الثمانية [illegible] [illegible] هيئة ذات سيادة

[illegible] في تأميم [illegible] الخ

ثم [illegible] في تأميم شركة قناة السويس [illegible]

قائلة

involves the arbitrary and unilateral seizure by one nation of an international agency which has . . . depends.

[illegible] على [illegible] كل الموضوع ان [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] كل الاتفاقات على [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

~~[illegible]~~ الشركة

وكانت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] (في [illegible])

وهذا يتجاهل كل الاتفاقات التي ~~[illegible]~~

تنص على ان ~~[illegible]~~ شركة القناة شركة

مساهمة مصرية [illegible] [illegible] [illegible] امتيازها

[illegible] الحكومة المصرية بالاحتلال. وان قناة السويس

جزء لا يتجزأ من مصر.

وان اتفاقية ١٨٨٨ [illegible] [illegible] [illegible]

بالادارة [illegible] الشركة ~~[illegible]~~ أو الحكومة [illegible]

وثيقة رقم (١٣٥)

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

ما يدل على أن الدول التي أحرزت الامتيازات

من بين الحماية للتدخل في شئون مصر الداخلية

إذ إن لها مصالح أو [illegible] تتوقف

على الامتيازات لا تخرج [illegible] شركة مساهمة

مصرية [illegible] للقوانين المصرية على

أن يكون دولية لنظام اللائحة.

وبناء عليه فإن قرار الحكومة المصرية بتأميم

شركة قناة السويس المصرية قرارا صادرا

عن حقوق السيادة المصرية وإن

المحاولات التي تحاول أن تعطي الشركة

صفة الدولية ليست لها مبرر إلا

التدخل في شئون مصر الداخلية.

في الفقرة الثالثة من البيان ....

The action taken by the Government of Egypt ---- 1888

وهنا أقول [illegible] لا [illegible] من الصعب تلك مقالة

ارتباط بين شركة قناة السويس المصرية وبين

اتفاقية ١٨٨٨ الخاصة (بحرية الملاحة في القناة)

وثيقة رقم (١٣٥)

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

نص المادة ١٤ من اتفاقية ١٨٨٨

– – – – – – – – – –

وإن محاولة الربط بين شركة قناة السويس
وحرية الملاحة لأمر يدعو إلى الدهشة
فإن شركة قناة السويس لم تكن في أي
وقت من الأوقات مسئولة عن حرية الملاحة
في القناة. إن الذي ينظم حرية الملاحة في القناة
هو اتفاقية ١٨٨٨ التي تلتزم بها الأمم
الدول التي تنتفع بالقناة وتضمن حرية الملاحة
أو مصر. ولا يمكن أن يتصور العقل
أن شركة ما كانت تعتبر مسئولة
عن حرية الملاحة الخ

وهنا إن الخلط بين شركة السويس
وبين حرية الملاحة لا دليل عليه إلا
محاولة خلق الأسباب للتدخل في
الشئون الداخلية لمصر والتي تعتبر
من صميم سيادتها

وثيقة رقم (١٣٥)

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

(الفقرة ٤) [illegible]

They consider ...

وهذه الفقرة شبيه بموضوع لماذا حاولت
دول الميثاق الثلاث أن تعطى لشركة
قناة السويس صفة الدولية مشابهة
لـ الاتفاقيات والقوانين [crossed out]
[crossed out] فإن الغرض منها البيان
هو الاعتداء على حقوق [crossed out] الداخلي
وسلب سلطة سيادتها على القناة التي
تعتبر جزء لا يتجزأ من مصر. [crossed out]
[crossed out] في أن اتفاقية ١٨٨٨ نصت
نصت على حرية مرور سفن الامتياز
أو بعد انتهاء الامتياز [crossed out] وإدارة مصر
لشركة القناة. ? [illegible] حماية مصر تقتضي اتفاق [illegible] دولية ليس لها سلطة تنفيذية (استشارية)
ان هذا الاتفاق الذي بنى على معلومات
مضللة أعطت الشركة المصرية صفة الدولية
لسبب بوضوح أن دول الميثاق الثلاث

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

ثانيا - تتعرض مصر . [illegible] من حكومتي

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] البارحة [illegible]

دولية تهدف الى اخضاع الشعب المصرى

وتحدى الشعب العربى .

لقد قامت الدول الثلاث صاحبة البيان

بتجميد الاموال المصرية في بنوكها وهى

انما تنقض اتفاقات دولية ولا تبالى

بحقوق حكومة مصر . انها تهدف

من ذلك الى التحطيم الاقتصادى واخضاع

الشعب المصرى . الذى حفر القناة وقتل

من ابنائه في حفرها ١٢٠ الف مصرى

والذى دفع نفقات حفر القناة .

كما قامت انجلترا وفرنسا [illegible]

[illegible] [illegible] على [illegible] الاستعداد للعمل

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

- [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

وثيقة رقم (١٣٥)

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

كما أنها بتحميلها قواتها الحربية في [illegible]
القواعد القريبة منها كقبرص وليبيا
وإعلانها تعبئة القوات الاحتياطية
وحشد الطائرات [illegible] من [illegible]
قواتها [illegible]

وأن الحكومة المصرية لتستنكر هذا
الإجراء كل [illegible] فهو تهديد للشعب
المصري حتى يقبل التنازل عن جزء من أراضيه
أو سيادته للجنة دولية [illegible] الحقيقة
استعمار دولي

وأن حكومتي بريطانيا وفرنسا باتخاذهما
هذه الإجراءات التي لا [illegible]
الاستعمارية تهديد السلام والأمن
إنما [illegible] منفردتين [illegible] الأمر
الذي [illegible] التي [illegible] .

[الأمر الذي

وثيقة رقم (١٣٥)

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

دائرة ضد الغائبين تطالب بالاستقلال لأول مرة
وحررها وتلك من جميع الدول الحرة وجميع
الدول التي تخلصت من الاستعمار وكانت
من أجل المحافظة على استقلالها وسيادتها

دائرة ثانية العمل ببغداد مع مبدأ عدم الانحياز [illegible]
الدول
التي رفضت عليها الأمم المتحدة

أما من العدو نفتح باب الحذر الصحيح لتعريب
إنشاء العرب لبريطانيا فرنسا الدول الأخرى
بحيث الأمر الخاص ببلاد الدولة التي هي
حدود لا يمكن من هنا [illegible] أن يشارك
مع هذه الجهة الثانية كما أن [illegible]
السلام الثانية فرنسا الدول التي تقف بجانبه
الثالث وهو ٤ دول على أنه العمل التي
أصدرت الثانية ١٩٥٥ حتى ١٠ دول

وثيقة رقم (١٣٥)

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

ونظرا لما تقدم فان الحكم العربي [illegible] ان
الفترة الحالية لا يمكن ان يقبل باي حل
من الاحوال احيانا دوليا
يجب قرارات [illegible]
[illegible] ان هذه الفترة
ليس من حق باي حال من الاحوال
ان يبحث فيها اي [illegible] سيادة
مصر . ان [illegible] سيادة جزء من اراضي

[illegible] كما انه [illegible] بالحل [illegible]
[illegible] للمحافظة على السلام العالمي .
[illegible] وبالذات الامم المتحدة وقرارات
[illegible] التي تدعو الى حل كل
الدول بالوسائل السلمية فانه [illegible]
الاستقالة في هذه الفترة [illegible]
بان هذه الاستقالة [illegible] مصر

وثيقة رقم (١٣٥)

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

بأى حال من الأحوال بأى قيود أو التزامات
تمس شيئا من البلاد [illegible] [illegible] غزة
أو القناة بأى قرار يمس كرامة مصر
أو ينتقص من سيادتها أو حقوقها

وثيقة رقم (١٣٦)

السفارة المصرية　　　　　　□ ٣ اغسطس ٥٦
١٢٠ سرى　　　　واشنطن
٥ / ١١ / ٣

ســـرى

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية الدائم .

زارنى اليوم سفيرى الباكستان والعراق معا وبعد مقدمة أعربا فيها عن الروابط التى تربطهم بمصر ورغبتهم فى التضامن معها تقدما باقتراح وصاه بأنه اقتراحهما الخاص ويتلخص فيما يلى :

رأيه فى حل الأزمة الحالية ومع المحافظة على مصالح وكرامة مصر توافق مصر على أن تتضامن معها الدول العربية فى ضمان حرية الملاحة فى القناة وفى مقابل ذلك نطالب مصر ضمانة من أمريكا بفرض قرارات الامم المتحدة لسنة ١٩٤٧ على اسرائيل مع ضمان عدم توسع اسرائيل مستقبلا .

فابديت اننى لست الذى اقرر سياسة مصر وأننى وإن كنت على استعداد لابلاغ رسالتهما للمسئولين إلا أننى شخصيا ارى أن الاقتراح ليس عمليا لأن معركة الدول الغربية الآن هى ضد الحكومة المصرية وجهودها فى ضم صفوف العرب ومقاومة الاستعمار فى بلادهم وأن مسألتنا للقناة هى سبب ظاهر مثلما لم نفهم الحاضر .

وانني كرأى شخصى لا أعتقد أن الحكومة المصرية توافق على فتح موضوع تسوية مع اسرائيل وعلى العموم فموضوع اسرائيل تتناوله الدول العربية مجتمعة . ولا اعتقد أن لمصر أو للبلاد العربية رغبة فى الحصول على ضمانة أمريكية بل أن هذا ما تسعى اليه اسرائيل . هذا كما أن قبول مصر اشتراك البلاد العربية فى الضمان قد يكون فيه إقرار ضمنى لاتهام البلاد الغربية لمصر بأنها لا يطمأن إلى انفرادها بالاشراف على القتال بجانب أن أيةحلول لموضوع القنال لن تثير من النية المبيتة التى يجب مواجهتها بصراحة .

وثيقة رقم (١٣٦)

فأبلغنى سفير العراق أن العراق قررت عدم الاشتراك فى اللجنة الدولية المقترحة للقنال .

وقد طلبا إلى أن استفسر من الحكومة المصرية عما إذا كانت مصر تريد من باكستان أو إيران الممثلتين فى اللجنة لقيام أى إجراء يخدم الموقف علما بأنهم جميعا يرغبون فى التعاون والتضامن مع مصر .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام . .

السفير

أحمد حسين

☐ أصل وصورة للوزارة ، صورة للسيد الرئيس جمال عبد الناصر ، صورة للملف اليومى المصرى ، صورة للملف الخاص ، صورة للملف ، صادق

وثيقة رقم (١٣٧)

حلف بغداد
لجنة الأمة
سرى للغاية

تعليمات للحجاج

١ ـ إن أول شىء هام للحجاج هو عدم افشاء أن حجتهم قد تم ترتيبها أو المساعدة على تأديتها من قبل حكوماتهم أو حلف بغداد .

٢ ـ وكما يعرفون ، يرسل الشيوعيون عملاء يتم انتقاؤهم وتدريبهم بحرص للحج للقيام بالدعاية لهم . وهدفنا من اختيار شخصيات متعلمة ووطنية هو دحض الأكاذيب الشيوعية ، وشرح الأمور للمسلمين الذين لا يدركون بعد خطر الشيوعية .

٣ ـ ولذلك فاننا نرجو منهم القيام بواجب إنسانى قومى ، وأيضا شعيرة دينية ونرجو أن يفوا بمهمتهم على الوجه التالى :

(أ) حماية الحجاج من بلادهم من الدعاية الشيوعية الهدامة . وتوضيح خطر الشيوعيين ، وغاياتهم ، والتكتيكات التى يتبعونها للوصول إلى غاياتهم ، للحجاج جميعا فى كل فرصة .

(ب) وفى حالة مصادفة حجاج قادمين من بلدان شيوعية ، يناقش معهم بهدوء القمع الشيوعى للاسلام ، بذكر الحقائق المستمدة من الصحف والكتب الأدبية السوفياتية والصينية ، وبغية اثبات جهلهم فى الأمور الدينية ، تجرى مناقشة حول الدين لاظهار هويتهم المزيفة للآخرين .

(جـ) التماس الاتصالات مع الحجاج القادمين من سوريا ، ومصر ، واليمن بصفة خاصة ، وأيضا البلدان الاسلامية الاخرى ، والتصادق معهم ، وشرح خطيئة التعاون مع الشيوعيين الملحدين ، وأن الشيوعية عدو لجميع الاديان ، وأن غايتها الحقيقية هى السيطرة على البلدان الاسلامية بالتغلغل تدريجيا ، وبقلب النظام الحالى ، واستعبادهم فى نهاية الأمر ، وذكر الحقائق والتاريخ لجميع الدول التابعة للشيوعية . وهذا البند هو اكثر البنود حساسية وأهمية .

(د) ومن أجل تحقيق هذه الأغراض ، ينبغى التعاون مع الحجاج المنتقين القادمين من البلدان المتحالفة مثل : تركيا ، وإيران ، والعراق ، وباكستان (الذين ستعطى لهم أسماؤهم) .

(هـ) المساعدة فى توزيع كتيبات ومجلات المجتمع الاسلامى العراقى ، وشرح محتوياتها .

(و) إظهار الرسائل المسلسلة التى كتبها حواريو الشيخ فى العام الماضى والعام الحالى بحكمة كبيرة إلى الحجاج الموثوق بهم القادمين من سوريا ، ومصر ، ولبنان ، واليمن ، وتأمين استمرارها .

وثيقة رقم (١٣٧)

(ز) زيارة مركز المسلمين اللاجئين من روسيا السوفياتية ، والذى يديره أحمد سعيد بالقرب من مكة ومساعدته على تنظيم القاء خطب وعقد مؤتمرات ، والادلاء ببيانات عن المسلمين فى روسيا السوفياتية وغيرها من البلدان الشيوعية .

(ح) محاولة اكتشاف المثقفين المعادين للشيوعية المخلصين فيما بين حجاج جميع البلدان والايماء لهم بتشكيل اتحاد إسلامى مناهض للشيوعية ، وإذا كان ممكنا إتمام الترتيبات المتعلقة بتنظيم من هذا القبيل ، وأيضا عقد اجتماعه الأول خلال ثلاثة أو أربعة شهور فى بلد إسلامى صديق .

وينبغى الحرص عند الترويج لفكرة من هذا القبيل على ابراز أنها لا تحظى بأى حال برعاية أى حكومة أو منظمة رسمية دولية ، ولكنها محاولة من جانب أفراد أو جمعيات اسلامية غير رسمية .

٣ ـ يتعاون الحجاج أيضا مع زعماء اللاجئين القادمين من بلدان صديقة ومساعدتهم فى تنظيم إلقاء الخطب ، وعقد المؤتمرات ، والادلاء بالبيانات عن مأزق المسلمين الذين يعيشون فى ظل الاضطهاد الشيوعى .

٤ ـ دراسة هذه التعليمات بعناية ، ثم إتلافها بعد فهم محتوياتها بوضوح .

٥ ـ الامتناع عن القيام بأى نشاط يثير ريبة السلطات المحلية .

٦ ـ توفير الأموال ، مع تذكر انه لا يمكن اعتماد أموال أخرى فى كل الأحوال .

٧ ـ عند عودتهم ، يقدمون تقارير مفصلة إلى سلطاتهم المحلية عن ملاحظاتهم ، والأنشطة الشيوعية ، وهويات الأشخاص القادمين من البلدان الشيوعية ، وكذلك أنشطتهم الخاصة .

وتنظيم مؤتمرات صحفية ، وإلقاء محاضرات فى بلدانهم وذلك لشرح ملاحظاتهم غير المحظورة للرأى العام .

وثيقة رقم (١٣٨)

من الملك سعود إلى الرئيس جمال عبد الناصر

هالا ابلغنا الرئيس جمال عبد الناصر ان موقف الدول الغربية وبالأخص
بريطانيا وفرنسا من مصر قد ازعجنى واقلقنى وحرمنى النوم وعندما رأيت تأزم
الموضوع قررنا تأجيل سفرنا الى اندونيسيا لنكون قريبين من سيادة الأخ
لنتشاور ونتعاون فى هذه الأزمة حتى لا نعتبر انها أزمة مصر بل نعتبرها
أزمة موجهة لنا ولكننا قد بدأنا الاتصال بالأمريكيين للتأثير عليهم فى الأمر
ونطلب من الرئيس جمال أن يخبرنا بالخطة التى يقترحها لنكون على بينة من
خطوات مصر ونكون يدا واحدة وأؤكد لفخامة الرئيس بأننا مع مصر فى كل
امكانياتنا .

وثيقة رقم (١٣٩)

حضرة الاخ الكريم الاستاذ علي صبري

تحية طيبة

ابعث لكم مع هذا صورة لجواب الامير ... الذي وصلني هذه الساعة من جلالة مولاي راجيًا بعد الاطلاع عليه عرضه على فخامة الرئيس وافادتي بما يرد عليه حتى ارسله لصاحب الجلالة مع قائد حرسه الخاص

عمر

٧ سبتمبر ١٩٥٦

برقية ملكية مستعجلة للغاية

بلغوا الرئيس الاخ جمال شكرنا على رسالته التي بعثها مع يوسف وقد أخبرنا يوسف خلاصة المباحثات الجارية مع اللجنة الخماسية وأعلمنا بما حدث مع الرئيس وما كان من عرض اللجنة اقتراح ... وتفنيد الرئيس لذلك الاقتراح ثم بيان استعداده لضمان حرية الملاحة والمساواة في الأجور والاتفاق على الأجور وغير ذلك من الأمور التي يقتضي بحثها واخبرنا بان جواب اللجنة كان ان غرضها كان عرض الاقتراح واخذ الجواب عليه ولا يدخل في مهمتها تلقي اقتراحات مقابلة الى غير ذلك فقط نحن ما نعلم ما سيكون بعد خروج اللجنة والمهم عندنا ان تجعل صلة المباحثات متصلة بعضها مع بعض حتى لا يعتبر خروجهم قطعاً للمباحثات وان كل دولة تتخذ ما تراه بعد ذلك مما لا تعرف نتائجه فقط ونعتقد ان قد يكون من الحرج لمصر لو دعت لعقد مؤتمر آخر لاشغال الرأي العام العالمي بالبحث بدلاً من اللجوء الى القوة وما يتبع ذلك. ورأينا ان نبدي للأخ الرئيس انه اذا كان يستحسن ان نتقدم نحن بصورة خاصة وشخصية للحكومة الأمريكية تلافياً للموقف باقتراح عقد اجتماع عام لبحث الموضوع على الاساسات التي ذكرها سيادة الرئيس ويكون هذا بصفة سرية وشخصية منا حتى اذا وجد قبول من الحكومة الامريكية أمكن تقديمه واعلانه فقط فاذا كان فخامة الرئيس يوافق على هذه الفكرة او اقتراح آخر يراه نرجو ان يبعث لنا بشخص ملم بالقضية يمكن ان يحمل الاقتراح للحكومة الامريكية بالشكل الذي يتفق مع رغبة السيد الرئيس وحكومته بدون ان يكون ذلك منسوبا لمصر

وثيقة رقم (١٣٩)

فان نجمعنا في العمل فهو المطلوب لان المقصد من ذلك هو مواصلة السعي وجعل الباب مفتوحاً حتى نصل لما نرجوه . انتهى

التوقيع

سعود

٧ سبتمبر ١٩٥٦

وثيقة رقم (١٤٠)

رسالة (معلومات) من الملك سعود الى الرئيس جمال عبد الناصر

لقد أمرنا وزير خارجيتنا بأن يستدعى السفير الامريكي بجده ويلفت نظره إلى خطورة الموقف وإلى مساعى الانكليز والفرنسيين لتاليب العالم ضد مصر بسبب تأميم قناة السويس ووجهنا نظر السفير إلى وجوب الاعتدال وعدم الاندفاع مع الانكليز وأن يسلكو مسلكا يخفف من شدة الأزمة ـ وقد وردنا من الاخ فيصل ما يلى :

لقد اجتمع يوسف ياسين بالسفير الامريكي (الذى أطلعه) على رسالة « من المستر دالاس للسفير ليقدمها لجلالتكم وفيما يلى نص الرسالة المرسلة من دالاس للسفير الامريكي » أنت تعلم أن الولايات المتحدة اتفقت مع المملكة المتحدة وفرنسا على عقد مؤتمر فى لندن بتاريخ ١٦ أغسطس بشأن قنال السويس ـ وأود أن تعلم ايضا أن الولايات المتحدة استحثت أن تكون المملكة السعودية ضمن البلدان التى دعيت إلى هذا المؤتمر ـ ولكن لسوء الحظ لم يكن ذلك ممكنا بمقتضى القياس الذى اتفقت عليه لاختيار البلاد التى توجه إليها الدعوة وقد حدد ذلك القياس تلك الدول كما يلى :

أولا : الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية .

ثانيا : الدول التى كانت من القوى الرئيسية فى وقت الحرب .

ثالثا : الدول التى لها نسبة مئوية مرتفعة فى مجموع تجارتها التى تمر بالقنال وبذلك لم يكن ممكنا ادراج المملكة السعودية أو العراق التى كانت المملكة المتحدة ميالة لتاييد إدراجها . وأضاف السفير قوله وسأقدر رفع ذلك لجلالة الملك سعود بالصيغة المناسبة قد. انتهت الرسالة .

وقد أضاف السفير بأنه شخصيا يود أن يعرف رغبة حكومة جلالتكم فيما إذا كنتم ترغبون الاشتراك فى المؤتمر لحث الحكومة الامريكية على إصرارها فى دعوة حكومة جلالتكم ـ وقد ذكر له يوسف اننى سأرفع لجلالتكم هذه الرسالة لتلقى امركم ؛ أو افهمه شخصيا انه لابد من مراجعة جلالتكم مع الحكومة المصرية فى هذا الشأن ـ وبعد هذا أبلغ يوسف السفير الامريكي رسالة جلالتكم لابلاغها للولايات المتحدة وذلك بأن جلالتكم يجب أن تعلم الولايات المتحدة أن جلالتكم مهتمون اهتماما عظيما جدا بالنزاع القائم نتيجة لتأميم مصر لشركة القنال وأن جلالتكم لما رأيتم تطور الموضوع إلى هذه الحالة التى سمعناها من التاكيد باستعمال القوة وما رأيتموه جلالتكم من خشية تطور الأمر فى الشرق إلى ابعد مدى وحصول ما تخشونه جلالتكم والولايات المتحدة من تدخل السوفيت فى الامر لما رأيتم جلالتكم ذلك احببتم أن توجهوا نظر الولايات المتحدة للتبصر فى الأمر واستعمال الاعتدال فى معالجة هذه القضية وعدم الانسياق وراء الاهواء والمطامع التى قد تكون لبريطانيا وفرنسا وأن جلالتكم تعلمون أن الذى يهم الولايات المتحدة ويهم العالم هو حرية الملاحة وأن جلالتكم على استعداد لبذل المساعى الحميدة بصورة خاصة مع المصريين لتأمين حرية الملاحة وإيجاد حل لهذه القضية ـ واضاف يوسف إلى هذا نقطتين :

وثيقة رقم (١٤٠)

أولا : إذا استعملت القوة فقد يدعو هذا إلى تدخل السوفيت فى المنطقة .

ثانيا : وحتى لو لم تستعمل القوة فان السوفيت قد ربحوا وكسبوا كثيرا فى الدعاية بسبب تأييدهم للمصريين فى موقفهم .

وقد وعد السفير برفع هذا لحكومته سريعا وقد سأل يوسف السفير عن الهدف الذى ترمى إليه الولايات المتحدة بشأن القنال فوعد السفير أن يرسل ليوسف نص خطاب دالاس بعد رجوعه إلى امريكا ـ وتكلم السفير شخصيا مستندا بكثير من المعلومات التى عنده بأن الحكومة الأمريكية مع أفرادها بالمحافظة على حقوق مصر الشرعية فى القنال فإنه يهمها وضع نظام دولى للقنال وقد اجاب السفير على سؤال ليوسف بأنه لا يعتقد أن البريطانيين يقدمون على استعمال القوة وان الرئيس ايزنهاور أرسل دالاس لتجنب هذا الخطر والا تدفع الدول بالقوة إلا إذا قام المصريون باجراء يثير حفيظة البريطانيين بمنع بواخرهم من المرور فى القنال أو فى الاستمرار فى توجيه الاهانة للبريطانيين وسأل السفير عما إذا كانت ارسلت رسالة من جلالتكم إلى السيد جمال فى الموضوع فاجابه يوسف أن الذى يعلمه انكم ارسلتم رسالة للسيد جمال عبد الناصر فى الموضوع قد انتهى .

هذا ما وردنا من الأخ فيصل فأنتم حالا قابلو فخامة الرئيس جمال عبد الناصر وأطلعوه على هذا الحديث واخبروه أن فخامته يعلم مقدار اهتمامنا بقضية التاميم واننا نعتبر قضيتهم هى قضيتنا بالذات كما نعلم أن فخامته سيعالج الموقف بحكمة وروية لأن المقصود هو سيادة مصر على القنال وهذا تم وهو ما نتمناه ويتمناه كل عربى وإنما الذى نرجو من فخامته معالجة الأمور بحكمة وعدم التحدى لأن الجماعة يظهر انهم فاقدين أعصابهم وقد يكون أنهم يجدون مبرر فى تحديهم . احبب توجيه نظر أخى إلى هذه الناحية التى تهم الجميع ونرجو من الله أن تنتهى هذه الأزمة بالسلامة وبما يتفق مع أمانى مصر ونحن ولا شك كما يعلم فخامته اننا نقدم كل إمكانياتنا فى هذا السبيل . كذلك خذوا رأى فخامته هل المصلحة أن تسعى لتشترك حكومتنا فى هذا المؤتمر وأن اشتراكنا سيكون من مصلحة مصر أم ما هو رأيه فى ذلك ـ افيدونا مستعجلا ونرجو من الله التوفيق والسداد للجميع .

وثيقة رقم (١٤١)

السفارة المصرية

واشنطن

مذكـــرة

سمعت من مسئول بوزارة الخارجية الأمريكية أثناء حفلة فى مساء الثلاثاء الماضى وبعد مناقشة طويلة فيما يدور حاليا حول قناة السويس وبعد ان قلت « لننتظر ما ياتى به الأسبوع القادم من أخبار بعد اجتماع مجلس العموم البريطانى » فاجاب المسئول « أنه لن توجد مصر فى الأسبوع القادم .

وقد قابلت نفس الشخص ظهر الأمس على الغذاء بناءا على طلبه وكان محور حديثه أن مصر لا تقوم بدعاية كافية ضد الصهيونية وأن من الواجب تنظيم هذه الدعاية بما تستسيغه طبيعة الشعب الأمريكى . . الخ .

ولما كانت قناة السويس من أهم الاحداث الحالية فقد حاولت إدارة الحديث حولها وقد فهمت من سياقه أنه ربما كانت الحكومة الأمريكية على تمام الموافقة لما تتخذه بريطانيا وفرنسا من استعداد لتدخل مسلح بالقناة . ونظرا للمعركة الانتخابية الحالية فى أمريكا فلا يمكن ابداء الرأى والتأييد علنا بما يؤثر على حسن العلاقة بين أمريكا وبريطانيا .

وقد سألته فى آخر الحديث « انتم تايدوننا ولكن ، الذى يحدث إذا ما اعتدت بريطانيا وفرنسا على

وثيقة رقم (١٤١)

مصر اعتداءا مسلحا مع اخطار امريكا به قبل حلوله ببضعة دقائق كما حدث عند الاعتداء على البوريمى . . . »

فكانت إجابته بانه وضع إبهامه فى فمه علامة السكوت على هذا الإجراء وربما الموافقة .

وربما يحاول البعض من المسئولين بوزارة الخارجية الامريكية عن طريق إبداء الصداقة وفهم وجهة النظر المصرية نشر فكرة إثارة الدعاية ضد إسرائيل والصهيونية بين المسئولين المصريين فإذا حدثت هذه الدعاية المضادة للصهيونية وامتزجت بقناة السويس ونشطت دعاية الصهيونيين الامريكيين ضد مصر بالتالى لتغير الرأى العام الامريكى المؤيد لموقف مصر من قناة السويس إلى حد كبير فى الوقت الحالى بما يدفع الحكومة الامريكية لمؤازرة بريطانيا وفرنسا علنا تمشيا مع رغبتهما .

وقد سبق لهذا المسئول العمل فى إحدى البلاد الاسلامية غير العربية وهو إلى جانب عمله بوزارة الخارجية على نشاط كبير مع إدارة المخابرات المركزية الامريكية . وهو يستعد الآن بحضور دراسات خاصة بوزارة الخارجية الامريكية توطئة لنقله قريبا إلى أحد البلاد العربية .

الملحق الثقافى
دكتور صلاح الدين توفيق

١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦

وثيقة رقم (١٤٢)

السفارة المصرية
واشنطن

□ ٢١ سبتمبر سنة ٥٦

سرى جدا

مذكرة لسيادة السفير

سمعت الآتى من شخص يعمل فى مكتب أحد كبار المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية .

أصبحت أمريكا تؤمن أن سوريا هى ميدان المعركة السياسية الأمريكية فى الشرق الأوسط . وقد وضعت أمريكا خطتها على أساس الخطوة التالية :

١ - حدثت اتصالات بين الأمريكيين وبين الزعيم اديب الشيشيكلى فى باريس للتعاون على تأسيس النفوذ الأمريكى فى سوريا . وقد طلب الشيشكلى أن يساعده الامريكيون على ايجاد اتصالات مستمرة منتظمة بينه وبين بعض الضباط فى الجيش السورى وقدم الشيشكلى للأمريكيين قائمة بخمسة ضباط على أنهم موضع ثقته الراسخة وانه يستطيع أن يقوم بانقلاب جديد فى سوريا إذا ساعده الأمريكيون على ذلك . وفى سبيل هذه المساعدة تعهد الشيشكلى بتحقيق هذين الهدفين .

الأول - إخراج سوريا من المعسكر المصرى والقضاء على نفوذ الرئيس جمال عبد الناصر فيها .

والثانى - القضاء على النفوذ الشيوعى تماما فى سوريا الذى يسبب للأمريكيين قلقا شديدا على مصير الشرق الأوسط .

٢ - الرجل الذى يساعد الأمريكيين ويتعاون معهم والذى هو موضع ثقتهم فى سبيل القضاء على نفوذ الرئيس جمال عبد الناصر فى الشرق الأوسط هو الرئيس اللبنانى كميل شمعون . وهو يعلم بالاتصالات الجارية مع الشيشكلى ويقبلها بالرغم من أنه شخصيا لا يميل للشيشكلى .

وثيقة رقم (١٤٢)

٣ ـ فى نفس الوقت تدور اتصالات قوية وعلى نطاق واسع مع العناصر التى تخشى الرئيس جمال عبد الناصر وتخاف من قوته فى المستقبل فى المملكة العربية السعودية ولبنان والعراق وسوريا وليبيا ومصر ذاتها وذلك لايجاد حلقة قوية تحاصر حكومة السيد الرئيس وتستطيع أمريكا أن تعتمد عليها فى التعاون على القضاء على نفوذ السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى المنطقة كلها عندما يحين الوقت الملائم للعمل .

٤ ـ فى نفس الوقت نصحت الحكومة الشركات الأمريكية والأوروبية بإهمال مشروع إقامة مصنع تكرير للبترول فى سوريا فى الوقت الحاضر .

كما سمعت الآتى

تعتقد الحكومة الأمريكية أن من مصلحتها تأجيل اتخاذ أى قرار حاسم بالنسبة لقضية قناة السويس إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية . ويقوم هذا الاعتقاد على الأسس التالية :

١ ـ قررت لجنة الحزب الجمهورى برئاسة لينارد هول أن أزمة قناة السويس حدثت فى وقت غير ملائم بالنسبة لمركز الحزب الجمهورى فى الانتخابات وليس من مصلحة الحزب أن تتخذ الحكومة أى قرار حاسم فى الوقت الحاضر . فاذا نجح الجمهوريين أصبحوا فى مركز اقوى وأصبح لديهم سعة من الوقت لمقاومة الرئيس جمال عبد الناصر . وإذا خسروا الانتخابات فسوف يرث الديموقراطيين المشكلة دون أن يستطيعوا اتهام الجمهوريين بأنهم اتخذوا قرارات من شأنها أن تفسد الجو على الحكومة الجديدة .

٢ ـ تستطيع أمريكا أن تفرض على مصر إجراءات اقتصادية تثير المتاعب فى وجه حكومة الرئيس جمال عبد الناصر وتجعل للسياسة الطويلة الأمد أثرا فعالا دون أن تضطر الحكومة الجمهورية إلى إتخاذ سياسة حاسمة فى الوقت الحاضر .

وتدرس الحكومة الأمريكية إجراءات قاسية مختلفة لتطبيق سياسة إثارة المتاعب الاقتصادية فى مصر خصوصا وأن المعلومات التى ترد لها تقول بأن الحالة الاقتصادية فى مصر بدأت تتأزم .

هذا ما سمعته أرفعه لسيادتكم مع وافر الاحترام . .

محمد حبيب
الملحق الصحفى

وثيقة رقم (١٤٣)

السفارة المصرية
واشنطن
١٥٥ سرى
٥ / ١١ / ٣

□ ٢٧ سبتمبر سنة ٥٦

سـرى

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية الدائم
بعد التحيـة

١ ـ أثناء حديث مع مسئول مطلع ذكر أن الأثر الأول لمسألة القنال هنا كان تبين أن بترول الشرق الأوسط قد يهدد وأنه يجب إتخاذ كل ما يمكن لتلافى مفاجأة الولايات المتحدة مستقبلا بمثل هذا التهديد . وأنه نتيجة لذلك قد أتخذ إجراءان هامان الأول التوسع بقوة فى برامج الابحاث والتجارب الخاصة بالطاقة الذرية حتى تحل محل البترول ووفقا لتقدير محدثى لن تزيد المدة اللازمة لذلك عن عشر سنوات ، والاجراء الثانى خاص بالمواد البترولية الملتصقة بالاحجار وهى موجودة بكميات هائلة هنا إلا أن استخراج البترول منها مرتفع التكاليف وقد تقرر التوسع بقوة أيضا فى الابحاث الخاصة بتخفيض تلك التكاليف وأنه لو كلت

وثيقة رقم (١٤٣)

تلك الجهود بالنجاح لاطمانت الولايات المتحدة إلى توافر ما يلزم من البترول لامد طويل دون الحاجة لبترول الشرق الأوسط .

٢ ـ اثناء حديث مع المستر كرمت روزفلت ذكر انه وفقا لرايه فان فكرة الحرب قد بعدت إلا أنه لو حصلت أحداث جديدة كتهديد ارواح الاجانب فى مصر أو الأردن أو قطع أنابيب البترول فى سوريا مثلا فيعتقد أن الانجليز والفرنسيين سيلجأون لفكرة الحرب .

وذكر مخاوفه من ناحية إسرائيل ودقة الموقف معها واضاف أن أمريكا قد استعملت الضغط والتهديد مع اسرائيل لتحذيرها من الحرب التى لا ترغب فيها أمريكا وفقا لما لديه من معلومات .

٣ ـ وقال محدثى عن إجراءات الضغط الاقتصادى على مصر أن هذا الاتجاه مؤكد لا شك فيه .

٤ ـ زارنى المستر سام كوبر بعد زيارات قام بها فى وزارة الخارجية وسيادته كان يعمل فى الماضى بتلك الوزارة فى قسم مصر وهو يعمل الآن مع شركة أرامكو بجانب أنه من المستشارين المقربين لمستر ستيفنسون المرشح الديمقراطى للرئاسة .

وقد أبدى المستر كوبر أنه يرى من المصلحة أن تفيد مصر من عرض قضية القنال على مجلس الأمن لتظهر رغبتها فى المفاوضة للوصول إلى حل وتغتنم هذه الفرصة لتكوين هيئة مفاوضة من مجلس الأمن ذاته او بمعرفته تتولى تلك المهمة وتعتمد النتيجة فيما بعد فى الأمم المتحدة . وقال أن ذلك يحقق مصلحة مصر ويظهرها بمظهر إيجابى فى حين أن ظهورها بمظهر الغير راغب فى المفاوضة والمعتمد على الفيتو الروسى قد يضر بمظهر مصر وقضيتها .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام . . .

السـفير

احمد حسين

☐ اصل وصورة للوزارة ، صورة للسيد الرئيس جمال عبد الناصر ، صورة للملف الخاص ، صورة للملف ، صادق

وثيقة رقم (١٤٤)

السفارة المصرية

واشنطن ☐ ٢٩ سبتمبر سنة ٥٦

١٥٨

٥ / ١١ / ٣

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية الدائم . .

قابلت أمس فى عشاء المستر لوى هندرسن نائب وكيل الخارجية وتحدثنا على انفراد وقد أعرب المستر هندرسن عن رجائه فى أن تسوى مسألة القنال بطريقة مرضية .

وقال المستر هندرسن انه ارتاح شخصيا ويرجو أن يكون ذلك تقدير الجانب المصرى للوضع الذى انتهى إليه مشروع هياه المنتفعين بحيث أصبح لا ينطوى على أى صورة عدوانية(nonbelligerent) ولما سألته عن رأيه فى خطر الحرب قال انه لا يعتقد أنها ستقع وإن كان لا يستطيع أن يستبعد تماما احتمال وقوعها .

وذكر لى المستر هندرسن أن لديه بعض الاقتراحات الشخصية لمحاولة تسوية الموضوع إلا أنه لا يستطيع أن يتحدث معى عن تلك الاقتراحات فى هذه المرحلة لأن الموضوع محل دراسة فى وزارة الخارجية الأمريكية التى تتصل بدورها بشأنه بلندن وباريس .

وثيقة رقم (١٤٤)

وقد تحدثت للمستر هندرسن عن وجهة نظر مصر وقد سبق ان شرحت له وجهة نظرنا بالنسبة لهيئة المنتفعين وأكدت بصفة خاصة رغبة مصر فى إنشاء هيئة للمفاوضة ورجائى فى أن يكون موقف الجانب الآخر بمناسبة عرض القضية على مجلس الأمن انشائيا بغرض الوصول إلى حل يصون حقوق مصر وسيادتها مع ضمان الملاحة فى القنال بدلا من أن يكون سلبيا قائما على الهجوم والعداء . وأعربت عن رجائى فى أن يكون للولايات المتحدة دورا أساسيا فى هذا الموضوع فقال المستر هندرسن انه يرجو من كل قلبه أن يتخذ الجانبين موقفا إيجابيا يوصل إلى تسوية مقبولة .

وأوضحت للمستر هندرسن عدم مشروعية وأخطار الحرب الاقتصادية ضد مصر وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج ضارة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام . . .

السـفير
احمد حسـين

□ أصل وست صور للوزارة ، صورة للسيد الرئيس جمال عبد الناصر ، صورة للملف الخاص ، صورة للملف ، حامد

وثيقة رقم (١٤٥)

السفارة المصرية
واشنطن
١٢١ سرى
٣/١/٥ سرى

□ ٢٧ اكتوبر سنة ٥٦

سـرى جـدا

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية .

١ ـ زارنى المستر هارى كرن وذكر أنه قابل المستر سلوين لويد فى نيويورك قبيل مغادرة الأخير لها وذكر المستر كرن انه **يعتقد ان الانجليز يبيتون الشر لمصر وانهم ينتظرون** إجراء الانتخابات الأمريكية حتى لا يحرجوا الأمريكيين الآن . وقال ان المستر لويد قال له أن دخول مصر أمر يسير إلا أن الخروج منها بعد ذلك سيكون صعبا .

وقد ألقى المستر كرن بعد ذلك محاضرة هنا فى واشنجتون فى مؤتمر مديرى الشركات عن التطورات الحديثة فى الشرق الأوسط قال فيها أنه علم من مصدر بريطانى مسئول موثوق به أن الحكومة البريطانية تعتقد ان مصر لن تتقدم باقتراحات مقبولة ولن تتزحزح عن موقفها بالنسبة لقنال السويس مما سيضطر **بريطانيا إلى احتلال منطقة القنال ومصر بعد انتهاء الانتخابات الامريكية وان دخول مصر فى اعتقادهم امر هين ولكن الصعوبة هى فى كيفية الخروج منها بعد ذلك .**

وقد أرسلت السفارة البريطانية هنا فى اليوم التالى رسالة إلى المؤتمر تقول أن مصدر اخبار مستر كرن الذى أشار إليه فى جلسة اليوم السابق لا يمكن أن يكون مصدرا رسميا لانه لا يمثل موقف الحكومة البريطانية .

٢ ـ تناولت معى العشاء من يومين الكاتبة الكبيرة دوروثى تومسون التى تؤيد العرب تأييدا قويا ثم زارتنى فى اليوم التالى وتحدثت معى لمدة ساعتين وذكرت لى أنها ستزور الشرق الأوسط ومصر قريبا وأرجو أن تحظى بالاهتمام والرعاية فى مصر لما لكتاباتها هنا من وزن كبير . وقد أعربت أثناء الحديث عن مخاوفها من ناحيتين الأولى ما سمعته من زملائها كبار الصحفيين هنا بطريقة اجماعية من أن الشيوعيين متغلغلون

وثيقة رقم (١٤٥)

فى أغلب الصحف المصرية وكذلك فى الاذاعة والناحية الثانية أن الرئيس عبد الناصر يتمتع بتاييد شعبى عربى قوى للغاية إلا ان الحركة فى مصر ليس لها فلسفة معينة أو برنامج أو تنظيم يسندها مما يخشى معه من أن يستغل الشيوعيون الموقف وحتى ولو كان عددهم صغيرا وحتى لو لم تكن لهم فى نظرنا قوة نخشاها وذلك لأن لهم فلسفة وبرنامج ولهم هدف يسعون للوصول إليه ويعرفون طريقهم فى ذلك مما قد يمكنهم من كسب الموقف والسيطرة عليه .

٣ ـ ذكر الدكتور بن عبود الوزير بسفارة مراكش للوزير المفوض بسفارتنا انه علم من صديق له يعمل بادارة المخابرات الأمريكية أن اسرائيل تستعد للهجوم فى الأيام المقبلة وأنها تقوم بالاستيلاء على السيارات الخاصة لديها .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

السفير

احمد حسين

□ أصل وست صور للوزارة ، صورة للسيد الرئيس جمال عبد الناصر ، صورة للملف الخاص ، صورة للملف ، صادق

وثيقة رقم (١٤٦)

وزارة الخارجية

إدارة الأبحاث

برقية رمزية رقم ٤٥٦١/٤٥٦٤ بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٥

واردة من نيويورك (٤٦/٤٩)

الساعة ٦,٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٦

عاجل جدا

إلحاقا ببرقيتنا رقم ٤٤ ، قابلت سوبوليف اليوم وتناقشنا فى مسألة اقرار جدول الأعمال الذى سيتم غدا ، وقد أبلغنى أنه سيعترض على شكوى أنجلترا وفرنسا مبررا النقط الآتية :

١ ـ إن هذه الشكوى ليست من اختصاص مجلس الأمن حيث انها مسألة مصرية داخلية .

٢ ـ أنه لا علاقة بين تاميم شركة القنال واتفاقية ١٨٨٨ التى صرحت مصر مرارا باحترامها .

وأضاف أنه إذا اعترض الغرب على شكوى مصر فسيصوت ضد ادراج شكواهم ومن رأيه أنه من المصلحة أن تناقش الشكوتان فى نفس الوقت إذا تم الادراج ، وفى هذه الحالة سيطلب الأسبقية فى المناقشة لشكوى مصر ، ولو انه يعلم أن الغرب سيصوت ضده .

قابلت رئيس مجلس الأمن وطلبت منه أن يصوت فى جانب مصر عند مناقشة ادراج شكوى مصر ، فاخبرنى أن ممثلى انجلترا وفرنسا اجتمعا به والحا عليه أن يصوت ضد إدراجها وأنه لذلك وجه مذكرة لوفد أمريكا مبينا فيها الأضرار التى ستنجم عن عدم قبول شكوى مصر وأنه نظرا لهذه الظروف أرسل لرئيس جمهوريته طالبا التعليمات . وابلغنى ايضا أن ممثل الصين الوطنية سيشعر هو الآخر بحرج إذا اضطر للتصويت إلى جانب انجلترا وفرنسا .

قابلت هنرى كابوت لودج وتناقشت معه فى شكوى مصر وشرحت له أن أمريكا جرت على التصويت مع إدراج اى شكوى فى مجلس الأمن حتى إذا كانت موجهة ضدهم . فأجابنى أن الموضوع كله محل نظر دالاس شخصيا وأنه لم يتلق بعد تعليمات فى هذا الشأن . طلبت منه أيضا أن لا تعقد الجلسة الثانية قبل يوم الجمعة ٥ أكتوبر ، فرد أن هذا طلب معقول .

وثيقة رقم (١٤٦)

قابلت ممثل استراليا وتحدثت معه فى الموضوع فلم يبد اعتراضا على ميعاد الجلسة . أخبرنى ممثل إيران أنه لم يتلق حتى الآن أى تعليمات من حكومته .

لطفى

: عمر لطفى مندوب مصر الدائم بالامم المتحدة .
: وكانت كل البرقيات توقع باسمه ، حتى لو لم يكن هو كاتبها ، لأنه الممثل الرسمى المعتمد .

وثيقة رقم (١٤٧)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحـاث

برقية رمزية رقم ٤٧١٧/٤٧٠٤ بتاريخ ٤ اكتوبر ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٨٢/٦٩)
الســـاعة ١٥,٠٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٤

رسالة إلى السيد الرئيس :

اولا ـ قابل الدكتور فوزى بوبوفيتش وتبين اتفاقه معنا على جميع الخطوط العريضة للمسألة سواء من ناحية المبدأ أو الأسلوب ، وقد أشار خلال حديثه إلى أن مصر لا يجب أن تكون كرة بين موسكو وواشنطن ولو أنه يحدث احيانا أن تتفق وجهات النظر بين الدولتين اى مصر وروسيا ولا يمكن أن يغيرنا رغم ما قد يثار حول ذلك فى مناصرة حقنا .

ثانيا ـ وفى مقابلته مع همرشولد تكلم الأخير عن :

١ ـ الأردن واسرائيل . وقال أنه قد حدثت أخيرا اتصالات جديدة مع بن جوريون ونتيجتها تدعو للتفاؤل أكثر من الماضى ، وعبر همرشولد عن أمله فى الا يعطى العرب الفرصة للعناصر اليهودية المتطرفة للعدوان .

٢ ـ أما عن مسألة القناة فقد قال :

(أ) أن شعوره هو أن مصر بعد ما كسبت قليلا فى أول الأمر إذا بها تفقد بعض ما ربحته وكان هذا على اثر موقف مصر الذى اعتبره غير ايجابى خاصة وأن المباراة انتقلت إلى ايدى الأخرين ، وأضاف أن هذا شعوره وشعور غيره . وقد رد الوزير على ذلك بما يناسب المقام .

(ب) لا يدعى أن مصر يجب أن تقبل حل معين ، بل يرى أنه من الحماقة تكرار نفس ما فعلته لجنة منزيس إذ يجب العثور على حلول جديدة ويرى منها تشكيل لجنة بواسطة مجلس الأمن على أن تشترك فيها مصر او جعل مجلس الامن نفسه لجنة تشترك فيها مصر .

(جـ) يرى همرشولد ان الجلسة الأولى قد تستغرقها المناقشات حول طلب اسرائيل ثم تعقد جلسة السبت أو الأثنين ، وقد فضل الدكتور فوزى عدم عقد جلسة يوم السبت ووافقه همرشولد على ذلك حتى يكون هناك فرصة للتنفس بين الاجتماعات ، إذ يمكن استخدام السبت والأحد للاتصالات خارج المجلس .

(د) تكلم الوزير عن النيات ، وبين لهمرشولد أن النية إذا كانت مبنيه على عدم الاتفاق فما الفائدة من جهود السكرتير العام ، فاجاب الأخير بانه يعرف سلوين لويد من زمن وانه خاطبه فى الأمر وقرر أن لويد يرغب حقيقة فى الوصول إلى حل رغم المظاهر ، فهمرشولد يستبعد جدا استعمال الانجليز للقوة ، أما الفرنسيون فلهم متاعبهم الداخلية وهى كثيرة .

ثالثا ـ وفى مقابلته لشبيلوف تبين من حديثه .

١ ـ يعارض فكرة تشكيل مجلس الأمن لجنة أو اعتباره نفسه لجنة تشترك فيها مصر لأن الغالبية فى الحالتين ستكون ضدنا ولا يمكن ضمان النتيجة وهو ما يتفق وما نراه .

وثيقة رقم (١٤٧)

٢ ـ تساءل شبيلوف عن رأى مصر فى تجديد الاقتراح الروسى (لجنة التسعة) فتخلص الوزير بالقول أن مصر قد تبنته تقريبا عندما أقترحت لجنة من تسعة .

٣ ـ تساءل باهتمام عما إذا كانت مصر قد اختارت البلاد فقال الوزير أن الامر محل بحث .

٤ ـ أشار شبيلوف خلال حديثه إلى أن المجلس قد يحاول إصدار قرار ولكنه يرى انه من الافضل الاتفاق عليه خارج المجلس حتى ينال غالبية الاصوات ، ولعله يعنى أنه فى الحالة القصوى سيستعمل حق الفيتو .

٥ ـ أيد شبيلوف أن مصر لا يمكنها التساهل فى ملكيتها وسيادتها .

٦ ـ تساءل كذلك عن مهمة الدكتور بدوى وما قالت الصحف عن اتصالاته بالامريكيين ولمح إلى أن الامريكيين إذا تدخلوا فى الأمر فلن يخرجوا بسهولة لانهم يودون الحلول محل الفرنسيين والانجليز فأوضح له الوزير أن مهمة خاصة له وأن ذلك يخلق جوا خاصا . وقد استحسن شبيلوف ذلك إذا كان من باب الاجراءات التكتيكية .

٧ ـ ذكر شبيلوف أن الأمريكيين مختلفون مع الانجليز والفرنسيين ولكن فى المدى والوسيلة وليس فى طلب الموضوع فهم يتفقون تماما على أن تكون الادارة دولية ، ولذلك يرى أن تكون مهمتها الآن إيهامهم بأنهم مشتركون فى الادارة بينما هى فعلا فى يد مصر . وهنا تساءل عما إذا كانت مصر تقبل هيئة استشارية فقال الوزير أن هذا ممكن بحثه .

٨ ـ تحدث عن أهمية عنصر الزمن فى جهة أن الفرنسيين والانجليز والأمريكيين قد يخشون إعطاء مصر فرصة كافية من الوقت تبرهن فيها بما لا يدع للشك مجالا على قدرتها على إدارة القناة بجدارة مما يدحض ادعاءاتهم ويحرجهم أمام الرأى العام العالمى . كما أن هذا الامر يدعوهم إلى التعجب ، كما أن هناك خطرا آخر وهو أن مسألة القناة لا تعتبر مجرد مشكلة بل أنها فرصة ذهبية للتخلص من بعض الشخصيات ومن بعض الاتجاهات التحريرية لاطالة الاستعمار ، وكل ذلك قد يوحى بأن الغرب لا يرغب حقيقة فى الوصول إلى حل ، ولذلك الوقت (. . . . . .) أنه من البراعة إخراج حل يورط الغرب بالاتفاق معنا .

٩ ـ (أ) من ناحية الاجراءات يرى شبيلوف أن انجلترا وفرنسا ستتكلمان يوم الجمعة ، وقد يتكلم دالاس ، وقد تدعى مصر إلى كلام بعد فرنسا وانجلترا ولو أنه من المفروض الا تكلم مصر يوم الجمعة ، ويشاركا الرأى فى عدم عقد جلسة يوم السبت .

(ب) من ناحية الرئاسة فقد تركت اللائحة إلى الرئيس ذلك ، ولكن إذا تمسك الفرنسيون بالرئاسة فانها (. . . . .) ضعف من ناحيتهم .

١٠ ـ فى خلال الحديث مع شبيلوف وجه الوزير نظره إلى أن :

(أ) مجلس الأمن لا يمكن أن يبحث وليس من اختصاصه الأصيل أن ينظر (كلمة غير مفهومه) المعاهدات أو فى تنفيذها بل أن اختصاصها المحدود بما يتعلق بالأمن والسلام الدولى ، ولايقاف حرب يخشى وقوعها أو الانتهاء من حرب دائرة .

(ب) ليس للمجلس إلا إتخاذ إجراءات وقتية لتحقيق هذا الهدف ، وليس فى استطاعته أن يقطع من ملكية اوسيادة أية دولة أى جزء من إقليمها .

رابعا ـ أما من ناحية طلب اسرائيل ، فبوبوفتش متفق معنا على مقاومته ، وقد ذكر همرشولد أن الاتجاه هو ترك المسألة مائعة بعدم رفض طلب اسرائيل بل وتأجيل النظر فيه لانه يشوش على القضية الأصلية وقد وجه الدكتور فوزى النظر إلى أن ذلك لن يفتح الباب فقط أمام الدول العربية بل أيضا أمام الدول الشرقية وغيرها ، ويتفق معنا شبيلوف فى الرأى .

خامسا ـ وسيقابل الوزير باكر المسيو سباك وممثل إيران ، والوفود العربية .

انتهت الرســـالة ،

لطفى

وثيقة رقم (١٤٨)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
قسم الرموز
برقية رمزية واردة رقم NSR 04 بتاريخ ٥/١٠
من نيويورك إلى
الساعة ١٢٠٠ بتاريخ ٥/١٠/١٩٥٦

إلى الرئيس . اتصلت بكيرميت روزفلت اليوم بعد مقابلته لدالاس وتصريحه له بالاجتماع بى . استعرضت معه موقفنا منذ صفقة الأسلحة وشرحت له غرض بريطانيا من وصمنا بالاعتماد على روسيا وأننا عملاؤهم وذلك فى إذاعتهم السرية والنشرات التى وزعت هنا منسوبة إلى محمود أبو الفتح . أخبرته عن خطة بريطانيا لاتخاذ قرار فى مجلس الأمن ترفضه روسيا فلا تحل المشكلة ويستغل ذلك فى الدعاية ضدنا . لا يعلم حتى الآن ماذا سيحدث فى مجلس الامن لأن بريطانيا لم تكشف عن خطتها . سألنى رأيى فى مشروع قرار يوصل إلى المفاوضة فى حدود مقترحات مصر مع إضافة نقطة رابعة هى أن تشمل هذه الاتفاقات الضمانات اللازمة للمنتفعين وتترك النقطة علامة فلا تضر الطرفين . الضمانات فى رأيه .... (كلمة غير واضحة ية ل م هـ م ر ن هـ)[1] تتراوح بين كلمة الشرف والاحتلال . لم أعطه رأى صريح ولو أن الدكتور فوزى يرى أنها لا تضرنا . لم أرغب فى التساهل من الآن وشعورى أن هذا مشروع القرار الذى تفكر فيه أمريكا . شرحت له ضرر المقاطعة الاقتصادية لمصر وما يتبعها من ربط اقتصادنا بالكتلة الشيوعية فقال أن دالاس يرى هذا . سألنى رأى فى السفر إلى واشنجطن عند انتهاء مجلس الأمن لتكملة اجتماعاتنا حول الأوضاع فى الشرق الأوسط فلم أرفض إذا رأيت عند اجتماعى بدالاس ما يشجع . مطلوب الرأى فى مشروع القرار وفى السفر إلى واشنجطن .

(١) الكلمات غير الواضحة فى البرقيات الرمزية معناها انه تعذر فك رموز شفرتها لاختلاط الارقام .

وثيقة رقم (١٤٩)

وزارة الخارجية
إدارة الابحاث
قسم الرموز
برقية رمزية صادرة رقم SAM 05 بتاريخ ٥/١٠/١٩٥٦
إلى نيويورك

من الرئيس إلى الدكتور فوزى . أبلغنى السفير الروسى . خطة الوفد الروسى .

١ ـ الوصول إلى نتيجة تلزم الغرب بعدم الإلتجاء إلى القوة . ٢ ـ الوصول إلى مفاوضات بين الدول التى يهمها الأمر تمكن من الوصول إلى حل سلمى . اتفاق يقبله الطرفان يحفظ سيادة مصر ومصالح مستخدمى القناة . ٣ ـ انتقاد الشكوى المقدمة من فرنسا وبريطانيا . ٤ ـ لفت نظر مجلس الأمن إلى أن إجراءات الحكومة المصرية لتأميم القناة قانونية ضمن سيادة مصر ولا يمكن أن تكون موضع مناقشة دول أجنبية . ٥ ـ تأميم شركة قناة السويس لا تخلق خطرا على حرية الملاحة . ٦ ـ إجراءات مصر كلها تتجه إلى المحافظة على سير العمل فى القناة وحرية الملاحة بعكس الإجراءات المثيرة التى اتخذتها فرنسا

وثيقة رقم (١٤٩)

وبريطانيا لوضع عقبات فى سبيل الملاحة . ٧ ـ امريكا لم تحتج على الإجراءات العسكرية البريطانية والفرنسية ولكنها زادت التوتر بوضع الخطط ضد سيادة مصر مما يساعد على الاستعمار . ٨ ـ إقامة جمعية المنتفعين انتهاك لإتفاقية ١٨٨٨ وتعتبر تدخلا فى سيادة مصر . ٩ ـ من أجل استخدام المناقشة للوصول إلى مفاوضات يروا أن تقترح مصر إنشاء لجنة من ستة دول . الاربعة الكبار ومصر والهند غرضها المفاوضات للحصول على الوسيلة والاسس لحل موضوع القناة . تجهز هذه اللجنة لمؤتمر دولى تشترك فيه الدول الموقعة على الاتفاقية والدول العربية والدول التى تستخدم القناة ، روسيا ستؤيد الاقتراح إذا كانت مصر لا ترغب فإن روسيا مستعدة لتقديم الاقتراح . ١٠ ـ مصر قد تجد من الضرورى فى مجلس الامن أن تعلن قبولها للجنة الاستشارية وهذا الاقتراح يمكن ان يقوى مركز مصر والدول التى تسايرها كما تبين إخلاص مصر فى التعاون الدولى فى سبيل حرية الملاحة وهذا يساعد فى الوصول إلى حل ويبين الفارق بين موقف بريطانيا وفرنسا وأمريكا وموقف مصر . الأولى تريد السيطرة الدولية ومصر تريد تعاون دولى . ١١ ـ الدفاع عن قرارات الهند فى مؤتمر لندن تشاور وتوصية . ١٢ ـ روسيا ستتبع نفس الموقف الذى اتبع فى مؤتمر لندن . ١٣ ـ يجب أن يوضع فى الحساب أن الغرب سيحاول إملاء شروطه على مصر وأن يضعوا مجلس الأمن فى حالة عجز حتى يأخذوا حرية عمل أى إجراء . ١٤ ـ قد يقترحوا لوم مصر وفى هذه الحالة فإن ممثل روسيا سيصوت ضد الاقتراح . ١٥ ـ لا يمكن إهمال أن الغرب سيحاول الحصول على حل وسط وستعمل روسيا حتى يكون من السهل للغرب أن يتقهقر وبهذا يكون من السهل الوصول إلى اتفاق . ١٦ ـ طلب إسرائيل إذا أمن اشتراك باقى الدول فى هذه المنطقة فستعلن روسيا أن لا اعتراض . ١٧ ـ فى حالة قبول إسرائيل فإن روسيا ستقترح دعوة الدول العربية لحضور المناقشة . بين الرئيس للسفير الروسى أن الدكتور فوزى سيتباحث مع شبيلوف باستمرار وأن اقتراح تكوين وفد من ستة دول رفضه الغرب ولابد أن يرفضه ولهذا نرى اقتراح تشكيل جديد من تسعة دول أو إثنى عشر . بخصوص اعلان موافقتنا على اللجنة الاستشارية لا مانع لدى الرئيس من إعلانه ويترك لكم حرية التصرف .

وثيقة رقم (١٥٠)

وزارة الخارجية
إدارة الابحـاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٤٧٣٥ / ٤٧٤٠
واردة من نيويورك
الساعة ٠٧,٤٥

بتاريخ ٤ اكتوبر ١٩٥٦
إلى
بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٥

إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر

قابل الوزير اليوم سباك وأعطاه فكرة عامة عن اتجاهنا وإننا نريد أن نكون بنائيين فى كل ما لا تمس فيه حقوقنا وسيادتنا وقد ذكر له سباك انه لا فائدة فى أن يطلب إلى مجلس الامن إصدار قرار يؤيد إحدى وجهات النظر لأن معنى هذا أن الطرف الآخر سيرفض وبذلك لا يحدث أى تقدم فى المسألة . واضاف بانه لا يعرف بعد ماذا سيقول ولكن اتجاهه هو مقاومة المحاولة لإستصدار قرار من المجلس على أساس مشروع الثمانية عشر وقال له سباك اصرح لكم انكم فى مذكرتكم يوم ١٠ سبتمبر وضعتم اساسا طيبا ومعقولا لبدء المفاوضات وأضاف بانه قد يستدعى الحال إلى بحث عن الوسيلة لاعطاء الضمانات اللازمة وقال أن معاهدة ١٨٨٨ يمكن أن نرى ماذا يمكن عمله بالنسبة لها فندخل فى الاتفاق شيئا عن الرسوم أو نبحث عن وسيلة لعمل اتفاق بشأن الرسوم . ثم قال فيما يتعلق بالتحسينات فيمكن تخصيص نسبة مئوية لها وإن كان يفهم الصعوبة التى نجدها فى قبول وضع ذلك فى معاهدة وذكر أنه يرى أن الضمانات الموجودة كافية لو أمكن وضعها فى اسلوب واضح وكاف ومناسب وذكر سباك أنه يفهم ويسلم بانه لا يجوز عقلا انتظارا

وثيقة رقم (١٥٠)

قبول مصر لأوضاع تحاول بعض الدول فرضها على مصر بحيث تجعلها فى حالة أسوأ مما التزمت به معاهدة ١٨٨٨ وذلك ما ينطبق على اقتراحات الثمانية عشر وعلى فكرة هيئة المنتفعين وقال أنه يفهم ويسلم تماما بأن الاشتراك فى الإدارة مع دول غير مصر أمر من طبيعته أن ينفرد ويجب البحث عن أسلوب سواه للاطمئنان على حسن الإدارة اللازمة وأنه يرى كذلك الا سبيل إلى هذا خير من الاعتماد على الإدارة المصرية وتزويدها بكل ما يلزمها وتطلبه من خبراء وقال أنه قد يكون من الخير أيضا فى مسائل تمويل المشروعات الكبيرة بقناة السويس أن يعلل ذلك عن طريق البنك الدولى مثلا وأن تتبع فى هذا الإجراءات وتتخذ الضمانات العادية . ثم أضاف أنه لا يعتقد أنه من المناسب عقد مؤتمر كبير لبحث مسألة قناة السويس فى الوقت الحاضر على الأقل وأبدى ميله لفكرة هيئة المفاوضة قائلا أنه من الناحية العملية يستحسن أن تزود هيئة كهذه بالمبادىء وتحدد لها الأهداف التى تعمل على أساسها وذكر فى سياق حديثه أنه بطبيعة الحال يداوم اتصالاته وخصوصا مع البريطانيين والفرنسيين وأنه يصارحهم بآرائه . وأضاف أنه فى النهاية الأمر كان امتياز الشركة سينتهى سنة ١٩٦٨ وبذلك يعود كل شىء إلى مصر وأنه غير مقتنع بحجج بريطانيا وفرنسا التى تقول بعكس ذلك وأنه كان فى نواح أخرى قانونية غير مقتنع بكل حجج مصر .

وانطباعى الشخصى أنه لا يجب الارتكان إلى مثل هذا الكلام .

لطفى

وثيقة رقم (١٥١)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرمز

برقية رمزية رقم ٤٧٣٦ / ٤٧٣٣	بتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٨٤ / ٩١)	إلى
الساعة ٠٥٠٠	بتاريخ ٥ / ١٠ / ١٩٥٦

إلى الرئيس جمال عبد الناصر

قابل الدكتور فوزى اليوم جلال عبده ـ ممثل إيران ـ فذكر له أنه فى حيرة نظرا لشدة الضغط الواقع عليه وقد كان يأمل أن يحضر وزير خارجيته انتظام لرئاسة المجلس ولكن ذلك لم يحدث مما سيضطره للتصرف بنفسه وهو لا يدرى ما سيفعل . فأبلغه الدكتور فوزى أنه لا يطلب منه سوى أن يكون رئيسا عادلا ولا يطلب منه التحيز لنا .

تساءل عبده عن السبب فى عدم قبول مصر نوع من الاشتراك الدولى فى إدارة القناة على سبيل التعاون فشكره الدكتور فوزى على شعوره نحو مصر ولكنه أوضح له أن مصر قد تخلصت منذ قليل من الاحتلال الانجليزى ولا يمكننا أن تقبل فكرة الاشتراك الدولى فى الإدارة لأن معنى ذلك هو عودة الاحتلال بصورة أخرى .

وقد عرض عبده فكرة تعيين مندوب سامى .High Commissioner يمثل الدول المستعملة للقناة ويشير على الحكومة المصرية فى هذا الشأن ، فأفهمه الدكتور فوزى أن هيئة المنتفعين لا تطلب أكثر من ذلك وقد رفضناها فليس هناك محل لقبول مندوب سامى مراقب لما يتضمنه ذلك من إهانة لمصر ، وتساءل الدكتور فوزى عن السبب فى عدم إتباع نفس الإجراءات بالنسبة للقنوات الأخرى .

وثيقة رقم (١٥١)

صرح عبده أن الضغط عليه شديد وأن الاتجاه قد غير مصلحتنا وانهم يحاولون عدم اتخاذ المجلس قرارا بشأنه وأن خطة الغرب هى تقديم مشروع قرار والتصويت عليه والحصول على أغلبية حتى ولو اعترضت روسيا ، وبذلك يحصلون على نصر أدبى ويظهرون مصر بمظهر الدولة المتعنتة .

واضاف بأن هناك اتجاها إلى اتخاذ عمل إجرائى .Precedural وذلك بتحديد فترة يومين أو ثلاثة لنصح الأطراف المعنية بالتحدث للوصول إلى حل وبذلك تظهر مصر بمظهر الدولة غير المعقولة ، وأنهى حديثه بالتعبير عن ثقته فى رضائنا عن البيان الذى سيلقيه لانه سيكون فى صالحنا خاصة وأنه سيتضمن ان الغرب لم يعط لمصر الفرصة الكافية من الناحية السياسية لابراز حسن نواياها بل أن سياسة الغرب فى هذه المسألة قد اتسمت بفقدان الصبر .

ويرى الدكتور فوزى تناول هذا الكلام بحذر لأن الظروف الخاصة بإيران قد تملى عليها مجاراة السياسة الغربية وقد كان انطباع الوزير الشخصى أن عبده فى حالة اضطراب ظاهرة .

قابل الدكتور فوزى وزير مالية سيلان الذى اكد له تضامن سيلان معنا وإيمانا بعدالة موقفنا مشيراً إلى أن المسألة مسألة تحكم واستعمار وليست مسألة قناة السويس وقد أعرب عن اعتقاده بأن الغرب قد دفعوا بالقضية فى دوامة السياسة بينما هى فى جوهرها قضية اقتصادية .

وقد أبلغ الوزير أنه تحدث مع المستر بلاك مقترحا أن يقوم البنك الدولى بتمويل تحسينات وتنمية القناة فوجد منه عدم معارضة للفكرة . ثم قابله بعد يومين من هذا الحديث وقال له أن الموضوع محل بحث وانه لابد أن تعبر مصر عن رغبتها فى مثل هذا الاتجاه وأشار إلى أنه لاحظ عند مروره بلندن أن سلوين لويد ودالاس عندما مثل هذا الاتجاه ، وقد اجاب الدكتور فوزى أن هذا سيكون وسيلة للتحكم وإعادة النفوذ الأجنبى .

وقد علم الوزير أن وزير مالية سيلان سيمر بالقاهرة فى طريقه إلى بلاده وأنه يرغب فى مقابلة وزير المالية وقد ترون أنه من المناسب مقابلة سيادتكم له يوم ١٨ الجارى .

اجتمع الدكتور فوزى بعد ذلك بممثلى الوفود فأعربوا عن رغبتهم فى طلب حضور المناقشة إذا قبل طلب إسرائيل ولم يمانع الوزير فى ذلك .

أما بخصوص العدوان الإسرائيلى الأخير على الأردن فقد صرح ممثل الأردن للوزير أنه يفضل تقدم الأردن وحدها بالشكوى دون بقية الدول العربية .

لطفى

وثيقة رقم (١٥٢)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٤٧٥١/٤٧٤٨
واردة من نيويورك
الساعة ٠٧٠٠

بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٥
إلى
بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٦

رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية

طلب الدكتور فوزى مقابلة دالاس فرحب بذلك على أن تتم المقابلة بعد جلسة اليوم . ابتدأ دالاس بالقول بأنه يحاول حصر الموضوع قدر الإمكان وقد اضطر إلى الموافقة على الاقتراح البريطانى حتى لا تحدث بلبلة ، وأضاف أن اعتماده قد نفذ تقريبا (My credit is almost exhausted) ولا يمكنه فى مسألة السويس توجيه إنجلترا وفرنسا كما فعل فى مسألة فورموزا وكوريا ويعتقد دالاس أن المجلس بعد اجتماعه يوم الاثنين ثم الاجتماع السرى فيما بعد قد تتم مشاورات (informal) خلال يومين أو ثلاثة ، وقال أنه يفضل أن يلقى الوزير كلمته يوم الاثنين فيتبعه الروس ثم يلقى دالاس خطابه وقد ناقشه دكتور فوزى فى كافة الاحتمالات فبدايان الصعوبة الرئيسية ليست فى موضوع الملاحة أو الرسوم بل فى مسألة الإدارة ، وقد أبلغه الوزير أن مصر لا تقبل إدارة دولية تشترك هى فيها كما لا تقبل إدارة مصرية تشترك فيها دول أجنبية .

وتحدث دالاس عن المسائل الأخرى كالجزائر وفلسطين ، وقال أنه لا يمكن التداول فيها طالما أن مسألة السويس لم تحل .

وفى النهاية تكلم عن السد العالى ، وأشار إلى بيانه وصرح بأنه رأى أن عملية السد العالى كانت ستؤدى إلى إرهاق الاقتصاد المصرى وبالتالى ستثير الكراهية ضد أمريكا عندما يشعر الشعب المصرى بالحرمان بسببها ، ولذلك لم يكن لديه مانع من قيام الروس بها .

ولكنه أضاف أن مصر تستطيع ـ فى رأيه ـ أن تمول السد العالى عن طريق دخل قناة السويس لأن هذا أسلم وسوف يجنب أية دولة تقدم المال اللازم لمشروع كراهية المصريين .

لطفى

وثيقة رقم (١٥٣)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٤٧٦٠/٤٧٦٢
واردة من نيويورك (٥٨/٦٠)
الساعة ٢٠,٣٠

بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٦
إلى
بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٧

عاجـل جـدا :
إلى السيد الرئيس

تكملة لبرقية أمس ذكر دالاس للدكتور فوزى

١ - أن بعض المسئولين فى إنجلترا وفرنسا لا يريدون حلا سلميا .
٢ - أن هيئة المفاوضة يمكن أن تكون من إنجلترا وفرنسا ومصر ولكن لا مانع لديه من إضافة دول أخرى (كلمتين غير مفهومتين) .
٣ - أن لا فائدة من هيئة مفاوضة دون وجود أهداف لها ومبادىء تعمل على ضوئها .

قد لاحظ دكتور فوزى أن دالاس قد سلم بأن المفاوضة لا تصلح على أساس مشروع الثمانية عشرة دولة .

واقترح دالاس أن يجتمع دكتور فوزى وبدوى مع المستشار القانونى للخارجية الأمريكية لدراسة الجانب العملى للإدارة على ضوء الوضع الحالى المستقبل بعد الاتفاق النهائى .

ونلاحظ بخصوص تلميح دالاس إلى حل المشاكل عموما ومن ضمنها مشكلة فلسطين والجزائر أن ذلك قد يكون التمهيد لمباحثات أوسع بعد انتهاء مجلس الأمن وخاصة وأنهم يلحون منذ البداية إلى إمكان سفرنا إلى واشنجطن .

لطفى

وثيقة رقم (١٥٤)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
برقية رمزية رقم ٤٧٦٣/٤٧٧٢
واردة من نيويورك (٦١/٧٠)
الساعة ٣,١٠

بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٦
بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٧

عاجـل جـدا
إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

إشارة إلى برقيتكم الموجهة من الدكتور فوزى بتاريخ ٥ الجارى قابلت شبيلوف واتفقت معه على الخطة التى ستتبع وأخطرته أننا إذا تقدمنا باقتراح تشكيل لجنة مفاوضة على نمط الاقتراح الروسى فستعارض فيه الدول الغربية ولذلك ستتقدم باقتراح تشكيل لجنة مفاوضة من ٨ أو ٩ دول ولا نحدد أسمائها حتى لا يرفض الاقتراح لأنه من جانب مصر ومؤيد من روسيا وقد اقتنع شبيلوف بوجهة نظرى .

وثيقة رقم (١٥٤)

أما بخصوص اللجنة الاستشارية فلم أوافقه على ذكرها لأننا إذا تقدمنا باقتراح محدد فسيحدث أحد أمرين : أما أن يهمل هذا الاقتراح ولا يتبناه أحد سوى (؟) أو تتبناه روسيا ويوغوسلافيا ونحصل على صوتين مقابل ٨ أو ٩ أصوات تحصل عليها الدول الغربية تاييدا لاقتراحها ونكون فى كلتا الحالتين قد هزمنا معنويا ونفذنا للغرب غرضه وساعدناه على تنفيذ خطته ، وقد وافقنى أيضا على هذا الرأى . وبناء عليه ستتقدم مصر فى آخر خطابها ببيان وليس باقتراح تظهر فيه استعدادها للتفاوض مع مجموعة صغيرة من الدول تمثل مختلف الاتجاهات على الأسس التى أعلنتها مصر فى مذكرة ١٠ سبتمبر وسيذكر كذلك دكتور فوزى فى خطابه استعداد مصر للتحكيم فى مسألة تعويض شركة قناة السويس حتى نحصل على تاييد أمريكا .

وتعليقى على الموقف أن أمريكا مختلفة اختلافا كبيرا مع إنجلترا وفرنسا فى كيفية معالجة المشكلة وقد ظهر ذلك بوضوح فى مقابلة دالاس للدكتور فوزى كما أن أمريكا لديها أمل كبير فى أن تسند أعمال تحسين القناة للشركات الأمريكية وهذا يجعل موقف أمريكا أكثر ميلا إلى حل المشكلة عن طريق المفاوضة حسب اقتراحاتنا .

ويبدو أن الغرض من الجلسات السرية وعدم التصويت من الآن على الاقتراح الإنجليزى الفرنسى هو الوصول إلى قرار إجماعى من المجلس بعد أن يطمئن الإنجليز على شكل الإدارة الجديدة للقناة ومدى استعداد مصر للتقدم خطوات نحو الاتفاق .

والمنتظر أنه بعد بضعة مناقشات فى الجلسات السرية ستؤجل جلسات المجلس لفترة ٣ أيام تقريبا تتم فيها اتصالات مباشرة وسيتضح الموقف بعد بدء الجلسات السرية كما سيتضح إذا كان الإنجليز يريدون فعلا حل المشكلة أو الاستمرار فى خططهم .

هذه الرسالة سرية للغاية

لطفى

وثيقة رقم (١٥٥)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
برقية رمزية صادرة رقم NSR 07 بتاريخ ١٠/٧
إلى نيويورك
من الرئيس إلى الدكتور فوزى

فهمت من منون أن الإنجليز فى محادثاتهم معه وافقوا على المشروع ولكنهم طلبوا التحكيم فى حالة الخلاف على زيادة الرسوم أو فى حالة شكوى من التمييز .

وافقت على هذا الطلب . منون لم يخطرنى بهذا صراحة . يرى منون أن يتقدم بالمشروع إلى مصر وبريطانيا وفرنسا وأمريكا وروسيا كاقتراح من الهند لحل الموضوع ثم تجتمع مصر وإنجلترا وفرنسا للمفاوضة على هذا الأساس . يرى عدم اقتراح تشكيل لجنة للمفاوضة الآن . أوافق على عدم ذكر قبول اللجنة الاستشارية فى بيانكم .

الرئيس

وثيقة رقم (١٥٦)

وزارة الخارجية
إدارة الابحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٤٧٨٢/ ٤٧٨٧ بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٧٣/ ٧٨) إلى
الساعة ٠٨,٢٥ بتاريخ ٩/ ١٠/ ١٩٥٦

إلى الرئيس جمال عبد الناصر

١ ـ سيقابل دالاس باكر بوبوفيتش لمحاولة الضغط عليه وسنقابله مساء اليوم .
٢ ـ صرح دالاس للدكتور فوزى انه لن يقول غدا شيئا مثيرا .
٣ ـ قابل الوزير همرشولد بناء على طلبه ، وقد تبين من حديثه مدى حيرته فيما يتعلق
(١) بالجلسة السرية التى يقصد بها الوصول إلى إتمام اجتماعات خاصة .
(٢) بنفس الاجتماعات .

وقد صرح بأنه لم يضع حتى الأن تنظيما للجلسة السرية أو للاجتماعات .

٤ ـ أعرب الوزير عن استعدادنا للاجتماع والتحدث وعن معارضتنا لكل ما نعتبره عودة للوراء .

٥ ـ المنتظر أن يتضح الوضع فى هذا الشأن بعد جلسة باكر .

٦ ـ سأل همرشولد الوزير عن طلبه الكلام بعد انتهاء الخطباء للتعليق على ما قد يحتاج إلى تعليق فافهمه الوزير أن ذلك كان لمجرد تسجيل النقاط التى نرى تسجيلها دون الدخول فى تفصيلات .

٧ ـ بالنسبة لمجىء منون اعرب همرشولد عن خشيته فى البلبلة التى قد تحدثها اتصالاته .

٨ ـ انطباع الدكتور فوزى أن همرشولد لم يكن متفائلا ولا متشائما .

٩ ـ يرى الوزير أنه من الخير إثارة المادة ٥١ من الميثاق ولفت نظر المجلس إلى أن فرنسا وإنجلترا حتى اليوم لم تعلنا استبعاد استعمال القوة وتتحداهما أن تعلنا صراحة عدم التجائهما إلى القوة إلا عن طريق الأمم المتحدة مع اعلان تمسكنا بحقوقنا فى ضوء المادة المذكورة .

١٠ ـ أما عن كتاب دالاس لرئيس مجلس الأمن بخصوص السد العالى ـ موضوع برقيتنا المفتوحة رقم ٢٩٣ بتاريخ اليوم ـ فقد حاول به تغطية موقفهم بعد الاشارة التى جاءت فى خطاب الوزير وقد فضلنا عدم الرد عليه .

لطفى

وثيقة رقم (١٥٧)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرمز
برقية رمزية واردة رقم بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٦
من نيويورك إلى
الساعة ٢٠٠٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٦

إلى السيد الرئيس

ملخص الجلسة السرية اليوم ٩ أكتوبر

أولا : طلب لويد التأجيل ٤٨ ساعة حتى تتم اجتماعات خارجية للوصول إلى أساس للمفاوضة .

ثانيا : سبق اعترض على الاسراع فى إنهاء الجلسة ورأى أن هناك نقاط غير مختلف عليها وبعد ان أيد مشروع الثمانية عشر وأخذ على مصر عدم مناقشتها حتى لأوضاع هذا المشروع Modalités ، طلب إلى مصر إيضاح النظام System الذى تقترحه .

ثالثا : ممثل بيرو رأى ضرورة التفاوض خاصة وأن هناك أمورا غير مختلف عليها بين الأطراف المعنية ، واقترح تكوين لجنة لتقريب وجهات النظر وسؤال مصر عما إذا كانت تقبل أن يستعين مجلس الأمن بالمادة ٤٠ من الميثاق الخاصة بالإجراءات التحفظية فى هذا الصدد .

رابعا : أبدى الوزير استعداد مصر للمفاوضة وعدم تمسكها بالشكليات وأبرز أن مصر لم تدع دعوة سليمة إلى مفاوضة سليمة على أسس سليمة وجو سليم Proper . وبعد أن أشار إلى النقاط غير المختلف عليها ، دحض القول بأن مصر لم تكن مستعدة للمفاوضة إذ لم تكتف بتقديم اسس لها ، بل اقترحت أيضا أسلوبها وأعاد إلى الأذهان أن معاهدة الجلاء ابتدأت من لا شىء وانتهت بمعاهدة ١٩٥٤ ، تعرض لمسألة الإدارة باعتبارها أشد الصعوبات بأن الإدارة الدولية لا تقبلها مصر والإدارة المصرية لا يقبلها حتى الآن الطرف الآخر . ودلل على حسن الإدارة المصرية وكفاءتها بإيراد عدد السفن التى مرت بالقناة منذ التأميم دون عائق مما هدم أى إدعاء بسوء الإدارة المصرية ومن ناحية الأسلوب ذكر الوزير انه سواء شكلت هيئة مفاوضة من المجلس أو حددت الوسيلة والفكرة لحل الموضوع فإن حله يجب أن يكون بطريق المفاوضات السلمية ، ومصر على تمام الاستعداد للوصول إليه . أما إذا كان غيرها يرى طريقا آخر فليتقدم به .

خامسا : طلب ممثل إيران إيضاح النقطة الأخيرة من بيان الوزير أمس الخاصة بنظام التعاون Systéme de coopèration. بين مصر ومستخدمى القناة .

سادسا : أشار ممثل فرنسا إلى ما سماه خلطا بشأن موضوعين :

(أ) الإدارة الدولية والإدارة المصرية . فالإدارة الدولية فى نظر الثمانية عشر تشترك فيها مصر ، أما الإدارة المصرية فلا يشترك فيها أحد .

(ب) هو أن الثمانية عشر لا يقبلون أن يعهد لمصر بالإدارة ، ليس من الناحية الفنية بل من الناحية السياسية وتحت الظروف الحاضرة .

وعلق الوزير على سؤال ممثل إيران وإشارة ممثل فرنسا بأن ذلك يمكن أن يكون محل مفاوضة .

وتأجل اجتماع المجلس إلى يوم ١١ الجارى ، حيث تعقد جلسته فى الثالثة والنصف بعد ظهر هذا اليوم وسيرسل محاضر الجلسات بما فيها الجلسة السرية مع حامل الحقيبة .

سعت ٢٠٠٠
١٠/١٠/١٩٥٦

وثيقة رقم (١٥٨)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية واردة ٧٩/٨٧
من نيويورك
الساعة ٢٠٠٠

بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٦
إلى
بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٦

إلى الرئيس

١ ـ قابل الوزير اليوم تيرى ديوس وتبين من الحديث انهم ما زالوا مهتمين بمسألة تنمية القناة وأن دالاس كان راغبا فى إتمام هذا الاجتماع وأمثاله لولا أنه يرى أن الوقت غير مناسب حاليا من الناحية السياسية .

اعترف ديوس بأن انابيب البترول لا تصلح فى المسافات البعيدة وأن حاملات البترول ، الكبيرة منها والصغيرة ، اكثر نفعا خاصة إذا وقعت حرب ويجب اعتبار الأنابيب مجرد ....

٢ ـ وقابل شبيلوف بناء على طلبه قبل اجتماع مجلس الأمن السرى بعد ظهر اليوم وبدا عليه أنه كان يتوقع سوءا كالمعتاد من ناحية الدول الغربية وكان لحن كلامه يوحى بأنه لو ترك الأمر لروسيا لقالت للغربيين الكثير ولكنهم لم يلجأوا إلى ذلك حتى لا تصعب الأمور أمام مصر وبناء على أسئلته أجاب الوزير أن لا مانع لدى مصر من الاجتماع السرى ومن تأجيل الاجتماع بعد ذلك لمدة ٤٨ ساعة ، وكل ذلك حتى لا نتيح للغربيين فرصة الإدعاء بأننا لم نوافق على تهيئة الأمور للاتصالات الهادئة ويدخل فى هذا الأسلوب تفضيل الوزير عدم القاء التعليق الذى كان فى نيته أن يبديه أمام المجلس فى جلسته اليوم الصباحية . وقد وافق شبيلوف على هذا الاتجاه مادمنا نفضله ، هذا وقد أبلغنا شبيلوف عن تسلمه برقية من كيسيليف بشأن مقابلة لكم وإخباركم له عن عدم رضائكم على المشروع الهندى ، وعن كذب نهرو وبدا على شبيلوف ضيقه من منون .

٣ ـ أما منون فقد علمنا أنه قابل لويد فى الصباح ، وقابلناه فى الظهر وأبلغنا أنه دعا همرشولد للعشاء الليلة ، وتحدثنا فى اقتراحاته ولفت الوزير نظره إلى وجوب الامتناع عن القول بموافقة مصر على مشروعه وصرح بأنه سوف يقول للغربيين أنهم إذا قبلوه فإنه يعتقد أن مصر ستوافق عليه وأن الهند تؤيد ما جاء فيه .

ولاحظ الوزير ضيق الجميع ذرعا بمنون ، وقد عبر همرشولد ولويد وشبيلوف ، كل على حدة ، عن ذلك وهو ما ردده لويد وبينو ثانية فى اجتماعاتهما بالوزير .

سعت ٢٠٠٠
١٠/١٠/١٩٥٦

وثيقة رقم (١٥٩)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
برقية رمزية رقم ٤٨٠٢/٤٨٠٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٦
واردة من نيويورك (٩٩/١٠٢)
الساعة ١٣,٣٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٦

عاجـــل جـــدا
إلى السيد الرئيس

قابلت اليوم راونترى وتكلمنا فى مشاكل الشرق الأوسط جميعها ابتداء من موضوع الأسلحة وبلغته أنه لا يمكن الوصول إلى أى اتفاق أو تفاهم ما داموا يتبعون سياسة توحى بأنهم يريدون التخلص من النظام القائم فى مصر وهو ما يتضح ليس فقط من اتجاه الصحافة بل من أعمالهم ابتداء من سحب بايرود إلى سحب مشروع السد العالى .

ولما تحدثنا فى مشكلة القنال اعترف رانترى بأن الصعوبة فى حلها ترجع إلى خشية كل من بريطانيا وفرنسا على اعتبارهما (prestige) وقرر أنه يمكن الوصول إلى حل من الناحية العملية وأعرب عن أمله فى أن نقدر الدور الذى لعبته أمريكا لمنع الحرب . ونرى بناء على ما تم اليوم :

أولا : أن دالاس تراجع قليلا اليوم .

ثانيا : أن أمريكا والغرب عموما يرغبون فى مفاوضات مباشرة ولكن أكبر معضلة أمام أمريكا هى إبعاد روسيا عن هيئة المفاوضة وهى معضلة عسيرة .

إمضاء

لطفى

وثيقة رقم (١٦٠)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية واردة رقم ٨٨/٩٨ بتاريخ
من نيويورك
الساعة ٢٣١٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٦
إلى السيد الرئيس

قابل الوزير سلوين لويد قبل بدء جلسة الصباح ٩/١٠ وطلب منه الأخير تأجيل البيان الذى كان مزمعا القائه وردد همرشولد نفس الفكرة وكذلك بعض أعضاء المجلس . فوجد الوزير من المناسب الإرجاء حتى لا نتيح لهم فرصة الإدعاء علينا بتعكير الجو .

وثيقة رقم (١٦٠)

وقد طلب لويد كذلك مقابلة الوزير على حدة ، ولكن بعد الجلسة السرية اجتمع الدكتور فوزى مع لويد وبينولدى همرشولد ، واتفق على أن يقال أن الداعى للاجتماع هو الاخير باعتبار أن ذلك إجراء طبيعى وأن المجتمعين هم أطراف النزاع فقط وأن الغرض منه هو الاستطلاع .

كان اتجاه المناقشة عموما هو محاولة الوصول إلى طريقة لإيجاد حل يتفق عليه وليس تجديد عرض اقتراحات الثمانية عشر .

فتناول الحديث :

١ ـ اتفاقية ١٨٨٨ وقد أكد الوزير ما سبق أن ذكره فى الجلسة السرية مع إبداء استعداد مصر بإعطاء جميع الضمانات الواردة فيه .

٢ ـ مستعملى القناة :

(أ) سألوا عما قصده الوزير من إشارته إلى التعاون بين المستعملين وبين الإدارة المصرية ، فأفهمهم أن على المستعملين جميعا تنظيم انفسهم واننا لا نسمح بأن يفرض فريق منهم انفسهم كوكلاء عن كل المستعملين .

(ب) تساءلوا عما إذا كان لدينا مانعا من أن يحصل المستعملون الرسوم فأفهمهم أن مصر لا يمكنها أن تقبل أن يحصل المستعملون الرسوم بأنفسهم ، وأنها ستسمح بمرور البواخر التى تدفع الرسوم .

(جـ) تساءلوا عما إذا كان لدينا مانعا من أن يقود السفن فى القناة مرشدوهم ، فأفهمهم أن الذى يهمنا هو وجود مرشد تابع للإدارة المصرية على البواخر أثناء مرورها .

(د) وجه الوزير نظرهم إلى أن مصر قد سارت تجاههم شوطا بعيدا بقبولها التعامل والتعاون مع رابطة تضمهم جميعا إذ كان يمكنها أن تقصر تعاملها مع كل شركة على حدة وتسمح للبواخر التى تدفع الرسوم بالمرور .

ولما تساءلوا عن كيفية التعاون رد عليهم بأنه يمكن التفاوض فى هذا الأمر خاصة وأن من مصلحتنا تجاريا أن لا ترفض الاستماع إلى من يتعاملون معنا فى هذا الشأن للعمل على إرضائهم ، وبناء على استفسار آخر أضاف أنه يمكن عقد اجتماعات كلما دعت الحاجة .

سأل همرشولد عما إذا كان من الممكن جمع الهيئتين معا ، أى الإدارة المصرية وهيئة المنتفعين ، كذلك ردد لويد وبينو نفس الفكرة أى الإدماج ، فأفهمهم الوزير أن هؤلاء سيمثلون المستعملين ولا تقبل مصر ربطهم بالإدارة ، إذ هى لنا ولأن ذلك يتعارض مع موقفنا وبذا استبعدت فكرة الإدماج بين هيئة المستعملين والإدارة المصرية .

وردد الوزير ما سبق أن أشار إليه من أن الإدارة المصرية وهى هيئة على أساس اقتصادى سليم يهمها لا شك إرضاء عملائها إلى أقصى حد . وأن هذه هى العلاقة الحقيقية بينها وبين المستعملين ، ولذا يجب ألا تعتبر الإدارة والمستعملين أعداء بل متعاونين .

٣ ـ طلب لويد معرفة رأينا فى الاتفاق على تحديد نسبة مئوية من الفنيين الأجانب للعمل ، فرفض الوزير قائلا أن لدينا فنيين من مختلف الجنسيات ولكنا لا يمكن أن نقبل هذا الإلتزام ولو أننا سنرحب باستخدام من قد نحتاج إليهم من الأجانب ـ هذا ولم يصر على هذه النقطة .

٤ ـ الضمانات ـ بين الوزير لهم أن كل التزام أساسى سينص عليه فى الاتفاقية . فتساءل لويد عما إذا كان من الأفضل الاتفاق على جهة يتقدم إليها ذوو الشأن بشكواهم إذا حدث إخلال أو معاكسات ، وذلك لأن الإجراءات العادية فى الأمم المتحدة طويلة ومعطلة ، فأجابه الوزير أن التزاماتنا تعاقدية ، فتساءل لويد عن كيفية ضمان تنفيذها ، فسار الوزير بعض الطريق فى اقناعهم بأن ترتكز الضمانات على الاتفاقية

وثيقة رقم (١٦٠)

التى ستنص عليها ، ولكن لم ينته الحديث بعد على موضوع الجهة التى يلجأ إليها للفصل السريع فيما قد ينشأ من منازعات .

ويفضل الوزير أن تترك الامور قدر استطاعتنا على حالها فلا نخلق هيئات جديدة تكون موضع شكاوى مستمرة حتى لا تترك لهم الفرصة لإثارة كل تافه من الامور ، ولكن يجب فى نفس الوقت أن نتقدم بأسلوب يطمئنهم على إمكان الالتجاء بالشكوى إلى جهة ما ولذلك ترك الوزير الباب مفتوحا للبحث .

٥ ـ التحسينات ، شعر الوزير أنهم مرتاحون لما أعربنا عنه من استعداد لتخصيص جزء من الإيراد للتحسينات .

٦ ـ إسرائيل ، أشار بينو معتذرا إلى موضوع مرور السفن وتجارة إسرائيل وشاركه فى ذلك لويد بحجة أنه يصعب عليهما مواجهة إسرائيل بحل لمشكلة السويس دون موضوعها ، واقترح أنه ما دام الخلاف قانونيا ، أن تقبل مصر إحالة الموضوع إلى محكمة العدل أو إلى التحكيم . فأوضح لهما الوزير أن المشكلة القائمة معقدة ولا حاجة لزيادتها تعقيدا بإقحام هذا الموضوع . ووقف الأمر عند هذا الحد .

اتفق على عدم إذاعة شيء من الاجتماع على أن يستأنف باكر الثلاثاء بعد الظهر .

سعت ٢٣١٠
١٠/١٠/١٩٥٦

وثيقة رقم (١٦١)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية واردة رقم SAM 10
من نيويورك
الساعة ١٤١٠

بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٦
إلى
بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٦

إلى الرئيس

برقية الدكتور فوزى بتاريخ اليوم عند اجتماعه بسلوين لويد وبينو . رأينا عدم الرد على استفساراتهم من ناحيتنا لأن هناك نقط أخرى محل بحث . رأينا أنهم يحاولون بذل تكتيل قوى استعمارى (... كلمات غير مفهومة) ، ضدنا لتجر معها الدول الصغيرة ، وهذا واضح من كلام لويد وبينو . وحتى فى حالة انضمام دول أخرى كروسيا والهند إلى هيئة المنتفعين لن نستفيد من هذا ففى حالة الخلاف سنظهر وحدنا فى ناحية والعالم كله فى ناحية أخرى . يجب أن نفكر فى ما تعرض له سلوين لويد وبينو بخصوص هيئة المنتفعين سواء من ناحية المناورة أو الدعاية حتى لا نضيع ما كسبناه من ظهور مصر فى موقف الأمانة والتعقل والبناء . أرجو الإفادة بالرأى عاجلا .

وثيقة رقم (١٦٢)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
برقية رمزية صادرة رقم SAM II بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٦
إلى نيويورك
الساعة ١٩٠٠

من الرئيس

أبلغنى السفير الروسى الآتى :

عرض منون المشروع على شبيلوف وقال له أن مصر وافقت عليه . وأنه عرضه على سلوين لويد فوافق عليه ولكنه قال أنه متردد فى إعلان ذلك حتى لا يتشدد المصريين . قلت للسفير الروسى أننا وافقنا على المبادىء . وبلغته أنك متصل بشبيلوف لبحث المشروع معه ـ يمكن الاتصال به وإطلاعه عليه (المشروع) . وهو يرى أن المشروع يستحق الاهتمام .

وثيقة رقم (١٦٣)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرمز
برقية رمزية واردة رقم بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٦
من نيويورك
الساعة ١٤٣٥ بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٦

إلى السيد الرئيس

خلال حديث الوزير مع شبيلوف أبدى الأخير بمناسبة الكلام عن هيئة المنتفعين أنه لو دخلها أعضاء كثيرون فقد يحدث توازن يحول دون أن يكون للدول الاستعمارية اليد الطولى فيها .

وقد قابلنا بوبوفتش الذى أعرب عن ارتياحه للأسلوب الذى اتبعته مصر فأكسبها تقديرا فى الأوساط المتصلة بالموضوع ورأى نداوم عليه .

هذا والاتصالات جارية مع الوفود الأخرى .

وثيقة رقم (١٦٤)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٤٨٤٠/٤٨٤٤ — بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١١
من نيويورك ١٣/١٧ — إلى
الساعة ١٥,٠٠ — بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١١

إلى السيد الرئيس

قابل الدكتور فوزى شبيلوف الذى تحدث فى الآتى :

١ ـ أنه رغم مناورات الغربيين فإنه يفضل إجراء المحادثات بيننا وبينهم مباشرة .

٢ ـ اقتراح منون ـ وقد أبدى ضيقه من وجود منون الذى لم يكن لوجوده من داع ، فالوضع مختلف عما كان عليه الحال فى مؤتمر لندن الأول الذى لم تشترك فيه مصر فكان من الممكن قوله قيامه بهذا الدور ، ولكن اليوم لا داعى الآن لمثل هذا النشاط ، فمصر ممثلة وضرب المثل بروسيا التى لن تقوم بهذا الدور لتواجد مصر . هذا ولو أنها تؤيدنا وبناء عليه فلن يقدم الروس اقتراحات .

٣ ـ انتقد بعض أفكار منون ووصفها بأنها خطرة وغير سليمة ومثال ذلك فكرته الخاصة بتمثيل المنتفعين بالقناة لأن العملية ستنتهى إلى تكوين غالبية استعمارية .

٤ ـ علق الوزير بأنه رغم أن بعض أفكار منون تتفق وافكارنا ولكن ذلك لا يعنى اننا متفقون على كل ما يقوله ومع شكرنا للجميع ورغبتنا فى الاحتفاظ بصداقة الهند ولكننا نسير أمورنا وسياستنا بأنفسنا .

٥ ـ سأل شبيلوف عن الهيئة الاستشارية ورأينا فيها فأجابه الوزير بأننا لا نتحدث عن ذلك وأن فكرتنا واضحة فهناك إدارة القناة وهناك شركات ملاحة تتعامل معها ومن الطبيعى أن يكون هناك تعاون بين الإدارة وعملائها لو أن المقصود حقيقة أن تسير الأمور بأمانة وإخلاص دون أغراض أخرى كما اتضح من اتجاهات الحديث الذى سمعناه من الغرب فى الأيام الأخيرة .

٦ ـ أعرب شبيلوف عن تأكده من أنه قد استبعدت فى النهاية الإجراءات العسكرية وعن اقتناعه بأنه لن يمكنهم التمادى فى الإجراءات الاقتصادية لأن الضرر الذى يصيب مصر اقل مما يلحق بالدول الأخرى .

٧ ـ سيقابل شبيلوف باكر الخميس فى التاسعة همرشولد ولذلك طلب إلى الوزير أن يدلى إليه بما قد يود أن يتناوله الحديث مع همرشولد ولما كان الدكتور فوزى قد أفضى إليه بما رآه مناسبا للمقام فقد ترك له التحدث فى ضوء ما سبق بما يراه ملائما بعد أن تبين وجهة نظرنا .

لطفى

وثيقة رقم (١٦٥)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
برقية رمزية رقم ٤٨٤٨ / ٤٨٥٥
واردة من نيويورك ١٩ / ٢٦
الساعة ١٦,٢٥

بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٥٦

بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٥٦

الى السيد الرئيس :

فيما يلى ملخص الاجتماع اليوم مع لويد وبينو بحضور همرشولد .

١ - وافق المجتمعون بناء على اقتراح الوزير ان تدون النقاط التى بحثت وستبحث وسوف يقوم همرشولد بعمل محضر لكل اجتماع وسوف نراجعه ونرسله لكم عند اتمامه .

٢ - سلم لويد منذ بداية الاجتماع بان محاولتنا الحالية هى البحث عن اساس لمفاوضة يحل محل الاقتراح الثمانية عشر ولكنه شدد فى وجوب التعرف فى اقرب وقت (٢٤ ساعة) على احد امرين اما اتفاقنا على المبادىء أو عدم اتفاقنا .

٣ - بالنسبة لما جاء فى بيان الوزير امس فى الجلسة السرية عن اتفاقية ١٨٨٨ ذهب بينو الى انه يجب عمل اتفاقية جديدة بينما صرح لويد بان مستشاريه فضلوا الابقاء على اتفاقية ١٨٨٨ كما هى ولو أنه تعرض الى المادة ٨ التى لم توضع موضع التنفيذ dead letter واشار الى ان من حق المنتفعين ان يقوموا باثبات حالتها verification فانتهز الوزير المناسبة وقرر انه فى الواقع لم يعد لهذه المادة أى لزوم فقد قربت المسافات التى كانت شاسعة عند وضع الاتفاقية وان امور القناة ظاهرة للعيان .

وانتهت على ذلك المناقشة فى هذه النقطة .

٤ - تساءل لويد عن الضمانات لتنفيذ الاتفاقية القائمة أو اخرى جديدة وكذلك النظام الذى سيوضع . وبعد مناقشة سلم من عدة نواحى بانه يجى اعتبار هذا النظام للتعاون فى مايتصل بالتنفيذ .

٥ - تساءل لويد عما اذا كنا سنحتفظ باللائحة المعمول بها (كود) فطمأنه الوزير باننا لن نصدر لائحة اقل ميزات من التى كانت موجودة .

٦ - تساءل لويد وبينو عما اذا كنا سنتعاون مع هيئة المستعملين الخمسة عشر . S.C.U.A. فسألهم الوزير ما اذا كانت هذه الهيئة قد ولدت فعلا ، فاجاب لويد بأنها ولدت وسوف تعيش .

علق الوزير بان مايهم ادارة القناة هو ان السفينة التى تمر بها تدفع المستحق من الرسوم وتتبع التعليمات . صرح لويد بانهم يعتبرون هذه المسألة اساسية وعنصرا هاما فى الأحاديث الجارية يتوقف على الاتفاق عليه التوصيات التى سيقدمها الى حكومته .

٧ - تبين من حديث لويد ان الهيئة سوف تعاون على تنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ أو مايحل محلها . وان اعضائها حكومات وليست شركات وانها ما تمثل سوى اعضائها . وان الهيئة ستدفع لادارة القنال الرسوم المستحقة نيابة عن سفن اعضائها . وانهم لن يطلبوا تمييزا خاصا لهم ولن الدفع سيتم فى حينه . تساءل عن استعداد ادارة القناة للاستماع الى ما قد تبديه هيئة المستعملين فى موضوع التحسينات .

٨ - لم يخف بينو نيتهم اذ قال صراحة ان هذه الهيئة قد انشئت كضمان لتنفيذ الاتفاقية والقيام بالتحسينات فى القناة وتبعه لويد قائلا انها سوف تعطيهم قوة لمساومة جماعية فى شكل نقابة عمال . Power of collective bargaining thru a sort of trade union.

٩ - ذكر الدكتور فوزى انه سيستطلع رأى سيادتكم .

١٠ - مس الحديث المسائل الاتية دون بحثها على ان تناقش فى اجتماع الخميس . مستوى الرسوم ، بالنسبة المئوية المخصصة للتحسينات ، تعويض الشركة .

وثيقة رقم (١٦٥)

هذا وقد ذكر بينو انه مضطر للسفر يوم السبت اما لويد فقد صرح بانه لم يحدد برنامجه بعد ولما ساله الوزير عما اذا كان بينو سيعود قال انه لايعرف ذلك . وسيتم اجتماع صباح اليوم ـ الخميس ـ الساعة العاشرة واخر بعد الجلسة السرية بعد الظهر .

لطفى

وثيقة رقم (١٦٦)

سرى للغاية

وزارة الخارجيـــــــة
ادارة الأبحـــــــاث

برقيـة رمزيـة صـادرة رقـم NSR 11 بتاريخ ١٠/١١

الى نيويـورك

مسلسل	الوقت	نص الاشـارة
٥	١٠/١١ NSR 11 سعـت ٢٣٥٩	NSR 11 الى على صبرى . يجب اضعاف هيئة المنتفعين . دفع الرسوم يكون من الشركات لادارة القنـاة . هيئة المنتفعين تكون للتشاور . يمكن العمـل على تغيير الدول الممثلة للمنتفعين حتى لا تكون تحت أوامر الغرب . اذا أمكن كسب أى شىء عن مشروع منون فهذا أفضل . أرى عدم الالتزام بالفنيين . أرى عدم تحديد نسبة للتحسينات الآن .

صورة طبق الأصـــل „

ع

وثيقة رقم (١٦٧)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦
واردة من نيويورك

الى الرئيس . ذكر همرشولد للدكتور فوزى على حدة بعد اجتماع صباح اليوم أن سلوين لويد يحاول التقرب من موقف مصر بعكس بينو الذى يعقد المسألة . ويرى من الخير محاولة زحزحة بينو من هذا الموقف ان أمكن دون اظهار التقارب بين سلوين لويد وبيننا . فى حديث الدكتور فوزى مع دالاس قبل اجتماع بعد الظهر مع لويد بينو ذكر للدكتور فوزى أننا فى مرحلة يمكن ويحسن عندها أن نحاول جديا وضع رؤوس مواضيع للاتفاق تكون تعبيرا وتلخيصا لما أسفرت عنه الاجتماعات الثلاثية وتكون محل تفكير عميق على أن تحال المقترحات لحكوماتنا للنظر فيها . ذكر دالاس أن فرنسا تجاهد لافشال الاتفاق والدخول فى عراك بشأن قناة السويس وكسب حلف لها يساعد فى العزاء . (كلمة غير مفهومة) ، وانها تعمل بحماقة فى هذا الاتجاه وهو ما لاتشارك فيه بريطانيا لانها ستحمل العبء وحدها . يبدو من ذلك أن دالاس يساند فكرة حل المسألة جديا ورأينا أن نحافظ على الاتصال به ونبلغه بعض آرائنا .

صدرت من نيويورك سعت ٢٢٠١ يوم ١١/١٠/١٩٥٦
وصلت القاهرة سعت ٠٦٠٠ يوم ١٢/١٠/١٩٥٦
وصلتنا سعت ١١٠٠ يوم ١٢/١٠/١٩٥٦
حلت سعت ١٣٠٠ ١٢/١٠/١٩٥٦

وثيقة رقم (١٦٨)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية واردة رقم NSR 11 بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦ من نيويورك .

الى الرئيس . قابل الدكتور فوزى أمس يوجين بلاك بناء على طلب بلاك الذى أعرب عن ريبته رغم ما قيل فى التعاون مع مصر ماليا وأشار الى اهتمامه بمال السد العالى ويرى ضرورة اقامته أو أى مشروع يزيد المساحة المنزرعة فى مصر لأن ذلك أمر حيوى ويأمل فى مايتصل بالسد العالى أو بقناة السويس أن تسمح الظروف قريبا ببحث الموضوع . اعترف بالصلة بين السياسة وخصوصا ما يتعلق بتعاون شركات البترول مع مصر الذى لن يتم الا اذا سمحت الظروف السياسية بذلك . دعاه الدكتور فوزى الى العشاء يوم ١٣ مع بهجت بدوى وزكى سعد لبحث النقط التى تناولها مع الدكتور فوزى وهى : (١) هل سندفع التعويض عن أموال الشركة فى مصر أم فى العالم كله (٢) التحكيم هل الطريق العادى أم يمكن عقد اجتماع مع ممثلى شركة قناة السويس السابقة ، وأعرب عن استعداد البنك للمساعدة فى هذا (٣) أشار بلاك الى توسيع قناة السويس وضرورته للمستقبل ، وأشار الى امكان عقد اتفاقات مالية مع البنك ولو أنه قد لايكون من المناسب . . . . . (كلمات غير ممكن حلها) وطلبت تصحيحها من نيويورك .

ملحوظة :

حاولت حل البرقية من آخرها فتكونت الجملة الآتية ـ ولو انه لايجب عدم الجزم بصحتها ـ وهى : الاعلان عن ذلك رسميا فى هذا الظرف .

وثيقة رقم (١٦٩)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
برقية رمزية رقم ٤٨٦٩/٤٨٨٦ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦
واردة من نيويورك ٢٧/٤٤
الساعة ١٥٢٠ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦

الى السيد الرئيس :

فيما يلى ملخص لما دار فى صباح اليوم بين الدكتور فوزى ولويد وبينو بحضور همرشولد .

١ - فى بداية الاجتماع احضر همرشولد الملخصات التى سبق الاتفاق عليها ولكنها لم تعجبهم الى حد ان اتفقنا جميعا على ان احسن طريقه هى ان يحتفظ كل شخص بمذكرة عن كلامه على انه اذا تبلورت الامور يمكن بعد ذلك الاتفاق على اجراء معين .

٢ - بدأ من تعبيرات لويد وبينو الندم على انهما تركا مشروع الثمانية عشر كأساس وان المناقشات انحدرت عنه . وقال كل منهما ان حكومته مازالت متمسكة به . فرد عليهم الوزير بأنه لاخلاف بيننا فبقدر ما هم متمسكون بمشروعهم نحن متمسكون بموقفنا غير ان هذا الوضع اذا استمر فلن نمضى فى طريقنا لايجاد اساس جديد . فسلموا بذلك قائلين انه اذا لم نتفق فيعود كل الى قاعدته . واضاف الدكتور فوزى باننا الان نبحث عن مخرج نقدمه للعالم ونكون بذلك اخرجناه مجتمعين فوافقنا على هذا .

٣ - كرر لهم الدكتور فوزى انه لهم الخيار فى ان يختاروا احد الحلول الثلاثة فيما يتعلق بالاتفاقية واضاف انه لايمكن تصور تصالح اكثر من هذا من جانب مصر خاصة وانها ليست هاربة من أى التزامات من التزاماتها بموجب اتفاقية ١٨٨٨ .

٤ - فيما يتعلق « بالتحكيم » ذكر لهم الدكتور فوزى ان هذه الكلمة لاداعى لها كما انه لاداعى للنص على كلمة « محكمة » أو « لجنة » وقد يكون من الموافق استعمال عبارة الالتجاء recourse الى body والقصد منه الاسراع فى البت . واضاف الوزير الى ان من المنتظر ان يكون الخلاف على مستويين اولهما خاص بالاتفاقية والعلاقات بين الحكومات intergovernmental relations وثانيهما خاص بالملاحة فى حد ذاتها والعلاقات بين ادارة القنال وشركات الملاحة .

٥ - فيما يتعلق بالرسوم استمر الوزير فى التشدد على عبارة tolls and charges وفقا للنظام الحالى بدون أى تغيير وذلك للخوف من تفكيرهم ان الاصل هو مجانية الملاحة واعطاء مصر شىء بسيط مما يؤدى الى ان نجد الرسوم اصبحت ربع المستوى الحالى . ولذلك سيداوم الوزير على التشدد فى الاحتفاظ بالوضع الحالى .

٦ - اوضح وزراء الخارجية لبعض ان مايعمل الان لايلزم حكوماتهم وانما بعد وضع ما قد يتفق عليه من اسس ترفع الى الحكومات لدراسة هذه التى جاءت نتيجة اجتماعاتنا وبعد دراستها بواسطة الحكومات تبلغ الردود النهائية والتفصيلات . وضرب لهم الوزير مثل ما وصلت اليه مصر وانجلترا عندما اتفقا على heads of agreement التى استخدمت بعد ذلك كأساس قوى أدى الى الاتفاقية النهائية .

٧ - دار حديث حول مركز S C U A الغربية تجاه باقى المنتفعين فذكر لهم الوزير انه من ناحيتنا فان الادارة المصرية قائمة اما من ناحية الغرب فهو الذى يفسر موقف وحكم تلك الهيئة خاصة وانه يمكننا ان نقول اننا مستعدون للتحدث مع شركات الملاحة وممثليها .

٨ - اشار الحديث بشكل طفيف الى موضوع عزل القناة عن السياسة وذكرهم الدكتور فوزى بانهم لم يقوموا بعد كيف يمكن ذلك وان هذا فى الواقع امر نظرى اكثر منه عملى بالاضافة الى ان العزل يجب ان يكون من جانب الجميع ولا يقتصر على مصر فقط .

٩ - بدى للوزير ان بينو « قرفان » وانه يعقد الأمور .

١٠ - ذكر لهم الوزير انه موجود فى نيويورك وغير مقيد بأى وقت معين وانه سيستمر فى ذلك الاتجاه كما اظهر استعداده للمقابلة فى أى مكان وفى أى وقت . وعقب همرشولد على هذا بأن الموضوع هام ولا يصح التصرف فيه بسرعة .

وثيقة رقم (١٦٩)

١١ ـ ذكر همرسولد للدكتور فوزى انه هو ايضا يرى ان بينو يعقد الامور بينما يقترب لويد من موقف مصر . ولم يرد الوزير على هذا وهو يعتقد ان التقرب بسيط .

١٢ ـ بدى بينو جلسة بعد الظهر بالقول بانه قد تسلم تعليمات من مجلس الوزراء الفرنسى تقضى بان يكون موقفه هو الالتزام بقرارات الثمانيةعشرة فاذا كان لدى مصر اقتراحات مضادة فلتعرضها على ان ياخذها الى باريس حتى اذا وجدتها فرنسا مفيدة نظرت فيها والا تمسكت بقرارات الثمانية عشرة . واضاف انه يرى ان توجه كل من انجلترا وفرنسا أسئلة مكتوبة الى مصر للرد عليها وفى انتظار ذلك يمكن التفكير فى ترتيبات مؤقتة حتى نتفق اذا كنا سنتفق ونحتفظ بالوضع الراهن فيدفع مثلا البعض للهيئة المصرية والبعض الاخر للشركة القديمة . وقال لويد انه اذا لم نكن قد اتفقنا حتى اجتماع باكر فسنذهب الى مجلس الامن حتى يصوت على مشروع قرارهم .

١٣ ـ ذكرهم فوزى بما قيل منذ اول جلسة وهو ما قاله لويد نفسه من انه من الواضح تماما ان القاهرة لن ترضى بالاساس الذى يقترحه الثمانية عشرة اما انهم لن يرضوا باساس موقف مصر ولذلك فان الاجتماع الثلاثى يهدف الى الاستكشاف حتى نرى اذا كان من الممكن العثور على اساس جديد يصلح لبناء اتفاق . فلم يكابر لويد فى ذلك ورغم محاولة بينو الادعاء بانه لم يفهم ذلك وانتهت المناقشة بعد ذلك الى سيره فى هذا الاتجاه .

وعلق الدكتور فوزى على تقديم اسئلة مكتوبة لمصر بانها تجديد فى وسائل المفاوضات لايمكن ان نقبلها خاصة وان الوزراء الثلاثة يتبادلون الاسئلة حتى يمكنهم استكشاف ارضا مشتركة للاتفاق . وان مصر لم تهرب من سؤال بل ناقشنا مقومات الموضوع اما الذى لم يناقشه الدكتور فوزى فكان من الواضح انه يستدعى الرجوع الى مصر .

١٤ ـ ثم اثار الوزير على سبيل المثال الى انه لامعارضة فى مسألة السيادة كما ان مصر تقدمت بثلاث حلول فى موضع الاتفاقية كما قالت مصر رايها فى التعاون بين المنتفعين وادارة القنال اما عن الرسوم والجهة التى ستلجأ اليها الشاكى فسوف ندلى بالبيان عنها فى جلسة الثلاثة صباح الغد واعاد الوزير الى اذهانهم الحدود التى رسمت من قبل للجنة منزيس والتى لم تستمع الى ارائنا ورغم ذلك قدمت مصر اقتراحاتها فى مذكرة ١٠ سبتمبر الماضى .

فلم يعارض احد فى ذلك ولم يكابروا فى ميزان العلاقة بين ادارة القنال وبين المنتفعين وان تنظيم هؤلاء لانفسهم لا شأن لنا به ، فمايهمنا هو دفع الرسوم واتباع التعليمات حتى نسمح للسفن بالمرور ولكن يمكن ان (كلمة غير مفهومة) الهيئة تمثيلها لارباب السفن فى كل العالم .

١٥ ـ انتقلنا بعد ذلك الى الحديث عن مسائل تفصيلية بشأن :

(أ) فبين لهم الوزير انه من مصلحتنا ارضاء العملاء .

(ب) القياسين . تساءلوا عما اذا كان القياس سيكون محل تمييز ، فاجاب الوزير ان التمييز لن يحدث وانه يمكن ايضا التفاهم على ذلك .

(جـ) عزل القنال عن السياسة ، صرح الوزير اننا مستعدون بكل قوة لعزلها عن سياسة كل الدول واشار الى ناحية التطبيق العملى وقال ان هناك اتفاقية دولية ملزمة كما ان هناك فى مستوى اخر الادارة وعلاقتها بالمنتفعين . وكل ذلك فى نطاق ارتباطات يمكن اللجوء فيها للشكوى وليس هناك مدى اوسع من ذلك لعزل القنال عن السياسة .

(د) النسبة المئوية التى ستخصص للتحسين وقد علق الوزير أن تصريحاتنا فى هذا الشأن يجب اعتبارها تقدما كبيرا من جهتنا اما تفاصيل ذلك فتكون محل بحث الفنيين .

وانتهت الجلسة على ان نستأنف الاجتماع صباح باكر العاشرة والنصف وقد تساءل بينو عما سيبحث فيه ، فعلق فوزى بانه سيجيب على اسئلتهم .

يرى الوزير ان الجو العام هو ان سلوين لويد حسب الظواهر يرغب فى مسايرتنا ولا يوافق بينو دون ان يظهر له انه مختلف معه .

وبعد الجلسة المسائية فى حديث مع الوزير على حده انتقد همرشولد مسلك بينو وقال انه (كلمة

وثيقة رقم (١٦٩)

ناقصة) من عدم اغضابه ، وسألة الوزير عما اذا كان سيتصل باحد فابلغه انه سيتصل بلويد الليلة وسوف يعمل على ايصال الأمر الى دالاس ، وصرح لويد للوزير خلال جلسة المساء عندما وجد بينو يعقد الأمور ان هناك بعض اقتراحات وضرب مثلا بما قدمه منون ولكنه لم يتعرض لذلك فيما بعد ولو أنه بعد الجلسة اعرب عن ضيقه بمنون وافضى للوزير بانه سيقابله فى الصباح وسأله الرأى فيما يجب اتباعه معه .
فأجاب الوزير بأن الأراء الجيدة التى تدلى لنا يمكن ان نفيد منها .

وقد يكون لويد راغبا فى معرفة رأينا فى هذا الصدد . .

لطفى

وثيقة رقم (١٧٠)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث

برقية رمزية رقم ٤٨٩٢/٤٨٩٨ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦
واردة من نيويورك ٤٥/٥١
الساعة ١٦٢٥ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦

ملخص جلسة مجلس الأمن السرية بعد ظهر يوم ١١ اكتوبر .

تناولت المناقشات طلب اسرائيل وسبعه دول عربية الكلام ثم تحديد الجلسة القادمة وما ينظر فيها .

عن المسألة الأولى :

عارضت ايران فى الاستماع الى اسرائيل أو ممثل الدول العربية حتى لاتتعقد الأمور ولكن ممثل كوبا ، بناء على تعليمات من حكومته ، طلب الاستماع لاقوال الطرفين باعتبار البند الأول فى جدول الأعمال يهم اسرائيل ولو انه ابدى استعداده لقبول ما ينتهى اليه المجلس فى شأن مسعى السماح للطرفين بالكلام .

اما دالاس فقد قال ان تعقد جلسة صباحية للاستماع الى الدول العربية واسرائيل على ان يستمر وزراء خارجية الثلاثة فى اجتماعهم لدى السكرتير العام .

ولكن ممثل يوجوسلافيا عارض السماح بذلك الأمر فى المرحلة الحالية واشار الى ان اجتماع الوزراء الثلاثة والاستماع الى الدول العربية واسرائيل فى نفس الوقت لن يساعد على حل المسألة الرئيسية وهى مسألة قناة السويس .

يرى ممثل استراليا الاستماع الى الطرفين فى المرحلة الحالية مجازفة ويؤيد ممثل بلجيكا رأى يوجوسلافيا ثم اعلن ممثل الصين الوطنية تفضيله لتأجيل المناقشة وصرح شيبيلوف انه لم يتم شىء بعد حتى يمكن القول بان الوقت مناسب للاستماع للطرفين وايد التأجيل ثم ايد ممثل بيروا رأى يوجوسلافيا .

اما سلوين لويد فقد اعلن انه من الأفضل الاستماع الى اسرائيل والدول العربية فى جلسة علنية باكر باعتبار ان المجلس سيستمع اليهم على اية حال خاصة وان ذلك لن يمنع وزراء الخارجية الثلاثة من الاجتماع لدى همرشولد .

ونظرا الى ان الغالبية كانت ضد ذلك فقد قرر المجلس تأجيل الاستماع الى اسرائيل والبلاد العربية .

اما عن المسألة الثانية :

فقد طلب الرئيس الى المجلس ان يقدم موعد الجلسة العلنية القادمة وتساءل عما اذا كان الأعضاء

وثيقة رقم (١٧٠)

يرغبون فى معرفة ما تم فى اجتماع الوزراء فاعلن ممثل بيرو ، بعد ترحيبه بالمفاوضات المباشرة بين الوزراء الثلاثة ، انه يفضل عدم إلقاء اسئلة وتستمر المفاوضات فى حرية ورأى الا تعقد جلسة علنية الا بعد الوصول بالمحادثات الى نتيجة .

وقال سباك انه لايمكن تحديد جلسة علنية الا اذا ابلغ المجلس فى جلسة سرية عن سير المحادثات وهل كانت ناجحة أم لا . واقترح عقد جلسة علنية قبل اجتماع المجلس على مادار فى مناقشات وقد وافقه ممثل بيرو وممثل ايران . وهنا قال بينو باعتباره ممثل فرنسا انه يرغب فى ان يوضح ان الاجتماعات كانت استكشافية Exploratories فليست . . . . . (الجزء التالى غير قابل للحل وقد طلب التصحيح من نيويورك) عند اقامتهم فى نيويورك وانه شخصيا سيسافر بعد باكر لذلك تقرر انعقاد جلسة سرية بعد ظهر باكر فى موعد سيعلن عنه فيما بعد .

لطفى

وثيقة رقم (١٧١)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرموز

برقيةرمزية رقم ٤٩٠١ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٦
واردة من نيويورك (٥٠) الى
الساعة ٠٧١٥ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٦

. . . . وهنا قال بينو باعتباره ممثل فرنسا أنه يرغب فى أن يوضح أن الاجتماعات كانت استكشافية وليست مفاوضات اذ على كل طرف أن يشرح رأيه فلن يكون هناك اتفاق أوعدم اتفاق فعلق على ذلك، سباك قائلا أنالمقصود على أية حال بهذه الاستكشافات هو استكشاف شيء وطلب تحديد جلسة (كلمة غير مقروءه) بعد ظهر باكر على أن تحدد فيما بعد جلسه علنية . واختتم بينو الجلسة بقوله أن بعض وزراء الخارجية لايمكنهم .

لطفى

ملاحظة :

هذه البرقية هى الجزء الذى كان غير قابل للحل فى البرقية رقم ٤٨٩٢/٤٨٩٨) من نيويورك وطلب تصحيحها .

لطفى

وثيقة رقم (١٧٢)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
برقية رمزية رقم ٤٨٨٨ / ٤٨٩١ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦
واردة من نيويورك ٥٢ / ٥٥ الى
الساعة ١٦,٠٠ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦

رسالة للسيد الرئيس

قابل ممثل يوجوسلافيا الدائم الدكتور فوزى وطلب اليه مقابلة بوبوفيتش وذكر أنهم يشجعون فكرة تقدم مصر بمشروعات وأنهم رغم أن لديهم مشروعات فإنهم لايرحبون بأن يلقى البعض بمشروعات تثير البلبلة فى الخواطر وقد قابل الوزير بوبوفيتش بعد جلسة الوزراء الثلاثة المسائية فذكر الاخير أن سباك قد قابله وطلب اليه الرأى فى مشروع قرار تتقدم به بلجيكا وتشكر فيه يوجوسلافيا وايران وقد رأى بوبوفيش ان بهذا المشروع أمورا لايمكن لمصر قبولها وافهم ذلك لسباك وعليه رفض هذا الرأى باعتبار أن الفكرة هى الوصول الى قرار يمكن تنفيذه كما انه من ناحية التنسيق ، لايستقيم ان يقدم الآن اقتراح بينما الوزراء الثلاثة يجتمعون ويتبادلون الرأى . وأبلغ بوبوفيتش الوزير أنه قابل دالاس الذى أفضى اليه أنه يعتبر أن كلا من الدكتور فوزى وسلوين لويد قد عملا عملا فيه بناء وتقدم ولكن بينو يخرب الأمور وقال له أنه يرى أن تتقدم مصر بأقصى ما يمكن من تفاصيل فى هذه المرحلة حتى لاتتهىء لأحد فرصة الادعاء بأن ليس هناك اقتراحات من مصر يمكن العمل على أساسها . هذا وفى نطاق صلاتنا بيوجوسلافيا أعطى الدكتور فوزى بوبوفيتش فكرة عن الأمور الجارية ، فاقر بوبوفيتش بحماس الأسلوب الذى تتبعه مصر وصرح للوزير انهم اذا لم يتفقوا معنا فلن يعنى ذلك سوى أمر واحد هو انهم لايرغبون فى الاتفاق وازاء ماشرح لبوبوفيتش صرح أن المقترحات التى كان يود تقديمها لنا لم تعد هناك حاجة لها بعد ماعلمه من سلوكنا .

لطفى

وثيقة رقم (١٧٣)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٤٩٠٣/٤٩٠٣ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٦
واردة من نيويورك ٥٧ / ٥٨ الى
الساعة ٨٥٠. بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٦

علجل جدا

الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر

قابلت أمس منون الذى أورى أن من رأيه أن تعترف مصر بجمعية واحدة للمنتفعين ، على أن تشمل الجميع ، ولم أعلق على هذا الرأى .

وقد أظهر منون ضيقه وصرح بأنه يود السفر اذ لا حاجة اليه فالاتصالات جارية .

وفى المساء قابلت شبيلوف الذى أبلغنى حديث همرشولد معه ، ولا يخرج عن نطاق المعلومات السابق ارسالها فى برقياتنا خاصة فيما يتعلق بموقف فرنسا .

وثيقة رقم (١٧٣)

ويرى شبيلوف أنه حتى فى مسالة المنتفعين قد يمكن قبول الفكرة اذا انضم الى الهيئة عدد كبير .

وانطباعى أن الروس لا يمانعون فى أن تكون المفاوضات بيننا وبين الانجليز والفرنسيين فقط .

لطفى

وثيقة رقم (١٧٤)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٤٩١٥ / ٤٩٣٣ — بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٨٥/٦٧) — الى
الساعة ١٠,٥٥ — بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٥٦

عاجل :

رسالة الى السيد الرئيس

قبل اجتماع صباح اليوم رغب همرشولد أن يجتمع على انفراد وتقابلنا فاطلعنى على النص التالى لرؤوس موضوعات يود تحت مسئوليته أن يتقدم بها أثناء الاجتماع ان لم ار مانعا من هذا وذلك مساهمة منه فى الخروج من التازم الذى ساد نهاية جلسة مساء امس .

I . Arrangement made should meet the following requirements :

1 . There shall be free and open transit through the canal without discrimination overt and covert both political and technical aspects.

2. Egypt's sovereignty shall be respected.

3 . The operation of the Canal should be insulated from the politics of any Country.

4 . The manner of fixing tolls and charges should be decided by agreement between Egypt and the Users.

5 . A fare proportion of the dues should be allotted to development.

6 . In case of dispute, unresolved affairs between the Suez Canal Company and the Egyptian Government should be settled by arbitration with suitable terms of reference and suitable provisions for the payment of sums found to be due.

II . For those purposes the arrangements should provide for :

1 . Cooperation with the Users individually and or as a Group, this cooperation developing within the framework set by the 1888 Convention (or its successor), the Canal Code, regulations and decisions resulting from the procedure of recourse referred to below. Provisions should be made for joint meetings of the Egyptian Authority and the Users.

2 . Access to recourse for all parties in case of unresolved disputes or differences of views. The right of recourse should cover also recourse in case of non compliance with decisions resulting from the procedure of recourse and appropriate rules of enforcement.

3 . Tolls and Charges.

4 . Access to information (as now provided for under article 8 of the Convention, this question also being subject to recourse. An international element in all the branches of the Canal administration.

III. The arrangements thus would assume the existence of the following organs :

وثيقة رقم (١٧٤)

1 . Egyptian Authority.

2 . Representation of the Users (on different levels : - a - for purposes of cooperation with the Egyptian Authority, - b- for purposes of representation of individual Users for payments of dues, etc...).

3 . An appropriately organised body to which the parties have recourse.

ومع أن رؤوس الموضوعات هذه تغاير فى بعض نواحيها موقفنا ، فانى وجدت لزوما للتمشى مع الفكرة خاصة وأن همرشولد أكد أنه سيتقدم بها ذاكرا أن هذا تحت مسئوليته وكتلخيص وتخريج لما بدا له من محادثات الاجتماعات الخصوصية الأخيرة .

كذلك أخبرنى قبل الاجتماع أنه ولويد حاولا منذ مساء أمس تنبيه دالاس الى تحرج الموقف بسبب موقف بينو ، وافهام الأخير ضرورة تنحيه عن موقف العناد والتعويق الذى اتخذه حتى مساء الأمس .

افهمت همرشولد من جديد أن أى اتجاه الى تحريك مشروع القرار الفرنسى البريطانى ستكون نتيجته الحتمية نسف كل المحاولات التى تهدف الى البناء والخروج بحل عاقل . وأن الصورة ستكون مناقشات وتراشق بالاتهامات ومرارة متزايدة فى مجلس الأمن وحوله وأن ذلك سيتبعه حتما تحريك الشكوى المصرية والمضى بها الى أبعد مدى . واتفقت معه أن يذكر هذا للويد ولبينو من جانبه هو وكتنبيه منه الى مافهمه أنه اتجاه الحكومة المصرية فى هذا الشأن . وقد فعل ذلك وأخبرنى بعد ذلك .

اخبرنى أنه متأكد من أن بينو جاء بسياسة مرسومة من حكومة فرنسا هى أن يتمسك بقرارات الثمانية عشر وأن لايصل الى اتفاق ، وأن الأخير يشعر الآن بأنه وقع فى فخ بتمشيه معنا فيما قمنا به من تناول للنواحى العديدة للموضوع . وأنه يحاول لو أمكنه الخروج من هذا الفخ . ووافق همرشولد على أن هذا من اوله لآخره عمل غير أمين وأحمق وأنه لايعقل أن نفسر فرصة النجاح فى هذا الأمر الخطير لأن واحدا منا ، وهو وزير خارجية فرنسا له اتجاهات وعنده سياسة كهذه وأن بينو لم يكن بحال أمينا فى أسلوبه حينما سايرنا فى كل ذلك ثم جاء فى اللحظة الأخيرة ليقول بالأمس أن سياسة حكومته لاتمكنه من الموافقة على شىء هنا وأنه مستعجل للعودة الى باريس غدا .

واخبرنى كذلك همرشولد أن منون سيتناول الغذاء معه وأنه لازال فى حيرة بشأن ما يمكن عمله مع منون حتى يحتفظ بعودته أو على الاقل بهدوئه من غير التمشى معه فى اندفاعاته التى تنذر ببلبلة الموقف وبعثرته والخروج به من الطريق الواضح المعالم المتجه الى التفاهم المباشر والى البناء .

وكان منون قد زار على صبرى ، وبعث الى السيد على صبرى أثناء الجلسة بما يلى . (سبق ارساله ببرقية الوفد ٥٩/٦٦) .

فانتهزت فرصة اوقفت فيها الجلسة بعض الوقت بناء على طلب لويد وبينو ليتحدثا على انفراد ، فتحدثت الى همرشولد فيما رأيته من المناسب التحدث اليه فيه من هذه الأمور وكان رد فعله كما كان من قبل أن ادخال اقتراحات منون بشكل رسمى فى المجلس لابد على أية حالة أن يكون عن طريق وفد من وفود الدول الأعضاء فيه وأن اشتراك منون فى مناقشات المجلس لن يغير من ذلك ، وأن ذلك الاشتراك زيادة على ماسوف يحدثه من بعثرة وبلبلة سيفتح الباب من جديد لدخول ممثلى العرب واسرائيل وتعم الفوضى اعمال المجلس وكل عمل آخر للوصول الى حل .

وقد بدأت جلسة الصباح من حيث انتهينا فى جلسة أمس مساء ، أى بالمذكرتين اللتين وعدت بتقديمهما فى شأن الرسوم والالتجاء الى جهة تفصل فى المنازعات . وبناء على ما سبق أن اتفقنا عليه تكلم همرشولد مقدما عن رؤوس الموضوعات سابقة الذكر وعلقت ذاكرا ما بدا لى عليها من ملاحظات كما علق بمثل ذلك بينو ولويد .

وكان مما علقت عليها به أنه فى الفقرة الأولى الجملة .

" This covers both political and technical aspects.

زيادة على ما فيها من غموض نحن فى غنى عنه أن الفكرة متناولة بشكل أوضح فى الفقرة الثالثة . وقال بناء على كلامى توضيح الفقرة السادسة بحيث لاتتعارض بحال مع موقف مصر فى هذا الصدد . وافقوا جميعا على أنه فى الواقع لا لزوم للفقرة الرابعة من الجزء الثانى ويمكن الاستغناء عنها .

وفيما يلى نصوص المذكرتين المصريتين وكذلك نص رؤوس الموضوعات التى سلمتها لهم (سبق ارسالها ضمن برقية الوفد رقم) ٥٩/٦٦) .

وبدا بينو فى جلسة الصباح أقل عرقلة مما كان وربما اتصل ذلك ببعض ما بذل مساء أمس من جهد لتهدئته من نواح عديدة كما سبق أن أشرنا . وأبدى لويد أن المذكرة المصرية الخاصة بالالتجاء عند قيام منازعات ينقصها انها لم تذهب الى مدى ذكر مايعمل اذا لم ينفذ احد الأطراف الحكم أو القرار الذى يتخذ وانتهى الحديث فى هذه النقطة الى أن همرشولد تقدم بنص اقتراح لتكملة المذكرة المصرية فى هذا الشأن وقد صار ذلك النص بعد مناقشة وادخال بعض التعديل فيه كما يلى :

" Points covering enforcement :

1 . In the Agreement there should be an obligation for the Governments to execute in good faith the awards of the Organ.

2 . In case of a complaint of non compliance with an award given by the organ there should be a right of recourse to the Organ.

3 . In case of recourse under Point 2, the Organ should if the complaint is found justified authorize appropriate enforcement measures to be taken.

4 . It might be appropriate to write into the Agreement a phrase covering the limits within which enforcement measures can be authorised in cases where the situation is not covered by Common law or in other ways. The Limits should be studied in the light of the appropriate articles of the Charter.

ونظرا لان كلامنا فى الاجتماع أخذ يتزايد ويتصل بنقط محدودة المعالم وبجوانب فنية ، فقد رأينا أن نعجل بانهاء الجلسة حتى يتاح لنا أن ندرس النواحى الفنية لما تحدثنا فيه واتفقنا على أن نستأنف الاجتماع فى الثالثة والربع .

فى اجتماع بعد الظهر اتفق على أن يتقدم همرشولد الى المجلس بتقرير عما انتهى اليه الأطراف يذكر فيه المبادىء التى اتفق عليها وهى السابق ارسالها بعد حذف جزء من الفقرة الرابعة من الجزء الثانى الخاص بالتنفيذ ابتداء من عبارة .

واتفق على أن يكون مشروع القرار عاما يدعو الأطراف الى استئناف المحادثات على أساس المبادىء الستة التى أوردها همرشولد دون التقيد بالعبارات التى صيغت بها هذه المبادىء .

وقد أشار بينو الى أنه سيبدى تحفظا بشأن الضمانات وذلك بأن يطلب أن يوصى المجلس بالوصول الى ضمانات موازية لما ورد فى اقتراحات الثمانية عشر ولكنى عارضت فى ذلك مسجلا أنه رجوع الى الوراء واشرت أن يكتفى بالنص على ضمانات كافية وقد أقر لويد ولم يجادل بينو .

لطفى

وثيقة رقم (١٧٥)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
برقية رمزية رقم ٥٠١٧/٥٠٢٥
واردة من نيويورك (٢١/١٣)
الساعة ٨٠٠.

بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٦
الى
بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٦

عاجل جدا

رسالة الى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

قبل سفرى اليوم من نيويورك ، زرت همرشولد ثم :

١ ـ سلمنى مفكرة عن موعد ومكان اجتماع وزراء الخارجية القادم بحسب ما جاء فى برقيتى الرمزية أمس . وجاء فى هذه المفكرة أيضا أن الاجتماع القادم سيكون لاجراء محادثات خاصة على نمط المحادثات التى جرت فى نيويورك .

أطلعنى على مذكرة قال أنه سيبعث بها فى هذا الشأن الى وزيرى خارجية فرنسا وانجلترا ، وقد جاء فى هذه المذكرة أنه فى اتصالاته العديدة معى خلال الايام الاخيرة صار مقتنعا ، بعد أن فكر مليا ، بأن هناك أساسا كافيا للمحادثات المقبلة ، كما جاء فيها أنه استطلع معى كل مالزم استطلاعه من أمور تكميلية وصار واضحا لديه تماما أن مصر كونت من الآراء وأبدت من الاستعداد ما يدعو الى الاعتقاد بامكان الوصول الى اتفاق . وأضاف همرشولد أنه تحدث فى هذا الشأن الى ممثل انجلترا الدائم لدى الأمم المتحدة وافهمه انه لا لزوم ، وليس من الخير ، مطالبة مصر بتقديم اقتراحات جديدة كتابية قبل استئناف المحادثات .

٢ ـ قال أنه أطلع مرات عديدة على الاقتراحات التى سلمها منون له وأنه يجدها مرتبكة ومربكة وأنها تفتح الباب لتفسيرات كثيرة متعارضة وأضاف أنه قد يجد من الخير فى احدى المراحل القادمة أن يقدم ورقة يضع فيها الخطوط الرئيسية لما يعتقد أن الاتفاق ممكن على أساسها . ولم يتردد عند فكره ذلك فى أن يقول لى أنه مرتاح عامة للايضاحات التى تقدمت بهامصر والتى ادليت له فى شأنها بمزيد من الايضاح فى محادثاتنا الأخيرة . ولا أريد أن أبنى على هذا ولا على سواه تفاؤلا مبالغا فيه ، وأعتقد أن من الحكمة مواصلة سعينا حتى لايجىء شىء مما يكتبه همرشولد فى غير صالحنا .

٣ ـ اتصل الحديث من جديد بمسألة ماذا يعمل فى حالة صدور قرار فى شأن اعمال قناة السويس من هيئة مختصة ثم رفض الطرف الذى يصدر ضده القرار أن ينفذه . كان ردى كما كان من قبل ، هو انه لابد من الالتجاء الى الطرق العادية . وسلم هو من ناحيته بأن هذه هى السبيل الوحيد ، واضاف أنه لايعتقد أن انجلترا وفرنسا ستستطيعان التقدم برأى أخر فى هذا الشأن .

٤ ـ حدثته من جديد فى شأن جمعية المنتفعين فاكد أنه واصل سعيه وأبدى استياءه مما نشرته النيويورك تايمز وسواها عن الاتجاهات الغربية فى شأنها . واضاف أن السير فى هذه الاجراءات حماقة كبرى ، ومثلها صبغ الجمعية بأنها ليست للتعاون مع مصر بل كما ذكرت بعض التعليقات هى انها هيئة عدائية للقيام بحرب اقتصادية ضد مصر . وقد بعثت اليوم الى دالاس عن طريق احمد حسين والخارجية بواشنطن برسالة اكدتها برسالة مثلها عن طريق عمر لطفى ووفد الولايات المتحدة الدائم ، أشرت فيها من جديد الى الخطورة البالغة لتلك الاتجاهات واعربت عن وجوب مقاومتها ومجانبة افساد الجو افسادا قد يستحيل تلافيه وعدم التعارض مع ما ذكر فى مجلس الأمن من عدم القيام بأى عمل من شأنه الاضرار بامكانيات نجاح المحادثات القادمة .

٥ ـ أبدى أسفه لاستمرار أبواق الدعاية الانجليزية والفرنسية فى دعواها أن مصر لم تتقدم باقتراحات كتابية كما أبدى ارتياحه لقيامى من جديد بتأكيد هذا علنا . وقد ذكرت لبعض مراسلى الصحف أنه اذا كانت انجلترا وفرنسا جادتين فيما تدعيانه ، فلتتقدما ببيان رسمى عن هذا الشأن وهو مايكون لنا ازاءه موقف لايشرفهما .

وثيقة رقم (١٧٥)

٦ ـ بعد ماتقدم ، رغب همرشولد فى مقابلتى بصفة عاجلة فدعوته الى الغذاء ولما حضر ابلغنى رسالة شخصية من دالاس يقول فيها أنه لا أساس لما جاءت به الأنباء وكتبته النيويورك تايمز وسواها اليوم عن الاتجاهات الخاصة بجمعية المنتفعين وقال ان هذه الرسالة أبلغت اليه بواسطة لودج ، الممثل الدائم لأمريكا . وبعد هذا علمت أن السفارة فى واشنطن وممثل مصر الدائم فى نيويورك قد أبلغا مثل هذا ردا على رسالتى الى دالاس .

٧ ـ ابلغنى كذلك ، وقت الغذاء ، أن بعض الصحفيين سألوه عما هنالك من تناقض بين ما تذكره مصر وما تذكره بعض المصادر الغربية حول ما اذا كانت مصر قد تقدمت باقتراحات كتابية . فكانت اجابته أن أحالهم على مابينته فى مجلس الأمن واضاف انه لايوجد ما يدعو الى أى شك فى صحة هذا .

لطفى

وثيقة رقم (١٧٦)

من الملك سعود الى الرئيس جمال عبد الناصر

وزارة الخارجية
سفارة المملكة العربية السعودية بمصر

الرقم
التاريخ : ١٩٥٦/١٠/٧
الموافق

ابلغوا فخامة الرئيس جمال عبد الناصر انه وردنا من عمان ولابد انه وصلهم مثله عن حديث الملك حسين مع ممثلنا وممثلى مصر وسوريا ولبنان مستبعدا ممثل العراق وما اخبرهم به الملك حسين عن موقف العراق من امتناعه عن مساعدة الحرس الوطنى وامتناعه عن ارسال قوات للأردن الا حتى تقبل الاردن شروطا اشترطوها وقد لاحظنا التفاوت بين كلام الملك حسين وما صرح به عونى عبد الهادى من ان العراق لم تشترط اية شروط لمساعدة الأردن واننا فى شك بالنسبة لحقيقة الموقف بين العراق والأردن وهل هذا الخلاف على حقيقة ام ان هناك غرضا مبيتا ومهما يكن الامر فاننا على اتفاق مع فخامة الرئيس بوجوب مساعدة الأردن بما نستطيع مهما كانت نيات العراقيين او نيات بعض الاردنيين وقد اقترحنا على فخامة الرئيس شكرى القوتلى ونقترح على فخامة الرئيس ان يعقد اجتماع بين مندوبين من مصر وسورية والمملكة السعودية فى القاهرة او الرياض او دمشق لبيان مايترتب علينا فى هذا الموقف بعد دراسة كل ما اتصل بنا جميعا من معلومات ، ننتظر معرفة مايراه السيد الرئيس فى هذا الأمر مع العلم بأننا اجبنا الملك حسين باننا على استعداد لمعاونة الأردن بما نستطيع فى هذه الظروف الحاضرة وطلبنا تأخير زيارة عونى عبد الهادى الى ان نكون قد قررنا خطة نسير عليها تجاه ذلك ، وان رأى السيد الرئيس ان يشير بتأخير زيارة عونى عبد الهادى الى بعد الاجتماع المقترح اعلاه فذلك افضل ...

وثيقة رقم (١٧٧)

من الملك سعود الى الرئيس جمال عبد الناصر

وزارة الخارجية
سفارة المملكة العربية السعودية بمصر

الرقم
التاريخ : ٧/ اكتوبر ١٩٥٦
الموافق

ابلغوا فخامة الرئيس جمال عبد الناصر انه مما تناولته محادثاتنا مع نهرو خلال زيارته لنا كان موضوع قضية قناة السويس وقد اكدنا لرئيس الوزراء الهندية تأييدنا الكامل لمصر من موقفها كما شرحنا له استعداد مصر للتساهل على اساس حفظ حقوقها وسيادتها ثم ذكرت له طرفا من مساعينا لدى ـ الحكومة الأمريكية للعمل على تحسين الجو ومحاولة التقريب بين الطرفين فاشاد المستر نهرو بهذه ـ الاتصالات وقال انه يعمل شيئا على غرارها بارساله المستر كريشنامنون الى لندن وواشنطن والقاهرة ثم اضاف أن رأى الهند معروف وهو تأييد حق مصر فى التأميم مع حفظ مصالح الدول الاخرى فى حرية المرور واعتدال الرسوم وقال ان ذلك شيء يمكن التفاهم عليه مع هيئة استشارية واذا حدثت خلافات يمكن احالتها الى محكمة دولية وختم المستر نهرو حديثه بان المشكلة هى تقلص النفوذ الأوربى من الشرق وصعوبة ذلك على نفوسهم فمن واجبنا ان نسهل عليهم الانسحاب فى هدوء وسلام وتفاهم كما فعلت الهند واستشهد نهرو بتصريح سابق له جاء فيه ان اكبر انتصار هى ان ينتصر الانسان دون ان يشعر عدوه انه قد انهزم فاجبناه اننا نوافق على ذلك الرأى واكدنا لفخامته ان سيادة الرئيس جمال نفسه مستعد للتفاهم بالمحاسنة كما فهمنا منه فى اجتماعنا الاخير ، كما انه يقدر خطر الشيوعية وهو مستعد للتعاون مع الغرب وانما اضطر للتعامل مع الكتلة الشرقية حين الجأته دول الغرب الى ذلك ، ثم ذكرنا له تلك الاسباب والمبررات وقد وافق عليها الباندیت نهرو وقال ان التعاون ممكن مع الجميع كما فعلت الهند مع حفظ مصالح البلاد وحقوق استقلالها وسيادتها ، كذلك تباحثنا مع رئيس الوزراء الهندية بخصوص الكتاب الذى نشر مؤخرا فى الهند وجاء فيه مطاعن على الرسول الكريم ، فابدى المستر نهرو اسفه لذلك وقال ان الناشر قد اعتذر ووافق على سحب الكتاب من الاسواق واضاف المستر نهرو انه سيبذل جهده فى تشديد التشريعات الحالية ضد نشر مثل تلك المطاعن ضد الزعماء الدينيين ، اخبروا فخامة الرئيس جمال ايضا ان سبب تأخرنا فى ارسال هذا البيان كان انتظارنا الى حين الانتهاء من اعداد جميع المحاضر الرسمية للاجتماع ...

وثيقة رقم (١٧٨)

من الرئيس ايزنهاور الى الملك سعود

التاريخ :
الموافق ٨ اكتوبر ١٩٥٦

النص البرقى للرسالة الموجهة لجلالة الملك سعود
من الرئيس ايزنهاور

ياصاحب الجلالة

لقد قرأت بسرور رسالة جلالتكم بتاريخ ٢٥ سبتمبر التى اوضحت مرة اخرى بشكل بين اهتمام جلالتكم البالغ فى المحافظه على السلم فى الشرق الأدنى وتحسين الحالة الخطيرة التى نشأت من العمل الذى قامت به مصر فيما يختص بقنال السويس ، وانى لمهتم بما تفضل به جلالتكم من اخبارى عن المباحثات التى دارت مع الرئيس عبد الناصر اما من ناحية العلاقات العامة بين الولايات المتحدة ومصر فان

وثيقة رقم (١٧٨)

رغبتى الحقيقة ورغبة حكومتى هى السير بخطى تقدمية نحو تقوية هذه العلاقات على اساس التفاهم المتبادل والثقة .

وبالنسبة لقضية قنال السويس فان جلالتكم قد ذكرتم بامكانية اجراء مباحثات ثنائية مع مصر ، وان املى هو ان تؤدى مباحثات قضية السويس التى تجرى فى الامم المتحدة مع وجود فرص التعاون مع مصر التى تشملها هيئة مستخدمى قنال السويس ، الى نتائج ناجحة نحو الوصول الى حل مرضى ، وفى كلتا هاتين الحالتين هنالك امكانيات لتبادل وجهات النظر المثمرة بين ممثلى مصر وممثلى الدول التى يهمها الامر .

ويمكن لجلالتكم ان تتاكدوا من استمرار اهتمامى البالغ للوصول الى حل عادل وسلمى لقضية قنال السويس كما وانى سوف لن اقصر جهودى على الحد الذى وصلنا اليه . وانا على يقين من انى استطيع ان اعتمد على جلالتكم للعمل نفسه ،

والله اسأل ان يحفظ جلالتكم برعايته ، ، ،

صديقكم المخلص

داويت . د . ايزنهاور

وثيقة رقم (١٧٩)

من الملك سعود الى الرئيس ايزنهاور

الرياض فى ١٣ ربيع الأول ١٣٧٦

الموافق ١٨/اكتوبر ١٩٥٦ م

من سعود بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الى صاحب الفخامة الرئيس داويت . د . ايزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية .

ياصاحب الفخامة .

تلوت بسرور واهتمام رسالة فخامتكم الجوابية المحررة فى ٨ اكتوبر ١٩٥٦ والتى اشكركم عليها وكان من حسن الطالع ان اتلقى هذه الرسالة فى وقت اخذت تسوده الثقة المتبادلة وتتغلب فيه الحكمة للوصول الى حل مرض لمشكلة قناة السويس . وان التحسن الذى اخذ يطرأ على الموقف بما اسفرت عنه المباحثات الثلاثية التى ساهمت فيها حكومتكم مساهمة انشائية بفضل توجيهاتكم الرشيدة من مبادىء اقرها مجلس الامن بالاجماع ، وما يرجى الوصول اليه فى المرحلة التالية من نتائج ايجابية ، كل ذلك يشد عزائمنا على الاستمرار فى العمل ، ادراكا للغاية المبتغاه دعما للسلم وازالة لكل سوء تفاهم ، وحلا للخلافات الدولية بالطرق السلمية .

وقد كنت دواما على يقين من ان اهدافكم واهدافنا تلتقى عند هذه الغاية وسأظل موليا هذه المسألة جل اهتمامى ، كما هو شأن فخامتكم ،

والله المسئول ان يوفقنا الى مافيه الخير وان يرعاكم بعنايته ، ، ،

وثيقة رقم (١٨٠)

من الملك حسين الى الرئيس جمال عبد الناصر

صاحب السيادة الاخ الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية

ابعث لسيادتكم بازكى التحية واطيب السلام وبعد ، فان امتنا العربية العظيمة تنشد الحرية والمجد وتبتغى السيادة والوحدة وهى مدركة تمام الادراك ثمن العزة والسيادة ومقدرة كل التقدير العقبات التى تكتنف طريقها واحابيل الباطل التى تعترض سبيلها وما يدبره اعداؤها ويبيتونه لها من كيد وسوء . واننا لنعتقد بان العرب قد استبان لهم الحق وانكشف لهم العدو والجهات التى تدعمه ، فهيأوا انفسهم لخوض معركة تحرير امتهم مقدرين مايقتضيه الامر من تضحية وفداء ومايتطلبه الموقف من وحدة فى الصف وتكتيل للجهود وتنسيق للخطط .

اما نحن فى الأردن المرابط فى خط دفاع العرب الاول فاننا نضع كافة امكانياتنا ونقدم انفسنا وجيشنا وحرسنا الوطنى وشعبنا المجاهد فى الصف الأول الذائد عن حمى العرب المحافظ على تراثهم مفتدين فلسطين العزيزة باعز مانملك واغلى مانستطيع .

وان العرب اليوم غيرهم بالامس بعد ان عرفوا كيف يملكون القوة وكيف يعتمدون على انفسهم وانهم ليعتبرون جيوشهم جيشا واحدا وشعوبهم امة واحدة واوطانهم تنتظم جميعا فى وطن عربى واحد .

وان الأردن الصابر وهو يتلقى من مصر العزيزة العون الأخوى ويرى المشاركة القوية المتمثلة فى شحنات الأسلحة من مصر الشقيقة والطائرات النفاثة التى تضمها مصر العرب الى قوة سلاح الاردن الجوى ليجد نفسه قويا بهذا التأييد الصادق وفخورا بهذا الاسهام المشجع الذى يجعلنا ومصر بل وامة العرب جنبا الى جنب فى ميدان الشرف وجهاد العروبة ، هذا ولا نشك لحظة واحدة فى ان حماية اجواء الأردن وتقوية جهاز دفاعه وتسليحه انما هو قوة يكتسبها العرب فى صراعهم مع الاعداء . واننا منذ كانت لنا مع المغتصبين قضية لم يجل فى نفوسنا الا اننا ووطن الكنانة نقسم الغنم والغرم ونتحد فى الغاية والهدف فكيف بنا واليهودية العالمية وقد كشرت عن انيابها تساندها دول الاثم والعدوان وتدفعها للغدر والاعتداء لتقيم فى وطننا المغتصب مطية للشر ومرتعا للاجرام .

واننا لنشكر سيادة الاخ الرئيس على الطائرات المهداة الى جيشنا العربى الأردنى الذى آلينا على نفسنا الا يكون هذا الجيش الا فيلقا فى جيش العروبة المضحى فى سبيلها العامل على نصرتها .

ونغتنم هذه الفرصة الطيبة لنهنىء انفسنا جميعا على الثمرات الطيبة التى انجزها العسكريون مؤخرا ولنكرر لسيادتكم شكرنا وشكر شعبنا وجيشنا على مواقفكم القومية ونتمنى لمصر العزيزة كل تقدم وازدهار وندعو الله ان يوفق الجميع فى خدمة العرب وعزتهم وكرامتهم والسلام عليكم .

اخوكم الوفـى

فى ٢٢ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ
الموافق ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٦ م

وثيقة رقم (١٨١)

رسالة من نهرو الى عبد الناصر

سفارة الهند
بالقاهرة
١ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٥٦

صاحب الفخامة

لقد تلقيت توجيهات من رئيس الوزراء بأن انقل اليكم الرسالة التالية منه :

« اود أن أبلغك بمدى الصدمة الشديدة التى أصابتنا بسبب التطورات الأخيرة . لقد كان العدوان الاسرائيلى سيئا للغاية ويجب شجبه ، ولكن الأسوأ منه هو ذلك الأنذار الموجه الى مصر من قبل المملكة المتحدة وفرنسا ، والاجراءات التالية التى يتخذانها . إن كل تعاطفاتنا معكم ، وانننى لعلى يقين بأن بلدان آسيا وأفريقيا ، وكثيرا من بلدان حتى اوروبا وامريكا ستدرك أن عدوانا صارخا يرتكب ضد مصر ، وأن حرية هذا البلد الذى تحرر مؤخرا من الاستعمار معرضة للخطر . إن هذا إلغاء للتاريخ لايمكن أن نتهاون إزاءه .

« إن مستقبل الأمم المتحدة ذاته يواجه خطرا . ويقع على عاتق البلدان التى توحدت فى باندونج ، مسئولية خاصة فى هذا الأمر .

« لقد بعثت بوجهات نظرى فى لهجة حازمة إلى إيدن ، وأيضا الى الرئيس ايزنهاور والرئيس تيتو وطلبت إليهم ان يستخدموا نفوذهم . وإننى على اتصال أيضا مع موسكو ، ورانجون ، وجاكارتا ، وكولومبو ، وكراتشى .

«وفى هذه الأزمة الخطيرة والمسئولية التى تواجهونها ، نبعث إليكم بكل أمنياتنا الطيبة . ـ جواهر لال نهرو » .

واقدم لفخامتكم أسمى إعتباراتى .

ر . ج . راجواد
القائم بالأعمال

صاحب الفخامة
جمال عبد الناصر
رئيس جمهورية مصر ،
القاهرة

وثيقة رقم (١٨٢)

الانذار السوفياتى

فى ٥ تشرين الثانى / نوفمبر ، أرسل بولجانين رئيس الوزراء السوفياتى رسالة شديدة اللهجة الى نظيره الاسرائيلى . وكانت لهجة رسالته غير عادية حتى بالنسبة للمراسلات السوفياتية لأصغر البلدان فى العالم الرأسمالى . وتقول الرسالة :

السيد رئيس الوزراء :

لقد أعربت الحكومة السوفياتية بالفعل عن شجبها القاطع للعدوان المسلح الذى شنته اسرائيل ، وأيضا بريطانيا وفرنسا ، ضد مصر ، والذى يشكل انتهاكا مباشرا وصارخا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها . وفى الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة ، شجبت الغالبية الكبرى من بلدان العالم أيضا العمل العدوانى الذى ارتكب ضد الجمهورية المصرية ، وطالبت حكومات اسرائيل ، وبريطانيا وفرنسا بأن تضع حدا للعمليات العسكرية دون ابطاء ، وان تسحب الجيوش الغازية من الأراضى المصرية . ان الانسانية المحبة للسلام بكاملها تستنكر بسخط الأعمال الاجرامية للمعتدين الذين انتهكوا وحدة الأراضى الاقليمية ، وسيادة ، واستقلال الجمهورية المصرية ، وبدون أن تأخذ هذا فى اعتبارها ، دابت اسرائيل ، التى تعمل كأداة للقوى الامبريالية الخارجية ، على القيام بمغامرات مجنونة ، متحدية بذلك جميع شعوب الشرق التى تخوض نضالا ضد الاستعمار ومن أجل تحقيق الحرية والاستقلال لجميع الشعوب المحبة للسلام فى العالم .

ان هذه الأعمال التى تقوم بها حكومة اسرائيل تبين بوضوح القيمة التى تعلق على اعلاناتها الكاذبة عن حب اسرائيل للسلم ، وتطلعها الى التعايش السلمى مع البلدان العربية المجاورة . ان هذه الاعلانات من قبل حكومة اسرائيل لاتستهدف فى الواقع الا اضعاف يقظة الشعوب الأخرى ، فى حين أنها تستعد لشن هجوم غادر على جيرانها وذلك اذعانا لارادة أجنبية والتصرف وفقا لأوامر من الخارج . ان حكومة اسرائيل تعبث على نحو إجرامى غير مسئول بمصير العالم ، وبمصير شعبها . أنها تبذر بذور الكراهية لدولة اسرائيل فيما بين الشعوب الشرقية ، وهو أمر لابد أن يترك آثاره على مستقبل اسرائيل ، ويشكك فى وجود اسرائيل ذاته كدولة .

ان الحكومة السوفياتية ، التى تهتم اهتماما حيويا بصيانة السلم ، والمحافظة على الهدوء فى الشرق الأوسط ، تتخذ فى الوقت الحاضر الخطوات لوضع حد للحرب وكبح المعتدين . ونقترح أن تنظر حكومة اسرائيل فى ذلك ، قبل فوات الأوان ، ويجب أن تضع حدا لتدابيرها العسكرية ضد مصر . واننى أناشدك ، وأناشد البرلمان ، وعمال دولة اسرائيل ، وأناشد كل شعب اسرائيل : أوقفوا هذا العدوان أوقفوا سفك الدماء ! اسحبوا جيوشكم من الأراضى المصرية ! وبالنظر الى الموقف الذى نشأ الآن ، فقد قررت الحكومة السوفياتية أن تطلب من سفيرها فى تل أبيب مغادرة اسرائيل والعودة الى موسكو دون ابطاء . ونأمل أن تفهم حكومة اسرائيل فهما كاملا وتقدر تحذيرنا .

وثيقة رقم (١٨٣)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
برقية رمزية رقم ٥٨٣٥/٥٨٤٢ بتاريخ ٢١/١١/١٩٥٦
واردة من نيويورك (٢٢/٢٩) الى
الساعة ١١,١٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٥٦

الى السيد الرئيس من الدكتور فوزى
قابلت همرشولد مرتين اليوم ثم :

١ - ذكر فى شأن انسحاب القوات المغيرة :

(أ) انه مواصل بمنتهى الحزم والسرعة جهوده للاسراع بانسحاب تلك القوات - وذكر أنه سلم لبينو ، وجولدا ماير ولويد الاسئلة التالية طالبا أن يتسلم الرد عليها فى وقت لايتأخر عن الأربعاء ٢١/١١/١٩٥٦ حتى يستطيع أن يتقدم الى الجمعية العامة بتقريره فى هذا الشأن تنفيذا لقرارها الخاص بالانسحاب وذلك فى وقت لايتعدى الخميس أو الجمعه ٢٣/١١/١٩٥٦ على أبعد تقدير . وهذه هى الأسئلة :

1. Has any withdrawal taken place? if so, to what extent.
2. Can anything be said concerning the plans for withdrawal ?
3. What reasons would you give for the fact that so far no, or no more, progress has been done ?
4. What is in your view the state of affairs as to compliance with cease-fire?

(ب) أنه تم الاتفاق مساء الأمس على أن تدخل بعض وحدات قوة الأمم المتحدة الى بورسعيد وأن هذا سيتبعه غيره مما يساعد على سرعة الانسحاب ، واضاف أن لويد مؤيد تماما لفكرة الانسحاب وأن بينو ليس له فى هذا شأن يعتد به .

(جـ) ذكر انه يلاقى مقاومة عنيدة من اسرائيل فى شأن الانسحاب وأنه دارت بينه بهذا الصدد وبين جولداماير مشادة حامية مساء الأمس .

٢ - حدثته عما جاء ببرقيتكم ٧٣/٧٤/٧٥ فذكر انه مسارع الى اتخاذ مايلزم هذا الصدد وأن دخول وحدات من قوة الامم المتحدة بورسعيد سيسهل عمل هذا بالنسبة لها وأنه طلب من اسرائيل أن يدخل الى منطقة غزة مراقبون على ان تتبعهم وحدة من قوة الأمم المتحدة وأضاف أن التقارير التى لديه عن غزة سيئة جدا .

٣ - تحدث عن الخطوط الرئيسية التى ينوى أن يسير عليها فى تقريره عن القوةالدولية وتطهير القناة واعلمنى انه متحدث بمثل هذا مع لويد وفى أثناء اجتماعنا الثانى مساء اليوم سلمنى نسخة من نص التقريرين كما يرجح أن يطبعهما ويوزعهما صباح الغد ٢١/١١/١٩٥٦ ولا ينتظر همرشولد أن يكون هذان التقريران موضع مناقشة طويلة . وسنرسل النصين باكر ببرقيتين مفتوحتين .

٤ - أعرب عن اسفه لان موضوع المجر يشوش على موضوعَ مصر فى هذه الأيام .

رسالة اخرى

زارنى شبيلوف ومعه نائبه وتحدثنا علَى الأخص فى موضوع العدوان على مصر وتلاقت اراؤنا بشانها . وأعرب شبيلوف عن تأييد حكومته التام لمصر فى موقفها وفيما يتصل بوجوب انسحاب القوات المغيرة حالا وانسحاب قوة الأمم المتحدة بعد ذلك وتعويض مصر على ما أصابها من اضرار وعدم البحث فى قضيتى قناة السويس وفلسطين فى الوقت الحضر وأن عملية تطهير القناة لا يجب أن تبدأ الا بعد انسحاب

وثيقة رقم (١٨٣)

القوات الصغيرة ولما اتصل الحديث بما قيل من أن فرنسا تسعى لعقد مجلس الأمن للنظر فى قضيتى القناة وفلسطين اتجه رايانا الى اعتبار هذه حيلة يقصد بها تحويل القضية من نطاق الجمعية العامة حيث المجال واسع لمصر ومن معها الى حيز مجلس الامن الضيق .

وثيقة رقم (١٨٤)

من ونستون تشرشل الى دوايت ايزنهاور

٢٢ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٥٦

عزيزى الرئيس

لم يبق لى الكثير للقيام به فى هذا العالم وليست لى الرغبة ، ولا القدرة لأزج بنفسى فى معمعة الاضطراب والتوتر السياسى الحالى . ولكنى اعتقد بايمان لايتزعزع ، أن موضوع التحالف الانجلو ـ امريكى اكثر اهمية اليوم من اى وقت منذ الحرب . وقد كان لكلينا بعض الفضل فى رفعه إلى المرتبة الحالية . وبغض النظر عن الحجج التى تقدم هنا ، أو فى الولايات المتحدة مع أو ضد الاجراء الذى اتخذه انتونى فى مصر ، فانه يكون الآن عملا جنونيا ، قد يؤدى الى انهيار حضارتنا بالكامل ، أن نسمح لأحداث الشرق الأوسط أن تفرق بيننا .

ويبدو أن سوء الفهم والاحباط يتزايدان على جانبى الأطلنطى . ولو سمح بالتمادى فى ذلك ، فان الاجواء ستتلبد بالتاكيد ، وسيكون الاتحاد السوفيتى هو المنتصر الذى يركب العاصفة . ان علينا أن نترك للمؤرخين أن يتناقشوا حول صحة أو خطأ ماحدث خلال السنوات الماضية . ولكن علينا أن نواجه الحقيقة ، وهى أن هذه الأحداث فى الوقت الحاضر قد أدت الى موقف فى الشرق الأوسط يسود فيه الحقد والحسد والشر من جانبه ، ويصاب فيه أصدقاؤنا بالارتباك والحذر من المستقبل من الجانب الآخر . ويحاول الاتحاد السوفيتى أن يملأ هذا الفراغ الخطير ، ولعلك لاتشك أن انتصار ناصر سيكون انتصارا اكبر له .

ان بقاء كل القيم التى نؤمن بها قد يعتمد على تصميمنا على أن نسبقهم ونحبط عملهم . وذلك انه اذا لم نتخذ اجراءا فوريا وفى توافق ، فانه لن يكون من المبالغة أن نتوقع أن نرى الشرق الأوسط وساحل شمال افريقيا تحت السيطرة السوفيتية ونرى أوروبا الغربية تحت رحمة الروس . واذا لم نستطع فى ظل هذا الموقف أن نتحمل مسئوليتنا فى القيام بعمل إيجابى شجاع ، فاننا لن نكون جديرين بالقيادة المنوطة بنا .

إنى اكتب هذا الخطاب لمعرفتى بشعورك العميق . وأنت اليوم الشخص الوحيد الذى لديه القدرة على التاثير على الأحداث سواء فى منظمة الامم المتحدة ، أو فى العالم الحر لضمان أن الاساسيات الهامة لاتضيع فى خضم الخلافات الصغيرة بين الامم . إن مسئوليتك لثقيلة بلاشك ، ولن تجد شخصا يثق فى قدرتك على تحملها ، ونتمنى لك التوفيق فى مهمتك أكثر من صديقك القديم

ونستون س . تشرشل

وثيقة رقم (١٨٥)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث

برقية رمزية رقم ٥٨٩٤/٥٨٩٨ — بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٦
واردة من نيويورك (٣٧/٤١) — بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٦
الساعة ١٤,٣٠ — بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٦

الى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

متابعة لحديثنا التليفونى مساء اليوم قابلت اليوم همرشولد وحدثته من جديد فى شأن الاسراع بانسحاب القوات المعتدية وأن من الضرورى البدء بمناقشة التقرير الخاص بهذا الأمر . « برقيتنا المفتوحة رقم ٣٧٥ واتخاذ قرار فى شأنه قبل مناقشته واتخاذ قرار فى شأن تقرير السكرتير العام عن قوة الأمم المتحدة وعن تطهير القناة . كذلك حدثته عن فكرة تحديد مدة الانسحاب فقال أن هذا على الأرجح ما لايمكن الحصول على أصوات كافيه له . وذكر همرشولد أنه بجانب ما يجرى فى الجمعية العامة أنه من ناحيته والحكومة الأمريكية من ناحيتها سيبذلان جهدا متصلا وضغطا بشدة على الدول الثلاث للتعجيل بالانسحاب . وأنه يأمل أن يسفر ذلك كله عن نتيجة مرضية فى وقت قريب وأن يشمل منطقة غزة . وأضاف أنه مما يساعد على ذلك أن تستمر الحكومة المصرية فى ابداء حسن استعدادها نحو تطهير القناة بشرط تمام الانسحاب .

وسأحدثه صباح الغد عن موضوع زيادة قوات الأمم المتحدة فى بورسعيد .

قابلت مساء اليوم نائب وزير خارجية روسيا ووجدت منه استعدادا تاما لتأييدنا فى موقفنا . وقد ذكر لى أن شبيلوف بجانب الخطاب الذى ألقاه اليوم والذى شكرته عليه ، كان حينئذ بصدد اعداد بيانات أخرى يلقيها تأييدا لنا .

سأتناول العشاء مساء اليوم مع لودج وبعض أعضاء وفد الولايات المتحدة وأحدثهم بما يلزم .

وقد اجتمعت الوفود العربية ثم اجتمعت الوفود الأسيوية الافريقية مساء اليوم . وتم الاتفاق على التقدم بمشروع قرار فى شأن الانسحاب برقيتنا المفتوحة رقم ٣٧٦ . وقد اتجه رأى المجموعة على عدم تحديد مدة للانسحاب فى نص القرار على أن يشدد المتكلمون فى وجوب الانسحاب فى أيام قلائل . وذلك مراعاة لامكان الحصول على أصوات .

لطفى

وثيقة رقم (١٨٦)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٥٩١٣/٥٩١٧ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٣
وارده من نيويورك (٤٢/٤٦)
الساعة ٢٣,٤٥ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٣

الى السيد الرئيس من الدكتور فوزى :

متابعة لبرقيتى الرمزية رقم ٣٧ ، تناولت العشاء امس مع لودج وبعض اعضاء وفد امريكا وتناول حديثنا :

أولا ـ انسحاب القوات المغيرة ، وقد اكد لودج ان حكومته تعمل كل المستطاع فى هذا الشأن وقال ان ايزنهاور مصمم ومتحمس بهذا الصدد على الاقل مثلنا .

ثانيا ـ ابدى لودج ومعاونوه تفهما كبيرا لوجهة نظرنا وموافقة على اسلوبنا وعلى وجوب ان يكون الانسحاب اول خطوة يليها انسحاب قوات الأمم المتحدة من بورسعيد ومنطقة القناة ثم تطهير القناة ثم بحث مسألة القناة . أما المسائل الأخرى كفلسطين والجزائر والعلاقات عامة بين منطقتنا وبين الدول الغربية ، فان لودج وافق على التريث فى بحث الاقتراحين الامريكيين الخاصين بالقناة وبفلسطين .

ثالثا ـ ذكر ان حكومته تفكر الان فى ان توقف اللجنة التى جاء ذكرها فى الاقتراح الأمريكى الخاص بقناة السويس اما من السكرتير العام وحده او منه وممثلين لمصر وللدول الرئيسية التى تستعمل القناة . واضاف ان حكومته على اية حال سوف لاتتخذ فى هذا الشأن اية خطوة الا بالتشاور مع مصر . كما اعرب عن استعدادهم للتمهل ولو قليلا فى البت فى هذا الموضوع .

رابعا ـ سلم بان قوات الامم المتحدة ليست فى مصر لحل مسألة القناة ولا لحل موضوع فلسطين .

خامسا ـ اعرب عن استعداد طيب فى التعاون على ان يكون اجتماع الجمعية العامة اليوم جديا ومستمرا . وهو امر غير مضمون اذ انه لايرجع للولايات المتحدة ولا لنا ولاصدقائنا وحدنا .

لطفى

وثيقة رقم (١٨٧)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
برقية رمزية صادرة رقم ١٧٤٥ (٧٧/٧٨)
الساعة ١٩٣٠ التاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦
عاجل جدا جدا

مكتب امم نيويورك

« كان الغرض من ارسال قوات الأمم المتحدة الى منطقة بورسعيد هو لمنع اعتداء القوات البريطانية الفرنسية على المدنيين فيها كما تم الاتفاق مع السكرتير العام .

وثيقة رقم (١٨٧)

ولكن بعد زيارة بيرنز أمس للسلطات البريطانية فى بورسعيد عاد وأخبر السلطات المصرية اليوم أن قواته ستعمل فى منطقة معينة من بورسعيد بالاشتراك مع البوليس المصرى فى تلك المنطقة وهو مايعنى فى نظرنا أن الجزء الأكبر من المدينة سيترك فى أيدى القوات المعتدية تعبث فيها الفساد ، وهذا يخالف المبدأ السابق الاتفاق عليه ، كما يخالف قرار الجمعية العامة .

الرجا الاستفسار من السكرتير العام عن رأيه فى ذلك .

الوزير

وثيقة رقم (١٨٨)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرمز

برقية رمزية رقم ٦٠٧٩/٦٠٨٩ — بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٧٥/٨٥) — الى
الساعة ١٥٠٠ — بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٦

الى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

١ ـ ذكر لى كرشنا منون فى ضوء شعوره العام وما يسمعه من نواح عديدة أن خطر تجدد القتال فى مصر لازال قائما .

٢ ـ اخبرنى أن زيارة نهرو هنا ستكون فى ١٦ ديسمبر لمدة خمسة أيام يركز جهده أثنائها فى العمل السياسى الهادىء أكثر مما يركزه فى الخطب والحفلات .

٣ ـ تعلق بعض الأوساط هنا على زيارة نهرو القادمة بأنها ستساعد على المزيد من اتجاه الولايات المتحدة الى انتهاج سياسة عملية وأكثر تحررا وأقل ارتباطا بسياسة الدول الغربية الاستعمارية . وسنرى .

٤ ـ ذكرت لكرشنا منون وعلى يونج أهمية مسارعة نهرو بعمل كل مايلزم فى شأن تعجيل القوات المعتدية بالانسحاب وتحذير الحكومات الثلاثة من تجديد القتال فوعد بالاتصال بنهرو فى هذا الشأن .

٥ ـ اخبرنى شبيلوف الذى سيسافر اليوم أنه يعد تجدد القتال فى مصر بعيد الاحتمال ولكنه لايقول أن ذلك مستحال ولا يريد أن يخطىء ثانية كما فعل حينما ذكر لى فى اكتوبر اعتقاده بأن بريطانيا وفرنسا لن تهاجما مصر .

٦ ـ قال أن هزيمة بريطانيا وفرنسا لم تقتصر على الميدان السياسى كما يذكر كثيرون بل تعدته الى الميدان العسكرى لانهما كدولتين كبيرتين لم تستطيعا تحقيق اهدافهما العسكرية .

٧ ـ قال أنه يأمل اذا تجدد القتال أن يكون استعداد مصر قد أحكم وأن يكون على رأس وحدات الجيش المصرى ضباط مفرسون يختارون من بين من ينتظر منهم اجادة القتال والصمود هم وجنودهم الى النهاية وان يكون المدنيون على أكثر دراية مستطاعة باستعمال السلاح وبوسائل الدفاع .

٨ ـ أعرب عن ارتياحه لليقظة التى تبديها مصر حتى لاتنقلب عملية تطهير القناة ولو بواسطة الأمم المتحدة الى عملية تدويل لها .

٩ ـ ذكر لى بوبوفتش انه لايعتقد أن القتال فى مصر سيستأنف ولكنه لا يستطيع تأكيد هذا بشكل قاطع .

١٠ ـ استفهم فى ابتسام (وبصفة شخصية) عما اذا كان الاتحاد السوفيتى يحرض مصر على اتخاذ مواقف متطرفة فقلت أن موسكو ترى أن يكون أسلوبنا مزيجا من الحزم والمرونة وأمن على كلامى حينما ذكرت أن القاهرة هى التى تقرر بطبيعة الحال ماتفعل .

١١ ـ ذكر أن تيتو بالغ الاهتمام بالمسألة المصرية وأن يوجوسلافيا ليس لها فى هذا الشأن اعتراض

وثيقة رقم (١٨٨)

ولا أطماع وأنها تصدر فى مساندتها مصر عن اقتناع متحمس مع اتجاهاتها ومصالحها وسياستها .

١٢ ـ ذكر لى همرشولد انه ملاحق لندن وباريس وتل ابيب باستمرار فى شأن التعجيل بانسحاب قواتهم وانه مستعين فى هذا بواشنطن التى لازال يجد منها تأييدا قويا وتصميما فى هذا الشأن . وأضاف انه سيعاود الكلام مع لويد قبل سفر الاخير ظهر اليوم الى لندن وأنه لازال متفائلا .

١٣ ـ تحدثت معه فى شأن برقيتك الرمزية رقم ٧٧ وبرقية الخارجية المفتوحة رقم ١٠٦ وطلبت منه الاستفهام من الفرنسيين عن نبأ الدبابات كما طلبت منه من جديد أن يعلمنا قدر استطاعته ما اذا كانت بريطانيا بدورها تنزل معدات وقوات فى مصر بدلا مما تدعيه من بدأ انسحابها فذكر همرشولد انه سيطلب من فرنسا وبريطانيا اعلامه بالحقيقة وكذلك تكلمت فى شأن الدبابات الفرنسية ضمن خطاب اليوم المرسل نصه ببرقية مفتوحة رقم ٢٨٣ . وقد علق كرشنا بعدى على هذا وايد طلبى بيانا عن حقيقته . وفيما يتعلق ببرقيتكم الرمزية ذكر لى همرشولد أن تعليماته الأساسية والتى ما زالت قائمة ليرنز هى أن يدخل الى بورسعيد اكثر مما يمكن من قوات الأمم المتحدة فى أوسع مايكن من مناطق فى بورسعيد وأضاف أنه سيجدد هذه التعليمات اليوم وينبئنى بالنتائج تباعا .

١٤ ـ حدثنى كما فعل البعض غيره فى شأن ما يذاع ويكتب عن معاملة الحكومة المصرية للفرنسيين والبريطانيين واليهود فى مصر وقال أنه لايود أن تنقلب هذه المسألة وتكبر بحيث تلتهب وتفسد العمل الانشائى الذى تحاول الأمم المتحدة به اصلاح مافسد بسبب العدوان على مصر كما لايود لمصر أن تتخذ هذا الأمر ذريعة للتشنيع ولتجديد العدوان عليها . وأكون شاكرا لو تسلمت لعلمى البيان الوافى عن حقائق هذا الموضوع وماترونه فى شأن تناوله هنا .

لطفى

وثيقة رقم (١٨٩)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٦٠٩٣/٦٠٩٧ — بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٨٧/٩١)
الساعة ١٣٠٥ — بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٨
الى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

حدثنى نائب وزير خارجية السوفييت فى غياب شبيلوف فى شأن سوريا ذاكرا أن القوتلى كان قد اعرب للحكومة السوفيتية عن بالغ انشغاله من اتجاهات عدوانية عديدة وعلى الاخص من جانب اسرائيل وان الوفد السورى هنا اتصل بالوفد السوفيتى وذكر لهم تجدد وتواتر الانباء الخاصة بتجمعات اسرائيلية كبيرة قرب الحدود السورية وطلب اليه ان تتحرى الحكومة السوفيتية هذا الامر من جانبها . وان الحكومة السوفيتية قامت بهذا التحرى فاسفر عن انه هنالك حقيقة تجمعات اسرائيلية ودبابات ومعدات كثيرة قرب الحدود السورية خصوصا فى منطقتى الناصرة وطبرية وان لم تكن قريبة منها الى درجة تتيح الفرصة لاتهامات مقلقة لاسرائيل . واضاف ان التجمعات الاسرائيلية على اية حال قريبة من سوريا بدرجة خطيرة خصوصا بالنظر الى وسائل الحرب الميكانيكية الحديثة . كذلك اضاف ان الجو يهيأ الان فى اسرائيل وفى الولايات المتحدة وبلاد اخرى عديدة للقيام بعمل عسكرى فى شأن سوريا بدعوة ان الحالة فيها مقلقة وان هنالك امتداد للنفوذ السوفيتى فى سوريا . وقال انه قد يكون من الخير اثارة هذا الموضوع من جديد امام الجمعية العامة لا امام مجلس الامن وان يقدم فى شأنه مشروع قرار لعمل التحقيق اللازم ولكنه عاد فقال انه غير واثق بتاتا من الحصول على الاصوات الكافية ولا من قبول اسرائيل عمل التحقيق لديها . واننى على

وثيقة رقم (١٨٩)

تشاور فى هذا مع الوفد السورى ولم نصل بعد الى رأى فيه حتى نسارع الى اقتراحه على حكوماتنا وقد يكون من ملابسات الموضوع ـ بجانب رغبة الحكومة السوفيتية فى مد نفوذها بالشرق الاوسط وخلق متاعب فيه لغيرها ـ رغبتها فى تحويل الالتفات عن مسالة المجر وذلك ما لم اذكره للوفود العربية .

لطفى

وثيقة رقم (١٩٠)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٠٦٤ وما يتبعها — بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٦
واردة من نيويورك (٩٢ ، ٩٣/١٠٠ ، ١)
الساعة ١٢,١٢ ، ١٣,٣٠ — بتاريخ ٢٨/١١/١٩٥٦

عاجل جدا

أولا ـ البرقية الرمزية الواردة من نيويورك برقم ٩٢ :
يرجو الدكتور فوزى ان لايطلع احد سوى سيادة الرئيس على البرقية الرمزية رقم ٩٣ .

لطفى

ثانيا ـ البرقية الرمزية الواردة من نيويورك برقم ٩٣/١٠٠ ، ١ :

الى السيد الرئيس من الدكتور فوزى :

متابعة للفقرة ١٢ من برقيتنا الرمزية رقم ٧٥ ، ذكر لى همرشلد انه بعد مقابلتنا فى الصباح تحدث طويلا مع سلوين لويد ثم :

١ ـ ذكر سلوين لويد أنه سيحضر اجتماع مجلس الوزراء فى لندن غدا الاربعاء واذا سارت الأمور على مايرام سيعمل كى يحصل على موافقة المجلس على أن يعلن فى مجلس العموم الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر الخميس القادم ٢٩ نوفمبر الجارى ان الحكومة البريطانية قررت اتمام انسحاب قواتها من مصر فى موعد لايتجاوز اسبوعين .

٢ ـ استوجب لويد تسهيلا لمهمته فى هذا الشأن أن يصدر همرشلد بيانين احدهما عن حجم قوة الأمم المتحدة والثانى عن المواعيد المتصلة بتطهير القناة .

وقال همرشلد أن هذين البيانين قصد بهما انقاذ وجه الحكومة البريطانية وأنه لايرى صعوبة اطلاقا فيما يتصل بالبيان الأول ولا يرى الا صعوبة قليلة بالنسبة للبيان الثانى اذ انه يستطيع أن يقول أن الأمم المتحدة ستكون فنيا قد اتمت استعدادها لبدء عملية تطهير القناة فى يوم ١٥ ديسمبر مثلا وهو تاريخ يلى الوقت المنتظر لتمام انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، وأن اعلانا كهذا لايربط ولا يحرج احدا . واتصل الحديث بانسحاب القوات الفرنسية والاسرائيلية فقال همرشلد أن فرنسا فى هذا مجرد تابعة وأنها سوف تعمل مثل ماتعمل بريطانيا ، وأنه يعتقد أنه عند تمام انسحاب القوات البريطانية الفرنسية ستكون اسرائيل سحبت على الأقل معظم قواتها واخلت معظم الأراضى التى هى فيها .

وثيقة رقم (١٩٠)

وذكرت لهمرشلد أن الوقت الذى تكلم عنه سلوين لويد طويل جدا وغير معقول فقال اننى لو علمت بمدى الوقت الذى طلبه لويد فى بداية حديثهما اليوم لكان انزعاجى اكثر بكثير ولكنى جددت الأعراب له عن شديد استيائى وما اعتقد أنه سيكون شديد استياء حكومة مصر لهذا التسويف الذى لايوجد له مبرر واحد معقول . كذلك قلت له اننى لا افهم لماذا لاتكون قوات اسرائيل قد انسحبت فذكر أنه ملاحق اسرائيل فى هذا الشأن وسيعمل جاهدا حتى تكون هى بدورها قد اتمت انسحاب قواتها فى نفس الوقت واستشهد على استمرار جهوده فى هذا الشان بخطاب أرسله أمس الى وزيرة خارجية إسرائيل ونشر كوثيقة رسمية أشرت اليها فى خطابى اليوم أمام الجمعية العامة .

ذكر همرشلد انه تحدث كذلك مع لويد فى شأن يتصل بالمستقبل الابعد مدى هو حل مسألة قناة السويس وأن حديثهما انتهى بأن قال لويد أنه يعتقد أن حكومته قد تقبل الان بحث المسألة على أساس اقتراحات همرشلد التى كانت موضوع برقية البعثة الدائمة رقم ٢٥ بتاريخ اكتوبر وبرقية الخارجية رقم ٣٣ بتاريخ ٢ نوفمبر وأضاف أن هذا يكون تركا من الحكومة البريطانية لموقفها السابق .

وتعمدت الا اعطى همرشلد أى رد فعل على هذا .

لطفى

وثيقة رقم (١٩١)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦١١١ وما يتبعها	بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٦
واردة من نيويورك (٢ ، ٣/٩)	
الساعة ١٤,٥٥	بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٦

عاجل جدا

البرقية الرمزية الواردة من نيويورك برقم (٢) :

« يرجو الدكتور فوزى ان لايطلع احد سوى سيادة الرئيس على البرقية الرمزية رقم ٣ » .

لطفى

عاجل جدا

البرقية الرمزية الواردة من نيويورك برقم (٣) :
الى السيد الرئيس من الدكتور فوزى :
متابعة لبرقيتى رقم ٩٣ ، ذكر لى همرشلد :

١ ـ ان سلوين لويد بعث اليه برسالة تليفونية يذكر فيها أنه سيلقى غدا الخميس ٢٩ بيانه فى البرلمان كما سبق ان قال ولكن هذا البيان سيكون بيانا مبدئيا (كلمة غير مفهومة) اذ انه لازال فى حاجة الى قليل من الوقت لاقناع فرنسا بالتمشى مع خطة انجلترا فى شأن الانسحاب ووقته ، وأنه سيتبع بيانه المبدئى ببيان اخر يوم الاثنين وهو أول يوم ينتظر أن يجتمع فيه البرلمان بعد يوم الخميس يقول فيه بتفصيل وتحديد عن تنظيم وموعد الانسحاب . وأضاف همرشلد أنه رد على هذه الرسالة قائلا انه اذا تأخر البيان التفصيلى المحدد الى يوم الاثنين فهويلح فى أن يراعى فيه التاريخ الاساسى الذى يجب ان يتم الانسحاب

وثيقة رقم (١٩١)

قبله بحسب ما كان مزمعا أن يقال فى بيان باكر أى أنه اذا كان الانسحاب على الفرض الأول سيتم فى وقت لايتجاوز ١٤ ديسمبر فان هذا التاريخ يجب أن يبقى على أية حال كما هو حدا اقصى يجب ان يتم الانسحاب قبله .

٢ ـ تحدث همرشلد ـ بالاتصال مع ماجاء فى الفقرة الأخيرة من برقية الامس عن استعداد بريطانيا الان لبحث مسألة قناة السويس على أساس ماجاء باقتراحات همرشلد (موضوع البرقيات المذكورة) ـ وقال أنه يعتقد أن فرنسا ستنتهى بدورها الى قبول بحث المسألة على هذا الاساس . كذلك قال انه أفهم كلا من سلوين لويد وبينو انه من العبث محاولة العودة الى طلب أن تكون اقتراحات الثمانية عشر أساسا للبحث وأنه لم يجد منهما مقاومة جدية فى هذا . وأضاف أنه اذا ماجاء الوقت لمعاودة البحث وهذا لن يكون بطبيعة الحال الا بعد تمام الانسحاب ، فانه سيكون طبيعيا أن يجرى هذا البحث فى اطار جديد غير اطار الاجتماع الثلاثى ، وأنه من ناحية ثانية لم يكون رأيا بعد فى نوع الاطار الجديد وأنه كان يرى منذ الان أن لاتشترك فى هيئة المفاوضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

٣ ـ قال أنه طلب من جديد الى وفد الولايات المتحدة التمهل فى المطالبة بمناقشة اقتراحيه الخاصين بفلسطين وقناة السويس .

٤ ـ قال أنه تحدث اليوم طويلا الى وفد اسرائيل فى شأن انسحاب القوات الاسرائيلية وان كان يخشى ان اسرائيل سوف لاتتم سحب قواتها المسلحة فى نفس الوقت الذى يتم فيه الانسحاب الفرنسى والبريطانى الا أنه يعتقد أن اسرائيل ستكون حينئذ قد اتمت الجزء الأكبر من عملية انسحاب قواتها .

لطفى

وثيقة رقم (١٩٢)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث

رقم البرقية الرمزية الصادرة
التاريخ ٢٩/١١/١٩٥٦

مكتب امم
نيويورك .

من السيد الرئيس الى الدكتور فوزى
بالاشارة الى برقيتكم الرمزية رقم تسعة وستين وثلاثة وتسعين ، وثلاثة أرى .

١ ـ أنه لا مانع من وصول الفنيين المطلوب حضورهم الى مصر على شرط الا يحضروا الى مصر الا بعد أن يتم سلوين لويد اعلانه الرسمى فى مجلس العموم البريطانى عن تاريخ اتمام الانسحاب .

٢ ـ فيما يختص ببحث موضوع قناة السويس على أساس اقتراحات همرشولد من المستحيل الكلام فى هذا الموضوع طالما بقيت قوات معتدية فى الأراضى المصرية لأن هذه المباحثات ستتخذ مظهر الضغط على مصر للحصول على تسوية للمشكلة أثناء وجود القوات المعتدية فى أراضينا وهذا واضح . وقد أثار هذا الانتقاد انورين بيفان فى مجلس العموم الليلة .

٣ ـ سأرسل لكم فى أسرع وقت تعليمات وافية فى هذا الصدد .

الوزير

هذه البرقية أرسلت بناء على طلب الرئاسة ، ،

وثيقة رقم (١٩٣)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٦١٣٠/٦١٣٥ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣٠
واردة من نيويورك (١٨/١٣)
الساعة ١١,٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣٠

هذه الرسالة سرية جدا
إلى السيد الرئيس من الدكتور فوزى .
ذكر لى همرشلد اليوم :

أنه تلقى من سلوين لويد رسالة بانه يواجه الآن فى شأن انسحاب القوات الانجليزية صعوبة لم يكن يتوقعها كثيرا وهى أن هناك اتجاها فى مجلس الوزراء الانجليزى وفى البرلمان لابراز مسألة ما إذا كانت مصر بعد انسحاب القوات الانجليزية ستعامل سفن انجلترا كما تعامل سفن اسرائيل . وان سلوين لويد أشار فى رسالته إلى ما يذكره البعض فى لندن بهذه المناسبة من انكم ادليتم بتصريح ذكرتم فيه أن مصر الآن فى حالة حرب مع انجلترا وأضاف همرشلد أنه بدوره لم يكن يتوقع قيام هذه الصعوبة الأضافية التى يعتقد أنه ما كان لها محل الا بسبب ما يخلقه جو السياسة أحيانا من مشاكل غير متوقعة ـ كما اضاف أنه مستعد للمعاونة على ايجاد مخرج من هذه الصعوبة أو صيغة للتغلب عليها . وذكرت له ان اثارة انجلترا هذه الصعوبة الآن من شأنه أن يعقد الأمور بلا لزوم . واتفقنا على أن نترك الأمر مؤقتا عند ذلك ونتيح الفرصة للتفكير وللاتصال بكم ويبدو لى أنه إذا اتجهت الحكومة المصرية إلى عدم التمسك بمعاملة السفن الانجليزية والفرنسية بعد انسحاب قوات البلدين كما تعامل سفن اسرائيل فقد يكفى أن تأذنوا لى باعلام همرشلد بهذا حتى ينهيه بدوره إلى انجلترا وعند اللزوم إلى فرنسا ، إذ أننى لا أرى من اليسير أن تصدر مصر تصريحا رسميا (Formal) بهذا المعنى تحت ضغط وجود القوات الانجليزية والفرنسية فى أراضيها . أكون شاكرا لو ابلغتمونى بما تأمرون حتى ابلغه لهمرشلد فى وقت قريب ، وبهذه المناسبة ذكر لى همرشلد أنه حدث ممثل اسرائيل فى شأن تصريح بن جوريون الذى قال فيه أن اتفاقية الهدنة المصرية قد ماتت وهو التصريح الذى اشرت اليه فى بيانى أمس أمام الجمعية العامة فقال ممثل اسرائيل أن ذلك تصريح قيل أمام الكنيست وليس ارتباطا دوليا .

ذكر همرشلد أن سلوين لويد رجاه أن يدلى بتصريح يقول فيه أن الأمم المتحدة سوف تستخدم المعدات اللازمة لتطهير القناة وتحصل عليها من حيثما لزم بمعنى أن استخدام المعدات الانجليزية جائز . وعلق همرشلد على هذا بقوله أنه طلب غير مستساغ ولكن سلوين لويد وعد الاستجابة اليه مما يسهل مهمته فى اقناع الوزارة والبرلمان للتمشى مع فكرة انسحاب القوات . وانتهى إلى القول بأنه لا يميل إلى اصدار البيان بالأسلوب الذى اقترحه لويد ولكن قد يستطيع تقرير حقيقة قائمة وذلك بأسلوب عادى كأن يذكر أن الأمم المتحدة سوف تستخدم كل ما يلزم لها من معدات . وأكد همرشلد من جديد أنه على أية حال لا يجب أن يستخدم فى تطهير القناة انجليز أو فرنسيون أو اسرائيليون .

لطفى

وثيقة رقم (١٩٤)

وزارة الخارجيــة
ادارة الابحــاث
برقية رمزية صادرة رقم (٩١/٨٩) بتاريخ
الســاعة ١١,٢٥ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣٠
مكتب امم نيويورك

استولت البحرية الانجليزية على فنارى ديلدس والاخوين بالبحر الاحمر وأقامت المدافع بالأخير . يمر طراد ومدمرة انجليزية بين فنارى شدوان ودبية بالبحر الأحمر . الفنارات الأربعة مصرية والاستيلاء على اولهما استيلاء على أرض مصرية . مرور الوحدات الانجليزية بين الآخيرين منها يعتبر اعتداء على المياه الاقليمية المصرية قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب الفورى من أرض مصر تنطبق على هذه الحالة . قوات الطوارىء الدولية المخولة مراقبة انسحاب القوات المعتدية من مصر يدخل فى مهمتها مراقبة انسحاب القوات الانجليزية من مناطق الفنارات المصرية . تطلب القيادة العامة للقوات المسلحة الاحتجاج لدى هيئة الامم المتحدة . يقترح الاتصال بالأمين العام ليصدر تعليماته لقيادة قوات الطوارىء لاثبات الحالة هناك ومراقبة انسحاب القوات الانجليزية من هذه المناطق وللتعرف على أحوال الموظفين واتخاذ اللازم لامدادهم بما يحتاجون من مؤن ومياه عذبة .

الوزير

وثيقة رقم (١٩٥)

وزارة الخارجية
ادارة الابحــاث
برقية رمزية صادرة رقم ٩٧/٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١
إلى نيويورك

بناء على تعليمات القائد العام طلب جوهر إلى بيرنز ان ترسل وحدة من قوات الطوارىء (على أن تكون يوغوسلافية) إلى منطقة آبار البترول المصرية فى سدر وبلاعيم وذلك للمحافظة على المنشآت والآبار فيهما ولحمايتها من تخريب القوات اليهودية . وقد وافق بيرنز على طلبنا من حيث المبدأ وأرسل للسكرتير العام طالبا التصريح له بتنفيذه . نرجو الاتصال بالسكرتير العام لتأييد الفكرة .

الوزير

وثيقة رقم (١٩٦)

وزارة الخارجيـة
ادارة الابحـــاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم سـرى بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١
واردة من نيويورك (٣١/٢٠)
السـاعة ١٦,١٥ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢
سـرى للغاية

إلى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

متابعة لبرقيتى الرمزية رقم ١٩ ، قابلت همرشولد اليوم ثم :

اولا : حدثته فى شأن التصريح الذى قبل بصدوره من مصر عن قيام حالة حرب مع انجلترا وفرنسا واتفقنا على أن ينهى بدوره اليهما أن مصر لم تصدر أى تصريح رسمى بذلك .

ثانيا : اتصل الحديث بمسألة تطهير القناة فقلت له أن مصر مبالغة منها فى الحرص على اتمام هذا العمل فى وقت قريب ستسمح للأمم المتحدة ببدأ الدراسات التطبيقية بعد اعلان انجلترا وفرنسا موعد اتمام انسحاب قواتهما وذلك بالاتصال مع ما جاء ببرقيتكم الرمزية رقم (٨٢) كما قلت له من جديد أن التطهير الفعلى لن يسمح به قبل تمام الانسحاب واستفسر فى هذا الشأن عما إذا كان لدى مصر كاسحات الغام كى يستعان بها فى عملية التطهير إن لزم فوعدته بأن اوافيه ببيان فى هذا الشأن وقال أن هنالك على أية حال كاسحات الغام سويدية على أهبة الاستعداد للعمل وانه يرجح ان يحصلا من الهند او من بلد أسيوى آخر على كاسحات الغام تعمل فى القسم الجنوبى من القناة حتى تساعد على الاسراع بهذا العمل .

ثالثا : شاركنى فى الاعراب عن الأمل ونية الاصرار على أن لا يتعدى تاريخ تمام الانسحاب الموعد الذى كان قد أخبره عنه لويد على أساس صدور اعلان الانسحاب امس الأول ٢٩ نوفمبر اى أن يكون الموعد النهائى ١٤ ديسمبر على الأكثر .

رابعا : جددت الحديث معه فى شأن انسحاب اسرائيل فقال انه ينتظر أن تضعف مقاومة اسرائيل فى هذا الصدد بعد أن يعلن موعد انسحاب بريطانيا وفرنسا وأن كان ينتظر تلكؤا ومكابرة من اسرائيل فى ناحيتين احداهما هذه والثانية جزيرتى تيران وصنافير . كذلك قال انه من جهته سوف يصر على تنفيذ قرارات الجمعية العامة تنفيذا كاملا امينا على أن لا تجنى اسرائيل أية فوائد أو مزايا كنتيجة لعدوانها . واضاف بالاتصال بالنقطة الخاصة بجزيرتى تيران وصنافير انه يود حتى لصالح مصر لو أمكن التغلب على الصعوبة الخاصة باعتبار مصر مياه مدخل خليج العقبة مياها اقليمية وهو ما يصارحنى بأنه رأى لا يشاطرنا اياه . ويذكر لى فى مناسبته أن هنالك مياها سويدية وصفها شبيهة بمياه مدخل خليج العقبة ومع هذا فلا يعتبرها السويد مياها اقليمية . على أنه عاد فسلم بأن السويد عاملتها من الناحية الواقعية مدة الحرب على أساس أنها مياه اقليمية .

خامسا : اتصل الحديث باستئناف البحث بين مصر والدول الأخرى فى شأن حل مسألة قناة السويس واتفقنا من جديد على أن هذا لا يجوز الا بعد تمام الانسحاب وذلك مثلما جاء فى برقيتى رقم ٣ وبرقيتكم رقم (٨٢) . وقال همرشولد أن فرنسا ابدت ميلا إلى أن تكون المباحثات إذا استؤنفت على مستوى لجنة تتكون من عضو مصرى وآخر تختاره مصر من غير الجنسية المصرية وعضو بريطانى وعضو فرنسى وآخر تختاره بريطانيا وفرنسا معا من غير جنسيتهما وعضو يختاره السكرتير العام الذى يرأس اللجنة بنفسه واضاف همرشولد انه قد لا يكون من الصعب أن يتفق على أن يختار مصر عضوين من غير جنسيتها بدلا من اختيارها عضوا واحدا . وتكون مهمة اللجنة وضع مشروع اتفاق وعلق همرشولد على هذا الرأى الفرنسى بقوله انه غير عملى وذكر أن لويد يفضل انتهاج الطريق المباشر وأن تكون المباحثات على مستوى وزراء الخارجية حتى يستطيعوا وضع الخطوط الرئيسية لمشروع الاتفاق وللمبادىء التى ينبغى ـ

وثيقة رقم (١٩٦)

عليها وهو ما يتيسر بعد قيام لجنة بوضع الصيغ التفصيلية التى تعبر عن المبادىء والخطوط الرئيسية التى يكون قد اتفق عليها مبدئيا . وأضاف همرشولد أن هناك تسليما من سلوين لويد بأن استئناف المباحثات يكون فى أطار جديد من غير اشتراك واشنجطن وموسكو وباشتراك عدد قليل من الدول الصغيرة . كذلك أضاف أنه لا زال عند موقفه من أن الوقت غير مناسب الآن لاثارة البحث فى مشروع القرار الذى تقدمت به الولايات المتحدة فى هذا الشأن وانه سيستمر فى مقاومة أى محاولة لاثارة هذا البحث الآن . وبدا لنا سويا من اتصالاتنا بوفد الولايات المتحدة أن واشنجطن صارت غير مستعجلة فى هذا الشأن وأن الاتجاه العام بين الوفود يتمشى كذلك مع فكرة التريث .

سادسا : تحدثنا فى موضوع برقية الخارجية الرمزية رقم (٨٩) فوعد بعمل ما يلزم .

سابعا : أعرب عن ارتياحه للتصريحات التى صدرت أخيرا من مصر فى شأن معاملة اليهود والرعايا البريطانيين والفرنسيين وقال انها ساعدت على تخفيف الضغط والشوشرة فى هذا الشأن . وقال أنه من الخير أن تتبع الحكومة المصرية عنايتها فى هذا الأمر وازالة ما قد يكون هنالك من رواسب له .

ثامنا : أشار لى ان اليهود دأبوا على مهاجمته وامعنوا فى ذلك على الأخص خلال الأسبوع الأخير وقال انه شخصيا غير مكترث لهذا وإن كان لا يسعه إلا أن يلاحظ أن اليهود بتصرفهم هذا يضعفون من فائدة مساهمته مستقبلا فى الوصول إلى حل نهائى لمسألة فلسطين وذلك ما يطالب به اليهود . ووصف تصرف اليهود بانه حماقة تعودناها منهم إذ أنهم مهدوا فى افساد المستقبل على أنفسهم .

تاسعا : اتصل الحديث بسوريا وما يدور حولها من اشاعات متضاربة تدعو إلى القلق . وبدا أن الأمر فى حاجة لشيئين على الأقل أحدهما مزيد من العمل بالحقائق والثانى ان يجانب فى حزم ويقظة ومتابعة تامة تحول سوريا إلى كرة تلعب بها الدول الكبرى أو إلى ميدان تبدأ منه حرب عالمية .

لطفى

وثيقة رقم (١٩٧)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
قسم الرمز
برقية رمزية رقم ٦١٧٩/٦١٩٢ — **بتاريخ** ١٩٥٦/١٢/٣
واردة من نيويورك (٤٥/٣٢)
الساعة ١٧,٢٠ — **بتاريخ** ١٩٥٦/١٢/٣

زارنى همرشولد وتحدثنا طويلا فى هدوء الأحد .

ذكر أن البريطانيين والفرنسيين اتفقوا معه على أن يسلموه غدا مفكرتين فيهما أن الحكومتين ستنفذان قرارات الجمعية العامة عن الانسحاب الفورى وذلك من غير ذكر تاريخ معين للانسحاب . وأن لويد سينهج نفس الأسلوب فى البيان الذى سيدلى به بعد ظهر غد بمجلس العموم وقال انه أفهمهم أنه فى تلك الحالة سيعلن من جهته أن هنالك تفاهما على الاسراع بالانسحاب بحيث يكون هدفه تاريخا لا يتعدى ١٤ من ديسمبر .

وذكرت أن كل هذا غير مرض وأن نفس تاريخ ١٤ لم يحز قبولا من مصر باعتباره تاريخا بعيدا وأن الانسحاب كان يجب أن يتم فى وقت اقرب كثيرا وشاركنى همرشولد فى الاعراب عن الشعور وأن كان أكد يقينه بان الانسحاب البريطانى الفرنسى سيتم على أية حال فى وقت لا يتعدى يوم ١٤ . وأضاف أن البريطانيين والفرنسيين ذكروا له أنه مادام قد تقرر الانسحاب وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فان أى تأخير

وثيقة رقم (١٩٧)

فيه يكون عبئا على الحكومتين واضرارا سياسيا بهما . على أنه قبل أن يعاود الاتصال بالبريطانيين والفرنسيين فى هذا لم يخبرنى بالنتيجة .

حدثته فى شأن انسحاب اسرائيل فقال أن الخطوة الأولى ستكون فعلا انسحاب اسرائيل مسافة غير كثيرة من منطقة قناة السويس وأن هذا لن ينسيه الاصرار على التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة .

حدثته من جديد فى شأن عمل برنز ذاكرا ان هذا لا يتناول بأى شكل تطهير القناة او التحقيق أو حفظ الأمن او غير ذلك من أعمال السيادة المصرية فوافق همرشولد على هذا كما وافق على ما ذكرته له من أن بيرنز أخطأ عندما عين كمساعدين له بعض الأشخاص المنتمين إلى جنسيات غير مرغوب فيها كالفرنسيين والنيوزيلنديين والاستراليين وقال انه منبه اياه إلى ذلك وإلى وجوب تصحيحه .

ذكر أن الفريق والاستعدادات لتطهير القناة على أتم الأهمية للعمل فورا وأنه واثق من أن الحكومة المصرية سوف تؤيدهم وتيسر قيامهم بعملهم بسرعة .

اتصل الحديث بالنواحى القانونية فى شأن اعتبارات السيادة المصرية يجب أن تراعى بدقة كما يجب ابراز وقتية هذا جميعه .

فوافق على ذلك وقال أنه سيؤكده لستافروبوليوس رئيس الادارة القانونية بالسكرتارية وانى من ناحيتى قد أكدته لعمر لطفى الذى يبحث هذه النواحى مع ستافروبوليوس وهو بحث سنسارع بارساله إلى مصر بمجرد تمامه مبدئيا فى نيويورك وذلك تمهيدا لحضور ستافروبوليوس إلى القاهرة لاتمام البحث مع الجهة المختصة .

تحدث عن الفرنسيين والبريطانيين واليهود فى مصر وسلم بأن الضجة التى اثيرت أخيرا حول معاملتهم لم تكن متمشية مع الحقيقة .

حدثته فى شأن سوريا والأردن والعراق وحالة عدم الاستقرار فى تلك النواحى وما يقال عن تدبيرات تركية واسرائيلية وغربية وسواها قد تسبب تفاقما فى هذه الحالة فقال انه من ناحيته منشغل وأسف فى نفس الوقت لقلة وتضارب الأنباء التى لديه وأنه رغم ذلك عامل على أن تساعد الجهات المتصلة بهذا الموضوع وعلى الأخص أمريكا فى أن لا يفلت الزمام ولا يحصل انهيار . وبهذه المناسبة أذكر أن ممثل سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة أخبرنا أنه تلقى من حكومته ما يفيد بأن المخاوف التى أعربت عنها سوريا فى المدة الأخيرة وفى برقية وزير خارجيتها أمس لهمرشولد ليس لها أساس كاف . كذلك أخبرنا أن رئيس الوفد الروسى بالنيابة لازال يلاحق الوفد السورى لكى يثير هذا مسألة سوريا من جديد وعلق على هذا بأن قصد الوفد الروسى تحويل الالتفات من مسألة المجر التى ستثار من جديد أمام الجمعية غدا . وأننا عاملون على الاحتفاظ بطابع المودة والتعاون مع الوفد الروسى .

زرت همرشولد فى المساء لمتابعة حديث الصباح .

أخبرنى أنه أتصل برئيس وفدى انجلترا وفرنسا وعلم منهما انه صدرت تعليمات مبدئية لكيتلى بأن يتم الانسحاب فى وقت لا يتعدى اليوم الذى سبق التفاهم عليه وأن هذه التعليمات سترسل غدا من جديد فى نفس الوقت الذى يدلى فيه لويد ببيانه لمجلس العموم . وانهما كذلك أعلماه أن حكومتيهما أكدتا الرغبة الآن فى اتمام الانسحاب وأن هذه الرغبة لن يعوق تحقيقها أى عائق من الناحيتين البريطانية والفرنسية وأضاف همرشولد أنه بالاتصال مع هذا وبدون أى تسليم منه بأى ارتباط بين قوة الأمم المتحدة وبين القوات الانجليزية الفرنسية ولكن لكى يتفادى أى حجة بريطانية فرنسية لتأخير اتمام الانسحاب فانه بمجرد أن ترد الأنباء بادلاء لويد ببيانه وينتظر أن يكون هذا غدا بعد الظهر فى لندن وقبل الظهر فى نيويورك فانه سوف يذيع البيان المرسل بالبرقية (ريد) التى سترسل عقب الانتهاء من هذه البرقية .

وقد أبديت له وسلم من جانبه بأن هذا ليس أحسن ما يمكن أن يكون لكنه لن يغير شيئا فى حقيقة ما سيحدث فعلا وأن الانسحاب البريطانى الفرنسى سيتم فى اعتقاده فى وقت لن يتعدى ١٤ ديسمبر . أما فيما يتصل بانسحاب اسرائيل فقد اطلعنى على نص كتاب سيوجهه صباح غد إلى جولدا مايير مجددا الاستفسار عن الانسحاب الاسرائيلى وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة به .

وثيقة رقم (١٩٧)

حدثته فى شأن برقية الوزارة الرمزية رقم ٩٦ فقال أنه سيصدر الليلة إلى بيرنز تعليمات فى هذا تتضمن ايضا ان تكون الوحدة التى سترسل يوغوسلافية .

حدثته فى شأن تعليماتكم التى جاءت بالبرقية الرمزية ٩٨ فذكر ان الدافع الرئيسى له إلى اقتراح التغييرات التى راى ادخالها هو عدم رغبته فى الاعتراف برباط رسمى بين قوة الأمم المتحدة والقوات المعتدية وهذا ما أقره عليه وارى من الهام أن يراعى بدقة . كما أقره لهذا السبب على أن تحذف المقدمة ويحل محلها كعنوان كلمة « مفكرة » .

وان لا يكون الأمر اعلانا يذاع ولكن مفكرة من ثلاث صور احداها لدى الحكومة المصرية والثانية لدى بيرنز والثالثة لدى القوات البريطانية الفرنسية . ومن جهة أخرى اقتنع همرشولد بالعودة فيما عدا هذا إلى النص الأول الذى تم الاتفاق عليه مع بيرنز .

وسيصدر تعليمات فى هذا الشأن إلى بيرنز الليلة .

تحدثنا فى شأن تطهير القناة وذكر أن هويلر وعدد من مساعديه سيكونون فى أثينا الثلاثاء وأنه يرجو أن تأذن لهم الحكومة بالسفر إلى مصر وتهيىء لهم سبيل الاتصال بالجهة التى يراد أن يتحدثوا اليها وأن تبرق بهذا مباشرة إلى سفارتنا فى أثينا كسبا للوقت ويخطرنا به ، وسلم همرشولد بلا تردد بأنه يجب أن يظل مفهوما أنه لن يسمح ببدء تطهير القناة الفعلى الا بعد تمام الانسحاب البريطانى الفرنسى .

البرقية (ريد) المشار اليها اعلاه مرسلة بالمفتاح الخارجى رقم ٤٦ .
هذه الرسالة موجهة إلى السيد الرئيس من الدكتور فوزى .

لطفى

وثيقة رقم (١٩٨)

رسالة من السيد الرئيس إلى الدكتور محمود فوزى
(ارسلت بواسطة حامل الحقيبة يوم ١٩٥٦/١٢/٥)

من الرئيس جمال عبد الناصر
إلى الدكتور محمود فوزى

١ - أرى أنه من اللازم بعد أن اتضح أن اسرائيل قامت بتخريب طرق المواصلات والسكك الحديدية فى سينا وكذلك وضع الغام على هذه الطرق مما يسبب تعطيل طويل الأمد لتقدم قوات الأمم المتحدة لمتابعة الانسحاب الاسرائيلى والوصول باسرع ما يمكن إلى منطقة العريش - رفح - غزه ، لذلك أرى تقديم مذكرة لهمرشولد توضح هذا الوضع ونقترح فيها أن تنقل قوات الأمم المتحدة إلى العريش رأسا وهى أول مدينة آهلة بالسكان ويهمنا أمرها فى سينا على أن يكون النقل بالطائرات إلى مطار العريش أو بالبحر مع مراعاة أنه لا يوجد ميناء بل يمكن انزال القوات بقوارب الانزال من ناقلات الجنود وبذلك يتم بسرعة انقاذ السكان المدنيين فى العريش ورفح وقطاع غزة وحماية باقى خطوط المواصلات وحتى نضمن الا تستمر المذابح من جانب اليهود ضد الاهلين على أن يذكر فى هذه المذكرة أن هذه المذابح ما زالت مستمرة بطريقة منتظمة وأن التخريب قائم على نطاق واسع فى جميع المنشآت الموجودة فى سيناء .

٢ - بخصوص تطهير القناة وما جاء فى برقيتكم السابقة ٦٩ فيما يختص بالمعدات البريطانية - سواء التابعة للأسطول البريطانى أو الفرنسى أو المدنية التابعة لبريطانيا أو فرنسا فانى أرى أنه من المستحيل حماية أرواح أى فرد من هذه الجنسيات بعد ما حدث فى بورسعيد وبعد شعور الضغينة الذى لازال قائما بين أهالى المنطقة ولكن تعاونا منا وحتى لا نظهر بمظهر المتعنت فلا مانع لدينا من أن تستعمل

وثيقة رقم (١٩٨)

الأمم المتحدة المعدات الموجودة مع الأسطولين البريطانى والفرنسى واستبدال الافراد بأفراد من جنسيات أخرى غير البريطانيين والفرنسيين كما اقترح همرشولد ولكن لا نوافق على اقتراحه بأن تبدأ هذه المعدات عملها بأفرادها الموجودين ثم تستبدل بآخرين فى المستقبل بل يجب أن يستبدل الأفراد منذ الآن أى منذ بدء عملية التطهير .

المعلومات التالية لا تبلغ الا بعد اتمام الانسحاب
ومرسلة لمعلوميتكم ولاثارتها بعد اعلان تمام الانسحاب

١ ـ إذا لم يعد الوضع إلى ما كان عليه قبل يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ بالكامل فاننا لن نكون فى وضع يسمح لنا بالكلام أو مناقشة أى مشكلة تتعلق بالشرق الأوسط ، وهذا هو موقفنا فى الأمم المتحدة إذا أثير أى موضوع من مواضيع الشرق الأوسط قبل أن تكون القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية قد عادت إلى نفس الوضع الذى كانت عليه قبل بدء الهجوم .

٢ ـ كذلك يجب اثارة فى نفس الوقت الذى يعلن فيه اتمام الانسحاب للقوات البريطانية والفرنسية موضوع التعويضات وأننا نطالب بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى مما أصاب مصر من خسائر مادية وتعويضات لأسر ضحايا العدوان وأنى أرى أن تتقدم مصر بهذا الموضوع للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى إذا كان من غير المحتمل أن نحصل فيها على قرار لصالحنا ولكن هذا الوضع سيسمح لنا فى المستقبل أن نستعيض هذه الخسائر من أموال الحكومتين فى مصر ومن أموال رعاياهم . وارجو ارسال وجهة نظركم عن هذه الفقرة ، مع العلم بأنه إذا لم يثار هذا الموضوع فى المحيط الدولى فقد نضطر علاوة على عدم حصولنا على أى تعويضات إلى الدفاع عن موقفنا إذا ما طولبنا بتعويضات سواء عن القاعدة البريطانية فى منطقة القناة أو عن أموال رعاياهم وشركاتهم أثناء مدة الحراسة .

٥٦/١٢/٥

وثيقة رقم (١٩٩)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
برقية رمزية رقم ٦٢٨٠/٦٢٦٧ **بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦**
واردة من نيويورك ٥٥/٦٨
الساعة ١٦,٤٠ **بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦**

إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر من وزير الخارجية .

اولا ـ حدثنى همرشولد أمس واليوم فيما يلى :

(ا) فهم أن الحكومة المصرية طلبت مساعدة ممثل مدير هيئة اللاجئين بالقاهرة فى شأن اليهود الذين يراد خروجهم من مصر وبدى شيئا من الاستغراب لهذا الطلب قائلا انه نوع جديد وذكر انه سيطلب إلى ممثل هيئة اللاجئين بعض الاستفسارات فى هذا الشأن قبل أن يستطيع اتخاذ أى اجراء ازاءه .

(ب) ذكر أن الحكومة المصرية طلبت أن يرحل إلى مصر السيدات والأطفال من سكان غزة وأنه فى حاجة إلى مزيد من الوضوح فى هذا الشأن كذلك .

(جـ) قال أن انسحاب الانجليز والفرنسيين سائر بسرعة ولا ينتظر ان يتأخر عن ١٤ ديسمبر وأنه تحدث اليوم من جديد طويلا مع وفد اسرائيل فى شأن انسحاب قواتها وينتظر بيانا عن هذا غدا كما يأمل أن يكون هذا البيان خيرا مما يتوقع البعض . كذلك قال انه يشاطر مصر تمسكها بالا تجنى اسرائيل أى ثمرة لعدوانها والا تبقى غزة وثيران وصنافير فى يدها . وقال أيضا ردا على ملاحظة على أن عـ صرة الأمم المتحدة وما يبدو من انه كبير خصوصا بعد الانسحاب البريطانى الفرنسى ان الفكرة هى التأثير على

اسرائيل وادخال اكثر ما يمكن من قوة الأمم المتحدة فى غزة وحول خط الهدنة . وكان قد حدثنى هو وبانش عن الاتجاه للاتصال بالحكومة المصرية كى يضاف إلى قوة الأمم المتحدة الحالية ما يلزم لابلاغها ٦ آلاف وذلك على النحو المذكور فى البرقية ٢٩ .

(د) تكلم عن تطهير القناة فقال انه غير قلق بالا لأى كلام عن بدء التطهير فعلا قبل تمام الانسحاب الانجليزى الفرنسى ، من جهة .

ثانيا : ذكر فى شىء من التردد أن هنالك جنوب خط وقف اطلاق النار بعض سفن نرويجية صغيرة محجوزة ولكنها تستطيع مواصلة سيرها خصوصا وان بحارتها موجودون واكد أن هذا لن يستتبع بأى حال أى بدء لعملية التطهير ذاتها .

وسألت عن الموعد الذى ينتظر فيه أن يقدم إلى الجمعية تقريره بمشروع تطهير القناة كما طلبت الجمعية بقرارها يوم ٢٣ نوفمبر . فقال أنه غير متأجل هذا ولا مستعجل ويهلر .

(هـ) أشار إلى حل مسألة قناة السويس قائلا انه تسلم ردا من فرنسا بأنها تقبل معاودة البحث فى ذلك من حيث انتهت الجهود السابقة ومن غير أى ذكر لاقتراحات الـ ١٨ . واضاف أنه يعتقد أن هذا هو موقف انجلترا كذلك رغم ظواهر الأشياء وأن على بريطانيا وفرنسا أن تختارا بين احد امرين إما التنازل عن اقتراحات الـ ١٨ والتحفظ بمعاونة السكرتير العام وأما التمسك بهذه الاقتراحات والاستغناء عن معاونة السكرتير العام .

وذكر على هامش هذا أنه بينما يحتمل أن الوزارة الفرنسية باقية بعض الوقت فان بقاء الوزارة البريطانية أمر اقل احتمالا وأن كان أحد لا يستطيع التنبؤ بالمستقبل . وعاد إلى الاشارة بمسألة القناة ذاكرا أنه إذا أريد حلها فعلا فى وقت معقول فليست الجمعية العامة هى الاداة العملية لهذا الحل .

(و) عمدت على اعداد مفكرة لمسألتى التحقيق فى شأن العدوان الثلاثى الأخير ووجدت منه تفهما طيبا على أننى لم أفض فى تناول أسلوب أو حتى مكان السير فى هاتين المسألتين وخاصة الثانية منهما .

ثالثا : ذكر بانش أن اليهود بالغوا فى وضع الالغام فى المناطق التى كانوا فيها وأن السكرتارية لا تعلم بعد ماذا تم فى شأن آبار البترول لان القوة اليوغوسلافية عاق سيرها فترة الالغام واخرت وصولها إلى مناطق الآبار .

رابعا : اجتمعت الوفود العربية أمس واجمعت على أن تقاوم كل محاولة لبحث مسألة فلسطين فى الوقت الحاضر .

خامسا : ذكر لى السفير السعودى اليوم أنه قابل رونترى عدة مرات وحدثه فى شأن سوريا ذاكرا لهم ضرورة التعاون العاقل حتى لا تنهار الأمور فى سوريا وحولها وأن المملكة السعودية تنصح بالا تجافى أمريكا سوريا وأنه انبنى على ذلك أن ذهب السفير الامريكى فى دمشق لمقابلة رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأبدى حسن استعداد حكومته ، كذلك قال السفير انه تكلم مع رونترى فى شأن فلسطين طالبا عدم المسارعة فى محاولة حل مسألتها كما تحدث اليه فى شأن السويس ووجوب متابعة العمل على إرضاء مصر بالنسبة لها . وأبدى السفير أنه غير مرتاح على أية حال لموقف أمريكا نحو القضايا العربية رغم ظواهر الأمور التى توحى بعكس ذلك .

سادسا : قابلنى كريشنا منون ومعه على جانح بحضور عمر لطفى وقال أنه يعتقد إذا استؤنفت المباحثات لحل قناة السويس فيجب أن نبدأ من أساس جديد غير قرار مجلس الأمن يوم ١٣ اكتوبر والأسس التى لخصها همرشولد يوم ٢٤ اكتوبر وشجعت فكرة أن يكون استئناف المباحثات على أساس جديد كذلك دار الكلام عن مسألتى التحقيق والتعويض فى شأن العدوان الاخير ولم تصل به إلى رأى معين فى خير أسلوب لتناول هاتين المسألتين . وذكر أنه على أية حال لابد أولا من انهاء ما سماه حالة الحرب بين مصر وبين انجلترا وفرنسا .

وثيقة رقم (١٩٩)

سابعا : قابلنى نائب وزير خارجية روسيا اليوم وذكر لى أن حكومته بالغة الاهتمام بدراسة واتخاذ ما يلزم فى شأن الأمور الاقتصادية وما اليها مما طلبت حكومة مصر بحثه . وتحدثنا فى شئون سوريا وفلسطين والجزائر والسويس والعدوان الثلاثى الأخير وما يتصل به من انسحاب وتحقيق وتعويض . ووجدت منه تفهما طيبا لوجهة نظرنا ولأسلوبنا وان كان ابدى كغيره من القليلين الذين تحدثت اليهم فى هذا الشأن أن السير بمسألتى التحقيق والتعويض عن طريق الجمعية العامة سوف يعترضه حتما صعاب لا يستهان بها ومن بينها ما ينتظر من اتجاه واشنجطن إلى تصالحها البين مع بريطانيا وفرنسا ومن صعوبة الحصول على الأصوات الكافية بجانب أن ما تقرره الجمعية خصوصا لمسألة التعويض لن يعدو أن يكون توصية على انه وافق رغم هذا على وجوب مواصلة التفكير والبحث وعمل الاتصالات اللازمة فى هذا الصدد .

ثامنـا : طلب منى همرشولد الليلة أن تعطى تعليمات سريعة لسفارتنا بأثينا بمنح التأشيرات للجنرال ويلر ومن معه لكى يتمكنوا من السفر إلى القاهرة بسرعة .

لطفى

وثيقة رقم (٢٠٠)

من نهرو الى عبد الناصر

سـفارة الهنـد
بالقـاهرة
٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦
صاحب الفخامة

لقد تلقيت توجيهات من رئيس وزرائى بأن أنقل اليكم هذه الرسالة منه :

« يسعدنى أن أرى أن الجنود الانجليز والفرنسيين والاسرائيليين وهم يسحبون فى نهاية المطاف من الأراضى المصرية . وأشعر يقينا أن هذا لم يكن ممكنا ما لم يقف الرأى العام العالمى بشكل ساحق إلى جانب مصر . لقد كان مبعث ارتياح كبير لنا أن نرى أن الولايات المتحدة برغم تحالفها الطويل الوثيق فى أمور كثيرة تتعلق بالسياسة الدولية ، وقفت موقفا حازما بالنسبة لمسألة انسحاب القوات المعتدية من التراب المصرى . وفى حين اننا يمكن أن نسمح لأنفسنا أن نامل فى زوال سريع لهذه الأحوال السيئة ، الا انه مازالت هناك حاجة إلى اليقظة المستمرة لبضعة اشهر قادمة على الأقل . وانننى لحريص على عدم صرف انتباه المشاعر المتفجرة التى تسبب فيها العدوان ضد مصر نتيجة لعوامل غير جوهرية . وفى الواقع ، فان التطورات فى المجر تقف الآن لحد ما فى سبيل اتخاذ اجراء منسق ضد المعتدين فى مصر . ولذلك ، فاننى أشعر انه لمن المهم الآن ـ عن أى وقت مضى ـ أن نمنع أية أشياء أخرى من أن تعترض سبيل تعاطف العالم الذى أعرب عن تأييده الكامل لمصر .

« وفى هذا السياق ، أرجو أن استرعى انتباهكم للتقارير المتداولة فى الخارج بأن ضغطا كبيرا مباشرا وغير مباشر يمارس على العدد الضخم من الرعايا البريطانيين والفرنسيين ، والأشخاص الذين من أصل يهودى فى مصر . وبعض الأشخاص الآخرين ، كما أبلغت ، هم من المقيمين فى مصر لأجيال طويلة . وقد تعلم أننى قد طلبت من القائم بالاعمال للهند بمصر أن يشير إلى هذه المسألة بصورة غير رسمية إلى حكومتكم وقد أبلغت أنه قام بذلك فعلا ، وأنه بحث ذلك مع على صبرى . وأود أن أكرر هنا التأكيدات التى قدمها بالفعل راجواد لعلى صبرى بانه لا يخطر ببالنا أبدا أن نتدخل فى أى أمر يكون للحكومة المصرية الاختيار الكامل فيه . ولكننى ، يا سيدى الرئيس ، على يقين بأنكم تهتمون ، بنفس القدر من اهتمامى ، بالا يحدث شىء قد يخلق انطباعا غير مواتٍ لدى الرأى العام العالمى ويحول التعاطف مع مصر ، وذلك فى الوقت الذى تؤيد فيه غالبية بلدان العالم قضيتكم . لقد أبديتم فى الماضى القريب صبرا نموذجيا فى ظل أكثر الظروف استفزازا . وأستطيع القول أن هذا كان له تأثير على العالم بقدر ما فعلت شجاعتكم فى أثناء هذه

وثيقة رقم (٢٠٠)

الفترة الحرجة . ولذلك أرجو منك الا تتخذ خطوات قد تضطر عدد ضخم من الأشخاص إلى مغادرة مصر فى ظروف غير مواتية . ويتعين أن توضع فى الحسبان بطبيعة الحال اعتبارات الأمن . ولكنه لن يكون من صالح مصر ذاتها أن تسمح بتزايد الانطباع بأن هناك محاولة تجرى لاسترداد الخسائر التى تكبدتها مصر نتيجة لعدوان المملكة المتحدة ، وفرنسا واسرائيل وذلك بمصادرة ممتلكات الرعايا البريطانيين والفرنسيين .

« إن هذا الاجراء له بالتأكيد ما يبرر اتخاذه ضد أولئك الذين أساءوا استخدام ضيافة مصر بقيامهم بأنشطة تخريبية ولكن الغالبية الكبرى من هؤلاء هم ضحايا أبرياء للأخطاء التى ارتكبتها حكوماتهم ، وأننى لأرجو أن تظهر الشفقة بهم ، وإذا أردتم من أى رعية بريطانية أو فرنسية ألا يبقى فى بلادكم ، فيمكن أن يعطى ، فى رأيى ، فترة زمنية معقولة لتصفية شئونه ، والا يرغم على المغادرة فورا . وحتى من وجهة النظر القصيرة الأجل ، سيساعد قليل من الصبر والتسامح فى هذه المرحلة على بحث القضايا العليا فى مصر ، فى الأمم المتحدة ، وفى غيرها من الأماكن . اننى لم اكن لأتوجه اليكم بهذا النداء ما لم أكن على يقين من أنكم لن تسيئوا فهمى .

« مع أخلص التحيات ـ جواهر لال نهرو » .

واقدم لسيادتكم أسمى الاعتبار .

القائم بالأعمال

(ر . ج . راجواد)

صاحب الفخامة جمال عبد الناصر .

رئيس جمهورية مصر .

القاهرة

وثيقة رقم (٢٠١)

وزارة الخارجية

إدارة الأبحاث

قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٣١٧/ ٦٣	بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٧١)/ ٩٠	إلى
الساعة ١٩,٠٠	بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٥٦

إلى السيد الرئيس ، من الدكتور محمود فوزى

حدثت همرشولد فيما يرد فى الأيام الأخيرة من قلب جرىء ووقع للأوضاع بما اتجهت إليه واشنجطن وأعربت عنه على لسان وكيل الجمهورية وسواه إلى أن تساعد بريطانيا وفرنسا اقتصاديا على إصلاح ما أفسده من اقتصادهما العدوان على مصر أى اننا بهذا نواجه بحالة هى أقرب ما يكون وأكثر ما يكون استفزازا للشعور ذلك بأن مصر ليست هى التى تعوض عن خسائرها وعن العدوان عليها بل أن الذى يعوض هو المعتدى والذى يدفع التعويض ليس هو المعتدى وإنما الولايات المتحدة . وشاركنى همرشولد فى كل ما قلت ذاكرا فى نفس الوقت أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مضطرة من الناحية السياسية والعسكرية إلى مضطرة اضطرارا إلى المسارعة لشد أزر غرب أوروبا ومن بينه بريطانيا وفرنسا خصوصا بالنظر للخطر السوفيتى واحتمالات الموقف الدولى بالاتصال مع مسألة المجر ومسائل الشرق الأوسط وسواها . على أنه وافق حينما قلت أن إرضاء بلاد معتدية كفرنسا وبريطانيا وإغضاب مصر والعالم

وثيقة رقم (٢٠١)

العربى كله هو إضعاف وليس تقوية لغرب أوروبا الذى لا يمكن أن يكون قويا إذا لم تتحسن صلاته بالبلاد العربية ويطمئن إلى موارد البترول منها وعلى أنها منطقة صداقة لا منطقة عناوة له . وإنى على أية حال متابع هذا الموضوع الخطير ومتحدث فيه مع المسئولين الأمريكيين وعامل فى نفس الوقت باستمرار على الاحتفاظ بحيوية مسألتى التحقيق فى العدوان على مصر وتعويض مصر عنه .

لطفى

وثيقة رقم (٢٠٢)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرمز

برقية رمزية صادرة رقم ٢٤ / ٢٥ بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٦
إلى نيويورك
الساعة بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٦

من الرئيس إلى الدكتور فوزى

عقد الجنرال هويلر مؤتمرا صحفيا ذكر فيه أن كوبرى الفردان نسف ولم يصب بقنابل الانجليز ، وقد أعطى هذا التصريح دون معاينة الكوبرى معاينة دقيقة بل أنه رآه من بعد .

نعتبر هذه التصريحات سياسية تساعد الدعاية المعادية لمصر إذ بدلا من تمسك هويلر بعمله الفنى المكلف به أخذ فى عقد مؤتمرات صحفية والقيام بدعاية ، وهو ما يتنافى مع طبيعة عمله كما أن تصريحاته ذات طابع سياسى تثير الشك باستمرار وتعوق التعاون المفروض أن يكون كاملا مع ممثلى همرشولد .

وبناء عليه أننا قد أوقفنا العمل الآن لحين استجلاء هذه الأمور مع السكرتير العام .

الوزير

وثيقة رقم (٢٠٣)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٤٣٩/٦٤٤٢ بتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٣٢/٣٥)
الساعة ١٣٤٥ بتاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٥٦

إلى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

فيما يتعلق بتعويض مصر عن الخسائر التى لحقتها بسبب العدوان الأخير ، أرى بعد التفكير والتشاور :

وثيقة رقم (٢٠٣)

١ ـ أن يستمر فى تمهيد الجو لهذا والاتصال مع الدول فى شأنه . وقد تحدثت فيه إلى مدى مع المجموعة الافريقية الأسيوية اليوم . كذلك تحدثت فيه بعض الشىء مع وفود جديدة من بينها وفود الهند والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

٢ ـ أن يطلب إلى الجمعية بحث هذا الأمر ويقدم إليها مشروع قرار يتضمن فيما يتضمنه الاشارة إلى العدوان وقررات الجمعية الخاصة به والأضرار التى حدثت للأهالى والقناة وغزة وبور سعيد وإلى تعطيل الملاحة فى القناة وإيقاف الحركة فى الموانى المصرية . ويطلب فيه تكليف السكرتير العام ببحث هذه الأمور وتقديم تقرير عنها للجمعية كى تتخذ بشأنه ما يلزم . وبينما لا أرى أن يحدد فى مشروع القرار مبلغ معين أرى أن يشار فيه إلى جسامة الخسائر التى تكبدتها مصر ويمكن بجانب هذا أن يذكر فيما يدلى إلى الجمعية به من بيان أن تلك الخسائر بلغت مئات كثيرة من ملايين الجنيهات . وإذا فضل ذكر مبلغ فخير فى رأيى وأصح فنيا أن يكون فيما يدلى به من بيان وليس فى مشروع القرار خصوصا وأن المشروع يتضمن البحث وتقديم تقرير عن مقدار الخسائر .

ولم أكون بعد رأيا فيما إذا كان من المفضل فى نفس الوقت توجيه مطالبة مباشرة إلى كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذلك إلى إسرائيل إن وجدنا إلى هذا وسيلة .

لطفى

وثيقة رقم (٢٠٤)

وزارة الخارجية
إدارة الابحاث

برقية رمزية رقم ٦٤٤٣/ ٦٤٤٩ — بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٣٦/ ٤٢)
الساعة ١٦,٤٥ — بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٥٦

إلى السيد الرئيس من الدكتور فوزى :

ذكر لى همرشولد أن ما جاء فى الانباء عن تصادم بين الجنود البريطانيين وبين بعض المصريين ثبت أنه غير مهم . كذلك ذكر أن ما سبق أن قاله فى شأن الالغام بالقناة لم يعد ذا موضوع . وأخبرنى أنه تلقى ما اسماه استغاثة من سلوين لويد بشأن الرعايا البريطانيين عامة والخبراء البريطانيين المحجوزين فى مصر ،كما تلقى منه استفهاما عن احتمالات استئناف المحادثات فى شأن القناة . فرد عليه بأنه أحال إلى الجزء الأول من رسالته وأنه قد أعاد إليه الجزء الخاص بمسألة القناة قائلا له فلتخرجوا اولا . وبهذه المناسبة رد على استفسار منى عن سير الانسحاب قائلا أنه جيد ولو أنه يخشى تأخره نحو يومين وهو ما اعربت له عن الأستياء الشديد منه . وبهذه المناسبة أخبرنى أنه علم أن فرنسا تعتزم إثارة معاملة الفرنسيين بمصر أمام الجمعية . وجدد رجاءه أن تزيد مصر هذا الموضوع بفروعه الثلاثة وخصوصا ونحن قائمون هنا بما يلزم قدر ما لدينا من معلومات بينها ما جاء به حسونة وما ادلى به أمس وزير الداخلية وهى معلومات نرجو المزيد عليها كلما أمكن .

وحدثنى عن المجر قائلا أنه لا زال يخشى أن يتصل بمسألتها مزيد من الانهيار فى الموقف الدولى . وأضاف إلى هذا أنه شبه يائس من تعقل واشنجطن فى هذا الشان ولو أنه من ناحية ثانية اكد لى أن واشنجطن متعلقة وغير متعجلة فى شأن مسألتى قناة السويس وفلسطين .

وثيقة رقم (٢٠٤)

ألقيت خطابا اليوم أمام مجلس العلاقات الخارجية الذى يرأسه شرفيا دالاس ويضم كثيرا من كبار المهتمين هنا بالشئون الخارجية وسألقى ببيان آخر بعد غد الخميس بنادى الصحافة فى واشنجطن ثم اقابل هنالك بعد الظهر هوفر وراونترى وسواهم وقد ذكر لى لودج أنى سأجد الجو ممهدا فى ضوء حديثنا بالأمس . وللودج الآن مكانة قوية لدى ايزنهاور وحكومته .

حادثت رئيس الوفد السوفيتى فأعرب على طريقة الرضا بالقليل عن ارتياحه لموقف مصر والعرب إزاء القضية المجرية وإن كان رجا أن يؤيد موقف السوفييت ولو بالتصويت بعض الوفود العربية إن لم يمكن أن يؤيدهم جميع هذه الوفود وهو دائما يحذف العراق ولبنان من حسابه ولا يستغرب تمشيهما مع الدول الغربية إيجابيا كما أنه يفهم فى وضوح دقة موقف مصر فى الأيام الحاضرة .

وأعرب من جديد استيائه للاقتراح الهندى ولو أنه لم ينص على دمغ الاتحاد السوفيتى وقال أن المعنى واحد مع ما يشتمل عليه المشروع الأمريكى المشترك بل أن الجزء الثانى من المشروع الهندى أسوأ ثم أشار إلى ما سماه قلة ذوق وأن الهند ضمنت مشروعها دعوة السكرتير العام للذهاب إلى موسكو من غير استشارة الوفد السوفيتى لا فى هذا ولا فى المشروع الهندى عامة . على أننا اتجهنا سويا فى حديثنا إلى وجوب تلقى هذا فى هدوء والابقاء على الصداقة الهندية السوفيتية .

وهنالك مشروع نمساوى مرسل على حدة .

لطفى

وثيقة رقم (٢٠٥)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٤٦٧/ ٦٤٦٨	بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٥٦
واردة من نيويورك ٤٤/ ٤٥	إلى
الســـــاعة ١١١٥	بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٥٦

إلى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

متابعة لبرقيتى رقم ٣٢ ، ٣٣ ريد وما ذكر عن التعويضات لمصر فى برقيات أخرى ، ذكر همرشولد لى اليوم أن ممثلى انجلترا وفرنسا اتصلا به سويا اتصالا غير رسمى وحدثاه فى أفضلية تسوية مسألة التعويضات لمصر عن طريق غير طريق الجمعية العامة وعن طريق تحقيق يقوم به هو واتفقت معلوماته ومعلوماتى وذكرت له أن ذلك حتى الآن عصفور على الشجرة ولا يجب أن يتعارض أو يحول دون التقدم إلى الجمعية العامة فى نفس الوقت وهو ما سنراعى فيه على الأخص ما إذا كان العصفور على الشجرة سيتحول إلى عصفور فى اليد . ولم يبد مع هذا تحمسا لفكرة إثارة الموضوع فى الجمعية العامة وإن كان ذكر انه أسلوب فى معالجة الأمر وإن لم يكن هو متاكدا انه أحسن أسلوب فى ضوء التطورات الأخيرة .

لطفى

وثيقة رقم (٢٠٦)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث

برقية رمزية رقم ٦٤٦٩/ ٦٤٧٤ بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٤٦/ ٥١) إلى
الســـاعة ١٠,٥٥ بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٥٦

إلى السيد الرئيس من وزير الخارجية :

تحدثت اليوم مع همرشولد قبل سفرى إلى واشنجطن حيث ساكون حتى مساء ١٤ الجارى ثم :

١ ـ كلفت فى تصريح هويلر (برقيتكم ٢٤) فكتب فى الحال إليه برقية حازمة اللهجة نبهه فيها إلى وجوب الامتناع عن مثل ذلك وعن كل مالا يدخل بدقة فى عمله الهندسى .

٢ ـ حدثته من جديد فى شأن رفع علم الأمم المتحدة (برقيتكم ١٦) فذكر أنه مسلم بوجهة النظر المصرية وبأن أعلام الدول المشتركة فى قوة الأمم المتحدة لا ترفع إلا ان اذنت بذلك الحكومة المصرية فى ظروف استثنائية كالأعياد الوطنية وسواها وبأن علم الأمم المتحدة وحده هو الذى يرفع فى الأماكن التى توافق الحكومة على رفعه فيها .

٣ ـ اتصل الحديث بالدول المشتركة فى قوة الأمم المتحدة فقال أنه تلقى من بيرنز أن الحكومة المصرية لا تعارض فى البرازيل ثم وافق على أن يبعث من جديد لبيرنز للتحقق من هذا ولكنى ذكرت أننى أعلمه بصفة سرية عدم موافقة مصر على اشتراك باكستان للاعتبارات التى يعلمها والمتصلة بحلف بغداد وما إليه .

٤ ـ تكلم عن الانجليز والفرنسيين فى مصر فقال أن الوفد البريطانى والفرنسى ذكر له أن حكومتيهما تفضلا فى الوقت الحاضر بعد إعادة التفكير أن لا يثار هذا الأمر فى الجمعية . كما ذكرا له أنهما تشعران بشىء من التحسين فى هذا الشأن . على أنهما أضافا أمرين ـ أحدهما أن الممثل البريطانى تلقى من حكومته استغاثة جديدة بشأن الخبراء المحجوزين فى مصر وذلك بالنظر على الأخص للمناقشة التى يحتمل أن تثار غدا فى البرلمان حول هذا الموضوع . والثانى هو إسرائيل لا زالت تفكر فى أن تثير فى الجمعية موضوع اليهود وهو ما ذكر بمناسبته أن إسرائيل على أية حال سائرة فى سياسة ملتوية قصيرة النظر .

٥ ـ كلمته من جديد فى مسألة أعمال التخريب والقتل الاسرائيلية فى غزة وسيناء وسألته عن آخر ما لديه من أنباء فقال أنه تحدث مساء الأمس مع وفد إسرائيل فأكد له هذا أنه سيوافيه قريبا بقرار حكومته أن يتم انسحاب إسرائيل عن معظم سيناء قريبا وأن إسرائيل ستكشف عن وضع الألغام ولكنه قال فى استهتار أنه لا يستطيع بعد التأكيد بأن قوات إسرائيل ستكف عن أعمال التدمير الأخرى . وأضاف همرشولد انه مستمر فى ضغطه على إسرائيل وأنه يامل الا يُضطر حاليا إلى تقديم تقرير للجمعية عن عدم تنفيذ إسرائيل لقراراتها مما سوف يستتبع مناقشات طويلة جديدة وتعقيدا إضافيا للأمور ولكنه سوف يفعل ذلك إذا اضطر إليه . وكنت قد أعلمته باتجاهنا إلى إثارة هذا الأمر فى الجمعية إذا لم يتلاف بسرعة وحزم .

وانتقل الحديث إلى ما نشرته بعض الصحف من أن وزيرة خارجية إسرائيل قائمة بمفاوضته فى مستقبل غزة ـ فقال ان هذا لا أساس له بل هو يغاير الواقع وأنه ملاحق إسرائيل على الدوام كى تجلو عن غزة بدون أى شرط .

٦ ـ تكلمنا عن الحالة الدولية وما جد عليها من انهيار إضافى حتى منذ مساء أمس وما زاد وضوحا من أنها تقارب بسرعة درجة الانفجار ولو أنها غير ميئوس بعد تماما من تلافيها .

لطفى

وثيقة رقم (٢٠٧)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث

برقية رمزية صادرة رقم ٢٨ / ٣٠ بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٥٦
إلى نيويورك
الســـاعة بتاريخ

من السيد الرئيس إلى الدكتور فوزى

١ ـ بلغنا أن السلطات البريطانية ستقوم بنقل الأسرى المصريين إلى قبرص ، ونرى أن يتم الاتفاق العاجل على ألا ينقل أيا من الأسرى المصريين العسكريين إلى قبرص ، وبصفة عامة جميع الأسرى المصريين .

٢ ـ إرسال الجنرال ستكويل رسالة إلى بيرنز تتضمن أنه لم تصله معلومات عن الضابط البريطانى المخطوف وأنه لديه عددا من الأسرى المصريين وبعض الشخصيات الكبيرة المحجوزة لديه ، واقترح ستكويل أن يسافر أحد المصريين المسئولين إلى بورسعيد ليعمل على إعادة الضابط المخطوف ، وأن ستكويل لا يعتبر الضابط البريطانى كأسير حرب حيث أنه اختطف فى فترة إيقاف إطلاق النار . وقد قمنا بإبلاغ بيرنز أن منطقة بور سعيد مفصولة عن باقى أنحاء الجمهورية ولا سيطرة للسلطات المصرية عليها فى الوقت الحالى . نظرا لوجود القوات المعتدية بها ، هذا ويفهم من كلام ستكويل أنه اعتراف بمبدأ Detainees كذا واعترافه بوجود شخصيات كبيرة بينهم وهو المبدأ الذى اثارته السلطات البريطانية ضدنا فى السابق وقد أفهم بيرنز بهذا .

٣ ـ مرفق برقيتان وردتا فى وكالتى انباء رويتر واليونيتد برس متضمنتان اعتراف رئيس وزراء إسرائيل أمام الكنيست بقتل السلطات الاسرائيلية للأهالى العرب فى قطاع غزة ويمكن استغلالهما إذا اثير موضوع طرد الرعايا وسوء معاملتهم .

الوزير

وثيقة رقم (٢٠٨)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٤٨٠/ ٦٤٨١ بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٥٦
واردة من واشنجطن ٥٢ / ٥٣ إلى
الســـاعة ١٣٥ . بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٥٦

اتصل بى همرشولد الآن من نيويورك وصارحنى بأنه مضطرب وكثير الانشغال بسبب ما ابلغته إياه الحكومتين البريطانية والفرنسية من أن حكومة مصر أصدرت أمرا بإخراج جميع الرعايا الانجليز والفرنسيين من مصر ، وقال أنه إذا صح ذلك وبغض النظر عن النواحى القانونية فإن وقعه فى الوقت الحاضر بالذات يكون ذا اثر بالغ السوء على إمكانيات السير بالأمور فى الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بنواحى الأونة الحالية وقد يكون له نتائج خطيرة جدا .

وثيقة رقم (٢٠٨)

وقد هدأت من روعه قدر المستطاع واتفقنا على ضرورة أن نقف أولا على الحقائق من الحكومة المصرية .

هذا ما أرجو التكرم بموافاتى به على وجه السرعة وبما تأمرون فى شأنه حتى أنهى إلى همرشولد منه ما يلزم إنهاؤه إليه .

فالمرجو إبلاغ ما تقدم إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر من الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية .

السفير

وثيقة رقم (٢٠٩)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث

برقية رمزية رقم ٦٤٨٤/ ٦٤٨٦ — بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٥٣/ ٥٤) — إلى
الساعة ١٠,٠٠ — بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٥٦

بالاشارة إلى برقية السيد الرئيس رقم ٢٨ إلى الدكتور فوزى وبالاتفاق مع سيادته الموجود فى واشنجطن ، قابلت همرشولد مساء اليوم وأبلغته مضمونها فوعدنى بالاتصال فورا بوفد بريطانيا فى هذا الشأن .

هذا وقد حدثنى أيضا فى ثلاثة أمور :

١ ـ وافقت السلطات الاسرائيلية على الرغبة المصرية فى عودة الأطفال والنساء المصريين من منطقة غزة وطلب منى معرفة عدد كل منهم وأى اقتراح عملى للقيام بنقلهم .

٢ ـ ترغب السلطات الاسرائيلية أيضا فى تسليم الجرحى الموجودين فى تل أبيب بواسطة الصليب الأحمر أو الأمم المتحدة .

٣ ـ ترغب إسرائيل فى تبادل الأسرى بواسطة الصليب الأحمر ويريد السكرتير العام معرفة وجهة نظر الحكومة المصرية فى هذا الشأن .

وقد فهمت أيضا من همرشولد أن عرض موضوع الرعايا البريطانيين والفرنسيين على الجمعية العامة متوقف على المعلومات التى سترد فى هذا الشأن .

لطفى

وثيقة رقم (٢١٠)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٤٨٨/ ٦٥٠٥ بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٥٦
واردة من واشنجطن (٥٤/ ٧١) إلى
الســاعة ١٣,١٠ بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٥٦

المرجو إبلاغ الآتى من محمود فوزى وزير الخارجية إلى الرئيس جمال عبد الناصر.
قابلت هوفر مساء اليوم مع السفير وحضر الاجتماع ميرفى وكيل الخارجية بالنيابة وراونترى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ورئيس قسم مصر وتناول الحديث المواضيع الآتية:

١ ـ تكلمنا قليلا عن المجر فقال هوفر أن الحالة خطيرة وأن روسيا مضطرة للاحتفاظ بعدد كبير من فرق جيشها فى بلاد شرق أوربا.

٢ ـ تكلمنا عن الجزائر فذكرت له وجهة نظرنا وضرورة التعجيل فى استقلال الجزائر ولو بحل يشبه ما كان بالنسبة لمراكش وتونس. فقال ميرفى الذى سبق له الاقامة حوالى أربع سنوات بالجزائر أنه رغم ثوران العاطفة حول هذه القضية من الجانبين فإن عنده فى ضوء متابعته للتطورات الأخيرة أملا فى الوصول إلى تفاهم بشأنها بين الجزائريين والفرنسيين ـ وأضاف هوفر انه لا يستطيع أن يتنبأ بالشكل الذى سيتخذه ذلك التفاهم.

٣ ـ تكلمنا عن قناة السويس فقال هوفر أنه من الضرورى جدا ألا يحدث أى تأخير فى تطهير القناة ومن الأهم ألا يربط التطهير بتمام الانسحاب للقوات البريطانية والفرنسية خصوصا وأن بريطانيا وفرنسا قد ارتبطتا ارتباطا جازما بانسحاب سريع وأن أى شعور فى العالم (وقد تأثرت ولا زالت تتأثر مصالحه بتعطيل قناة السويس) بأن هناك تأخيرا لا لزوم له فى تطهير القناة بسبب صعوبات تقيمها مصر فإن ذلك سينتج عنه حتما انقلاب الشعور العالمى بين ليلة وضحاها من التأييد القوى لمصر إلى السخط الشديد عليها. وأضاف أن الأنباء الآتية إليه تشعره بأن هناك صعوبات تقام من جانب مصر فى طريق الاسراع بعمل التطهير وأن من بين هذه الصعوبات عدم السماح لفريق الأمم المتحدة بالذهاب بمعداته جنوبا لمتابعة عمله. فقلت اننى لا أعتقد ذلك وأن المعلومات التى لدى لا تتضمن أن هناك أى تعطيل واننى حتى أمس كنت أتكلم مع همرشولد فى شأن تطهير القناة ولم يبد لى أى تشكك بل بالعكس جدد أعرابه عن الارتياح للمعاونة التى يلقاها هويلر وفريقه من الحكومة المصرية ـ كذلك قلت أن طبيعة الأشياء قد تجنبنا جميعا من الوجهة العملية الدخول فى أى جدل بهذا الصدد ـ إذ أن هويلر وفريقه سيحتاجون إلى أيام عديدة لاتمام دراساتهم النظرية والتطبيقية وأن من المنتظر أن تكفى تلك الأيام لانسحاب ما بقى من القوات الانجليزية والفرنسية وأضفت إلى هذا إيضاحا لمدى التساهل والتعاون الذى تقدمت به مصر ـ وأننا رغم اعتبارات الشعور العام الطبيعى بين المصريين فى الظروف الحاضرة سمحنا بذهاب هويلر وفريقه وقيامهم بالدراسات التطبيقية ـ كما سمحنا بأن يستخدم هويلر معدات من أية جهة ولا نرى كيف يطلب أن تتجاهل حكومة مصر الاعتبارات السياسية الواضحة فى هذا الشأن وتغض النظر عن الرأى العام ومشاعر الشعب المصرى وتسمح بأن يبدأ فعلا فى عملية التطهير قبل أن يتم انسحاب البريطانيين والفرنسيين. وسأل هوفر لماذا لم تسمح مصر بأن يبقى الفنيون البريطانيون مع المعدات البريطانية ما دام ذلك تحت لواء الأمم المتحدة ـ فقلت أن هذا الأمر وسابقه متشابكان ـ وعلق هو على ذلك قائلا انه كان مهندسا طول حياته ويعرف كيف أن من العسير جدا الاطمئنان لحسن إدارة تلك المعدات الضخمة المعقدة برجال غير الفنيين المتعودين على إدارتها. ولاحظنا انه لم يتكلم عن الحل المستقبلى لمسألة قناة السويس ولم نتكلم نحن من جهتنا فيه.

٤ ـ تكلمنا عن فلسطين وذكرت أنه من الخير الا تعالج مسألتها قبل الوقت المناسب وبعد التفاهم التام مع البلاد العربية جميعا ولم يبد كبير معارضة فى هذا الشأن وأن كان ذكر أن حكومته كبيرة الاهتمام

بحل هذه المسألة التى هى من الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار فى جميع المنطقة وقال أن حكومته سوف يسرها تبين رأى الحكومة المصرية فى هذا الشأن - وتساءل عما إذا كان الأفضل علاج المسألة فى الأمم المتحدة عن طريق اقتراح كالذى قدمته الحكومة الأمريكية او بطريقة وضعها (تحت مظلة الأمم المتحدة) مع التمهيد لحلها خارج الأمم المتحدة أولا عن طريق اتصالات غير رسمية وجس نبض يقوم به فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد من غير أن يكونوا وسطاء بمعنى الكلمة او لجنة رسمية حتى إذا ما بدا أن هناك أمل للاتفاق على أسس للحل أمكن السير بالمسألة بأجهزة الأمم المتحدة التى يجب على أية حال أن يحتفظ دائما بالصلة بينها وبين القضية الفلسطينية .

٥ - تكلمنا عن الأضرار التى لحقت بالرعايا المصريين وبالممتلكات المصرية الحكومية والفردية وبالاقتصاد المصرى عامة بسبب العدوان الأخير ولما ذكر هوفر كلمة المساعدة قلت له كما سبق أن قلت للودج فى نيويورك أن مصر لا تطلب مساعدة لا رسميا ولا بشكل غير رسمي ولو أن الأمر قد ينتهى إلى ذلك . واضفت أن هنالك ناحية أخرى هامة هى كيف يجب تناول موضوع التعويض عن تلك الأضرار وذكرت أنه حتى لو أثير فى الجمعية العامة كما قد نضطر إلى أن نفعل فإن هذا لا يمنع أى محاولة لحل هذا الموضوع خارج الجمعية . كذلك اوضحت ما سبق أن أوضحته للودج فى شأن المظهر والأثر السيئين لقيام الولايات المتحدة بدور من يساعد المعتدين وينسى حتى ذكر مساعدة مصر وتعويض الأضرار البالغة التى لحقت بها فأجاب بأن هذه نصيحة لها اهميتها ومع ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق المصلحة الذاتية الأمريكية المستنيرة وأنها تنظر إلى الشئون الاقتصادية لكل المنطقة كمجموعة متكاملة ولا تنظر إلى دولة بذاتها ولم يبد رد فعل إزاء الوضع الخاص بمصر . وقال انه فيما يتعلق ببريطانيا ومساعدتها فإنه مما استلزم هذا وأوجب المسارعة إليه هو أن أكثر من ثلث تجارة العالم يقوم على أساس الاسترلينى وأن الأمر إذا غير قاصر على بريطانيا - وقلت أننا لا نهدف إلى الافساد بينكم وبين اصدقاءكم وإنما نهدف إلى مزيد من التفاهم والتعاون بينكم وبيننا وإلى مزيد من تصفية الجو وتدعيم ما ربحناه جميعا فى هذا الشأن نتيجة لموقف امريكا من العدوان على مصر واتبعت هذا بأن تكلمت عن استمرار الحكومة الأمريكية فى سياستها الخاصة بتجميد الأرصدة المصرية وما لهذا من مظهر وأثار سيئين خصوصا إذا قورن بموقف الولايات المتحدة واستعدادها لبذل العون للانجليز والفرنسيين المعتدين - وكرر هوفر المعاذير التى قدمتها الولايات المتحدة منذ البداية لتبرير تصرفها هذا - ولكنه لم يظهر أى رد فعل إيجابى فى اتجاه الافراج عن تلك الأرصدة .

٦ - تناول الحديث المنطقة فى مجموعها والعلاقات بينها وبين الولايات المتحدة فذكرت أنه من التناقض العمل على تقوية غرب أوروبا مع إضعاف العلاقات بالشرق الأوسط إذ أن هذا يضيع الغرض الأول من تقوية غرب أوروبا - فقال هوفر أننا بطبيعة الحال نريد تحسين العلاقات مع جميع بلاد المنطقة - وقال من ناحية أخرى بأن اعتماد غرب أوروبا على الشرق الأوسط أقل مما يبدو أن البعض يتصوره - وأنه فى الوقت الحاضر تقوم أكبر حملة عرفها التاريخ لاستنباط البترول فى مناطق غير الشرق الأوسط كما أن شركات بناء السفن مضاعفة جهودها للاسراع ببناء ناقلات بترول ضخمة - وأضاف إلى هذا أنه من الخير والتبصر أن نسارع جميعا إلى العمل على تلافى ذلك الاتجاه فى أقرب وقت ممكن وقبل فوات الأوان . وذكر أن كل ما تهدف إليه الحكومة الأمريكية فى المنطقة هو الاستقرار والأمن فى ارجائها جميعا - ثم اتبع هذا بأن قال أن هنالك أمرا يعده على أكبر جانب من الخطورة ويرى فيه هدفاً لكل المحاولات التى تبذل لتحقيق الاستقرار والأمن ولتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وبيننا وذلك بأن لدى الحكومة الأمريكية تقارير وافية من مراقبيها وأجهزتها فى المنطقة بنشاط (كلمة غير مفهومة) لمصر « قد لا يكون معلوما لى ولا للسفير بل وقد لا يعلمه الرئيس » ولكنه نشاط توقن الحكومة الأمريكية من قيامه وقد كان من أحد مظاهره ما حدث فى الكويت وفى إسرائيل - بل أن بعضه صار علنيا كالذى حصل أخيرا فى لبنان . وختم كلامه فى الموضوع بأن قال أنه إذا لم يوقف هذا النشاط المخرب الذى يقوم به هؤلاء العملاء المتهوسون فإن ذلك سوف يقضى على كل أمل فى الاستقرار أو التفاهم ورجا أن أنهى هذا إليكم فوعدته بذلك

لطفى

وثيقة رقم (٢١١)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٥١٢/ ٦٥٢٣	بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٥٦
واردة من واشنجطن (٧٢/ ٨٣)	إلى
الســاعة ٦,٠٠	بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٥٦

في حفلة عشاء لدى السفير :

١ ـ ذكر لى هندرسون أن هوفر اتصل به عقب أن تقابلنا معه وانهى إليه ما دار من حديث وقال له أن فضل أن يكون صريحا معنا والا يترك مجالا للغموض في الجو وانه في نفس الوقت يقدر الصراحة التى حدثناه بها . وقال هندرسون أن الظرف الحالى هام إلى أقصى درجة بقدر ما هو دقيق وأن ما سيكون من تطور ومن تصرفات خلال الشهور القليلة القادمة سيكون حاسما في شأن العلاقات بين الولايات المتحدة وبين مصر ـ كذلك قال أن الفرصة سانحة أمام مصر كى تتبوأ مركزا قويا ممتازا كما أن الخطر قائم في أن يسوء مركز مصر وتضيع كل ثقة فيها ـ وأضاف أن الولايات المتحدة من جانبها لا تضمر سوءا لمصر وأنها راغبة في التفاهم على أن هذا التفاهم يجب أن يقوم على أساس سليم من الجانبين مائة في المائة وانه لا يقصد بذلك مطالبة مصر التنكر لمن تربطهم بها صلة المودة أو للذين جاملوها .

٢ ـ ذكر بلاك أن مساعدة ماكلوى الذى يعمل الآن مع همرشولد في شأن تطهير القناة اتصل به ورجاه إبلاغى أنه لا زالت هناك صعوبة قائمة في شأن استخدام السفن والمعدات البريطانية اللازمة للاسراع في تطهير القناة . وقال بلاك أن من الهام الاحتفاظ بظهور مصر دائما بصفتها شديدة الحرص على الاسراع في تطهير القناة ، وانه من الخطر جدا على صالح مصر ذاتها أن يوجد شعور بأن مصر تعطل التطهير . وذكرت له مدى التساهل الكبير الذى ذهبت إليه مصر وانها قبلت إغماض العين على استخدام بعض السفن والمعدات البريطانية وانها قبلت كذلك بدء الدراسات العملية في القناة تمهيدا للتطهير وأن بريطانيا متعنتة ومتلاعبة إذ أنها اثارت استغراب الكثيرين حتى همرشولد لاصرارها على استخدام حوالى ٤٥ سفينة من سفنها لهذا النوع من العمل ـ بينما لا يطلب هويلر اكثر من حوالى ٦ وأنها بجانب ذلك تصر على إبقاء رجال تلك السفن ـ وأن فيما ينطوى عليه مثل هذا الاصرار اعتبارات عسكرية وسياسية خطيرة لا يسعنا غض الطرف عنها وأنه طالما هذا هو الموقف فلا يسعنا الا التزام خطتنا الحالية وقال بلاك أنه سوف يستوضح الأمر من جديد ثم يعود فيتصل بى . وفى صباح اليوم حضر وقابل السفير وإياى وذكر أنه تبين أن كل المطلوب استخدامه هو ٦ سفن بريطانية عليها ونشات وأن هويلر يؤكد أنها ليست سفن قتال وأنه إذا فرض وأن عليها ونشات وأن هويلر يؤكد أنها ليست سفن قتال وانه إذا فرض وأن عليها أى مدفع فإنه سيعطل . وأضاف بلاك أنه مهما قيل عكس ذلك ومعه كثيرين سواه فإنه لا يتصور أن تسلم بريطانيا تلك السفن بدون رجالها كلهم أو بعضهم شأنها في ذلك شأن سواها في مثل هده الظروف وأن تلك السفن القليلة لا يمكن أن تكون مصدرا لأى خطر ـ وسوف يرفع عليها علم الأمم المتحدة ويرتدى رجالها ملابس وشارات الأمم المتحدة وأن تلك السفن ستكون تحت أمرة هويلر الذى سيضع على كل منها بجانب رجالها الأصليين رجالا مدنيين تابعين للأمم المتحدة . وعاد فحذر من وخامة العواقب التى يستتبعها أى تعقيد من جانب مصر للأمور بسبب اعتبارات لا لزوم للأخذ بها . وأضاف أنه فيما يتعلق باستخدام سفن من بلاد أخرى مثل يوجوسلافيا أو اليونان أو إيطاليا فإنه سوف يستفهم عما إذا كان هذا ممكنا ولو أنه يرى أنه من الناحية العملية سوف يترتب على السير في هذا الاتجاه تأخير غير قليل ـ كما أنه لا يعتقد أن السفن والمعدات الصالحة والكافية ستكون متوفرة لدى تلك البلاد . . وفى نفس الوقت لا زال يخشى كثيرا ويحذرنا من الجو الذى يخلق رد الفعل الذى يكون عند من يعتقدون أو يرشدون ، الاعتقاد بأن اتجاه مصر نحو التطهير اتجاه معاكس ومعرقل وهو ما يمكن أن يستغل أسوأ وأضر استغلال ضد مصر . ورددت له حجج

وثيقة رقم (٢١١)

مصر كما أكدت حسن استعدادها وإدراكها تماما أن من مصلحتها الاسراع فى تطهير القناة ، واضفت انه ايا كانت السفن والمعدات التى تستخدم فى عملية التطهير فيجب أن يظل معلوما اننا لن نسمح بوجود اية قوات غير مصرية لحراستها وحراسة عملية التطهير عامة . وختم بلاك كلامه فى موضوع التطهير عموما بأن ذكر أنه يود وينصح الا تطيل مصر الزمن الذى فيه تفكر دوائر عالمية كثيرة فى سبل أخرى للنقل غير قناة السويس وأن تلك الدوائر لا يجب أن تدفع دفعا إلى السير فى هذا الاتجاه رغم إيمانها كما يؤمن هو بأن قناة السويس افضل كثيرا من سواها . وتحدث فى دفع نفقات التطهير فقال أن خير أسلوب لذلك هو ان تتقدم دولة أو عدد من الدول بالنفقات إلى البنك وهذا يعيرها إلى مصر أما كيف تسددها هذا الدين ، فيجب أن يبحث كذلك ربما بالاتصال بدخل القناة وهنا سارعت فذكرت أنه لا يعقل وليس من العدل أن يؤخذ هذا من دخل القناة فلم يجادل فيما ذكرت ـ وقال أنه من جهة أخرى يجب أن يخصص جزء من الدخل للتحسينات وهو ما لم يجادل فيه بدوره . واستفهم بلاك عن الاتجاه نحو ما سبق أن تحدث به فى شأن تسوية مسألة التعويض الخاص بشركة القناة فقلت له أن البحث فى هذا الآن سابق بعض الشىء لآوانه وهو ما علق عليه بأن البت فى مسألة التعويض سريعا يسهل أمورا أخرى كثيرة تسهيلا تستفيد منه مصر فائدة كبرى . وردد بلاك ما ذكره لى من قبل مرارا من أن القناة « منجم ذهب » وكنز ثمين لمصر من العقل والخير الكثير الافادة منه على أحسن وجه .

أرجو إبلاغ ما تقدم إلى الرئيس جمال عبد الناصر من محمود فوزى وزير الخارجية .

السـفير

وثيقة رقم (٢١٢)

وزارة الخارجية
ادارة الابحاث
برقية رمزية صادرة رقم ٤٠/٣٦ **بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٦**
إلى نيويورك

من الرئيس الى الدكتور فوزى

نرجوكم تقديم شكوى إلى السكرتير العام تحوى ملخصا لما ورد فى برقيتنا الرمزية رقم ٢٨ وبرقية الوزارة المفتوحة رقم ١٢٢ المؤرخة ١٢/١٥ وبرقيتها المفتوحة رقم ١٢٣ المؤرخة ١٢/١٦ كما تتضمن أن السكرتير العام كان قد أبلغنا أن القوات المعتدية ستنسحب من الاراضى المصرية يوم ١٢/١٤ ثم عاد فذكر أن الانسحاب سيتم بعد يومين من هذا التاريخ ثم بدأت عمليات استفزازية واضحة من القوات المعادية فى بور سعيد تضمنت اجراءات تفتيش للأحياء الوطنية والمنازل ترتب عليها سلب ونهب لممتلكات الأهالى على نطاق واسع يضاف إلى هذا استمرار قيام القوات المعادية بدوريّات بالدبابات والمصفحات بطريقة استفزازية تخرج الوطنيين عن شعورهم ولا يمكننا أن نسيطر على الأهالى مع استمرار هذه الاجراءات خاصة وانه لم يسمح لقوات البوليس المصرى دخول بور سعيد حتى الآن رغم تكرار طلبنا هذا أكثر من مرة عن طريق الجنرال بيرنز وما زالت قوات البوليس المصرى على استعداد لدخول المدينة متى سمح لها بذلك ، وقد قامت القوات المعادية بالقبض على ألف مواطن مصرى ببور سعيد يوم ١٢/١٥ امعانا فى اثارة شعور الوطنيين واستفزازهم وقد ترتب على هذا الاجراء قتل حوالى ٣٠ مصريا فضلا عن محاصرات الدبابات والمصفحات للأحياء الوطنية بالمدينة واطلاقها النيران على المواطنين العزل فى هذه الأحياء .

وثيقة رقم (٢١٣)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
برقية رمزية رقم ٢٠٢٥/٢٠٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٧
صادرة إلى نيويورك (٤٦/٤١)
من الرئيس للدكتور فوزى

أفادتنا القيادة العامة اليوم بالآتى :

١ - لا زالت أعمال النسف والتدمير وبث الألغام مستمرة فى سيناء رغم ما أفادنا به بيرنز - بناء على طلبنا - من أن السكرتير العام أرسل لحكومة اسرائيل يبلغها وقف هذه الأعمال .

٢ - وصل تقدم القوات اليوغوسلافية على الطريق الشمالى (القنطرة - العريش) حتى الكيلو ٦١ حيث قوبلت بدورية اسرائيلية وأوضحت لها أنه يجب عليها ألا تتقدم أكثر من الكيلو ٥٠ شرق القناة على أن يشمل ذلك أيضا الطريق الأوسط (الاسماعيلية - أبو عجيلة) والطريق الجنوبى (السويس - صدر الحيطان - نخل) وإذا أريد التقدم أكثر من ذلك فيكون بعد اتفاق بيرنز مع حكومة اسرائيل وبذلك يمكن اعتبار تقدم القوات اليوغوسلافية موقوفا على خط يوازى قناة السويس ويبعد عنها شرقا بمسافة ٥٠ كيلو مترا . وبيرنز يؤيد ما سبق ذكره فى هذه الفقرة .

٣ - لا زال جنوب سيناء فى أيدى اليهود ولا سيما منطقة آبار البترول فى سدر وبلاعيم حيث علمت أن اليهود يسرقون البترول الخام من هناك فى مراكب تتجه إلى ميناء ايلات علما بأن بيرنز كان قد وعد بارسال مراقبين دوليين إلى منطقة آبار البترول بسدر وبلاعيم لايقاف أعمال اليهود هناك ولكنه لم يفعل ذلك للآن .

٤ - بعث قائد القوة اليوغوسلافية التى تعمل فى سيناء قوة صغيرة من الشط اتجهت جنوبا فى طريقها إلى مدينة الطور ولكن بيرنز أمر بعودة هذه القوة ولام القائد اليوغوسلافى على هذا التصرف فرد على بيرنز بأنه انما فعل ذلك بقصد تأمين جناحه الأيمن أثناء تقدمه فى شمال سيناء .

٥ - لم يبت بيرنز للآن فى مسألة انزال قوات يوغوسلافية مباشرة فى العريش سواء بالمطار الموجود هناك أو بطريق البحر بقصد تلافى الصعوبات المتعمدة التى أقامها اليهود لاعاقة تقدم القوات اليوغوسلافية كالألغام وتدمير الطرق علما بأن بيرنز سبق أن أخبر القيادة العامة بأنه طلب موافقة السكرتير العام على انزال قوات الأمم المتحدة مباشرة بالعريش .

٦ - المرجو ابلاغ همرشولد ما سبق ومطالبته بتنفيذ طلباتنا وتوضيح أن السبب فى تعطيل تطهير القناة لا يرجع إلى السلطات المصرية بل إلى تلكؤ القوات المعتدية فى الانسحاب من الأراضى المصرية بوجه عام وأن السلطات المصرية قد عاونت حتى الآن معاونة صادقة فى المراحل الاستطلاعية الجارية الآن قبل البدء فى تطهير القناة ونرجو أن تعملوا مع السكرتير العام على سرعة انجاز الانسحاب وأن يتجه النشاط الآن إلى سيناء .

الوزير

وثيقة رقم (٢١٤)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
برقية رمزية رقم ٢٠٣١/٢٠٣٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٧
صادرة إلى نيويورك (٤٧/٤٩)
من الرئيس للدكتور فوزى

١ ـ يرى السفير الأمريكى هير بناء على تعليمات من حكومته بخصوص شكوى بريطانيا وفرنسا من طرد رعاياهما من مصر أن نخفف من وطأة هذا الاجراء . وهذا لعلمكم .

٢ ـ نرجو أن تبرزوا فيما ستدلون به الاحصاءات التى أرسلت إليكم مع حامل الحقيبة فى هذا الشأن .

٣ ـ ولو أن أبعاد الأجانب من صميم اعمال السيادة المصرية ، وليس لأحد أن يتدخل فيها ، فإن مصر لا تقوم بطردهم وليس هذا من سياستها وكل ما حدث هو أن بعض هؤلاء أخرجوا لدواعى الأمن ومحافظة على حياتهم .

٤ ـ لا يعدو الأمر أن يكون حملة من الدعاية والتشهير بمصر تشنها بريطانيا وفرنسا بعد عدوانهما ودمغ الأمم المتحدة والرأى العام العالمى لهما بالعدوان إذ المعروف أنه لم يحدث أى حادث فردى لأى من رعايا الدولتين فى مصر مع أنهم يعيشون وسط الشعب المصرى ، وازاء هذا المسلك الكريم من جانب الحكومة المصرية كان الواجب الا تقلب الأوضاع بفرض الدعاية ضدها .

٥ ـ تحبذ أن تكون لهجة بيانكم غير عنيفة .

الوزير

وثيقة رقم (٢١٥)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرموز
برقية رمزية رقم ٦٥٧٥/٦٥٨٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٦
واردة / صادرة من نيويورك ـ ٨٢/٨٧ إلى
الساعة ١٩٣٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٦
إلى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

مع الاشارة إلى برقيتكم رقم ٣٦ حدثت همرشولد مساء اليوم فى هذا وقدمت له عنه مذكرة لاحقة لمذكرة الأمس (برقيتنا المفتوحة ٤١٠) ونصها مرسل ببرقية مفتوحة . وقد ابدى اهتماما بالأمر ووعد بالعمل على التحقيق الدقيق فيه وعلى تلافى تكراره فى الأيام القادمة الباقية من وجود القوات البريطانية والفرنسية .

كذلك حدثته فى كل الشئون الأخرى التى جاءت فى برقيتكم أرقام ٣٦ ، ٤١ ، ٤٧ فوعد بالمسارعة إلى اتخاذ كل ما يلزم فيما يتعلق بانسحاب القوات المعتدية جميعها وذكر أنه يلاحق باستمرار الدول الثلاث ولا زال يأمل أن يتم انسحاب بريطانيا وفرنسا يوم الجمعة ٢١ الجارى وهو أسف لتأخيره حتى ذلك الوقت

وثيقة رقم (٢١٥)

ويعتقد أن السبب فى هذا لا يعدو اعتبارات المواصلات وليس راجعا لباعث سياسى . وفيما يتعلق باسرائيل ذكر همرشولد أنه سيحتاج إلى ضغط عليها أكثر من الضغط على فرنسا وبريطانيا خصوصا بالنسبة لغزة .

وقال فى شىء من التردد أن سكان غزة حالهم أحسن مما كان عليه فى الأوقات الأولى بعد الغزو الاسرائيلى ولكنهم يريدون طبعا التخلص من اسرائيل كما لا يرغبون كثيرا فى عودة الادارة المصرية وقد يفضلون أن يكونوا تحت اشراف الأمم المتحدة . فأبديت أن الحكم على هذا الأمر الأخير ينطوى على اعتبارات ونتائج كبيرة الأهمية وأنه لا يجب الأخذ فيه ببعض ظواهر الأشياء .

حدثنى عن ارتياحه لتحسن الأنباء الخاصة بمعاملة الفرنسيين والبريطانيين واليهود فى مصر وبما جاء فى هذا الشأن من روبلز بعد مقابلته على صبرى .

وذكر أنه أنهى إلى البريطانيين والفرنسيين هذه الأنباء وأن اتجاه الوفدين البريطانى والفرنسى أصبح أميل الآن إلى مجانبة عقد جلسة لمناقشة الموضوع . وقد يكون لهذا اتصال بأمرين احدهما ما عمدنا إلى اذاعته هنا من اننا على أتم أهبة لملاقاة أى هجوم علينا فى شأن معاملة الأجانب فى مصر بل اننا نرحب ببحث هذا الموضوع ، والثانى أن الوفدين البريطانى والفرنسى شعرا بوضوح بأن فكرة اثارة الموضوع لا تلقى تأييدا من وفود كثيرة حتى من بين الوفود الموالية عادة لهما .

وقد ذكر أن مسألة دخول البوليس المصرى إلى بور سعيد قد بت فيها كما لا شك تعلم القاهرة ، وأن تفسيرات أعطيت له من اسرائيل فى شأن اعتراضها القوات اليوغوسلافية فلم يجد فيها ما يكفى لتبرير هذا وأرسل مذكرة احتجاج شديدة إلى اسرائيل . وفيما يتعلق بسرقة البترول فى سدر وبلاعيم وبارسال قوات إلى الطور ذكر أنه سيدرس هاتين المسألتين مع بانش ويتخذ الاجراء اللازم فى شأنهما .

وذكر فيما يتعلق بارسال قوة يوغوسلافية إلى العريش انه أرسل الرد بالموافقة .

لطفى

وثيقة رقم (٢١٦)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية صادرة رقم ٥٢ — بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٨
الساعة — بتاريخ

من الرئيس إلى الدكتور فوزى

يقدم الاحتجاج التالى للسكرتير العام للأمم المتحدة :

فى يوم ١٩٥٦/١٢/١٦ قامت القوات البريطانية بمهاجمة المدنيين المصريين فى بور سعيد بالدبابات والمصفحات وترتب على هذا الهجوم مقتل ١٠٠ مواطن مصرى وعددا كبيرا من الجرحى لم يتم حصره بعد . كما قامت هذه القوات فى نفس الوقت بعمليات تفتيش واسعة النطاق للمنازل فى الأحياء الوطنية أسفرت عن اعتقال ١٠٠٠ مواطن مصرى سيقوا إلى المعسكرات البريطانية حيث عذبوا بحجة استجوابهم .

وثيقة رقم (٢١٦)

وقد ترتب أيضا على عمليات التفتيش المزعومة التى تقوم بها القوات المعتدية أن نهبت المساكن والمتاجر الوطنية كما استولت هذه القوات المعتدية على أغلب المواد التموينية اللازمة للمواطنين فى بور سعيد مما نتج عنه أزمة تموينية خطيرة بالمدينة مما يهدد الحالة هناك بالخطر .

وإن الحكومة المصرية إذ تقدم هذا الاحتجاج لتسجل وتحمل القوات المعتدية مسئولية هذه الاجراءات التى تقوم بها القوات التى تتنافى مع قرارات ايقاف اطلاق النار ويعتبر خرقا صريحا له .

الوزير

وثيقة رقم (٢١٧)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
برقية رمزية صادرة رقم ٥٩/٦٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠
إلى نيويورك
من الرئيس إلى الدكتور فوزى

١ ـ اشارة إلى برقيتكم ٧٥ ، ٩٠ يبلغ السكرتير العام أنه إذا كانت السفن موضوع هاتين البرقيتين ستستعمل بطريقة تنتقص من سيادة مصر فاننا سنرفض الموضوع برمته . ومن الواضح أن مصر تتعاون تعاونا صادقا وملموسا مع الأمم المتحدة وتقدر فى كل وقت جهود السكرتير العام خصوصا إذا كانت الجهود وما يترتب عليها من اجراءات معقولة ولا تمس سيادة مصر . أما إذا اتخذ هذا التعاون من جانب مصر كوسيلة او ذريعة للانتقاص من سيادتها فقد تتشدد مصر فى سياستها .

٢ ـ برقيتكم ٨٢ . نرجو اثارة تصريح بن جوريون الذى قال فيه أن اسرائيل لن تسلم غزة إلى السلطات المصرية على أن يبلغ للسكرتير العام إن هذا الاجراء يعتبر تراجعا لقرارات الأمم المتحدة ، ومن ناحية أخرى نرجو عدم مناقشة هذا الموضوع الآن كما سبق أن أرسلنا لكم بذلك .

ومن المفروض حسب قرارات الأمم المتحدة أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل يوم ٢٩ أكتوبر وأن تنسحب القوات الاسرائيلية خلف خطوط الهدنة .

٣ ـ نرجوكم تقديم مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تتضمن أن يطلب منه العمل على رد ممتلكات الأفراد فى بور سعيد والتى سلبتها القوات المعتدية قبل وعند رحيلها من بور سعيد .

٤ ـ نرجو تقديم احتجاج للسكرتير العام للأمم المتحدة على موضوع ترحيل الأسرى المصريين مع القوات المعتدية عند رحيلها من بور سعيد ، ولعلمكم قامت القوات الفرنسية بترحيل ستة أو سبعة من الضباط المصريين ومائة وخمسين من صف الضباط والجنود المصريين عند رحيلها منذ ثلاثة أيام .

٥ ـ برقيتكم ٩١ بتاريخ ١٢/٩ . ارجوكم تأجيل حضوركم إلى القاهرة بعض الوقت إلى أن ينجلى الموقف بالنسبة لموضوع التعويضات لما فى وجودكم فى نيويورك فى هذه الفترة من فائدة .

الوزير

وثيقة رقم (٢١٨)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٦٥١/٦٦٥٦ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٦
واردة من نيويورك (١٢/١٧) إلى
الساعة ١٦,١٠ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٦

إلى السيد الرئيس من الدكتور فوزى

قابلت همرشولد اليوم وأعلمته أننى متجه إلى تقديم مشروع قرار غدا عن تعويض مصر عن الأضرار التى لحقت بها من جراء العدوان وحدثته فى الخطوط الرئيسية لهذا المشروع خصوصا بالنظر لأنه يتناول أمورا مطلوبا أن يقوم بها السكرتير العام وكان واضحا خلال كلامنا فى هذا أن الموضوع غير مطلوب وناقشته فى الحال وأن هذه المناقشة لا تكون بحال الا خلال النصف الثانى من الدورة ، ما لم يسو الأمر خارج الجمعية وهو ما ردد همرشولد أنه بين الاحتمالات وأنه حتى بريطانيا وفرنسا قد تؤيد أن فكرة هذه التسوية ومرسل على حدة نص المشروع ببرقية مفتوحة على حدة . كذلك أعلمته أننى متجه إلى اثارة عدة نقط ذات صلة بالمسألة المصرية وذلك فى جلسة الغد وغالبا عن طريق بعض الوفود التى ينتظر أن تتكلم . واتفقت فعلا على هذا مع الوفود العربية أما هذه النقط فهى :

(أ) الانسحاب .
(ب) الفظائع وأعمال التخريب الاسرائيلية فى غزة وسيناء .
(جـ) الأنباء والتعليقات الاسرائيلية وعلى الأخص من بن جوريون عن غزة واتجاه اسرائيل نحوها .

وقلت له أن المتحدثين فى هذه النقط سوف يعربون عن رجائهم أن يقدم السكرتير العام عنها إلى الجمعية تقريرا قبل نهاية الجزء الأول الحالى من دورتها . فأبدى استعداده للقيام بهذا ، كما أخبرنى بآخر ما لديه عن هذه النقط وما إليها فقال أن الانسحاب الفرنسى البريطانى متخذ طريقه ويعتبر أنه تم عمليا . وأنه تحدث اليوم مع وزيرة خارجية اسرائيل حديثا عنيفا رفض فيه كل المعاذير الاسرائيلية عن بطء الانسحاب وعن الأعمال العدوانية الاسرائيلية فى صحراء سيناء . وأضاف إلى هذا أنه لاحظ فى الأيام الأخيرة اتجاها إلى التصلب من جانب اسرائيل سواء بالنسبة لصحراء سيناء أو بالنسبة لغزة ، وأن التصريحات العراقية ضد اسرائيل وما يقال عن الفدائيين يتخذان تكئه لانتهاج اسرائيل سبيل التشدد .

وذكر أن ما نشرته النيويورك تايمز اليوم عن ماكلوى (ونصه مرسل على حـ .ة) ليس حقيقيا بتاتا وأن ما نشرته عن عدم استخدام هويلر للمصريين ليس حقيقيا .

وذكر أن لندن لا تزال غير واضحة الفكر والفهم لموضوع السفن الست أو أنها على الأقل تدعى ذلك وأنها لا زالت تحاول أن تقنعنا بطلبات متعلقة بطاقم تلك السفن أكثر مما اقترحه السكرتير العام وقبلناه فقلت له أننى لا أنوى أن أحيل إليكم مثل ذلك لأنه غير مقبول من أساسه .

أخبرنى أن مسألة أسرى الحرب قد حلت عمليا .

لطفى

وثيقة رقم (٢١٩)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث

برقية رمزية رقم ٦٦٧٦/٦٦٨٤ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٦
واردة من نيويورك (١٨/٢٦) إلى
الساعة ١١,٢٠ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٦

اشارة إلى برقيتى بتاريخ أمس رقم ١٢ وبرقيتكم رقم ٥٩ .

حدثنى همرشولد فى الواحدة من صباح اليوم ثم تلاقينا فى الحادية عشرة وأعرب لى فى تأثر ظاهر وغير متعود منه عن كبير انشغاله وتضايقه من التعقيدات التى أخذت تخلقها لندن خصوصا منذ الأمس والتى أضيف إليها ما جاءه اليوم من طلبات جديدة فى برقية يظهر أن سليتر دفع هويلر إلى ارسالها . ووافق على ما ذكرته له من أن هذه تصرفات حمقاء وأمور صغيرة فى ذاتها تهدد بافساد الأمور الكبيرة وأن مصر ذهبت مدى بعيدا لتيسير الأمور فلا يجب اساءة فهم هذا أو اساءة استعماله كما لا يجب دفع مصر إلى العدول عن تساهلها والتمسك بموقفها الأساسى العادل تمسكا كاملا . وبعد قليل أطلعنى همرشولد شخصيا وسريا على صورة برقية بعث بها إلى هويلر ومرفق نصها فى برقية رمزية « ريد » مذكور رقمها أسفله . كذلك ذكر لى أنه دارت بينه وبين ممثل بريطانيا مناقشة عنيفة حول هذا الموضوع وما أحدثته فيه لندن من عناصر ضارة .

وقد حدثت ـ فى هذا من ناحيتى أحمد حسين ووفد أمريكا ـ موضحا الموقف وطالبا معاونة الحكومة الأمريكية فيه أو على الاقل فهم سلامة موقفنا ومدى تساهلنا مراعيا فى ذلك أن الجانبين البريطانى والفرنسى على اتصال دائم بها وأن الاتجاه الأمريكى الغالب الآن على الأخص هو إلى أرضائهما .

قدمنا مشروع القرار الخاص بتعويض مصر عن أضرار العدوان وكنا قبل أعطينا صورا منه لعدد من الوفود الرئيسية وقد عملت على تبديد ما أبداه بعض الأصدقاء من خشيتهم أن يؤول تقديم المشروع الآن تأويلا غير طيب خصوصا وأنه يأتى فى وقت يبدو فيه بعض التحسن فى الجو . وذكرت أن هذا العمل من حق الحكومة المصرية ومن واجبها حتى نحو الأمم المتحدة والعالم لا نحو الشعب المصرى وحده ـ إذ يجب أن تحترم الحقوق والا يترك المعتدون بغير محاسبة على عدوانهم . ويفهم همرشولد كما تفهم الحكومة الأمريكية تماما أن الباب لا زال مفتوحا لمعالجة هذا الأمر معالجة عادلة عاقلة خارج الأمم المتحدة .

استمرت المناقشة اليوم حول ما يدعى عن معاملة بعض الأجانب فى مصر . ومع أنه واضح أن الضجة الكبيرة التى أثيرت والدعاية الماهرة القوية التى قام بها الخصوم حول ذلك قد تركت بعض الرواسب التى آمل أن ينجح الجهد المصرى المتصل فى القضاء عليها ـ فإن المعركة الحالية قد كسبتها مصر . وقد أعلن رئيس الجمعية بناء على طلب الوفد الفرنسى إن مشروع القرار الذى قدمه ذلك الوفد لم يعد قائما . وكان الاتجاه العام بين الوفود الغربية هو المطالبة باغلاق هذا الباب . وجاء ذلك جميعه فى أعقاب اذاعتنا اننا على أتم استعداد لمناقشة مشروع القرار ومواجهة التصويت عليه واننا سوف نعارض فى اغلاق باب المناقشة إن طلب أحد رسميا . وبالتوازى مع ذلك انقلبت المناقشة إلى ما خشيته الدول الغربية وهى انها اصبحت فى خطب الوفود الشيوعية ردا على التهم الخاصة بالمجر بتهم ضدية خاصة بالجزائر وبما يحصل فى اسرائيل وفى البلاد الغربية .

أعرب كريشنا عن تقديره ترحيبكم به وهو الآن اكثر تبينا لما أمكن انهاؤه إليه من موقفنا ولكنه وحكومته لا زالوا شغوفين بالقيام بدور قد لا يكون دائما فى صالحنا . ولم يتح لى ازاء الحفلات الكثيرة لنهرو الا تبادل كلمات قليلة معه . والأنباء التى عند أحمد حسين عن زيارة نهرو تميل إلى اثارة المخاوف من أن أحاديث نهرو هنا اشتملت على تعليقات غير مرضية عن مصر . أما الأنباء التى لدى عدا ما أسمعه من كريشنا فانها غير واضحة بعد وتشير إلى مزيج فى أحاديث نهرو الخاصة بمصر من نصح الحكومة الأمريكية بالصبر ومجانبة الضغط ومن نقل بعض الاتجاهات والأساليب المصرية . ولا زال كل ما يقال فى هذا الشأن يتطلب مزيدا من التدقيق .

وثيقة رقم (٢١٩)

ارجات سفرى بعد تلقى برقيتكم رقم ٥٩ وانهيت إلى مدريد اننى لا زلت معتزما زيارة أسبانيا فى طريق عودتى إلى مصر فى الوقت المناسب .

هذه الرسالة موجهة إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر من السيد وزير الخارجية .

(البرقية « ريد » المشار إليها اعلاه رقم ٢٧) .

لطفى

وثيقة رقم (٢٢٠)

وزارة الخارجية
ادارة الأبحاث

برقية رمزية رقم ٦٧١٨/٦٧٢١ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٦
واردة من نيويورك (٣٠/٣٣)
الساعة ١٩,٠٠ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٦
والتصحيح ٠٩,٠٠ ٢٤/١٢/١٩٥٦

زارنى همرشولد مساء اليوم ليذكر :

١ ـ ارتياحه الكبير لاتمام الانسحاب البريطانى الفرنسى ولظهور الضابط البريطانى الذى كان اختفى .

٢ ـ إن موقف اسرائيل من الانسحاب تحسن اليوم كنتيجة للضغط المستمر عليها ولو إنها ستواجهنا من ناحية ثانية بمسألتى غزة وتيران وانه كما بين للجمعية أمس منتظر مطالبة اسرائيل بتنفيذ كل القرارات تنفيذا كاملا .

٣ ـ إنه أدخل بعض التعديل على النص الذى أطلعنى عليه أمس ببرقيته إلى هويلر والذى بعثت به اليوم ـ برقيتنا الرمزية رقم ٢٧ ـ وذلك بأن طلب تفاصيل اكثر . وأنه أبرق اليوم إلى سلوين لويد كتابا من ست صحف ألح فيه على وجوب الخروج من موقف التعنت والتعقيد البريطانى فى شأن السفن اللازمة للتطهير وعدم الأخذ فى هذا الشأن بمقاييس رجال البحرية والشكليات العميقة التى يتمسكون بها ويتناسون فيها الاعتبارات السياسية الحيوية .

٤ ـ إن نهرو تحدث إليه أمس عن شئون الشرق الأوسط حديثا عابرا لم يتناول فيه أى حل عملى لأى مسألة . وإن كريشنا سيزوره هذا المساء وأنه يأمل ألا يأتى نشاط كريشنا المتصل بمسائل الشرق الأوسط بضرر وبلبلة إذا لم يأت بمنفعة . وبعد أن عاد إلى مكتبه بعث إلى بصورة رسالة شخصية قال أنه تلقاها فى الحال من بينو وأنه يود لو تحدثنا بغير صفة رسمية فى كيفية تناولها . وموضوع الرسالة معاملة الفرنسيين فى مصر وصورتها مرسلة إليكم فى برقية على حدة .

لطفى

وثيقة رقم (٢٢١)

سياسة أمريكا حيال كل من انجلترا وفرنسا واسرائيل بشأن الانسحاب من بورسعيد وسيناء

السفارة المصرية
واشنطن

٢٤ ديسمبر ٥٦

١٩١ سرى
٥/٢٠/٩

سرى جدا

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

بالاشارة إلى كتاب الوزارة (ادارة الأبحاث . قسم المعلومات) رقم ١٣١٦٨ ملف س/١٢٢/١٠٧ وس/١٢٢/٤٠٠/١ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦ بشأن الموضوع المذكور بعاليه أتشرف بالاحاطة :

١ ـ وإن كانت أمريكا تشترك مع انجلترا وفرنسا فى الرغبة فى الوصول إلى تسوية لمسألة القنال تؤمن مصالح المنتفعين إلا أن الوضع قد تطور من نظام هيأه المنتفعين كما قرر فى لندن إلى اتخاذ النقط الست التى ووفق عليها فى الأمم المتحدة كأساس للتفاوض والاتفاق على مستقبل القنال .

٢ ـ (أ) ترغب أمريكا فى أن تمر سفن اسرائيل بالقنال وقد أبدت هذا الرأى فى الماضى عند نظر الموضوع فى مجلس الأمن .

(ب) ترغب أمريكا رغبة شديدة فى الوصول إلى صلح بين اسرائيل والبلاد العربية لأن الوضع القائم فى نظرها هو أساس عدم الاستقرار فى المنطقة ومصدر زيادة الخطر الروسى فيها . إلا أنه بعد الاتصالات المتعددة الأخيرة نشعر أن هناك اتجاه هنا إلى تبين أن الوقت الحاضر وملابساته لا تجعل من الحكمة محاولة الوصول إلى هذا الصلح الآن .

٣ ـ أبدت أمريكا فى كل مناسبة عدم ارتياحها للدعاية المصرية فى الجزائر ضد فرنسا على أساس أن ذلك يضر حليفتها ويخدم مصالح روسيا .

هذا إلا أنه ليس لدى السفارة معلومات تؤيد أن أمريكا قد اتفقت مع انجلترا واسرائيل وفرنسا على مقابل نظير انسحاب قوات تلك الدول من مصر وفقا لقرار الأمم المتحدة الذى لم يتضمن أى شرط للانسحاب .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام . .

السفير
أحمد حسين

وثيقة رقم (٢٢٢)

١٩٦
٥/ ٨٠/ ٣

□ ٢٧ ديسمبر ٥٦

سرى للغاية

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

أتشرف أن ابعث لسيادتكم رفق هذا بالتقرير الذى أعده السيد محمد حبيب الملحق الصحفى عما حصل عليه من معلومات نتيجة اتصالاته الخاصة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام . .

السفير
احمد حسين

□ أصل وست صور للوزارة ، صورة للسيد مدير عام مصلحة الاستعلامات ، صورة للملف ، صادق

□ ٢٧ ديسمبر ٥٦

سرى للغاية

مذكرة لسعادة السفير

أتشرف بالافادة بالمعلومات التالية وهى خلاصة أحاديث مختلفة مع مصادر مختلفة خلال الأسبوع الماضى .

موقف أمريكا نحو مصر ونحو سيادة الرئيس

لم تحدد أمريكا سياسة مفصلة واضحة المعالم بعد الاعتداء الثلاثى ضد مصر وكل ما فهمته أن سياسة أمريكا فى الوقت الحاضر وللأشهر القادمة تقوم على نظريات عامة أهمها :

١ ـ اتاحة الوقت الكافى للأزمة الاقتصادية أن تتحكم فى مصر وتنتج من البطالة والكساد ما يجعل الطبقة المتوسطة تشعر بها فتتذمر وتسخط على الحكومة دون أن يشعر الشعب المصرى أو الشعوب العربية أن أمريكا تعمل نحو هذا الغرض أو أن أمريكا كان يمكنها أن تساعد مصر وأمتنعت عن هذه المساعدة وأن كان لا يهمها أن تعرف الحكومة المصرية ذلك .

٢ ـ ستعمل أمريكا على عزل مصر عن العالم العربى وعن الدول المحايدة وذلك بتدعيم صلاتها بالدول المحيطة بمصر وبمضاعفة مساعدتها الاقتصادية والفنية لهذه الدول . وقد قطعت المحادثات الأمريكية مع ليبيا والسودان واثيوبيا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وتونس ومراكش شوطا بعيدا . كما اظهرت هذه الدول استعدادا كبيرا للتعاون مع أمريكا والابتعاد تدريجيا عن حكومة الرئيس جمال عبد الناصر بل أن هذه الدول خصوصا العراق ولبنان وشمال أفريقيا ستضاعف حملاتها النقدية ضد حكومة مصر .

أما عن الدول المحايدة فإن محادثات نهرو ـ ايزنهاور فى الأسبوع الماضى أكدت للحكومة فى واشنجتون أن زعماء الشعوب المحايدة فى آسيا مثل الهند واندونيسيا لديهم نفس الاستعداد ونفس الشعور نحو حكومة الرئيس جمال عبد الناصر . وقد قال لى مصدر أمريكى موثوق به :

"Nehru dumped Nasser" ومعناها أن نهرو (رمى طوبة ناصر) .

كما أن اغلب من تحدثت معهم يتوقعون أن تصل الحكومة الامريكية إلى نفس النتائج مع تيتو عندما يزور واشنجتون فى العام الجديد .

٣ ـ عدم التعاون مع الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا وافهام هذا الموقف للحكومات العربية والآسيوية حتى يشجعهم ذلك على اتباع نفس السياسة . وكل ما تحرص عليه أمريكا هو الا تفقد الكسب الذى حققته فى نفوس المصريين (الشعب) نتيجة لموقفها من الاعتداء البريطانى الفرنسى الاسرائيلى .

٤ ـ سوريا هى مركز الحساسية عند الأمريكيين فى الوقت الحاضر (رجاء التفضل بالرجوع إلى مذكرتنا رقم ١٤٩ ملف ٣/٨٠/٥ سرى بتاريخ ٩/٢١) وقد سمعت من أحد أعضاء السفارة السورية أن الحديث التالى دار بين بعض رجال الوفد الأمريكى (ومن بينهم عضوين خطيرين فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ) ورجال الوفد السورى فى الأمم المتحدة وانا انقله بالانجليزية كما سمعته .

كان رجال الوفد السورى يلومون الأمريكيين على موقفهم من العرب عندما قال الأمريكيون :

" We will wait and see where would Syria turn "

وظن السوريون أن الأمريكيين يعنون أين تتجه سوريا) نحو الغرب أم الشرق ولكن الأمريكيين قالوا :

" We mean, wait and see, how far would Syria go under Naser?

وهنا قال السوريون أنهم لا يفهمون سببا لانزعاج أمريكا من أى تقارب بين سوريا ومصر . فقال الأمريكيون :

" Nasser's influence or the Soviets are the same thing to us in the M.E. They produce the same danger and develop the same threat."

مساعدات المانيا لمصر

علمت من مصادر موثوق بها جدا أن الولايات المتحدة تسلط على حكومة المانيا الغربية ضغطا كامنا كى تمنع الشركات الالمانية من التعاون مع مصر اقتصاديا أو صناعيا فى الوقت الحاضر . كما انها أفهمت مصانع كروب انها لا تنظر بعين الرضا إلى أى نشاط صناعى فى مصر كما انها لا ترتاح إلى المعلومات التى وصلتها بخصوص نية كروب نفسه زيارة مصر .

ومن المنتظر أن يؤجل كروب زيارته لمصر ومشروعاته نتيجة لضغط أمريكا .

مع وافر الاحترام . .

محمد حبيب
الملحق الصحفى

□ أصل وثمان صور ، صادق

وثيقة رقم (٢٢٣)

وزارة الخارجية
إدارة الأبحاث
قسم الرموز

برقية رمزية رقم ٦٨٠٣/ ٦٨٠٩ — بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٦
واردة من نيويورك (٥٧/ ٦٣) — الى
الساعة ٨٠٠ — بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٥٦

الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر من الدكتور فوزى

زرت همرشولد مساء الأمس ثم

١ ـ حدثته فى شأن انسحاب إسرائيل من غزة والأراضى المصرية فقال انه متابع هذا الأمر وفى نيته أن يواجه إسرائيل فى منتصف يناير على الأكثر بالخيار بين إتمام هذا الانسحاب وبين أن يتقدم هو بتقريره الى الجمعية العامة يوضح فيه عدم تنفيذ إسرائيل للقرارات . ولما ذكرت له أن ١٥ يناير تاريخ بعيد قال أنه سيجتهد الا يؤخر هذا عن ١٠ يناير فعلقت على هذا قائلا إننى على الأرجح سأطالب قبل هذا الوقت بأن يقدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية .

٢ ـ أعرب عن ارتياحه لما سماه التحسن النسبى فى سير الأمور بشأن تطهير القناة وردد ما أشاركه فيه من اعتقاده أن إقناع العالم بحرص مصر على المسارعة بتطهير القناة أمر ينفعنا سياسيا ودعاية . على أنه أخبرنى صباح اليوم بصفة شخصية بأنه تلقى أنباء بأن مصر تصر على الدخول فى كل التفاصيل الدقيقة إلى درجة تهدد بعرقلة العمل الذى تساهم فيه الامم المتحدة ، وأضاف أنه لايعنى بهذا بتاتا انكار ما لمصر من حق الاشراف على هذا العمل .

٣ ـ ذكر أن « ستافروبولوس » رغم بعض التحسن فى سير عمله بالقاهرة لازال يشكو من بطء ذلك وما يلابسه من عقبات .

٤ ـ حدثته فى شأن حصة مصر فى ميزانية الأمم المتحدة وما لهذا من صلة بأموال مصر المجمدة فى الولايات المتحدة . وذكرت من جديد أن هذا التجميد بالغ الخطورة من ناحيتى المبدأ والاعتبارات العملية خصوصا وأنه يعنى فى الواقع أن بعض أعضاء الأمم المتحدة يفرض على مصر عقوبات اقتصادية . وقد شاركنى فى الرأى والشعور فى هذا الشأن وقال أنه سيتابعه .

٥ ـ وأرسل بعد ذلك مع « بانش » صورة برقية تلقاها من بيرنز وأراد اطلاعى عليها وقد جاء فيها أن ضابط المخابرات الدانماركى قد ذهب مع المدعو على كاخا الى الحى العربى ببورسعيد ودخل فى بيت ورأى فى غرفة أخرى من هذا البيت شخصا مرتديا ملابس ضابط بالجيش البريطانى وقيل له أن هذا الشخص هو « مورهاوس » وقد اتصل ممثلو الأمم المتحدة بمحافظ بورسعيد طالبين اليه عمل التحرى اللازم فوعدهم بهذا .

رسالة أخرى

زارنى اليوم رئيس الوفد الروسى ومعه سوبوليف فقابلتهما مع السيد عمر لطفى ثم :

١ ـ أعرب عن إرتياحه لتصريحكم الذى نشرته الصحف هنا صباح اليوم .

٢ ـ ذكر أنه يود التشاور معنا فى شأن القسم الثانى من الدورة الحالية وقد استعرضنا المسائل الرئيسية وأخر تطوراتها .

٣ ـ ذكر أن أمرين داخليين حدثا أخيرا فى الاتحاد السوفييتى أحدهما إعادة تنظيم الجهاز الاقتصادى للدولة والثانى الاتجاه إلى المزيد من إنتاج المواد الاستهلاكية وأضاف أن التقرير عن حالة الانتاج مرضى وان الاتحاد السوفييتى انتج فى عام ١٩٥٦ نحو خمسين مليون طن من الصلب وينتظر أن يزيد الانتاج منه بأربعة ملايين طن فى سنة ١٩٥٧ ـ وأن كل ما يقال هنا خلاف ماتقدم انما هو مجرد دعاية مغرضة .

لطفى

وثيقة رقم (٢٢٤)

سرى للغاية

وزارة الخارجية
إدارة الابحاث

برقية رمزية رقم ٣/ ١٤ بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٥٦
واردة من نيويورك ٦٩/ ٨٠
الساعة ٧,٤٥ بتاريخ ١/ ١/ ١٩٥٧

الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر من السيد وزير الخارجية

اشارة إلى برقيتى رقم ٦٤ بعد العشاء مع همرشولد بمنزله مساء أمس .

اولا ـ اعرب عن بالغ سروره بانباء جاءته من مصر بتمام الاتفاق حول تطهير القناة وبانكم حددتم موعدا لمقابلة كوردبيه . وقال أن هذه خير دعاية لمصر فى الظروف الحاضرة وخطوة نافعة جدا لها من الناحية التكتيكية ورد مفحم على كل من اتهموا مصر بعدم رغبتها فى تطهير القناة .

ثانيا ـ تكلمنا عن انسحاب إسرائيل فقال إنه مازال يخشى إقامة إسرائيل صعوبات فى شان غزة وتيران وشرم الشيخ ولو أنه سيصر على موقفه الذى لزمه دائما فى وجوب انسحاب إسرائيل الكامل وراء خطوط الهدنة . وقال إن إسرائيل ستستند قبل كل شىء على ما تنسبه لمصر من أعمال الفدائيين وأن هذا هو السبب الاوحد عمليا لاسرائيل فى تلكؤها بغض النظر عن مصدر هذه الأعمال ، وهل هو حقيقة من مصر أم من بلد عربى آخر وهو لايرى فى استمرار تلك الأعمال حكمة سياسية بل يرى فيها سلاحا للسياسة الاسرائيلية من غير أن تسير بمصر فى طريق تعرف آخره كما تعرف أوله .

واضاف أن أعمال الفدائيين ستكون غالبا من الدوافع التى ستؤدى إلى ضغط عاجل من الولايات المتحدة وسواها لحل مسألة فلسطين وإلى عدول الكثيرين عن فكرة ارجاء ذلك الحل .

ثالثا ـ ذكر انه لايعتقد أن الضجة التى تثيرها إسرائيل حول أعمال الفدائيين مقدمة لهجوم منها على الاردن بل يرجح أنه مقدمة لتلكؤها فى الانسحاب من غزة وتيران وشرم الشيخ . وكان سفير الاردن قد قال بالراى الاول حين زارنى بعد ظهر الامس .

رابعا ـ ذكر انه يامل الا تقدم إليه إسرائيل كتابا ثالثا فى شان الفدائيين واضاف أنه حتى من وجهة النظر الاسرائيلية يضعف الاكثار من الكتب والمذكرات من قيمة الموضوع الذى تتناوله ويقلل من الاهتمام به .

خامسا ـ تكلم عما نشرته جريدة (جيروزالم بوست) أخيرا من أن الحكومة الاسرائيلية سوف تتقدم إلى الامم المتحدة حوالى ٦ يناير القادم طالبة أن تدفع لها مصر تعويضا عن الأضرار التى لحقتها من أعمال الفدائيين وما إليها قدره ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى « وقال إنه يرجو أن يكون ذلك تسربا إخباريا مقصودا من الخارجية الاسرائيلية . »

سادسا ـ عاد إلى الكلام عن الضغط المتزايد خصوصا من الناحية الامريكية للتعجيل بحل مسألة قناة السويس وقال أن الولايات المتحدة تلاحقه لمعرفة رأيه فيما يمكن عمله بهذا الشأن وأنه على أية حال مضطر أن يقدم للجمعية تقريرا خلال الايام العشرة الأولى من يناير يتناول موضوع القناة « على أنه ردد القول بأن هناك علامة استفهام خصوصا من ناحية الولايات المتحدة عن موقف مصر الحالى ازاء حل مسألة القناة وما إذا كانت تقبل الان التفاوض على الأسس التى سبق الوصول اليها فعلقت على هذا بمثل ما علقت عليه مما جاء فى برقيتى السابقة . وقال إنه يامل كصديق أن تحاذر مصر بكل عناية إتاحة الفرصة لمن يريدون عمل دعاية ضدها كى يقولوا أنها تريد الان أن تسهل هذه المسألة كما اتيحت لهم الفرصة حتى امس كى يقولوا انها لاتريد التعجيل بتطهير القناة .

سابعا ـ ذكر أن بعض اعضاء جمعية المنتفعين بالقناة أبدوا له اخيرا اعتقادهم بان قرارات لندن اصبحت فى حكم التاريخ كما أبدوا شكهم فى انه سيمكن استمرار الجمعية كما هى وميلهم إلى إعادة

وثيقة رقم (٢٢٤)

تشكيل الجمعية وتغيير اسمها ان لزم بل ازالتها كلية وبدء تنظيم المنتفعين بالقناة على أساس جديد .

ثامنا ـ تكلمنا طويلا عما بدى أخيرا فى الافق السياسى مما يسميه البعض نظرية ايزنهاور ويسميه البعض نظرية دالاس فى شأن الشرق الأوسط . واتصلت بهذا الكلام نقط وتعليقات عديدة منها معرفة ما إذا كانت تلك النظرية مبنية على التعاون الحقيقى الامين مع الامم المتحدة تبعا للميثاق أم أنها تهدف إلى مجرد استخدام الامم المتحدة لاغراض دولة أو دول بالذات كما تهدف إلى العمل فى الواقع خارج نطاق الأمم المتحدة تحت ستار التظاهر عن طَريقها . ومنه خطر ان ينقسم العالم من جديد بشكل أكثر بروزا إلى مناطق نفوذ للدول الكبرى . ومنها احتمالات تفسيرات ملتوية لبعض الأوضاع والمواد المتصلة بالميثاق وبالامم المتحدة كان يقول بعض رجال القانون أن منطقة الشرق الأوسط حيوية للولايات المتحدة وأن لهذه بالتالى أن تقوم بأى عمل عسكرى أو غيره دفاعا عن نفسها مما تجيزه المادة ٥١ وأن الفيتو الروسى يحول دون اتخاذ مجلس الامن أى قرار ضد السوفيت فى حالة عدوانهم على الشرق الأوسط . ومنها احتمال جعل حلف الاطلنطى ودوله وكل ما تصل به فى خدمة تلك النظرية الجديدة أو فى خدمة أوضاع رجعية استعمارية . على أننا ارجأنا رأينا النهائى إلى ما بعد تبين حقيقة الحال وما تنطوى عليه وتهدف اليه النظرية خصوصا بعد أن تتم المقابلة بينه وبين دالاس .

تاسعا ـ ذكر بمناسبة حلف الاطلنطى انه يأسف لاختيار سباك سكرتيرا عاما له وأن سباك غير صالح لهذا النوع من الاعمال . واسترسل قائلا انه يتكلم موضوعيا وليس بدافع من مهاجمة سباك للامم المتحدة اخيرا على أثر هزيمته الكبيرة فى الجمعية العامة حديثا .

عاشرا ـ ذكر أنه سيوفد إلى مصر فى أوائل يناير الجنرال مو المساعد الفنلندى لشئون قوة الأمم المتحدة .

لطفى

وثيقة رقم (٢٢٥)

وزارة الخارجية
إدارة الابحاث
قسم الرموز
برقية رمزية صادرة رقم ٨٥   بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٥٧
مكتب امم ـ نيويورك

من الرئيس إلى الدكتور فوزى

« نرجو موافاتنا بصفة عاجلة باتجاهات السياسة الأمريكية الجديدة .

الوزير

وثيقة رقم (٢٢٦)

السفارة البريطانية ـ بغداد
٧ تشرين الثانى ١٩٥٦

صاحب المعالى
لاشك بأن الحكومة العراقية علمت بالتصريحات التى افضى بها يوم أمس رئيس الوزارة البريطانية المتضمنة ايقاف النار (تحت شروط) فى قنال السويس بعد منتصف الليل (حسب توقيت غرينتش) وأن حكومتى كانت ترغب إعلام الحكومة العراقية بذلك قبل صدور القرار . وقد طلبت منى ان أؤكد لمعاليكم بأن مشاورة الحكومة العراقية فى الوضع الراهن لها وزن ثقيل لدى حكومتى لاتخاذ هذا القرار .

ان الحكومة البريطانية مطمئنة من أن الحكومة العراقية ترحب بالاجراءات المتخذة .

واضيف إلى ذلك أن حكومتى ستستمر ببذل جهودها لتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المصرية بواسطة هيئة الأمم المتحدة أو بالطرق الاصولية الاخرى .

المخلص
مايكل رايت

صاحب المعالى السيد احمد مختار بابان
قائم باعمال رئيس الوزراء ووزير الخارجية
بغداد

وثيقة رقم (٢٢٧)

رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر الى حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ابن عبد العزيز آل سعود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

يطيب لى فى هذه الفرصة أن أوضح لجلالتكم تطور الاتجاهات التى طرأت على سياسة بعض الدول فى منطقة الشرق الأوسط .

فقد تلاحظ تطور فى اتجاهات دول حلف بغداد تتلخص فى الاتى :

١ ـ أنه إزاء الاعتداءات البريطانية الفرنسية الاسرائيلية على مصر ، فقد أصبح هذا الحلف متجمدا ومهددا بالزوال .

٢ ـ أدى هذا التطور ببريطانيا وحلفاءها الى التفكير فى تحرير هذا الحلف بحيث يصبح حلفا اسلاميا من ناحية المظهر وعلى أساس أن يضم الحلف جميع الدول الأسلامية والتى لم تكن منضمة إلى حلف بغداد .

٣ ـ يبدو أنه أتفق على أن تدفع باكستان لبث الدعوة لهذا الحلف الجديد الذى لن يخرج فى أهدافه عن حلف بغداد بل هو مسعى جديد الغرض منه ضم باقى الدولَ العربية إلى حظيرة حلف بغداد تحت سيطرة بريطانيا وتحت ستار دعوة لتكتيل الدول الاسلامية لمناهضة تسرب النشاط الشيوعى فى المنطقة .

٤ ـ ونحن نرى أن هذه المحاولات مقصود بها مايلى :

(أ) السيطرة على الدول العربية المستقلة وادخالها فى منطقة النفوذ البريطانية .

(ب) تحطيم الاتفاقيات التى عقدت بين كل من مصر والمملكة العربية وسوريا والأردن .

(جـ) محاولة عزل مصر عن المجموعة العربية .

وثيقة رقم (٢٢٧)

(د) الايهام بأن منطقة الشرق الأوسط مهددة بالخطر الشيوعى .
(هـ) صبغ السياسة المستقلة بصبغة الشيوعية .

٥ ـ ولايغيب عن بال جلالتكم موقف باكستان الاخير من الاتفاقات المصرية والسعودية والسورية والاردنية ، والذى لم يخرج عن سعى زعمائها ـ أى زعمان باكستان ـ لربط الدول العربية المستقلة بعجلة الدول الاستعمارية وهى تستوحى هذه السياسة من بريطانيا .
وأن تصريحات رئيس وزراء باكستان فى هذا الصدد واضحة ، فقد ذكر يوم ١٠/ ١١/ ١٩٥٦ .
« انه كانت هناك مصالح ينطوى عليها الاجراء الانجليزى الفرنسى فى مصر ومنها فصل الفريقين المتحاربين ـ يقصد مصر واسرائيل ـ عن بعضهما . وأنه إذا لم يكن الطرفان قد فصلا عن بعضهما ومع فرض أنه مع اشعال حرب توغلت فيها إسرائيل داخل مصر أو قامت فيها مصر بشدة فان الحرب كانت ستشمل الشرق الأوسط كله »
وذكر رئيس الوزراء الباكستانى فى ١٩٥٦/١١/١٥ ، « أن بلاده سوف لاتبتعد عن أصدقائها أو أن تقطع علاقاتها معهم ، وحذر الذين ينتقدون حكومته » .
واتهم مصر بأنها كانت تستعد للاستيلاء على اسرائيل ودلل على ذلك بوجود كميات كبيرة من الأسلحة فى حوزة مصر ، وقال أن مصر ستجد نفسها فى عزلة »
هذا ومن ناحية أخرى صرح وزير الخارجية الباكستانى فى لندن أن باكستان ستعترف باسرائيل كدولة وأن اسرائيل وجدت لتبقى .
وختاما أرجو من الله أن يوفقنا لما فيه مجد العروبة ونصرتها .

تحريرا فى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٣٧٦هـ
الموافق ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦م

وثيقة رقم (٢٢٨)

الرياض فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٧٦هـ
الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦م

من سعود بن عبد العزيز آل سعود إلى فخامة الاخ السيد الرئيس جمال عبد الناصر حفظه الله .
السلام عليكم ورحمة الله . وبعد فاننا نرجو أن تكونوا على أتم الصحة وأحسن العافية .
لقد زارنا فى الأسبوع المنصرم فخامة السيد اسكندر ميرزا رئيس الجمهورية الأسلامية الباكستانية ومكث نحو يومين ثم غادرنا إلى بغداد .
نسأل الله أن يوفقنا واياكم لما يحبه ويرضاه والسلام ،،،

اخوكم

وثيقة رقم (٢٢٩)

ملحق خير وسرور إن شاء الله .

لقد زارنا مؤخرا فى الرياض فخامة الجنرال اسكندر ميرزا رئيس جمهورية الباكستان ، وكان الغرض الرئيسى لهذه الزيارة بمثابة ترضية وتقديم اعتذار لنا بمناسبة حملة مغرضة علينا من بعض الصحف الباكستانية بسبب زيارة البانديت جواهر لال نهرو لهذه البلاد .

وقد جرت أثناء زيارة الرئيس الباكستانى لنا بعض المباحثات الخاصة بالعلاقات بين البلدين وإمكان زيادة التعاون بينهما ، كما جرت محادثات عامة بخصوص الموقف الدولى والوضع الحاضر .

وقد تكلم الرئيس الباكستانى عن خطر الشيوعية الذى يتهدد الشرق الأوسط وعن تسرب الشيوعيين إلى مصر وسوريا على هيئة خبراء وفنيين بحجة التدريب على استعمال الأسلحة الروسية . بيد إننى أكدت لفخامته أن كلا من مصر وسوريا تكافح الشيوعية ولاتسمح بترويج مبادئها الهدامة فى بلادها ، وهى لاتتعاون مع روسيا السوفيتية الا فى نطاق الحصول على الأسلحة اللازمة لها للدفاع عن نفسها ، وذلك بعد أن اعيتها الوسائل للحصول عليها من جهات أخرى ، مع إننى لاعلاقة لى ولا لبلادى مع الشيوعية بتاتا .

وتطرق الحديث ايضا إلى حلف بغداد ، فأفهمت الرئيس الباكستانى بصراحة انه لايمكننا أن نوافق على حلف لم نستشر فيه ، ونعتقد أنه مضر بالقضية العربية ، ومن أعضائه تركيا التى اعترفت بأسرائيل وبريطانيا التى أعتدت على مصر وعلينا من قبل . وقد ذكر لى الرئيس الباكستانى انه لايتكلم باسم حلف بغداد وانما يتحدث باسم الدول الاسلامية المشتركة فيه ، وهو يرى أن يزورنا رؤساء هذه الدول فى الرياض لأجل البحث فى زيادة التقارب والتعاون بين المسلمين لمافيه خير الجميع ومصلحتهم المشتركة . وقد أجبت الرئيس الباكستانى انه بالنسبة لتركيا فنحن مستعدون لتحسين علاقتنا معها إذا هى وافقت على قطع علاقاتها مع إسرائيل . وأما بالنسبة للزيارة للتقارب والتعاون العام فلا نرى فى الوقت الحاضر فائدة فى ذلك ، ولكن عندما ينجلى الموقف وتستقر الأمور وتجلو القوات المحتلة من مصر فلا مانع وقتئذ من زيارتهم للبحث والنظر فى الوسائل التى يمكن أن تزيد التقارب والتفاهم بين البلاد العربية والاسلامية للتعاون على مافيه صالحها جميعا . والسلام ،،،

وثيقة رقم (٢٣٠)

ملحق خير وسرور إن شاء الله

لقد فهمنا فى غضون أحاديثنا مع الرئيس الباكستانى انهم متأثرون لرفض سيادة الرئيس أن يوافق على الاجتماع برئيس الوزارة الباكستانية الذى كان يزمع الحضور الى مصر ، ولكنهم افادوا بأنهم رغم هذا التأثر لن يتحولوا عن موقفهم من مناصرة مصر والوقوف إلى جانبها . ومهما يكن الداعى الى هذا الأمر . ومهما تكن الظروف غير مناسبة ، فقد ترون سيادتكم معنا أنه من الخير فى هذه الأونة الدقيقة توحيد الصفوف والعمل لازالة ما فى النفوس . ونرجو أن يكون فى إمكان سيادتكم أن توافقوا على إستقبال رئيس الوزارة الباكستانية فى فرصة قريبة وذلك على الرغم من علمنا بأعبائكم الكبيرة ومشاغلكم الكثيرة ، أعانكم الله عليها ووفقكم فيها . وإذا كان فى أمكان سيادة الرئيس أن يستدعى السفير الباكستانى بمصر ويفهمه بصورة مناسبة أن هناك شيئا من اللبس وسوء الفهم ، وإنكم لم تقصدوا عدم مقابلة رئيس الوزارة الباكستانية وانما كانت ظروفكم ومشاغلكم لاتسمح بهذا فى ذلك الوقت ، وإنكم مستعدون الآن لمقابلته وترحبون بحضوره ، إذا أمكن هذا فانه يكون له احسن الوقع وأطيب الأثر فى هذا الظرف الدقيق الذى يهمنا فيه تأليف القلوب وكسب النفوس حول قضية مصر العزيزة التى هى قضيتنا جميعا . ولانرى فى ذلك أية غضاضة على سيادتكم بل يؤمل أن تنعكس الآية وتؤلف القلوب فى صالح القضية العربية والاسلامية .

وعلى كل حال فالرأى الموفق لسيادتكم إن شاء الله والسلام ،،،

وثيقة رقم (٢٣١)

من جمال عبد الناصر إلى حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود . حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد .

فقد تسلمت رسالة جلالتكم الخاصة بزيارة الرئيس الباكستاني للمملكة العربية السعودية ، وإني لأشكر لجلالتكم حرصكم على إحاطتنا بكل جديد يتعلق ببلدينا ، الأمر الذى يساعد على تنسيق جهودنا لما فيه خير العروبة والاسلام .

وقد جاء في ملحق جلالتكم ذكر تأثر الرئيس الباكستاني لرفضنا الموافقة على الاجتماع برئيس الوزارة الباكستانية ، وأود أن أوضح لجلالتكم أن الأمر قد فهم على غير حقيقته فاننا لم نرفض هذا الاجتماع الذى أبلغ لنا عن طريق سفيرنا في كراتشي حيث وردت منه رسالة تفيد أن احدى الصحف الصباحية الباكستانية نشرت نبأ مفاده أن رئيس وزراء باكستان قد يزور القاهرة ، فانتهز سفيرنا فرصة وجوده في مطار كراتشي لاستقبال رئيس وزراء اندونيسيا وسأل رئيس الوزراء الباكستاني عن صحة النبأ الذى ورد في الجريدة فكان رد رئيس الوزراء الباكستاني انه يود إتمام هذه الزيارة فيما لو وافقنا .

وقد أوضحنا في ردنا على سفيرنا في كراتشي بأن يبلغ المسئولين الباكستانيين وجهة نظرنا من أن الوقت غير مناسب لاتمام هذه الزيارة ورحبنا في الوقت نفسه بأن تتم مثل هذه الزيارة في المستقبل ، بعد أن ينجلي الموقف وتنقشع الازمة الحالية ، حيث أن الوقت المقترح للزيارة كان هو نفس وقت زيارة المستر همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة للقاهرة ، ولم يكن هناك وقتا محددا لانتهاء مباحثاتنا مع المستر همرشولد .

وبهذه المناسبة أود أن أبين لجلالتكم أن أبواق الدعاية الاستعمارية والموالية لحلف بغداد تستغل هذا الموضوع بطريقة خبيثة الغرض منها بث روح التفرقة بين الدول الاسلامية واظهار مصر بمظهر الدولة التى لاترحب بالتعاون الاسلامى وافهام الرأى العام الاسلامى أنها تتجه للتعاون مع الشيوعية .

والله أسأل أن يزيدنا قوة وتماسكا وأن يوفقنا واياكم لما فيه الخير للعالم الاسلامى والعروبة .

وثيقة رقم (٢٣٢)

الرياض في ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٦ هـ
الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦م

من سعود بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية إلى فخامة الاخ السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فقد تلقيت رسالة فخامة الأخ بالامتنان والشكر لما أوضحه عن موضوع زيارة رئيس وزراء الباكستان ، وان المراسلات في هذا الموضوع هى على عادتنا من تبادل المعلومات والاراء . وإني متفق مع فخامة الرئيس بأن الدعايات المغرضة تعمل بمنتهى الجد والنشاط لكل مايمكن أن يضعف جبهتنا وتفريق الناس عنا ، ولكن الله سبحانه وتعالى العالم بحسن نوايانا هو الكفيل بأحباط جميع مساعى من لايريد الخير بنا ، وفي اعتقادى أنه يحسن بالسيد الرئيس الا يمانع في تعيين موعد لزيارة رئيس وزراء الباكستان لأن ذلك سيقاوم الدعايات المغرضة من جهة ، ومن جهة ثانية فان العمل الذى يبذل لكسب اصدقاء ـ ولو بغض النظر عن بعض الأشياء ـ فيه المصلحة ، فان رأى فخامة السيد الرئيس أن يبدى هذه الرغبة للباكستان مباشرة أو أن نبديها نحن بالنيابة عنه فالأمر متروك لحسن نظره وتقديره .

واسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون عونا لنا حتى نخرج من هذه الأزمة بسلام وبعزة وسؤدد إن شاء الله . ,,,

وثيقة رقم (٢٣٣)

جده — ٢ ديسمبر ٦

١٩٣ سرى

رسالة

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

(إدارة الابحاث)

بالاشارة إلى كتاب الوزارة (إدارة الابحاث) رقم ١٢٦٥٨ سرى للغاية ملف س/١٢٢/١٠٧ وس/١٢٢/٣٠٥ المؤرخ ٢٨/١١/١٩٥٦ والمرفق به نص الرسالة من السيد الرئيس جمال عبد الناصر الى جلالة الملك سعود ، اتشرف بأن انهي الى علم سيادتكم انه بمجرد تلقى الكتاب المذكور طلبت الأذن لى ف مقابلة جلالة الملك سعود فتحدد سفرى إلى الرياض فى فجر يوم السبت أول ديسمبر الجارى . وقد استقبلنى فى مطار الرياض مندوب جلالته الذى رافقنى فورا إلى القصر الملكى وادخلنى الى غرفة مكتب كان يجلس فيها الملك سعود مع سمو ولى عهده الامير فيصل . وبعد تبادل التحية طلب منى جلالة الملك ان أقرأ الرسالة ليسمعها سمو الأمير فيصل وبعد أن انتهيت من تلاوتها سلمتها لجلالته فعلق عليها بما ياتى : ـ

(قال جلالته ، ثق أن مصر اذا نكست برأسها فلايمكن لاى واحد فى الأمة العربية أن يرفع رأسه بعد ذلك . وإنى أساند مصر لأنى مؤمن بأن مساندتها دفاع عن بلادى وعن البلاد العربية وعن البلاد الاسلامية كلها وساسير فى ذلك حتى النهاية . وانى متفق مع سيادة الرئيس جمال عبد الناصر فى أن الباكستان تعمل دسائس . ولكن هل لما قابلت رئيس جمهورية الباكستان حصل شىء ؟ أو هل لما قابلته وافقته على مايريد ؟ أنا أسمع لاعدائى قبل اصدقائى . إن رفض السيد الرئيس لمقابلة رئيس وزراء الباكستان اعطى لهم فرصة للتشنيع على مصر فى جرائدهم بعدم تعاونها مع الدول الاسلامية وقالوا فعلا أن مصر تتجه نحو الشيوعية . ولكن المقابلة كانت تكفيكم شر هذه الحملة)

وهنا تدخل سمو الأمير فيصل قائلا من السهل كسب اعداء ولكن من الصعب كسب الاصدقاء .

فاجبت على سموه قائلا أن رسالة السيد الرئيس واضحة فى أن عدم المقابلة يرجع لتوافق موعدها مع موعد زيارة همرشيلد .

فقال جلالة الملك (مادامت زيارة همرشيلد قد انتهت ، فيحسن أذن أن يتفضل السيد الرئيس بمقابلة رئيس وزراء الباكستان . واذا كان يريد السيد الرئيس ان ارتب انا ذلك فانا حاضر ومستعد للقيام بذلك .) فقلت لجلالته سوف أبلغ هذه الرغبة الملكية لسيادة الرئيس .

وهنا تحدث جلالة الملك قائلا مانصه (أنا عندى خبر كويس ، سمعته اليوم وهو أن امريكا رفضت دخول حلف بغداد ولو انها تؤيده) ثم أستطرد جلالته قائلا (أنا اريد أن اتحدث معك ، ولكن على شرط أن يبقى هذا الكلام بيننا فقط ، انا ضغطوا على ضغطا شديدا لكى ارسل البترول الى البحرين فرفضت ذلك بتاتا وقلت لهم لن أرسل قطرة واحدة من البترول حتى تنسحب القوات المعتدية عن مصر واقسم لك أننى الان أخسر يوميا مليون دولارا بسبب قطع العلاقات مع انجلترا وفرنسا ولكن هذا لايساوى شيئا بالنسبة للواجب الدينى والاخوى المفروض على نحو مصر) .

وبعد ذلك تحدث الأمير فيصل قائلا (هل تعرف أن الروس قرروا تموين فرنسا بالبترول .) فقلت له (كلا لم اسمع بذلك) فقال انه سمع بهذا الخبر من الاذاعة فقالَ جلالة الملك سعود (لعنة الله عليهم جميعا ، وان الروس هو ألعن شعب) (ولذلك فانى انصح السيد الرئيس جمال عبد الناصر بالاعتدال . أى لازم نكون معتدلين فى سياستنا . وقد أعلن الانجليز انهم سيخرجون من مصر قبل عيد الميلاد . فماذا يضيرنا أن نصبر عليهم شهرا اخر . أنا هددت امريكا بان وجود القوات المعتدية فى مصر سيعرض مصالحهم فى بلادى للخطر . فامريكا بلغت الدول المعتدية انها لن ترسل لهم بترول حتى يحددوا التاريخ الذى سيخرجون فيه من مصر) .

ثم دق جلالته الجرس وأمر باستدعاء الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية وسلمه الرسالة وقام جلالته واقفا وقال لى وهو واضع يده فى يدى انتظر مع الشيخ يوسف ياسين حتى نتناول طعام الغذاء اليوم

وثيقة رقم (٢٣٣)

سوريا . فاصطحبنى الشيخ يوسف ياسين إلى مكتبه وتصفح الرسالة وقال لى (لازم ندبر طريقة لمقابلة السيد الرئيس مع رئيس وزراء الباكستان حتى نقضى على الدسائس ثم انبانى بخبر تموين الروس لفرنسا بالبترول وقال لى (أن سياسات الدول مثل الخط الذى ترسمه عجلة السيارة على الرمال فلا يمكنك ان تعرف إذا كانت السيارة آتية من الطريق أو راجعة من الطريق . فانتم لاتعلمون اذا كانت روسيا معكم أو ضدكم . فتموين الروس لفرنسا بالبترول يبين لكم نوايا هؤلاء الكلاب . اليست روسيا هى أول دولة اعترفت باسرائيل . اليوم روسيا مصلحتها مع مصر وغدا مصلحتها مع اسرائيل)

وقد أجبت عليه قائلا ، هل لان مصر تشترى اسلحة من الروسيا تصبح شيوعية . أن مصر ضد الشيوعية على خط مستقيم لان الشيوعية تتعارض مع الدستور المصرى كما صرح بذلك السيد على صبرى مدير مكتب الرئيس . والدول الاستعمارية مغتاظة أن مصر فوتت عليهم الفرصة بشرائها الاسلحة من الروسيا لان الخطة المبيته ضد مصر كانت فى مهاجمتها هذا الهجوم الغادر فلولا الاسلحة الروسية لانهارت مقاومتنا واحتل الاعداء بلادنا وهذا مايغيظهم الآن ويجعلهم يقولون أن مصر شيوعية لانها اشترت اسلحة شيوعية . فهل لما تحالفت انجلترا مع روسيا الشيوعية أصبحت انجلترا شيوعية ؟ ثم استطردت قائلا لمعاليه (أن هولندا الملكية بها حزب شيوعى واعضاء برلمان يمثلون الحزب الشيوعى فهل معنى ذلك أن هولندا أصبحت شيوعية) .

وبعد ذلك استدعانى جلالة الملك الى غرفة المكتب حيث كان لايزال مجتمعا مع سمو الأمير فيصل ووضع يده فى يدى وتوجهنا إلى غرفة الطعام وكان يسير خلفنا سمو ولى العهد وبعض الأمراء . وقد اجلسنى جلالته على يمينه مباشرة وكان يتبسط معى طوال مدة تناول الغداء . وبعد انتهاء الغداء ناولنى جلالته وردة حمراء وقال لى أنها من بساتينه الخاصة فى بلدة الناصرية . وطلب منى أن أظل فى ضيافته لباكر لانه سيسلمنى رسالة فى المساء لتبليغها إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر .

وفى المساء زارنى معالى الشيخ يوسف ياسين وسلمنى الرسالة المرفقة إلى السيد الرئيس وظل معى حتى موعد العشاء فاستأذن منصرفا .

وفى صباح اليوم التالى وافانى مندوب جلالة الملك ورافقنى إلى المطار وأبلغنى تحيات جلالة الملك الى السيد الرئيس .

وتفضلوا سيادتكم بقبول عظيم الاحترام ،،

القائم بالاعمال بالنيابة

(ابراهيم محمود)

وثيقة رقم (٢٣٤)

حديث مع الشيخ يوسف ياسين

جده
١٩٤ سرى

□ ٢ ديسمبر ٦
(إدارة الابحاث)

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

الحاقا بكتاب هذه السفارة رقم ١٩٣ سرى المؤرخ ٢ ديسمبر الجارى بشأن مقابلتى لجلالة الملك سعود اتشرف بأن انهى الى علم سيادتكم أن الشيخ يوسف ياسين فى محادثاته معى تطرق إلى موضوع التجمعات العراقية التركية على حدود سوريا واخبرنى انه إذا هوجمت سوريا فان المملكة العربية السعودية لايمكنها مساعدتها عسكريا بل ستقوم بمساعدتها ماديا وادبيا وسياسيا . وقال أن وضع المملكة العربية

وثيقة رقم (٢٣٤)

السعودية الجغرافى الاستراتيجى يمنعها من المساعدة العسكرية . وضرب على ذلك مثلا انه لما أعتدى على بولونيا لم تتمكن فرنسا من مساعدة بولونيا عسكريا لذات السبب .

ولست أدرى ماذا يقصد معاليه من ذلك لأنه هو سورى الأصل والمفروض فيه أن يكون متحمسا لسوريا ولنجدتها . ولعله أراد بذلك الحديث أن يفهمنى ان المملكة العربية السعودية بموقعها الجغرافى الاستراتيجى لايمكنها ان تزج بنفسها فى اية مساعدة عسكرية حتى ولو كانت الدولة التى تحتاج الى هذه المساعدة سوريا نفسها التى هى وطنه الأصلى .

كما تطرق الحديث مع معاليه ايضا الى زيارته الأخيرة الى لبنان فافهمنى بان وجود القوات العراقية فى الاردن واحتمال انضمام لبنان إلى حلف بغداد يهدد سوريا وان الذى احبط مؤامرة انجلترا وفرنسا فى الهجوم على سوريا هو تحذير امريكا وتدخل الملك سعود لدى الرئيس ايزنهاور .

وقد تناول حديثه معى ايضا موقف الهند من مصر فقال لى أنه يفضل موقف الباكستان على موقف الهند لان الهند لها تمثيل سياسى مع إسرائيل أما الباكستان فلم تقبل تبادل التمثيل السياسى مع إسرائيل ، وقال أن المملكة العربية السعودية ستنشىء تمثيلا سياسيا مع اليابان ومع سيام ومع سويسرا وانها تسير على سياسة تقوية علاقاتها مع الدول الاسيوية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

القائم بالاعمال بالنيابة

(ابراهيم محمود)

وثيقة رقم (٢٣٥)

من جمال عبد الناصر

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله

أبعث لجلالتكم بخالص تحياتى واطيب تمنياتى لشخصكم الكريم داعيا المولى عز وجل أن يحفظكم ويؤيدكم بنصر من عنده وأن يديم عليكم نعمة الصحة والعافية ، وبعد .

فالحاقا لرسالتنا لجلالتكم المحررة فى ٢٤ من ربيع الثانى سنة ١٣٧٦ الموافق ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، أود أن احيط جلالتكم علما بما دار بيننا وبين السكرتير العام للامم المتحدة أثناء زيارته للقاهرة .

فقد اتفقنا على أن تقتصر مهمة قوة الطوارىء الدولية على مراقبة سحب القوات المعتدية من الاراضى المصرية وأن لا تكون لتلك القوة اية مهام أخرى فى بورسعيد أو فى منطقة القناة بعد انسحاب القوات المعتدية . كما أنه قد تم الاتفاق على أن تستقر قوة الطوارىء الدولية على خطوط الهدنة التى حددتها اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ .

وقد اصررنا على أن تكون الحكومة المصرية هى المرجع الاول والاخير بشأن مدة بقاء قوة الطوارىء الدولية فى الأراضى المصرية وأنه ليس لهذه القوة أن تبقى فى مصر أو أن تقوم بعملها الا باستمرار موافقة الحكومة المصرية وقد وافق السكرتير العام للامم المتحدة على رأينا هذا حيث أن هذه القوة لم تحضر إلى مصر الا بموافقتنا على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وأن بقاءها أو عدم بقائها رهن بموافقتنا .

وثيقة رقم (٢٣٥)

اما فيما يتعلق بتطهير قناة السويس واعادة الملاحة فيها إلى طبيعتها بعد أن عطلتها الاعمال العدوانية من جانب بريطانيا وفرنسا واسرائيل فقد رأينا أن نطلب من السكرتير العام للامم المتحدة مساعدة الهيئة فى تطهير القناة من العوائق على أن يبدأ ذلك فور انسحاب القوات المعتدية من الاراضى المصرية ، وحتى تعود الملاحة إلى طبيعتها فى القناة فى اقصر وقت ممكن لما فى ذلك من مصلحة لمصر والدول المنتفعة بالقناة وقد ابدى السكرتير العام للامم المتحدة استعداده لاتخاذ الاجراءات السريعة الممكنة نحو تحقيق هذا الطلب .

وانني لادعو الله أن يوفقنا لنصرة العروبة وعزة الاسلام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

١٩٥٦/١٢/٢

وثيقة رقم (٢٣٦)

عبدالله ابراهيم الفضل

القاهرة فى ٥/ ١٢/ ٥٦

او صلوا لفخامة اخينا السيد الرئيس جمال عبدالناصر تهانينا القلبية على

إن الانسحاب الذي ألزمت بريطانيا وفرنسا باعلانه وهذا سيتم ان شاء الله

[illegible]ل هذه الأيام ويخرجون من ارض هذا الوطن العربي بعد ان الذي

نالوا فيه غيرًا والحمد لله وسيكون لنا السرور العظيم عندما نتأكد انه لا ترك

امع المعتدين وخروجهم نهائيًا وانسحاب اليهود الى خط الهدنة ولا شك

. غير خافي على فخامة السيد الرئيس ان هذا الموقف ليس نهاية المعركة بيننا

ين الاستعمار والمهم ان نستعمل الحكمة في مايذاع في اذاعاتنا وفي صحفنا

، لا نزيد في حقدهم لكيلا يقوموا بأعمال انتقامية أثناء انسحابهم ولنكافح

بينونه من عدوان على سوريا وقد قيل انه ينبغي للعاقل اذا انتصر

[illegible] بعدوه بأنه انهزم ولا يخفى على سيادة الرئيس هذه الحكمة ونأمل

اكان بالإمكان ان يوعز السيد الرئيس لاعتدال الاذاعات والصحف فيما تذيعه

[illegible]شره من تعليقات ان تترفع عن الشتائم والتحدي فان هذا سيساعد في

وثيقة رقم (٢٣٦)

تمادى على التخفيف من شرورهم الذي يبيتونه لنا الذي في قلوبنا وفي
نفوسنا من آثار عدوانهم شيء كثير يعلمه الله ولا يمكن ان ننساه كان فرحتنا
هذا اليوم الذي نعتبره من اعيادنا يوجب ان نقابله بالشكر لله على نصره وتأييده
مع اخذ الحيطة والحذر للمستقبل سائلا الله ان يمدنا بالنصر ويوفقنا في رد كل كيد هؤلاء

سعود

وثيقة رقم (٢٣٧)

جده ٦ ديسمبر ٦.

٢٠٠ سرى

مرفقات ٢ ـ رسالة ملكية وبيان للحكومة السعودية

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

(ادارة الابحاث)

بالاشارة إلى كتاب الوزارة (ادارة الأبحاث) رقم ١٢٨١٥ سرى للغاية ملف س/١٢٢/٤٠٠/١ المؤرخ فى ٢ ديسمبر الجارى والمرفق به رسالة من السيد الرئيس إلى جلالة الملك سعود ، اتشرف بان انهى إلى علم سيادتكم انه بمجرد تلقى الكتاب المذكور طلب الاذن لى فى مقابلة جلالة الملك سعود فتحدد سفرى إلى الرياض فى فجر اليوم التالى مباشرة الموافق يوم الثلاثاء ٤ ديسمبر الجارى . وقد استقبلنى فى مطار الرياض مندوب جلالته الذى رافقنى فورا إلى القصر الملكى وادخلنى إلى غرفة مكتب كان يجلس فيها الملك سعود مع سمو ولى عهده الامير فيصل . وعند دخولى قام الملك مبتسما وأستقبلنى بترحاب كبير قائلا لى (لقد تعبناك كثيرا وارجو ان تكون الرحلة طيبة) وقد بادر بسؤالى عن السيد الرئيس والاحوال فى مصر وقال انه مسرور لان القوات المعتدية قررت الانسحاب . واستطرد جلالته قائلا انهم كانوا كالكابوس على صدرى .

ولما قدمت رسالة السيد الرئيس طلب منى ان اقرأها ليسمعها سمو الأمير فيصل . وبعد أن انتهيت من تلاوتها سلمتها لجلالته فعلق عليها بما يأتى :ـ

(قال جلالته ، أرجوك ان تبلغ فخامة السيد الرئيس عظيم سرورى لهذه النتائج التى اعتبرها من فضل الله وتوفيقه على السيد الرئيس . وانى اعتقد ان الله ناصره دواما بتوفيقه وتأييده فهو عبد الناصر لان الله ناصره على الدوام انشاء الله . والان وقد من الله علينا بهذه النتيجة السارة . وسيكون لنا السرور العظيم عندما نتبادل التهانى بتراجع المعتدين وخروجهم نهائيا . ولا يخفى عليك ان هذا الموقف ليس نهاية المعركة بيننا وبين الاستعمار ، وانا اخشى ان يقوموا باعمال انتقامية اثناء انسحابهم . ولذلك فانى انصح السيد الرئيس جمال عبد الناصر ان يعطى أوامره للاذاعة والصحافة المصرية بالاعتدال وان يأمرهم بالترفع عن الشتائم والتحدى فى هذه المرحلة الدقيقة . لان هذا يساعد على التخفيف من شرورهم التى يبيتونها لنا . وأنا لا أقول بان نفوسنا ستصفى لهم فى يوم من الايام بعد العدوان الاثيم الذى قاموا به ولكن لا داعى للمجاهرة بما فى قلوبنا نحوهم اتقاء لشرورهم) .

وثيقة رقم (٢٣٧)

وبعد ذلك سألنى جلالة الملك قائلا (هل سمعت خطاب هذا الملعون ؟) فقلت من الذى تقصده جلالتك ؟ فقال (سهرا وردى رئيس وزراء الباكستان . الملعون يقول أن مصر وقفت وحدها ولم تساعدها الدول العربية وأن المملكة العربية السعودية ولبنان سيدخلان حلف بغداد وأن عمل بريطانيا فى مصر كان لتأمين حرية الملاحة فى القنال . خطاب ملعون وانا تبين لى الآن أن سهراوردى هذا ملعون) .

وهنا لم أشأ أن تفوتنى هذه الفرصة فقلت لجلالته (اذن يا صاحب الجلالة السيد الرئيس جمال عبد الناصر كان على حق فى عدم مقابلته) فاجاب جلالته بقوله (هذا ما كنت اقوله للأمير فيصل هذا الصباح قبل حضورك) .

ثم طلب الملك من الأمير فيصل أن يطلعنى على مشروع التكذيب الذى تنوى الحكومة السعودية اصداره ردا على المفتريات الواردة فى خطاب سهراوردى . فحضر الشيخ يوسف ياسين وتلا مشروع التكذيب لاسمعه ثم قال للملك (لقد كلفنا وزارة الخارجية فى جدة باستدعاء السفير الباكستانى لسؤاله عن هذا الخطاب وموافاتنا بالاصل خشية أن يكون به تحريف ولذلك يحسن ارجاء التكذيب حتى نقف على نص الخطاب) . فقال الملك لى (هل تظن أن التأجيل فيه خير) فقلت لجلالته (أن سرعة التكذيب يقضى فورا على بلبلة الأفكار التى أحدثها هذا الخطاب) وهنا قال الأمير فيصل (اذن لا داعى لجعله تكذيب بل ينشر كأنه بيان لسياسة الحكومة السعودية) . ثم اشترك كل من الملك والأمير فيصل والشيخ يوسف ياسين فى تغيير صيغة استهلال التكذيب وجعله بيانا لسياسة الحكومة .

ويبدو لى أن الملك كان متعمدا أن أكون حاضرا هذا التعديل . وقد حرصت على أن أكون مستمعا فقط . وبعد اتمام صياغة البيان بحضورى أمر الملك بنشره فى الاذاعة .

وكان موعد الغذاء قد حل فدعانى جلالته للغداء وأجلسنى على يمينه مباشرة ولما انتهت المأدبة قال لى جلالة الملك انتظر معنا لباكر حتى أعد رد الرسالة .

وفى المساء حضر الشيخ يوسف ياسين وسلمنى الرسالة الملكية المرفقة . كما أرفق مع هذا البيان الذى أصدرته الحكومة السعودية ردا على مفتريات سهراوردى .

وتفضلوا سيادتكم بقبول عظيم الاحترام ،،

القائم بالاعمال بالنيابة

(ابراهيم محمود)

نص التكذيب

اذاعت المديرية العامة للاذاعة والصحافة والنشر البيان التالى :

اذاع متحدث رسمى باسم حكومة الملك ما يأتى :ـ

كثرت الاشاعات والاقوال فى الاذاعات والصحف بقصد الايهام لايجاد بلبلة فى الرأى العام فرأت حكومة جلالته ان تعلن عن سياستها الواضحة الصريحة فى هذا الموقف الحاضر ويتلخص ذلك فيما يلى :ـ

١ ـ أن شعورها نحو الشعوب الاسلامية على الدوام هو شعور الاخوة والمودة ومساعدة المسلمين والتعاون معهم فى سائر اقطارهم .

٢ ـ أن سياستها العربية قائمة على مواثيقها وعهودها مع شقيقاتها وعلى ما تمليه عليها عروبتها الصادقة وانها قائمة بمجهودها فى المجال الدولى مع الدول الصديقة كما قامت بالمجهود المتوجب عليها فى مناصرة مصر ازاء العدوان الذى كان من بريطانيا وفرنسا واسرائيل فقد قطعت علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا ومنعت تموينها بالوقود كما اعدت سائر قواتها للاشتراك فى الدفاع ووضعها تحت تصرف القيادة

وثيقة رقم (٢٣٧)

المشتركة مع مصر وقد كان من آثار هذا التضامن مع الدول العربية في مساندة مصر هذا الضيق الذى يشكو منه المعتدون نتيجة للاجراءات التى قامت بها الدول العربية في مقاومة عدوانهم ، ان هذا يبين ان مصر لم تقف وحدها تجاه هذا العدوان الذى حدث ولن تقف مصر وحدها أو أى دولة عربية أخرى في المستقبل ان شاء الله .

٣ ـ ان المملكة العربية السعودية سارت على هذه السياسة الثابتة أما رأيها في حلف بغداد اليوم فهو رأيها فيه من قبل بأنه في غير صالح العرب والمسلمين وكان سببا للفرقة بينهم وقد زاد يقين حكومة جلالته في اعتقادها هذا ما كان لهذا الحلف من نتائج في قيام دولة من أعضائه بالتآمر مع اسرائيل وفرنسا بالاعتداء على مصر دون مبرر

وثيقة رقم (٢٣٨)

من جمال عبد الناصر

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد .

فقد تسلمت رسالة جلالتكم المحررة في ٢٩ من ربيع الثانى ١٣٧٦ هـ الموافق ٢ من ديسمبر ١٩٥٦ م حول رغبة رئيس وزراء باكستان في زيارة مصر ، وقد أحطت بوجهة نظر جلالتكم في هذا الشأن وقد سبق أن وضحت لجلالتكم في رسالتى السابقة حقيقة الامر وانني لم أمانع في أن يقوم رئيس وزراء باكستان بزيارة مصر ولكن اعتراضي كان منصبا على أن الموعد الذى طلبت فيه هذه الزيارة كان غير مناسب لما تعلمونه جلالتكم من انشغالنا كلية بذلك العدوان الغادر الذى تعرضت له مصر ، كما أننا كنا في ذلك الوقت منشغلين بمباحثة السكرتير العام للامم المتحدة في شأن هذا العدوان ولم يكن هناك من الوقت أو الظروف ما يسمح باتمام هذه الزيارة وما تتطلبه من مراسم استقبال وحفاوة تقتضيها مثل هذه المناسبة .

وقد وضحت لجلالتكم في رسالتى السابقة أيضا أننا ابلغنا رئيس وزراء باكستان وجهة نظرنا هذه مع ترحيبنا بمبدأ الزيارة على أن تتم في الوقت المناسب وبعد انسحاب القوات المعتدية من الاراضى المصرية ، وعلى الرغم من ذلك فقد فوجئنا بتصريحات جديدة لرئيس وزراء باكستان يحمل فيها علينا كما صحب هذه التصريحات حملة مغرضة من الدعاية ضد مصر في الصحف الباكستانية ، ولا تزال هذه الحملة تشتد ويتسع نطاقها . ويغلب على ظننا أن هذه الحملة موعز بها من الحكومة الباكستانية .

وقد دهشنا للتصريح الذى أدلى به رئيس وزراء باكستان يوم ٢ من جمادى الاولى ١٣٧٦ هـ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٥٦ م حول حلف بغداد في الوقت الذى تطالب فيه الشعوب الاسلامية بانسحاب بريطانيا من هذا الحلف بعد أن دبرت العدوان على مصر واشتركت فيه مع فرنسا واسرائيل ـ هذا التصريح الذى تمسك فيه بضرورة استمرار بريطانيا في الحلف على الرغم من عدوانهم على دولة اسلامية هي مصر في حين أن باكستان تدعى العمل على انشاء كتلة اسلامية .

وعلى الرغم من ترحيبنا بأن تتم مثل هذه الزيارة ، وبالرغم من أنه قد سبق ان وجهت الدعوة لرئيس وزراء باكستان لزيارة مصر في الصيف الماضى ولم نتلق ردا على هذه الدعوة حتى الان ، فان التصريحات المتتالية التى يدلى بها رئيس وزراء باكستان والحملة المغرضة التى تشنها علينا الصحافة الباكستانية بايحاء من الحكومة تجعلنا في موقف لا نحسد عليه إذا فكرنا في توجيه الدعوة لرئيس وزراء باكستان لزيارة مصر في الوقت الحاضر .

أما عن الموعد المناسب لهذه الزيارة فأرى أن يكون بعد تمام انسحاب القوات المعتدية من الاراضى المصرية .

وثيقة رقم (٢٣٨)

وانى أود أن أعبر لجلالتكم عن عظيم امتنانى وخالص شكرى لذلك البيان القوى الواضح حول موقف المملكة العربية السعودية من الوضع العربى الراهن والذى امرتم جلالتكم باصداره يوم ٣جمادى الاولى ١٣٧٦ الموافق ٥ من ديسمبر ١٩٥٦ ، الامر الذى يقطع السبيل على اصحاب الدعايات المغرضة .

ولقد تسلمت رسالة جلالتكم الاخيرة والتى عبرتم فيها جلالتكم عن تهانيكم بقرار انسحاب القوات الغاشمة المعتدية عن أرض هذا الوطن العربى ، وانى لاشكر لجلالتكم هذا الشعور الاخوى الكريم داعيا الله أن يؤيدنا واياكم بنصره وتوفيقه .

أما ما جاء فى رسالة جلالتكم خاصا بتخفيف لهجة الاذاعة والصحافة المصرية فى تعليقاتها على انسحاب القوات المعتدية فاحب أن أوضح لجلالة الاخ أن اذاعات صوت بريطانيا واسرائيل والاذاعات المعادية الاخرى تدوام على نشر الاكاذيب بما يلائمها حتى تحول دون بلبلة الافكار ودون اعتقاد البسطاء بصحة هذه الدعايات المعادية . واننا لنحرص كل الحرص على ان نكون معتدلين فى تعليقاتنا كما اننا نقدر كل التقدير ما اشرتم اليه جلالتكم حول هذا الموضوع ونضعه موضع الاعتبار فى توجيه الاذاعة والصحافة المصرية .

واننى لاحمد لجلالتكم حرصكم على تبادل الرأى معنا ، وأدعو الله سبحانه وتعالى ان يسدد خطانا ويلهمنا ما فيه الخير لامتنا والفلاح للمسلمين كافة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

تحريرا فى ٨ جمادى الاولى ١٣٧٦ هـ
الموافق ١٠ ديسمبر ١٩٥٦ م

وثيقة رقم (٢٣٩)

الرقم ٣/٣٦/٢٢٥١
التاريخ ٢٢/٥/١٣٧٦
الموافق ٢٤/١٢/١٩٥٦

حضرة الاخ السيد على صبرى المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد كنت قد بعثت لسيادتكم امس الرسالة الشفوية التى ابلغتها حكومة الملك للحكومة الايرانية جوابا على الدعوة التى وجهتها ،

وحيث ان الرسالة السالفة اتضح انها مشوشة فاننى ابعث بما يلى النص الصحيح لتلك الرسالة وهى : ـ

« ان احب ما الينا هو العمل لخير الاسلام والمسلمين وما ذخرنا فى الماضى ولن نذخر فى المستقبل عمل كل ما يمكن ولكن كيف يمكننا نشترك او نلبى دعوة الحكومة الايرانية فى هذا الموضوع والحكومة الايرانية بنفسها قامت فى الوقت الذى تعتدى فيه بريطانيا وفرنسا على مصر بالاعتداء على حقوقنا فى جزيرة فارس وبالاعتداء على ـ قواتنا فى جزيرة عربى »

راجيا التكرم بعرضها على السيد الرئيس جمال عبد الناصر ،
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وثيقة رقم (٢٤٠)

البيت الأبيض
واشنطن

١٨ مارس ١٩٥٧

من الرئيس ايزنهاور إلى الملك سعود

يا صاحب الجلالة :

شكرا لكم على رسالتكم المرسلة من القاهرة بتاريخ ٢٨ فبراير والمرسلة من الرياض بتاريخ ٤ مارس ، وعلى تلطفكم بارسال المذكرة الخاصة بسير اعمال اجتماعاتكم الاخيرة (فى القاهرة) .

لقد سارت الحوادث بسرعة منذ تسلم هذه الرسائل وانى لا علم بأنكم تشاركونى السرور فى انه قد تم الآن انسحاب اسرائيل من غزة والعقبة ولكن هناك امامنا مشاكل هامة اخرى أمل ان تستطيع حكومتى المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة العمل متضافرتين على تأييد تلك الاجراءات التى قد يتطلبها الموقف ـ وعلى الاخص فى الامم المتحدة ـ لمواجهة هذه المشاكل ولايجاد حالة من الهدوء التى هى رغبة كل منا .

ويمكن لجلالتكم ان تتاكدوا بانه حين بذلت جميع مجهوداتنا الاخيرة لمواجهة هذه الازمة لم ننس من جانبنا اى جزء من محادثاتنا القريبة العهد وان موقف هذه الحكومة الذى سبق ان جرى توضيحه لكم خلال تلك المحادثات وفى رسائلنا المتبادلة بشأن العقبة وغزة لم يتغير واننا نتفق مع جلالتكم على اهمية ايجاد حالة سلمية فى غزة واننا نشاطركم الرغبة فى ايجاد حالة من الهدوء والطمأنينة على الحدود بين اسرائيل وغزة ، ونأمل ان وجود قوة الطوارىء الدولية فى المنطقة سيضمن ذلك .

عندما ننظر إلى موقفنا فيما يتعلق بخليج العقبة والسلامة الاقليمية والأمن لمملكتكم وما يتطلبه مرور الحجاج من عدم تدخل فى تنقلاتهم إلى البلاد المقدسة ندرك ان هذه اعتبارات ذات اهمية بالغة ، ولكنكم كما تعلمون اننا نعتقد بأن سفن جميع الأمم ينبغى ان تكون قادرة على التنقل الحر البرىء فى مرورها عبر خليج العقبة وذلك بمقتضى المبادىء المقبولة للقانون الدولى ، حسبما ذكرت الحكومة المصرية فى مذكرتها إلى السفير الامريكى بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٠ .

لقد اتفقنا خلال مباحثاتنا الاخيرة على أن ايجاد علاقات ودية متينة بين الولايات المتحدة وشعوب المنطقة مع المحافظة عليها يجب ان يعتمد على الثقة المتبادلة ، وقد اعربتم جلالتكم عن تقديركم لتوضيحاتنا عن المشاكل التى نشأت فى علاقاتنا مع بعض الدول العربية ، واننا بدورنا قابلنا بالتقدير الاسلوب الذى نقلتم به جلالتكم تلك التوضيحات لزعماء العرب الآخرين ، وانى آمل ان يكون تبادل المذكرات بيننا قد ساعد ، ولو إلى حد ما على الاقل ، على ايجاد تفاهم احسن .

يبدو من مذكرة القاهرة الاخيرة انه لا يزال هناك اختلاف بيننا على بعض هذه المسائل ، وقد ادرجت معظم هذه المسائل فى مذكراتنا المتبادلة سابقا وفى جوابنا على المذكرة الرباعية السابقة وانى متاكد انكم تذكرون مراجعتنا معكم لقصة مباحثاتنا مع مصر فى موضوع مشتروات الاسلحة من الولايات المتحدة ، واستطيع ان اؤكد لكم انه لم يكن هناك قط رفض من جانبنا لتزويد مصر بالاسلحة .

وان الولايات المتحدة لتأمل انه فى خلال الاشهر القادمة ستصل إلى تفاهم تام مع الدول العربية على جميع المسائل التى اثيرت فى المذكرات المتبادلة وعلى غيرها من المسائل الاخرى ، وان حكومة الولايات المتحدة لترغب فى تقارب العلاقات الودية مع جميع الدول العربية على اساس الاعتراف التام بسلامة وسيادة واستقلال الشعوب ، وفى الوقت الذى نبذل فيه جهودنا للسير قدما نحو تقارب العلاقات مع هذه الدول وبلوغ عهد من الاستقرار يسرنى اننا نستطيع ان نعتمد على صداقة وتفهم جلالتكم ، ويمكن لجلالتكم ان تتاكدوا بان حكومة الولايات المتحدة ، من جانبها ، ستحيط الحكومة العربية السعودية بأية تطورات هامة قد تنشأ أو يجرى تفكير بشأنها وذلك لكى يكون كل منا على علم دائم بوجهة نظر الآخرين عن المسائل ذات الاهمية الحيوية للمنطقة .

وثيقة رقم (٢٤٠)

اننا نقدر جدا دعوتكم الشفاهية لنائب الرئيس لزيارة المملكة العربية السعودية ، ونأسف لأن برنامج رحلته المزدحم وضرورة عودته إلى اعماله هنا فى اسرع وقت ممكن سوف لا تسمح له بان ينال شرف حسن ضيافتكم . والله يحفظكم ..

صديقكم المخلص
دوايت د . ايزنهاور

صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

وثيقة رقم (٢٤١)

الرياض فى ٢٤ شعبان عام ١٣٧٦ هـ
الموافق ٢٦ مارس عام ١٩٥٧ م

من سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية
إلى الصديق العظيم فخامة الرئيس دوايت د . ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الامريكية

١ ـ تلقيت رسالة فخامتكم المؤرخة ١٨ مارس الجارى . وانى اشاطركم سروركم الذى عبرتم عنه لانسحاب اسرائيل من غزة ومنطقة العقبة . وان الفضل فى هذه النتيجة يرجع إلى تضافر جهود جميع الرجال ذوى النوايا الطيبة وفخامتكم ولاشك فى مقدمتهم . وان المسائل التى لا تزال مفتقرة إلى التسوية تقتضينا الاستمرار فى بذل الجهود الصادقة والتذرع بالحكمة والموعظة الحسنة لادراك اهدافنا من الهدوء والاستقرار وتأمين جميع المصالح المشروعة .

٢ ـ ولابد لى من القول انى لا أكون مبالغا حين اذكر لفخامتكم ان تقرير حق إسرائيل بالمرور فى خليج العقبة ، الذى هو كما تعلمون خليج مغلق ومياهه اقليمية لا تخضع للمعايير المصطلح عليها دوليا للخلجان والمضايق المفتوحة ، سيكون له صدى فى العالمين العربى والاسلامى ونعتبره خرقا للحقوق الدولية المقررة واعتداء على المقدسات الاسلامية فضلا عن انه لا يقربنا من الاهداف التى اتفقنا على ان تتضافر جهودنا المشتركة للوصول اليها . وكما ذكرت لفخامتكم فى مناسبات سابقة ، ان الامر يتعلق بحقوق تاريخية ودينية وجغرافية لا لبلادى فحسب ، ولكن للعالمين العربى والاسلامى . وانكم لتعلمون مآرب اسرائيل التوسعية ونواياها العدوانية وتنكرها لقرارات الامم المتحدة فى الماضى القريب .

نعم انى لا اشك فى صدق نواياكم حين تذكرون فى كتابكم ان هذه الحقوق ستحترم . ولكن مجرد اقحام اسرائيل على خليج العقبة ومضايقه ، والاقرار لها بحقوق فيها ينطوى فى ذاته على اخطار لا يمكن التكهن بمداها .

٣ ـ لقد ذكرتم فخامتكم فى كتابكم انه يبدو من مذكرة القاهرة الأخيرة انه لا يزال هناك اختلاف بيننا على بعض المسائل وقد تناولت مراسلاتنا السابقة معظم هذه المسائل ، كما ورد فى جوابكم على المذكرة الرباعية ثم اكدتم بالنسبة لموضوع شراء مصر الأسلحة من الولايات المتحدة بانه لم يكن هناك أى رفض من جانبكم لتزويد مصر بالأسلحة .

وكما سبق وذكرت لكم فى كتابى المرسل من القاهرة فى ٢٨ فبراير الماضى ، لقد تبينت من احاديثى مع الرئيس المصرى ان هناك امكانيات معقولة لافتتاح عهد جديد من التعاون المثمر بين الولايات المتحدة وبين مصر . والامر متروك لحكمة فخامتكم ورجالكم للبحث عن وسائل الافادة من هذه الامكانيات بازالة العقبات التى تقف فى سبيل استئناف العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مصر . فمثل هذه السياسة من شأنها التقريب بين البلدين وتوثيق علاقاتهما ، وهو كما تعلمون هدف من اهم اهدافنا المشتركة .

وثيقة رقم (٢٤١)

٤ ـ وان ما يعمر قلبكم الكبير من نوايا حسنة ومقاصد طيبة ، وما تمتازون به من صفات رجل الدولة العظيم ذى البصيرة النافذة ، يجعلنى على يقين من انكم مقدرون لدقة الموقف وما يقتضيه تناول القضايا المعروضة من حذر وتبصر فى العواقب . ولا شك فى ان فخامتكم توافقنى حين اقول ان المشاكل التى تواجهنا ، مشاكل متشابكة ، يتأثر بعضها بالبعض الاخر ويؤثر فيه . والذى اقدره ان التمسك بتقرير حق اسرائيل بالمرور فى خليج العقبة ومضايقة قد يؤثر فى مشروعات حيوية خاصة بالمنطقة وفى المساعى التى تبذل فى صددها . وكنت احب ان لا تطرأ عوامل تعقد الموقف ولا تدنينا من اهدافنا المرتجاه .

٥ ـ اننى لعلى ثقة تامة من ان السياسة التى وضعنا اسسها اثناء زيارتى لبلادكم العظيمة ، والتى تستهدف خير شعوب هذه المنطقة ورفاهيتها واستقرارها ، ستظل السياسة التى نسير عليها . ويمكنكم ان تتأكدوا انى ، من جانبى ، متمسك بها عامل على التقريب بين العالم العربى وبين الولايات المتحدة باذل كل جهد لتذليل ما يقف فى سبيل هذه الغاية من عقبات ، ايمانا منى بأن توثيق الروابط بين العالم العربى والديمقراطية الامريكية العظيمة ، يخدم قضية السلام والاستقرار فى هذه المنطقة ، بل وفى العالم اجمع ، فضلا عن انه يتفتح عهدا جديدا من حسن التفاهم والعمل المثمر للخير المشترك ، ولهذه الغاية سأظل على صلة مستمرة بفخامتكم .

هذا وقد اسفت كثيرا لعدم استطاعة الاونورابل مستر نيكسون ، نائب الرئيس زيارة بلادى بسبب مشاغله وارتباطاته . وارجو ان تتاح له الفرصة لزيارة بلادى على ان لنا املا كبيرا بان تتيح الفرصة لتشريفنا بزيارتكم .

واننى انتهز هذه الفرصة لاجدد لفخامتكم توكيد عبارات تقديرى ومودتى ..

صديقكم الوفى

وثيقة رقم (٢٤٢)

ـ عاجل جداً منتظر الجواب

هنا لسفيرنا عبدالله الفضل تف تبدأ

من المعلوم لديكم أنه سيقوم بزيارتنا كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان

وسيكون ذلك يوم الجمعة القادم تف

أخبروا فخامة الأخ الرئيس جمال عبدالناصر أن لدينا أن المكتب الثاني

سيصل الى الرياض ويشترك مع أناس مصريين في اغتيال الرئيس

شمعون تف الخبر لا نعتقد صحته ونحن نجزم انه لا يوجد عربي يوجد

عنده شيمه أو وفاء يمكن ان يفكر في مثل هذا العمل وعلى الأخص وهو

وثيقة رقم (٢٤٢)

في ضيافتنا أجبنا أخبارهم بهذا من باب الإحتياط ونحن على يقين من انه يزعجهم مثل هذا الخبر مثل ما يزعجنا واذا صح لا سمح الله ذلك سيتخذ جميع الاحتياطات اللازمة ، انتهى

وثيقة رقم (٢٤٣)

سرى

اخبروا فخامة الاخ الرئيس جمال عبد الناصر بأن اسرائيل بعد الصدمة التى لاقتها من انسحابها من غزة والعقبة وما تبع ذلك ، نعتقد انهم سيقومون بمفاجأة من المفاجآت لا نستطيع التكهن بها ، ولذلك نرى اتخاذ الحيطة والحذر والحزم لسائر الاحتمالات التى يمكن ان تأتى بها اسرائيل واتخاذ العدة لكل احتمال وان رأى سيادته اجتماع مندوبين من قبلنا نحن الأربعة سوريا ومصر والاردن والمملكة السعودية لبحث اى خطة دفاعية فنحن حاضرون لذلك ، على اننى اوصى بالهدوء والسكينة على الحدود فى هذه الاوقات الدقيقة لأنه لو يحدث شيء من جانب العرب اتخذوه حجة على العرب تأييدا لمآربهم وحججهم والهدوء والسكينة وضبط النفس اعتقد انه من المصلحة ان شاء الله ، وقد ابرقنا بذلك لأخينا الملك حسين واخينا فخامة الرئيس شكرى القوتلى .

ونسأل الله ان يوفقنا جميعا للخير ،،،

وثيقة رقم (٢٤٤)

عاجل

رسالة من جلالة الملك سعود إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر : ـ

« أبعث لسيادتكم باصدق التحية وأطيب التمنيات ، وعطفا على احادثينا واتصالاتنا السابقة الخاصة بقناة السويس ، قد بعث إلى الرئيس ايزنهاور برسالة مؤرخة اربعة ابريل يشير فيها إلى ان المذكرة المصرية المزمع اصدارها ستكون عبارة عن بيان من جانب واحد وانه لم يراعى فى تلك المذكرة المبادىء الستة التى اقترحها مجلس الامن فى ١٣ / اكتوبر وبالنظر الى أننا لم نطلع على نص التعليقات التى قدمتها الحكومة الأمريكية لسيادتكم فلم أبد بشأنها رأيا ، أما رايى فى هذه المسألة فهو ما تعلمونه من ضرورة التمسك بحقوق مصر الاساسية كاملة وعدم المساس بها باى شكل من الاشكال وكلنا متضامنون معكم حول هذا المبدأ الاساسى ، وفى نفس الوقت نرى اتخاذ كافة الوسائل من معالجة هذه القضية بالمفاوضات والمداولات للوصول للغرض المطلوب فى المحافظة على حقوق مصر التى هى حقوق العرب جميعا والوصول إلى تفاهم مع الولايات المتحدة بالقدر الذى لا يمس الحقوق المشروعة ـ ولنا فى حكمتكم وبعد نظركم ما يوصلنا ان شاء الله لهذه الغاية ونحن ننتظر منكم تعليقات الحكومة الامريكية لنكون على علم بها ،

حفظكم الله وابقاكم ،،،

وثيقة رقم (٢٤٥)

الرئيس

على صبرى

يبلغ الملك سعود

وسوريا

ورئيس وزراء الأردن

بموقفنا مع الأمريكان بالنسبة

لقنال السويس

ارسل بذلك للعلم

٧/٤/٩٥٧

وثيقة رقم (٢٤٦)

إلى :

صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود — حفظه الله

فخامة الرئيس شكرى القوتلى — حفظه الله

صاحب الجلالة الملك حسين الأول — حفظه الله

دولة سليمان النابلسى

رئيس وزراء الأردن

رسالة

من الرئيس جمال عبد الناصر

إلى

تحية طيبة وبعد . فقد رأيت ان اطلعكم على ما يجد فى الموقف وليس هناك من جديد الا طلب الولايات المتحدة ادخال تعديلات على المذكرة المصرية هى :

اولا ـ النص على التزام مصر بالمبادىء الستة التى اصدرها مجلس الأمن فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦

ثانيا ـ ان تنشأ جمعية للمنتفعين عن طريق هيئة الامم المتحدة تشرف على التحسينات والملاحة فى القناة .

ثالثا ـ ان تصبح المذكرة المصرية الجديدة جزء من اتفاقية ١٨٨٨ وأن تكون مفتوحة لانضمام أى من أعضاء الامم المتحدة اليها .

وفيما يتعلق بالمطلب الاول ، فان النص على التزام مصر بالمبادىء الستة التى تضاربت فيها التفسيرات حتى فى مجلس الامن نفسه وخاصة المبدأ الثالث منها والخاص بعزل القناة عن السياسة سيترتب عليه تفسيرات تتفق ووجهة نظر كل دولة والدليل على ذلك أن المسئولين فى بريطانيا وفرنسا وأمريكا قد اعلنوا لاسرائيل بمقتضى هذا النص حق المرور فى القناة دون اعتراض من جانب مصر .

فاذا التزمت مصر بهذا المبدأ ثم منعت سفن اسرائيل من المرور فى القناة فانها ستلجأ إلى محكمة العدل الدولية مطالبة بحق المرور بمقتضى هذا المبدأ ما دام يفسر لصالحها .

وأما فيما يتعلق بتكوين هيئة المنتفعين فان الولايات المتحدة تريد ان يكون لهذه الهيئة حقوقا وسلطات ليست لها بل هى من صميم السيادة المصرية ، ذلك انها ترى الا تقوم مصر باجراء أية تحسينات فى القناة دون أن تأخذ موافقة هذه الهيئة كما ترى الولايات المتحدة ان تشرف هذه الهيئة على أية تغييرات تطرأ على نظام المرور فى القناة مما يعطيها نوعا من الوصاية والتفتيش على الاعمال اليومية التى تتولاها هيئة ادارة القناة المصرية . وهذا بلا شك تدويل اخر للقناة واعتداء على سيادة مصر يتيح للدول الاجنبية ان تتحكم فى جزء من اراضينا .

وأما فيما يختص بالمطلب الثالث فانه لو نفذ فسيتيح لاسرائيل ـ باعتبارها عضوا فى الامم المتحدة ـ ان توقع على المذكرة المصرية فتصبح وبالتالى متعاهدة مع مصر ـ التى لم تعترف بها ـ على التزامات تقوم بها مصر لاسرائيل .

واعتقد انه لا يمكن قبول هذه التعديلات التى لا تتفق مع سيادة مصر وكرامتها .

واننا ما زلنا نعالج الموقف بما هو جدير به من حرص وحذر وسنخطركم بما يجد عليه .

وثيقة رقم (٢٤٦)

عسى الله ان يوفقكم وايانا ويحقق مسعانا جميعا فى الوصول ببلادنا إلى ما فيه امننا وسلامتنا وانقاذ قوميتنا العربية من كل طامع فيها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تحريرا فى ٧ رمضان سنة ١٣٧٦ هـ
الموافق ٧ ابريل سنة ١٩٥٧ م

تقرير مخابرات أمريكي يكشف بالكامل خـطط الانقــلاب والغــزو والقتــل

هذه الوثيقة من اخطر الوثائق على طريق السويس - او هكذا اتصور - وقد وصلت متاخرة عن موعدها المقرر ولكن المهم انها وصلت .

وربما كان بين الأسباب التي تضفي عليها اهمية خاصة هو انها ولاول مرة - فيما اعرف - وثيقة داخلية من وثائق ادارة المخابرات المركزية الامريكية . ووثائق وزارات الخارجية تذاع بعد أجل معين - ثلاثون سنة أو خمسون في العادة - ولكن وثائق ادارات المخابرات لاترى النور على الاطلاق .

ولقد عرفت بامر هذه الوثيقة في آخر زيارة قمت بها للولايات المتحدة الامريكية قبل شهور ورجوت أحد كبار الصحفيين الامريكيين ان يحصل عليها بمقتضى قانون حرية المعلومات ، وقوبل طلبه لها بعراقيل كثيرة تغلب عليها واحدة بعد الأخرى حتى تمكن اخيرا من الحصول عليها ليبعث بها الى .

وبسبب هذه العراقيل فان هذه الوثيقة لم تصلني إلا بعد ان كنت قد فرغت بالفعل من الكتاب وسلمته للمطابع وخرجت صفحاته من يداى . وعندما قرات نصوص الوثيقة احسست انها اضافة ضرورية في موضعها ، وان نشرها على الناس مطلوب ، ففي ثناياها من النوايا والخطط والحقائق مايحتم اظهاره جلاءا للصورة وكشفا للخفي المستور من تفاصيلها .

ولكي تبوح الوثيقة باسرارها الدفينة - فقد تكون هناك ضرورة لبعض الايضاحات تقدم لنصوصها :

١ - الوثيقة عبارة عن نص لتقرير بعثت به محطة وكالة المخابرات المركزية الامريكية في لندن الى رئاستها في واشنطن في ربيع سنة ١٩٥٦ ، وعقب احد اجتماعات التنسيق للعمل ضد مصر بين الوكالة نفسها (المخابرات المركزية الامريكية) وبين المخابرات البريطانية ممثلة في هيئة المخابرات البريطانية السرية (S.I.S) وهيئة المخابرات الخاصة المعروفة باسم (M.I.6).

٢ - الوثيقة تشير الى اجتماعات عقدت في لندن بين أجهزة العمل السرى البريطانية واجهزة العمل السرى الامريكية ، وحضرها من الجانب البريطاني الميجور جنرال السير « جون سينكلير » رئيس جهاز الخدمة السرية البريطاني (S.I.S) ومعه مساعده المختص بتنفيذ العمليات في الشرق الأوسط وهو المستر « جورج يونج » - وأما الجانب الأمريكي فقد مثله المستر « جيمس ايكلبرجر » الذى تبين فيما بعد انه كان مسئولا عن محطة وكالة المخابرات المركزية الامريكية في مصر وان غطاءه الرسمي لهذا العمل كان ارساله الى القاهرة بوصفه الوزير المفوض للسفارة الامريكية فيها .

٣ - ويتضح من نصوص التقرير ان المخابرات البريطانية كانت تريد اقناع المخابرات الامريكية بان « جمال عبد الناصر » أصبح « شيوعيا » ولهذا يتحتم الخلاص منه . ولم تكن المخابرات الامريكية على وفاق مع المقدمة ولكنها كانت متفقة مع النتيجة .

وقد كانت هذه الاجتماعات هي التمهيد لاجتماعات لحقتها ووقائعها منشورة في صلب هذه الحلقة من الكتاب ، وفيها - كما يتضح من السياق - قرر « جورج يونج » أن المخابرات البريطانية قررت العمل صراحة على قتل « جمال عبد الناصر » .

٤ - الوثيقة تظهر الخلاف في ذلك الوقت بين مختلف هيئات المخابرات البريطانية ووكالة المخابرات المركزية الامريكية ، والخلاف ليس على الهدف النهائي ولكن على الأساليب . ثم ان النقطة البارزة في الخلاف - ذلك الوقت - كانت علاقة « جمال عبد الناصر » بالروس ، فبينما كان الانجليز يرون انه خطر بسبب علاقته مع الروس كان الامريكيون يرون انه خطر لكن السبب ليس علاقته مع الروس . وانما لأسباب اخرى (بينها محاولته لبناء مصر قوية في موقعها الجغرافي ثم دعوته الى الوحدة العربية ورفضه للصلح مع اسرائيل).

٥ - الوثيقة تشير الى « مصدر جديد فى مصر » تمكنت المخابرات البريطانية من الوصول اليه بضربة حظ . ولدى شخصيا راى فى هذه المسالة ولكنى امسك عن الخوض فى التفاصيل الان مقدرا ان وثائق اخرى سوف تكشف الحقيقة فى المستقبل وحينئذ يظهر وجه الحق ويبين . هذا مع تسليمى بان الكثير مما اعطاه هذا المصدر للمخابرات البريطانية هو على وجه القطع من وحى الأهواء والاغراض !

٦ - وبصرف النظر عما تقوله الوثيقة بخصوص ضرب مصر وقتل « جمال عبد الناصر » ـ فان الوثيقة تشير الى خطط لتدبير انقلاب فى سوريا ومن اهم بنوده العمل على إحداث انقسام فى حزب البعث الذى يقوده الاستاذ « ميشيل عفلق » ـ كما انها تشير الى مخطط لعزل الملك « سعود » ملك السعودية فى ذلك الوقت بسبب « تعاونه » مع « جمال عبد الناصر » . او بسبب ضعف قدرته على مواجهة « جمال عبد الناصر » !

وفى هذه النقط فان الوثيقة تثير تساؤلات معاصرة تتصل بالحاضر الذى نحياه الان (وربما سنحت لى الفرصة لاتحدث عن هذه التساؤلات بالتفصيل فيما بعد) .

٧ - الوثيقة تظهر بما لايقبل مجالا للشك ان التعاون مع اسرائيل عسكريا ضد مصر كان سابقا فى تفكير بعض الأجهزة البريطانية على الوقائع التى اعقبت قرار تاميم قناة السويس . كذلك تظهر الوثيقة ان البريطانيين « تشاوروا » مع اسرائيل بشان سوريا .

٨ - الوثيقة ملأى بالأسماء الرمزية وقد ارفقت بها ورقة تحمل اسرار هذه الاسماء الرمزية وتفصح عن شخصيات اصحابها سواء كانوا من الأفراد او الهيئات او الحكومات .

٩ - لقد وجدت مرة اخرى مناسبا ان اترك لمركز الترجمة والنشر فى « الأهرام » مسئولية ترجمتها ضمانا لحيدة المعانى وحتى الالفاظ .

١٠ - واخيرا فاننى اضع الوثيقة بالكامل تحت تصرف القارىء العربى مضيفا بين قوسين اسماء الحكومات او الهيئات او الأفراد الذين تعنيهم الرموز ـ مستعينا فى ذلك بالمفتاح الذى كان مرفقا بالوثيقة الأصلية .

(هـ)

نص الوثيقة

لقد وجدنا سموث (= M.I.6 - اى المخابرات البريطانية) فى جولة اجتماعاتنا الاخيرة اكثر حزما وتصميما على العمل المباشر مما كانوا فى آخر جولة عقدناها للتنسيق معهم فى الشهر الماضى .

وقد قالوا لنا :

(١) ان « ناصر » مصمم على تدمير اسرائيل ولن يقبل سلاما معها او صلحا .

(٢) انه بسبب هذا التصميم يسعى لتوحيد العالم العربى تحت قيادة مصر .

(٣) انه من نتيجة هذا التصميم على (١) و(٢)ـ فان « ناصر » الان يمكن اعتباره فى جيب الاتحاد السوفيتى ـ وهذا تقديرهم الذى لايتزحزحون عنه .

(٤) تقول سموث (= M.I.6)ان ماسبق ذكره يغلب الان على وجهة نظر الحكومة البريطانية ، وانه افضى الى عملية اعادة تقييم حاسمة للسياسة البريطانية فى المنطقة . وتدعى ان وجهة النظر هذه عن ناصر تستند الى استخبارات سموث (= M.I.6) التى جاءت اساسا من مصدر جديد فى مصر تم الوصول اليه « بضربة حظ » ، وتثق فيه سموث (= M.I.6) لاقصى حد . وعندما اوجزوا لنا . خمسة وعشرين تقريرا حصلوا عليها ، فقد بداوا بتقارير عن « الاشتراكية الشعبية » صدر فى نوفمبر الماضى . واكدوا ان جزءا كبيرا من اكثر المواد اهمية هى مواد وثائقية بطبيعتها . وان « زبدة ماحصلت عليه سموث (= M.I.6)» خلال الشهور العديدة الماضية قد نقل الينا خلال الاتصالات بيننا . ونقل فى حالة التقارير الاكثر اهمية . على مستويات اعلى (فى رسائل من « ايدن » نفسه الى « ايزنهاور » شخصيا) .وسموث (=M.I.6) مصرة على قولها بانه نظرا لاننا لسنا مستعدين كما هو واضح لقبول اعادة التقييم التى قاموا بها لناصر بصورة حاسمة ، فانه لابد من النظر الى تغطية استخباراتنا لمصر باعتبارها تغطية ضعيفة . وقد وصفت تقارير كيوبارك (= C.I.A ـ اى وكالة المخابرات المركزية) التى نقلت لسموث (= M.I.6) فى الشهور العديدة الماضية انها « نفاية » . وتؤمن سموث (= M.I.6)بانه ينبغى لنا اما ان نقبل تقاريرهم او نقول انها « زائفة » .اما ان نقبل الاستنتاجات التى انتهوا اليها او نبين انها ليست منطقية . وهم على اى حال يودون الاطلاع على اى دليل يثبت اى وجهة نظر اخرى عن دوافع ناصر وعن الموقف .

(٥) وقد اكدت سموث (= M.I.6) ان وجهة نظر الحكومة البريطانية حاليا هى انه ينبغى حماية المصالح الغربية فى الشرق الاوسط (خاصة النفط)، من التهديد المصرى السوفيتي باى ثمن . واستخدم من اسميناهما « ا » (= George Young M.I.6ـ اى جورج يونج ممثل المخابرات البريطانية) و « ب » (= Nigel Clive S.I.S ـ اى نيجيل كلايف ممثل جهاز الخدمة السرية البريطاني وهو امتداد للمخابرات البريطانية) تعبيرات مثل « ان بريطانيا مستعدة الآن لتحارب معركتها الاخيرة » و « ايا كانت التكلفة سنكون الكا بين » . وعلى الرغم من اتفاقنا فى الاجتماع الاول على مناقشة مسارات العمل المتاحة ، لاوديوك (= U .S .G ـ اى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) وللحكومة البريطانية ، فقد رفضوا اعطاءنا تفاصيل خططهم (ربما كان ذلك راجعا لعجزنا عن قبول تقديرات سموث (= M .I .6) عن نطاق العلاقة المصرية السوفيتية) وقدم لنا فقط موجز عريض من قبل من اسميناهما « ا » (= George Young M.I.6) و « ب » (=Nigel Clive S.I.S) فى جلسات غير رسمية وعلى الا ينسب اليهما ذلك . وهما متلهفان لاقصى حد على تلقى رد فعل كيوبارك (= C .I .A) المبدئى خلال الايام القليلة القادمة ، مؤكدين ان الوقت امر بالغ الاهمية وانه ينبغى اتخاذ اجراءات فى سوريا خلال شهر واحد . وقد اوضحت سموث (= M.I.6) انه اذا جاء رد فعل كيوبارك (=C .I .A)مرضيا ، فانها ستكون راغبة فى مناقشة الخطط التفصيلية مع نيرمان (= كيرميت روزفلت مسئول المخابرات الامريكية فى الشرق الاوسط) . وقد تركت لدينا انطباعا بان الخطط تحظى بموافقة فورمن (= وزارة الخارجية البريطانية) وانه حتى اجتماعات سنكرسون (= جيمس ايكلبرجر) ـ تشابو ورث (= الميجور جنرال السير جون سينكلير رئيس S .I .S) ستكون موضع مناقشة فى مجلس الوزراء .

(٦) وفيما يلى انطباعاتنا عن خطة الحكومة البريطانية ثلاثية المراحل . (وقد اطلعتنا سموث (= M .I .6)على ذلك هذا الصباح ولم تعترض على اقتراحنا بان نبرق بذلك الى كيوبارك (= C .I .A) وتعليقات « ا » (= George Young M.I.6) مبينة فى الاقتباسات الواردة بين هلالين صغيرين :

(أ) المرحلة الاولى : احداث تغيير كامل فى حكومة سوريا . وتعتقد سموث(= M .I .6) انها تستطيع أن تقوم بهذه العملية لوحدها ، لكنها ستلجا عند الاقتضاء الى العمل المشترك مع العراق وتركيا ، واحتمالا مع اسرائيل . وانطباعنا هو ان هذا الامر نوقش مع الدولتين الاوليين وربما مع الثالثة (« نوقش الوضع فى سوريا مع اسرائيل لكن ليس من زاوية الحصول على مساندتها الايجابية ») . ولسنا متاكدين من ان ذلك لن يتضمن عملا عسكريا عراقيا(«اننا لا نعطى تاكيدات حول العمل العسكرى العراقى ») . ومع ذلك ، فلن يتم تغيير فى حدود سوريا رغم انه ستقوم فيها حكومة موالية للعراق بصورة حازمة . وتضمنت المناقشة الاولى عن الاجراءات المتعلقة بسوريا استخدام تعبير هو « توسيع نطاق النفوذ الهاشمى » ، وبناء على تساؤلاتنا ، اعطيت لنا تاكيدات بأن هذا لا يتضمن وضع سوريا تحت حكم العائلة المالكة العراقية وان تعبير « توسيع نطاق النفوذ العراقى » ربما كان اكثر دقة .كذلك اشير إلى « النقطة العراقية الرابعة» باعتبارها نوعا من النشاط محل نظر . وخير ما يمكن بنا ان نتكهن به هو ان الحكومة البريطانية تنظر فى استخدام بعض ، او كل من المخططات التالية : استخدام الأموال العراقية لمساندة الاحزاب السياسية الموالية للعراق والرد على الحملات الصحفية السعودية المصرية ـ المساندة النشيطة للجهود المبذولة لقسمة صفوف ASRP (الحزب الجمهورى السورى) من خلال AFLAQ(حزب البعث السورى) و SAYYID (غير واضحة او محددة فى الاصل) ـ واثارة الاضطرابات القبلية فى الجزيرة ، واثارة تركيا واسرائيل للاضطرابات على الحدود مما يقتضى مساعدة العراق لاعادة الاستقرار لسوريا ـ واستخدام الـ PPS (الحزب القومى السورى) للتسلل من لبنان . وتسلم سموث (= M .I .6) بان تولية حكومة مصرية جديدة تتوقف على السيطرة على رد الفعل السعودى وان الحكومة البريطانية تامل فى مساندة اوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الامريكية) .

(ب) المرحلة الثانية : تود سموث (= M.I.6) مناقشة امكاناتكيوبارك (= C.I.A) فى العمل السياسى . واعتقد أن سموث (= M.I.6) مستعدة لبذل الجهود لاستغلال الانقسامات فى الاسرة المالكة (السعودية) واحتمال استغلال موقعهم فى الامارات المتصالحة (امارات وسلطنات الخليج الآن) للتعجيل بسقوط سعود . وقد خرجنا بانطباع مؤداه انهم يقدرون كثيرا امكانات العراق تجاه المملكة العربية السعودية وانهم ينظرون فى القيام بعمل مشترك مع العراقيين او العمل من وراء جبهة عراقية فى حالة عدم رغبة اوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الامريكية) فى مد يد المساعدة او عجزها عن ذلك (« اعتقد ان مساندة اوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الامريكية) فى المملكة العربية السعودية ستفيد فى المرحلة الاولى لكنها ليست ضرورية بالنسبة لآليات الاجراء (او الانقلاب) الذى سيتخذ فى سوريا ») . («لكن على الرغم من ن البريطانيين يدركون أن مسالة موافقة اوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) لو اذعانها عامل هام فى المرحلة الاولى ، فانهم مصممون على الشروع فى هذا العمل ») . (« من المؤكد ان الاجراءات التى ستتخذها أوديوك (= حكومة الولايات المتحدة الامريكية) ستساعد فى ابطال تاثير الاجراءات المصرية المضادة ») .

(ج) المرحلة الثالثة : سيتم الاضطلاع بها توقعا لرد فعل مصرى عنيف تجاه المرحلتين الأولى والثانية . وقد خرجنا بانطباع هو ان نطاق الاجراءات البريطانية سيتناسب تناسبا مباشرا مع رد الفعل المصرى . ويتراوح هذا من فرض العقوبات المحسوبة لعزل ناصر الى استخدام القوة (البريطانية والاسرائيلية على حد سواء) لاسقاط الحكومة المصرية . (« ونامل فى ان تكون الحكومة (المصرية) الجديدة التي ستقوم لكثر اذعانا »). (« كما ان نطاق خطط العمل البريطانية سيتوقف على مدى مسايرة اوديوك (= حكومة الولايات المتحدة) لنا ») (« علينا ان نواجه امكان ان يغلق ناصر القناة ونود ان نعرف كيف سيكون رد فعل اوديوك (= حكومة الولايات المتحدة) تجاه هذا »). ونعتقد ان الامكانات المتطرفة ستتضمن عمليات خاصة من قبل الاسرائيليين ضد مخزون مصر من امدادات الذخيرة والطائرات والدبابات التى اشترتها حديثا ، وكذلك الهجوم الاسرائيلي المباشر على غزة ومناطق الحدود الأخرى .

(٧ سيصل سنكرسون (= جيمس ايكلبرجر) لنيويورك صباح يوم ٢ ابريل . وما لم تصدر تعليمات بغير ذلك سيبقى تشابو ورث (= الميجور جنرال السير جون سينكلير رئيس S.I.S) فى لندن لضمان استمرار الاتصالات فى حالة ما اذا رغب المقر الرئيسى فى نقل رسالة حول هذا الموضوع قبل وصول نيرمان (= كيرميت روزفلت).

ACCEPT SMOTH ESTIMATES EXTENT EGYPTIAN-SOVIET RELATIONSHIP) AND ONLY BROAD OUTLINE GIVEN TO US BY IDENS "A" AND "B" IN INFORMAL, OFF-RECORD SESSIONS. THEY MOST ANXIOUS RECEIVE PRELIMINARY KUBARK REACTION WITHIN NEXT FEW DAYS, CONTENDING THAT TIME ALL-IMPORTANT AND ACTION SYRIA MUST BE TAKEN WITHIN ONE MONTH. IF KUBARK REACTION SATISFACTORY, SMOTH INDICATED WILLINGNESS DISCUSS DETAILS PLANS WITH NEARMAN [10]. IMPRESSION GIVEN THAT PLANS HAVE BLESSING FORMIN [11] AND THAT EVEN SINKERSON-CHAPWORTH MEETINGS WILL BE SUBJECT CABINET DISCUSSIONS.

6. FOLLOWING IS OUTLINE OUR IMPRESSION BRITISH GOVT THREE-PHASE PLAN. (THIS SHOWN TO SMOTH THIS MORNING AND NO OBJECTIONS RAISED TO OUR PROPOSAL TO CABLE TO KUBARK.) IDEN "A's" COMMENTS SHOWN IN QUOTES:

(A) FIRST PHASE: COMPLETE CHANGE IN GOVERNMENT OF SYRIA. SMOTH BELIEVES IT CAN MOUNT THIS OPERATION ALONE BUT, IF NECESSARY, WILL INVOLVE JOINT ACTION WITH IRAQ, TURKEY AND POSSIBLY ISRAEL. IT OUR IMPRESSION THAT THIS HAS BEEN DISCUSSED WITH THE FIRST TWO AND POSSIBLY WITH THIRD. ("SITUATION IN SYRIA DISCUSSED WITH ISRAEL BUT NOT IN TERMS OF GETTING THEIR POSITIVE SUPPORT".) COULD NOT ASSURE THAT NO IRAQI MILITARY ACTION INVOLVED; ("WE DON'T GIVE ANY ASSURANCES ABOUT IRAQI MILITARY ACTION".) HOWEVER, BOUNDARIES OF SYRIA WILL NOT BE CHANGED ALTHOUGH A FIRM PRO-IRAQI GOVERNMENT WILL EMERGE. FIRST DISCUSSION OF ACTION SYRIA INVOLVED USE OF TERM "EXTENSION OF HASHEMITE INFLUENCE". UNDER QUESTIONING, WE GIVEN ASSURANCES THIS DID NOT INVOLVE PLACING SYRIA UNDER IRAQI ROYAL FAMILY AND THAT

المحتويات

الباب الثالث: السحب تتكاثف

الباب الرابع: فجر يوم الإعصار

الباب الخامس: الحرب

وثائق مرحلة ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢م

رقم الإيداع ٧٩٠٤/ ٢٠٠٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1082 - 1

مطابع الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



عمر من الكتب

لا أعرف أهو تحيز رجل لما ألف وعرف، أو أنه حكم فى الموضوع، بصرف النظر عن متغيرات العصور.

لكنى على شبه اقتناع بأن الكتاب المطبوع على ورق له العمر الطويل، وأنه الحاضر على الدوام، مهما اشتد من حوله الزحام.

بمعنى أن الكلمة المكتوبة على الورق باقية، والكلمة المسموعة على الإذاعة والتليفزيون عابرة، والكلمة المكهربة على الكمبيوتر فوارة، وهى مثل كل فوران متلاشية.

أى أن الكلمة المكتوبة على الورق بناء صلب: حجر أو معدن، وهكذا كل بناء، وأما غيرها فهو صيحة متغيرة - خاطفة، ولامعة، وبارقة.

وبالنسبة لكاتب - على الورق وبالحبر - فإن كتابته هى بناء عمره، وهكذا فإن هذه المجموعة فى نهاية المطاف: عمر من الكتب!

محمد حسنين هيكل





دار الشروق